



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة



العلامة الشيخ مبارك بن محمد الإبراهيمي الميلي الجزائري

بوزريعة

السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1830-1900م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تاريخ الحديث و المعاصر

إشراف الأستاذة :

د. نجاة بية

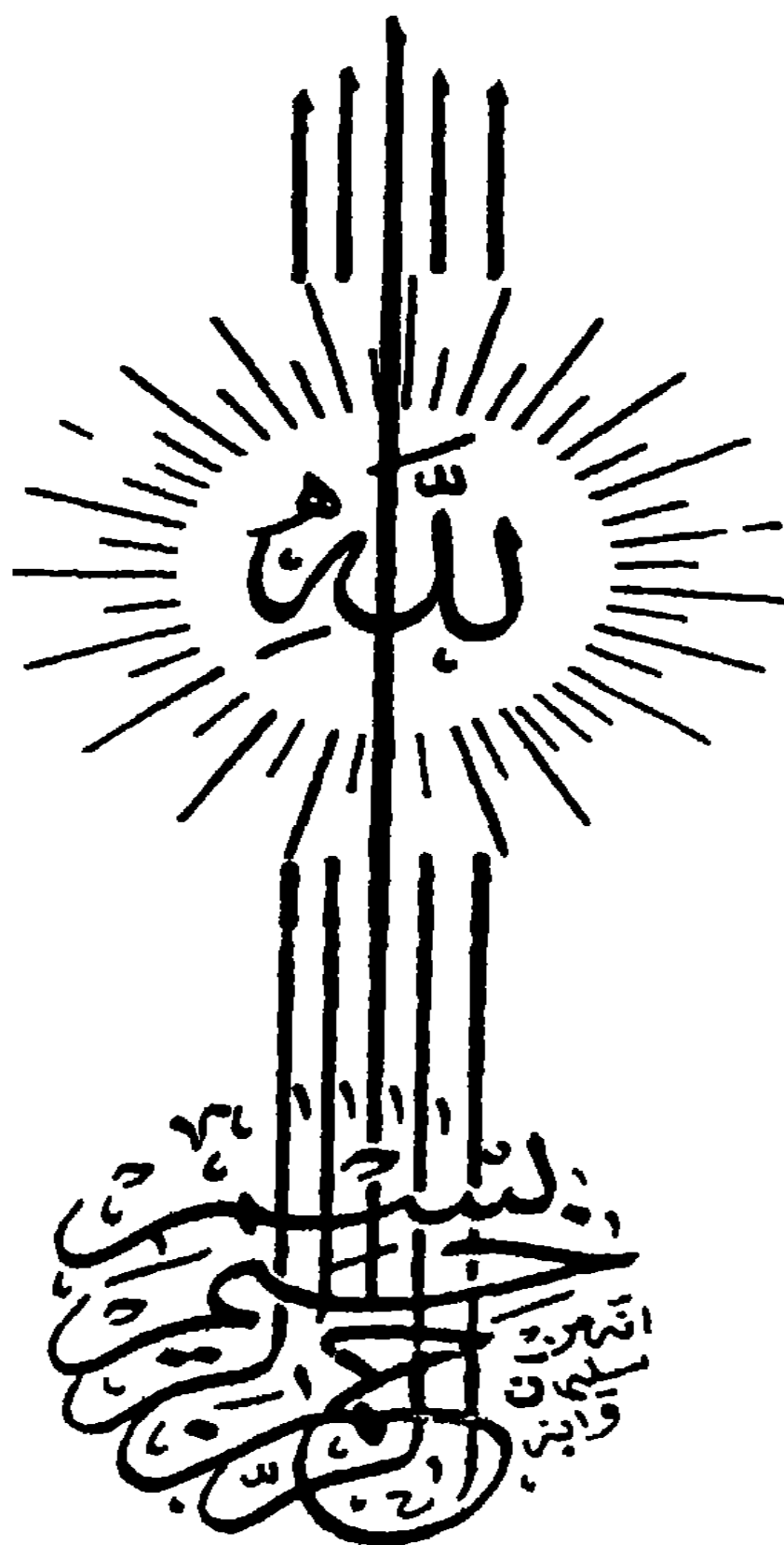
إعداد الطالب :

محمد بن موسى

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د. مراد بوعباش	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة-
د. (ة). نجاة بية	أستاذة محاضرة -أ-	مشرفا ومقررا	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة-
أ.د. الحاج موسى بن عمر	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة-
أ.د. أحمد بن جابو	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة-
د. (ة). نبيلة لرباس	أستاذة محاضرة -أ-	عضوا مناقشا	جامعة عبد الله مرسللي - تيبازة-
د. محمد شوب	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا	جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف-

السنة الدراسية : 1443هـ/2021-2022



إهداء

إلى :

- من ربّتي، وعَلَّمْتَنِي، ومهما قدّمت لها لا تكفيها أعمالي، ولولا فضل ربي أوّلاً،

ودعائها

ثانياً ما وصلت إلى ما أنا عليه الآن، وما كان لي مكاناً طيباً بين هذه الثلة من

الأساتذة :

- أُمِّي فاطمة الحنونة شفاها الله، وأطال عمرها.

- أبي عبد القادر طيّب الله ثراه، ورحمه مولاه

- إخوتي وأخواتي

- زوجتي وأولادي بارك الله فيهم

- كلّ أساتذة المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة

- كلّ أصدقائي وأحبائي

- كلّ قلم ساهر على نشر العلم والمعرفة.

شكر ومحرفظن

عملا بقول النبي الأمين محمد صلى الله عليه و سلام: "من لم يشكر الناس
لم يشكره الله"، نبدأ بحمد و شكر المولى جل و علا الذي وفقنا وسدد
خطانا لإنهاء هذا العمل المتواضع.

وأقدم بخالص عبارات الشكر و أسمى معاني التقدير و الاحترام إلى:

*- الأستاذة المشرفة على مذكرتي : الدكتورة نجاة بية التي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها و تشجيعاتها المتواصلة

*- كل أساتذة المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة-

*- كل فريق مخبر مخبر دراسات وقضايا تاريخية معاصرة

وأشكر أساتذتنا الذين درّسونا من الإبتدائية إلى الجامعة ولم يخلوا علينا بما
أمدهم الله له من العلم ، جزاهم الله أحسن الجزاء.

ثبت المختصرات

ثبت المختصرات

1- باللغة العربية:

الرمز	معناه
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
د.و.م.ج	الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ص	صفحة
ط	طبعة
م.م.و.م	منشورات المتحف الوطني للمجاهد
م.و.إ	المؤسسة الوطنية للإتصال
م.و.إ.ن.إ	المؤسسة الوطنية للإعلام والنشر والاتصال
م.و.د.ب.ح.و.و.ث 1 نوفمبر 1954	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
م.و.ش.د.أ	منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
م.و.ف.م	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب

2- باللغة الفرنسية:

Les abréviations	Les mots abrégés
A.E.S.C	Annales Economiques, Sociétés ,Civilisation
A.N.E.P	Agence Nationale D'Édition et de Publication
A.N.O.M	Archives Nationales d'outre-mer, Aix-en-Provence
Arr	Arreté
Art	Article
A.S.A	Annuaire Statistique de l'Algérie
B.A.C.C.C.E	Bulletin des Actes du Commandant en Chef du Corps Expéditionnaire
B.E.P	Bureau d'études Parlementaires
B.N.F	Bibliothèque National Français
B.O.A.G	Bulletint Officiel des Actes du Gouvernement
B.O.A.M.A. C	Bulletin Officiel des Actes du Ministère de l'Algérie et Colonie.
B.O.G.G.A	Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie
C.A.G.O	Collection des Actes du Gouvernement depuis L'Occupation D'Alger jusqu' au 01 Octobre 1834
C.A.D.G.G. A	Colledtion des Actes du Gouvernement Générale de l'Algérie
D	Decret
DI	Decret Imperial
G.G.A	Gouvernement Générale de l'Algérie
G.G.C	Gouvernement Générale Civil
G.G.C.A	Gouvernement Générale Civil de l'Algérie
IBID	Ibidem
J.O.A	le Journal officiel de l' Algérie
N°	Numéro
Op. Cité	Ouvrage précité
O.P.U	Office de Publication Universitaire.
Ord	Ordonnance

P	Page
PP	De Page au Page
P.U.F	Presses Universitaires de France
R.A	Revue Africaine
R.A.G.A	Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie
R.A.G.G.A	Recueil des Actes du Gouvernement Générale de l'Algérie
R.F.H.O.M	Revue Française d'Histoire Outre Mer
R.H.M	Revue Histoire Moderne
R.H.XIX Siècle	Revue Histoire XIX Siècle
R.M.M	Revue du Monde Musulman
R.O.M.M	Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée
SD	Sans date
Sect	Section
S.N.E.D	Société National d'Édition et Distribution
S.P.A.L.D.F	Société de Protection des Alsaciens Lorrains Demeurés Français
T	Tome
T.S. É.F.A	Tableau de la Situation des Établissement Française en Algérie

مقدمة

تُعتبر الكتابة حول تاريخ الجزائر خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، من أهم المواضيع الحساسة التي لازالت تستدعي من الطالب، والباحث، والمؤرخ بذل المزيد من الجهد في البحث والغوص في غمار الأحداث التي ميّزتها خاصة منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر إلى غاية أواخره ، وهي فترة تمتد من بداية الغزو الفرنسي إلى الجزائر سنة 1830م وإلى غاية 1900م، للوقوف على مختلف الشواهد والحقائق التاريخية الدالة حول ما صنعتته يد المحتل بالجزائريين .

انفردت تلك الفترة التاريخية بميزة محدّدة، تمثّلت في نهاية الحكم العثماني في الجزائر وسقوطها بين يدي العدو الفرنسي عام 1830م، ولم يكن لسقوطها وتوقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام في الخامس من شهر جويلية في نفس السنة (05 جويلية 1830م)، نهاية المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر أرضا وشعبا، بل كانت نقطة البداية لرحلة طويلة من أجل تجسيد طموحات الفرنسيين في كل شبر من ربوع البلاد.

كما يسوقنا التفكير والبحث طيلة السبعين سنة (70 سنة) إلى الوقوف على جملة من المعطيات التاريخية حول مصير العثمانيين وحاكمهم الداي حسين، من ناحية، ومصير الجزائريين والممتلكات العامة والخاصة، من ناحية أخرى، حيث تحوّلت أهداف العدو من تأديب داي الجزائر إلى تأديب مجتمع بأكمله. فما ميّز هذه المرحلة التاريخية بكل جوانبها المتعددة وما عرفته من زخم كبير لمختلف الأحداث تحتاج دوما إلى الحبكة وقراءة ما بين السطور للوقوف عند الخبايا المتعددة الأشكال والأوجه.

وعلى هذا الأساس، قامت سلطات الاحتلال بتجنيد كل طاقاتها البشرية والمادية لأجل إنجاح الغزو العسكري والتفوق على جيش "الداي حسين" حتى تتمكن من تحقيق مآربها وأهدافها الاحتلالية على المدى البعيد، والمثلة في استغلال مقدرات البلاد لصالح الغزاة والمهاجرين الأوروبيين بما يخدم مصالح المستدمر، وتحويل الجزائر إلى منطقة نفوذ محورية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وشمال القارة الإفريقية، لتصبح جزءا من الممتلكات الفرنسية في شمال القارة الإفريقية وبوابة لتأسيس امبراطورية في ما وراء البحار.

وقد استلزم من إدارة المحتل رسم سياسة معينة لتحقيق طموحاتها الإحتلالية في الجزائر، وكان من أبرزها السياسة الاجتماعية والثقافية، والتي استهدفت الفرد الجزائري، وأرضه، وهويته الثقافية كأحد العوامل الحيوية في تجسيد واستمرار رغباتها منذ الاحتلال ولغاية 1900م، وقد اعتُبرت سنة 1830م المنعطف الحاسم الذي غير مجرى حياة الجزائريين الذين وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها بين رماد زوال الحكم العثماني ونار بداية الغزو الفرنسي وآثاره.

تبعاً لهذه المعطيات التاريخية أعدنا مشروعاً للدراسة تحت عنوان: "السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1830-1900م".

دواعي اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لموضوع "السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية وانعكاساتها على المج نفع الجزائري 1830-1900م" لعدة أسباب، منها:

- 1- أهمية الموضوع بحد ذاته في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، باعتباره مرآة عاكسة لأوضاع الجزائريين قُبيل الاحتلال وبعده.
- 2- توضيح طبيعة الأساليب الاجتماعية والثقافية التي مارسها العدو ضد الجزائريين خلال فترة 1830-1900م
- 3- الكشف عن القناع الحقيقي للمحتل الفرنسي الذي أخفى وراءه أعماله تجاه المجتمع الجزائري لإذلاله، ودفعه إلى قبول فكرة الاحتلال بالضغط عليه بجملة من الوسائل الإغرائية والزجرية.
- 4- التعرف على مصير الثقافة الجزائرية خلال الفترة المحددة والتي مثّلت الصرح المتين لسلسلة التواصل الثقافي للمسلمين عبر رابطة الإسلام.
- 5- التعرف على موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية المطبقة عليه ، وتوضيح ردود الفعل الفرنسية إتحاهم.

أهمية البحث :

يكتسي موضوع دراستنا أهمية كبيرة في كونه يتناول بعمق إلى حدّ ما، الكشف عن واقع الجزائريين تحت نير المحتل الغازي طيلة السبعين سنة (1830-1900م)، وقد حمل هذا الموضوع في ثناياه أهدافا جمة، يمكننا الوقوف عند أهمها، في ما يلي:

- 1- استكمال البحث المتواضع الذي أنجزناه في مرحلة الماجستير والمعنون بـ: نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1900م.
- 2- الاهتمام بالتاريخ الوطني في إحدى زواياه التاريخية (الاجتماعية والثقافية).
- 3- إثراء المكتبة الوطنية الجزائرية وبأقلام محلية بموضوع دراستنا.
- 4- وجود دراسات تاريخية أكاديمية اكتسحت فيها المواضيع العسكرية والإقتصادية أغلب الكتب، أمّا الجانبين الاجتماعي والثقافي فلم ينالا حظهما الوافر والمتميز، إلّا ما تميّزت به ثلّة من كتابات المؤرخين المحليين، منهم شيخ المؤرخين الجزائريين السيد: "أبو القاسم سعد الله"، والمؤرخ "يحيى بوعزيز" وغيرهما، فهي تُعدّ ملاذ الطلاب وهواة التاريخ ورؤاد المعرفة عموما، ناهيك عن بعض المقالات ذات الصلة والمنشورة في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية.

إشكالية البحث :

يبحث موضوعنا هذا في ماهية السياسة الفرنسية في الجزائر على الصعيدين الاجتماعي والثقافي بمختلف تفرعاتهما خلال الفترة الممتدة من بداية الاحتلال سنة 1830م و إلى غاية سنة 1900م، و انعكاساتهما على

- المجتمع الجزائري. وعلى هذا الأساس تسوقنا هذه الأشكالية الرئيسة الى الاجابة عن جملة من تساؤلات محورية تثير جوانب الموضوع المطروق من كل جوانبه بتفاصيل هامة عن السياسة الاحتلالية في الجزائر في المجالين المذكورين (المجال الاجتماعي والثقافي)، وهي:
- فيما تمثلت السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر؟
 - وما هي مميزاتها؟ وكيف خدمت مطامع الجيش والمستوطن؟
 - وأي من الأسلوبين طغى عليها: الأسلوب السلمي أم الأسلوب الزجري.
 - وفيما تمثلت السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر؟
 - وما هي أهم خصائصها؟ وكيف طبقت سياستها الثقافية في مجتمع تختلف عنه في اللغة، و الدين، والعادات والتقاليد؟
 - و ماهي انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري؟ وما موقف الجزائريين منها؟

حدود البحث :

تَحَكَّمَت المصادر المعتمدة في البحث إلى جانب عوامل أخرى موضوعية في تحديد الإطار الزمني للدراسة حيث يقتصر البحث زمانياً على الفترة ما بين سنة 1830 وسنة 1900م. وفي ما يتعلق بأسباب اختيار التاريخ الأول 1830م، فقد تم تحديده بناءً على مجموعة دلائل تاريخية مرتبطة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية ، من جهة والعلاقات الجزائرية العثمانية، من جهة أخرى، حيث رَسَمَ هذا التاريخ أوضاع الجزائريين على أكثر من صعيد وكشفَ أبعاد الاحتلال الفرنسي منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام سنة 1830م. أمَّا اختيارنا للتاريخ الثاني 1900م، فله مبرراته أيضاً، ففي هذه السنة يكون قد مضى سبعون سنة على الغزو الفرنسي للجزائر، وصارت مظاهر سياسة الإدارة الفرنسية أكثر وضوحاً في المجالين الاجتماعي والثقافي المنتهجة في الجزائر، وفيها ستكشف فرنسا عن سياستها الجائرة وراء قناع التَّحَضُّر والرسالة الحضارية المزعومة، كما أنَّها ستعيش حرباً أخرى مع المستوطنين الذين نَمَت شوكتهم، وطالبوا بالانفصال عنها، وتكوين كيان قومي لهم الذي ظهرت مؤشرات أواخر سنة 1900م، في وجود الاستقلال المالي للجزائر، وانفراد اللوبي الكولونيالي بمقاليد السلطة نسبياً.

مدخل وصفي ونقدي للبيبلوغرافية المعتمدة في الدراسة:

رَصَدْنَا قائمة للمصادر و المراجع، بما تتطلبه مقتضيات البحث وأهدافه، وحرصنا على ألاَّ نغفل عن أي مصدر أو مرجع يمكن أن نستفيد منه في بناء هذه الدراسة، على هذا الأساس سنحاول أن نُبين أهمية بعض المادة الوثائقية التي اعتمدناها في الدراسة .

-أولاً: المادة الأرشيفية و المصادر:

التاريخ حقائق ووثائق، بحيث لا يتم معالجة الحدث التاريخي إلاّ بظهور الحجة الدامغة، والمتمثلة في الوثائق الأرشيفية، لهذا سعينا إلى جمع أكبر عدد ممكن منها، وخاصة ذات الصلة الوثيقة والمباشرة بالموضوع المدروس والتي يأتي على رأسها:

- منشورات أرشيف الحكومة الجزائرية
Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie, 1830-1854 والذي غطّى جانبا كبيرا من الأطروحة منذ الغزو وإلى غاية 1854م، أي خلال 24 سنة، إلى جانب منشورات وزارة الحرب الفرنسية تحت عنوان: Tableau de la Situation des Établissements Français en Algérie 1837 et 1840 et 1846 وأخرى بعنوان Actes du Gouvernement depuis L'Occupation D'Alger jusqu' au 01 Octobre 1834. كلّها أمدّتنا بمختلف المعطيات التاريخية والإحصائية لتوضيح طبيعة السياسة الاجتماعية والثقافية المطبّقة على الأهالي.

- وانفردت نشرات عقود الحكومة الجزائرية Bulletin Officiel des Actes du Gouvernement الصادرة سنوات 1843م و 1849م بعرض أهم القرى الاستيطانية المنشأة والتسميات التي حملتها خاصة في المناطق الساحلية والمناطق المجاورة لها.

- أرشيف الحكومة العامة للجزائر Gouvernement Générale de l'Algérie الذي استقينا منه مختلف المواضيع خاصة ما تعلّق بقانون السناتوس كونسيلت 13 أفريل 1863م الرامي إلى تفكيك الأرض التي كانت تمثل إحدى ركائز الترابط الأسري، وقد جاء بعنوان:

Statistique et Documents Relatifs au Sénatus- Consulte sur La Propriété Arabe
كما نهلنا أهم الأفكار والإحصاءات الخاصة بالسياسة الفرنسية في ظل نظامي الحكم العسكري والمدني، منها
Tableau Général des Communes de L'Algérie au Etat Actuel de L'Algérie أيضا
01 Janvier 1892 Dressé par Ordre De. M. Jules Cambon , Gouverneur
Tableau Général au 30 Septembre 1884 des Communes de Plein وكذلك
Général Exercice Mixte et Indigène des Trois Départements de L'Algérie (Territoire Civil et Territoire de Commandement) avec indication du Chiffre de la Population Municipale Européenne et Indigène et de la Superficie du Territoire de Chaque Commune

- أرشيف الحكومة العامة المدنية للجزائر Gouvernement Générale Civil de l'Algérie الذي مثّل بثقل محتواه سندا كبيرا لنا في تقصي حقائق جمّة عن الجانب الثقافي على وجه الخصوص (المؤسسات التعليمية واحصاءات المترددين عليها...)، ومن تلك العناوين المعتمدة عليه، نجد:

État de l'Algérie : au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880 publié d'après les Documents Officiels par ordre de M. Albert Grévy Sénateur Gouverneur

Générale Civil وقد أفادنا كثيرا في الكشف عن حالة المساجين وتعدادهم في السجون الفرنسية في الجزائر
 État Actuel de l'Algérie و Statistique Général de l'Algérie Année 1882 a 1884
 au 31 Décembre 1882, Publié d'après les Documents Officiels par Ordre de
 M.Louis Tirman قدّمت لنا إحصاءات في غاية الأهمية عن الوضع الثقافي في الجزائر.

– النشرات الرسمية للحكومة العامة للجزائر Bulletin Officiel du Gouvernement Général de
 l'Algérie ونظرا لمواضيعها المتنوعة والمتعددة ، فقد كانت بالنسبة لنا الزاد المهم في بناء هذه الأطروحة ، وقد
 أُلْمِت بجوانب كبيرة منها: B.O.G.G.A, N° 343 التي بيّنت مرسوم كريميو الصادر يوم 24 أكتوبر 1870م
 وB.O.G.G.A, N° 423 المتعلق بإصدار فرنسا مرسوم لفرض الرقابة والتفتيش على المؤسسات الدينية يوم
 28 أكتوبر 1892م وغيرها.

– استعنا ببعض الأوراق الأرشيفية في ما وراء البحار، وكانت جلّها تحوي الجوانب الأمنية في مراقبة إدارة المحتل
 وتحركات الجزائريين نحو خارج الوطن، منها:

A.N.O.M, 2U23, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans
 (Rahmania et Kadria). permis de voyage du monsieur Si Mohamed bou Median
 n°16, délivrer par l'arrondissement d'Orléonville en mars 1877.

كما هناك وثائق أرشيفية أخرى تُبين انعكاسات السياسة الفرنسية الثقافية على الجزائريين مُنحصرة في
 أوامر فرنسية بغلق الزوايا وتعطيل عملها، ومن تلك العينات :

A.N.O.M, 2U23, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuse
 sans Rahmania et Kadria, Correspondance de sous préfet de Tizi-ouzou au préfet
 d'Alger n° 1428 le 10 Février 1883

إضافة إلى ورقة أرشيفية تونسية توضّح فرض رخص سفر الأهالي صادرة عن الإقامة العامة لفرنسا

بتونس الصادرة عن قنصلها إلى رؤساء المراقبين المدنيين ورؤساء الملاحق مؤرخة في 14 وفمبر 1896م، وهي:

A.N.T, S: A, C: 276, D: 13, La livraison des passeports pour les Algériens à
 migrer vers la Syrie 1896-1898. Note (circulaire) de monsieur le consul de
 France à Tunis aux monsieurs les contrôles civiles et responsables des annexes,
 rédiger en 14 novembre 1896, n° 4634.

– مجموعة من الصحف:

استفدنا من مجموعة من المقالات المنشورة في المجلات الإفريقية التي خدمت موضوع بحثنا، والتي تعود إلى

المؤلفين " ادريان باربروجر Berbrugger Adrien " والسيد أوميرا (MM) Aumerat " وفانيان Fagnan

(E) " وغيرهم كثر، وقد برزت الكتابات الثقافية للسيد " ألبرت ديفوكس Albert Devoulx " في تغطية زوايا

كثيرة من الفصل الثقافي للموضوع سواء قُبِل الاحتلال أو بعده.

كما كانت لجريدة المبشر بعنوان "ورود الأخبار من جميع الأقطار" حال لسان الإدارة الفرنسية، بمختلف أعدادها وتواريخ صدورها، دورا مهما في توضيح أهم السياسات الاجتماعية والثقافية الفرنسية وانعكاساتها على الجزائريين، خاصة في ما يتعلق ببداية الاحتلال، ومنها أعداد الجريدة الصادرة سنوات 1848م و 1849م و 1850م و 1867م وغيرها.

- المصادر المطبوعة:

تدعّمت الأطروحة إضافة إلى الوثائق الأرشيفية والجرائد، مجموعة من المصادر الأجنبية (مترجمة وغير مترجمة) والعربية فبالنسبة للمصادر الأجنبية تبين مؤلفوها من مترجمين عسكريين، وضباط، وحكام عامين عسكريين ومدنيين ومستشرقين وأساتذة اشتغلوا بالتدريس سواء في الثانويات (الكوليجات العربية الفرنسية) أو المدارس التحضيرية العليا في الجزائر، ومدراء أكاديمية الجزائر، وقد ضمت مؤلفاتهم عديد المواضيع في كل المجالات إلى جانب موضوع الدراسة ومنها، نجد:

- كتاب "حوليات الجزائر Annales Algériennes" لصاحبه "بيليسي دي رينو E Pellissier De Reynaud" الذي اشتغل حاكما عاما عسكريا بالنيابة سنة 1850م ورغم كتاباته التي طغى عليها الجانب العسكري إلا أنها أفادتني بنصيب من الوضع الاجتماعي للجزائريين تحت ظل الممارسات التعسفية لمختلف الجنرالات والضباط إتجاههم.

وكثير من المؤرخين من حذا حذوه، منهم: المؤرخة "سيسلين فالي Céline Fallet" في كتابها "Conquête de l'Algérie"، الذي شرحت فيه جرائم جيش الاحتلال خلال توسعته نحو الداخل.

وممن كتب في ذات الموضوع الطبيب السابق الذي شغل مفتشا للمصالح الصحية للجيش الإفريقي السيد "فارديناند كزنوي Ferdinand Quesnoy" في مؤلفه "L'Armée D'Afrique depuis La Conquête d'Alger" ونقيب الجيش الملكي "كلود أنطوان روزي Claud Antoine Rozet" الذي عاصر الاحتلال وألف كتابه المشهور في جزئين "Relation de la Guerre d'Afrique pendant les Années 1830 et 1831" كعدسة كاشفة لجرائم الجيش الفرنسي ضد الجزائريين خلال سنة من الاحتلال.

كما وضّح كتاب "L'Algérie en 1882" للكولونيل "نويلا Noëllat" ضوابط الهجرة الأوروبية كجانب مميّز من كتاباته، وقام السيد "روني ريكو René Ricoux" الذي كان طبيبا بالمستشفى المدني بسكيكدة وعضوا دائما بالجمعية الأنثروبولوجية بباريس وعضوا بأكاديمية العلوم سنة 1875م بتأليف كتاب "LA Démographie Figure De L' Algérie Étude Statistique des Populations" حيث أعطى إحصاءات ديمغرافية لكلا الطرفين، المستوطنين والأهالي، من حيث السن، والجنس والمواليد والوفيات، والتطور العددي لهما، وعرض نسب الزواج المختلط، وكل ما يتعلق بالجانب السكاني خلال فترة 1830-1878م.

اعتمدنا على مصادر أجنبية اختصت بالجانب الثقافي، وفي مقدمتها كُتُب المستشرق الفرنسي "إرنست مارسسي Ernest Mercier" الذي عاش بقسنطينة وتولى فيها وظائف إدارية وسياسية إضافة إلى مترجم قضائي ومن كتبه، نجد: le Cinquantenaire d'une Colonie : L'Algérie en 1880 الذي خصّص فيه جزءاً من 28 صفحة للتعليم العمومي، وكتاب : l'Algérie et les Questions Algériennes : Étude Historique, Statistique et Economique تَطَرَّق فيه إلى بداية معالم السياسة الثقافية الفرنسية في الأقاليم العسكرية والمدنية خلال الفترة المدروسة.

كما لا تقل شأنًا كتاب "أوراق جزائرية : التعليم في الجزائر منذ الغزو Feuil D'El Djezair : L'Enseignement à Alger depuis la Conquête " لصاحبه السيد "هنري كلان Henri Klæin" (الأمين العام للجنة الجزائر) الذي عرض فيه ترتيباً كرونولوجياً خاصاً بتفاصيل السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر من 1830م وإلى غاية 1920م، فكان لنا السند الأبرز والمهم في كشف الواقع الثقافي بالجزائر،

إضافة إلى كتاب "L'Enseignement pour les Indigènes en Algérie" الذي ألفه الأستاذ الحقوقي بالمدرسة التحضيرية العليا للحقوق بالجزائر السيد "موريس بولار Paulard Maurice" الذي أفادنا بأحد زوايا التعليم الفرنسي في الجزائر من خلال اظهار تعاطف واستحسان الحكام العامين المدنيين ومنهم "شانزي Chanzy" في إقامة التعليم المسيحي في الجزائر، ناهيك عن الإحصاءات الواردة عن مختلف المدارس والكوليجات والمدارس التحضيرية العليا في الجزائر ودورها في استقطاب أبناء الأهالي الذي عرف عزوفاً في التردد على تلك المؤسسات الثقافية لأسباب كثيرة (وجود مدرسين مسيحيين، والخوف من الموالاة للفرنسيين وغيرها).

ولعلّ كتاب **ركتور** أكاديمية الجزائر السيد "كومبس جينمار Combes Jeanmare" الذي تشرّفت مطبعة جامعة باريس بنشره أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر ، جاء بعنوان "Situation de l'Enseignement Public en Algérie Pendant L'Année Scolaire 1886-1887" تميّز بجانب مهم في دراستنا وسجّل توسع انتشار المدارس العربية الفرنسية مستشهداً بإحصاءات عن تعداد أبناء الجزائريين والمعمرين في المدارس والكوليجات العربية الفرنسية، وكشف الفوارق العددية بينهما في قوائم الطلبة المرشحين للكالوريا في شعبي الآداب والعلوم، والمؤهلين لدخول المدارس التحضيرية العليا الأربع في الجزائر، هذا على غرار توضيح أهم المدارس الفرنسية وتطورها في الأقاليم العسكرية والمدنية.

ثانياً: المراجع و البحوث و الأعمال الأكاديمية:

حاولنا جاهدين التنويع في مجموع ما طُبِع من دراسات وبحوث أكاديمية تناولت الموضوع، حيث تصقّحنا عدة أوراق من الكتب العربية وعلى رأسها:

- كُتب شيخ المؤرخين الجزائريين " أبو القاسم سعد الله " منها: " أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر " و وقعت سهام اختيارنا على الأجزاء " 02 و 04 و 05، وأيضا كتابي " الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م " بجزئيه وقد تناولت عدة زوايا من الأطروحة، أما الجانب الثقافي منها، فنهلته من كتبه " تاريخ الجزائر الثقافي " بكل أجزائه السبعة (07)، والتي رسمت لنا صور عن الواقع الثقافي للجزائر قبل وبعد الغزو.

- مؤلفات المؤرخ " يحي بوعزيز " التي أمدتنا بمعطيات كثيرة عن الوضع الاجتماعي والثقافي من خلال الإطلاع على كتاب " سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954م " وإن كانت أفكاره موجزة بعض الشيء في وصف الممارسات الاجتماعية وانعكاساتها على الجزائريين ، وفي معالجة السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها استعنا بكتابه المعنون بـ: " موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب " الجزء الأول منه فقط.

- ولم نستبعد كتاب " المبعدون إلى كاليديونيا الجديدة مأساة هوية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد " لصاحبه " الصديق تاوتي " في التعرف على الحالة التي آل إليها الجزائريون في مفاهيم بكاليديونيا، ووسائل نقلهم واحصاءات خاصة بأعدادهم. وقد كانت هذه المراجع من المناهل الأساسية لموضوع بحثنا إضافة إلى مراجع أخرى.

كما خدمت المراجع الأجنبية (المترجمة وغير المترجمة) جانبا مهما من الأطروحة، منها على وجه

الخصوص:

- تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م للمؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان وكتاب " الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م بجزئيه، لشارل رويير أجيرون، وثد اعتمدنا عليه بشكل مميّز في أغلب جوانب موضوع الدراسة. كما برزت كتابات الأستاذ المكلف بالدروس في المدرسة العليا للحقوق في الجزائر السيد " إميل لارشر Émile Larcher " في مؤلفاته: Traité Élémentaire de Législation Algérienne بجزئيه الأول والثاني، وكتاب "Trois Années d' Études Algériennes (1899-1901) Législatives, Sociales, Pénitenciaires et Pénales" الذي قدّم لنا معلومات قيمة خاصة في الجانب الثقافي للأطروحة، أما الكتابين الأولين فكان لهما فائدة كبيرة في شرح ووصف الجانب الاجتماعي لموضوع بحثنا.

- الأطروحات الجامعية:

واصلنا جهودنا في تنويع بيليوغرافيا البحث من رسائل دكتوراه منجزة في الجامعات الجزائرية، ومنها - " تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914م (دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني - عمالة وهران-) سنة 2012م، في التاريخ الحديث

والمعاصر، للطالب الدكتور "بليل محمد" التي بيّنت لنا مختلف التشريعات الجائرة التي مست الحياة الاجتماعية للجزائريين عامة، والقطاع الوهراني خاصة، ومذكرة دكتوراه في نفس التخصص حملت موضوع:

- " السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية) " سنة 2015م لمؤلفها "عثمان زقب".

- ولم نجد بين أيدينا إلا مذكرة دكتوراه أجنبية واحدة فقط، لصاحبها "جين تراس Terras Jean " بعنوان: **Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, Étude de Législation Coloniale** " والتي أفادتنا بمعلومات قيمة عن الأوقاف والحبوس في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

- المقالات:

تطلّب منا الأمر تتبّع الدراسات الحديثة عن موضوع الدراسة والمنشورة في المجالات العلمية الوطنية والأجنبية وكان أبرزها :

- العيشي رواجي " من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م تصفية رواد المقاومة الوطنية وقطع الرؤوس ، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 24، جوان 2018م الذي كشف لنا صورة الفرنسي المتعصب إتجاه الجزائريين والذي تجرّد من إنسانيته في معاملته للجزائري بارتكابه أبشع الجرائم.

- هلايلي حنفي ، " المترجمون في الجيش الفرنسي: آليات وزركائز الإدارة الاستعمارية في الجزائر (1830-1962م) "، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 11، 12 مارس 2016م، بيّن فيه الباحث الدور الكبير لمترجمي الجيش الفرنسي قبل وبعد الحملة، وعرّج على اهم انجازاتهم الفكرية والادبية والعلمية والتاريخية.

- القواميس والمعاجم:

ارتبطت دراستنا الالتفات إلى مجموعة من القواميس في التشريع الفرنسي في الجزائر كدعامة هامة لتوضيح مختلف التشريعات العقارية، أو القوانين، والقرارات، والمراسيم المطبقة لإذلال الجزائريين على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وكان أهمها :

- Dictionnaire de la Législation Algérienne , Code Annoté et Manuel Raisonné des Lois, Ordonnances, Décrets, Décisions et Arrêtés لصاحبه رئيس غرفة الاستئناف بمحكمة الجزائر السيد "مينيرفيل MP De Ménerville " بلجائه الثلاث المقسمة حسب فترات الدراسة 1830-1860م. و 1860-1866م، و 1866-1872م. وكذلك قاموس " Législation de " وكذلك قاموس " L'Algérie : Lois, Ordonnances, Decrets et Arrêtés " مؤلفه إدوارد سوتايرا Edouard Sautayra، هذا فضلا عن بقية القواميس.

فصول الدراسة:

استنادا إلى الببليوغرافيا السابقة، وبناءً على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تطلّب منا الإجابة عنها بوضع خطة راعينا فيها التسلسل الزمني والموضوعي للأحداث، انتقلنا فيها من العام إلى الخاص، وتدرّجنا فيها نحو التعمق أكثر من فصل إلى آخر، فقسمنا الدراسة منهجيا إلى أربعة فصول.

الفصل الأول المعنون بـ " الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية 1830-1900م"

حاولنا فيه الالتفات إلى عرض مختصر إلى طبيعة العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل الغزو لتتبع المراحل التاريخية للقطيعة في العلاقات بين الطرفين التي توجت بالغزو سنة 1830م، مروراً بأهم المعارك الدائرة بينهما، وزحف الجيش الفرنسي إلى القصبة مقر الحكم، حيث اعتبرت معاهدة الاستسلام إنذاراً بزوال عهد حكم العثمانيين وبداية عهد الفرنسيين في الجزائر. كما رأينا أهمية عرض التنظيم الإداري الفرنسي الذي عرف نوعاً من الارتجالية في بادئ الأمر، لتتضح معالمه أكثر بعد صدور الأمر الملكي يوم 22 جويلية 1834م الذي بمقتضاه ظهر الحاكم العام العسكري لإدارة شؤون المنطقة المحتلة، ودور المكاتب العربية، وتقسيم الجزائر إلى عمالات إدارية لتسهيل تسيير شؤون العمرين والأهالي، وقد كان هذا التنظيم الإداري تحت سلطة العسكريين (نظام الحكم العسكري) 1830-1870م لتنتقل السلطة فيما بعد إلى المدنيين (المستوطنين) 1870-1900م الذين قويت شوكتهم بمرور الوقت ليستحوذوا على مقاليد السلطة، وقد وصل الأمر بهم إلى التفكير في إنشاء كيان قومي لهم منفصل عن الوطن الأم.

أمّا الفصل الثاني الذي جاء بعنوان " السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م"

عرضنا فيه سياستين، هما: السياسة الإغرائية والسياسة الزجرية، بالنسبة للأولى نوع العدو طُرق اتصاله بالجزائريين التي اختلفت بين كسب ود ضعاف النفوس من بعض الأعيان الذين أغوهم سلطات العدو بمناشيرها وبياناتها المسمومة، وبرمجة رحلات سياحية لهم إلى فرنسا لكسب إخوانهم إليهم بعد عودتهم إلى الديار، إضافة إلى تأسيس الجرائد والمجلات، أمّا السياسة الثانية فميّزتها أساليب تعسفية متنوعة من تسهيل اغتصاب الأرض من الجزائريين ومنحها للنزلاء أو الغرباء باعتبارها مادة خام لإدخال مجتمع غريب العادات والتقاليد عن المجتمع الجزائري إلى أرض الوطن، وذلك بشرعنة عملها أو اعتماد أسلوب القوة، إلى جانب انتهاج أساليب زجرية أخرى كسياسة الأرض المحروقة، والإبادة الجماعية، والنفي والتهجير، والسجن الذي لم يقتصر على الكبار دون الصغار خاصة ما تعلّق بالمسؤولية الجماعية. ولعل أبشع تلك الأساليب خلال فترة الحكم المدني هي سن مشروع قانون الأهالي 28 جوان 1881م، وقانون التلقيب يوم 23 مارس 1882م للقضاء على أسس وقواعد ترابط النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

أمّا الفصل الثالث الذي حمل عنوان " السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر 1830-1900م" بينا

فيه الوضع الثقافي للجزائريين قبيل الغزو لنوضح فيما بعد مصير المؤسسات الثقافية أو التعليمية (المؤسسات الدينية) التي مستتها يدو العدو، فمنها ما خُرب ودُمّر، ومنها ما تمّ الاحتفاظ به لأغراض احتلالية كمكاتب إدارية

أو اسطبلات، أو ثكنات عسكرية، ليظهر فيما بعد مدى اهتمام العدو بعد مرور 20 سنة من الاحتلال بانشاء مختلف المدارس العربية الفرنسية، والكوليجات والمدارس التحضيرية العليا للأدب، والحقوق والعلوم والصيدلة والتي لا يمكن الولوج إليها من طرف أبناء الجزائر إلا بشروط قاسية كإتقان اللغة الفرنسية قراءة وكتابة، ونطقا، والحصول على شهادات تثبت مستواهم التعليمي كرخصة لدخول الطور الثاني أو الثالث التعليمي، ممّا جعل التعليم حِكْرا على أبناء الخيام الكبرى دون سواهم من الذين زاولوا تعليمهم في المؤسسات التعليمية الحرّة والتي سلمت من فؤوس ومطارق الجند، وأغلبها كان ينشط في الخفاء بسبب المضايقات الفرنسية ضدها. وقد مُنِح لأبناء الأهالي تعليما خاصا بفرنسة العقول بعد فرنسة المحيط، وهو التعليم التنصيري الذي قامت به جمعيات مسيحية متعددة رافقت الحملة الفرنسية على الجزائر.

و الفصل الرابع الذي عنوانته بـ " انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع

الجزائري 1830-1900م فقد كان فصلا استنتاجيا، وضحنا فيه أهم نتائج السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على الأهالي، حيث عانى الجزائريون الأمرين، فقد أنتج العدو فئة موالية له (بني وي وي) التي خضعت لمطالبه وعاشت حياة البذخ والترف إلى جانب المعمر الأوروبي والمحتل، لكنّها مع أواخر القرن التاسع عشر قامت إدارة المحتل بالاستغناء عنها تدريجيا و استقطاب فئة أخرى تخوفا من نمو شوكتهم، وحتى لا يكونوا ذووا شأن مستقبلا، مُحدثة بذلك تمايزا طبقيّا صارخا، عكّس البقية من أبناء الأهالي الذين تمّ تجويعهم، وطردهم ليجدوا أنفسهم عرضة لمختلف الأمراض والأوبئة التي حصدت الآلاف منهم، إضافة إلى النكبات الطبيعية (الزلازل وموجات الجراد)، وآخرون فضّلوا رمي أنفسهم في السجون الفرنسية هروبا من الموت البطيء، مع تقديم نظرة نقدية مع الابتعاد قدر الإمكان عن الأحكام الذاتية والارتجالية غير المؤسّسة على سند علمي. وبخصوص آثار السياسة الثقافية الفرنسية فقد زادت من غُبن الجزائريين في تجهيل أبنائهم بعد الاعتداء على مدارسهم الإسلامية لتوجيههم إلى مدارسها الفرنسية والمسيحية التي لم يرضها الأهالي لأبنائهم إلّا من وقف في صفها منذ البداية كما ظهرت نخبة من الجزائريين خريجة تلك المدارس، والمدارس التحضيرية العليا التي كانت بمثابة كليات صغيرة ستضم في جامعة الجزائر التي تأسّست سنة 1909م. كما ظهرت كوكبة من النخب التي ساهمت في تطوير الدراسات الاستشراقية بالجزائر، شغلت سابقا مهنة الترجمة قبل وبعد الحملة الفرنسية على الجزائر. هذا إلى جانب آثارها التي لا زالت بادية اليوم وهي وجود أسماء لمدن وشوارع الجزائر مُنتسبة لضباط وسفاح عسكريين نالوا بها أوسمة الشرف ومختلف الترقيات العسكرية، لكن موقف الشعب الجزائري إتجاه تلك السياسات كان يتأرجح بين العمل السياسي المتواضع والثورات الشعبية التي غطّت ربوع البلاد.

خلصنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات المهمة. كما عزّزنا الدراسة بجملة من الملاحق الوظيفية، التي من شأنها أن تزيد من توضيح بعض الأفكار و تعزيز الطروحات التي جاءت بها الدراسة.

منهج الدراسة :

انطلاقاً من طبيعة الدراسة و جملة المادة التوثيقية التي توفرت لدينا، وفي إطار معالجة الإشكال المطروح اقتضت الضرورة تبني المنهج التريخي الوصفي التحليلي ثم التحليلي النقدي والمنهج المقارن:

فالمنهج التاريخي الوصفي أمكننا من تتبع العرض التاريخي لمختلف الممارسات الفرنسية الاجتماعية والثقافية المطبقة على الجزائريين، والتي أخذت عدّة أشكال، تفرّعت إلى أسلوبين متميزين، وهما أسلوب الردع وأسلوب الإغراء، وبالتالي التعرف على موقف الأهالي من تلك الممارسات الاحتلالية كرونولوجيا.

كما أنّ المنهج التحليلي النقدي، من شأنه إبراز الوعي التاريخي في توظيف العقل في تحليل ونقد أفكار ساسة وجنرالات فرنسا في تحقيق غاياتهم التي جسّدتها الأساليب المتنوعة والمتعددة التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية طيلة الفترة المدروسة.

في حين أنّ توظيفي للمنهج المقارن كان الهدف منه هو إبراز الفوارق الواضحة في المجتمع الجزائري قبيل الغزو الفرنسي سنة 1830م وبعده، وحجم الامتيازات الممنوحة للجيش الفرنسي والمستوطن الأوروبي على حساب ممتلكات الجزائريين وما تعرضوا له في المجالين الاجتماعي والثقافي، خاصة ما تعلق بالأُملاك العامة والخاصة ومستوى المعيشة والحالة الصحية، ووضعية التعليم ومؤسساته وغيرها. فهي تعد ترجمة واضحة لسياسة تمييزية عنصرية، تبنيتها إدارة المحتل لصالح المعمر الأوروبي على حساب الجزائريين.

الصعوبات :

واجهتنا عدة صعوبات أثناء إنجازنا لهذا البحث ، إلاّ أنّها لم تُقلّل من عزيمتنا في إتمامه، منها:

- تشعب مواضيع البحث زمانيا ومكانيا، ممّا ألزمني الاكتفاء بذكر عينات فقط، أي اخذ الجزء من الكل.
- نقص المراجع المتعلقة بالدراسة باللغة العربية، ممّا ألزمني بمضاعفة مجهوداتي في جمع أكبر عدد من الكتب (المصادر) باللغة الفرنسية وترجمتها إلى العربية.
- وجود مفردات تاريخية متعدّدة تخصّ مثلا المستوطنين، منها: فرنسيو الجزائر، وأوروبيو الجزائر، والغرباء والمعمرون والنزلاء والتي اختصّت بها الكتابات الأجنبية، لهذا أخذنا احتياطاتنا اللازمة في نقل المعلومة كما هي أمام غياب دراسات أكاديمية جزائرية تُعنى بالالتفاف إلى صنع حقائق التسميات للمفردات التاريخية.

ختاماً، أتقدم مُسبقاً بجزيل الشكر للجنة المناقشة الموقّرة، و أتمنى أن أكون قد ساهمت و لو بالنذر القليل في الاحاطة بموضوع الدراسة . كما يَبْقَى أُملي كبيرا أن يَلْقَى موضوع دراستي تأثيرا حسنا وطيبا في نفوس القارئ لها سواء كانوا أكاديميين متخصصين أو طلبة التاريخ الحديث والمعاصر أو هواة التاريخ عموما، فإنّ أصبت فيما نقلت فهو من الله وبتوفيقه، وإنّ أخطأت فمن نفسي والله ولي نعمتي وتوفيقي.

الفصل الأول :

الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية 1830-1900م.

تمهيد.

1- واقع العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل الاحتلال سنة 1830م:

1-1- طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل الاحتلال 1830م

1-2- مسألة الديون وتأزم العلاقات بين الطرفين

1-3- حادثة المروحة وفرض الحصار البحري على الجزائر 1827-1830م

1-3-1- حادثة المروحة 1827/04/30م

1-3-2- فرض الحصار البحري على الجزائر 1827-1830م

2 - الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م وردود الفعل الداخلية والخارجية :

1-2- التحضيرات الفرنسية للحملة والإنزال بسيدي فرج 1830م :

1-2-1- الاستعدادات للحملة

1-2-2- سير الحملة والإنزال بسيدي فرج

2-2- استعدادات الداي حسين لمقاومة الحملة 1830م:

1-2-2- استعدادات الداي

2-2-2- مقاومة الداي حسين الحملة

2-3- زحف القوات الفرنسية نحو مدينة الجزائر وإسقاط العاصمة 1830م :

1-3-2- زحف القوات الفرنسية نحو المدينة

2-3-2- استسلام الداي حسين وسقوط العاصمة

2-4- ردود الفعل الداخلية والخارجية بعد سقوط العاصمة 1830م:

1-4-2- ردود الفعل الداخليّة

2-4-2- ردود الفعل الخارجية:

أولاً: موقف دول الجوار:

أ- موقف تونس.

ب- موقف المغرب الأقصى.

ج- موقف ليبيا.

ثانياً- موقف الدولة العثمانية والدول الأوروبية

أ- موقف الدولة العثمانية.

ب- موقف الدول الأوروبية.

3- معالم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهدي نظامي الحكم العسكري والمدني 1830-1900م

3-1- معالـم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهد نظام الحكم العسكري 1830-1870م

3-1-1- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد النظام الملكي 1830-1848م

أولاً: خلال فترة 1830-1831م

ثانياً: خلال فترة 1831-1834م

ثالثاً: خلال فترة 1834-1848م

3-1-2- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852م

3-1-3- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870م

أولاً : عهد حكم الحاكم العام راندون 1852-1858م

ثانياً: عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860م

ثالثاً: عهد الحاكمان العامان بيليسي وماكماهون 1860-1870م

3-2- معالـم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهد نظام الحكم المدني 1870-1900م

3-2-1- ظروف الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.

أولاً: موقف المستوطنين نظام الحكم العسكري

ثانياً : سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870م

ثالثاً : سياسة المستوطنين الأوروبيين على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة.

أ- تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر

ب- التجنيس الجماعي لليهود

3-2-2- النظام الإداري الفرنسي بالجزائر على عهد نظام الحكم المدني 1870-1900م.

أولاً: بدايات ظهور نظام الحكم المدني في الجزائر

ثانياً: خصائص نظام الحكم المدني في الجزائر

أ- ظهور منصب الحاكم العام المدني واختصاصاته

ب- التقسيم الإداري للجزائر وخصائصه

ج- المجلس الأعلى للحكومة

خلاصة الفصل

تمهيد:

شهدت القارة الأوروبية في العصر الحديث العديد من الأحداث التاريخية التي رسمت مستقبل القارة (الحركات القومية، والثورات السياسية، وظهور أنظمة ديمقراطية وزوال الأنظمة الدكتاتورية...). أثّرت هذه الأحداث على مسار العلاقات الأوروبية الأوروبية، من ناحية، والعلاقات الأوروبية الإفريقية (دول شمال إفريقيا) من ناحية أخرى، ولعل آثار عصر التنوير خلال القرن الخامس عشر، هي التي عززت الفوارق بين القارتين وفي كلّ المجالات، فبرز منطق القوة كمقياس ومرجع مهم في طبيعة العلاقات الدولية آنذاك.

أدّى ظهور تلك الأحداث العالمية، وبرز عصر التنوير (النهضة الأوروبية، والثورة الصناعية، واستمرار الكشوفات الجغرافية...) إلى اختل التوازن بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي الذي كان يمثله في ذلك العصر الخلافة العثمانية في آسيا الصغرى التي ترامت أطرافها في قارة آسيا وصولاً إلى دول المغرب العربي، وأمام تعاظم القوة البحرية الجزائرية بدعامة عثمانية في الحوض الشامي أي مسألة الجهاد البحري أو كما سماها الأوروبيون بالقرصنة البحرية تولّدت فكرة الانتقام الأوروبي للعالم الإسلامي، وكانت فرنسا من إحدى تلك الدول الأوروبية التي وجّهت أنظارها صوب الجزائر التي أصبحت بفضل الجهاد البحري في البحر الأبيض المتوسط، الحصن المنيع في وجه الأعداء.

صمّم العدو على تجسيد فكرة احتلال الجزائر على أرض الواقع، فقام بالترتيبات اللازمة العسكرية منها والسياسية للإستحواذ ليس على الجزائر فقط، بل المغرب العربي لأجل تأسيس امبراطورية فرنسية في شمال القارة الإفريقية.

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبدائية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

01- واقع العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل الاحتلال سنة 1830م:

1-1- طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل الاحتلال 1830م:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل الاحتلال العديد من التوترات، وتفسيرنا لهذه الأحداث التاريخية لا نستطيع أن نبنيه على ضوء فترة حكم الدايات فقط (1830-1871م)، وإنما قبله بكثير، فما ميّز العلاقات بين الطرفين، الجزائري والفرنسي، متأصل إلى ما قبل الفترة التي نحن بصدد دراستها، وهذا ما ذهب إليه العديد من المؤرخين الأجانب منهم والمحليين نظرا لترايط الأحداث فيما بينها.

ذكر المترجم الرئيسي للجيش الفرنسي "لوران شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud)¹ أن الجزائر وبحكم موقعها الاستراتيجي قبالة فرنسا التي يفصلها مساحة مائية (البحر الأبيض المتوسط)، جمعتها علاقات طيبة مع فرنسا في ظل الحكم التركي خلال القرن 16م، وكانت علاقات اقتصادية بالدرجة الأولى تمثلت في حصول فرنسا على امتياز² صيد المرجان بالقل Collo والقالة La Calle بالشرق الجزائري.³ يعود أصل ذلك الامتياز الاقتصادي إلى معاهدة فيفري 1535م/941 هجري⁴، المبرمة بين السلطان العثماني "سليمان القانوني"⁵ وملك فرنسا⁶ "فرانسوا الأول"⁷ (François Premier)، كان الغرض منها في بداية الأمر، هو السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل البلاد لصيد المرجان "بمرسى

¹ ولد بمدينة "نيس" الفرنسية يوم 05 فيفري 1829م، مستشرق فرنسي قديم إلى الجزائر صغير السن وشغل بها عدة مناصب إدارية وسياسية (1845-1850م)، ثمّ منصب مرجم عسكري لدى الجيش الفرنسي (1850-1878م)، شارك معه في عدة حملات على الشرق فساعده في الحصول على الكثير من الوثائق النفيسة وترجمها إلى الفرنسية، توفي سنة 1888م، أنظر:

- Le Commandant R.Peyronnet, **Livre d'Or des Officiers des Affaires Indigènes 1830-1930 : Histoire et Annuaire**, T01, Imprimerie Algérienne, Alger, 1930, pp 158-159.

² الامتيازات هي قواعد تنظم إقامة الأجانب في ولايات الدولة وتعاملهم مع سلطاتها، ولم تصبح حقاً إلا عندما تغيرت ظروف إقامة الأجانب في البلاد الخاضعة للدولة العثمانية إبان القرن 19م، حيث أصبحوا بالآلاف وحيثما صاروا يباشرون ما يشاؤون من الأعمال عندئذ أصبحت هذه القواعد إمتيازات حقاً للأجانب ونقمة على أبناء البلاد. أنظر: إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 182

³ Laurent Charles Féraud, **Histoire des Villes de la Province de Constantine : La Calle et Document pour Servir a l'Histoire des Anciennes Concession Française D'Afrique**, T03, Typographie de L'Association Ouvrière V.Aillaud et Cie, Alger, 1877, p90

⁴ Ibid.

⁵ عاشرُ السلاطين العثمانيين 1520-1566م. لقَّبه العثمانيون بالقانوني، والإفرنج بالعظيم، خلف أباه "سليم الأول" وواصل فتوحاته في البلقان واحتل بلغراد ورودرس، وهزم المجر في موهاكس 1526م. حارب الصفويين واحتل بغداد وتبريز. بلغت الإمبراطورية العثمانية في عهده، أوج سيطرتها وازدهرت الآداب والفنون والعمران. دَوّن القوانين والشرائع، تخالف مع "فرانسوا الأول" ومنحه الامتيازات الأجنبية، من آثاره: جامع السليمانية، أنظر: - المنجد في الأعلام واللغة، ط29، دار المشرق، لبنان - بيروت، 2008، ص 308

⁶ Paul Masson, **Histoire Des Établissements Et Du Commerce Français Dans L'Afrique Barbaresque (1560-1793) (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)**, Librairie Hachette et C^{ie} Éditeur, Paris, 1903, p 02

⁷ فرانسوا الأول (1494-1547م) ملك فرنسا، حارب كارل إمبراطور اسبانيا والنمسا، أقر الفرنسية لغة رسمية في البلاد عوض اللغة اللاتينية أمضى معاهدة الامتيازات الأجنبية مع السلطان سليمان القانوني 1535، عد إلى :

- المنجد في الأعلام واللغة، المرجع نفسه، ص 41

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الحُرْز "Marsa El Kharaz، وبناء على ذلك تم إنشاء مركز تجاري قُرب مدينة "القالة" Calle عُرف باسم "حصن فرنسا" Bastion de France¹ الذي بُني سنة 1560²، ثم أُبرم إتفاق آخر مع الداي سنة 1694م إرتفع بمقتضاه عدد المراكز التجارية إلى خمسة، هي: القالة Calle، حصن فرنسا Bastion de France، رأس الزهور Cap Rose والقل Collo،³ مقابل إتاوة سنوية قدرها 60 ألف فرنك، 20 ألفا منها للسلطات المحلية والباقي يذهب إلى الخزينة المركزية.⁴ وفي سنة 1741م سَلَّمت الحكومة الفرنسية كل الامتيازات للشركة الملكية الإفريقية، وتوسع نشاط المؤسسات إلى تجارة الحبوب الجلود وغيرها.⁵

أضاف المؤرخ الفرنسي "إميل لارشار" (Émail Larcher) في كتابه "Traité Élémentaire de Législation Algérienne, T01" إلى جانب العلاقات الحسنة التي طبعتها المصالح الاقتصادية، حدثا آخر وهو محاولة فرنسا القضاء على القرصنة البحرية⁶ للأخوين "بربروس" في حوض البحر المتوسط⁷

تَظورت العلاقة بين الطرفين، وكانت على أفضل ما تكون عليه سنة 1789م، وهي فترة ظهور الثورة الفرنسية⁸ التي أطاحت بالنظام الملكي البوربوني، وظَهر على إثره النظام الجمهوري، فألغيت جميع الامتيازات التي كان يتمتع بها رجال الدين، النبلاء، الذين كانت لهم أيادي كبيرة في مختلف المصالح الاقتصادية داخل فرنسا وخارجها⁹، وقد حظيت الجمهورية الفرنسية بدعم مادي كبير من طرف الإيالة الجزائرية، في الوقت الذي كانت

¹ عُرف من قبل باسم "لو باستيدو Lou Bastidoun" أي حصن صغير، جديد النشأة ، وبعد ذلك ، أصبح يُطلق عليه بعد توسع التجارة فيه بإنشاء مراكز تجارية ب: حصن فرنسا Bastion de France، أنظر:

Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03, p 93

² Octave Teissier, **Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes, Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats**, Librairie de l'Hachette et c^e Paris, 1865, p 23

³ Émaile Larcher, **Traité Élémentaire de Législation Algérienne**, T01, Arthur Rousseau Éditeur Paris, 1903, p 46

⁴ محمد العربي الزيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 39

⁵ Voir :

- Paul Masson, Op. Cit, p 18

- Émaile Larcher, Op. Cit, T01, pp 45-46

⁶ تسمية غُرَبية، نَجَدها في كل الكتب الأجنبية التي تناولت مسألة العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا، في حين تذكرها الكتب المحلية باسم الجهاد البحري، وهذا ما يقف عليه اختيارنا لأن مصطلح القرصنة، هو أوروپيُّ بالدرجة الأولى ولا يُعبّر عن حقيقة الجهاد البحري في حماية السفن بدل السطو عليها.

⁷ Paul Masson, **Op, Cité**, pp 37-38

⁸ الثورة الفرنسية هي سلسلة من الانتفاضات السّياسيّة والاجتماعيّة قامت بفرنسا عام 1789م لعدّة أسباب منها، تَمركز السّلطة بيد النبلاء البرجوازيّين، الافلاس... بدأت بتشكيل مجلس تأسيسيّ الذي رفضه الملك ثمّ الهجوم على حصن الباستيل ، وفي عام 1792م أُطيح بالملك "لويس السّادس عشر"، ثمّ أُجريت سلسلة من الانتخابات صاحتها مجاز رهيبة انتهت بإعلان الجمهورية الموحدة التي قُشلت ونتج عنها عهد الارهاب الذي مهد الطريق لنابليون لاعتلاء السّلطة. للمزيد طالع : جون كلود بارو غيوم بيغر، التاريخ الكامل للعالم منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا 1914-1991م، تر لحسن عيساني، ط1، دار الفرائي للنشر، لبنان، 2008م، صص 168-169

⁹ Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03, p 481

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

فيه الأنظمة الملكية الأوروبية تحاربها سياسيا واقتصاديا، تخوفا من انتشارها داخل بلدانها، لأنها تتعارض مع أنظمتها السياسية الرجعية (الملكية، الامبراطورية...)، ويُشكل خطرا كبيرا على مصالحها في القارة الأوروبية. أمام هذا الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته أوروبا على فرنسا من ناحية، واضطراب الأوضاع الداخلية وعدم استقرارها، من ناحية أخرى، إجتهد أنظار فرنسا إلى الجزائر، باعتبارها سبيلها الوحيد في دعمها بما تحتاجه من المؤن (القمح)، وتسهيلا لهذه العملية، قامت بمراسلة داي الجزائر الداي "حسن"، الذي أمر بتقديم كل التسهيلات لأعوان الشركة الإفريقية لشراء الحبوب التي كانت بلادهم في أمس الحاجة إليها، خاصة القمح. بلغ متوسط ما كانت تُرسله الشركة إلى فرنسا خلال السنوات الصعبة (1792-1794م) حوالي 800 ألف كيلة جزائرية سنويا، وهو ما يُعادل 352.400 قنطارا.¹ أمّا الوكالة الإفريقية² تمكنت من إرسال 300 ألف ألف قنطارا من القمح، و 40 ألف قنطارا من الشعير، إضافة إلى الفول والحمص.³

كما ذكر المؤرخ "إميل لارشار"، بأنه كانت هناك مراسلات بين قنصل فرنسا في الجزائر ووكلاء الشركة الإفريقية حول إمداد فرنسا بالحبوب، حيث نجد مراسلة قنصل فرنسا السيد "فاليير (Vallière)" إلى وكيل الشركة الإفريقية بالجزائر السيد "جيبارت (Guibert)"، تضمنت تعليمات حول تمّون السفن التجارية الفرنسية من موانئ الشرق الجزائري، زيادة على ذلك، تضمنت تلك التعليمات عنصرا جوهريا في المعاملات التجارية بين فرنسا ووسطاء تجاريين من اليهود المتواجدين في عناية⁴، ضمانا للتموين المستمر، ولا تتم عملية شراء القمح ومختلف الحبوب من هؤلاء اليهود إلا بشروط، تمثلت في التكلفة، الرسوم الجمركية، التأمين،... مع توحيد سعر المنتج الذي يتطابق والسعر الذي تشتريه الشركة الملكية الإفريقية من الجزائر، مع الحرص على تسليم البضاعة سليمة⁵

يُعتبر وجود عنصر اليهود كوسيط تجاري بين فرنسا والجزائر ضمن المخططات الاحتلالية، و يدخل حيز الاحتلال الاقتصادي للبلد، ويُحدث فيه تلاعب بالأسعار (البيع والشراء) سواء داخل الوطن أو خارجه، ومطية لبلوغ اليهود السلطة أو تعزيز جو العلاقات بين البلدين، ممّا يمهد للغزو الفرنسي للجزائر لاحقا.

أصبحت الجزائر الممّون الرئيسي لفرنسا بما تحتاجه من القمح ومختلف الحبوب، ففي سنة 1796م طلبت حكومة الثورة في فرنسا قرضا لشراء القمح من الجزائر، فأقرضها الداي حسين مبلغ مليون فرنك بدون فوائد، بل

¹ جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830م)، م.و.م.، د ت، ص 45. (في العاش)

² تأسست الوكالة الإفريقية في 07 فيفري 1794م تعويضا للشركة الملكية الإفريقية التي توقف نشاطها في 1799م بسبب حملة "نابليون بونابرت" على مصر 1798م، أنظر:

Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03 pp 488-48

³ محمد العربي الزيري، المرجع السابق، ص 219

⁴ وفي هذه النقطة بالذات، ومن خلال الإطلاع على ما جاء في المراسلة، نجد كلام آخر حول هؤلاء الوسطاء من اليهود في حالة تم رفضهم من قبل الشركة الملكية الإفريقية في التعامل التجاري، فإن الحكومة الفرنسية وباسم أمتها سيتم التعامل بسرية تامة معهم، تجنبنا للوقوع مستقبلا في مشاكل مع الشركة أو في حالة تعكر صفوة العلاقات بين الطرفين (الجزائر وفرنسا)، للمزيد أنظر:

Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03, p467

⁵ Ibid, pp466-468

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

وفي كثير من الأحيان كانت الجزائر تتمتع فرنسا القمح كهدايا ودون مقابل يُذكر¹ ، زيادة على ذلك، لم تكن علاقة الجزائر بفرنسا محصورة في المجال الاقتصادي أو المالي، بل تعدّاه إلى المجال السياسي الذي نلتسمه في اعتراف الجزائر كأول دولة في شمال إفريقيا بالنظام الجمهوري بفرنسا، وهذا ما أكّده الداي في رده على وزير الخارجية الفرنسي لوبران (Lubren) التي تضمّنت عدة قرارات، منها² :

- الاعتراف بالنظام الجمهوري الفرنسي ، و تثبيت القنصل "فالير" (Vallière) في منصبه. والوفاء بالالتزامات المتفق عليها في المعاهدات المبرمة بين البلدين، واحترامها ما لم يتم انتهاكها أو خرقها من طرف أعضاء حكومة فرنسا.

صفاء العلاقات الفرنسية الجزائرية، لم يُكتب لها الاستمرار، فقد تعكّر جو العلاقات بين الطرفين إلى حد القطيعة بينهما، ولعل بداية الصراع كانت منذ سنة 1798م، وهو التاريخ الذي عرّاه نابليون بونابرت (Napoléon Bonapart)³ مصر، وباعتبار مصر من الممتلكات العثمانية أعلنت السلطنة⁴ حربها ضده في التاسع سبتمبر من نفس العام، كما أعلن الداي "مصطفى باشا"⁵ الحرب على فرنسا في شهر ديسمبر 1798م⁶، إمتثالا لأوامر السلطان العثماني "سليم الثالث"، بعد استلامه فرمان السلطان العثماني في 19 أكتوبر 1798م، يدعو فيه إلى القطيعة مع فرنسا، وإعلان الحرب ضدها.⁷

توتّرت العلاقات بين فرنسا والجزائر أكثر، وقام الداي "مصطفى باشا" بغلق مراكز الوكالة الإفريقية الموجودة في كل من: عنابة، القالة مع حجز ممتلكاتها، ونُهب بعض بناياتها وأخرى هُدمت. كما قام بإيجار قنصل بريطانيا

¹ Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03, p500

² للإطلاع على رسالة الداي "حسن باشا" إلى وزير الخارجية الفرنسي "Lubren" المؤرخة 02 ماي 1793م، راجع :

- Eugène Plantet, **Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de la France (1579-1830)**, T02, Félix Alcan Éditeur, Paris 1889. pp 436-437.

³ نابليون بونابرت (1769-1821) ولد في "أجاسيو"، امبراطور فرنسا 1804-1815م، اشتهر في حملة إيطاليا الأولى 1794 والثانية في 1796م، قاد حملة على مصر 1798-1899م، انتصر في معركة الأهرام. تولى وظيفة قنصلا أولا عام 1799م ثم قنصلا مدى الحياة سنة 1800م تحالفت دول أوروبا ضده فهُزم في معركة "واترلو" 1815م، ونُفي إلى "جزيرة القديسة هيلانة" وهناك دُفن. أنظر:

- المنجد في اللغة والإعلام، المرجع السابق، ص 574

⁴ السلطنة تأخذ نفس المعنى مع المصطلحات الأخرى والتي تعني الدولة العثمانية، ومن خلال اطلاعي على مختلف المصادر والمراجع لفترة الحكم العثماني للجزائر، وجدت مرادفات أخرى للدولة العثمانية، منها، الباب العالي، والأليّة العثمانية، والإمبراطورية العثمانية والخلافة العثمانية. (بتصرف)

⁵ ابن أخت بابا حسن، تولى الحكم سنة 1798م ، واغتيل في 1804م، وفي عهده تم بناء جنان مصطفى باشا، عد إلى: حمدان بن عثمان خوجة المصدر السابق، ص 20 .

Laurent Charles Féraud, Op. Cit T03, p 79

⁶ سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص 34

⁷ (H.D) Degrammont, **Histoire d'Alger sous la Domination Turque 1515-1830**, Ernest Lerous Éditeur, Paris, 1887, p 240

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

السيد "بلانكي" (M. Blanky) سنة 1807 التجارة الحصرية لبون Bone (عناية) لمدة عشر سنوات مقابل دفع ضريبة سنوية، رغبةً منه في الانتقام من فرنسا¹.

اضطربت العلاقات أكثر بعد دخول طرف ثالث (الانجليز) ، ومن المعلوم أنه ليس بالسهل على فرنسا أن تسمح أن تُضيع منها تلك الثروة بالشرق الجزائري، هذا ما أثار غضب "نابليون بونابرت" (Napoléon Bonapart) الذي لم يستطع الدخول في صراع مع الجزائر بسبب مشاكله مع أوروبا، فقام بعقد معاهدة مع الجزائر، تقتضي بأن تدفع فرنسا ما على ذمتها من ديون تجاه الجزائر منذ قيام الجمهورية الفرنسية سنة 1789م على أن يحترم الداي مقابل ذلك أعلامها في البحر الأبيض المتوسط²

يُمكن قراءة نوايا الإمبراطور من خلال عقده المعاهدة بوجود أفكار عُذوانية، تتضح معالمها في الترقب والترصد من بعيد للوضع السياسي والأمني للجزائر في الحوض المتوسط، سيما بعد ظهور منافس آخر لفرنسا في الحوض الشامي، وهي بريطانيا، بل وأقامة الجزائر علاقات تجارية معها، واتخذت (بريطانيا) الاحتياطات اللازمة للظفر بالجزائر، لهذا نجده يسعى مع الدولة العثمانية لإرجاع المياه إلى مجاريها خوفا من قيام تحالف بريطاني عثماني ضده، وبالتالي ضياع مصالح فرنسا في الجزائر، حينها بادر بإرسال ضباط عسكريين إلى الجزائر للتجسس من أجل وضع خطط عسكرية لغزو الجزائر، باستغلال دراسات هؤلاء الضباط التاريخية، والاجتماعية، والجغرافية وغيرها ومن تلك المخططات التي اعتمدها الإمبراطور هي مخطط الضابط والجاسوس بوتان³ (Boutin). ولأسباب كثيرة كثيرة تأجل الغزو، وبقيت مسألة الديون عالقة.

سيناريو الديون أثار العديد من المشاكل والتوتر في العلاقات بين الطرفين، ومما زاد الوضع تأزما هو ظهور طرف آخر في محور العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا، هما بكري⁴ (Bakri) وبوشناق¹ (Busnak) اللذان

¹ Alfred Nettement, *Histoire de la Coquette D' Alger*, Librairie Jacques Lecoffre, 1867,p 125

² سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 35

³ اسمه الكامل Vincent Yves Boutin ولد سنة 1772م في "لاروكس بوتير"، درس بكلية الهندسة، وأصبح عقيدا في نفس التخصص، شارك في حروب عدة (إيطاليا، الراين...) كلفه الإمبراطور "نابليون بونابرت" بوضع مخطط للحملة على الجزائر . وناشر مهامه يوم 1808م بروح العزم والشجاعة وتمكن من التخلص من العقبات التي واجهته، بعد أن أنهى مهامه أبحر في 17 جويلية، وفي 28 جويلية اعترضت طريقة فرقاطة بريطانية فقام برمة ما انجز في البحر، وأصبح أسير الإنجليز، نُقل إلى مالطا، استطاع الهرون من الأسر بزي تاجر صوب القسطنطينية إلى أن وصل إلى فرنسا برا وبذكائه استطاع ان يتذكر ما كتب وينجز مرة أخرى ما كُلف به (تقارير، ورسومات وغيرها)، للمزيد طالع :

Narcisse Faucon, *Le Livre D'Or de l'Algérie : Histoire Politique, Militaire ,Administrative, Événement et fait Principaux, Biography des Hommes ayant marqué dans l'Armée les Sciences, les Lettres, etc de 1830 a 1889*, Challamel et Cie Éditeur, Paris, 1889, pp 125-126

⁴ هولقب لأسرة يهودية إيطالية استوطنت منطقة ليفورن، وبكري هو الاسم الشائع للأسرة بعد "ابن زهوط"، قدم رئيسها الأول من ليفورن إلى الجزائر عام 1770م، واشتغل بباب عزون في محل للخردوات، نشطت تجارته وتوسعت أكثر فأسس شركة تجارية للتصدير والإستيراد في مدينة الجزائر برفقة أبنائه الأربعة: "يوسف"، "مردوشي"، "يعقوب وسليمان". راجع :

- وليام سبنسر، *الجزائر في عهد رياس البحر*، تر: عبد القادر زبادية ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980م، ص 180

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

قاما بدور الوساطة في شراء القمح من الجزائر وبيعه لفرنسا، وبوجود الجشع المادي والطمع الاقتصادي لليهوديين سلكا دُرب التحايل على الطرفين، أفضى في الأخير إلى احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م.

1-2- مسألة الديون وتوتر العلاقات بين الطرفين :

أصبح الحديث عن الديون- كما ذكرنا سابقا- مقرونا باليهوديين "بكري" (Bakri) و"بوشناق" (Busnak)²، وسبب وجودها على مسرح الأحداث السياسية بين فرنسا والجزائر، تنبع من حُبهما للثروة وتحقيق الأرباح الطائلة التي لا يمكن الحصول عليها إلا بتوحيد أعمالهما والعمل على استعطف الشخصيات الرسمية، والأعيان مستعملين في ذلك جميع الوسائل من هدايا ثمينة، مساعدات مالية، التّجسس في الداخل والخارج لحساب الحُكّام الذين يرغبون في استمالتهم، وبهذه الكيفية تمكّنّا من النفوذ إلى المحيط الرسمي والاستثمار برعاية اثنين من الشخصيات البارزة آنذاك، وهما "الداي بابا حسن" وابن أخته "مصطفى"، وبفضل هذه الثقة التي أحرزا عليها في مختلف المستويات، جمعا أموالا كثيرة، وشرعا في نقل نشاطهما إلى مختلف الموانئ والعواصم مُركّزين جهودهما على منطقة الشرق الجزائري.³

بدءاً من سنة 1793م، انقضت أربع سنوات من ظهور الثورة الفرنسية وبداية نشاط الوساطة التجارية لليهوديين، وبداية التّموّن بالحبوب الجزائرية خاصة منها القمح،⁴ من الشركة الملكية الإفريقية التي تمونتها السفن التجارية الفرنسية من الموانئ الجزائرية بالشرق الجزائري، إضافة إلى ذلك القروض التي كانت هبة، من جهة وقروض أخرى كانت محدودة التسديد ولم تُسدّد، من جهة أخرى.

¹ هناك بعض الكتب أوردت اسم ابكري وبوشناق باللاتينية كتابة مُغايّة وبدرجة طفيفة لهما، فالكتابة التي أوردناها هي الأقرب إلى الكتابة الصحيحة سواء في النطق أو الكتابة، وهي مُستقاة من كتاب :

- L.E.Chennechot, *Histoire Résumée de La Guerre d'Alger, Suivie d'une Notice sur le Dey, d'une Biographie des Principaux Officiers de l' Expédition et... de Tous les Officiers, sous Officiers et Soldats qui se sont le Plus Distingué*, Paris, 1830.

أما الكتابات الأخرى لهما مثلاً : بكري Bacri وبوشناق Busnach نجدها في كتابت:

- Ernest Mercier, *Histoire de L'Afrique Septentrionale depuis les Temps les Plus Reculés Jusqu'a la Conquête Française*, T03 , Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1868

- Alfred Nettement, Op. Cit /

- E.Pellissier de Reynaud, *Annales Algériennes*, T01, Anselin et Gaultier laguionie Libraires pour l'Art Militaire, Paris, 1836

² إسمه الكامل نفطالي بوشناق والمعروف بإسم بوجناح، تعود أصوله إلى مدينة ليفورنة بإيطاليا، غادرت أسرته المدينة وتوجهت إلى الجزائر سنة

1723م، وهناك أقاموا علاقات مع الجالية اليهودية، إزدهرت تجارتهم، وسطع نجم بوجناح في المجال التجاري الوساطة بين الجزائر وفرنسا، للمزيد طالع :

- M.Eisenbeith, " *Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l' Époque Turque 1516-1830*", R.A, 1952, p34

³ محمد العربي الزيري، المرجع السابق، ص 259

⁴ في سنة 1795 زودت شركة بكري وبوشناق مصالح التموين بفرنسا مائتي ألف حمولة من القمح، وبعد انتهاء اليهود من عملية التزويد سنة

1796م، طالبوا الحكومة الفرنسية بتسديد مبلغ البيع المقدّر بثلاث ملايين من الفرنكات، ولما كان وضع الخزينة المالية للحكومة الفرنسية فارغاً، أُعطي

لهم بيان رسمي يُحدّد فيه المبالغ الرسمية التي في ذمة الحكومة الفرنسية، راجع :

- Gabrie Esquer, *Les Commencement d'un Empire : La Prise d'Alger 1830*, Alger, 1930, p24

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

بلغت ديون فرنسا سنة 1793م ماقيمته 24 مليون فرنك، وهي الديون الناجمة عن التمون الفرنسي بالحبوب من الوكالة الإفريقية، إضافة إلى القروض التي تحصلت عليها من داي الجزائر، انخفاض المبلغ ليصل حسب ما ذكرته اللجنة التي كونها لويس فيليب (Louis Philipe)¹ لقضية الدين،² بعد مفاوضات 18 أكتوبر 1819م إلى 07 ملايين فرنك³، على أن يتم تسديد الدين قبل 24 جويلية 1820م⁴. لكن الحكومة الفرنسية تماطلت في دفع الدين، ولما أحس اليهود بأن تسوية الديون بعيدة، تقرب بكري من القنصل الفرنسي "بيير دوفال" (Pierre Deval) ووعدته بمبلغ هام إن هو عمل على إسراع التصفية في باريس، لكن القنصل كان ينوي أن يستولي مع أصدقائه على مجموع ذلك المبلغ، دون "بكري" (Bakri) الذي ذهب ضحية⁶.

تُميز في مسألة الديون هنا، نوعين: النوع الأول، كان يخص ديون شركة اليهوديين بكري (Bakri)⁷ وبوشناق (Busnak)، وهي الديون التي تحدثنا عنها سابقا، أما النوع الثاني فكان يخص إقراض الداوي الحكومة الفرنسية بمبلغ 2500.000 فرنكا، وقد أُلح "الداوي حسين"⁸ على مبعوث فرنسا في أداء المبالغ التي بقيت في عنق فرنسا منذ السنوات الأولى للجمهورية، حيث أنها كانت قد اشترت القمح من الجزائر بواسطة التجارين

¹ لويس فيليب (Louis Philipe) (1773-1850) ملك فرنسا من 1830 إلى 1848م، قامت ضده ثورة أزاحته من الحكم سنة 1848م، اشتهر بالجن والنفاق حتى مع أعز أصدقائه، أنظر: حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 240

² للإطلاع على أعضاء اللجنة وأعمالها، عد إلى :

Charles André Julien, *Histoire de l'Algérie Contemporaine*, P.U.F, Paris, 1964, pp 276-281

³ Voir :

- L.E. Chennechot, Op. Cit, p 06

- Ernest Mercier, Op. Cit, T03, p 527

- Charles Simond, *Les Français en Afrique au XIX^e Siècle*, H.E Martin Éditeur, Paris, 1901, p43.

⁴ Alexandre de Laborde, *Au Roi et Au Chambres sur les Véritable cause de La Rupture avec Alger et sur L'Expédition qui se Prépare*, Chez Truchi Librairie, Paris, 1830, p51.

⁵ بيير دوفال Pierre Deval آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبيل الاحتلال، كان في نفس الوقت تاجرا، تورط في كثير من القضايا مع محلات بكري وبوشناق ولقد كانت مواقفه الشخصية من الأسباب التي زادت الوضع تعقنا عندما وقعت الأزمة الأخيرة بين الجزائر وفرنسا (حادثة المروحة 30 أبريل 1827م). أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 180

⁶ نتيجة للتعسف التي كان يقوم بها ضد الأهالي تطوع أحد جنود المليشيا وقتله رميا بالرصاص صباح يوم 28 جوان 1805م، طالع:

نفسه ص ص 178-179

⁷ للأمانة العلمية، اسم بكري ورد في كتاب سيمون بفايفر باسم باكري على غرار الكتب التاريخية الأخرى فوأت أنه من الصواب اعتماد كتابة واحدة للاسم وهي بكري بدلا من باكري، مع العلم أن أغلب المؤلفات التي استقينها منها المعلومات الخاصة بمسألة الديون ورد ذكر الاسم بكري.

⁸ الداوي حسين (1773-1838م) آخر دايات الجزائر، من مواليدا "أزمير" التركية، كان جنديا بسيطا، ترقى وأصبح مختصا في المدفعية، درس القرآن الكريم، وكان محبوبا ومحترما و ذو أخلاق عالية، تولى الحكم بعد وفاة "عمر باشا"، تمت مبايعته في 12 مارس 1818م، وفي عهده وقعت حادثة المروحة في 30 أبريل 1827م، ثم الحصار فالاحتلال سنة 1830م، وقع معاهدة الاستسلام مع الجنرال الفرنسي "دي بورمون" في 05 جويلية 1830م. نفي إلى ليفورن بإيطاليا، على متن سفينة "جان دارك" الفرنسية، وعند مغادرته البلاد قال قولته المشهورة وعينه تدمعان "إذا كانت هذه إرادة الله، فهي قدر مكتوب". أنظر:- حمدان بن عثمان خوجه، المرأة، تق تع وتح: محمد العربي الزيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 184

وهناك صورة تاريخية لهذه الشخصية، يمكن الإطلاع عليها بالرجوع إلى الملاحق الخاصة بالصور: الملحق رقم 37 ص 531

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

اليهوديين، ثم توجه المبعوث بسؤاله عمّا إذا كان المبلغ المذكور الذي يُطالب به مطلباً عادلاً، وعمّا إذا كانت الحكومة الفرنسية تنوي الاستمرار بلا حياة في تملصها من تسديد هذا المبلغ، وهل يُناسب تصرف الفرنسيين معه ما قام به هو نحوهم في مناسبات مختلفة؟ فأجابه السيد "بيير دوفال" (Pierre Deval) بأنّ مطلبه عادل، وأن حكومته تعترف به، غير أن كثيراً من الشركات التجارية الفرنسية تدين اليهوديين بمبالغ ضخمة ولذلك فإن الحكومة الفرنسية احتفظت لكي تضمن مطالب تجارها بهذا المبلغ هو 1500000 فرنكا، فقال الداى أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تُحمّله مسؤولية تاجريه اليهوديين.¹

طالب الداى بتسديد مبلغ آخر ، قيمته 1000000 فرنك، بقي في ذمة فرنسا، وحينئذ حاول القنصل تهدئة الداى، مُتحملاً مختلف الأعذار قائلاً له أنه لم تصله من حكومته حتى هذه الساعة تعليمات مفصلة بهذا الشأن. وقيل أن الداى قد غضب آنذاك، وأهان المبعوث الفرنسي، ومن جملة ما قال له أنه مضطر إلى الاعتقاد بأن ملك فرنسا ومبعوثه يسخران منه، ويستهنّان به،² وأن المبعوث مُشارك لبكري (Bakri) في جريمته، و مُتعاون في مخادعته له، وهو لذلك يظن أن المبعوث قد استلم مبلغ مليونين من الفرنكات نظير مساعدته لليهودي بكري (Bakri).³ هذا ما أثار على الداى وجعله يشك في نوايا فرنسا⁴، فقد قال مرة للقنصل "بيير دوفال" (Pierre Deval): «لو كان أحد رعاياي عليه ديون مستحقة لملك فرنسا، فإن العدالة ستعمل عملها في ظرف أربع وعشرين ساعة»⁵. كما شك في تأمر القنصل ضده، والذي كان مقيماً لفترة طويلة بالتراب العثماني لارتباطه بعمل والده الذي كان يعمل مترجماً للغات الشرقية⁶

أُبقت مسألة الديون التي على عاتق شركة بكري (Bakri) وبوشناق (Busnak)، أو الديون التي في ذمة الحكومة الفرنسية، "الداى حسين" في حالة غضب أمام تلاعبات الحكومة الفرنسية التي عَقَدت أمر الديون

- René de Saint Félix, *le Voyage de S.M L'Empereur Napoléon III en Algérie et la Régence de S.M L'Impératrice Mai-Juin 1865*, Eug.Pick, De l'Isère Éditeur, Paris, 1865, pp 215-218

¹ سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 35-36

² لقد كان قول الداى حول مجرى الحديث صحيحاً، فلو رجعنا إلى الوراء قليلاً، وبحسبنا عن علاقات الداى مع الحكومة الفرنسية حول قضية الديون نجد تلاعباً صريحاً ولا مبالاة من فرنسا، حيث ما بين سنتي 1824-1825م، حيث قامت المحكومة الملكية بدراسة الدّعاوى التي وصلتها من الداى ولكن، نظراً لنفاذ صبر الداى لرؤية وصول السبعة ملايين فرنك، كتب في 1826م إلى وزير الشؤون الخارجية آنذاك السيد "دو داماس" De Damas "بارسال السبعة ملايين فرنك وعلى الفور، فكان رد الوزير بأنها رسالة غير مناسبة للغاية في هذا الوقت، وأنه ليس من المستحسن الرد على مثل تلك الرسائل، ويقتصر عمل فرنسا هنا، هو ابلاغ القنصل بأن طلب الداى غير مقبول، فهو لا يتوافق مع الإتفاقية المبرمة يوم 18 أكتوبر 1819م، للمزيد طالع :

Alfred Nettement Op, Cité, p223

³ سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 36

⁴ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 180

⁵ وقد راسل الداى ملك فرنسا يطلب منه تسليمه اليهوديين بكري وبوشناق للعدالة الجزائرية، وتسديد الديون التي على عاتق فرنسا: راجع:

L.E. Chennechot, Op, Cit, p 06

⁶ وليام سبتسر، المصدر السابق، ص 219

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

بوجود شركة بكري وبوشناق وتجاهلها للمبالغ التي إقترضتها من الداى خلال السنوات الأولى من عهد الجمهورية الفرنسية لذلك، فلا عجب أن تندثر ثقة الداى مع أطراف الجريمة، أو أن تسوء العلاقة على المدى البعيد.

1-3- حادثة المروحة وفرض الحصار البحري على الجزائر 1827-1830م:

1-3-1- حادثة المروحة 30 أبريل 1827م :

قَدِمَ القنصل "بيير دوفال" (Pierre Deval) يوم 30 أبريل 1827م¹ إلى القصة لتهنئة الداى "حسين" بعيد الفطر المصادف لـ 1242هـ، حسب الأعراف الدولية، وقد حضر القصة قنصل فرنسا و"سردينيا (D'Attili De Latour) " دون بقية قناصلة: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة و إسبانيا²، فهي كانت تعتبر تهنئة الداى حسب ما كتب عنه قنصل أمريكا في مذكراته إذلالا لها.³

نَقَلَ لنا المؤرخ "شارل سيمون Charles Simond" في كتابه "الفرنسيون في إفريقيا خلال القرن الثامن عشر" الصفات الحوارية التي اتصف بها القنصل دوفال - قبل حادثة المروحة - انقيادا لتوصيات وزير الخارجية الفرنسي آنذاك السيد "De Damas"، وهي:⁴

1- عدم التسرع في الاندفاع خلال لقائه مع الداى.

2- حسن التصرف مع الداى إنْ تصرّف معه بالعداء أو ما يحمله له من الكره.

3- اليقظة والحذر الشديدين من الداى إنْ وُجد في حالة غضب.

تُبين هذه التوصيات السوابق غير المرضية (الوعود الكاذبة، والتحايل وعدم إجابة الداى عن مراسلاته حول الديون المترتبة على ذمتها...) الصادرة سواء من الحكومة الفرنسية، اليهوديين: بكري (Bakri) وبوشناق (Busnak)، أو حتى من تصرفات القنصل الذي وصفه ذات الوزير بأنه يملك شخصية ضعيفة.

¹ للتوضيح حول التاريخ المذكور أعلاه، يختلف فيه كثير من المؤرخين الأجانب، ولكن أغلب الكتابات التاريخية تتفق على التاريخ المذكور بدل تاريخ 27 أبريل 1830م، من بين المصادر التي تناولت هذا الطرح، نجد:

- Victor-Amédée.Dieuzaide, **Histoire de L'Algérie 1830-1878**, T 01 ,Imprimerie de l'Association Ouvrière, Oran, 1880, p09

- L.E. Chennechot, Op. Cit, p 07// - De Grammont , Op. Cit, p 389// - Alfred Nettement • Op. Cit, p 224

- Ernest Mercier, Op. Cit,T03, p527

- Pierre Berthezène, **Dix-Huit Mois à Alger, ou Récit des Événemens qui s'y sont Passés depuis le 14 Juin 1830 Jusqu'à la Fin de Décembre 1831**, Chez August Ricard Imprimeur, Paris, 1834, p 15

- Léonce André, **Les Compagnes d'Afrique : Récit Populaires et Anecdotes**, P.Lebigre-Duquesne, Librairie Éditeur, Paris, 1868, p 07

- Arsène Bertheuil, **L'Algérie Française : Histoire-Mœurs- Coutumes- Industrie et Agriculture**, T01, Dentu-Librairie Éditeur, Paris, 1856, p 87.

- Prince Sixe de Bourbon, **La Dernière Conquête du Roi : Alger 1830 avec Deux Hors Textes**, T01, Calmann Lévy Éditeur, Paris, 1930, p31

² - L.E. Chennechot, Op. Cit, p 06

³ وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 تر: محمد إسماعيل العربي، ش و ن ت، 1982م، ص 68

⁴ Charles Simond, Op. Cit, p43

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

استقبل الداوي حسين القنصل الفرنسي دوفال في القصبة¹، في اليوم المصادف لعيد الفطر (البيرم² la Fête du Baïram)³ وبدأ حديثه معه وهو في حالة انزعاج حول مسألة الديون التي لم تُسددها الحكومة الفرنسية⁴. كانت مُحادثات الداوي مع القنصل الفرنسي، وجهًا لوجه، أي بدون وساطة، واستعملت فيها اللغة العربية⁵ توجه الداوي إلى القنصل بقوله: « لماذا لم يرد وزيرك على الرسالة التي كتبته له؟ »⁶ ولما بادر القنصل بالرد على سؤال الداوي، أشار إليه الداوي بالسكوت، واستمر في ذمّه قائلاً: « أنت نصحتني ألا يرسلني؟ »⁷، فكان رد القنصل على كلام الداوي: « إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم »⁸ حينها لم يمتلك الداوي نفسه من

¹ من خلال تتبعي لأحداث القصة من الكتب التاريخية الأجنبية على غرار الكتب المحلية، و المترجمة إلى اللغة العربية، وجدت نفسي محاطاً بمفردات مختلفة في الكتابة لكنها تصب في نفس المعنى (القصبة) بفتح الصاد، سأوضحها والكتب التي تناولتها والمعتمدة في دراستي لهذه الورقة البحثية، لأنني في الأخير سيقع اختياري إلى أقرب مصطلح إلى الكتابة التاريخية، وهو الكلمة الفرنسية Kasaba ويمكنني عرضها كالآتي:

- Cassaubah : (Pierre Berthezène, Op. Cit)
- Casaubah : (Alfred Nettement , Op. Cit)
- Cassaubah : (Jean Toussaint Merle, **Anecdotes Historiques et Politiques pour Servir à l'Histoire de la Conquête D'Alger en 1830**, Paris, G.A, Dentu Imprimeur Libraire, 1831)
- Casaubah : (A. M Perrot, **la Conquête d'Alger**, H. Langlois fFils, Éditeurs, paris, 1830)
- Kasba : (Ernest Mercier, Op. Cit.)/(Camille Rousset, **La Conquête d'Alger**, E.Plon et C^{ie} Imprimeurs Éditeurs, Paris, 1879)
- Kasaba : (Dopigez, **Souvenirs de l'Algérie et de la France Méridionale**, V.Adam Éditeur, Paris, 1840)
- Kasbah: (Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01,)/(De Grammont , Op. Cit)

² مصطلح تركي يعني عيد الفطر، والمصادر الأجنبية الأخرى تنقله لنا بكلمة La Fête De Musulmans

³ Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p31

⁴ ذكرت المصادر أن القنصل الفرنسي "بيير دوفال (Pierre Deval)" أراد فتح باب الحديث مع الداوي بعد تهنئته بعيد الفطر المبارك حول مسألة السفينة التي استولت عليها الجزائر مؤخراً، لكن الداوي استوقف القنصل عن ذلك الحديث قبل أن يسمعه، وقام يلومهم على التخصيصات الاستثنائية للقال، ويستفسر عن سببها، ونواياه، ويكرر له مظلالمه من الحكومة الفرنسية التي لم ترد على مراسلاته مُتهماً إياه على تواطئ العلاقة مع اليهود، للمزيد طالع:

- Ernest Mercier, Op. Cit, T03, pp 527-528

- Léonce André, Op. Cit, pp 08-10

⁵ Alfred Nettement Op. Cit, p 144

⁶ Jean Pierre Bonnafont, **Douze Ans en Algérie 1830 à 1842**, E.Dentu Éditeur, Paris, 1880, p04

⁷ Charles Simond, Op. Cit, p43

⁸ Voir :

- Victor-Amédée Dieuzaide, Op. Cit, T01, p 09

- Pierre Berthezène, Op. Cit, p 15

- وفي رواية أخرى يذكر أن جواب القنصل للداوي كان على النحو التالي: «... هل تعتقد من فرنسا أن تردّ على كلب مثلك »، عد إلى :

- Léonce André, Op. Cit, p10

أما رواية "برانس سيكس دو بوروبو Prince Sixte de Bourbon" نقلها في كتابه المعركة الأخيرة للملك الجزء الأول **La dernière Conquête du**

Roi(Alger 1830)، كما يلي: على الرغم من الغضب، لم يفقد Deval أعصابه. فأجاب وهو ينظر بمجدوء إلى الداوي: « أتوسل لسموك أن

يقنع جداً بأنني أخاف الله وليس الرجال. يمكنني أن أؤكد لصاحب السمو أنني نقلت بإخلاص إلى معالي وزير الملك رسالة من صاحب

السمو»، ولتفاصيل أكثر، أنظر:

- Prince Sixte de Bourbon , Op. Cit, T01, p 31

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

وقاحة الرد من القنصل، فقام من كرسيه، وضرب القنصل¹ بمروحته²، وهناك من يقول ضربه 3 مرات³ حسب المؤرخ "Stéphane Gsell"⁴، وبعد الحادثة، سأل الداي القنصل إذا كان لا يعرف في أي مكان هو وأن في مكانه أن يأمر بإعدامه في الحين، ثم طلب منه أن يُغادر بلاده فوراً، وإلا فإنه سوف يتخذ ضده إجراءات أخرى.⁵

تتفق أغلب الكتابات التاريخية التي تناولت موضوع قضية المروحة سنة 1827م أن القنصل الفرنسي غادر ديوان "الداي" وهو في حالة غضب كبير من تصرف "الداي" نحوه بتلك الطريقة، وأمام ديوانه، ولهذا نجده قد اتخذ احتياطاته اللازمة تجاه الداي، وتجنب اللقاء معه مجدداً، وبعد عودته إلى المنزل، اجتمع ببقية القناصل الأوروبيين، وكتف قنصل سردينيا بالقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر، في حين غادر القنصل الفرنسي أرض الجزائر يوم 12 جوان 1827م على متن البارجة البحرية "لا تورش La Torche"⁶، ومنذ تلك الحادثة توترت العلاقات بين الطرفين أكثر من ذي قبل، وقامت فرنسا باستغلال الوضع لصالحها لتواصل بناء مشروعها الاحتلالي.

1-3-2- فرض الحصار البحري على الجزائر (1827-1830م) :

مجرد أن وصلت قصة ذلك المشهد إلى الحكومة الفرنسية،⁷ أرسل الملك شارل العاشر⁸ (Charles X) يوم 11 جوان 1827م¹ قطعة من أسطول فرنسا "لابروفانس (La Provence)" بقيادة

¹ حتى الداي نفسه، اعترف في رسالة وجهها إلى الباب العالي بأنه قد ضرب القنصل وطرده من مجلسه، وغادر القنصل "دوفال" يومه 1 وأوكل مهام قنصلية لقنصل سردينيا، راجع:

Stéphane Gsell et Geopge .marçais et George.yver, **Histoire D'Algérie**, Ancienne Libraire Furne, Bovin Éditeurs, paris, (SD), p192

² تميز اختلاف بين المؤرخين حول طبيعة المروحة التي استخدمها الداي لضرب القنصل الفرنسي: أ- فهناك من يذكر بأن المروحة صنعت من سعف النخيل وهذا الرأي نجده عند ألفريد نيتمون :

Alfred Nettement :Op. Cit, p 145

ب- وهناك من يرى بأن المروحة صنعت من ريش الطاووس، وهذا الرأي نجده عند :

Victor-Amédée.Dieuzaide, Op. Cit, T01, p 09 //- E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 19

³ هناك صورة توضيحية لحادثة المروحة، أنظر الملاحق الخاصة بالصور: الملحق رقم 32 ص 524

4- Stéphane Gsell et autre, Op. Cit, p192

⁵ سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 34.

⁶ De Grammont , Op. Cit, p389

⁷ Ernest Mercier, Op. Cit, T03,p528

⁸ شارل العاشر Charles Philippe (1757-1836م): ولد في فرساي 9 أكتوبر 1757م، أصبح ملك فرنسا في 16 سبتمبر 1824م بعد وفاة لويس الثامن عشر، امتاز أسلوبه في الحكم بالرجعي والاستبدادي والحد من الحرية كحرية الصحافة، أرغم وزارة "دو فيل" على الاستقالة عام 1827م وعيّن وزارة محافظة برئاسة بولينياك Polignac في 8 أوت 1829م، أصدر في 25 جويلية 1830م مراسيم قاضية بتعليق حرية الصحافة والبرلمان. أمام هذا التهديد ثار سكان باريس بين 27 إلى 29 جويلية لتجبر الملك "شارل العاشر" على إجراء تعديلات، وفي 30 جويلية 1830م تمّ تنحيته عن العرش و تعيين "لويس فيليب" مكانه. فر الملك إلى إنجلترا وبقي في المنفى إلى أن توفي سنة 1836م. أنظر:

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

القبطان "كولي"² (Collet)³ إنذارٌ شديد اللهجة إلى "الداي حسين"، هذا نصه: « لقد غضب صاحب الجلالة من الخروج عن ضبط النفس الفطيع والمشير الذي قد ارتكب ضده... وهو يطالب بإصلاح سريع جدا و إرضاء علني يوصف كما يلي: اعتذار على رؤوس الأشهاد...رفع العلم الفرنسي فوق قلاع الجزائر وقصر الداي وتحية بمئة طلقة وطلقة واحدة»⁴.

أرسل "القبطان كولي" (Collet) 15 جوان 1827م، اقتراحات الاعتذار للداي عبر قنصل سردينيا وقد تمثلت في أن يستقبل الباشا "القبطان كولي" (Collet) ورئيس أركانه والقنصل بمحضر الديوان والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم "ليير دوفال" (Pierre Deval)، أو يرسل بعثة برئاسة وكيل الخرج للسفينة "لابروفانس" (La Provence) ويعتذر باسمه للقنصل، مع رفع راية العلم الفرنسي فوق القلاع الجزائرية وإطلاق مئة طلقة⁵ مدفعية كتحية له، وتم إعطائه مهلة 24 ساعة لكي يجيب⁶، لكن "الداي" رفض الاقتراح⁷ وقال قولته المشهورة : « أنا مُندهش من الفرنسيين الذين لم يبق لهم إلا أن يطلبوا زوجتي»⁸

أمام رد "الداي" السلبي، قام رئيس الفرقة البحرية السيد "كولي" (Collet)، ونيابة عن الملك الفرنسي باعلان الحصار البحري على الجزائر Le Blocus يوم 16 جوان 1827م⁹ والذي إمتد إلى غاية 14 جوان

Vie de Charles X, ex-roi de France et de Navarre, depuis sa naissance jusqu'à son expulsion du trône. édition Gautier, Paris, 1830, p 3et p12 et p15et p17 et p18.

¹ Voir :

- Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p 33

- L.E. Chennechot, Op. Cit, p 07

² جوزيف كولييه Joseph Collet مو مواليد 1867م بفرنسا، دخل عالم البحار في سن مبكرة (12 سنة)، خدم في البحرية الملكية ، و كان من المحاربين الشجعان ضد اعداء فرنسا وبالضبط الإنجليز، خاض حروبا في جزيرة "إيل" Ile- Aix ، أسره الإنجليز، وعاد إلى نشاطه البحري في 1811م، ترقى إلى رتبة فبطان ، أرسله الملك "شارل العاشر" إلى "الداي حسين" حاملا معه إنذار شديد اللهجة ضد داي الجزائر، شارك في حصار الفرنسي للجزائر 1827-1830، (حصار Cadix)، عُذ إلى :

Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p 33

³ Alexandre de Laborde, Op. Cit, p 68

4 وليام سبنسر، المصدر السابق، ط2007، ص ص 200-201.

⁵ هناك اختلاف في ذكر عدد طلقات البارود، فمنهم من يذكر 100 طلقة بارود والتي وضحتها:

- Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p 35

*- وهناك من يذكر 101 طلقة والتي أشار إليها :

- Ernest Mercier, Op. Cit, T03, p528

فهذه الحالة العرضية في عدد طلقات البارود سر اختلافها هو زيادة او بقاء العدد في 100 دون نقصانه.

⁶ Alexandre de laborde, Op. Cit, pp 69-70

⁷ Voir : -

L.E. Chennechot, Op. Cit, p 07

- Ernest Mercier, Op. Cit, T03, p528

⁸ - Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p 36

⁹ Voir : - Alfred nettement Op. Cit, p158

- Camille Rousset, Op. Cit, p34

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

1830م¹. ونتيجة لهذا الوضع، أمر الداى الضابط "سي الحفصي بن العون" بدم المؤسسات الفرنسية في القل بعد تجريدتها من ممتلكاتها، وإجلاء الفرنسيين منها على أكثر تقدير يوم 21 جوان 1827م².
تأكد لدى "الداى" أن غرض فرنسا من هذا الطلب، هو التوقيع على معاهدة كان قد تم إعدادها من قبل، وتستهدف سَلخ المقاطعة الشرقية من البلاد ووضعها بين يديها، وهذا العنصر هو مصدر الأزمة بين البلدين ولكن أسدل الستار عليه، ولم يكن الداى يجهل هذه النوايا التي عَبَّر عن جزء منها القنصل "بيير دوفال" (Pierre Deval) في العديد من المناسبات، عندما كان يؤكد أن فرنسا تمتلك ملكية تامة بمقتضى الإمتيازات شريطة من ساحل القالة، وأن فرنسا تتمتع بامتياز احتكار النشاط الاقتصادي في كامل المقاطعة الشرقية من البلاد وبصورة أبدية، وكان الداى يخشى أن يجد نفسه أمام أمر واقع مثل هذا، ولم يكن أمامه سوى طريقتين :
1- إما قبول تفكيك وحدة البلاد.

2- أو خوض غمار الحرب، وقد اختار الطريق الثاني.³

إتخذ الحصار البحري موقعه في البحر الأبيض المتوسط، انقيادا لتعاليم قائد البحرية السيد "كولي" (Collet)، من طرابلس شرقا إلى موانئ المرسى الكبير غربا،⁴ ضم 12 سفينة أمام الساحل الجزائري وتم توزيع سفن أخرى في المناطق الهامة في البحر المتوسط، منه: خليج عنابة، المواقع المطللة على سواحل إيطاليا وجزر البليار Baléare⁵ كما خصص 04 سفن تكون مسؤولة عن تنبيه وتوجيه سير السفن التجارية القادمة من المحيط الأطلسي ومرافقتها عبر الخطين البحريين الرئيسيين، هما⁶ :

- الخط الأول: من مارساي Marseille إلى قادس Cadix

- الخط الثاني : من مارساي Marseille إلى جزر الأرخيل L'Archipel

إضافة إلى بعض الأسراب من السفن في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط والمقدر عددها 23 سفينة، منها 04 سفن وُضعت تحت قيادة القائد الأميرال "ريني" (Rigny) وهذا لمنع أي إمدادات أو مساعدات من الدولة العثمانية، وقطع الإتصالات معها. وعلى العموم، تألّف الحصار البحري على الجزائر من 50 سفينة حربية ملكية.⁷ وبعد مرور أشهر على الحصار، تدمّر سكان الجزائر من الوضع الذي آل بهم إلى البؤس، وفُلت موارد البحر المتوسط لدى فئة الجهاد البحري، ووصل الخبر إلى آذان الداى، الذي أبدى رأيه في

¹ Prince Sixte de Bourbon Op. Cit, T01, p 36

² Voir :- Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p4.

- Alfred nettement Op. Cit, p222

- Ferdinand Quesnoy, **L'Armée D'Afrique depuis La Conquête d'Alger**, Jouvett et C^{ie} Éditeur, Paris, 1888, p 03
³ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، ص 273

⁴ Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p 36

⁵ Alfred nettement Op. Cit, p 158-159

⁶ Camille Rousset, Op. Cit, pp 35-36

⁷ Alfred nettement Op. Cit, pp 158-159

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

فك الحصار، وإرجاع الحياة إلى مجراها الطبيعي، حيث جهز أسطولاً من 11 سفينة، وعلى متنها أكثر من 1000 رجلاً، مُدعماً بمحتلف العتاد الحربي، وأختير ليلة مولد خير البشرية محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمباغطة العدو ليلة 04 أكتوبر 1827م.¹

جَهَّز الضابط "كولي" (Collet) الذي كان على بعد 07 أميال شمالاً من ميناء الجزائر، أسطوله الحربي المكون من فرقاطة كبيرة، وأربع نقائر Corvette (لأقلاقي La Gallathée أونفيتريت Amphitrite)، مُسلحة بحوالي 20 إلى 24 مدفعاً عيار 6 و 18، وعدة قطع من الغليوبات التي بلغ عددها بين 06 و 08، وزوارق حربية من نوع لاشومبينواز Lachompinoise.²

اندلعت المعركة بين الطرفين، ظهيرة 04 أكتوبر، ودامت قرابة 02 ساعة تكبد فيها الأسطول الجزائري خسائر كبيرة، وعاد أدراجهم، أما الضابط "كولي" (Collet) وبعد معركته البطولية، تمت ترقية إلى رتبة أميرال.³ شكّلت تلك المعركة نقطة هامة في فكر الأميرال "كولي" (Collet) وقائد الفرقاطة السيد "ديتي ثوار" (Dupetit Thouars)⁴، في الاقتناع بفكرة الحل العسكري، بدّل الحصار. لكن هذا غير كاف إذا لم يقتنع الملك ووُزراؤه، وتبعاً لذلك، قدّم وزير الدفاع السيد كليرمون دولابوتونيير (Clermont de LaBretonnière) تقريراً مفصلاً يوضح فيه مناقشة جميع شروط الحل العسكري⁵، والإجراءات اللازمة لإنجاحه.⁶ كمشروع أولي.⁷

غالبية الوزارة التي كان يرأسها السيد "دي فيلال" (De Villele) كانت ترى في الحصار وسيلة فعالة لتأديب الداي وإرغامه على قبول المطالب الفرنسية، ولذلك أعطيت الأوامر إلى القنصل "بيير دوفال" (Pierre Deval) ألا يَبْرَح الوحدات البحرية المحاصرة للجزائر. وبالنظر إلى أهمية الحصار بالنسبة لحكومة الملك ذكر المؤرخ "قابريال إيسكر" (Gabriel Esquer) "أن الحصار قد مكّن فرنسا من الحصول على الغنائم التي عادت إليها بالريّح الوفير، بالاستيلاء على سفينة سويدية (Lorfie) كانت محملة بدخائر حربية كإتاوة سنوية

¹ Voir :

- Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, p 37 // - Alfred nettement Op. Cit, p159

² Camille Rousset, Op. Cit, p36

³ Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p38

⁴ آبل أوبرت دي بيتي ثوار Abel Aubert du Dupetit Thouars ولد سنة 1793 بفرنسا، وفي سن 11 سنة دخل عالم البحار، وكانت أولى حروبه العسكرية في قافلة بولونيا Boulogne، وبعد حرب فرنسا ضد الجزائر قاد فرقاطة فينيس Venus، كان أحد أعضاء الأكاديمية الفرنسية للعلوم، مات في 1864م، أنظر : Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, pp 43-44

⁵ Paul Azan, " Le Rapport de Comte Clerment-Tonnerre Au Ministre de la Guerre sur une Expédition à Alger", R.A.V70, 1929, pp 215-253

⁶ Camille Rousset, Op. Cit, pp39-40

⁷ ولتفاصيل أكثر حول مشروع الحملة، عد إلى

- Paul Azan, Op, Cité, pp215-253

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

لداي الجزائر، وتمّ توجيهها إلى ميناء طولون¹ إلى جانب سفينة جزائرية محملة بالحبوب، وسفينة أخرى تونسية كان على متنها الملح، وهذا يوم 14 سبتمبر 1827م.² ولعل السبب الرئيسي الذي جعل ساسة فرنسا يميلون إلى الاكتفاء بالحصار فقط، هو:

- 1- انهماك فرنسا في قضية اليونان بصفة خاصة والشرق بصفة عامة.³
- 2- ارتباط فرنسا مع كل من روسيا وانجلترا بموجب معاهدة لندن المبرمة يوم 26 جوان 1827م، والمادة الخامسة منها (05) تقضي بأن تتوسط الدول المتحالفة في النزاع القائم بين تركيا واليونان، كما نصت على أيضا على أن هذا التوسط يُدعم بقوات مشتركة، وفعلا تمّ إرسال هذه القوات الفرنسية إلى "نافارين Navarrin" حيث دارت المعركة الشهيرة في 20 أكتوبر 1827م، لذلك اكتفت حكومة فرنسا بالحصار بدل التجهيز للحملة العسكرية.⁴
- نعتقد أن موقف الملك ووزرائه من الإبقاء على الحصار دون الدخول في حرب عسكرية بينه وبين الجزائر في ظل الظروف الدولية السائدة آنذاك، والتي سبق ذكر بعض منها، قرارا ظرفيا صائبا، ففرنسا تعيش أوضاعا دولية لا تسمح لها بالمغامرة في الجزائر، من ناحية، وفوائد الحصار التي رأيناها سلفا، من ناحية أخرى، جعلت حكومة الملك يُصر على الحصار بدل الحرب، وبقي يترصّد الفرص الممكنة لإعلان الحرب على الجزائر على غرار وزير الدفاع السيد "كليرمون دولاوتونيير" (Clermont de La Bretonnière) الذي بقي مُتمسكا بقراره (الحرب).

شهدت أيام الحصار عدة أحداث ووقائع تاريخية زادت من توتر العلاقات بين الطرفين، منها: تعرّض بعض السفن الجزائرية للسفينة التجارية الفرنسية "لارلكان L'Arlequin" سنة 1827م، وحجزها بميناء وهران، قرّر الفرنسيون أن يسترجعوها من أيدي الجزائريين، ونفّذوا العملية في ليلة 22 ماي 1828م شهر رمضان على الساعة الواحدة صباحا (01:00 سا).⁵ اقتربت السفينتان الفرنسيتان "لالرت (lalerte)" و"لادونيس (Ladonis)" من الأرض حتى كادتا أن يلتصقا بالسفينة المحجوزة، حينها تقدم القائد "فيترول (Vitrolles)" ورجاله تجاه السفينة وحرّرها بعد أن خرّ حراس السفينة هارين خوفا من سيوف رجال فرنسا.⁶ لكنّ فرنسا.⁶ لكنّ هذا لم يُعير شيئا في حكومة "مارتينياك (Martignac)"، ووزير خارجيته "دي لا فورنيه (De

¹ Toulon مدينة تقع جنوب شرق باريس على بعد 840 كلم، وهي قاعدة بحرية وتجارية على ضفة البحر الأبيض المتوسط، أنظر:

الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي ومحمد الصالح أليون، ط 7، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010م، ص 206 (في الهامش)

² Gabriel Esquer, Op. Cit, p 81

³ محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، دار حلب، الجزائر، 2009م، ص 95

⁴ Camille Rousset, Op. Cit, p 41

⁵ Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, pp39-40

⁶ De Grammont, Op. Cit, p390

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

(Lafourney) " بعد سقوط وزارة "دي فيلال" ¹ يوم 05 جانفي 1828م، وبمرور الوقت نجدها تُغيّر موقفها نحو الحرب، من زاوية ضيقة، باقتسام الغنيمة مع الطرف الآخر، أي أنها ومن خلال مذكرة وجهتها إلى الملك في 19 جانفي 1828م ، اقترحت على الملك الحرب على الجزائر بمعية قوى أوروبية ووالي مصر، أما روسيا فبعدها الجغرافي عن المنطقة لا يقضي بها الأمر أن تتدخل إذا لم تتدخل فرنسا في منطقة آسيا، غيّر أن الملك اعترض والسبب هو إبعاد شكوك أوروبا في السياسة الفرنسية، وإثارة حقد بريطانيا على وجه الخصوص. ²

إكتفى الملك الفرنسي بسياسة المفاوضات وتفعيل الحصار وكسب الوقت، وقد أبدت الأوساط المسؤولة كلها مساهمتهم لقرار الملك، ففي 09 مارس 1828م أظهر النواب البرلمانيون ارتياحهم لذلك، بقولهم : « إننا مستريحون بقوة الإجراءات التي حددتها جلالتم لحماية تجارتنا... الانتقام للشرف الفرنسي» ³

تبعاً لسياسة الملك المهادنة، وارتياح أغلب وزراء حكومته للعمل السياسي بدل العمل العسكري، ⁴ أرسل الملك الضابط "Bézar" لمفاوضة الداوي يوم 29 أبريل 1829م ⁵ ورؤده بنفس التعليمات السابقة التي حملها المفاوضون السابقون الضابط كولي (Collet) سنة 1827م ⁶، وذكر المؤرخ "برانس سيكس دي بوربون" (Prince Sixte de Bourbon) أن هذا الضابط المفاوض رغم استعداداته في فتح مفاوضات جديدة مع داي الجزائر، إلا أنه كان أقل إقناعاً من وزيره، فكان ردّ الداوي إليه : « أنا على استعداد في كل ما تريده فرنسا السلام إذا أرادت أو الحرب » ⁷.

استمر عمل المفاوضات السلمية بين فرنسا والداوي، حيث أرسلت الضابط "دولابروتوني ار (De La Bretonnière) ⁸ إلى الداوي للتفاوض معه شهر جويلية عام 1829م ⁹ حاملاً معه توصيات الملك الفرنسي في النقط التي تمّ الإشارة إليها سابقاً ، والتي قُوبلت بالرفض من داي الجزائر. ¹⁰ إلا أن ما كانت تطلبه فرنسا من

¹ كانت هذه الحكومة مساهمة لموقف الملك في الإبقاء على الحصار البحري دون الحرب، لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 20

² Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, pp 55-60

³ Ibid, p57

⁴ Camille Rousset, Op. Cit, p 50

⁵ Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p63

⁶ إضافة إلى الشروط السابقة في فتح المفاوضات مع "الداوي حسين"، أضاف الملك شروطاً أخرى، هي: تعويض الداوي الملك الفرنسي عن تكاليف الحصار منذ 1827م وأنه سيدخل معه إن قبل هذه الشروط في مفاوضات أخرى لرفع الحصار على الجزائر، وفي حالة رفضه لهذه الشروط فإن الملك يُحمّل الداوي عواقب الرفض، أما الداوي فقد اعتبر أن الملك الفرنسي لازال يُراوغه، وإدعاؤه حول الشروط التي أضافها هي سُخرية له . فاستمر في الرفض، للمزيد راجع :

- Camille Rousset, Op. Cit, pp 50-51

⁷ Camille Rousset, Op. Cit, p64

⁸ لكان ظهوره بعد وفاة العقيد كولييه Collet في 20 أكتوبر 1828م، طالع:

- Ernest Mercier, Op. Cit, T03, p529

⁹ Voir : Claud Antoine Rozet, **Relation de la Guerre d'Afrique Pendant les Années 1830 et 1831**, T01, Imprimerie de Firmin Didot Frères, Paris, 1832, p06// - Arsène Berteuil, Op. Cit, T01, p 87

¹⁰ Voir : - Alfred Nettement, Op. Cit, p 224 // - L.E. Chénéhot, Op. Cit, p 07.

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

وراء ذلك، ليس التفاوض و إنما الاستسلام، فهي لا تطلب شيئاً أقل من وضع خاتمه وتوقيعه على مشروع معاهدة كانت قد أعدتها¹. وباستمرار تلك المظالم كما سماها المؤرخ "ألفريد نيتيمون" (Alfred Nettement)، Nettement، كان على الملك الفرنسي أن يُبعد الإهانة التي مست شرفه، وتاجه وشرف الفرنسيين، والامتيازات، وأمن رعاياه وإخراج فرنسا وأوروبا من الكتلة الثلاثية² التي كان العالم المتحضّر³ ساخطاً عليها.⁴ لذلك اعتبر أن مسألة الجزائر هي مسألة حرب عسكرية وليست مسألة تفاوض سلمية.⁵

فَشل المفاوضات الرسمية له تعبيراً واحد فقط في سياسة الداي تجاه الملك، وهي عدم الركوع أو الخضوع لأوامر فرنسا التي أهانت الداي قبل أن يُهينها في قُصصها حسب ما تزعمه أفعال الداي مع هؤلاء المفاوضين تُترجم خيانة القنصل مع شركائه اليهوديين في النهب والسلب، وحادثة المروحة المشؤومة كانت الذريعة التي حملتها فرنسا في التنكر للديون التي على ذمتها، واستمرار مسلسل المفاوضات أكبر دليل على عدم قدرة فرنسا الدخول في الحرب بسبب الظروف الداخلية والخارجية التي تُحيط بها، وما الحصار البحري إلا مكسبٌ زمنيٌّ ظرفي في ترتيب فرنسا لأموالها الداخلية، ومع القوى الأوروبية، لتتفرغ إلى حربها ضد الجزائر إلى أجل معلوم.

2-2- الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م وردود الفعل الداخلية والخارجية:

2-1- التحضيرات الفرنسية للحملة والإنزال بسيدي فرج :

2-1-1- الاستعدادات للحملة :

ساهمت عوامل عديدة في تغيير أسلوب الملك وذهنية مجلس وزرائه في تعاملهم مع مسألة الجزائر طيلة ثلاث سنوات من الحصار البحري، نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

- فشل المفاوضات مع الداي التي بدأت في شخص الضابط "كولي" (Collet) وانتهت كذلك بالرفض في آخر محاولة للسيد "دولابروتونيير" (Clermont de La Bretonnière) سنة 1829م.⁶
- إلحاح بعض ضباطه ومنهم الضابط "كولي" (Collet) إلى الدخول في حرب ضد الجزائر بعد فشل اللقاءات الأولى التي جمعت المفاوضين الفرنسيين مع الداي، وأيضاً قيام بعض العناصر من الأسطول الجزائري بمحاولة منها

¹ جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830م)، المرجع السابق، ص62.

² المقصود بالكتلة الثلاثية هو القرصنة البحرية (الجهاد البحري)، الجزائر والدولة العثمانية. (بتصرف).

³ سبب ذكر المجتمع المتحضر هو النظرة الاستعمارية الغربية التي عرفت أعظم الانجازات التاريخية كحركة الكشوفات الجغرافية، والنهضة الأوروبية 1453م وغيرها، عكس المجتمع الإسلامي الذي يعرف التخلف (نقيض التحضر)، وهذا الأسلوب استخدمته فرنسا في غزوها الجزائر، إذ بررت أعمالها الاجرامية في المنطقة بدعوى نشر الحضارة الأوروبية. (بتصرف).

⁴ Alfred Nettement, Op. Cit, p p 224-225

⁵ Dopigez. Op. Cit, p 20

⁶ De Grammont , Op. Cit, p391

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

فك الحصار وبدعم من الداى يوم 04 أكتوبر 1827م، مما أحدث اللأمن واللاستقرار الذي أصبح يهدد السفن المكونة للحصار.¹

- إرسال الضابط "كولي" (Collet) مذكرة برفقة القائدين للبحرية الفرنسية "دبتي ثوار" (Thouars) و "تارادال" (Taradale) إلى الملك يشرح له أسباب التعجيل بالحرب بدل الحصار.²

- تدخّل الوزير "كليرمون تونير" (Clermont de La Bretonnière) المتمسك بفعالية الحرب دون سواها خلال انعقاد مجلس الوزراء سنة 1828م، مُنوّها إلى صليبية الحرب (حرب ضد الإسلام والمسلمين)، بقوله:

« لقد أرادت العناية الإلهية أن تُثار حمية جلالكم بشدة في شخص قنصلكم على يد ألد أعداء

المسيحية... أن يدعى ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين وللإنسانية ، ولإهانتة الشخصية في نفس الوقت

وربما يُسعدنا الحظ في هذه المناسبة لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية... »

كما عدّد للملك أهمية الحرب وفوائدها في القضاء على القرصنة، التوسع وإنشاء إمبراطورية فرنسية في الشمال

الإفريقي (الجزائر)، وأن الحرب على عكس ما يظنه المجلس التي تخمّرت فيه المعارضة، ستزود نفسها بنفسها من

خزائن القصة: «... خزينة القصة وحدها كافية لتغطية المصاريف بما تعج به من أموال عظيمة.... »³

كتب المؤرخ "كاميل روسي" (Camille Rousset) حول الموضوع بعرضه الدراسة المستفيضة التي قام بها

"كليرمون تونير"⁴ (Clermont Tonnière) والتي استقاهها من أرشيف وزارة الحرب الفرنسية، وانكباه على

مشروع مخطّط الضابط "بوتين" (Boutin).⁵

- ضخامة تكاليف الحصار السنوية والتي أنهكت الخزينة المالية الفرنسية، بحيث قُدّرت تكاليف الحصار السنوية

بسبعة 07 ملايين فرنك⁶، بمجموع واحد وعشون مليون فرنك خلال ثلاث سنوات (1827-1830م).

- الضعف الذي دبّ في عرش الإمبراطورية العثمانية، من ناحية، وإتجاه أنظار القوى الأوروبية إلى مشاكلها

الداخلية خاصة، وتصفية حساباتها مع الدولة العثمانية لتقسيم التركة في إطار عقد تحالفات، من جهة أخرى

اختار الملك الفرنسي العمل العسكري على العمل السياسي والظفر بالجزائر قبل أي دولة أوروبية.

نظراً للعزم الفرنسي على الاحتلال¹ بعد فشل المفاوضات مع الداى، وتكاليف الحصار، بالإضافة إلى

فشل المفاوضات مع "محمد علي" والي مصر (1805-1849م) بشأن الاشتراك في حملة واحدة² ضد الجزائر

¹ Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, p p 43-44

² Ibid

³ Camille Rousset, Op. Cit, pp 39-40

⁴ ولد في 27 نوفمبر 1779م، شغل منصب ملازم في الجيش الملكي، ووزيرا للبحرية خلال فترة 14 ديسمبر 1821 إلى غاية 03 أوت 1824م

ووزيرا للحرب من 11 أوت 1824م إلى 04 جانفي 1828م، كتب تقريراً مفصلاً إلى الملك الفرنسي حول ظروف، أسباب، ونتائج الحملة الفرنسية على الجزائر، توفي في 08 جانفي 1865م أنظر:

Prince Sixte de Bourbon, Op. Cit, T01, pp 45

⁵ Camille Rousset, Op. Cit, pp 39-40

⁶ Arsène Bertheuil, Op. Cit, T01, p 87

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

رأت فرنسا تجهيز وإرسال حملة ضد ها، حيث خُصّص مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 31 جانفي 1830م³ رغم الانتقادات والاعتراضات لبعض من أعضائه،⁴ و بعد دراسة استغرقت أربع ساعات، حُصّلت الموافقة على مشروع القيام بحملة ضد الجزائر. وفي 07 فيفري أقر الملك "شارل العاشر" (Charles X) المشروع، وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont)⁵ قائدا للحملة، و عُيّن الأميرال "دوبيري" (Du Perry)⁶ قائدا للأسطول⁷، و من ثم بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع.

أثار قرار الحملة الفرنسية على الجزائر، ردود فعل مختلفة، استنكرت الصحف الفرنسية، ومختلف الشرائح الفرنسية لأمر الحرب بدل السلم، واعتبرت أنّ الحل يكمن في المفاوضات السلمية، وعلى داي الجزائر الذي وصفته أنه ذو شخصية سياسية ضعيفة لما أهان القنصل في ديوانه، كان لابد عليه أن يرضخ لمطالب المبعوثين من الحكومة الفرنسية بدل طرد القنصل وعدم الاستجابة لمطالب المفاوضين.⁸

كتب المندوب السياسي لمنطقة السين⁹ Sein الفرنسية السيد "ألكسندر دو لا بورد" (M.Alexandre de laborde)، فقد ألف كتابا بعنوان "Au Roi et Au Chambres sur les véritable cause de La Rupture avec Alger et sur L'expédition qui se Prépare" يشرح فيه تباين الآراء السياسية الشعبية والعسكرية والصحافة حول مشروع الحرب ضد الجزائر، جاء في مقدمة كتابه : « إنه لمن السهل مفاجأة

¹ Victor-Amédée Dieuzaide, Op. Cit, T01, p 33

² Louis Vignon, **La France en Algérie**, Librairie Hachette et C^{ie} Éditeur, Paris, 1893, p 07

³ Ernest Mercier, Op. Cit, T03, p532.

⁴ تمثلت اعتراضات اعضاء مجلس الوزراء في ثلاثة نقاط رئيسية، وهي:

1- عدم كفاية الوقت لتحضير حملة عسكرية ضد الجزائر، أي سيتطلب وقتا كبيرا وعملا كثيرا لأجل إكمال استعدادات الحرب.

2- صعوبة النزول بالبر في منطقة لا تزال مجهولة معالمها الجغرافية (محدودية المعطيات التضاريسية).

3- وبوجود هذين العنصرين يجعل الأمل في الانتصار ضئيلا. أنظر:

Alfred Nettement, Op. Cit, p225

⁵ الكونت لويس دي بورمون (Le Comte Louis Victor August, Louis De Bourmont 1773-1846م): جنرال فرنسي، برز أيام

امبراطورية "نابليون بونابرت"، وهو من مواليد "مين ولوار"، تحلى عن نابليون الذي كان يعتمد عليه في معركة "ليني" 1815م، وانضم "دي بورمون" إلى الملك "لويس الثامن عشر"، وتولى قيادة الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م، وقّع وثيقة الاستسلام مع داي الجزائر 05 جويلية 1830، وهو أول من نكث العهد الذي عقده مع الجزائريين باسم الأمة الفرنسية أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 102

- L.E.Chennechot, Op. Cit, p 27-28

وهناك صورة واضحة له، ارجع إلى الملاحق الخاصة بالصورالوضحة للشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 38 ص 532

⁶ ولد في لاروشيل الفرنسية سنة 1775م، تحصل على رتبة ملازم في هيئة الأركان العامة للأسطول الفرنسي أمام بولوني سنة 1806م، ثم قبطان فرقاطة، شارك في عدة حروب بحرية ضد الهند، الانجليز والبرتغال، وأصبح نائبا بالبحرية لتولون في 1815م، وقائد القوادة البحرية الفرنسية بجزر الأنتيل

L.E.Chennechot, Op. Cit, pp 43-44

1818-1821ن، وأميرال في الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، أنظر:

⁷ Louis Vignon, Op. Cit, p08

⁸ Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p 04

⁹ نسبة إلى نحر في شمال فرنسا، ومنطقة السين، منطقة تجارية، انظر: المنجد في اللغة والاعلام، المصدر السابق، ص 324

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الدين من طرف أمير كريم يحمل من صفات الإحساس الطيب بقلب كريم تجاه شعبه المتحضر ¹، فهو من السهل جدا إعلان حرب صليبية ضد دولة إسلامية، لكنه من الصعب بمكان أن نجر شعبا متحضرا مثل الشعب الفرنسي إلى حرب شعب بأكمله، في حين يمكن أن نُنهي هذه الحرب بحلول سلمية، فحرب الجزائر لم نفهم أسبابها بعد، قرارات الحرب في نظرنا غير عادلة في مصدرها، مُتسرع فيها لا نستطيع أن ندرك نتائجها الرهيبة. وأُنهي كلامه بـ: « هل حُرِّبنا ضد الجزائر عادلة؟ لا، والداي في تصريحاته ذكر بأننا نخون بلادنا نُهينه، وهل هذه الحرب مفيدة؟ وهل من المستحسن أن تأخذ فرنسا الجزائر العاصمة دون أن تتمكن من الاحتفاظ بها؟ من يظن ذلك؟ هل هذه الحرب قانونية؟... » ²

الاستعدادات للحملة على الجزائر كان من المنتظر أن تكتمل شهر مايو (ماي)، أي خلال الأشهر الثلاثة بعد صدور قرار الحملة في 31 جانفي 1830م، لكن مجلس الحرب رأى استحالة الاستعداد خلال الفترة المحددة وهذا راجع إلى حجم التحضيرات التي يمكن توفيرها، وحجم العقبات التي ستقف في وجهها ³، وكل هذه المناقشات التي كانت في اجتماعات الضباط العسكريين ⁴ خلُصت في الأخير إلى أهمية الاستفادة من أخطاء الماضي (استخدام السفن البخارية بدل الشراعية...)، وقد أكد هذا الرأي كل من ضابطي البحرية، السيدين "دييتي ثوار" (Dupetit Thouars) و "دوتارادال" (DeTaradale) ⁵، وبالنظر إلى المساعي الكبيرة والجهود والجهود

المبدولة من طرف وزيري البحرية والحرب، كان كل شيء جاهزا في شهر أفريل 1830م. ⁶ جاء في تقرير الأدميرال "دييتي ثوار" (Dupetit Thouars) حول الاستعدادات النهائية للحملة، هو تنظيم تقسيم الحملة إلى ثلاثة (03) أقسام رئيسية، متميزة، لكل منها مهامها الخاصة بها، ولكل قسم رئيسه وهي :
- قسم خاص بالهجوم ضد الميدان، وقسم خاص بنقل معدات الجيش العسكري. أمّا القسم الثالث خاص بتقسيم القنابل، وسفن الإطفاء والزوارق الحربية. فنال هذا التقرير إعجاب وموافقة السيد "دوتارادال" (DeTaradale) ، وأضاف إلى جانب ذلك بعض الملاحظات المهمة حول عدد تلك السفن، والطرق البحرية

¹ Jean Pièrre Bonnafont, Op. Cit, p 05

² Alfred Nettement, Op. Cit, p226

³ Victor-Amédée.Dieuzaide, Op. Cit, T 01 ,p26

⁴ سبق هذا الاجتماع الأخير ، اجتماع لجنة ترأسها السيد "دييتي ثوار" والمتكونة من الأعضاء : نائب الأدميرال "يعقوب Jacob" الأدميرال "روسين amiral Roussin"، الأدميرال "ماكو Mackau" مدير الموظفين، "بارون توبينييه baron Tupinier" مدير الموانئ، ونقيب البحرية "لاتريت Latreite"، واقتروا خطة العمل بتجنيد 30 ألف محارب، و 400 سفينة تجارية و ستة (06) فرطقات، لكنها قوبلت بالرفض، من زاوية الاعتماد على عدد أكبر من المحاربين الشجعان وذوي الخبرة، لتفاصيل أكثر عن اللجنة، أنظر:

Alfred Nettement, Op. Cit, pp210-211

⁵ Ibid, pp 230-231

⁶ Victor-Amédée.Dieuzaide, Op. Cit, T01,p 33

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

التي تسلكها بالاستعانة بمهندسين أكفاء وعلماء¹ واتفقوا على أن يكون ميناء طولون Toulon نقطة انطلاق الحملة، وإتخذوا شعار الحرب « تحيا الملك، تحيا فرنسا » « Vive le Roi, Vive la France » شعارا للحملة²، في انتظار الإشارة الخضراء لانطلاق العملية.

نتيجة دراسة الكونت دي بورمون (Comte De Bourmont) لهذا التقرير، وبالتنسيق مع وزير البحرية السيد (M.D'Haussez)³ وبالعودة إلى الأفكار التي تضمنها مخطط بوتان Boutin الذي كُلف سابقا من طرف نابليون بونابرت بإعداد دراسة حول مخطط غزو الجزائر سنة 1808م⁴، تم إعداد تقرير نهائي وسُلم إلى الملك.⁵ احتوى هذا التقرير على خمسة نقاط أساسية، هي :

- 1- عملية الإنزال تكون بمنطقة سيدي فرج البحرية.
- 2- وفي ما يخص تحركات الجيش الفرنسي فإنه ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل عبوره من منطقة سيدي فرج إلى غاية العاصمة الجزائر العاصمة دون عراقيل تُذكر.
- 3- عدم صمود تحصينات الجزائر لأكثر من ثلاثة أسابيع (03) أمام نيران المدفعية الفرنسية.
- 4- مدة إبحار الأسطول لا تتغرق شهرين (02) حتى يصل إلى سواحل الجزائر، فكل شيء سيكون جاهزا خلال شهر أوت أو ديسمبر وهذا انطبعا لمختلف الملاحين القدماء والجدد.
- 5- وفي الختام ، سيتم تزويد الجيش⁶ بما يحتاجه من المؤونة والعدة الضرورية، إضافة إلى إمدادات أخرى.⁷

¹ Alfred Nettement, Op. Cit, p 212

² Dopigez, Op. Cit, p 18

³ Ernest Mercier , Op. Cit, T03, pp 532-533

⁴ Ibid, pp 531-532

⁵ Victor-Amédée.Dieuzaide, Op. Cit, T01,p p27-28

⁶ أُطلقت عليه عدة تسميات منها: جيش الاحتلال، وجيش الحملة، والقوات الفرنسية... وأبرزها "الجيش الإفريقي" الذي توسع تداوله في الكتب الفرنسية وإداريا، ومع ذلك بقي الغموض متلبسا لأهداف فرنسا من وراء هذه التسميات التي لم تقف عند هدف معين، وبارز . وهو ما تحدّث عنه المؤرخ أبو القاسم سعد الله، أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان-بيروت، 1992م، ص 47

⁷ وفي نظرنا يقصد "الكونت دي بورمون" بالطريقة التي لا يقوم بها عادة الجيش، هي طريقة النهب والسلب لمختلف الممتلكات الموجودة في المناطق التي يحتلها، أو التي يمر من حولها، أي الحديث هنا مقصود به جرائم الجيش، وهذا ما سنلاحظه جليا في الفصل الأول عند تطرقنا للسياسة الزجرية

الفرنسية في الجزائر طيلة الفترة المدروسة 1830-1900

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

القائد المسؤول	الخيالة	الرجال	
Lieutenant Général Berthezène ¹	85	10.284	المشاة
Comte Loverdo ²	84	10.284	
Lieutenant Général Duc Descars ³ Descars ³	85	10.284	
Colonel.Bontems Du Bary	503	534	سلاح الفرسان
M.C.C ⁴ .Victome La Hitte ⁵	1,309	2,327	المدفعية
M.C.C. Baron Valazé ⁶	133	1,310	المهندسون
Charpentier	10	828	عمال الإدارة
Le Capitaine Anozet	1330	851	عمال القطار
Lieutenant Général Desprez ⁷	404	830	Étas Majors الموظفين
Lieutenant Colonel Neuilly	35	127	force قوات عامة publique
////////	3.978	37,659	المجموع

يَتَّفَق الكثير من المؤرخين الأجانب مَن كتبوا عن جيش الاحتلال حول المجموع الكلي والمقدر بـ 37.659 رجال أما في ما يخص الخيالة، فتختلف احصاءات المؤرخ "ديسبراز فرانسوا ألكسندر" (Desperz, François-)

¹ جنرال فرنسي ولد سنة 1775م وتوفي في 1847م، شارك في حروب الثورة وفي جميع الحملات التي نظمها نابليون، وهو الذي كان يقود الجيوش الفرنسية التي انتصرت على "ابراهيم آغا" في اسطاوالي، غادر الجزائر سنة 1832م، وكان رجل قانون الحرب حسب حمدان بن عثمان خوجه، أنظر: - حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 98

² ولد في كاليغوي سنة 1773م، وفي 1791م دخل في خدمة فرنسا عسكريا وأصبح جنرالاً سنة 1813م، عُيِّن قائد الفرقة العسكرية الثانية ببوردو وشارك في الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م كقائد فرقة المشاة، أنظر: L.E.Chennechot, Op. Cit, pp32-33

³ ابن النائب الكونت "أرتواز"، خَ دم الجيش الانجليزي وحصل على رتبة ملازم في فوج الفرسان، خاض حروبا في اسبانيا، ودخل في خدمة الجيش الفرنسي برتبة ضابط، وعُيِّن قائدا للفرقة العسكرية الثالثة للمشاة في حملة فرنسا على الجزائر سنة 1830م، أنظر: Ibid, pp 33-34

⁴ Maréchal de Camp Commandant

⁵ درس بمدرسة الفنون التطبيقية عام 1807م، بدأ مساره العسكري كأحد أفراد الفوج الثامن للمدفعية، حصل على رتبة نقيب، كان مساعدا للجنرال "بيرج"، ومكث معه بإسبانيا، وهناك عين قائد كتيبة وسرعان ما تحصل على قيادة سرب، التي تركها بلقب عقيد، وأخيرا عُيِّن قائد قيادة المدفعية في الحملة الإفريقية (حملة فرنسا ضد الجزائر)، أنظر: L.E.Chennechot, Op. Cit, pp30-31

⁶ كان ضابطا في الهندسة، شارك في عدة حملات فرنسية على اسبانيا وآخرها الحملة الفرنسية على الجزائر التي شارك فيها كقائد عام لفرقة المهندسين كتب مقالات كثيرة في الجرائد العسكرية، أنظر: Ibid, p 31

⁷ كان طالبا في كلية الفنون التطبيقية، ثم نقيل مهندسا في جيش نابولي عام 1806م، وقائد قيادة الأركان في جيش الحملة الفرنسية على الجزائر أنظر: Ibid, p29

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

(Alexandre) عن البقية يفارق يقدر بـ 125 من الخيالة عن المجموع - 3.853¹. أما المؤونة والغذاء، فقد جلب الجيش معه ما قيمته 16.370 قنطارا و 9.188 هكتولترا من الخمر. وعموما، عُيِّن أسطول قوامه 675 سفينة، منها 103 سفينة حربية مسلحة بـ: 1872 مدفعا و 572 سفينة للنقل و الإنزال². كما تدعم جيش الحملة بخدمات من مصالح مختلفة، منها :

1- **المصالح الاقتصادية**³ : تضم المحاسب العام للجيش السيد (Firino) ، المقتصد العام للجيش السيد (Baron Denniée) "و نوابه: (Lambert, Evrad, Fontenay, De Sermet, Bruguière D'Orville et Frosté)

2- **المصالح الطبية** : تشكلت من المسؤول العام للأطباء السيد (Roux) والطبيب الرئيسي (Stephanopoli) ، و معهما 20 طبيبا، أما قسم الجراحة فهناك المسؤول العام للأطباء الجراحين السيد (Maurichau- Beaupré) والجراح الرئيسي للجيش السيد (Chevreau) ومعهم 152 جراح أخصا إضافة إلى بقية المساعدين من المرضى. أما الصيدالة بلغ عددهم 80 صيدلانيا تحت سلطة الصيدلاني السيد (Charpentier) ورئيس القسم السيد (Juving)⁴. وبخصوص المواد الطبية هي الأخرى متنوعة ومتعددة⁵.
تُعززت هذه المصلحة بـ 272 وحدة من التجهيزات الطبية ومختلف المعدات وعدد هام من المساعدين المستخدمين يكفي لتلبية حاجيات خمس (05) مستشفيات⁶ : 2996 سرسر، 3109 بطانيات وأغطية، 60 نقالة قابلة للطبي، إضافة إلى مصلحة الاسعاف، والمعدات التابعة لها⁷.

3- **المترجمون** : وصل عددهم حوالي 25 مترجما، من جنسيات مختلفة غير فرنسية أو جزائرية، كانت من دول عربية أخرى مارست مهامها في الجيش، ولها خبرة عسكرية لا يُستهان بها في مجال الترجمة، والاتصال مع الغير⁸.

4- **الفنانون والكتاب** : رافق الحملة العسكرية إلى جانب المصالح التي ذكرناها سالفا، مجموعة من الفنانين والكتاب المعتمدين من وزارة الحرب الفرنسية، منهم: "جيلبرت (Gilbert) - "تانور (Tanneur) فاشسموت (Wachsmut) ، أما المسرح فقد كان له حضور الأسماء الآتية : "كولومبو (Collombon) وهو الذي ظفر

¹ Voir :

- A. M. Perrot, Op. Cit, p 42

- Le Marquis De Bartillart, **Relation de La Compagne d'Afrique En 1830 et des Négociation Qui L'ont Précédée avec Les Pièces Officielles, Dont La Moitié était Inédite**, Deuxième Édition, Paris, 1832, pp 217-218

- L.E.Chennechot, Op. Cit, p09

² Gabriel Esquer, Op. Cit, p 490

³ François- Alexandre Desperz , **De L'Expédition D'Afrique en 1830**, Delaunay Éditeur, Paris, 1832, p 310.

⁴ Claud Antoine Rozet, Op. Cit, T01, p 27

⁵ Ibid, pp 29-31

⁶ Gabriel Esquer, Op. Cit, p 236

⁷ Claud Antoine Rozet, Op. Cit, T01, p p 27-29

⁸ Voir :

- François Alexandre Desperz, Op. Cit, p 310

- Claud Antoine Rozet, Op. Cit, T01, p 24

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

بشرف إدارة مطبعة، و"توسان" (Toussaint) الذي أصدر فيما بعد جريدة المحي تافيت دالجي L'Estafette D'Alger بسيدي فرج والتي لم يصدر منها سوى العدد الثاني (02) ثم توقفت.¹ إضافة إلى ذلك، كلفت وزارة الحرية الفرنسية العقيد "كليرمون تونير" (ClermontTonnière) بإعداد الخطوات الضرورية لتنفيذ الحملة على الجزائر كما كلفته في جانفي 1830م، بتجهيز مكتب خاص لتنفيذ الحملة على الجزائر (إعداد الخرائط وغيرها)، وفي نهاية شهر ماي من نفس العام، انتدب "دي بورمون" (Comte De Bourmont) العقيد "تونير" (ClermontTonnière) لكتابة بيان بالعربية، موجه إلى الجزائريين، وبناء على تعليمات "دي بورمون" (Comte De Bourmont)، قام العقيد بكتابة البيان وسلمه إلى المستشرق دي ساسيلكي لصوغه باللهجة العربية الجزائرية² وهو البيان الذي وزع بين ماي و جويلية 1830م، في كامل الجزائر باسم الملك و الدولة الفرنسية و الذي يتعلق بالحرب على الجزائر، و القدر الذي نزل على شعبها، و قد طُبعت منه أربعمئة نسخة، عن طريق الجنرال "دوبنيوز"³ (d'Aubignox) والعقيد "جيراردان" (Gérardin)⁴، و القنصل "رامبار"⁵ (Raimbert)⁶.

قام القائد العام للحملة "الكونت دي بورمون" (Comte De Bourmont) في ميناء طولون وقبل انطلاق الحملة- بإثارة حماس الجيش في الحملة التي سينتقم لها جنود فرنسا الشجعان، وأن العالم الأوروبي سيغير نظرته تجاه فرنسا، ليست فرنسا التي تُهان، وإنما فرنسا القوية، قوية بجيشها، وأسلحتها، وفرنسا لن تحصل على أهدافها إلا إذا هجر جنودها بيوتهم، وقصدوا أبواب الجزائر، كما ذكر عنهم، أنه بحماسهم وشجاعهم سيُرهبون ليس الجزائر فقط، وإنما العالم كله، وبهذا يسترجع جيش فرنسا شرفه، وشرف ملكه وحكومته، وشرف شعبها الذي أُهين من قبل داي الجزائر.

استطاع القائد العام للحملة بهذه الكلمات الجياشة والحماسية، أن يشحذ الهمم، ويغرس في نفوس الجيش روح الشجاعة والانتقام من العدو الجزائري، وانتصارهم على عدوهم، هو انتصار لشعب فرنسا وحكومتها.

¹ Gabriel Esquer, Op, Cité, p 242

² أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص276.

³ شارك في الحملة الفرنسية للجزائر كمتبرج في الجيش الفرنسي من الدرجة الأولى، وأُرسل في مهمة سرية استخباراتية للتحسس واستطلاع حول أوضاع الجزائر قبل الحملة من تونس، ووجد كل الدعم هناك، وخلص عمله في تحرير تقرير احصائي شمل المجال السياسي والاقتصادي لمنطقة الجزائر بعثه إلى القائد العام للحملة، لتفاصيل أكثر أنظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 22-24

⁴ وهو أحد الجواسيس الثلاثة بعد "رامبار" و"دوبنيوز"، وقد خالط المجتمع الجزائري ونظرا لإتقانه اللغة العربية استطاع أن يُزود القائد العام للحملة بمجموعة معطيات سياسية لائح للجزائر فقط بل حتى دول الجوار (تونس وليبيا)، أنظر:

Ibid, pp 23

⁵ Michel Habart· Histoire d'un Parjure, Édition.A.N.E.P, Alger, 2002, p 12.

⁶ كان أحد الجواسيس الثلاثة الذين أرسلوا في مهمة سرية قبل الغزو الفرنسي للجزائر إلى كل من تونس والمغرب الأقصى، وقد حرّر تقريرا شاملا حول الأوضاع في الجزائر وأسباب نجاح الغزو العسكري، لتفاصيل أكثر عُذ إلى :

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 22-23

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

اعتبرت فرنسا ردَّ الداي، إهانة ومساسا بشرف الملك وشعبه، لهذا جعلت قضيتها مع الجزائر قضية فرنسية لا دخل لطرف آخر من دول العالم في شؤونها الداخلية أو الخارجية، لكن، وباعتبار البحر الأبيض المتوسط همزة وصل، ومسلک بحري تجاري مع مختلف الدول، بادرت فرنسا إلى حملة دبلوماسية لكسب تأييد الدول لها في استرجاع شرفها المهان وتأديب الداي، حيث رفعت راية تُرفرف في سماء أوروبا، كُتِبَ فيها « فرنسا وهي مهانة ليست بحاجة إلى شخص ينتقم لها»¹.

انطلاقاً من هاته الكلمات المعبرة عن إرادة فرنسا لوحدها في الانتقام من الداي خصوصاً والجزائر عموماً وبفضل الحملة الدبلوماسية التي قام بها عديد قناصل فرنسا في الدول المتواجدين بها، استطاعت أن تظفر بالصيد لوحدها دون سواها.

2-1-2- سير الحملة والإنزال بسيدي فرج Sidi Ferruch:

نهایة شهر أفریل (27 أفریل)² كان الأسطول الحربي المجهز للحملة ضد الجزائر على أهبة الانطلاق و حسب المصادر، تم تجميعه في ثلاث موانئ هامة، الأول كان متواجدا بميناء طولون Toulon باعتباره المقر الرئيسي للأسطول³، والثاني بميناء مارساي Marseille أما الثالث فكان راسيا في ميناء أكس Aix⁴. ووصف ووصف المؤرخ إدوارد دول ديميسنيل (Édouard D'Ault-Dumesnil) جمال ذلك المشهد، و الحماسة الكبيرة للجنود وتعاطف السكان معهم بقوله: « لا يمكن للمرء أن يعبر عن حماسة مرسيليا عند رؤية هذه الأفواج الرائعة التي تتحدى أمامهم تعاطف شيوخ البروفانس بشكل رائع مع مشاعر جنودنا الشباب. كان هو الذي سيجعل الاستقبال الأكثر ودا ، وكان هو الذي سيضفي أكبر قدر من الحماس لهؤلاء الرجال الشجعان الذين سيواجهون كل المخاطر ليكونوا على حق لعدة قرون ...». ⁶ كما تعالت أصوات الجنود المحارب بختافات رسمية تحيي فيها ملك فرنسا " تحيا الملك " ورافقتها أغاني حماسية أحدثت فرحة كبيرة بين الركاب امتزجت بأهازيج قرع الطبول، وبوق الأبواق، مما أكسبهم تعاطفا كبيرا للسكان معهم حول عملياتهم العظيمة وهذا ما جعل المؤرخ " إدوارد دول ديميسنيل " (Édouard D'Ault-Dumesnil) يصف تلك الحالة التي طبعتها الروح الصليبية في قوله : « ربما لم يسبق للجيش الفرنسي أن اندفع بحماس أكبر في مثل هذه

¹ Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p 07

² Ibid, p 28

³ Camille Rousset, Op. Cit, p 43

⁴ Édouard D'Ault-Dumesnil, *De L'Expédition d'Afrique en 1830*, Delaunay Éditeur, Paris, 1832, p 16

⁵ وضمن الإجراءات الدورية لتفقد صحة الجنود والضباط العسكريين، قام الطبيب الحملة السيد جين بيير بونافون Jean Pierre Bonnafont بمعاينة صحة هؤلاء الضباط في ميناء مارساي Marseil بعد عودته من ميناء أكس Aix، تطبيقا لتعليمات السيدين دي بوري Debeaupré

Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p 09

و روكس Roux مسؤولا الأطباء، للمزيد طالع :

⁶ René de Sainte- Félix, Op. Cit, pp 40-41

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الرحلة العسكرية الحربية التي كانت تفتقر رحلاته العسكرية الحربية السابقة في جمع النفوس على أن تكون صليبية»¹

أُفْلِع الأسطول من ميناء طولون Toulon يوم 11 ماي 1830م²، حاملا معه لواءان من القسم الأول وكان من المفروض أن يغادر اللواء الثالث في نفس اليوم، لكن ولظروف طبيعية تمثلت في رياح قوية تم تأجيل العملية إلى اليوم الموالي 12 ماي 1830م بعد الظهر، وفي 13 ماي، قدمت قوات الجيش للقسم الثاني إلى المدينة باكرا وكانت عملية تحميل البضائع، والمؤن، والأسلحة، وركوب الجند مُكتملة على الساعة العاشرة صباحا (10سا). لكن وبوجود الرياح واستمرار سوء الأحوال الجوية التي دامت 36 ساعة، تأجل انطلاق العملية وهذا ما دفع بالقائد العام للحملة بناء على طلب من قائد الجيش البحري، الجنرال ديسبريس (Le Général Desprèz) في تقريره في 15 ماي 1830، أن الفرقة الثالثة لن تشرع في الانطلاق حتى الغد (16ماي) ويزعم الأميرال أن قوارب الأسطول تعرضت لضرر كبير، وأن ثلاثة أيام على الأقل ضرورية لإصلاحها. ليس هذا هو السبب الوحيد للتأخير، الذي ينتظر الجيش نهايته بفرار الصبر. فراح يُذكره بأحداث الماضي المتعلقة بأوضاعه قائلا: «تم تحميل الكابلات الحديدية، التي تم شحنها من إنجلترا، في مبنى سيء، يقع هذا المبنى في مرسيليا، حيث أعاق سيره الرياح المعاكسة، وبتدخل عاجل باستخدام السفن البخارية، حُمِلت تلك الكابلات الحديدية، وكان من المحتمل أن يمر يومان قبل وصول الكابلات الحديدية إلى وجهتها وسيكون من المحتمل توزيعها في يومين»، لذا هناك سبب للخوف من عدم إبحار الجيش البحري في اليوم السابع عشر (17)، وواصل الأميرال أفكاره الحماسية والمنتقدة في نفس الوقت لقائد البحرية حين ذكر له: «في نفس اليوم تقريبا، قبل 32 عامًا، كان الأسطول الفرنسي يغادر إلى الحملة المصرية، بناء على أوامر من الجنرال بونابارت، وهكذا يتم إيقاظ تواريخ المجد مثلما تظهر في حكاياتنا... وفي 16 ماي شرع في الصعود على متن سفن الفرقة الثالثة من المشاة تاركين وراءهم فرقة المهندسين والعتاد ورغم كل ذلك وبوجود حوادث، انحرافات وتقلبات، إلا أن توصيات ضباطهم إرتسمت في معاملاتهم يوما بعد يوم تراهم مُتحمسين أكثر لعملهم الذي ينتظرهم هناك... وفي 17 ماي، ظهرت عواصف بحرية شمالية شرقية ورغم ذلك واصل الجيش البحري ركوب السفن وتحميل البضائع... غير مباين لتلك العواصف»³.

¹ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp 17-18

² Voir :

- Alfred Nettement, Op. Cit, p311

- Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p 17.

³ Alfred Nettement, Op. Cit, pp311-312

كما نجد أيضا مثل هذه التوصيات، والتغني بأجداد الماضي عند :

- Thomas-Robert Bugeaud , *La Guerre d'Afrique, Lettre d'un Lieutenant de l'Armée d'Afrique à son Oncle, Vieux Soldat de la Révolution et de l'Empire*, Paris, 1838, pp 08-12

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ننظر في هذا المظهر الخاص باستحضار ذكريات الماضي المشابهة لأعمال الحاضر، قوة العزيمة والإرادة وروح المسؤولية، وعظمة العمل المطلوب، وصفات الضابط الناجح في أعماله إتجاه جنده ومن هم تحت سلطته معاني روح الانضباط، وتحمل المسؤولية، وكثير من الاهتمام لمثل هذه الأمور نحو التقدم إلى الأمام وعدم التراجع نحو الخلف مهما كانت الصعاب.

ركب الأميرال "دوبيري" (Du Perré) مع القائد العام للحملة على ظهر سفينة لابروفانس La Provence يوم 18 ماي 1830، وقام بتوجيه أوامر لوزير البحرية يدعوه فيها إلى توحيد الجهود بالسير إلى الأمام وتجاوز عقبات السير بالامتثال لأبحاد الماضي، ولإعادة الاعتبار لفرنسا وجيشها وملكها المهان، وأنَّ النجاح مضمون،¹ ونتيجة لهذه المحاولات، والتوجيهات والأوامر، غادرت آخر مفرزة للجيش البحري ميناء طولون Toulon يوم 25 ماي 1830م نحو جزر البليار Baléares في خليج بالما Palma، وفي نفس اليوم اعترض إقلاع الأسطول رياحا شمالية شرقية على الساعة الحادية عشر صباحا (11سا)، مما اضطر به البقاء في الخليج إلى غاية الواحدة مساءً²، وفي 28 ماي اعترضت الأسطول رياح قوية، فمكث الأسطول في جزيرة مينورك Minorque ومايورك Majorque، إلى غاية 30 ماي،³ وفي 31 ماي تغيَّر اتجاه الرياح فأمر الأميرال "دوبيري" (Du Perré) الأسطول بالابتعاد إلى "مايورك" Majorque و الرسو هناك إلى غاية العاشر من جوان وهذا بسبب سوء أحوال البحر، وتجنباً للكوارث التي يمكن تلحق بالأسطول الفرنسي.⁴

غادر الأسطول الجزيرة مساء 10 جوان، وواصل سيره رغم بعض الرياح التي اعترضت طريقه يوم 12 جوان، وفي فجر 13 جوان 1830م على الساعة الرابعة صباحا شوهدت الأرض مرة أخرى⁵، ومن ثم بدأ تجميع الأسطول بأكمله مابعد الظهر في خليج سيدي فرج⁶ Sidi Ferruch⁷ وهذا ما ترك انطبعا جميلا في

¹ Alfred Nettement, Op. Cit, pp 313-314.

² Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p 19

³ وفي هذا التاريخ بالذات ذكر المؤرخ ألفريد نيتمون Alfred Nettement أنه ما يفصل من مسافة بين الأسطول الفرنسي والدخول إلى أرض إفريقيا سوى 65 ميلا ، وهذا ما أثار حماسا وأملا كبيرين في نفوس الجنود، راجع:

- Alfred Nettement, Op. Cit, p322

⁴ لمزيد من التفاصيل، راجع :

- Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp 21-29

- Ernest Mercier, Op. Cit, T03, pp 534-535

⁵ E.Pellissier de Reynaud, O Op. Cit, T01, pp 34-35

⁶ نجد الشكل العام لهذه الكتابة في أغلب المصادر الأجنبية، ولكن في كتب أخرى نجد اختلاف في الكتابة، مثلا :

- Sidi Ferruch (E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit T01,)

⁷ تقع منطقة سيدي فرج في الشمال الغربي للجزائر (25 كلم) تبعد زمن التنقل بينها وبين الجزائر خمس ساعات (05سا)، بها حصن صغير يقع على شبه جزيرة صخرية ومرتفعة نوعا ما 20 قدما. أنظر

: Alfred Nettement, Op. Cit, p 362

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

نفوس الجند الذي تَبَدَّدت شكوكهم في وجود مخاطر مواجهة جيش الداوي و حل مشكلة الهبوط،¹ لكن قوة الرياح أجبرت القائد "دوييري" (Du Perré) على عدم المخاطرة بالإنزال²، وفي منتصف الليل، مرّت قوات الفرقة الأولى للسفن الحربية في زوارق حربية خفيفة، وعلى الساعة الثالثة والنصف صباحاً تمّ تجميع القوات غرب سيدي فرج بالقرب من حصن نوف Neuf، وهي منطقة مائية مكّنت القوات الحربية من الرسو هناك، وهذا مازاد من حماسة الجند في فرصة جديدة في الانزال، حيث ألقى الكثيرون أنفسهم في البحر، وبقليل من الأسلحة قاموا بتوجيه القوارب نحو القضاين³ وعلى سطح الأرض - حصن نوف - رفع الجنديان (Bruno) et (Sion)⁴ ودون أي مقاومة من جند الداوي واعتبروا هذا الإهمال من داي الجزائر انخداعاً للعدو، وإهماله خدم جيش فرنسا أكثر من كل أمل⁵، فلو صادف الجيش الفرنسي مقاومة من إثنين أو ثلاثة آلاف من الرماة مُدعمة بقطع قليلة من المدفعية، كان سيجعل الجيش الفرنسي يخسر المعركة.⁶

نُفسر سبب دخول الجيش الفرنسي إلى منطقة سيدي فرج بدون مقاومة بعرض رأيين، الأول حسب ما ذكرته المصادر الأجنبية أن "الداوي حسين" كان على علم بالتحضيرات العسكرية للحملة ضده، من خلال ما اطلع عليه مما تداولته الصحف الفرنسية، ورجال السياسة، وحتى أنه كان على علم بنقطة النزول (سيدي فرج) لكنه لم يأخذ ذلك على محمل الجد، بدليل أن ما وصله، وما سيصله لا يعتبره حقيقياً لأن فرنسا لن تكشف له عن حقيقة خطط تنفيذ الحملة، وهذا ما اعتبره آغا الداوي حيلة حرب⁷ وأضاف أصحاب هذا الرأي، رأياً آخر وهو، رغم علم الداوي والآغا بجيشيات الإنزال والاحتلال، لم يُبد أيّ منهما معارضة للإنزال لما أكّد آغا الداوي عن السلبات، والنتائج الكارثية من وراء عرقلة الإنزال، أمام عدم تكافؤ الطرفين في العدة والعتاد، وخروج الجزائر الخاسر الأكبر في عدد الضحايا.⁸

الرأي الثاني، حسب المصادر المحلية، عندما أيقن وزير البحرية "مصطفى" بأن الكارثة آتية لا ريب فيها قام بفتح صندوق النفقات اليومية، ووزع ما فيه من مبالغ على العمال، ثم أحرق السجلات، عندئذ أبحرت كثير من الأسر على متن قوارب الترسانة قاصدة بلاد القبائل وبجاية. وجاءت السفن التجارية المرافقة للحملة إلى المرسى

ذلك الحصن في عهد الاحتلال الإسباني للجزائر أطلق عليه اسم Torre-Chica، وهذا الحصن يحمل إسم مرابط ، وفي شمال إفريقيا عدد كبير من المناطق التي تحمل مثل تلك الأسماء للمرابطين المدفونين في المكان المعين، كما في أوروبا تحمل فراها ومدنها العديد من أسماء القديسين والقديسيات طالع:

- E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 36

¹ Pierre Berthezène, Op. Cit, p 66

² E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p35

³ Pierre Berthezène, Op. Cit, p68

⁴ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p08

⁵ Voir:

- Victore Amédée Dieuzaide, Op. Cit, T01, p 36

- Claud Antoine Rozet, Op. Cit, T01, p115

⁶ Pierre Berthezène, Op. Cit, p68

⁷ Dopigez, Op. Cit, p 37

⁸ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p08

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

فنهبت الميناء، وأخذت السلاسل والحبال والصوف التي كانت في الخنادق... ونحن نجعل إذا كان ذلك بالاتفاق مع السلطة الفرنسية. وواصل المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" وصفه أحداث تلك الليلة وبيّن موقفه الواضح في قوله: « ولكنني أعتقد أن كل واحد كان يأخذ لنفسه، لقد كان هناك ما يكفي الجميع، وكان اللصوص متفقين فيما بينهم، فلا يوشي بعضهم ببعض، كانت تلك الثمرات الأولى للاحتلال وللحضارة الفرنسية»¹

رواية المؤرخ الكرغلي، كطرف، وشاهد عيان لأحداث الحملة، في ظل غياب سجلات رسمية توضح الاجراءات المتخذة من طرف داي الجزائر، وخططه تجاه مشروع التصدي للحملة، لا نستبعد من الحقيقة، ويبقى ضعف الجيش² من جهة، وتوتر الأوضاع السياسية الداخلية وضعف الدولة العثمانية (الرجل المريض) من جهة أخرى، أحد العوامل الرئيسية في وقوع الجزائر تحت نير المحتل، وبأكبر تكلفة.

استمر الإنزال، وخرجت الفرقة الأولى بقيادة الجنرال "بيرتيزين" (Berthezène) واللواء الأول تحت قيادة الجنرال "بوري دو مورفان"³ (Porret de Morvan) وشكّلت أفواجها بمنطقة سيدي فرج، ليلحقها على الفور الفور اللواء الثاني بأمر من الجنرال "أشار"⁴ (Achard)، وأثناء توسعها في المنطقة وبأمر من "بيرتيزين" (Berthezène)، احتل حصن تورشيكا Torre -Chica،⁵ وطُرد بعض العرب الذين احتشدوا خلف الكتبان الرملية⁶، وسيطر المحتل على مناطق تمونه بالماء في واد بغراس Oued-el-Bagrass.⁷ أخذ اللواء الأول الأول جهة اليمين، واللواء الثاني جهة اليسار⁸، أما في الوسط، نجد اللواء الذي التحق باللوائين متأخرا، ومُدعما بالمدفعية.⁹

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 233

² لقد كان للجنود المتزوجين منهم خاصة، نظرة تعالي عن القيام بمهامهم تجاه البلد والرعية، كان همهم جمع الثروة (وظائف عامة، أو الحصول عليها من ثراء الجزائريات الأثرياء، المزايا التي كانوا يتمتعون بها دون غيرهم...)، وتركوا أمور الرعية بلا مبالاة، لتفاصيل أكثر، عد إلى :

E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p p08-09

وهذا ما أحدث تجاوزات الأتراك في البلاد والفوضى الناتجة عن عزل البايات سنة 1791م، واستمرت إلى غاية 1818م، وهي السنة التي وصل فيها "حسين باشا" إلى الحكم، وهو آخر حاكم تركي في الجزائر، عد إلى : حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 173

³ ولد بفرنسا عام 1773، وكان جنديا في سلاح المدفعية وعمره 20 سنة، شارك في مروب فرنسا ضد اسبانيا، تقلد عدة رتب عسكريا منها ضابط، شارك في معركة واترلو الشهيرة سنة 1815م، للزيد راجع :

L.E , Chennehot, Op. Cit, pp 39-40

⁴ من مواليد جزر الأنتيل الفرنسية، عُرف بشجاعته، وتقلد عدة مراتب عسكرية، وخاض حروبا ضد أعداء فرنسا : منها حرب فرنسا ضد روسيا

Ibid, p41

Mohilow، وعُين قائد للفرقة العسكرية الأولى في الحملة الفرنسية على الجزائر، أنظر:

⁵ E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p36

⁶ Pierre Berthezène, Op. Cit, p69

⁷ Ibid, p71

⁸ E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p38

⁹ François- Alexandre Desperz , Op. Cit, p76

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تصدّت قبيلة "فليسا" Fillissa للجيش الفرنسي خلال الإنزال، ونظرا لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين انتصر الجيش الفرنسي، واغتتم من محاربي "فليسا" Fillissa قذيفتي هاون التي كانت آخر ما تسلّحت به من "الداي حسين" في منطقة سيدي فرج.¹ قُدر عدد ضحايا الجيش الفرنسي 34 قتيلًا و 128 جريحًا، أما محاربي جيش الداى لا توجد له أرقامًا دقيقة وواضحة حول الضحايا.²

أُبقيت هذه المناوشات جنود العدو في حالة تأهب بالرغم من جهلهم للمنطقة، ولم يكونوا على دراية بطريقة قتال العرب، وهذا ما جعل القائد العام للجيش يُفكر في جعل شبه جزيرة سيدي فرج المحصنة مستودعا للغذاء، وقاعدة للعمليات العسكرية.³

استمر الزحف الفرنسي على منطقة سيدي فرج ببطء⁴، و الإنزال بما لمدة أربعة أيام⁵، وأقام "دي بورمون" (Comte De Bourmont) مقر قيادته في زاوية لمرباط القريبة من سيدي فرج أو الحصن⁶ وأصبح المسجد بمثابة مجلس وزارة وإقامة، ومكان نوم للفرنسيين، وعندما بلغ هذا الأمر الداى حسين أخذه الخوف لقلّة عدد الجنود النظاميين الذين لم يصلوا 6000 جندي وهذا العدد قليل جدا، سواء لحفظ الأمن أو التصدي لتقدم الجيش الفرنسي⁷، كما أخذ الجيش في ترتيباته العسكرية في المنطقة، حيث كان القسم الخامس منه متمركزا على الشاطئ⁸، وكان مسؤولا عن الدفاع، أما الأولوية الثلاث، وبعد نجاح الاشتباكات الأولى في "فليسا" Fillissa⁹ أعطت درسا للداى وقواته في إدراك الفرق بين القوات الأوروبية والقبائل المتمردة.

2-2- استعدادات الداى حسين لمواجهة الحملة 1830م :

2-2-1- استعدادات الداى :

تتبّعنا لمسار الإنزال الفرنسي بمنطقة سيدي فرج، وزحف الجيش الفرنسي وفق خطط وتعليمات محكمة التنظيم والتنفيذ، والتي لم تعترض طريقها إلا شئ واحد وهو الجهل بالمنطقة، والدراسات السابقة التي اعتمد عليها القائد العام للحملة تقودنا إل حنكة ودهاء هذا القائد القائد في مواصلة الزحف نحو العاصمة وأمام كل هذه الترتيبات الفرنسية المنظمة لغزو الجزائر، وبالنظر إلى الأحداث التي عرفها جند القبائل (فليسا) التي تواجهت

¹ Pierre Berthezène, Op. Cit., p 67

² Ibid, p 75

³ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p08

⁴ وسبب ذلك راجع إلى جهل الجيش الفرنسي قوات عدوه، ونوع أسلحته، وطريقة قتاله، ويُضاف إلى ذلك كله هو الحرارة المرتفعة التي لم يتعود عليها الجيش الفرنسي، لتفاصيل أكثر، راجع:

Pierre Berthezène, Op. Cit, p70

⁵ والسبب في ذلك هو حالة البحر، فقد كان تفريغ المعدات وانزال الخيول وبقية العتاد يتوقف على قُدْر ما تسمح به حالة البحر، أنظر:

- Ferdinand Quesnoy, Op. Cit., p08

⁶ François- Alexandre Desperz, Op. Cit, p80

⁷ - أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 35-36.

⁸ Alfred Nettement, Op. Cit, p366

⁹ Pierre Berthezène, Op. Cit, p74

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

مع جيش الحملة، يجعلنا نستفسر عن إستعدادات "الداي حسين" لمواجهة الحملة الفرنسية، وعن أمر الجيش الانكشاري في حضوره، وعُدَّته وعَتاده، وتكتيكاته الحربية ، وخططه لمواجهة الحملة الفرنسية سنة 1830م. كتب الداي حسين إلى باي وهران "حسن باي" ¹ وأوصاه بتحسين مدينته والتحلي باليقظة، وأمر باي قسنطينة "الحاج أحمد باي" ² بتحسين ميناء عنابة، وبما أن هذا الأخير لم يأت إلى الجزائر منذ ثلاث سنوات فإنه فإنه أمره بالجيش وفقاً لما جرت عليه العادة ³، ودون أن يُرجع القبائل، كما أمر الباشا- كذلك - بإحصاء العمال العمال في مدينة الجزائر، وبأن يُرسلهم إلى الحصون للمساهمة في مناورات المدفعية جميع القادرين ، وبأن يُعين قائدا على رأس كل فيلق، وكانت الاحتياطات الوحيدة المتخذة للدفاع عن المدينة بَرًّا هي ما أمر به "الآغا يحيى" ⁴ من إضافة بعض المدافع إلى حامية سيدي فرج، حيث أرسل إليها بعض المئات من الجنود، كما أقام بها مخازن للحبوب تتسع لحوالي 180 ألف مد. هذا ما أكد عليه المؤرخ الكرغلي في كتابه، قائلاً : «وفي سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تُحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى إثني عشر مدفعاً، كان الآغا السابق قد نصبها في بداية إعلان الحرب» ⁵.

عَيَّن "الداي حسين" في 3 أوت 1829م صهره، قائدا للجيش الإنكشاري "الآغا ابراهيم" بَدَل "الآغا يحيى" الذي شغل هذا المنصب مدة إثني عشر سنة ، بعد حادثة البروفانس المشؤومة، وقد تسلم حينها خطة إنزال

¹ هو حسن باي الذي دفعته ثروته وشيخوخته إلى الاستسلام دون مقاومة، ولقد حكم مدة 7 أشهر باسم الفرنسيين وفي نهاية الأمر اضْطُهد فاضطر إلى الفرار إلى الإسكندرية، ومنها إلى مكة حيث قضى أيامه الباقية، أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 187

² من مواليد مدينة قسنطينة 1876م، من أب تركي وأم جزائرية، تلقى تعليمه ببسكرة عند أخواله "بن قانة"، عُيِّن خليفة الباي بقسنطينة عام 1817م، ثم بايا على بابلك الشرق سنة 1826م، خاض حروباً ضد فرنسا، معركة قسنطينة الأولى 1836 والثانية 1837م، توفي سنة 1850م أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 77.

- هناك صورة توضيحية له، للتعرف عليه، عُذ إلى فهرس الملاحق الخاصة بصور الشخصيات الجزائرية: الملحق رقم 37 ص 531

René de Saint Félix, Op. Cit, pp 225-227

³ ذكر أحمد باي في مذكراته أنه لما ذهب لأداء الدنوش سنة 1830م، أنَّ الداي حسين أمره أن يهتم بعنابة فقط، وقال له: « ليس لديكم أكثر من الوقت الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذين سينزلون بسيدي فرج، إنني أعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم ومن كتاب طبع في فرنسا و أرسله لي جواسيسي من مالطة وجبل طارق » ثم أضاف بأن الرسائل تَرِد إليه باستمرار من فرنسا و أنه على علم بكل ما يجري هناك. طالع :

- أحمد باي، مذكرات أحمد باي: تح: العربي الزيزي، م و ن ت، 1981م، ص 11.

⁴ أشهر قائد عسكري عرفته الجزائر في عهد الأغوات والدايات، صاحب فضل كبير على "أحمد باي" إذ هو الذي شفع فيه وساعده على تدعيم سلطته في شرق الإيالة، ويُعتبر قتله أكبر خطأ ارتكبه "الداي حسين" في حياته، أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 188 (في الهامش)

⁵ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 187-190.

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الفرنسيين، تحوي المكان وعدد القوات والمدافع ومع ذلك لم يتخذ الاستعدادات اللازمة لصدة هذه الحملة¹ إذ لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام ولم يكن يعرف الشيء الكثير عن التكتيك العسكري²، وصفه أحمد الشريف الزهار في مذكراته بأنه كالحمار لا يعرف سوى الأكل والنكاح.³ ووصف المؤرخ الكرغلي ذلك العمل بأنه " غلطة لا تُغتفر". بل كان يزعم أنه عندما تطفأ أقدام الفرنسيين الأرض، سيطوهم بالقبائل الذين لم يكونوا تحت تصرفه، لأنه كان يجب أن يُعطي الأوامر مسبقا، لكي يتسنى لهم أن ينتقلوا إلى الأماكن المعلومة بدون تعب ولكي يتمكنوا من صدّ الأعداء، وبالفعل فإنّ قدوم البعض يتطلب أسبوعا بينما يقتضي مجيئ غيرهم أكثر من ذلك وإذا كانت جماعة تستعمل الخيل، فإن هناك من يأتي راجلا، أمّا الخيالة العرب الذين يستحقون الشهرة التي حصلوا عليها، فإنهم يُقيمون بعيدا، في أطراف الإيالة، كما أن هؤلاء الأبطال أيضا، لم يتصلوا بأي أمر وعلى هذا الأساس فإن الجيش الذي كان يُحيط بهذا الآغا لم يكن مكونا إلا من سكان متيجة الذين لا يعرفون سوى بيع الحليب.⁴

تحدث "أحمد باي" في مذكراته عن قدومه لأداء الدنوش ومعه 400 فارس، ورافقه القادة : "ولد مقران" و"بن الحملاوي آغا"، شيخ ريغا، وقائد الزمالة، العربي قائد "بن عاشور" و"الشيخ بوشنان"،⁵ وهذا ما يدل على قلة الجنود النظاميين. وقد كانت فرنسا على علم بهذه الرحلة مسبقا، حيث بعث قنصلها في تونس برسالة إلى وزير الحرب يبلغه فيها بأن باي تونس على استعداد لتقديم المساعدة لفرنسا، كما نبه فيها برحلة "أحمد باي" إلى قسنطينة من 20 إلى 25 ماي⁶ وهي رحلة الدنوش الكبيرة مرة كل ثلاث سنوات، وفي هذه الفترة تكون الحملة الفرنسية على مشارف الجزائر، وهي تدخل ضمن العمل الاستخباراتي لها قبيل الحملة⁷، كما أن الأوضاع الداخلية الداخلية لا تدعو إلى التفاؤل، فلم تكن أحوال الناس النفسية مرتاحة بعد حادثة المروحة، فما حدث للفرنسيين كان مبعث فرح، غبطة وبهجة كبيرة بالنسبة لأهالي الجزائر، خاصة الطبقة الدنيا،⁸ التي لم يكن لها ما

¹ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 38.

² حمدان خوجة بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 189.

³ أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر، 1974م، ص 160

⁴ حمدان خوجة بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص ص 190-196.

⁵ نفسه، ص 190 (في الهامش)

⁶ E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, pp 30-31

⁷ رُتبت فرنسا عملها الاستخباراتي للإطلاع على أحوال العالم عموما، وأوضاع الدول المغاربة وكسب تأييدها لمشروع الحملة ضد الداوي حسين خاصة وقد أرسلت ثلاثة جواسيس، هم : Rimbart- D'Aubignosc et Gérardin، أنظر : Alfred Nettement, Op. Cit, p262

-E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p30

⁸ لا نستطيع أن نحكم على هؤلاء الجزائريين بالطبقة الدنيا الجاهلة، فهو على حسب رأي وصف قبيح، والمؤرخ هنا في كتاباته هذه لا يعي ثقافة الجزائري على المنوال الذي نفهمه نحن، يعني أن الجزائري من الطبقة الفقيرة أحسن من أن نقول طبقة دنيا، لا يملك امكانيات كافية للحصول على درجات عليا من العلم، بل كان يحصل على العلم من الزوايا والمساجد التي تعتبر في زمانها ذلك، مؤسسة علمية بالدرجة الثانية بعد عملها الديني في

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تفقدته، وتعيش على ما تحمله لها الصُّدف، أما الأغنياء أتراكا وعُربا، فكان أمرهم مغايرا لذلك تماما، وكانت تجارتهم قد كسدت ولاح أمام أعينهم مستقبل مفزع مخيف، وشعر بعضهم بالدمار الذي هو مقبل عليهم، وكانوا ينتظرون في حزن وكآبة نزول الفرنسيين إلى البر، إلا أن وضع الأتراك بصورة خاصة كان أصعب وأكثر تأزما، وعددهم لم يكن يكفي لحماية دولة الجزائر بعدما كان عددهم يتراوح بين 12 ألف أو 14 ألف خلال السنوات الماضية. إذ أنَّ أغلب الجزائريين غير مسلحين كما أنهم كانوا متأخرين¹ نوعا ما، الأمر الذي جعل إخضاعهم مسألة غير عويصة.² وقد كان لهم ذلك العدد في وقت لم تكن هناك حرب بينهم والدول الأوروبية، فكيف تستطيع الآن هذه الحفنة من الأتراك، الذين لم تصلهم منذ أربع سنوات إمدادات من الشرق، وذلك بسبب : 1- الحصار الفرنسي (1827-1830).

2- قطع العلاقات مع السلطان العثماني بسبب الحصار.

3- موت وفرار العديد من فرق الانكشارية إلى تونس، المغرب ومصر، يتراوح عدد الفرقة الواحدة بين الخمسين والستين شخصا، نزل عددهم إلى أقل من ستة (06) آلاف وهو عدد ناقص جدا وغير كاف لحماية دولة الجزائر.

4- الأتراك لم يكونوا يخافون نزول الفرنسيين فقط، بل كانوا يخشون ثورة الجزائريين ضدهم بسبب ما ألحقوه في ما مضى من أذى، إهانة واضطهاد، ولم يُخف على الداوي تلك الأحداث، وليحدث نوعا من الاستقرار بين الطرفين دعا إلى ديوانه، وفي كثير من المرات كبار المشايخ، وخلع عليهم برانس حمراء وسيوف بأغمد مذهبة وساعات صدرية، وأمر في كثير من المرات كذلك وزرائه بزيارة قبور الأولياء والتبرك بها... وبعث إلى جميع الأئمة بهدايا صغيرة، وطلب منهم الإشادة بمعجزات المرابطين الثلاثة "سيدي عبد القادر" و"سيدي عبد الرحمان" و"سيدي ولد دادة".³

جيش "الداوي حسين" لم يكن منظما تنظيميا مُحكما، أو له خطة عملية واضحة للتصدي لقوات العدو كما أن آغا الجيش الذي وصفته المصادر المحلية بأنه لم يكن في المستوى المطلوب كقائد عسكري مُحنك، زيادة على توتر الأوضاع بين الجيش الانكشاري والسكان الجزائريين، قلة الإمدادات بعد قطع العلاقات بين الداوي والسلطنة بعد الحصار الذي دام قرابة الثلاث سنوات، اعتمد "الداوي حسين" على ما كان ممكنا الاعتماد عليه من امكانيات متاحة، ومن مختلف القبائل التي تبعد بكثير عن منطقة سيدي فرج، مما يؤخر في عملية إمداد

الدرجة الأولى، وتُضيف على ذلك طبيعة بناء تلك المساجد والزوايا البدائية، كما لا ننسى أنَّ الدولة العثمانية لم تُدعم تلك المؤسسات العلمية التي كانت مصادر تمويلها تتوقف على أملاق الوقف، والهبات.

¹ والتأخر هنا المقصود به هو غياب المشاركة العسكرية للجزائري في الانخراط في الجيش العسكري الانكشاري.

² سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 73.

³ نفسه، ص ص 73-74

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الجيش الانكشاري بما يحتاجه من عدة وعتاد. أصبحت الظروف التي تعيشها الجزائر قُبيل الغزو لا تدعو إلى الاعتماد على جيش في معركته ضد جيش يفوقه عدة وعتادا، ويتفوقه خطة وتكتيكا عسكريا محكما، وهذا ما سنلاحظه في المعارك الدائرة بين الطرفين بعد الإنزال بسيدي فرج.

2-2-2- مقاومة "الداي حسين" الحملة:

"الداي حسين" لم يكن بمعزل عن أحداث الإنزال بسيدي فرج وتوسع الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont) نحو الداخل على حساب المناطق المجاورة، لهذا قام يج هز جيشه لمقاومة تقدم القوات الفرنسية، ف وقعت بين الطرفين معارك، هي :

أولا: معركة سطاوالي Staoueli:

وصل تعدادا الجيش الجزائري، حسب مذكرته المصادر الأجنبية ما بين 50 ألف في كتابات "سيمون بفايفر"،¹ و 40 ألف رجل عند المؤرخ "أرزان بروتاي" (Arsène Breteuil)، لكننا نستبعد هذه الأرقام الكبيرة لعدد جند الجيش الجزائري في ظل غياب أرقام واحصاءات دقيقة في المصادر المحلية،² والتي لم يذكرها المؤرخون: "حمدان بن عثمان خوجة" و مذكرات "أحمد الشريف الزهار" و مذكرات "أحمد باي"، في حين تبقى الإحصاءات التي ذكرها المؤرخ³ (E. Pellissier de Reynaud) في كتابه "حوليات الجزائر Annales Algériennes" والمقدرة بـ 20.000 رجل تتوافق نوعا ما وظروف الأيالة، والحقيقة، كُلاً من الداوي والآغا كانا يجهلان مقدار القوات الجزائرية المحاربة.⁴

¹ تواصلت تعزيزات الجيش الجزائري الذي كان ينضم إليه كل يوم بضعة آلاف من العرب والقبائل بقيادة باياتهم، شيوخهم أو خلفائهم. وصل باي قسنطينة إلى أوسطه والي مع اثنا عشر ألفا (12.000)، وباي التيطري مع ثمانية آلاف (8000)، وخليفته ثلاثة آلاف (3000)، وخليفة باي وهران ستة آلاف (6000)، وشيوخ القبائل ما بين الستة عشر والثمانية عشر ألفا (16.000 و 18000)، وأمين الميزابيين مع حوالي أربعة آلاف (4000) وبذلك أصبح الجزائري، بإضافة حرس الآغا أفندي وسكان الجزائر الذين تواصلوا المعسكر دفعات كبيرة، يضم خمسين ألف رجل على الأقل (50.000)، أنظر:

- سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 80

² فباي قسنطينة الحاج أحمد لم يصطحب معه سوى 400 فارس، وهذا دليل على أنه لم يكن مُستعدا لخوض المعركة. وكان باي التيطري مصطفى بومزراق في المدينة، كان قد أعلم الداوي الباشا بأنه يوجد تحت تصرفه 20 ألف فارس نصفهم من حملة الرماح (لأجل ذلك سُمي هذا الباي بـ: بومزراق والمزراق هو الرمح)، وعندما وصل إلى المعسكر لم يكن بحوزته سوى ألف فارس (1000) بدلا من 20.000 التي كان قد أخبره عنها، أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 190

³ E. Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p45

⁴ سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 80

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تمركزت قوات الداي بمرتفعات سطاوالي¹ أيام 15-16 و 17 جوان 1830م بسبب سوء أحوال الطقس وهبوب الرياح التي كانت شمالية غربية،² فأخرت في اندلاع المعركة إلى صبيحة يوم السبت 19 جوان 1830م.³ لا حظ باي قسنطينة أن تنظيم الجيش لا يسمح بأي أمل في النجاح، وفي حالة إذا ما سار الجيش الفرنسي نحو مدينة الجزائر، فلن تكون هناك قدرة على صدّه ولا على مقاومته،...ومما اقترحه على الآغا أن يتولى كل قائد الاعتناء بجزء من الجيش، وكان مقر القيادة الذي وقع عليه الاختيار هو الدار البيضاء⁴ التي تفصلها عن سطاوالي مسيرة 04 ساعات، وعن كل هذا، كانت إجابة الآغا إبراهيم كالآتي : « إنكم لا تعرفون التكتيك الأوروبي، إنه يتعارض كل المعارضة مع تكتيك العرب »، رأى باي قسنطينة في هذه الإجابة البليدة إهانة له لذلك التزم الصمت، ولم يسمح لنفسه بإبداء أية ملاحظة أخرى.

وقعت الاشتباكات بين الطرفين يوم 19 جوان 1830 بالسطاوالي،⁵ حيث هاجمت القوات الجزائرية جبهات الدفاع الفرنسي على الميمنة والوسط، وأمام تفوق العدو في العدد والعتاد، وإعطاء القائد العام خطة الهجوم المضاد⁶ على الميسرة بقيادة الجنرال "بيرتيزين" (Berthezène) و"لوفيردو" (Loverdo) استطاع أن يهزم القوات الجزائرية التي حاربت على الميمنة والوسط، مما أدى إلى تراجع القوات الجزائرية على أعقابها⁷ وانسحاب الحاج "أحمد باي" من المعركة إلى واد بريجا Quad-Bridja عد أن يخسر أكثر من 200 جندي،⁸ أمّا بقية الحاربين فقد هربوا تجاه الوديان وخلف التلال خوفا من نيران المدفعية الفرنسية، فكان الانتصار لحليف العدو الذي غنم من المعركة معسكر سطاوالي بدون مقاومة⁹ على 05 مدافع و 04 قذائف هاون¹⁰ و 106 جمل و 400 خيمة وغيرها¹¹، ولم تفقد قواته سوى 600 بين قتيل وجريح، أما طبيب الجيش الفرنسي "شينيشو" L.EChennechot فقدّ بين 100 قتيل و 500 جريح فرنسي، أمّا عن قتلى الجيش الجزائري فنجد تباين في الاحصاءات، فمنهم من ذكر 3000 أو 4000 قتيل وجريح¹²، وهناك من أحصى 4000 إلى 5000¹³ بين

¹ "سطاوالي" أو "أوسه ولي" بالتركية ، تقع على مسافة سير ساعة واحدة من وإلى مدينة الجزائر، حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق ص191، (في الهامش)

² François- Alexandre Desperz, Op. Cit, p75

³ Édouard d'Ault-Daumesnil, Op. Cit, p 41

⁴ أحد ضواحي مدينة الجزائر، تقع في شرقيها على بعد حوالي 30 كلم من سيدي فرج، أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 191.

⁵ Édouard d'Ault-Daumesnil, Op. Cit, p 41

⁶ Notice Historique des Peintures et des Sculptures du Palais de Versailles, M. Carbillet en 1837, d'après M. ch. Langlois, Op. Cit, p 893

⁷ Camille Rousset, Op. Cit, pp140-141

⁸ أحمد باي، المصدر السابق، ص 15.

⁹ Ernest Mercier, Op. Cit, T03, p 535

¹⁰ E. Péliissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 50

¹¹ L.EChennechot Op. Cit, p 16

¹² E. Péliissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 49

¹³ E.Cat , Petite histoire de l'Algérie Tunisie – Maroc Après 1830, T02, Adolphe Jourdan Libraire Éditeur,, Alger, 1889 ,p 66

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

قتيل وجرح، وآخر يُعطي أرقام قتلى وجرحى المعركة ما بين 5000 و 6000¹، والمؤرخ ألفريد نيتمون (Alfred Nettement) كشف عن 75 قتيلا و 473 جريحا²، في حين أنَّ المصادر المحلية الموضوعية بين أيدينا لم تُقدِّمنا عن إحصاءات دقيقة حول الموضوع، بل أنها لم تذكر عددهم.(حمدان بن عثمان خوجة، وأحمد الشريف الزهار وأحمد باي قسنطينة).

شجَّع القائد العام جيشه، وهنأه بهذا الانتصار العظيم، في رسالة كتبها إليه يوم 20 جوان 1830م واعتبره انتصارا للملك الذي أهانه الداوي في قنصله في حادثة المروحة،³ وهذا ما زادهم حماسا بنشوة النصر، ومنحهم آمالا كبيرة في إمكانية التحكم في المنطقة للوصول إلى المدينة الجزائر، وفي طريقه إلى المدينة الجزائر اعترضته حاميات من الجيش الجزائري، ف وقعت بينهما معارك، منها معركة سيدي خالف.

2- معركة سيدي خالف Sidi Khalef:

التَّرتيبات التي قام بها "الداوي حسين" للتَّحضير لمعركة أخرى لصدِّ تقدم العدو نحو المدينة الجزائر، لم تكن بالعمل الحماسي الذي غاب عن وجوه الجند، فقد أصبحت معنوياته منهارة أمام قوة العدو عدَّة وعتادا، وخاصة بعد انهزامه في معركة سطاوالي، والأكثر من ذلك ضعف شخصية "الآغا ابراهيم" غير المؤهلة لخوض معارك وإعداد خطط عسكرية في الحرب، ورغم علم الداوي بذلك من قبل رسوله (حمدان بن عثمان خوجه) إلى الآغا الهارب إلا أنه غامر مرة أخرى ببقايا الجيش المنهزم بقيادة صهره.

جمع الآغا "إبراهيم" بعضا من الجند وقام بمهاجمة الخطوط الدفاعية الفرنسية صبيحة يوم 24 جوان 1830م،⁴ وعند بلغ الخبر "الكونت دي بورمون" (Comte De Bourmont) توجه إلى معسكره بسطاوالي، وجهاز جيشا لمواجهة جند الآغا. انطلق القسم الأول ولواء بقيادة دامريمون⁵ Damrémont⁶ بالإضافة إلى سربين من قناصة إفريقية، وزحف الجيش الفرنسي إلى أن التقا مع القوات الجزائرية في منطقة سيدي سيدي خالف⁷ Sidi Khalef¹ (ما بين مدينة الجزائر وسطاوالي) حيث حاصرت قوات العدو جند الآغا "إبراهيم"

¹ Arsène Breteuil, Op. Cit, T01, p115

² Alfred Nettement, Op. Cit,p387

³ Arsène Berteuil, Op. Cit, T01, pp 118-11

⁴ E. Pélassier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 53

⁵ Camille Rousset, Op. Cit, p164

⁶ Charles Marie Denis ولد بفرنسا يوم 08 فيفري 1783م تخرَّج من مدرسة Fontaine Bleu العسكرية في 1804م شارك في الحروب النابوليونية، وقاد حملة بعناية يوم 21 جويلية 1830م، عُيِّن حاكما عاما عسكريا في الجزائر سنة 1837م، قاد الحملة الفرنسية الثانية على قسنطينة سنة 1837 وتوفي على إثرها، أنظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp193-196

⁷ تقع على ارتفاع 9000 متر، وإذا إتجهنا من عين المكان إلى مدينة الجزائر نمشي على منطقة منحدرية يبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر 380 مترا، أنظر:

- Alfred Nettement, Op. Cit,p363

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

"إبراهيم" الذي لاذ بالفرار،² ولاحقه جيش الاحتلال إلى أن وصل إلى المرتفعات القريبة³ من منطقة بوزريعة⁴ Bouzaréa⁵ ولم يعرف العدو أين اختفى الآغا.

تأكد الباشا - على إثر هذه الهزيمة- من حقيقة تنبؤات رسوله "حمدان بن عثمان خوجه"، الذي وجد في شخص الآغا مجرد شبه رجل⁶، فقام عزل "إبراهيم آغا" وعيّن باي التيطري (مصطفى بومزراق)⁷ آغا في مكانه. كما قام بالتقرب من شيوخ الاسلام لعله يجد ظالته في الدعوة إلى الجهاد ضد الطغاة بعد الانهزام، وقد اتصل "الداي حسين" بشيخ الاسلام المفتي⁸ كما دعا الباشا المفتي محمد بن العنابي⁹ (شيخ الإسلام) وسلمه سيفاً وطلب منه إقناع الناس بالجهاد للدفاع عن البلاد¹⁰، ولسوء الحظ كان الأوان قد فات، وعند الغروب كان الجيش الفرنسي قد اقترب من حصن الإمبراطور.

الخسائر التي لحقت الجيش الفرنسي نجد حسب ما ذكره المؤرخ "أرزان بورتاي" (Arsène Breteuil) هو فقدان الجيش للجندي ابن القائد العام للحملة "أميدي دي بورمون" (M. Amédée de Bourmont) الذي ختم انتصار والده بدمه، وفقدان لضابط مدفعية عمروس M.Amoros، ليرتفع العدد إلى فقيدين

¹ تتفق أغلب المصادر التاريخية الأجنبية، التي اعتمدت عليها في هذا البحث على الشكل العام للكتابة الخاصة بهذا المصطلح، باستثناء الكتابة المغايرة التي وجدناها في كتاب :

L.EChennechot Op. Cit .

² لتفاصيل أكثر حول معركة سيدي خالف ، عد إلى :

- Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp59-63

³ E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 53

⁴ بوزريعة، موقع جبلي يقع جنوب غرب الجزائر العاصمة، يبلغ إرتفاعه 400م عن مستوى سطح البحر، شديد الانحدار خاصة في الشمال، وديانه عميقة جدا، ترتبط مع تلال الجزائر الممتدة إلى الشرق نحو الحراش Harach (نهر صغير يتدفق صوب البحر)، هذه التلال مفصولة عن البحر بسهل عرضه 600م، أنظر:

- Ibid, p59

⁵ نلتبس اختلاف في كتابة الكلمة بـ Bouzaréa في كتابات E. Pélissier de Reynaud , Op. Cit على غرار الكتابات التاريخية الأخرى التي تتفق حول الكتابة السابقة Bouzaréah، ولهذا نرجح الكتابة الأخيرة للمصطلح.

⁶ حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 199.

⁷ باي التيطري في عهد الأتراك، أعلن ولاءه للجيش الفرنسي بعد احتلال الجزائر سنة 1830م، ثار ضد الفرنسيين لما رأى منهم من مخالفة العهود وزحف بجيشه على جند كلوزيل بثنية الحد موزاية، واشتد القتال بين الفريقين وانهمز الباي واستسلم للجيش الفرنسي بعد احتلال المدينة سنة 1831م انظر: - الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 154 (في الهامش)

⁸ Camille Rousset, Op. Cit, p164

⁹ هو محمد بن محمود العنابي، ولد بالجزائر سنة 1775م، تولى عدة وظائف من قبل السلطات العثمانية، منها الإفتاء على المذهب الحنفي، وبعد الاحتلال نفاه الجنرال "كلوزيل" إلى الإسكندرية، حيث عمل قاضيا هناك، وتوفي بها سنة 1851م. لتفاصيل أكثر عد إلى :

الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي ومحمد الصالح ألقون، ط 7، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010م، ص 138

¹⁰ انظر: - حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 197-198

- E. Pélissier de Reynaud, Op, Cité, T01, p 56

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

حسب ما ذكره المؤرخ "أولت ديميسنيل" (Édouard D'Ault-Dumesnil)¹ في حين لا نجد أرقاماً تذكر قتلى وجرحى القوات الجزائرية.²

يَبقى انتصار الجيش الفرنسي أمراً واقعاً لا محالة، ولا يمكن أن تتصدى له أية قوة عربية بعد الخسارة التي تعرض لها الجيش الجزائري في معركة سطاوالي، فالعدة قليلة والعتاد لا يكفي، والحماسة غائبة، والقائد شخص ضعيف وهارب، إذن الطريق سهلة لتقدم الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر.

2-3- زحف القوات الفرنسية نحو المدينة وسقوط العاصمة 1830م :

2-3-1- زحف القوات الفرنسية نحو المدينة :

استقر القائد العام للحملة الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont) في سطاوالي وأخذ يفكر حول ما وُقِر له من وسائل بعد طرد الأتراك خلف الأسوار، ثم شدّ تفكيره في كيفية تنفيذ الاستيلاء على قلعة الإمبراطور Château de l'Empereur³، ولاحظ أهمية الرسامين في موضع خارطة الطريق ورسم المعارك الدائرة بينهم وبين الجيش الجزائري، فاستعان هذه المرة بمجموعة منهم، وهم⁴ : "قيدان" (Gudin) "لانقلواز" (Langloise)، "تانور" (Tanneur) وأبناء "إزاباي" (Isabey Files)،⁵ وبوجود مهندسين استطاع أن يعرف غُلو المنطقة المتواجدين بها أو التي سيصلون إليها لخوض معركتهم هناك، إضافة إلى الرسومات الخرائط الجغرافية (الطبوغرافية) التي رسمها الضابط بوتين (Boutin).

جهّز القائد العام حملة لدخول المدينة واحتلال القسبة وإسقاط العاصمة، حيث أمر بتعزيز الخط الدفاعي الأول مع لوائه الأول على يسار لواء الجنرال "كلوي" (Clouet)⁶ وانضم إليه اللواء الثاني ليلاً واستقر على يسار

الأول، وشكّلاً حامية بسيدي فرج، ووضع اللواء الثاني والثالث من الفرقة الثانية في مخيم سطاوالي والباقي انتشر عبر خطوطهم الدفاعية الأخرى لمساعدتها في الدخول إلى المدينة الجزائر،¹ وبعد أن أصبحت الطريق مؤمنة من

¹ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit., p 57

² Arsène Breteuil, Op. Cit, T01, p123

³ ذكرته مصادر أجنبية بتسميات مختلفة إضافة إلى التي ذكرناها، نجد : (حصن السلطان كالاسي) - Sultan Kalassi / (برج مولاي حسن) Bordj- Mouley- Hassan / (القلعة التركية حصن نابليون) Château Turc Fort Napoléon، عد إلى :

- Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p193

⁴ Ibid, p93

⁵ للتوسع أكثر في الرسامين، وعددهم، وأعمالهم بعد الاحتلال، راجع:

- Gabriel Esquer, "Quelques Peintres de la Conquete d'Algérie : les Peintres du Ministère de la Guerre S.Fort-TH.Jung-A.Genet", V 70, 1929, pp 37-53

⁶ ولد ببريطانيا، درس في المدرسة العسكرية للهندسة وتخرّج منها برتبة ضابط، شارك في العديد من الحملات العسكرية الفرنسية ضد سكسونيا وروسيا وجرها في الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، أنظر:

L.E.Chennechot, Op. Cit, pp36-37

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

سيدي فرج إلى سطاوالي ومسلحة بالمدافع لحماية القوافل المارة،² لم يكن القائد العام الذي لم يلق أية مقاومة من الجيش الجزائري طيلة أيام 25-26-27 جوان³ إلا أن أعطى أوامر ببتجميع الجيش في منطقة عبد الرحمان بونقة (Abderrahman Bou-Néga) مساء يوم 28 جوان 1830م، لكنه تفاجئ في منطقة عين الزرقاء⁴ بهجمات من الجيش الجزائري ، ف وقعت بينهما معركة عنيفة، خسر فيها "الكونت دي بورمون" (Comte De Bourmont) حوالي ألف رجل 1000 بين قتيل وجريح ، وانتهت المعركة بانتصاره على الجيش الجزائري بعد انضمام قوات الجنرال "لوفيردو" (Le Général Loverdo) وفرقتان من تخيم سطاوالي.⁵

تقدّمت القوات الفرنسية صوب حصن الإمبراطور مُدجّجة بسلاح المدفعية، والعتاد الحربي للجيش (وسائل نقل، والهندسة...)، أمّا الجيش الجزائري فكان تحت قيادة الآغا "مصطفى بومزراق" الذي اكتفى بجمع الغنائم واختيار البنادق الطويلة ليستعملها ضد العدو.⁶

واصل الجيش الفرنسي صبيحة 29 جوان 1830م زحفه نحو حصن الإمبراطور، بقيادة الجنرال "بيرتيزين" (Le Général Berthezène) على اليمين، والجنرال "لوفيردو" (Le Général Loverdo) في الوسط، أما الدوق "ديسكار" (Duc D'Escars) على اليسار الذي تسلك الجانب الغربي لجبل بوزريعة Bouzaréah، وفاجأ السكان بجنده، وبصرخات عالية ردد وراءه جنده : "تحيا الملك، هذا من عند الله"⁷ ورغم مشكلة الانحدار التي واجهت الجيش الفرنسي توجه الجنرال "بيرتيزين" (Le Général Berthezène) يسارا إلى منحدرات بوزريعة⁸ واحتلّ التلال المرتفعة الواقعة بين البحر ونقطة الهجوم ، أما الجنرال "لوفيردو" (Le Général Loverdo) فتوجه إلى قلعة مولاي حسن وأحكم سيطرته هناك، مُتظرا إشارة البدء بالهجوم.⁹

شرعت قوات العدو في 01 جويلية 1830م في حفر الخنادق وتنصيب البطاريات استعدادا لقصف البرج وخلال الأيام الأربعة (01-02-03-04 جويلية 1830م) التي استغرقوها في تلك الأعمال، وقعت بين الطرفين مناوشات أدت إلى خسائر لكليهما،¹⁰ ففي 03 جويلية قصف الجنرال "دوبيري" (Du Perré) ولعدة

¹ لم يبق في حراسة المخيمات المنصّبة في سطاوالي وسيدي فرج إلا ألوية "مونتليفوند Montlivault" و"مونك Munk" و ثلاث فرق للهندسة في سيدي فرج وسطاوالي، طالع :

- E. Péliissie de Reynaud, Op. Cit, T01, p 60

² Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp63-67

³ - E. Péliissie de Reynaud, Op. Cit, T01, p p56-57

⁴ تقع غرب بونقة عبد الرحمان بين سطاوالي وسيدي خالف.

⁵ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p68

⁶ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 43

⁷ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p69

⁸ E. Péliissie de Reynaud, Op. Cit, T01, pp61-62

⁹ Arsène Breteuil, Op. Cit, T01, pp 126-127

¹⁰ E.Cat , Op. Cit, pp 70-71

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ساعات المدينة والحصن معا برفقة الجنرال "لاهيت" (Le Général Lahitte) الذي بدأ عمله بعد تنصيب تلك البطاريات منذ 01 جويلية، فُحْدثوا فيهما خرابا كبيرا.¹

واصل الجنرال "لاهيت" (Lahitte Le Général) أعماله التخريبية في المدينة، وهذه المرة توجّه إلى باب عزّون لتسقط هي الأخرى بيد الفرنسيين، بعد ضربات قوية من أفواه المدفعية الفرنسية،² بعدها أصبحت الطريق سهلة للوصول إلى القصبة.

2-3-2- استسلام الداى حسين وسقوط العاصمة:

عاش الداى "حسين" حالة حصار، سطاوا إلى مُقيدة بخط الدفاع رقم 03 من فرقة الجنرال "كلوي" (Clouet Le Général) وبقيّة الفرق الأخرى قريبة من مدينة الجزائر، و بطاريتين تابع تين للجنرال "لوفيردو" (Le Général Loverdo) وصلت باب عزون وحاصرته، والمدفعية الميدانية على الشاطئ وبالقرب من حصن الإمبراطور، وهو الآخر تحت قبضة القائد الع ام للحملة،³ الداى في القصبة مُحاصر برا وبحرا، وفي هذه الحالة الحرجة، جمع "حسين باشا" سائر الأمناء وأعيان البلاد ورجال القانون وغيرهم، وعرض عليهم الوضع الخطير الذي آلت إليه المدينة، وطلب آراءهم للتوصل إلى وسيلة تُحقق السلامة وتقضي على الشرور، فقال لهم : « أصدقائي لا تتحرجوا، وقلوا رأيكم بصراحة ففي مثل هذه الظروف يجب أن نتداول على أنجع الوسائل ولست إلا واحدا منكم. فماذا ترون؟ أم هل يجب أن نُسلم المدينة بمعاهدة تسمى الاستسلام. »⁴

بدأت روح الهزيمة شيئا فشيئا تدب في أوصال الجهاز الإداري والاجتماعي، وكان للبيان الذي ورّعه الفرنسيون تأثيرا كبيرا على بعض الأشخاص المعتدلين من أعيان المدينة، حيث فضّلوا الحل السلمي على المقاومة بعدما اقتنعوا بأن الفرنسيين جاؤوا حقا محررين للجزائريين من سلطة الأتراك.⁵

اجتمع عدد من أعيان الجزائر في حصن باب البحرية ليلة 04 جويلية 1830م، وكانوا من الثجار والرأسماليين، وبرهنوا على أن الجزائر ضائعة لا ريب في ذلك، ولو أن الفرنسيين يدخلون بالقوة على إثر هجوم فإنهم سينهبون المدينة ويقتلون جميع السكان والنساء والأطفال العزّل، وعليه من الأحسن الانضمام إلى اقتراحات الداى السلمية، شريطة أن تكون إتفاقية تسليم مع قائد الجيش الفرنسي.⁶ تمّ اعلام الداى بالقرار فأرسل مبعوثه مبعوثه "المكتاجي" ومعه والقنصل الانجليزي للتفاوض مع "دي بورمون" (Comte De Bourmont) وقد

¹ E. Péliissier de Reynaud, Op. Cit, T01, pp67-68

² Ibid, p71

³ François- Alexandre Desperz , Op. Cit, pp 201-202

⁴ حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 200

⁵ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص ص 44-45

⁶ حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 201

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ذهب معهم أيضا "أحمد بوضرية"¹ و"حسن بن عثمان خوجة" كـمترجمين، غير أن كاتب الداي أراد أن يفاوض دي بورمون (Comte De Bourmont) باسمه² لا باسم الداي.³ وكان هذا المقطاجي على علم بمؤامرة الخزنـاجي⁴ لذلك أراد بكل مكر أن يتفاهم مع قائد الجنرالات لرفع الخزنـاجي إلى مرتبة داي، واقترح على قائد الحملة أن يحمل إليه مقابل ذلك رأس "الداي حسين" ثم "يُرم مع فرنسا معاهدة حسب رغبتها، ولكن الجنرال القائد العام للحملة أجابه قائلا: « إنني لم آت لتشجيع القتالين وإنما لأحارب. وإنني لا أرضى باقتراح حسين باشا الرامي إلى تحديد شروط الاستسلام. إنني مبتهـج لهذه العواطف الانسانية، لأنه بعمله هذا يمنع سفك كثير من الدماء».⁵

أكد الكونت أنه بعد امضاء الداي معاهدة الاستسلام سيحترم حرية ممارسة الديانة المحمدية، و سيضمن أمن وسلامة ممتلكات الجزائريين وغيرها، كما أن القائد العام — ومن خلال حديثه مع المبعوثين— كان على علم بعدم رضا الداي بالمبعوثين إليه بعد أن كشف عن سوء نيتهم، لهذا أكد على استسلام الداي وبشروط، وبعد مناقشة دامت ساعتين (02 سا)،⁶ طلب الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont) من الجنرال "ديسبرز" (Le Général Desprèz) وبمساعدة مقتصد الجيش السيد ديني (Dennié)⁷ كتابة معاهدة الاستسلام بينه وبين الداي حسين، وهي المعاهدة التي كُتبت بالفرنسية، وترجمت إلى العربية. آثار نجاح الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر والتي تُوّجت بعقد معاهدة الاستسلام بين الطرفين (الفرنسي والجزائري) ردود فعل محلية وأخرى خارجية.

2-4- ردود الفعل الداخلية والخارجية بعد سقوط العاصمة :

¹ أحمد بوضرية كان من التجار المغضوب عليهم لفساد أخلاقه، وعندما وقع الاحتلال، وضع نفسه تحت تصرف السلطات الفرنسية، وقدم لها مذكرات حول كيفية إخضاع البلاد وقمع الاهالي الذين يرفضون الاستعمار، وقال "حمدان بن عثمان خوجة" أن الرجل كان مرتدًا لا دين له ولا ملة، للمزيد حول الموضوع، طالع:

حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 202

² أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 46.

³ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp83-84

⁴ وردت كلمة الخزنـاجي باللغة الأجنبية التي سيقف اختيارنا عليها على الشكل التالي Khaznadji في أغلب الكتابات الأجنبية على غرار الكتب الآتية :

(- Hasnadji – PierreBerthezène, Op. Cit)

(- Haznadji- E. Pélissier de Reynaud , Op. Cit, T01,)

⁵ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 200

⁶ E. Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p73

⁷ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p85

⁸ أنظر نص معاهدة الاستسلام في الملاحق الخاصة بالمعاهدات: المعاهدة باللغة الفرنسية : الملحق رقم 12 ص 463

المعاهدة باللغة العربية (مترجمة): الملحق رقم 13 ص 464

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

2-4-1 ردود الفعل الداخلية :

وصول الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر، واستيلائه على برج مولاي حسن، ومحاصرة المدينة من مختلف أبوابها، كان له وقعاً كبيراً على نفوس الجزائريين، ومما أثر عليهم أكثر - بحكم بُعدهم عن مجريات الأحداث الدائرة في القصبة- هو ظنهم باستخدام العدو القوة بدل المفاوضات، هنا نرصد لهم الموقف التالي:

1- اعتقد هؤلاء العرب والقبائل أن المدينة تُحبت، فقاموا بدورهم يذهبون ويُخربون الديار في البادية حتى لا يستفيد منها الفرنسيون على حسابهم. وهكذا أخذوا كل ما يُمكن حمله: المواشي، الخيل، البغال، إلخ... وأشعلوا النيران في المخازن، وكسروا جرارات الزيت والزبدة، ثم اصطحبوا معهم كل ما قدروا على نقله حتى لا يتركوا شيئاً للفرنسيين،¹ وبدورهم، قاموا باقتلاع سياجات الحديد، وتهدم الحمامات، وحملوا إلى الأسواق ما تبقى من أشياء وباعوها.

2- لم يثن إعلان استسلام حكومة الداوي "حسين" بتاريخ 05 جويلية 1830م بسبب الاحتلال في موازين القوى العسكرية بين الطرفين من عزيمة الشعب الجزائري في مواجهة هذا الاحتلال الظالم بالرفض القاطع من خلال تبني خيار المقاومة الشعبية المسلحة بقيادة زعامات روحية ، وفي مقدمتهم مقاومة "الحاج أحمد باي" في الشرق، و"مقاومة الأمير عبد القادر" بالغرب ابتداء من 1832م.²

3- ظهور شخصيات بارزة من العائلات العريقة المعروفة ، وفي طليعتهم "حمدان بن عثمان خوجة" ، "بوضرية" "اسطمبولي" وغيرها من الأسماء التي بادرت منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر إلى إيصال أصواتها إلى السلطات الفرنسية في الجزائر، وفي فرنسا، وإلى كل من يناهض الاحتلال بهدف كشف اللاإنسانية التي مارسها العسكريون الفرنسيون عند احتلالهم الجزائر العاصمة ، و الكثير من مناطق الوطن، مُذكرين بذلك الفرنسيين، بما جاء في الاتفاقية الموقعة يوم 05 جويلية 1830م، والتي تضمنت استعداد السلطات الفرنسية في احترام الدين، والأسرة ، والتقاليد، وممتلكات الجزائريين وشرفهم.³

2-4-2 ردود الفعل الخارجية :

أولاً: موقف دول الجوار:

1- موقف تونس:

تميز موقفين متباينين هما:

أولاً: موقف الحكومة التونسية (بايات تونس):

¹ حمدان بن عثمان خوجه، المصدر السابق، ص 204

² عمار حمداني ، حقيقة غزو الجزائر ترجمة لحسن زغدار، نالة للنشر و التوزيع الجزائر، 2007 ص481

³ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1900) ، ج1، المرجع السابق، ص 24 (ط1983م)

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تواطئت الحكومة التونسية مع المحتل الفرنسي وسبب ذلك يعود إلى دور الجاسوس " جول ديليسبس (M. Jules de Lesseps) ¹، وهو قنصل فرنسا في تونس، اعترضاً طريق " طاهر باشا" ² مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر لتسوية الخلاف بين الطرفين بالطرق السلمية، حيث منعه من مواصلة سيره إلى الجزائر وأرغمه على الهبوط في ميناء طبرقة يوم 10 ماي 1830م³، كما أظهرت استعدادها بفتح أراضيها في المنطقة الشرقية لجيش الاحتلال،⁴ وبعد سقوط العاصمة أرسل وفد تونسي لتقديم تهادني النصر، كما أنها رحبت بالعروض المغرية التي قدمها لها "الجنرال كلوزيل" ⁵ (Le Général Clauzel) والمتمثلة في إبرام إتفاقيات سياسية معه،⁶ يتم بموجبها تعيين أمراء تونسيين على بعض الأقاليم الجزائرية (قسنطينة ووهران) مقابل دفع مبالغ مالية سنوية للحكومة الفرنسية (1830/12/18م).⁷

ثانيا: موقف الشعب التونسي :

سُكان تونس لم يكونوا على علم بتصرفات بايائهم مع العدو الفرنسي بعد غزوه الجزائر سنة 1830م كما أن خبر الإتصالات السياسية مع الجنرال "كلوزيل" (Clauzel Le Général) وتوقيعه معاهدة مع باي تونس في 1830/12/18م، لم يكن مسموعاً في أوساطهم الشعبية، لكنهم وبطريق غير مباشرة وجدوا أنفسهم في صراع مع إخوانهم الجزائريين بعد أن نجحت فرنسا في إحداث توتر بين باي تونس وباي قسنطينة.⁸

يَدْخُل هذا العمل، في نظرنا، إلى إبعاد اهتمام الشعب التونسي لمسألة الجزائر العالقة مع فرنسا بعد الغزو ومن أجل عزل الجزائر عن أي إمدادات أو مساعدة من الجارة تونس، وزرع روح العداوة والبغضاء بين الشعبين. لكنَّ هذا الموقف لم يُكتب له العمر المديد، حيث نجد الشعب التونسي يُؤيد بكل قوة حركات المقاومة ضد الحكم الفرنسي في الجزائر، ويعتبر قضية الجزائر قضيته الخاصة. فقد تحولت تونس إلى قاعدة خلفية مُلتَهبة

¹ Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03, p 623

² ذو أصول جزائرية، كان قائدا في معركة نافرين 20 أكتوبر 1827م، وشارك في الحرب الروسية العثمانية 1828-1829م، ثم عُيِّن وزيرا للبحرية 1832-1836م، وواليا على طرابلس 1836م، طالع:

- أرجند كوزان، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، تر: عبد الجليل التميمي، تونس 1974، ص 30

³ Laurent Charles Féraud, Op. Cit, T03, p 623

⁴ Charles Robert Agéron, **Le Gouvernement du Général Bérthezène à Alger en 1831**. Édouard Éditions Bouchene, Paris, 2005, p.58.

⁵ برتراند كلوزيل Bertrand Clauzel ولد بفرنسا فيس منطقة ميربوا Mire poix يوم 12 ديسمبر 1772م، تولى وظائف عديدة في الجيش والسفارة الفرنسية في اسبانيا، شارك في حملة "سانت دومينغو" 1801م، خدم "لويس الثامن عشر"، تلقى قيادة الجيش الافريقي في الجزائر محل القائد العام "دي بورمون" يوم 12 أوت 1830م إلى غاية 1831م، وخلفه في المنصب بيرتيزين، وعاد لإدارة الجزائر ثانية خلال الفترة 1835-1836م، حاض معارك ضد الجزائريين (البلدية يوم 27 نوفمبر 1830م)، أنشأ فرقة الزواف في 01 أكتوبر 1831م، توفي في 1862م، أنظر:

-Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 173-176

⁶ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 263-266

⁷ Alphonse Rousseau, **Les Annales Tunisiennes**, 2^{ème} Édition, Bousslama, Tunis 1980, p 391.

⁸ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص 136

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبدائية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

للمقاومين الجزائريين الذين يفرون إليها عندما يشتد الضغط عليهم من جيش الاحتلال، وذلك للاحتماء والاستعداد والتجهيز من جديد لمواصلة المقاومة، فيجمعون المزيد من الأسلحة من "مالطا"، "جربة" ويشحنونها إلى منطقة الجريد ومدنها المختلفة (نفطة، قفصة، توزر ونفزاوة) ومن هناك يُسربونها إلى وادي سوف وبسكرة تبسة وغيرها، ومن المعروف أن كثيرا من التونسيين تطوّعوا للقتال في صفوف المقاومة في ولاية قسنطينة. تحدث عن هذا الكولونيل "كلير" (Le Colonel Clère) عن 500 من الفرسان التونسيين المنحدرين في الجيش الجزائري، في ناحية عنابة تحت قيادة أحد المقاومين الجزائريين وإسمه "بن أحمد".¹

02- موقف المغرب الأقصى:

تجلى الموقف المغربي في :

أولا الموقف الرسمي :

نميز فيه تحاذل وتواطئ السلطان المغربي "مولاي عبد الرحمان"² مع قضية الجزائر، فقد التزم الحياد وعدم إجابة الداي في يد المساعدة لطرد الفرنسيين من البلاد، وبقي ينتظر عن كשב ما ستُسفر عليه الحملة الفرنسية،³ بل وأكثر من ذلك، طَلَب سلطان المغرب من إدارة الجمارك المغربية أن تسمح للأسطول الفرنسي بالتموّن من موانئ المغرب، شرط أن يلتزم بتسديد الرسوم الجمركية المقررة،⁴ وبمرور الوقت، تغيّر موقف السلطان المغربي تجاه المحتل الفرنسي، بعد أن امتد نفوذه خارج أسوار القصبة، وباتجاه الغرب، نحو تلمسان، مما أدى بأهلها إلى الإحتماء بسلطان فاس وطلب يد المساعدة، فاستجاب السلطان "مولاي عبد الرحمان" لمطلبهم وأرسل خليفته "المولى علي" (أحد أقاربه) ليكون خليفة ينوب عنه في تلمسان سنة 1831م،⁵ ولما تأكدت فرنسا من نوايا السلطان المغرب التوسعية، طَلبت منه سحب قواته من الأراضي الجزائرية في مدة أقصاها 24 ساعة، وهدّته بمحاصرة المدن المغربية، في حالة عدم امتثاله للأوامر الفرنسية. وأمام هذا التهديد اضطر السلطان المغربي إلى سحب خليفته من تلمسان، وانتهى بذلك تدخل المغرب في المنطقة.⁶

ثانيا: موقف الشعب المغربي :

¹ مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 223

² مولاي عبد الرحمان بن هشام، سلطان المغرب الأقصى 1238-1276هـ / 1822-1859م، أنظر:

- Georges Yver, **Correspondance du Capitaine Daumas ; Consul à Mascara 1837-1839**, Typographie Adolphe Jourdan, Imprimerie Libraire de L'Université, Alger, 1912, p 07

³ Gaffarel, **L'Algérie, Histoire, Conquête et Colonisation**. Librairie, De Fiaman Didot et c^{ie}, Paris 1883, p.66.

⁴ PH. Decossé Brissac , **Les Rapports de la France et du Maroc Pendant la Conquête d'Alger 1830-1837**. La Rose, Paris 1931, p.

⁵ Charles Robert Agéron, Op. Cit, p.66

⁶ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، المرجع السابق، ص 169

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

موقف الشعب المغربي مغاير لموقف حكومته، فعندما سمع أنَّ الحكومة الفرنسية قطعت علاقاتها مع الجزائر، ورأوا في ذلك خطراً كبيراً، نظراً لما له من تداعيات سياسية ودينية، إذ أصبح سواد الشعب يشك في تجديد حرب صليبية على بلاد المغرب كلها، فقد كان نبء سقوط مدينة الجزائر أبعد الأثر في نفوس المغاربة، إذ أنَّه أوقعهم في دُعر، ورفض عامة الشعب النظر إلى الهزيمة العثمانية في مدينة الجزائر، على أنها أمرٌ نهائي،¹ لهذا فتح الشعب المغربي روح التآزر والتعاون، والتضامن مع الشعب الجزائري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استنكر العلماء هذه الحرب، فكانت منابر المساجد كلها في المغرب الأقصى منابر للنُصرة والدعاء، والحثُّ على الجهاد والتذكير به، فكان الأئمة يجمعون الهبات والتبرعات للمقاومة الجزائرية، وكانوا يُحذرون من الوقوع في شرك الاحتلال، وعدم الوثوق بوعوده.²

3- موقف ليبيا :

التزمت ليبيا حكومة وشعباً بموقف تضامن وتأييد للجزائر في محاربة المحتل، فبحزن عميق استقبل الرأي العام في ليبيا نبأ احتلال مدينة الجزائر، غير أنَّ حكام هذه الإيالة كانوا لا يستطيعون تقديم أي عون مادي للجزائر بسبب ضعف أجهزة نيابتهم الدفاعية و يتضح لنا ذلك من الرسالة التي وجهها باشا طرابلس إلى داي الجزائر مخاطبته « ... أمّا فيما يتعلّق بنا فإننا لسنا أقوياء بما فيه الكفاية لنرسل لكم النجّادات، علاناً لا نستطيع مساعدتكم إلاّ بصلوات طيّبة نوجهها نحن ورعايانا لله في المساجد. »³ وأضاف قائلاً : « وإن تشوقتم سيادتكم لكيفية أحوالنا فإننا في غاية التعب وضيق خاطر والنّصب، خصوصاً بعدما سمعنا بأن الفرنسيين جمع جنوده ومتوجه لوجاقكم لا بلغه الله مقصده... ونحن ما لنا قدرة نمدكم بها إلاّ بصالح الدعوات منا ومن جُملة أهل وجاقتنا في المساجد عند أثر الصلوات كما نطلب منكم ذلك في كل ذلك في كل الأوقات وعلى الله القبول بجاه أكرم شفيع... »⁴ . يتضح من هذه العبارات أن الجارة ليبيا أو كما يسمونها بطرابلس تكون الجارة الوحيدة التي أبدت مواقف مشرفة حكومة وشعباً.

ثانياً- موقف الدولة العثمانية والدول الأوروبية :

1- موقف الدولة العثمانية :

¹ محمد زروال، المرجع السابق، ص 140

² عز الدين بن سفي، العلاقات الجزائرية المغربية 1246-1330هـ/1830-1912م، أطروحة دكتوراه L.M.D في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2017-2018، ص ص 76-77

³ محمد زروال، المرجع السابق، ص 141

⁴ عبد الحميد زوزو، نصوص وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 46

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تجلّت أولى مواقف الدولة العثمانية قبل غزو فرنسا للجزائر، بإرسالها المفتي الجزائري بأزمير " خليل أفندي " بداية نوفمبر 1827، أي بعد معركة نافارين 20 أكتوبر 1827م، التي أنهكت الأسطولين الجزائري والعثماني لتسوية الوضع بين "الداي حسين" والطرف الفرنسي، لكنها باءت بالفشل أمام شروط فرنسا في تسليح الشاطئ الجزائري بعد الحصار البحري ورفض الداي الاعتذار للملك.¹

أُرسلت الدولة العثمانية مبعوثها "طاهر باشا" إلى الداي، لكنه لم يستطع الوصول إليه بسبب الحصار حيث اعترضه هناك قائد الحصار البحري السيد "ماسيو دو كليرفال" (Massieu de Clairval)، وانتهى حديثها أن بعث قائد الحصار البحري فرقاطة la Duchesse de Burry بقيادة الضابط "Kardrain" ومعه المبعوث العثماني إلى مرسيليا² على متن فرقاطته العثمانية "نسيم الظفر"، وفي يوم 26 ماي 1830م اجتمع "طاهر باشا" مع الأميرال "دوبيري" (Du Perré) والقائد العام على متن سفينة سفينكس Sphyyinx ودام اجتماعهما حوالي نصف ساعة، ومن أهم قراراته: مواصلة المبعوث العثماني طريقه صوب مرسيليا وأنَّ حرب فرنسا ليست مع الباب العالي³، وإنما حربها مع داي الجزائر الذي أهان القنصل، ورفض مفاوضاته معه بالشروط التي طرحها عليه⁴، لذلك رأت فرنسا أن تُؤدّب "الداي حسين" على تصرفه، وتنتقم لشرفها المهان.⁵

حسب مزاعم فرنسا، كان لإرسال المبعوث العثماني "طاهر باشا" إلى مرسيليا في وقت كانت فيه أُفول الحرب ضد الجزائر على وشك الحصول، ولم يكن وجوده في فرنسا سوى لهدف واحد، وهو صناعة السلم قبل وصول الحملة إلى الشواطئ الجزائرية وبالتالي الحرب.

نظرا لمشاكل الدولة العثمانية على الصعيدين (الداخلي والخارجي)، فقد عرّفت على المستوى الداخلي اضطرابات سياسية، وتمرد الجيش الانكشاري ضد السلطة، وعدم مُسايرة أنظمتها الركب الحضاري للدول الأوروبية والإبقاء على أنظمتها التقليدية (القديمة)، انعكس سلبا على الجانب الفكري الذي أُصيب بالجمود،⁶ أما على الصعيد الخارجي، فظهرت الحركات الانفصالية (استقلال اليونان 1830م) بالإضافة إلى حربها مع روسيا القيصرية التي إنتهت بإبرام معاهدة مححفة ضدها في أدرنة 1829م، وكذلك الضربة القاضية التي تلقتها من "محمد علي" والي مصر، الذي فتح باب المشرق على مصراعيه أمام الدول الأوروبية التي أصبح لها تدخل مباشر في شؤون الدولة العثمانية،⁷ ساهمت هذه الظروف والأحوال كلها في ضعف وإنهاك قوة جسد الدولة العثمانية عن

¹ أرزقي شويتام، « مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر »، مجلة الدراسات التاريخية الصادرة عن معهد التاريخ، العدد 06، الجزائر 1992م ص 119

² Voir: - E. Péliissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p20/ - Alfred Nettement, Op. Cit, p317

³ Céline Fallet, Op. Cit, p49

⁴ Louis Vignon, Op. Cit, p06

⁵ Voir : - E. Péliissier de Reynaud , Op. Cit, T01, pp20-21 - Alfred Nettement, Op. Cit, pp317-318

⁶ Abd Eljalil Temimi, *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837*. Pub. R. H. M, Tunisie 1978, pp.38-40.

⁷ أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 124

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

عن إبداء أية محاولة لضبط أمنها الداخلي، وإخماد لهيب الحركات الانفصالية عنها واسترجاع الجزائر من قبضة فرنسا.

2- موقف الدول الأوروبية :

يُمكن أن نُوضّح موقف الدول الأوروبية من الغزو الفرنسي للجزائر في ما يلي ذكره :

1- بريطانيا :

إتخذت بريطانيا موقف المعارضة من الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، لعدة أسباب، وفيما بعد نجدها تُغيّر سياستها تجاه الحملة لعدة ظروف، وعليه يُمكننا أن نوضح أسباب وظروف تبني تلك المواقف كالآتي:

أ/- معارضة الحملة :

عارضت بريطانيا الحملة حتى لا تتمكن فرنسا من تكوين إمبراطورية منافسة لها في البحر الأبيض المتوسط (التوسع على حساب المناطق المجاورة: -تونس-المغرب الأقصى) ¹ فكثيرا ما تدخلت سياسيا وضغطت على الباب العالي كي يُسرّع في إرسال المبعوث "طاهر باشا" للتفاوض مع فرنسا، ² ولتتخلص فرنسا من المضايقات البريطانية قامت - كما سبق وأشرت - بشن حملة دعائية كُلفت بها قناصلها المتواجدين في مختلف الدول الأوروبية بأن حملة فرنسا على الجزائر: هي حرب صليبية ³، ستقضي على القرصنة البحرية، وبالتالي تحقيق المصالح الأوروبية بالمنطقة. ⁴

كما مارست بعض الضغوط على فرنسا بأن وقفت بجانب الدولة العثمانية تُناصرها دبلوماسيا، والظاهر أنها كانت تهدف من وراء تحركها السياسي إلى الحد من التوسع الفرنسي، وكسب مشاعر الباب العالي، ومن الطبيعي أن يكون موقف بريطانيا بهذا الشكل، لأن البرلمان وعامة الشعب كانوا منشغلين حول الاصلاحات الانتخابية الجارية وحول من يخلف الملك "جورج الرابع" الذي توفي في جوان 1830م.

ب/- تأييد الحملة :

غيّرت بريطانيا موقفها المعارض للحملة الفرنسية على الجزائر إلى موقف التأييد تحت طائلة الظروف الداخلية التي كانت تعيشها والتي أشرنا إليها سالفًا ، والنتائج الإيجابية للحملة الدبلوماسية الفرنسية في مختلف الدول الأوروبية، والتي أقنعتها بأنها أنهت خطر القرصنة الجزائرية في عرض البحر المتوسط.

¹ Alfred Nettement, Op. Cit, p p278-279

² أرجمند كوزان، المرجع السابق، ص 31

³ Alfred Nettement, Op. Cit, p278

⁴ Gabriel Esquer, Les Commencements d'un Empire, Op. Cit, pp 151-152

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

المتتبع لمظاهر التأيد البريطاني للحملة الفرنسية على الجزائر، يَرُصدُ تصريح سفيرها في اسطنبول السيد غوردون (Gordon) في اللقاء الذي جمعه برئيس الكتاب العثماني (حميد باي) يوم 29 جانفي 1831م، بأنَّ بلاده غير مُستعدة في الدخول في حرب مع فرنسا من أجل تحرير الجزائر، كما اقترح توجيه رسالة إلى السفير الفرنسي يوضح فيها حقوق بريطانيا في الجزائر أو يعد فيها بضمن سلامة تجارتها من القرصنة بعد احتلالها البلاد.¹

التغيير الجديد الذي حدث على مستوى الساحة الأوروبية، وهو سقوط نظام "شارل العاشر" (Charles X) في فرنسا، وتحوُّف الأنظمة الملكية المطلقة من انتقال رياح التغيير إليها، أدى ببعض الدول الأوروبية، مثل روسيا، النمسا، بروسيا إلى التحالف فيما بينها، بعقد إتفاقية دفاعية لمواجهة خطر الانقلابات والثورات التي قد تؤدي إلى القضاء عليها،² هذا ماجعل بريطانيا معزولة عنهم، فقامت أعلنت تأييدها لفرنسا في غزوها الجزائر.

2- بقية الدول الأوروبية :

فرنسا لم تلق معارضة من طرف بقية الدول الأوروبية الأخرى، بسبب مستجدات الأحداث التي عرفها العالم خلال تلك الفترة (سقوط حكومة شارل العاشر بفرنسا)، إضافة إلى الحملة الدبلوماسية التي أتت ثمارها مع مختلف الدول الأوروبية، ويمكن أن نُوضح مظاهر تأييد الدول الأوروبية للحملة الفرنسية على الجزائر فيما يلي ذكره:

أ/- النمسا :

وقفت النمسا تُراقب عن كثب علاقة فرنسا مع المسألة الجزائرية، فهي من بين الدول التي كشفت النقاب عن فحوى المفاوضات التي جرت بين فرنسا و"محمد علي" والي مصر، وأعلنت مُعارضتها، لكن سُرعان ما غيَّرت موقفها واعلنت مُباركتها للحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، ومن مظاهر تعاطفها وتأييدها لفرنسا هو إرسالها ضابطا من جيشها هو "فريدريك شوارتز (Frédéric Schawrzenberg)" الذي شارك إلى جانب الجيش الفرنسي في حربه ضد الجزائر سنة 1830م.³ وقدسَّعت النمسا من وراء هذا العمل إلى تثبيت روح التعاون، والمساعدة لفرنسا في حربها ضد أعدائها وتسهيل توسع الجيش الفرنسي في أماكن خارج القارة الأوروبية، للحفاظ على الوضع الأوروبي على حاله.

ب/- روسيا :

¹ أرجند كوزان، المرجع السابق، ص 44.

² نفسه، ص 45.

³ Alfred Nettement, Op. Cit, p289

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبدائية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

كتب القنصل الروسي الكونت "بوزودي بورغو (B.Borgo) إلى القائد العام للحملة الفرنسية يوم 13 ماي 1830م: «إنَّ أمل الإمبراطور أن يقبل متطوعاً من الهندسة العسكرية الروسية برتبة عقيد في صفوف الحملة وهو الضابط **Filosoloff**» وكان غرض روسيا من هذا العمل هو تحويل إهتمام الحكومة الفرنسية إلى ميدان غير ميدان الشرق الأوروبي، وإثر قيام ثورة جويلية 1830م دخلت في حلف مع بروسيا، النمسا والولايات المتحدة الأمريكية، من قراراته: تأييد الحملة الفرنسية مقابل حماية مصالحها العامة (عهد الأمان)¹ طلبت من الباب العالي التريث وعد الاندفاع في أخذ قرارات استعجالية، تعود بالسلب عليها وعلى أمن واستقرار الشرق الأوروبي.²

ج/- اسبانيا :

نظرا لوجودها السابق بوهران والمرسى الكبير لمدة ثلاث قرون (1492-1792) إلا أن ذلك لم يمنعها في سياق مناصرة الرأي العام الأوروبي لعملية الغزو، فقد كانت هناك مفاوضات حثيثة بين قنصل فرنسا بمدريد السيد "فيكونت دي سانت بريست" (Vicomte de Saint Priest) والحكومة الإسبانية حول إعطاء الأسطول الفرنسي الموجه للحملة على الجزائر كامل التسهيلات، حيث وضعت تحت تصرف الجيش الفرنسي مستشفى ماهون Mahone لاحتواء 900 مريضا، في انتظار تجهيز مستشفيات أخرى في حالة ارتفاع عدد المرضى ووعدت باحتواء حوالي 1500 مريضا، إضافة إلى تموين الجيش بما يحتاجه من مؤن أخرى (الغذاء والنقل استئجار المباني وغيرها).³ زيادة على ذلك دُعِمت جيش الحملة بأسماء ضباط منهم : الضابط "غريرو دوتور (Guerrero de Torres)" و النقيب "دوميراسول"⁴

سعت اسبانيا من وراء دعمها للحملة الفرنسية على الجزائر إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية هناك، يعني استعادة ممتلكاتها القديمة (وهران والمرسى الكبير)، لأنه ليس من السهل على اسبانيا السماح بضياح غنيمتها. بَقِيَّةُ الدول الأوروبية: بروسيا⁵ وسردينيا سارا في منوال القوى الأوروبية السابقة، وشكَّلا دعمهما ومساندتهما للحملة الفرنسية على الجزائر، ماديا وبشريا لأجل الحفاظ على توازن القوى الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط.⁶

من خلال ماسبق ذكره، نخرج بفكرة مفادها أنَّ موقف القوى الأوروبية من الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، هو موقف مساند، ومدعم، ومؤيِّد للفكرة والعمل، نتيجة العمل الدبلوماسي والحملة السياسية التي

¹ Alfred Nettement, Op. Cit, p259 et p285

² Charles Roux, **France et Afrique du Nord avant 1830**. Félix Alcan, Paris 1932, p 504.

³ Alfred Nettement, Op. Cit, p272

⁴ Gabriel Esquer, Les Commencements d'un Empire, Op. Cit, p241

⁵ أرسلت الضابط Clerc إلى جيش الحملة، أنظر:

Ibid, p412

⁶ Alfred Nettement, Op. Cit, p286

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

قادها قناصلة فرنسا في تلك الدول الأوروبية، لكن لا يخفى علينا أنَّ تجاوب تلك الدول مع الطرح الفرنسي ما هو إلاَّ عمل دبلوماسي، يخدم مطامعهم، ويحقق مساعيهم في المنطقة، خاصة وأن الجهاد البحري الجزائري (القرصنة البحرية) قد أنهك خزائنها، وأرهقها ردحا من الزمن، وظهور فرنسا كقوة عظمى في عَرْض البحر المتوسط، سيجلب لها الضرر أكثر إن لم تساندها في حملتها ضد الجزائر باستثناء بريطانيا التي عارضت الحملة ورغم ذلك، معارضتها لم تتجاوز العمل الدبلوماسي.

قام القائد العام للحملة بعد دخوله العاصمة، واستسلام "الداي حسين"، بتحويل مقر قيادته من حصن الإمبراطور إلى القصبة، عاصمة المدينة ومقر حكم الباشا، وكانت أولى العمليات التي تنتظره، هي تنظيم الإدارة لتسيير شؤون البلاد والتمكن من التوسع نحو المناطق الداخلية.

3- معالم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهدي نظامي الحكم العسكري والمدني 1830-1900م

3-1- معالم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهد نظام الحكم العسكري 1830-1870م:

3-1-1- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد النظام الملكي 1830-1848م:

أولا: خلال فترة 1830-1831م :

أرسل الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont) تعليمة لضباطه الثلاثة، وهم: القائد العام للمقر، القيادي السيد "دي بارتيللا" (De Bartillat) ومساعدته السيد (De Trélan) والضابط المسؤول عن النظام للقائد العام للحملة السيد "جيليمينو" (M.Guillemillot) والسيد "هودر" (M.Huder)¹، وبرفقتهم المترجم السيد "لوكسيرواز" (M.Lauxerroise) لأجل ضبط وتنظيم وترتيب مقر القيادة الجديد (القصبة) ومُحادثة الداوي في أمر مكوثه أو مغادرته القصر،² لكنَّ الداوي، فَصَّل إعطاءه مهلة لتوظيف أثنائه والذهاب إلى منزل³ له في البلدة⁴، وبعد أن استقر القائد العام في مقر قيادته الجديدة رفع العلم الفرنسي فوق أعالي القصبة.⁵ عشية ذات اليوم وعلى الساعة السابعة مساء (19:00 سا) اجتمع القائد العام للحملة مع الجنرالات الثلاثة للتباحث حول تنظيم أمور الإدارة والجيش في الجزائر،⁶ وقد تمَّ الإشارة في الأيام الأولى من الاحتلال في

¹ عسكري فرنسي شغل في الجيش الفرنسي قائد كتيبة، كان يتقن اللغة التركية، وفي عام 1830م كان من أعضاء مترجمي جيش الحملة الفرنسية على الجزائر، أرسلته سلطات المحتل في مهمة سرية إلى باي وهران في أكتوبر 1830م، وسفيرا إلى تونس ثم قنصلا، ولتفاصيل حول هذه الشخصية يمكن الرجوع إلى :

-Laurent Charles Féraud, *Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique*(Archives des Corps), A.Jourdan Librairie Éditeur Alger, 1876, pp 194-195

² Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp86-87

³ وعن مغادرة الداوي وحريمه، سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

⁴ من أهم المدن الرئيسية لعمالة الجزائر، تقع على منحدرات الأطلس التلي، وللتعرف أكثر عن تاريخ المنطقة، يمكن الرجوع إلى :

- Charles Guillon, *Annuaire Général de L'Algérie*, Imprimerie Pézé et Cie, Alger, 1880, pp229-235

⁵ Voir: - Arsène Breteuil, Op. Cit, T01, p191.- Octave Teissier, Op. Cit, p24

⁶ Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, pp86-87

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

معاهدة الاستسلام إلى الاحترام المطلق في حرية ممارسة الجزائريين عاداتهم، وعدم المساس لممتلكاتهم باستثناء منزل واحد فقط، وهو القصبة (مقر الحكم)¹. ومنها انطلقت أعمال وأشغال ترتيب وتنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر وخلص العمل إلى استحداث أول تنظيم إداري بادر به القائد العام للحملة هو تأسيس لجنة الحكومة.

أ/ تأسيس لجنة الحكومة Commission de Gouvernement :

أعلن القائد العام يوم 06 جويلية 1830م عن تأسيس "لجنة الحكومة" تحت السلطة المباشرة له، كتنظيم مؤقت لتسيير شؤون الإقليم.² مهمتها الرئيسية هي النظر في حاجيات البلاد وإعادة تشكيل النظم أو إلغائها عن طريق الاستعانة بأعيان الجزائر.³ ترأس اللجنة وكيل التموين البارون "دينبي" (Dennié) إضافة إلى العناصر التالية : الجنرال "تولوزي" (Le Général Tholozé)⁴، "فيرينو" (Firino) والقنصل الفرنسي السابق في عناية⁵ "ألكسندر دوفال" (Alexandre Deval)، القائد الأعلى للشرطة السيد "دوبينيوس" (d'Aubignox) كاتب اللجنة "إدموند دي بوسير" (Edmond De Bussière)، ويُساعده المترجمين: "جيراردان" (Gérardin) والمستشرق "دي لاسال" (De Lassalle).⁶ وبظهور لجنة الحكومة ألغيت حكومة الداوي (الإدارة العثمانية).⁷

هدفت اللجنة إلى جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للاستفادة منها في الإدارة الجديدة، وتوفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي، غير أن اللجنة لم تستطع أن تحقق أي شيء بالنسبة للنقطة الأولى لأن سجلات ووثائق الإدارة السابقة قد اختفت، أما المعلومات التي توصلت إليها حول المداخل والمخارج والأموال فقد كانت

¹ E. Pélassier de Reynaud, Op. Cit, T01, p78

² R. A.G. A, Op. Cit, p01

³ كانت تعقد اجتماعاتها كل يوم إثنين من كل أسبوع ، ولتفاصيل أكثر حول لجنة الحكومة، عُذ إلى :

- Ministère de la Guerre, C.A.G.D.O, Op. Cit, pp 02-03-

⁴ تخرج من المدرسة التطبيقية العسكرية، شارك في حروب فرنسا ضد إسبانيا، تخلى عن سلك الهندسة وأصبح عضوا في هيئة الأركان العامة للجيش

الفرنسي في عهد الجنرال "سولت" Sout, ترقى إلى رتبة كولونيل، وبعد الحملة الفرنسية على الجزائر عُيّن قائدا لعمالة الجزائر، أنظر:

- Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, pp 97-98

- L.E.Chennechot, Op. Cit, pp 29-30

⁵ تقع على مسافة 156 كلم شمال شرق قسنطينة، و440 كلم عن الجزائر و100 كلم عن سكيكدة، أنظر:

- Jules Duval, L'Algérie : Tableau Historique, Descriptif et Statistique avec une Carte de la Colonisation Algérienne, Première Édition, Imprimerie de L.Hachette et Cie, Paris, 1869, pp 239-241

⁶ Voir :

- R. A.G. A, Op. Cit, p01

- Ministère de la Guerre, C.A.G.D.O, Op. Cit, pp 02-03-

⁷ وحسب المصادر، حتى عام 1830 ، ظلت مستعمرات فرنسا محكومة بقوانين أو لوائح محددة (المادة 73. ميثاق 1814): يمكن أن تتخذ اللوائح

شكل أوامر ملكية ، مثل المراسيم البسيطة التي يصدرها المحافظون ، في كلتا الحالتين كان لهذه اللوائح نفس قوة القوانين ؛ رسموا السيادة ، وبالتالي

اعتمدت المستعمرات على التعسف الملكي: بالنسبة لهم ، ولم يكن فصل السلطات موجودا ، لتفاصيل أكثر، أنظر:

- Victor Vallet, Un Projet de Loi sur la Réorganisation de l'Algérie, Imprimerie Chenlaux Franville, Alger, 1881, p 25

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

من أفواه الناس فقط.¹ وأما بخصوص النقطة الثانية فإن اللجنة الحكومية أنشأت "هيئة مركزية" مجلس بلدي (Conseil Municipal).

ب/ تأسيس مجلس البلدية :

تضم الهيئة المركزية" أو المج لس البلدي Comité Municipal² ممثلين عن المنظمات السبع الهامة في المدينة، وهم : " الحاج علي بن أمين السكة " ، و"بن مرابط " ، و"إبراهيم بن المولى محمد " ، و"حسن قلعايجي " محمد بن الحاج عمر " ، و"أحمد بوضرية " ، و"الحاج قدور بن عشائش " ، إضافة إلى "بن بكري " و "بن دوران" وكل هؤلاء لديهم شهرة في التعاون مع الفرنسيين ، كما أنهم من حضر مدينة الجزائر مثل "أحمد بوضرية" الذي كان رئيسا لها كما ضمت هيئات أخرى كالبيت المجلبي ، خوجات القمح والفحم ، أمناء البساكرية ، بني ميزاب ومفتي وقاضي الحنفية والمالكية، وبهذا الشكل تأسس مجلس بلدي يشغل فيه "أحمد بوضرية" دور شيخ المدينة³.

يبدو واضحا من المحاولات الأولى للقائد العام على خلق مجلس بلدي من مختلف أعيان مدينة الجزائر لتسيير الإقليم وتنظيمه من سواعد محلية دون إشراك العناصر التركية ، إلى جانب اللجنة الحكومية، لا يخرج عن نطاق سياسة التهذئة La Pacification وإرضاء الخصم — من المعاونين والمتعاطفين من أعيان مدينة الجزائر وغيرهم — وإشراكه في مثل تلك التنظيمات الإدارية، وهذا ما ذهب إلى أذهان العرب حول تحقيق وعود فرنسا في فكرة إبعاد الأتراك عن الحكم وتحرير العرب من ظلمهم وجورهم، أي تحقيق ماورد في البيان الموزع خلال الحملة، كما نشير هنا إلى نقطة جوهرية وهي لا بُدَّ علينا أن نُميز بين الهيئتين في صاحب السلطة الحقيقية بحيث تبقى اللجنة الحكومية هي سيدة القرار.

ج/ تأسيس اللجنة الخيرية للغوث :

أنشأ الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont) لجنة ثالثة، وهي لجنة دينية مالية تقوم بالسهر على الأوقاف ومواردها، وقد سمّوها باللجنة الخيرية للغوث، كانت مؤلفة من تسعة (09) أشخاص فرنسيين وعرب، منهم خمسة أشخاص جزائريين : "حمدان بن عثمان خوجة"، "عبد الرحمان اسطانبولي"، "مصطفى السائحي"، "أحمد بن شيطاب" و"محمد بن عبد اللطيف"، ومما يلاحظ أن بعض أعضاء هذه اللجنة كانوا أيضا أعضاء في لجنة البلدية، كما أن كلتا اللجنتان كانتا تحت سلطة اللجنة الأولى الحكومية أو المالية، ولم يكن ظهورهما سوى صورة للتمويه وكسب الوقت، واسترضاء لبعض العناصر التي حسبت أن الغيرة على الوطن تكمن في عضوية إحدى اللجان، وأن الحرية تأتي من التحالف مع الجلادين.⁴

¹ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص58.

² Édouard D'Ault-Dumesnil, Op. Cit, p 105

³ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص58-59.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 م، ج1، المرجع السابق، ص 29

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ثانيا: خلال فترة 1831-1834م :

جاء الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel)¹ إلى الحكم في الجزائر كقائد عام خلفا للقائد العام السابق في 02 سبتمبر 1830م، إنتهج سلوكا إداريا على خطى سلفه، وأول ما قام به هو إصداره لقرار 08 سبتمبر 1830م القاضي بالاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية والأسر التركية، جاء في المادة الأولى من القرار: - كل المنازل والمحلات التجارية، والحدائق، والدكاكين التي كانت ملك للدايات والبايات والأسر التركية التي غادرت اقليم الجزائر ستعود ملكيتها للحكومة الفرنسية، إضافة إلى أولئك المكلفين بأوقاف مكة والمدينة ستبقى تحت سلطة الدومين.²

- وأي فرد من أفراد أي دولة كانت لهم ممتلكات أو مُستأجرون لها، المطلوب منهم في ظرف أقصاه ثلاثة أيام(03) بعد نشر هذا القرار توضيح للحكومة الفرنسية طبيعة الممتلك، أو الإيجار مع الكشف عن مقدار الدخل أو الإيجار، وآخر دفعة لإيجار.³

نفهم من هذين القرارين، أن القائد العام يبحث عن طرق للاستيلاء على الممتلكات بوضع قرارات تعسفية تخدم المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر، والسعي إلى إمتلاك أكبر الأراضي وأجودها ومنحها للمستوطنين خاصة وأن هذا القائد العام معروف بسياسته الجهنمية الرامية إلى بناء مستوطنات أوروبية على أنقاض تركات الأتراك والجزائريين في ما بعد، على السواء. وفي 16 أكتوبر 1830م⁴ نظم الإدارة الفرنسية في الجزائر، بقرار جديد يؤسس لجنة حكومية جديدة أطلق عليها اسم Comité du Gouvernement تحل محل الأولى على أن تقتصر مهامها في الداخلية، العدالة والمالية.⁵

غُيّر اسم اللجنة الحكومية يوم 01 جوان 1831م لتأخذ إسما جديدا، أطلق عليها اسم "اللجنة الإدارية" Commission d'administration وأبقى على نفس المهام المخولة لها⁶، لكن، وبصدور المرسوم الملكي يوم 01 ديسمبر 1831م، عُرِفَت الإدارة الفرنسية تعديلا جديدا، حيث استُحدث منصب متصرف مدني Intendant Civil إلى جانب القائد العام ، يكون مسؤولا على كل المصالح المدنية باستثناء العدالة والمالية.

¹ Bertrand Clauzel (1772-1843م)، ولد بفرنسا منطقة مير بوا، تولى وظائف عديدة في الجيش الفرنسي والسفارة الفرنسية في اسبانيا تولى القيادة العامة في الجيش الفرنسي بعد "دي بورمون" سنة 1830م، لفترتين متباعدتين: الأولى 1830-1831م والمرحلة الثانية خلال فترة 1835-1836م، ترقى إلى رتبة مارشال سنة 1831م، للتوسع أكثر حول هذه الشخصية أنظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 173-176

وهناك صورة تاريخية لهذه الشخصية في الملاحق الخاصة بالصور: الملحق رقم 38 ص 532

² Ministère de la Guerre, C.A.G.D.O, Op. Cit, pp 09-10

³ R.A.G.A , Op. Cit, p02

⁴ Ministère de la Guerre, Op. Cit, p 15

⁵ Voir: - R.A.G.A , Op. Cit, p 03

- Ministère de la Guerre, Op. Cit, pp 15-16

⁶ MP de Ménerville : Dictionnaire de la législation Algérienne , Code Annoté et manuel raisonné des Lois, Ordonnances, Décrets, Décisions et Arrêtés, Publiés au Bulletin Officiel des Actes des Gouvernement, V1 (1830-1860), 2^{ème} Édition, Bastide, Librairie, Place du Gouvernement, Alger, 1867, p 04

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

إضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة Conseil Supérieur d'Administration بديلا عن اللجنة البلدية السابقة، يضم: القائد الأعلى للقوات Commandant en Chef، المتصرف المدني وقائد المحطة البحرية Commandant du Station Naval، المتصرف العسكري l'Intendant Militaire، والمفتش العام للجمارك L'Inspecteur Générale du Douanes، وفي حالة غياب القائد الأعلى للقوات، يتّأسر المجلس المعتمد المدني، ويخضع المتصرف المدني لسلطة رئيس مجلس الوزراء الذي يضم الوزراء الآتي ذكرهم: وزير العدالة وزير الشؤون الخارجية، وزير الحرب، وزير البحرية، وزير العبادات، وزير التجارة والمالية. ويبقى تحت سلطة المعتمد المدني كل أعوان المصالح في الجزائر.¹

بقي هذا التنظيم الإداري ساري المفعول حتى صدور الأمر الملكي في 12 ماي 1832م، الذي عُيّن بموجبه مُتصرفا مدنيا آخر وهو "جانتي ديبسي" Gentu de Bussy، يكون مسؤولا على المصالح المدنية فقط ويخضع لأوامر القائد الأعلى للقوات.²

يظهر من خلال المقترحات والتعديلات الخاصة بتنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر، أنّ الحكومة الفرنسية في الجزائر لم تستطع الوقوف على نمط إداري واحد، وهذا ما يُفسر لنا فشل قادة التنظيمات الإدارية في تسيير أمور الإقليم الجزائري، بسبب المقاومات الشعبية التي بادر بها أهل البلاد ضد التوسع الفرنسي على أراضيها، وكذلك جهل القادة العسكريين بأحوال المنطقة جغرافيا واجتماعيا، و صعوبة الإتصال مع قادة وشيوخ القبائل الذين رفعوا راية الجهاد ضد الأجنبي الغازي في وقت سقط فيه النظام التركي منذ توقيع الداي معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، وأيضا تجاوزات الجيش الفرنسي الذي عاث في البلاد الخراب والدمار، السلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة، والتصرفات الإرتجالية للقادة العسكريين، وانفرادهم بالسلطة، وتهميش شِبْه كلي للمسؤولين المدنيين.

يتضح لنا أيضا أن الإدارة الفرنسية في الجزائر ومنذ 1831م قد ميّزت بين المصالح المدنية والعسكرية حيث جعلت القائد العام أو القائد الأعلى للقوات على رأس التنظيم الإداري للمصالح المدنية أو العسكرية، وبعد استحداث منصب متصرف مدني كمسؤول مدني على مختلف المصالح المدنية في الإقليم باستثناء العدالة والمالية يُبرز في مظهره ملامح انفصال بين المصالح العسكرية والمدنية للسكان، وهذا ما يجعله يؤثر مستقبلا على طبيعة الحكم الموجود في مختلف مناطق البلاد (عسكري أو مدني)، خاصة وأن القوادر العامون في الجزائر كانت لهم توجهات عسكرية، أي التوسع في البلاد رغم العراقيل التي واجهتهم، مما أدى بهم إلى تهميش شبه كلي للمصالح المدنية التي لم يُعطوها حقها في الإدارة.

¹ Ord 01 Décembre 1831, Arts : 01-03, MP de Ménerville... (1830-1860), Op. Cit, p 06,

² Ord 12 Mai 1832, Art 01, MP de Ménerville... (1830-1860) Op. Cit, p 07

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

استمر الوضع على حاله حتى سنة 1834م،¹ أي بعد أربع سنوات من التجربة الإدارية الفرنسية في الجزائر و ظهور اللجنة الإفريقية Commission d'Afrique خلال الفترة نفسها.

ثالثا : خلال الفترة 1834-1848م :

شكّلت سنة 1834م محطة هامة ومحورية في التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر، وتبعاً للأحداث السابقة الذكر، و ظهور اللجنة الإفريقية Commission d'Afrique² ، فتح المٌحتل صفحة جديدة في مجال الإدارة، حيث وبناءً على التقرير الذي رفعته اللجنة الإفريقية وتوصياتها بالاحتفاظ بالجزائر ، أصدر الملك "لويس فيليب" (Louis Philippe) أمراً ملكيا في 22 جويلية 1834م، نصّ على الاحتفاظ بالأماكن الفرنسية في شمال

¹ جاء في المادة 25 من قانون 24 أبريل 1833م الفرنسي: «...ستستمر المؤسسات الفرنسية في جزر الهند الشرقية و إفريقيا... تابعة لحكم الملك الفرنسي...» وأشار أيضا المؤرخ "فيكتور فاليت Victor Vallet" في مؤلفه بأنّ «... هذا الحكم سينطبق على كامل الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا...»، لتفاصيل أكثر، طالع :

- Victor Vallet, Op. Cit, p 16

² تُميز هنا لجنتين إفريقيتين: الأولى تأسست بموجب الأمر الملكي الصادر من الملك لويس فيليب في 07 جويلية 1833م بناءً على تقرير وزير الحرب Soult بهدف جمع المعلومات عن حالة الجزائر وكيف يمكن أن يكون مستقبلها ، قدمت إلى الجزائر يوم 2 سبتمبر 1833م وضمت كل من الجنرال "بوني Bonnet" رئيسا لها، والكاتب "بيسكاتوري Piscatory"، كما استقبلت في اليوم التالي ممثلي السلطات المدنية والعسكرية و أعضاء الغرفة التجارية ولجنة استعمار الأراضي، وفي 6 سبتمبر عقدت أول جلسة عمل لها لقسم المهام فاختص الجنرال بوني بالقضايا العسكرية ، الجنرال "مونفور Monfort" بالطرق والجسور، السيد "دوفال دايي Deval Dailly" بالبحرية، "لورانس Laurence" بالتشريع والقضاء، "أوبيرسار D Aubersart" بالمالية والضرائب، "رينار Reynard" بالتجارة والصناعة والجمارك ، و "دي لا بينسونييه De la Pinsonnière" بالزراعة واستغلال الأرض، وهذا يدل على حرص اللجنة على تقديم تقارير جادة للحكومة الفرنسية. زارت اللجنة كل من مدينة الجزائر البلدة و هران و أرزيو و بجاية لكنها لم تتمكن من دخول مستغانم. ورجعت إلى فرنسا في 9 نوفمبر 1833م مقدمة تقاريرها واقتراحاتها للحكومة الفرنسية، ومن بين هذه الاقتراحات ضرورة الاحتفاظ بالجزائر التي أطلقت عليها اسم "الممتلكات الفرنسية في افريقية" . أنظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 97-99

- Xavier Yacono, "La Régence d'Alger en 1830 d'après l'Enquête des Commissions de 1833-1834", R O M M, n°1, 1966, p229-232.// - Victor-Amedée.Dieuzaide, Op. Cit, T 01, pp 362-267

أما اللجنة الإفريقية الثانية ، واستنادا إلى تقرير اللجنة الأولى تأسست بأمر ملكي يوم 12 ديسمبر 1833م برئاسة الدوق "ديكازيس Duc Decazes" ضمت 19 شخصا، عقدت حوالي 65 اجتماعا. نوقش في أغلب اجتماعاتها مسألة الحفاظ على الجزائر أو التخلي عنها، وقد كان الميل للمسألة الأولى، كما ناقشت قضية التنظيم الإداري للجزائر وشارك شخصيات عربية في المجالس البلدية، لكن تلك الأصوات العربية لم يكن لها صوت في اجتماعات اللجنة، والسبب كما ذكره المؤرخ أبو القاسم سعد الله هو وجود المكتب العربي الذي كتمها، وتركها واسطة بين الأهالي والسلطات الفرنسية لتمرير المشروع الاستعماري. قامت اللجنة الإفريقية بإرسال تقاريرها للحكومة الفرنسية بعد عقد أربعين جلسة وقد قسمت تقاريرها لجزئين، الأول ضم محتوى المناقشات حول مواضيع أساسية كالاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر، و سير الاحتلال والمناطق التي توسع فيها، وطبيعة النظام الإداري الذي يجب إتباعه في الجزائر. أما الثاني فشمّل التقارير العامة حول الإدارة المدنية والقضاء والمالية، وفي الأخير يحمل المناقشات التي دارت أمام اللجنة في قضايا متنوعة، وقد أوصت اللجنة في الأخير إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر بدل التخلي عنها، لأنه إذا ما تخلت فرنسا عن الجزائر، فإنه يُعتبر إهانة جديدة لها. أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 103-111

- Xavier Yacono , "La Régence d'Alger en 1830 d'après l'Enquête des Commissions de 1833-1834", Op. Cit, pp232-244.

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

إفريقيا Les Possessions Française en Afrique du Nord وإلحاقها بفرنسا¹ و تمّ تنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر بنظام شبيه بالنظام المعمول به في فرنسا، وبموجبه (الأمر الملكي) إستحدث منصب جديد في الإدارة وهو تعيين حاكم عام عسكري للجزائر، يكون تابعا مباشرة لوزارة الحرب الفرنسية،² ويخضع لسلطته مجموعة من الموظفين المدنيين والعسكريين مكلفون بتسيير تلك المصالح وفق ما يُخوله لهم القانون، وهم: ضابط عام قائد القوات البرية Un Officier Général Commandant les Troupes، والمتصرف المدني وضابط عام قائد القوات البحرية Un Officier Général Commandant la Marine، ونائب عام Un Procureur Général، ومتصرف عسكري ومدير المالية Un Directeur des Finances³ أول حاكم عام عسكري في الجزائر عُيّن بعد صدور الأمر الملكي هو: "دروي ديرلو"⁴ (Drouet d'Erlon)،⁵ وبموجب المرسوم، تم تأسيس الحكومة العامة للجزائر Gouvernement Générale de l'Algérie الخاضعة لتوجيهات وزير الحرب، وتمّ تنظيم كذلك الإدارة العليا للجزائر بنظام تشريعي خاص وحسب القرار الوزاري المؤرخ في 01 سبتمبر 1834م حدّدت صلاحيات الحاكم العام العسكري، والمتصرف المدني، النائب العام و مدير المالية⁶.

تحوّل للحاكم العام العسكري صلاحيات إصدار القوانين، المراسيم واللوائح التنظيمية⁷، فقد جاء في القرار الصادر من الحاكم العام العسكري "دروي ديرلو" (Drouet d'Erlon) يوم 06 نوفمبر 1834م إجراءات تنظيمية لحفظ تلك القوانين والمراسيم وغيرها، وفق النمط التالي⁸:

¹ للتعرف على محتوى القرار الملكي أنظر الملاحق الخاصة بالقرارات: الملحق رقم 26 ص ص 503

² Or du 22 Juillet 1834, R.A.G.A , Op. Cit, pp 52-53

³ Voir :

- Or du 22 Juillet 1834, Art :02, MP de Ménerville...(1830-1860) Op. Cit, p 07

-M. Bequet, L'Algérie en 1848 : Tableau Géographique et Statistique, Librairie de L.Hachette et cie, Paris, 1848, p 66

⁴ (1765-1844) تقلد رتبة جنرال، وكان محاربا في الحروب النابليونية، تم نفيه في عهد لويس الثامن عشر، وبحلول عهد الملك شارل العاشر أعاده من منفاه، وفي 1834م كان أول حاكم عام عسكري في الجزائر يحكم الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، عُزل على إثر معركة المقطع في 1835م أنظر:

- Henry D'Estre, Mémoire du Général Changarnier, Edition Berger-hevrault, Paris, 1930, p 10

هناك صورة لهذه الشخصية العسكرية أنظر الملاحق الخاصة بصور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 38 ص 532

⁵ Joahany Pharaon, De la Législation française, Musulmane et Juive à Alger, Théophile Barrois Fils Librairie, Paris, 1835, p 149.

⁶ لتفاصيل أكثر حول مهام وصلاحياته، أنظر:

-R.A.G.A , Op. Cit, pp60-61 /

- MP de Ménerville....(1830-1860), Op. Cit, pp 09-10

⁷ Victor Vallet, Op. Cit, p 17

⁸ Voir :

- Arr 06 Novembre 1834, R.A.G.A , Op. Cit, p 62/

- Victor Vallet, Op. Cit, pp 17-18

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- **المادة الأولى :** تنشر الأعمال المذكورة أعلاه في مجموعة خاصة بعنوان: النشرة الرسمية لعقود الحكومة الجزائرية B.O.A.G.A وسيحمل كل عدد من هذه النشرة ختم الحكومة ، ويتم إرسال نسخة إلى كل من الموظفين العموميين ، الذين سيتم تحديد تسميتهم من قبلنا.

- **المادة الثانية :** تصبح أعمال الحكومة إلزامية في الجزائر ، في عنابة ، وفي مستغانم¹ ، وهران² ، وفي جميع أنحاء أنحاء الأراضي التي تعتمد على كل من هذه المناطق ، وستخضع للهيمنة الفرنسية في اليوم الثالث بعد استلام النشرة الرسمية في مكاتب المتصرف المدني أو الوكيل الفرعي أو مفوض الملك للخدمات المدنية، وبناء على ذلك سيفتح كل من هؤلاء المسؤولين ، فور استلام هذا المرسوم ، سجلاً على الجانب بالأحرف الأولى ، سيدخل فيه ، على التوالي : عدد كل نشرة ، والإشارة الموجزة إلى الأمور التي تحتوي عليها هذه النشرة ، و تاريخ الاستلام.

- **المادة الثالثة :** المعتمد المدني للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا مسؤول عن تنفيذ هذا القرار.³

اعتمد العدو الفرنسي في تنظيم شؤون البلاد المحتلة أو كما أطلقوا عليها تسمية الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا على تنظيمات جديدة حسب التنظيم المعمول به في فرنسا، مدعّمة بترسانة من القوانين، كما تمتع الحاكم العام العسكري للجزائر، والذي يُمثل في نفس الوقت نائب الملك في البلاد بصلاحيات واسعة في إدارته حيث أصبح المشرع الذي يسنّ قوانين جديدة، تُمكنه من إدارة المستعمرة، وكان وجود مثل هذا التنظيم في الجزائر وهران، عنابة ومستغانم، أي مختلف المناطق الساحلية دوراً كبيراً في التحكم في المناطق الساحلية تحضيراً للتوسع نحو الداخل.

حسب ما ورد في القرار الوزاري السابق، وبخصوص الإدارة العامة Administration Générale فإنها تُعهد إلى الحاكم العام ومعتمدين مدنيين مقيمين في وهران وعنابة، يُعينهما الملك، باقتراح من وزارة الحرب الفرنسية.⁴

حدّد القرار كذلك طريقة العمل بالنسبة للمتصرفين المدنيين ، حيث يُجرّر ويرفع نواب المتصرفين المدنيين التقارير إلى المتصرف المدني في المناطق المذكورة أعلاه ، والذي يُسلمها بدوره إلى مجلس الإدارة وهنا ينقلها الحاكم العام إلى السلطات الفرنسية بعد النظر فيها، ففي مدينتي عنابة وهران مثلاً: يتم مناقشة مختلف القضايا من طرف لجنة إدارية مكوّنة من القائد العام للقوات، نائب متصرف مدني ونائب متصرف عسكري ومختلف رؤساء المصالح، وتُحرر مداوالات الاجتماع في تقرير إلى المتصرف المدني يُسلمها إلى مجلس الإدارة.⁵

¹ منطقة ساحلية تبعد عن وهران شرقاً مسافة 76 كلم، وهي دينة عريقة أسسها الوندال، وبعد الغزو الفرنسي احتلتها العدو يوم 23 جويلية 1833م، ولتفاصيل أكثر عن المنطقة، عُذ إلى : Jules Duval, Op. Cit, pp300-306

² كانت عاصمة عمالة الغرب الجزائري، تبعد عن الجزائر مسافة 410 كلم وعن قسنطينة 852 كلم، وحول تاريخ المنطقة وجغرافيتها، أنظر:

- Charles Gouillon, Op. Cit, pp 265-269// Jules Duval, Op. Cit, pp289-294

³ R.A.G.A , Op, Cité, p 62

⁴ Arr 01 Septembre 1834, Art 01, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 10

⁵ Arr 01 Septembre 1834, Arts 02-03-04, R.A.G.A , Op. Cit, p 58

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

إهتم التشريع الفرنسي بإدارة البلديات ، ووضّح طريقة تسييرها القرار الوزاري السابق (01 سبتمبر 1834م). حيث نُظِّمَت على النحو التالي: التنظيم الإداري البلدي للمدن: الجزائر، وهران وعنابة يقع تحت مسؤولية المتصرف المدني ونوابه وإشرافهم المباشر عليها، تضم في تشكيلتها الإدارية كل من : رئيس البلدية Le Maire ومفوض مدني من الفرنسيين Un Adjoint Français، ومفوض مدني من المسلمين Un Adjoint Musulman ومفوض من الإسرائيليين اليهود Un Adjoint Israélite إضافة إلى مستشارين بلديين Conseillers Municipaux وفي مستغانم وعنابة يقوم المفوضون المدنيون مؤقتا بمهام البلدية على النهج الذي يُحدده الحاكم العام. وللإشارة هنا، رئيس البلدية يُعينه وزير الحرب باقتراح من الحاكم العام ، أما تعيين الرؤساء والمفوضين البلديين لبلديات المدن الأخرى يبقى من صلاحيات الحاكم العام العسكري فقط.¹ يعود إنشاء مجالس البلديات إلى صلاحيات الحاكم العام العسكري، وبخصوص أعضائها فهي تتشكل من الفرنسيين والأهالي²، ولهذا نجد حظوظ السكان الأصليين للظفر بمقاعد في المجالس البلدية ضئيلة مقارنة بنظرائهم الفرنسيين، خاصة في البلديات الكاملة الصلاحيات Communes de Pleins Exercice عند استحداثها.

ألغي منصب المتصرف المدني بموجب الأمر الملكي الصادر يوم 31 أكتوبر - 18 نوفمبر 1838م،³ وتم تأسيس تنظيم إداري جديد تحت سلطة الحاكم العام العسكري، أطلق عليه مديرية الداخلية ، وهي بمثابة إدارة للمصالح المدنية ، يُسيرها كل من : مدير الداخلية Directeur de l'Intérieur كرئيس لها، يُساعده في مهامه: نائب عام ومدير المالية. ووضّع تحت سلطة مديرتها إدارة : الإدارة العامة، والإدارة الولائية Provinciale البلدية Commune، والأشغال العمومية Travaux Publique التجارة، والتعليم العمومي Instruction Publique، والعبادات La Culte وغيرها.⁴ وبهذا النمط الإداري يحتل مدير الداخلية في مجلس الإدارة مكانة حاكم مدني.

حكومة الجزائر من حيث المبدأ والواقع، هي حكومة عسكرية، يُسيرها حاكم عام عسكري بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 22 جويلية 1834م وبعد أن أصبحت الجزائر حسب الأمر السابق، من ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، تكون تابعة في حكمه إلى وزارة الحرب الفرنسية، وبهذا يصبح الحاكم العام العسكري قد جمع بين المصالح العسكرية والمدنية في البلاد، فهو من جهة ضابط عسكري مسؤول على الشؤون العسكرية، ومن جهة أخرى ، مسؤول على المصالح المدنية في البلاد.

¹ Ibid, Arts :06- 07, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 11

² Ibid, Arts : 09-10, R.A.G.A , Op. Cit, pp 58 -59

³ M.Bequet, Op. Cit, p 66

⁴ Or 31 Octobre-18 Décembre 1838, Art 01, R.A.G.A , Op. Cit, pp 12-13

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ظلَّ هذا التنظيم معمولاً به إلى غاية صدور الأمر الملكي يوم 15 أبريل 1845م¹ الذي أعاد تنظيم الإدارة العامة والعمالات في الجزائر على النحو التالي² :

01- تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات Provinces هي عمالة الجزائر³ وعمالة قسنطينة⁴ وعمالة تُقسَّم كل عمالة إلى مناطق مدنية⁵ des Territoire Civiles⁶ ، ومناطق عسكرية des Territoire Militaires أو عربية⁷ des Territoire Arabes ومناطق مختلطة Mixtes، وتنقسم هذه المناطق أو الأقاليم بدورها إلى أحياء أو أقسام إدارية Arrondissements ، ودوائر Cercles وبلديات Communes أو إلى khalifats، أو الأغاليك Aghaliks، أو القياد Kaïdats. تكون إدارة العمالات الثلاث على النحو التالي⁸ :

أولاً: التنظيم العام :

- الإدارة العامة لتلك المناطق لكل عمالة من العمالات الثلاثة تُصبح تحت سلطة قائد عام العمالة - مجلس عام للعمالة يهتم بأمور سكان العمالة في المناطق المدنية والعسكرية يتألف المجلس من أعضاء يتم اختيارهم من المعمرين الأوروبيين والأهالي، يعقد جلسة واحدة كل سنة.

- تعيين الحدود الجغرافية والإقليمية لأقاليم العمالات، والدوائر، والنواحي، والبلديات ومختلف الخدمات الإدارية يكون بأوامر ملكية صادرة عن تقارير وزارة الحرب الفرنسية بناء على اقتراح من الحاكم العام العسكري.

- القيادة العامة والإدارة العليا في الجزائر تخضع لسلطة الحاكم العام في المناطق المدنية والعسكرية.⁹

- تمثل جميع السلطات والموظفين المشكلين بالقرب من الحاكم العام حسب ما ورد في الأمر الملكي 15 أبريل 1845م، وهم : مدير عام للشؤون المدنية Un Directeur Général des Affaires Civiles، مُدراء ومسؤولوا مختلف المصالح الإدارية Des Directeurs Chefs des Services Administratifs، والنائب العام، ومدير الداخلية والاستعمار le Directeur de l'Intérieur et de la Colonisation، ومدير الأشغال العامة le Directeur des Travaux Publics ومدير المالية والتجارة le Directeur des

¹ لمعرفة محتوى الأمر الملكي، أنظر الملاحق الخاصة بالأوامر: الملحق رقم 29 ص 511-513

² Or 15 Avril -31 Aout 1845, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op, Cité, pp 13-15

³ ولمعرفة التقسيم الإداري لعمالة الجزائر أنظر الملاحق الخاصة بالخرائط: الملحق رقم 02 ص 447

⁴ ولمعرفة التقسيم الإداري لعمالة قسنطينة أنظر الملاحق الخاصة بالخرائط: الملحق رقم 01 ص 446

⁵ هناك خريطة توضح توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية 1840-1850م في الملاحق الخاصة بالخرائط، أنظر الملحق رقم 04 ص 449

⁶ هناك تسمية أخرى باللغة الفرنسية غير التي ذكرناها عن Territoir Civils، وهي Zones Civiles، تناولها المؤرخ الذي اعتمدنا على كتاباته

التاريخية حول الموضوع، وهو سارتور J.Sartor في كتابه *Projet de Réformes Politiques et Administratives de l'Algérie*

⁷ كثيرة هي الكتب العربية منها والأجنبية التي تتناول في كتاباتها التاريخية مصطلح المناطق أو الأقاليم العسكرية، بدل الأقاليم العربية، وفي نظرنا، مرد ذلك إلى الميز العنصري وتفضيل العنصر الأوروبي عن العنصر العربي.

⁸ Octave Teissier, Op. Cit, pp 25-26

⁹ Or 15 Avril -31 Aout 1845, Arts : 19-21, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 16

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

le Directeur Central des Affaires Finances et du Commerce والمدير المركزي للشؤون العربية
Un Conseil Supérieur d'Administration و مجلس إدارة أعلى
Un Conseil du Contentieux¹
ثانيا : تنظيم أقاليم العمالات :

01- أقاليم مدنية : وهي المناطق التي يقطنها عدد كبير من المستوطنين الأوروبيين، تتوفر على جميع الخدمات العامة لهؤلاء السكان، كما يُحول له التشريع بإنشاء مؤسسات للاستفادة منها في مختلف الخدمات التي تقدمها لهم، ولهم كذلك حرية ممارسة عملية البيع لمختلف العتاد والتجهيزات.² يُدير هذه الأقاليم المدنية والي الولاية أو العمالة Préfet وتحت السلطة المباشرة للحاكم العام العسكري. أما الصلاحيات الممنوحة لهؤلاء المحافظين فهي نفسها الصلاحيات التي يتمتع بها ولاية مقاطعات الميتروبول.³

تُقسّم الأقاليم المدنية لكل عمالة من العمالات إلى عدد من الأحياء التي يشرف على إدارتها نائب والي Sous Préfet⁴ باستثناء المناطق الرئيسية Chefs - Lieux للعمالات التي تبقى تحت سلطة والي. كما تقسم تقسم تلك الأحياء إلى بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة Communes Mixtes .

تنظيم البلديات الكاملة الصلاحيات يكون مثل التنظيم المعمول به في فرنسا، بحيث تنشأ في هذه البلديات مجالس بلدية يتشكل أعضاؤها المعيّنون (الاختيار) من الأوروبيين الأجانب والأهالي ، ولها فروع عديدة في المناطق أو المدن الرئيسية التي يتمركز فيها المعمرين ، ويُبنّت عددهم الكبير في تلك المناطق مُبررا كافيا لإنشاء بلديات خاصة بهم، أما الدواوير les Douars التي تتفرع بدورها إلى قبائل⁵ كثيرة يتم ربطها مباشرة بتلك البلديات، والشرطة ومختلف المصالح البلدية المتوفرة على مُستواها تكون تحت الإشراف المباشر لرئيس البلدية يُساعده مجموعة من المساعدين من الأهالي الذين تقتصر مهامهم في جمع الضرائب على وجه الخصوص.⁶

¹ M.Bequet, Op. Cit, p 69

² Ibid, Op. Cit, p 67

³ Achille Fillias, **Dictionnaire des Communes, Villes et Villages de l'Algérie**, Imprimerie lavagne Éditeur, Alger, 1878, pp v-vi

⁴ ألغي في ما بعد التعامل بـ **الوالي** Sous Préfet وتم تعويضه بمفوضين مدنيين ، أنظر:

J.Sartor, **Projet de Réformes Politiques et Administratives de l'Algérie**, Typographie et Lithographie A.Perrier, Oran, 1869, p 09

⁵ تتشكل القبيلة من فرقة أو جماعة أو عدة فرق وجماعات، بحيث كل فرقة أو جماعة تتكون من دوار أو عدة دواوير، وكل دوار يضم 20 خيمة لتفاصيل أكثر حول الموضوع، طالع :

- George Voisin, **L'Algérie pour Les Algériens**, Michel Lévy Frères, Librairie Éditeur, Paris, 1861, p 66

⁶ Achille Fillias, Op. Cit, pp v-vi

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تتميز البلديات المختلطة بتعداد كبير للأهالي عن الأوروبيين الذين يكاد ينعدم وجودهم ، تتوزع هذه البلديات على مستوى الأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية (العربية)، لها نظامها الخاص في تسيير أمور الأهالي والمعمرين بحيث يخضع فيها المعمرون إلى نظام حماية خاص بهم من طرف الإدارة.¹

02- أقاليم مختلطة² : بما عدد قليل من المعمرين الأوروبيين عن نظرائهم من الجزائريين، يخضعون للسلطة العسكرية التي تقوم بوظائف إدارية، ومدنية وقضائية³، وبمساعدة لجان استشارية⁴

03- أقاليم عربية (أو مناطق عسكرية)⁵ : وهي الأراضي التي تقع في الساحل أو في المناطق الداخلية ، ليست بمناطق مدنية ولا مختلطة،⁶ فهي تمثل سكان الأهالي الذين يقطنونها مع أقلية من المستوطنين الأوروبيين الذين يكاد يكاد ينعدم تواجدهم فيها، بما في ذلك سكان جنوب الجزائر (الصحراء).⁷

تخضع هذه المناطق مباشرة إلى قائد عام عسكري للعمالة، يُساعده أعوان من الجزائريين وتخضع القبائل العربية إلى مثل هذا النظام حتى وإن وُجدت في المناطق المدنية،⁸ وفي حالة وجود فئة قليلة من المستوطنين الأوروبيين فإنهم ملزمون بالحصول على ترخيص لإنشاء مؤسسات إدارية متعددة الخدمات، ومزاولة عملية البيع والشراء لمختلف الممتلكات، والوسائل والتجهيزات.⁹ وتتميز بوجود بلديات مختلطة (أقلية من المعمرين الأوروبيين الأوروبيين وأكثرية من الأهالي) وبلديات أهلية Communes Indigènes التي تقطنها القبائل العربية.¹⁰

تبيّن لنا من خلال عرض أهم تفاصيل ماجاء في تنظيم الإدارة الفرنسية للعمالات وترتيب أمور المستوطنين المتواجدين في الأقاليم المدنية والعسكرية المستحدثة على مستوى العمالات، ظهور الميز العنصري بين الأهالي والمستوطنين في ما يخص الخدمات المقدمة لهم، حيث مكّن التشريع الفرنسي المعمر الأوروبي في الأقاليم المدنية من حرية انشاء مؤسسات خاصة به، تُقدم له ما يحتاجه من خدمات عامة على غرار الأقاليم العسكرية التي يكاد ينعدم فيها العنصر الأوروبي، وبوجود عدد قليل منهم في تلك الأقاليم لم يكن باستطاعته الاستفادة من قلة الخدمات الموجودة هناك، والسبب واضح (وجود الأهالي)، لذلك قامت إدارة الإقليم بمنح رخص استثنائية

¹ Ibid, p vi

² الأقاليم المختلطة إستحدثتها الأوامر الملكي الصادر في 15 أفريل 1845م، وألغيت بقرار 09 ديسمبر 1848م، أنظر:

-APE. Du 09 Décembre 1848, Art :01, MP de Menerville,...(1830-1860), Op. Cit,p 13

³ M.Bequet, Op. Cit, p 67

⁴ Or 15 Avril -31 Aout 1845, Arts de 108 à 119 , MP de Menerville,...(1830-1860), Op. Cit, p21

⁵ كثيرة هي الكتب الأجنبية التي تتناول في كتاباتها التاريخية مصطلح المناطق أو الأقاليم العسكرية بشكل كبير، بذل الأقاليم العربية، وفي نظرنا، مرد ذلك إلى الميز العنصري وتفضيل العنصر الأوروبي عن العنصر العربي، إضافة إلى هاتين التسميتين هناك تسمية أخرى وهي منطقة القيادة Territoire de Commandement. (المقصود بها هنا هو القيادة العسكرية أي الجيش)، أنظر:

- Maurice Wahl et Moliner Violle, *Géographie Élémentaire de l'Algérie*, Librairie Classique Adolphe Jordan, Alger, 1878, p 60

⁶ Or 15 Avril -31 Aout 1845, Art 13 , MP de Menerville,...(1830-1860), Op. Cit, p16

⁷ J.Sartor, Op. Cit, pp 05-06

⁸ Or 15 Avril -31 Aout 1845, Arts 16 et 18 , MP de Menerville,...(1830-1860) Op. Cit, p16

⁹ M.Bequet, Op. Cit, p 68

¹⁰ Maurice Wahl et autre, Op. Cit, p 66

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

للمستوطن الأوروبي لمزاولة عمله والاستفادة من خدمات أخرى في حياته اليومية، لا جدال في هذا، لكن خلفيات المحتل من وراء ذلك هو السعي إلى تقسيم الجزائر جغرافيا وعرقيا، بين عرقين هما: العرق الجزائري والعرق الأوروبي (المستوطن) والفصل في السلطات الإدارية بين المناطق المدنية والعسكرية.

استمر تنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر على منوال الأمر الملكي السابق (15 أبريل 1845م)، وتنظمت الإدارة أكثر بعد صدور الأمر الملكي يوم 01 سبتمبر 1847م الخاص بتنظيم العمليات الثلاث، و الذي جاء في طياته ببعض التعديلات و الإضافات على نمط الإدارة السابقة، وحسب الأمر الملكي الجديد، نستطيع أن نوضح تلك التعديلات والإضافات فيما يلي:

1- أُبقي على تعيين الحاكم العام في الجزائر¹ من طرف الملك الفرنسي، وتحديد صلاحياته المرتبطة بوزارة الحرب الفرنسية.

2- تم الاحتفاظ في المجلس الأعلى للإدارة على نفس الصلاحيات الخاصة به، لكن تشكيلته تغيّرت²، حيث أصبح يتشكل من : الحاكم العام، رئيسا للمجلس، قائد هيئة الأركان العامة ، المدير العام للشؤون المدنية، النائب العام، الأدميرال قائد البحرية Le Comte Amiral Commandant la Marine ماريشال المعسكر، قائد الهندسة، المدير المركزي للشؤون العربية، وأربعة مستشارين مدنيين Quatre Conseillers Civils، أما كاتب المجلس Le Secrétaire فيعينه الملك الفرنسي، كما منحه المجلس رخصة مشاركة قائد عام العمالة في جلساته وهذا — طبعاً — بعد دعوة من الحاكم العام.

03- يُعيّن ويُزاول المدير العام للشؤون المدنية - حسب الأمر الملكي السابق - مهامه بنفس الطريقة المعتادة ويُسمح له بمراسلة وزير الحرب وجميع السلطات المدنية والفرنسية باسم الحاكم العام العسكري الذي منحه تلك الرخصة.³

4- أُلغيت المديرية الثلاث (الداخلية والأشغال العامة والمالية) وتأسست في كل عمالة من العمليات الثلاث (الجزائر، قسنطينة ووهران) مديرية الشؤون المدنية Une Direction des Affaires Civiles ، من مهامها المدرجة في صلاحياتها هي:

¹ وفي حالة غيابه ينوب عنه نائب الحاكم الذي يُمثل قائد الفرقة Général de Division، رئيس هيئة الأركان العامة Chef d'État-Major Général، أنظر:

- Octave Teissier, Op. Cit, p 25

² كانت تشكيلة المجلس الأعلى للإدارة بموجب الأمر الملكي 15 أبريل 1845م تضم الأعضاء الذين لم يذكرهم الأمر الملكي الصادر في 01 سبتمبر 1847م : متصرف عسكري لقسم الجزائر L'Intendant Militaire de la division d'Alger ، كما وجد فارق عضو واحد فقط في المستشارين المدنيين، حيث نجد ثلاثة أعضاء (03) في الأمر الملكي 15 أبريل 1845. أنظر:

- Or 15 Avril -31 Aout 1845, Art 55 , MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p18

³ Octave Teissier, Op. Cit, p 70

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- إدارة مختلف الخدمات المدنية والمالية ، وبجوارها تمّ وضع بوجود مرسوم مجلس إدارة¹ لكل عمالة الذي يُوضّح أو يُعرف استثناءً بالتشريع الخاص، والمعمول به في الجزائر، والذي يختلف عن مجلس المحافظات في فرنسا
- Conseils de Prefecture وواحد من أعضاء هذا المجلس المعين من طرف الملك الفرنسي يتولى وظيفة أمين المجلس، وبهذا التنظيم أصبح المسؤولون عن إدارة المناطق المدنية في العمالات الثلاث على شكل هرمي:
- نائب مدير Un Sous-Directeur في كل حي أو قسم .
- مفوض مدني في كل دائرة ولكل مركز سكاني بلدية.
- ورئيس بلدية ونائب واحد أو أكثر تبعا لحجم سكان المنطقة، أمّا قيادة المناطق في الأقاليم المختلطة فتعود إلى القائد العام للعمالة، وبغض النظر عن الصلاحيات الممنوحة له من طرف الشؤون العامة للإقليم ، مثله مثل مدير إدارة الأقاليم المدنية يُمارس تحت سلطته قادة النواحي والأقسام Des Commandants de Subdivision
- قادة الدوائر Des Commandants de Cercle وفي بعض الأحيان قادة المنطقة أو المكان² Des Commandants de Place

أعطت الملكية الفرنسية الصبغة المدنية في تسيير شؤون المعمرين الأوروبيين، وشُرع لهم نظام تشريعي خاص بهم، وهو النظام الذي يتشابه بالنظام المعمول به في فرنسا (إدارة المحافظات)، وهذا ما مكّن المعمرين في ما بعد من تصاعد شوكتهم في الأمل في ح كم المستعمرة. أما المناطق العسكرية أو العربية فقد كانت مخصصة للأهالي دون سواهم، والدليل على ذلك هو إبقاء الملكية الفرنسية على الحكم العسكري فيها، وبفعل هذه السياسة في التنظيم الإداري للجزائر تحت سلطة الحاكم العام العسكري، أصبحت الجزائر مقسمة جغرافيا إلى شمال وجنوب أما إداريا إلى مناطق مدنية وأخرى عسكرية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أثّرت الأنظمة السياسية الفرنسية المتعاقبة على الحكم في فرنسا على رسم السياسة الإدارية إتجاه البلاد (الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1852م والإمبراطورية الفرنسية 1852-1870م والجمهورية الفرنسية الثالثة بدءا من سنة 1870م).

3-1-2- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1852:

سار التنظيم الإداري في الجزائر وفق ما تُملّيه الأنظمة السياسية الفرنسية في عُقر دارها، فبعد زوال النظام الملكي في فرنسا بعد ثورة 1848م، أُسقط النظام السابق، وأدّن بظهور نظام جديد وبدستور جديد وهو : الجمهورية الفرنسية الثانية 1848م - 1852م.

¹ ألغى مجلس التقاضي الذي جاء به القرار الملكي الصادر في 15 أبريل 1845م، واستُحدث بدله مجلس الإدارة تبعا للأمر الملكي

Ibid, p 71

01 سبتمبر 1847م، أنظر:

² Ibid, p 73

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

انتُخب "لويس بونبارت" (Louis Bonapart)¹ رئيساً للجمهورية الفرنسية الثانية في 10 ديسمبر 1848م²، وصدر الدستور الجديد يوم 04 نوفمبر 1848م³، ونصّت المادة 109 منه على أن: «الأراضي الجزائرية وأراضي المستعمرات تُعتبر أراضي فرنسية و سِيَتَصَرَفُ فيها بمقتضى قوانين خاصة إلى أن يصدر قانون خاص يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل»⁴.

سَبَقَ وأُشِرنا إلى الأمر الملكي الصادر في 24 جويلية 1834م الذي اعتبر الجزائر جزءاً من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، تقع تحت الحكم المباشر للحاكم العام العسكري، فإذا كان هذا الأمر الملكي إِبْخَضَ ربط منطقة بمنطقة جغرافياً، فإن سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية راحت إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث ربطت الجزائر بفرنسا دستورياً، أي يعني أن الجزائر قطعة فرنسية تخضع في إدارتها لنفس التنظيم الإداري المعمول به في فرنسا.

جاءت الجمهورية الفرنسية الثانية بسياسة إدارية إِبْجَاه المستعمرة لا تختلف عن التنظيم الإداري السابق (1845-1847م)، فقد عدّلت في مواد، وألغت مواد، وأضافت مواد أخرى، كما كان الجديد في التنظيم الإداري للجزائر هو ربط مختلف المصالح في الجزائر بالوزارات التابعة لها في فرنسا،⁵ وبذلك أصبح التنظيم الإداري في الجزائر يتشابه بالتنظيم الإداري الفرنسي.⁶

نُشير هنا إلى نقطة هامة حول تعيين الحاكم العام العسكري في الجزائر، فهو كما رأينا، كان وجوده مُقْتَرِناً بالأمر الملكي الصادر في 22 جويلية 1834م، ولم يكن هناك أي نص قانوني يُحدد عهده في المنصب، لأنه مُوظف إداري وليس منتخبا، وإذا ما راجعنا قائمة الحكام العامين العسكريين الذين تداولوا على هذا المنصب منذ التاريخ المذكور وإلى غاية 1848م⁷، نجد فترة حكم المارشال بيجو⁸ (Le Maréchal Bugeaud)

¹ الإمبراطور نابليون الثالث :l' Empereur Napoléon III: هو لويس نابليون Louis Bonapart رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1852م، انقلب عليها في نوفمبر 1852 منصبا نفسه إمبراطور إلى غاية سقوط حكمه على يد بروسيا في 2 سبتمبر 1870م، اشتهر بسياسته الرامية لدمج المجتمع الجزائري مع نظيره الفرنسي والحد من أطماع المعمرين، عُرف بسياسة المملكة العربية، زار الجزائر مرتين سنتي 1860م و 1865م. أنظر:

-Mohamed Tiab, *La Chronologie Algérienne 1830-1962*, T01, Imprimerie Ishaq, Boufarik, Alger, 1999, p 56

² نادية زروق، سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر 1870-1900م، دار هومة، الجزائر، 2014م، ص 25.

³ Ismayl Urbain, *l'Algérie Française : Indigènes et Immigrants*, Chez Challamel Ainé-Libraire Éditeur, Paris, 1862, p 02

⁴ Émaile Larcher, Op. Cit, T01, p 145

⁵ Ismayl Urbain, Op. Cit, p 172

⁶ Jules Cambon, *Le Gouvernement Générale de l'Algérie (1891-1897)*, Librairie H.Champion, Paris, 1918, p 12

⁷ هناك قائمة لأسماء القادة والحكام العامين العسكريين والمدنيين في الجزائر 1830-1900م للإطلاع عليها أنظر:

الملاحق الخاصة بالقادة والحكام العامين العسكريين والمدنيين: الملحق رقم 08 ص ص 454-455

⁸ اسمه الكامل توماس روبرت بيجو Thomas Robert Bugeaud (1781-1847م) ولد بفرنسا بمنطقة Limoges ، خدم الإمبراطورية وهو في سن العشرين، تقلّد عدة رتب عسكرية من عريف إلى مارشال فرنسي، أصبح حاكما عاما على الجزائر في 1841م، أظهر شجاعته العسكرية في

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

(1841-1847م) أطول فترة عن بقية الحكام العامين الآخرين (06 سنوات)¹، كما أن كل هؤلاء الحكام العامين العسكريين كانوا عسكريين بالدرجة الأولى، لهذا صبَّ جُلُّ اهتمامهم على الحرب، والتوسع نحو الداخل وإخماد لهيب الثورات الشعبية المندلعة، من ناحية، والإهتمام بالأمور الإدارية الملقاة على عاتقهم من ناحية أخرى.

يمكن توضيح ماجاء به هذا التنظيم الإداري الجديد في العناصر الآتية:

1- حافظت الجمهورية الفرنسية الثانية على نفس التقسيم السابق، حيث قُسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات (الجزائر، وهران وقسنطينة) وقُسمت كل عمالة إلى إقليمين (أقاليم مدنية وأقاليم عسكرية).²

نلاحظ في هذا التنظيم هو عدم ذكر الأقاليم المختلطة التي جاء بها الأمر الملكي الصادر في 15 أفريل 1845، وهذا يدل على ضم المناطق المختلطة إلى الأقاليم العسكرية لتصبح الأقاليم العسكرية مكونة من المناطق العربية والمناطق المختلطة في التنظيم الإداري الجديد.

2- نُظمت الأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية إداريا على النحو التالي :

أولا- الأقاليم المدنية :

قُسمت الأقاليم المدنية إلى عمالات، وكل عمالة تتكون من دوائر وبلديات (بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة)،³ تُسند مهمة إدارة العمالات إلى والي العمالة ، ونائب والي العمالة على رأس كل دائرة وبخصوص الدوائر التي لا توجد بها بلديات فيتم تسييرها بواسطة مخافر الشرطة المدنية مؤقتا Commissariats Civils ويكون لكل مقاطعة إدارية مجلس محافظة أو مجلس الولاية يتمتع بنفس الصلاحيات التي تتمتع بها ولايات فرنسا، وهي نفسها الصلاحيات التي سبق ومُنحت لمجلس الإدارة سابقا. يُبدي مجلس المحافظة رأيه في جميع الأمور التي تخص المحافظة ، والتي تُعرض عليه من قبل والي وعضو من أعضاء هذا المجلس يشغل منصب أمين عام للمحافظة Secrétaire Général de la Préfecture يُعيّن بقرار وزاري.⁴ يُعيّن المحافظون رؤساء البلديات ونواب البلديات التي يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة (5000). كما لهم صلاحية تعيين شيوخ المدينة التي يقطنها الأهالي، أما القبائل العربية في الأقاليم المدنية فيبقون خاضعين للسلطة العسكرية.⁵

الجيش الافريقي في الجزائر من خلال انتصاره على المغرب سنة 1845م في معركة "إيسلي" بعد مواجهة الامير عبد القادر ، تنازل عن منصبه "للدوق أومال" في 11 سبتمبر 1847م، ليعود إلى فرنسا بعد بضعة أسابيع، للمارشال عدة مؤلفات حول اعماله العسكرية أو السياسية، منها: مذكرات حرب في وهران 1836، وثنائق عن افريقيا 1838م، حول معركة إيسلي 1845م، وغيرها، لتفاصيل أكثر حول الموضوع، عد إلى:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp140-143

هناك صورة تاريخية للمارشال بيجو، أنظر الملاحق الخاصة بصور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 39 ص 533

¹ léon Béquet et Marcel Simon, **Algérie : Gouvernement- Administration- Législation**, T01, Société d'Imprimerie et Librairie Administrative, Paris, 1883, p 18

² APE 09 Décembre 1848- 16 Mars 1849, Arts : 01-02, R.A.G.A, Op. Cit, p 638

³ léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 20

⁴ APE 09 Décembre 1848- 16 Mars 1849, Arts : 11-12-13, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 27

⁵ Ibid, Arts : 12-21, R.A.G.A, Op. Cit, , p 642

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ثانيا- الأقاليم العسكرية :

- تخضع العمالات الثلاث (الجزائر، قسنطينة ووهران) إلى نظام تسيير خاص في المناطق العسكرية حيث :
- وبأمر من الحاكم العام في الجزائر تخضع تلك المقاطعات إلى أوامره وتحت قيادة قادة عامين عسكريين لكل مقاطعة أو محافظة.
 - يتولى الأمين العام في هذه المناطق حصر وجمع كل شؤون الأهالي بيده ، على أن يُؤسس له مكتب خاص يهتم بإدارة قضايا المعمرين الأوروبيين، وإدارة السكان الأصليين (الأهالي) بقائد من المكاتب العربية يُعيّن بقرار وزاري.
 - المعمرون الأوروبيون الموجودون في المناطق العسكرية يخضعون لنظام إداري خاص والجاري العمل به حسب الأوامر والقرارات.¹
 - إلحاق العمالات الثلاث إلى الوزارات الفرنسية التابعة لها، وإبقاء المناطق العسكرية، استثناءً ، خاضعة للحكم العسكري.
 - الحاكم العام العسكري في الجزائر يُعيّن من طرف الهيئة السياسية العليا في فرنسا (رئيس الجمهورية) ويبقى تابعا لوزارة الحرب الفرنسية وهو قائد كل القوات العسكرية والإدارة العليا في الجزائر.²
 - 4- أصبح الحاكم العام العسكري³ على رأس مجلس الحكومة في الجزائر (المجلس الأعلى للإدارة سابقا)، يتشكل هذا المجلس من أعضاء يختلفون عن التشكيلة السابقة للمجلس الأعلى للإدارة (تغيير في الاسم)، وهم على التوالي⁴: الحاكم العام، رئيسا للمجلس، والأمين العام للحكومة،⁵ والنائب العام، قائد هيئة الأركان العامة للجيش، وعميد أكاديمية الجزائر Le Recteur de l'Académie d'Alger، والأساقفة L' Évêques الأميرال قائد البحرية، و ماريشال المعسكر، وقائد الهندسة ، و المقتصد العسكري للجيش الجزائري وثلاث مستشارين مدنيين.⁶

¹ Ibid ,Arts : 17-18-19-20-21, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 28

² R.A.G.A, Op. Cit, p 638

³ وفي حالة غيابه ينوب عنه الأمين العام للحكومة، أنظر:

APE 09 Décembre 1848- 16 Mars 1849, Art : 09, R.A.G.A, Op. Cit, p 639

⁴ Ibid, Art : 08, R.A.G.A, Op. Cit, p 639

⁵ يتولى الأمين العام للحكومة ،مسؤولية تحضير اجتماع مجلس الحكومة وتدوين القرارات، الملاحظات، القوانين ، والقرارات والتعليمات التنظيمية للمستعمرة على وجه العموم، والأهالي (شؤون العرب) بصفة خاصة.

⁶ زادت عضوية مجلس الحكومة في ما بعد، وضم كل من:

- المفتش العام l'Adjonction de l'Inspecteur Général

- رئيس البعثة المالية Chef de la Mission des Finances

- رئيس المكتب السياسي للشؤون العربية Chef du Bureau Politiques des Affaires Arabes حسب المرسوم التنفيذي الصادر في 06 ديسمبر 1856م.

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

يَهْتَم مجلس الحكومة بمختلف المواضيع والمواد الخاصة بالمنطقة المحتلة التي كان يعالجها خلال عقد اجتماعاته وبالعودة إلى ماورد في المادة العاشرة (10) من قرار رئيس مجلس، ورئيس السلطة التنفيذية (1848)، نجد أنه يحق للمجلس بطلب النظر وإبداء الرأي في مواضيع عدة منها:

1- ما يخص الحكومة:

أ- منظومة القرارات والمراسيم الخاصة بالإدارة العامة للجزائر، و تنظيم الإدارة العامة وإدارة الشرطة.

2- ما يخص الأقسام والمناطق الخاضعة للنظام العسكري (المؤسسات، وإلغاء وتعديل الضرائب، والزراعة والتجارة وتحضير ميزانية الحرب وغيرها)¹

تَظْهَر في تشكيلة مجلس الحكومة استحداث 03 مناصب أو وظائف على غرار التشكيلة السابقة التي جاء بها الأمر الملكي الصادر يوم 15 أفريل 1845م، وهي: الأساقفة والمقتصد العسكري للجيش الجزائري، وعن مصير المدير العام للشؤون المدنية و المدير المركزي للشؤون العربية فقد تمَّ إلغاؤها وفق ما تناولته المادة السابعة من مواد القرار الرئاسي 09 ديسمبر 1848م، كما أُبقي على نفس الصلاحيات للحاكم العام العسكري في المستعمرة. ونُشير هنا إلى نقطة هامة ومهمة تُخصَّ تعيين الحاكم العام العسكري، حيث أصبح يُعيَّن من طرف السلطة التنفيذية بموجب قرار رئاسي Aretéé Présidentiel ، باقتراح من وزير الحرب الفرنسي² بعدما كان تعيينه يتم بموجب أمر ملكي Ordonnance Impériale.³

أدَّى تطبيق هذا التنظيم الإداري الإحتلالي في الجزائر إلى تقليص اختصاصات ومهام الحاكم العام العسكري إذ أصبح هذا الأخير لا يغدو إلا أن يكون حاكما عاما عسكريا، ومسؤولا إداريا ساميا، حيث اقتصرت مهامه في الأقاليم الإدارية للعمليات الثلاث في الإطلاع على التقارير التي يرفعها إليه ولاية العمليات حول الإدارة العامة بعد ربط تلك العمليات بالوزارات التابعة لها بفرنسا، وإشرافه على رئاسة مجلس الحكومة في حدود القضايا التي تدخل ضمن اختصاصاته.

يُمكن تفسير هذا التغير الحاصل في الإدارة الفرنسية للجزائر و ما طرأ من تغيير على اختصاصات الحاكم العام العسكري خلال الفترة 1848-1852م هو سياسة إدماج الجزائر بفرنسا Assimilation وهي السياسة التي دعا إليها المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) طيلة فترة حكمه للجزائر كحاكم عام عسكري

- ارتفاع أعضاء المستشارين المدنيين Conseillers Civils إلى أربع أعضاء (04) حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي المؤرخ يوم 18 مارس 1857م. راجع :

- MP de Ménerville Dictionnaire de la législation Algérienne...(1830-1860), Op. Cit, p 27 (sous Texte)

¹ APE 09 Décembre 1848- 16 Mars 1849, Art : 10, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 27

² Ibid, Art : 05, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit, p 27

³ Or du 22 Juillet 1834, MP de Ménerville,...(1830-1860), Op. Cit,p 07

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

لمدة ستة سنوات (1841-1847م) مُسايِرا بذلك سياسة من سبقه في الحكم في تشجيع الاستيطان الأوروبي¹ في الجزائر، فهذه السياسة في نظره تجعلهم سادة فرنسا في المنطقة.²

مارس المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) مهامه كحاكم عام عسكري في الجزائر مُتبعاً سياسة الاحتلال الشامل، وطبّق لأجل ذلك، خُطّته المعروفة بـ: "سياسة الأرض المحروقة" لإخضاع الجزائريين وتذليلهم. حارب "الأمير عبد القادر"³ قائد المقاومة في الغرب الجزائري وأتباعه حتى تمكّن من إسقاط عاصمته (الزمامة)، وأتبع سياسة القتل الجماعي والإبادة ضد الأشخاص الذين يُشتبه في تعاونهم مع الأمير عبد القادر.⁴ نتيجة لهذه السياسة، أطلق بعض المؤرخين الأجانب ممن كتبوا عن المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) خلال فترة حكمه للجزائر، تسمية "عسكري زمانه" أي أنه اجتمعت فيه العبقرية العسكرية و العبقرية السياسية.⁵

رأينا سياسته العسكرية ولو أنها كانت شديدة الاختصار، أما عن سياسته الإدارية التي برع فيها كحاكم عام عسكري تتمثل في مساعيه الكبيرة في استحداث هيئة إدارية لإدارة شؤون الأهالي، وهي ما اصطلح عليه بإسم المكاتب العربية⁶ سنة 1844م، التي كانت هي الأخرى اليد الفاعلة في التحكم في مصير القبائل الجزائرية وعلى أيدي وسائط محلية عميلة للعدو الفرنسي (أبناء القبيلة)⁷، تعدّدت مهامها وكانت اليد الطولي في التجسس والتجسس ونقل أخبار الثوار والمعلومات إليه، وهذا طبعا مُقابل اغراءات مالية، ومناصب في الإدارة ، وقد ذكرت

¹ ستتعرف أكثر حول ظاهرة الاستيطان الأوروبي في الجزائر والتسهيلات المقدمة لها من طرف الحكام العامون في الفصل الموالي.

² Populus, l'Algérie : Ce Qu'elle Fut, Ce Qu'elle Est, Ce Qu'elle Etre, Orlando- Librairie éditeur, Alger, 1878, p 05

³ الأمير عبد القادر (1808-1882م) ولد بالقيطنة بمعسكر، وهو ابن محي الدين بن ، زار البقاع المقدسة مع والده، كانت بيعته الأولى يوم 27-1832م والثانية 04-02-1833م، حقق عدّة انتصارات سياسية وعسكرية، سلّم نفسه للسلطات الفرنسية بعدما ضاق الخناق عليه من طرف سلطان المغرب وفقد قواعده الخلفية في 23-12-1843م. تُوفيّ بدمشق سنة 1882، للمزيد طالع :

René de Saint Félix, Op. Cit, pp 219-225

وهناك صورة تاريخية لهذه الشخصية العريقة، انظر الملاحق الخاصة بـ صور الشخصيات الجزائرية: الملحق رقم 37 ص 531

⁴ للتعرف على تفاصيل هذه السياسة وتداعياتها على المجتمع الجزائري، أنظر الفصل الموالي في العنصر الخاص بالسياسة الفرنسية الزجرية إتجاه المجتمع الجزائري.

⁵ Populus, Op. Cit, p 05

⁶ أنشأتها الإدارة الفرنسية سنة 1844م لتكون همزة وصل بين الأوروبيين والأهالي ، يرأسها ضابط عسكري ويساعده رؤساء العشائر، وأول من ترأسها النقيب "لاموريسير" لإتقانه التكلم باللغة العربية، كانت لها عدة مكاتب، وكل مكتب يتشكل من : مدير، ضابط ، مترجمان، ضابط صف، خوجة كاتب عربي، وكيل الضياف، حاجبان (الشاوش)، استمرت هذه المكاتب في نشاطها إلى غاية 1870م، وتم تحويل المناطق التابعة لها إلى مناطق مدنية تكون تحت إدارة الحكم المدني، لتفاصيل أكثر، عد إلى :

- Ferdinand Hugonnet, Souvenir d'un Chef de Bureau Arabe, Michel levy Frère Librairie Éditeur, Paris, 1858, pp213-216

⁷ كانت تلك القبائل على مرّ الزمن، رمز الوحدة الاجتماعية لأفراد القبيلة، يحكمها قائد القبيلة والذي هو شيخ القبيلة الذي ينظر شؤونها، لتفاصيل أكثر عن الموضوع، راجع :

Géorges Voisin, Op. Cit, pp 65-66

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

المصادر أن الماريشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) حافظ على بعض من التركة الإدارية التركية في الجزائر لهؤلاء الجواسيس بأن أغدق عليهم مناصب : أغا، باشاغا، الخليفة وغيرها¹

بقي هذا التنظيم ساري المفعول في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1852م، وظهر خلال هذه الفترة مجموعة من القرارات التنظيمية للإدارة الفرنسية في الجزائر، وكانت تلك القرارات والمراسيم بمثابة تعليمات ولوائح تنظيمية، يتولى الأمين العام للحكومة جردها لتصنف وتُسجل في السجلات الرسمية للحكومة الجزائرية وكانت تسمى تلك السجلات بالندوة الرسمية لعقود الحكومة الجزائرية.

3-1-3- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870:

انتخاب "لويس نابليون" (Louis Napoléon) كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في

شهر ديسمبر 1848، جعله ينتهج سياسة خاصة به حسب مزاجه، حيث أنه استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار، وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة، وفي شهر ديسمبر 1852 ألغى النظام الجمهوري وأنشأ الإمبراطورية الثانية التي ترتع على عرشها إلى غاية انهزام جيشه في معركة "سيدان" Sidan²، واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870.³

شهدت فترة حكمه ظهور عدة أحداث وتنظيمات على مستوى التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر وظهور حكام عامين متعاطفين مع المستوطنين، بل وكثير منهم من شجع هجرتهم نحو المستعمرة، مما ساعدهم في تقوية شوكتهم أمام العسكريين، وظهور تنظيمات إدارية جديدة لتنظيم شؤون الأهالي والمستوطنين، ونتيجة لهذه الأوضاع، يمكن أن نُميز ثلاثة مراحل تاريخية هامة في السياسة الإدارية للإمبراطورية الفرنسية الثانية في الجزائر ظهرت فيها الشخصيات الفرنسية الثلاث والذين عُيّنوا كحكام عامين عسكريين، تميزت فترات حكمهم بأحداث تاريخية مميّزة، يمكن أن نتعرف عليها فيما يلي ذكره:

أولا: عهد الحاكم العام راندون 1852-1858م :

عُيّن الجنرال "راندون" (Le Général Randon)⁴ حاكما عاما عسكريا على الجزائر من طرف نابليون (Napoléon) في 10 ديسمبر 1852م، استمر في منصبه إلى غاية 24 جوان 1858م، بقي محافظا

¹ Ernest Mercier, l'Algérie et les Questions Algériennes : Étude Historique, Statistique et Economique, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1883, p 14

² تقع شمال شرق فرنسا في إقليم ادرن يعبر بها نهر الموز، تبعد 25 كلم من مدينة شارلز و 20 كلم من بويو البلجيكية. أنظر:

- نادية زروق، المرجع السابق، ص 35

³ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 126 .

⁴ Jacques-Louis-César-Alexandre Randon ولد بمدينة "قرونويل" في 25 مارس 1794م، كان محاربا وشارك في حروب فرنسا ضد روسيا تقلد عدة مناصب منها قائدا للسرية الثانية لقناصة افريقيا سنة 1830م، وفي 1835م قاد للسرية التاسعة للقناصة، ثم أصبح قائد لواء في 1841م ثم رتبة فريق 1847م، كان على رأس الفيلق العسكري الثالث في معركة متر Metz، ثم وزيرا للحرب في 24 جانفي 1851م وحاكما عاما عسكريا للجزائر يوم 11 ديسمبر 1851م، للمزيد طالع:

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

محافظا على التنظيم الإداري السابق ولم يحدث فيه أيّة تغييرات، فقد سار في سياسته إتجاه المهلاد على خُطى سلفه انتهج سياسة التوسّع والغزو لبلاد جرجرة، البابور، المنطقة الممتدة بين جيجل، والقل²، وكان من أنصار تطبيق سياسة المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) في الاحتلال بواسطة التجويع، والحرق والتخريب والقتل الجماعي،³ ساعدته في ذلك المكاتب العربية، كما اهتم بسياسة التهجير والاستيطان الأوروبي وبدعم من الإمبراطورية الفرنسية الثانية، تقرر تهجير 100000 أوروبي من جنسيات مختلفة نحو الجزائر، وأنشأ العديد من القرى الاستيطانية التي وصل عدد ها ما بين 1853-1857م حوالي 68 قرية⁴، وخصّص لها مبالغ مالية كبيرة لتجهيزها بمختلف المرافق الضرورية.⁵ من تلك التجهيزات بنحد: تجفيف المستنقعات والري 2.157.554 فرنك الطرقات والجسور 16.481.046 فرنك، قنوات وجسور المياه 1.647.896 فرنك ميناء الجزائر 11.045.985 فرنك، الموانئ الثانوية والمنارات 3.399.014 فرنك، طرق المواصلات بين المراكز والمدن 2.528.950 فرنك، مراكز تعليمية وكنائس 4.065.390 فرنك، أصبح المجموع الكلي 41.325.835 فرنك فرنسيا، مع زيادة مبلغ 4.716.666 فرنك لبناء عمارات للمستوطنين والتي ترجع مشاريعها إلى سنة 1843م⁶. وقد إتبع الجنرال "راندون" (Le Général Randon) في إنجاح مشروعه الاستيطاني على سياسة مصادرة أملاك الأهالي وتمليكها للمستوطنين الأوروبيين،⁷ ففي 26 أفريل 1851م صدر قرار يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي⁸ للأوروبيين وبهذا حصّلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات وحصل المهاجرون الأوروبيون على حوالي 250 ألف هكتار، وارتفع عدد العاملين في الزراعة من

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 507-508

هناك صورة لهذه الشخصية العسكرية في الملاحق الخاصة بصور الشخصيات الفرنسية: انظر الملحق رقم 39 ص 533

¹ Charles André Julien, Op. Cit, p 390

² M. Mauroy, **Précit de l'Histoire et des Commerces de l'Afrique Septentrionale depuis les Temps Anciens Jusq'aux Temps Moderne**, Quatriemme Éditions, Ledoney Librairie au Plais Royal, Paris, 1852, p 374

³ Randon Cesar Alexandre, **Mémoire**, T01, Imprimerie Topographie, Paris, 1875, pp193-195

⁴ يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، م.و.ك، الجزائر، 1986، ص 134

⁵ Mahfoud Smati, **Formation de la Nation Algérienne**, Édition Dahlab, Alger, 2012, p156.

⁶ A. Rastoul, **le Maréchal Randon (1795-1871) D'Après ses Mémoires et des Documents Inédits**, Édition Firmin-Didot et C^{ie}, Paris, 1890, p191

⁷ واعتمد على أسلوب حصر وتحديد الأراضي فكان على أصحاب أراضي العرش أن يتنازلوا عن الأراضي التي لا يحتاجونها فمن 1851م إلى

1861م تم الاستيلاء على 61363 هكتار انتزعت من ملكية 16 قبيلة، لقد تحولت هذه العملية إلى عملية طرد للأهالي فعارضها راندون عندما

أصبح وزيرا للحرب، طالع: - شارل روبر أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج 1، تر: حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 50-51.

⁸ كانت أراضي الجزائريين قبل الغزو الفرنسي مقسّمة إلى: أراضي الملك Melk وهي الأراضي الخاضعة للنظام العام، والمالكها الحق في التصرف المطلق فيها. أراضي العرش Arch وهي الخاضعة للملكية القبائل، أما أراضي البايلك Beylik أراضي تابعة ملكيتها للدولة، ولتفاصيل أكثر حول الموضوع، عد

إلى: - Louis Vignon, **La France dans l'Afrique du Nord :Algérie et Tunisie**, Paris, 1887, pp 28-30

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبدائية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

12000 سنة 1844م¹ إلى 15000 مزارعا خلال فترة حكمه، كما تمّ التوسّع في إنشاء المكاتب العربيّة وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية.²

كشفت مُحصّلة سياسة الحاكم العام العسكري في التعاطف الكبير مع المستوطنين الأوروبيين، من خلال التهجير، وبناء مستوطنات، وفك العزلة عنها بمدّها بجملة من المرافق العامة ولا سيما توفير شبكة النقل، وهذا كله لأجل خدمة المصلحة الكولونiale في الجزائر وتذليل الأهالي. فبعد سياسة التهجير التي تعرضوا لها وطردتهم من أراضيهم، أصبح الطريق أمام الكولون سهلة في الاستحواذ على أجاد وأخصب الأراضي. وأمام التسهيلات التي منحها الحاكم العام العسكري للمستوطنين، أصبحوا أسيادا في مناطق تواجدهم، وذووا نفوذ سياسي وأغنياء بسبب ما اكتسبوه من ثروات الجزائريين المهجّرين من أراضيهم. هذا ما أحدث بينهم وبين العسكريين عدة مشاكل، مما أدخلهم فيما بعد في صراعات ونزاعات.

ثانيا: عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860م :

هاجم الإمبراطور نابليون الثالث Empereur Napoléon III نظام الحكم العسكري الذي طُبّق في الجزائر منذ الغزو سنة 1830م وإلى غاية 1858م، وحمل مُسيره مسؤولية السيورة البطيئة للجزائر في النظام السياسي والإداري المطبق فيها، وهذا ما يفسر إلى حد كبير اعتمادها على وزارة تعتمد على التدبير المؤقت، وليس الحل النهائي أو الأمثل. لهذا، رأى من الضروري الخروج من هذه الأزمة، فقام باستحداث وزارة جديدة تهتم أكثر بالجيش الفرنسي و بأمور المعمرين وتنظم شؤونهم في مختلف المجالات، وكانت من مهامها الكبرى: مراقبة تطبيق التشريع و العمليات المالية،³ عُرفت هذه الوزارة بـ "وزارة الجزائر والمستعمرات" حسب المرسوم الإمبراطوري الصادر في 24 جوان 1858م، وأسندت مهام تسييرها والإشراف عليها إلى جيروم نابليون (Gérom Napoléon)،⁴ ابن عم الإمبراطور الفرنسي.

تُعتبر فترة ظهور هذه الوزارة حسب ماكتبه عنها العديد من المؤرخين،⁵ فترة تجربة الحكم المدني في الجزائر الجزائر ما بين 1858-1860م، التي تخللت فترة الحكم العسكري 1830-1870م.

نظّمت الوزارة الجديدة التي جاء بها الإمبراطور نابليون الثالث Empereur Napoléon III الإدارة الفرنسية في الجزائر، وأدخلت بعض التغييرات على النظام الإداري السابق تمثّلت في ما يلي:

¹ M.Mauroy, Op. Cit,T01, p 167

² يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، د.م.ج، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 15-16

³ Jules Harmand, **Domintion et Colonisation**, Ernest Flammarion Éditeur, Paris, 1910, p242

⁴ شقيق نابليون وملك واستفاليا، أشرف على تسيير وزارة الجزائر والمستعمرات سنة 1858م، أنظر:

- المنجد، المرجع السابق، ص1245

⁵ Arthur, Girault **Principes de colonisation et de législation coloniale** Troisième partie : l'Afrique du Nord. 1. L'Algérie, T03, Cinquième Édition, Société Anonyme du Recueil Sirey Librares, Paris, 1927, p 90

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- ألغت وزارة الجزائر والمستعمرات منصب الحاكم العام العسكري، وعوّض بمنصب وزير مقيم في فرنسا يُشرف على الوزارة المستحدثة.

01- ألغت مجلس الحكومة و الأمانة العامة للحكومة.

02- إستحدثت منصب قائد أعلى للقوات العسكرية البرية والبحرية Commandant Supérieur des

Forces Militaires de Terre et de Mer، وأوّل من عُيّن في هذا المنصب سنة 1858م هو الجنرال

مارتيمبري¹ (Le Général Martimprey)² من مهامه المسندة إليه هو قيادة الجيش العسكري البري والبحري، وفرض احترام سلطة الإمبراطور الفرنسي في الجزائر، وضمان تطبيق القوانين³، كما فوّضت له صلاحية منع تنفيذ الإجراءات المضرة بالمصلحة العامة، التي يقوم بها ولاية المقاطعات أو الجنرالات⁴

03- حافظت الوزارة على التنظيم الإداري السابق الخاص بالعمالات الإدارية الثلاثة للجزائر، لكنها أحدثت

تغييرا في أعضاء المجلس العام للعمالة، حيث أصبح أعضاء المجلس العام يُعينون بدلا من أن يتمّ انتخابهم.⁵

05- صنّف الإمبراطور الفرنسي منطقة الصحراء كعمالة رابعة ضمن التنظيم الإداري السابق، تستدعي الإهتمام

بها وتنظيمها إداريا بتطبيق الحكم العسكري فيها،⁶ وهذا بعد العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال فترة حكم الإمبراطورية (احتلال الأغواط⁷، وبسكرة⁸...).

04- فيما يخص إصدار القوانين والتعليمات التنظيمية، و نشرها في النشرة الرسمية لأعمال حكومة الجزائر، تمّ

تغييرها اسمها، وأطلق عليها التسمية الجديدة " النشرة الرسمية لوزارة الجزائر والمستعمرات " B. O.A. M. A. C⁹

حاوّل جيروم نابليون (Gérom Napoléon) تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر، فا ستحدث 06

مناطق مدنية فرعية جديدة في المنطقة المدنية و 05 مفوضيات مدنية جديدة في المنطقة

العسكرية... وكان يرى مقاومة الأهالي تكون بتطبيق سياسة الدّمج والتفكيك، أي بتفتيت بنية القبيلة

¹ Edouard Charles de Martimprey ولد بفرنسا في 06 جوان 1808م، تخرج من المدرسة العسكرية الخاصة، تقلّد رتب عسكرية منها: 1826 ملازم أول، وفي 1828 ملازم في هيئة الأركان العامة، ثم رقيب سنة 1832م... في 25 أكتوبر 1845م أصبح قائدا لقسمه وهران، ثم قائد الأركان العامة للجيش الإفريقي في 1846م... حاكم عام عسكري بالنيابة للجزائر في 22 ماي 1864م، مات في 24 فيفري 1883م، أنظر:

Géorges.Yver, Op. Cit, p 172

² René de Sainte- Félix, Op. Cit, p 229

³ Léon Béquet et autre, Op. Cit,T01 pp24-25

⁴ - DI du 31 Aout-Oct- 6Novembre1858, Art :01-04, MP, de Ménerville...(1830-1860), Op. Cit, p 37

⁵ Léon Béquet et autre, Op, Cité,T01 p25

⁶ AugusteWarnier, **Algérie Devant l'Empereur pour Faire suite l'Algérie Devant le Sénat et à l'Algérie devant l'Opinion Publique**,Challamel Ainé Éditeur, Paris,Octobre 1865, p 257

⁷ منطقة صحراوية تبعد عن المدينة مسافة 347 كلم وحول تاريخ المنطقة يمكن الإطلاع على:

- Odilon Niel, Op. Cit,T01, pp 211-212

⁸ منطقة صحراوية تبعد عن الجنوب الشرقي لقسنطينة مسافة 236 كلم، وعن باتنة 126 كلم، ووللتعرف أكثر على تاريخ المنطقة، أنظر:

Jules Duval, Op. Cit,pp276-278

⁹ Victor Vallet, Op. Cit, p20

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبدائية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

وإضعاف سلطة القادة والزعماء الروحيين¹، ونظرا لجهل هذا الأخير للمنطقة، اعتمد على الجنرال ماكماهون² (Le Général Mac Mahon) الذي كان يشغل منصب القائد الأعلى للقوات العسكرية البرية والبحرية، ولم يكن الجنرال ماكماهون يعرف الكثير عن الجزائر، لذلك فإنه كان يعتمد على نصائح الكولون والمكاتب العربية والمنصرين.³

عُيِّن شاسلوب لوبا⁴ (Chasseloup Laubat) على رأس وزارة الجزائر والمستعمرات بعد استقالة جيروم نابليون (Gérom Napoléon) يوم 07 مارس 1859م، وهو من الشخصيات المدنية الحريضة على تحقيق رغبة الإمبراطور في دمج الجزائر وإحقاقها بفرنسا، وإرضاء المستوطنين والعسكريين المندادين باضطهاد الجزائريين، قام بإلغاء التشريع الاسلامي سنة 1860م عملا بقراري الإمبراطور، وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي في المحاكم الفرنسية،⁵ كما شجّع سياسة الاستيطان، وأنشئت طيلة فترة هذه الوزارة حوالي 17 قرية استيطانية،⁶ ورزعت على المستوطنين 4600 قطعة أرض زراعية مجّانا، فزاد نفوذهم السياسي بتأسيس المجالس العامة والتي هاجموا من خلالها المكاتب العربية، كما حملوا الضباط مسؤولية الثورات منها ثورة الأوراس 1859م والحضنة 1860م وغيرها.⁷

¹ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 21

² إسمه الكامل Marie edme Patric Maurice ولد في 13 جوان 1808م في قصر سيلبي Sully، وهو من أسرة إيرلندية، في 1825م دخل المدرسة العسكرية سان سير ثم مدرسة الأركان في 01 أكتوبر 1827م تقلّد العديد من الوظائف العسكرية والمدنية، كما شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر، وفي 31 أوت 1858م تولى منصب قائد عام للقوات البرية والبحرية في الجزائر، وأصبح حاكما عاما عسكريا على الجزائر في 1864م، وعرض برنامج وأفكار الإمبراطور في تصريح له يوم 19 سبتمبر من نفس السنة. عُرف بالدوق دي ماجينتا Duc DuMagenta بعد انتصاره في معركة التي اخذ منها إسمه الجديد في 04 جوان 1859م وكان قائد للفرقة الثانية للجيش الإيطالي، وتم استدعؤه من طرف فرنسا للمشاركة في صد الحرب الألمانية سنة 1870م للمزيد طالع

- Narcisse Faucon, Op, Cit, pp407-410

-René de Saint Félix, Op. Cit, pp235-238

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج 1، المرجع السابق، ص 323

⁴ ولد بالكسندري Alexandrie يوم 29 مارس 1809م، درس بثانوية لويس قراند، والتحق بمجلس الدولة في 1828 كمصدق حسابات من الدرجة الثانية، أرسل كمفوض عن الملك في الجزائر، زار تونس 1836م، وبعد عودته إلى فرنسا انتخب نائبا في دائرة ماسرين في 1837م، واشتغل في وزارة البحرية سنة 1854م ثم عين وزيرا للجزائر والمستعمرات خلفا لجيروم نابليون 1859م، من أعماله: إعفاء المنتوجات الجزائرية في ميناء باريس الرسوم الجمركية، وتوسيع اختصاص محاكم الجنايات لتشمل الأوروبيين والإسرائيليين وغيرها، توفي في فرساي يوم 29 مارس 1873م: أنظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp170-171

⁵ Octave Teissier, **Napoléon III En Algérie**, Édition Challamel- Aîné, Paris 1865, p314-315

⁶ بخصوص الأطفال الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر في إطار سياسة الاستيطان، تراوحت أعمارهم السبع سنوات على الأكثر (07 سنوات)، يُعهد بهم إلى أشخاص مُعينين لتربيتهم سواء كانوا ذكورا أو إناثا، يتم تربيتهم في منازل يُعزلون فيها عن كل إتصال خارجي، يُطلق على تلك البيوت الخاصة بالأولاد اسم " بريانييس " Pryaniées، أما البيوت الخاصة بالبنات فيُطلق عليها تسمية " جينيسيس " Gynécées، أنظر :

- De Montpezat, **De la Domination Française en Algérie**, Henri Plon-Imprimeur Éditeur, Paris, 1865, p 13

⁷ شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 57

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

عارض العسكريون وضباط المكاتب العربية هذه السياسة، وبعد شرحهم مساوئها للإمبراطور نابليون الثالث l'Empereur Napoléon III، زار الجزائر يوم 19 سبتمبر 1860م¹، وتأكّد مما قيل له، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860م.²

تبين لنا في سياسة الإمبراطور الفرنسي تجاه الجزائر عامة، والأحداث التي عرفتها طيلة فترة وزارة الجزائر والمستعمرات، خاصة، أنه لم يستطع التحكم في الوضع القائم، دَعَمَهُ لسياسة الاستيطان والعمل على تحقيق سياسة دمج الجزائر بفرنسا، وإيجاد سبل لإرضاء الطرفين المتخاصمين، العسكريين والمستوطنين ومعارضتهما لعمل المكاتب العربية، لهذا نجده يحاول البحث عن بدائل أخرى بعد فشل وزارة الجزائر والمستعمرات في تقديم خدماتها للمعمرين والفرنسيين على السواء، فما كان بيده إلا أن يغيّر في السياسة التي جاء بها، وهي إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات وإعادة إحياء عهد الإدارة الفرنسية للجزائر قبل 1858م.

ثالثا: عهد الحاكم العام بيليسي وماكماهون 1860-1870م :

عرفت الجزائر بعد قيام الإمبراطور بإلغاء الوزارة المستحدثة " وزارة الجزائر والمستعمرات " Ministère de l'Algérie et Colonie يوم 24 نوفمبر 1860م³ تنظيما إداريا عسكريا على شاكلته السابقة، قبل سنة 1858م،⁴ وأصبح الماريشال "بيليسي" ⁵ (Le Maréchal Pélissier) أول حاكم عام عسكري في الجزائر (1860-1864م)⁶ مُعين من طرف الإمبراطور الفرنسي. ⁷ جمع كل السلطات في يده تقريبا ، وكان يحاول إتباع سياسة "راندون" (Randon) في مصادرة الأراضي وتهجير الأوربيين لكن الإمبراطور نابليون الثالث l'Empereur Napoléon III عارضه و أراد أن يُطبّق سياسة جديدة تجاه الأهالي.⁸

تمثّلت السياسة الجديدة للإمبراطور إتجاه الأهالي في تشجيع الملكية الشخصية أو الفردية للأراضي الخاصة بالجزائريين، والقضاء على الملكية الجماعية ⁹ بعد أن اشتدت عمليات نزعها ومصادرتها منهم بسبب الهجرة

¹ Djamal khakchi, **Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie (1830-1962)**, Casbah Éditions , Alger 2005 , p175.

² يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 19

³ Arthur Girault, Op. Cit, T03, p 90

⁴ Louis Vian, **l'Algérie Contemporaine**, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1863, p218

⁵ اسمه الكامل Pellissier de Reynaud (1800-1858م)، كان ضابطا للأركان في 1830م، ورئيسا للمكتب العربي في الجزائر 1833-1836م ومديرا للشؤون العربية 1836-1839م، استقال من منصبه سنة 1839م، ترك الحياة العسكرية ليدخل الحياة السياسية، حيث تولى قنصل فرنسا في مالطا، والقائم بالأعمال في طرابلس ثم قنصلا عام في بغداد 1852م، وأصبح حاكما عاما عسكريا على الجزائر سنة 1860م، له عدة مؤلفات، منها: تاريخ إفريقيا 1845، وصف بلاد تونس 1853، وأخيرا حوليات جزائرية بأجزائها الثلاثة، للمزيد راجع:

- Georges Yver, Op. Cit, p 239

هناك صورة توضيحية لهذه الشخصية، أنظر الملاحق الخاصة بـ صور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 39 ص 533

⁶ Jul Duval, **Réflexions sur la Politique de l'Empereur en Algérie**, Challamel Ainé Libraire Éditeur, Paris, 1866, p 148

⁷ Abel Renard, **Histoire de l'Algérie**, Librairie Hachette et C^{ie} Éditeur, Paris, 1910, p 34

⁸ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 19-20

⁹ Louis Vignon, **Op, Cité**, p 31

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الكبيرة للمستوطنين إلى الجزائر، فأمر بإيقاف هجرتهم إلى الجزائر، وأقنع مجلس الشيوخ بإصدار القرار المشيخي القنصلي، قرار السيناتوس كونسيلت Sénatus Consulte 22 أبريل 1863م¹ الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم، سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مُشاعة بين الأعراش²، وقد وجه الإمبراطور يوم 06 فيفري 1863م رسالة³ إلى الماريشال "بيليسي" (Le Maréchal Pélissier) يوضح له السياسة التي سيتبعها⁴.

السياسة الجديدة للإمبراطور رغم تأييد ضباط المكاتب العربية لها و إلحاح الإمبراطور على تطبيقها إلا أنَّ السلطات الفرنسية في الجزائر عارضتها، وتلکأت في مسح أراضي القبائل المشاعة وتخليدها، وتباطأت في تطبيق قرار 22 أبريل 1863م، ولم تُحدّد لغاية 1869م سوى مايتعلق بحوالي 96 قبيلة في 15 دوار... كما تباطأت في تطبيق قانون ديسمبر 1864م الذي ينص على أن كل أوربي يريد امتلاك قطعة أرض عليه أن يشتريها بماله الخاص⁵، وعلى العكس من ذلك شجّعت سياسة التهجير والاستيطان الريفي، فأنشأت 11 قرية استيطانية بين عامي 1860-1871م. يقطنها حوالي 4.582 أوروبيا من ذوي جنسيات مختلفة⁶.

أراد الإمبراطور الفرنسي من وراء إصدار هذا القرار المشيخي القنصلي، أن يُمكن الأهالي من حرية الملكية الفردية للأراضي التي طالتها أيادي المعمرين، وتسهيل نقلها إليهم لمنعها من تلاعبات المستوطنين بملاكها (التنازل أو المصادرة)، وبالتالي التقليل من حجم تمليك المعمرين لهذه الأراضي، لكن انقلب السحر على الساحر، فقد رأى الأهالي في قرار الإمبراطور مسألة وقت وكسب الرهان، في وقت أحسن فيه المستوطنون بكرة الإمبراطور لهم فهو يقف حاجزا أمام نفوذهم وسيطرتهم على ممتلكات الأهالي، فرغم ظاهر القرار الذي يخدم مصالح الجزائريين عكس ما هو باطني، جلب له عدااء العسكريين الذين لم يُطبقوا سياسته على أرض الواقع وغضب المستوطنين الذين أظهروا استياءهم من سياسته.

نتيجة لهذه الأوضاع، ما كان على السلطات فرنسية إلا أن أصدرت قرار 07 جويلية 1864م القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث إلى حكام الفيالق العسكرية، وبسبب عدم ارتياح الجميع عزم

¹ للإطلاع على محتوى القانون المشيخي القنصلي، أنظر الملاحق الخاصة بالقوانين: الملحق رقم 20 ص ص 486-487

ولمعرفة طرق تطبيقه في العمالات الثلاث، أنظر:

- B.O.G.G.A, N° 131, Cinquième Année 1866, Imprimerie Typographique et Litrographique Bouyer, Alger, 1867, pp 249-256

² Claud Bontemps, **Mannuel des Institutions Algériennes**, Édition Cujas, Paris, 1979, p 287

³ للإطلاع على الرسالة أنظر:

-Anonyme, **Statistiques et Documents Relatifs Au Sénatus-Consulte sur la Propriété Arabe 1863**, Imprimerie Impériale, Paris, 1863, pp 01-07

⁴ Voir :

Anonyme , Op. Cit, pp 07-12

- Auguste Warnier, , Op. Cit, p79

⁵ بحجي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 22.

⁶ Louis Vignon, **La France en Algérie**, Op. Cit, pp 102-103

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه على الأوضاع و المشاكل في عين المكان ، غادر باريس في 29 أبريل 1865 على الساعة 08:00 صباحاً،¹ و دامت زيارته من 03 ماي إلى 07 جوان 1865 وتنقل في عدة جهات، وزار عدة مدن بلغ عددها 30 مدينة² في الوسط و الغرب و الشرق (الجزائر وضواحيها البليدة وعنابة، وقسنطينة وبسكرة...) ³ و نوع إتصالاته بالشخصيات الأوربية و الجزائرية حتى يُكوّن لنفسه صورة واضحة و صادقة، و بعد عودته إلى باريس حرّر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره و سياسته الجديدة التي عزم على تطبيقها و بعثها إلى الحاكم العام العسكري ماكماهون⁴ (Mac Mahon) يوم 20 جوان 1865⁵ و ممّا ذكره فيها: « أنه طُبّق في الجزائر أكثر من (15) خمسة عشر نظاما لم ينتج منها سوى الغموض و ينبغي الإعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير... » ، وأضاف أنّ: « الجزائر عبارة عن مملكة عربية، و مستعمرة فرنسية، و معسكر أوربي.... » ⁶ ، و اقترح اعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقاً للقوانين و التشريعات الفرنسية السابقة التي تعتبر الجزائر أرضاً فرنسية منذ عام 1848 مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية إلا من يرغب في غير ذلك و بطلب منه»، و أصدر المجلس قراراً بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1865 " سيناتوس-كونسيلت " أو قانون التجنيس⁷ ، حدّد فيه كيفة الحصول على هذه الجنسية، وشروطها التي كانت تبدو قاسية وغير مقبولة من طرف الجزائريين.⁸

رأى الجزائريون في هذا القرار إهانة لهم ولدينهم الإسلامي وتبعاً لذلك كان الطلب⁹ للحصول على الجنسية الفرنسية ضعيفة بل نادرة،¹ وذكر المؤرخ الفرنسي "شارل روبيير أجيرون" (Charles Robert)

¹ Octave Teissier, Napoléon III En Algérie, Op. Cit, p x

² Ibid , p04

³ ذكر المؤرخ أكتاف تيسي Octave Teissier زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر لمعينة الوضع في مؤلفه المشهور

Napoléon III En Algérie, Édition Challamel- Aîné, Paris 1865 (de p 01 à p 358)

⁴ Marie Edme Patrice Maurice Comte de Mac Mahon ولد يوم 13 جويلية 1808 بمنطقة Sully (Saône-et-Loire)، مارشال فرنسي ، خريج المدرسة العسكرية الفرنسية "سان سير"، وحاكم عام عسكري في الجزائر من سبتمبر 1864م إلى جويلية 1870م، أنظر: Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit,T01, pp 190-191

وهناك صورة تاريخية لهذه الشخصية، عُذ إلى الملاحق الخاصة بصور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 39 ص 533

⁵ Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit,, p 101

⁶ وحول قيمة الجزائر كمملكة عربية بدل مُستعمرة فرنسية في نظرة قائلها، ذكر المؤرخ واري تلك العبارة كآلاقي : « الجزائر ليست مستعمرة هامة بقدر ماهي مملكة عربية»«l'Algérie n'est pas une Colonie Proprement dite, mais Un Royaume Arabe» ، أنظر:

- AugusteWarnier , Op. Cit, p79

- Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 101

⁷ للتعرف على مراسيم القانون، أنظر:

الملاحق الخاصة بالقوانين: الملحق رقم 21 ص ص 488-489

⁸ De Lombay, En Algérie : Alger-Oran-Tlemcen, Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1893, p113

⁹ جاء في الفقرة الثالثة من قانون التجنيس 14 جويلية 1865م: « بإمكانه، و بطلب منه، أن يقبل للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وسيكون في هذه الحالة مُسَيِّراً بالقوانين المدنية والسياسية الفرنسية» ، أنظر:

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

(Agéron) بأن عدد الجزائريين المسلمين المحنسين بين 1865 و 1875م وصل إلى 371 فرد فقط،² وحسب الإحصاءات العامة للحكومة المدنية العامة في الجزائر تذكر عدد المحنسين من الجزائريين ما بين 1865 و 1884م وصل إلى 614 فرداً،³ مقابل 6.772 أوروبي، من جنسيات مختلفة. وسبب عزوف الجزائريين عن طلبات التجنس، هو الوازع الديني والوطني. كما اعتبر المؤرخ "شارل روبير أجيرون" (Charles Robert Agéron) أن ذلك الإقتراح (التجنيس) كان على شعب مهزوم ولكنه شعب أبيض لم يخضع تماماً ولا أدل على ذلك من انتفاضته العارمة سنة 1864م وهل يمكن نسيان ما قالته قبيلة الحشم في سنة 1841م للجنرال بيجو Le Général Bugeaud: « هذه قارة العرب، وما أنتم فيها سوى عابري سبيل، حتى ولو مكثتم ثلاثة قرون، مثل الأتراك، فسوف يأتي اليوم الذي تخرجون فيه لا محالة »⁴

بناء على قانون سيناتوس كونسولت عام 1865 فإن الجزائريين لم يكونوا تحت النظام الجديد لا مواطنين فرنسيين و لا جزائريين وطنيين فقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا و كانوا في نظر الكولون عبيداً. أدى ظهور القرارين المشيخين 1863 و 1865م، وسياسة المملكة العربية التي جاء بها الإمبراطور أثراً بالغاً في نفوس المستوطنين، فهم لم يرضوا بضياح ما اكتسبوه منذ الغزو ولغاية 1865م، بل اعتبروه حداً لنفوذهم وسيطرتهم على البلاد، فهم أرادوا الاستئثار بالسلطة لوحدهم، وتشكيل أمة مستقلة عن الوطن الأم (فرنسا). وهذا لا يتأتى إلا بالقضاء على الحكم العسكري الذي ظل شغلهم الشاغل، بل اعتبروه حجرة عثرة أمام تحقيق الكثير من مشاريعهم، لا سيما تلك المتعلقة بملكية الأرض.

التزم المستوطنون أسلوب المعارضة لسياسة الإمبراطور نابليون الثالث Empereur Napoléon III 'إني الجزائر، وكان هدفهم ما عبّر عنه هانوتو⁵ (Hanoteau) قائلاً: « إن ما يحلم به مستوطنونا هو إقطاعية برجوازية يكون لهم فيها دور الأسياد و لسكان البلاد دور الأرقاء »⁶، لهذا راحوا يشنون حرباً ضد سياسته لتعطيل مملكته العربية التي قال عنها: « إن الجزائر مملكة عربية، وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين ».⁷

- René de Sainte- Félix, Op. Cit, pVIII

¹ Octave Depont, L'Algérie du Centenaire, Édition Cadoret, France, 1928, p 173

² شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق، ص 631.

³ G.G.C.A, Statistique Général de l'Algérie Année 1882 a 1884, Imprimerie de l'Association Ouvrière, P.Fontana, Alger, (SD), p16

⁴ شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص ص 631-632

⁵ يُعتبر أحد الكتاب العسكريين الذين برزوا خلال العشر سنوات الأولى للغزو، شارك في اللجنة العلمية التي كوّنتها وزارة الحربية سنة 1837م لاكتشاف الجزائر ومعرفة أحوال أهلها الماضين، اهتم بالكتابة عن لهجات ونظم الجزائريين، طالع :

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 20

⁶ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 62

⁷ Claud Bontemps, Op. Cit, p287

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

يمكن القول، أنَّ سياسة الإمبراطور نابليون الثالث Empereur Napoléon III في الجزائر لم تُؤت ثمارها، فقد وقف أمامها الكولون بالمرصاد ومنعها من مواصلة طريقها والوصول إلى أهدافها، فقد كشفت له موانع تحقيق مساعيه على أرض الجزائر، في ظل وجود الحكم العسكري الذي حماه، وحمل ممتلكاته طيلة هذه المدة الزمنية. استغلوا سقوط حكومة الإمبراطور في جويلية 1870م، لإلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني الذي سوف يفتح لهم المجال الواسع في فرض سيطرتهم على الجزائر.

3-2- معالِم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهد نظام الحكم المدني 1870-1900م

3-2-1- ظروف الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني:

أولا: موقف المستوطنين نظام الحكم العسكري:

عُرفت الجزائر منذ الغزو سنة 1830م نظاما عسكريا تمثل في الجيش الفرنسي الذي بدأ يسيطر سيطرته في مختلف المناطق، وإلى جانبه يوجد المستوطنون الأوروبيون الذين توافدوا على البلاد على فترات مختلفة، وبتعداد متباين من الوطن الأم.¹

حافظ الجيش على أمن وسلامة ممتلكاته وممتلكات المستوطنين²، لكن أهواء ومطامح الطرفين، جعلت الجزائر مسرحا لصراعهما. أراد الجيش أن يُحكم سيطرته على البلاد بحد السيف، واستعان بالمكاتب العربية لتحقيق ذلك وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجزائريين، أمّا المعمرين أرادوا عكس ذلك قاموا بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم في الجزائر، وإقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد.³

تبنّت الجمهورية الفرنسية الثانية مطالبهم 1848-1852م، وسعت إلى تحقيق هدفهم الأسمى وهو الإدماج الذي عبّر عنه العقل المدبر والمخطط لمخططات المستوطنين الأوروبيين أوغست وارنيي⁴ (Auguste

¹ يُقصد بها المناطق الأصلية التي جاء منها المستوطنون، وهي على الأغلب من سكان جنوب أوروبا، ضمت جنسيات مختلفة، وسنعرض أهم الم لاطق الأوروبية التي إستُمد منها المستوطنون في الفصل الموالي.

² ذكر يحي بوعزيز موقف الجنرالات من الحكم العسكري بقوله :

« نجد أفكار بعض الجنرالات توضّح بأن النظام العسكري في إفريقيا، كان وما يزال مهما، وهو وحده الذي يخالفه العرب لأنه هو الذي يعطي التأيد والمساعدة لقوتنا، وسيطرة الجيش ضرورية ليس فقط للحفاظ على الأمن، ولكن لكسب ود الأهالي وجلبهم إلى الحضارة الأوروبية، فأية حضارة هذه التي تعنيها. إنّ الجزائر لم تعرف من حضارة أوروبا إلا القتل والتشريد، والمصادرة الجماعية لأموال الأشخاص والعروش، والتخريب للقرى والمداشر، وطرد الناس من أراضيهم الخصبة إلى الجبال والصحراء القاحلة». أنظر:

- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، م.و.ك، الجزائر، 1986، ص 166-167

³ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 152.

⁴ August Hubert Waenier ولد بروكروا Rocroi يوم 08 جانفي 1810م، وهو طبيب جراح في 1831م وطبيب جراح الاسعافات الأولية بمستشفى وهران 1832م، ونائب عضو اللجنة العلمية بالجزائر سنة 1839م، وفي نفس السنة تولى مدير الشؤون الأهلية بالمنطقة، أصبح واليا على الجزائر في 1861م، للمزيد طالع:

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

(Warnier) بسياسة "الإدماج التدريجي للجزائريين"¹ لكن محاولاتها باءت بالفشل أمام الجيش الفرنسي صاحب السلطة العسكرية المطبقة للسياسة التي تخدمه، وتخدم مصالح الأوروبيين في الجزائر، كما أن المستوطنين لم يبدوا أي اعتراض للاستيلاء على مدينة الجزائر بعد الغزو، ولا وقفوا ضد احتلال الجزائر، بل ظلوا مُتشبثين بقناعتهم الراسخة في مستقبل الاستيطان... لهذا أولت الجمهورية الفرنسية اهتمامها بالمستوطنين ووعدتهم بالاستجابة لمطالبهم الأساسية، ذلك ما دفع بالمستوطنين إلى السعي لإنهاء حالة الإستثناء (إنشاء ثلاث عمالات، وتقسيم الجزائر إلى مقاطعات مدنية وعسكرية وإلحاق أجهزة العدالة، والتعليم العمومي والمالية بالوزارات الفرنسية...) التي كانوا يدعون أنها مفروضة عليهم من طرف الإدارة الاحتلالية.²

ظلّ المستوطنون يُناصبون العداء للجيش والمكاتب العربية، وراحوا يبحثون عن الذرائع لإنهاء أمرهم فوجدوا متنفسا في المصائب التي حلت على الجزائر على عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية، فاستغلوا المجاعة التي أصابت الجزائر سنوات 1866م-1867م و1868م كحجة للتخلص ولضرب مساوئ نظام الحكم العسكري³ وخلق انطباع لدى الرأي العام أن هذه الأزمة جاءت نتيجة لسوء إدارة الإمبراطورية ومشروعها الجديد "المملكة العربية"⁴.

استغل هذه المجاعات الكاردينال "شارل لافيغري"⁵ (Le Cardinal Charles Lavigerie) في تصوير الأطفال الجزائريين الذين فقدوا آباءهم بسببها، كان يطوف المناطق التي انتكشت لها المجاعة والأمراض وكان يمينه الصليب، و بشماله الخبز والماء، وقد وصل عددهم حسب الإحصاءات التي أوردها المؤرخ "قزافيي ياكونو" (Xavier Yacono) في كتابه "تاريخ الجزائر" *Histoire de l'Algérie* حوالي 753.000 يتما يتراوح سنهم بين 08 و 10 سنوات⁷ وعرفت الحركة التنصيرية انطلاقة كبرى مع قدومه للجزائر وإشرافه على أسقفية

¹ Charles Robert Agéron, *les Algériens Musulmans et la France* (1871-1919), T01, P.U.F, Paris, 1968, pp 41-42

² شارل روبر أجيرون ، المرجع السابق، ص 74

³ M Auguste Dupré, *Lettres sur L'Algérie*, Imprimerie G.Gounouillhou, Paris, 1870, p 116

⁴ Voir :

- Charl Robert Agéron, Op. Cit, T01, p44

- Louis Vignon, *La France en Algérie*, Op. Cit, p 102

⁵ Charles Martiel Allemand ولد في بايون Bayonne يوم 31 أكتوبر 1825م، كان دكتورا في الثيولوجيا وأستاذا للتاريخ الكنسي بكلية باريس، لُقّب بأسقف نانسي في 1863، قدم إلى الجزائر سنة 1867 وأصبح كبير أساقفتها، اهتم بالتصير في الجزائر وأسس جمعية الآباء البيض في 1868 وجمعية الأخوات البيضاء في 1869م، أصبح كاردينالا في 1882م، توفي في 1892، راجع :

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 374-375

وهناك صورة لهذه الشخصية المسيحية، انظر فهرس الملاحق الخاص بـ *صور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 40 ص 534*

⁶ وقد حرر يوم 01 جانفي 1868م رسالة إلى الجريدة الكاثوليكية يشرح فيها الوضع المأساوي الذي تعيشه الجزائر جراء تلك المجاعات وأسبابها (الجفاف، الجراد، الفقر)، أنظر:

- Charles Lavigerie, *Recueil de Lettres Publiées par M.G.R L'Archevêque d'Alger sur les Œuvres et Missions Africaines*, Paris, 1869, pp 26-28

⁷ Xavier Yacono, *Histoire de l'Algérie de la Fin de la Guerre Turque à l'Insurrection de 1954*, édition l'Atlantique, Versailles, (SD), p 172

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الجزائر سنة 1866م... لكن السلطة العسكرية وقفت ضد مساعيه مما أدخله في صراع مع الحاكم العام العسكري ماكماهون، إنتهى بانتصار الكاردينال، بعد تدعيم وزير الحرية "نيل" له في تأسيس مراكز تنصيرية خاصة في بلاد القبائل.¹

تقرر نتيجة للأوضاع المزرية التي عاشتها الجزائر سنوات المجاعة، إنشاء لجنة تحقيق برلمانية تحت رئاسة "الكونت لوهون" (Le Comte Lehon). ودام تحقيقها في الجزائر من يوم 29 أبريل إلى يوم 17 جويلية 1868،² ومالت في تحقيقها إلى جانب المعمرين ، حيث اقترحت إلغاء المكاتب العربية، وتقسيم أراضي الأعراش، وإلغاء النظام العسكري،³ واقترح "الكونت لوهون" (Le Comte Lehon) جعل مناطق العشائر الخاضعة لقوانين السيناتوس كونسيلت الصادرة عام 1863م، مناطق مدنية.⁴

أفرزت نتائج تحقيق " لجنة لوهون"، تأثيرا سلبا لدى الأوساط العسكرية، في حين تطوّر الرأي العام عام 1869م، وأصبح نواب المجلس التشريعي يعارضون نظام القوة والجيش بالجزائر، ولذلك أنشأت حكومة الإمبراطور "لجنة تحقيق" أخرى يوم 05 ماي 1869⁵ تتشكل من 9 أعضاء برئاسة المارشال "راندون" (Le Maréchal Randon)،⁶ تمكّن أعضاء اللجنة الجديدة من عقد 27 جلسة عمل مع المسلمين⁷ والمستوطنين والمستوطنين الأوروبيين ، وفي 25 مارس 1870م قدّمت اللجنة تقريرها إلى البرلمان الفرنسي، واشتمل التقرير على فقرات تُدين الإدارة العسكرية ، و دعا إلى إعطاء حق انتخاب النواب المسلمين الجزائريين، كما أوصت اللجنة البرلمانية بإنشاء دستور للجزائر يتمتع فيه المسلمون بحق التصويت وانتخاب نواب يمثلونهم في البرلمان الفرنسي مات المشروع⁸ ولم توافق عليه.

هاجم المستوطنون الجيش الفرنسي والمكاتب العربية، وشنوا حملات دعائية ضدهم، وأخذوا في مرجعيات إيديولوجياتهم الحربية الأضرار التي لحقت بالجزائر عامة، وبالمستوطنات خاصة، وحملوها مسؤولية ما يحدث في

¹ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، الجزائر، 1977، ص 130-131

² يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 169.

³ Charles Robert Agéron, Op. Cit, T01, p44

⁴ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 169.

⁵ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 169

⁶ عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص 155

⁷ من النواب الجزائريين الذين استجوبتهم اللجنة نجد: "حسن بن بريهمات" رئيس المجلس الفقهي عن ولاية الجزائر، و"المكي بن باديس" عن ولاية قسنطينة و"أحمد ولد القاضي" عن ولاية وهران، للمزيد راجع :

- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 170.

⁸ قُبل عمل اللجنة بالرفض، ورفض "راندون" رئيس اللجنة التوقيع على تقريرها بسبب الانتقادات التي وجهت للعسكريين ، واحتج "ماكماهون" ضد الإصلاحات التي وردت في التقرير، كما عارض المعمرين تأسيس عمالات أهلية لأنها تؤدي في نظرهم إلى انشاء مملكة عربية وإلى خلق بلدين جزائريين اثنين هما : أوروبي وأهلي. للمزيد طالع :

نفسه، ص 172

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الجزائر (غياب الأمن والاستقرار، المجاعة، الثورات المحلية للجزائريين...) ¹، ولم يكونوا راضين عن سياسة المملكة العربية التي جاء بها الإمبراطور الفرنسي التي رأوا فيها ميلان الإمبراطور إلى صف الأهالي، بمنحهم الملكية الفردية للأراضي، وخلفيات إصداره لقانون التجنيس 14 جويلية 1865م، فراحوا يصبّون جام غضبهم إتجاهه مُستغلين الأحداث الجارية بالجزائر لتحقيق مطالبهم، فكانت لجنتا التحقيق البرلمانيتين الأولى والثانية، لكنهما فشلتا في المهمة، كما جددوا مساعيهم من وراء النشاط التنصيري "للكاردينال شارل لافيغري" (Le Cardinal Charles Lavigerie) الذي فتح لهم آفاق مواصلة المطالبة بالحكم المدني وإلغاء الحكم العسكري ورغم ذلك لم يهدأ بال المستوطنون حتى بعد سقوط الإمبراطورية الثانية.

ثانيا : سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870م :

لَقِيَ الإمبراطور الفرنسي انتقادا كبيرا لسياسته التي طبّقها في الجزائر (المملكة العربية) ولم يكن ليرض بوقوف المستوطنين إلى جانبه، فهم كانوا أشد معارضة لسياسته في الجزائر عامة، وقانوني السيناتوس كونسيلت 1863م و 1865م، خاصة، ولعل سقوط الإمبراطور عن العرش كان بلا شك، يمثّل آمال وطموحات معارضيه. الواقع، أنّ الإمبراطور نابليون الثالث Empereur Napoléon III، ثلاثة حروب كبرى، كان لها أكبر الأثر على أوضاع فرنسا، وهي حرب القرم 1854-1856م، الحرب الإيطالية والحرب البروسية 1870-1871م. ومما عجّل نهاية الإمبراطورية الفرنسية هي انهزامه أمام الألمان يوم 06 أوت 1870 في وورث² Worth، فخضع الألزاس واللورين³ للغزو الألماني، كما هُزم في نفس اليوم "بازين" وجيش اللورين عند سبيشرن⁴ Spichren، أما مَتر⁴ Metz فرأى إمبراطور فرنسا ضرورة إنقاذها، فسار المارشال "ماكماهون" (Le Maréchal Mac Mahon) نحو سيدان⁵ Sedan التي وصلها في أوت أملا منه في الوصول إليها(متر) لكنّ الجيش الألماني تمكن من هزيمه في الفاتح من سبتمبر من نفس السنة ⁶. استسلم الإمبراطور والجيش بأكمله لملك

¹ Auguste Warnier, Op. Cit, p252

² منطقة ألمانية تقع على ضفة نهر الراين على بعد 10 كلم من كارسي وهي على مقربة من الإقليم الفرنسي Bas Rhin أنظر:

- نادية زروق، المرجع السابق، ص35

³ الألزاس واللورين مقاطعتان بشمال شرق فرنسا مساحتها 14.577 ميل مربع، كانتا جزءا من فرنسا منذ 17 و18، ضمّتهما بسمارك لألمانيا عام 1871م ومنحتهما ألمانيا حكما ذاتيا عام 1911م إلا أن معاهدة فرساي أعادتها إلى فرنسا وفي 1940م أعاد هتلر ضمهما غير أن فرنسا استرجعتهم بصفة نهائية، راجع:

- عبد الوهاب الكيالي، المرسوعة السياسية ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، 1985م، ص260

⁴ مدينة تقع شمال شرق فرنسا، وهي مقاطعة تابعة لمنطقة اللورين على بعد 35 كلم من نانسيا، أصبحت تابعة للإمبراطورية الألمانية منذ 10-05-1871، وأصبحت عاصمة اللورين إلى غاية 1919. انظر:

- نادية زروق، المرجع السابق، ص35

⁵ تقع شمال شرق فرنسا في إقليم ادرن يعبر بها نهر الموز، تبعد 25 كلم من مدينة شارلز و20 كلم من بويو البلجيكية. أنظر: نفسه

⁶ - E.Maréchal, *Histoire Contemporaine Supplément de 1848 à la Constitution de 1875*, Imprimerie et Librairie Classique, Paris, 1881, pp 113-114

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

بروسيا،¹ ووصلت برقية تيلغرافية إلى الجزائر ليلة الرابع من سبتمبر 1870 تعلن عن سقوط الإمبراطورية الفرنسية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة يوم 04 سبتمبر 1870م.²

تأسست ظل هذه الظروف حكومة الدفاع الوطني le Gouvernement de la Défense Nationale³، كتيار سياسي مناهض لسياسة الإمبراطور نابليون الثالث Empereur Napoléon III ومساند ومدافع عن مصالح المستوطنين الأوروبيين، وعليه، تم اتخاذ مجموعة إجراءات تخدم مصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وتضر كثيرا بالجزائريين،⁴ فلا غرابة أن تكون فترة الحكم المدني سنة 1870م التي تبدأ بسقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، مُتنفسا جديدا للمستوطن الأوروبي الذي سيهتم بأمره أكثر من الجيش الفرنسي، الذي يوفر له الأمن والاستقرار⁵

ثالثا : سياسة المستوطنين الأوروبيين على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة :

استقبل المستوطنون الأوروبيون بفرح كبير مجيئ الجمهورية الفرنسية الثالثة، عكس الجزائريين الذين فوجئوا بالخبر، وارتسمت على وجوههم ملامح القلق وعدم الإرتياح عن مصيرهم المجهول الذي ينتظرهم⁶ ومصير أبنائهم أبنائهم الذين جندوا من فرق "القومية" Goums⁷ و"القناصة"⁸ أو السرسور في صفوف فرنسا للمشاركة في أتون

¹ عتار بوحوش المرجع السابق، ص 152

² Voir :

- Just Jean Étienne Roy, **Histoire de L'Algérie depuis les Temps Plus Anciens Jusqu'à Nos Jour**, Quatrième Édition, Alfred Mame et Fils Éditeur, Paris, (SD), p331

- Henri Pensa. **Algérie : Organisation Politique et Administrative, Justice, Sécurité, Instruction Publique, Travaux Publics, Colonisation Française et Européenne, Agriculture et Forêts, Propriété et Etat Civil chez les Indigènes. Voyage de la délégation de la Commission Sénatoriale d'Études des Questions Algérienne**, Présidée par Ferry Jules, J. Roth schild Éditeur, Paris, 1894, p 03

³ أنشئت بباريس، تتألف من "تروشو Trochu" و"وزير للبحرية" و"جول فافر Jules Favre" و"وزير للخارجية" أما "غامبيتا Gambetta" و"وزير للدخالية. الجنرال "ليفلو Général Leflo" و"وزير للحرب، الأميرال "فوريشو l'Amirale Fourichon" و"وزير للبحرية، "كريميو Crémieux" و"وزير للعدل، "بيكار Picard" و"وزير للمالية، "جول سيمون Jules Simon" و"وزير للتعليم والثقافة، "دوريان Dorian" و"وزير للأشغال العامة والسيد "ماقنين M.Magnin" و"وزير الزراعة والتجارة أنظر :

E.Maréchal, Op. Cit , p 11

⁴ Victor Valette, Op. Cit, p34

⁵ Paul Bourde, **À Travers L'Algérie : Souvenir de l' Excursion Parlementaire(Septembre-Octobre 1879)**, G.Charpentier Éditeur, Paris, 1880, p 295

⁶ - Just Jean Étienne Roy, Op. Cit, p332

⁷ هي وحدات من الفرسان من القبائل الجزائرية التي دعمت الحملة الفرنسية على الجزائر، وخدمت فرنسا في حربها ضد الثوار فكانوا من خدمها

الافياء والمخلصين، راجع :

René Lespès, **Les Troupes Indigènes de l'Algérie au Service de la France : Tirailleurs, Spahis, Goumiers Sahariens**, Imprimerie Menerva, Alger, (SD), p 16

⁸ سرسور (عامية) : وهي تعني الجنود القناصة، ويرى البعض أن اللفظ محرف عن الفرنسية (شاسور Chasseurs) التي منها Chasseurs d'Afrique أي قناصة إفريقيا وهو اسم يُطلق على فرقة من مشاة الجيش الفرنسي إبان الاحتلال، لكن يبدو أن الأصل العربي (سرى، يسري، سرياً :

مَشى أو دَبَّ تحت الشيء، ومنه السَّريَّة: القطعة مع الجيش)، هو في الأصل تكوين اللفظ بالنَّحت من معنى السريان، والقياس على مثل صرصور ووزوزور وغيرها للتعبير عن هيئة الجنود في سيرهم متقنصين الواحد تلو الآخر. أنظر :

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

أتون الحرب ضد بروسا . لقد استحوذت هذه القضية اهتمام "الكاردينال شارل لافيغري" (Charles Lavigerie)، ولعب دورا مهما في إرضاء خاطر المستوطنين تجاه العرب، كما كان للحملات الدعائية الصحفية واقفة إلى صفه، قالت صحيفة La Seybouse (السيبوس تأسست في 10 ديسمبر 1870م) بعد أنباء هزيمة فرنسا: "بدل أن يُفكر العرب في التمرد، تراهم يقدمون لنا أولادهم ليقاتلوا ضمن صفوفنا".¹

الواقع أن الحملات الدعائية استطاعت إقناع المستوطنين بأن انتفاضة العرب وتمردهم، إن هو إلا ذريعة لتبرير بقاء نظام الحكم العسكري، وذلك ما اصطلح على تسميته بـ "نظرية التمرد والعصيان"² وإذا كان كذلك فالحاكم العام العسكري بالنيابة الجنرال "ديريو" (Le Général Durieu) يُقر بأمر آخر يوم 05 سبتمبر 1870م وه و مساعيه في تهدئة غضب الجزائريين بعد سماع خبر سقوط الإمبراطورية، لأن الخبر يحمل في ثناياه بذور الحقد والكراهية التي جلبت أعداء الإمبراطورية في فرنسا كما في الجزائر³، وعليه، لا مفر من ثورات الجزائريين ضد كل نظام سياسي فرنسي فاسد يخدم مصلحة الغرباء على حساب شعب مقهور.

تدل الآراء المتناقضة أو المتباينة بين السلطة والصحافة الفرنسية حول الأحداث الجارية في فرنسا والجزائر عن حالة اللااستقرار، والتخوف الذي تملك قلوب المستوطنين والجزائريين على السواء حول المصير المجهول الذي ينتظرهم، لهذا نجد ضغط المستوطنين في فرنسا كبيرا لتغيير النظام العسكري إلى النظام المدني، لخدمة مصالحهم في البلاد، أمّا الجزائريون لم يكن بأيديهم حيلة للخروج من المأزق سوى المواجهة العسكرية المتمثلة في الثورات الشعبية، وتقديم العرائض والشكاوي إلى السلطة الوصية.

عبارة "تمرد الجزائريين" L'Insurrection حسب مزاعم المحتل ومُنظره في شؤون الجزائر والجزائريين لا يمكن أن تُقر به ، لكن وللأسف أغلب الكتب الأجنبية، وخاصة الفرنسية منها لا تتوانى عن ذكر مثل هذه العبارة، والجدير بالذكر، أن الكتابات المحلية للثورات التي اندلعت سنوات 1871م حتى 1904م، لا نستطيع القول بأنها تمرد، بل هي أسلوب عسكري جزائري ظهر ضد غلاة المحتلين وجرائمهم المرتكبة في حق الأبرياء.

سبق وأشرنا إلى ترحيب المستوطنين بسقوط الإمبراطورية الثانية لأن ذلك أدى إلى تخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم، كما كانوا حسب زعمهم، حُمّة للأهالي ضد تسلطهم رغم ما وصلوا إليه من سلطة ونفوذ، وكان إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة في 04 سبتمبر 1870م انتصارا لهم، لأنها خلصتهم من مشروع المملكة العربية، وعكفت على تطبيق الأمر الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 09 مارس 1870م، وشرعت في تطبيق محتواه الذي أُعد وفق هذا الأمر، من طرف لجنة

- الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 119 (في الهامش)

¹ شارل رويير أجيرون، المرجع السابق، ص 39

² نفسه.

³ Just Jean Étienne Roy, Op. Cit, pp 331-332

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

تحقيق راندون Randon، ولجنة بيهيك¹ (Béhic)²، الذي صدر في شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871م من أهم ماجاء فيه³ :

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين:

شمالى مدني وجنوبي عسكري يحكمهما حاكم عام مدني واسع السلطات، يخضع رأسا لوزير الداخلية.

- يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.

- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 09 نواب في البرلمان و 3 في مجلس الشيوخ ويتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.

أصدر في إطار سياسة دمج الجزائر بفرنسا، وتسهيلات لعملية انتقال السلطة من يد العسكريين إلى يد المدنيين، 36 مرسوما ، من أهمها:⁴

- المرسوم الصادر يوم 08 أكتوبر 1870م والخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.

- المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870م⁵ الذي نص على إنشاء حكومة عامة مدنية بدل حكومة عامة عسكرية⁶

- مرسوم "كريميو" (Crémieux) الصادر في 24 أكتوبر 1870م الخاص بالتجنيس الجماعي لليهود في الجزائرو الذي ترك لهم حرية التمتع بجميع الامتيازات التي يخولها لهم القانون مع المحافظة على عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.

¹ تعتبر اللجنة الثانية بعد لجنة لوهون ، وهي امتداد لها، دافعت عن مصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر ، وعملت على تجسيد القرارات التي جاءت بها اللجنة الأولى، أصدرت تقريرا حول الوضع بالجزائر، وطالبت فيه بالإسراع بتغيير النظام السائد في البلاد، وحجتها في ذلك هو إبعاد خطر صراع المستوطن مع الأهالي جراء القوانين الصادرة في حقه، بما فيها الأرض، التجنيس وغيرها، وبناء على تقريرها الذي عرض على البرلمان الفرنسي، صُودق عليه يوم 09 مارس 1870م، وكان أهم قرار جاء في التقرير هو إلغاء نظام الحكم العسكري، وتعويضه بنظام حكم مدني يوفق بين مصالح المستوطنين والأهالي، أنظر:

- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 191.

² Armand Béhic وزير فرنسي سابق للفلاحة والتجارة والأشغال العمومية (26 يونيو 1863-20 يناير 1867م) ومديرا عاما للبريد الامبراطوري، أنظر:

- شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، ترجمة جمال فاطمي-فتحي سعيدي-نادية الأزرق-حسين بن قرين وراجع الترجمة عياش سليمان، ط1، شركة دار الأمة للنشر، الجزائر، 2008م، ص ص 742-743

³ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 27.

⁴ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 169.

⁵ وللتعرف على محتوى المرسوم، أنظر الملاحق الخاصة بالمراسيم: لملاحق رقم 18 ص ص 480-482

⁶ Paul Bourde, Op. Cit, p 302

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870م الذي سمح للمستوطنين الأوروبيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون، والتي تُديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا، وكذلك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني.

تتفق خطة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بالأفكار التي قدمها الطبيب "وارنيي" (Warnier)، فهي من جهة تدعو المستوطنين إلى إيجاد صيغة سياسية تخدم مصالحهم بإتباع نظام سياسي عكس الذي كان سابقا، وهو نظام الحكم المدني، ومن جهة أخرى، تحقيق نظرية الإدماج التدريجي للجزائريين. إتبع المستوطنون الأوروبيون لتحقيق مآربهم في الجزائر سياسة واضحة في ظل تشجيع ودعم من الجمهورية الفرنسية الثالثة، وهي على سبيل المثال لا الحصر :

أ- تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر:

تفعيلا لسياسة الإستيطان الرسمي قامت الجمهورية الثالثة وبضغط من المستوطنين إلى تهجير أكبر عدد ممكن من الأوروبيين إلى الجزائر، وكانت الوجهة الأولى المعنية بالتهجير هي سكان الألزاس واللورين¹ Alsaciens-Lorrains، وقد نشط في هذا المجال السيدين "جيل دولفيس" (Jean Dollfus) والكونت "أوسونفيل" (le comte d'Haussonville)، وحسب قانون 21 جوان 1871م تم تخصيص 100.000 هكتار لبناء مستوطنات لسكان الألزاس واللورين² وجاء في تقرير السيد "غونيمر" (M.Guynemer) الصادر يوم 05 ديسمبر 1872م والمرسل إلى جمعية حماية سكان الألزاس واللورين إحصاء عدد المهاجرين إلى الجزائر خلال الفترة نفسها 2494 مهاجرا، موزعين كالاتي : 365 آباء الأسر و363 أمهات أسر، 1100 طفلا، 44 أرملة و 622 أعزبا، إرتفع عددهم إلى 3261 فردا في 01 مارس 1873م³. استمر عددهم في الإرتفاع إلى أن وصل 5000 مهاجرا، و مُنحت لهم عدة إمتيازات (المأوى والغذاء والأرض...)، وتم التوسع في بناء المستوطنات المخصصة لهم والمقدر بحوالي 70 مستوطنة في المنطقة التالية، كما استفاد هؤلاء من الأراضي الممنوحة لهم بعد مصادرة أراضي القبائل الثائرة سنتي 1870-1871م التي بلغت 300.000 هكتار.⁴

تعددت مناطق الهجرة الأوربية إلى الجزائر، فبالإضافة إلى سكان الألزاس واللورين، نجد سكان فرنسا وإيطاليا واسبانيا، ومالطا وغيرها⁵، وقد كانت أعدادها متفاوتة من منطقة إلى أخرى، وعلى العموم بلغ عدد المهاجرين

¹ ميّزت هجرة سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر خلال الحقبة التاريخية المذكورة إلى سبب واحد وهو رفض بعض سكان المنطقة الخضوع لهيمنة الألمان بعد انهزام نابليون الثالث وسقوط الإمبراطورية الثانية. وتوقيع معاهدة فرانكفورت بين الطرفين 1871م (فرنسا وألمانيا)

² Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 106

³ S. P . A. L. D. F, Situation des Alsaciens Lorrains en Algérie : Rapports de M.Guynemer, Imprimerie Centrale des Chemins de Fer, Paris, Mars 1873, p 06

⁴ Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit., p p 106-107

⁵ Voir :

- Louis Vignon, La France dans l'Afrique du Nord :Algérie et Tunisie, Op. Cit, p 15.

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الأوروبيين سنة 1871م 195.418 مهاجرا، وارتفع العدد أكثر ليصل إلى 364.257 مهاجرا مع نهاية 1900م. تمّ استيعاب هذه الموجة الكبيرة من المهاجرين الأوروبيين في المنطقة الشمالية أو التلية، دون الصحراء وفي الأقاليم المدنية دون الأقاليم العسكرية، فزادت بذلك مساحة المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية.¹ أشارت احصائيات 1866م إلى 1.133.857 هكتارا خاصا بالمناطق المدنية، وفي ظرف 6 سنوات اتسعت المساحة لتصل 3.151.673 هكتارا سنة 1872م، لترتفع سنة 1881م إلى 7.383.583 هكتارا.²

تفسيرنا لهذا التوسع الكبير في مساحة المناطق المدنية³ يعود إلى دعم الجمهورية الفرنسية الثالثة لسياسة الاستيطان الرسمي إلى جانب الاستيطان الحر، فقد تدعم الاستيطان الرسمي أكثر من خلال مشروع الخمسون مليون⁴ «Projet des 50 millions» بمبادرة من الحاكم العام المدني "لويس تيرمان (Louis Timan)⁵ والتباين الكبير في أعداد تلك الموجات الأوروبية المهاجرة.

صارت الجزائر المهجر الطبيعي لسكان المقاطعتين (الألزاس واللورين)، والعديد من سكان المناطق الأوروبية — كما رأينا سابقا — بيد أن سكان فرنسا آثروا الهجرة إلى كندا وأمريكا الجنوبية على الهجرة إلى الجزائر، ولم يتجه إلى الجزائر سوى سكان الجنوب وإقليم البروفانس، وبذلك لم ينجح الفرنسيون في هذه الفترة في تغليب عنصرهم على العناصر الأوروبية الأخرى إلى أن تدخلت فرنسا بواسطة التشريع في 1889م، فحاولت إدماج الأوروبيين

-B.E. P, N°24, Notre Relative a Alger : Indigènes Gouvernement .Administration-Organisation judiciaire- Instruction publique- Impôt- Budget-Sol- Domaine- Colonisation - Agriculture-Chemins de fer- Douanes- Commerce, Imprimerie et librairie Administratives et Classique, Paris, 1891, p 06

¹ هناك خريطة تُوضح توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1850-1870م، للإطلاع عليها أنظر الملاحق الخاصة بالخرائط :

الملحق رقم 05 ص 450

² E. Rouard de Card, Les Indigènes Musulmans de l'Algérie dans les Assemblées Locales, Berger levrault et C^{ie} Librairie éditeur, Paris, 1889, p 07

³ للإطلاع على مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1870-1890م، غُد إلى الملاحق الخاصة بالخرائط: الملحق رقم

06 ص 451

⁴ بدا التحضير للمشروع سنة 1882م، وتم عرضه على البرلمانين عام 1883م، ليُصادق عليه، وقد حُصص له مبلغ خمسون مليون فرنك لشراء الأراضي من الجزائريين، ووضعها تحت تصرف الدومين، لتتولى إنشاء 175 مدينة جديدة لإسكان 9649 عائلة أوروبية من جنسيات مختلفة، أي بمعدل 04 أفراد للعائلة الواحدة. أنظر:

- Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 111

⁵ Louis Tirman ولد في ميزيار Mézières يوم 29 جويلية 1837م، تحصل على دكتوراه في الحقوق، تولى عدة وظائف إدارية (مستشار محافظة ميزيار 1863م ثم أمينا عاما لها في 1870م...) عين حاكما عاما مدنيا للجزائر في 26 نوفمبر 1881م، وفي عهده طلب الكولون ميزانية خاصة به وكان لهذا الحاكم العام المدني دورا كبيرا في إنشاء الميزانية الخاصة بالكولون، للمزيد طالع : Narcisse Faucon, Op. Cit, p 592-595

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

في الجنسية الفرنسية، من جهة، والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية، من جهة أخرى، أو كما سماهم المؤرخ ألكسي دو توكفيل¹ (Alexis de Tocquville) الفرنسيون الجدد.²

ب- التجنيس الجماعي لليهود :

ارتبط التجنيس الجماعي لليهود بالقانون المعروف بقانون كريميو الصادر يوم 24 أكتوبر 1870م³ والذي بذل فيه صاحبه جهودا كبيرة، ومساعي حثيثة في مجلس الشيوخ الفرنسي لتحقيق مشروعه، المعروف باسمه،⁴ والقاضي بحصول اليهود على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الإمتيازات التي يُخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.⁵

أرادت الإدارة الفرنسية من وراء تطبيق القانون تسهيل منح الجنسية الفرنسية لجميع الأوروبيين وبصفة أوتوماتيكية (آلية) و تغليب العنصر الأوروبي في المنطقة،⁶ وإغراء الأوروبيين بالقدوم إلى الجزائر والإستيلاء على أراضيها تحقيقا لسياسة الإدماج التي تقتضي ابتلاع شعب لشعب، مادام هناك مجتمعان مختلفان في العادات والتقاليد وغيرهما.⁷ وقد أحصى المؤرخ "لويس ديريو" (Louis Durieu) في كتابه "يهود الجزائر" Les Juifs Algériens عدد المجنّسين الأوروبيين في الجزائر بعد تطبيق قانون كريميو سنة 1870م بـ: 38.000 مجنّسا.⁸ واستمر عددهم في الارتفاع إلى 4.446 مجنّسا يهوديا في 31 ديسمبر 1879م⁹، أي ما يقارب 42.446 فردا.

¹ أحد كبار المفكرين الفرنسيين، ومؤرخ مختص في علم الاجتماع ومنظر سياسي، ولد سنة 1805م، وتوفي عام 1859م، اشتهر بكتابه " الديمقراطية في أمريكا" و " النظام القديم والثورة"، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية 1839-1849م، وعُيّن نائبا لرئيسها ثم وزيرا لخارجية فرنسا، زار الجزائر سنة 1840م، وكان من أنصار الاحتلال الاستيطاني، أنظر: - حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 167 (في الهامش).

² ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترج وتقديم ابراهيم صحراوي، ط2، د.م.ج، الجزائر، 2017م، ص 161

³ Voir :- Victor Vallete, Op. Cit, p 52/- B.E.P, N°24, Op. Cit, p 05 -.De Lombay, Op. Cit, p115

⁴ لقي هذا القانون معارضة من طرف بعض الفرنسيين أمثال : شارل دي بوزي Charles de Bouzet الذي اعتبره قانون شؤم على مصالح فرنسا في الجزائر، وبرّر معارضته بأثر القانون في نفوس المسلمين الذين عبروا عن ذلك بالثورات التي اندلعت عام 1870م، كما عارض أحد الجنرالات العسكريين المعاصرين للقانون، الجنرال "دوكروا" Ducroix، وغيرهما كثر، أنظر:

- Ducrot (a), **La Vérité sur l'Algérie**, Paris, E.Dentu libraire Éditeur, Paris, 1871, p 49

- Charles De Bouzet, **Les Israelites Indigènes de l'Algérie**, Paris, 1871, pp3-13

⁵ للتوسع أكثر حول القانون، أنظر:

- Emmanuel Besson, **La Législation Civil de L'Algérie : Étude la Condition des Personnes et le Régime des Biens En Algérie**, Chevalier-Marescq et C^{ie} Éditeurs, Paris, 1894, pp 59-65

⁶ Louis Vignon, **La France en Algérie**, Op. Cit, p 359

⁷ Charles Robert Agéron, Op. Cit, T01, p p 52-53

⁸ Louis Durieu, **Les Juifs Algériens (1870-1901) : Études de Démographie Algérienne**, Paris, 1902, p06

⁹ G.G.C.A , **État de l'Algérie : au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880 publié d'après les Documents Officiels par Ordre de M.Albert Grévy Sénateur Gouverneur Générale Civil**, Imprimerie Administrative Gjosso ET C^{ie}, Alger, 1880, p 327

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبدائية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

فَرَضَ هذا العدد الهائل من الجنسين في الجزائر مسارعة الإدارة الاحتلالية إلى إيجاد مناطق إسكانهم التي تتطلب - بطبيعة الحال - أخصب الأراضي و أجودها على حساب السكان المحليين، وما كان على إدارة المحتل إلا أن تستمر في قراراتها التعسفية حيث أصدرت قانون المستوطنين الصادر في 26 جويلية 1873م والقاضي باحلال القانون الفرنسي محل الشرع الإسلامي في جميع العمليات المتعلقة بالبيع والشراء، سواء كانت بين المستوطنين والأهالي ، أو الأهالي فيما بينهم، حيث حلَّ الموثق الفرنسي محل القاضي،¹ كما مُورست سياسة التهجير، والقمع، ومصادرة أراضي القبائل الثائرة.² اعتبرتها الدولة أملاكاً عامة وقامت بفرض غرامات مالية على 298 بلدية تار سكانها ضد فرنسا وقُدرت بحوالي 36.282.298 فرنكا، دفعها المسلمون كتعويض عن الحرب،³ وهذا كله لأجل إرضاء المستوطن الأوروبي دون مراعاة لمشاعر الجزائري المهضومة حقوقه. رأى الجزائريون في القانون، إهانة ومذلة لهم، فعبروا عن رفضهم له بثورات اندلعت في مختلف أنحاء الوطن وذكر العسكري "الوبلان دو بريوا (Leblanc de Prébois) الذي كان حاكماً على أحد مناطق القبائل (منطقة تيزي وزو) أنَّ ثورة الجزائريين كانت نتيجة تراكمات سابقة من أعمال اليهود في الجزائر و التصرفات الحمقاء لحكومة الرابع سبتمبر 1870م.⁴

كَلَّفت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في تحقيق مشروع المستوطنين مبالغ مالية ضخمة، فظهرت معارضة داخل فرنسا ذاتها للأموال الطائلة التي تُنفقها في الجزائر ، ونتيجة ذلك رَفَضَ البرلمان في 1881م مشروع اعتماد مبلغ 80 مليون فرنك للتوسع في احتلال الجزائر... وبعد تحقيق اللجنة البرلمانية التي أُرسِلت في 1892م للتحقيق في شؤون الاحتلال أن متوسط ما تَكَلَّفَه المستوطن الأوروبي 15000 مليون فرنك، لذلك نصحت بالعدول عن نظام الاحتلال الرسمي. وقد أَدَّى تدخل بعض الشخصيات الفرنسية المؤيدة لمطالب المستوطنين في جلسات البرلمان الفرنسي و على رأسهم: "جول كامبون" (Jules Cambon) (1891-1897) والسيد "تيرمان"⁵

¹ Victor Vallete, Op. Cit, p 67

² لم يجد الجزائريون مخرجاً لأزماتهم سوى الإرتقاء في الثورات التي نشبت في بحر عام 1871م بزعماء المقراني والحداد، ضبابية الحدود الشرقية ، أولاد خليفة بالشرعية وتبسة، أولاد عيدون في المليية، بني مناصر في ححوط ومليانة وشرشال، أنظر: - يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 28

³ Charles André Julien, Op. Cit, pp 14-15

⁴ Voir :

- Leblanc de Prébois, *Situation de l'Algérie depuis le 04 Septembre 1870*, E. Dentu Librairie Éditeur, Alger, 1875, pp 01-03-

- E.Ducos, *L'Algérie : Quelques Mots de Réponse a la Brochure la Vérité sur L'Algérie par le Général Ducrot*, Dunod Éditeur, Paris, 1871, p 06

⁵ جول كامبون 1845م-1935 ديبلوماسي فرنسي ، عين واليا على قسنطينة في 1878م، ثم حاكماً عاماً مدنيا للجزائر سنة 1891م، شهد عهده عدة إنجازات من أهمها: التوسع في عدة مناطق من الصحراء والوقوف في وجه المقاومة باستعمال مختلف الأساليب، أنظر:

- حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 168

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

(M.Tirman) " (1881-1891م) حيث إقتنع البرلمان برأيهما حول فكرة وضع ميزانية خاصة بالجزائر¹ وإنشاء مجلس احتلالي استشاري خاص بها ، فظهر بذلك مرسوم 31 ديسمبر 1896م، وكان أهم ما جاء فيه هو: استشارة الحاكم العام المدني بكل الوظائف العليا، واحتفاظ مديري الخدمات أو المصالح في الجزائر بجميع المزايا التي كان يتمتع بها زملاؤهم في فرنسا (الإتصال المباشر بالإدارات المركزية في فرنسا)².
لحق هذا المرسوم مراسيم أخرى مكّنت المستوطنين من الاستئثار بالسلطة في الجزائر والتحكم أكثر في مصير البلاد، منها:

- مرسوم 1898م : جعل الحاكم العام المدني يُحكم سيطرته على جميع الوظائف المدنية والعسكرية، وجميع الخدمات ، بالإضافة إلى وجود المجلس الاستشاري إلى جانبه ، وتكوين اللجان المالية Les Délégations Financière التي اعتُبرت بمثابة المصالح الاقتصادية في الجزائر رغم محدودية اختصاصها (تقدم اقتراحات حول ميزانية الجزائر وتميرها إلى الجمعية الوطنية في باريس للموافقة عليها)³.
- صدور قانون 19 ديسمبر 1900م: الذي حَقَّق كثيرا من مطالب المستوطن الأوروبي في الجزائر، منها:⁴
 - أصبحت الجزائر اقليما سياسيا ذات شخصية مدنية ولها الحق في إقامة عديد المنشآت التي تتطلبها مصالحه .
 - امتدت سلطة الحاكم العام المدني في مختلف الميادين عدا القروض وبعض الأعمال الكبرى.
 - استقلال الميزانية الجزائرية عن الحكومة العامة والتي كانت تُديرها اللجان المالية المتكونة من أعضاء تُنتخبهم من المسلمين المنتخبين.

يُظهر من خلال هذا العرض أنّ سياسة المستوطنين لم تتوقف عند تلك المطالب، بل كانت ترمي إلى تأسيس جمهورية فرنسية صغيرة في الجزائر، منفصلة عن الوطن الأم، من خلال انتهاج أسلوب إداري جديد يقوم على التسيير اللامركزي لمختلف الإدارات في البلاد المحتلة، ومن دعاة هذا الأسلوب الدكتور "ترولار" (Trolard) وهو نائب عام للمدينة، كان يرى أنّ أفضل أشكال اللامركزية هو ضمُّ المقاطعات الداخلية في شكل فيدرالي غير أنّه لا يمكن للتجربة الجزائرية أن يكون لها وزنا يُذكر إذا لم تكن قبل ذلك جزءاً لا يتجزء من فرنسا.⁵

¹ كانت أحد المطالب التي نادى بها المستوطنون منذ 1871م، ووصل بهم الأمر أن تبنيوا سياسة تقوم على منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر بالاعتماد على شخصيات تدعمهم في البرلمان الفرنسي، والأكثر من ذلك لما قام المستوطنون باضعاف سلطة الحاكم العام ، وتركيز السلطات في رؤساء البلديات الأوروبيين الذين يخدمون مصالحهم ويتجاهلون مصالح السكان المسلمين الذين لا يملكون أية سلطة تحميهم أو لهم تمثيل سياسي يدافع عن حقوقهم ويهتم لمشاكلهم. عد إلى :

- Charles André Julien, Op. Cit, p26

² Henri Lorin, Op. Cit, p 351-352

³ D. 23 Aout 1898, B.O.G.G.A , N° 1537, Trente Huitième, Année 1898, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1899, pp 872-877

⁴ Émile Larcher, Op. Cit, T01, pp 277-278.

⁵ شارل رويير أجيرون ، المرجع السابق، ص 97

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

نُلمس في سياسة المستوطنين الأوروبيين تحت ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة تَعْيُراً جذرياً في المطالب خلال سنتي 1870م و 1871م، والمعلوم هنا، بعد سقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م تميزت مطالب المعمرين الأوروبيين بإلغاء نظام الحكم العسكري، وتسهيل نقل السلطات في الجزائر إلى حاكم عام مدني يتولى شؤون المستعمرة بما يَتِمَّاشى ومطالبهم، لكن، بحلول سنة 1871م بُجِدَ مطالب المستوطنين، فَوَقِيَّةً على عهد النظام المدني، وهو مطلبهم الأول، تذهب إلى عناصر مُمَيَّزة ومختلفة ولكن لا تتحقق إلا بوجود المطلب الأول، من تلك المطالب: منع الحكومة التدخل في الشؤون الداخلية في الجزائر أي المطالبة بالاستقلال الذاتي في البلاد المحتلة، وإنشاء ميزانية خاصة بهم، وتركيز السلطات الفعلية في رؤساء البلديات الأوروبيين، الذين يخدمون مصالحهم ويتجاهلون مصالح الأهالي الذين لا يملكون أية سلطة أو قوة تحميهم¹.

بقيت تلك المطالب في سياسة المستوطنين الأوروبيين أساسية منذ 1871م، بَدَلَ سياسة إدماج الجزائر بفرنسا، فالمطالبة بنظام حكم مدني، لم يكن سوى الأرضية الخصبة الذي نَمَتَ فيه مَطامح الانفصال عن فرنسا وظهور الكولون كسيد للبلاد مُنفرداً بالسلطة، والجزائري عبداً له، محروم من أي تمثيل سياسي وليس له الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية. وباختصار، العصر الذهبي للمستوطنين هو عصر نظام الحكم المدني (1870-1900م) الذي انتشر في كل أنحاء البلاد، باستثناء الصحراء، التي بقيت تحت نظام الحكم العسكري.

3-2-2- النظام الإداري الفرنسي بالجزائر على عهد النظام المدني 1870-1900م :

أولاً: بدايات ظهور نظام الحكم المدني في الجزائر

شكَّلَ انهزام فرنسا أمام ألمانيا صيف 1870م، نقطة تحول هامة في النظام السياسي الجديد في فرنسا وتبعاته في الجزائر، حيث وَلَدَ هذا الانهزام سقوط الإمبراطورية غير المرغوب فيها من طرف شعب فرنسا الذي ثَارَ ضدها وقام بإلغائها²، وأُعلن عن نظام الجمهورية الفرنسية الثالثة يوم 04 سبتمبر 1870م الذي رَحَّبَ به أوروبيو الجزائر (المعمرون)³ أو كما كان يُسميهم المؤرخ الفرنسي "شارل روبر أجيرون" (Charles Robert Agéron) باسم "فرنسيي الجزائر"، وجدوا فيها سبيلهم لتحقيق مطالبهم في المستعمرة، فقاموا بهجمات ضد الجزائريين في مختلف الميادين⁴.

إِتَّخَذَ أوروبيو الجزائر من مقهى "La Moitié du Monde" في باب عزون بباب الواد، مَرَكِزاً ومنطلقاً لاضطراباتهم وهيجانهم وتشويشاتهم بعد إعلان الجمهورية في فرنسا. وفي 08 سبتمبر 1870م قاموا بتغيير أسماء الشوارع وألَّفُوا لجنة للدفاع الوطني Comité de Défense Nationale على غرار لجان باريس، وبأمر منها

¹ للتوسع أكثر في هذا الميدان، عد إلى :

Paul Bourde, Op. Cit, pp 310-314

² Claude Martin, Op. Cit, pp190-191

³ Just Jean Étienne Roy, Op. Cit, p332

⁴ Claude Martin, Op. Cit, p 191

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

أرسلوا نوابا عنهم إلى حكومة "تور Tour" في بوردو Bordeaux ليطالبوا بالإلغاء المستعجل للنظام العسكري وتطبيق النظام المدني.¹

وظّف أوروبيو الجزائر كل جهودهم للاستبدال النهائي للنظام العسكري بالنظام المدني، الذي مثّل لهم حِقْبة تاريخية جديدة تنطوي على إصلاح شامل لمختلف الإدارات في الجزائر، ولأجل ذلك، قامت لجنة الدفاع الوطني بتغيير عُمّال المقاطعات القدماء وتعويضهم بعُمّال جمهوريين، حيث عيّنت السيد "أوغست وارنيي Auguste Warnier" على رأس مقاطعة الجزائر، والسيد "مارسال لوسي M.Marcel. Lucet" على رأس مقاطعة قسنطينة،² أما والي مقاطعة وهران³ فكان السيد "شارل دي بوزي" (M.Charles Du Bouzet)⁴ استمر هذا الوضع على حاله⁵ خلال فترة حكم الحاكم العام المدني بالنيابة السيد "ديريو"⁶ (Durrieu)⁷ الذي عَرَفَ عهده صراعات سياسية، منها الصراع بين عامل عمالة الجزائر⁸ (الذي خلفه في المنصب السيد ألكسيس لامبرت Alexis Lambert)⁹ وزعيم المشوشين "في لوموز"¹⁰ (Vuillermoz) الذي اعتلى منصب رئيس البلدية بعد انتخابات 09 أكتوبر 1870م، وفي يوم 12 أكتوبر

¹ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 175

² B.O.G.G.A, N° 257, Première partis, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1871, p 92

³ Just Jean Étienne Roy, Op. Cit, p333

⁴ والي عمالة وهران يوم 16 نوفمبر 1870م، دامت فترة حكمه شهرين و22 يوما، أنظر:

Mac Carthy, Op. Cit, p 433

⁵ ورغم ذلك لم تهدأ الأوضاع في العمالات الثلاث بسبب الاضطرابات التي عرفتها فيما بعد، مما اضطر بحكومة الدفاع الوطني إلى إعادة تعيين ولاية جدد حسب ما جاء في المرسوم الصادر يوم 27 ديسمبر 1870م هم: السيد "ألفرد بيني كرميو Alfred Peigné Crémieux" خلفا "لوارني Warnier" في مقاطعة الجزائر، وفي مقاطعة قسنطينة عُيّن السيد "شارل روسل Charles Roussel" خلفا للسيد "لوسي M. Lucet"، أنظر:

D. 27 Décembre 1870, Art :01 et 02, B.O.G.G.A, N° 351, Première partis, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1871, p453

⁶ D. 24 Octobre 1870, Art :01, B.O.G.G.A, N° 343, Première partis, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1871, p 334

⁷ ولد في 11 سبتمبر 1812م بسانت سيفر الفرنسية، خريج المدرسة العسكرية سان سير عام 1830م، وأصبح قائد فرقة يوم 19 نوفمبر 1866م أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet , Op. Cit,T01, pp140-141

Mac Carthy, Op,Cité,p435

⁸ Xavier Yacono, Histoire de L'Algérie de la fin de la Guerre Turque à L'Insurrection de 1954, Op. Cit, p 199

⁹ والي عمالة وهران منذ 08 فيفري 1871م دامت فترة ولايته شهر و21 يوم، أنظر:

Mac Carthy, Op. Cit, p 433

¹⁰ رومولد فيليرموز من منفيي ثورة 1848م، سُمِحَ له بالعودة إلى الجزائر في 1854م واستقر بها في منطقة الشراقة حتى عام 1856، وفي العاصمة حتى سنة 1859م، اشتغل في مواصلات لايبيرا، وربط اتصالاته بالمنفيين الجمهوريين والمتطرفة، وفي 06 سبتمبر 1870 أصبح رئيسا للجنة الدفاع الوطني، للمزيد طالع:

- Charles André Julien, Op. Cit, pp 459-460

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

شكّلت لجنة الدفاع المجلس البلدي من أعضائها ، أما السيد "ديريو" (Durrieu) ، وبضغط من المستوطنين أُقيل من مهامه ورحل إلى فرنسا يوم 23 أكتوبر 1870م.¹

تواصل مسلسل الإضطرابات في الجزائر وتدخل المستوطنون أكثر في الميدان السياسي للبلاد خاصة بعد تأسيسهم للجنة الدفاع الوطني، فكانوا يُسيرون البلاد حسب أهوائهم، وأمام هذا الوضع الحرج، قامت حكومة الدفاع الوطني بفرنسا وبضغط من فرنسيي الجزائر، بتعيين حُكام عامين مؤقتين تداولوا على المنصب، والبقاء مُثريّة، مُترصدة لموقف المستوطنين منهم، لأنه في حال ما لم يرضاه المستوطنون، أو يقبلوا به، كحاكم عليهم يكون على هذا الأخير تقديم استقالته ومغادرة البلاد. وبعد استقالة الحاكم العام بالنيابة Intérim، السيد "ديريو" (Durrieu) ، عُيّن السيد "هنري ديديي" (Henri Didier)² خلفا له³ ولم يلتحق بمنصبه رغم تأكّده تأكّده من استحسان المعمرين له وبقي بباريس المحاصرة من طرف الألمان.⁴ جاء بعده السيد "ألفون جو" (Alphonse Jeut) الذي اقترحه "كريميو" (Crémieux)⁵ ولم يُغادر باريس بسبب إصابته بجروح أثناء قيام السكان باحتلال مقرّي البلدية والعمالة،⁶ كما رفض المستوطنون الحاكم العام المدني الجديد السيد "ولسن ديستهرزي" (Walsin D'Hestherazy) بعد استقباله يوم 27 أكتوبر 1870 بألوان من الاستهزاء والشتم وبتحريض من رئيس البلدية وزعيم المشوشين "فيلوموز" (Vuillermoz)⁷ ، فقدّم استقالته يوم 28 أكتوبر 1870م،⁷ أما السيد "ليتشلان" (Litchlin)⁸ الذي عُيّن خلفا له لم يتل رضا المعمرين ولم يستلم منصبه فقادهما الأميرال "فابر دولا موريل" (Fabre de Lamaurelle) "إلى فرنسا على متن المركبة البحرية "لافلوار" (La Gloire) يوم 10 نوفمبر 1870م.⁹

¹ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 176

² كان نائبا بجمهورية السين Sein الفرنسية، عُيّن حاكما عاما بالنيابة في الجزائر ولم يلتحق بمنصبه، عُذ إلى :

Mac Carthy, Op. Cit, p 433

³ Voir :

- D.24 Octobre 1870, Art :01 , B.O.G.G.A, N°343, Op. Cit, p 334

-D.24 Octobre-10 Novembre 1870, Art :01, MP de Ménerville : **Dictionnaire de Législation Algérienne, Code Annoté et manuelraisonné des Lois, Ordonnances, Décrets, Décisions et Arrêtés**, Publiés au Bulletin Officiel des actes des Gouvernement (1866- 1872), 3^{ème} édition, Alger, 1872, p 07

⁴ Just Jean Étienne Roy, Op. Cit, p334

⁵ Isaac Moise Crémieux (1796-1880م) رجل فرنسي ويهودي الأصل ، كان محاميا ثم نايبا في المعارضة سنة 1842م، ووزيرا للعدل في

الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848م، عُيّن وزيرا للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الامبراطورية الثانية ومباشرة أصدر قراراته بإعطاء

المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر ينة 1870م، وصدر مرسوم حمل اسمه، أنظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 71 (الهامش)

⁶ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 177

⁷ Joseph Robin, **L'Insurrection de la Grande Kabylie en 1871**, Henri Charles Lavauzelle Éditeur militaire, Paris, 1901, p 46

⁸ تقلّد رتبة جنرال يوم 28 أكتوبر 1870م، عين حاكما عاما مدنييا خلفا لولسن استرهاري ولم يثبت في منصبه، أنظر:

- Mac Carthy, Op, Cité, p 433

⁹ Ibid , pp 46-47

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

أصدرت حكومة "تور" Tour - في خضم هذه الأحداث - يوم 24 أكتوبر 1870م مجموعة من المراسيم لاستبدال النظام العسكري بالنظام المدني،¹ وإعادة تنظيم الإدارة في الجزائر على النمط السياسي الجديد،² لكن إصرار المستوطنين في تحقيق مطالبهم جعل حالة التشويش والهيجان تعود إلى سابق عهدها مُتجاوزة مدينة الجزائر (مدن وهران، تلمسان وغيرها)، وبوصول الجنرال "اللمان" (Le Général Lallemant³) إلى الجزائر يوم 10 نوفمبر 1870م بأشر مهامه كقائد أعلى للقوات البرية والبحرية⁴ وبذلك وَضَعَ حَدًّا للأزمة ولسلطة الحاكم العام العسكري، و في 15 نوفمبر من نفس السنة عُيِّنَ الجنرال "نيفو" (Nevou)⁵ حاكما عاما عسكريا على منطقة الجزائر، و "شارل دي بوزي" (M.Charles Du Bouzet) محافظا فوق العادة Commissaire Extraordinaire مُكَلَّفًا بأعمال الحاكم بصورة مؤقتة يوم 17 نوفمبر، ليستلم مهامه يوم 20 نوفمبر، لكن وبوجود المشاكل التي واجهته خاصة مع زعيم المشوشين "فيلوموز" (Vuillermoz) لم يستطع الاستمرار في تأدية مهامه.⁶

استمرت بوادر ظهور نظام الحكم المدني والتنظيمات الإدارية في الجزائر، فقد جاء في مرسوم حكومة "تور" Tour يوم 01 ديسمبر 1870م تغيير رؤساء المناطق العسكرية في الأق اليم العسكرية،⁷ ومرسوم 02 ديسمبر 1870م الخاص بإلحاق المدينة بالجزائر وتلمسان بوهران، وباتنة بقسنطينة،⁸ ومرسوم 24 ديسمبر المتعلق باخماد أي تمرد يظهر في أي مركز إداري عسكري، وعلى نواب المكتب العربي التَّجَنُّد، وإتخاذ التدابير لمنعه.⁹ أمّا مرسوم 30 ديسمبر 1870م خَلَقَ منصب جديد في المقاطعات الثلاث للجزائر وهو منصب مفتش عام Inspecteur Général مُعين من وزارة الداخلية¹⁰ ويكون مدنيا، ويقوم بزيارات للسكان ويستمع لإنشغالاتهم ليتمكن في الأخير من عرض حال عن المناطق العسكرية، وهذا العمل هو بمثابة ضربة لإحتكار

¹ Voir : - Just Jean Étienne Roy, Op. Cit, p334 // - Émail Larcher, Op. Cit, T01, p 128

² أهم ما جاء في المرسوم هو تغيير نظام الحكم العسكري إلى مدني، وجعل منطقة التل كلها منطقة مدنية، وإلحاق المناطق المتاخمة له بالنظام المدني للمزيد طالع: Joseph Robin, Op. Cit , pp 60-61

وجاء مرسوم 25 ديسمبر 1870 ليؤكد على ذلك خاصة في مادته الأولى منه، عد إلى :

- D.25 Décembre 1870, B.O.G.G.A, N°351, Op. Cit, p 448

³ D.24 Octobre 1870, Art :02, , B.O.G.G.A, N°343, Op. Cit, pp334-335

⁴ D.24 Octobre-10 Novembre 1870, Art :02, MP de Ménerville : Dictionnaire de Législation Algérienne(1866-1872), Op. Cit, p 07

⁵ François Edouarde de Neveu ولد بفرنسا يوم 19 نوفمبر 1809م، وهو من خريجي مدرسة العسكرية سان سير الفرنسية سنة 1830م توفي بالجزائر سنة 1871م، أنظر: - Le Commandant R.Peyronnet ,Op,Cité,T01, pp 168-

169.

⁶ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص ص 177-178

⁷ D.01 Décembre 1870, B.O.G.G.A, N°348, Première partis, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographieque et Lithographique Bouyer, Alger, 1871, pp410-411

⁸ D.20 Décembre 1870, B.O.G.G.A, N°348, Op. Cit, p p 411-412.

⁹ Joseph Robin, Op. Cit, p61

¹⁰ D.30 Décembre 1870, B.O.G.G.A, N°352, Première partis, Onzième Année 1871, Imprimerie Typographieque et lithographique, Alger, 1872, pp 12-13

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

المكاتب العربية¹ وضباطها ففي 01 جانفي 1871م إستحدثت وظيفة حارس إداري عام للمنطقة العسكرية في كل عمالة، ويخضع له كل الضباط الإداريون للنواحي، ويتولى تحويل التقارير إلى والي العمالة، وفي 06 فيفري أصدرت حكومة الدفاع الوطني قرارا قلّص من سلطة الجيش في العمليات، إذ اقتصرَت مهامه على تزويد السلطة المدنية بضباط لإدارة المناطق العسكرية، تَضَمَّن القرار منح وزير الداخلية صلاحية تعيين الضباط المتصرفين في الأقاليم العسكرية، أمّا قرار 16 فيفري 1871م نصَّ على وضع إدارة المناطق والرؤساء العسكريون تحت سلطة والي المقاطعات،² وبفضل هذه القرارات، حَقَّق المستوطنون جزءا من مراميهم، أما مسألة تفكيك أراضي العرش والإستيلاء عليها فَصَل فيها قانون الملكية العقارية الصادر يوم 26 جويلية 1873م.³

عَرَف الوضع بعد الخلاف الذي نشب بين والي وهران المحافظ فوق العادة السيد " شارل دي بوزي " (M.Charles Du Bouzet) مع رئيس البلدية استقالة "فيلوموز" (Vuillermoz) من منصبه، وعُيِّن مكانه السيد "ألكسيس لامبرت"⁴ (Alexis Lambert) الذي مارس مهامه إلى غاية تعيين أول حاكم عام مدني في الجزائر يوم 29 مارس 1871م، وهو الأميرال "دي قيدون"⁵ (L'Amirale Du Gueydon)

تمكَّن المستوطنون من تحقيق أهدافهم السياسية فكانت بدايتها إلغاء نظام الحكم العسكري وتعويضه بنظام الحكم المدني، الذي عُيِّن فيه الأميرال "دي قيدون" (Du Gueydon) كأول حاكم عام مدني، رغم الشارة العسكرية التي على كتفيه، ولم يكن أول عسكري على رأس الحكم المدني في الجزائر يحمل تلك الشارة العسكرية، فهناك الحاكم العام المدني " شانزي"⁸ (Chanzy) (1873-1879)⁹ وبظهور السيد "ألبيرت

¹ تم إلغاء المكاتب العربية طبقا للمادة الثالثة (المادة 03) ومن مرسوم حكومة تور الصادر يوم 25 ديسمبر 1870م، ووُزعت صلاحياتها ومهامها على سلطة المفوضين وهيئة الأركان العامة للقوات البرية والبحرية، على أن توزع هذان الأخيران بأسرع ما يمكن تلك المهام الجديدة على ولاء المقاطعات الإدارية الثلاث، والقادة العامون للأقسام، وبذلك تصبح المكاتب العربية وفروعها في الأقسام الإدارية، بمثابة مكاتب عربية بسيطة، تخفف عنها مهامها التي جردت منها لصالح قادة الأقسام، عد إلى :

- D.25 Décembre 1870, Arts ; 03-04 B.O.G.G.A, N°351, Op. Cit, pp 451-452

² Voir :

- Charles André Julien, Op. Cit, p 46

- Joseph Robin, Op. Cit, p 67

³ Charles André Julien, Op. Cit, pp 465-466.

⁴ Xavier Yacono, Op. Cit, p 199

⁵ B.O.G.G.A, N°363, Onzième Année 1871, Imprimerie Typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1872

⁶ Louis Henri Comte De Gueydon ولد بمدينة قرونفيل Granville يوم 22 نوفمبر 1809م، ينحدر من أسرة إيطالية، دخل المدرسة البحرية في 1823م، وتقلد مناصب مدنية كحاكم المارتينيك في 1853م، ومحافظ البحرية في لوران 1858م وبريست 1859م، ثم حاكم عام مدني للجزائر في 29 مارس 1871م، وفي 14 جويلية 1871م قرر إلغاء المكاتب العربية وشجع عملية الاستيطان بإنشاء 20 مستوطنة تطبيقا لقانون 21 جوان 1871م الذي خصص له مئة ألف هكتار من الأراضي الجزائرية، لاستيعاب شعوب الأزلزاس واللورين، توفي في 1886م، عد إلى :

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 312-314

⁷ Émail Larcher, Op. Cit, T01, p 169

⁸ Ibid, p 208

⁹ Antoine Eugène Alfred ولد بمنطقة نوار Nouart في 18 مارس 1823م، دخل عالم البحرية في سن مبكرة (16 سنة) وتركها في 1840م دخل المدرسة العسكرية "سان سير" وخرج منها برتبة ملازم، ثم تدرج في الرتب العسكرية (جنرال، نقيب...) كان منتدبا في شؤون وهران ورئيس مكتب

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

قريفي¹ (Albert Grevy) 1879-1881م على رأس الحاكم العام المدني، و يمكن القول أنه أول حاكم عام مدني صرّف. (أي أول مدني غير عسكري) وجاء بعده آخرون ساروا على منواله في إدارة الجزائر على عهد الحكم المدني الذي اعتبره المعمرون، أحد أهم المكاسب التي حصلوا عليها، لإدارة شؤونهم في البلاد، واستبعاد العباد.

ثانيا: خصائص نظام الحكم المدني في الجزائر:

تميز نظام الحكم المدني طيلة الفترة المدروسة 1870-1900م بخصائص منها ما كان مُستمرًا منذ نظام الحكم العسكري، وإن كان مجاله ضيقًا، وتوسع في ظل نظام الحكم المدني فيما بعد (توسع مناطق الأقاليم المدنية البلديات الكاملة الصلاحيات)، وعموماً، يمكن الوقوف على بقية الصفات والخصائص الأخرى لهذا النظام الجديد، في العناصر التالية:

1- ظهور منصب الحاكم العام المدني ²، على رأس الحكومة الفرنسية في الجزائر ³ يتم تعيينه من طرف وزارة الداخلية الفرنسية وقد كان في السابق قبل 1870م، يُعين بموجب مرسوم ملكي، أو إمبراطوري، أو أمر رئاسي تبعا لطبيعة الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم فرنسا (1834-1870م)، وكان دور وزارة الحرب بارزا أيامها، وباقتراح منها يُعين الحاكم العام العسكري، الذي ظل مشدود الأزر بها إلى غاية 1870م حيث مارس مهامه في المستعمرة كحاكم عام عسكري وقائدا أعلى للقوات البرية والبحرية.

اختصاصات الحاكم العام المدني تقلصت بصدر مرسوم 24 أكتوبر 1870م وانحصرت مهامه كحاكم عام مدني فقط، فلم يعد قائدا أعلى للقوات البرية والبحرية إلا بصدر مرسوم 10 جوان 1873م⁴، الذي منحته إدارة القوات البرية والبحرية⁵ وأصبح قائدا للفيلق 19 للجيش (19^e Corps D'Armée)،⁶ وبموجب مرسوم 26 أوت 1881م جرّدت الحاكم العام المدني من قائد للفيلق 19 للجيش وأصبح من مهام القيادة

عربي بتلمسان وفي 11 جوان 1871م عُين حاكما عاما مدنيا في الجزائر وقائدا للقوات البرية والبحرية، اهتم بالهجرة الأوروبية إلى الجزائر، حيث بنى 80 مركزا استيطانيا جديدا لهم، توفي ليلة الرابع شهر يناير 1883م، لتفاصيل أكثر أنظر: Narcisse Faucon, Op. Cit , pp 163-166

وأنظر ملحق صور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 38 ص 532

¹ حاكم عام مدني على الجزائر بين مارس 1879 ونوفمبر 1881م، وهو أخ رئيس الجمهورية الفرنسية " جول قريفي " Jules Grevy، انتخب رئيسا للجمهورية في 30 جانفي 1879م، دُعِمَ ألبيير قريفي الكولون "الغلاة" أمثال "توماس" Thomas و قاستو Gastu اللذان أصبحا عضوان في لجنة الميزانية البرلمانية 1879-1880م في وقت كان "ألبيير قريفي" نائبا لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 442

² لمعرفة أسماء الحكام المدنيين وفترات حكمهم، خلال فترة الحكم المدني، أنظر الملاحق الخاصة بالقادة والحكام العامون العسكريون والمدنيون: الملحق رقم 08 ص ص 454-455

³ APE.du 29 Mars 1871, MP de Ménerville : Dictionnaire de Législation Algérienne... (1866- 1872 , Op, Cité, p 15.

⁴ Henry Hugues et autre, Op. Cit, p 04

⁵ Maurice Wahl et autre, Op. Cit, p 63

⁶ G.G.C.A , État de l'Algérie : au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880, Op. Cit, p 13

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

العسكريين في حين المصالح الأخرى: التعليم، القضاء، المالية وغيرها تم إلحاقها بوزاراتها بفرنسا، ومهمته فيها تقتصر على تطبيق وتنفيذ المراسيم والقرارات و القوانين الخاصة بتنظيم شؤون البلاد المحتلة.¹

2- التقسيم الإداري للجزائر وخصائصه:

حافظ الحكم العام المدني على نفس التقسيم الإداري السابق للجزائر (1845م)، لكن سيطرة أوروبي الجزائر على دواليب السلطة منذ 1870م طرأت عليه تغييرات مثل توسع الرقعة المدنية² وانحصار المناطق العسكرية وتوسعة وإنشاء البلديات كاملة الصلاحيات وغيرها، وهذا كله يصبّ - طبعاً - في صالح المستوطنين. قُسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات إدارية Département ، بدل عمالات Provinces³ بعد صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870م، وهي:⁴ الجزائر في الوسط ، وقسنطينة في الشرق ووهران في الغرب،⁵ تتكون هذه المقاطعات من عدة أقسام أو قِسمات ولكل قِسمَة عدة دوائر وتضم كل من المقاطعة و القسمة والدائرة ملحقة أو عدة ملحقات ، يُديرها ضابط عسكري⁶، وتبعاً للمرسوم السابق، أصبحت المقاطعات الإدارية تتشكل من أراضي مدنية، يديرها والي، وأراضي قيادة يسيروها ضابط سامي يخضع لسلطة والي ، وتقلصت أراضي القيادة تدريجياً إلى أن تم إلغاؤها سنة 1923م⁷

المقاطعات الإدارية الثلاث حافظت على نفس التقسيم الإداري السابق (الأقاليم المدنية و الأقاليم العسكرية).⁸

أ/- بالنسبة للأقاليم المدنية :

يتمركز فيها العدد الكبير للمستوطنين و قُسمت إلى عدد من الأحياء أو الأقسام التي يشرف على إدارتها نائب والي باستثناء المناطق الرئيسية للمقاطعات التي تبقى تحت سلطة والي المقاطعة الذي أصبح يُعين من طرف رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الداخلية،⁹ كما توجد في تلك الأحياء بلديات كاملة الصلاحيات يُسيروها

¹ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1880 au 01 Octobre 1881 publié d'après les Documents Officiels par Ordre de M.Louis Tirman Gouverneur Générale Civil, Imprimerie Administrative Gjosso ET Cie, Alger, 1881, pp 28-31

² لمعرفة مناطق توزيع الأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية خلال فترة 1890-1914م، غُد إلى الملاحق الخاصة بالخرائط: الملحق رقم

07 ص 452

³ وهي من العبارات الإدارية التي أؤكد عليها مرسوم 25 ديسمبر 1870م، إضافة إلى مصطلحات أخرى: « District » بدل « Cercle »، و « Administrateur » بدلا من « Commandant supérieur »، أنظر:

B.O.G.G.A, N°351, Op. Cit, p 450

⁴ B.O.G.G.A, N° 346 , Première partis, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1871, p 378

⁵ Loizillon (V), L'Algérie Pratique, J.Curiel Libraire éditeur, Alger, 1876, p 10

⁶ Alexandre Duvernois, Le Régime Civil en Algérie Urgence et Possibilité de son Application Immédiate, Tissier Librairie, Alger, 1865, p 105

⁷ Claude Collot, Les Institutions de l'Algérie Durant la Période Colonial 1830-1962, O.P.U, Ben Aknoun Alger et CNRC Paris, 1987, p 45

⁸ Louis Vignon, La France dans l'Afrique du Nord :Algérie et Tunisie, Op. Cit, p 117

⁹ Voir :

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

رئيس البلدية ويساعده ¹مجلس بلدي ² أما الأقلية من الأهالي المتواجدين في مناطق معينة حملت إسم كانتونا ل Cantonales تخضع لسلطة موظف مدني Administrateur Civil يُعينه الحاكم العام المدني ويُشرف على تسيير شؤون المنطقة بواسطة لجنة بلدية تضم كل أعيان القبائل ³ المتواجدة بالمنطقة وهم أعضاء في مجلس الجماعة ⁴ Djemmaas هذا المجلس بمثابة مجلس بلدية، ومادامت القبيلة تتكون من دواوير فكان لكل دوار: دوار بلدية Douar-Commune يرأسه زعيم القبيلة الذي هو عضو في مجلس الجماعة سابقا، ومن وجهة نظر مدنية، فقد تم تفكيك القبيلة، وتلاشى معها مجلس الجماعة. ⁶

حال البلديات المختلطة التي تأسست بموجب قرار الحاكم العام العسكري "ماكماهون" (Mac Mahon) الصادر يوم 20 ماي 1868م، كانت بمثابة أقسام إدارية تشمل غالبية أعيان الأهالي يتم إنتخابهم بشروط ⁷ (السن 25 سنة فما فوق، والإقامة بالمنطقة لمدة عامين)، وبما أن هذه المناطق المعروفة بالبلديات المختلطة تضم أفرادا وقبائل متفرقة، هنا وهناك، فكان الأنسب في تسميتها بـ الدائرة كتسمية إدارية واقعية ⁸ لأنها

- Maurice Wahl et autre, Op. Cit, p 64

- Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 28

¹ S. P. A. L. D. F, Op. Cit, p 07

² أعضاؤه المنتخبون من المواطنين الفرنسيين يُشترط في عضويتهم إتمام 21 سنة، اما الرعايا الفرنسيون من الأهالي فكانت عضويتهم فيه بشروط هي: أن يبلغ سنه 25 سنة مع إقامة في ذات المنطقة لمدة أقصاها عامين (02 سنة)، واتقان التكلم باللغة الأم (الفرنسية)، أنظر:

- Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 93 et p 96

³ أعيان الجزائر حسب ما ذكره "ديدفييل" d'Ideville ثلاثة (03) أقسام، هم :

- أعيان أصليون: وهم الذين يعود نسبهم الأصلي إلى آل البيت (بنو هاشم) أو الذين يتحدرون من سلالة فاطمة الزهراء.

- أعيان عسكريون، أو الأجواد، وهم من يمتلكون خبرة لا بأس بها في الميدان العسكري، ولهم صفات البنية الجسدية وسلامته، القدرة على حمل السلاح، والتدريب العسكري .

- أعيان دينيون، وهم أولئك المتدينون بالدين الاسلامي ويتميزون عن غيرهم بالكرامات، والزاد الديني أو التفقه في أمور الدين، الإفتاء وغيرها، ومنهم من يطلق عليهم اسم المرابطين. للمزيد طالع:

- Henri D'Ideville, **Le Maréchal Bugeaud sa Correspondance Intime et des Document Inédite 1784-1849**, T03, Librairie Firino didot et Cie, Paris, 1882, pp06-09

⁴ عموما، يطلق اسم "اعيان القبائل: على "رؤساء العشائر" أو باللاتينية Karroubas أو "أمقران" Amokran في المغرب، أو "تامن" Tamen عند القبائل، يُختار واحد من القبيلة كل سنة بإسم "أمرار، أنظر :

- Augustin Bernard, **L'Organisation Communale des Indigènes de L'Algérie**, Émile Larose-Librairie Éditeur, Paris, 1918, p08

⁵ للتعرف على مهام وأدوار الجماعة Djemmaas، عد إلى :

- Ibid, p p 08-09

⁶ Voir : - S. P. A. L. D. F, Op. Cit, p 07 // - Augustin Bernard, Op. Cit, p24

⁷ ورغم ذلك بقي الأهالي بالنسبة لفرنسا أو الإدارة الكولونiale مجرد رعايا فرنسيين وليسوا مواطنين فرنسيين، أنظر:

- G.G.A, **Quelques Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie**, Imprimerie Orientale Fontana Frères, Alger, 1922, p 44

⁸ سُميت بالدائرة لأنها مقاطعة واسعة تُضاهي مساحتها مساحة الدائرة في فرنسا، أو تريد مساحة عن عمالة فرنسا، طالع :

- Augustin Bernard, Op. Cit, p 23

-Émail Larcher, Op. Cit, T01, p p 734-735

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

ستعرف فيما بعد تغييرا في تسمية مُسيرها، فحسب القرار الصادر يوم 24 ديسمبر 1875م، أصبح الموظفون على رأس هذه البلديات يحملون إسم متصرفون إداريون Administrateurs بدل القادة Commandants يرأس كل بلدية مختلطة متصرف إداري ويعتبر بمثابة رئيس بلدية يساعده في مهامه: أمين مكتب وعدد من الكتاب الفرنسيين وممرور الوقت¹ ستختفي هذه البلديات تدريجيا لتدخل في كَنَف البلديات الكاملة الصلاحيات لأنَّ البلديات المختلطة سينحصر وجودها في المناطق العسكرية،² أمَّا المصالح المدنية (القضاء، التعليم، المالية، الأشغال الأشغال العمومية...) أصبحت تابعة للوزارات بفرنسا بموجب مرسوم 28 أوت 1881م (المادة رقم 01)³ دافع عن هذه الفكرة السيد "جول كامبون" (Jules Cambon) سنة 1895م مُستشهدا بقانون البلدية الصادر يوم 05 أفريل 1884م، الذي يسمح بتشكيل بلديات كاملة الصلاحيات في المراكز الأوروبية، أمَّا السكان المحليون، فيبقون على إتصال مع تلك البلديات المنشأة،⁴ وفي ما يخص عددها خلال الفترة المدروسة نوضحه في الجدول التالي:⁵

جدول عدد البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة 1872-1900م

البلديات السنوات	1872	1879	1880	1900
كاملة الصلاحيات	45	181	184	261
مختلطة	18	44	63	79

نلاحظ في الجدول ملاحظتين هامتين، هما :

- ارتفاع كبير في عدد البلديات الكاملة الصلاحيات، وهذا لا جدال فيه، لأنَّ انطباعات تسيير أمور المستوطنين في الجزائر ينطبق على ارتفاع تلك البلديات وزيادة مساحة المناطق المدنية تبعا لسياسة الإستيطان الرسمي إلى جانب الإستيطان الحر منذ 1870م والذي كان له الأثر الأكبر في توسعة أو إنشاء بلديات جديدة في المناطق المدنية الجديدة. والدليل على ذلك هو إلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية وإخضاع منطقة التل إلى نظام الحكم المدني (في عهد الحاكم العام "ألبرت غريفي" (Albert Grevy)⁶

¹ Léon Béquet et autre, Op. Cit, p 114

² Voir:

-Augustin Bernard, Op. Cit, p p 23- 24

- Émail Larcher, Op. Cit, T01,p p 737

³ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1880 au 01 Octobre 1881 Op. Cit, pp 28-29

⁴ GGA, Quelques Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 44

⁵ Loizillon(V), Op. Cit, p p 10-17

⁶ Paul Bourde, Op. Cit, p 304

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- ارتفاع بطيء في عدد البلديات المختلطة وهذا يسوقنا إلى الأسباب التي كانت وراء ذلك، منها: توسع رقعة الإقليم المدني وضم أغلب البلديات الأهلية إلى البلديات المختلطة¹ وسياسة الحاكم العام المدني "دي قيودون" (Du Gueydon) الرامية إلى استحداث الدوائر الإقليمية² في المنطقة التالية، فحسب القرار 20 فيفري 1873م اعترف بستة (06) دوائر إقليمية ارتفع عددها في ظرف سنة (1874م) إلى 26 دائرة إقليمية، كان رؤساؤها تابعون إلى والي المقاطعة ويقومون بمراسلات مع الجنرالات وقادة الأقسام. أصبح هذا الفعل يقودنا إلى نتيجة مفادها أن المكاتب العربية لم تكف أبدا عن أداء وظائفها الإدارية، بل وفرض احترام السُلّم القيادي وإن وقع ذلك تحت غطاء تسميات مختلفة.

ب/- بالنسبة للأقاليم العسكرية :

تضم أقلية أوروبية وأكثرية جزائرية³ تخضع مباشرة إلى سلطة قادة قسم Général de Division، مثله مثل الوالي في المهام التي يضطلع بها و توجد في كل ناحية عسكرية بلدية فرعية Commune Subdivisionnaire أو بلديات مختلطة تتشكل من الأهالي ويرأسها جنرال أو ضابط سامي Officier Supérieur يُساعده في مهامه كمسؤول مساعدون فرنسيون ومستشارون من الفرنسيين وأعيان الأهالي Indigènes Notables أمّا المناطق العربية التي كانت مُقسمة إلى Khalifalicks- Aghalicks فكانت موجودة إسميا فقط، اما القبائل والدواوير فكانت تابعة للبلديات المختلطة.⁴

يُظهر الطابع العسكري للبلديات المختلطة ميزة نوعية بالنسبة لرئيس اللجنة البلدية الذي أصبح يمارس كل السلطات التي يمارسها الإداري في البلديات المختلطة والواقعة في مناطق الحكم المدني، وبهذه الأوصاف أصبحت البلديات المختلطة تتمتع بصفة الشخصية المدنية مثلًا لمناطق الخاضعة للحكم المدني (لها نفس الحقوق والإمتيازات التي تتمتع بها البلديات المختلطة في الأقاليم المدنية).⁵

¹ Ibid, pp 304-305

² بعد صدور قرار الحاكم العام المدني شانزي Chanzy يوم 24 ديسمبر 1875، تمّ تغيير اسم الدوائر الإقليمية إلى بلديات مختلطة، وأصبح إنشاءها خلال السنة ما بين 08 و 10 بلديات مختلطة، أنظر:

- شارل رويبر أجيريون، المرجع السابق، ص ص 289-290

³ تُغطي معظم المرتفعات والصحراء، أنظر:

Louis Vignon, La France dans l'Afrique du Nord :Algérie et Tunisie, Op. Cit, p 117

⁴ S. P. A. L. D. F, Op. Cit, pp 07-08

⁵ AG .du 20 Mai 1868, Arts : 04-12-13, MP.Ménerville, Dictionnaire de Législation Algérienne...(1860-1866), 2^{ème} Volume, A.Jourdan, Alger, Challamel Ainé, Paris, 1877 p 93

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

إضافة إلى البلديات المختلطة هناك نوعا آخر من البلديات عُرفت بإسم " البلديات الأهلية"

¹ Communes Indigènes² وهي من أقدم البلديات الفرعية التي تأسست بموجب قرار 20 ماي 1868م.³ وهي في الأصل مجموعة دواوير مشكلة للقبيلة أو الأعراش فصلها عن بعضها البعض قانون السيناتوس كونسيلت الصادر في 22 أبريل 1863م⁴، ويُسير هذه البلديات قائد القسم Commandant de la Subdivision لكل بلدي ويساعده مجلس فرعي Conseil Subdivisionnaire يتشكل من : قائد الدائرة رئيسا، ونائب حاكم عسكري ، وقائد في الهندسة ، ورئيس المكتب العربي ، وأعيان من الأهالي.⁵ يجتمع المجلس مرتين خلال السنة محددة في شهري "ماي وأكتوبر" لمدة عشرة (10) أيام⁶.

أدّى صدور قرار الحاكم العام في 13 نوفمبر 1873م إلى إلغاء البلديات الفرعية في المناطق العسكرية ليحل محلها البلديات الأهلية بدءا من 01 جانفي 1875م أمّا الدوائر والملحقات التابعة لها تتمتع بنوع من الاستقلالية وميزانية خاصة بها بعد استكمال عمليات ضمّ البلديات الفرعية إلى البلديات الأهلية في المقاطعات الإدارية للمناطق العسكرية.⁷ كما نظّم القرار السابق البلديات الأهلية⁸ حيث أصبحت تحت إدارة قائد أعلى في الدائرة أو رئيس الملحقة Chef de l'Annexe، ويُعتبر قائد الدائرة أو رئيس الملحقة بصفته رئيس البلدية صاحب الأمر في نفقات البلدية ماعدا المتعلقة بالنفقات الخاصة بأشغال البلدية التي تضطلع بها مصلحة الهندسة، تبعا لما ورد في المادة الخامسة من قرار الحاكم العام الصادر يوم 13 نوفمبر 1874م،⁹ وإلى جانب رئيس البلدية يوجد لجنة بلدية في لكل بلدية، يُحدد أعضاؤها بقرار من الحاكم العام المدني وتتجدد عضويتها كل ثلاث سنوات، وهم رئيس الملحقة أو قائد الدائرة رئيسا، قادة المناطق وقاضي السلم ونواب المناطق الرئيسية أو فروع البلدية و 05

¹ أنشئت بموجب القرار الصادر في 24 نوفمبر 1871م، وألغيت بقرار 11 سبتمبر 1873م، ثم أعيد إنشاؤها بمبادرة من النائب ألكسندر "بلمار" Alexandre Bellemare منذ 24 ديسمبر 1873م، قام الحاكم العام المدني بإلغاء البلديات القطاعية التي تأسست في 1868م، لتحل محلها البلديات الأهلية، أنظر: - شارل رويير أجيرون ، المرجع السابق، ص 278 و ص 295

² Maurice Wahl et autre, Op. Cit, p 66

³ Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 102

⁴ Ibid

⁵ حُدّد عددهم بـ 08 أعيان لكل 1000 نسمة في الدوار، و 10 أعيان لكل 1000 إلى 1500 نسمة في الدوار، و 12 من الأعيان لأكثر من 1500 نسمة في الدوار، عد إلى : - AG. Du 20 Mai 1868, Art : 57, Edouard Sautayra, Op. Cit, p 146

⁶ AG. Du 20 Mai 1868, Arts : 16-17-18-19-20 , Edouard Sautayra, Op. Cit, p 143

⁷ AG. Du 13 Novembre 1874, Arts : 01-02 , Edouard Sautayra, Op. Cit, p 148

⁸ تتشكل من أقسام إدارية صغيرة تُعرف بـ: "دوار" حلّت محلّ العروش بعد تفكيكها منذ صدور قانون السيناتوس كونسيلت 1863م.

⁹ AG. Du 13 Novembre 1874, , Arts : 03-04-05 , Edouard Sautayra, Op. Cit, p 149

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

أعضاء من أحياء البلدية يُحدد المرسوم الصادر يوم 27 نوفمبر 1866م.¹ يَجتمع مجلس البلدية أربع (04) مرات في السنة خلال أشهر فيفري-ماي-أوت ونوفمبر وفي حالة غياب رئيس اللجنة ينوب عنه ضابط عسكري وتكون مداولات اللجنة مُدة عشرة (10) أيام.² تطبيقا لسياسة "الإدماج" عرفت الأقاليم المدنية للمقاطعات الإدارية الثلاث، زيادة كبيرة في عدد البلديات والمساحة في مقابل تناقص أو تقلص في مساحة الأقاليم العسكرية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح مساحة الأقاليم المدنية والعسكرية للمقاطعات الإدارية الثلاث :

مساحة الأقاليم المدنية والعسكرية للمقاطعات الإدارية الثلاث السنــــــــــــــــوات		الأقاليم المدنية		الأقاليم العسكرية	
		عدد البلديات	المساحة بالهكتار	عدد البلديات	المساحة بالهكتار
30 سبتمبر 1884م ³		284	10.659.344	306	47.883.544
01 جانفي 1897م ⁴		330	12.872.224	348	35.024.804

تُبين أرقام الجدول أن بلديات الأقاليم المدنية للمقاطعات الإدارية الثلاث في إرتفاع مستمر، فمن 284 بلدية سنة 1884م إرتفع عددها إلى 330 بلدية سنة 1897م، إنعكس هذا الوضع على زيادة مساحة المناطق المدنية الذي وصلت مساحته سنة 1897م إلى 12.872.224 هكتار ، أي بزيادة تقريبية قُدرت بحوالي 2.212.880 هكتار مقارنة بالمساحة التي عرفت سنة 1884م. ومرد ذلك هو :

- إلحاق الدواوير في المقاطعات الجزائرية في البلديات الكاملة الصلاحيات (صباحية Sbahia ، أولاد دردور Oued Deurdeur ، عريب Arib ، بوزهار Bou-Zehar... في مقاطعة الجزائر، ودامبار Dambar وقلعة زرقا Guelt-Zerga بمقاطعة قسنطينة)⁵

¹ AG. Du 20 Mai 1868, Arts : 06-07, Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p102

² AG. Du 20 Mai 1868, Art : 16, MP Ménerville : Dictionnaire de Législation Algérienne... (1866-1872), Op. Cit, p 16

³ G.G.A, Tableau Général au 30 Septembre 1884 des Communes de Plein Exercice Mixte et Indigène des Trois Départements de L'Algérie(Territoire Civil et Trritoire de Commandement) avec indication du Chiffre de la Population Municipale Européenne et Indigène et de la Superficie du Territoire de Chaque Commune, Imprimerie de l'Association Ouvrière P, Fontana RT C^{ie}, Alger, 1884, pp 86-87

⁴ G.G.A, F.Accardo, Tableau Général des Communes de L'Algérie au 01 Janvier 1897 Dressé par Ordre De.M.Jules Cambon Gouverneur Général, Giralt Imprimerie du Gouvernement Général, Alger- Mustapha, 1897, pp 190-191 et pp 198-199

⁵ G.G.C.A, État Actuel de L'Algérie Publié D'après les Documents Officiels Par Ordre de M.le Général Chanzy, Imprimerie Administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, 1877, p06

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- انشاء بلديات كاملة الصلاحيات جديدة أو توسعتها حيث ارتفع عددها من 168 بلدية سنة 1877م¹ إلى 209 سنة 1884م² ليصل العدد إلى 257 سنة 1897م³، كما لا نستغرب ارتفاع بلديات المناطق العسكرية الذي وصل عددها سنة 1897م 348 بلدية وهذا سببه كثرة الأقسام الإدارية الصغيرة (الدوار) التي انشقت عن العروش وأصبح لكل دوار بلدية أهلية بفعل قانون سيناتوس كونسيلت 22 أبريل 1863م ولا جدال في ذلك إذا تحدثنا عن فترة نظام الحكم المدني ومزاياه وقد تناقصت مساحة المناطق العسكرية إلى ما قيمته 12.858.740 هكتارا وسببه واضح وهو زحف المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية في المقاطعات الإدارية الثلاث، من ناحية، والتلاشي التدريجي للبلديات المختلطة والأهلية لاحقا في أراضي القيادة إلى أن تم إلغاؤها نهائيا سنة 1923م.⁴

3- المجلس الأعلى للحكومة Le Conseil Supérieur du Gouvernement:

تأسس المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر يوم 10 ديسمبر 1860م⁵ بعد إلغاء الإمبراطور "نابليون الثالث" لوزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24 نوفمبر 1860م وإعادة ترتيب التنظيم الإداري إلى سابق عهده (خلال فترة الحكم العسكري) و فُشِلَ نظام التجربة في العمل بنظام الحكم المدني بين 1860-1858م.

عُرف المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية عدة تسميات منذ ظهور الأمر الملكي يوم 22 جويلية 1834م ووقتها تأسست الحكومة العامة للجزائر، وبصدور الأمر الملكي في 15 أبريل 1845م، حمل إسمها جديدا "المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر" وفي 09 ديسمبر 1848م غُيِّرَ إسمه إلى مجلس الحكومة ليستقر على اسمه الحالي "المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية"

رَافقت التغييرات المستحدثة على مستوى تسمية المجلس خلال تلك الفترات الزمنية تغييرا في اختصاصاته أو في تركيبة ومهام أعضائه -وقد سبق الإشارة لها- من خلال المراسيم التي اصدرتها السلطات الفرنسية حيث أبقى مرسوم 07 جويلية 1864م على ماجاء به مرسوم 10 ديسمبر 1860م وبصدور مرسوم 24 أكتوبر 1870م أُلغي المجلس الأعلى والحاكم العام العسكري وتمَّ تعويضهما بحكومة عامة مدنية Gouverneur Général Civil على رأسها حاكم عام مدني⁶ Gouverneur Général Civil، كما أُلغي مرسوم 01 جانفي 1871م العديد من مواد مرسوم 24 أكتوبر 1870م وأعاد مرسوم 07 أكتوبر 1871م تأسيس المجلس

¹ Ibid, p08

² G.G.A, Tableau Général au 30 Septembre 1884..., Op. Cit, p 86

³ G.G.A, F.Accardo, Tableau Général des Communes de L'Algérie au 01 Janvier 1897..., Op. Cit, p 190

⁴ Claude Collot, Op. Cit, p 43

⁵ للإطلاع على محتوى المرسوم الإمبراطوري، أنظر الملاحق الخاصة بالمراسيم: الملحق رقم 17 ص ص 477-479

⁶ D. du 24 Octobre 1870, Art : 01, MP de Ménerville : Dictionnaire de Législation Algérienne... (1866- 1872), . Op. Cit, p 06

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

الأعلى للحكومة وتنظيمه وفق ما أتى به مرسوم 11 أوت 1875م ومرسوم 23 أوت 1898م الذي أحدث تغييرات كبيرة في تركيبته واختصاصاته.¹

بيّن مرسوم 10 ديسمبر 1860م تركيبة المجلس المشكلة من الأعضاء: الحاكم العام المدني رئيسا، نائب الحاكم العام، أعضاء من المجلس الاستشاري، الجنرالات الثلاث قادة المقاطعات، الرئيس الأول للمحكمة الامبراطورية، عمال العمالات الثلاث، الأساقفة، مدير الأكاديمية و 6 أعضاء من المجالس العامة منهم عضوان يختارهما المجلس العام لكل عمالة، أما مرسوم 23 أوت 1898م قَدَّر عدد أعضاء المجلس بستين (60) عضوا موزعين على الشكل التالي:

- ستة عشر (16) عضوا تابعون للمندوبين الماليين، يُنتخبون ستة (6) أعضاء منهم من المندوبيتين الأوليتين وأربعة (4) أعضاء لمندوبية الأهالي ويُنتخب عضو (1) منهم من قسم القبائل في المندوبية.
 - خمسة عشر (15) عضوا تابعين للمجالس العامة، ويُنتخب كل عام مجلس من خمسة (5) أعضاء.
 - اثنان وعشرون (22) عضوا، وهم: الحاكم العام المدني، أساقفة الجزائر والأميرال قائد البحرية والقائد الأعلى للهندسة والجنرالات الثلاث قادة المقاطعات، الولاية الثلاثة للمقاطعات الجزائرية و رئيس أكاديمية الجزائر والمفتشون العامون للجسور والطرق والمناجم و ومحافظة الغابات وأربعة (4) مستشارين مُقرَّرين لدى مجلس الحكومة وثلاثة (3) أعيان من الأهالي وأربعة (4) أعضاء يعينهم الحاكم العام المدني.²
- يظهر الفرق كبيرا جدا في أعضاء المجلس الأعلى للحكومة حسب مرسوم 23 أوت 1898م مقارنة بمرسوم 10 ديسمبر 1860م وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي (إمبراطوري وجمهوري) ودور المستوطنين الأوروبيين في مضاعفة مقاعد أعضائهم في مختلف المجالس، على سبيل المثال، ارتفع عددهم في المجالس العامة للمقاطعات الإدارية الثلاث من 6 أعضاء (3 أعضاء حسب مرسوم 24 أكتوبر 1870م، و 5 أعضاء بموجب مرسوم 07 أكتوبر 1871م، و 6 أعضاء حسب مرسوم 08 أكتوبر 1873م و 11 أوت 1875م) إلى 15 عضوا.³

حدّد مرسوم 10 ديسمبر 1860م اختصاصات المجلس الأعلى للحكومة والتي تتلخص في مناقشة مشروع الميزانية وتنظيم الضرائب المختلفة،⁴ أمّا مرسوم 23 أوت 1898م في المادة الثامنة منه رَبط اختصاصات المجلس في دراسته كل القضايا المرتبطة بإدارة الجزائر التي يقترحها الحاكم العام باستثناء القضايا السياسية،⁵ وبخصوص

¹ C.S.G, *Notice sur le Conseil Supérieur de Gouvernement de L'Algérie*, Grand Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1899, p p 05-06 et pp 35-36

² D.23 Aout 1898, art : 01, B.O.G.G.A , N° 1537, Op. Cit, pp 874-875.

³ C.S.G, Op. Cit, p07

⁴ G.G.C.A, *Conseil Supérieur de Gouvernement : Procès-Verbaux Séance du 17 Octobre 1872*, Imprimerie de L'Aassociation Ouvrière v-Aillaud et C^{ie}, Alger, 1872, p 11/

⁵ D. 23 Aout 1898, **Art : 08**, C.S.G, Op. Cit, p37

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

مداولاته يترأسها الحاكم العام المدني وفي حال عدم حضور أعضائه الستين يُمكن عقده بحضور واحد وثلاثون(31) عضوا.¹

مُختصر القول، بعد إفتتاح الجلسة يُقدم الحاكم العام المدني حوصلة حول الوضع السائد في الجزائر، وأهم النتائج المتوصل إليها خلال السنة وكالعادة وفي كل دورة تنعقد، تتألف أربعة لجان تقوم بدراسة المسائل المعروضة من طرف الحاكم العام، والنظر فيها لتسهيل تسيير شؤون البلاد، ولكل لجنة من اللجان مهام خاصة، هي:²

- 1- اللجنة الأولى: إدارة عامة ولائية وبلدية.

- 2- اللجنة الثانية: الخدمات المالية.

- 3- اللجنة الثالثة: الإستيطان، الفلاحة والتجارة.

- 4- اللجنة الرابعة : الأشغال العامة.

تُقدّم هذه اللجان أعمالها على شكل تقارير للمجلس الأعلى قبل وضع الميزانية ليتناقش أعضاؤها حول النتائج التي توصلت إليها تلك اللجان،³ وبعد أن مُنحت الجزائر استقلالها المالي أصبحت المسائل المالية الأكثر حضورا في مناقشات المجلس اليومية.⁴

مرسوم 23 أوت 1898م لم يُحدد أيام وعدد دورات المجلس وبقيت تابعة إلى صلاحيات الحاكم العام المدني، وسابقا كان الحاكم العام المدني هو من يُحدد تاريخ عقد المجلس ودوراته التي كانت تدوم 20 يوما تبعا لمرسوم 11 أوت 1875م، وتقلص العدد ما بين 08 و 10 أيام حسب مرسومي 02 سبتمبر 1862م و 29 جانفي 1863م.⁵

اعتبر المعمرون ظهور النظام المدني والتغييرات التي صاحبتها في مختلفه الميادين من أكبر الانجازات المحققة منذ سنة 1870م، أما الجزائريون فكان بالنسبة لهم مرحلة احتلالية جديدة في أساليب وطرق التحكم في البلاد وتذليل أبنائها، وهذا ما سنلاحظه في السياسة الاحتلالية الاجتماعية والثقافية خلال الفترة المدروسة (1830-1900م)

¹ B.O.G.G.A , N° 1537, Op. Cit, p 876

² C.S.G, Op. Cit, p 22

³ Ibid, pp 22-23

⁴ Émail Larcher, Op. Cit, T01, p 314

⁵ C.S.G, Op. Cit, p 29 et p37

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال عرضنا لعناصر هذا الفصل مجموعة من النقاط ، منها :

- فكرة الاحتلال لم تكن وليدة العصر الحديث بل كان متجذرة لدى ملوك فرنسا، وبالأخص في عهد الملك هنري الرابع، ولم تتجسد على أرض الواقع إلا سنة 1830م، ويعود هذا الاهتمام المبكر في احتلال الجزائر إلى الأهمية الكبيرة والاستراتيجية (البحر الأبيض المتوسط كمر بحري وتجاري بامتياز، ...) و تعاضم مسألة الجهاد البحري في الحوض الشامي أو كما تسميها الكتب الأجنبية بالقرصنة البحرية La Piraterie.

- والدارس للعلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل الغزو يتبين له أن العلاقة تميزت بالاستقرار تارة، وبالقطيعة تارة أخرى، ومما زاد الوضع تأزما هو الوساطة اليهودية في التجارة بين البلدين، إضافة إلى الدسائس، والمؤامرات، والمكر والخداع من قنصل فرنسا الذي عُرف بسلوكه القذر، حيث لعب دور المظلوم في حادثة المروحة المشؤومة التي استغلتها فرنسا في حربها السيكلوجية والعسكرية وحتى السياسية لاسترجاع شرف الملك الفرنسي المهان.(حسب زعمهم)

- كان باستطاعة فرنسا بعد حادثة المروحة الإغارة على الجزائر واحتلالها، لكن الظروف الداخلية غير المستقرة و التحديات الخارجية أَجَلَّت الحرب، واغتم العدو الفرصة، وبدأ تحضيراته للغزو على أكثر من صعيد مَيَّزَ التفوق العسكري عُدة وعتادا عن نظيره الجزائري الذي لم يجد بين يديه سوى قلم يوقع به معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830م.

- ومنذ ذلك الوقت بقيت الجزائر تحت حكم القادة العسكريين، ومواقفهم الإرتجالية في التوسع العسكري نحو الداخل، الذي يجهلونه، من جهة، وتصدي المقاومات الشعبية لهم، من جهة أخرى. وحول الاحتلال الكلي أو الجزئي والتردد في مواصلة السير نحو المناطق الداخلية، إلى أن تم إخضاع الجزائر كجزء من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا بمرسوم ملكي صدر في 22 جويلية 1834م، وعُين على إثره أول حاكم عام عسكري(دروي ديرلوا) (Drouet d'Erlon).

- نَظَّم المستعمر إدارته للبلاد بالاعتماد على ضباط عسكريين تحت قيادة قائد عام عسكري مع بداية الغزو وتوقيع معاهدة الاستسلام وقد أشرك الكونت "دي بورمون" (Comte De Bourmont) أعيان الحضّر دون سواهم واستبعد الأتراك هادفا من وراء هذه السياسة محاربة الأتراك الذين أهانوا ملكهم ومصادرة كل أملاكهم وطردهم إلى موطنهم الأصلي، وأيضا استمالة أعيان وشيوخ القبائل إلى صفهم للتمكن من التوسع نحو الداخل دون مقاومة.

- لم تتوقف الأطماع الفرنسية عند تأديب الداى- حسب زعمهم- بل تعدت ذلك، وأعمال الجيش الفرنسي التخريبية وسياسة القادة العامين في تبني سلسلة المعارك العسكرية ضد الجزائريين دليل صارخ على عدم احترام ما جاء في معاهدة الاستسلام (احترام ممارسة العبادات، الحريات وغيرها).

الفصل الأول : الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية : 1830-1900م

- أصبح الجيش سيد الموقف رَدحا من الزمن (1830-1870) أي في الفترة التي أُطلق عليها فترة الحكم العسكري الذي برز فيه دور الجيش كثيرا في شؤون الجزائر، وبمرور الوقت، اكتسب الجيش العديد من الامتيازات التي نافسه فيها الكولون أو المستوطنون، ممّا أثار موجة السخط في أوساط الكولون الذي قام بمواجهته وتحديد مهامه وصلاحياته فأصبحت هاته الفترة يسودها الفوضى والصراع حول السلطة بين الجيش والمستوطنين والمستوطنون والمكاتب العربية، والجيش والجزائريون.
- وقد نُظِّمت الإدارة الفرنسية في الجزائر بترساة من التشريعات لتسيير شؤون البلاد في مختلف المجالات ولم يتخلَّ عن التنظيم العثماني السابق في التقسيم الإداري أو الاحتفاظ بالألقاب العثمانية لكسب وُد الضعفاء إليها (الخليفة، الآغا...). وقُسمت الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات شملت وهران، الجزائر وقسنطينة، في حين بقيت الصحراء كما سماها الإمبراطور نابليون العمالة الرابعة، وفي عهد النظام المدني أصبح الشمال الجزائري مدنيا أما جنوبه تحت السلطة العسكرية، وامتد التغيير كذلك حتى في المصطلحات الإدارية، فبدلا من عمالات أصبحت مقاطعات على سبيل المثال.
- وبدءا من سنة 1870م أصبح التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر مدنيا بقيادة حاكم عام مدني وليس حاكم عام عسكري وأصبح الكولون سيد الموقف بدل الجيش، وبدعم من فرنسا نفسها، استمر هذا التنظيم الجديد منذ 1870م وإلى غاية الاستقلال.
- وبهذه الكيفية تبلورت في سياسة الكولون مسألة تكوين كيان سياسي لهم والإنفصال عن الوطن الأم بكل سياسة الإدماج وقد اتضحت معالمه خلال فترة الحكم المدني (تعيين حاكم عام مدني، وضع ميزانية خاصة للمقاطعات الإدارية الثلاث بالجزائر، وهران وقسنطينة...).
- وقد أثر هذا التنظيم الإداري الكولونيالي على حياة الجزائريين، الذين أصبح مصيرهم بين أيادي أجنبية تحمل لهم الكره والعداء وتحلّي ذلك في الممارسات الزجرية والتعسفية التي مَسَّت كل الميادين وكان الميدان الاجتماعي - على وجه الخصوص - أحد ضحايا تلك السياسية.

الفصل الثاني :

السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م

تمهيد.

1- نظرة عامة عن المجتمع الجزائري قبيل الغزو سنة 1830م.

1-1- أصل السكان

1-2- بنية المجتمع الجزائري

أولا: سكان المدينة.

ثانيا : سكان الريف

1-3- تعداد السكان

2- السياسة الفرنسية الاجتماعية في بداية التوسع الاحتلالي :

1-2- الإدارة الاحتلالية وبدايات التوسع.

1-2-1 - تفعيل محتوى البيان الموزع عشية الاحتلال.

1-2-2 - إنشاء الصحف و الجرائد

أ- جريدة بريد الجزائر L'Estafette D'Alger

ب- جريدة المرشد الجزائري Le Moniteur D'Algérien

ج- النشرة الرسمية للحكومة الجزائرية

د- جريدة المبشر

1-2-3- استقطاب القيادات العربية

1-2-4- دور المكاتب العربية

1-2-5- إصدار فتوى شرعية الاحتلال والامتنال له

2-2- تشجيع الهجرة الأوروبية ودعم الاستيطان في الجزائر.

1-2-2- العناصر الأوروبية المستقدمة إلى الجزائر

2-2-2- الدعم الفرنسي للهجرات الأوروبية والاستيطان قبل 1870م

2-2-3- دعائم تطور الاستيطان الأوروبي بعد 1870م

2-3- السياسة الزجرية ضد المجتمع الجزائري.

1-3-2- سياسة النهب والتخريب للممتلكات :

أولا: نهب وتخريب الخزينة العمومية للإيالة

ثانيا : نهب وتخريب ممتلكات الجزائريين والأتراك

2-3-2- سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية :

أولا: سياسة الأرض المحروقة

ثانيا: الإبادة الجماعية

ب- مجزرة العوفية

أ- مجزرة البليدة

د- مجازر أخرى.

ج- مجزرة أولاد رياح (غار الفراشيش)

ثالثا : اعتماد أسلوب التصفية الجسدية

2-3-3- سياسة التهجير و النفي.

أولا: سياسة التهجير

ثانيا: سياسة النفي

2-3-4- سياسة الاعتقال والسجن

2-3-5- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية

3- تطور السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1881م-1900م :

3-1- إصدار قانون الأهالي 28 جوان 1881م

3-1-1- الوضعية القانونية والمكانة الإدارية الجزائريين قبل 1881م

3-1-2- إرهابات قانون الأهالي 1881م

3-1-3- محتوى وأهداف قانون الأهالي:

أولا: محتوى القانون

ثانيا : أهداف القانون

3-1-4- قراءة نقدية لمضمون القانون

3-1-5- السلطات المخول لها تطبيق القانون

3-2- إصدار قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882م

3-2-1- التلقيب في الجزائر قبل ظهور قانون الحالة المدنية

3-2-2- إرهابات قانون التلقيب في الجزائر 1830-1882م

3-2-3- صدور قانون الحالة المدنية

أولا: أسباب صدور القانون

ثانيا : مضمون القانون

ثالثا : أهداف القانون

3-2-4- تطبيق قانون الحالة المدنية ودراسة نقدية له.

أولا: تطبيق قانون الحالة المدنية

ثانيا: دراسة نقدية للقانون

تمهيد

واجهت إدارة المحتل بعد أن حَقَّقَتْ انتصارها العسكري على القوات الجزائرية وتوقيع معاهدة الاستسلام مع داي الجزائر يوم 05 جويلية 1830م عِدَّةَ عراقيل خَيَّبَتْ ظنَّها بانتصارها العسكري أنه سيسهل عليها التوسع نحو الداخل، وبدون أيَّة مقاومة، أو وجود عقبات أخرى ، مما دَفَعها إلى تَبْنِي سياسات جائرة ضد الجزائريين للحيلولة في المنطقة وإذلال الأهالي.

استغلَّت سلطات الاحتلال المعارف السابقة التي اعتمدت عليها في الغزو، والمؤسَّسة من الدراسات التاريخية، العسكرية أو الجغرافية من طرف مهندسين، ومؤرخين ومذكرات لضباط عسكريين، لكنَّها، لم تكن لِتَقْفي بالمطلوب كاملا، فَجَهِلهم للمنطقة وعادات وتقاليد سكانها وغيرها، جَعَلت المحتل يُقيم الحجة في مساره العسكري أو الإداري في بدايات توسعه نحو الداخل على قلة ما وصله من تلك الأفكار المحدودة.

تبعاً لذلك، يُمكننا أنْ نقف عند بعض الجرائم التي ارتكبتها السلطات الاحتلالية ضد الجزائريين في الميدان الاجتماعي على وجه الخصوص، ولنتعرَّف أكثر على مدى فقدان المحتل الغازي للغريزة البشرية والانقياد لحكم الملذات والشهوات على حساب مشاعر وأحاسيس بريئة (الجزائريون) خلال الحقبة التاريخية المدروسة (1830-1900م).

01- نظرة عامة عن المجتمع الجزائري قبيل الغزو سنة 1830م :

01-1- أصل السكان :

دراسة أصل سكان الجزائر قبيل الغزو الفرنسي لم تكن من المواضيع الأكثر اهتماما من طرف المؤرخين المحليين، عكس الكتابات التاريخية الأجنبية، والسبب واضح، وهو تحقيق أغراض احتلالية بالدرجة الأولى والتعرف على عادات وتقاليدها المختلفة لتسهيل عمليات التواصل مع السكان وبالتالي تمكين جيش الاحتلال من التوسع نحو الداخل.

بيّن المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" أن أصل سكان الجزائر يتشكل من تمازج عنصرين مهمّين هما: العربي والبربري،¹ وقد ساعد الاشتراك في نمط المعيشة وكذا العادات والتقاليد والأخذ بالانتماء العربي الإسلامي القاعدة الأساسية لتقدير بنية المجتمع الجزائري في دعم هذا التمازج² وضمان استمراره عبر التاريخ. ومن المؤرخين الأجانب الذين أكدوا هذه الحقيقة : "وليام سبنسر" لما تحدّث عن المجتمع الجزائري ككيان اجتماعي تتنوع فئاته السكانية من خليط من الأجناس تتميز بالانسجام والترايط،³ ودعّم هذه الفكرة أيضا القنصل الأمريكي بالجزائر "وليام شالر" بقوله أن الجزائر: "عبارة عن خليط من العرب والبربر وبقايا الأجناس التي غزت البلاد عبر العصور، والمهاجرين من الأندلس والأتراك".⁴

وضّحت دراسة الجنرال "فيثرب" (Le général Faidherbe)⁵ الذي شغل أستاذ جغرافية الطب

والدراسات الأنثروبولوجية (علم يهتم بدراسة السكان) نسب الأجناس الموجودة في الجزائر، حيث يتصدرهم الليبيون أو ما اصطلح على تسميتهم بالبربر بنسبة 75%،⁶ وشمال إفريقيا عامة، وهذا ما يقودنا إلى اعتبار أن

¹ وكثيرا من الأقاويل والمواصفات اللاعقلانية يطلقها المؤرخون الأجانب على البربر (سكان شمال إفريقيا)، فمن وجهة نظرهم، البربري عندهم شخص متوحش وقاس، وغير عادل ومعارض تماما لكل الأديان، وحتى مع الطبيعة، لذلك يعتقد الكثيرون بأن البربري لديه طبيعة وحش إفريقيا، ولا يمكن التعامل معه إلا بالطريقة الوحشية، أي بالمثل، في حين بيّن المؤرخ الرأي المناقض أو الرأي الآخر، فنجدته يُعدّل في إطلاق مواصفاته الوحشية ضد البربر أو البرابرة، فيذكرهم بحكم كتابات من سبقه، وما كتبوه بعده عنهم من الرحالة والمسافرين على أن البرابرة ليسوا فظيعين أو عنيفين عكس ما وُصفوا به، فنجدهم أكثر تحضرا، للمزيد أنظر:

Laugier De Tassy, Histoire du Royaume D'Alger avec l'État Présent de se Gouvernement, de ses Forces de Terre et de Mer et de ses Revenus, Police, Justice Politique et Commerce, (SD), pp01-02

² حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 54

³ وليام سبنسر، مصدر سابق، ص 81

⁴ وليام شالر، مصدر سابق، ص 54

⁵ Louis Léon César Faidherbe ولد في مدينة "ليل الفرنسية يوم 03 جوان 1818م، تخرّج من المدرسة العسكرية التطبيقية، دخل إلى الجزائر سنة 1844م، وشارك في العديد من الحملات العسكرية ضد الأهالي في مستغانم، وهران ومنطقة القبائل الكبرى طيلة فترة 1844-1870م، ترقى إلى رتبة نقيب عام 1846م، قدّم 52 عاما خدمة عسكرية وشارك في أكثر من 40 حملة عسكرية، له العديد من المؤلفات، للإطلاع عليها، عُذ إلى

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 256-261

⁶ Arthur Alexandre Behaghel, L'Algérie : Histoire, Géographie, Climatologie, Hygiène, Agriculture, Forêts, Zoologie, Richesses Minérales, Commerce et Industrie, Mœurs Indigènes, Population, Armes, Marine et Administration, Tissier, Librairie Éditeur, Alger, 1864, p 02

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

السكان الأوائل في الجزائر يعود لهذه الفئة السكانية، ثم يأتي في المرتبة الثانية العرب، بنسبة 15%، وبعدهم الزنوج ثم بقية المجموعات السكانية من اليهود الذين يمثلون نسبة 2%، كما نجد تساوي في النسب لكلا الفئتين: الرومان والفينيقيين بنسبة 1%، أما العناصر الأوروبية غير المرغوب فيها في مناطقها الأصلية أو كما سماها الجنرال "فيثرب" (Le général Faïdherbe) بالمتبردين¹ فيمثلون أدنى النسب المقدرة بـ: 0.5%.² وهي النسبة التي يشترك فيها الأتراك، ومنه نستنتج أن سكان الجزائر قبل الاحتلال كان عبارة عن خليط من الأعراق تقطنها منذ عهود طويلة، لكن دراسات أجنبية أخرى تنكر وجود أمة جزائرية بالأصل، وهذا ما نجده في كتابات المؤرخ "إسماعيل توماس أوربان Ismayl Thomas Urbain"³ الذي حكم عليهم حكما قاسيا تمهيدا لمدح الاحتلال الفرنسي على ما أنعم عليهم من نعم الحضارة، كما نُسجل له اعترافات تُناقض كتاباته الأولى عن المجتمع الجزائري، حيث يعترف بوجوده بعدما أنكره مقتنعا بأفكاره للرأي الفرنسي بأنه لا يضمن للوجود الفرنسي بالجزائر إلا التعايش مع أهله، وذلك على أساس العدل والمساواة واحترام هويته.⁴

تتبعنا للدراسات الأوروبية الموضحة لبنية السكان في الجزائر، وجدنا فيها تناقضات واختلافات، ومرد ذلك - في نظرنا - يعود إلى روح الاستعلاء والتفوق المادي والحضاري الذي أراد هؤلاء تمريره إلينا لتزييف حقائق تاريخية مشهودة واستناد بعضهم في كتابة مؤلفاتهم عن المنطقة إلى طبيعة العلاقة بين المجموعات السكانية التي استوطنت المنطقة أي الصراع خلال فترة الحكم العثماني للجزائر 1518-1830م الذي كانوا يصفونه بالاستبداد والجور، كما نجد تقريبا أغلب الدراسات والأبحاث التاريخية الأجنبية تشير إلى أصل سكان المنطقة يتكون من عرب وبربر، كحقيقة تاريخية.

¹ أو المخربون، وهي تسميات تطلق على دول شمال أوروبا بما فيها سكان ألمانيا الأوائل الذين شكلوا قبائل همجية لم تكن تعرف للحضارة وزنا راجع :

Maurice Wahl et autre, Op. Cit , p 41

² A.Bordier, **La Colonisation Scientifique et les Colonies Françaises**, Reinwald Librairie Éditeur, Paris, 1884, p175

³ Ismaël Thomas Urbain (1814-1884م) ولد بغويانا يوم 32 ديسمبر 1812م، من أسرة فقيرة، حصل على شهادة الثانوية والتحق بكلية الطب من نفس المنطقة، دخل الجزائر يوم 22 أبريل 1837م، شغل عدة وظائف، بدأها كمتبرج في جيش افريقيا مستوى ثان في مارس 1837م، ومستوى اول في 01 أبريل 1839م ثم مترجم رئيسي في 29 جوان 1843م، ثم عُيِّن مستشارا للحكومة العامة ديسمبر 1860- أكتوبر 1870م، توفي في الجزائر في 20 جانفي 1884م ودفن في مقبرة Saint Eugène (بولوغين حاليا)، تاركا وراءه مجموعة مؤلفا منها: *L'Algérie pour les Algériens, L'Algérie Française*، أنظر:

- Laurent Charles Féraud, *Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique* (Archives des Corps), Op. Cit, p 264

⁴ إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دارهومة، الجزائر، 2013، ص 191

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تحدث العقيد "سيروكا"¹ (Seroka) إلى أهمية معرفة القبائل العربية من البربرية التي استوطنت أرض الجزائر لانتفاع منها في خدمة مصالح فرنسا في المنطقة، فبمعرفة حقيقة تلك القبائل تستطيع فرنسا أن تتأقلم مع سكان المنطقة، ويسهل عليها معرفة عادات وتقاليد القبائل،² وبالتالي إثارة أسباب التفرقة، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "إن معرفة أجداد وجذور العائلات الرئيسية الموجودة في البلد، وأصحابها، ومنايع أحقادها و انتقاماتها تجعلنا قادرين على التحكم فيها فمعرفة التاريخ العريق للبلد، يجعلنا نتفادى الأخطاء ولا نقع فيها وبالتالي يصبح الحاضر علما بالماضي"³

سياسة العقيد "سيروكا" (Seroka) من خلال ما ذكره، تُعتبر رسالة احتلالية واضحة، ودعوة صريحة إلى الاهتمام بالمجتمعات الجزائرية، وأنماط عيشها للتمكن من الوصول إلى حقائق ومعارف اجتماعية للتحكم في البلد والتقرب إلى شيوخ وزعماء القبائل لإيجاد قنوات اتصال محلية، لتجنب خطر الأهالي والتوغل إلى الداخل. تاريخ الجزائر، تاريخ عريق، عَرَفَ على مرّ العصور توافد العديد من الأجناس البشرية أو الحضارات امتزجت مع السكان المحليين للبلاد ولكنها بقيت محافظة على خصائصها (عاداتها وتقاليدها وغيرها)، فهي لم تنصهر مع المجتمعات المحلية للبلد المستقبل، وبالتعرف على أصل سكان الجزائر من عرب وبربر يقودنا التفكير إلى معرفة طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

1-2- بنية المجتمع الجزائري (مجتمع المدينة ومجتمع الريف)

يمكننا أن نوضح التركيبة الاجتماعية في جزائر ما قبل الغزو الفرنسي 1830م، إلى الواقع الاجتماعي الذي فرضه الوجود العثماني في المنطقة بالفروق الواضحة - نسيبا- بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف، وذلك من حيث تنظيم المجتمع، وقيمه، وعاداته وتقاليد.

¹ هو جوزيف أدريان سيروكا Joseph Adrien Seroka (1818-1865) ولد بفرنسا بمنطقة برينيون، درس بالمدرسة العسكرية المختصة في 1837/11/14م وتخرج منها تولى منصب مساعد في المكتب العربي ورئيسا له ببسكرة في 1850/07/02م ثم أصبح قائدا للنيابة العامة بباتنة في 1863/05/08، توفي في 1865/08/04م طالع :

- Joseph Adrien Seroka, " Le Sud Constantine de 1830-1855", R.A, V 56, Alger, 1986, pp376-377

² Ernest Carette, Recherche sur L' Origine et Migrations des Principales Tribus de L'Afrique Septentrionale et Particulièrement de L'Algérie , Imprimerie Impériale, Paris, (SD), pp 443-476

وفي مصادر أخرى، نجد عدد القبائل بالجزائر 449 قبيلة، مقسمة على العمالات الثلاث: عمالة الجزائر 119 قبيلة، عمالة وهران 111 قبيلة وعمالة قسنطينة 219 قبيلة، أنظر:

- Th.Cormier, Spécimen Colonial de l'Algérie : Résumé, Réfutation, ou Complément des Systèmes de MM. Leblanc de Prébois, l'abbé Landmann, de Lamoricière, Bedeau et Bugeaud, Moquet Libraires Éditeur, Paris, 1847, p 52

³ Joseph Adrien Seroka, Op. Cit, pp 376-377

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

ذكرنا سابقاً أنّ أصل الجزائر عرب وبربر، وهي حقيقة تاريخية لا غبار عليها،¹ لكنها لا تفني وحدها في التعرف على التركيبة الاجتماعية وفهمها، فعوامل التمييز بين السكان لا تقوم على أساس العرب أو القبائل أو سكان التل أو سكان الصحراء كما يراها بعض المؤرخين الأوروبيين²، وإنما تقوم على أساس سكان الريف (البادية) وسكان المدن لاعتبارات عدة (الطابع الاقتصادي وهو الفلاحة، و أيضاً الفروقات الواضحة في تعداد السكان والتوزيع الجغرافي لهم وغيرها).

تَقْتَضِي دراستنا لتركيبية السكان الجزائريين بفئاتهم المختلفة إلى تصنيفها إلى سكان المدينة وسكان الريف باعتبار أنّ لكل منهما خصائصه التي تميزه عن الآخر، فمن الفئات الاجتماعية المكونة لكليهما نجد:

أولاً : سكان المدينة :

يضم مجموعة من الفئات الاجتماعية: الأتراك، والكراغلة، والأعلاج، والحضر، واليهود والدخلاء (البرانية) وتتميز كل جماعة بوضعها الخاص، يمكن أن نوضحه كالاتي :

1- الأتراك:

يتركزون أساساً في عواصم الولايات والمدن الرئيسية³ وأغلبهم يشتغل في الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية،⁴ كانت تُشكل طائفة منغلقة ومنعزلة عن المجتمع الجزائري، متمسكة بلغتها التركية ومذهبها الحنفي وتخضع لنظام قضائي خاص ولها امتيازات خاصة كذلك.⁵

2- جماعة الكراغلة:

تكونت هذه الجماعة نتيجة علاقات المصاهرات من خلال زواج الجيش التركي (الانكشارية) بنساء البلاد وظهرت لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية، ثم انتقلت إلى باقي المناطق مشكلة عائلات تختلف عن العائلات الجزائرية من حيث رابطة الدم، ومن المناطق التي استقرت فيها نجد على سبيل المثال⁶ : الجزائر وتلمسان⁷، ومعسكر¹، قلعة بني راشد زمورة²، ومستغانم، ومارونة³، ومليانة⁴، والمدينة⁵، والبليدة والقليلة⁶

¹ Stéphen D'estry, *Histoire d'Alger de ses Serritoire et de ses Habitants, de ses Pirateries, de son Commerce et de ses Guerre, de ses Mœurs et Usages, depuis les Temps les Plus Reculés Jusqu'à Nos Jours*, Troisième Édition, A. Mame et C^{ie} Imprimeurs Libraires, Paris, 1846, pp17-18

² للتوسع في الموضوع، أنظر : -Arsène Berteuil, Op. Cit, T01, pp 17-18

- M.Roy, *L'Algérie Moderne (Description des Possessions Française dans le Nord de l'Afrique)*, Librairie des Bons Livres Chez Martial Ardant Frères, Paris, 1855, p 37

³ Rozet et Carette, *L'Algérie*, Firmin Didot Frère Éditeur, Paris, 1850, p 213

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس-طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 1431هـ/2010م، ص 53-54

⁵ صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، دار هومه، الجزائر، 2005م، ص 357

⁶ M.Renaudot, *Alger, Tableau du Royaume de la ville d'Alger et de ses Environs*, 04^{eme} Édition, Librairie Universelle de P. Mongie Aîné, Paris, 1830, p p 43-44

⁷ منطقة ساحلية بالغرب الجزائري ترتفع عن مستوى سطح البحر 828 م، تبعد مسافة 131 كلم عن وهران، أنظر:

- Odilon Niel, Op. Cit' T01, pp473-474 // - Charles Gouillon, Op. Cit, pp 343-344

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

وبسكرة، وقسنطينة و عنابة ففي الجزائر وتلمسان نجد خمسمائة (500) جندي وفي مستغانم خمسمائة وأربعة (504)، بينما بلغ عدد المقيمين في قلعة بني راشد ثمانون (80) عائلة.⁷

استطاعت بعض العناصر الكرغلية بفضل موقعها وامتيازاتها الوصول إلى المناصب العالية في السلطة وقيادة البايليكات، مثل عهد حكم الباي "محمد الكبير" (1779-1830م)، و"أحمد باي" (1826-1847م) ببايلك الشرق.⁸

اقتصرت تأثير جماعة الكراغلة في الجزائر على التقاليد العسكرية التركية والأساليب الإدارية العثمانية دون أن تتعداها إلى نمط حياة السكان وأسلوب عيشهم، مما جعل التأثيرات التركية سطحية، لم تلبث أن تلاشت مع نهاية الحكم التركي بولايات الغرب.⁹

3- سكان الحضر (البلدية)¹⁰

تضم أعيان البلاد من العلماء، والتجار، وأصحاب الحرف، والصناع، والكتاب والإداريين، فهي تتكون من الإداريين، فهي تتكون من المجموعات السكانية القاطنة بالمدينة بشكل دائم، ومن أهم العناصر المشكلة لهذه الفئة نجد طبقة الأشراف والجالية الأندلسية.

4- الأعلام (Renegat) :

نميز فيهم نوعين هما¹¹ :

أ/- النوع الأول :

¹ Mascara أو كما يطلق عليها اسم "أم عساكر" Oum' Askeur أو مكان الحملة أو تموضع العساكر، وهي منطقة بالغرب الجزائري تبعد عن منطقة وهران مسافة 96 كلم، وحول تاريخ المنطقة عُذ إلى:

- Odilon Niel, Op. Cit'T01, pp455-458-

² Zemoura منطقة بالغرب الجزائري تابعة لغيلزان تفصلهما مسافة 25 كلم، وتبعد عن تيارت مسافة 91 كلم، أنظر: Ibid, pp454-455

³ Mazouna كانت عاصمة الظهرة قديما، وهي منطقة بالغرب الجزائري تبعد عن "رنو" Renault 05 كلم، وللتعرف على تاريخ المنطقة، يمكن الرجوع إلى :

Ibid, pp450-451

⁴ Miliana منطقة رومانية قديما، تبعد 118 كلم شمال شرق الجزائر و 80 كلم غرب المدينة، وتتصل بالبلدية مسافة 70 كلم وتبعد 120 كلم جنوب غرب شلف و 80 كلم جنوب شرشال، وعن تاريخ المنطقة راجع: Jules Duval, Op. Cit, pp 213-215

⁵ Médéa عاصمة التيطري تبعد 90 كلم جنوب غرب الجزائر العاصمة، و 40 كلم جنوب البلدية و 80 كلم شرق مليانة، أنظر:

Ibid, pp 206-207

⁶ Koléa مقاطعة إدارية تابعة للجزائر العاصمة، تبعد عنها شرقا مسافة 37 كلم، ومسافة 21 كلم عن البلدية، أنظر:

Charles Gouillon, Op. Cit, pp223-224.

⁷ M.Emret, " les Tribus Privilegiées en Algérie dans la Première Moitié du XIX.siecle", A.E.S.C, 21 Année janvier Février 1966, P 46

⁸ صالح عباد، المرجع السابق، ص 358

⁹ M.Renaudot, Op. Cit, pp 45-46--

¹⁰ عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص 57

¹¹ جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830م، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر، 2009م، ص 164

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

يشمل الأطفال المسيحيين الذين أُسروا أثناء الغارات ثم بيعوا في الغالب إلى أحد الأعيان (السادة) الذي كان يربهم في منزله الخاص كما لو كانوا أولاده من صلبه. وكان هؤلاء الصبيان يجدون من السهل عليهم التخلي عن دين آبائهم ويعتقدون دين سيدهم الذي كان يجعلهم في كثير من الأحيان ورثة له، وهناك آخرون بالغون أصبحوا أعالجا عندما يكسوا من الفداء وكانوا يأملون في تحسين أوضاعهم بالتخلي عن عقيدتهم المسيحية كبعض القساوسة... وآخرون كانوا أرقاء انضموا إلى الفرقة الانكشارية.

ب/- النوع الثاني:

يتشكل من الأوروبيين المتسكعين¹ الذين حضروا بأنفسهم إلى مدينة الجزائر وتخلوا عن دينهم لأسباب واضحة، وهي الأمن الشخصي غير أن كثيرا منهم جاؤوا أيضا بمهارات إلى الإيالة كصنع السفن الطويلة والإبحار بما والمغامرة بما حتى في المحيط الأطلسي، إن هؤلاء لم يكونوا رجالا أتقياء يحاربون جهادا في سبيل الله بل كانوا في الواقع لا أكثر ولا أقل من قراصنة يجرون وراء حظوظهم تحت الراية الخضراء للجزائر ذات النجم اللامع بدل الجري وراءها تحت علم القرصنة.²

1-5- البراني أو الأعراب:

وهم الذين قدموا إلى المدن من المدن الداخلية للإقامة والعمل وقد ظلوا يُعتبرون دُخلاء³ ينتسبون إلى مواطنهم الأصلية ويحافظون على أوضاعهم بالاشتغال بمهن وأعمال معينة لم تجد الإقبال عليها من طرف الحضّر⁴. لهذه الجماعات انتماءات متعددة⁵ إذ نجد القبائلي العباسي⁶، والزموري، والجيجلي، والبسكري و الأغواطي وغيرهم⁷.

1-6- اليهود⁸:

¹ A.Bordier, Op. Cit, p 175

² جون ب. وولف، المرجع السابق، ص 164

³ Pierre Berthézène, Op. Cit,p31

⁴ F.De Haedo "Topographie et Histoire d'Alger, Trad, de l'Espagnol par A,Berbrugger et Monnereau", R A, V 14,1870,p 494

⁵ Pierre Berthézène, Op. Cit, p 30

⁶ نسبة إلى ولاية سيدي بلعباس حاليا ، تقع على مسافة 82 كلم عن وهران، وحول تاريخ المنطقة، عُذ إلى :

Odilon Niel, Op. Cit,T01, pp466-470

⁷ للتوسع في الموضوع، عُذ إلى :

- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 60

- Stéphen D'Estry, Op. Cit, p 37

⁸ وهناك من يصنفهم من العناصر الأساسية المكونة للأهالي (الجزائريين) إضافة إلى العرب والبربر ، وللتوسع أكثر في ثنايا الموضوع، يمكنك الرجوع

إلى :

- Maurice Wahl et autre, Op. Cit, p55

- Roy,Just Jean Étienne, Op. Cit, p 183

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تُشكل الطائفة اليهودية بالجزائر أهم عنصر من الدخلاء¹ وكانت لهم تجمعات بالمدن الرئيسية مثل تلمسان، والجزائر، وقسنطينة،² ويتفرعون حسب أصولهم إلى ثلاثة فروع هي: "التوشايم": وهي طائفة يهودية استقرت بالجزائر في العهد الروماني، ويهود "الميجورشيم" الذين قدموا إلى الجزائر عندما بدأت دويلات وإمارات أندلسية تتساقط تحت ضربات الاسبان المسيحيين، وتُسمى يهود الأندلس أو يهود الإسبان نسبةً إلى المنطقة الجغرافية التي استوطنوها أمّا الفرع الثالث فيميزه يهود "ليفورن".³

تُميز في فئة اليهود الموجودين بالجزائر نوعين مختلفين هما: فئة اليهود الأحرار التي تتكون من القناصل وموظفي القنصليات ووكلاء المؤسسات التجارية والتجار، والفئة الثانية تشمل فئة الأسرى⁴ والمقدر عددهم 500 500 أسير خلال القرن التاسع عشر ميلادي (19م)، وهم خليط من مختلف الأجناس الأوروبية يتصدرهم البرتغاليون أما البقية فمنهم: الرومان، واليونان وصقلية، وقد اشتغلوا بوظائف عديدة منها: عمال في البساتين والمقاهي وخدمة المنازل... ومنهم من تَبَوَّأ مكانة متميزة بمجتمعات المدن⁵، وبرز دورهم في المعاملات التجارية وكانوا يُعرفون بيهود القُرنة⁶، اكتسبوا ثروة طائلة من وراء احتكارهم التجارة الخارجية من طرف عائلي بكري (Bakri) وبوشناق (Busnak).⁷ كما كان لهم دور كبير في التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية خاصة في أواخر فترة الحكم العثماني للجزائر.⁸

7- الزنوج :

يوجد نوعان في هذه الفئة منهم العبيد السود الذين اشتغلوا في الأعمال المنزلية⁹، أما الأحرار فكانوا جماعات منظمة يرأسها أمين يُدعى قائد الوصفان، كان أغلب هذه الفئة من السنغال والسودان الذين استُقدموا من الواحات الصحراوية.¹

¹ F.De Haedo, Op. Cit, p 90

² M. Renaudot, Op. Cit, p46

³ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 59

⁴ Albert Devoulex, " Relevé des Principaux Français qui ont Résidé à Alger de 1686 A1830", R.A. V 16 1872, p356

⁵ من تلك العائلات اليهودية الغنية منها عائلة "لوفي فالانسي"، "بونجيورنو"، "زاكوتو"، "ألفاريغو"، "لونسودا ومونرو"، كان بعضهم يتقن اللغة العربية ولهم معرفة واسعة بالمتجمع العربي، فنالوا إعجاب السلطات الإدارية الفرنسية العسكرية منها والمدنية، كانت مساكنهم راقية بحي "القديس أوجين" على شاطئ البحر ومساكن بالأبيار، "حيدرة" ومرتفعات المدينة. بينما كان الفقراء من اليهود يقطنون الأحياء الضيقة في الجهة السفلى من القصبة المتاخمة للأحياء العربية التركية، و المساكن الشعبية التي بناها بناؤون فرنسيون بما فيها أحياء "باب الوادي"، للمزيد طالع :

- Venture DE Paradis, **Alger Au XVIII Siècle**. Typographie Adolphe Jourdan- Imprimeur Libreur Éditeur, Alger, 1898, p 03

⁶ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 59

⁷ Darmon, "Origine et constitution de la Cominunauté Israélite à Tlemcen", R A. V 14, 1870, p 376

⁸ للتوسع في الموضوع، طالع:

- هشام بوبكر وعياشي بلقاسم، المرجع السابق، ص 295

⁹ Voir :

- Pierre Berthézène, Op. Cit, p p 30-31

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

مَيَّز سكان المدن خليطا من الأجناس سواء من داخل البلاد أو خارجها ، منها ما عُرفت بشروتها الطائفة التي اكتسبتها من وراء معاملاتها التجارية كاليهود مثلا وتسببت في توتر العلاقات بين الجزائر والدول الأخرى (فرنسا) إلى حدّ القطيعة والغزو، وأخرى تَسَلَّقت الوظائف العليا في الإدارة العثمانية كالكرادلة رغم أن أغلبهم دخل الحياة العسكرية، هذا ناهيك عن سكان الريف.

ثانيا : سكان الريف :

ذَكَر المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" في كتابه "المرآة" بأن الريف الجزائري أو البدو كما يُسميه، ينقسم إلى طبقتين أو على الأصح إلى نوعين متميزين من السكان: فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون، أصلهم من الشرق وينحدرون من قبائل عربية مختلفة، أمّا الذين يسكنون الجبال أو الأماكن الوعرة المنحدرة فهم البرابرة²، ومنهم من أعطى لهم وصفا آخر وقسمهم إلى ثلاثة أقسام أو أنواع هي:

1- من كان في الزراعة والقيام بالفلاحة، وتربية النحل، كان المقام أولى به من الظعن، وهؤلاء سكان المَدَر- ضواحي المدن- والقرى والجبال. (سكان التل)

2- من كان معاشه في السائمة، مثل الغنم والبقر، فهم ظُعن في الأغلب لارتياح المسارح والمياه لحيواناتهم فالتقلب في الأرض أضلح لهم. (سكان الأطراف الشمالية للصحراء الجزائرية)

3- من كان معاشه في الإبل فهم أكثر ظعننا وأبعد في القفر مجالا. ³ (سكان الصحراء)⁴
تحدّث المؤرخ الجزائري "يحي بوعزيز" عن التنظيم الاجتماعي لسكان الريف وخصّص عمله إلى تقسيم سكان الريف إلى المجموعات التالية :

1- الأسرة وتشكل من الوالدين والأبناء ويلعب الوالد أو من يتولى مكانه دور الرئيس في الأسرة في جميع المجالات.

2- القبيلة وتأتي بعد الأسرة كمجموعة أوسع تتألف من مجموعة أسر تنحدر من أصل واحد.

3- العشيرة تأتي بعد القبيلة في الكبر والحجم وتتألف من مجموعة قبائل.

- Roy Just Jean Étienne, Op. Cit, p 184

¹ لتفاصيل أكثر عن اليهود عد إلى:

- Rozet et Carette, Op. Cit, pp 216-218

- Roy Just Jean Étienne, Op. Cit, pp 185-186

² حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 53

³ عبد الرحمان بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج 6، ط 1 تح: خليل شحادة وهيكال زكار، دار الفكر، بيروت-لبنان، د.ت، ص 122

⁴ ولمعلومات أكثر حول الموضوع طالع :

- Renout, *Alger et de sa Colonisation avec des Considérations sur l'Importance de ce Pays*, Chez les Principaux Libraires, Paris, 1832, p p 34-35

- C.Taupiac, *Les Israélites Indigènes*, Chez Challamele Librairie, Paris, 1871, pp 07-08

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

4- العرش، ويتألف من مجموعة قبائل وعشائر مختلفة الأصل والمكانة، والأعراس بدورها تضم القرى و المداشر.¹ ضمَّ سكان الريف فئات من العائلات انقسمت وفق تعاملها مع السلطة التركية إلى قبائل جندتها الإدارة الحاكمة لفرض سلطتها على الأرياف مقابل تمتعهم ببعض الامتيازات.² مثلت هذه القبائل ما عرف بقبائل المخزن³، وقبائل خاضعة لسلطة البايلك تخضع لرقابة قبائل المخزن والحاميات التركية عرفت بقبائل الرعية، وقبائل أخرى متحالفة تعاملت مع البايلك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم في ذلك مُستَندِين على كفاءتهم الحربية أو الدينية أو أصالة نَسبهم، منهم من عُرف بالأجواد وهم سادة في مناطق نفوذهم.⁴ بُجِد إضافة إلى الأجواد، سلطة المرباط⁵ أو الشيخ "كبير الجماعة" التي كانت تعتمد على الاحترام والوقار وهذا ما عبّر عنه المؤرخين العرب الذين درسوا السلوكات الاجتماعية للجزائريين، ومن بين هؤلاء المؤرخين، نجد المؤرخ "بن خلدون"⁶ قائلا "أما المدن والأمصاير فعدوان بعضهم على بعض تدفعه الحكام والدولة، فهم مكبوحون بحكمة القهر والسلطان وأما أحياء البدو فيزرع بعضهم على بعض مشايخهم وكُبرائهم بما وقر في نفوس الكافة لهم من الوقار والإجلال"⁷

تُعَدُّ ظاهرة الاختلاف التي رصدها لنا "بن خلدون" في عصره بين سلطة الملوك المستندة إلى القهر وسلطة المشايخ الكبراء التي تستمد أسسها وشرعيتها من الإجلال والوقار من أهم الاكتشافات الاجتماعية التي سبق بها

¹ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 395-396
² ونشير هنا أن هؤلاء السكان في كتابات "حمدان بن عثمان خوجة" لم تكن لهم أي امتيازات، حيث يذكر لنا أن سكان الريف كانوا جهلة متميزين محبين للحرب، شجعان، يعيشون مرتاحي البال لا ينشغلون بالمستقبل إلا قليلا ويتخذون من جبالهم الوعرة حصونا تحميهم من كل هجوم، ولاحظ في الأخير أنهم كانوا يعيشون بطريقة بسيطة جدا، ويرتدون ملابس غاية في البساطة، ولا يعرفون أي نوع من أنواع الترف، ولا أي امتياز من الامتيازات الاجتماعية، أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 53

³ المخزن Makhzen أو القوم Goum، وهي كلمات تعبر عن كتلة عسكرية جديدة في الجيش الفرنسي من الشباب الجزائري، الذي تقلد فيه رتبة قائد أو ملازم وغيرها، ولتفاصيل أكثر عن مهامهم في الجيش الفرنسي طالع: Rozet et Carette, Op. Cit, pp205-206

⁴ ليلى تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19م، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 17، جامعة باتنة، 2014م، ص 138، ص 138

⁵ إن إسم المرباط مشتق من كلمة ربط العربية التي تعني الالتزام والتعهد، أي أن المرباط يعاهد الله على ألا يتصرف إلا لما فيه خير الانسانية، لذلك فحتى بعد موتهم، يبقى هؤلاء المرباطون محل توقير دائم. كان الشعب ينظر إليهم باحترام ولا يدعوهم بأسمائهم، وإنما يُطلق عليهم إسم "سيدي" متبوعا باسم أشهر أفراد العائلة، مثل "سيدي علي بن عيسى" القاطن بالأخضرية على بعد 5 كلم شرقي مدينة الجزائر، راجع: حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 57-58.

⁶ عبد الرحمان بن خلدون (1332-1406م) ولد في تونس وهو مؤرخ وفيلسوف ورجل سياسي، درس المنطق والفلسفة والفقه والتاريخ، ألف في فلسفة الاجتماع وفلسفة التاريخ، اشتهر بمؤلفه "مقدمة بن خلدون" التي قيل عنها أنها خزانة علوم اجتماعية وسياسية واقتصادية وأدبية، للتعرف أكثر على حياته عُذ إلى: محمد عبد الرحمان مرجبا، الجامع في تاريخ العلوم عند العرب، م.و.ك، الجزائر، 1988م، ص 482.

⁷ عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص 127

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

رُود علم الاجتماع الحديث، والشيء المؤكد عليه هو أنَّ سلطة الجماعة والمرابطين كانت قبل عهد "بن خلدون" واستمرت بعده.

تَعامل الأتراك مع سلطة الجماعة، وتَقربوا وفرضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، والسبب في ذلك هو تخوفهم من الموقف المعارض لسلطتهم إذا ما احتُقروا، وإذا حصل ذلك فإن سُكانهم لا يترددون في قتل أصدقائهم وحتى أقاربهم.¹

أَفْرز هذا العمل تقَرُّب أصحاب النفوذ والأموال إلى السلطة التركية في الجزائر وإبعاد الرعية (الجزائريون) عن أمل الحكومة التركية فأصبحوا مُهمَّشين، ووصلوا إلى حَدِّ القطيعة بينهم وبين الأتراك تجلَّى ذلك في العديد من الثورات ذات الطابع السياسي (ثورات منطقة القبائل، وثورات بعض المرابطين، والزوايا وثورات الكراغلة)، ونشير هنا إلى أنَّه حتى فئة الكراغلة التي تربطها صلة الدم بالسكان المحليين، لم تسلم من التهميش² فحسب ما أشار إليه الجنرال "بيار بوير" (Le Général Pierre Boyer)³ أن الاعتماد على الكراغلة كان ضروريا لتولي المناصب الهامة والمشاركة في المليشيات، وفي مقدمتها منصب "الباي"، فحسب الإحصاءات الواردة نجد أربع(04) بايات من الكراغلة من ضمن خمسة لهذا المنصب، منهم: كُرغلي واحد في بايلك قسنطينة خلال الفترة 1700-1713م، الكرغلي "مصطفى العمر" بوهرا 1736-1748م وكُرغلي واحد ببيلك التيطري وهو "محمد الذباح" خلال 1768-1771م و"الحاج أحمد باي" بقسنطينة في الفترة ما بين 1826-1837م، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نرى التهميش مُتجذرا أكثر عندما يتم اللجوء للكراغلة في الخدمة العسكرية ضمن الفرق الانكشارية ولا يتم تقييد أسمائهم في نفس السجلات المخصصة للأتراك.⁴ تَبَيَّن لنا من خلال عرضنا لبنية السكان أن المجتمع الجزائري قُبيل الغزو شهد تفاوتاً طبقياً، تُميز فيه طبقتين هما :

- طبقة أرستقراطية:

تشمل الحكام ورؤساء قبائل المخزن وشيوخ الزوايا، كانت تحت تصرفهم الأراضي الخصبة التي تحتوي على البساتين والأراضي المروية.

- طبقة العامة :

¹ كانت السلطة التركية تقدم لهم أكبر الامتيازات وأثمنها وصارت أماكن سُكانهم وضرائحهم بعد الموت مقدسة، كما أن القانون لا يمس كل من لجأ إليها. راجع : حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق ، ص 110-111

² Renaudot, Op. Cit, pp50-51

³ Pierre François Xavier Baron Boyer ولد بمنطقة بيفور Befort سنة 1772م، وبعد الحملة الفرنسية على الجزائر ولَّته السلطات الفرنسية قائدا لقسمه وهران من 14 سبتمبر 1831م إلى غاية 23 أفريل 1833م، أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet , Op. Cit , pp 96-97

⁴ Pierre Boyer, "Le Problème Kouloughli dans la Régence d'Alger", R.O.M.M ,N°Spéciale ,1970, pp 80-82

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تمثل الأكثرية، وهي تتكون من الفلاحين وصغار التجار والخماسين الذين كانوا يعيشون من خمس محصول الأرض الذي يحتفظون به والعاملين حيث كان العمال ينقسمون إلى ثلاثة شرائح، وهم: عمال موسميون وعمال دائمون وعمال شبه دائمين، ظروفهم الاجتماعية صعبة للغاية.

مَيَّز اختلاف سكان الجزائر من حيث الأجناس المشكلة له التّفاوت الطبقي الذي عرفه قبيل الغزو سنة 1830م اختلافا في عددهم من منطقة إلى أخرى، وهذا ما تطرقت إليه الكتابات الأجنبية والمحلية.

1-3- تعداد السكان :

يُعَدُّ موضوع تعداد السكان قبيل الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م من أهم المواضيع الشائكة التي يصعب إعطاء إحصاءات دقيقة توضح النمو الديمغرافي الحقيقي آنذاك، ولم يكن هناك سجل خاص معتمد لإحصاء السكان من طرف الإدارة العثمانية بالجزائر، لأن هذه الأخيرة اهتمت بتقدير الضرائب على الأملاك بمختلف أنواعها وليس على الأفراد، من هنا أتت صعوبة حصر تعداد الشعب الجزائري قبل أواخر الحكم العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي.

بلغ عدد سكان الجزائر حسب ما أشار المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجه" مع أواخر فترة الحكم العثماني بالجزائر عشرة ملايين (10000000) نسمة، وهي إحصاءات غير رسمية، وما يجعلها بعيدة عن الواقع الديمغرافي آنذاك هو أنه لم يكن يدرك سكان الصحراء وذكر عن نفسه في الكشف عن ذلك الإحصاء على ما وصله من الروايات الشفوية عن أشخاص موثوق فيهم.¹ ويبقى الإحصاء المحلي الوحيد خلال تلك الفترة. ذكر مؤرخون أجانب إحصاءات تختلف عما ذكره المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجه" وتكاد تتفق أغلب دراساتهم عن وجود إحصاءات واحدة عن سكان الجزائر قبيل الغزو، حيث تحدّث المؤرخين "موريس وال" (Maurice Wahl) و "موليني فيول" (Moliner Violle) في كتابهما "Géographie Élémentaire de l'Algérie عن التعداد العام لسكان الجزائر الذي بلغ ثلاث ملايين (3000000) نسمة، تتوزع إلى عدة فئات سكانية مختلفة الأعراق (الجزائريين، واليهود، والاسبان و الإيطاليين وغيرهم)²، وهي نفس المعطيات الإحصائية التي ذكرها المؤرخون : "كزافيي ياكونو" (Xavier Yacono)³، و الباحث الجغرافي "أ. بورديي" (A. Bordier)⁴ و "أوكتاف تيسيي" (Octave Teissier) الذي أحصى 62.124 نسمة زيادة على العدد الإجمالي السابق،⁵ وبسبب غياب سجلات رسمية تُثبت صحة الإحصاءات المبينة، وجدنا أنفسنا بين كتابات لعسكريين فرنسيين اهتموا بمثل هذه المسائل والمعطيات الديمغرافية التي كشفوا عنها تختلف عن الإحصاء العام لسكان الجزائر بفارق 200.000 نسمة، منها: إحصاء الجنرال "فيثرب" (Le général

¹ حمدان بن عثمان خوجه، مصدر سابق، ص 51 و ص 75

² Maurice Wahl et autre, Op. Cit, p 50

³ Xavier Yacono, "Peut-on Évaluer la Population de l' Algérie vers 1830", R.A. V 98 , 1954 , p 277

⁴ A. Bordier , Op. Cit, p 180

⁵ Octav Teissier, Algérie : Géographie- Histoire..., Op-Cité, p 24

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

(Faidherbe) الذي قَدّر العدد بـ 2.800.000 نسمة،¹ وهو ما يتفق مع الأرقام الديمغرافية التي أوردها المؤرخ الفرنسي "بهاغل" (Behaghel) (كان عضوا في المؤسسة التاريخية الجزائرية، و أحد المحررين في جريدة الأخبار المهتمة بقضايا البليدة)²، و"جول دوفال" (Jules Duval) الذي كان عضوا سابقا في المجلس العام بمقاطعة وهران، ومديرا للاقتصاد الفرنسي،³ و الأستاذ الحقوقي الفرنسي "فيكتور فالان" (Victor Valette) الذي أشار في كتابه أن سكان الجزائر أغلبهم بدو ويتمركزون على طول الشريط الساحلي، وطبيعة المجتمع الرعوي جعلت منهم بدوا زحلا، يقطنون بيوتا متواضعة على شكل خيام متباعدة فيما بينها، وعددهم يتناقص كلما اتجهنا نحو الصحراء مقارنة بالتل حسب التقسيم الذي اعتمده في دراساته الأنثروبولوجية حول الجزائريين⁴ أي سكان التل وسكان الصحراء.⁵

تبقى هذه الإحصاءات الدليل الوحيد والأقرب إلى الواقع الديمغرافي لسكان الجزائر عما ذكره لنا المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة"، في ظل غياب سجلات رسمية، رسمت لنا هذه الإحصاءات صورة تاريخية ديمغرافية توضح تعداد سكان الجزائر قبل الغزو، ونظرا لغياب إحصاء دقيق وشامل لكل سكان البلاد سنجد أنفسنا بين أرقام ديمغرافية متباينة عند مختلف المؤرخين الفرنسيين أو الأوروبيين حول عدد القتلى والمشردين واليتامى ضحايا السياسة الاجتماعية الفرنسية التعسفية طيلة الفترة المدروسة.

2- السياسة الفرنسية الاجتماعية في بداية التوسع الاحتلالي :

2-1- الإدارة الاحتلالية وبدايات التوسع :

لقيت الإدارة الفرنسية منذ الغزو و بداية التوسع نحو المناطق الداخلية عدة عراقيل حالت دون تحقيق مشروعها الاحتلالي، فحاولت تذليل تلك الصعوبات بإيجاد قنوات إتصال مع سكان المناطق (شيوخ القبائل والزعماء الدينيون وغيرهم)، وكسب ولائهم وتعاطفهم، فكانوا اليد الطولي لها في كل منطقة تصلها أقدامها إضافة إلى وجود وسائل أخرى لا تقل أهمية عن هؤلاء، منها :

2-1-1- تفعيل محتوى البيان الموزع عشية الحملة :

شرح البيان الموجه إلى الجزائريين عشية الحملة أنَّ هدف فرنسا ليس في احتلال البلاد وإنما جاء لأهداف تتعدى ذلك، تتمثل في إنقاذهم من الظلم التركي وجور الحكام⁶ الذي كان جاثما على صدورهم لأكثر

¹ A.Bordier, Op. Cit, p 177

² Arthur Alexandre Behaghel, Op. Cit, p 336

³ Jules Duval, Op. Cit, p 26

⁴ Victor Valette, Op. Cit, pp 04-05

⁵ وعن سكان الصحراء الجزائرية وغط عيشهم وطرق بناء مساكنهم، راجع:

Alfred Georges Paul Martin, Op. Cit, pp 02-04

⁶ Ernest Mercier, Constantine Au XVI Siècle : *Elévation de la Famille El-Feggoun*, Typographie L. Arnolet AD.Braham Successeur, Constantine, 1879, p07

وللتعرف على نص البيان الموجه إلى الكراغلة، عُد إلى الملاحق الخاصة بالبيانات والنداءات:

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

لأكثر من ثلاث قرون، فمجيء الجيش الفرنسي إلى الجزائر حسب ما هو وارد في البيان يرمي إلى تأديب الحكام الأتراك وعلى رأسهم "الداي حسين" بسبب إهوانته شرف الفرنسيين في ملكهم (حادثة المروحة 1827م)، فكان أول إجراء قامت به هو قيامها بترحيل حوالي 2800 تركي إلى القسطنطينية وآسيا الصغرى¹.

برّر القائد العام للحملة أنّ ما تعرضت له الجزائر كان قدراً محتوماً وأنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي أراد ذلك عندما أوقع الباشا في ذلك الخطأ الذي استوجب على إثره هذا التأديب، وما على الفرنسيين إلا الاستجابة و مساعدة الجزائريين في محنتهم، وتُرجمت تلك المساعدة بوعود فرنسا لهم في احترام مقدساتهم الدينية وأماكن عباداتهم، بقوله « ثمّ إنّنا نضمن لكم أيضاً ونعدكم وعداً حقيقياً ومؤكداً غير متغير ولا مُتأوّل أنّ جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي عليه الآن وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم، فإن حضورنا عندكم ليس لأجل محاربتكم وإنما قصّداً لمحاربة بائسكم الذي بدأ وأظهر علينا العداوة والبغضاء»² وفي الأخير يُنذر الجزائريين بعذاب أليم من عند الله إنهم حاولوا محاربة الجيش الفرنسي لأنّ الله سبحانه وتعالى لا يحب المفسدين في الأرض والعابثين بالبلاد والعباد، جاء ذلك في قوله « هذا وأما إن كان منكم معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا اعلّموا أنّ كل ما يصيبكم من المكروه والشر إنما يكون سببه من جهنكم فلا تلوموا إلا أنفسكم فأيقنوا أنه ضد إرادتنا فليكن عندكم محققاً أن عساكرنا

المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام ودون تعب وأن الله يسلطها عليكم فإنه تعالى كما يأمر من يجعل لكم النصر والظفر بالمرحمة والمسامحة على الضعفاء المظلومين فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض والعبثين على البلاد والعباد فلا بد أنكم إنّ تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن آخرتكم»³. الملاحظ من سطور البيان أن واضعه كان على إطلاع بأحوال الجزائريين الاجتماعية والسياسية وغيرها و مُدركاً لطبيعة عاداتهم وتقاليدهم وعلى تعاليم دينهم الإسلامي، لهذا نجد الإدارة الفرنسية قد ألّمت بجميع الظروف المحيطة بالجزائريين آنذاك واستغلّتها لصالحها في كسب وُد ضعاف النفوس من الجزائريين، وجرحهم وراء أكاذيبها التي ستظهر جلياً في ممارساتها نحوهم بعد الغزو، لكنّ ذلك لم يُجد نفعا أمام الجزائريين الأحرار بدليل المقاومات الشعبية والاحتجاجات وغيرها.

الملحق رقم 11 ص ص 459-461

¹ Le Maréchal Mac Mahon *Mémoires du Maréchal : Souvenirs d'Alger*, paris, 1929,p 18

² Sidy Hamdan- Ben- Othman Khoja, Op, Cit, pp 420- 424

³ عُد إلى نص البيان باللغة العربية :

Adrien Berbrugger et Bresnier, *Proclamation en Arabe Adressée par Le Général De Bourmont Général en Chef de L'expédition d'Alger Aux Habitants deLa ville d'Algeret des Tribusen juin 1830, Tradiction Littérale par M.Bresnier*, in R.A, Volume 06,pp 153-156

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

أُسلوب الخداع والمكر في حرب فرنسا على الجزائر لا يخلو في خطاباتها الرنانة أو بياناتها الموزعة على الأهالي لتحقيق أحلامهم وتجسيدها على أرض الواقع، وهذا كله لأجل كسب ولاءهم وإبعاد خطر الحرب ضدهم فتخلو لهم الطريق للتحكم في البلاد، وقد أشار إلى ذلك "الكونت دي بورمون" (Comte De Bourmont) قائلاً: « من بين الوسائل التي يمكن استخدامها للتأثير على السكان هو طبع ونشر إعلانات (مناشير) وتوزيعها في البلاد... فهؤلاء السكان الذين هم من المُور والعرب لا يتحملون إلا على مضض السيطرة العنيفة والمتعسفة لبضعة آلاف من الأتراك، فهذا الموضوع يجب أن يشكل المحور الرئيسي في هذه الإعلانات إلى جانب وعد السكان بتخليصهم من القهر الذي يعانون منه والمسلط عليهم من طرف الميليشيات التركية، لكن يجب تجنب وعدهم بالاستقلال وكذلك ذكر أي شيء يتعلق بالحرب وبالاحتلال في هذه الإعلانات وفي البيانات العسكرية، وعدم التعرض لأي شيء من شأنه أن يستشف منها نوايانا بخصوص الجزائر أو يعرقل في المستقبل حرية العمل التي تريد فرنسا أن تحتفظ بها بخصوص التنظيم أو التمسك نهائياً بهاته البلاد».¹

يتضح لنا من خلال التعليمات التي زود بها قائد الحملة جنده أنه ينظر لمستقبل فرنسا على البعيد بمجرد حسن معاملة الجزائريين عند الإنزال على أرض الوطن، لكن الواقع يبين عكس ذلك، فمِنذ دخول فرنسا إلى الجزائر بدأت سياستها الجائرة ورمت تعليمات "دي بورمون" (Comte De Bourmont) عرض الحائط أمام جشع فرنسا وجندها في نهب وسلب خيرات البلاد، فلم تكن تعليماته إلا مراوغة وكسب الوقت لإنجاح الحرب والتوسع داخل التراب الجزائري، وهذا ما يقودنا إلى فكرة مفادها أن العدو اعتمد على وسائل أخرى إلى جانب البيانات.

2-1-2- إنشاء الصحف والجرائد :

أ- جريدة بريد الجزائر L'Estafette D'Alger :

حَرَصَت الحكومة الفرنسية خلال التحضيرات للغزو سنة 1830م أن تَضم حملتها العسكرية بالإضافة إلى خبراء الحرب والمقاتلين بعض رجال الإعلام والثقافة لاستخدامهم في ميادين اختصاصهم² أمثال "روصون الابن" وهو اختصاصي في فن الطباعة الحجرية، وكذا السيد "بايو دوسان مارتان" الذي طلب الالتحاق بالجيش كمؤرخ مُكَلَّف بتحرير نشرات الجيش بالقيادة العامة والسيد "جين توستنت ميرل" (Jean Toussaint Merle) وهو رجل مسرحي ذو عواطف رقيقة وإحساس رفيف وأخلاق نبيلة كما تصفه المصادر الفرنسية تمَّ

¹ جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومه، الجزائر، 2007م، ص ص

395-396

² عبد الرحمان عواطف، م.و.ك، الجزائر، 1985م، ص 25

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تعيينه سكرتيرا للقائد العام، كما كان لـ"غابريال إسكار" (Gabriel Esquer) طموحا ورغبة كبيرين للمشاركة في الحملة.¹

ذكر عن "جين توسنت ميرل" (Jean Toussaint Merle) أنه كان صاحب المبادرة الأولى في بعث أول صحيفة فرنسية في الجزائر، كما كان له الفضل في شراء المطبعة ولوازمها من مدينة مرسيليا، حيث اتفق مع طباعين يرافقونه ومع صاحب مكتبة في طولون على إنشاء جريدة تهتم بشؤون الحملة وتغطي أخبارها باسم L'Estafette D'Alger² أو "بريد الجزائر" كجريدة سياسية، وتاريخية وعسكرية.³

تعتبر أول جريدة تصدر في الجزائر باللغة الفرنسية مرتين على الأقل في الأسبوع، يُشرف عليها ضباط من الجيش الفرنسي، كانت تتولى جمع سلسلة من الأخبار والمعلومات التي لها صلة بما يجري من مستجدات في السياسة الفرنسية في الجزائر،⁴ وعن منهاج عمل الصحيفة وأهدافها نورد توصيات الحاكم العام بقوله⁵: « جريدتنا لن تصدر في طولون أو مرسيليا أو باريس ولكنها ستصدر وتكتب وتطبع في إفريقيا وسترسل إلى قرائنا من ميدان القتال ، وبذلك ستحمل الحقائق المحلية التي ستمنحها طابعا خاصا وستشتمل على:

01- جزء رسمي يحتوي على تعليمات اليوم وتفاصيل المعارك.

02- تصوير تاريخي للأماكن مقيدة بالوثائق والصور.

03- معلومات دقيقة عن الفوائد الزراعية والتجارية للمنطقة.

04- مقالات ومنوعات عن طرائف الحياة العسكرية.»

صدّر العدد الأول للجريدة في 01 جويلية ثم توقفت عن العمل في عددها الثاني في 05 جويلية 1830م،⁶ وسبب ذلك حسب اعتقادنا أنّ الصحيفة كانت وليدة ظروف الاحتلال أو وليدة الظرف وأهدافها محدودة لا تتعدى محيط الجيش الفرنسي، وبسبب مغادرة صاحبها أرض الوطن الذي كان يمثل الأب الروحي لها. ولعل من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها أصحاب هذا المشروع هو أنه لم يكن مخططا لها من البداية ليكتب لها عمرا طويلا وهذا لم يكن ليتحقق على أرض الواقع إلا إذا وُجّهت هذه الصحيفة لسكان مدينة الجزائر، خاصة وهم المستهدفون بالدرجة الأولى لتحضيرهم نفسيا لتقبل السلطات الجديدة التي ستحل محل

¹ Gabriel Esquer, "les Débuts de la Presse Algérienne : Jean Toussaint Merle et l'Estafette de Sidi Ferrach" R.A ,V 70, 1929,pp260-261

² نلاحظ إختلافا بين الباحثين في تسمية الجريدة، فقد سماها البعض الآخر باسم "Estafette de Sidi -Feruch" أمثال إسكير قابريال Gabriel Esquer في كتابه "les Débuts de la Presse Algérienne"، ومن المؤرخين العرب نجد المؤرخ "زهير احدادن" في كتابه "الصحافة المكتوبة في الجزائر".

³ Gabriel Esquer, Op. Cit, p 263

⁴ عبدا لقادر كركليل ، "نشأة الصحافة في الجزائر"، جريدة المصادر، العدد 11، السادسي الأول 2005م، ص 218

⁵ عبد الرحمان عواطف ، المرجع السابق، ص 25

⁶ عبد الرحمان عواطف ، المرجع السابق، ص 25

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

السلطة العثمانية، لكنّ مساعي فرنسا لم تتوقف عند توقف عمل الجريدة، بل نجد الرسالة الاحتلالية قد واصلت طريقها مستغلة كل الوسائل المتاحة المالية والمادية لضمان استمرارها من خلال إنشاء جرائد أخرى.

2-2- جريدة المرشد الجزائري Le Moniteur D'Algérie :

اعتمدت السلطات الفرنسية في نشر قراراتها وتعليماتها إلى الشعب الجزائري بعد توقف جريدة "بريد الجزائر" عن العمل على النشرات العامة أو ما عُرف بالمعلقات العامة إلى أن صدر أول عدد لجريدة حكومة احتلالية في 27 جانفي 1832م¹، وهي جريدة المرشد الجزائري Le Moniteur D'Algérie باللغتين: الفرنسية والعربية، تَخَصَّصت في نشر قرارات القيادة العامة الخاصة بمقاطعة الجزائر، أما عمالتي عناية ووهرا فاستمرت المعلقات العامة فيها كنشرة رسمية لإبلاغ القرارات، وقد استمرت في الظهور أكثر من أربعين سنة² وتصدر الجريدة مرة واحدة كل أسبوع في أربع صفحات، وقد جاء في قرار إصدارها أنها لن تنشر المقالات السياسية الخاصة بالحكومة أو الإدارة في الجزائر إلاّ بإذن مكتوب من قبل القائد العام أو الوكيل المدني،³ وفيما يخص المنشورات الخاصة بالسلطات العسكرية أو المدنية فإنها لا تنشر إلا إذا كانت قابلة لذلك،⁴ وبفعل ذلك كان الجزائريون يقرؤون ويترجم لهم ما كان يُنشر فيها من أخبار عن وضع إدارة الدومين لأملأهم وأوقافهم وعن هدم مساجدهم وبيع عظام موتاهم، ونحو ذلك.⁵

استمرت هذه الصحيفة في الصدور إلى غاية 1882م لكنّها وبدون شك لم تنجح في أداء مهامها على الوجه الكامل للإدارة الكولونيلية، ومرد ذلك هو اللغة التي كانت تصدر بها، وهي اللغة الفرنسية،⁶ لغة يجهلها غالبية الشعب الجزائري في ذلك الوقت. كما نشير إلى الطلّب الذي تقدم به السيد "أحمد بوضيرة" للجنة الإفريقية التي حضرت إلى الجزائر خلال سنتي 1833-1834م والمتمثل في إيجاد جريدة باللغة العربية والفرنسية تُوزع كل أسبوع مجاناً على جميع القواد والشيوخ،⁷ هذه شهادة ضمنية لـ "أحمد بوضيرة" على أنّ جريدة المرشد الجزائري لم تقدم أي عمل ملموس للأهالي بعد مرور حوالي سنتين من صدورهما، كما اعترف الكثير من الذين رأوا

¹ Jaques.Bresson et Bourgoi, **Rapport sur la Presse Périodique Départemental pendant les Huit Premiers mois de l'Année 1832**, Chez Frères Palais Royal et Galerie de Nemours et Chez tous les Libraires de France et de l'Étranger, Paris, Septembre 1832, pp 43-44

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 214

³ عبد الرحمان عواطف، المرجع السابق، ص 26

⁴ الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1971م، ص ص 23-24

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج5، المرجع السابق، ص 215

⁶ حسب ما أفادنا به أبو القاسم سعد الله حول الجزائريين العارفين باللغة الفرنسية عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م كان قليلاً جداً، وعلى

رأسهم أحمد بوضيرة الذي عاش فترة من الزمن في فرنسا، ومارس العمل التجاري في مرسيليا حيث كان يمثل تجارة "الداي حسين" فيها، وتزوج من فرنسية، وكان من المعجبين بالفرنسيين وثقافتهم ولغتهم، أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، دار الغرب

الإسلامي، لبنان- بيروت، 1998م، ص 153

⁷ محمد العربي الزبير، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضيرة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1973م، ص 192

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

هذه الجريدة في سنواتها الأولى، على الأقل، أنها ليست جريدة للثقافة¹ ونشر الأفكار والحضارة كما كان يدعي به الفرنسيون وأنصارهم.²

ظهرت إلى جانب تلك الجريدة، جريدة "الأخبار" (Akhbar) بعنوان عربي اللغة وفرنسي الحروف صدر عددها الأول يوم 12 جويلية 1839م واستمرت إلى غاية 1898م،³ أصدرها بعض المعمرين بعد حصولهم على رخصة بذلك من الحاكم العام العسكري "فالي" (Vallée)⁴ يوم 16 ماي 1836م. تصدر كل يومي الجمعة والثلاثاء وبدءا من 1845م أصبحت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع (الأحد، الثلاثاء والخميس)، كان عنوانها مُرَتَّبًا بأحرف ضخمة وتضاف إليه عناوين صغيرة وهي "أوراق صغيرة جزائرية".⁵

ج- النشرة الرسمية للحكومة الجزائرية :

تُمثل النشرة الرسمية للحكومة الجزائرية الصحيفة الفرنسية الثالثة في الجزائر صدر العدد الأول منها في 20 أكتوبر 1834م، الهدف منها هو ضبط الطريقة التي تنشر بها القرارات سواء من طرف الوالي العام أو المصالح الأخرى التي تسهر على إدارة البلاد، ومن البديهي أن تصدر باللغة الفرنسية، لغة المحتل، وقد وضح ذلك "الدوق دوروفيقو" (Duc De Rovigo)⁶ من خلال الرسالة التي بعث بها إلى وزير الحرية بباريس في 15 أكتوبر 1832م 15 أكتوبر 1832م قائلا: "إنَّ إيالة الجزائر لن تكون حقيقية من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها... والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف تنتشر بين الأهالي..."⁷

¹ الجريدة من صنع فرنسي ولهذا يمكن القول بأنها لم تكن وسيلة تدفع بالمتجمع الجزائري نحو التحضر وإنما قضاياها قضايا المعمر الفرنسي في الجزائر تهتم به وتوفر له أسباب الاستقرار بالجزائر، والجزائري ما هو إلى رعية يخدم مصالح فرنسا أو المعمر، وعليه قراراتها ومناشيرها ليست ثقافية أو حضارية تهتم ببقاء المجتمع الجزائري وإنما قراراتها أو مناشيرها تخدم المستعمر على حساب الجزائري من خلال المجالات التي عالجتها منها: الأوامر القضائية القرارات والمناشير الإدارية، التجارية والبحرية، أنظر: Jaques.Bresson et Bourgoi, Op. Cit., p 44

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص 91-92

³ Zohir Ihaddaden, *Histoire de la Presse Indigène en Algérie, des Origines Jusqu'en 1930*, ENAL, Alger, 1983 p 09

⁴ ولد بمدينة بريان في قصر أوب Aube يوم 17/12/1773، ترقى في الجيش الفرنسي وتولى وظائف هامة، اشترك في حرب روسيا واسبانيا، وبعد معركة قسنطينة الثانية سنة 1837م، رُقي إلى مرتبة مارشال، وعين حاكما عاما عسكريا بعد مقتل داميرمون في 29/12/1840، للمزيد من التفاصيل، طالع:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp617-619

⁵ ابراهيم لونيبي، بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة، دار هوم، الجزائر، 2013م، ص 40

⁶ Savary Duc De Rovigo عُيِّن قائدا عاما للجيش الفرنسي في الجزائر خلال الفترة من 20 فيفري 1831م إلى غاية 06 ديسمبر 1831م اقتُرِن ذُطر إسمه بجرائم القتل وسفك الدماء (مذبحه العوفية)، وحول هذه الشخصية طالع :

-Mac Carthy, Op. Cit, p 428

⁷ Laurent Charles Féraud, *Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique*(Archives des Corps), Op. Cit, pp 230-231

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

عُرفت هذه النشرات الرسمية عدة تسميات تبعا للتغيرات الحاصلة في السياسة الفرنسية بباريس و تأثيرها على مستجدات الوضع في الجزائر، ومن تلك التسميات نجد :¹

- نشرة عقود القائد العام لقوات الاحتلال B.A.C.C.C.E بدأ العمل بها منذ 05 جويلية 1830م إلى غاية 20 أكتوبر 1834م، احتوت على مجلد واحد فقط.
- النشرة الرسمية لعقود الحكومة B.O.A.G استمرت في النشاط من 20 أكتوبر 1834م إلى غاية 27 أكتوبر 1858م، بلغ عدد منشوراتها 526 عددا.
- النشرة الرسمية لعقود وزارة الجزائر والمستعمرات B.O.A.M.A.C احتوت على 109 عددا من منشوراتها طيلة فترة 27 أكتوبر 1858م إلى غاية 14 جانفي 1861م.
- وبدءاً من تاريخ 14 جانفي 1861م تم اعتماد النشرة الرسمية لعقود حكومة الجزائر B.O.A.G.A التي استمرت في نشاطها إلى غاية 27 ديسمبر 1872م، و النشرة الرسمية للحكومة العامة للجزائر B.O.G.G.A التي استمرت نشاطها خلال القرن العشرين.
- ظهور الجريدة الرسمية للجزائر J.O.A دام عملها سنة واحدة فقط من 27 ديسمبر 1872م إلى غاية 27 ديسمبر 1873م.

استمرت النشرات الرسمية في الصدور والعمل جنباً إلى جنب مع جريدة المرشد الجزائري² إلى أن ظهرت جريدة المبشر التي احتلت في المستوى الرسمي الدرجة الثانية بعد هذه النشرة.

أرشفيف الحكومة الجزائرية خلال الحقبة التاريخية المدروسة متنوع ومتعدد، فبالإضافة إلى النشرات الرسمية المذكورة ظهرت منشورات أخرى منها : منشورات عقود الحكومة بعد الغزو C.A.G.O، منشورات الحكومة العامة للجزائر G.G.A، منشورات الحكومة العامة المدنية G.G.C، وكذلك منشورات عقود حكومة الجزائر R.A.G.A وبعد ظهور التقسيم الإداري للعمال والمقاطعات الإدارية الثلاث تم تخصيص أرشفيف للأقاليم المدنية بعنوان منشورات الحكومة العامة المدنية للجزائر G.G.C.A دون الأقاليم العسكرية التي استبعدت فيها تلك المنشورات على الخصوص (G.G.C.A).

يُظهر لنا من منشورات إدارة السلطات الاحتلالية منذ بدايات الاحتلال على إبقائها اللغة الفرنسية وهي لغة الإدارة التي ارتسمت معالمها أكثر في الصحف التي أصدرتها، وإصرارها على ذلك في معاملاتها مع الجزائريين يُوضح لنا روح الاستعلاء والتفوق الحضاري المزعوم، وأنَّ الشعب الجزائري شعب غير متحضر ويعيش في فوضى، ولما أدركت أنَّ أغلبهم لا يعرف أو يفهم اللغة الفرنسية اهتمت بتعليم اللغة العربية للعديد من

¹ Voir :

- Émile Larcher, Op. Cit, T01, pp 214-222.

- Edouard Sautayra, Op. Cit, p43

² Émile Larcher, Op. Cit, T01, p216

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

مسئوليها في الجزائر وقبل ذلك قامت بإحضار مجموعة من المترجمين معها خلال حملتها ، كما قامت بإنشاء كرسى (حلقة) لتعليم اللغة العربية للأوروبيين ¹ منذ الشهور الأولى للاحتلال حتى يتم التواصل مع الأهالي، ومن دون شك كثير من هؤلاء الأوروبيين أصبح يعرف اللغة العربية وهو الوقت المناسب - في نظرها- لإصدار جرائد باللغة العربية، وهذا ما سنراه في إصدارها لجريدة المباش.

د- جريدة المباش:

أصدرت سلطات المحتل بعد انقضاء سبعة عشر (17) سنة من الاحتلال جريدة المباش (واردة الأخبار من جميع الأقطار) ² باللغة العربية لنشر المعلومات والتعليمات الموجهة بشكل خاص إلى الجزائريين. صدر عددها الأول يوم 15 سبتمبر 1847م وظلت تصدر مرة واحدة في كل خمسة عشر (15) يوما أي بمعدل عدددين في كل شهر وتصدر في أربع (04) صفحات بحجم صغير. ³

النسخة العربية تُعتبر ترجمة تقريبية للنص الفرنسي من الصحيفة وليس لها قيمة تقريبا من الناحية الصحفية والمثير للتساؤل هنا هو ظهور جريدة فرنسية بكتابات عربية، هذا العنصر هل يشجع اللغة العربية ويضعها في نفس مكانة اللغة الفرنسية؟ بالطبع لا، إنما الهدف منه هو مخاطبة الشعب الجزائري بلغته ليفهم سياستها (السلطات الفرنسية) إتجاهه، وحتى تستطيع كذلك إيصال قراراتها وقوانينها إلى الجزائريين وهي في كلا الحالتين مجبرة على ذلك، هذا الأمر جعل أسلوب الجريدة ركيكا، إذ تغلب عليه التعابير العامية، يعني مقالاتها مزجت بين الألفاظ الفصحى والدارجة(العامية) والفرنسية، وظهرت في ثناياها الأخطاء النحوية والصرفية ⁴، لكن ورغم كل ذلك كانت هذه الجريدة مفهومة من الجميع. والقول بأن جريدة المباش تعتبر من أكثر الصحف وأقواها نجاحا في عملية الاتصال بين إدارة المحتل والجزائريين. ⁵

خلفيات ظهور هذه الجريدة كثيرة ولعل أبرزها كسب ود وتعاطف أعيان وشيوخ القبائل إلى إدارة المحتل وهذا طبعا لا يكون إلا بمقابل من وراء ذلك.

2-1-3- استقطاب القيادات العربية :

سعت الإدارة الفرنسية منذ الأيام الأولى في احتلالها الجزائر سنة 1830م إلى تثبيت أقدامها وتوطيدها على أرض الوطن بكل الوسائل المتاحة، لا سيما الوسائل العسكرية، لكن، وبمرور الوقت رأت سلطات الاحتلال

¹ هذا الموضوع سنتطرق إليه بنوع من الشرح والتحليل في الفصل الموالي لأطروحة تحبنا للتكرار ولطبيعة الموضوع يجد ذاته الذي يتطلب منا الغوص في فلكه بالرجوع إلى أمهات الكتب العربية منها والأجنبية.

² جريدة المباش 15 سبتمبر 1847م.

³ Zohir Ihaddaden, Op. Cit, p35

⁴ المباش 15 سبتمبر 1847م.

⁵ Zohir Ihaddaden, Op. Cit, p35

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

صعوبة التغلغل داخل التراب الجزائري بسبب ما لاقته من مقاومات عنيفة تصدّت لها كمقاومة سكان منطقة متيجة مثلا، وصعوبة المحاربة في المناطق الجبلية وغيرها، ولهذا الأسباب وأخرى عمدت إلى تغيير في أسلوب التعامل مع الجزائريين فأقدمت على سياسة اللين بدل سياسة الحرب.

يَين المؤرخ "ألكسي دو توكفيل" (Alexis de Tocquville) في كتابه "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان" أهمية التواصل مع الجزائريين بطريقة هادئة ومستمرة تضمن أمن الجيش الفرنسي وتحافظ على أرواحهم، وتُمكن فرنسا من المكوث مطولا على أرض الجزائر، وهذا كله لا يتأتى إلا بحسن المعاملة وإبعاد شبح الحرب في نفوس الجزائريين ضدنا باستمالة أشخاص إلى صف فرنسا، حيث قال: "طبيعي أن ترويض أشخاص كهؤلاء يتم بفنوننا وليس بأسلحتنا"¹.

نُفهم من هذه الكلمات أن المجتمع الجزائري العربي يحمل في جوفه أسراراً كبيرة وعظيمة إذا ما تمّ التعرف عليها وإدراكها يصبح على الفرنسي سهلا عليه أن يتدخل في شؤون الجزائري ويُحكم قبضته عليه، لكنّ الواقع غير ذلك، فنظرة هذا المؤرخ إلى مجتمعنا لا تعدو أن تكون قصيرة المدى قائمة على التفسير المادي بسبب النظرة الاستعمارية للفرنسي (صاحب حضارة ولديه قوة عسكرية..)، ويتضح لنا هذا الأمر جليا عندما يكتب عن ذلك قائلا: "لقد هوجمنا على أساس أننا أجنب وغزاة..."²

ظَهَرَت أولى المبادرات الفرنسية في مطالبة الحاكم العام "دي بورمون" (Comte De Bourmont) أعيان مدينة الجزائر قائمة بأسماء العائلات الكبرى بالمدينة، ونجح في تعيين "مصطفى بن الحاج عمر"³ بايا على اقليم التيطري وبذلك تتحقق رغبة المحتل الفرنسي بوجود شخصيات جزائرية تحفظ لهم الأمن ولو بصورة مؤقتة ويتخلون عنها بمجرد التقصير في أداء المهام التي كلفوا بها، كما كان الشأن بالنسبة مع "حمدان بن أمين السكة"⁴ الذي عُيِّن في منصب أغا العرب وعزله الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) يوم 07/01/1831م.⁵ ساندت مختلف القبائل والدواوير المحتل الفرنسي ووقفت إلى جانبه ضد إخوانها¹، فقد راسل زعماء قبائل "الزماله" و"الدواوير" الجنرال "تريزيل" (Le Général Trézel)² لإعلان خضوعهم للمحتل، وتمّ إمضاء إتفاقية

¹ ألكسي دو توكفيل، مصدر سابق، ص 23

² نفسه، ص 30

³ من كبار تجار مدينة الجزائر، عينه الجنرال كلوزيل Clauzel بايا على اقليم التيطري خلفا لمصطفى بومزراق لكنّه لم يستمر طويلا في منصبه بعد استرجاع رجال المقاومة المدية في عهد بيرتيزين Berthézene، أنظر: - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص 41 (في الهامش)

⁴ كان عسكريا، عيّنه الكونت دي بورمون (Comte De Bourmont) أغا العرب، ثمّ عندما أحس الجنرال كلوزيل Clauzel بميله الوطنية قام بعزله يوم 07 جانفي 1831م، وفي سنة 1832م نفاه المارشال دي روفيقو De Rovigo إلى باريس حيث تزوّج بفرنسية، توفي سنة 1834م، أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجه، مصدر سابق، ص 220 (في الهامش)

⁵ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص 114

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

إتفاقية بينهما يوم 16 جوان 1835م بعين البيضاء بوهران³. وفي 14 مارس 1836م ساندت فرسان "الدواوير" و"الزمالة" بقيادة الأغا "مصطفى بن اسماعيل"⁴ الجنرال "بريغو" (Le Général Perregaux)⁵ في حملاته لمطاردة قبائل "الحشم"⁶ و"الغربة"⁷ إلى "بني شقران"⁸ ووصلت حتى منطقة "شلف" ونهبوا منها حوالي 2000 رأس غنم وتوجهوا بها نحو وهران،⁹ وسار الأغا بالقوات الفرنسية إلى منطقة السبخة الكبيرة "بتسالة"¹⁰ يوم 07 أفريل 1836م وأغاروا على قبيلة "بني عامر"¹¹ بمنطقة "حمام بوحجر"، كما قامت قوات الاحتلال يوم

¹ من تلك القبائل نجد قبائل "بني عامر" التي وقفت "ضد الأمير عبد القادر"، وقدمت للجنرال "لاموريسير" كل الدعم مقابل عدم تعريض نسايتهم وأطفالهم للترحيل، للمزيد طالع:

Léon Roches, *Dix Ans A Travers L'Islam 1834-1844*, Perrin et Cie Libraires Éditeur, Paris, 1904, p225

² Camille Alphonse Trézel ولد بباريس يوم 05 جانفي 1780م، بعد انخراطه في الجيش سنة 1805م ارتقى إلى عدة مراتب عسكرية حيث عُيّن قائدا عاما للجيش الفرنسي في القطاع الوهراني سنة 1835م خلفا للجنرال "دي ميشال". وعدم رضاه باتفاقية الهدنة التي وقّعها هذا الأخير مع الأمير عبد القادر جعله يتحمس لاستئناف الحرب. وفي 28 جوان 1835م نقض الإتفاقية ولقي بجيوشه الأمير في المعركة الشهيرة "المقطع" فانهمز وفي سنة 1847م عُيّن وزيرا للحرب، أحيل على التقاعد سنة 1848م وتوفي بباريس يوم 11 أفريل 1860م، أنظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 599-601.

³ شارلز هنري تشرشل، *حياة الأمير عبد القادر*: تر وت: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م، ص 99

⁴ مصطفى بن اسماعيل (1769-1843) من قبيلة بن عفان تقلد منصب أغا للدواوير والزمالة خلال فترة الحكم العثماني للجزائر، وفي عهد

الاستعمار الفرنسي للجزائر شارك في عدة حملات عسكرية مع جنرالات فرنسا ضد إخوانه العرب، منها حملة الجنرال "بريغو" على شلف، حملة

"دارلانج" على التافنة وحملات الجنرال "بيجو" 1836-1837م : طالع : - Géorge Yver, Op. Cit, p78

- Narcisse Faucon, Op. Cit, pp450-457

⁵ Alexandre Charles Perregaux أصل سويسري، ولد يوم 21 أكتوبر 1791م، التحق بالجيش في 1807م، أُرسِل إلى الجزائر وشارك في احتلال معسكر وتلمسان، وقسنطينة سنة 1837م، أُصيب خلالها بجروح ونقل على إثرها إلى باريس حيث توفي هناك، أنظر:

- Géorge Yver, Op. Cit, p 43 (Sous Texte)

⁶ ضاحية من ضواحي مدينة معسكر، عُد إلى :

Odilon Niel, Op. Cit, T01, p 456

⁷ الغربة: مجموعة من أهالي المخزن كانت في العهد العثماني تشتمل على 15 بطنا وتشكل اغاليك الغربة، وتقطن بين هضبة التليلات وغابة مولاي اسماعيل والسبيق، أنظر:

- Géorge Yver, Op. Cit, p 07 (Sous Texte)

⁸ تعتبر من المناطق التابعة لمدينة معسكر، طالع:

Odilon Niel, Op. Cit, T01, p 455

⁹ Isidore Derrien, *Les Français à Oran depuis 1830 Jusqu'à Nos Jours*, Première partie, Paris, 1886, pp102-104

¹⁰ تسالة: أحد قبائل بني عامر، وتطلق على سلسلة جبلية يصل ارتفاعها إلى 1036مترا، تفصل بين سهل ملاتة عن بلعباس: أنظر:

Géorge Yver, Op. Cit, p330

¹¹ مجموعة من الأهالي تضم 26 بطنا (حوالي 7315 خيمة) موزعة على المناطق التي تشمل حاليا ولاية سيدي بلعباس، وهم من أعظم المواطنين إخلاصا للمقاومة وأكثرهم شجاعة وصلابة (5150 فارس و 4330 مشاة) بعد أن حفيت شوكة الأمير عبد القادر في السنوات الأخيرة من المقاومة هاجروا إلى المغرب، وما أن استقروا به حتى ندموا وحاولوا الالتحاق بالأمير اللاجئ هو الآخر بالريف لكن الجيوش المغربية لم ترض بذلك فأبادهم عن بكرة أبيهم، أنظر:

- الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 117 (في الهامش)

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

02 أكتوبر 1836م بقيادة الجنرال "ليتان" ¹ (Le Général Létagne) رفقة فرسان "الدواوير" و"الزمالة" بقيادة الأغا "مصطفى بن اسماعيل" الإغارة على قبائل "بجاهر" ² شرق سهل "سيق" ³ بوهران، وأحدثت فيها فسادا كبيرا.

تعددت أسماء القيادات المتواطئة مع الإدارة الكولونيالية منهم على سبيل المثال: القائد "يوسف" الذي التحق بالجيش الفرنسي يوم 16 جوان 1830م كمترحم لدى قيادة الأركان الفرنسية بقيادة "دي بورمون" (Comte De Bourmont)، وتقلد كذلك منصب أغا العرب، قدّم للجيش الفرنسي خدمات كبيرة ضد الجزائريين، وبتفانيه في عمله ضد إخوانه رَفَّته الإدارة الفرنسية إلى رتبة نقيب ⁴، كما نجد "إبراهيم بوشنوف" بمستغانم، "مصطفى المقلش" في تلمسان، "إبراهيم الكريتلي" في عنابة. ⁵ ولقد مكّنت هاته القيادات العربية الإدارة الفرنسية من الاستفادة من معرفة تفاصيل هامة عن العائلات الجزائرية واستطاعت بفضلهم تنفيذ مشاريعها الاحتلالية وتسهيل التوسع نحو الداخل. وقد تحدّث عن تلك السياسة العقيد "سيروكا" (Seroka) مُشيراً بأنّ مثل تلك القيادات مكنت الإدارة الفرنسية من معرفة أجداد وجذور العائلات الرئيسية الموجودة في البلاد وأحفادها، وأصحابها، وانتقاماتها تجعل الفرنسيين قادرين على التحكم فيها، وبجهود تلك السياسة استطاعوا إيجاد بعض القيادات الأهلية ⁶ التي ساعدتهم على بسط نفوذهم مثلاً نجد في اقليم قسنطينة، الأعيان: "ابن عيسى" و"حملاوي"، و"علي بن با أحمد"، و"فرحات بن سعيد" الذي حل محله "بوعزيز بن قانة" ⁷ في 1840م، كانوا

¹ George Nicolas Marc Baron De Létagne ولد بقرية مولان سنة 1788م، وفي 180 تخرّج من المدرسة العسكرية الفرنسية "سان سير" عُيّن قائدا لقسمه وهران خلال الفترة من 10 أبريل 1836م إلى غاية 13 جانفي 1837م، أنظر:

- Le Commandant(R).Peyronnet, Op. Cit, T01, pp 112-113

² تقع جنوب شرق مستغانم بها عدة بطون منها "أولاد مالف"، "شعابة"، "شفافرة"، "أولاد شاطر"، "أولاد بوكالم"، "بوقيراط"، "براشة والحدايشية" "يوض" و"أولاد حمد جبابرة" و"أولاد شفة"، "أولاد سيدي عبد الله"، "أولاد سيدي يوسف"، "أولاد بوعيسى"، "الشرقة"، "الحمادية"، "أولاد بوراس" "رزيقة" و"الحشاشطة"، أنظر:

Isidore Derrien, Op. Cit, p04

³ نهر بمقاطعة وهران يمتد على مسافة 220 كلم ويسمى أيضا وادي سكاسير والحصبية، والمقرة، والمبوح ويصب في وادي المقطع، عُد إلى :

- Géorge Yver, Op. Cit, p 44 (Sous Texte)

⁴ Paul Azan, Les Grands Soldats de L'Algérie, Op. Cit, p 44

⁵ شارل روبر أجيرون، مرجع سابق، ص 246

⁶ تتشكل تلك القناة من موظفين من نوع جديد و الذين ينحدرون في معظمهم من الأرستقراطية العربية، كانوا يشكلون سنة 1847م تراتبية في قمتهما الخليفة والباشاغا والأغا، ثم في الصفوف الدنيا الأغوات ذوي الوظائف العسكرية والفضائية ودُوْنهم يوجد القايد والموظفون الإداريون والقضاة، وأخيرا الشيخ المكلف بتنفيذ القرارات، أنظر: ألكسي دوطوكفيل، مصدر سابق، ص 123

⁷ يعود نسبه إلى عائلة منفذة في الزيبان، في 1826م عُيّن شيخا للعرب، وفي سنة 1838م تخلى عن الحاج أحمد باي والتحق بالمثل الفرنسي، ونظرا لقرابته للفرنسيين عيّنهُ المارشال "فالي" شيخا للعرب يوم 1839م، وأخوه أصبح قائدا على قبيلة أولاد عبد النور، خاض حربا على الأمير عبد القادر ومكّن الفرنسيين من احتلال الزيبان، كان آخر شخص يشغل شيخ العرب في المنطقة، مات يوم 09 أوت 1861م، أنظر:

Marthe et Edmond Gouvion, Kitab Aayane el- Maghariba Territoires de Sud, Imprimerie Oriental, Alger, 1920, p 04

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

عملاء ولهم خرسهم الخاص، من مهامهم جباية الضرائب وتعيين شيوخ القبائل¹. كما استفاد الجيش الفرنسي بدوره من تجنيد بعض بقايا الأتراك والأهالي بوحدياته العسكرية².

المثير للجدل، هو أنَّ الجزائريين الذين سُلبت أملاكهم قهراً ونُهبَت وخُرِّبت من طرف الجيش الفرنسي وما نالهم منه من الظلم والاضطهاد أبقوا أنفسهم أحراراً عن موالاته عدوهم، أمَّا شيوخ القبيلة وأصحاب الممتلكات الكبيرة كانوا أول من يُساند ويُعلن ولاءه للعدو الغاشم، والسبب وجيه، وهو التخوف من ضياع ممتلكاتهم الكبيرة وأسمائهم معروفة في السجل التاريخي، أمثال: "موحند السعيد" و "ابن علي الشريف أمزيان" و "محمد الصغير بن قانة"... وآخرون أعلنوا طاعتهم وإخلاصهم للمحتل عند اندلاع أي ثورة شعبية وعرضوا عليه خدماتهم في القضاء على تلك الثورات، وقد ذكرهم المؤرخ "لويس رين" (Louis Rinn) في التقرير الذي وجَّهه "بن قانة" ومن معه للوالي العام في 18 مارس 1871م قائلاً: «لقد بدأنا نخدم الحكومة الفرنسية من عهد بعيد، وسنظل نواصل ونستمر في عملنا، كما في السابق، القيام بواجبنا وإخلاص تام، ونية صافية، ما بقيت الحكومة الفرنسية في الجزائر وحتى لو لم يبق من يمثلها إلا شخصاً واحداً من رعاياها، فسوف نظل خاضعين له خضوعاً تاماً. وقد علمنا أن محمد بن أحمد المقراني تمرد على الحكومة الفرنسية... فمهما يكن من أمر سننفضل عنه منذ هذا اليوم ونحاربه كما لو كنا فرنسيين»³.

قَرَّبَت السلطات الفرنسية هذه القيادات بكل الوسائل حتى تحافظ عليها وتستغلها، فكانت تُنظِّم لهم من حين لآخر رحلات لزيارة فرنسا⁴ بهدف التبليغ بما شاهدوه في فرنسا حتى يتم إبحار الجزائريين بحضارتها، وفي سلب سلب عقولهم وتشجيعهم على التقرب منها وخاصة أولئك الذين كانوا ينفرون منها... وعند عودتهم من فرنسا تقوم جريدة المبشر بنشر خبر عودتهم وعن النشاطات التي قاموا بها في فرنسا.⁵ كما كانت تقيم على شرفها من حين لآخر حفلات الاستقبال وأثناء ذلك يقدم لها الحاكم العام شكره وشكر السلطات الفرنسية على الخدمات الجليلة التي تقدمها، ويسلم لها بعض الجوائز والأوسمة.

الدارس لهؤلاء لا يستغرب أن يجد مثلهم وآخرون يتحدثون عن الهناء والرزق واحترام السلطة والرفاهية، بينما كان إخوانهم من أبناء الشعب يعانون الأمرين من المحتل، وبذلك رسموا لأنفسهم صورة حية عن أنانية الطبقة

¹ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 60

² - René Lespès , *Les Troupes Indigènes de l'Algérie au Service de la France : Tirailleurs, Spahis, Goumiers Sahariens*, Imprimerie Minerva, Alger, (SD).

³ Louis Rinn, *Histoire de l'Insurrection de 1871 en Algérie*, Librairie Adolph Jourdan Imprimeur-Libreur-Éditeur, Alger, 1891, p 184

⁴ من الذين استفادوا من تلك الرحلات العلمية نجد: السيد "إبراهيم بن الباي" خليفة معسكر، السيد "حمادي الصفال" قائد تلمسان، السيد "محمد بن الحضري" قائد الدواير، والسيد "أعمر بن فرحات" باشا أغا أولاد عباد، "الحاج الوزاغ" أغا البعقوبة، و "الشَّحَطْ ولد الرُّيْن" أغا والسيد "الطاهر بن محي الدين" والسيد "الناصر ولد بن سالم" خليفة الأغواط، أنظر: - جريدة المبشر 15 سبتمبر 1847م.

⁵ إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 50

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

البرجوازية، والغريب في الأمر أنهم لم يقتصرُوا على إدانة الجزائريين، بل صاروا يُطالبون بتطبيق أقصى العقوبات عليهم،¹ ومما جاء في رسالتهم للوالي العام: «إن العبرة التي يجب أن نستخلصها من هذه الأحداث، هي أن هؤلاء البدو لن يتراجعوا عن مواقفهم التقليدية وعن عاداتهم الشنيعة إلا إذا بطشت السلطات بهم بطشا شديدا لا هوادة فيه، تستطيع أن تنال منهم سوى البطش والعنف...»²

سعت إدارة المحتل بهذه السياسة إلى قطع الصلة بين القبائل وبين المقاومة و تمجيد السياسة الاحتلالية القديمة "سياسة فرق تسد"، وخلق جبهة محلية مرتبطة بالامتيازات والمصالح الفرنسية ضد جبهة وطنية مقاومة للتوسع الفرنسي، وهذا ما وضّحه "شارل ريشار"³ (Charles Richard) بقوله «إذا توصلنا من أن نقسم السكان إلى معسكرين متحاربين ومتعاديين، فإننا نستطيع إذ ذاك أن نضع حداً فاصلاً ومانعاً بين مجموعتين من السكان، هي حتى الآن موحدة ومتضامنة لمحاربتنا»⁴. ولم يكن هذا الأسلوب الوسيلة الوحيدة لدى سلطات الاحتلال التي استخدمت وسائل أخرى للوصول إلى الخِصم.

2-1-4- دور المكاتب العربية :

انتهجت إدارة المحتل سياسة التقرب من الجزائريين لأغراض عدة- سبق وأشرنا إلى بعض منها - واستمر الحال على هذه الوتيرة إلى أن أحدث "الدوق دي وروفينو" (Duc De Rovigo) عام 1833م فرعاً في مكتبه سماه "المكتب العربي" الذي أصبح يطلق عليه بمرور الوقت اسم "مصلحة الشؤون العربية"، أُسندت إدارتها إلى النقيب "لاموريسيار"⁵ (Lamoricière) ما بين 1833-1834م وسبب اختياره لهذه المهمة هو هو إتقانه للغة العربية.

أعطى هذا الضابط دفعاً قوياً لهذه المصلحة، وحقق نجاحاً كبيراً وأصبح مكتبه وسيلة فعالة في التقاط المعلومات وجمعها والدعاية للاحتلال. وفي عام 1837م تحوّلت هذه الهيئة إلى «إدارة الشؤون العربية» انصب عملها في تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم.⁶

¹ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 63

² Louis Rinn , Histoire de l'Insurrection de 1871 en Algérie , Op. Cit, pp 214-215

³ Charles Louis Florentin Richard ولد ببولونيا عام 17 أكتوبر 1815م، وبعد الحملة الفرنسية على الجزائر تولى إدارة المكتب العربي بمنطقة

"أورليانفيل" أي شلف حالياً، وفي 11 فيفري 1851م غادر الجزائر موجهاً إلى فرنسا، أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, pp 144-145

⁴ Charles Richard , Étude sur l'Insurrection du Dahra 1845-1846, Typographie .A. Besancenez Éditeur, Alger 1846, pp 185-186

⁵ Ernest Mercier, L'Algérie et les Questions Algériennes, Op. Cit p 30

⁶ Victor Foucher, les Bureaux Arabes en Algérie, Librairie Internationale de l'Agriculture et de la Colonisation, Paris, 1858, pp 12-13.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تحدث السيد "فاردينااند هيغونوت" (Ferdinand Hugonnet) مدير مكتب عربي سابق عن عدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، لذا حاول بعضهم إحياء الوظيفة التركية القديمة، وهي وظيفة "أغا العرب"¹، حيث تعاقب على هذه الوظيفة كثير من الأغوات²، وكان أولهم "حمدان بن أمين السكة"³ ونظرا لعدم وجود تأثير له في أوساط الجزائريين فشل في مهمته، وبتاريخ 19 نوفمبر 1834م عُين المقدم "ماراي مونج"⁴ (Marey Monge) لكنه هو الآخر فشل في مهامه تجاه المصلحة.⁵ وبمجيء الجنرال "بيرتيزين" (Berthezène) عيّن السيد "محي الدين الصغير بن مبارك"⁶ الذي ينحدر من عائلة مُرابطة بالقلعة، لكن هذا الأخير كانت له نظرة سخط على المحتل إثر اعتقال أقاربه من طرف إدارة المحتل.⁷

أمام الدور الكبير الذي أدّاه غالبية الأغوات في تزويد سلطات الاحتلال بالمعلومات المتنوعة والمتعددة حول أوضاع الجزائريين⁸، قرّر الجنرال "بيجو" (Le Général Bugeaud) سنة 1844م أن يؤسس المكاتب العربية بصفة رسمية⁹ ويضع لها الهياكل الإدارية، بحيث تصير هذه المكاتب هي الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية،¹⁰ وحسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي، فإن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى العمالات الثلاثة الموجودة بالجزائر، وفي كل عمالة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى، ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية،¹¹ وباختصار فإن المكاتب العربية تحولت إلى إدارات محلية للتحكم في السكان والمجتمع الريفي.¹²

¹ Ferdinand Hugonnet, *Français et Arabes en Algérie* (Lamoricière- Bugeaud- Daumas, Abdelkader, ETC), Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1860, p 36

² Saint-Hypolite, Op. Cit, p 29

³ لتفاصيل أكثر عن عمل ونشاط الأغوات، أنظر: - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 175-176.

⁴ كان عسكريا، عينه دي بورمون آغا العرب، ثم عندما أحس كلوزيل بميله الوطنية عزله يوم 07 جانفي 1831م، وفي اليوم الموالي نفاه دي روفيقو إلى باري حيث تزوّج بفرنسية، وتوفي سنة 1834م، أنظر: حمدان بن عثمان حوجه، مصدر سابق، ص 220 (في الهامش)

⁵ Guillaume Stanislas, Comte de Péluze، ولد بفرنسا يوم 19 فيفري 1796م، وبعد الغزو الفرنسي للجزائر ولّته إدارة الاحتلال رئاسة المكتب العربي سنة 1834م، كان أحد المؤسسين لفرقة الصباغية، عُيّن قائدا لقسم المدينة من 1844م إلى غاية 1848م ثم أصبح حاكما عاما عسكريا سنة 1848م، عُد إلى :

Le Commandant(R).Peyronnet, Op. Cit, T01,pp 106-107

⁶ Ferdinand Hugonnet, Op. Cit, p 36

⁷ Ernest Mercier, *L'Algérie et les Questions Algériennes Étude Historique, Statistique et Économique*, Op. Cit, p 29

⁸ Xavier Yacono, Op. Cit, pp 10-11

⁹ A.Messimy, *Le Statut des Indigènes Algériens*, Éditeur Militaire, Paris, 1913, pp 32-33

¹⁰ Ferdinand Hugonnet, *Français et Arabes en Algérie* (Lamoricière- Bugeaud- Daumas, Abdelkader, ETC), Op. Cit, p 189

¹¹ Ferdinand Hugonnet, *Souvenir d'un Chef de Bureau Arabe*, Op. Cit, pp 05-06

¹² وللتعرف أكثر على عمل المكاتب العربية والأدوار المختلفة لضباطها راجع:

Ferdinand Hugonnet, *Souvenir d'un Chef de Bureau Arabe*, Op. Cit, pp 213-216

¹² Claude Bontens, *les Institutions Algérienne*, Faculté de droit, Alger, 1970, p 188.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

بلغ عدد المكاتب العربية سنة 1841م: 21 مكتباً، وارتفع العدد في عام 1865 إلى 46 مكتباً وتوزعت هذه المكاتب في أنحاء البلاد على الشكل الآتي: 14 مكتباً وثلاث ملحقات في عمالة الجزائر، و 12 مكتباً وملحقة واحدة في عمالة وهران، و 15 مكتباً وملحقة واحدة في عمالة قسنطينة¹، ثم وصل عدد المكاتب العربية في عام 1870 إلى 49 مكتباً. أشرف على هذه المكاتب 200 ضابط على مستوى المقاطعات الثلاث². وحسب القرار الوزاري المؤرخ في 01 فيفري 1844³ الذي تقرر فيه إنشاء المكاتب العربية فإن كل مكتب كان يتشكل في كل عمالة من حوالي عشرة أشخاص كأقصى حد، وكانت هذه الهيئة تساعد على فرقة من فرسان الصبايحية⁴ تتكون من 25 فارساً و 8 فرسان من قوات المخزن⁵، وقد أعطيت كل الإمكانيات المادية للمكاتب العربية لكي تقوم بنشاطها الفعال في مختلف مناطق البلاد، وبالإضافة إلى تجهيزها، كانت توجد بها مساكن الضباط، ومكتبات احتوت على كتب في التاريخ والجغرافية واللسانيات، كما احتوت على قاعات الأرشيف والصيدليات، والاصطبلات، والسجون وقاعة الاستقبال التي كانت مفتوحة مجاناً للأشخاص المتعاونين مع الفرنسيين⁶. وكما هو واضح فإن المكاتب العربية⁷ كانت منظمة تنظيمياً جيداً، نظراً للوسائل المادية التي سُخرت لها لكي تقوم بمهامها في أحسن الأحوال، قال المؤرخ "قزافي ياكونو" (Xavier Yacono) بخصوص هذا التنظيم: «لقد أعطت كل المكاتب العربية التي درسناها انطباعاً جيداً لأن خلاياها كانت مشكلة تشكياً محكماً، وتتميز بالحيوية القصوى، كما أن الأرشيف القوي الذي تركته هذه المكاتب يدل على العمل الجبار الذي قام به ضباط هذه المكاتب في الأوساط الأهلية...»⁸.

اهتمام المحتل بالمكاتب العربية وتجهيزها بمختلف العتاد الذي يمكنها من جلب أكبر عدد من المتواطئين معها من الأهالي، كان يدور في فلك إحياء سياسة احتلالية قديمة وهي سياسة "فرق تسد"، ولم تكن المكاتب

¹ Auguste Warnier, Op. Cit, pp238-239

² Claude Collot, Op. Cit, p 39

³ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Op. Cit, pp 189-190

⁴ الصبايحية Spahis: هي فرق عسكرية جزائرية متعاونة مع الجيش الفرنسي، مهمتها مساعدة الجيش الفرنسي في فرض سيطرته على البلاد، تأسست أولى الفرق بموجب الأمر الملكي الصادر في 07 ديسمبر 1841م، وبعدها توسع ظهورها عبر كافة العمالات الإدارية الثلاث (الجزائر، قسنطينة وهران) شهر جويلية 1845م، وكانت لها زيا رسمياً مقارنة بمثيلاتها في مستعمرات فرنسا الأخرى بإفريقيا، فقد تميزت ببرنوس أحمر عكس صبايحية المغرب ذوي البرنوس الأزرق الداكن، للتوسع أكثر طالع:

- Camille Rousset, **La Conquête de L'Algérie 1841-1857**, T02, 3^{ème} Édition, Librairie plon Nourrit et cie Éditeur, Paris, 1904, p256

⁵ Xavier Yacono, Op. Cit, p 14

⁶ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Op. Cit, pp 190-194 .

⁷ ألغيت المكاتب العربية المدنية في سبتمبر 1868م، وتلتها المكاتب العربية العسكرية في ديسمبر 1870م، ليضطلع المتصرفون الإداريون بشؤون المكاتب المختلطة وفق السلطات العسكرية اعتباراً من سنة 1881م، ويُعوضهم في ذلك لاحقاً قضاء الصلح والحاكم العام من 1927 إلى 1944م، بموجب أمرية صادرة في 07 مارس 1944م، أنظر:- حسين بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المُستعمرة 1830-1962**، تر: بوجلة عبد المجيد، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هوم، الجزائر 2011، ص 41

⁸ Xavier Yacono, Op. Cit, p 15

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

العربية إلا إحدى تلك الوسائل المستعملة، فلا نستغرب وجود وسائل احتلالية أخرى تصب في نفس الهدف المنشود.

2-1-4- إصدار فتوى شرعية الاحتلال والامتثال له :

خلف المارشال "فالي" (Le Maréchal Vallée) المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) حاكم عام عسكري على الجزائر منذ 1841م وتزامن وجوده استمرار المقاومة الشعبية بقيادة "الأمير عبد القادر" بالغرب الجزائري¹، انصب اهتمامه حول كيفية القضاء على المقاومة التي تقف في وجه التوسع الفرنسي نحو المناطق الداخلية، والبحث عن أسهل الطرق في تحقيق ذلك فوجد هذا الأخير نفعا كبيرا في حربه ضد الأمير من خلال المعلومات والتقارير التي بعث بها "ليون روش" (Léon Roches)² إلى الحكومة الفرنسية بباريس و ما قدمه إلى المارشال "فالي" (Le Maréchal Vallée) ومن سببه.

استفاد المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) كثيرا من أعمال الجاسوس "ليون روش" (Léon Roches) في الجزائر وكتاباتاته حول دولة الأمير عبد القادر ومصادر قوته وضعفه،³ فقد كان مستشاره ورفيقه وكتابه نظرا لإتقانه الكتابة والتكلم باللغة العربية وإطلاعه على عادات وتقاليد المسلمين، فهو حتى يكتسب ثقة الأمير إتجاهه ولا تُكشف حقيقته، برّر وجوده باسمه الجديد "عمر" بعد اعتناقه الإسلام، وهذا ما أدى بـ "الأمير عبد القادر" إلى إرساله إلى قاضي معسكره ليعلمه القرآن وتعاليم الدين الإسلامي سعيا منه في تكوين المسلم الصادق المخلص في القول والعمل.⁴

تمتّع "ليون روش" (Léon Roches) بصفات تُبعد عنه شبهة الخيانة في الزّي الإسلامي العربي، حيث كان يتقن الكتابة باللغة العربية ويُحسن التكلم بها، وتجمعه علاقات حسنة مع الأهالي الجزائريين الذين خالطهم المقاهي فكان شخصا محبوبا عندهم،¹ وتعامل معهم على أساس أنه مسلم اعتنق الإسلام وعاش في أوساطهم وسكن في قبيلة "بني موسى" التي احتضنته فردا منها، فلبس لباسهم وأكل أكلهم...، وأكثر من ذلك التحق

¹ Alpinus, *Quelque Page sur Léon Roches*, Imprimerie Allier Frères, Grenoble, Paris, 1898, p 89

² ليون روش Léon Roches (1809-1901): ولد بمدينة غرونبل Grenoble، درس في مدراسها، وأكمل دراسته بثانويتها إلى أن حصل على البكالوريا سنة 1828، وبعد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م دعاه أبوه ويالحاح للالتحاق به، خضع لرغبة أبيه ووصل الجزائر في 1832مدرس اللغة العربية على يد عبد الرزاق بن بسيط، وتعرف على مختلف عادات وتقاليد الجزائريين من خلال مخالطته لهم في المقاهي وحضور جلسات المحاكمات الشرعية، تولى الترجمة في الإدارة الفرنسية بالجزائر، وعين مترجما مخلصا في اللجنة الإفريقية التي حلت على أرض الجزائر في 1833-1834مومترجم للجيش الأفريقي في عهد الجنرال كلوزيل في 1835م، التحق بجيش الأمير عبد القادر كجاسوس لفرنسا لمدة عامين 1837-1839، كلفه المارشال بيجو بمهمة الحصول على فتوى من شيوخ الطريقة التيجانية وبموافقة وتأيد أعيان المسلمين وعلمائهم بتونس، القاهرة ومكة سنة 1841م، مات في 1901 بمدينة غرونبل تاركا وراءه كتابا ضخما يشمل تاريخه، وأعماله في الجزائر وبلدان المغرب العربي بعنوان " Dix ans à travers L'Islam 1834-1844" أنظ - ليون روش، إثنان وثلاثون سنة في رحاب الاسلام ، تق وتغ: محمد خير محمود البقاعي، ط 1، جداول للنشر والتوزيع، الكويت، 2011، ص ص 12-15، وأنظر الملحق الخاص بصور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 40 ص 534

³ Alpinus, Op. Cit, p 89

⁴ Ibid , p 89, pp 36-39

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

بجيش الأمير عبد القادر وبقي في معسكره عامين 1837-1839م، تمكن في هذه المدة الزمنية من التعرف على المسلمين بشكل عام والأمير عبد القادر بشكل خاص.²

وجد المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) في شخصية "ليون روش" (Léon Roches) ما يؤهله للقيام بمهمة الحصول على فتوى تُحرّم على الجزائريين محاربة الجيش الفرنسي، وتدعو إلى العيش تحت سلطته مقابل حماية ممتلكاتهم وحرية ممارسة عباداتهم.³

انطلق "ليون روش" (Léon Roches) للحصول على الفتوى من شيوخ الطريقة الصوفية التيجانية⁴ في "عين ماضي"⁵ ومنهم "محمد الصغير التيجاني" الذي أرسل في طلب شيوخ مقدمي الطريقة الطيبية⁶ والطريقة الشيعية⁷ إلى اجتماع حول تنفيذ طلب "ليون روش" (Léon Roches)، وقد حرّر المجتمعون فتوى تُبيح للأهالي الجزائريين العيش تحت حكم الفرنسي المسيحي وترك الجهاد الذي يؤدي إلى إلقاء النفس إلى التهلكة، ويبقى على عاتق المستعمر حماية ممتلكاتهم واحترام مؤسساتهم الدينية والقضائية. وبعد كتابة الفتوى رأى المجتمعون بأن الفتوى ستؤثر على الأهالي المسلمين ولكن حتى تكسب أغلب قلوب المسلمين صار لابد من الحصول على موافقة أعيان المسلمين خاصة بمكة، لهذا أعطى المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) لقناصل فرنسا بتونس

¹ George Yver E Daumass Op. Cit, p 01

² هناك رسالة بعثها "ليون روش" إلى المارشال "بيجو" يصف له الأحداث التي تعرض لها وأعماله الاستخبارية عن "الأمير عبد القادر"، أنظر: Henri D'Ideville, Op. Cit, p 181-185

³ ليون روش، المصدر السابق، ص 11

⁴ نسبة إلى مؤسسها محمد بن المختار بن أحمد بن محمد بن سالم التيجاني المولود بعين ماضي بالقرب من مدينة الأغواط، عرف انتشار كبيرا في مختلف دول العالم: بيروت- قسطنطينية، تونس، السودان، وبلغ عدد مرابطيها أكثر من 25.000 مرابط وأكثر من 23 زاوية، للتوسع في الموضوع عُذ إلى :

- Teissier Octave, Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes,Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats, Op. Cit, pp 77-78

⁵ Aïn Mady مدينة في الجنوب الجزائري معروفة بمحصنها على سفح جبل عمور تبعد على 78 كلم شرق مدينة الأغواط و 48 كلم جنوب أفلو بناها محمد التيجاني في القرن 17 م وبها الزاوية التيجانية، أنظر:

- George Yver, Op. Cit, p 87(Sous Texte)

⁶ من أهم الطرق الدينية بالمغرب الأقصى ، ظهرت بمنطقة "وزان" وشيخها شريف الوزاني، والمعروف باسم مولاي العربي بن مولاي عبد السلام بن الحاج العربي الوزاني، قُد عدد إخوانها بالجزائر 22.000 ولها 08 زوايا فقط، عُذ إلى :

- Teissier Octave, Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes,Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats, Op. Cit, pp 80-81

⁷ نسبة إلى أولاد سيدي الشيخ، كان مرابطوها الدينيون ذو شهرة عالية خاصة في أقصى الجنوب الغربي للجزائر، ومن الثوار التابعين لها الشيخ بوعمامة 1881م، أنظر:

- Teissier Octave, Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes,Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats, Op. Cit, p79

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

والقاهرة ووحدة تعليمات لتسهيل مهمة "ليون روش" (Léon Roches) في الحصول على تأييد أعيان المسلمين على الفتوى، ووضع تحت تصرفه كمية من السلطاني¹ ليوزعها عند الحاجة على العرب.²

ذكر "ليون روش" (Léon Roches) خلال رحلته إلى تونس أنه لقي كل الدعم الذي كان يريده من طرف مقدمي الزاوية التيجانية، ومنهم "عبد الله بن محجوب" الذي بين له خارطة الطريق إلى مقر الزاوية التيجانية وعزّفه إلى أعضائها وبطلب من روش قَدَّم لمقدم الزاوية التيجانية بعض السلطانيات ولقي من ورائها ليس فقط حسن الضيافة وفقط بل وحتى مختلف المعلومات التي سهلت له المهمة.³ وبدعوة من "سيدي محمد التيجاني" إلى إلى مختلف شيوخ الزاوية تم عقد اجتماع في زاوية ممثلهم بالقيروان⁴، حيث طلب "عبد الله بن محجوب" من مفتي الجامع الكبير (رئيس الجمعية) الموافقة على نص الفتوى التي جاء بها "ليون روش" (Léon Roches)، وتجدد الإشارة هنا أن الجاسوس قد برَّر حُججه الزائفة حين ادَّعى أنه من عائلة "أولاد سيدي العربي" التي اضطُهد زعيمها من قبل "الأمير عبد القادر"⁵، فنال رضا الحضور عليه وحصل على ما طلب من رئيس الجمعية الذي عبر عن فحوى اللقاء فيما يلي: «عندما يُحتل إقليم شعب مسلم ويُحارب من طرف الكفار، وكله أمل على طردهم من أرضه، وعندما يكون من المؤكد أن تكملة الحرب لن تجلب إلا المصائب، والفوضى، والقتل للشعب المسلم بدون أي أمل في الانتصار عليهم (الكفار)، هذا الشعب لديه أمل أن يهز عبوديته بمساعدة الرب، ويقبل أن يعيش تحت سيطرتهم بشرط أن يعبروا وأن يقوموا بكل حرية بتعاليمهم الدينية ونسأؤهم وبناتهم يُحترمن أشد الاحترام»⁶

تمكّن "ليون روش" (Léon Roches) من إيصال الفتوى من طرف "الميلود بن سالم الأغواطي" إلى علماء جامع الأزهر، وبدورهم وافقوا وأبدوا رضاهم حول الفتوى وفي مكة، لم يشر "ليون روش" (Léon Roches) أو يذكر أي عالم من علماء الحرمين الذين اجتمعوا بالطائف بدعوة من شريف مكة "محمد بن ع لي" حول الموافقة على الفتوى وإبداء الرضا وقد تمكّن ليون روش من إنجاز مهمته بالطائف بتسهيلات من الحكومة الفرنسية، حيث كان للسيد "فريسنييل" علاقات طيبة مع شريف مكة وكتب له رسالة تركية قوية تتعلق بمهمة ليون

¹ السلطاني أو السلطانيات هما مصطلحين تركيين، يعبران عن كمية معينة من النقود والذهب، وقد تعامل بهما الحكام الأتراك في الجزائر وانتشر استعمالهما عبر مختلف المناطق الجزائرية التي وصلها الأتراك، لكن مدلول الكلمتين بالمعنى الفرنسي هنا هو استخدام تلك الأموال والذهب لشراء الذمم لتسهيل إنجاز عملية أو مهمة معينة، لمزيد من المعلومات، عد إلى :

-Laugier du Tasy, Op. Cit, p 250

² ليون روش، المصدر السابق، ص ص 21-22

³ Léon Roches, Op. Cit, pp 236-240

⁴ Ecole Supérieur des Lettre D'Alger, **Bulletin de Correspondance Africaine : Antiquités libyques, Puniques, Grecques et Romaines**, Quatrième Année, TIII, Imprimerie de l'Association Ouvrière, Pfontana et Cie Éditeur, Alger, 1885, pp545-546

⁵ Léon Roches, Op. Cit, p 238

⁶ Ecole Supérieur des Lettre D'Alger, Op. Cit, p 546

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

روش (Léon Roches) عنده فُلقي هذا الأخير الترحيب بل وحتى أنه نجا من الموت لولا تدخل شريف مكة.¹ استطاع الجاسوس "ليون روش" (Léon Roches) أن يُنجز مهمته ويحصل على الفتوى بموافقة ورضى أعيان العلماء المسلمين من تونس والقاهرة وشريف مكة وبدعم من شيوخ الطريقة التيجانية، لكنَّ الجزائريين لم يستسلموا لمن خان بلدهم ولم يستكينوا بُرْهة لمناورات المحتل بدليل استمرار المقاومات الشعبية بعد انهزام الأمير عبد القادر سنة 1847م رغم عدم تكافؤ العدة والعتاد، فسلح العدو مادي أكثر منه انساني، أما سلاح المسلم روحاني أكثر منه مادي ولأنَّ تعاليم الدين الإسلامي وحمل راية الجهاد ضد المحتل عميقة في وجدان كل جزائري وغيرته على وطنه دفعت كل غال ونفيس إلى لهيب الحرب بدل العيش مع العدو تحت سقف واحد.

02-2- تشجيع الهجرة الأوروبية ودعم الاستيطان في الجزائر :

02-2-1- العناصر الأوروبية المستقدمة إلى الجزائر :

اتَّخذت فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري منذ الاحتلال سنة 1830م إضافة إلى دعائمتها العسكرية المتمثلة في الجيش الإفريقي، دعامة وركيزة أساسية أخرى تمثلت في إقامة مستوطنات أوروبية (مستوطنون)² في الجزائر عن طريق تشجيع الهجرات الأوروبية ودعم سياسة الاستيطان، فبعد أشهر قليلة من احتلال مدينة الجزائر صرح وزير الحربية الفرنسي الجنرال "جيرار" (Le Général Gérard) " قائلًا : « الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع للفائض من سكانها، ويوفر لها سوقا لصناعتها التي سوف تستبدل منتجاتها بمنتجات أجنبية عن أرضها ومناخها»³

تحدَّث الكثير من منظري سياسة الاستيطان في الجزائر وعن دعائم وضوابط الهجرة الأوروبية نحوها، منها ما نجده في مراسلة العقيد "نويلا" (Noëllat) وهو عقيد من فوج المشاة إلى القائد الأعلى للفيلق التاسع عشر "سوسيبي" (Saussier)⁴ يوضح الضوابط الثلاثة الأساسية لتشجيع الهجرة الأوروبية وإنجاحها في الجزائر في ما يلي⁵:

¹Léon Roches, Op. Cit, p262 et pp 267-268

² استعمل لفظ مستوطن (Coloniste) المشتق من كلمة مستوطنة (Colonie) سنة 1776م، واستعمل في الجزائر خاصة في فترة ما بين 1830-1870م، قبل أن تحل مكانه كلمة استيطاني (Coloniste) والتي تشير إلى كل مؤيدي احتلال الجزائر دون تمييز. ونشير بالحديث هنا كذلك عن مصطلح قديم كان عرب القبائل يُسمُّون به كل أوروبي أو أجنبي دخيل على المجتمع الجزائري وهو "الرومي" أو El Roumi، طالع :

- Pierre Berthézène, Op. Cit, p 32

كما نجد في القاموس الحربي مصطلحات أخرى تحمل معنا واحد، وهي: الكولون (Colone) والمستوطنون (Colonistes) والمعمرون (Colonisateur)، ويقصد بكلمة المعمرين عموماً مجموع الأوروبيين بما في ذلك الجيش الفرنسي والسانسيمونيين، الذين قدموا إلى الجزائر بغرض تعمير أو استغلال الأراضي، أنظر:

Jules Harmand, Op.Cit, pp100-105

³ Marcel Egretaud, **Réalité de la Nation Algérienne**, 2^{ème} Édition, Édition Sociales, Paris, 1961, p 51

⁴ Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, T01, pp 530-531.

⁵ Le Colonel Noëllat, **l'Algérie en 1882**, Librairie Militaire DE.J.Dumaine, Paris, 1882, pp 32-41

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

1- توفير الأراضي اللازمة للمهاجرين ودليله في ذلك هو أنّ أغلب الأراضي الجزائرية غير مستغلة، وفي الواقع لا يزرع المواطن الأصلي ثلث ما هو قابل للزراعة ، أما الثلثان المتبقيان اللذان يحتفظ بهما العرب يُعتبران مصدر خبز المحتل في المستقبل.

2- توفير الأمن في تلك الأراضي ويتناول هذه القضية من جانب إبعاد العربي عن الأرض أي تهجيده إلى مناطق أخرى بدليل أن الملكية الفردية غير موجودة فالأراضي مشاعة أو مُلكا للقبيلة وغير مستغلة، ويوضح العقيد بأن ذلك لن يحصل إلا إذا قامت الإدارة الفرنسية بإيجاد بديل أو تعديل النظام القبلي القديم السائد قبل الغزو الفرنسي للجزائر.

3- توفير طرق الاتصالات من وإلى مناطق تواجد المهاجر الأوروبي بالبلاد المحتلة حتى يسهل للمستوطن من اقتناء حاجاته اليومية وبدون مضايقات العربي.

قام الاستيطان الفرنسي على الهجرة الأوروبية بوجه عام والهجرة الفرنسية بوجه خاص تلبية لمخططات سياسة فرنسا في تعمير الجزائر منذ الغزو سنة 1830م، فقد جاؤوا على فترات وحسب الرغبة في المغامرة وطلب العيش والمغريات التي عرضتها عليهم حكومة فرنسا،¹ والجدول التالي يوضح أهم الأجناس الأوروبية المستقدمة إلى الجزائر:²

جدول أهم الأجناس الأوروبية المستقدمة إلى الجزائر 1833-1876م

1876	1861	1851	1841	1833	
155.727	112.119	66.050	16.677	3.478	فرنسيون
92.510	48.218	41.558	9.748	1.291	اسبان
25.759	11.815	7.555	3.258	1.122	ايطاليون
14.220	9.378	7.307	3.795	1.213	انجلو مالطيين
5.722	5.816	2.854	1.547	692	ألمان
17.524	5.363	5.959	2.349	16	عناصر أخرى
311.462	192.646	131.283	37.374	7.812	المجموع

يظهر لنا من خلال قراءة المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول بأنّ العنصر الفرنسي يحتل المراتب الأولى من خلال الأعداد الكبيرة التي توافدت على أرض الجزائر³، فقد وصلت ما بين 1833-1876 إلى

¹ Ernest Marcier, L'Algérie en 1880, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1880, p 135

² René Ricoux , LA Demographie Figure De L' Algérie Étude Statistique des Populations Européenes qui Habitent l'Algérie avec Douze Tableau Graphiques, G, Masson Éditeur, Paris, 1880, p131

³ Rozet et Carette, Op. Cit, p208

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

155.727 فرنسي، فهو يُعد من أهم العناصر المكونة للنسيج الكولونيالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يُرد ذلك إلى التسهيلات الحكومية كمجانية السفر والتنقل¹ والامتيازات الاقتصادية الممنوحة لهم منذ الغزو وإلى غاية الفترة التي يحصرها لنا الجدول. أمّا العنصر الاسباني فعرف تطورا عدديا سريعا² فمن 1.291 سنة 1833م بلغ أوجه سنة 1876 بتعداد 92.510 نسمة في حين بلغ تعداد الإيطاليين 25.759 ليحتل بذلك المرتبة الثالثة وإذا بحثنا عن أسباب هذا التطور العددي لوجدنا هذه الدول الأوروبية قد تأقلمت مع الظروف الطبيعية لشمال إفريقيا³ التي تكاد تتشابه مع الظروف الطبيعية في بلدها الأصلي (المناخ، التربة، المياه...)، وأيضا حاجة فرنسا إلى اليد العاملة في المستوطنات،⁴ ومن هنا نفهم أنّ عملية التخطيط للهجرة الأوروبية إلى الجزائر كانت تحت دراسات علمية دقيقة من طرف مهندسين وعلماء.⁵

العنصر الألماني والسويسري له مكانة كبيرة في نظر الإدارة الفرنسية حيث استطاعت هذه العناصر من أن تتكيف في البيئة الجزائرية ومناخها الصعب⁶، لهذا ارتفعت أعدادهم بشكل متواصل لتبلغ سنة 1876م 5.722 مستوطنا، استُخدموا في قطاع الغابات وتربية الأبقار وإنتاج التبغ. تمكنت العناصر الوافدة من التحكم في مساحات واسعة من حقول الكروم إلى جانب خبراتهم الواسعة في مجال صناعة الخمور التي كانت تستلزم مهارات خاصة ومعدات مختلفة احتكرها العنصر الاسباني على وجه الخصوص.

02-2-2- الدعم الفرنسي للهجرات الأوروبية والاستيطان قبل 1870م :

يظهر الدعم الفرنسي للهجرات الأوروبية في التطور العددي لها وإنشاء المراكز الاستيطانية الخاصة بها ولإعطاء صورة واضحة حول وتيرة الهجرة الأوروبية نحو الجزائر مع بدايات الغزو وإلى غاية 1870م، نورد الجدول التالي:⁷

السنة	العدد (نسمة)	السنة	العدد (نسمة)	السنة	العدد(نسمة)
1831	3.228	1845	96.119	1860	201.446
1835	11.221	1850	125.963	1865	229.355

¹ A Bordier, Op. Cit, p192

² Ernest Mercier, L'Algérie en 1880, Op. Cit, p 134

³ لقد كانت هناك دراسات عديدة اعتمدت عليها الإدارة الفرنسية في عملية غزوها للجزائر، ولعل أبرز تلك الدراسات ما أجده عند :

-Thomas Shaw, Voyage dans La Régence D'Alger ou Description Géography, Physique, Philologique, Marlin Éditeur, Paris, 1830, pp09-11

- A. Bordier, Op. Cit, pp170-171

Ernest Mercier, L'Algérie en 1880, Op. Cit, p 134

⁴ Henri Busson et Joseph Fevre et Henri Hauser, Notre Empire Coloniale, Felix Alcan édition, Paris, 1910, p 13-14

⁵ A. Bordier, Op. Cit, pp 170-171

⁶ Ibid, p193

⁷ René Ricoux, Op. Cit, p 33

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

272.522	1870	163.959	1855	27.856	1840

تُشير الإحصاءات الواردة في الجدول بأنَّ الهجرة الأوروبية نحو الجزائر في تزايد مستمر وبشكل سريع نوعاً ما فمابين سنتي 1831 و 1835 يلاحظ زيادة معتبرة قدرها ستة آلاف مهاجر (6000) ليرتفع عددهم ما بين 1835 إلى غاية 1840م من 11.221 معمر إلى 27.865 معمر، وهذا يدل على الدور الفعال للدعاية والإعلام الفرنسيين، ودعم الاستيطان الرسمي ونمو الاستيطان الحر وبالتالي تحقيق حلم الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) في جعل الجزائر مستوطنة أوروبية بقوله: " لا يمكن أن نغرس العروق الأوروبية هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط" ¹، فتأسست في عهده أول مستوطنة "بوفاريك" ² سنة 1835م³ كما أسس فرقا عسكرية استحوذت على أخصب الأراضي، ووَزَّع على كل فرقة أربع (04) هكتارات لخدمتها والانتفاع بها كما نجده أحكم سيطرته على مزرعة مساحتها 1000 هكتار بنواحي "الحراش" ⁴ وأطلق عليها اسم " المزرعة الإفريقية النموذجية " التي أبقاها تحت وصاية مجموعة من الجنود، ⁵ وأطلق على المعمرين الأوائل اسم اسم "كولون الحكومة" "Gouvernement Les Colons du"⁶

واصل الحكام العامون العسكريون تشجيع الهجرة الأوروبية والاستيطان بالبلد، ومنهم المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) الذي سار على خطى سلفه وجاء بسياسة جديدة " الحراث والسيف"، وشعار " الجندي الفلاح" مع بداية فترة حكمه سنة 1841م، فكانت تجربته في هذا الميدان تُلَفُّ حول بناء القرى وإنشاء

¹ صالح عباد، المرجع السابق، ص 11

² Boufarik قرية صغيرة تبعد عن الجنوب الشرقي لمدينة الجزائر مسافة 31 كلم، و 14 كلم شمال البلدية، ولزيد من المعلومات التاريخية حول المنطقة، راجع :

- Jules Duval, Op,Cité, pp187-190

³ Armand-Gabriel Rozey, **Sur L'Algérie : Mémoire Adressé au Chambres Législatives sur L'Algérie**, Imprimerie Lange Lévy et Compagnie, Paris, 1839, pp 06_07.

⁴ Maison Carré تقع 12 كلم غرب مدينة الجزائر، وقد أنشأ على منحدراتها جسر الحراش على طول 40 متر وعرضه 04 متر أنشأه الداوي حاج أحمد سنة 1697م وتمَّ اصلاحه في عد الداوي ابراهيم سنة 1737م، ليصبح في ما بعد تح سلطة الفرنسيين بعد الاحتلال سنة 1830م، أنظر:

- Jules Duval, Op,Cité, pp195-196

⁵ Julien Franc, **La Colonisation de Mitidja**, Édition champion, Paris, 1929, p 82

⁶ اعترضت سياسة الحاكم العام "كلوزيل" عراقيل كثيرة حالت دون رؤية اكتمال حلمه في الجزائر فهو حتى يُهْدَى خاطر الجنود أغراهم بامتلاك الأراضي الخصبة لتشجيع بقائهم في البلاد، لأنَّ أغلبهم رجع إلى الديار بسبب صعوبة تأقلمهم مع ظروف المنطقة (المناخ) وإصابتهم بالأمراض، ناهيك عن مقاومة الأهالي لهم، أنظر:

- Anonyme, **Colonisation de l'Algérie par un Officier de l'Armée d'Afrique. (20 mars 1847.)**, A La Librairie Sociétaire, Paris, 1847, pp 31-32

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

المزارع حول المعسكرات، لخلق مجتمع مزارع ومحارب في آن واحد ¹. فخلال الفترة ما بين 1842-1845م أنجز ما قدره خمسة وثلاثون ألف (35000) مركز تعمير وسبع وعشرون 27 قرية استيطانية في الساحل ² (سهل متيجة)، ³ وفي سنة 1843م تمَّ إسكان 50 عائلة أوروبية بمنطقة العاشور ⁴ بضواحي منطقة الدويرة ⁵ على مساحة مساحة قَدْرها 500 هكتار، ⁶ وبصُدور قراره يوم 16 جانفي 1843م استحوذت 70 عائلة أوروبية على مساحة مساحة قَدْرها 720 هكتار ⁷ بمنطقة "بني مراد" ⁸، وأنشأ مركز استيطاني (Joinville) ⁹ بالبلدية على 432 هكتار استحوذت عليه خمسين (50) عائلة أوروبية. ¹⁰ وبموجب قانون 19 سبتمبر 1848م أُحصي 42 مركزا استيطانيا جديدا موزعا على العمالات الثلاث (12 مركزا استيطانيا بعمالة الجزائر و 21 مركزا استيطانيا بوهرا و 09 مراكز استيطانية بعمالة قسنطينة) ¹¹ وبموجب قانون 19 ماي 1849م رخص الحاكم العام العسكري "شارون" (Charon) ¹² بتهجير 6000 مستوطنا جديدا وإنشاء 12 مركزا استيطانيا جديدا موزعا على 05 مراكز استيطانية بعمالة الجزائر و 05 مراكز استيطانية بعمالة وهران، ومركزين بعمالة قسنطينة. ¹³ وقد حظيت تلك العائلات والأسر الأوروبية الوافدة إلى أرض الجزائر بتأمين ممتلكاتها وتوفير مختلف الضروريات للعيش الكريم في

¹ هذه العملية ليست بالأسلوب الجديد في السياسة الاستيطانية، فقد امتد هذا النمط من بداية الغزو سنة 1830م إلى غاية نهاية الأربعينات بإقامة القرى العسكرية النموذجية وبجوار مزارع جماعية بقيادة ضابط الإدارة العسكرية، للمزيد طالع :

Jean Maurice, *La Structure Foncières et Développement Rural au Maghreb*, Paris, Édition PUF, 1969, p 69

² سهل خصب يمتد من الشرق إلى الغرب من سفح جبل شنوه إلى كاب ماتيفو بطول 96 كلم ومتوسط عرض 22 كلم، أنظر :

Jules Duval, *Op, Cité*, pp 176-179

³ Charles Robert Agéron, *les Algériens Musulmans et la France (1871-1919)*, Op. Cit, T01, pp 18-20

⁴ El- Achour تقع على بعد 11 كلم عن مدينة الجزائر، على الطريق الممتد من دراية إلى دالي ابراهيم، أنظر :

- Charles Gouillon, *Op. Cit*, pp 225-226

⁵ Douéra تقع على مسافة 23 كلم عن العاصمة مورا على الطريق الممتد بين دالي ابراهيم والبلدية، أنظر :

Octave Teissier, *Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes, Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats*, Op. Cit, p 53

⁶ B.O.A.G, N° 117, T Troisième 1842-1843, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1843, pp 31-32

⁷ B.O.A.G, N° 140, T Troisième 1842-1843, Op. Cit, pp 273-274

⁸ أحد قرى مدينة البلدية شُيّدت بقرارين 16 ديسمبر و 15 جانفي 1843م، تحدها العاصمة في الجنوب الشرقي على مسافة 07 كلم، والبلدية في الشمال الغربي على نفس المسافة وكذلك 07 كلم في جنوب شرق بوفاريك، أنظر :

Jules Duval, *Op. Cit*, pp 180-181

⁹ تأسست هذه المستوطنة الفلاحية بموجب قرار 05 جويلية 1843م، وهي تقع جنوب العاصمة الجزائر على بعد 48 كلم و 06 كلم شمال شرق البلدية، وحول تاريخ المنطقة، عُذ إلى :

Ibid, pp 184-185

¹⁰ B.O.A.G, N° 153, T Troisième 1842-1843, Op. Cit, pp 378-379

¹¹ M. Mauroy, *Op. Cit*, p 340

¹² شارون (سبتمبر 1848م - 22 أكتوبر 1850م) خلف الجنرال شانغارني في حكم الجزائر، شغل في أيام فبراير وظيفة القائد الأعلى للهندسة وسبق له أن كان ضابطا نزيها وخدموا ومنضبطا، ولكنه لم يحرز سمعة كبيرة، وكان قد مرّ بالمدسة المتعددة التقنيات والمدسة التطبيقية للدفعية والهندسة بماتر Metz، كلفه "لاموريسير" بإدارة شؤون الجزائر بوزارة الحرب، كما كلفه قبل ذلك بباريس بإعداد الاستيطان الزراعي لفائدة العمال الباريسيين، وبتنفيذه في عين المكان لما أصبح حاكما. عُذ إلى :
شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 613.

¹³ M. Mauroy, *Op. Cit*, p 342 (Sous Texte)

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

المناطق المتواجدين بها، والهدف من ذلك هو تغليب العنصر الأجنبي على العنصر المحلي لاغتصاب أكبر مساحة من الأراضي الخصبة وذات الجودة.

فرضت سياسة الاستيطان في الجزائر قيام الإدارة الفرنسية على مصادرة الأراضي الجزائرية والتركية وأملاك الأوقاف لإسكان أكبر عدد من المعمرين الجدد بسن ترسانة من القوانين العقارية منها : قرار 08 سبتمبر 1830م الذي نصّ على أن: « كل المنازل، والمخازن، والمتاجر، والحدائق، والأراضي، والمحلات، وكلّ البيانات المشغولة سابقا من قبل الداي و البايات والأتراك الذين غادروا إيالة الجزائر أو تلك المسيرة لحسابهم وكذلك تلك التابعة لمكة والمدينة تؤول إلى الدومين العام وتُسير لحسابه».¹

وصّلت أيدي الكولون أراضي البايات ومنهم "الحاج أحمد باي" الذي مست ممتلكاته قرار 31 ديسمبر 1830م² نتيجة أعماله العدائية ضد السلطة الفرنسية³ وأصدرت في حق الأتراك الذين اعتبرتهم أعداء لها ومعارضين لسلطتها قرار المصادرة في 11 جويلية 1831م⁴ ثمّ عمّمت مصادرة الأراضي على أملاك الأوقاف بمقتضى قرار 07 ديسمبر 1830م⁵ الذي ظلّ بدون تنفيذ تقريبا إلا فيما يتعلق بالإشراف ليس فقط بسبب الاحتجاجات المتكررة ولكن أيضا بسبب نقص الإطار البشري والجهل بتركيبة الأملاك الوقفية⁶ إلى أن رُفع رُفع التجميد عن هذا القرار سنة 1835م، ويعود سبب اهتمام الفرنسيين بأراضي وأملاك الأوقاف إلى ما ذكره بلانكي(Blanki) في كتابه، قائلا:

« يشكل عدم جواز التصرف في الأملاك الموقوفة إحدى العوائق التي يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية».⁷

يُبيّن لنا هذا القول أهمية الأرض كمادة خام لتوطين الأوروبيين ووسيلة لاستمرار عمليات الاحتلال والتوسع نحو الداخل إلى جانب الاحتلال العسكري.

¹ Ministère de la guerre, C.A.G.D.O, Op. Cit, pp 09-10

² Ministère de la guerre, C.A.G.D.O, Op. Cit, pp 68-67

³ قدرت أراضي البايليك 176.166 هكتارا موزعة على المدن التالية بأعداد ونسب متفاوتة : 128.010 هكتارا بإقليم قسنطينة بنسبة 72% و 34156 هكتارا بوهران بنسبة 20%، و 14000 هكتارا بإقليم الجزائر بنسبة 8%، عد إلى:

M. De. Peyerhimoff, **Enquête sur les Résultats de Colonisation Officielle de 1871a 1895 : Rapport** a Monsieur Jonnart Gouverneur Général de L'Alérie, T01, Imprimerie Typographique J.Torrent, Alger, 1906, p 242

⁴ Ibid, pp 114-113

⁵ Eugène Robe, **Éssai sur L'Histoire de la Propriété en Algérie**, Imprimerie de bagand,Bone, Paris, Avril 1848,p 13

⁶Ministère de la Guerre, **T.S. É.F.A 1837**,Imprimerie Royale,1838, p 224

⁷ M.Blanki, **L'Algérie Rapport sur la Situation Économique de Nos Possessions dans le Nord de L'Afrique**, Édition coquebert, Paris, 1840, p 28

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

توضح هذه الأفكار كذلك أنَّ مصادرة الأراضي كانت على نوعين: مصادرة فردية وأخرى جماعية، وقد أعطى المحتل لنفسه حرية التصرف فيها بصفة مطلقة، ومَلَكتها لنفسها بقرار 01 ديسمبر 1840م¹ مُحاولا بذلك عزل السكان عن الثوار، طبقا لما جاء في أمرية 31 أكتوبر 1845م وخاصة في مادتيها 10 و 11² ومن أمثلة ذلك ما تعرض إليه سكان منطقة "متيجة" وسكان قبيلة "حجوط"³ المتعاونين مع مقاومة "الأمير عبد القادر" بداية من 10 أكتوبر 1839م⁴، ومصادرة جميع أراضي قبيلة أولاد "ذهان" بقائمة⁵ في عمالة قسنطينة طبقا للقرار للقرار الصادر يوم 23 أكتوبر 1852م،⁶ وهذا كله لأجل فتح الطريق أمام الجيش الفرنسي للتوغل في المنطقة والمناطق المجاورة، ولم تتوقف عمليات الاستيلاء على أراضي الجزائريين ومليكيها للمعمرين خاصة في فترة الحكم المدني سنة 1870م

02-2-3- دعائم تطور الاستيطان الأوروبي في الجزائر بعد 1870م :

يمكن أن نتعرف على حال الاستيطان ودعائمه طيلة هذه الفترة وإلى غاية 1900م (فترة الحكم المدني) بكشف التعداد الأوروبي في الجزائر بالاعتماد على معطيات الجدول التالي:⁷

السنة	العدد (نسمة)	السنة	العدد (نسمة)	السنة	العدد (نسمة)
1870	272.522	1874	322.406	1886	434.225
1871	281.848	1875	338.022	1891	500.210
1872	291.173	1876	353.639	1896	546.217
1873	306.790	1881	386.772	1901	591.379

تُوضح البيانات الواردة في الجدول بأن ظاهرة الهجرة الأوروبية في تطور مستمر بدليل استمرار الاستيطان الأوروبي بالمنطقة والمدعم من السلطات الفرنسية وقد ارتفع العدد 272.522 نسمة سنة 1870م إلى 591.379 نسمة سنة 1901م وهذا بفعل سياسة مصادرة الأراضي وتمليكها للمستوطنين الجدد⁸ لا سيما

¹ R.A.G.A, Op. Cit, pp 149-150

² Eugène Robe, Op. Cit, pp13-14

³ قبائل تقطن أحد ضواحي مدينة البلدة تتكون من 50 قبيلة، أنظر:

Octave Teissier, Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes, Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats, Op. Cit, p 58 et p 61

⁴ Ministère de la Guerre, T.S. É.F.A 1840, Imprimerie Royale, Paris, 1841, p 11

⁵ مدينة تقع في الجنوب الشرقي لعنابة على مسافة 64 كلم و 100 كلم عن مدينة قسنطينة، وحول تاريخ المنطقة، عُذ إلى :

Charles Guillon, Op. Cit, pp231-234

⁶ R.A.G.A, Op. Cit, p 969

⁷ Voir :

- René Ricoux , Op. Cit, p 33

- M.de Peyerimhoff, Op. Cit, p 203

⁸ Albert Glorieux ,La Colonisation Française dans ses Rapports avec Les Indigènes Algériens , Imprimerie Orientale .P.Fontana et Cie Éditeur, Alger ,1900, p15

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الهجرة الواسعة لسكان "الألزاس واللورين" إثر الصراع السياسي بين فرنسا وألمانيا مِمَّا دفع بالحكومة إلى اعتماد مخططات استعمارية لاحتوائهم في الجزائر منها:

1- مرسوم 21 جوان 1871م القاضي بتخصيص 100.000 هكتار من الأراضي الخصبة في المناطق الشمالية،¹ حيث استقدمت 1183 عائلة أي ما يقارب 5000 شخصا، خصصت لهم ميزانية بلغت 7.6 مليون فرنك لإسكانهم في 200 مستوطنة شُيّدت خصيصا لهم،² وهناك عوامل أخرى تسوقنا إلى تعليل التطور الكبير للهجرة الأوروبية نحو البلاد وهي السياسة الزراعية التي عهدها الإدارة الاحتلالية منذ قدومها إلى أرض الوطن، أي إحلال الزراعة التجارية³ من زراعة الكروم وغرس الأشجار المثمرة من الحوامض كمزروعات أساسية للعنصر الأوروبي⁴ محل الزراعة المعاشية (القمح والشعير) التي كانت تُمثل لدى الجزائري الزراعة الأساسية لحياته اليومية.

2- إصدار مرسوم 31 مارس 1871م الذي نص على مصادرة أملاك القبائل الثائرة، وحُجة فرنسا في ذلك أنها تريد أن تضرب عصافيرين بحجر واحد، أي فرنسا هنا توجه ضربة لقمع كل انتفاضة ضد تواجدتها على أرض الوطن، ومن جهة أخرى، يُمكنها القانون من الحصول على أعداد كبيرة من الأراضي لا سيما أراضي العرش التي تواجه سيورة المخططات الاستيطانية في بناء المراكز الاستيطانية بالجزائر خاصة بعد توافد سكان منطقتي الألزاس واللورين إلى الجزائر عقب ثورة المقراني والحداد.⁵

3- كما ساهم قانون "وارنيي" (La loi de Warnier) جويلية 1873م (قانون المعمرين) في تدعيم سياسة الاستيطان الأوروبي، فقد دعا إلى إعداد وترقية الملكية الفردية للأهالي من أجل السماح بتبادل الأراضي بين العرب والأوروبيين،⁶ ومن أبرز عمليات تأسيس الملكية الفردية في 01 جانفي 1874م في مقاطعة الجزائر و 01 فيفري 1874 في مقاطعة قسنطينة وفي 08 فيفري 1874م في مقاطعة وهران.⁸ قانون وارنيي مسَّ الكيان

¹ D 21 Juin 1871, Art: 01, B.O.G.G.A, N° 368, Onzième Année 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872, p 250

² René Ricoux, Op. Cit, p11

³ للإطلاع أكثر على مزروعات الكولون في الجزائر، عد إلى :

De Larfeuille, **Guide du Colon en Algérie et Description des Productions de ce Beau Pays**, Chez Dentu et Garnier Libraires au Palais National, Paris, 1848, p 17-23

⁴ Voir :- Albert Glorieux, Op. Cit, p07

- Arthur Alexandre Behaghel, Op. Cit, pp330-331

⁵ Louis Rinn, **Régime Pénal de l'indigénat en Algérie Le Séquestre**, Imprimerie Adolphe Jordan, Alger, 1890, pp48-49

⁶ Henry Hugues, **Le Code Algérien : Recueil Annoté Suivant l'Ordre Alphabétique des Matières des Lois, Décrets, Décisions, Arrêtés et Circulaires Formant la Législation de l'Algérie de 1872 à 1878**, A. Mauguin Libraire Éditeur, Alger, 1878, pp 361-365.

⁷ G.G.C.A, Statistique Général de l'Algérie Années 1882 à 1884, Op. Cit, p 193

⁸ وعن مناطق المقاطعات التي تمت فيها عمليات تحديد الملكية الفردية بقانون وارنيي، أنظر:

- Henry Hugues, Op. Cit, pp365-367

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الجزائري في أنفس رابطة اجتماعية بين أفراد العائلة إضافة إلى ما يدعو إليه في تحديد الملكيات الفردية للجزائريين في جانبه الاقتصادي فإنه يرمي إلى القضاء على النسيج الاجتماعي للأسر الجزائرية (الأعراش).

4- قانون 28 أبريل 1887م: يمكن أن نعتبره قانونا مكملًا لقانون واري 1873م¹ فهو يقضي بتملك المهاجرين الأوروبيين مزيدًا من الأراضي الجزائرية،² واشتمل على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة في المزد العلي دون شرط الإقامة فيها ومكّن الإدارة الكولونiale ما بين 1887-1893م من الاستيلاء على حوالي 957 ألف هكتارًا بصفة مجانية، وما بين 1891-1900م سَلَّم أكثر من 120 ألف هكتار للمعمرين، وهذا ما أوجد قيام الملكيات الكبيرة ذات المساحة 4 أو 5 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة، وبذلك يصبح القانون حسب المؤرخ "ليون رويي" (Léon Rouyer) يحمل في ثناياه مزايا وعيوب، ومزاياه أكثر من عيوبه.³

يُعتبر هذا القانون مكملًا لما جاء في القانون المشيخي 22 أبريل 1863م⁴، فقد عَرَضَ الحاكم العام المدني "جونار" (Jonnard)⁵ حالة التقدم في التخطيط والتوزيع من طرف القانون المشيخي في القبائل التي لم يشملها هذا القانون والسياسة التي تمثلها، وقد وُضِّحت طريقة تحديد الطابع الخاص أو الجماعي للملكيات ودراسة إمكانية تحقيق وتأسيس الملكية الفردية.

5- قانون 16 فيفري 1897م:⁶ أصدرت السلطات الاحتلالية هذا القانون بعد الصعوبات التي واجهتها أثناء تطبيق القانون السابق (22 أبريل 1887م)، حيث أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873م⁷ واستبدلها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم فأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء.⁸ وبهذه الطريقة يكون قانون 1897م قد جَدَّد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أُهملت في قانوني 1873 و1887م.

¹ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, pp 24-25

² يعتبره "المؤرخ موريس وال" بالقانون البائس، نظرا للعيوب التي تغشت فيه والعراقيل التي واجهته ولم يتم تعميم تطبيقه في كامل القبائل دون تحقيق المرامي التي كانت من ضمن أهدافه الاستراتيجية، للمزيد طالع :

- Maurice Wahl, Op. Cit, pp261-262

³ Leon Rouyer, **Note sur la Colonisation et sur la Propriété Indigène**, Imprimerie Librairie Adolphe Braham, Constantine, 1900, pp 16-20.

⁴ Charle Benoist, **Enquête Algérienne**, Legène Oudine et Cie Éditeurs, Paris, 1892, pp 21-22

⁵ Charles Celestin August Jonnard (1827-1927م)، مختص في الحقوق عيّنه ليو غامبيتا Léon Gambetta بديوان الحاكم العام للجزائر سنة 1881م ثمّ مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، ثمّ وزيرا للأشغال العمومية في 1893م، انُخب عضوا في مجلس الشيوخ سنة 1894م وحاكما عاما مدنيا على الجزائر سنة 1900م، أصدر في أعقاب ثورة بسام المنشور المعروف باسمه، كما أصدر سنة 1908م قرارا بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، أنظر: عدة بن داهة، مرجع سابق، ج2، ص ص 494-495.

⁶ احتوى القانون على 18 مادة للإطلاع عليها عد إلى :

Loi 16 Février 1897, **B.O.G.A**, N ° 1461, Trente Septième Année 1897, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1898, pp 135-140

⁷ Arthur Girault, **Principes de Colonisation et de Législation Coloniale**, T02, 2 Édition, pp 367-368

⁸ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 28

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

هدفت الإدارة الكولونiale إلى توطين أكبر عدد للمعمرين الجدد منذ بداية الغزو ولغاية 1900م مستعملة مختلف الوسائل والامتيازات الممنوحة لهم ساعيةً إلى خلق مجتمع دخيل في المجتمع الجزائري لتفكيك روابط وحدته الاجتماعية مُدعّمة ذلك بترسانة من القوانين، والقرارات والمراسيم العقارية لتسهيل نقل مختلف الممتلكات وحجزها وبيعها أو التنازل عنها للعنصر الأوروبي. ورغم انتشار المقاومات الشعبية إلا أنَّ الجشع المادي والطمع الاقتصادي لسلطات المحتل زاد من عُمر عمليات السلب والنهب لمختلف الممتلكات التي صاحبها جرائم ومجازر ضد الأهالي.

2-3 السياسة الزجرية ضد المجتمع الجزائري :

اتَّبعَت السلطات الفرنسية سياسة قمعية وتعسفية ضد الجزائريين، فكانت وجهتها نحو ممتلكات الداي وما تحويه الخزينة العمومية ونهب أموال الجزائريين، حيث بادرت إلى عملية النهب وسلب الأموال والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة،¹ وكانت أفضع جرائمها : الإبادة، وتدمير المنشآت العمرانية وتخريبها و الحرق وغيرها وسنحاول توضيح تلك الأساليب القهرية فيما يلي :

2-3-1- سياسة النهب والتخريب :

أولا : نهب الخزينة العمومية للأيالة :

احتوت خزينة الجزائر على مختلف الثروات من الذهب والفضة وغيرها، وبكميات اختلِف في تقديرها العديد من المؤرخين ومن شاهد الحادثة، وكتب عنها الكثير من الروايات في ظل غياب سجلات رسمية للخزينة سواء اختفت أو أُلْتُفِت أثناء الغزو والفوضى التي تسبب فيها الجند الفرنسي، ورغم ذلك يبقى تقدير الخزينة المالية للجزائر مُتوقفا على السجلات والتقارير التي يحررها من تكفّل بالمهمة.

ذكرت المصادر الأجنبية حسب ما جاء في معاهدة الاستسلام 1830م أنَّ الباشا لم يأخذ شيئا من الخزينة عند مغادرته القصبة، فقد كان يرى نفسه مسئولا حسب شروط الاستسلام، فتسلمتها فرنسا كاملة². أمّا تقدير الثروات الموجودة في الخزينة بقي من أولويات عمل لجنة مكلفة لهذا الغرض.

تشكّلت وبقار من القائد العام للحملة لجنة مالية مكلفة بمعاينة وحيازة كل الأشياء الذهبية والفضية، وكل ما يشكل الكنوز التابعة لإيالة الجزائر³ من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- السيد "دينبي Denniée" المقتصد العام للجيش، السيد "فيرينو Firino" الأمين العام لصندوق مدفوعات لجيش افريقيا و السيد "ثولوزي Tholozé" ماريشال ونائب قائد هيئة الأركان العامة.¹

¹ تنامت روح السلب والنهب لممتلكات الجزائريين ولا سيما الخزينة العمومية بفعل كتابات المؤرخين السابقة حول كنوز القصبة وثروات البلاد التي يستغلها سكان المنطقة، من هؤلاء المؤرخين، نجد : - كتابات الدكتور الإنجليزي "شو" Shaw الذي رسم عدة خطط حول الثروات التي تزخر بها الجزائر، ومؤلفات "ليو الإفريقي" Léon، وللتوسع أكثر طالع :

Xavier.Marmier, *Lettre sur Alger*, Arthus Bertrand Éditeur, Paris, 1847, pp 86-87

² حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 213

³ يمكننا الإطلاع ومعرفة كنوز القصبة التي احتوتها الخزينة المالية منذ 1817 إلى غاية 1830 في عرض تاريخي مفصل في المؤلف التالي :

Jean Toussaint Merle, Op. Cit, pp 290-299

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

دأبت اللجنة عملها يوم 06 جويلية 1830م على الساعة الحادية عشر صباحا 11:00 سا و بعد أن تسلمت مفاتيح الخزينة من الخزانجي ² Khaznadji ، وجَّهت أسئلة إليه بمساعدة المترجم السيد براشفتر ³ Bracvitch، وقبل فتح باب الخزينة طرحت اللجنة المالية أسئلة على الخزانجي أسفرت عن المعلومات التالية حول إدارة الخزينة ⁴ :

- * أولا : بقاء كنز القصبية على حاله دون أي تغيير (عمليات الدفع أو المصاريف).
 - * ثانيا : أنه لم يكن هناك سجلات للإيرادات أو المصاريف التي قامت بها الخزينة.
 - * ثالثا : أنَّ عمليات الدفع كانت تتم أولا بأول تبعا للتحصيل والجباية.
 - * رابعا : أنَّ النقود الذهبية كانت عموما مجمعة أو مكدسة، ولكن دون مراعاة لقيمها أو مصادرها.
 - * خامسا : أنَّ التدفقات الخارجية لم تنفذ أبدا إلا بقرار من الديوان وأنَّ الداي لم يفتح الخزينة ولم يدخلها.
- واصلت اللجنة طريقها برفقة الخزانجي إلى غرف الخزينة فكانت أول القاعات المقابلة لمدخل الساحة الرئيسية تحتوي على عدة صناديق من الذهب والنقود المقدرة بـ 300.000 ألف فرنك ثم توجهوا إلى القاعة الثانية التي كانت منخفضة ومُقببة، وبعد مرورهم عبَّر ثلاث قاعات متصلة وصلوا أمام باب رئيسي يفضي إلى قاعة مستعرضة تنتهي إلى ثلاث (03) أقبية تُفتح جميعها بنفس المفتاح، كانت القاعة تضم ثلاث (03) خزانات كبيرة الحجم تحتوي على مجوهرات ونقود، تقدر بحوالي 23 مليون فرنك وكان القَبوان الجانيان يحتويان على نقود مسكوكة (قروش إسبانية، قطع مكسيكية ومكوس برتغالية، وغيرها) وهي تقدر في مجملها بـ: 24 مليون فرنك. وبعد أن تحصلت اللجنة على معاينة أولية للخزينة، تمَّ غلق أبواب الأقبية الثلاث ووُضعت عليها أختام الشمع. وبنفس الطريقة تم غلق باب المدخل نفسه الذي خرجت منه اللجنة عند بداية مهمتها وسُلمت المفاتيح إلى السيد "فيرينو (Firinou)" ونُصبت مجموعة من الحراس أمامه وحُرر محضر وقَّع عليه الحاضرون وأرجؤوا اللقاء إلى الغد. ⁵
- استمرَّ عمل اللجنة إلى غاية 10 أوت 1830م حيث أحصت كل الممتلكات العامة التي احتوتها خزينة الجزائر (الذهب والفضة والأموال النقدية ومختلف البضائع الثمينة وغيرها)، وحَزَّرت ثلاث محاضر موقعة من طرف

¹ Ibid, p 293

-Anonyme, **Quelque Mots sur le Trésor d'Alger**, Imprimerie de Dondey-Dupré, Paris, 1830, p 03

² ما ذُكر عن ذلك الخزانجي أنه ومن النظرة الأولى ظهر شخصا متميزا عن البقية في لباسه وملامح وجهه الآسيوية (تركي)، كان هادئا حتى بعد رؤيته "للجنرال دي بورمون" والجنرال الفرنسي وأعضاء اللجنة المكلفة بإحصاء ثروات الخزينة ، لازم مكان جلوسه أمام الباب، وبحوزته مفاتيح الخزينة المالية وينتظر متى يأتيه الأمر بفتحه، للتوسع أكثر طالع:

Jean Pierre Bonnafont, **Douze Ans en Algérie 1830-1842**, E. Dentu Éditeur, Paris, 1880, p75

³ ولد بمدينة راغ الفرنسية سنة 1772م، شغل سابقا مترجما في جيش الحملة الفرنسية على مصر، ومرجم رئيسي في جيش الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، رافق الكون "دي بورمون" (Comte De Bourmont) في حملاته التوسعية في الجزائر، أنظر:

Le Commadant R.Peyronnet, Op. Cit, T01, pp 171-172

⁴ Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p82 .

⁵ Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p83

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

أعضاء اللجنة ثم أفادت من خلال التقارير التي حررتها حول كنوز القصبية أنّ خزينة الجزائر بها ما قيمته 48.684.527.94 فرنكا¹ ، وقد تمّ إرسال هذه الكمية من الثروات إلى فرنسا عبر السفن البحرية التالية² :

1- بالنسبة للذهب تم نقل ما قيمته 13.218.598 عبر سفينة "Le Marengo" ، ونقل 11.550.000 فرنكا بواسطة سفينة "Le Duquesne" .

2- بالنسبة للأموال والفضة نقلت سفينة "Le Scipion" ما قيمته 5.100.600 فرنكا ، وسفينة "Le Nestor" 10.240.000 فرنكا ، و 3.289.600 فرنكا نقلتها سفينة "Le Vénus" فينيس

بلغ حجم المبالغ المالية والذهب المرسل إلى فرنسا 43.398.798 فرنكا على خمس دفعات متتالية وأُبقى على حوالي 5.285.729.94 فرنكا³ تمّ تسليمه للأمين العام للمدفوعات لتغطية مصاريف وحاجات الجنود المتواجدين في الجزائر.

تفسيرنا لطول فترة المعاينة والتّعرف على كنوز القصبية إلى وجود كمية كبيرة من الثروات الممثلة في المجوهرات، وسبائك الفضة والذهب التي جُمعت في قاعات الخزينة وأقيبتها، المشدّدة الحراسة، كما لا يخفى على أحد منا مبررات فرنسا في هذا الشأن وهو منع دخول أو خروج أي قطعة ذهبية أو فضية أو شيئا من مختلف ثروات الخزينة،⁴ التي هي ثروات فرنسا وجيشها في الجزائر وستوزع على ضباطها في الوقت المحدد.⁵ وهناك من أطلق شائعات حول تسريب كنوز القصبية المخفية التي لم يُوجه إليها الخزانة المالية المكلفة بالمهمة ممّا جعله عُرضةً لتهديدات الجنرال "ديسبراز Desprez" الذي أقدم على التحقيق مع السيدين "فيرينو" (Firinou) و "دينيني" (Denninée) لينتهي في الأخير إلى صدق قول وعمل السيدين حول سلامة الخزينة من النهب⁶. فهذا

¹ نلاحظ إحصائيات متقاربة أو متساوية في المبلغ المذكور للخزينة الجزائرية من طرف اللجنة المالية في المؤلّفات التاريخية التالية :

- Jean Toussaint Merle, Op. Cit, p 294.

- Anonyme, Quelque Mots sur le Trésor d'Alger, Op. Cit p 13

-Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p83(فرنكا 47.693.010.84)

² Jean Toussaint Merle, Op. Cit, p 294

³ Édouard D'Ault Dumesnil, Op. Cit, p92

⁴ ذكر المؤرخ "تروليي ليون Lyon Trollet" أنّ جملة المبالغ المالية التي تم الاحتفاظ بها في الجزائر لصرفها على الجند الفرنسي حوالي 3 ملايين فرنكا على غرار الـ 5 ملايين المذكورة أعلاه، وذكر المؤرخ آرثر ألكسندر بهاغل "Arthur Alexandre Behaghel" في كتاباته أنه تمّ الإبقاء على 7 ملايين فرنكا لأجل الجند، وهذا التضارب والاختلاف في الأرقام يفسر لنا غياب الإحصاءات الدقيقة في جرد خزينة الجزائر وحجم الأموال المسروقة للمزيد عد إلى :

-Louis François Trollet, **Mémoire sur La Nécessité et sur les Avantages de la Colonisation d'Alger**, Signé le 25 avril 1835, Imprimerie de J.M.Barbet, Lyon, Paris, 1835,p02.

- Arthur Alexandre Behaghel, Op. Cit, p 41

⁵ لكنّ بعض من الكتابات التاريخية الأجنبية من فنّدت جرائم السرقة والخيانة التي تفشت في الجيش الإفريقي، وراحت تُركيه وتذكره بأحسن

الأوصاف، حيث وصفته بالجيش المنضبط، المعتدل الذي يتسم بالوطنية ، راجع :

- Pierre Berthézène, Op. Cit, p 104

⁶ Jean Pierre Bonnafont, Op. Cit, p84

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

فهذا بالنسبة إلينا خيانة، أما عن ذكر السنتيمات والعدد بدقة فالغاية منه هي التأكيد على أن كل شيء تم بنزاهة وأنهم لم ينسوا شيئا إلا وأحصوه.

ذكرت الكتب التاريخية ومذكرات لبعض الضباط الفرنسيين أن قيمة المكتنز تفوق بكثير ما تم الإعلان عنه من طرف اللجنة المالية المكلفة بالمهمة، فقد ذكر قبل ذلك بأن أرباح الخزينة قُدرت بـ 55 مليون فرنك¹ وأكد قنصل بريطانيا للقائد العام للحملة أنه سيجد مالا يقل عن 150 مليوناً في أقبية القصبه،² بينما الأرقام التي كانت تتردد بين الجند الفرنسي كانت ما بين 250 و 300 مليون،³ وذهب النقيب الفرنسي "بيرو" (Perron)⁴ إلى تقدير كنز القصبه بحوالي 270 مليوناً وتحدث كذلك عن اختلاسات فاضحة وعمليات نهب وسلب مخزية، وأن الغموض الذي أحاطت به حكومة "شارل العاشر" (Charles X) هذه القضية المهمة هو فسح المجال لكل الافتراضات. و مع هذا، يبقى التفاوت والتضارب في الأرقام يطرح مجالا للشك عن مصير الأموال المتبقية التي لم ترسل مع باقي الأموال المنهوبة إلى فرنسا.

كشفت بعض الشهادات عن نهب جنود القائد العام للحملة الأموال لحسابهم الخاص فحسب شهادة المقدم "قي" (Guy) قائد الهندسة في هيئة أركان الجنرال "كلوزيل" (Clauzel Le Général) بأن «الخزينة كانت تحوي ما لا يقل عن 150 مليوناً عندما وضعت تحت تصرف الأعوان الفرنسيين، ولمّا سمعت هذا الخبر عن الوزير الأول تدخلت وصحت قائلاً أنهم لم يجدوا سوى 48 مليوناً... ابتسم الوزير وأضاف قائلاً: 150 مليوناً قبل الصفقات بين الجنرالات والفرنسيين...»⁵ ويُفهم من خلال هذه الشهادة المسجلة عن الوزير الأول أن الفرنسيين قد اخفوا جزءاً من الخزينة، أما السيد "دينبي" (Dennée) تحدث عن جرائم الجيش الفرنسي في نهب أموال الخزينة بعد أن وجدت مكسرة وصندوق الفضة كان محطماً، مُردداً بكلامه: «إذن ذلك من عمل الجنود، ولكني الآن مشغول جداً، تشدني أمور جسيمة، وسأتولى التحقيق فيما بعد».⁶ ولما ولما وصلت أخبار نهب كنوز القصبه حكومة باريس قامت بإرسال لجنة تحقيق حول القضية.

¹ Léon Galibert, *Histoire de l'Algérie Ancienne et Moderne*, Furne Éditeurs, paris, 1843, p331

² Pierre Berthézène., Op. Cit, p 109

³ يرى الدكتور "لوفارن" Lauvergne " أن هذه الأرقام مُبالغ فيها ذلك بأنه لم تكن لديهم أدلة تثبتها، كما أن نشوة النصر على المسلمين أصابت المنبهرين الأوائل بالهذيان مما أبعدهم عن الصواب، ومع مرور خمسة أيام على الاحتلال بدأت تلك الأرقام تنقلص تدريجياً إلى أن أصبحت مجرد تقييم سطحي متردد، أدنى بكثير مما كان متوقعا: للمزيد طالع :

- Lauvergne, *Histoire de l'Expédition d'Alger en 1830 ou Mémoire Historique*, VIII, Béchet Éditeur,, Paris, 1831, pp 112-113

⁴ Nicolas Perron (1798-1876م) ولد بباريس، تابع دراسته في العلوم الانسانية ثم تخصص في الطب ومال إلى اتباع سان سيمون، تعلم اللغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية، درس اللغة الفارسية، والتركية ولغة جاوة، وفي سنة 1857م ولته حكومته إدارة الكوليج العربي الفرنسي في الجزائر، وفي سنة 1864م عُيِّن فتنسا عاما للمدارس العربية الفرنسية، أنظر: Nacisse Faucon, Op. Cit, pp 496-500

⁵ Jean Baptiste Flandin, *Notice sur le Prise de Possession des Trésors de la Régence d'Alger*, Imprimerie Chassaignon, Paris, 1848, p19

⁶ حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 213

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

ترأس لجنة تحقيق المكلفة بالبحث عن مرتكبي ما صطلح على تسميته بـ " نهب القصبه " السيد " ديلور Delort " قائد هيئة الأركان ، وضمت المفتش المالي السيد "فوجرو Fougereaux " والإداري السيد "كادي دوفو Cadet de vaux"، والقاضي السيد "بيليو ديبي Pillaut Debit " ونائب المقتصد "السيد فلاندين Flandin" مقررا للجنة، والسيد "ديكلون Desclonne"، حيث بدأت اللجنة عملها وقامت بالتحقيق مع مئات الشهود لمدة عشرين (20) يوما، ولسوء حظ اللجنة فإنَّ الشهود كانوا في سُخرية وتهكم أثناء التحقيق أكثر من إفادة اللجنة بالمعلومات المطلوبة عن الواقعة، وأُغلق التحقيق في 24 سبتمبر 1830م، وعادت اللجنة خائبة إلى باريس،¹ أين أخذت وقتا طويلا لتعلن النتيجة يوم 21 أكتوبر 1830² وتحت ضغط قائدها صرّحت بأنه لم يكن هناك اختلاس في خزانة القصبه.³

تبقى هذه الإحصاءات الواردة في تقارير اللجنة المالية المكلفة بإحصاء كنوز القصبه وثيقة تاريخية هامة ومصدرا كبيرا لسياسة النهب والسلب للممتلكات العامة التي أصبحت ملكا للدولة الفرنسية في مستعمراتها بالشمال الإفريقي، والواقع التاريخي يُبين أن المصاريف والتنفقات العسكرية في الغزو تفوق القيمة المالية المذكورة أعلاه، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على الغطرسة الفرنسية في نهبها لممتلكات الأيالة من ناحية وممتلكات الجزائريين ، من ناحية أخرى.

ثانيا- نهب وتخريب ممتلكات الجزائريين والأتراك:

ممتلكات الجزائريين لم تسلم من بطش جند المحتل منذ البدايات الأولى للاحتلال، ناهيك عن الخراب الذي أحدثه على مستوى الدكاكين والمنازل والمستودعات حتى عمّت الفوضى في البلاد⁴، ودبّ الخوف والهلع في نفوس الأهالي، مما أدى بالعديد منهم إلى أن يلوذوا بالهروب⁵ مصطحبين معهم ما استطاعوا إنقاذه من ثرواتهم ثرواتهم قاصدين المراكب، ولم يتدخل أسطول "دييري (Du Perré)" لمنعهم من الهرب بل بقي يتربص عن كُتب ثرواتهم قاصدين المراكب، ولم يتدخل أسطول "دييري (Du Perré)" لمنعهم من الهرب بل بقي يتربص عن كُتب

¹ Camille Rousset, La conquête d'Alger, Op. Cit, p04-05

Jean.Baptiste Flandin, Op. Cit, p06

² في 21 أكتوبر أعلن التحقيق أمام الرأي العام، وأهم ماجاء فيه هو : " أن الجيش كان بإمكانه أن يصبح في موقف حساس من هذه التحقيقات

الصادرة في حق نهب الخزينة، ولكنه بقي مترفعا على الرد عن مثل هذه التحقيقات، وتعامل معها ببرودة أعصاب"، راجع:

-Claude Antoine Rozet, Op. Cit,T01, pp 36-37

- Camille Rousset , La conquête d'Alger, Op. Cit, p 05

³ للمزيد طالع :

A.M Perrot, **La Conquête d'Alger ou Relation de la Compagne d'Afrique Comprenant les Motifs de la Guerre, les Détails des Préparatifs de l'Expédition et des Événements qui ont Précédé ledébarquement**, Langloise Fils Éditeur, Paris, 1830, p 140

⁴ E. Péliissier de Reynaud, Op. Cit,T01, p 50

⁵ Voir:

- Édouard D'Ault Dumisnil, Op. Cit, p 57

- Céline.Fallet, **Conquête de l'Algérie**, Megard Édition, Imprimerie- Librairie, Paris,1856, p 52

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الوضع لينقصَ عليهم ويمنعهم من مغادرة المدينة عند نقطة معينة، ويأخذ ثرواتهم بعد أن يتم نقلها إلى المراكب أو عند نقطة قطع الطريق عليهم وهذا ما عبر عنه النقيب "كلود أنطوان روزي (Claud Antoine Rozet)" في كتابه "علاقات الحرب الإفريقية خلال سنوات 1830-1836"¹، ووصف المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" صورة الأهالي منذ بداية الاحتلال في كتابه "المرآة" أنه:

« عندما علم العرب والقبائل بدخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر اعتقدوا أن ذلك كان عن طريق القوة وليس نتيجة المفاوضات، ولهول المظهر في الخراب والنهب لبيوتهم، بادر بقيتهم إلى الهروب ومعهم أغراضهم، ساعين من وراء ذلك إلى حماية أنفسهم وحيواناتهم التي نقلوها معهم، منها الأبقار والماشية، وما بقي من السلع والبضائع (الزبدة وأواني...) قاموا بإتلافها حتى لا يستفيد منها الجيش الفرنسي».²

استغل جند الاحتلال كل ما يقع بيده من ممتلكات الجزائريين المنهوبة لأغراضه اليومية، وعبر عن ذلك قسيس الجيش الفرنسي السيد "دوبيز Dopigez"، بقوله:

«... لقد كانت البضائع المنهوبة والتي أصبحت بيد جندنا تكثر تدريجيا، تمّ حملها ونقلها إلى ثكنات جنودنا على البغال والأحمر التي أخذناها من العرب استخدمها جندنا في أكله وشربه، فقد كان يأكل في نحاسية منقوشة، ويشرب في أواني فضية»³ ووصف مؤرخ الجيش الفرنسي في الجزائر "بول أزان (Paul Azan)" ما ارتكبه الجيش خلال شهر جويلية 1830م قائلا: «لقد ارتكب الجنود أعمالا تخريبية ضواحي مدينة الجزائر، حيث خربوا الأحواش وقطعوا الأشجار، وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار... فاشتغل الجنود بالتخريب، دون أن يضعوا في الحسبان أي مشروع للبناء»⁴

الداي نفسه لم تسلم ممتلكاته من السلب والنهب من طرف القائد العام للحملة "دي بورمون" (Comte De Bourmont) الذي استقر في غرفة الباشا وقام بإفراغها من محتوياتها، وأبقى على الزرابي والأرائك والأبسطة...، وحسب ماورد في معاهدة الاستسلام كان على "الداي حسين" حرية الاختيار في البقاء مع عائلته في المدينة إن رغب في ذلك وتحت حماية الجيش الفرنسي⁵ أو المغادرة،⁶ فاستقر اختياره على مغادرة القصر إتجاه إتجاه منزله الكائن بالمدينة،⁷ وكان أمامه مهلة 18 ساعة لنقل أغراضه وأغراض حريمه⁸ وممتلكاته النفيسة، ونظرا

¹ Claude Antoine Rozet, Op. Cit, T01, p 258

² Sidy Hamdan Ben-Othman Khoja, **Aperçu Historique et Statistique sur La Régence d'Alger Intitulé en arabe Le Miroir**, Imprimerie de Goet chys Fils et Compagnie, Paris, 1833, p 196

³ Dopigez, Op. Cit, p139

⁴ Paul Azan, **Conquête et Pacification de l'Algérie**, Imprimerie de France, Paris, 1931, pp 19-20

⁵ Sidy Hamdan Ben-Othman Khoja, Op. Cit, p 196

⁶ A.M Perrot, Op. Cit, pp133-134

⁷ لم يكن الداي على دراية بأن منزله قد تعرض للخراب والدمار من قبل الجنرال لاهيت Lahitte، للتوسع أكثر، طالع:

Claude Antoine Rozet, Op. Cit, T01, pp 257-260

Dopigez, Op. Cit, pp 172-179

⁸ وعن وصف الحريم وما تعرض له من عمليات النهب، طالع :

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

للوقت المستعجل، نسي الباشا عددا كبيرا من الأشياء الثمينة،¹ هذا ما جعله يرسل في طلب لقاء "دي بورمون" (Comte De Bourmont) يوم 06 جويلية 1830م لأخذ ما تبقى من ممتلكاته ويرفع شكوى ضد بعض الجند الفرنسي الذي اعترضه في الطريق وسلبه جزءا كبيرا من ممتلكاته،² لكنّ نوايا "دي بورمون" (Comte De Bourmont) في اللقاء بعد الحادثة، يتضح أنه حاول أن يُذل الباشا أكثر بإبداء الخضوع له بعد أن ملح له بأنّ تلك هي الوسيلة الوحيدة للحصول على تسهيلات الرحيل، ويأذنوا له بنقل الأشياء التي كان يُطالب بها.³

تحدث المارشال "بيليسي" (Le Maréchal Pélissier) عن أموال الأتراك الأثرياء الذين توجهوا نحو مراكبهم استعدادا للرحيل إلى الديار وقد جُرّدوا من الحلي والنقود التي كانت بحوزتهم بعد رفضهم العقوبة التي فرضها عليهم "دي بورمون" (Comte De Bourmont)، وهي دفع ضريبة حرب قدرها 25 مليون قبل ترحيلهم، تسبب هذا الإجراء التعسفي في ضجة كبيرة ولكنه لم يغير شيئا،⁴ ولسوء حظهم فقدوا أملاكهم العقارية العقارية وصودرت ملكياتهم وبنائاتهم.⁵

كُتب النقيب "كلود أنطوان روزي" (Claud Antoine Rozet) عن عمليات النهب التي كانت تتم في وضح النهار من طرف السود والعدد الكبير لليهود على غرار الجيش الفرنسي، بأنّ سيّرهم في أزقة المدينة وأخذهم كل ما يقع في أيديهم، لم يكن وليد الصدفة، بل كانت أعمالهم تسير وفق رخص المرور في المدينة، موقعة من طرف قائد القيادة العامة الكولونيل "بارتيا" (Le Colonel Bertillat)، وبامتلاكهم إيّاهـاـ والتي تعتبر بمثابة شهادة النهبـ كانوا يأخذون كل ما يريدون من القصر ومن سكان المدينة، ويبيعونه في الساحة العمومية، ومن البضائع المنهوبة نجد : ملابس السلاطين، البزات الثمينة للضباط الأتراك والأقمشة الحريرية والزرايب الرائعة، إشتري معظمها ضباط فرنسيون إثموا فيما بعد بسرقتها.⁶

وجود رخص المرورـ في نظرناـ يُعبّر عن ملاحظتين مهمتين هما: إمّا بفضل الخدمات الجليلة التي قدمها هؤلاء للضباط الفرنسيين، وإمّا لشراء سكوتهم عن أحداث محرّجة للجيش الفرنسي وضباطه في البلاد وأهلها، وما كان هدف ذلك إلا للتغطية والتمويه على عمليات النهب الكبرى للخزينة وممتلكات السكان الجزائريين على السواء.

¹ Jean.Toussaint Merle, Op. Cit, pp209-211

² Ibid, p p209-211

³ Claude Antoine Rozet , Op. Cit, T01, p p 257-260

⁴ Pierre Berthézène, Op. Cit, p 114

Dopigez, Op. Cit, pp 174-175

⁵ ولفصائل أكثر عن غنى الأتراك وما تعرضت له ممتلكاتهم من طرف الجيش الفرنسي طالع :

⁶ Voir :- Claude Antoine Rozet, Op. Cit, T01, p p 275-276

- Édouard D'Ault Dumisnil, Op. Cit, p95

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

واصل الجيش الفرنسي أعماله التخريبية للعديد من المنازل منها منزل "مراجي سيدي الشيخ" الذي داهمته فرقة من الزوافيين¹ على منحدرات الأطلس التلي "لبوفاريك"،² وذكر البارون "بيشون"³ (Le Baron Pichon) المقتصد المدني للأيلة تفاصيل عن آثار الخراب للبيوت والحدائق قائلا: «...لم أر سوى حديقة موريسكية أو حديقتين أمكن المحافظة عليها، بفضل احتلالهما مبكرا من طرف ضباط وجنرالات... ويكفي وضع مفرزة هناك لتصبح خرابا كغيرها من الحدائق... وإنه لمحزن منظر هذه الأكوام من الأنقاض التي حلت السكنات... وأحصى منها عشرون على محيط أربع إلى خمس مائة خطوة...»⁴. وقدّر الجنرال "بروسار" (Le Général Brossard)⁵ في مذكراته عدد البيوت المخربة ما بين 800 إلى 900 بيت ريفي⁶، كما تعرّضت إلى القصف أيضا القرى والضيعات مثل قرية "بئر مراد راييس"⁷ و "بئر خادم"⁸ خادم⁸ اللتان أضحتا خرابا على خراب، ويُستثنى منها منزلين أو ثلاثة.⁹ ولإعطاء صورة عامة عن الخراب الداخلي للبيوت وصف لنا ذلك الباحث "سيديلو" (Sédillot)¹⁰ بقوله: «...بمجرد السيطرة على أحد

¹ الزواف Zouave:

نسبة إلى قبيلة زواوة التي غادر أبناؤها عن طيب خاطر في أيام الحكم التركي في الجزائر للخدمة العسكرية في الجيش الانكشاري وشكلوا فوجا عسكريا باسمهم، يعني فرق الزواف أو الزواوة، وفي عهد القائد العام "كلوزيل" تم إنشاء أول فرقة في 01 أكتوبر 1830م لدعم الجيش الفرنسي في حربه ضد الجزائريين، كما عُرفوا بأنهم أمة جديدة تنضم إلى صف فرنسا، يُؤسسون هيكلا جديدا في الجيش الفرنسي للتوسع كثر، أنظر:

- Ferdinand Quesnoy, L'Armée D'Afrique depuis la Conquête d'Alger, Op. Cit, p208

- Paul Laurencin, Nos Zouaves : Historiques, Organisations, Faits D'Armes, Les Régiments et Vie Intime, J.Rothschil Éditeur, Paris, 1888, p 05

² E.Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, T02,J .Dumain –Libraire Editeur de L'Empereur, Paris, 1854,p06

³ دبلوماسي فرنسي، ولد سنة 1771م في مدينة نانت وتوفي في باريس سنة 1850م، كان أول معتمد مدني في الجزائر بعد الاحتلال ولم يغادر البلاد إلا سنة 1832م، له مؤلفا كثيرة أهمها: "الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي" نُشر سنة 1833م أي في نفس السنة التي نُشر فيها كتاب "المرأة" باللغة الفرنسية، أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 80 (في الهامش).

⁴ Le Baron Pichon, Alger sous la Domination Française : Son État Présent et Son Avenir, Théophile Barrois et Benjamin Deprat Libraires, Paris, 1833, p 12

⁵ Amédée Hippolyte Marquis de Brossard (1784-1867م) شارك في الحروب النابليونية وترقى إلى رتبة عقيد سنة 1813م، عُيّن جنرالا لقسمه وهران خلال الفترة من 13 جانفي إلى 22 سبتمبر 1837م، أنظر:

Le Commandant (R).Peyronnet, Op. Cit,T01,pp 118-119

⁶ Amédée Hypolite Brossard, Mémoire sur les Moyens d'Assurer la Sécurité Territoire de la Colonie d'Alger, Anselin successeurs de magimel Librairie, Paris, 1833, p 78

⁷ Bir-Mourad-Rais قرية تقع على بعد 07 كلم جنوب مدينة الجزائر العاصمة، وللتعرف أكثر حول تاريخ المنطقة، أنظر:

Jules Duval, Op. Cit, pp 147-148

⁸ Birkadem قرية تقع على مسافة 10 كلم من مدينة الجزائر، وحول تاريخ المنطقة، راجع :

- Charles Gouillon, Op. Cit, p 217

⁹ Ibid.

¹⁰ Louis Pierre Eugène Amelie Sedillot (1808-1875م) مستشرق فرنسي، عُيّن مدرسا في المدارس الثانوية بباريس سنة 1831م وفي

نفس الوقت حصل على شهادة الليسانس في الحقوق. كان يحضر محاضرات "سلفستر دي ساسي" في كوليج "دي فرانس" ثم صار سكرتيرا له، واصل أبحاثه في الفلك والرياضيات، له عدة مؤلفات منشورة في المجلة الآسيوية وأخرى في مجموعة Notices et Extraits، أنظر:

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

المنازل، يقومون باغلاق الباب بإحكام، ويتسللون وسطه، يفتحون الخزانات بقوة، يكسرون المرايا ولا يبقون منها شيئا، ثم يحملون بعد ذلك مابقي من الأثاث الذي أبقوا عليه بهدوء.» ولا يستثني الدكتور مشاركة اليهود في ذلك بقوله: "ولقد كان لليهود دور كبير ورئيسي في عملية النهب"¹ تواصلت عمليات النهب والخراب والدمار من قبل ضباط وجنرالات فرنسيين²، وهاهو المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) يؤكد على ذلك في توصياته للعقيد "دوسانت آرنو" (De Saint Arnaud)³ وأعماله في منطقة بلاد "بني مناصر" ⁴ قائلا «بلاد بني مناصر، منطقة رائعة وهي من أغنى ما شهدت في إفريقيا، القرى والمساكن قريبة من بعضها البعض كثيرا لقد احرقنا ودمرنا فيها كل شيء، آه من الحرب، كم من النساء والأطفال لجأوا إلى الجبال العالية المغطاة بالثلوج التي لقوا حتفهم فيها من شدة البرد والجوع. إننا نخرب ونحرق وندمر المنازل والأشجار وبخصوص معاركنا فقد كانت قليلة ولا وجود لها، وليس في جيشنا سوى خمسة قتلى وأربعين جريحا»⁵

أبدى الجيش الفرنسي في الجزائر غداة الغزو 1830م و إلى غاية 1900م تفان كبير في العمليات العسكرية التي رافقتها عمليات التخريب والنهب لممتلكات الجزائريين والأتراك،⁶ وواصل حربه ضد الجزائر والجزائريين بسياسة أكثر قمعا من ذي قبل.

2-3-2- سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية :

أولا : سياسة الأرض المحروقة :

ارتبطت سياسة الأرض المحروقة باسم مارشال مشهورة أعماله في الجزائر خلال أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو صاحب فكرة الاحتلال الشامل للبلاد، بعد أن تمكنت الطلائع الأولى للجيش الفرنسي

- عبد الرحمان بدوي موسوعة المستشرقين، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م، ص ص 345-347

¹ Charles André Julien, Op. Cit, p142

² للتوسع أكثر، طالع:

René de Grieu, Op. Cit, p99

³ De Saint Arnaud (1854-1798م) عسكري فرنسي ، وابن محامي برلماني سابق، تحصل على رتبة ملازم ثان في الجيش الفرنسي، وفي 1836م أرسل إلى إفريقيا مع الفيلق الأجنبي، وُقي إلى رتبة نقيب سنة 1837م، حارب تحت قيادة الجنرال "بيجو" وبأمر منه ارتكب مجازر ضد سكان منطقة الظهرة 1845-1847م ، عُد إلى :

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 541-542

⁴ Beni Menacer قرية قريبة من منطقة شرشال التابعة لمقاطعة الجزائر، أنظر:

Odilon Niel, Op. Cit, T01, p 85

⁵ Paul Gaffarel, **L'Algérie , Histoire, Conquête et la Colonisation**, Librairie Hachette et Cie Éditeur, Paris, 1883, p 239-241

⁶ لقد لاقى الجيش الإفريقي الكثير من الانتقادات من طرف الكتاب والمؤرخين حول تلك الأعمال الإجرامية ، في حين اعتبرها آخرون عصر المجد والقوة والعظمة للإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا عامة والجزائر خاصة، أنظر:

Ferdinand Hugonnet, **Français et Arabes en Algérie**, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1860, pp21-20

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

من الوصول إلى احتلال مدينة الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام 1830م، وربط التراب الجزائري بالتراب الفرنسي سياسيا سنة 1834م.

سياسة الأرض المحروقة قبل مجيء تلك الشخصية كانت مجرد عمل عسكري ضد سكان البلاد، فقد مارس بعض القوّاد عمليات النهب متبوعة بالحرب والتدمير لتنتهي بالحرق الذي لم يسلم منه لا العنصر البشري ولا العنصر الحيواني بل كان الحرق يتم على كامل القبيلة بما فيها الأراضي ذات المحاصيل الزراعية الخضراء واليابسة والأغنام والبقر والإنسان كان أكثر ضحايا عملية الحرق. قام الجنرال "بيار بويي" (Le Général Pierre Boyer) في 05 ماي 1831م بحرق أكواخ رأس العين بوهران¹، وقام "المقدم لاموريسيير" (Lamoricière) الذي خرج بحامية عسكرية من مدينة الجزائر مكونة من 3000 جندي يوم 04 جانفي 1835م مروراً بـ: "الدويرة" و"بوفاريك" و"الشّفة"² وصولاً إلى حدود منطقة "متيجة"، حيث أحرق جنده كل ما أصابوه في تلك الدواوير بدون رحمة ولا شفقة، وقتلوا رجالها الذين تعرضوا لهم وبعدها رجعوا إلى المدينة بنشوة الانتصار.³

فَسَّرَتْ لنا تلك الأعمال أن سياسة الأرض المحروقة لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة وقوف وتصدي الجزائريين بالنفس والنفيس للمشروع الفرنسي في البلاد- في الغزو والاستيطان- وإدراك المارشال "بيجو" (le Maréchal Bugeaud) صعوبة التغلغل نحو المناطق الداخلية وإخضاع القبائل الثائرة... وبَرَّر المارشال سياسته تلك وأخذها بمحمل الجدية كاستراتيجية عسكرية ليست كعمل عسكري فقط، فقد أدرك عن قناعة أنه من الواجب التحكم والسيطرة على الجزائريين باتباع طرق عيشتهم ونظمهم في القتال، موضحاً ذلك في قوله : « يوجد في أوروبا وسائل لإخضاع العدو باحتلال عاصمته ومدنه، وقطع خطوط مواصلاته البحرية والبرية لكن في إفريقيا لا توجد عواصم أو مدن ذات أهمية، إنما فائدتها الوحيدة هي فائدة اقتصادية، فالحرب هنا تختلف عن غيرها.»⁴

وضَّح المارشال تعليماته وتوصياته وسياسته في حربه ضد الجزائريين لجنرالاته في هذه الكلمات : « ليست مهمتكم أن تجروا وراء العرب، فهذا غير مجد، إن مهمتكم أن تمنعوهم من أن يبدروا أو يحصدوا أو يرعوا، والحرب التي سنقوم بها ليست حرباً تعتمد على طلقات البنادق، إنما هي أن نحرم العرب من مواردهم التي تنتجها أراضيهم... اذهبوا إذن، واقطعوا القمح والشعير»⁵

¹ Isidore Derrien, Op. Cit, p 33

² La Chiffa قرية تقع على مسافة 57 كلم عن مدينة الجزائر، وللتعرف على تاريخ المنطقة، عُذ إلى :

Charles Gouillon, Op. Cit, pp 236-237

³ E. Kaller, *Le Générale De lamoricière sa Militaire, Politique et Religieuse*, T01, Édition Haton, Paris, 1874, p 112

⁴ Paul Azan, *Bugeaud et L'Algérie, préface de M. André Maginot*, Édité par le Petit Parisien, Paris, 1930,

p 117

⁵ Ibid.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

حزب المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) ضد الجزائريين اقتصادية إلى حد كبير، فهو من خلال هذه المقولة يُبين للقارئ بأنّ مكان من ضعف الجزائريين في حربهم ضد فرنسا هي محاصيلهم الزراعية، ومختلف مواردهم الاقتصادية التي تمثل لهم مصدر رزقهم، لهذا نجده يوصي جنرالاته ويزودهم بتعليمات صارمة ضد سكان القبيلة الذين يصفهم بالمتمردين وألا يترددوا في ضربهم والاستيلاء على محاصيلهم أو دُورهم أو ماشيتهم و كل شيء يقع بين أيديهم فمصيروه ألسنة النار تلتهمه.¹ فالقبيلة إذا ما خربت أرضها التي هي مصدر رزقهم الوحيد فأنتي لهم مأكلكم؟، وإذا نُهبت ممتلكاتهم وأحرقت منازلهم، فأنتي لهم ملجأهم؟، وعليه، سوف تخضع له القبائل التي يتيمون منها جيشه وتُعبى منها مخازنه وبمجرد تحقيق هذا الأمر سيكون من أولى واجبات مسؤوليه عليها جمع الأسلحة والمواشي الموجودة في القبيلة وجباية الضرائب في أوقات محددة. وهذا ما جعل المؤرخ "فاردنوت" (Ferdinand Hugonnet) يصف أعمال المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) هيّقونوت بالصفحات المجيدة في حياته العسكرية.²

فلسفة المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) في الجزائر مستنبطة من علماء وفلاسفة أوروبيين تنبع من أفكار عدوانية تحت غطاء القانون فهذا العالم "غوستاف لوبو" (Gustave Le Bon) يدعو إلى استخدام القوة باعتبارها القانون والعكس صحيح، وبالقانون تستقر القوة وبهذا تكون القوة هي العنصر الأكبر والوحيد الذي يحكم القانون ومن دُعاه السيد "فاقيت" (E.Faguet)³، وهذا ما نجده في رسالة المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) إلى المارشال "سولت" (Le Maréchal Soult) عندما وُضّح له هذا الأمر بقوله: « فقبل الإدارة والحضارة والاستعمار، يجب على السكان الجزائريين أن يقبلوا بقانوننا فآلاف الأمثلة حول هذا المبدأ لم تكن إلا بالقوة »⁴ وبهذا تصبح مهمة الجيش الفرنسي في الجزائر هي الصراع من أجل التوسع.

لقيت العديد من القبائل الجزائرية مصيرها بسياسة الأرض المحروقة منها: قبائل "فليسة"، "عمراوة"، "بني خلفون"، "قشتوله"، "أولاد عزيز" و "حرشاوة" في 14 أفريل 1844م، الذين خيرهم (المارشال) بين أمرين إمّا الخضوع أو الإغارة قائلا:

« استسلموا، يجب عليكم أن تطيعوا المنتصر... وإذا رفضتم ذلك، سأدخل جبالكم وأحرق قراكم ومحاصيلكم وأقطع أشجاركم المثمرة... وحينها لن تلوموا إلا أنفسكم... وسأكون أمام الله بريئا من هذه الكوارث التي لحقت بكم، لأنني خيرتكم في الأمر ولم تطيعون »⁵،

¹ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabe en Algérie, Op. Cit, p 68

² Ibid, p 45

³ Jules Harmand, Op. Cit, 1910, p 34

⁴ Henri D'ideville, Op. Cit, p360

⁵ M. Daumass et M.Fabar, Op. Cit, pp299-300

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

سار بقية الجنرالات على درب المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud)، فخلال 06 و 07 جوان بمنطقة "مليانة" خرجت قوات الاحتلال بـ: 500 جندي تحت قيادة "الرائد بيسون" (Bisson) و حرقت حقول "بني مناصر" وضيعات مجاورة لها ونَهَبَت حوالي 18 ألف رأس بقر وخروف، وبعدما حاولت هذه القبائل الدفاع عن نفسها قام الجيش الفرنسي بقتل 200 شخص، وفي 09 جوان أحرق المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) جميع مزارع قبائل "بني مناد" و "شلف" ¹، وقتل كل من يقف في وجهه من سكان تلك القبائل كما نهبوا جميع الذخائر والمؤن التي وجدوها ² وحتى المطامير استولى العدو على مخزونها من الحبوب التي نُقلت على الحمير بدل البغال والأحصنة في غالب الأحيان كمطامير قبائل معسكر التي وصلها جند النقيب "ولسن" (Walssin) ³، ومطامير "بني عامر" التي نُهِبَت عن آخرها واستفاد من مخزونها المقدم "لا موريسيير" (Lamoricière) لدعم حاميته العسكرية بالمؤونة في وهران. ⁴

الملاحظ هو أن سياسة الحرق التي جاء بها المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) ومارسها جنرالاته لم تُطفئ لهيب المقاومات الشعبية التي ظهرت في مختلف ربوع البلاد، ولم تستسلم، ولم تخضع له كل القبائل التي حاربها، طيلة سبعين سنة من الوجود في الجزائر (1830-1900م)، لهذا التجأ المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) ومن معه، ومن جاء بعده، إلى انتهاج سياسة زجرية، وقمعية أكثر قهرا وفضاعة، وهي إبادة العنصر البشري ومن معه.

ثانيا: الإبادة الجماعية :

مارس المحتل الفرنسي ضد الجزائريين أسلوب الإبادة الجماعية أو الإبادة العرقية، إبادة الصغير والكبير الكهل والشيخ والرجل والمرأة، يعني إبادة القبيلة بما فيها، وحسب المصادر أصبح هذا الأسلوب الذي أبدع فيه جنرالات فرنسا ضد الجزائريين، هوية لا واجبا، وصار القتال مهنة كغيره من المهن الأخرى والحرب فيه مجردة من الاعتبارات الأخلاقية.

انطلقت إبادة العنصر البشري الجزائري منذ الحملة سنة 1830م على يد الجند الفرنسي وبأمر من ضباطه وقواده، وهذا ما صرح به الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) في نوفمبر 1830 بالبليدة، قائلا : « أمرت جنودي بالتخريب وحرق كل من يعترض طريقهم، وحدثهم عن حقيقة الحرب التي يخوضونها

¹ Chélif منطقة وسهل خصب بما مر مائي يبلغ طوله 550 كلم، وهي إحدى الضواحي التابعة لعمالة الجزائر في جزئها الجنوبي الشرقي، وحول تاريخ المنطقة نظر:

Jules Duval, Op. Cit, pp 217-218

² R. Demont, *Histoire de La Conquête de L'Algérie de 1830-1847*, T02, Édition Arel, Paris, 1847, pp188-191

³ De Mintimpry, *Souvenirs d'un Officier d'État Major Histoire de l'Établissement de la Domination Française dans la Province d'Oran*, Édition quantin, Compagnie Générale D'Impression de L'Éditeur, Paris, 1886, p 126

⁴ Isidore Derrien, Op. Cit, pp 141-142

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

ضد عدوهم أنها ليست من أجل زيادة العنصر البشري»¹، وآخرون إنَّخذه مبدءاً مهماً في تقدم المجتمع حيث أكد على ذلك الرحالة الفرنسي "بوجولا" (Poujoulat) الذي زار الجزائر وكتب عن رحلته التي تزامنت مع فترة حكم المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) التي لخصها في قوله: "إن المجتمعات لا تتقدم إلا بالدماء أو الدموع"² واعتبر أن كل محاولة جديدة في تلك السياسة ستُسفر عن دروس دموية في الجزائر المحتلة لهذا نفى غياب وجود تلك التجاوزات في المبلاد بقوله: « ليس صحيحاً القول أنه لم يحدث شيء لإفريقيا المستعمرة، ولا يمكن أن يكون هناك وجود للأوروبيين إلا إذا كان هناك خراب في المستعمرة»³. إنَّخذ جنرالات فرنسا وضباطها تلك الأقوال والتصريحات أسلوباً ومنهاجا لتنفيذ حرب المجازر الدموية ضد الأهالي لإحلال العنصر الأوروبي محل العنصر المحلي، وردع المقاومات الشعبية التي تقف في وجه تقدم الجيش الفرنسي، وفي حالة عدم الولاء والطاعة تصبح المنطقة مسرحاً للمجازر الرهيبة، منها:

(أ) - مجزرة البليدة :

عاشت مدينة البليدة مجازر رهيبة خلال الأشهر الأولى من الاحتلال اشتهر بها الضابط "ترولير" يوم 26 نوفمبر 1830م،⁴ وسبب ذلك أن البليدة كانت عاصمة أول مقاومة شعبية واجهت الجيوش الفرنسية في سهول متيجة ونظراً لخصائصها الجغرافية الوعرة (المسالك والأحراش)، كانت وراء العديد من الهزائم الفرنسية، منها هزيمة "الكونت دي بورمون" (Comte De Bourmont) في 23 جويلية 1830م فأراد الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) الإنتقام للجيش الفرنسي ومحو عار الهزيمة التي لحقت بقائد الحملة السابقة، فأحدث بفعل مدفعيته التي لم تُفرق بين السن والجنس، خراباً ودماراً تحولت على إثره المدينة إلى مقبرة في بضع ساعات⁵ كتب المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" أحداث المجزرة في قوله: « عندما قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في هذه المدينة وأحدثوا فيها مجزرة رهيبة، لم ينج فيها لا الرجال ولا النساء ولا الأطفال وهناك من يذكر أنه تم تقطيع بعض الرضع من صدور أمهاتهم، ووقع النهب في كل مكان ولم يُستثن حتى الجزائريون الذين فروا إلى هذه المدينة لينجوا من ظلم الحكومة الفرنسية وليجدوا وسائل تمكنهم من

¹ Michel Habart, Op. Cit, p 59

² Jean Joseph François Poujoulat, *Voyage en Algérie ; Étude Africaines*, Librairie d'Éducation, Paris, 1868, p 298

³ Ibid, pp 318-320

⁴ عاشت مدينة البليدة قبل هذا الضابط جريمة من صنع الجنرالين "بوير Boyer" و"هيرال Hurel" يوم 04 أكتوبر 1830م وأحدثا فيها خراباً كبيراً أنظر:

Camille Rousset, *La Conquête d'Alger*, Op. Cit, pp 17-18

⁵ أحمد حمدي وآخرون، " من جرائم الاستعمار الفرنسي "، مجلة المصادر، العدد 04، من إصدارات المركز. د. ب. ح. و. ث أول نوفمبر 1954، 2001، ص 226

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

العيش... وهكذا فإن عددا كبيرا ممن لم يكونوا يفكرون في خيانة الفرنسيين ولا حتى في معاداتهم قد وقع تقتيلهم في هذه الظروف...»¹

هبت رياح المجازر عبر كامل التراب الوطني وفي فترات مختلفة تشابحت في الأسلوب والأضرار واختلفت في المنطلق والنتائج.

ب- مجزرة العوفية El Ouffia:

نقذ "الدوق دو روفيقو" (Duc De Rovigo) بقسوة لا نظير لها مجزرة رهيبة ضد أفراد قبيلة العوفية² بعد تعرض مبعوثي الشيخ "السعيد بن فرحات" للسلب بمنطقة Maison Carrée قرب الحراش³ عقب استقباله لهم يوم 05 أفريل 1832م⁴ وبعد عودتهم إلى المقر العام واحتجاجهم ضد عمليات السلب التي تعرضت لها القبيلة، فاجأهم الدوق بحملة عسكرية مكونة من 800 جندي من الفرقة الأولى لقناسة إفريقيا والكتيبة الثالثة تكوّنت من الفرقة الأجنبية بقيادة الكولونيل "شوان بورغ" (Schauen Bourg) بالإضافة إلى القادة "سلمون دي مسيس" (Salamon de Musis)، "ماري" (Marey) و"قادرا" (Cadrat)، أبادوا أفراد القبيلة عن بكرة أبيهم،⁵ وعدّد لنا المؤرخ الجزائري "مصطفى الأشرف" ضحاياها بـ 12000 نسمة،⁶ وعن شيخ القبيلة "ربيعه بن سيدي غانم" فقد أُلقي عليه القبض ونُفذ فيه حكم الإعدام، وما كتبه المؤرخ "فكتور أميدي ديو زاد" (Victor Amédée Dieuzaide) عن شيخ القبيلة المذكور أنه لاقى تعذيبا من طرف الجنرال، وبعد تنفيذ حكم الإعدام عليه،⁷ حُمِل رأسه وتحوّل به الجنود في باب عزون⁸، أين عرضت مجوهرات نساء القبيلة من أقراط مضجرة بالدم، وأساور لا تزال مبتورة بالمعصم المبتور⁹، هذا فضلا عمّا سرقه الجند الذباحون لأنفسهم من نساء القبيلة.¹⁰

¹ حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 248

² Léonce André, Op. Cit, p 128

³ George Yver, "Mémoire de Si Hamdane", R.A, V57, 1913, p 123

⁴ Camille Rousset, La Conquête d'Alger, Op. Cit, p 173

⁵ E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, pp 246-247

⁶ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 58

⁷ Victor Amédée Dieuzaide, Op. Cit, T01, p292

⁸ Bab Azoun أو حصن باب عزون يقع على الطرف الجنوبي لمدينة الجزائر ويطل على البحر المتوسط، أسسه حسن باشا سنة 1582م وتوسعت أطرافه في عهد الداوي مصطفى عام 1798م، وقام ضباط الهندسة من فرنسا بإعادة إصلاحه وترميمه سنة 1816م، أنظر:

- Charles Gouillon, Op. Cit, p57

⁹ George Yver, "Mémoire de Si Hamdane", Op. Cit, p 125

¹⁰ Voir :

- Victor .Amédée.Dieuzaide, Op. Cit, T01, p189

George Yver, "Mémoire de si Hamdane", Op,Cité, p 125

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

(ج) - مجزرة أولاد رياح (غار الفراشيش):

ذكرت المصادر أن سبب هذه المجزرة هي دعم قبائل أولاد رياح الواقعة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة لمقاومة الشيخ الشريف محمد بن عبد الله¹ الملقب "بومعزة"² التي استمرت ما بين 1844-1847م، حيث بدأ بدأ "بومعزة" بالهجوم على القبائل المعادية والقواد الذين عينهم الفرنسيون ومنهم "الخليفة سيدي لعربي"، وقائد الزريقة الذي لم يُذكر اسمه في صفحات كتب التاريخ التي ألفها الفرنسيون، كما قام "بومعزة" بمعاينة من لا ينضمون إلى الجهاد، وواجه في لقاء هام الجيش الفرنسي في "عين أمران" يوم 13 أبريل 1845م³ (منطقة الظهرة) التي زودت الشريف بالعديد من الأفواج، وتوالي هزائم الفرنسيين أمام هذا المجاهد زادت روح الانتقام لدى الفرنسيين وتوالت أعداد كبيرة على المنطقة من القوة العسكرية للمارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) ما بين 09 ماي و 12 جوان 1845م⁴ وهم العقدا: "بيليسي" (Péllissier)، "لاميرول" (Lamirault) و "دو سانت آرنو"⁵ (De Saint Arnaud)⁶ وخوفا من انتقام إدارة الاحتلال منهم اعتصموا بإحدى المغارات بالظهرة المطللة على مدينة "تيس"⁷، على أمل ألا يُكتشف أمرهم لدى جيش

¹ لتفاصيل أكثر أنظر:

Raoul Busquet, "L’Affaire des Grottes du Dahra 19-20 Juin 1845", R.A, V 51, 1907, p142

² ولد سنة 1822م، لُقّب بهذا الاسم لاصطحابه عنزة في كل مكان يحل فيه، خاض عدة طوابير منقلة بقيادة "دوسانت آرنو"، و"بيليسي" و"كانروير" و"ماري مونج"، واستمرت ثورته إلى غاية 1848م، وقع أسيرا بين يدي العقيد "دوسانت آرنو"، وصفه القادة الفرنسيون بالمعصب دينيا، واللص أو الفار من العدالة، ونحو ذلك، وحول هذه الشخصية، طالع:

-Charles Richard, Op. Cit, pp71-73

³ Jacques Leroy de Saint-Arnaud, *Lettres du Maréchal de Saint- Arnaud, 1832-1854*, T 02, Troisième Édition, Michel Lévy Frères Éditeurs, Paris. 1864, p12

⁴ عُد إلى:

- بوعزة بوضرساية وآخرون، المرجع السابق، ص 127 .

- يحي بوعزيز، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840:1864م، مجلة الأصالة، العدد 79، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 12 أوت 1980، ص 07

⁵ Raoul Busquet, Op. Cit, pp 119-121

⁶ جاك لوروي دي سانت آرنو" ولد بباريس 1798، درس في ثانوية نابليون، التحق بالجيش في 1816م بكورسيكا، تطوع في حرب الاستقلال اليونانية، وصل إلى الجزائر في 1837م وشارك في الحملة الفرنسية الثانية على قسنطينة وجيجل، وبعدها تم ترقيته إلى رتبة مقدم عام سنة 1842م ثم عقيد سنة 1848م نتيجة مشاركته في احتلال الموقع الاستراتيجي بالثنية موزاية واحتلال معسكر.

تولى قيادة الدائرة العسكرية بمليانة و"أورليانفيل"، خاض عدة معارك ضد الشريف بومعزة، كما تولى القيادة في مستغانم ثم الجزائر، خاض عدة حملات قمعية في منطقة القبائل والشرق الجزائري، وفي 1850م عين قائدا أعلى لمقاطعة قسنطينة، نشرت رسائله في جزئين عام 1885م، أطلق اسمه على مستوطنة أسست عام 1862م (العلمة حاليا)، توفي في 1854م. أنظر:

- Narcisse Faucon 1889p p 141-145

هناك صورة توضح هذه الشخصية ، للإطلاع عليها، أنظر ملاحق الصور الخاصة بالشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 40 ص 534

⁷ Ténès أو Ténèz منطقة ساحلية تقع على الطريق البحري لشرق الجزائر رقم 34، والطريق البحري رقم 28 شرق شرشال، تبعد مسافة 150 كلم عن مستغانم، وتقدر المسافة إلى الجزائر مروراً بشرشال 53 كلم غربا، عُد إلى :

- Jules Duval, Op. Cit, pp 136-139

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الاحتلال، فما وقع خيَّبَ ظنهم فقد لاحقهم الجنرال "بيليسي" (Le Général Pellissier) وأحرق ممتلكات القبيلة وتَقَفَى أثرهم إلى الغار المسمى بـ: "غار الفراشيش"،¹ وقام بسد مداخل الغار بما جمعه جنوده من الحطب ثم أضرم النار التي سدت منافذ دخول الأكسجين إليه، حتى سُمع دوي انفجار داخل الغار يوم 18 جانفي 1845م فمات كل من اعتصم هناك وقُدِّر عددهم بحوالي ألف (1000) شخص، والظاهر أن هؤلاء الأموات أغلبهم نساء وشيوخ لأن رجال القبيلة كانوا قد التحقوا بالثائر "بومعزة".²

د- مجازر أخرى :

لَقِيَتْ قبائل جزائرية أخرى نفس مصير القبائل السابقة (قبائل الظهرة)³، ومنهم سكان قبيلة بني صبيح⁴ بالشلف سنة 1844م، وقائد المحرقة الجنرال "كافينياك"⁵ (Le Général Cavaignac)، سببها هو أن سكان القبيلة رفضوا الخضوع لقوات الاحتلال الفرنسي فلم يجدوا سبيلا للفرار أمامهم إلا إحدى المغارات بالمنطقة، وبعد أن كشف مكانها العدو الفرنسي قام العقيد بإشعال نار كبيرة أمام مدخل المغارة، أمّا الناجون من أهالي القبيلة تمَّ إبعادهم إلى مكان آخر وهم مقيّدون وُجِعُوا في مغارة ثانية لينالوا نصيبهم من عذاب المحارق.⁶

اشتهر السّفّاحان الضابطان "كامو" (Camou)⁷ و "بوسكي" (Bosquet)⁸ بجرائمهما في منطقة القبائل القبائل سنة 1851م وحسب ما أورده المؤرخ "موريس ديريسو" (Maurice D'Hérisson) في كتابه "مطاردة الانسان" أنه تم حرق حوالي 300 قبيلة، وفي كل يوم تُحرق 30 قبيلة وما فيها. مارسا القتل والدّبح معا ولأنتفه الأسباب في قبيلة "صديقة"، كما أحيا الجنرال "راندون" (Le Général Randon) سنة 1857م في المنطقة أعمال سلفه- دو سانت آرنو (De Saint Arnaud) بالشلف - واستخدم طلقات البنادق فأحدثت في

¹ أنظر الملاحق الخاصة بالأحداث التاريخية والجرائم الفرنسية في الجزائر 1830-1900م: الملحق رقم 33 ص 525

² RaoulBusquet, Op. Cit, pp 122-123

³ منطقة تقع ناحية الغرب الجزائري، وهي منطقة جلاية معروفة بضواحي مليانة، انظر: الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 158 (في الهامش)

⁴ تبعد 05 كلم عن عين مران بالشلف، وهي نهر صغير تحت الأرض.

⁵ Louis Eugène Cavaignac ولد بباريس يوم 15 أكتوبر 1802م، من أصول بولونية، دخل إلى الجزائر سنة 1836م، اشتهر اسمه في قائمة السفاحين ، عاد إلى باريس تقلّد هناك منصب وزيرا للحرب ورئيسا للسلطة التنفيذية، أنظر:

-Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit,T01, pp 114-115.

⁶ Alexis de Tocqueville, Travail sur l'Algérie 1841 de Colonisation en Algérie, Beuxelles, Édition complexe, Paris, 1988, pp 31-49

⁷ Jaques Camou ولد في قرية " سارانس" عام 1792 م ، اشتغل ضابطا في الجيش الفرنسي، واشتهر بالسفاح لارتكابه مجازر رهيبة في منطقة

القبائل الكبرى، غادر الجزائر سنة 1859م قاصدا باريس، أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit,T01, pp 190-191

⁸ Pierre Jean François Bosquet ولد يوم 08 نوفمبر 1810م في قرية Mont de Marsan ، كان قائد كتيبة بمستغانم و جنرالا لقسم

"أورليانفيل" سنة 1848م جنرالا بقسمه مستغانم 1849-1850م، وبقسمه سطيف 1851-1853م، أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit,T01, pp 152-153

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

القبائل خرابا ودمارا، ونتيجة لذلك الهول هناك من القبائل من طلب الأمان من "الجنرال يوسف" ¹ (Le Général Jusuf) لكن ردّه كان مؤسفا وخيبة أمل لها، حين أجاب قائلا: « لا يمكن منحهم الأمان الآن، لأنه على شمالنا يوجد هذا العقيد الشجاع الذي لم ينل نصيبه بعد لنُدع له هذه القبيلة لكي ينهكها فيتحصل بذلك على تقرير بضرورة رفع رتبته، وبعدها سنمنح الأمان لمن يُطالب به» ²

إضافة إلى هذه المجازر هناك مجازر أخرى مثل: مجزرة "السُّبُعِيَّة" بالضفة اليسرى لوادي شلف 1844 ومجزرة "أولاد نائل" المتواجدين في بوسعادة ³ والحلفة سنة 1849م ⁴ ومجزرة "أولاد سيدي منصور" بتيارت ⁵ 1864م ⁶ وغيرها.

تعددت واختلفت المجازر الفرنسية في الجزائر، ولم تستثن منطقة دون أخرى، فقد انتشرت في أغلب ربوع الوطن، وما يُلاحظ عن هذه المجازر المرتكبة أنّ أسبابها واحدة، وهي عدم ولاء وطاعة القبائل للعدو، وهذا هذا ما فسر لنا استمرارها طيلة فترة قيام الثورات الشعبية خلال فترة الحكم العسكري 1830-1870م وفترة الحكم المدني 1870-1900م.

ظهرت إلى جانب المجازر وسائل رديعية أخرى لا تقل شأنا عن الأولى - مع العلم - أنها سياسة الجزء من الكل، أي الكل هو الإبادة الجماعية في حين الجزء يظهر في الإبادة الفردية، ولم تكن سياسة جديدة أو محددة بفترة معينة وإنما ساربت أعمال الجيش الفرنسي منذ دخوله الجزائر سنة 1830م وكانت سبيلهم الأكبر في الحصول على ترقية أو وظيفة أو مقابل مادي، وهذا ما يسوقنا إلى التعرف على مدى اهتمام السلطات الرسمية بتطبيق هذه السياسة الجائرة على الجزائريين.

ثالثا : اعتماد أسلوب التصفية الجسدية :

¹ الجنرال يوسف أو كما تسميه المصادر الغربية بالملك يوسف، استقدمه باي تونس كخادم له بعدما وقع أسيرا في جزيرة ألبا، وخدم السلطات الاحتلال بعد الموافقة على طلبه للإخراط في الجيش الفرنسي منذ الغزو 1830م، وتقلّد عدة مناصب إلى رقي إلى مرتبة جنرال، و للتوسع أكثر حول هذه الشخصية ، طالع :

Mercel Emérit, "Le Mystere de Yusuf", R.A,V 96, 1962, pp 385-390,

وأنظر الملاحق الخاصة بـصور الشخصيات الفرنسية: الملحق رقم 40 ص 534

Mercel Emérit, "Le Mystere de Yusuf", R.A,V 96, 1962, pp 385-390,

² Maurice D'Hérisson , La Chasse à L'Homme, Paul Ollendorf, éditeur, à Paris, 1891, pp 346-347

³ Bou-Saada تبعد مسافة 239 كلم عن العاصمة، كتنت تابعة لناحية "أومال" Aumal ، ترتفع مسافة 578م يحدها في الشمال الغربي حصن طبيعي (جبل) يحتل منحدر تل صخري منعزل، للتعرف على تاريخ المنطقة، عُد إلى :

- Odilon Niel, Op. Cit, T01, pp 226-230

⁴ بوعزة بوضرساية وآخرون، المرجع السابق، ص 128-130

⁵ أو تاهرت: تيهرت عاصمة الدولة الرستمية (تيارت حديثا) ومنذ الاستقلال أُعيد استعمال النطق القلبي (تيهت). وهي الآن مدينة بها مقر ولاية المنطقة وتقع في السفح الجنوبي لجبل الونشريس، أنظر: الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 61 (في الهامش)

⁶ Trumelet, Histoire de l'Insurrection des Oulad-Sidi-Ech-Chikh (sud-algérien) de 1864 à 1880, Adolphe Jourdan, Imprimeur, Libraire, Alger, 1884, pp 55-56

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

أثر ظهور المقاومات الشعبية وعدم ولاء وطاعة القبائل للوجود الفرنسي إلى تبني قادة وضباط فرنسا وبدعم من الحكومة الفرنسية أسلوب التصفية الجسدية للشوار وقطع رؤوسهم، كعقاب لهم عن مقاومتهم للوجود الفرنسي ورفضه، ويُعدُّ من أكبر منظري هذه السياسة الجائرة العقيد "دي مونتانيك"¹ (De Montagnac) الذي اشتهر باسم قاطع الرؤوس *Coupeur de têtes*، ونجد له اعترافات حول ما اشتهر به في كتابه المعنون بـ "رسائل جندي" عام 1843م قائلا:

«... لقد تموقعنا في وسط البلاد وقمنا بمهمتنا في الحرق والتقتيل والتخريب والتدمير... لقد قمت بقطع رأس أحدهم، ثم بترت معصم يده اليسرى، وحملتها معي إلى المعسكر أين كنا نربط وبعدها نصبت الرأس المقطوعة في أعلى حربة البندقية، كما علقت معصمه ببندقيته، بعدها قمت بارسالها إلى الجنرال براغاي دييليه (Baraguay d'Hilliers) الذي كان مرابطا بجوارنا، وإنك لا تستطيع أن تتصور الغبطة التي شعر بها عندما استلم الغنيمة، وبالمقابل فإنه لا يمكن تصور درجة الفزع الذي كان ينتاب العرب وهم يرون جثث إخوانهم مقطوعة الرأس... لقد وجهت تعليمات صارمة إلى كل الجنود الذين هم تحت إمرتي وألزمهم بقطع رؤوس العرب على مرأى ومسمع الجميع كما أنني هددت بتصفية كل جندي يأتي بعربي حيا»²

نُظِّرتنا إلى من ارتكب مثل هذه الجرائم يُصنف ضمن المتوحشين، ومن البشر الذين تجردوا من إنسانيتهم وأخلاقهم وتاهوا في بهتان الفساد بل أصبحوا مثل الحيوانات، فالبقاء فيهم للأقوى، ورغم كل هذا لم يستكن الجزائريون لسياسة العدو وجبروته بل واصلوا طريق الكفاح، مجندين بروح الجهاد في سبيل الله والوطن. شدَّد المحتل وثبَّه لارتكاب مثل تلك الجرائم التي كانت عمل الجندي اليومي ضد الثائرين وغالبا ما كان المسئولون الفرنسيون يُسندون مهام القيادة العسكرية لشخصيات عسكرية متعطشة لسفك دماء الأبرياء والتنكيل بجثثهم ومن أمثلة ذلك ما قام به الجنرال "يوسف" (Le Général Jusuf) في عناية سنة 1832م لما دخل على رأس جيش ضخم حاملا العلم الفرنسي ومُنصَّباً فوقه رأسا مقطوعة لأحد سكان القرية، كما³ لم تكن سمعة "الدوق دي روفيقو" (Duc De Rovigo) الذي اشتهر بمذبحة "العوفية" أقلَّ سمعة ودناءة من الجنرال "يوسف" (Le Général Jusuf) فقد أعطى أوامرا لجنوده بتصفية سكان القبيلة والتنكيل بجثث القتلى، وحرَّ بعضا من

¹ كان قائدا أعلى للقوات الفرنسية لجماعة الغزوات، كُلف بمهمة القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر العائد إلى الديار من المغرب الأقصى بسبب الحصانة الطبيعية للمنطقة و اعتماد الأمير عبد القادر لأسلوب الكر والفر، وفي 20 سبتمبر 1845م دارت معركة بين الطرفين واستمرت إلى غاية

23 من نفس الشهر، وخلالها تعرض لجروح، للإطلاع على تفاصيل المعركة وأخرى، عُذ إلى : Narcisse Faucon, Op. Cit, pp441-443

² Ferhat Abbas, *La Nuit Coloniale : Guerre et Révolution d'Algérie*, Éditions A.N.E.P, Algérie, 2005, p 54

³ العيشي رواجي، من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م تصفية رواد المقاومة الوطنية وقطع الرؤوس، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 24، جوان 2018، ص 04

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

رؤوسهم على أسلحتهم كما لم يُفوّتوا فرصة النهب لأقراط النسوة وهي ملتصقة بآذانها وأساورها مع أياد مقطوعة ومخضبة بالدماء أي نهب ممتلكات القبيلة بطرق وحشية.¹

يُعتبر الماريشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) كذلك من الفرنسيين المدافعين عن سياسة قطع رؤوس الثائرين حيث لاقت تلك الجريمة تحفيزات من السلطات الفرنسية، فقد جاء في إحدى مراسلات العقيد "دو سانت آرنو" (De Saint Arnaud) بأن الإدارة العسكرية لبلاده تقدم مكافأة مالية لكل عسكري فرنسي يقوم بقطع رأس أحد السكان ويقدمها أمام مسؤوليه المباشرين. ولما كان حمل هذا الرأس وعرضه أمام القيادة العسكرية أمراً يُكلف جهداً من حامله اهتمت القيادة العسكرية إلى طريقة أخرى لا تُكلف قاطع الرأس جهداً، وفي الوقت نفسه تضمن حقه في الحصول على هذه المكافأة التي تتمثل في تقديم زوج من الأذنين المقطوعتين فقط والاستغناء عن باقي أجزاء الرأس، وبهذه الكيفية تمكن الجنود الفرنسيون من قطع أكبر عدد ممكن من الرؤوس، وبالتالي الحصول على أكبر مكافأة مالية. وإذا تحدثنا عن أذان المقتولين وفترة تسليمها إلى المسؤولين الفرنسيين فإنها تستغرق وقتاً بينما بقايا الجثة تتعفن، لذلك عمد الجند إلى وضع تلك الأذان في أكياس وسكبوا عليها الملح حتى لا تتعفن.² والحديث عن زعماء المقاومات الشعبية الذين لحق مصير رؤوسهم بين أيدي الحثالة الفرنسيين، كثر، منهم:

- الثائر "بلحربي" الذي سقط شهيداً في معركة بجبل "إيدوغ" بعنابة في 10 أوت 1836م³، والثائر "سي محمد بوعود" وإسمه الحقيقي "محمد الهاشمي" الذي سقط في ميدان المعركة الأخيرة له أمام الضابط الفرنسي "بوبريتر" (Beauprêtre)⁴ في 05 أكتوبر 1849م، وقد احتفظ الفرنسيون بجثته إلى جانب حصانه وسلاحه، وبعدها قطعوا رأسه وأرسلوها إلى السلطات العسكرية المركزية بالجزائر العاصمة.⁵

كما تعرّض الشيخ، والثائر الحربي "موسى الدرقاوي"⁶ الذي خاض الجهاد بواحة الزعاطشة عام 1849م وانتهى به الأمر بعد انهزامه وقتله إلى قطع رأسه ووضعها فوق المقصلة التي أقامها الجنرال "هيريون"

¹ George Yver, "Mémoire de Si Hamdane", Op. Cit, p 124

² فرانسوا ما سبيروا، سانت آرنو أو الشرف الضائع، تر: مسعود حاج مسعود، مراجعة احمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 07

³ Gabriel Esquer, **Correspondance du Maréchal Clauzel 1835-1837**, T01, Édition la Rose, Paris, 1948, p 657

⁴ عسكري فرنسي ترقى في عدة رتب عسكرية وحصل على وسام ضابط جوقه الشرف، تولى إدارة شؤون المكتب العربي لسور الغزلان ثم ذراع الميزان سنة 1851م وتيزي وزو عام 1855م، حصل على رتبة عقيد، وحول المسار المهني للضابط، عُذ إلى :

- Beassier, "Notice Sommaire sur le Colonel Beaprêtre", R.A, V 14, 1870, pp 441-444

⁵ Boujade G, "Notes Chronologiques pour Servir à l'Histoire de L'Occupation Française dans La Région d'Aumale 1845-1887", R.A, V 33, 1888, pp284-285

⁶ هو الحاج موسى الدرقاوي المعروف بـ "بوحمار" مصري الأصل كان في جند محمد علي ثم انتقل إلى طرابلس ومنها إلى المدينة، وظهر بعد قيع معاهدة "ديميشال" متهما الأمير بالتخلي عن الجهاد، وباعيه أهل لك الناحية لما كان يدعيه من قدرة على الخوارق، قصده الأمير بجيوشه في أواخر ديسمبر 1834م، فتشتت جمعه ودخل المدينة، ونصّب عليها محمد البركاني خليفة، للمزيد من المعلومات حول هذه الشخصية، أنظر:

- الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 152 (في الهامش)

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

(Le Général Herbillon)¹ أمام معسكره، وفي نفس المكان والمعسكر وبنفس الطريقة عُلق رأس الشيخ الثائر "بوزيان"² وابنه³ اليافع ليصبح عدد الرؤوس المقطوعة ثلاثة⁴ ونُقِل لنا النقيب "روبين"⁵ (Robin) عن المصير الذي لقيه الثائر "محمد الأجدد بن عبد المالك" المكنى ببوغلة⁶ والنهائية المأساوية، التي كشفت بشاعة العسكر الفرنسي.⁷

تَبْقَى هذه الأعمال البشعة اللاإنسانية وصمة عار في جبين هؤلاء السفاحين الذين طالت أياديهم لتمس شرف العربي المسلم المجاهد في سبيل دينه ووطنه، وكما ذكرتُ آنفاً أنَّ هؤلاء الثوار يمثلون قلة من الكثير مما ذكرناهم في المصير المشترك غير الأخلاقي، والحديث عنهم وعن غيرهم يطول، لذلك كشفنا عن بعضهم دون ذكر البقية، حتى نوضح للقارئ جزءاً من الكل من الطريقة التعسفية البشعة التي مرَّ عليها ثوار الوطن وأبناء ترابه. الواقع أنَّ هذه المجازر أو المحارق تَفَنَّن فيها جنرالات فرنسيون أَصَفُوا بشخصية عسكرية قتالية⁸ وتمتعوا بحرية مطلقة في أعمالهم التخريبية دون محاسبة،⁹ وبتفان من جند الاحتلال في أداء واجباته تجاه ضباطه والذي أُطلق عليه إسم "مشاة الموت"¹⁰ حتى أصبح هؤلاء السفاحين معروفين من القادة العرب، ممَّا دفع بالجزائريين إلى ترك قراهم و ممتلكاتهم والهجرة نحو الخارج، ساعين إلى الأمن والاستقرار الذي سلبهم إياه المحتل الفرنسي

¹ Email Herbillon ولد يوم 24 مارس 1798م، دخل الجزائر سنة 1840م، تولى منصب قائد على عمالة قسنطينة، اشتهر بإبادة سكان واحة الزعاطشة التي دمرها عن آخرها يوم 26 نوفمبر 1846م، عُذ إلى : Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 323-324

² رجل متصوف ومقدم الطريقة الدرقاوية بمنطقة الزيان، ومن الأسباب التي أدت إلى إشعال فتيل حربه ضد العدو هي الزيادة في الضرائب التي أقرتها السلطات الفرنسية فكانت مقاومة الزعاطشة سنة 1849م التي ساندتها القبائل المجاورة، وهذا ما دفع بالعدو إلى تشديد الحصار عليها ليهزم في الأخير الشيخ بوزيان الذي قتلته رصاصة العدو عند هروبه، للمزيد طالع:

- آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية: 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص ص 24-25

³ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 311

⁴ يوجد صورة توضيحية لهذه الحادثة المؤلمة، يُمكنك الإطلاع عليها بالرجوع إلى الملاحق الخاصة بصور الأحداث التاريخية والجرائم الفرنسية في الجزائر 1830-1900م: أنظر الملحق رقم 34 ص 526

⁵ Joseph Robin ولد بباريس يوم 01 جانفي 1837م، وهو خريج المدرسة العسكرية الفرنسية "سان سير" سنة 1854م، كانت له مسيرة مهنية إدارية، أنظر:

- Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit,T01,pp 284-285

⁶ سُمِّي ببوغلة لركوبه بغلة في جميع تنقلاته، ولد يسور الغزلان، اشتغل معلماً للقرآن، يكتب التمام ويداوي المرضى بالطرق التقليدية، اتهمته فرنسا بالتحريض فغادر مسقط رأسه إلى بني عباس التي تعرضت هي الأخرى لمضايقات فرنسية لتسليمها ببوغلة الذي رحل إلى قبيلة بني مليكش ومن هناك انطلقت مقاومته للعدو 1851م، وسقط شهيدا بين أفراد قبيلة بني عباس المواليون للسلطة الفرنسية سنة 1854م، وقام سلطات العدو بقطع رأسه، أنظر:

- آسيا تميم، المرجع السابق، ص ص 26-27

⁷ Colonel N.Robin, "Histoire du Cherif Boubar'la", R.A, V 28, 1884, pp 179-180

⁸ René de Grieu, Op. Cit, p03

⁹ Armand-Gabriel Rozeu, Esquisse Rapide et Historique sur l'Administration de L'Algérie depuis 1830 et sur la Direction qu'y donne le Générale Bugeaud, Marius Olive, Imprimerie, Paris, 1842, p 18

¹⁰ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 59

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

وإصراره على تهجيرهم من ديارهم. من ناحية، ونفي زعماء المقاومات الشعبية أو كلُّ من يُحرض على مقاومة الجيش الفرنسي و التَّج بهم في السجون، من ناحية أخرى.

2-3-3- سياسة التهجير و النفي:

أولا : سياسة التهجير:

تندرج سياسة التهجير ضمن المشروع الاحتلالي الفرنسي في الجزائر وهذا ما ذهب إليه المؤرخ "أ.بوردري" (A.Bordier) في كتابه "الاستعمار العلمي والمستعمرات الفرنسية La Colonisation Scientifique et les Colonies Françaises" أن الطرق المستخدمة في التعامل مع الأهالي قد اختلفت بين ثلاثة: الامتناع (l'Abstention) التهجير أو الإفراف (Refoulement) والصهر أو الدمج (Fusion) فأسلوب التهجير هو السائد ضمن توصيات الحكومة التي نُصِّب بالجزائر¹ و تبناه العديد من الضباط العسكريين الفرنسيين في الجزائر الجزائر لتحقيق حلم فرنسا في توسيع رقعة إمبراطوريتها في شمال إفريقيا وإسكان المستوطنين الأوروبيين الذين استقدمتهم إلى الجزائر،² وتزويد الجيش الإفريقي بما يحتاجه من المئونة من المناطق التي تم تهجير سكانها. ذكرت مصادر فرنسية مُصطلحا تاريخيا آخر يحمل معنى التهجير وهو "الهجرة" وهذا خطأ كبير، سببه انقياد الكتابات التاريخية لمزايا المحتل وإبراز تفانيه في خدمة البلد المُحتل، لكن أعمال الإدارة الفرنسية في الجزائرية واضحة للعيان فسياستها لم تكن نشر الحضارة وإنما إبادة عنصر بشري على حساب عنصر بشري آخر، والجدير بالذكر هنا هو وللأسف أننا وخلال كتابتنا حول هذا الموضوع وللأمانة العلمية نكتب "الهجرة" بدل "التهجير" في حين يبقى المعنى لكلا المفهومين واحدا (التهجير).

أخذ تطبيق سياسة التهجير نمطين بارزين هما: التهجير المباشر والتهجير غير المباشر، فالتهجير المباشر هو ما قامت به السلطات الاحتلالية بتهجير الأتراك إلى مناطقهم الأصلية بدعوى أنهم أجنب عن المنطقة، وكانوا أسبادا على سكان البلاد لفترة طويلة (1518 إلى 1830م) وعليهم الرحيل إلى موطنهم الأصلي في آسيا الصغرى Asie Mineur³، وقد أشار إلى ذلك المارشال "بيليسي" (Le Maréchal Pellissier) في كتابه "حوليات الجزائر" (Annales Algériennes) عند مغادرة الباشا الجزائر قاصدا منفاه بنابولي ومعه 110 فردا من العائلة يوم 10 جويلية 1830م⁴، أما السيد "آرثر جيرولت" (Arthur Girault) الذي شغل أستاذًا للاقتصاد السياسي وعضوا في معهد المستعمرات الفرنسية بفرنسا وضح التقديرات العددية للمهاجرين الأتراك بعد أيام من إمضاء الباشا معاهدة الاستسلام، وهؤلاء كانوا من الأتراك العزاب وميليشيات الداى وعددهم حوالي

¹A Bordier , Op. Cit, pp187-188.

² وقد اعتبرها المؤرخ الجزائري "مصطفى الأشرف" أحد المرتكزات الاستعمارية في الجزائر، للمزيد طالع :

Mostafa Lacheraf, L'Algérie : Nation et Société, S.N.E.D, Alger,1976, p 205

³ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Op. Cit, p 21

⁴ E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p 89

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

2500 شخص، في حين أنَّ الأتراك المتزوجون وعددهم حوالي 1000 شخص¹، أرادوا البقاء في الجزائر- وطبعاً- بعد تقدُّمهم إلى قائد الحملة العسكرية للحصول على رخصة البقاء مع أزواجهم²، كما أعطى القائد العام للشرطة السيد "دوبينيوس" (d'Aubignox) مهلة ثلاثة أيام (03) للمتخلفين عن تسليم أسلحتهم ابتداء من 15 جويلية 1830م وأمر في نفس الوقت جميع العناصر التركية التي تنتسب للجيش الانكشاري أو إلى حكومة الداى بالتقدم إلى مقر الشرطة لتسجيل أسمائهم وعناوينهم ونتيجة لذلك تقدم 965 من الأتراك بتاريخ 22 جويلية 1830م إلى القائد العام للشرطة وأعلنوا عن مقر إقامتهم، وطلَّب حوالي 42 فرداً منهم السماح بالتوجه إلى مدينة "أزمير"، في حين 53 شخصاً منهم قدَّموا طلباتهم للحصول على رخصة للإقامة المؤقتة فكان لهم ماطلبوا.³ لكن، وبمرور الوقت قامت الإدارة الاحتلالية بتهجيرهم إلى أوطانهم متجاوزة الرخص التي مُنحت لهم من قائد الحملة⁴ ليصل عدد المهاجرين منهم إلى 10000 مع نهاية سنة 1830م. أمَّا الأتراك الأغنياء الكثير منهم استقلوا البواخر الراسية في الميناء على حسابهم الخاص للعودة إلى الديار ومنهم من قام ببيع أغراضه قبل السفر.⁵ بيّن هذا العمل حقيقة المحتل في نقض الوعود ومخالفة الأوامر المؤقتة لصالحه من أجل التخلص من كل ما يعيق وجوده في البلاد المحتلة

الهجرة غير المباشرة نعتي بها تهجير الجزائريين سواء نحو المناطق الداخلية أو خارج الوطن، فقد كان لها نصيباً من السياسة الزجرية الفرنسية، حيث وُضِّح لنا قسيس الجيش الإفريقي السيد "دوبيقز" (Dopigez) حول وقائع هروب سكان القصبة وضواحيها من جند فرنسا ومدفيعته تاركين وراءهم منازلهم، وأمتعتهم، ومختلف ثرواتهم التي لم تستطع حيواناتهم حملها وهم فارين، وتعالَت أصواتهم بذكر مصطلح "بلاك"، "بلاك" "Balak" التي ومعناها احذروا الفرنسيين، هم في كل مكان، يطاردوننا وينهبون ثرواتنا ويستولون على ديارنا.⁶ كما تحدّث السيد "فارديناند هيغونوت" (Ferdinand Hugonnet) حول تجاوزات الجند الفرنسي في القصبة وما جاورها حيث تُهبّت متوجات البدويين المعروضة في الأسواق بالقصبة، وجُرد أصحابها من السلاح قبل دخولهم المدينة، ولم تقف سياسة فرنسا عند هذا الحد، بل راح الجيش الإفريقي يذبح ويقتل فترى جثث الأموات مُتكدلة ومُخصَّبة بالدماء عند عبورك باب الوادي والقبور منبوشة، أما المنازل فتجدها مهجورة ولا ترى أحداً يهتم بجمال حدائقها الخلابة، والسبب هو الغزو.⁷ وبخصوص المقاهي التي كان يرتادها السكان أصبحت ملُكا للجندي الفرنسي وملاذا لشرب النبيذ. ثمَّ تابع وصفه للوقائع وصولاً إلى سيدي فرج، وهناك ذكر أنواع الأشجار المثمرة

¹ Arthur Girault, Op. Cit, T02 p 350

² Anonyme, Quelque Mots sur le Trésor d'Alger, Op. Cit, p 14

³ Gautherot Gustave, **La Conquête d'Alger 1830**, Édition Payot, Paris, 1929, p 183

⁴ Voir: Arthur Girault, Op. Cit, T02, p350 // Henry Lemonnier, Op. Cit, p19// René de Grieu, Op. Cit, p22

⁵ Gautherot Gustave, Op. Cit, p 184

⁶ Dopigez, Op. Cit, p 164

⁷ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Op. Cit, p 18-19

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الموجودة في حدائق العرب المنهوبة كشجرة التين، وشجرة البرتقال، وأعداد قليلة جدا من أشجار الموز،¹ وأكد على ذلك المارشال "بيليسي" (Le Maréchal Pélissier) قائلا: «تم إيواء الجيش الفرنسي في المنازل الريفية التي هجرها سكانها بسبب تجاوزات الجيش الفرنسي...»²

صَبَّ العدو كل اهتمامه حول المناطق الخصبة الصالحة للزراعة أو الأكثر خصوبة،³ و أماكن تواجد الحدائق لمختلف الأشجار المثمرة، وقد كانت جُلُّ اهتماماتهم منصبة حول سهل متيجة الأكثر اتساعا وخصوبة إضافة إلى باقي المناطق الأخرى في البلاد، من هنا تظهر حقيقة المستعمر ونواياه في إحلال أمن جيشه واستقراره وتأمين مصادر قوته على حساب شعب مقهور.

إمتدَّ التهجير إلى باقي مناطق الوطن بدءا من مدينة الجزائر ومنهم على سبيل المثال لا الحصر منطقة "تيس" وهي من المناطق الساحلية القريبة لمدينتي شرشال وشلف، و مدينتي مستغانم و وهران ونواحيها (آرزيو)⁴ أصبحتا منطقة فرنسية،⁵ وتوالى العديد من الهجرات أثناء المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي ضُمَّت العديد من الأعيان، والقضاة، والعلماء وعائلات بأكملها نحو المناطق الداخلية: البليدة، والمدية، وقسنطينة ووهران وتلمسان، وخلال فترات زمنية بارزة هي: 1830-1832-1854-1870-1875 و 1896م فمن أشهر المهاجرين من منطقة القبائل مابين 1857-1871م، "الحاج عمر" زعيم زاوية سيدي محمد بن عبد الرحمان بآيت اسماعيل.⁶

يُمكن القول أنَّ الهجرة خارج الوطن تزامنت مع الهجرة الداخلية وإتجهت أولى دفعاتها بصفة فردية إلى المناطق الإسلامية: "تونس"، و"ليبيا"، و"المغرب"، و"الشام" و"الحجاز" و"الإمبراطورية العثمانية"⁷ فعلى إثر استسلام "الأمير عبد القادر" هاجرت عائلات بأكملها من غرب البلاد إلى "الشام"، "الحجاز" و"اسطنبول" وتوالى بعد اطلاق سراحه سنة 1852م،⁸ ومن وجهاء الجزائر الذين هاجروا إلى تونس نجد "أحمد الشريف الزهار" سنة 1832م، وعَدَّد المؤرخ "شارل روبير أجيرون" (Charles Robert Agéron) العائلات المهاجرة بحوالي 3000 شخصا، أمَّا العائلات التي قصدت "المغرب الأقصى" بمنطقة "تيطوان" فأغلبها من سكان مدينة الجزائر، وسكان وهران ومستغانم الذين تمركزوا في "تازة" و"وجدة"، وأهل تلمسان ووجهاء وهران قصدوا منطقة

¹ Ibid, pp 18-21

² E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit,T01, p 77

³ Ismayl Urbain, L'Algérie Française : Indigènes et Immigrants, Challamal Ainé Éditeur, Paris, 1862, pp 28-29

⁴ Arzew منطقة بحرية في الغرب الجزائري، احتلها الفرنسيون يوم 05 جويلية 1832م، بها ميناء كبير، تقع هذه المدينة بين مدينة وهران على مسافة 37 كلم، ومستغانم على مسافة 44 كلم، وحول تاريخ المدينة، يمكن الرجوع إلى : Charles Gouillon, Op. Cit, p309

⁵ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Op. Cit, p21

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، المرجع السابق، ص 474-475

⁷ Ferdinand Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Op. Cit, p53

⁸ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، المرجع السابق، ص 476

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

"فاس" منذ سنة 1836م وأُتبعوا بقبائل "بني هاشم" و"بني عامر" فيما بعد،¹ كما نلتمس أيضا هجرة العائلات القبائلية سنة 1849م قاصدة بلاد الشام وبالضبط "سوريا"²، وبعد ثورة المقراني 1871م توافدت أمواج من الجزائريين في البلاد التونسية واستقر معظمهم بالمناطق الشمالية لتونس، بنواحي "جندوبة"، "باجة" "بنزرت" و"ماطر"، وخاصة تونس العاصمة التي تكاد تكون فيها بعض الأحياء شبه خاصة بالجزائريين كأحياء "ريض باب سويقة" الذي استقطب الوافدين من قبائل "زواوة"³ لسنوات سابقة 1847م، و 1857م و 1871م.⁴

كشفت التقارير المؤرخة في 22 جويلية 1882م التي بعث بها حاكم عمالة قسنطينة إلى الحاكم العام المدني عن أمر المهاجرين الجزائريين الذين طُردوا من تونس أن أغلب المهاجرين من "أولاد نائل" على الحدود الشرقية للجزائر، استقروا بـ"القيروان" وأنَّ 55 عائلة أُلقي عليها القبض وهي من "قبيلة أولاد الساسي" والمشكَّلة من 92 رجلا، و 76 امرأة و 124 طفلا تمتلك ثروة حيوانية مكونة من 268 جملا، 1211 رأسا من الغنم و 375 رأسا من الماعز وأحصنة و 75 رأسا من الحمير، تلك العائلات هاجرت الجزائر سنة 1853م بعد سقوط توقرت.⁵

الملاحظ هنا أنَّ الهجرة إلى الديار الإسلامية عرفت موجات كبيرة وعلى فترات مختلفة حسب الأوضاع السائدة في البلاد من وجود المحتل الغاشم وسياسته الجائرة تجاه الجزائريين وفشل المقاومات الشعبية⁶ التي حركت الضمائر إلى البحث عن مناطق أمن واستقرار لحماية أنفسهم وممتلكاتها، وظهور مختلف الأمراض والأوبئة التي تفشت في البلاد بسبب الفقر والبؤس والحرمان⁷ والأمراض المعدية التي تنقلت من المستوطنين الوافدين إلى الجزائر وهذا ما أخذ بالكثير من شيوخ الطرق الصوفية إلى الدعوة للهجرة ومنهم "الشيخ المهدي" أحد الطريقين الزواوة لقيت دعوته هجرة عشرات العائلات الجزائرية إلى سوريا بعدما اتَّضحت نوايا السلطات الفرنسية في احتلال بلاد القبائل سنة 1847م.⁸

دُكرت جريدة المبشر أنَّ هجرة الجزائريين اتخذت وجهة أوروبية وبإيعاز من الإدارة الكولونيلية وهذا طبعا ليس حبا فيهم، بل كان خطة احتلالية لكسب ود بعض ضعاف النفوس من الجزائريين، وقد كانت وجهتهم إلى

¹ Charles Robert Agéron, "les Migration des Musulmans Algériens et l'Exode de Tlemcen (1830-1911)", A.É.S.C, 22^{ème} Année, N°5, 1967, p 1049

² Charles Robert Agéron, " Op. Cit, pp 1049-1050

³ زواوة من البربرية "إيقوواون"، وهي اسم قبيلة أطلق على جميع سكان منطقة القبائل الكبرى، أنظر: الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 177

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 5، المرجع السابق، ص 475

⁵ عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1919، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 216-217

⁶ نفسه، ص 25

⁷ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 219

⁸ عمار هلال، المرجع السابق، ص 14

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

فرنسا وهناك اكتشفوا حضارة فرنسا غير الحضارة الموجودة في بلادهم، لذلك نجدهم عند رجوعهم إلى أرض الوطن يتغنّون بفرنسا ويدعون إلى الرضوخ إليها والوقوف إلى صفها¹ وإلى غاية 1874م قامت الإدارة الاحتلالية ترأب الهجرة الجزائرية نحو مختلف الديار الإسلامية أو نحوها وتقيدها برخصة، وعليه، نجد إقبالا محتشما من الجزائريين للحصول على رخص لتأدية أحد أركان الإسلام الخمسة وحسب رواية النقيب "روبن" (Robin).² تحصل حوالي 300 شخصا على الرخصة³، ومن جانب آخر مُنحت الرخصة لقبيلة "أولاد خالد" المتواجدة بمنطقة "سور الغزلان" بالهجرة إلى سوريا لتستولي على أراضيها المقدرة بـ 2600 هكتار،⁴ لكن الأدهى والأمر من ذلك هو إقدام الإدارة الفرنسية بطلب من حاكمها العام "جول كامبون" (Jules Cambon) سنة 1894م إلى إرسال "جرفي كورتيلمو" (Gervais Cortellemont) في مهمة سرية إلى علماء الحرم المكي للحصول على فتوى منع هجرة الجزائريين عقب حركة الهجرة إلى سوريا عام 1893م حتى يسهل على المسلمين كيفية التعامل مع الفرنسيين واستخلاص الحقيقة التي من شأنها التوفيق بين مصالح كلا الطرفين،⁵ كان أهم ما جاء فيها: «ماذا تقولون في أهل بلدة مسلمين استولى عليها الكافر وصار حاكما عليهم، ولم يتعرض لهم في أمور دينهم، بل يحثهم على إجراء أحكام دينهم، ووظف عليهم قاضيا من أهل دينهم يطبق عليهم الأحكام، وجعل على له معاشا وافرا يأخذه على رأس كل شهر، فهل مع هذا يجب عليهم الهجرة أم لا؟ وهل بلدهم التي استولى عليها يقال لها دار حرب أم دار سلام؟ بينوا لنا بيانا شافيا قاطعا للنزاع، أيد الله بكم الدين»⁶

هجرة أو تهجير الجزائريين خارج أوطانهم خارج عن إرادتهم ولما كانت الهجرة إلى بيت الله الحرام أقام المستعمر الحجج الدليلة لإبعاد المسلم عن إسلاميته أو إدانة جهاده ضدهم بقرارات ومراسيم مخزية، والتاريخ شاهد عيان حول ما تعرّض له الجزائري المهاجر بدوافع مختلفة ومتعددة إلى بلدان أخرى، ومع ذلك لم تتوقف أساليب الإدارة الفرنسية إتجاه المجتمع الجزائري لتكريعه وتذليله أكثر من ذي قبل، فقد مُرس عليه هذه المرة أسلوب النفي والاعتقال إلى مناطق بعيدة يفصل بينهما مياه البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي.

¹ جريدة المبشر: 15 سبتمبر 1847م

² ومن أسباب مراقبة الهجرة وتقييدها هو تفتن فرنسا إلى نتائج احتكاك الجزائريين بالشعوب الأخرى والرامية إلى التحرر من العبودية و التأثير بالأفكار المناوئة للاستعمار، هذه الأسباب وأخرى أشار إليها :

Amédée Desjobert, *L'Algérie en 1838*, P.Dufart Éditeur, Paris, 1838, p 54

³ Colonel Robin, "Notes Historiques sur La Grande Kabylie de 1838 à 1851", R.A, V48 1904, p130

⁴ Bourjade (G), Op. Cit, p 291

⁵ Octave Depont et Xavier Coppolani, *Les Confréries Religieuses Musulmanes*, Adolf Jordan Éditeur, Alger, 1897, p 34

⁶ Octave Depont et autre, Op. Cit, p 34

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

ثانيا : سياسة النفي :

برّرت فرنسا وجودها على أرض الوطن باتباعها سياسات زجرية تُمكنها من تنفيذ مشروعها الاحتلالي على غرار السياسات الزجرية السابقة (الإبادة بنوعيتها، التهجير، توطين الأوروبيين وغيرها)، ولم تكن سياسة النفي سياسة استثنائية طُبقت على أبناء الجزائر بل ظهرت منذ الغزو وبداية التوسع الفرنسي داخل البلاد. ويُفهم من هذا العمل أنّ النظام الاحتلالي لا يمكن أن يوجد ويستمر إلا من خلال نظام نفي الآخر.

النفي من منظور الحكومة الفرنسية، وحسب ما أفادنا به المحامي والدكتور الحقوقي "إمانوال باس دي بارك" (Emmanuel Bès de Berc) في مؤلفه "نفي الأجانب De L'Éxpulsion des Étranges" بأنه: « ليس إجراءً عقابيا وإنما هو تدبير وقائي بموجب القانون الجنائي كحقيقة حازمة ودقيقة ».¹ و الأجنبي

المطرد، المدان بالجريمة التي ارتكبها طردّه ليس ناتجا عن عقوبة وإنما عن سوء تصرفه، وطرد أو نُفي إلى مُستعمرة خوفا من إعادة تكراره أو وقوعه في نفس الخطأ وبالتالي إدانته تعتبر تبريرا وقائيا لنفيه.²

المؤكّد عليه، أنّ دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر لم يلق ترحيبا من طرف السكان بدليل اندلاع مقاومة شعبية تصدّت لها سلطات العدو بما يُندى له الجبين، متجاوزة القوانين والممارسات الأخلاقية والإنسانية، لذلك زاد إصرارها على سياسة النفي للتخلص من المتمردين حسب ما بيّنته المصادر³، بل ونعتت المجتمع الجزائري بالمتوحش⁴ إضافة إلى نعت أخرى، ولهذا لا يُمكن التعامل معه إلا بالنفي.

ميّز سياسة نفي الجزائريين التي طبقتها فرنسا على أرض الوطن نوعان: النفي نحو الداخل أي داخل الحدود الطبيعية أو الجغرافية للوطن، وهذا ما ذهب إليه المؤرخ "أميدي ديجوبار" (Amédée Desjobert) في كتابه "L'Algérie en 1838" قائلا بأنّ :

« الفرنسيين يبحثون على إبعاد العرب إلى الصحراء الكبرى والعرب يبحثون إلى أبعاد المستعمرين إلى البحر المتوسط »،⁵ أمّا النفي خارج الوطن أي خارج الحدود الجغرافية للوطن ، سواء في سجون فرنسا: "تولون" (Toulon)، و"بال إيل" (Belle-Isle)، و"أفينيون" (Avignon) و"كالقي" (Kalji)، و"كان" (Cannes) أو خارج فرنسا وخاصة في مستعمراتها في: "غيانا" (la Guyane) و"كاليدونيا الجديدة" (la Nouvelle-Calédonie)، و"غوادالوب" (la Guadeloupe)، و"جزر المارتينيك" (la Martinique)

¹ Emmanuel Bès de Berc, *De L'Éxpulsion des Étranges*, Arthur Rousseau éditeur, Paris, 1888, p06

² Ibid.

³ Léon Moncelon, *Le Bagne et la Colonisation Pénale a La Nouvelle-Calédonie par un Témoin Occulaire*, Charles Bayle Éditeur, Paris, 1886, p 08

⁴ Ismayl Urbain, *L'Algérie Française : Indigènes et Immigrants*, Op. Cit, p 37

⁵ Amédée Desjobert, Op. Cit, p53-55.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

(la Nouvelle-Calédonie)، و"غوادلوب" (la Guadeloupe)، و"جزر المارتينيك" (la Martinique) و"جزيرة مايوت"¹ (Mayotte) وغيرها كثير لإبعاد السكان الخطرين.²

العديد من المؤرخين من تناول قضية النفي وأسبابه وأهدافه لكنهم أغفلوا جانباً مهماً من هذه القضية وهي أنَّ الجزائر كانت أرض منفي المتمردين الفرنسيين، حيث تحولت الجزائر إلى معتقل سياسي كمنطقة محتلة متهمه بالعصيان والفترة التي نخصها بالذكر هي كما سماها المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" (Charles André Julien) بمنفي شهر يونيو 1848 (جوان 1848م)³ بعدما قرَّر المجلس التشريعي الفرنسي رغم تدخل "جول فافر" (Jul Favre) و"إميل بارو" (Émile Barrault) تحويل المتمردين في يونيو 1848 المحبوسين في "بال إيل" (Belle-Isle) إلى الجزائر بموجب القانون الصادر في 24 يناير (جانفي) 1850م وتسخيرهم للعمل، وكان من المقرَّر أن تنتهي عقوبة المنقولين بقوة القانون بعد عشر (10) سنوات ويستفيد المنقولون الذين يُظهرون حسن السيرة مدة ثلاث (03) سنوات من الحصول على منزل وقطعة أرض بالمنطقة في إطار الامتياز المؤقت.⁴

يبدو أن فرنسا كانت تسعى إلى أهداف أخرى غير معاقبة المنفيين فهي رغم سجنهم إلا أنها ستمنح من يتوب عن ذنبه منزلاً وقطعة أرض في الجزائر أي تدعيم سياسة الاستيطان وبطرق أخرى غير التي تطرقنا إليها سابقاً، ففرنسا من جهة تتخلص من المتمردين، ومن جهة أخرى تتحكم في ثروات الجزائر من طرف سجناء معمرين.

مارست الإدارة الكولونيالية نفي الجزائريين على شاكلتين، هما: النفي الفردي و النفي الجماعي ولم تستثن في ذلك الفقير والغني، بل كان العمل معممًا أي كل من يقف في وجه المستعمر أو الكولون مُعرَّض لتلك السياسة دون سند قانوني (عشوائياً).⁵

استقبلت مُستعمرة "غيانا" (la Guyane) المنفيين الجزائريين لأنفه الأسباب المرتكبة يعني لم يكن هناك إطار تشريعي منظم لعملية النفي من الجزائر، فقد كانت المؤسسة العسكرية الفرنسية (محالس الحرب واللجان التأديبية) هي الوسيلة الوحيدة في معاقبة الجزائريين عند ارتكابهم مخالفات ضد المستوطنين (الجنح والجنايات)، في

¹ أنظر:

- الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 120

- Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 129

² Léon Moncelon, Op. Cit, p 08

³ كانت وجهة هؤلاء السجناء معسكر "لامباز" على سفح جبال الأوراس على بعد 11.5 كلم إلى الجنوب الشرقي لباتنة، قُدر عددهم بـ 450 سجيناً، وقد حُبسوا في قصبة مدينة بونة في انتظار تجهيز "سجن لامباز" ... وقد استخدمتهم الإدارة الفرنسية لخدمة الأرض أو وضعهم تحت تصرف مقاولي البناء، أنظر: - شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 605

⁴ نفسه، ص ص 601-605

⁵ Amédée Desjobert, Op. Cit, p 05

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

حين تبقى سلطة الحاكم العام العسكري، السلطة الوحيدة المخول لها عملية إبعاد السكان خارج البلاد¹، أضف على ذلك، هناك تمييز صارخ لما تقوم به الحكومة الفرنسية بالتمييز في نقل المعاقبين إلى مستعمراتها، بحيث تنفي الجزائريين إلى مستعمرتها "بغيانا" (la Guyane) وفي المقابل تنقل المتمردين الفرنسيين إلى "كاليدونيا الجديدة" (la Nouvelle-Calédonie) والسبب هو الحفاظ على حياة هؤلاء، واللامبالاة لحياة الجزائريين حسب ما بيّنه "آرثر جيروت" (Arthur Girault) بقوله :

«... جاء مرسوم 02 سبتمبر 1863م وحدد كاليدونيا الجديدة كمستعمرة بديلة، ومنذ 1867م أصبح يُوجّه إلى هذه المستعمرة الأوروبيين المدانين ولا يُرسل إلى غيانا إلا المحكوم عليهم من العرب، السود أو الآسيويين...»²

قامت سلطات الاحتلال في البداية بنفي معارضي السلطة الجديدة (سلطة المحتل) إلى "الإسكندرية" و"أزمير التركية" و منطقة "الحجاز" من أعيان وقضاة ومفتين، أمثال: "مصطفى بومزراق"، و"الباي حسن بن موسى"، والمفتيان "محمد بن العنابي" و "مصطفى الكبابي". ودخل سجون فرنسا كل من "حمدان بن عثمان خوجه"، وحمدان بن أمين السكة" و"أحمد بوضربة"³ و"الأمير عبد القادر"⁴. أما عدد المنفيين إلى "جزيرة سانت مارغريت" فبلغت 80 سجينا في الفترة ما بين 1831-1843م⁵، ومنهم: علي بن عيسى "المتهم بتزوير العملة العملة بعد سنوات في خدمته الإدارة الفرنسية، و"أحمد بن حملاوي" الذي اتهمته الإدارة الاحتلالية بالغدر والخيانة⁶. وأُبعد إلى كورسيكا خلال اندلاع ثورات 1879م عبّر وهران: "العمراوي بن بوحاس 75 سنة"، "معمّر بن أحمد 39 سنة"، "عبد الله بن تومي" 51 سنة، "مسعود بن عمار" 80 سنة، "العمراوي بن تواتي" 80 سنة، و "تلي بن عبد الله" 40 سنة، وكلهم ينحدرون من قبيلة "أولاد إدريس" و"علي بن محمد" من "أولاد يوب" و"بوشيع بن صايب" 56 سنة، و"النوي بن جموي" 50 سنة، و"دراجي بن محمد" 60 سنة، و"السبتى بن عمار" 73 سنة و"علي بن بوطاق" 46 سنة، و"الحاج بن بوماضي"، "سليمان بن أحمد" و"عبد بن عرجاني" من فرقة زمالة بوعكاز.⁷

جاء في سياسة المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) في إطار نفي الجزائريين ما يسمى "بالمفقودين" عن طريق عمليات الإختطاف، فقد وضع لهم المارشال نظاما هو أسوء من نظام الرهائن، وذلك أنه أمر باختطاف النساء والأطفال على الخصوص لإرسالهم إلى فرنسا وتخويف الأهالي المتمردين بهذه الطريقة وهكذا

¹ Julien de Lasalle, *Étude sur le Régime Disciplinaire en Algérie ; Les Représions Militaire, Les Comissions Disciplines et L'Indigénat*, F.Pichon- Successeur É diteur, Paris, 1889, pp 04-07

² Arthur Girault, Op. Cit, T02, p258

³ Victor Amédée Dieuzaide, Op, Cité ,T01, p 304

⁴ شارلز هنري تشرشل، مصدر سابق، ص ص 249-250

⁵ Xavier Yacono, "Les de Premiers Prisoners Algériens l'Île Saint Margerite", Op. Cit, pp 40-49

⁶ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج 1، مرجع سابق، ص 225

⁷ *Moniteur de l'Algérie*, 16 année, n°: 272, Samedi 18 Novembre 1876.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تمَّ اختطاف اثنان من أبناء خليفتي "عبد القادر" وهما: "ابن علال" و"ابن سالم" وأُرسلا إلى فرنسا (كوسيلة فاشلة) للضغط على أبويهما وإرغامهما على الاستسلام، كما أن بعض الفتيان الذين قُبض عليهم في زمالة "الأمير عبد القادر" أُرسلا إلى فرنسا وأدخلوا فيما بعد في المدارس العسكرية وأُدجوا في الجيش الفرنسي بدون رضا آبائهم.¹

أسلوب النفي لم يستثن فردا دون آخر، أو قبيلة دون قبيلة، بل مسَّ كل الطاقات البشرية الجزائرية وكما لاحظنا آنفا حتى الأفراد الذين أبدوا الطاعة والولاء للإدارة الكولونيالية مسهم الإبعاد، لكنَّ هذا لم يكن نهاية مثل تلك التصرفات، بل على العكس، فقد تبادت الإدارة الاحتلالية حتى في المنفيين في المناطق التي وصل إليها حندها. الحديث عن مُستعمرات فرنسا في العالم الخارجي، غير العالم الأوروبي، متنوعة ومتعددة² فقد كانت تعرف ارتفاعا محسوسا في عدد المنفيين إليها رغم الانتقادات الموجهة لها، وهي مستعمرات فرنسية قريبة جغرافية لفرنسا وبعيدة كل البعد جغرافيا عن الجزائر³، ونفهم من هذا أنَّ المحتل أراد أن يقطع أمل المنفيين الجزائريين في العودة إلى الديار.

توافد على منطقة "غيانا" (la Guyane)⁴ سنة 1877م: 8.472 هنديا و 1.838 إفريقيا - وبالطبع منهم الجزائريين - و في نقطة "جزر المارتينيك" (la Martinique) استقبلت هي الأخرى في 31 ديسمبر 1882م ما قدره 24.854 هنديا و 10.521 إفريقيا، هذا على غرار منطقة "غوادلوب" (la Guadeloupe)⁵ التي عرفت سنة 1889م 50.000 مهاجرا (منفيا) منهم 42.600 هنديا و 6600 إفريقيا⁶. أمَّا "كاليدونيا الجديدة" (la Nouvelle-Calédonie) فقد شهدت توافدا كبيرا عليها من قبل المنفيين من مناطق التي احتلتها فرنسا الموزعة عبر مختلف مناطق العالم، والإحصاءات التي نوردها عامة وليست خاصة بكل منفي وبلده، حيث نجد ما يقارب 285.200 منفي سنة 1899م ليرتفع العدد خلال سنة واحدة فقط (1900م) إلى 304.800 منفي⁷، وسبب ذلك راجع إلى الفكر الاحتلالي الجائر القائم على إبعاد أو إزالة السكان الخطرين من الميتروبول وكذلك الحاجة الكبيرة إلى اليد العاملة بالمنطقة في مختلف الأشغال الشاقة⁸، والملفت للانتباه هو أنَّ المنفي السجين إذا لم يعمل لا يأكل⁹، وهذا ما عبر عنه "آرثر جيرولت

¹ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص ص 355-356

² Arthur Girault, Op. Cit, T02p 27

³ Ibid, p 20

⁴ Paul Gaffarel, **Les Colonis Françaises**, Germer Bailliere Édition, Paris, 1880, p 134

⁵ Ibid, p 174 et p 187

⁶ Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 135

⁷ Ibid, p 20

⁸ يعتبران هدفان أساسيان ركَّز عليهما قانون 30 ماي 1854م، طالع :

- Leon Moncelon, Op. Cit, p 19

- Emmanuel Bès de Berc, **Op, Cité**, p 96

⁹ Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 262

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

"(Arthur Girault) لما كتب: "يمكنك الأكل إذا كنت تعمل"، كما طبقت الإدارة الاحتلالية سياسة النفي الفردي والجماعي بدون تمييز بين الرجال والنساء في بلدانهم.

وبناءً على قانون 30 ماي 1854م، المادة 02 منه والخاصة بالأعمال الشاقة، نصّت على: "يتم توظيف المدنيين في أكثر الأعمال الشاقة، وفي جميع الأعمال ذات المنفعة العامة الأخرى"¹، كما نُظِّمَت عملية عملية نقل المنفيين أو كما تم تسميتهم بالمستوطنين إلى المستعمرة كاليديونيا الجديدة وطريقة ممارستهم لتلك الأعمال الشاقة وفق ثلاث خطوات هي:

- أولاً: القمع، والتي يخضع السجين إليه لأكثر الالتزامات المؤلمة المنصوص عليها في المرسوم التأديبي الصادر في 18 جوان 1880م.

- وثانياً: مرحلة التعديل أو التغيير، يجب من خلاله تقديم ضمانات معينة بالتوبة الصادقة.

- أما ثالثاً: مرحلة المكافأة أو الهدية ومن خلالها يمكن للسجين الحصول مع حرية نسبية، وعلى تنازل مؤقت يصبح نهائياً بعد الإفراج عنه.²

المبعدون إلى "جزيرة كورسيكا" بينتها وثيقة أرشيفية من أكس أون بروفانس الفرنسية، نقلها إلينا المؤرخ

الجزائري "عبد الحميد زوزو" وكتب في بيانات المصدر: قسمة قسنطينة شعبة باتنة، دائرة باتنة العسكرية بتاريخ

1880/01/07 وتوقيع اللواء قائد الشعبة العسكرية، ومن الأسماء الواردة في القائمة، أربعة وهم: "سي الهاشمي

بن سي علي بن دردور" من قرية "حيدوسة"، وهو شيخ زاوية دينية تابعة للطريقة السنوسية، وقد كون لنفسه

أتباعاً كثيرين يُعرضهم يومياً ضد سلطتنا، فهو يُشكل خطراً على الأمن العام، يُوصى بنفيه إلى أبعد مكان ممكن

عن بلده الأصلي، والثاني اسمه "عمر بن يوسف" من قرية "حيدوسة" أيضاً، وهو مقدم المرباط "سي الهاشمي" وهو

شخصية ذات نفوذ بالمنطقة، ومُتفان في خدمة شيخه، يُوصى بنفيه إلى كورسيكا، وثالث تلك القائمة: "محمد بن

أمزيان بن ناره" من قرية "حاحوة"، وكان مقدم المرباط "سي الهاشمي بالمنطقة"، كسب أتباعاً كثيرين ويُوصى بنفيه

إلى كورسيكا، أما الإسم الرابع فكان "أبو بكر بن خالد" من قرية "ثلاث"، وكُتِبَ عنه أنه مقدم "سي الهاشمي"

ليس له إدارة أخرى غير إدارة سيده وهو مرتبط كلياً بحركته وله نفوذ كبير في قريته.³

¹ Voir :

- Léon Moncelon, Op. Cit, p 29

- Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 87

² Léon Moncelon, Op. Cit, p 19

³ عبد الحميد زوزو مرجع سابق، ص 194

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

ذُكرنا لأسماء المنفيين إلى مختلف المناطق التابعة لفرنسا داخل وخارج القارة الأوروبية تبقى مجرد نماذج شاهدة وكاشفة لحقيقة المعاملات الفرنسية مع سكان البلاد التي لم يُستثن منهم لا الكبير ولا الصغير، ولم ينحصر التضييق عليهم بنفيهم فقط، بل صاروا مساجين في السجون الفرنسية

2-3-4- سياسة السجن والاعتقال:

تُعتبر سياسة السجن والاعتقال ومُبررات اعتمادها في الجزائر إحدى مخططات المشروع الاحتلالي في البلاد ضد الجزائريين، وأحد الطرق المعتمدة لتذليل و إخضاع أبناء المجتمع الجزائري، ولهذا نجد إدارة المحتل تسعى إلى تحطيم الكيان القضائي وتجريد أصحابه من كل الصلاحيات وإبعاد محاكمة الجزائري في محاكمه الإسلامية وجزّه إلى مجالس الحرب الفرنسية أو اللجان التأديبية المستحدثة.

توجّهت أنظار العدو مع بداية الاحتلال إلى فرنسة القضاء الإسلامي¹ وإبعاد القائمين عليه (النفي أو القتل وغيره) مثلما حصل للمفتي "بن العنابي" و"مصطفى الكبابي"² وغيرهم كُثُر، وجعلت تعيين القضاة والمفتيين من صلاحيات الملك أو من ينوب عنه في المناطق المحتلة³ (الحاكم العام العسكري بعد مرسوم 22 جويلية 1834م)، وقامت بإصدار مجموعة من القرارات والمراسيم منها قرار القائد العام "كلوزيل" (Clauzel) الصادر في 15 أكتوبر 1830م الذي يقضي بمحاكمة كل جزائري ارتكب جنحة أو جريمة ضد ممتلكات الفرنسيين أو ضد إخوانه في مجالس الحرب⁴، والقرار الملكي الصادر يوم 22 أكتوبر 1830م الذي همّش دور القضاة المسلمين في النظر إلى قضايا الجزائريين وتحويلها إلى القائد العام للجيش الفرنسي⁵، أما القرار الصادر يوم 10 أبريل 1834م والذي يُسوغ استئناف الأحكام التي يُصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الذي يتكون من أعضاء

¹ القضاة المسلمين نوعان، قاضي ملكي Maleki ينظر في انشغالات الجزائريين، وقاضي حنفي Hanefy كان ينظر في انشغالات الأتراك، للمزيد طالع :

- E.Pellissier de Reynaud , Op. Cit, T01, p11

- Xavier Yacono, "La Régence d'Alger en 1830 d'après l'Enquête des Commissions de 1833-1834", R.O.M.M ,N°01 ,1966,p242

أما القضاء عند الإسرائيليين كان يتم على مستوى الحاخامات (دور الكهنة)، وكان هناك ثلاث 03 حاخامات، عد إلى :

- M.Franque, Loi de L'Algérie du 05 Juillet 1830(Occupation d'Alger) au 1^{er} Janvier 1841 avec une Table Alphabétique des Matières, J.Corréard Édition, Paris, 1844, p 172

- E.Barbon, De La Situation des Israélites Indigènes Quand a Leur Etat Civil, Bastide, Librairie Éditeur, Alger, 1862, p 06

2

³ أشار السيد "جوليان دولاسال Julien de Lasalle" الذي كان يشغل كاتباً لدى وزارة العدل الفرنسية عن أمر التدابير القسرية التي اقتضتها الحاجة إلى جعل الجزائر لا تسير على أي تنظيم على وجه التحديد بإبقاء سلطة القائد أو الحاكم العام (1830-1870) وصلاحياته الواسعة في المستعمرة أن يمارس تلك الصلاحيات دون أن يأخذ في الاعتبار تشريعاتنا الحضرية في بلد محتل عسكرياً. أنظر:

- Julien de Lasalle, Op. Cit, p 04

⁴ Arthur Girault, Op. Cit,T02, p 521

⁵ E.Lourdau, Op. Cit, p 77

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

مسيحيين أو يهود، . وبظهور مرسوم 26 سبتمبر 1842م¹ حُرِّم على القضاة المسلمين إصدار الأحكام في القضايا الجنائية وسمح باستئناف أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الجزائر.

أنشأت الإدارة الاحتلالية مؤسسات عسكرية خاصة بمحاكمة الجزائريين وهي مؤسسات قضائية عسكرية استثنائية تتمثل في "محال الحرب" الستة (واحدة في الجزائر وعنابة، وإثنان في وهران وقسنطينة).² كانت محال الحرب الستة تبت في الجرائم والجنح المرتكبة من قبل الأهالي ضد المستوطنين وأغلب تلك المخالفات كانت لأسباب تافهة، وفي ظل غياب أدلة قطعية ونص دقيق اتُّبِحت الأحكام الصادرة ضدهم إلى بعض التدابير القسرية، منها: الغرامات المالية³ والمسؤولية الجماعية وعمليات الإخلاء أو الإبعاد،⁴ أما الأجانب من غير الجزائريين فقد كانوا يُحاكمون في المناطق المدنية⁵ بعيدا عن محال الحرب⁶ هادفة من وراء ذلك إلى الحفاظ على الأمن العام العام وإبعاد السكان الخطرين من الميتروبول.⁷

انعقد أول مجلس الحرب بعمالة قسنطينة يوم 20 نوفمبر 1837م⁸ والثاني في 24 جانفي 1838م برئاسة السيد "بن عيسى" الذراع الأيمن السابق "للحاج أحمد باي" الذي أصدر حكم الإعدام لستة (06) من الأهالي المسلمين بسبب جريمة القتل في منطقة "الحروش"، لكن هذا العمل لم يكن ليرضي سلطات الاحتلال⁹ فسرعان

¹ Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 522

² G.G.C.A , État de l'Algérie au 31 Décembre 1882 publié d'après les Documents Officiels par Ordre de M.Louis Tirman Gouverneur Générale Civil, Imprimerie de l'Association Ouvrière P.Fontana ET C^{ie}, Alger, 1883, p 268

³ شكَّلت الغرامات المالية نظاما عقابيا طُبِّق كثيرا على الجزائريين و أدى إلى العديد من الانتهاكات التي إعتقد المارشال "بيجو" (Bugeaud) أنه يتعين عليه وضع حدا لها، لذلك سنَّ في 12 فيفري 1842 لائحة بشأن تطبيق وتوزيع الغرامات المالية مُبعدا بذلك حرية شيوخ القبيلة أو الأغوات في فرض أي غرامة على الأهالي، لتفاصيل أكثر، طالع:

- Julien de Lasalle, Op. Cit, p 07

⁴ وعن الطعن بالنقض المقدمة إلى محال الحرب من طرف الجزائريين، لم تكن مقبولة منذ أمر 26 سبتمبر 1842م، الذي لا يمنح هذه الإمكانية إلا للفرنسيين أو الأوروبيين، أما الصادر في حقهم حكم النفي في مستعمرات فرنسا- التي سبق ذكرها- يوضح مصيرهم مرسوم 14 جوان 1831م ولا يحق لأي شخص مستبعد من أراضي الجزائر بتدبير من الشرطة العليا أن يظهر من جديد دون إذن كتابي، وبموافقة من القائد الأعلى للقوات العسكرية وينجر عن عدم الامتثال للحكم الصادر بعاقبة الشخص المطرود بالسجن (2 سنة أو 03 أشهر) إلى زيادة العقوبة إلى حد أقصى. طالع:

- حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص 148.

- Julien de Lasalle, Op. Cit, p 04

⁵ لقد كانت مطالب المستوطنين واضحة عند دخولهم الجزائر لما أرادوا إبعاد العرب إلى الصحراء، ثم طالبوا بتجنيد العرب والآن يُطالبون بابعادهم عن الأراضي التي يمتلكونها فالفكرة باقية والهدف نفسه والمطلب الأخير سيكون أسرع وأضمن طريقة للوصول إليه، أنظر:

- Le Colonel CT de Meffray, **Mémoire sur L'Algérie**, A.Lacroix Verbeckhoven édition, Paris, 1871, p07

⁶ Julien de Lasalle, Op. Cit, p 06

⁷ Le Colonel CT de Meffray, Op. Cit, p05

⁸ Ernest Mercier, L'Algérie et les Questions Algériennes, Op. Cit, p 105

⁹ Ernest Mercier, **Histoire de Constantine**, Imprimerie MB, Constantine, 1903, p 46

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

ما تخلّت عن العرب في تطبيق الأحكام، لأنه - في نظرها - يتنافى ومبدأ السيادة الفرنسية على الجزائر التي تقتضي ألاّ يرأس مؤسسة قضائية من لا يحمل صفة مواطن فرنسي.¹

دَلّت الإحصاءات الرسمية الموجودة في منشورات الحكومة العامة للجزائر عن محصلة عمل مجالس الحرب سنة 1862م² وجود أحكام متنوعة ومختلفة صادرة في حق 1782 شخصا من الأهالي كانت موزعة على الشكل التالي³:

- المحكوم عليهم بالإعدام: 46 شخص، والأعمال الشاقة 169 شخصا، والأشغال العمومية 164 شخصا والسجن مع الأشغال 119 شخصا، والمسجونون 931 شخصا، والغرامة المالية 11 شخصا، 08 أفراد محمولون إلى المحاكم العادية و334 تمت تبرئتهم.

المساجين استقبلتهم المؤسسات العقابية المتواجدة في الجزائر، وحسب الإحصاءات الرسمية لسنة 1879 نُوضّحها فيما يلي:

- ثلاثة (03) سجون مركزية (اثنان منها خاصة بالرجال وهي سجن الحراش (El- Harrach) وسجن لامبيس (Lambèse) والآخر خاص بالنساء وهو سجن لازاريت (Lazaret)

- المؤسسة العقابية للمسجونين الشباب (M'zéra) بيئر خادام بمقاطعة الجزائر، و ثلاثة عشر (13) سجنا مدنيا،⁴ وسجن البرواقية⁵ (سجن زراعي).⁶

السجون المخصصة للمُدانين من الرجال "بالبرواقية" و "الحراش" (E-lHarrach) و "لامباس" (Lambèse)، كانت عقوبتهم الحبس لأكثر من عام، أمّا سجن "لازارات" (Lazaret) الذي كان يستقبل المدانات من النساء اللائي اشتغلن الأعمال الشاقة خلال فترة حبسهنّ لمدة عام أو أكثر ويبقى سجن "مزيرا" (M'zéra) مخصصا للمحبوسين الشباب طبقا للمادتين 66 و67 من قانون العقوبات.⁷

استنتقنا للمعطيات الإحصائية الرسمية حول عدد المعتقلين في تلك السجون بتاريخ 31 ديسمبر 1879م نجد العدد الإجمالي لهؤلاء يصل إلى 3.923 شخصا⁸ موزعا على سجن "الحراش" (El- Harrach)

¹ Ibid, p 474

² إلى غاية هذه الفترة لم يتجاوز عدد محالس الحرب أربعة (04) موزعة على: الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، أنظر:

- G.G.A, **Statistique et Documents Relatifs au Sénatus- Consulte sur La Propriété Arabe**, Imprimerie Impériale, Paris, 1863, p 524

³ Ibid, pp 524-525

⁴ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880, Op. Cit, p244

⁵ Berrouaghia تبعد 22 كلم جنوب غرب المدينة، أنظر:

-Niel Odilon, Op. Cit, T01,p 279

⁶ Arthur Girault, Op. Cit, T02,p 541

⁷ G.G.C.A, État de l'Algérie au 31 Décembre 1882 , Op. Cit, p228

⁸ وارتفع عددهم إلى 4.471 سجينا حسب إحصاءات 31 ديسمبر 1882م، عد إلى:

G.G.C.A, État de l'Algérie au 31 Décembre 1882 , Op. Cit, pp 249-250

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

و"لامباس" (Lambèse) 1.465 معتقلا، وسجن "لازارات" (Lazaret) 80 معتقلا و 2.378 في السجون المدنية¹، موزعة على مختلف الأجناس² حسب الجدول التالي³:

جدول الأجناس الموجودة في السجون الفرنسية في الجزائر

السجون	فرنسيون وأهالي مسلمون	أجانب	المجموع
الحراش ولامباس (El- Harrach) - (Lambèse)	1.308	157	1.465
لازارات (Lazaret)	62	18	80
المدنية	2.145	233	2.378
المجموع	3.515	408	3.923

الملاحظ في هذا الجدول أن عدد المعتقلين في المناطق المدنية قد اكتسح رقما قياسيا عن نظيره في المناطق العسكرية والسبب واضح أمام مطامح المستوطنين في إبعاد خطر الأهالي المسلمين في تلك المناطق حفاظا على أمنهم وسلامة ممتلكاتهم، وأيضا الحاجة إلى اليد العاملة الجزائرية في المزارع لتزويد المستوطنين بما يحتاجونه من غذاء وغيره. وهذا ما يقودنا إلى معرفة بُعد إجرامي آخر للسجون الفرنسية في الجزائر وهو استغلال اليد العاملة الجزائرية لخدمة مصالح سلطات الاحتلال والمستوطن الأوروبي على السواء. وهذا ليس بالجديد في السياسة الفرنسية بدليل أن سجون فرنسا الداخلية كانت تسير على نفس المنوال، لكن وجه الاختلاف بين تلك السجون والسجون في الجزائر هو أن اليد العاملة الجزائرية في عقر دارها كانت محرومة من الأجر أما في فرنسا أو مستعمراتها كانت تحصل على أجر من وراء خدمة تسديدها لها .

الواقع، أن مجالس الحرب وإجراءات محاكمتها للجزائريين كانت قاسية فلم تكن تمنح المتهم ضمانات قوية للدفاع عن نفسه و الأسوء أن أغلب الأحكام التي أصدرتها كانت صورية لاتستند إلى حجج وشواهد قوية فأغلب جنرالات الفرق العسكرية كانوا يلجئون إلى إعلان الأحكام الإدارية كالحجز والغرامة المالية ضد المتهمين مباشرة بعد نطق مجالس الحرب بأحكام تثبت براءتهم.

أثارت هذه الإجراءات التعسفية اشمزاز الأمير "جيروم نابليون" (Gérom Napoléon) الذي حَصَرَ على هؤلاء الجنرالات إعلان الأحكام الإدارية مباشرة بعد توليه منصب وزير الجزائر والمستعمرات، لكنهم انتهجوا أساليباً ملتوية لإحباط مفعول هذا الحظر فأصبحوا يقومون بإحالة المتهمين مباشرة على الحجز الوقائي بدلا من

¹ Ibid, p 254

² أنظر ملاحق الجداول الخاصة بـ: - جنسيات المسجونين: الملحق رقم 09 ص 456

- والديانات الفئة الشغيلة وغير الشغيلة للمسجونين ونوع المهن: الملحق رقم 10 ص 457

³ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880, Op. Cit, p 255

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

تقديمهم إلى المحاكمة أمام مجلس الحرب، لهذا أعلن الأمير عن افتتاح نظام قضاء استثنائي بقرار وزاري يوم 21 سبتمبر 1858م أطلق عليه تسمية "اللجان التأديبية" *Les commissions disciplinaires*.¹

تشكّلت لجنة تأديبية في الجزائر وفي كل مدينة من التقسيمات الفرعية كانت تتألف من: القائد الرئيس ورئيس مكتب المدعي العام لمحكمة الاستئناف وقائد المدفعية وقائد الهندسة، وفي المدن الرئيسية للفرقة يوجد: قائد الفرقة، والرئيس، ورئيس النيابة العامة للمحكمة، وقائد المدفعية وقائد الهندسة، وفي المدن الرئيسية للتقسيم الفرعي نجد: قائد التقسيم الفرعي، الرئيس، رئيس المحكمة أو قاضي الصلح وكبير الضباط العسكريين.²

أعيد تنظيم اللجان التأديبية وفق أمرية الحكومة العامة في 14 نوفمبر 1874م، وأصبحت أحكامها الصادرة محدودة جدا في الغرامة والحجز على ألا تزيد العقوبة عن سنة سحنا نافذا و 1000 فرنك غرامة مالية بالنسبة للجان التقسيمات، وفيما يخص لجان الدائرة والملحقة لا تتجاوز أحكامها شهران سحنا و 200 فرنك³ غرامة، و يملك وزير الجزائر وحده سلطة تحديد العقوبات حسب القرار الوزاري 21 سبتمبر 1858م⁴ (المادة 05) هدف هذه الإجراءات الزجرية هو وضع حدّ للأحكام التعسفية التي يصدرها العسكريون ضد الجزائريين المتهمين والتي لا تراعي في طياتها مبادئ العدالة، لذلك نجد سلطات قمعية استثنائية أخرى ستصدرها سلطات الاحتلال فيما بعد أو التي سايرت توسعات الجيش الفرنسي منذ الاحتلال، وكانت تُعرف بمبدأ المسؤولية الجماعية.

2-3-5- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية :

سارعت السلطات الفرنسية منذ البدايات الأولى من الاحتلال إلى تطبيق أسلوب ردي تمثّل في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وذلك بمعاقبة قبيلة أو قرية من خلال فرض غرامة جماعية مما يُسهّل على قوات الاحتلال إخضاعها للرقابة المستمرة ممّا يُمكنها فيما بعد من ترحيل قبيلة أو فرع أو عائلة منها من موطنها الأصلي إلى موطن آخر يُحدّد من قبل الحاكم العام العسكري أو المدني بُغية فصلها عن القبائل التي اتحدت معها في أعمال ثورية ضد الخصم (فرنسا).

رأفت هذه السياسة توسعات الجيش الفرنسي نحو احتلال المناطق الداخلية، حيث اعتمد على هذه العقوبة كآلية ردع للجزائريين والتصدي للثورات الشعبية المندلعة في مختلف ربوع البلاد، وقد رأى فيها الجيش الفرنسي ملاذّه في الانتصار على الأهالي والاستحواذ على أكبر المساحات الزراعية المنتزعة من أصحابها الأصليين، ولم تتوقف أعمال جيش الاحتلال عند هذا الحد بل طوّر أسلوب الردع بحصر الأهالي في معسكرات مع إصدار قرار رفض الاستسلام الفردي باستسلام شيوخ القبائل بمفردهم، لكن لا بدّ من استسلام القبيلة ككل.

¹ Julien de Lasalle, Op. Cit, pp08-09

² Ibid, p 09

³ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880, Op. Cit, p 333

⁴ Julien de Lasalle, Op. Cit, p09

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

أمام هذا الكم من الحجج والمبررات التي غدت منذئذٍ صورا نمطية لا أساس لها في القانون الاحتلالي ولا يُمكن معرفة أصل هذا الإجراء بدقة، وحسب ما ذكره المؤرخ "آرثر جيرولت" (Arthur Girault) في كتابه "مبادئ الاستعمار والتشريعات الفرنسية" في جزئه الثالث، قائلا: «... لكننا نعرف أن "بيجو" هو من قام بتقنيته بلاغ مؤرخ يوم 02 جانفي 1844م، حيث كانت قوات الاحتلال تعتمد على هذه العقوبة كآلية ردع للجزائريين منذ بداية الاحتلال...».¹

علق المؤرخ "إميل لارشر" (Émail Larcher) "في كتابه "أساسيات في التشريع الجزائري" في جزئه الثاني أن عقوبة المسؤولية الجماعية هي مثل الاعتقال والحجز، فالغرامة الجماعية هي من حيث المبدأ: إجراء حرب، في البداية لم يتم الترخيص بها كعقوبة في أي نص،² لكن هذا المبدأ تم اتخاذه من طرف "بيجو" (Bugeaud) فهناك نشرة صدرت في 02 جانفي 1844م حددت شروط تطبيقها، ففي حالة الجريمة التي لم يتم تحديد مقترفيها تُضرب القبيلة كلها بالغرامة، وإذا لم تُحدد المذنب خلال شهرين أو لم تُسلمه، أو حتى القياد والأغوات لا يسلمون من تطبيق هذه الغرامة الجماعية.³

برزت إستراتيجية إدارة المحتل في تطبيق العقوبة الجماعية كقاعدة أساسية مفادها أن على جيش الاحتلال نشر الرعب في توسعته وإخضاعه للسكان المحليين، وبظهور هذا الفعل تأسست المسؤولية الجماعية للعشائر من خلال أمرة 31 أكتوبر 1845م، وظهور قانون 17 جويلية 1874م (المادة 130) كعقاب ضد من اشتبه في أمره في نشوب حرائق الغابات ثم تلاه لا حقا قانون 21 فيفري 1903م الذي اختص بنفس العقاب (حرائق الغابات).⁴ وبهذا تكون إدارة الكولون قد جمعت بين الصفة العقابية ومصادرة الأملاك ودفع ضريبة الحرب من طرف المنهزمين (الأهالي).

أشار المؤرخ "آرثر جيرولت" (Arthur Girault) حول صدى عقوبة المسؤولية الجماعية في الأوساط الرسمية الفرنسية بأنه صدم الأمير "نابليون" (Napoléon) الذي رأى في تطبيق تلك العقوبة تجاوزا كبيرا ضد الأهالي، لذلك ألغى عقوبة المسؤولية الجماعية بموجب القرار الصادر يوم 24 نوفمبر 1858م. لكن وأمام الاحتجاجات التي ارتفعت بسبب قرار الإلغاء، تراجع عن قراره وأقر بتطبيق وممارسة هذه العقوبة في حالات خاصة (استثنائية) وربطها بوجود جرائم تُرتكب من طرف عدد كبير من المدانين وتواطؤ جماعي، وفي مراكز بعيدة

¹ Arthur Girault, Op. Cit, T03, p 286

² Émail Larcher, Op. Cit, T02, p 138

³ Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 520

⁴ Arthur Girault, Op. Cit, T03, p 284

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

أو مهجورة.¹ وكان من بين المدافعين عن تطبيق ذلك المبدأ السيد "سيلكس Sillex" الذي برّر وسائل السياسة القمعية بوجود مثل تلك العقوبات المتعلقة بالانضباط العام وأمن الأشخاص والسكان (المستوطنين).² عبّرت بعض الكتابات التاريخية عن موقفها المعادي لتطبيق تلك العقوبة على الأهالي و حذّرت رغم قلّتها من مخاطر اعتماد مبدأ المسؤولية الجماعية في فرض عقوبات مختلفة، وهذا ما أشارت إليه كتابات المؤرخ الفرنسي "كاميل صاباتيني" (Camille Sabatier) ضمن دراسته "مشاكل جزائرية: مسألة الأمن والتمردات والجريمة" وأسهب في شرح حيثيات الواقعة في صفحات عديدة مشيراً في ما بين السطور إلى موقفه المعارض للفكرة تطبيق العقوبات الجماعية، وأكثر من ذلك، أبدى حسب رأيه مخاوفه من تأثيراتها أكثر بكثير على فرنسا.³ تُمثّل هذه العقوبة جزءاً من الترسنة القمعية لقانون العقوبات تُطبّق على أفعال غير منصوص عليها في قانون العقوبات الفرنسي، وهذا ليس بالفعل الجديد في سياسة سلطات الاحتلال إتجاه الرعية، ودليل ذلك هو نقضها لعهد الأمان بعد أن منحته في معاهدة الاستسلام المبرمة يوم 05 جويلية 1830م، ويبقى الجزائريون الطرف الخاسر دوماً وحديقة تجارب العقوبات الفرنسية في البلاد .

طبّقت الإدارة الاحتلالية مبدأ المسؤولية الجماعية بشكل متدرّج حيث كانت في البداية مجرد عقوبة تُسلّط على قبائل قام بعض أعضائها بأعمال عدائية ضدّ الوجود الفرنسي العسكري والمدني ليتمّ في ما بعد تطبيقها بالخصوص على القبائل التي يُشتبه في مُساعدتها لجيوش "الأمير عبد القادر"، وهكذا بما أن الحرب التي قادها الفرنسيون لم تعد تخصّ أتباع "الأمير عبد القادر" بل كلّ الأهالي المسلمين دون استثناء، لذا أصبحت الغرامة الجماعية وسيلة لاثقة، وبعد ذلك اتسع فرضها على الجرائم والمخالفات التي ارتكبت من طرف جماعة ما أو عندما لا تريد قبيلة ما أن تُسلّم أحد أعضائها الذي ارتكب الخطيئة.⁴

مسّت العقوبة كذلك منطقة القبائل خاصة بعد ثورة 1871م حيث دفعت غرامة مالية باهضة قُدّرت بـ 63 مليون فرنك، ونظراً لعدم قدرة البعض على دفعها اضطر الكثير إلى بيع أغنامهم وأراضيهم، وكان ذلك سبباً مباشراً في إفقار سكان المنطقة المستدم، حيث رأى المؤرخ الفرنسي "أوليفي لوكور غرانيزون" أن تلك العقوبة مخالفة لأكثر المبادئ وضوحاً في القانون الجنائي، ألا وهو مبدأ فردية العقوبة، وهو حقّ تضمنه النصوص الفرنسية ومع ذلك أُدمجت العقوبة الجماعية في قانون 17 جويلية 1874م.⁵ وقد صاحب تطبيق هذه العقوبة وجود

¹Voir :

- Émail Larcher, Op. Cit, T02, pp 138-139

- Arthur Girault, Op. Cit, T03, pp 286-287

² Sillex, Op, Cité, pp 01-05

³ Camille Sabatier, **Les Difficultés Algériennes : Question de la Sécurité, Insurrections, Criminalité**, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882, pp 56-60

⁴ أوليفي لوكور غرانيزون، الاستعمار الإبادة : تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 270.

⁵ نفسه.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

أو اندلاع المقاومات الشعبية في أغلب ربوع الوطن مما أثر سلبا على سُبل عيش الأهالي بعد فقدانهم لأراضيهم وموارد عيشهم الكريمة.

رأت سلطات السلطات الفرنسية أنّ بقاءها في أرض الوطن مرهون بوجود قوانين تعسفية واستثنائية، ولهذا لا جدال أن يستمر المشرع الفرنسي في إصدار قوانين أخرى لا تقلّ شأنا عن السابقة مثل قانوني الأهالي أو الأنديجينا وقانون الحالة المدنية أو قانون التلقيب.

3- تطور السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1881-1900م:

3-1- إصدار قانون الأهالي 28 جوان 1881م :

3-1-1- الوضعية القانونية والمكانة الإدارية للجزائري قبل 1881م:

يُمثل الجزائريون العنصر البشري الغالب في المنطقة على بقية الأجناس البشرية المتواجدة هناك - أشرنا إليها سابقا - لكنّ ولدواعي احتلالية لم يكن للجزائري حظا كبيرا لإشراكه في حكم بلده أمام العدو الذي أخذ بكل احتياطاته لطرد العنصر المحلي من الإدارة أو احترام وحماية حقوقه مثله مثل المستوطن الذي تمتع بكل حقوقه دون نقصان في أرض سيده منذ أن أصبحت الجزائر إحدى الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا بموجب المرسوم الملكي الصادر يوم 22 جويلية 1834م وإلحاقها إداريا وسياسيا بفرنسا سنة 1848م (المادة 109 من الدستور).

عكّس هذا الوضع الوضعية القانونية والمكانة الإدارية للجزائريين قبل صدور قانون الأهالي المشعوم سنة

1881م، ويمكننا توضيح ذلك في العناصر التالية:¹

- تَصَمَّن قرار دائرة الاستئناف بالجزائر يوم 24 فيفري 1862م أنّ دستور فرنسا المحرّر في 04 نوفمبر

1848م يُلحق الجزائر إلحاقا تاما بفرنسا، والمسلم الجزائري فرنسي، إنما المسلم الجزائري لا يمكن إعتباره مواطنا

فرنسيا Citoyen Français لأنّه يحافظ على قانونه الخاص، فهو بذلك يُعتبر رعية فرنسية *Sujet Français*.

- أقرّ قانون السيناتوس كونسيلت الشهير الصادر يوم 14 جويلية 1865م المبدأ المذكور آنفا حيث جاء في

الفصل الأول منه : «المسلم الجزائري فرنسي لكنّه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي، ويمكن

توظيفه في الوظائف المدنية والعسكرية، ويمكنه -إذا طلب ذلك- أن يَتَمَتَّع بحقوق المواطن الفرنسي».²

وفي هذه الحالة تجرّي عليه الأحكام المدنية والسياسة الفرنسية.

¹ أحمد توفيق المدني، كتب الجزائر، مرجع سابق، ص ص 349-350

² B.O.G.G.A, N° 190, Op. Cit, p365

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

يَتَّضِحُ جليًّا من القرار والقانون السابقين أنَّ المسلم الجزائري عاش حالة حرمان تامة من كل الحقوق الفرنسية، بينما عليه كلُّ ما على الفرنسيين، بل وأكثر مما على الفرنسيين أنفسهم، وهذا الأمر يختصر لنا الوضعية القانونية والمكانة الإدارية للجزائريين قبل سنة 1881م في ما يلي :¹

- من حيث المنطق والمعقول، المسلم الجزائري مسلم جزائري وكفى.
- ومن حيث القانون الدولي، المسلم الجزائري فرنسي.
- ومن حيث المعاملات الداخلية الفرنسية، المسلم الجزائري "رعيّة فرنسيّة" يقوم بما عليه ولا يتمتع بما له من حقوق.

تَبَيَّنَ من خلال ما سبق ذكره أنَّ السلطات الاحتلالية تُعطي عهد الأمان وتَنقُضه، وتُسيِّر أمور البلاد وفقا لمبادئ الحكومة الفرنسية وتنشر حضارتها حضارة السطو والقتل تحت ظل مبادئ احترام حقوق الانسان والمواطن (شرعنة الغزو)، وهذا ما لا يبعد أفكارنا عن التحضير لقوانين ردعية تُمكنها من التَّحكم في تسيير أمور البلاد والعباد.

3-1-2- إرهابات قانون الأهالي 1881م:

سَنَّتْ سلطات الاحتلال قرارات ومراسيم وقوانين لتنظيم أمور البلاد وتسيير شؤون المعمر الأوروبي أمّا شؤون الأهالي وإن مستها تلك القرارات والمراسيم إلا أنها لم تكن أغلبها في صالحها، بل كانت على حسابها، لأنَّ حيولة المعمر في البلاد فرضت على إدارة المحتل ممارسة أساليب ووسائل ردعية إتجاه الأهالي في ظل وجود مؤسسات ردعية قبل سنة 1872م.

اختلف رجال السلطات الردعية من: قُيَّاد، أغوات، ضباط المكاتب العربية... وصولا إلى أعلى الهرم العسكري في البلاد وهو الحاكم العام العسكري في طريقة وأسلوب ممارسة ردع الأهالي، ففي عهد ملكية جويلية (1830-1848م) ظهرت بوادر دراسة مشروع يهدف إلى تكييف قانون العقوبات والمخالفات المرتكبة من الجزائريين غير أنَّ المشروع كان أقرب إلى صياغة قانونية منه إلى عمل إصلاحية، وظلَّ روح التشريع الاستثنائي سائدا، وظهرت جهود الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852م) في تحضير قانون جزائي خاص بالجزائر لكنه لم ير النور، وزوّدت الإمبراطورية (1852-1870م) المكاتب العربية (مكتب جلّادي العرب) بمشروعية معاقبة الأهالي بغُرم يتراوح من 01 إلى 15 فرنكا، وبالحبس من 01 إلى 05 أيام في مخالفات لا تصل حدَّ الجرائم. ورغم صدور مرسوم 04 مارس 1858م الذي سَحَبَ حقَّ إصدار القادة العسكريين الحكم والحلول محل مجلس الحرب إلا أنَّه لم يتم العمل به بحجّة أن المحاكم العسكرية الست لا تكفي لتغطية مليوني شخص.²

نَدَّد الأهالي السلطة التقديرية لمكتب جلّادي العرب، ولم تلق ترحيبا من القادة العسكريين، وأمام هذا

¹ أحمد توفيق المدني، كتب الجزائر، مرجع سابق، ص 350

² شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 311-313

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الوضع لم يتردد الأمير نابليون (Napoléon) في تشكيل "لجان انضباط" أو "لجان الطاعة" تساعد المحاكم العسكرية في النظر في جميع أنواع الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في القانون العام (قرار 22 جويلية 1858م).

واصل الوزير الجديد "شاسلوب لوبا" (Chasseloup Laubat) المكلف بشؤون الجزائر على خطى سلفه واستمر العمل بمشروع لجان انضباط وتأسيسها في مقر جميع نيابات المقاطعات والدوائر، مع تحديد دقيق للعقوبات المسلطة، ولكنه احتفظ للقادة العسكري ولقادة الأهالي بحق تسليط العقاب مباشرة في حالات، هي:¹

- لقائد الدائرة الحق في تسليط عقوبات بالحبس تصل إلى 15 يوما وغرامة تبلغ 50 فرنكا.
- لجنرال القطاع الحق في تسليط عقوبات تصل إلى شهرين وغرامة تبلغ 300 فرنكا.
- أمّا قادة الأهالي فليس لهم سوى الحق في تغريم لا يتجاوز 50 فرنكا.

جاء هذا الأسلوب حفاظا على أخلفة الضباط الذين حُوِّلَ لهم سلطات العقاب داخل وخارج الدوائر القضائية وتقليص سلطة قادة الأهالي من تسليط العقوبات على إخوانهم وحصرها في التغريم حتى لا تقوى شوكتهم، وتمهيدا للاستغناء عنهم تدريجيا في وقت عُرف فيه الصراع بين العسكريين والمدنيين، انتهى إلى تغيير نظام الحكم من العسكري إلى المدني، وخلال هذا العهد الجديد أُلغي العمل بالمكاتب العربية الذي نجم عنه زوال سلطات الردع مبدئيا، وأمام هذا الوضع قام الحكام العامون المدنيون بإيجاد حل سريع وتحديد السلطات المخول لها معاقبة الجزائريين المتهمين في مناطق الحكم المدني.

بادر الحاكم العام المدني "شانزي" (Chanzy) بإلغاء لجان الضبط التابعة للمقاطعات وتأسيس لجان ضبط إقليمية تتشكل من ثلاثة (03) قضاة يرأسها قائد الدائرة الإدارية وخوّل للمسؤولين الإداريين في الدوائر الإقليمية سلطة الردع التي مُنحت للضباط،² والتي يُمكنهم بموجبها تسليط عقوبات أقصاها 08 أيام حبسا و 50 فرنكا غرامة.³

خلاصة عمل هذا الحاكم العام المدني هي تمديد العمل بنظام اللجان والسلطات الردعية في الأقاليم المدنية. أثارت تلك المبادرات تعرُّض الحاكم العام لنفس الضغوط التي تعرض لها من سبِّه وبنفس المبررات المزعومة والمتمثلة في "حالة الاستعجال" التي تميّزت بها الأوضاع بسبب "حالة الفوضى السائدة" واعتبار اللجوء إلى السلطات الاستثنائية أمرا مشروعا تفرضه المصلحة المطلقة، وتدرَّع حافظ الأختام بانتقادات موظفي الديوان حين عبّر عن مواقف محدودة ومحصورة في منطقة القبائل التي تزدت حديثا،⁴ فجاءت المادة 17⁵ من المرسوم الصادر

¹ نفسه، ص ص 314-315

² Arthur Girault, Op. Cit, T02, p294

³ شارل رويير أجيرون، مرجع سابق، ص 317

⁴ شارل رويير أجيرون، مرجع سابق، ص 322.

⁵ B.O.G.G.A, N° 567, Quatorzième Année 1874, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1875, pp 629-630

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

يوم 29 أوت 1874م مطابقة للمشروع المدروس،¹ ولم يبق بعد ذلك سوى السعي للحصول على توسيع تطبيق مقتضيات المادة على كافة أرجاء المستعمرة،² وذلك ما تحقق بموجب قرار 11 سبتمبر 1874م.³

يبدو واضحا من القرارات أن هدف سلطات الاحتلال في الجزائر إتجاه الأهالي هو تذليل المجتمع الجزائري وتركيعه بجملة من الإجراءات الاستثنائية القمعية التي ليست من القانون الفرنسي ولا من الشريعة الإسلامية.

ميّز شهرا نوفمبر وديسمبر عام 1874م تحضير قائمة المخالفات المتعلقة بالحالة الخاصة بالأهالي والتّخذ المشروع الذي قدّمه والي عمالة⁴ قسنطينة كقاعدة للعمل بعد تعديله من طرف مصلحة شؤون الأهالي مع

أربع(04) مواد من مشروع والي مقاطعة الجزائر، وكانت القائمة المذكورة تتضمن 27 مادة. نصّت موادها الرئيسية على الجوانب المتعلقة بفرض الطاعة، غير أنّ ذلك لم يمنع من اقتراح تمديدتها بمواد أخرى حسب حاجة الجهات

الإدارية، فقد أصدر والي مقاطعة الجزائر بتاريخ 05 أفريل 1875م قرارا إضافيا يتعلّق بـ « ما عُهد من تماطل في تسديد فوارق استعادة المحجوزات ومبالغ الإيجارات العمومية »، ثمّ أضاف إليه بقرار صدر في 31

جويلية 1876م ما يلي: « رَفُضُ التّصريح بالزواج والطلاق في البلدية أو الامتناع عن التصريح »، غير أن مصلحة الأحوال المدنية لم تكن موجودة وقتذاك، مما يُبرّر لنا توسيع مجال حكم السلطات الردعية.⁵

ظهر مشروع قانون الأهالي Code de L'Indigénat يوم 28 جوان 1881م و ضمّ ثلاثة (03) مواد أساسية،⁶ وسبب الاكتفاء بذكر " قانون الأنديجينا " هو أن القانون موجه بالخصوص إلى الأهالي ويضمّ

المخالفات المتعلقة بالحالة الخاصة بهم، ولأنه كثيرا ما ورد ذلك المصطلح في كتابات المؤرخ الفرنسي " شارل روبير أجيريون " في كتابه المعنون بـ " الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م"،⁷ الجزء الأول منه، لأن المصطلح

كترس نفسه في الاستعمال اليومي في الوثائق الرسمية لسلطات الاحتلال.

3-1-3- محتوى وأهداف قانون الأهالي:

أولا: محتوى القانون :

¹ وبموجب القرار أصبحت الأحكام الصادرة من قضاة الصلح نهائية ولا يجوز الاستئناف فيها، أنظر:

- Arthur Girault, **Op, Cité**, T02, pp 527-528

² Ibid, p 528

³ **B.O.G.G.A**, N° 567, Quatorzième Année 1874, Op. Cit, p634

⁴ للأمانة العلمية، لم يرد المصطلح بهذا الشكل في الكتاب المترجم للمؤرخ " شارل روبير أجيريون " والمعنون بـ " الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م " في جزئه الأول، وحتى لا نقع في نفس الخطأ قمنا بذكر المصطلح حسب ما اقتضاه مرسوم 24 أكتوبر 1870م بتغيير بعض المصطلحات الإدارية مثل تغيير مصطلح العمالة بمصطلح المقاطعة، وبدل عامل العمالة بـ نحد والي المقاطعة. (أنظر الفصل الأول في الجزء الخاص بظهور نظام الحكم المدني).

⁵ شارل روبير أجيريون، مرجع سابق، ص 323.

⁶ للإطلاع عليها، غُد إلى الملاحق الخاصة بالقوانين: الملحق رقم 22 ص 490

⁷ شارل روبير أجيريون، مرجع سابق، ص 325 (هذا فضلا عن بقية الصفحات الأخرى) ..

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

قانون الأنديجينا هو مجموعة من العقوبات الخاصة بالأهالي تزداد وتنقص عدد المخالفات المسجلة فيها حسب الحاجة والضرورة،¹ والقانون المصادق عليه يوم 28 جوان 1881م مختصر جدًا، إذ تضمّن ثلاثة مواد لا رابع لها مُكتفيا بمنح إداري البلديات المختلطة حق تطبيق العقوبات البسيطة في مجال المخالفات التي توصف بأنها تتعلق بالمخالفات المرتكبة من طرف الأهالي،² وبصدور هذا القانون³ تكون الإدارة الفرنسية قد بلغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، بل وقد كانت تُطوّر وتُحدّد أحكام الأنديجينا القاسية حسب الظروف والأحوال.

حُدّدت المخالفات الخاصة بالأهالي في أواخر 1874م بحوالي 27 مخالفة، وأخذت في التزايد فمن سنة 1877 إلى غاية ظهور قانون 28 جوان 1881م ضمّ 33 مادة، وحُدّدت مدة سريانه بسبع (07) سنوات (1888م)، لكنّ وبعد حدوث عدة تجاوزات من قبل المتصرفين الإداريين،⁴ تمّ ضبط قائمة المخالفات الخاصة بالأهالي وتعميمها في كل الجزائر ومناطق الحكم المدني، وتمّ إصدار مرسوم 16 سبتمبر 1882 الذي ضبط وحُدّدت المخالفات لتصبح 41 مخالفة⁵، و بموجب قانون 27 جوان 1888م⁶ حُفّضت المخالفات لتصل إلى 21

مخالفة،⁷ وفي الحقيقة أنّ المخالفات لم تحفّض وإنما عند صدور مثلًا قانون الحالة المدنية حُذِفَت المخالفة الخاصة بالإهمال أو الامتناع لأكثر من 8 أيام في تبليغ السلطة المختصة عن المواليد والوفيات، والزواج و الطلاق⁸ وكذلك المخالفات الخاصة بتطبيق قانون 26 جويلية 1873 لأن فرنسا انتهت من تحديد طبيعة الأراضي وأخذت كل الأراضي الخصبة ولم يبق للجزائريين إلا الجبال، وكذلك المخالفات الخاصة بقانون الغابات، و بعد ضغط شديد من المستوطنين، تمّ تمديد القانون لمدة سنتين (02) إلى غاية 25 جوان 1890، ثمّ سبع (07) سنوات أخرى إلى غاية 21 ديسمبر 1897م⁹، حيث ارتفع عدد المخالفات إلى 26 مخالفة¹⁰. وفي هذه السنة استحسن مجلس

¹ Émile Larcher, Op.Cit., T02, pp 100-101

² B.O.G.G.A, N° 838, Vingt et Huinième Année 1881, Op.Cit, p 266

³ ألغى قانون الأنديجينا سنة 1930م نظريًا فقط، لأنّ العمل بتلك القوانين الزجرية استمر حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954م، وقد أقرت فرنسا إلغاء هذا القانون سنة 1930م بمناسبة احتفالها بـ "عيد المائة" ... مرور مائة عام على احتلال أرض الجزائر - كترضية طفيفة للمسلمين الجزائريين الذين ساهموا في الحرب العالمية الاولى التي انتهت بالنصر الفرنسي المبين، والذين كانت آمالهم عريضة بعد تحقيق هذا الانتصار، وفي الحقيقة، لم يتم إلغاء إلا المحاكم الابتدائية الزجرية، بينما بقيت الأحكام الاستثنائية الأخرى تُطبّق على المسلمين كسلطة الحاكم العام ومحاكم الجنايات، فكانت الخيبة في أوساط المسلمين الجزائريين عظيمة، أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص ص 70-71

⁴ Émile Larcher, Op.Cit, T02, p 110

⁵ Charle Mennson, **Organisation de la Justice et Notariat Musulman en Algérie**, Challmel, Paris, 1888, pp 169-170.

⁶ B.O.G.G.A, N° 1117, Vingt Huitième Année 1888, Imprimerie de l'Association Ouvrière P.Fontana et Cie Alger, 1889, pp 651-653.

⁷ للإطلاع عليها، عُذ إلى الملاحق الخاصة بالقوانين: الملحق رقم 24 ص ص 496-497

⁸ Émile Larcher, Op.Cit, T02, pp 115-116

⁹ Arthur Girault, Op.Cit, T02, p 528.

¹⁰ للتعرف على تلك المخالفات، عُذ إلى الملاحق الخاصة بالقوانين: الملحق رقم 25 ص ص 498-501

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الشيخ التعديلات التي قام بها ولاية الدوائر وحُوِّلت عقوبة السجن والغرامة إلى أعمال الشُّخرة (الكُرْفي) في التشجير والسقي، والأعمال الفلاحية و البناء وغيرها.

تقلَّص عدد المخالفات إلى 23 مخالفة يوم 21 ديسمبر 1904م وفي الفترة الممتدة من 26 ديسمبر 1911م إلى غاية 30 مارس 1914م، أصدرت الحكومة الفرنسية أكثر من ستة (06) مراسيم تُمدد فيها العمل بقانون 21 ديسمبر 1904م، وفي 15 جويلية 1914م تمَّ تخفيض عدد المخالفات بعد إجراء تعديلات،¹ وعند استعراض عدد المخالفات في التقرير الذي ناقشه البرلمان اقترح السيد "ألبن روزي" (Albin Rozet) بانتهاء العمل بقانون الأهالي، نظرا لعدد المخالفات الكبيرة مُقارنة مع تقرير المحاكم وقضاة الصلح، حيث قال: أن فرنسا خطت خطوة كبيرة ويجب تطبيق القانون الفرنسي على جميع الجزائريين، لكنَّ المعمرين وبعض النواب رفضوا بشدَّة وطالبوا بالإبقاء على بعض المخالفات التي تتطلب التدخل السريع والفوري للحفاظ على هيبة السلطة، مثلا: عقوبة التأخر غير المبرر في دفع الضرائب لأن المتصرفين الإداريين في احتكاك مباشر مع الأهالي ويعرفونهم فرداً فرداً، لذلك اقترح أن يواصلوا تطبيق تلك المخالفات² لأنَّ المحاكم -حسب قولهم- توجد على بعد 20 كلم والمخالفات تتطلب التدخل الفوري لذا نجد ذلك التعديل قد ضم 13 مخالفة، يحكم فيها قاضي الصلح في حين تمَّ الإبقاء على ثمانية (08)، وهي كالآتي:

- 1- رفض دفع التعويضات الفورية للغرامة المحددة بالتساوي مع الطرف، ووالي العمالة والقيادة ووسائل النقل الضرورية للموظفين المكلفين رسمياً أما قائد الدوار في المناطق مُحدَّدة سنوياً.
- 2- رفض إعطاء معلومات لأعوان السلطة الإدارية والقضائية في إطار أداء مهامهم.
- 3- عدم تنفيذ القرارات الإدارية الخاصة بتوزيع الأراضي الجماعية بعد صدور موقف مجلس الجماعة.
- 4- رفض وعدم تطبيق مهام الدوريات والحراسة وفق أوامر حاكم المقاطعة وإهمال مركز الحراسة أو التهاون في تنفيذ المهام.
- 5- القيام بأعمال شغب في الأسواق أو في مناطق التجمعات حول العيون وصنابير المياه العمومية التي لا تشكل مظهراً خطيراً تضاف ضمن الجنج.
- 6- رفض القيام بأعمال أو خدمة تقديم مساعدات يترتَّب عنها الحوادث والكوارث وكذلك الأمر بالنسبة للانتفاضات والسَّرقة والشغب أو إثارة عمومية خلال عملية التنفيذ القضائي.
- 7- الغياب المستمر وبدون تبرير بعد صدور إنذار أولي في دفع الضرائب أو الغرامات وبصفة عامة كل المصاريف التي تخص الدولة أو البلدية إلى جانب تنفيذ القوانين.

¹ Arthur Girault, Op.Cit, T03, pp 294-296

² Émile Larcher, Op.Cit, T02, pp 110-111

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

8- الرفض وعدم الالتزام بدون عذر للاستدعاءات المباشرة من طرف المراقبين والقباضين أثناء جمع وتحصيل الضرائب¹.

ثانيا: أهداف القانون :

- إتخذت السلطات الفرنسية قانون الأهالي والمراسيم التي سبقت ظهوره والمراسيم اللاحقة أداة ردع وزجر ضد الجزائريين الذين وجدوا أنفسهم بين سطور القانون ومراسيمه الضّحية الأولى في كل شبر من الوطن، وهذا الأسلوب القهري وجدت فيه إدارة المحتل ما يحقق أهدافها في المستعمرة، منها:
- 1- أوّل ما يُلفت نظر الباحث التاريخي في الحياة الاجتماعية للجزائريين هو إطلاق المستعمر العنان وبصورة كبيرة لمصطلح أجنبي ظل لصيق كل جزائري أمام أعين العدو، و هو مصطلح "الأهالي Les Indigènes" الذي حمل معه أبعادا ثقافية أكثر منها إبعادا اجتماعية بدليل أنّ المتصفح لتاريخ الجزائر عبر العصور وصولا إلى الحقبة الاستعمارية (1830 وبعدها) لا يجد إلّا في الكتب التاريخية الفرنسية ذلك المصطلح، أي فرنسا هنا تُحاول طمس معالم الشخصية الجزائرية التاريخية والمساس بالهوية الوطنية كتمهيد لحربها ضد الثقافة الإسلامية الجزائرية.
 - 2- ممارسة وتطبيق قانون الأنديجينا ضد الأهالي كشف جرّما استعماريا آخر ميّز وفترّق بين الجزائريين المفرنسين وغير المفرنسين، وهو أحد الأهداف الكبيرة التي كشفت القناع الحقيقي لوجه الحضارة الغربية المزعومة نشرها في أوساط المجتمع الجزائري، فالفرد الجزائري المفرنس لا تطبّق عليه قوانين الأنديجينا عكس الجزائري المحافظ على أحواله الشخصية. وقانون التجنيس 14 جويلية 1865م كان مَطِيّة أخرى لزرع بذور التفرقة وإحياء مجد السياسة الاستعمارية القديمة (سياسة فترّق تسد).
 - 3- الحفاظ على الأمن في الجزائر وتحطيم معنويات الجزائريين وإبعادهم عن بعضهم البعض خلال الولائم والمناسبات من خلال المواد التي تمنع التجمّعات لأكثر من 25 فردا.²
 - 4- إعطاء الهيئة والمكانة لممثلي الإدارة الاستعمارية في المناطق العسكرية التي خضعت للتراب المدني لكي لا تظهر هذه السلطة ضعيفة أمام العسكريين والرغبة في فرض مظاهر الإذلال على الجزائريين.
 - 5- تلبية رغبات المستوطنين من خلال تسخير الجزائريين لخدمة أغراضهم مثل أعمال السخرة والحراسة الليلية للغابات وتوفير المئونة وتسهيل مهام الأعوان.
 - 6- إثارة الفتن داخل المجتمع الجزائري بتكليف القياد وحراس البلديات بتسهيل مهمة الحكام الإداريين وفرض العقوبات المختلفة على الجزائريين بالدواوير، إذا ما اعتبرنا أنّ الإدارة الفرنسية وضعت طابورا خامسا من الجزائريين

¹ Arthur Girault, Op.Cit., T03, pp298-299

² B.O.G.G.A, N°1504, Trente Septième Année 1897, Op.Cit., p 1024

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

في خدمتها لتسهيل قبضتها عليه، مما أوجد عداوة وحساسيات بين أفراد القبيلة والدوار انعكس سلبا على الأوضاع الأمنية حيث استغلت الإدارة الاحتلالية ذلك كمبررات لتجديد قانون الأهالي.¹

7- هدّفت السلطات الاحتلالية كذلك يتجلى في الحفاظ على النظام في المناطق الجديدة المفصولة عن التراب العسكري واسناد المهام للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة من أجل قمع مخالفات الأنديجينا أما في التراب العسكري فإن الأحكام المتعلقة بالأنديجينا من اختصاص العسكريين²

8- حَصُر و تضييق الخناق على صلاحيات القضاء الإسلامي في ميدان المعاملات "زواج و طلاق ميراث و باقي القضايا"، حيث انخفض عدد المحاكم الإسلامية سنة 1873م من 184 إلى 159 ثم انخفض ثانية إلى 145 في السنة الموالية (1874م)، ثم إلى 88 سنة 1882م لتصل إلى 61 محكمة عام 1890م،³ و التي أصبحت لا يحق لها الفصل إلا في قضايا الأحوال الشخصية، كما فرضت قيودا شديدة على تدريس الدين الإسلامي و تعليم اللغة العربية، فتّح الكتابات حيث لا تمنح رخصا إلا نادرا في الوقت الذي زاد فيه عدد قضاة الصلح الفرنسيين من 25 عام 1873 إلى 30 في سنة 1880.⁴

تستنتج من هذا الإجراء التعسفي في مواد قانون الأنديجينا أن الإدارة الفرنسية حاولت القضاء على مقومات الشعب الجزائري و المتمثلة في الدين الإسلامي و بالضبط تشريعه واللغة العربية لتحل محلها المقومات الفرنسية المتمثلة في القضاء الفرنسي و اللغة الفرنسية.

3-1-4- قراءة نقدية لمضمون القانون:

1-إن التدقيق في مواد هذا القانون نجد أنها شملت جميع شؤون الجزائريين، منها :

- أ- مخالفات النظام العام والأمن العمومي.
- ب- الأفعال المضادة للإدارة وأعوانها بكلام جاح.
- ج- أقوال معادية لفرنسا في المجال السياسي.
- د- مخالفات اقتصادية كعدم دفع الضرائب والمتاجرة غير المرخصة في الأسواق وبيع الحيوانات بدون رخصة وغيرها.

2- وأن جميع الحقوق التي يتمتع بها المستوطنون مُحَرَّمة على الجزائريين بل أن الجزائريين أسياد البلاد قد أصبحوا

¹ محمد بلبل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914م (دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني- عمالة وهران-)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ، كلية التاريخ، وهران 2012م، ص 96

² أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 352

³ Charles Robert Agéron, les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Op.Cit, T01, p 37

⁴ Claude Collot, Op.Cit,p 182

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

عبيداً للكلول وأبنائه رغم فتح مجال النقض والاستئناف لدى رئيس الدائرة ووالي المقاطعة.¹ لكن، هذا الإجراء يصبح لاغياً في نظر الجزائريين بسبب معاناتهم والضغط المفروضة عليهم من قبل أعوان الإدارة والمستوطنين بتبرير مواقفهم» بأن معظم الجزائريين لم يقبلوا احتلالنا، ولذلك فعلينا قمعهم في الميدان من قبل ممثلي الحكومة»² حيث سجلت لجنة جول فيري (Jules Ferry)³ لسنة 1892م هذه المواقف في تقاريرها من خلال استجواباتها لمختلف الأطراف في القطاع الوهراني حيث خرجت بنتيجة عامة عن الوضع العام: "بأنّ الجزائر المسلمة ليست بحاجة إلى الحرية بقدر ما هي بحاجة إلى العدالة"⁴

3- الشعب الجزائري من الشعوب الإسلامية المحافظة على الدين، وقد أدرك من الوهلة الأولى أنّ التمتع بالحقوق الفرنسية موقوف على خروجه عن الأحكام السماوية التي أنزلها الله في الزواج، والطلاق الميراث، وحكم ذلك العمل في الدين الإسلامي معروف لا يتنازع فيه عالمان، لذا قرّر الشعب الجزائري أن يبقى على حالة الضيق والإرهاق التي كان عليها ورفض رفضاً باتاً التمتع بالحقوق التي تأتيه عن طريق نبذ تعاليم دينه والتفاضي بغير ما أنزل الله.⁵

4- تتضح لنا حقيقة من الحقائق لا يمكن أن تخفى على أحد، وهي أنّ هدف الإدارة الاحتلالية من وراء إصدار هذا القانون هو إرغام الجزائريين على الخضوع أو قبول التجنس بالجنسية الفرنسية وإذا ما أرادوا تحاشي تطبيق تلك الأحكام عليهم وتسليط العقوبات على المخالفات التي قد يرتكبونها، لكن هيهات، إنّ قانون الأنديجينا وكل ما تضمنه من أحكام تعسفية جائرة وعقوبات زجرية لم تزد المسلمين الجزائريين إلا صلابة وتصدياً لتلك الإجراءات الصارمة، والذي حصص به الحق آنذاك هو أنّ المسلمين الجزائريين قد أيقنوا أكثر من أي وقت مضى أن الحصول على الحقوق والحرية والاستقلال إنما يكون مع بقائهم مسلمين يحتكمون في أمورهم

¹Djamel Kharchi *Colonisation et Politique D'Assimilation En Algérie 1830-1962*, Édition Kasbah, Alger, 2004, p253

²Émile Larcher, Op.Cit, T02, p 112

³جول فيري(1832-1893م) من مواليد "سانت دبي" كان جده "جوزيف فيري" رئيس بلدية سانت دبي ووالده "شارل إدوارد" محامياً، امتهن "جول فيري" مهنة المحاماة وانتخب نائبا في البرلمان في 1869م وعضوا في لجنة الدفاع الوطني في 1870م، ثمّ رئيسا لبلدية باريس من نوفمبر 1870م إلى جوان 1871م، ونائبا عن بلدية "فوكس" في 1871م ثمّ وزيرا للتعليم خلال سنوات : 1879م-1880م و1882م، ورئيسا للمجلس الأعلى في سبتمبر 1880م نوفمبر 1881م، ومن فيري 1883م إلى مارس 1885م، ترشّح لرئاسة الجمهورية في 1887م وعُيّن رئيسا للبرلمان في 1893م. يعدّ أحد المنظرين للفكر الاحتلالي ومُدافعا للسياسة الكولونيالية، دفع فرنسا إلى التوسع في تونس والكونغو والطونكين، ترأس اللجنة البرلمانية التي كُلّفت بالتحقيق في الجزائر سنة 1891م، أنظر:

- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 162

⁴Djamel Kharchi , Op.Cit. p253

⁵عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 41

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الشخصية إلى ما أنزل الله، وليس عن طريق خروجهم عن أحكام الشرع الإسلامي ونبذهم لها وتجنسهم بالجنسية الفرنسية.¹

5- هكذا، ومرة أخرى تعجز السلطات الفرنسية في استعمال هذا الأسلوب المتمثل في قوانين الأنديجينا للتحكم في الجزائر والهيمنة على سكانها، فتلجأ إلى استعمال أساليب أخرى.

3-1-5- السلطات المخول لها تطبيق القانون :

السلطات المخول لها تطبيق قانون الأهالي هي :

1- سلطة قضاة الصلح بالبلديات كاملة الصلاحيات :

وفق مرسومي 1874م² اللذان حددا بشكل صريح صلاحياتهم ببلاد القبائل والتراب المدني كله، ودعّم قانون 15 جويلية 1914م من صلاحياتهم وتمّ تكليفهم بتطبيق معظم تلك المخالفات.³

2- سلطة الحكام الإداريين في البلديات المختلطة :

حاول النظام الاحتلالي اعتباراً حلقة وصل بين الحكم العسكري الذي يتمتع به من خلال المحاكمات الردعية، والحكم المدني بالإشراف على حالات الزواج، ومراقبة المواليد والوفيات والاعتراف بالطفل الشرعي وأنه يخضع لمراقبة وكيل الجمهورية والنائب العام، فقانون الأهالي مَنَح هذه الصلاحيات للحكام الإداريين للبلديات المختلطة⁴، وكانت المراسلات تتم بواسطة التقارير المتبادلة بين الأجهزة المختلفة من أدنى السلم الإداري المتمثل في القائد أو الشاوش بالدوار مروراً بالحكام الإداري إلى رئيس الدائرة ثم إلى والي المقاطعة وإلى الحاكم العام المدني للجزائر، تُوضّح بالإحصائيات الأوضاع المستجدة حول مواد تطبيق القانون.⁵

3- سلطة المحاكم الجزرية :

تأسست سلطة المحاكم الجزرية وفق مرسوم 29 مارس 1902م وكُلِّفت بمحاكمة الجزائريين المرتكبين للمخالفات التي تتجاوز المخالفات البسيطة⁶، انتشرت هذه المحاكم في معظم مناطق المقاطعات وتمّ تقريبها لمختلف تجمعات السكان الجزائريين، بما فيها المناطق الريفية حيث كانت الأكثر ردعا من المحاكم العادية، لأن تطبيق مواد قانون الأنديجينا بعقدين من الزمن أثبت فشله وعجزه عن تحقيق الأمن.⁷

¹ نفسه، ص ص 45-46

² B.O.G.G.A, N° 567, Quatorzième Année 1874, Op.Cit, pp 622-633

³ محمد بليل، المرجع السابق، ص 107

⁴ كان حقّ تنفيذ قانون الأنديجينا الجزري بيد المتصرفين في البلديات المنتزعة، وقد زالت هذه السلطة - بصفة رسمية - منذ سنة 1928م وأصبح الحكم - رسمياً - لقاضي الصلح وحده في تنفيذ القانون المذكور، للمزيد طالع :

- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 325

⁵ محمد بليل، المرجع السابق، ص 107

⁶ من صلاحيات المحاكم الجزرية الحكم بالقرار ضد المتمعن حضوريا وغيبا وليس هناك أي حق للمائل أمامها في الدفاع عن نفسه. أنظر: نفسه.

⁷ نفسه، ص 109

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

يُمكن أن نوضح أنواع تلك المحاكم الجزرية كالآتي :

أ/- سلطة المحاكم الابتدائية الجزرية: المختصة بالمسلمين التي يرأسها قاضي فرنسي بعضوية مسلم و أوروبي انتهت بصفة رسمية في شهر جويلية 1930م¹.

ب/- سلطة المتصرفين العدلية الجزرية:

تُحوّل للمتصرفين الإداريين قمع المخلفات الخاصة بالأنديجينا في البلديات المختلطة حيث صادق مجلس الشيوخ والنواب على نص القانون التالي:

المادة الأولى : يكون قمع المخلفات الخاصة بالأنديجينا بالطرق التأديبية للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة وذلك في كامل تراب الحكم المدني، ويُطبّق المتصرفون الإداريون العقوبات المنصوص عليها والموكلة عادة للشرطة حسب التنظيمات المخصصة للعقوبات.

المادة الثانية: تحتفظ الإدارة بكل الأحكام التي أصدرتها في سجل مرقم وممضى مع بيان إجمالي لأسباب الأحكام التي أصدرتها و ترسل نسخة مصادق عليها من السجل أسبوعيا إلى الحاكم العام عن طريق السلم التصاعدي .
المادة الثالثة : يقتصر القمع بالطرق التأديبية الموكلة إلى المتصرفين الإداريين على مدة سبع سنوات ابتداء من يوم صدور هذا القانون.²

تُحوّل للمسؤولين الإداريين تنفيذ عقوبة السجن و مصادرة الأملاك دون أي حكم قضائي و ليس للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه أو نقض ما هو صادر في حقه، فقد تقرر في سنة 1896 تعيين متصرف إداري قصد تطبيق القوانين على المسلمين إداريا، يخضع لهم بطريقة مباشرة القياد وهم بمثابة أعوان لهم،³ و أصبح الحكم رسميا رسميا لقاضي الصلح وحده في تنفيذ قانون الأنديجينا⁴. وجرهم على الانضباط وقد بلغ عددهم في مطلع القرن العشرين 260 متصرفا

4- سلطة الحاكم العام المدني في الجزائر: يمتلك صلاحيات واسعة في تنفيذ العقوبات على الجزائريين بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يتمتع بها فهو تُحوّل من رئيس الدولة بالتشريع، وازدادت صلاحياته بعد تحديد قانون الأهالي في 1881م حيث نصّت العديد من المراسيم المفسرة لكيفية تطبيقه وكذلك أحكام المحاكم الردعية والجنائية ومن الصلاحيات التي أصبح يتمتع بها الحاكم العام في الجزائر نجد :⁵
- سلطة الحجز في المعتقلات، ووضع الأفراد تحت الحراسة المشدّدة، وفرض الغرامات الجماعية بتطبيق بعض القوانين كقانون الغابات 1903م. إضافة إلى سلطة العزل وحبس الأشخاص.

¹ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 325-328

² B.O. G.G.A, N° 838, Vingt et Huitième Année 1881, Op.Cit, p 266

³ Charles Robert Agéron, les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Op.Cit, T01, p189

⁴ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 325.

⁵ محمد بليل، المرجع السابق، ص 111

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

سياسة ردع الجزائريين وقهرهم لم تتوقف عند وجود مراسيم وقوانين الأنديجينا المشئومة فقط بل كانت هناك قوانين لا تقل شأنًا عنه، مَسَّت الكيان الاجتماعي للمجتمعات الجزائرية وهذا ما سنعرفه في دراستنا للقانون.

3-2- إصدار قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882م :

شكّل ظهور قانون التلقيب أو قانون الحالة المدنية للجزائريين في 23 مارس 1882م إحدى وسائل تحطيم الكيان الجزائري وتفكيك روابطه الاجتماعية الموروثة أبا عن جدّ، وقد تزامن ظهوره مع وجود قانون الأنديجينا وهذا ما يعكس لنا حرب المستعمر إتحاد الجزائريين وبأي وسيلة متاحة بهدف إحلال العنصر الأوروبي محل العنصر المحلي.

3-2-1- التلقيب في الجزائر قبل ظهور قانون الحالة المدنية يوم 23 مارس 1882م

تميّزت أسماء المسلمين بأوصاف لا تتضمن تسميةً عائليةً فيقال عادة : علي بن محمد، ثم أحمد بن علي ثم عمر بن أحمد وهكذا... فعند حلول الجيل الثالث يغيب اسم الجد باستثناء العائلات التي يحمل الأحفاد فيها أسماء الأجداد تخليداً لذكراهم وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ السُّنة النبوية تُرغّب الناس في تسمية ذكورهم بأسماء الرسل أو بالأسماء التي تتضمن معاني العبودية لله: كعبد الله، وعبد الرزاق وعبد الخالق وغيرها، وتتم تسمية المولود، عادة في اليوم السابع ويوكل شرف اختيار الاسم، في كثير من الأحيان إلى أشخاص اشتهروا بالورع، وقد يتم اختيار الاسم تفاؤلاً بحدث سعيد أو بمناسبة بهيجة أو بظرفية رمزية، ويحدث أن يختار بعض الناس تسمية المولود باسم الشهر الذي ولد فيه (رجب، ربيع ورمضان...) ويتم اختيار الأسماء العربية، عادة، حتى عند البربر، ولا غرابة في هذا إذا عرفنا أنّ من يعتنق الديانة الإسلامية مُجبر على تغيير اسمه ومع ذلك شاعت بعض الأسماء البربرية والتركية أو أسماء مشاهير العباد المحليين.¹

يبدو أنّ المنظومة الاسمية الجزائرية تتّصف بندرة استعمال الاسم الكامل والاكتفاء باستعمال الاسم المختصر أو اسم الشهرة، وتبرير ذلك - حسب اعتقادنا - يعود إلى التنظيم القبلي للمجتمع الجزائري. فالفرد المقيم داخل القبيلة وفي كنفها ليس في حاجة للتعريف بنفسه فهو يكفي باستعمال اسمه الشخصي الدال عليه² وفي بعض الأحيان يستبدله بالكُنى أو الألقاب التي اشتهر بها بين أبناء مجتمعه، أمّا في حالة خروجه من القبيلة عندها يصبح يعرف باسم القبيلة التي ينتسب إليها.³

¹ شارل روبر أجيرون ، مرجع سابق، ص332

² وفي الحالات النادرة التي يصبح فيها الاسم اسماً للعائلة ويتوارثه الأبناء، أبا عن جد مثل مولاي الشّقفة، بن عميروش، بن بودور، بن عتيق بلعابد... فهي تقتصر على على الحالات التي يدل فيها هذا الاسم على عمق نسبي عائلي، أي نسب بمنح قيمة لحامله، لأن سلطة منح اللقب وسلطة المطالبة بتوريثه تحكمها الأعراف وليس القانون، راجع : - حسني قيطوني، بلاد القبائل الحضرية عبر التاريخ: موطن كنامة والحرب الاستعمارية، تر: عز الدين بوكحيل، دار القصبة، الجزائر، 2015م، ص 286

³ Anna Parzymies. *Anthroponymies Algérienne Noms de Famille Modernes d'Origine Turque*, Édition Scientifiques de Pologne. Varsovie 1985, p 17

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

عموما، تشمل الأسماء المغاربية على خمسة (05) عناصر، هي:¹

- التمييز التشريفي: باستخدام الألفاظ التالية الدالة على ذلك، مثل: الحاج، وسيدي، وسي وغيرها.
 - اسم الشخص: كعلي، أو محمد...- النسبة للأب: كقولنا علي بن عمار.
 - في بعض الأحيان استخدام التمييز العائلي في النبالة الدينية أو العسكرية.- النسبة إلى مكان الولادة: مثلا الوهراني، وفي بعض الأحيان النسبة إلى الحرفة مثلا: ابراهيم بن علي خزندار (الخزينة)، والعرف السائد في بلدان المشرق والمتمثل في التكني باسم الولد الأكبر (أبو فلان) وهو أقل انتشارا في بلدان المغرب العربي.
- تفاوت استعمال تلك العناصر من طرف الجزائريين فلم تستعمل التسمية العائلية في كل المرات بل اقتصر تداولها بعد مغادرة الفرد لقبيلته والإقامة بعيدا عنها بمدينة ما، أو عندما تتجاوز شعبيته حدود قبيلته الأصلية في حين اقتصر التسمية التفاضلية خاصة منها "الحاج" على من أدى فريضة الحج من الجزائريين أو من كان أكبرهم سنا في بعض الحالات، أمّا عن لفظ "سيدي" أو "سي" المختصر لها، عُرف بها الأفراد ذوي الواجهة الصوفية كالمرابطين. كما يبدو أنّ استعمال الاسم الكامل في الجزائر أثناء القرن التاسع عشر من خلال المعطيات السابقة قد خُصّ به بعض الأفراد المنتمين إلى طبقة اجتماعية متميزة بسمو مكانتها عن بقية طبقات المجتمع الأخرى فاقصر بذلك على فئة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري لا غير.

3-2-2- إرهابات قانون التلقيب في الجزائر (1830-1882):

الحالة المدنية للجزائريين خلال الفترة المدروسة (1830م-1882م) لا تغدو من أن تكون الوضع الذي يكشف حالة الفرد، ويدرسه اجتماعيا من خلال استحضار تواريخ ميلاده، وزواجه، ووفاته داخل الأسرة التي يعيش فيها، والحديث هنا يضمُّ كامل أفراد الأسرة دون استثناء، وعليه فالأسماء الجزائرية التي سيدرسها قانون الحالة المدنية هي أسماء عربية ذات صلة بالدول المسلمة، لكن، والمثير للتساؤل، هو أنّ كل ما ذكر آنفا عن الفرد الجزائري لم يكن له سجلا يحفظه، ولا إدارة أو مصلحة معينة تهتم بمثل هذه الأمور، بل كانت الأمور تسري وفق ما توارثه الأبناء من الآباء والأجداد،² إلى غاية ظهور قانون الحالة المدنية في 23 مارس 1882م الذي غير مجرى اتخاذ ألقاب خاصة بالجزائريين.

سبقت المطالبة بضرورة إنشاء سجلات خاصة بالحالة المدنية للجزائريين قبل صدور قانون التلقيب بكثير لتحقيق سياسة الإدماج الإداري كخطوة أولى³، باعتبار أنّ الجزائر جزء من أرض فرنسا وفقا لمرسوم⁴ مارس 1848م المؤكد لقرار 22 جويلية 1834م، وعلى إثر ذلك قُسمت الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات إدارية

¹ أنظر:- حسني قيطوني، المرجع السابق، ص 286. / شارل روبيير أجبرون، مرجع سابق، ص 332 (الهامش)

² Arthur Girault, Op.Cit, T 02, p 567

³ شارل روبيير أجبرون، مرجع سابق، ص 331

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

(أو المقاطعات بعد سنة 1870م)، خاضعة للمراقبة المباشرة للحاكم العام العسكري أو المدني، وكل عمالة إدارية بدورها مقسمة إلى دوائر وبلديات كاملة الصلاحيات ومختلطة لأجل تطبيق نفس النظام الإداري القائم بفرنسا قَدْر الإمكان بالجزائر.¹

ظَهَرَت بعض المحاولات لإقامة مصلحة الحالة المدنية في مدينة الجزائر خلال سنوات 1838 و1848م إلا أنها باءت بالفشل بسبب الخجل الذي كان يمنع الجزائريين من التلفظ جهرًا بأسماء أمهاتهم أو زوجاتهم.² ويعود سبب إبقاء الإدارة الاحتلالية الوضع على حاله دون التدخل في كتابة العقود المتعلقة بالحالة المدنية منذ الاحتلال سنة 1830م، إلى صعوبة تطبيق هذا القانون لأنه سوف يُغيّر كلّ الخصائص التي يتميز بها القانون الإسلامي في هذا الجانب ومن الخطر - كذلك - الإساءة للعادات المتأصلة لدى الجزائريين خاصة وأنهم لم يتقبلوا الاحتلال بعد فما بالك بتغيير عاداتهم في هذه الناحية.

تَكَرَّرَت العملية بعد صدور مرسومي 08 أوت 1854م³ و 08 أفريل 1854م⁴ وتَقَرَّرَ بموجبهما إحصاء عدد المواليد والوفيات في الأقاليم المدنية في سجل الحالة المدنية، وأُسْنَدَت المهمة إلى المكاتب العربية على مستوى العملات وإلى شيوخ القبائل في المناطق القروية (الريفية)، وَمُنَحَت سلطات المختل لضباط المكاتب العربية صلاحية تغريم الجزائريين الراضين أو المهملين بتصريح عدد المواليد والوفيات، يُقَدَّر مبلغ الغرامة من 01 فرنك إلى 15 فرنكا.⁵

والواقع، أَنَّ العملية انحصرت في إرغام الآباء على التصريح بالأسماء التي تتألف منها عائلاتهم ممَّا جعلها تقتصر على السكان المدنيين، ونفس المحاولات تمت على المستويات القَبَلِيَّة التي عرفت مقاومة شديدة إلى درجة أنه تم التخلي عنها بكل بساطة.⁶ أمَّا الأقاليم العسكرية وبموجب القرار الصادر يوم 20 ماي 1868م فقد أُوكِلَت نفس المهمة إلى المساعدين الأهليين للإشراف بصفة خاصة على تصريحات المواليد والوفيات، والتأكد من صحتها لتنتقل فيما بعد إلى ضباط الحالة المدنية، ولم تَرُد الإشارة إلى تصريح الزواج والطلاق في مرسوم 18 أوت 1868م⁷ لكنَّ غياب العقوبة جعل هذه النصوص ميتة.⁸ ومما صَعَّب الأمر أكثر بالنسبة للإدارة الفرنسية هو محدودية الأسماء التي عُرف بها الجزائريون آنذاك، حيث اقتصرَت بصفة إجمالية في أسماء الرُّسُول صلى الله عليه وسلم وآل البيت، فبالنسبة للرجال، تكررت أسماء محمد وأحمد وعلي، أما بالنسبة للنساء فتَرَدَّد اسم فاطمة

¹Claud Collot. Op.Cit.p 08

² شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق، ص 333

³ Émile Larcher. Op.Cit, T02, p 150

⁴Arthur Girault, Op.Cit.T02, p 567.

⁵Émile Larcher, Op.Cit,T02, p150

⁶شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق، ص 333

⁷ Émile Larcher. Op.Cit, T02, p 151.

⁸Arthur Girault, Op.Cit.T02, pp 567-568.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

وعائشة أكثر،¹ انتشرت هذه الأسماء في القبيلة الواحدة بل في القرية الواحدة، ولم تظهر مساوئ هذا النظام إلا عند محاولة تطبيق قانون الملكية الفردية بالجزائر سنة 1873م.

طُرِحَ ولأول مرة مشكل الاسم العائلي بصفة رسمية عند الإعداد لقانون واري (La loi de Warner) المؤرخ في 26 جويلية 1873م حيث تَفَطَّنَتْ مكاتب الرهون العقارية للمعضلة التي اعترضت سبيلها في التمييز بين مختلف العقود المسجلة وتوزيعها على أصحابها بسبب تشابه الأسماء الذي كان حائلا في ذلك²، مما تَوَجَّب على الإدارة الفرنسية إيجاد حل لهذه المشكلة، إذ سرعان ما اقترح "واري" (Warnier) إجبارية اللقب العائلي بالنسبة للمالكين الجزائريين، حيث نصت المادة 17 منه على مايلي " يجب أن يتضمن كل عقد ملكية اسما عائليا يضاف إلى الاسم والكنية السابقين اللذين عُرف بهما الأهلي وفي حالة عدم توفر اسم ثابت، فإن الاسم الذي سُجِّلَ هو الاسم الذي سَيُطْلَق على القطعة".

غير أن ذلك لم يحل المشكلة في شيء، وخاصة من الناحية القانونية،³ إذ كيف يتم تسمية مشتري الأرض أو وارثها إذا كان البائع أو الموروث مجردا من الاسم العائلي؟ هذا ما ساق تفكير الحكومة سنة 1874م في مشروع قرار يلزم جميع الأهالي المالكين وغير المالكين على اتخاذ اسم عائلي.⁴

3-2-3- صدور قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882م:

أولا: أسباب ظهور القانون :

أصدرت الإدارة الاحتلالية قانون 23 مارس عام 1882م لعدة أسباب، أهمها:

- 01- رأت الذهنية الأوروبية والمنطق الإداري الاستعماري بأنه عندما يتخذ الناس ألقابا متنوعة و الابقاء على هذه الطريقة سوف يفضي إلى طمس الأجداد وخصوصا في غياب وثائق الحالة المدنية⁵، إذ لا يملك الأفراد شهادات الميلاد أو الوفاة ولا عقود الزواج، ففي سنة 1848م صرح "لا باسات" (Lapasset)⁶ في هذا الشأن «إننا نقدر م افي هذه الأوضاع من نقائص، فمصلحة العائلة، بل مصلحتنا أيضا، تقتضي التعجيل بإنشاء مؤسّسة للحالة المدنيّة أو شبيها بها».¹

¹ Émile Larcher. Op.Cit, T02, p 152

² Émile Larcher. Op.Cit, T02, P152

³ Arthur Girault, Op.Cit.T02, p 568

⁴ شارل روبري أجيرون ، مرجع سابق ، ص ص 334-335

⁵ فالاسم العائلي إذن، ذلك الاسم المشترك بين أفراد العائلة الواحدة وملكية خاصّة متوارثة بين أبنائها على مدى الحياة، الدال على خصوصيتها وتفرّدها بين أفراد المجتمع وعنوان هويّتها وبطاقة تعريفها. أنظر: يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر (1870-1900م) قسنطينة أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003م، ص 05

⁶ Ferdinand Auguste Lappasset ولد "بسانت ماري" يوم 29 جويلية 1817م، جرجي مدرسة "سان سير" العسكرية الفرنسية سنة 1835م، التحق بالجيش الفرنسي في الجزائر سنة 1837م وتولى رتبة نقيب سنة 1845م، تولى إدارة مكب عربي بتنس سنة 1846م والإدارة

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

- 02- فَرَضَ الفرنسيون نظام الحالة المدنية والمعروف في مختلف وثائقها على أنه " الإسم النسبي" أو " اللقب الأهلي"،² عملية مقصودة اعتمدتها فرنسا لضرب العائلات الأخرى عن التعامل معها، وسعيا منها في تشتيت هذه العائلات بمنحها ألقابا مختلفة لتفريق شجرة العائلة عبر الزمن تماشيا مع سياسة "فرق تسد"، وقد فرضت الفترة الاحتلالية على الأسرة الجزائرية إطلاق أسماء لا تليق بصاحبها ولا تحترم الكيان البشري.³
- 03- تحولت مسألة إنشاء سجلات الحالة المدنية إلى ضرورة ما فتئت تفرض نفسها يوما بعد يوم فقد كان قضاء الصلح الفرنسيون يفرضون على الناس اختيار اسما عائليا كلقب، وكان الناس يتهربون منهم، فأصبحت المحاكم تواجه يوميا حالات كثيرة التعقيد وذلك ما جعل المجالس العامة توصي بأن يفرض على الأهالي في أقاليم التل تَبَيُّ اسما عائليا واتخاذ التدابير اللازمة لإثبات حالتهم المدنية.⁴
- 04- سَعِيَ الإدارة الفرنسية إلى تسهيل معاملاتهما الإدارية فيما يخص ملكية الأرض في الجزائر ونقلها إلى المستوطنين فعند صدور قانون 1873م أو كما يسمى بقانون المستوطنين والمتعلق بالأرض، ألحَّت الإدارة على ضرورة إبراز الاسم وفقا للحالة المدنية عند تداول الأرض بالبيع والشراء، ولا يكون التسجيل إلا على هذا الأساس، وفي سنة 1875م أجبر المواطنون على الاستظهار بالاسم العائلي سواء كانوا ملاكين أو غير ملاكين.
- (ب)- **مضمون القانون :** احتوى قانون الحالة المدنية الخاص بالجزائريين على 23 مادة وهي:⁵

الباب الأول: كيفية اتخاذ ألقاب أهلية:

- المادة 1:** سيجرى العمل باتخاذ الأهالي المسلمين الجزائريين ألقابا تخصهم.
- المادة 2:** في كل بلدية أو فرع بلدية، يكلف فيها ضباط الحالة المدنية بإحصاء الأهالي المسلمين أو تعيين مفوضين معينين في حالة غيابهم. وتثبت نتائج عملية الإحصاء في سجل أصلي في نسختين، يُدون فيه أسماء الأشخاص، مهنتهم، مقر سكنهم، وسن وتاريخ الميلاد إن أمكن ذلك.

الجهوية للشؤون العربية لعمالة الجزائر سنة 1853م، كان قائدا للدائرة العسكرية بسكيدة سنة 1854م وبسيدي بلعباس عام 1860م ومستغاث سنة 1861م، مات في فرنسا يوم 20 أفريل 1874م، أنظر :

Narcisse Faucon, Op.Cit, pp 365-366

¹ شارل روبر أجيرون ، مرجع سابق، ص 332

² يسمينة زقولي، المرجع السابق، ص 05

³ إبراهيم براهيم، دور الصحافة الوطنية في معالجة إشكاليات أسماء الأعلام الجزائرية- الشروق اليومي انموذجا- ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة 08 ماي 1945م قالة، قسم اللغة والأدب العربي، 2014م ، ص 75

⁴ شارل روبر أجيرون ، مرجع سابق، ص 333

⁵ B.O.G.G.A, N°871, Vingt Deuxième Année 1882, Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana et Cie Alger, 1883, pp 159-163

للإطلاع على النسخة الفرنسية للقانون، أنظر : الملاحق الخاصة بالقوانين: الملحق رقم 23 ص ص 491-495

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

المادة 3 : كل أهلي ليس له أب ولا جد ولا عم ولا أخ كبير، لا بد له أن يختار لنفسه لقباً أهلياً يسجل في الدفتر الأصلي المذكور. وإذا كان له أب أو جد أو عم أو أخ كبير، فاختيار اللقب الأهلي يعود للأول ثم الثاني ثم الثالث. وأما إذا غاب صاحب الحق في اختيار اللقب الأهلي، يكون اختيار ذلك اللقب لمن يليه في عائلته. وإذا كان قاصراً فالحق لوليّه.

المادة 4: إذا كانت العائلة التي يشملها اللقب الأهلي لا تحتوي إلا على النساء فاختيار اللقب الأهلي يعود للام أو للجدّة وإلا فلكبيرة الأخوات على مقتضى القاعدة التي تضمنها الفصل الثالث أعلاه.

المادة 5: في حالة رفض أو امتناع أحد أفراد الأسرة الذي إليه الحق في اختيار اللقب الأهلي، أو الاستمرار في اعتماد نفس اللقب من قبل فرد أو أكثر، فسيتم ترتيب اللقب الأهلي بواسطة مفوض مسؤول عن الأحوال المدنية.

المادة 6: يتم ببساطة إضافة اسم العائلة، في السجل الأصلي إلى الاسم الحالي للأهلي عندما يسجلها ضابط الحالة المدنية أو المفوض وفقاً لأحكام المادة 13 أدناه. ويصبح ذلك السجل سجل الحالة المدنية، ويرسل في نسختين مكررتين إلى رئيس البلدية، الذي سيسجل عقود الحالة المدنية للأهلي، ويحتفظ بإحدى النسخ المكررة ويرسل الآخر إلى المحكمة المدنية للبلدة. ويتم إصدار بطاقة الهوية، التي تحتوي على رقم مرجعي من هذا السجل تشير إلى الاسم والاسم الأول الذي سيتم إدخاله فيه، مجاناً لكل أهلي.

المادة 7: يحمل اللقب الأهلي كل أفراد العائلة والأقارب (الأحفاد) المقيمين داخل مقر بلديتهم، أما الأبناء المقيمين خارج مقر البلدية التي تم فيها الإحصاء فيبلغون من طرف المتصرف المدني لبلدية إقامتهم، وفور إخطارهم باللقب الأهلي تُسلم لهم بطاقة هويتهم. وإذا حصل العكس وكان الأهلي الذي اختار اللقب الأهلي لعائلته بعيداً عن مكان بلدية الإحصاء فيكلف رئيس بلدية المتصرف المدني بتبليغ أبناء عائلة ذلك الأهلي باللقب الذي اختاره لهم، وتسلم لهم بطاقة هويتهم.

المادة 8: في الدوائر التي تم فيها تنفيذ قانون 26 جويلية 1873م بشأن الملكية الفردية، لا يُنسب الاسم العائلي الذي يُعطى للمالك الأصلي بموجب المادة 17 من هذا القانون إلى الأسرة إلا إذا تم اختيارها من قبل أولئك الذين يحتفظون بهذا الحق بموجب المادتين 3 و 4 من هذا القانون. وإذا اختار هؤلاء الأفراد لقباً أهلياً آخر يضيف المالك الأصلي، وهو عضو من نفس العائلة، هذا اللقب إلى اللقب السابق. وسيتم ذكر هذه الإضافة على سند الملكية الخاص به، وكذلك في مكتب الرهن العقاري إما بحاسبة الرسم نفسه الموضوع عنده أو في هامش-الدفتر الذي نقل فيه رسم الملكية.

المادة 09: سيجري تنفيذ جميع الشروط المذكورة في المواد أعلاه على الأهالي الذين هم في الخدمة العسكرية في المستشفيات، دور العجزة والمسجونين بفرنسا أو بالجزائر. وفي هذه الحالات، يستوفي رؤساء العساكر، مديرو

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

المستشفيات، دور العجزة ومديرو السجون الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية أو المتصرف المدني عن تنفيذ هذا القانون.

المادة 10: بناءً على طلب الملقبين، أو تحت أوامر وكيل الحكومة الجمهورية، سيتم تسجيل في هامش وثائق الأحوال المدنية، التي تم إعدادها مسبقاً، ألقاب الأهالي بموجب هذا القانون أو قانون 26 جويلية 1873م في النشرات رقم 1 المودعة لدى المحاكم الشرعية مبنية عن أحوال كل شخص.

المادة 11: عند الانتهاء من تقيد الألقاب الأهلية في سجلات الحالة المدنية تُنشر في جريدة المبرش، ومن خلال الملصقات على جدران البلدية. يتم تحديد شهر واحد لجميع الأطراف المعنية باللقب الأهلي للإبلاغ عن أي خطأ وارد.

المادة 12: وفي غضون الشهر الموالي، يقوم المفوض المدني بتصحيح الأخطاء المبلغ عنها.

المادة 13: بعد انقضاء المهلة المحددة ترسل أعمال المفوض المدني المؤقتة إلى الحاكم العام التي يحيلها مباشرة إلى مجلس الحكومة للخروج بحكم نهائي (قبول أو رفض). وفي حالة وجود نزاع في الحكم بين ملاك اللقب الأهلي يُحال الحكم مباشرة إلى المحاكم الشرعية للبت فيها، دون تأخير في إتمام الأعمال الباقية وإرسالها إلى مكتب الحالة المدنية.

المادة 14: وبعد صدور الحكم حول اللقب الأهلي، يتمسك الأهالي به في جميع شؤونهم. لا يجوز لضباط الحالة المدنية وكذا الموظفين، والوزراء أن يحرروا وثائق لهؤلاء الأهالي خلاف معلوماتهم المقتيدة في السجل الحالة المدنية. وإذا حصل ذلك فعليهم دفع غرامة قدرها من 50 إلى 200 فرنك.

المادة 15: على كل أهلي لا يملك لقباً أهلياً في الدائرة التي تم فيها ضبط الحالة المدنية أن يصرح بذلك إلى في أجل أقصاه شهر واحد. ويقوم رئيس البلدية أو المتصرف الإداري حسب ما وضحته المواد السابقة في وضع اللقب الأهلي. ويسجل اللقب الأهلي لذلك الأهلي الذي إختاره أو نُسب إليه في السجل الأصلي.

الباب الثاني: مايتعلق بعقود الحالة المدنية

المادة 16: يُلزم على الأهالي المسلمين التصريح بـ: الولادات، الوفاة، الزواج والطلاق منذ ذلك اليوم ووفقاً للمادة رقم 14، ووجود اللقب الأهلي ضروري وواجب. وتكون تلك التصريحات مدعومة بالمعلومات الشخصية لهؤلاء الأهالي.

المادة 17: عقود الميلاد والوفاة للأهالي المسلمين تُحرر حسب ما جاء به القانون الفرنسي. أما التصريح بعقود الزواج والطلاق فيكون في ظرف ثلاثة أيام عند رئيس البلدية أو المتصرف الإداري الذي يباشر مهامه مع الطرفين وفي حالة غياب الزوجة يتوجب حضور من ينوب عنها، وشاهدين حسب الشريعة الإسلامية. وإذا تعذر حضور الشاهدين بسبب بعد المسافة فسيتم نقل شهادتهما من طرف مساعد المكتب الأهلي بالمنطقة.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

المادة 18: إن المنزوعات من عقود الحالة المدنية تفك من أصلها وترسل في مدة 8 أيام إلى ضابط الحالة المدنية ليسجلها في الدفتر الأصلي على مستوى البلدية.

المادة 19 سيصدر حكم بشأن التصحيحات التي يجب إجراؤها على وثائق الحالة المدنية طبقاً للقانون الفرنسي وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات من إصدار بطاقات الهوية. تتم هذه التصحيحات مجاناً بناءً على طلب وكيل الجمهورية. وخلال نفس الفترة، سيتم إصدار مقتطفات من قوانين الأحوال المدنية للأهالي المسلمين على ورق عادي مقابل رسم واحد قدره 25 سنتيمًا.

أحكام عامة

المادة 20 الجرائم، الجنح والمخالفات يُعاقب عليها وفقاً للقانون الفرنسي.

المادة 21: يعاقب كل من زور بطاقة الهوية أو استعمالها مزورة بمقتضى المادتين 153-154 من قانون العقوبات، مع مراعاة تطبيق المادة 463 من نفس القانون.

المادة 22: ستصدر لوائح تنظيمية لتنفيذ هذا القانون في سائر المنطقة التلية الجزائرية الموضحة حدودها في المخطط الملحق في المرسوم المؤرخ يوم 20 فيفري 1873م. أما خارجها فتستوضحها قرارات الحاكم العام.

المادة 23: جميع العروض المخالفة لهذا القانون ملغا

حرر بباريس يوم 23 مارس 1882 جول قريفي رئيس الجمهورية

حافظ الأختام وزير العدل والعبادة

قوستاف هامبر

ثالثاً: أهداف القانون :

سعت سلطة لختل من وراء إصدارها لقانون التلقيب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

01- التوافق كما جرت العادة مع تنظيماتها الإدارية التي تهدف خاصة إلى تسهيل الصفقات العقارية وتأمينها فقد انصب الاهتمام على الفائدة التي يجنيها المعمرون أكثر مما انصب على الفائدة التي يجنيها الأهالي من هذا القانون¹ (وضع سجلات للحالة المدنية للجزائريين)

02- تسهيل عملية اغتصاب الأراضي إلى حدٍّ وَّصَفَ أحدُ الكُتَّاب الفرنسيين له بالسلاح ذي حدين²

03- تفكيك وحدة القبيلة الجزائرية التي تجعل الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانتفاضة في كل وقت ثمَّ إنَّ إقامة المِلْكِيَّة الفردية تحت ظروف احتلالية (احتلال استيطاني)، لن يستفيد منها سوى المحتل المسيطر على

¹ حسني قيطوني، المرجع السابق، ص 287

² Charles Robert Agéron , les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Op.Cit, T01, p 180

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

السياسة والإدارة والاقتصاد والقضاء.¹ وإقرار الملكية الفردية للجزائريين بواسطة القرار المشيخي 22 أبريل 1863م سيقع الفلاحون الجزائريون مجدداً ومرة أخرى فريسة المضاربين وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مُبعدين.²

04- ما يرمي إليه الاحتلال الفرنسي من وراء تحطيم كيان المجتمع الجزائري هو محو جذور هذه الأسر والعائلات الجزائرية وبالتالي القضاء على ماضي هذا المجتمع واستبداله بحاضر فرنسي، سيصبح بمرور الزمن هو ماضي الجزائر من خلال تذويب فئاته في المجتمع الفرنسي.³

05- العمل على تحقيق سياسة إدماج الجزائريين بفرنسا.

06- مسح الذاكرة الجماعية الشعبية الجزائرية وطمس معالم الهوية الوطنية.

07- بعد زوال الحكم العسكري من القسم الشمالي للجزائر وإخفاقه بوزارة الداخلية بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870م ونجاح سياسة الجمهوريين الطامحين للإدماج الكلي⁴ عرفت الإدارة الفرنسية مصاعب كثيرة من أهمها عدم وجود لنظام الحالة المدنية الجزائرية شبيه بالنظام الفرنسي، خاصة بعد التزايد في الكثافة السكانية للجزائريين وازدياد مساحات الأراضي الخاضعة للحكم المدني.⁵

3-2-4- تطبيق قانون الحالة المدنية ودراسة نقدية له :

أولاً : تطبيق قانون الحالة المدنية :

شمل قانون 23 مارس 1882م ثلاث جوانب هي :

1* إحصاء السكان.⁶

2* منح الألقاب للأفراد.

3* الأحكام الجزائية الهادفة إلى تطبيق القانون بصفة نهائية.

نص القانون مبدئياً على أن كل فرد توفي أبوه يصبح هو المؤهل إلا في حال وجود الأخ الأكبر أو العمّ

لتشكل نقطة البداية للمجموعة العائلية، لكن كيف يتم تفادي الأخطاء المتنوعة؟ وتفادي إرادة التستر على بعض

¹ صالح عباد، المرجع السابق، ص 114

² عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008م، ص 362

³ بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 111

⁴ إبراهيم مهديد، الاستقطابية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م و الرأسمالية الاستعمارية- اشكالية الاندماج الاجتماعي، مجلة إنسانيات عدد 04، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مهران، 1998، ص ص 84-85

⁵ يسمينة زقولي، المرجع سابق، ص 14

⁶ كان Jacques يرجو أن يتزامن تطبيق القانون مع الإحصاء الذي أجري سنة 1881م غير أنّ ذلك التطبيق كان كما ذكر إسماعيل عريان طويلا وشاقا، أنظر : شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 338

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الحقائق؟. يمكن أن يُعالج الأمر بإجراء استنطاق للأشخاص ويُعيدنا هذا العمل إلى اعتماد الشهادة وتوظيفها كقاعدة لوضع النسب، فإذا أراد شخص ما أن يخفي شجرة العائلة أو كان لا يلم ببعض العناصر فإن القانون لا يولي أي اهتمام لذلك ويتم الاعتماد على مُجرّد تصريح لوضع شجرة العائلة.¹ لقد كان تنظيم المصلحة الإدارية يتميز ببطء ظاهر² إذ كان يضم محافظين في المستويات المحلية والعامّة مكلفين بعمليات الإحصاء، ومراقبة سير تسجيل الحالة المدنية تمّ اختيار هؤلاء المحافظين من الرجال الذين تناوبوا على وظائف عدة: كأعوان في مسح الأراضي أو كمحافظين محققين أو رجال أعمال، ولقد سبق أن اشتغل معظمهم كضباط صف تمّ إقالتهم من الجيش، إنهم رجال انتدبوا للقيام بجميع الأعمال ولكنهم في الواقع لا يصلحون لشيء بناءً على شهادة أحد كبار الموظفين الجزائريين، فكان عملهم مطابقاً لما يمكن أن يُنتظر من أمثال هؤلاء الناس.³

تجدر الإشارة هنا إلى أن النساء المتزوجات تمّ إقصاؤهن من عملية الإحصاء وهو أخطر ما مس بالعائلة وبتاريخ تشكيلها حيث لم يتم إحصاء سوى النساء غير المتزوجات أو المطلقات، وانطلاقاً من ذلك يستحيل تتبع نسب الأم قبل سنة 1890م إذاً اعتمدنا على معطيات الحالة المدنية وفي منظور القانون الفرنسي ينتهي وجود زوجة من الأهالي في حال مغادرتها لمنزل والدها.⁴

أصبحت العملية مُستدرجة تتم بطريقة منظمة، حيث شُرع في تسجيل دُور ثم الانتقال إلى الدوار الآخر، مما يجبرهم على عدم إدراج الأفراد المرتبطين بعائلة الشخص المسجل وحيث أنّ تسمية هؤلاء الغائبين كانت تتم آلياً، إذ أنّ أفراد العائلة الواحدة يجدون أنفسهم يتميّزون بأسماء مختلفة،⁵ هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا رفض الرجل الأهلي أو أصّر على حمل لقب اختاره من قبله شخصاً أو أكثر، فإنّ حقه يسقط وينتقل إلى محافظ الحالة المدنية ليقوم بذلك (هذا ما يطلق عليه التلقيب المفروض).⁶

كشفت العملية أيضاً عن غرابة أو استحالة الالتزام ببعض القواعد التطبيقية التي ضبّطت تسهيلاً للمهمة مثل: إزالة "أل" التعريف أو أدوات النسبة (بن، ولد...) أو صفة الحاج... هذا ما أفضى إلى تركيبة غريبة لم تكن متوقعة قط،... وبالرغم من أن التعليمات نصّت على أن تترك للمعني حرية اختيار اسمه العائلي، وإنّ تعدّد ذلك أن يؤخذ من أسماء النسب، إلّا أن تقارير المحافظين أكدت على أن المحافظين اضطروا حينما حلّوا على اختيار

¹ حسني قيطوني، المرجع السابق، ص 287-288

² يعود ذلك على أسباب إدارية ومالية، فقد طلب المجلس الأعلى منذ سنة 1883م تسجيل ميزانية بقيمة 300.000 فرنكا ولم يخصّص لذلك أيّ مبلغ في سنوات 1883 و 1884م ثمّ سجّلت ميزانية بمبلغ 20.000 فرنكا في 1885م ومائة ألف فرنك في سنة 1886م، للمزيد، أنظر:

شارل روبر أجيريون، مرجع سابق، ص 338-339

³ نفسه، ص 339

⁴ حسني قيطوني، المرجع السابق، ص 290.

⁵ شارل روبر أجيريون، مرجع سابق، ص 339

⁶ حسني قيطوني، المرجع السابق، ص 290

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

الأسماء بأنفسهم نظرا لعدم اكتراث الأهالي للعملية¹ ومن تلك الأسماء والألقاب المشينة (التي تسمى في مناطق الشرق بالنَّكوة وفي مناطق الغرب بالنَّقمة) في محتواها الدلالي بجملة من الحقول الدلالية:

1- أسماء أمراض وأسقام: دواخة، داخ، محطوم...

2- أسماء أعضاء جسم الانسان: بوراس، بوذراع، بوسنة...

3- أسماء حيوانات: قردي، بوحصان، بو دجاجة...

4- أسماء حشرات: بيوض، برغوث، نملة...

5- أسماء لا معنى لها: ختو، دهلوز، لولو...²

اقتصرت تطبيق القانون على بعض البلديات الكاملة الصلاحيات وفي معظم الدواوير التابعة للبلديات

المختلطة، واستغرقت العملية حوالي عشر سنوات (1885-1895) وشملت المناطق المدنية التي يسيطر عليها

الكولون أي الساحل أو التل، وفي نهاية العشرية المذكورة وقف الحاكم العام " جول كامبون" (Jules)

(Cambon) ليعلن في المجلس الأعلى للحكومة أنَّ العملية قد انتهت بنجاح، وأنها كلفت الدولة 1.076.655

فرنكا، ولم يذكر حجم الضرائب الجديدة والغرامات التي فُرضت على الجزائريين نتيجة "المخالفات" طبقا

للأنديجان.³ وكانت من البنود التي أُضيفت للمخالفات: عدم الالتزام بالاسم العائلي والتأخر عن إعلان الحالة

المدنية، ذلك أنَّ المقاومة كانت شديدة...وبناءً على الإحصاء، فإن عدد الجزائريين الذين مسهم هذا القانون

الجديد بلغوا 3.069.268 نسمة، ولم يبق بعد ذلك سوى سكان المناطق الجنوبية الذين امتد إليهم القانون في

مراحل لاحقة.⁴

8- وقوع بعض الانحرافات أثناء تقييد الأسماء فالمحافظون المحققون استعانوا بالخوجة (الكتاب) ولم يفلحوا في

الانتهاء من عملهم في الآجال المحددة، فقد اهتموا بالانتهاء من العمل دون إتقانه لأن الأهم عدد الأسماء

المسجلة و مقابلها المادي (0.34 فرنك أو 0.80 فرنك عن كل شخص تم تقييد اسمه في السجل) ومن

الانحرافات الأخرى نجد إحصاء أناس غائبين عن منازلهم أكثر من مرة، وحالات النساء المسنات أو البنات

المتزوجات وغيرها.⁵

ثانيا: قراءة نقدية للقانون:

¹ شارل روبيير أجيرون ، مرجع سابق ، ص ص339-340

² إبراهيم براهيم، المرجع السابق، ص 73

³ Émile Larcher, Op.Cit, T02, p157

⁴ Arthur Girault, Op.Cit, T02, p 568

حسني قيطوني، المرجع السابق، ص ص288-289

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

- يُعدُّ قانون التلقيب الصادر يوم 23 مارس 1882م والمطبق على الجزائريين من أكبر الضربات الإدارية الموجهة إلى أحد الأركان الأساسية (القبيلة) المحافظة على تماسك الأسرة الجزائرية بعد صدور قانون الأهالي المشعوم، لهذا ارتأينا أن ندرس القانون دراسة نقدية وبأقلام محلية متواضعة، يمكن ذكرها في العناصر التالية :
- 3- أراد المشرع الفرنسي أن يُخضع الجزائريين لنمط تسميتهم على الشاكلة الأوروبية (الفرنسية) من أجل القضاء على القاعدة الثلاثية في التسمية التي أوجدت له عراقيل جمّة في ظل غياب وثائق ثبوتية: كشهادات الميلاد خاصة على اعتبار أن عدد أسماء الجزائريين محدود، إذ لم يتجاوز الألف (1000) حسب إحصاءات الإدارة الفرنسية لسنة 1860م التي أعدت القوائم لفرنسة الأسماء العربية فوجدت قرابة 1280 اسما ما عدا المترادفة منها.¹
- 4- اهتمام السلطات الفرنسية بالحالة المدنية للجزائريين واعتماد موظفين ليس لهم إطلاع على حقيقة أمور الأهالي أفضت إلى تركيبة غريبة لم تكن متوقعة قطّ، اشتهر بعضهم بما كان يُعطيه للأهالي الذين يتقدمون للتسجيل عنده من أسماء فرنسية أو أسماء حيوانات وقس على ذلك، وكان كثير من أولئك الضباط يجيدون العربية ولكنهم كانوا يضمرون في نفوسهم مشاعر الكراهية العرقية مما جعلهم يستعرضون أسماء الحيوانات باللغة العربية أو أسماء المهانة والشتّم.²
- 5- وبالرغم من أن التعليمات قد نصّت على أن تترك للمعني حرية اختيار اسمه العائلي، وإنّ تعدّد ذلك أن يؤخذ من أسماء النسب إلا أن تقارير المحافظين أكدت على أن المحافظين اضطروا حينما حلّوا على اختيار الأسماء بأنفسهم نظرا لعدم اكتراث الأهالي بالعملية... ولم يكن بعض الأهالي يعترض على أن يُلقّب في دشرته بالعايب أو الأقرع أو الأحول... ولكن لا يرضى أن يُفرض عليه هذا الاسم ليضلل لصيقا بخلفه من بعده.³
- خلاصة الفصل :**

يتّضح لنا بعد عرضنا لمختلف المحطات الاجتماعية في السياسة الاحتلالية في الجزائر طيلة سبعين سنة من تواجدها على أرض الجزائر (1830-1900م) مجموعة من النتائج، يمكننا عرضها على سبيل المثال لا الحصر، في النقاط التالية :

- 1- كان الاهتمام الفرنسي بالتاريخ العريق للجزائر وما عرفه من حضارات توافدت على أرض الوطن من خلال كتابات أسرى أوروبيين، ومؤرخين فرنسيين وأجانب، ينتهي محاله إلى سياسة التفرقة كأسلوب احتلالي يُحدث فوارق بين السكان القدامى للبلاد من عرب وبربر، ومحاولة سلطات الاحتلال كسب طرف البربر إليها لإحداث القطيعة بينهم والعرب مُروّجة لأفكار جهنمية تقوم على الاختلافات العرقية والفيزيولوجية، والعادات والتقاليد

¹Charles Robert Agéron , les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Op.Cit, p 177

²شارل روبر أجيرون ، مرجع سابق، ص 340

³يسمينه زمولي، المرجع السابق، ص 45

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

وغيرها هادفة من وراء ذلك إلى تسهيل توسعها نحو الداخل وتمرير مشروعها الاحتلالي ضدهم وتزييف الحقائق التاريخية المشهودة.

2- لم تتوقف بربرية فرنسا عند هذا الحد، فقد راحت تستقطب أعيان وشيوخ القبائل وأصحاب القلوب الضعيفة إلى صفها تحت طائلة الاغراءات المادية والمعنوية بدعوى نشر الحضارة، فكانت تقيم لهم رحلات إلى فرنسا وحفلات ماراطونية لأجلهم حتى ينبهروا بنبالتها ويسعون في جرّ إخوانهم إلى صفهم لامتنعاص غضب الشعب نحوها وإخماد لهيب المقاومات الشعبية.

3- وقد أنشأت قنوات إتصال بينها وبين الجزائريين نظرا لجهلها للعربية الفصحى التي أثقلت لسانهم عن التحدث بها مع الجزائريين فكانت تعابيرها العربية عامية أي باستخدام الدارجة، وهذا ما نلتمسه في أغلب تصريحاتها وخطاباتها أو في مناشيرها الرسمية أو البيانات الموجهة للجزائريين التي كُتبت باللغتين العربية العامية (الدارجة) والفرنسية.

4- اعتمدت فرنسا على سياسة الاستيطان الرسمي والحر وقامت بتهجير العديد من أبناء المجتمعات الأوروبية ذوي السوابق العدلية، والمساجين، واللقطاء، وقطاع الطرق من أجل مد يدّ العون للجيش الفرنسي بالجزائر لإحداث التفوق العسكري (عدة وعتادا) ضد الجزائريين، هذا من جهة، وتوطين الأوروبيين وبناء المستوطنات على حساب أراضي الجزائريين التي اعتبرتها مادة خام للمحتل والمستوطن، من جهة أخرى.

5- فما من شك في نهب الوعاء العقاري وتقنيته بما يخدم مصالح العدو في البلاد، وإتباع سياسة الحجز والمصادرة للثائرين وغير الثائرين ضدها.

6- وإذا جئنا إلى حصر بعض من السياسة الزجرية الفرنسية ضد الجزائريين مثل السلب والنهب والتخريب للممتلكات العامة والخاصة والإبادة الفردية والجماعية نكتشف حضارة فرنسا الحقيقية في المناطق التي غزتها في الجزء الشمالي للقارة الإفريقية.

7- وممارسة ضباط فرنسا لهذه السياسة لم يكن وليد المؤسسات العسكرية بل كان وليد غطاء القوانين الفرنسية القانونية المستحدثة وملذات وشهوات هؤلاء الضباط في التفنن بعمليات القتل والإبادة التي لم يستطيعوا ممارستها على أرضهم ليمارسوها على أرض الأبرياء من أجل الشهرة والثراء والرقى إلى المناصب العليا.

8- كما عرفت السياسة الفرنسية في الجزائر عامة، وفي عهد المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) خاصة ظهور فتوى حول شرعية الاحتلال الفرنسي للجزائر وعدم محاربته والعيش تحت ظله كأسلوب مُراوغة من طرف جواسيسها (ليون روش Léon Roches) والمتواطئين معهم من الجزائريين، ورغم ذلك لم يستكن ضمير الجزائريين في الانقياد لتعاليم دينه في الجهاد في سبيل الله والوطن.

9- كما نجد تناقضات في السياسة الفرنسية إتجاه الجزائريين وبالأخص المهجرّين أو المنفيين إلى مناطق مختلفة في العالم الإسلامي أو مستعمرات فرنسا في مناطق أخرى، حيث تَطرد الجزائري من أرضه وتسمح للحجاج بتأدية

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م]

مناسك الحج، ومن جهة نلاحظ فرض الرقابة على الحجاج ومنعها الهجرة نحو المناطق الإسلامية إلا برخص من إدارة المحتل خوفاً من كسب تأييد دولي ضدها والأكثر من ذلك تُصدر فتوى بمعية أتباعها من شيوخ الطرق الصوفية حول منع تأدية مناسك الحج.

9- استمرت السياسة الزجرية الفرنسية وبطرق أخرى منها السجون وقانون الأهالي 28 جوان 1881م وقانون التلقيب في 23 مارس 1882م وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على فشل السياسات السابقة حتى وإن كان مردودها قليلاً في تطبيق سياسة فرنسا الاحتلالية التعسفية على أرض الوطن.

10- لقد مست السياسة الفرنسية في تطبيق مشروعها الاحتلالي كل المجالات والميادين دون استثناء أو بمختصر الحديث كل مجالات حياة الإنسان الجزائري ولعل الجانب الثقافي تأثر هو الآخر أيما تأثر مادام الميدان الاجتماعي موصول العلاقة بينه وبين الجانب الثقافي.

الفصل الثالث :

السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر 1830-1900م

تمهيد.

1- نظرة عامة عن الوضع الثقافي في الجزائر قُبيل الغزو سنة 1830م:

1-1- المؤسسات التعليمية في الجزائر:

1-1-1- الكتاتيب والمعمرات

1-1-2- المساجد

1-1-3- الزوايا والرباطات

1-1-4- المدارس والمعاهد العليا

1-1-5- المكتبات

1-2- مصادر تمويل المؤسسات التعليمية

1-2-1- الإعانات

1-2-2- الحبوس والأوقاف

1-2-3- الزيارة والغفارة والوعدة والزردة

1-3- طرق التعليم ومحتواه

1-3-1- التعليم الابتدائي

1-3-2- التعليم الثانوي والعالي

2- السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر خلال الفترة 1830-1850م

1-2- دور هيئة المترجمين العسكرية قبل وبعد الحملة 1830م:

1-2-1- تشكيل الهيئة

1-2-2- دور هيئة المترجمين العسكرية قبل الحملة

1-2-3- دور هيئة المترجمين العسكرية بعد الحملة

2-2- السياسة الفرنسية تجاه المؤسسات التعليمية والأوقاف

2-2-1- الاعتداء على المؤسسات التعليمية:

أولاً: المدارس القرآنية أو الكتاتيب

ثانياً: المساجد

ثالثاً: الزوايا والرباطات

رابعاً: المكتبات

2-2-2- الإستيلاء على المؤسسات الوقفية

3-2- الإدارة الفرنسية واللغة العربية: ثنائية الاهتمام والتدمير

2-3-1 الاهتمام بتعليم اللغة العربية

2-3-2 محاربة تعليم اللغة العربية

2-4 وضعية التعليم الفرنسي في الجزائر 1830-1850م

3- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1850-1900م

3-1 أطوار التعليم العمومي الفرنسي في الجزائر

3-1-1 التعليم الابتدائي

3-1-2 التعليم الثانوي

3-1-3 التعليم العالي :

أولاً: تأسيس المدارس الشرعية الثلاث

ثانياً: تأسيس المدارس العليا :

أ/- المدرسة العليا للطب والصيدلة

ب/ المدرسة العليا للآداب

ج/ المدرسة العليا للعلوم

د/ المدرسة العليا للحقوق

3-2- تأسيس مدارس تخريج معلمين ومعلمات.

3-3- نشاط الجمعيات المسيحية في التعليم التنصيري بالجزائر:

3-3-1 دور الجمعيات التنصيرية في مجال التعليم التنصيري.

3-3-2 برامج وأساليب ممارسة التعليم التنصيري.

خلاصة الفصل

تمهيد :

رأينا في ما سبق سياسة فرنسا التعسفية ضد الأهالي في الميدان الاجتماعي، وممارستها مختلف أنواع وألوان الجرائم في حقهم، والتي لا يوجد لها سند قانوني تركز عليه ، لهذا كثفت الإدارة الكولونيالية مثل تلك الأعمال للتحكم في البلاد والعباد.

يُعتبر هذا الاعتداء التعسفي على الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري وأهله رسالة واضحة المعالم، بارزة الأهداف، إذ تمثلت في التوجه نحو أكثر الجوانب أهمية، والمساس بالحياة الثقافية. وقد أدرك المحتل الغازي أن حياة الفرد ككل مبنية على روح التواصل والارتباط الوثيق بين الميدانين الاجتماعي والثقافي، ولطالما أصبح للعامل الثقافي أهمية بالغة في تكوين شخصية الفرد ، وإتباع تراث أجداده كحلقة تاريخية، وثقافية، مشدودة الأزر إلى عصور سابقة، ميزتها نشوء حضارات واندثار أخرى. والملفت للنظر أن تلك الحضارات القائمة على أنقاض حضارات أخرى، تشكلت بنمط ثقافي خاص بأهالي تلك المجتمعات التي حافظت على روحها الثقافية (الدين و العادات والتقاليد...).

شكّلت هذه الروابط الثقافية عبر مر العصور جسد الحضارة وروحها، إذ حافظت عليها مجتمعاتها واتخذتها راية لمعطياتها الحضارية والثقافية التي ميّزتها عن باقي الحضارات الأخرى.

فسّر المؤرخون المهتمون بمثل هذه القضايا في مؤلفاتهم التاريخية، جوهر الصراع الصليبي، أو الحقد الديني بين الدول المسيحية والدول الإسلامية إلى الدين الإسلامي، حيث اتبعت الدول المسيحية كل الطرق والآليات للتغلب على الدول الإسلامية منذ نشوءها. وليس غريبا علينا أن نخلو السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830م إلى غاية 1900م من طابع التّحدّي الديني، واللغوي، والثقافي وغيره. بهدف إبراز تفوق العنصر الأوروبي على العنصر الإسلامي، ومحاربته في كيانه الثقافي، وضرب هويته الثقافية وشخصيته الإسلامية وكل وسيلة أو طريقة تبني كيانه، وخاصة الجانب التعليمي منه. وذلك ما عُرف بالغزو الثقافي بعد الغزو العسكري.

01- نظرة عامة عن الوضع الثقافي في الجزائر قبيل الغزو سنة 1830م:

1-1- المؤسسات الثقافية (الدينية) في الجزائر:

أجمعت الدراسات التاريخية على أن الوضع الثقافي و التعليمي أواخر العهد العثماني في الجزائر قد عرف رواجاً كبيراً، وذلك مقارنة بتدني التعليم إبان مرحلة الاحتلال، وعبر عن ذلك المؤرخ "مارسيل إيميريت" (Marcel Emerit) بقوله:

" لقد برهنت أن الجزائريين كانوا على العموم قبل 1830م يُحسنون القراءة والكتابة... فقد ورد الحديث في محاضر اللجنة الإفريقية ص 41 عن طلب بوضرية إنشاء جريدة عربية، تتحدث بالخصوص عن الصناعة والزراعة وبعض العلوم الضرورية...".¹ وشاطر الفكرة المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" قائلاً: «أنَّ هناك طاقات فكرية كامنة في أوساط المجتمع الجزائري، لهذا اعتنوا بالعلوم والآداب فكان منهم الشعراء، وأساتذة في التاريخ ومشرعون...».²

نفهم من هذا الطرح، أن الثقافة و التعليم في الجزائر قبيل الغزو كان ينعم بنوع من الانتشار، التوسع والتطور النسبي في المدن والأرياف، وما هو في حقيقة الأمر إلا استمرار للثقافة الجزائرية ومؤسساتها التي كانت موجودة من قبل،³ وهي لا تكاد تخرج عن: الكتاتيب والمعمرات، المساجد، الزوايا والمدارس.

1-1-1- الكتاتيب والمُعمرات⁴:

تُمثل الكتاتيب إحدى مراكز التعليم التحضيري أو الابتدائي، وظيفتها الأساسية تعليم الأطفال⁵ الحروف الهجائية، وتحفيظ القرآن الكريم و ترتيبه بواسطة ألواح خشبية مطلية بطين الصلصال (الغراء)، وبأقلام من القصب وصمغ مصنوع من الصوف المحروق،⁶ دعت الضرورة إلى تأسيسها منفصلة عن المساجد، بغرض المحافظة

¹ Emerit Marcel, "A Propos de l'Algérie en 1830. Réponse à P. Boyer :Correspondance", A.E.S.C., N° 3, 23^e Année, 1968, p 720

² Sidi Hamdan ben Otman Khodja, Op. Cit, p73

³ هناك دراسات وكتب لمؤرخين فرنسيين كتبوا عن هذا الموضوع قبل الغزو بكثير، منها كتاب المؤرخ "موريس بولار Maurice Paulard" الذي بحث في الثقافة الجزائرية ووصف حالتها خلال القرنين 14 و 15م. في كتابه "التعليم الأهلي في الجزائر l'Enseignement pour les Indigènes en Algérie".

⁴ تختلف التسميات حسب سكان الريف وسكان المدن، أو حسب جهات الوطن، فمثلاً: أهل البادية أي الريف يُسمونها "الشريرة"، وهي خاصة للقرآن والدين عند البدو الرحل، أما سكان المدن يُسمونها "المسيد" وفي بني مزاب هناك "المسجد"، وفي زواوة توجد "المعمرة"، وفضل كتابتها المؤرخ "سعد الله" باسم "المدارس القرآنية"، وكلها تحمل معنى واحد (تعلم الشريعة الإسلامية) أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م، ص ص 37-38 و ص 44. أما كتابات المؤرخ الجزائري "يحي بوعزيز" ومن سار في فلكه فقد عرفت كتاباته حول الثقافة الجزائرية التسميتين المذكورتين.

⁵ الأطفال المعنيون هم الذكور دون الإناث، اللائي لا يذهبن إلا نادراً، ولكن أصحاب البيوت الكبيرة يجلبون أستاذ معروفاً بصلاحه وعلمه لتعليم البنات، أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 162

⁶ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 220

على نظافته ووقاره، ولكي يُتَحَصَّل على جو الخشوع المطلوب عند الصلوات المفروضة.¹ فالكُتَاتِيب قد تنشأ منفردة وفي شكل مُجْمَعَات من البيوت، مختلفة الأحجام والأشكال. وهي في الغالب عبارة عن حُجْرة أو دُكَّان في الأصل أو جناح في مسجد، بل إنَّ بعض الواهبين كان يكتفي بفتح غرفة في منزله على الشارع ويجعلها كُتَاباً للأطفال، وكذلك كان في زوايا المرابطين.² وأغلبها تكون مؤسَّسة من طرف حفظة القرآن الكريم، بهدف الحصول على لقمة العيش.³ كان يُطلق عليها في الأرياف اسم "الشرعية" وذلك لتدريسها الشريعة، أما في المدن فعُرفت باسم "المسيد" (تحريف لكلمة المسجد). ومن المسيدات المتواجدة بالقصبة: "مسيد بَرْقِصَة"، "مسيد بن علي" و"ضريحه"، "مسيد الحمامات"، "مسيد جامع سفير" وغيره⁴

إضافةً إلى مهنة تعليم القراءة والكتابة، وتحفيظ القرآن الكريم، نجد تدريس بعض مبادئ الحساب،⁵ توافُقا مع سنِّ الأطفال المترددين عليها الذي يتراوح ما بين 05 و 06 سنوات،⁶ ليصل عددهم فيها بين 15 و 20 طفلا يواصلون الدراسة بها لمدة 03 إلى 04 سنوات. أمَّا من يرغب في مواصلة الدراسة فسيبقى لسنوات أخرى من أجل تعلم وحفظ القرآن كله.

تُوجد إلى جانب الكُتَاتِيب، المِعْمَرَات، وهي شبيهة بالكُتَاتِيب القرآنية، انتشرت في الأرياف والقرى الجبلية خلال العهد العثماني، ينتقل إليها التلاميذ من مختلف جهات الوطن، وأحيانا من خارج الجزائر لأجل حفظ القرآن الكريم وترتيله. وكذا دراسة علوم أخرى ذات صلة بفهم القرآن وتفسيره. أمَّا تسيير هذه المِعْمَرَات فكان يتم من طرف شيخ مسن يرأسها، يُدعى "المقدِّم" أو "الوكيل".⁷ واسم "الطُّلبة" في بعض الجهات، و"الفقهاء" في بعض الجهات الأخرى، و"المشايع" في غيرها⁸، وهم من الطبقة الفقيرة والكادحة. تُؤدَّى الصلاة فيها بصورة جماعية، كما يُتلى فيها القرآن كذلك وبصفة جماعية خاصة بعد صلوات العصر والمغرب والصبح، ويدعونه "الحزْب الراتب" أي المرتب والمنتظم بصفة دائمة. فكان من طرف الدارسين بها، الذين اهتموا بأعمال النظافة الصيانة، تحضير الطعام... كانت هذه الأعمال تتم دوريا وبانتظام.⁹

¹ Yvonne Turin , **Affrontement Culturels dans l'Algerie en Colonial(1830-1880)**, F.Maspeno, Paris, 1971, p127.

² أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1900**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، 1998م، ص ص 276-277

³ أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، منشورات م.و.د.ب. في ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 18.

⁴ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص 214

⁵ Pierre Boyer, **La Vie Quotidienne à Alger à la veille de l'Intervention Française**, Imprimerie National, Monaco, 1964, p199.

⁶ Emerit Mercier, **Question Indigène en Algérie au Commencement du XX^E Siecle**, Augustine challamel Éditeur, Paris, 1910, p 183

⁷ وللتدقيق العلمي حول الشيخ، المقدِّم والوكيل، أنظر:

- Octave Depont et autre, **Op, Cité**, pp193-195

⁸ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص ص 156-157

⁹ نفسه، ص 220

يَنْقَسِم تلاميذها إلى عدة فئات حسب السِّن، القَدَم والثقافة، وتبعا لذلك تَشَكَّلَت الأصناف التالية:

- فئة القَدَادْشَة:

تتكون من التلاميذ صغار السن.

- فئة الطلبة:

تتكون هذه الفئة من الطلبة الذين يمثلون فئة فوق القَدَادْشَة وذلك من حيث السن وقدم الثقافة ويتركز اهتمامهم في حفظ القرآن الكريم.

- فئة المُقَدِّمين و الوكلاء والشيخ الكبار:

تُمَثِّل هذه الفئة أعلى منزلة في المعمرات، فهي تقوم بمهمة التوجيه ماديًا وفكريًا، وتتمتع بكل الصلاحيات في حل المشاكل المطروحة بالمعمرات، وهي معفية من كل الأعمال التي تقوم بها فئتي القَدَادْشَة والطلبة.¹

ذَكَر المؤرخ الجزائري "يحي بوعزيز" أمثلة عن المعمرات، منها: "معمرَة سيدي علي بن يحي" في بني كوفي "معمرَة سيدي منصور" بالعزازقة، "معمرَة سيدي عبد الرحمان اليلولي"، "معمرَة سيدي مخلوف" بمزيتة وغيرها كَثُر.² وقد لعبت هذه الكتاتيب والمعمرات دورا كبيرا في تعليم أبناء الجزائر أسلوب حياتهم الديني، والتربوي المتوقف المتوقف على دستور الأمة الإسلامية- وهو القرآن الكريم- و العلوم ذات الصلة به، ولم تكن هاته المؤسسات التعليمية لوحدها في المحافظة على الطابع الاسلامي للجزائر شكلا ومحتوى، إذ نجد إلى جانبها المساجد.

1-1-2- المساجد :

المعروف عند المسلمين هو أنَّ المساجد أماكن للعبادة، وأداء للصلوات، وقراءة القرآن وحلقات الذكر. فهي من أقدم المؤسسات الثقافية، إرتبط ظهورها بوجود الرسالة المحمدية.

تولت المساجد الوظيفتين الدينية والتعليمية معا. يظهر ذلك جليًا في الممارسات الاجتماعية، ويمتد على كل مظهر في حياة الشعب الجزائري من الولادة حتى الوفاة.³ وباعتبارها أداة ربط بين السكان، كانت كل المدن والقرى والقرى تضم عددا من المساجد، فهي قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة، وحوله كانت تنتشر السكنات الأسواق والكتاتيب، لأنهم كانوا جميعا يشتركون في بنائه، وأداء الوظائف فيه. هذا ما يبين استبعاد الدولة في بناء المساجد حيث كان بناؤه عملا فرديا، تطوعيا بالدرجة الأولى... ولا يتعدى مجهود السلطات الحاكمة في هذا المجال مجهود الأفراد. فالدولة لم تكن مسئولة على بناء المساجد، وإذا بنى أحد الباشاوات مسجدا فإنه يبينه من ماله

¹ أحمد مريوش، المرجع السابق، ص ص 20-21

² لمعرفة باقي المعمرات المنشأة ببلاد القبائل، عد إلى :

- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص ص 205 - 206

³ وليام سبنسر، مصدر سابق، ص 124

الخاص¹. وهذا الفعل يعبر عن إحسانه وحبه للخير، وواجهه الديني وليس واجبه السياسي. كما تجدر الإشارة هنا إلى تسمية المساجد أو الجوامع التي كانت غالبا ما تُنسب لمؤسسيها من السياسيين، التجار، العسكريين ونحوهم أو تُنسب إلى الأحياء الواقع فيها كجامع "باب الجزيرة"، جامع "سوق اللوح" وجامع "سوق الغزل" (قسنطينة) أو إلى صنعة أهل الحي مثل: جامع "الخياطين"، وجامع حي الرمان بتلمسان. ولا تُنسب للأولياء أو الصالحاء² مثلما هو في الزوايا.³ ثم إن المساجد أو الجوامع التي كانت منتشرة في أغلب المدن الجزائرية كالجامع الكبير يُمثل المسجد الذي اشتهر بين الناس لقدمه أو سعته. ولكن الكبير هنا لا يعني دائما السعة الحقيقية، فقد كانت بعض المساجد أو الجوامع تابعة للزوايا، وبعض الزوايا تابعة للمسجد أو الجامع. وقد يُطلق على أحد المساجد بـ"المسجد العتيق" أو "القديم" الذي يكون قد بُني وسط المدينة القديمة أثناء غموها، فيصبح بهذا المعنى "شيخ المساجد" وحامي حمى المدينة في نظر السكان. وبذلك يكون موضع اهتمام الحكام وهدف المحسنين لوقف الأوقاف⁴ عليه... ورغم شهرة الجامع الكبير بالعاصمة وضخامة أوقافه فإنه لم يتطور إلى جامعة علمية كالأزهر أو الزيتونة أو القرويين، فقد ظلت شهرته منحصرة في قدمه.⁶

وجود المساجد أو الجوامع في مختلف جهات الوطن أمر لا ريب فيه، لكن إحصاؤها الدقيق ظهر فيه اختلاف بين المؤرخين. وقد فسر المؤرخ الجزائري سعد الله هذا الاختلاف إلى اكتفاء معظم المصادر بالحديث عن المدن الرئيسية،⁷ وهذا ما ذهب إليه الباحث في التاريخ الديني للمجتمع الجزائري "ألبرت ديفوس" (Albert Devoulx) والمؤرخ "بكي (Béquet)" الذي شغل منصب رئيس مكتب مديرية الشؤون المدنية للجزائر حين ذكر المساجد الرئيسية الأربعة بالمدينة قبيل الغزو (الجامع الكبير، الجامع الجديد خاص بأهل المذهب الحنفي الذي

¹ تميّزت طبيعة المساجد العثمانية في الجزائر بمظهرها الحسن خاصة من الداخل مع وجود مئات المصاييح المنيرة به، ومفروش كليا تحت الأقدام دون وجود أية صورة أو مقعد... في الصباح يُعلقون علما أبيض في أعلى المسجد، وبعد الظهر علما أزرقا، وذلك علامة على مجيئهم إلى المسجد، لتفاصيل أخرى، راجع:

- وليام سبنسر، مصدر سابق، ص 125.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 246-247

³ ولها تسميات أخرى: بالتركية "تيكي" Tekkie و "خونق" Khaounak بالمصرية، وخالتيرخان Kaleuterk - Khane في آسيا الوسطى و"حاناق" في الهند Khanak، أنظر: -

Octave Depont et autre, Op. Cit, p 205

وعُرفت بتسميات أخرى من طرف مؤرخين فرنسيين، منها: Monastère- Chapelle -Oratoire، طالع:

- Eugène Fourmestraux, **L'Instruction Public en Algérie 1830 à 1880**, Challamel Ainé éditeur, Paris, 1880, p04 (Sous Texte)

⁴ تجنّبا للتكرار إرتأينا إلى تعريف مصطلح الوقف لاحقا.

⁵ لتفاصيل أكثر أنظر:

Victor Vaille, " **La Propriété Urbain a Alger**", R.A, V 42, 1898, pp177-178

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 246

⁷ نفسه، ص 247

تبناه الأتراك، جامع السفير الحنفي وجامع سيدي رمضان المالكي¹ و أكثر من 100 مسجد أو زاوية (مصلى تقام فيه الصلوات الخمس دون الجمعة) .² أما المؤرخ "ألبرت ديفوكس" (Albert Devoulx) فيُحصى سنة 1830م³ عدد المساجد أو الجوامع الكبيرة بـ 13 جامعا كبيرا، 109 مسجدا صغيرا، 32 قبة أو ضريحاً و 12 زاوية.⁵ في حين ذكر المؤرخ الاسباني "هايدو" (Haedo) عدد المساجد الذي فاق الـ 100 مسجد إلى جانب الزوايا والرباطات⁶ دون التمييز بين المساجد الكبيرة أو الصغيرة (المصليات) خلال القرن السادس عشر (16م).⁷ وبعضها لا يذكر إلا الجوامع (مساجد الخُطبة) أو التي تقوم بمهام التعليم بمراحله المختلفة (جامع الجامع الكبير بتلمسان، جامع سيدي الأخضر بقسنطينة، بالإضافة إلى بعض المساجد بالصحراء)⁸ ثم إنَّ بعض الإحصاءات تختلط فيها المساجد القديمة المؤسسة قبل العهد العثماني والمؤسسة أثناءه.⁹ ضمَّ كل مسجد أوقافا خاصة به وعددا من الموظفين للإشراف عليه،¹⁰ فعلى سبيل المثال كان للجامع الكبير بالعاصمة إضافة إلى المفتي والوكيل إمامان للصلوات الخمس، ومساعدان للمفتي و 19 أستاذا (مدرسا)¹¹ 18 مؤذنا، 8 حزابين لقراءة القرآن الكريم و 3 وكلاء أوقاف، واحد منهم نائب للمفتي الذي هو الوكيل الرئيسي

¹ وحول الجوامع الحنفية التي تطرق إليها المؤرخ "ديفوس" أنظر:

– Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 05 , 1861, p 390

² M.Bequet, Op. Cit, pp 442-443

³ Albert Devoulx., " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", R.A, V 06, 1862, p 372

⁵ ورغم وفرة وتعدد واختلاف المباني الدينية (المسجد، الجامع، الزوايا والأضرحة) إلا أنها لم تكن تحظى بالاعتناء الكبيرة ، بما يدل على حفظها وصونها وهذا ما عبّر عنه المؤرخ "بكي"، أنظر:

M.Bequet, Op, Cité, p 441

⁶ لا نكاد نجد فرقا واختلافا كبيرين بين المفهومين (الزاوية والرباط) إلا في الرباط الذي يحمل بعدا عسكريا في المهام والأدوار التي كان يقوم بها في عهد الفتوحات الإسلامية، والتصدي لأعداء الدين، فقد امتازت عن الزوايا بقرىها من مواقع العدو وخدمة الجهاد والدفاع عن حدود الاسلام مع اداء مهمة التعليم أيضا. يذكر المؤرخ "يحي بوعزيز" نماذج عنها كرباط قصر الأمحال، رباط صلب الفتح، وهي الرباطات التي التف حولها سكان وهران لتحريرها من الإسبان، أما الرباطات التي استحدثت بعد الاحتلال الاسباني كثيرة، منها رباط إيفري، رباط سيدي معروف وغيرها وللتعرف على تفاصيل أكثر عن الموضوع، راجع: يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص 129-273

⁷ Albert. Devoulx, " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", Op, Cité, p371

⁸ Albert. Devoulx, " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", Op, Cité, pp 372-377

⁹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، المرجع السابق، ص 247

¹⁰ Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", Op. Cit, pp 390-391

¹¹ ومن الدراسات المنشورة حول الجوامع وأساتذتها ، يوجد دراسة مميزة لجامع السفير الحنفي و ودروس الأستاذ محمد بن مصطفى كمال" ، في المجلة الافريقية، عد إلى:

- Fagnan (E), "Bulletin", R.A, V 40, 1896, pp 84-87

والثاني وكيل أوقاف المؤذنين أما الثالث وكيل أوقاف الخزابين، 8 منظفين و 3 موظفين للسهر على الإضاءة. أمّا خطبة الجمعة والعديد فيتولاهما المفتي نفسه. ¹ ولم تكن المساجد الوحيدة المستفيدة مما تُقدّم لها الأوقاف، فقد كانت الزوايا والرباطات أيضا.

1-1-3- الزوايا والرباطات:

تحدّث المؤرخ "وارني" (Warnier) عن الزوايا وذكر بأنها سمّيت بهذا الاسم نسبة إلى طبيعة المكان الذي بُنيت فيه وهو يشمل ركن من أركان القرية أو المسجد، أي أحد زواياه، ² وتُنسب إلى العوائل والأسر المربطة بها والمشهورة بين الأهالي بالتقوى، الصلاح ونشر تعاليم الدين الاسلامي، وهي في الغالب تُبنى على ضريح الولي الصالح أو بجانبه، ³ كضريح "سيدي الولي الصالح سيدي عبد الله بن منصور" بتلمسان ⁴ وضريح الولي الصالح "سيدي يعقوب" بأحد ضواحي مدينة البليدة. ⁵ وهو التعريف الذي يكاد يتفق عليه أغلب المؤرخين المحليين منهم والأجانب. فالمؤرخ "يحي بوعزيز" يعطي تصورا ومفهوما آخر لها، حيث يصفها بمجمعات من البيوت والمنازل مختلفة الأحجام والأشكال تحتوي على بيوت للصلاة كمساجد، وغرف لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم العربية الإسلامية، وأخرى لسكنى الطلبة، طهي الطعام، تخزين المواد الغذائية العلف وإيواء الحيوانات التي تستعمل في أعمال الزاوية. مؤسسوها رجال دين متصوفون متزهدون. عُرِفَت انتشارا كبيرا ومكثفا ⁶ في القرن السابع عشر ومابعده- وهذا بشهادة المؤرخين الفرنسيين أنفسهم ⁷ خاصة خلال الزحف الاحتلالي الفرنسي في القرنين 19م ومطلع القرن 20م. ⁸

دَكَر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" عن الزوايا أنها مشروع اجتماعي جماعي، اشترك فيه كل السكان وافتخروا به وساهموا في تمويله والسهر عليه، ثم وزعوا الأدوار فيما بينهم، فهناك دور للجماعة، دور لأهل القرية

¹ M.Bequet, Op. Cit, pp 443-445 /

² Voir :- Louis Rinn, Note sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie, Imprimerie de l'association ouvrière, Paris, 1882, p08

- Lavion (H), L'Algérie Musulman dans le Passé, le Présent et l'Avenir, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1914, p16

³ Voir :- Eugène Fourmestraux., Op. Cit, p04

-Auguste Warnier, L'Algérie devant L'Empereur, Op. Cit, p230(sous texte)

⁴ لتفاصيل أكثر حول الزاوية السنوسية، أنظر:

- De Montport, " Tombeau du Cidi Mohammed Es-Snoussi et de son Frère le Cid Ali Et-Tallouti", R.A, V 03, 1858, pp 245-248

⁵ وحول الأضرحة والقباب، عد إلى :

- Charles Brosselard., " Les Inscription Arabes de Tlemsen : Inscription Habous des Mosquées de Sidi Snoussi", R.A, V05, 1861, pp321-337

⁶ ومرد ذلك هو الطابع الريفي الواسع للمجتمع الجزائري، أو بعد المسافة بين القرى الريفية فيما بينها وحتى داخل القرية الواحدة بين المنشآت العمرانية المتواضعة فيها، وقلة المدارس بما عكس ما كانت تتوفر عليه المدينة، ويضاف إلى ذلك أسباب أخرى ولعل أبرزها الانتشار الكبير للطرق الصوفية التي عادة ما تتخذ من الزوايا مركزا لها.

⁷ Louis Rinn, Note sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie, Op. Cit, p08

⁸ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص ص 214-215

دور للمرابط وآخر للمعلم ودور للأسرة. كان سكان القرية يتنافسون على أن تكون زاويتهم أجمل الزوايا وأنظفها وأكثرها بياضا واتساعا¹. يتوافد عليها أكثر من 200 طالب، ووصل عددهم 500 طالبا بزاوية الحداد، ويُعد زوارها بالآلاف كل سنة.²

مثَّلت الزوايا أحد المؤسسات التعليمية الإسلامية خلال العهد العثماني وقبله بكثير، وعُرِفَتْ انتشارا واسعا لها في الريف خاصة على غرار المدينة، وهي أنواع³:

- نوع خلواتي:

يَدَّعي شيوخها المعرفة بأسرار دينية غيبية خاصة، والقدرة على تلقينها لأتباعهم الذين يلقبونها "بالمريدين" الإخوان" أو "الفقراء" حسب اختلاف الجهات والمناطق. فيفرضون عليهم أذكارا يتلوونها في خلوات خاصة معزولة ومظلمة، لمدة محدودة، حتى يفتح الله عليهم. ثم يخرجونهم ليصبحوا مريدين حقيقيين وبعد ذلك يفرضون عليهم وُرْدًا يتلونه يوميا بصورة جماعية غالبا بعد صلوات: العصر، المغرب والصبح.

- النوع الثاني غير خلواتي:

لا يدَّعي شيوخها معرفة أسرار غيبية دينية معينة، ولكن يتخذون لأتباعهم "وُرْدًا" خاصا من الأذكار، يتلوونها وراء الصلوات ويتصدرون لتعليم القرآن أساسا للأطفال وتلاوته، وبعض العلوم الدينية واللغوية بأنفسهم إن كانوا مثقفين، وبعض المثقفين من أنصارهم وأتباعهم، الذين يحملون ألقاب "المقدِّم" أو "الوكيل" أو "النقيب" أو الرقيب" أو "الخليفة". ومن هنا يمكن اعتبار هذا الصنف من الزوايا بمثابة كتاتيب قرآنية.

كثيرا ما يكون لهذه الزوايا بنوعيها، خاصة الخلواتية فروعا كثيرة داخل البلد وخارجه، فالتيجانية مثلا في معظم بلدان القارة الإفريقية في مصر والحجاز، وكذلك السنوسية⁴، العلوية والرحمانية بفروعها في اليمن، الحجاز، الشمال الإفريقي وأعماق الصحراء. وغيرها كثير. حيث حملت فروعها أسماء مختلفة حسب المناطق والجهات، المشايخ والمقدمين. إستفاد شيوخها من المثقفين المنضمين إليها في كتابة وتأليف كتب دينية في الزهد، التصوف وبعض أبواب الفقه. من أمثلة ذلك: "الشيخ بن عليوة" صاحب الطريقة العلوية بمستغانم، "الشيخ الحداد" مُقدم الطريقة الرحمانية،⁵ و"الأمير عبد القادر" من أتباع الطريقة القادرية الذي تميزت كتاباته في التاريخ الجزائري على وجه الخصوص.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، المرجع السابق، ص 182

² يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص 168

³ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص ص 215-217

⁴ لتفاصيل أكثر حول الزاوية السنوسية، أنظر:

- De Montport , Op. Cit, pp 245-248

⁵ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 161

الزوايا عموما تتكون من ثلاثة أقسام (03)، القسم الأول مخصص لإيواء الطلبة، القسم الثاني خاص بالتدريس، أما القسم الثالث فكان من نصيب الطريقة الصوفية المتنوعة خدماتها، كتحفيز القرآن الكريم، تدريس العقيدة والفقه، وقواعد النحو، والصرف والبلاغة، وبعض مبادئ علم الفلك. والبعض الآخر كان به جميع مراحل التعليم.¹

يتضح مما سبق ذكره، أن الطرق الصوفية كانت من أبرز ما ميّز المجال الديني في العهد العثماني، حيث كثرت الزوايا التي كان يربط فيها من أثر على نفسه العزلة والعبادة، وأصبح ذلك المتصوف في المكان المربط فيه يُسمى بالرباط (Ribat)، أو الرباطات دلالة على كثرتها. أما المؤرخ الأوروبي، وحسب فلسفته الدينية المتعصبة للإسلام والمسلمين، يقول عن الرباط بأنه المكان الذي كان يربط فيه المسلمون، وبينون فيه الحصون لنشر دينهم وحمايته من الأعداء. وبمرور الوقت أصبح يسمى بالرباط، كدلالة تاريخية تحمل بذور الحقد الصليبي.²

الزوايا أو الرباطات - كما أشرنا سلفا - كثيرة، ولا يسعنا أن نذكرها كلها، فنجد على سبيل المثال لا الحصر في مدينة الجزائر: زاوية "سيدي عبد الرحمان الثعالبي"، وزاوية "الولي دادة"، وزاوية "عبد القادر الجيلاني"، وزاوية "سيدي السعدي"، "سيدي الكتاني"، "سيدي يعقوب" وغيرها.³

عرفت منطقة زواوة (بجاية) ارتفاعا كبيرا للزوايا الذي وصل خمسين (50) زاوية منها: زاوية "الأزهري" بآيت اسماعيل، وزاوية "سيدي بن علي شريف" (آقبوا) التي ضمت 200 إلى 300 طالبا بالإضافة إلى المسافرين الذي يزيد عددهم عن 100 كل سنة، وأيضا زاوية "سيدي منصور" بآيت جنّاد.⁴ وفي مدينة قسنطينة ونواحيها قائمة طويلة أخرى، منها: زاوية "خلوات سيدي الكتاني"، وزاوية "سيدي المناطقي"، زاوية "سيدي عبد المؤمن"، زاوية "سيدي مسيد" وزاوية "سيدي مخلوف"... كما كانت للعائلات الكبيرة زواياها الخاصة مثل: زاوية "أولاد الفكون"، وزاوية "بن نعمون"، وزاوية "أولاد جلّول" وغيرها. كما اشتهرت تلمسان ونواحيها بزواياها وأضرحتها منها: زاوية "سيدي الدّيب"، زاوية "أحمد العَمّاري"، زاوية "محمد السنوسي"، وزاوية "عبد الله بن منصور" والحديث عن بقية الزوايا يطول.⁵

تعليم الجزائريين لم يتوقف على نشاط المؤسسات الثقافية السابقة، بل امتد ليشمل مؤسسات أخرى، اهتمت بتربية النشء وتنويره بأمور دينه، وما يخص مجالات حياته، وقد أطلق على تلك المؤسسات بالمدارس أو المعاهد العليا.

1-1-4- المدارس والمعاهد العليا:

¹ Louis Rinn, **Marabouts et Khouans : Étude sur L'Islam en Algérie**, Adolphe Jourdan -Librairie Éditeur, Alger, 1884,p 18.

² Lavion (H), Op. Cit, p 16

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، المرجع السابق، ص 264

⁴ M.Daumass et M.Fabar, **La Grand Kabylie Études Historiques**, L.Hachette, Paris, 1847, p61

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، المرجع السابق، ص 264

تُعتبر المدارس¹ من أهم المؤسسات العلمية التربوية الأكثر تطورا للظاهرة التعليمية في الجزائر، وهي تحتل مكانة كبيرة بعد المساجد والزوايا، ونظرا لأهميتها التربوية والدينية فقد انتشرت في مختلف ربوع الوطن، وهذا بشهادة الرحالة و المؤرخين الأجانب. (وليام شالر، لويس رين، موريس بولار وغيرهم).

تُميز هنا بين نوعين من المدارس، المدارس الابتدائية والمدارس العليا. فأما المدارس الابتدائية أو العادية انتعشت بها الحركة الفكرية والعلمية الجزائرية نظرا لشمولها مختلف مدن وأرياف الجزائر، وهذا ما أشاد به قنصل أمريكا في الجزائر بقوله: " كانت مدينة الجزائر تملك الكثير من المدارس العادية التي يتردد عليها الأطفال ابتداء من سن الخامسة والسادسة فصاعدا، حيث يتعلمون القراءة والكتابة ونظرا لأن الأمور لا تتطور بسرعة في هذه البلدان. فأنا أميل إلى الاعتقاد بأننا مدينون للعرب بالطريقة التربوية المعروفة عندنا بالإنكاستر".²

ذكر المؤرخ الفرنسي " مارسيل إيميريت " (Marcel Emerit) في حديثه عن الحياة الثقافية بالجزائر قائلا: «... أغلب الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والثانية عشر كانوا يتعلمون في المدارس الابتدائية...»³، وضرب مثالا حول ذلك مدارس تلمسان في الغرب الجزائري التي كانت تضم حوالي خمسون (50) مدرسة ابتدائية يتعلم فيها ألف تلميذ (1000).⁴

تتضح الرؤية من خلال هذه التصريحات على دور وأهمية التعليم بالنسبة للجزائريين، وعلى العدد الكبير لتلك مدارس في الجزائر. كما تتضح كذلك صورة التعليم بالنسبة للمؤرخين الأجانب لقطع الشك باليقين حول ما رُوج له من أفكار سوداء عن عدم وجود حضارة في الجزائر، وأن فرنسا متحضرة، نشرت حضارتها في أوساط الجزائريين.

النوع الآخر من المدارس لا يكاد يختلف عن المساجد والزوايا، فقد ارتبطت بها ارتباطا وثيقا،⁵ وهي تشبه في خدماتها التي تقدمها إلى طلابها أو تلاميذها نفس الخدمات والوظائف التي تُقدمها المعاهد العليا في دول الجوار (الجامع القرويين بالمغرب الأقصى، وجامع الزيتونة بتونس). لكن، رأي المؤرخ المعسكري أبو راس الناصري⁶

¹ تذكرها مختلف الكتب الأجنبية على شاكلة Médersas أو Madrasa، وتتفق أغلبها في كتابتها على الشكل التالي : Médersas

² ويليام شالر، مصدر سابق، ص 81

³ مارسيل إيميريت ، الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، تر: عبد الحميد بورايو وحديد بوحبيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2014م، ص 32

⁴ Maurice Paulard, L'Enseignement pour les Indigènes en Algérie, Imprimerie Administrative Gojoso, Alger, 1910, p 57

⁵ Xavier Coppolani et autre, Op. Cit, p 205

⁶ (1737-1823م) هو أبو راس محمد بن أحمد بن الناصري الراشدي بقلعة بني راشد بولاية معسكر، نشأ في أسرة مدينة، كان أبوه حزايا (معلم قرآن، حفظ على يديه القرآن كاملا، عاش يتيم الأبوين، حج بيت الله الحرام في 1204هـ، وفي طريق العودة احتك بالعديد من علماء قسنطينة الجزائر وغيرهم، له عيد المؤلفات في علوم الحديث والقرآن وأخرى تعتبر من نفائس الكتب وأندرها منها للمزيد طالع: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص ص 377-378.

يختلف عنهم، لما قدّم تعريفا للمدرسة¹، يجعلها تستقل في أداء مهامها عن بقية المدارس في تدريس العلوم العقلية والنقلية في مراحل عمرية تختلف عن الكتابات المساجد والزوايا، حيث يقول: «هي التي تُبنى لدراسة العلم أي لتعليمه وتعلّمه»²

لوحظ اختلاف كبير بين المؤرخين حول عدد هذه المدارس، فمنهم من يعطي إحصاءات يُدخل ضمنها المدارس الابتدائية والزوايا والمساجد. وهناك من يذكر وجود معاهد عليا للجزائر في القرن 18م، رغم إتفاق معظم المصادر والباحثين على خلو الجزائر من تلك المعاهد، وهذا ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي "فونتير دي بارادي" (Venture de Paradis)³ لما تحدث عن ثلاث جامعات في الجزائر في نفس الفترة المخصصة للمذهب المالكي.⁴ فليس من الغريب أن نجد تضاربا في عدد المدارس في الجزائر خلال الفترة العثمانية، حيث ذكّر المؤرخ الفرنسي "موريس بولار" (Maurice Paulard) بأن الجزائر احتوت على قرابة 2000 مدرسة⁵، وأشارت بعض المصادر أن العاصمة ضمت 299 مدرسة أشهرها "المدرسة القشاشية"⁶، واشتهرت قسنطينة بمدارسها التي بلغت عشية الاحتلال حوالي 90 مدرسة (مدرسة "سيدي عقبة"، مدرسة "سيدي بن علي شريف"...) و7 مدارس ثانوية، منها "المدرسة الكتانية" التي شَيّدها "صالح باي"⁷ عام 1776م،⁸ ومدرستا: "سيدي بوقصيبة" و"سيدي بن خلوف".⁹ كما اشتهرت تلمسان خلال نفس الفترة بـ 50 مدرسة ابتدائية¹⁰ (كمدرسة

محمد أبوراس بن أحمد بن الناصر العسكري، الإصابة في من غزا المغرب من الصحابة، تح: أحمد الطولي، المطبعة العصرية، تونس، 2010م، ص 11-12.

¹ جرت العادة أن تؤسس هذه المدارس بجوار المساجد، نظرا للصلة الوثيقة بين الدين والعلم، ولكن هذا ليس شرطا، غير أن كلّ مدرسة لا بدّ أن يؤسس داخلها بيت (مسجد) للصلاة، أنظر:

- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص 211

² أبو راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، مخطوط، ص 18

³ Jean Michel Venture de Paradis، مترجم عسكري، ولد بمارساي سنة 1742م، درس بثانوية Louis Le Grand وواصل دراسته بمدرسة اللغات الحية، كان يتقن اللغة التركية مما أهله أن يتوظّف كمترجم في القنصلية الفرنسية بالقسنطينية، زار القاهرة سنة 1770م وكث فيها مدة 06 سنوات، وزار ونس في 1779م حتى سنة 1783م وشغل نفس المنصب السابق (مترجم)، ثمّ دخل الجزائر، وانكب على دراسة ورجمة مختلف الكتب العربية في البلدين (تونس والجزائر)، وله مؤلفات عديدة أغلبها كتب عربية مترجمة إلى الفرنسية، للتعرف أكثر عن هذه الشخصية يمكنك الرجوع إلى :

Laurent Charles Féraud, Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp 22-25

⁴ Venture De Paradis, **Alger au XVIII^e Siècle**, Typography Adolphe Jourdan Imprimerie Librairie éditeur, Alger, 1898, p 158

⁵ Maurice Paulard, Op. Cit, p 57

⁶ لتفاصيل أكثر، عد إلى :

- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983، ص 166

⁷ كان بايا على قسنطينة 1771-1791م، عد إلى :

- Laurent Charles Féraud, " Provincee de Constantine : Les Anciens Établissement Religieux Musulmans de Constantines", R.A, V 12 , 1868, p122

⁸ Maurice Paulard, Op. Cit, P 57.

⁹ - Laurent Charles Féraud, " Provincee de Constantine ... " , Op. Cit, pp 128-130

¹⁰ Maurice Paulard, Op. Cit, P 57.

"سيدي بومدين"، و 02 مدرستين للتعليم الثانوي والعالي وهما "مدرسة أولاد الإمام"، ومدرسة "الجامع الكبير".¹ واشتهرت بالغرب الجزائري، "المدرسة المحمدية" التي أسسها "الباي محمد بن عثمان"،² و في معسكر "مدرسة مازونة". والحديث عن هذه المدارس وأخرى يطول الحديث عنها.

1-1-5- المكتبات :

المكتبات عامةً، يُقصد بها تلك التابعة للمساجد والزوايا والمدارس التي كانت مفتوحة أبوابها للطلبة ومختلف فئات المجتمع، وهناك من أوقف الكتاب في سبيل الله على التلاميذ وجميع القراء المسلمين. من هنا تظهر المعادلة الإيجابية بين المؤسسة التعليمية والمكتبة، فحسب المصادر المحلية والأجنبية، منها جريدة المبشر - مثلاً - فإن المكتبات كانت مُلازمة لأي مؤسسة تعليمية مهما كانت، وأينما وجدت تلك المؤسسة أو بُنيت إلا والمكتبة رفيقها.³

عَرَفَ التعليم على اختلاف مستوياته انتشارا كبيرا، وكانت المكتبات كذلك بالتبعية، بل والمتصفح للتاريخ الثقافي للجزائر خلال فترة الحكم العثماني يرى بأن الجزائر كانت في طليعة البلدان الكثيرة الكتب والمكتبات، وإن كانت في معظمها كتب دينية،⁴ وشهادة الفرنسيين حول وفرة هذه الكتب والمكتبات لا شك فيه، باعتراف العديد من المؤرخين الفرنسيين، الرحالة والضباط العسكريين، الذين أرجعوا هذا الاهتمام الكبير للكتب الدينية إلى دور الرسالة المحمدية في حياة المسلمين، وقد ذكر ذلك المؤرخ "لويس رين" (Louis Rinn) بقوله: "من مات بغير معرفة سلطة وإمام الزمان، مات جاهلا".⁵ حتى وإن حكموا على العثمانيين بأنهم لم يقدموا أي عمل عمل لتنشيط الحياة الفكرية في الجزائر.⁶

اشتهرت مدن الجزائر، قسنطينة، وبجاية، وعنابة ومنطقة الغرب الجزائري (تلمسان، مازونة وغيرهما)⁷ بكثرة حواضرها العلمية التي كانت مركزا إشعاعيا حضاريا، واشتهرت كذلك بمكتباتها،⁸ ووفرة الكتب دلالة على حيوية

¹ إيميريت مارسال، المصدر السابق، ص 13

² وحول المدرسة أنظر: - أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة 1973م، ص 127.

³ جريدة المبشر 15 سبتمبر 1848م

⁴ نفسه

⁵ Louis Rinn, Marabouts et Khouans : Étude sur L'Islam en Algérie, Op. Cit, p 03

⁶ MMAumerat, "Le Bureau de Bienfaisance Musulman", R.A, V 43, 1899, p 182

⁷ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح وتقا: محمد بن عبد الكريم، ط 1، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1992م، ص ص 60-61

⁸ يعود انتشار هذه الحواضر العلمية إلى ما قبل الغزو بكثير، فقد كانت تعج كلها بهذا الازدهار الثقافي، وكثرة علمائها والكتب على اختلاف عناوينها وأهميتها خاصة في القرون الماضية (من الفتح الاسلامي إلى فترة الاحتلال) ونبغ علماء عصر ذلك الزمان في ميادين شتى في الثقافة العربية الإسلامية للتعرف أكثر على الحالة الأدبية والعلمية في تلك الفترات، عد إلى كتابات المؤرخ الجزائري:

- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص ص 76-94

التأليف، والنسخ، والإقبال على انتحال العلم.¹ حيث ذكرت جريدة المبشر أن الكتب التي عُثر عليها في مكتبة أحد مساجد الجزائر بباب الوادي خلال الغزو قُدرت بحوالي ست مئة (600) كتاب،² ووفرتها تعود إلى حركة التأليف، النسخ وجلب الكتب من الخارج خاصة من الأندلس والحجاز، مصر وتركيا³ وكانت تلمسان عاصمة علمية مزدهرة من حيث صناعة الكتاب وكذلك بجاية وقسنطينة. وقد شهدت عبارات الباحثين الفرنسيين الذين جمعوا المخطوطات من مكتبات المساجد والجوامع في المدن الجزائرية من كثرة الكتب التي وجدوها، ومن تنوعها وجمالها، وقد عثروا بإحدى زوايا وهران مجموعة كبيرة من الكتب العلمية، وكانت مصادرها متنوعة فبالإضافة إلى الأندلس التي كانت تُغذي مكتبات المساجد، هناك أيضا مدينة إسطنبول التي اقتنى منها أحد فقهاء الجزائر وهو الشيخ "محمد بن إسماعيل" قرابة 1500 كتاب للمكتبة الموجودة في الصحراء. كما أن طائفة من علماء "آل عثمان" زاروا الجزائر وحملوا معهم أوراقهم ووثائقهم من إجازات ورسائل وتأليف من كتب الفقه الحنفي، نُسخا كثيرة من صحيح البخاري ومختصراته كمختصر بن أبي جمرة، كتب الأدعية والأذكار الصادرة عن الطرق الصوفية (البكداشية، المولوية والقادرية)، ونفس الشيء يقال عن كُتب المغرب الأقصى التي كان يحملها علماء الجزائر الذين درسوا هناك، وعلماء المغرب الذين زاروا الجزائر وأقاموا بها. كانت الكتب أيضا تصل من مصر والحجاز متنقلة مع العلماء والحجاج، اقتنى منها الجزائريون المخطوطات التي جمعت خاصة في مكتبات مساجد قسنطينة وكانت رائعة في الشكل والتجليد.⁴

اشتهرت في الجزائر حركة النسخ والاستنساخ، وذاع صيت مختصيها في كل مكان، والتي كان من شروطها جودة الخط، حسن اختيار الورق، إتقان صناعة الوراقة والسرعة والمهارة في التوثيق، الدقة في العمل وصحة النظر من هؤلاء القسنطيني "أبو عبد الله بن العطار"، الشيخ "إبراهيم الحركاتي" الذي اشتغل مدرسا بالمهنة، و"محمد الزجاي". وكان النسخ يتم بالخط الأندلسي الذي قال عنه "بن خلدون" إنه تغلب على الخطوط الأخرى في المغرب العربي، بالإضافة إلى الخط العثماني الذي أدخله إلى الجزائر "حسينا بن عبد الله الجزائري" وكان اسمه الحقيقي "دولار"، وهو رومي الأصل، اشتغل عبدا عند سيده الدرويش "علي الكاتب القسنطيني"، المشهور بالكتابة وحسن الخط.⁵

¹ هناك آراء وشهادات وكتابات أجنبية عبّرت عن التراكم الثقافي في الجزائر عبر العصور، ولم تختلف في ذكر وجود المكتبات الزاخرة بأندر ال كتب النفيسة والمخطوطات النادرة، وأهم العلماء ومؤلفاتهم، لا سيما في العهد الزياني، أو في القرن الخامس عشر، وللتعرف أكثر عن ثنايا الموضوع، أنظر: - V.Germeix, "Les Écrivains Musulmans de l'Algérie : Notice sur Mohammed Ettenaci Historien de Beni Zian", R.A, V 01, 1856, pp 212-215

² جريدة المبشر 15 سبتمبر 1848م

³ Francis Laloe, " A Propos de l'Incendie de la Bibliothèque d'Alexandrie par les Arabes : les Manuscrits Arabe de Constantine ", R.A, V 66, 1925, p 107

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص ص 287-289.

⁵ نفسه، ص ص 290-291

تَفَنَّ كثير من الناس في صناعة الكتب من ورقة، تجليد، نسخ وغيره، منهم الطالب القسنطيني "محمد الناقوسي" الذي كان سَمَسارا في الكتب، وفي تلمسان اشتهر "علي بن تجيرست" الذي اشتغل بالورقة. وروى "بن حمادوش" عن نفسه انه كان يشتغل بالكتب بيعا، وتجليدا ونسخا في مدينة الجزائر، وأنه كان يملك دكانا لهذا الغرض قُبالة الجامع الكبير. وكان في الجزائر سوقا يدعى "سوق الوراقين"، ولعله سوق القيصرية الذي ذكره المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" في كتابه (المرآة) أنه كان مخصصا لبيع الكتب وأن النساخين كانوا فيه كُثُر.¹ انطَبَعَ هذا العمل الفكري والثروة العلمية على شهرة بعض العائلات الموجودة في الجزائر التي اكتنزت مكتباتها بالعديد من الكتب والمؤلفات على اختلاف أحجامها، عناوينها ومصادرها، فهذه عائلة "باشطارزي" (Bachetarzi) التي ضمت مكتبتها 500 مجلدا من الكتب، وعائلة "بن الفكون" (Ben Lefgoun) التي وصل حجم مخزونها من الكتب والمخطوطات 2500 مجلدا.² كما احتوت مكتبة "بن حمودة" على مختلف المطبوعات التي وصلت ما يقارب 4000 منسوخا³

يَعَكِس هذا الازدهار الثقافي للحياة الأدبية والعلمية في الجزائر المحروسة على وجود طبقة مثقفة الذي ينعكس بدوره على قلة من لا يعرف القراءة والكتابة، بسبب الانتشار الكبير للكتاتيب والمعمرات، المساجد والزوايا، ورغم بساطة الوسيلة إلا أن المردود الفكري كان كبيرا. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود مصادر تمويلية لهذه المؤسسات التعليمية.

1-2- مصادر تمويل المؤسسات التعليمية :

تتموّل أغلب المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني من ثلاثة (03) مصادر هامة:

1-2-1- الإعانات:

الإعانات هي ما يقدمه المحسنون من الأثرياء في شكل نقود، وبضائع، ومواد غذائية (حبوب وزيت) حيوانات، أدوات، ألبسة ومفروشات وغيرها.⁴

1-2-2- الحُجُوس أو الأوقاف :

الحجوس أو الأوقاف عبارة عن عقد لعمل خيري ذي صيغة دينية تقوم على توفر الواهب الذي له أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة ولو كان مصلحة عامة كالمسجد، المدرسة الزوايا، هذا مع اشتراط صيغة الوقف. ومُختصر الحديث، الوقف هو هبة الواقف مما يمتلكه لأجل عمل خيري مُقدم للمؤسسات الدينية التي سبق ذكرها. وللتوضيح ذكر المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" أن هناك طرق متعددة للتصرف في هذه الأملاك، فوفقا لمبادئ القضاء المالكي، إنَّ الذي يهب مُلكا ما يتعهد بأن يسمح للمؤسسة المهدي لها أن تشرع حينما بالتمتع

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 291

² Francis Laloe, Op. Cit, p 106

³ Fagnan (E), " L'Histoire des Almohades d'après Abd -el- Wahid Merrakechi : La Collection des mas de Sidi Ben Hammouda ", R.A, V36, 1892, p 165

⁴ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص 222

بذلك الملك. وحسب مبادئ القضاء الحنفي¹، فإن إرادة الواهب تصبح بدورها قانونا وهي الطريقة التي أجمع الفقهاء على العمل بها، وعلى العكس، فلو تُطبق مبادئ القضاء المالكي، فإن الأوقاف تقل بكثير عما هي عليه.²

يقوم الوقف على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة، فالقاضي عادة هو الذي يقوم بكتابته بصيغة معينة وبحضور الواقف والشهود، مع تحديد قيمة الوقف وتعيين أغراضه وكيفية الاستفادة منه، وانتقاله وعوامل نموه وتخصيص المشرفين عليه وشروطهم، مع ذكر تاريخ الوقف وتوقيع الشهود والقاضي. وبهذه الكيفية يصبح القائم على الوقف (المسير) أو الوكيل يخضع لنظام داخلي يحدد له مهامه،³ والوكيل يتم تعيينه من طرف الحاكم (الباشا) بناء على مواصفات خاصة كالأخلاق الفاضلة، النزاهة، العلم والسمعة الطيبة بين الناس.⁴ تتوزع هذه الأوقاف على عدة مؤسسات دينية وخيرية، هدفها تحقيق المنفعة العامة، منها ما يلي :

أ/- مؤسسات أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة):

وهي من أهم مؤسسات الوقف من حيث عدد أوقافها ومداديلها،⁵ التي بلغت حسب سجلاتها الرسمية قبل الغزو الفرنسي ما قيمته 43.222 فرنكا فرنسا في مقابل عدد الأوقاف الذي وصل 1558 وقفا متنوعا من 840 منزلا ، و 258 دكان ، و 33 مخزن، و 82 غرفة، و 03 حمامات، و 11 كوشة، و 04 مقاهي، وفندق واحد، و 57 حديقة وغيرها.⁶

ب/- مؤسسة أوقاف الجامع الكبير والزوايا المنتشرة في القطر الجزائري:

احتلت الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين، لغناها بكثرة الموارد المالية والأوقاف، سواء تعلق الأمر بالجامع الكبير بالعاصمة أو قسنطينة، معسكر، تلمسان والمدينة. لذلك كانت وسائل للنفوذ والإثراء لمن يتولى وكالتها من العلماء، ونحوهم، فقد كانت "عائلة قُدُورة" متولية أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة مدة طويلة، واستطاع أن يبنى زاوية ومدرسة من فائض أوقاف الجامع الكبير. ومن الزوايا كثيرة الدخل في العاصمة زاوية "الولي دادة"، زاوية "عبد الرحمان الثعالبي".⁷ و في تلمسان نجد مسجد وزاوية "محمد السنوسي" اللذان كانا ينعمان بحُجُوس كبيرة

¹ ولتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع، أنظر:

- MMAumerat, " Le Bureau de Bienfaisance Musulman", Op. Cit, pp 182-183

² François Leblanc de Prébois, **Les Départements Algériens**, Imprimerie Militaire de J.Dumaine, Paris, Octobre 1844, pp 59-60

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1500م، ج 1، المرجع السابق، ص ص 227-228

⁴ Albert Devoulx., " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", Op. Cit, p 370

⁵ Ministère de la guerre, **T.S É.F.A** 1837, pp220-222

⁶ وللتعرف على باقي الأوقاف، طالع :

- Albert.Devoulx, " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V04,1860, p-470

⁷ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1500م، ج 1، المرجع السابق، ص 243.

موجودة بالنسخة العربية والفرنسية في المجلة الإفريقية.¹ وفي قسنطينة كان للجامع الكبير أوقافا هائلة، بلغ دخلها على عهد صالح باي 491 ريالا بينما صَرَفَها بلغ 408 ريات.² والحديث عن هذه الجوامع والزوايا المنتشرة في مختلف جهات الوطن كثيرة ومتعددة.

ج/- مؤسسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية:

مؤسسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية³ أسسها "شعبان خوجه" سنة 990هـ-1584م⁴ كانت ذات نفوذ نفوذ كبير في المجتمع والدولة، فقد كانت تُشرف على تسيير ثمانية مساجد (08) من بينها الجامع الجديد، ومكَلَّفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانون طالبا (88) أو قارئاً ملحقون بالمساجد التابعة لإدارتها، إضافة إلى تقديمها خدماتها المتشابهة مع بقية المؤسسات الوقفية الأخرى (إيواء الفقراء- صيانة المساجد ورعاية حاجياته، مساعدة الفئة المعوزة...)⁵. تكونت إدارة هذه المؤسسة الوقفية وأسماء موظفيها أثناء الحملة الفرنسية من: الوكيل "محمد بلرقاز"، الكاتب "حسان خوجة" و "علي الخنّاث" شاوش.⁶

د/- مؤسسة أوقاف الأشراف :

تميّزت هذه الفئة من المجتمع الإسلامي بأوقاف خاصة بهم، باعتبارهم أعيان دينيون يعود نسبهم إلى "آل بيت هاشم"، ويحظون بمكانة هامة في أوساط المجتمع الإسلامي. أطلقوا على أنفسهم اسم " الشريف " أو " النقيب"، حيث تعاطف معهم العديد من الباشاوات وأوقفوا لهم حبوسا خاصة بهم. مثلما قام به باشا الجزائر "محمد بكداش بن علي"، لما وهب سند ملكية يعود تاريخه إلى 1613م، بنى من ماله الخاص مركزا لمؤسستهم الوقفية لتقدم أعمالهم الخيرية، إضافة إلى بناء زاوية لاستقبال الطلبة، وتقديم خدمات خيرية لأبناء المجتمع. كما كان لأوقاف الأشراف وكيل خاص بها.⁷

ه/- مؤسسة أوقاف الأندلسيين :

يعود سبب ظهورها إلى تلاحم مهاجري الأندلس فيما بينهم، كفضة مميزة تتضامن فيما بينها وتساعد فقراءها، رغم أن أغلبهم كانوا تجارا، وبتشجيع من السلطة المحلية أسسوا أوقافا ارتبطت باسمهم تحت إدارة وكيل.⁸ وكيل.⁸ وبنوا بأوقاف أغنيائهم التي بلغت حسب الإحصاءات ستون وقفا (60)⁹ العديد من المساجد، المدارس والمدارس والزوايا. وبحكم تعاطف العثمانيين معهم، عُيِّن بعضهم على أوقاف عثمانية، مثل "حميدة الأندلسي"

¹ Charles Brosselard Op. Cit, pp321-337

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 243.

³ George Yver, "Réflexions sur la Colonie d'Alger", R.A, V 57, 1913, p 240 (sous texte)

⁴ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A, Op. Cit, p223.

⁵ George Yver, "Réflexions sur la Colonie d'Alger", Op. Cit, p 241

⁶ Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 05 Op. Cit, p 391

⁷ Albert Devoulx, " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", Op. Cit, ,pp 103-106

⁸ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837 , Op. Cit, p223

⁹ Albert. Devoulx, " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", R.A, V 12, 1868, pp278- 279.

الذي كان عضوا في إدارة سبل الخيرات، "سليمان الكبابي" الذي عينه الباي "خضر باشا" وكيلا على أوقاف جامعه و"محمد بن جعدون" الذي عينه الباي "محمد عثمان باشا" وكيلا على أوقاف جامع سوق اللوح.¹

و/- مؤسسة بيت المال :

تُعتبر من المؤسسات الوقفية الهامة في العهد العثماني،² لأنها تَتم باليتامى، أبناء السبيل والفقراء وهي تتصرف في الغنائم التي تعود للجزائريين من عملية الجهاد البحري، إضافة إلى اهتمامها ببناء المساجد، والزوايا وإنشاء الطرق وغيرها.³ كان المشرف على تسييرها يسمى بـ "بيت المالجي"، وبهذا المعنى تجمع المؤسسة الوقفية بين المهام السياسية والمهام الإنسانية الخيرية كدفن الفقراء المسلمين، توزيع الصدقات على حوالي مائتي (200) فقير كل يوم خميس.⁴

1-2-3- الزيارات الغفارة والوعدة والزردة:

إضافة إلى المصدرين السابقين لتمويل المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني، أشارت عبارات المؤرخين الفرنسيين منهم والجزائريين المهتمين بهذا الجانب إلى وجود مصدر آخر تنفرد به الزوايا، يتمثل في أموال :

أ/- الزيارات Ziaras ou Les Offrands :

ظاهرة مشتركة بين مختلف الطرق الصوفية، وأيضا لدى المرابطين، وهي تعني التوجه إلى شخص مقدس أو مكان معظم دينيا. وقد تكون الزيارة لأضرحة، وهي مرفوعة بالعطاءات من دراهم وغيرها. وقد ارتبطت الزيارة بالدرهم حتى أصبحت هذه لا تُذكر صراحة. والزيارة (الترحم) بالنسبة للطرق تصبح واجبا على الإخوان، إنها في الواقع نوع من الضريبة تُدفع للمقدم علامة على الاخلاص والطاعة، كما يدفع المواطن الضريبة للدولة علامة لخضوعه لقوانينها وأداء لواجباته المدنية والسياسية. والزيارة عند الطرق واجبة ومحددة، والمقدم يرسل الشاوش إلى من تخلف في الدفع. والإخوان يدفعون ما عليهم عن طيب خاطر. وأما الزيارات للمرابطين فقد تتخلف أحيانا ولكن المرابط القوي يعرف كيف يطلبها ويحصل عليها، وهي تُدفع له من أجل سمعته وأعماله التي يقوم بها، وهي واجبات تطوعية، خلافا لإخوان الطرق الصوفية وقد أصبحت (الزيارات) هي المفتاح الذي تتحكم فيه السلطات الفرنسية في الطرق الصوفية والمرابطين معا، فمن شاءت وقّرت له الزيارات وسمحت له بها فاستغنى وتنقذ وسكت ومن شاءت منعتها عنه فافتقر وغلب على أمره ولجأ إلى حيل أخرى أو اختفى.⁵

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 240.

² George Yver, "Réflexions sur la Colonie d'Alger", Op. Cit, p 240

³ وحول تفاصيل عمل هذه المؤسسة الوقفية، أنظر:

- Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 06 , 1862,p 205

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 240.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص ص 20-21

زيارة القبور من العادات المنشرة بين الجزائريين، وتكون في أيام معلومة من السنة لكل والي صالح، وكثرت بذلك القُبب في مختلف جهات البلاد (شرق، غرب، شمال وجنوب)، وقد تحدث عن هذه الظاهرة المؤرخ "قوتي" (Gautier)¹ في قوله أن الطريق بين الجزائر ووهران تكثُر فيه القُبب، ومدينة تلمسان تتزخرف بها. تكاد تكون المسافة بين قبة وأخرى خمسون (50) متراً². أما الصالحون الأحياء فكانوا يتركون بملابسهم وآثار أقدامهم، وهذا ما لفت انتباه المؤرخ "قوتي" (Gautier) لما تحدث عن ولي دخل مدينة الجزائر وتسابق سكانها إلى الطريق التي يمر بها طلباً لبركتته، ويتركون بآثار أقدامه أو يلمسون برنوسه.³

ب/- الغفارة :

تتلقى بعض الطرق ما يُسمّى بالغفارة، والغفارة واجب على الإخوان نحو الطريقة يدفعونه في شكل خدمات دينية، كما هو الحال في الطريقة الشيعية (أولاد سيدي الشيخ). والغفارة هي مجموعة الحيوانات والبضائع والأموال التي تُحدّدها الطريقة وتفرضها على كل قبيلة أو جماعة. وقد عرّف الشيخ "محمد بن مبارك الميلي" ⁴ الغفارة بأنها ضرب من النذر، بل اعتبرها من أقبح النذر. وذكر أنها منتشرة في غرب الجزائر ووسطها أكثر من شرقها. والغفارة عنده "لزمة" يلتزم بها امرؤ بأدائها كل سنة لمن اعتقد فيه جلب منفعة أو دفع مضرة... وبطول المدة وانتشار النسل تصبح الغفارة ضريبة لقبيلة موصوفة بميزة دينية على أخرى منعوتة بالخدمة والطاعة لتلك. فيقولون هذه القبيلة يغفرها أولاد سيدي فلان. أي يأخذون منها الغفارة.⁵

ج/- الزردة :

المشهور أنّ الزردة عبارة عن موائد تصف ويحضرها العامة من إخوان الطريقة، وهي فرصة لممارسة أنشطة صوفية من رقص وضرب دفوف وإنشاد وضجيج. وهذا هو الوجه الظاهري لها. أمّا الوجه الآخر فهو أنّ المقدم يُطلع الإخوان على ما جرى بالحضرة (اجتماع دوري للطريقة يكون مرة أو مرتين في السنة، يحضر الاجتماع

¹ جغرافي ومؤرخ فرنسي تخصص في تاريخ وجغرافية المغرب، له مؤلفات عديدة في التاريخ، منها: غزو الصحراء الكبرى : بحث في علم النفس السياسي، باريس 1910م، يضم 261 صفحة، وكتاب انشار الإسلام في شمال إفريقيا: القرون الغامضة في تاريخ المغرب، باريس، 1927م، يضم 432 صفحة، أما كتبه في الجغرافيا، منها: مناطق الجنوب في الجزائر، الجزائر، 1922م وأعيد طبعه سنة 1930م، وكتاب: الصحراء الكبرى، باريس 1923م، يضم 184 صفحة، للتعرف أكثر على أعمال المؤرخ "قوتي"، أنظر: عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 194.

² Edmond Douité, **Marabouts : Notes sur L'islam Maghrébin**, Ernes Leroux éditeur, Paris, 1900, p 08

³ Ibid, p18

⁴ ولد سنة 1898م بقرية الملييلة بميلة، عاش يتيم الأبوين، تكفل به جده في رعايته وتعليمه، حفظ القرآن الكريم وهو في سن 11 سنة، انتقل إلى قسنطينة سنة 1919م وكان تلميذ عبد الحميد بن باديس، ثم رحل إلى جامع الزيتونة وتخرج منها بشهادة التطويق سنة 1922م، عاد إلى أرض الوطن واشتغل بالتدريس، ثم توجه إلى مدينة الأغواط . كما شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، شارك بمقالات جريفة لإشعال نار الثورة، جُمعت له في كتاب بعنوان " رسالة الشرك ومظاهره " إضافة إلى مؤلفات أخرى، وفي يوم 03 فيفري 1945م: - أنظر:

آسيا تميم، مرجع سابق، ص 80

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، المرجع السابق، ص ص 21-22

المقدمون المكلفون بجمع الزيارات التي يُعطِيها للإخوان للطريقة، ثم يُسَلِّمونها إلى الشيخ أو خليفته،¹ وبقراً عليهم رسائل الشيخ ويثير حماسهم إلى الطريقة والانتماء إليها، ثم يقوم باستعراضهم الواحد تلو الآخر عندما يأتون لتقبيل رأسه، وهو جالس، ويُسَلِّمون إليه ما جاؤوا به من دراهم الزيارة فيضعونها في طبق يكون عادة موضوعاً أمام المقدم. كما يقع في هذا الاجتماع قبول الداخلين الجدد في الطريقة، كل ذلك يتم حسب طقوس خاصة. ثم يحثهم المقدم على التمسك بالإسلام والطاعة للشيخ والطريقة والصوم والعبادة، وقبل التفرق تُقرأ الفاتحة جماعياً.²

د- الوَعْدَات Ouadas :

(جمع وَعْدَة)³ وهي من الوعد بفعل شيء إذا حدث كذا، فهي كالنذر، ولكن في مصطلحات بعض الطرق، الوعدة عبارة عن زيارة لضريح الشيخ، والتضحية عنده بشاة أو بقرة أو عجل أو حتى دجاجة. والوعدة أيضاً طريقة تقليدية لزيارة العائلة أو القبيلة تقوم بها شهرياً أو سنوياً في أمكنة ذات تقديس واحترام. وليست بالضرورة هي ضريح الشيخ، بل قد تكون منزلاً معيناً أو شجرة أو حتى مغارة. وأحياناً تأخذ التضحية صفة معينة كالماعز الأحمر، وتُسمى بالنَّشْرَة.⁴

الوعدة عموماً، هي أيضاً ما يُقدمه إليها زوارها من الإخوان، والأتباع، والمريدون والمحبون على شكل نقود وبضائع ومواد غذائية متنوعة وألبسة، تختلف كمياتها ومقاديرها وأنواعها حسب اختلاف أهمية الزبائن ومصادر أموالهم وثرواتهم، ومدى حُبهم وتقديرهم للزاوية وشيخها. وكان كل ما يُقدَّم خلال تلك الوعدات يُنفَق على احتياجات المؤسسات الوقفية، وعلى هيئة التدريس، وكذلك توزيع جزء منه على الفقراء.⁵

أصبحت المؤسسة الوقفية أحد ركائز التعليم الأساسية في الجزائر العثمانية، بل وقبل ذلك بكثير، وبعد عرض مختلف تلك المؤسسات إتضح أن ما يهبه الواهب لهذه المؤسسات الثقافية متنوع ومتعدد، وكله يخدم العلم والمعلم فمثلاً وقفية مسجد "محمد بن يوسف السنوسي" في تلمسان استفادت من: نسختين من صحيح البخاري وشرح الشبرخيتي على مختصر خليل في أربعة أجزاء، وشرح الخرخشي على مختصر الخليل أيضاً، الجزء الأول منه، وتنبية الأنام في جزئين.⁶ كما حَبَسَتْ "فاطمة بنت بن جبور" عقارين لمسجد الغربية بتلمسان، إضافة إلى كتب (نسخة

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، المرجع السابق، ص 22-23

² Louis Rinn, Maraboux et Khouanes : Études sur L'Islam en Algérie, Op. Cit, p 86

³ Ibid, pp 15-16

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، المرجع السابق، ص 23

⁵ أنظر:

يجي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص 222

- Louis Rinn, Maraboux et Khouanes : Études sur L'Islam en Algérie, Op. Cit, pp 15-16

⁶ Charles Brosselard., " Les Inscription Arabes de Tlemsen : Mosquée d'El-Korran", R.A, V06, 1862, pp167-169

(نسخة من تأليف الجوزي ونسخة من تأليف السيوطي). واستفادت زاوية "مولاي الطيب" بتلمسان كذلك من منزلين (دار)، الأول بجوار لقران الزمالة والثاني دار بن وارث الشهيرة.¹

لَقِيَ التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني اهتمام كبيرا سواء من طرف المحسنين، الأغنياء، أو بعض البايات أو الباشاوات بصفة فردية ومن مالههم الخاص وليس الخزينة المالية العمومية، وانجرت عن هذا الاهتمام انتشار كبير لمختلف المؤسسات التعليمية التي ارتدّ عليها الكثير من الطُّلاب الذين لقوا تعليما خاصا يتلائم ومراحلهم العمرية التي فرضت على المدرسين آليات في التعليم.

1-3- طرق التعليم ومحتواه :

1-3-1- التعليم الابتدائي:

أَوَّل تعليم يتلقاه التلميذ هو التعليم الابتدائي في الكتاتيب والمعمرات والمساجد، ونظرا لبساطته فقد كانت طرقه ومحتويات ما يقدمه متواضعة وبسيطة، تتناسب وسن التلميذ الذي يقارب ست (06) سنوات.² حيث كان المؤدب يجلس في صدر الكتاب متربعا على حصير أو نحوه، مُسندا ظهره إلى الجدار، ويده عصا طويلة تصل إلى أبعاد تلميذ عند الحاجة، وكان التلاميذ يتحلّقون حول المؤدب في نصف دائرة، وإذا كثروا يتعدد الصف وهم أيضا كانوا يجلسون على حصير ونحوه قبالة المؤدب، ويبد كل واحد منهم لوحة كبيرة أو صغيرة حسب إمكانيات التلميذ وعمره.³

يبدأ التلميذ مباشرة عند التحاقه لأول مرة بالكتاب في تعلم أبجدية اللغة العربية،⁴ حيث يكتب له المؤدب حروف الهجاء العربية كلها من جهة واحدة على اللوحة⁵، أما الجهة الأخرى من اللوحة فيكتب فيها سورة الفاتحة، ثم يبدأ المعلم بتلقين التلميذ الحروف بالدرجة، كالألف لا تحمل نقطة وهكذا إلى نهاية الأبجدية. وبعد الانتهاء من حفظها ينتقل إلى معرفة الحرف المعجم منها والمهمّل، ثم ينتقل إلى معرفة صور الحروف وأشكالها وتشبيهها بالأدوات المحسوسة التي يشاهدها كل يوم، وهذا لترسيخ صور الحروف في ذاكرة التلميذ.⁶

¹ Charles Brosselard., " Les Inscription Arabes de Tlemsen : Mosquée et Tombeau de Sidi el-H'aloui", R.A, V04, 1860, p 168-169

² Thomas Shaw, Op. Cit, p78

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 343

⁴ أحمد بن جمعة مغراوي، جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما يعرض للمعلمين وآباء الصبيان ، تح: أحمد جلولي البدوي ورايح بونار، الجزائر، 1975م، ص 49

⁵ يصف المؤرخ الإنجليزي "شاو" تلك اللوحة بأنها مربعة الشكل وتكون بيضاء (أي لا يوجد فيها أية كتابة)، أنظر:

Thomas Shaw, Op. Cit., p78

⁶ أحمد بن جمعة مغراوي، المصدر السابق ، ص 49

الجهة الأخرى من اللوحة التي كُتبت فيها سورة الفاتحة، يبدأ المعلم بتلقينها للتلميذ آية آية ليحفظها سماعاً دون فهم،¹ فإذا ما حفظها في مدة أسبوع، أقل أو أكثر، يمحوها بماء طاهر ثم يدهنها بمادة الصلصال ويتركها للشمس، أو قرب النار لتجف، وبعد ذلك يكتب المعلم سورة الناس وباقي السور تدريجياً. ويتزامن ذلك مع التمرين المستمر على التهجي، الكتابة والإملاء.² وتكون مرافقة المؤدب للتلميذ مصحوبة بنوع خاص من الرعاية واللين والرحمة، وعدم الإكثار من الكلام، وتعليمهم "لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"، تعليم الحديث، أخبار وحكايات الصالحين، ومدح التلميذ إذا أحسن، وذمه إذا أساء دون الإكثار من الذم، ويتساوى في ذلك الذكور والإناث، ويمكن ضربهم لتأديبهم إلى باطن القدمين، من ثلاث (03) إلى عشر (10) ضربات ويكون التأديب بالزجر الكلامي لكي لا يؤثر على ملكة الحفظ والفهم للتلاميذ،³ وغيرها.⁴

وإلى جانب تحفيظ القرآن الكريم، يتلقى الأطفال في بعض الكتاتيب قواعد تلاوة القرآن وتجويده، دروس في النحو، الصرف (تعريف الكلام، المبتدأ والخبر، النكرة، حروف العطف، الحال، المنادى...) معتمدة في هذا الجانب على كتاب الأجرومية. أما مادة الفقه ومواضيعها كالوضوء، والصلاة، والزكاة، والصوم، والسنن ونوافلها الآداب العامة، يكون بالرجوع إلى رسالة أبي زيد القيرواني،⁵ إضافة إلى المتون الفقهية، والشرعية واللغوية، مثل: "ابن عاشر"، و"الشاطبية" و"ألفية ابن مالك".⁶

أيام الدراسة تكون من صبيحة يوم السبت إلى صبيحة يوم الخميس، ويلتحق التلاميذ بالكتاتيب مرتين في اليوم، وفي كل مرة يبقون فيها ساعتين (02س)، ففي الصباح يقوم التلميذ بعملية الاستظهار والحو والكتابة من جديد. أما جلسة المساء فهي في الغالب تُخصّص للقراءة استعداداً لليوم الموالي، أما عطلة الأعياد فتكون من ثلاثة (03) إلى خمسة (05) أيام.⁷

التلميذ بعد إنهاء مشواره الدراسي في المرحلة الابتدائية يكون قد أتم حفظ القرآن الكريم بعد مرور ثلاثة (03) أو أربع سنوات (04)، ليتّوج بعدها على لقب "طالب"، وتُقيم له أسرته بهذه المناسبة مأدبة تدعو فيها

¹ كان الأطفال يتمرون على قراءته قراءة أولية ثم يتلون في المساء، ويقروونه بأصوات جهورية حتى يحفظوه ثم يمحوه في صباح اليوم الموالي، ويكتبوا غيره، وهكذا بصفة دورية ودائمة حتى يأتوا على كل سور وأحزاب القرآن الكريم، أنظر:

- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 213

² أحمد بن جمعة مغراوي، المصدر السابق، ص ص 47-49

³ لتفاصيل أخرى عن الموضوع، راجع:

- محمد سحنون، كتاب آداب المعلمين، تق وتتح: محمود عبد المولى، الجزائر، 1981م، ص ص 67-97

⁴ وحول مرافقة المؤدب للتلميذ وطرق معاملته طيلة فترة دراسته بالكتاب والعلاقة القائمة بينهما، أنظر:

- أحمد بن جمعة مغراوي، المصدر السابق، ص 19/- محمد سحنون، المصدر السابق، ص ص 76-97.

⁵ أحمد بن جمعة مغراوي، المصدر السابق، ص 49

⁶ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص 213

⁷ محمد سحنون، المصدر السابق، ص 67

أقرانه من الأطفال، ويشترك فيها الجيران لتبادل التهاني والأفراح، ومن عادة حَضَر مدينة الجزائر هو لبس الطفل لباسا جديدا ويمتطي حصانا مزينا يقوده زملاؤه في الكتاب ويطوفون به شوارع المدينة، مُعلنين نجاحه وتهنئته في أصوات مطربة¹، ومنذ هذه المناسبة يدخل " الطالب " حياة جديدة. تفتح له أبواب الإنخراط في سلك الطلبة لمواصلة دراسته بالثانوية، أو يُصبح بدوره مؤدبا، أو يدخل ميدان التجارة مع أهله، أو ينضم بعد فترة إلى الجيش². يُشبه مؤدب المدينة مؤدب الريف إلى حد كبير، ولكن يختلف عنه في بعض التفاصيل³، فأهل الدوار أو القرية الصغيرة يختارون مؤدب أطفالهم بطريقة مشابهة غير أن حاجتهم إلى المؤدب في شؤون أخرى غير تحفيظ القرآن أكثر من حاجة أهل المدينة، فهم يستفتونه في شؤون الدين ويستكتبونه العقود ونحوها، ويلجأون إليه عند الفتن والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. فهو محل تقديرهم وثقتهم. وهو يختلف عن مؤدب المدينة من كون صلتة بالأهالي أشد وأقوى لأن معيشتة تتوقف على رضاهم، ولأن سلوكه الخارجي معروف للجميع⁴.

اختيار المؤدب من طرف أولياء التلاميذ يُؤثر على الأجر الذي يناله في مهنته، فتعيينه لم يكن بصفة رسمية من طرف السلطة الوصية، وإنما حرا من طرف أهالي الصبيان أو الواقف، وعادة ما يكون من أهل التقى والصلاح والضمير الاجتماعي. ومن حق الأهالي إعفائه من الوظيفة إذا اشتبه فيه علميا وأخلاقيا. فالمؤدب يخضع لرقابة أولياء التلاميذ وليس لرقابة السلطة⁵. أما المعلم (أوالمدرس في التعليم الثانوي) فيعين من قبل الباشا أو خليفته في العاصمة، أما باقي المقاطعات الأخرى فيعين فيها من قبل الباي أو قائد الدار، وعلى هذا الأساس كانت معظم أجور المعلمين من الأوقاف. ذلك أن أجرة المعلم لم تكن كأجرة العامل في الحداة أو النجارة مثلا ولكنها كانت نوعا من الصدقة والإحسان إرضاء للمشاعر الخيرية عند الفرد المسلم، فالمعلم في نظر الدولة والمجتمع، يقوم بخدمة الدين، ومن ثمة كان يستحق العطايا ذات الطابع الديني كالصدقات وبعض غنائم الجهاد وضرائب أهل الذمة⁶.

1-3-2- التعليم الثانوي والعالي:

يُمثل المرحلة الثانية لتعليم الطالب بعد تلقيه تكوينا متواضعا في المرحلة الابتدائية، ومؤسساته - كما أشرنا سابقا - تشمل المساجد، المدارس والزوايا، ينتقل إليها التلميذ حسب الميول، الظروف والإمكانات المتاحة.

¹ Thomas Shaw, Op. Cit, pp 78-79.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1500م، ج1، المرجع السابق، ص ص 332-333

-Thomas Shaw, Op. Cit, p78

³ والمؤدب عموما لا بدَّ عليه قبل أن يكون مؤدبا أن تتوفر فيه شروطا ضرورية كالأخلاق، وحفظه للقرآن الكريم، ويكون عارفا لأحكام القراءة ومخارج الحروف، عد إلى:

- Mohamed Bencheneb "Notion de Pédagogie Musulmane", R.A,V 42, 1898, p272

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1500م، ج1، المرجع السابق، ص ص 322-323.

⁵ Emerit Mercier, " L'État Intellectuel et Moral de l'Algérie en 1830", R.H.M.C, N° 03, Juillet- Septembre 1954, p202

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1500م، ج1، المرجع السابق، ص 315 و ص 323

وذكر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" بأن الانتقال من الابتدائي إلى التعليم الثانوي يتم بطريقة غير منظمة. فكثير من التلاميذ كانوا ينقطعون عن الدراسة ولا سيما أولاد الفقراء، بالإضافة إلى اشتغال بعضهم في ميدان التجارة والفلاحة، إذا كانوا من أصحاب الريف والبعض الآخر ينخرطون في الجيش، ثم يستأنفونها وهم كبارا في المدارس والمساجد، وخلال هذا الانقطاع كان كثير منهم ينسى معلوماته وينسى معظم القرآن.¹

المساجد كإحدى مؤسسات التعليم الثانوي لم تكن لوحدها في تأدية تلك الوظيفة، فقد جرت العادة أن تؤسس المدارس بجوار المساجد، نظرا للصلة الوثيقة بين العلم والدين، لكن هذا ليس شرطا، غير أن كل مدرسة لابد أن يؤسس داخلها بيت (مسجد) للصلاة.²

الملاحظ في هذه المرحلة هو سيطرة الكتب الدينية واللغوية وبعض كتب التاريخ، السنة النبوية وتعليم المواد العلمية مثل الرياضيات، الفلك. والكتب الأكثر تداولاً هي الكتب الدينية التي كانت تُدرّس في العالم الإسلامي أما الكتب الفقهية فكانت تدرس كتب المذهب المالكي، وسبب ذلك ما ذكره "محمد بن سحنون" حين قال : "إنَّ أهل المغرب والأندلس كانت رحلتهم غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدنية يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقترضوا على الأخذ من علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلامذته من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلّده دون غيره ممن لم تصل إلينا طريقته"³

استمر نظام الحلقات في المساجد، وارتكز في هذه المرحلة على الاهتمام بالقرآن من ناحية الخط والزخرفة اقتداء بالكتّاب الأوائل من الخلفاء المسلمين، والانتقال إلى دراسة مواد أخرى بعد حفظ القرآن الكريم.⁴

تميّزت طريقة التعليم في هذه المرحلة بالشرح والإملاء، حيث كان يجلس المدرس على كرسي، بينما يجلس الطلبة على الحصير في حلق أو نصف دوائر، مثلما هو الحال بالنسبة لمجلس المؤرخ العسكري "أبو راس الناصري" الذي كان يعجّ بالطلبة، ويضم أحيانا أكثر من سبعمائة وثمانين طالبا (780). حيث كان الشيخ يجلس على كرسي يستعين به على إلقاء دروسه ومحاضراته، وهو الكرسي الذي خصصه له البايع محمد الكبير، نظرا لنحافة جسمه التي لم تكن تسمح له بالظهور من وسط الطلبة بسبب إزدحامهم.⁵ وبرزت طريقة الشرح والإملاء في كل حلقات تدريسه التي تسليح فيها بمخزون حفظه وحنكته العلمية،⁶ وكان لا يقبل الرجوع إلى الكتاب المدرّس حتّى

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، المرجع السابق، ص 347-348

² يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص 211

³ محمد سحنون، المصدر السابق، ص 33

⁴ أحمد بن جمعة مغراوي، المصدر السابق، ص 47

⁵ أبو راس الناصري، لقطة العجلان في شرف الشيخ عبد القادر الزيان، تح: حمدادو بن عمر، م.و.ش.د.أ، الجزائر، 2011م، ص 111.

⁶ أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تح وضبط: محمد بن عبد الكريم الجزائري، م.و.ك، الجزائر، 1990م، ص

في حالات الاضطراب والشك الذي قد يُسببه الطلبة، وإلحاحهم على ذلك. وتبته طلابه إلى تقوية ذاكرتهم بالحفظ لأن شأن العلم أن يُحفظ، اقتداءً بكبار العلماء¹

طريقة التعليم في الزوايا لا تختلف عن الطريقة التعليمية في المدارس والمساجد، لكن الزوايا كان لها نظام خاص يتقيد به طلابها، فزاوية سيدي منصور الجنادي (قرب أرفون) كانت مقسّمة إلى أربع طبقات، تضم الطبقة الأولى الأكابر والعقلاء، يحكمون في جميع الحقوق المالية المترتبة على الخطأ والتضييع في الأرزاق، ويكون حكمهم عاما على الطلبة الكبار والصغار. أما الطبقة الثانية فكانت تحرص على القراءة وأداء الصلاة والآداب العامة، والطبقة الثالثة تتكفل بتوفير الحاجيات الضرورية للزاوية، أما الخدمات المختلفة كالحراسة، النظافة وغيرها تقوم بها الطبقة الرابعة. وتختلف هذه الطبقات في عددها وعدد أفرادها ووظيفتها من زاوية لأخرى.²

وَضَع البرنامج الدراسي وتحديد أوقات التدريس يكون حرا من طرف المدرس، فبعضهم كان يُعَدّ دروسه في الصيف ويلقيها في الشتاء، وبعضهم كان يلقي دروسه ثلاث مرات في اليوم الواحد،³ كما أن بعضهم كان يلقيها في الصباح فقط أو بعد الظهر.⁴ لهذا، لم تكن هناك قيود أو شروط تضبط تنظيم العملية التعليمية أو الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم الثانوي والعالي، بل كان التعليم يتم بحرية تامة⁵ سبق وأشرنا إلى أن التعليم العالي في الجزائر العثمانية لم يكن له معاهد أو جامعات، بل اقتصر

على المؤسسات العلمية البارزة آنذاك، والتي مثلتها الزوايا والجوامع.⁶ ارتكزت هذه المرحلة من التعليم على دراسة كتب كاملة، إذ كان الطالب يختار الكتاب والأستاذ حسب الإمكانيات والميول. وكان الطالب يتوسع في دراسة الكتب المختلفة حتى يصل إلى مرحلة التخصص، ويقال عنه مثلا أنه كان بارعا في العربية متضلعا فيها، ومشاركا في بعض العلوم أو مشاركا في كل فن، كما يقولون كان عارفا بالنحو أتم المعرفة مشاركا في غيره، أو انتهت إليه الإمامة في علم الحديث، أو الفقه، أو النحو وإلى غير ذلك من الصفات والألقاب التي يقصد بها تخصصه.⁷ يُتَوَجَّ الطالب بعد دراسة قوامها سبع سنوات في التعليم الثانوي العالي⁸ بحمل لقب "عالم" بعد إتمام دراسته في علوم الدين (الفقه، الشريعة، التفسير...) ⁹ ويمنح له الشيخ أو المدرس شهادة "الإجازة"، التي تعني

¹ أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، المصدر السابق، ص 23

² جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1500، مرجع سابق، ص ص 248-252

³ الفترة الصباحية تبدأ بعد صلاة الفجر إلى صلاة الظهر، الفترة المسائية من صلاة العصر إلى صلاة المغرب والفترة الثالثة من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء، عد إلى:

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، الجزائر، 1973م، ص 153

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1500م، ج 1، المرجع السابق، ص 349.

⁵ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 214

⁶ Louis Rinn, Note sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie, Op. Cit., p 09

⁷ أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، المصدر السابق، ص 142

⁸ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 220

⁹ Louis Rinn, Note sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie, Op. Cit., p 10

الإذن الذي يُعطيه الأستاذ للطالب المتحصل على جميع المعارف التعليمية، وهذا الإذن بالانصراف للعمل يُعطى مشافهة لا كتابة.¹ كإجازة الشيخ الورززي لعبد الرزاق بن حمادوش في رواية الكتب الست، وهي: البخاري ومسلم، وأبا داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسنند احمد بن حنبل، وهو يقول بأنه سمعها من شيوخه رحمهم الله، وإجازته في ما صحت له روايته من جملة ما في فهرسة الإمام "بن غازي المكناسي" ثم "الفاسي"، وكذا ما في فهرسة الشيخ "محمد بن سلمان السوسي" ثم "المكي". وما في فهرسة الشيخ "ابراهيم الكودي" ثم "المدني".² وأجاز العلامة "سيدي عمر بن محمد المنقلاقي القبائلي" المتوفي سنة 1105هـ لتلميذه "بن زاكور" رواية العلم عنه، وأعطاه بذلك وثيقة ذات أهمية تدلنا على حالة العلم والتدريس في ذلك العصر.³ احتوت قائمة ممن نبغ في القرن الثالث عشر قبل الاحتلال، الخطيب المصقع والعالم الجليل نبراس أهل زمانه "محمد بن المسبح القسنطيني"، مفتي الحنفية بقسنطينة، "سيدي محمد بن عبد الملك الراشدي" مفتي المالكية بالعاصمة (1233هـ)، "سيدي محمد بن رجب الجزائري" (1220هـ)، "الأمير عبد القادر الهاشمي" الذي نبغ في العلوم والفنون وانطلق لسانه بالشعر الفحل والكلام الفصيح، ولا ننسى كذلك العلامة الأجل سيدي بن الكبابطي مفتي المالكية بالعاصمة، وسيدي محمد بن العنابي مفتي الحنفية بها. واشتهر بالأغواط ثلة من جلة العلماء العاملين، أكبرهم "محمد بن المشري السائحي" وله ثلاثة تأليف (1224هـ)، "سحنون بن الحاج أحمد" (1233هـ)، "اسماعيل بن الحاج عبد الرحمان" (1221هـ) و"الحاج محمد بن التومي" (1237هـ)⁴ نجد من العلوم التي كانت تُدرّس في التعليم الثانوي والعالي:⁵

- التفسير :

الكتاب الكثير الاستعمال والانتشار في الجزائر هو تفسير الجواهر الحسان الذي اعتمد فيه مؤلفه على السنة النبوية الشريفة، وما تواتر من الصحابة والتابعين لمعاني الآيات وأهدافها.⁶

- النحو :

اشتهر في تدريس هذه المادة على ألفية "بن مالك"، ومن كتب القواعد أيضا الأجرومية، قطر الندى والصدى لـ "بن هشام".

¹ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 214

² جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1500، مرجع سابق، ص ص 247-248

³ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 95

⁴ نفسه، ص 93

⁵ أنظر :

- جريدة الميشر 15 سبتمبر 1847م

- جريدة الميشر 30 سبتمبر 1847م

- Emerit Mercier, " L'État Intellectuel et Moral de l'Algérie en 1830", Op. Cit, pp 204-205

⁶ عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، مخطوط رقم 2450، ص 67

- الفقه:

اعتمد في تدريسها على المرشد المعين لابن عاشر الذي ضم أبوابا في الفقه، التصوف، التوحيد والعقائد وهي مقسمة إلى قواعد الاسلام، الطهارة، العبادة والإمامة وغيرها. وهي منظومة شعرا تسهила للحفظ، مختصر الشيخ خليل لـ"بن اسحاق" ورسالة "بن زيد القيرواني".¹

- الأصول:

اعتمد في تدريس هذه المادة على كتاب السنوسية، المعرفة بأمر البراهين، بالإضافة إلى عقائد التوحيد لـ"الدردير"، وجوهرة التوحيد لـ"القاني". واتصفت طريقة تناول هذه المواضيع بالبساطة لتسهيل عملية الحفظ والاستظهار، وكانت تعود للمتن بالشرح الذي يوضح غوامض المعاني وحل رموزها بعيدا عن الإطناب الممل والاقتصار المخل.²

نجد إلى جانب المواد السابقة: التاريخ، والحساب وعلم الفلك، والبلاغة، والعروض، والمنطق، والتراجم والسير.³

يظهر من خلال دراسة العلوم المدرسة في التعليم الثانوي والعالي اكتساح العلوم النقلية الساحة العلمية عن العلوم العقلية، مما أدى إلى ركود روح الابتكار والإبداع خلال تلك الفترة الزمنية. فالعلوم العقلية كانت مهمشة في أغلب المؤسسات العلمية، هذا ما لفت انتباه الأوروبيين في نظرتهم السلبية تجاه الثقافة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية، فنقدوا التعليم خاصة من الناحية العقلية. ومن الذين انتقدوه المؤرخ الانجليزي "شاو" لما ذكر: "أن المسلمين قد أهملوا الحياة الفكرية منذ قرون طويلة، فالفلسفة، الرياضيات والعلوم الطبية التي اشتهر بها العرب قديما أصبحت من العلوم التي لا يُعرف عنها شيئا".⁴

يُرجع أسباب الركود إلى أسباب أخرى إضافة إلى التي ذكرناها، وهي عدم الاستقرار السياسي في أواخر فترة الحكم العثماني، وسيطرة العلوم النقلية، هيمنة روح التصوف على المجتمع الجزائري، طبيعة الفكري السياسي العثماني الذي غلب عليه الطابع العسكري وإهمال الحكام الجانب الثقافي، إضافة إلى ذلك بقاء التعليم حرا دون سياسة ممنهجة وواضحة، وتقيدته بالمؤسسات الخيرية التي سبق ذكرها، وتبرعات المحسنين التي تفاوتت بين أفرادها جعلته أكثر عرضة إلى فقدان الرغبة في الاستمرار أو التوقف.

¹ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 95

² أبو عبد الله السنوسي، شرح أم البراهين في علم الكلام، تح وت: مصطفى محمد الغماري، الجزائر، 1989م، ص 11

³ أنظر:

محمد سحنون، المصدر السابق، ص 33 / عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 213-214.

- Louis Rinn, Note sur sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie, Op. Cit, p 09

⁴ Thomas Shaw, Op. Cit, p76

أردنا من وراء الكشف أو الإطلاع على واقع التعليم في الجزائر العثمانية الوصول إلى حقيقة التعليم الجزائري، ومستوياته، ومدى تطوره وركوده، وانتشاره أو انحساره حتى نفق عند حالته بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830م.

2- السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر من 1830 إلى 1850م :

يعود اهتمام فرنسا بالثقافة الجزائرية إلى ما قبل الاحتلال بكثير، ويندرج ذلك في إطار التحضير للغزو سنة 1830م، وتحقيقا للمسعى الاحتلالي للبلاد والعباد، ولهذا كان للميدان الثقافي في السياسة الفرنسية نصيبا من الدراسات التي التفت حوله، سواء كانت تقارير عسكرية، مذكرات قناصل أوروبيين، أو كتب تاريخية، ونظرا لاختلاف لغة المحتل عن البلاد المحتلة، كان لزاما على فرنسا الاستعانة بمتترجمين تكون مهامهم في التجسس خاصة، والإطلاع على أوضاع الجزائر عامة، لتقصي الحقائق عنها، وتمير المشروع الاحتلالي في المنطقة ولإدراك هذا الرهان الصعب إنتهى التفكير الفرنسي إلى تشكيل هيئة المترجمين العسكرية في الجيش الفرنسي.

2-1- دور هيئة المترجمين العسكرية قبل وبعد الحملة سنة 1830م:

2-1-1- تشكيل الهيئة :

أفضى التفكير الفرنسي خلال التحضير للحملة على الجزائر على تأسيس هيئة المترجمين العسكريين في الجيش الفرنسي¹ لتكون واسطة بينها وبين مجتمع جديد تجهل لغته، عاداته، دينه وكل مقوماته،² مُستفيدة من تجاربها السابقة في مصر³ ومورية.⁴

اشترط على الفرد المترجم أن يكون ذكيا نابغا تكسوه الهيبة، الوقار والحزم في تنفيذ الأوامر، وله تجربة واسعة في ميدان الترجمة، يمتاز بشعور الانتماء لفرنسا، وله معرفة واسعة على الأقل باللغتين العربية والفرنسية. وأن يكون نشيطا في عمله، بليغا في حوار ومفاوضاته، وذو قلم نابغ في كتاباته وتقاريره.¹

¹ Trumulet. (c), L'Algérie Légendaire en Pèlerinage ça et là aux Tombeaux des principaux Thaumaturgues de L'Islam (Tell et Sahara), Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1892, p 499

² Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp 48-49

³ أسس نابليون بونابرت قبل حملته على مصر هيئة من تسعة (09) مستشرقين، أطلق عليهم إسم "مترجمو جيش مصر" وهم : "جون ميشال فونت يدي باراديJean Michel Venture de Paradis"، "نائبه" أميدي جوبارتA. Jubert"، وهما من تلامذة "بارون أنتوان سيلفستر دي ساسي" أستاذ الاستشراق في مدرسة اللغات الشرقية الحية، إضافة إلى "براسفيتشBracevich"، "دولابارDelaportet"، "ماغالونMagallon"، "لوماك L'Homocall"، "رايجRaige"، "بيليتيستBelleteste" و"مارسالMarcel"، أنظر:

- Abribat, Notice sur les Officiers Interprètes, Bourg Imprimerie Victor Berthod, 1931, pp 03-04

⁴ وهي حملة فرنسا على اليونان للقضاء على التدخل التركي والمصري، بقيادة الجنرال "ميزو" Maison قائد البعثة المسماة "حملة موريا" وقد بلغ العدد الاجمالي للمترجمين والمخبرين المشاركين في البعثة ما يقارب 95، وهم يتصنفون درجات تتراوح بين الصنف الأول والصنف الثاني، منهم 05 ينتمون إلى الصنف الأول، وثلاثة إلى الصنف الثاني، و 07 آخرون ينتمون إلى الصنف الثالث. وقُدّر عدد المخبرين المترجمين ب 08 ينتمون إلى الصنف الأول، و 72 ينتمون إلى الصنف الثاني، من بينهم 04 ضباط خدموا في فترة الماليك، للمزيد طالع:

- Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp 50-57

ذكر "لوران شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud) في كتابه الذهبي " مترجمون في الجيش الأفريقي " " Les Interprètes de l'Armée d'Afrique(Archives des Corps) " أن تاريخ صدور تصريح تشكيل أول مجموعة في "هيئة المترجمين والمرشدين العسكريين" بالجزائر كان في شهر جانفي سنة 1830م وعهدت وزارة الحربية الفرنسية تحت إشراف الجنرال "دي لوفيردو" (Loverdo) بهذه المهمة إلى العقيد "كليرمون تونير" (Clermont Tonnière)² الذي كان يشغل أحد أعضاء هيئة الأركان الحربية، الذي كان متضلعا في اللغات الشرقية. فتح مكتبا خاصا بتجنيد الموظفين الراغبين في الالتحاق بهذه الهيئة.³ وكان في طليعة المترجمين الأوائل الذين التحقوا بهذه الهيئة السيد "براسفيتش" (Bracevich) وهو أحد مترجمي بونايرت في مصر، إضافة إلى مشاركة القس الكاثوليثيكي "شارل زكار" (Charles Zakkar)⁴، وبالمقابل، أقدم السيد "سلفستر دي ساسي" (Silvestre De Sasy)⁵ على تسجيل أحسن تلامذته للإنخراط في الهيئة.⁶ حددت وزارة الحرب الفرنسية عدد المترجمين والمرشدين في الهيئة بأربعين شخصا (40)، غير أنها لم تستطع جمع هذا العدد، فلم تكن تضم في بدايتها إلا 23 شخصا⁷. وفي شهر مارس سنة 1830م قام العقيد "ديسبريس" (Desprèz) قائد أركان الحرب العامة بمشاركة العقيد: كليرمون تونير" (Clermont Tonnière) بتعيين المترجمين في مناصبهم وتوزيعهم على فرق الجيش على الشكل التالي:⁸

- خمسة (05) مترجمين من الطبقة الأولى وأولهم السيد "دوينيوس" (d'Aubignox) والسيد "جيراردين" (Gérardin) برتبة عقيد.

¹ يوسف مناصرة، دور المترجمين العسكريين في الجيش الفرنسي في الجزائر، مجلة التاريخ، عدد النصف الثاني من سنة 1982، الجزائر 1982م، ص 41

² أختير لهذه المهمة الصعبة نظرا لتوسع دائرة علاقاته السياسية مع العديد من القناصل، الضباط والرحالة الأمريكيون، الانجليز والهولنديون، وسهلت في أداء مهمته إتقانه كتابة و الحديث باللغة العربية، فقام بفتح مكتب خاص لهذه المسألة، برئاسة السيد Foltz، طالع :

- Adrien Berbrugger, "Proclamation en Arabe Adressée par Le Général De Bourmont Général en Chef de L'Expédition d'Alger Aux Habitants de La ville d'Alger et des Tribus en juin 1830", Op. Cit, p 147

³ Adrien Berbrugger et autre, Op. Cit, p147

⁴ جان شارل زكار Jean Charles Zakkar ولد بدمشق سنة 1789م ثم أصبح قسيسا في إحدى كنائس مرسيليا، وعند الإعداد لحملة الجزائر عُيِّن مترجما فيها مع بقائه على وظيفه الديني حتى أنه هو الذي ألقى أول قداس في مدينة الجزائر على إثر الاحتلال، ثم أصبح ملحقا بمكاتب الولاية الفرنسيين الذين تداولوا على الجزائر إلى عهد "بيجو". عُذ إلى: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 23

⁵ أنطوان إسحاق دي ساسي Antoine Isaac Silvestre De Sasy (1758-1838م) ولد بباريس وكان يحسن التكلم والكتابة باللغة العربية والفارسية، والألمانية والانجليزية، ومع بلوغه سن 32 سنة أصبح في طليعة المستشرقين العالميين. لم يزر الجزائر ولكنه شجّع على إنشاء كرسي العربية وهو الكرسي الذي تولاّه عدد من تلاميذه وعلى رأسهم برينيه Bresnier، من مؤلفاته: القاموس العربي الفرنسي، للتوسع أكثر، أنظر: عبد الرحمان بدوي المرجع السابق، ص 334-338

⁶ Laurent Charles Féraud, Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, p 48-49

⁷ يوسف مناصرة، دور المترجمين العسكريين في الجيش الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 43

⁸ Laurent Charles Féraud, Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, p 49

- ثلاثة (03) مترجمين من الطبقة الثانية يتصدرهم السيد "فانيان" (Fagnan)¹ أحد تلاميذ المدرسة الملكية للغات الشرقية بباريس، برتبة قائد فيلق.

- سبعة (07) مترجمين من الطبقة الثالثة ، أولهم السيد "أبي طبال" مغربي، برتبة نقيب.

- ثمانية (08) مرشدين مترجمين قُسموا إلى طبقتين، الأولى برتبة ملازم أول، والثانية من فصيلة صف الضباط.

يُوضح هذا التقسيم أن هيئة المترجمين العسكريين في الجيش الفرنسي قد تكونت في بدايتها من مجموعة من الدبلوماسيين الفرنسيين القدماء "براسفيتش" (Bracevich) والقساوسة الكاثوليك (الأب زكار Le Père Zakkar)، ومن المترجمين القدماء في الجيش الفرنسي في مصر، ومن تلامذة المدرسة الملكية للغات الشرقية "فانيان" (Fagnan)، ومترجمون عرب من دول الجوار، أي المغرب (أبي طبال)، ليكتمل عددهم المقدّر بثلاثة وعشون شخصيا، كلهم ذوو خبرة وكفاءة عالية في مجال عملهم. ويكشف كذلك عن نقطة هامة وأساسية في خوض ميدان الحرب ضد العدو، وجاء ذكرها ملازما ومرافقا للعمل العسكري، وهي النزعة الصليبية ضد الإسلام والمسلمين (الأب زكار Le Père Zakkar وبقية القساوسة)، خاصة وأن الحرب التي سيخوضها الفرنسيون تتطلبت من ساستها وعسكرها مثل هذه الإجراءات لشحذ همم أفراد الجيش وغرس روح الحماسة، للانتقام للملك وشعبه.

حدّدت وزارة الحرب الفرنسية رواتب شهرية لهؤلاء المترجمين حسب أصنافهم أو طبقاتهم الثلاث، فمترجموا الطبقة الأولى كانوا يتقاضون 500 فرنك شهريا، و 300 فرنك شهريا للطبقة الثانية من المترجمين، أما الطبقة الثالثة فحددت لهم الوزارة راتب 150 فرنك شهريا، إضافة إلى امتيازات أخرى تمثلت في الحصول على الوجبات اليومية وعلف الخيول مجانا، وحددت لهم الوزارة أيضا لون ملابسهم بمقتضى قرار وزاري صادر في 03 أبريل 1830م.²

2-1-2- دور هيئة المترجمين العسكرية قبل الحملة:

تعددت واختلفت مهام ووظائف المترجمين العسكريين قبل وبعد الحملة لتحقيق الهدف المنشود، وهو احتلال الجزائر وبأقل تكلفة. ومنذ الشروع في عمل هؤلاء المترجمين تحت إشراف وزارة الحرب الفرنسية بدأت تظهر أعمالهم في التحضير للحملة من كل جوانبها، لا سيما الجانب الاستخباراتي الذي أعدت له الوزارة العدة الكافية، وأرسلت كل من الجواسيس "دوبينوسك" (d'Aubignox) جيراردين (Gérardin) و"رامبارت"

¹ Edmond Fagnan من مواليد لياج الفرنسية سنة 1846م، تخرّج في كلية الحقوق بلييج، حصل على الليسانس ثم الدكتوراه في القانون، في 1873م ألحق بقسم المخطوطات في المكتبة الوطنية بباريس، واشترك في تحقيق النصوص العربية الخاصة بالحروب الصليبية والتي ترجم إلى الفرنسية، وفي سنة 1884م كُلف بمحاضرات في اللغة العربية بالمدرسة العليا للأدب بالجزائر واستمر في عمله إلى غاية قاعده سنة 1919م، توفي في الجزائر يوم 28 فيفري 1931م، للتوسع أكثر حول حياة هذا المستشرق عُذ إلى :

- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 387-388

² Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps), Op. Cit, pp 53-57.

(Raimberte) في بعثة إلى تونس شهر أفريل عام 1830م، أين استقبلهم قنصل فرنسا

السيد "ليسبس" (Lesseps) بهدف التجسس على أحوال السكان المسلمين، والكشف عن نوايا باي تونس والتعرف على موقفه تجاه داي الجزائر، والتأثير السيكولوجي على سكان مدن وأرياف الجزائر، والبحث عن مصدر خصب لتمويل الجيش المحتل في المستقبل، وعزل داي الجزائر عن كل اتصال بالعالم الخارجي ولا سيما دول الجوار (تونس والمغرب الأقصى)، ومحاولة فصله أيضا عن بايلك قسنطينة في الشرق وبايلك وهران في الغرب، وهذا كله لمنع وصول الإمدادات والمعونات المادية والبشرية إلى مدينة الجزائر.¹

تمكّن الجواسيس بمساعدة قنصل فرنسا في تونس السيد "ليسبس" (Lesseps) من التعرف على أحوال سكان الجزائر و الجو السياسي، العسكري والدبلوماسي لدول الجوار، وراسلوا قائد الحملة بالأخبار والمعلومات التي تمكنهم من تسهيل غزوهم للجزائر. فقد تلقى قائد الجيش الفرنسي تقارير عن ذلك، منها تقرير السيد "دوينيوس" (d'Aubignox) الذي تحدث فيه عن الأوضاع العامة للمنطقة ضمّ ثلاث أجزاء مهمة وهي: السياسية، الإقتصاد والاستراتيجية،² وتلقى القائد "دي بورمون" (Comte De Bourmont) تقارير أخرى مماثلة من السيدين "جيراردين" (Gérardin) و "رامبارت" (Raimberte) تضمنت تفاصيل حول الأوضاع الإقتصادية مرفوعة ببعض الإحصاءات حول القيمة النقدية (الفرنك) لمختلف السلع والبضائع، وأخرى تعلقت بالمسائل الدينية، إضافة إلى توضيحات حول الأحوال الجوية المناسبة لإبحار الأسطول الفرنسي.³ كما كشف تقرير السيد "دوينيوس" (d'Aubignox) إبداء الباي التونسي نيته في المساعدات التي سيقدمها للجيش الفرنسي من مؤن وغيرها بعد فك الحصار البحري الفرنسي على الجزائر ودخوله الجزائر عن طريق البحر، وعن المسلك البري فسيؤمن له شيخ القبائل "عبد الجبار" كل الظروف للدخول إلى الأراضي الجزائرية من البلاد التونسية شرقا.⁴ اعتمدت الهيئة كذلك على دراسات تاريخية للعديد من الرحالة، القناصل والمؤرخين، ووضعت بحوث حول نتائج الدراسات في متناول الساسة للإقدام على احتلال الجزائر، ويندرج في هذا الإطار كتاب القنصل الأمريكي بالجزائر، السيد "وليام شالر" الذي كان يرسل نتائج أبحاثه إلى أمريكا منذ سنة 1823م، وترجمت كلها ونُشرت بباريس سنة 1830م، وبهذا يكون الفرنسيون قد استفادوا من ترجمة مخططات وأفكار "شالر" الذي اقترح في كتابه "استعمار أوروبا للجزائر" قائلا في نفس الوقت أنه على بريطانيا أن تعزم على احتلال هذا القسم من إفريقيا. وقد تُرجم كتابه إلى الفرنسية بعنوان "موجز تاريخ الدولة الجزائرية" ومن ثم وُضع في متناول وزارة الحرب

¹ ومن المؤرخين الذين تطرقوا وبشكل مفصل حول حيثيات عمل المترجمين العسكريين قبل الحملة، المؤرخ "ألفريد نيتيموند" في كتابه "تاريخ حرب الجزائر"، ولإطلاع على تفاصيل الموضوع، أنظر:

Alfred Nettement, Op. Cit, p p 263-274

² Alfred Nettement, Op. Cit, p 263

³ Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps), Op. Cit, pp 48-61.

⁴ Alfred, Nettement Op. Cit, p 264 et p 269

الفرنسية، وبعد انقضاء عام من صدور الكتاب سنة 1827م، وبعد قضية المروحة، أعلنت فرنسا الحصار على الجزائر الذي دام ثلاث سنوات.¹

استمر عمل هيئة المترجمين العسكريين في الداخل كما في الخارج - كما أشرنا سابقا- وعرفت هذه المرة إنجازا آخر أفاد هيئة المترجمين العسكريين في التواصل مع سكان البلاد الجزائرية، وهو صياغة بيان موجه إلى العثمانيين الكراغلة، والأهالي الجزائريين، وهو البيان الذي وُزِعَ مع بداية الانزال الفرنسي بسيدي فرج.² وقد أشاد قائد الأركان العامة لجيش الحملة، السيد "ديسبرس" (Desprèz) بالمجهودات المبذولة من طرف السيد "رامبارت" (Raimberte) في إعداد البيان نظرا لاحتكاكه المبكر بأهالي المنطقة وإتقانه للغة العربية. وذلك خلال سنوات إقامته بمنطقة عنابة قبل تكليفه بهذه المهمة، حيث خالط شيوخها الذين أخذ عنهم ما يفيد الحملة، وأهله معرفته للغة العربية على التعرف على طبيعة الأحوال السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية وأعطى صورة واضحة عن الأوضاع التي عرفت بها البلاد الجزائرية أواخر العهد العثماني على وجه الخصوص (عدم الاستقرار السياسي، الهوة التي ميزت العلاقات بين السلطة والرعية...)،³ وانطبع ذلك في صياغة البيان. تُشير هنا إلى نقطة مهمة ارتكز عليها في صياغته، وهي تحايل المحتل على العثمانيين والأهالي على السواء لما لجأ إلى أسلوب المراوغة للتفرقة بينهما، فهو من جهة خاطب الكراغلة واعتبرهم إخوانهم لا أعداءهم ووعدهم وعودا مزيفة إن هم انحازوا إليه، ووقفوا إلى صفه، وأنهم سيحضون بالأمن والأمان من الإدارة الفرنسية⁴ أما الأهالي الجزائريون فخاطبهم القائد العام للحملة بمعاني الصداقة والتعاون، وأطرب آذانهم بعبارات حملت في ثناياها تحريرهم من جيوش العثمانيين، وتوفير سبل العيش الكريم لهم تحت سلطة أو حكم الفرنسيين لهم.⁵

الملاحظ في هذا العمل أن فرنسا قد استفادت من تجربتها العسكرية في مصر ومورية، لما استعملت عنصر الجوسسة في التعرف على أحوال الجزائريين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية وغيرها وكتابة بيان فرنسي مترجم إلى العربية، ساعدها في صياغته مجموعة من المستشرقين المهتمين بأمور الاسلام والمسلمين - وهم طبعاً - من الفئة الموالية لفرنسا مادامت خدماتهم مرتبطة بفرنسا.

تندرج هذه السياسة الاحتلالية ضمن المخططات الجهنمية التي أتى بها المستعمر لاستعمار البلاد واستعباد العباد، مستخدما في سياسته تلك إلى جانب التحضير المادي للغزو على أكثر من صعيد، التحضير السيكولوجي

¹ محمد الصالح بكوش، دور المترجمين في احتلال فرنسا للجزائر، مجلة أول نوفمبر، عدد 170، الجزائر، 2007م، ص 19

² Adrien Berbrugger et autre, Op. Cit, p 147

³ Alfred Nettement, Op. Cit, pp 268-272

⁴ لتفاصيل أكثر عن الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- Sidy Hamdan- Ben- Othman Khoja, Op. Cit, pp 417- 419

⁵ البيان كُتب باللغة الفرنسية، وأُرفق بترجمة حرفية باللغة العربية الدارجة من طرف المستشرق "برسني" في المجلة الإفريقية في عددها السادس، أنظر:

- Adrien Berbrugger et autre, Op. Cit, pp 150-156

لتهيئة أرضية قبول بفكرة تحرير الجزائريين من ظلم العثمانيين، والعيش تحت حكم الفرنسيين أصحاب القوة والحضارة.

يبقى تجسيد هذه الفكرة من صنع أيادي أجنبية (فرنسية) سخرت لها هيئة المترجمين العسكريين كل الإمكانيات المادية والبشرية تحقيقا للرغبة الاستعمارية في الغزو وبأقل تكلفة، هذا لا جدال فيه، والجزم بفكرة أن فرنسا شعب يتمتع بالقوة والحضارة، كذلك لا شك فيه، لكن الاعتقاد بأن الجزائر وشعبها متخلف، وأن فرنسا هي التي ستنتشر فيه الحضارة، وتُحرره من بطش العثمانيين، فهو من غير المنطقي تصديق مثل هذه الأساطير. والدليل على ذلك هو عدم استكانة الجزائريين للغزو، والتصدي للعدو منذ دخوله البلاد (سبق وأشرنا إلى ذلك في الفصل الأول).

2-1-2- دور هيئة المترجمين العسكرية بعد الحملة:

استفاد القائد العام للحملة من أعمال ومهام المترجمين قبل الحملة التي أشرنا إليها سابقا، أما بعد الغزو تطورت مهام المترجم وتعددت وظائفه، ولأن البلاد المحتلة (الجزائر) نظرا لإتساع مجالها الجغرافي، وتعدد واختلاف القبائل القاطنة بها، أصبح لزاما على المترجم أن يلعب دور الوساطة معها، للتعرف على أوضاع المنطقة (التجسس) واستقطاب أهلها إلى صف الفرنسيين، و التوسع العسكري نحو الداخل، وأيضا ترجمة المراسلات من العربية إلى الفرنسية أو العكس في التعامل مع الأهالي. وكان أكثر شئ ينتظر عمل القائد العام في الجزائر هو تنظيم المستعمرة من مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية...) بما يُيسر له مهامه في الاحتلال والسيطرة على البلاد في تلك المجالات.

تحقيقا لهذا المسعى، شكّل القائد العام ومن خلّفه سلكا من الإداريين الذين يجمعون بين معرفة القوانين الفرنسية وأعراف العرب وقوانينهم، فتوزع المترجمون غداة الحملة على مختلف المناصب الإدارية الحساسة، كمصلحة الجمارك، مصلحة الصحة، الميناء وغيرها من القطاعات أو المصالح الأخرى،¹ حيث تم تنصيب السيد "دوبينيوس" (d'Aubignox) ملازما عاما على رأس الشرطة، وترأس السيد "جيراردن" (Gérardin) مصلحة دومين الدولة ، وأوكلت دراسة موارد وإيرادات البلد لـ "أوزيب دي سال" Eusèbe de Salle² ، وعُيّن الضابط "جون ميرون" (Jean Mirante) في منصب مدير شؤون الأهالي في الحكومة العامة بالجزائر.³

انسجما لدواعي احتلالية واستراتيجية، إتجهت هذه الحركة أكثر نحو النقل من العربية إلى الفرنسية في محاولة لمعرفة " الآخر" وإيجاد سبل للسيطرة عليه. وقد شارك في هذه المهمة عدد من المترجمين الذين كانوا في أغلبهم من

¹ Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp 58-59

² أحد تلاميذ المدرسة الملكية للغات الشرقية، متحصّل على شهادة الطب، وفي الحملة الفرنسية على الجزائر عُيّن مترجم مستوى ثاني، وأوكلت له دراسة موارد وإيرادات مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، وقدّ تقريراً إلى لجنة الحكومة، وبعدها استقال من منصبه وعاد إلى فرنسا وعين أستاذا لحلقات اللغة العربية في مارساي، أنظر:

Ibid, p209

³ Abribat, Op. Cit, p 05

عرب المشرق أو يهوده، وبعض الفرنسيين المستشرقين، ومن أهمهم "جورج غروي" (Georges Groué ¹ " وشارل زكار " (Charles Zakkar) (سوري)، "أبراهام دينوس" (A.Daninos) ² (جزائري يحمل الجنسية الفرنسية)، "جوني فرعون" ³ Johani Pharaon وغيرهم كثر. وهم في العموم مترجمون تفاوتت مراتبهم ومراكزهم الاجتماعية، ⁴ السياسية والعسكرية. منهم من كان قاضيا، ومنهم من كان طبيا وارتقى على السلم العسكري درجات إلى أن صار جنرالا. ⁵

تشكلت قائمة المترجمين من الجزائريين الذين خدموا الجيش الفرنسي، منهم على سبيل المثال لا الحصر "أحمد الخاطري"، الذي ينحدر من منطقة بجاية، وُظف جنديا ومترجما، وفي المكتب العربي دليلا وفارسا منذ 1847م وبرز مترجما للهجة البربرية سنة 1853م، كما شارك في حملات الجيش الفرنسي ضد بجاية، ونظير خدماته تجاه المستعمر قلّده الإمبراطور نابليون "الصليب" ببجاية سنة 1865م. ⁶ ومن نظراء أحمد الخاطري، "محمد بن داود" الذي تدرج في الوظائف العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد في الجيش الفرنسي سنة 1888م، تجنس بالفرنسية في 26 أكتوبر، شارك في حملات الجيش الفرنسي في أفريقيا وأوروبا. ⁷

صنّف المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" المادة العلمية التي ساهم بها الجزائريون في حركة الترجمة بأربعة أصناف، وهي: اللغة والتعليم (انتاج القواميس واللهجات)، الفقه، الأدب، التاريخ والاجتماعيات. ومع بداية سنة 1834م حدث تغيير في سلك الترجمة، حيث عمدت إدارة المحتل إلى التخلي عن المترجمين العرب واليهود والأهالي، وبدأت في تجنيد فرنسيي الأصل، خريجي مدرسة اللغات الشرقية، ⁸ الذين كوّنهم المستشرق "دي ساسي"

¹ فرنسي الأصل وسوري المولد، مترجم عسكري، كُلف بمهمة تنسيق عمل المترجمين في هيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي بتولون، كما كلفه القائد العام للحملة الكونت دي بورمون بمهمة الإتصال بالعرب والإطلاع على أحوالهم، غادر الجزائر إلى مارسيلسل بناء على طلب الحكومة الفرنسية، كما كان له دورا كبيرا في صياغة البيان الموزع عشية الحملة على الجزائريين، للتعرف أكثر حول حياة هذه الشخصية أنظر: - Laurent Charles Feraud, Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp 162-169

² Abrahame Daninos ولد بالجزائر سنة 1797م، تعلم العربية وأصبح مترجما بها في إحدى المحاكم بفرنسا، وعند توجّه الحملة إلى الجزائر سنة 1830م عيّن دليلا لها، للتوسع أكثر، عُذ إلى :

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 24

³ ولد في القاهرة سنة 1803م من أب "إلياس فرعون" سوري الأصل الذي عمل مترجما في الجيش الفرنسي على حملة مصر، التحق الابن بمدرسة اللغات الشرقية بباريس وأصبح أستاذا لللاتينية سنة 1821م في كولييج سان بار، وأستاذا للغة الفرنسية في الكولييج المصري بباريس سنة 1825م، ثم انضم إلى الحملة الفرنسية على الجزائر، وأصبح مترجما وكاتبا خاصا في الإدارة الفرنسية الجديدة بالجزائر، وفي 1833م عمل كاتبا (سكرتيرا) ومترجما للجنة الإفريقية التي أرسلتها حكومة باريس إلى الجزائر لتقصي الحقائق، للمزيد طالع:

Laurent Charles Feraud, Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp229-232

⁴ وقد ذُكرت أسماءهم بالتفصيل في كتاب: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 145-148

⁵ نفسه، ص 152-153.

⁶ Laurent Charles Feraud, Les Intèrprètes de L'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, p 321

⁷ Ismaël Hamet, " Le Colonel Mohamed Ben Daoud", R.M.M, T 19, 1912, pp 315-318

⁸ أو معهد اللغات والحضارات الشرقية I.N.A.L.C.O، وهي مؤسسة فرنسية للتعليم العالي، أنشئت سنة 1669م من أجل تكوين تراجمة باللغات العربية، الفارسية، التركية وسفراء قادرين على العمل في الدولة العثمانية.

ساسبي" (De Casy)، وبعدما حلّ القائد العام العسكري "دي روفيقو" (Duc De Rovigo) على الجزائر، راسل وزارة الخارجية طالبا منها الاستفادة من خدمات المستشرق "جاك دونيس دي لا بورت" ¹ (Jacques Denis Delaporte) لتوجيه المترجمين بالجزائر وفق السياسة العسكرية للاحتلال. وتوظفت بعض عناصرها في مصالح مكتب الشؤون العربية الذي كان يرأسه السيد "بيليسي دي رينو" (E. Pellissier de Reynaud) خلال الفترة 1834-1835. ² وتطبيقا لتعاليم التحلي عن المترجمين العرب استُبعد المترجم المصري "جوني فرعون" (Johany Pharaon) سنة 1835م وأصبح "جاك دونيس دي لا بورت" (Jacques Denis Delaporte) المترجم الرئيسي للجيش الفرنسي، كما استُدعي أيضا ³ "لويس جاك بريسني" ⁴ - وهو تلميذ "دي ساسبي" - لإنشاء كرسي للغة العربية بالجزائر. ⁵

رافق المترجمون جيش المحتل في توسعته نحو الداخل كواسطة بينه وبين الأهالي للتواصل معهم وتسهيل عمليات الغزو، ولما برزت أهمية ذلك المترجم في الجيش الفرنسي عمدت الإدارة الفرنسية إلى تنظيمه بشكل يسمح بتوظيف كبير للمترجمين، وقد أُجري أول تنظيم له في عهد الجنرال "بيجو" (Bugeaud) 1841-1847م الذي كوّن لجنة بقيادة "دوماس" (Daumass) ⁶، من أعضائها "أدريان باربروجر" (Adrien Berbrugger) و"ليون روش" (Léon Roches)، وصدر قرار وزاري يوم 03 نوفمبر 1845م ⁷ يوافق على عملها، مع العلم أن اللغة العربية ⁸ أصبحت ضرورية للتوظيف منذ سنة 1838. ⁹

¹ ولد بباريس يوم 14 أبريل 1777م، من أسرة غنية، كان تلميذا بمعهد اللغات الشرقية، كان مترجما في الجيش الفرنسي في حملته على مصر سنة 1897م، ومترجما رئيسيا في جيش الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1832م، له عدة مقالات منشورة في الجمعية الآسيوية سنة 1836م، كما كان عضوا في اللجنة العلمية للآثار بمصر، للمزيد من المعلومات، طالع: Le Commandant R. Peyronnet, Op. Cit, pp 195-199

² Laurent Charles Feraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps), Op. Cit, pp 67-69.

³ للتعرف أكثر على أعماله، أنظر:

Auguste Charbonneau, "Nécrologie : L. Bresnier", R.A, V 13, 1869, pp 319-324

⁴ Louis jacque Bresnier (1814-1869) ولد بفرنسا في منطقة مونتيفري، اشتغل في الطباعة أول الأمر، درس في معهد اللغات الشرقية وتخرج منها، تولى تدريس كرسي اللغة العربية في مدينة الجزائر إلى غاية وفاته، شارك في عدة مشاريع علمية كإكتشاف الجزائر العلمي، وتأسيس الجمعية التاريخية الجزائرية سنة 1856م وكذلك المجلة الأفريقية، للتوسع أكثر، عُذ إلى :

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 135-137

⁵ Messaoudi Alain, "Renseigner, Enseigner : les Interprètes Militaires et la Constitution d'un Premier Corpus Savant Algérien 1830-1870", R.H.XIX siècle, N° 41, 2010, p 103

⁶ Eugène Daumass (1803-1871م) قائد عسكري فرنسي تخرج من مدرسة الخيالة برتبة نقيب مساعد 1827م، ثم نقيب مدرب في جيش قناسة افريقيا، عُيّن قنصلا لفرنسا خلفا لمنافيل سنة 1837م، ومديرا للشؤون العربية بالجزائر سنة 1844م، ورفقي إلى رتبة كولونيل، وفي 1852م عُيّن مستشارا بمجلس الدولة بفرنسا وعضوا في مجلس الشيوخ 1858م، لتفاصيل أكثر، راجع:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 196-197

⁷ للإطلاع على فحوى القرار، عد إلى:

R.A.G.A, Op. Cit, pp 371-373

⁸ وللتوسع أكثر في الموضوع، راجع:

Laurent Charles Feraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps), Op, Cité, pp 371-381

⁹ سبقه ظهور قرار أول حاكم عام عسكري بالجزائر "دروي ديرو" في 02 فيفري 1835م، أنظر :

يبدو أن النظام الجديد للمترجمين قد فرّق بين فئتين من المترجمين: فئة دائمة مستمر نشاطها، وفئة إضافية يمكن التخلي عنها في أي لحظة، وذلك بطلب من الحكومة العامة بالجزائر وباقتراح من وزارة الحرب الفرنسية. شكّلت وظيفة المترجم الأساسية في الجيش العسكري عملا لا يُستهان به في إنجاح المشروع الاحتلالي لكن وبمرور الوقت تعدت مجالات خدمته العسكرية إلى مجال التدريس التخصص في كتابة التاريخ و الدراسات الدينية الأنثروبولوجية والإثنوغرافية¹. فخلال سنة 1876م قُدّر عدد المترجمين العسكريين ما يقارب 77 مترجما منهم 21 مترجما أُنجزوا دراسات عن الجزائر في مختلف العلوم والتخصصات.² وقد ساعدتهم في مشوارهم العلمي إتقانهم للغة العربية، والتزود من الكتب والقواميس التي ألفها مترجموا الجيش المحتل لمعرفة لغة الآخر،³ ضباط المكاتب العربية، وعلاقتهم بالأهالي (الوساطة)، وزيارتهم لمختلف ربوع الوطن أثناء تأدية مهامهم خلال توسع الجيش الفرنسي نحو الداخل.

عرّفت الهيئة انخراط العديد من المترجمين في مختلف اللجان والجمعيات العلمية التي تأسست بالجزائر، منها على سبيل المثال لا الحصر: "لجنة التنقيبات العلمية بالجزائر" Commission de l'Exploration Scientifique de l'Algérie التي تكونت سنة 1837م، وصدرت عنها مجموعة من المطبوعات بدء من سنة 1839، وتشكلت بعدها "جمعية قسنطينة للآثار" سنة 1853م في شكل سلسلة من المطبوعات. وتكونت "الجمعية التاريخية الجزائرية" Collections de l'Exploration Scientifique de l'Algérie سنة 1856م التي طُبعت لها عدة منشورات Annuaire Ensuite Recueil Annuel de Notices et de Mémoires بالجزائر العاصمة التي أصدرت فيما بعد "المجلة الإفريقية" La Revue Africaine ، واشتهرت "أكاديمية عنابة" Académie d'Hippone التي تشكلت في 1865م بالدراسات الأثرية. ثم تأسست "جمعية وهران للجغرافية والآثار" La Société de Géographie d'Arthéologie d'Oran سنة 1878م التي اعتنت بالدراسات التاريخية للغرب الجزائري، وتأسست "نشرات الجمعية الجغرافية للجزائر" Bulletin de La Société de Géographie d'Alger سنة 1879م التي تنوعت مطبوعاتها لتشمل مختلف حقول المعرفة العلمية، كما تأسست "جمعية الجزائر وإفريقيا" Société d'Algérie et d'Afrique في 1896م، إلى جانب الصحافة الأسبوعية واليومية التي كانت تنشر دراسات وأبحاث متعلقة بالتاريخ القديم والوسيط، وبرزت

R.A.G.A, Op. Cit, pp 65-67

¹ Ethnographie هي علم يهتم بوصف الشعوب وتركز بالخصوص على التقاليد والأعراف والمعتقدات، مثل كتابات المؤرخ "شارل فيرو" حول تقاليد وأعراف شعوب منطقة القبائل بالجزائر، وللتعرف على قائمة منشوراته في المجلة التاريخية الجزائرية ، عد إلى:

- Adrien Berbrugger, "Extrait de la Revue des Société Savantes des Départements : Publié sous les Auspices du Ministre de l'Instruction Publique", R.A, V 10, 1866, pp 174-175

² Messaoudi Alain, Op. Cit, p 98

³ ألف المستشرق "جاك دونيس دي لا بورت" قاموس من 102 صفحة حول دليل المحادثات الفرنسية العربية

(Guide de la Conversation Français Arabe ou Dialogue Français Arabe avec le Mot a Mot et la Prononciation en Caractère Français, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1837)

إسهامات العديد من الأساتذة الجامعيين الفرنسيين في كتابة التاريخ في تلك المجالات واللجان العلمية، وأغلبهم ينتمون إلى المدرسة الاحتلالية التي حظيت بدعم مادي ومعنوي من الحكام العامين الفرنسيين. وكان لهم دورين مهمين: جمع البيانات عن الجزائر والجزائريين، من لغة، وعادات، وتقاليده وتاريخ ووضعها تحت تصرف المستعمل الفرنسي، والهدف الثاني تعليم بعض الجزائريين اللغة والحضارة الفرنسية ليكونوا وسطاء بينهم وبين الشعب المحتل. بالإضافة إلى تأليف الكتب وانتاج الدراسات حول تاريخ وحضارة الجزائر مع طمس هويتها وكل ما يربطها بالتاريخ الصحيح.¹

لوحظ مع سقوط النظام الامبراطوري وتأسيس الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م، وخاصة في عهد الحاكم العام "ألبر قريفي" (Albert Grevy) نزيف حاد وتقلص في أعداد كبيرة من المترجمين، حيث استقال البعض منهم واحترف آخرون مجال الدبلوماسية مثل "ليون روش" (Léon Roches) و"لوران شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud).²

يُمكن القول، في سياق هذه الأحداث التاريخية، أن عمل المترجم قبل الحملة يختلف عن مهامه وأدواره بعدها، حيث عمل المترجم لإنجاح مشروع الحملة على ما توفرت لديه من معطيات سياسية ودبلوماسية (الجوسسة) وعسكرية (تجهيز الجيش)، هذا من ناحية، وبعد الغزو انكب على جمع معارف علمية حول البلد لبسط نفوذ وحكم المحتل للوطن في شتى الميادين. وقد انعكس هذا العمل على مسار السياسة الفرنسية تجاه مؤسسات التعليمية في الجزائر.

2-2- السياسة الفرنسية إتجاه المؤسسات التعليمية وأوقافها :

2-2-1- الاعتداء على المؤسسات التعليمية :

أشرنا في ما سبق إلى الوضع الثقافي العام للجزائر قبيل الغزو، ورأينا أهمية ودور المؤسسات التعليمية في حياة السكان بصفة عامة. فهي بالإضافة إلى دورها التعليمي والديني كان لها دورا اجتماعيا، سياسيا وثقافيا وكسبت بذلك الولاء الشعبي لها، وزادت في تلاحم وتماسك الأسر الجزائرية. وأمام هذا الوضع، وباحتكاك بعض مترجمي الجيش الفرنسي بشيوخ القبائل وزعمائها، انتهى تفكير المستعمر إلى فكرة مفادها ضرورة تمزيق هذه الوحدة الأسرية وتشيتت بُنيانها، بتوجيه ضربات قاسية إلى المؤسسات التعليمية التي لا تخرج في برامجها ومحتوياتها الدراسية عن نطاق تعاليم الإسلام (الحقد الصليبي).

¹ حنيفي هلايلي، "المترجمون في الجيش الفرنسي: آليات وركزات الإدارة الاستعمارية في الجزائر (1830-1962م)"، مجلة الحوار المتوسطي العدد 11، 12 مارس 2016م، ص 182

- Messaoudi Alain, Op. Cit, p 106

² حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 182.

شنت سلطات الاحتلال -تحقيقا لهذا المسعى- هجمة شرسة ضد المؤسسات التعليمية الإسلامية من مدارس مساجد، زوايا وغيرها، بمختلف الوسائل والأساليب باعتبارها عائقا أمام تحقيق الأهداف الاحتلالية الفرنسية (الفرنسة، التنصير والتجهيل).

أولا: المدارس القرآنية أو الكتاتيب:

تعرضت أغلب المدارس القرآنية لكل أنواع الخراب، الهدم والدمار، وأخرى تم تغيير غرضها الأصلي إلى أغراض تلبي احتياجات الجيش والإدارة، وبهذه الفلسفة الاحتلالية، حُولت العديد من المدارس إلى إسطبلات ثكنات عسكرية، مخازن، دكاكين أماكن إقامة الجيش، ومكاتب إدارية. وكانت معظم المدارس القرآنية ملاصقة للجامع أو الزاوية، فهي جزء منه أو منها.

ذكر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي" في جزئه الثالث بعض المدارس القرآنية التي تعرضت للهدم منذ الاحتلال في مدينة الجزائر. ولاحظ أنها تُذكر إلى جانب المسجد أو الزاوية التي كان مصيرها في الغالب واحدا، ومن المدارس التي هُدمت ، نجد :¹

- مدرسة جامع السيدة، بناها "ساري مصطفى"، هُدمت مع الجامع سنة 1830م، وهي أول عملية هدم لمؤسسة دينية علمية، مدرسة تابعة "لساباط الحوت" (جامع البطحاء) 1854م، مدرسة "جامع السلطان" وجامع "سيدي سيّ" سنة 1838م، مدرسة "مسيد الدالية" التي خُربت سنة 1839م، مدرسة "كوشة بولعبة" سنة 1841م، مدرسة "سيدي الهادي" جعلها الفرنسيون مدرسة عربية فرنسية ثم هُدمت معا سنة 1855م.²

المدارس التي حُولت لأغراض احتلالية غير الهدم، هي: مدرسة بجوار "جامع الرحبة" القديمة أُعطيت لملاك أوربي سنة 1841م، مدرسة "مسيد الغولة" ألحقت إلى مكاتب الكاتب العام للحكومة، مدرسة (مسيد) "كوشة الوقيد"، دخلت في الساحة التي أقامها الجيش الفرنسي بأعلى المدينة.³

أحصى قائد الفرقة العسكرية بقسنطينة الجنرال "بيدو" (Le Général Bedeau)⁴ في تقرير له عن عدد المدارس بما فيه المساجد والزوايا قبل الغزو وبعده قائلا:

¹ للتعرف على بقية المدارس الأخرى، أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص ص 38-40

² للتوسع في الموضوع، عد إلى :

-MM Aumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", R.A , V 42,1898, p p 181-188

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص ص 39-40

⁴ Bedeau Marie Alphonse ولد بباريس 19 اوت 1804م، تخرج من مدرسة "سان سير" سنة 1822م، انتقل إلى الجزائر سنة 1837م وشارك في حملة قسنطينة سنة 1837م، أصيب بجروح في حملة شرشال سنة 1840م، تقلد رتبة لواء وعيّن حاكما عاما عسكريا خلفا للدوق دومال توفي يوم 29 أكتوبر 1863م، أنظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 59-60

" عند الاستيلاء عليها سنة 1837م ... كان بالمدينة سبعة وتسعون (97) مدرسة ابتدائية يتردد عليها حوالي 1350 طفلا، لم يبق منهم سوى ستون (60) شابا يتابعون تعليمهم الثانوي، أما عدد المدارس اليوم فقد انخفض إلى ثلاثين (30) كما انخفض عدد التلاميذ إلى ثلاث مئة وخمسون (350)."¹

وصلت جرائم المحتل إلى الغرب الجزائري، وبالأخص مدارس وهران، لم ترحمها يد المغازي، فقد مسّت مدارس الابتدائية رياح الخراب والدمار، وأخرى تم تحويلها إلى كنائس، مثل ما تعرض له مسجد ساحة الوظائف الذي حُوّل إلى كنيسة كاثوليكية " سانت أندري (Saint André)."² وقد وأورد المؤرخ الفرنسي المهتم بشؤون المنطقة "إيزيدور دورين (Isidore Derrin) خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن عدد المدارس بها قد تقلص إلى أبعد الحدود، حيث قدر عدد المدارس التي أحصاها خلال سنة 1842 بستة (06) مدارس لا أكثر،³ يتردد إليها 736 تلميذ، كان حظ أبناء الأهالي فيها قليل جدا فُدر بـ 05 تلاميذ من المجموع العام، وهذا دليل قاطع على أثر الخراب والدمار الذي لحق بالمدارس الابتدائية، وتعويضها بمدارس عربية فرنسية.⁴

ثانيا: المساجد :

مسّت يد المحتل المساجد، وأحدثت فيها كل أشكال الخراب، الدمار، وحُوّل الكثير منها إلى غايات استعمارية في المنطقة. فمن المساجد التي خُربت ودُمّرت بمدينة الجزائر، نجد على سبيل المثال لا الحصر: مسجد بن عبد داود الملقّب بـ "حوانت غريبة" شارع القصبة، مسجد بادستان ساحة ماهون، مسجد السيدة بساحة الحكومة سنة 1830م، مسجد المراقبة بساحة الحكومة سنة 1832م، مسجد الأخضر سنة 1844م مسجد سيدي عبد الرحمان الثعالبي سنة 1859م.⁵ وفي مدينة قسنطينة التي بلغ عدد مساجدها نحو 75 مسجدا،⁶ تعرض أغلبها إلى الخراب والدمار ولم يبق منها سوى جامع سيدي الأخضر، ومدينة عنابة التي وصل عدد المساجد بها إلى 37 مسجدا لم يبق منها غير جامع "صالح باي" أو المعروف بالجامع الجديد.⁷ أما بقية المساجد فتمّ تحويل بعضها إلى كنائس، فحسب كتابات المؤرخ الفرنسي "أوميرا (Aumerat) تمّ تحويل ما يقارب 32 مسجدا إلى كنائس ومصالح إدارية، وأتلفت معها أغراضها خلال فترة 1830-1832م، ومن المساجد التي حولت إلى كنائس مع بداية الاحتلال، نجد: جامع كتشاوة الذي أصبح كاتدرائية سنة 1838م⁸

¹ Louis Régis, **Constantine : Voyages et Séjours**, Calmann Lévy, Éditeur, Paris, 1880, p 331

² Isidore Derrien, Op. Cit, p 181

³ تنوعت تلك المدارس بين : مدرسة التعليم المتبادل، مدارس خاصة، مدرسة الشباب الاسرائيلي، مدرسة البنات تديرها الأخوات، مدرسة الأهالي العرب ومدرسة والمدرسة اليهودية، أنظر

Isidore Derrien, Op. Cit, pp 161-162

⁴ ستعرف على المدارس الفرنسية المنشأة في الجزائر في المبحث الخاص بالسياسة الفرنسية الثقافية من 1850-1900م، نجنا لل تكرار.

⁵ MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 181-188

⁶ Albert. Devoulx, " les Ancien É tablissements Religieux Musulmans de Constantine ", R.A, V 12, 1868, pp 128-130

⁷ Papier, " La Mosquée de Bone" R.A, V 33, 1889, p 312,

⁸ MM Aumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, p 185

مسجد علي بتشين¹ الذي ألحق بمصالح الصيدلة المركزية إلى غاية 1843م ثم تحول إلى كنيسة كاثوليكية منذ 1868م تحت إسم كنيسة "سيدة النصر" (Notre Dames de Victoire) وغيرها.² ولضرورة استدمارية تحولت بقية المساجد إلى مصالح عمومية، مدنية وعسكرية، استفاد منها جيش الحملة والمستوطن، فمن المساجد التي تحولت إلى ثكنات عسكرية، نجد: مسجد سيدي عمار التنسي 1830م، وكذلك مسجد ساباط الحوت الذي حول في ذات السنة إلى مخزن للحبوب ثم إلى ثكنة عسكرية، ومسجد باب الجزيرة... الخ، ومن المساجد التي تحولت إلى مستشفى نذكر: مسجد "ميزو مورتو"، ومسجد الجنائز منذ 1836م، "جامع القشاش" وغيره، ومساجد أخرى استغلها المحتل كمكاتب لتنفيذ مصالح عامة، مثل "مسجد السلطان" الذي استغل كمكتب للطرق العامة منذ 1837م، ومسجد "سيدي عبد الرحمان الثعالبي" الذي تحول إلى بيت المستشار العام للجزائر، وأصبح مسجد "سوق اللوح" مكتب بيت المال حتى 1836م³ ودُمر فيما بعد.⁴

ثالثا: الزوايا والرباطات:

نفس المصير لحق بالزوايا التي لم تسلم من تسلط العدو الفرنسي،⁵ فمن بين الزوايا التي استولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر في بداية الاحتلال، نجد: زاوية سيدي الصيد، زاوية سيدي بتقة، زاوية كتشاوة بالمرسى وغيرها، ومن الزوايا التي تعرضت للهدم والبيع: زاوية شختون التي تحولت إلى ثكنة عسكرية ثم إلى مستشفى عسكري فيما بعد، زاوية الصباغين، زاوية المقايسة، زاوية السيدة وزاوية سيدي عمار التنسي التي احتلتها فرق الدرك سنة 1831م وحولت إلى ثكنات عسكرية لتعرض إلى الهدم بعد ذلك، وزاوية سيدي الجودي التي تعرضت للهدم سنة 1838م، وزاوية الجامع الكبير التي أصبحت منذ سنة 1830م حماما، ثم هُدمت نهائيا سنة 1838م.⁶

استمرت أعمال فرنسا التخريبية على باقي مناطق البلاد، بإقليم الغرب الجزائري هو الآخر عرف نفس مصير زوايا مدينة الجزائر، فزاوية أبو الحسن تحولت من طرف الجيش الفرنسي إلى مخزن للتمويل خلال بداية

¹ أميرال الأسطول البحري الجزائري في العهد العثماني، نسبه إيطالي، اعتنق الدين الاسلامي، أسس مسجدا من ماله الخاص عام 1623م، أنظر:

وليام سينسر، مصدر سابق، ص 111

² Albert Devoulx, " Les É difices Religieux de l'ancien Alger ", R.A, V 08, 1864, p 33

³ للتوسع أكثر في الموضوع، راجع:

MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 181-188

⁴ للتعرف على مصير باقي المساجد في الجزائر، عد إلى :

- Albert Devoulx, " Les É difices Religieux de l'Ancien Alger ", R.A, V 08, Op. Cit, pp 29-44

- MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, p p 181-188

⁵ Céline Fallet, Op. Cit, p 205

⁶ للتعرف على مصير الزوايا الأخرى، يمكن الرجوع إلى:

MM Aumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, p p 189-191

الاحتلال، وزاوية مولاي الطيب تعرضت إلى الإهمال، كما تضررت باقي الزوايا الأخرى التي كانت متواجدة بإقليم الغرب (وهران، معسكر، مستغانم...) ومنها ما سلّم إلى المرابطين بهدف خلق صراع بين زعماء الطرق الصوفية. لقيت المؤسسات التعليمية بالجنوب نفس المصير، استمرت الزوايا في أداء مهامها كزاوية تماسين، وزاوية قمار، وزاوية أولاد الأكراد، وزاوية العطاف، لكن بعد 1870م¹ تعرضت بعض الزوايا إلى الغلق من طرف الإدارة الاحتلالية نتيجة الضغوطات التي فرضت عليها من طرف الكولون،² ورغم ذلك، بقيت تؤدي وظائفها ولكن بشكل بطيء جدا ومتواضع، حيث اكتفى بعضها بالحد الأدنى المسموح به، وهو تحفيظ القرآن الكريم ومبادئ الدين.³

رابعا: المكتبات:

المكتبات هي الأخرى لم تسلم من بطش المحتل، فقد وصلتها أيادي النهب وعبثت فيها فؤوس ومطارق العدو خرابا كبيرا، لإرباطها بالمساجد والزوايا بالتبعية. وما نلمسه هنا في ما تعرضت له تلك المكتبات هو تفوق عامل النهب والسرقة لشتات المخطوطات في مختلف فنون الوقت عن عامل الحرق الذي لا نكاد نجد له عبارات تدل عليه من خلال الإطلاع على المصادر الفرنسية. فالعدو الفرنسي ولسياسته الإرتجالية في بدايات الاحتلال كان همه إبعاد العنصر الجزائري من طريقه بكل الوسائل المتاحة للسيطرة على الوضع وتزويد الجيش بما يحتاجه من مؤن، ومساكن وغيرها، مستهدفا على وجه الخصوص مناطق الاشعاع الحضاري (مساجد، ومدارس، وزوايا ومكتبات...)

بيّنت مرآة "حمدان بن عثمان خوجة" ما يدلّ على ذلك الوضع بقوله : « لقد تم الاستيلاء على المعابد وتحويلها إلى مساكن في زمن ولاية كلوزيل على إفريقيا. ولقد سبق أن شرحت كيف كان يتوجب احترام مثل هذه البنايات التي تجد سندا قويا في تقاليد وتعصب الطبقة الفقيرة»، ثم واصل الحديث قائلا:

¹ يُرجع المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" تدهور عمل الزوايا بعد سنة 1870م إلى الثورات الشعبية المندلعة في سنوات 1857-1864-1871م، وأيضا الجائحة الماحقة بين 1867-1869، والضرية القاضية التي تلقتها بعد صدور مرسوم 1863م الذي منع الزوايا من التغذي بموارد الأرض بعد تملكها إلى ملاكها ومصادرتها للأوروبيين في حالة عم وجود وثائق تثبت ملكيتها لصاحبها، أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 32

² خضعت تلك المؤسسات للمراقبة والتفتيش لتضييق الخناق عليها وتوجيهها حسب المطامع الاحتلالية، وأصدرت مراسيم خاصة بها منها مرسوم 01 أكتوبر 1863م، أنظر:

D 01 Octobre 1863 ,B.O.G.G.A, N° 302,Troisième Année1863, Imprimerie Typographie Bouyer,Alger,1863, p 407

كما منعت أي مدرس فتح أي مؤسسة اسلامية حرة أو التدريس فيها إلا برخصة من الحاكم العام وتحت اشراف عامل العمالة، وذلك بموجب مرسوم 18 أكتوبر 1892م، أنظر:

D 12 Octobre 1892, Arts : 47-48-49-50 et 51, B.O.G.G.A, N° 423,Trente Deuxième Année1892, Imprimerie Pierre Fontana et Cie,Alger, 1893, pp1373-1374

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 33

«...فإن الحكومة الفرنسية قد استولت على تلك المعابد ووضعتها تحت تصرف إدارة أملاك الدولة، كما أنها إكترت بعضها لعدد من التجار فبمقتضى أي قانون تستولي تلك الإدارة على تلك البنايات...»¹

تقودنا هذه العبارات الكاشفة، إلى فكرة مفادها أن الكتب بالمكتبات لم تُحرق، ولكن تعرضت أغلبها لما تعرضت له الزوايا، المساجد، المدارس وغيرها لعمليات الهدم والتدمير والتعطيل والإهمال، مثلما حدث لمحات بيع الكتب المعروفة في سوق القيصرية — سبق وتطرقتنا إليها— التي هُدمت بأمر من الجنرال "كلوزيل" (Clauzel) الذي طالت في عهده عملية التهديم. لكن المسؤولين في ذلك الحين كانوا على الأقل يسجلون عدد البنايات التي تهم. أما بعد تعيين السيد "جانتي دوبيسي" (Genty du Bussy)، فإن المسؤولين لم يعودوا يتعبون أنفسهم بالتسجيل، لأنهم كانوا يعتقدون بأن تصرفاتهم شرعية، ولقد صرح السيد "جانتي دوبيسي" (Genty du Bussy) لأحد أعضاء البلدية بقوله: "إننا أخذنا الجزائر، فنحن أصحابها بلا منازع، وسنعمل فيها كل ما يحلو لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره."²

اعتُبرت مثل تلك التصريحات لسانة وعساكر فرنسا دافعا قويا نحو ارتكاب مخالفات أخرى، وتسيير شؤون أهل البلاد حسب النزوات والرغبات على حساب شعب مستضعف. وإذا كانت الكتب السابقة، ضائعة أو أُلقت بسبب ما لحق بالمؤسسات التعليمية من عمليات الهدم والتخريب، فإن مكتبات أخرى، ولضرورة استعمارية ثقافية تعرضت للنهب.

الكتب التي استولى عليها الجنود الفرنسيون لا حصر لها حسب ما أشارت إليه المصادر،³ فقد تم إرسالها إلى مكتبات فرنسا، وكتب عن ذلك السيد "فانيان" (Fagnan) في المجلة الإفريقية" (Revus Africaine) بعد مرور خمسين سنة من الاحتلال، رأى بقايا مكتبة "الشيخ الفكون" التي كان يضرب بها المثل في الكثرة والتنوع والصيانة، تباع كما قال بطريقة مؤسفة، وهي طريقة ميزان الورق القديم، وذلك حين اضطر بعض المدانين من العائلة إلى بيع كمية ضخمة من الكتب بثلاثين فرنكا (30ف)، أما الباقي فلا حديث عنه، كما يقول السيد "فانيان" (Fagnan).⁴ وقد قدر السيد "دي سلان" (De Slane)⁵ في تقرير له عن إجمالي ما احتوته المكتبة بحوالي 4000 مخزون من الكتب والمخطوطات وغيرها، والتي تناقص عددها خلال الفترة 1865 و1880م ما

¹ حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سبق ذكره، ص ص 287-288

² نفسه، ص 277 و ص 286.

³ أشار السيد "ألبرت ديفوس" إلى بعض منها في المجلة الإفريقية، أنظر:

- Albert Devoulx., "Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", R.A, V 10, 1866, pp 286-296 et pp 371-381

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج1، المرجع السابق، ص 302، وللتوسع أكثر في الموضوع.

⁵ (1801-1878م) ولد في بيلفاست بإيرلندا، ودخل باريس سنة 1830م، كان أحد تلاميذ المشرق "دي سلسي"، تجسّس ونشر ديوان امرؤ

القيس وأعمالا أخرى...وفي سنة 1863م رُخص له بتولي كرسي العربية الجزائرية في مدرسة اللغات الشرقية، للمزيد، راجع:

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص ص 37-38 (في الهامش)

لا يزيد عن 2000 مجلد ، واحتُفظ لإدارة الكولون أنفس الكتب لاسيما الكتب الدينية، والتي أحصاها بين يديه لا تزيد عن 423 كتابا ومخطوطا خلال سنة 1886م.¹

كشفت تقارير فرنسية أن بعض الكتب والمخطوطات قد حظيت ببعض الرعاية من طرف المهتمين بذلك وإن صاحب تعامل القادة العامون (الجنرال دامريمون Le général Damrémont) معها بالتخريب والإهمال انتقاما من العرب من جهة، وتغطية لفشل حملاتهم ضدهم، من جهة أخرى. عكس ما قام به الإمبراطور "نابليون بونابرت" (Napoleon Bonapart) في حملته على مصر 1798م ، الذي اصطحب معه مجموعة من المترجمين مكلفين بمهمة الإطلاع على الكتب المتواجدة بمكتبات مصر للاستفادة منها في حملتهم.² سواء تعلق الأمر بتسهيل توسع عملياتهم العسكرية في المنطقة، أو الإطلاع على تراث المنطقة وترجمته للاستفادة منها في العلوم المحصلة وتزويد رفوف المكتبات الفرنسية بها

تأسست على إثر حملة قسنطينة لجنة علمية برئاسة السيد "أدريان باربروجر" (Adrien Berbrugger) مكونة من الأدباء وعلماء الآثار،³ كعمل علمي بارز يُبرر ثُبُل الفرنسيين تجاه خدمة العلم والمعرفة (نشر الحضارة) - كما أشار له - وكانت وجهته بعد قسنطينة، مدن معسكر، تلمسان والمدينة.⁴ وفي 19 أكتوبر 1837م كتب "أدريان باربروجر" (Adrien Berbrugger) إلى أستاذه وصديقه "شامبليون فيجياك" (Champollion Figeac) عن مغامراته في المدن الجزائرية التي زارها لجمع الكتب والمخطوطات العربية.⁵ وذكر أنه جمع مال لا يقل عن مائتي (200) مخطوط في مختلف المواد الموجودة على مستوى مكتبات المساجد والزوايا بتلمسان،⁶ وهو متنكر بزي عسكري، وفي طريق العودة إلى الجزائر واجه عراقيل كبيرة، كانت آخرها موت الجمل الذي كان يحمل صندوق المخطوطات والكتب، مما اضطر به الأمر إلى مواصلة طريقه على متن حصانه حاملا معه الكتب والمخطوطات الهامة فقط (حسب رأيه).⁷

¹ Fagnan (E), "L'Histoire des Almohades d'après Abd-el- Wahid Merrakechi ", Op. Cit, p 165

² Laloe (F), "A Propos de l'Incendit de la Bibliothèque d'Aléxandrie par les Arabes ", R.A, V 66, 1925, p102

³ للتدقيق حول الموضوع، راجع:

- Adrien Berbrugger, " Extrait des Procès Verbaux de la Société Historique Algérienne", R.A, V 01, 1856, pp 04-11

⁴ Laloua (F), Op. Cit, p p 102-103

⁵ لم تكن أولى عملياته في نهب الكتب، فقد سبقها حوادث مماثلة، رواها عن نفسه سنة 1830م لما تعرض قصر مولا حسن للقصف من فوهات المدفعية الفرنسية، حمل أكثر من 12 جملا صناديق تحوي ذخائر المخطوطات والكتب العربية في مختلف المواد، وتم إحصاء مائة 100 مخزون منها نُهبت من مكتبات المساجد أثناء سير الحملة من سطاوي إلى القصبة، وللتوسع في الموضوع، أنظر:

- Albert Devoulx, " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger ", R.A, V 10, Op. Cit, p 289

⁶ Ibid, p 103

⁷ للإطلاع على باقي تفاصيل الحادثة، يمكن الرجوع إلى التقرير الذي كتبه، و نقله إلى المجلة الإفريقية السيد "ألازار":

- Jean Alazard, " Filippo Lippi a-t-il séjourné en Afrique du Nord", R.A, V 68, 1927, p 107

تبعاً لهذه الكيفية، فكّر المحتل الغاشم في فكرة مفادها استغلال مكتبات المؤسسات التعليمية بالجزائر المحتلة بدل تخريبها أو إهمالها، ناهيك عما تعرضت له تلك المؤسسات التعليمية، لأن المكتبة تختلف عنها باحتوائها على أنفس المخطوطات التي تحكي تاريخ المنطقة، وتعج بمختلف العلوم العقلية منها والنقلية، خاصة الكتب التاريخية التي تروي تاريخ وجغرافية المنطقة، التي استثمرها المحتل الفرنسي في التعرف على المنطقة لتسهيل عملية احتلالها فكرياً، علمياً، وعسكرياً وحتى اقتصادياً.

استغلت يد المحتل الكتب والمخطوطات المنهوبة لإنشاء جمعيات علمية استكشافية، أو مجالات تاريخية وغيرها لاستكشاف المنطقة من كل النواحي، وفي كل المجالات، بل وأصبح هذا العمل ضرورياً للتوغل نحو المناطق الداخلية للوطن. ولعل ثمار ذلك العمل اتضحت بشكل كبير في توجيه أنظاره نحو استخدام أساليب حصار مصادر تمويل تلك المؤسسات التعليمية (الأوقاف)، أو تعطيلها، أو استغلالها في جانبها المادي لصالحه.

2-2-2- الإستيلاء على المؤسسات الوقفية :

تناولت أغلب الكتابات الفرنسية التي انكبت على دراسة أهمية ودور المؤسسات الوقفية في الجزائر، خلال العهد العثماني على ضرورة الاستيلاء عليها، نظراً لما لها من دور اجتماعي، تعليمي، ديني، وحتى اقتصادي ومالي. وهذا ما أشارت إليه دراسة السيد "أوميرا" (Aumerat) عن الأوقاف في الجزائر قبل الغزو الفرنسي سنة 1830م، من أجل التعرف على الحالة الدينية والمالية للمجتمع الجزائري، سعياً منه إلى خدمة مصالح فرنسا في الجزائر، وإزالة العقبات أمام توسع الجيش الفرنسي.

إنطلاقاً من تلك الدراسة وأخرى، بدأت مخططات فرنسا الجهنمية تسير نحو تعطيل دور المؤسسات الوقفية حيث اعتمدت على أسلوب التدرج في السيطرة والاستيلاء عليها حتى تتمكن من القضاء عليها نهائياً. فكانت أولى محاولاتها هو قرار الجنرال "كلوزيل" (Clauzel) الصادر في 08 سبتمبر 1830م،¹ أي بعد مضي شهري من الاحتلال،² الذي نصّ على أن السلطة العسكرية الفرنسية لها الحق في الحصول على أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة، وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر، بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين. لكن تصدّى رجال الدين لهذا القرار الجائر، المتنافي مع البند الخامس من معاهدة الاستسلام 05 جويلية 1830م، والقاضي باحترام الدين الإسلامي، وأملاك السكان،³ أدى إلى عدم مصادرة أوقاف الحرمين الشريفين.⁴

¹ R.A.G.A, Op. Cit, p 02

² هذا لا يعني أن تلك الأوقاف لم تسلم من بطش المح تل الفرنسي الذي عاث خراباً ودماراً لمختلف البنايات، بما فيها البنايات الوقفية التابعة للزوايا أو المدارس أو المساجد ، لأن المعادلة متوازنة إذا ما تم تخريب أو هدم المساجد، فأغلب الأوقاف التابعة له بالتبعية تلقى نفس المصير، أنظر:

MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, p 186

³ - Ministère de la Guerre, C.A.G.O.D.A, Op. Cit, p02

⁴ E.Pélissier de Reynaud, Op. Cit, T 01,p 121

نتيجة هذا الرد، تأجل تفعيل القرار إلى أن أعقبه صدور قرار آخر بتاريخ 07 ديسمبر 1830م،¹ الذي نصّ على ضم كل الأملاك الإسلامية إلى أملاك الدولة (الدومين)، وألزام القائمين على شؤون هذه الأملاك بتطبيقه. غير أنه أُبقي على الوكلاء الذين كلّفوا بجمع المداخل وتسليمها إلى السيد "جيراردن" (Gérardin) الذي عُيّن مديراً لإدارة أملاك الدولة، وقد أُختير لهذا المنصب لإتقانه اللغة العربية، ووضع إلى جانبه موظفون مديون يُساعدونه في مهمته.² وظل الأمر على حاله حتى سنة 1848م، وبقت سياسة المحتل الغازي توجه أنظارها نحو اغتصاب الأراضي بصفة عامة، وهذا طبعاً لإسكان المستوطن الأوروبي وتوفير ما يستلزمه من مرافق عامة ضرورية. فسّر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" سبب الاستيلاء على الأوقاف في نقطتين رئيسيتين، هما: الاستحواذ على الأموال لتضخيم ودعم ميزانية الدولة الفرنسية، وهو أمر واضح لمبدأ الاحتلال نفسه أي الاستثراء على حساب شعب مستضعف. ويفتخر الفرنسيون أنهم قد وجدوا في خزينة الدولة الجزائرية من المال ما عوضهم عن حملتهم، بل فاض عليهم، واعتبروه من نوارد حملاتهم، ولكنهم لم يكتفوا بالخزينة الرسمية، بل مدّوا أيديهم وعيونهم للأوقاف العامة، وأضافوا مداخلها إلى مداخل أملاك الدولة الفرنسية، وحرّموا منها المسلمين أصحاب الحقوق فيها. والدافع الثاني هو الخوف من أن يستعمل المسلمون المال الذي عندهم لاسترداد سيادتهم على بلادهم والتحكم في مصيرها وطردهم الفرنسيين منها.³

ازدادت مخاوف الفرنسيين من نمو شوكة القائمين على المؤسسات الوقفية، وراحت هذه المرة إلى محاصرتها أكثر وأكثر لما أبقت الواقفين على تسيير تلك المؤسسات في مناصبهم، بشرط الموالاة لفرنسا،⁴ واستعانت بالمفتين والقضاة كواسطة بينها وبين الجزائريين، وأرادوا توريط "مصطفى الكبابي" الذي تولى القضاء على المذهب المالكي بتعيين من الداوي حسين، وأجبروه على البقاء في منصبه. من هنا فتحت فرنسا باب الصراع مع الأهالي على جبهتين: جبهة دينية بتدخلهم في الشؤون الدينية الإسلامية منذ 1830م، وجبهة علمية، تمثلت في فرض تعليم اللغة الفرنسية على أبناء المسلمين في المدارس القرآنية من طرف مدرس فرنسي، ومما زاد الطين بلة، قرار الجنرال "بيجو" (Bugeaud) الصادر يوم 23 مارس 1843م، القاضي بضم أملاك الوقف إلى الدومين، الذي اعتبر نوعاً من التحدي للمفتي وإرادة من يُمثلهم (الأهالي)، حتى تُثبت عنه تحمة المقاومة للوجود الفرنسي وتصبح القضية سياسية بكل وضوح، فكان مصير "الكبابي" العزل والطردهم من الجزائر،⁵ مثله مثل "بن العنابي" الذي

¹ Voir :

- G.G.A, *Quelques Aspects de la Vie Sociales et de L'Administraion Des Indigènes en Algérie*, Imprimerie Orientale Fontana Frères, Alger, 1922, p 10 .

- R.A.G.A, Op. Cit, p 04

² MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 168-169

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج5، المرجع السابق، ص ص 158-159

⁴ للتوسع أكثر في الموضوع، راجع: حمدان بن عثمان حوجه، مصدر سابق، ص ص 271-272

⁵ أنظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص ص 19-22

- MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, p 189

كاتب الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) عدة مرات منتقدا فيها أعماله التي خالفت بنود معاهدة الاستسلام، فألقى القبض عليه، وسجنه ثم نفاه¹

تفسير هذا الإجراء التعسفي ضد المفتي يدخل ضمن سياسة المراوغة الفرنسية، وهي في بداية الاحتلال، وأنّ فرنسا لا يؤمن فيها حتى وإن وظفت مثل تلك الطبقة المثقفة على رأس القضاء أو الإفتاء، فالمصير واحد، وحتى تكسب الإدارة الاحتلالية نوعا من الهدوء النسبي من طرف الآخر، تدرّجت في سياستها مع هؤلاء، بل ووظفتهم في تلك المناصب، وآخرون أبقتهم في مناصبهم، وذلك لم يكن إلا لإيجاد عملاء يتوسطون لها السكان المحليين لإبعاد غضبهم عليها، وإبعاد أصحاب الرأي المضاد، لكنها لم تحصد ما زرعت إلا ضعاف النفوس.

يظهر موقف السلطات الفرنسية واضحا من وراء ترك بعض المؤسسات الوقفية تواصل عملها، وتستفيد من تبرعات المحسنين، وهو البحث عن الثروة، وتخفيف منابع ثروة تلك المؤسسة في نفس الوقت، وبسياسة التدرج في القضاء عليها يسهل الاستيلاء على مداخيلها السنوية، وهذا ماحدث لأوقاف الحرمين الشريفين التي كانت منتشرة في ربوع الوطن، انتعشت مداخيلها السنوية من شعبيتها التي كانت تضم حتى العنصر العثماني، وهذا بحكم الدين الاسلامي الذي يوحد تلك الشعوب². وقد كشفت تقارير لوزارة الحرب الفرنسية عن مداخيلها السنوية التي تفوق 2000 قطعة ذهبية، والمقدرة نقدا 14000 إلى 15000 فرنك، وبعد مرور ست (06) سنوات من الاحتلال هلك منها 188 وقفا واستخدم للخدمة العمومية³ قبل أن ينخفض عدد الأوقاف بها إلى 950 وقفا خلال سنة 1835م⁴. وبصدور القرار الملكي يوم 21 جويلية 1846م والقاضي بتحديد ومراقبة الملكيات الحضرية في مدينة الجزائر وضواحيها (الأبيار، مصطفى باشا، بئر خادم، بوزريعة...) والبلدية (حسب القرار 29 أكتوبر 1845م)، مستغنا وضواحيها، وهران والمناطق المجاورة لها (مسهما القرار الوزاري المؤرخ في 18 جويلية 1845م)⁵، كما شدد المحتل الرقابة على الوكلاء والواقفين على تلك الأوقاف وأخرى، الأئمة والعلماء، القضاة والمفتون، مما اضطر الأمر بأغلبهم إلى ترك وظائفهم والبحث عن مصادر عيش أخرى لإعالة عائلاتهم، أو الهجرة إلى مناطق خارج البلد.⁶

أثر هذا الوضع على تدهور الحالة المعيشية للأسر التي كانت تتقوت من مساعدات المتبرعين والمحسنين للأوقاف، وكذلك العلماء وطلاب الزوايا والمساجد والمدارس، ووجد المحتل فرصته الثمينة في تعطيل تلك الأوقاف، أو هدم بعضها، مثل ما حصل لمؤسسة سبل الخيرات التي كتب عن مصيرها الوكيل "حسن خوجة" إلى

¹ Bertrand Clauzel, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Gouvernement A Alger**, Imprimerie de Henry Dupy, Paris 1831, p108

² MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 170-171

³ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837, Op. Cit, p222

⁴ Albert Devoux, " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 04, 1860, p 471

⁵ للتوسع في القرار الملكي عد إلى:

R. A.G. A, Op. Cit, pp 428-434

⁶ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837, Op. Cit, ,p224

الشاوش "علي الخناث" أن السلطات الفرنسية ضايقته المؤسسة وراقبتها منذ بدايات الاحتلال، وألغت عملها سنة 1841م¹، أما مؤسسة بيت المال التي صار عملها يتلاشى شيئا فشيئا إلى أن اختفت عن الأنظار². وقد وصف الحالة التي وصلت إليها الأوقاف من جراء السياسة الاحتلالية بقوله: «... لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف)، ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تموت والجلسات العلمية تندثر...»³ وقد وصلت دناءة المحتل إلى درجة تدنيس أضرحة الأولياء والمقابر،⁴ والهدف واضح في العداء للإسلام وقطع دابر التبرعات من تردد إليها وخاصة من وراء الزيارات أو الوعدات المقامة لهذا الشأن.

ذكرت المصادر أن أوقاف الجامع الكبير كانت المؤسسة الوحيدة التي ضُمت إلى الدّومين قبل 1848م⁵ كما تعرضت بقية الأوقاف الأخرى إلى شتى أنواع الخراب، ومنها ما تم إلغاؤه أو تعطيله عن العمل، وتضرر نظام الوقف أكثر لما صدر قرار 30 أكتوبر 1858م الذي يقر بانتقال الأوقاف من المسلم إلى اليهودي، ولا يكون العكس،⁶ وهذا للقضاء على قيمة الأوقاف التي يجب ألا تبقى بأيدي أمينة تحافظ على المصلحة العامة. وبهذا المنطق الاحتلالي، تدهورت أوقاف المسلمين وانخفض دخلها،⁷ بسبب تدخل السلطة الفرنسية في تسييرها

وأخطاء بعض الوكلاء الذين استعملوها لصالحهم الخاص، وأيضا ما تعرضت له من عمليات الهدم والخراب ومبالغ كرائها الزهيدة، التي كان يُسيّر معظمها الطبقة الفقيرة من الأهالي.

2-3- الإدارة الفرنسية واللغة العربية: ثنائية الاهتمام والتدمير:

أولا : الاهتمام باللغة العربية:

تعاملت الإدارة الاحتلالية مع لغة المحتلة بنوع من الاهتمام من أجل تمرير مشروعها الاحتلالي وتثبيت دعائمه في المنطقة، ويعود هذا الاهتمام عموما قبل الحملة، وأثناء التحضير لها، ودليل ذلك هو ما أوردناه سالفًا في ظهور هيئة المترجمين في الجيش الفرنسي المعدّ لهذا الغرض. ووضعت ركائز وآليات لدراسة هذه اللغة التي ستسمح لها مستقبلا من فهم نقاط القوة والضعف في المنطقة المستهدفة. ولما كانت اللغة العربية لغة العرب مشرقا ومغربا عكفت على دراستها وتعليمها، ولعل تأسيس مدرسة اللغات الشرقية الحية سنة 1795م هي نتاج ذلك العمل، واكتشفت مدى أهميتها أكثر منذ غزوها لمصر سنة 1798م، وازداد اهتمامها بها مع ازدياد أطماعها في الجزائر.

¹ Albert Devoulx, " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 05, Op. Cit, tp 391

² Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837, Op. Cit, ,224

³ Alexis de Tocqueville, **Seconde lettre sur l'Algérie**, édition: Zirem, Bejaia, Algérie. 2006, p 87

⁴ MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 188-192

⁵ Bertrand Clauzel, Op. Cit, p108

⁶ Delaut Feraud, , **Le Habous dans le Droit Musulman et la Législation nord Africaine**, Alger 1938, p145.

⁷ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837, Op. Cit, p225.

كشفت عبارات المؤرخين الأجانب في كتبهم التاريخية حول المنطقة، أنَّ أولى بدايات اهتمام المحتل باللغة العربية تعود إلى عملية الجوسسة التي برزت شخصياتها في السادة السابقون، وتم اختيارهم في هذه العملية لكفاءتهم وإتقانهم اللغة العربية كتابة ونطقاً، وقد شرح ذلك المؤرخ الفرنسي "ألفريد نيتمون" (Alfred Nettemend) في كتابه الذي خصّص نحو 14 ورقة مرقمة من الصفحة 261 إلى الصفحة 275، يبيّن فيها أعمال الجواسيس والآثار المترتبة عن هذه العملية التي كشفت أطماع فرنسا في الجزائر، وتعكير الجو السياسي بالبلد، من خلال زعزعة أمنها الداخلي (نشر بيانات ومناشير تغذي فيها الميز العنصري والصراع بين السلطة والرعية) والخارجي (منع وصول إمدادات دول الجوار للجزائر) مسترة بقناع التعاون، ونشر الحضارة.¹

اتّضح الأمر أكثر في البيان الموزع على الجزائريين عشية الاحتلال بأمر من القائد العام للحملة "دي بورمون" (Comte De Bourmont). وقد كُتب البيان باللغة العربية الدارجة،² الذي ترجمه من الفرنسية السيد "بريسنيي" (Bresnier)³، بالإضافة إلى بيان آخر موجه إلى الأتراك، وبالأخص الكراغلة، مكتوب باللغة الفرنسية حسب ما ذكر عنه المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" في كتابه "المرأة". ولعل هذا البيان هجمة احتلالية ثانية بعد البيان الأول، هدفت فرنسا من ورائه إلى كسب هذه الفئة إلى صفها لقطع صلتها بالجزائريين، وتسهيل الاستيلاء على أمور الإدارة والجيش التي كانت منحصرة سابقاً بين يدي فئة قليلة.

سار عمل الجوسسة الفرنسية حتى بعد الغزو، وبرز عملهم بوضوح خلال العشرية الأولى في بداية الاحتلال من خلال الدور الكبير الذي قام به الجاسوس "ليون روش" (Léon Roches) في جيش الأمير عبد القادر، متكرراً بزي عربي واسم عربي كذلك "عبد الله". وهذا كله لأجل التعرف على أحوال وتنظيمات الأمير في مختلف الميادين والمنظمة للتصدي للعدو، ولحنكة ودهاء "ليون روش" (Léon Roches) استطاع أن ينقل ما تمكّن من جلبه من أخبار وإرسالها إلى الإدارة الاحتلالية لوضع إستراتيجية للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر. وهناك عمل آخر شاق قام به "ليون روش" (Léon Roches) وهو البحث عن فتوى علماء الأزهر بعدم مقاومة المحتل الفرنسي والقبول العيش تحت حكمه وسلطته.⁴ كُتبت تلك الفتوى بلغة فرنسية، لكن ترجمتها إلى العربية لم نعرف له وجود، ولم نجد له أثر في المؤلفات الأجنبية والعربية على السواء.

¹ Alfred Nettement, Op. Cit, pp 261-275

² نص البيان بالعربية الدارجة في كتابات :

- Adrien Berbrugger et autre, Op. Cit, pp 153-156

³ Louis Jacques Bresnier (1814-1869م)، ولد بفرنسا في مونتارجي، كان له استعداداً خارقاً لتعلم لغات الشرق الإسلامي ممّا جذب إليه انتباه أستاذه "سلفستر دي ساسي" فأوصى الحكومة الفرنسية بتكليف برينيه بإنشاء تعليم العربية في الجزائر للفرنسيين في 1836م، فكوّن مجموعة من المترجمين الفرنسيين الذين يحسنون اللغة العربية وعمل هؤلاء في الغدرة الاستعمارية، وله عدة مؤلفات: مبادئ الخط العربي 1855م وغيرها، للتوسع أكثر، عُد إلى :

- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 97

⁴ للإطلاع على أسطورة "ليون روش" كما صورها الفرنسيون، عد إلى :

- Emerit Marcel, "La Légende de Léon Roches", R.A , V 91, 1947, pp 81-105

أُتبع وجود جواسيس يتقنون اللغتين (الفرنسية والعربية) وأعمالهم حول إنجاح الغزو، وجود مترجمين بالجيش الفرنسي أدلوا بدلوهم في هذا الميدان سواء كانوا من دول المشرق العربي أو من الأوروبيين العارفين بلغة البلاد. يُعدُّ "جاني فرعون" من الأساتذة الأوائل اللذين وظفتهم الإدارة الفرنسية في الجزائر لتدريس العربية للفرنسيين خلفا للأستاذ "يعقوب Agoub" ¹ سنة 1832م، الذي كان المترجم العسكري "للدوق دي روفيقو" هذا الأخير حدد الملامح الكبرى للاحتلال الثقافي في الجزائر، بقوله: «إن إيالة الجزائر لن تكون ملكية فرنسية إلا إذا أصبحت لغتنا الفرنسية لغة وطنية، وأصبحت الفنون والعلوم التي تمجد بلادنا كيفية هنا، إن المعجزة الحقيقية التي يجب أن نعمل من أجلها هي استبدال اللغة الفرنسية باللغة العربية شيئا فشيئا، فالفرنسية هي لغة السلطة والإدارة، والتي لا يمكن أن يقل انتشارها بين الأهالي خاصة إذا توافد الجيل الجديد على المدارس من أجل التعليم» ²

أسندت دروس اللغة العربية إلى "جاني فرعون" (Johany Pharaon) سنة 1832م بمدينة الجزائر لكن تعيينه ككاتب ومترجم للجنة الإفريقية أدّى إلى توقفه عن التدريس شهري سبتمبر وديسمبر 1833م ليعود بعدها إلى التدريس إلى غاية 1836م، حيث تم تعويضه في مابعد بأحد المستشرقين الفرنسيين "بريسنيي" (Bresnier) ³ الذي ألقى أول درس له باللغة العربية سنة 1837م، واعتبر بمثابة برنامج عمل، ⁴ ومكث في مهنة التدريس إلى غاية 1869م ⁵، حُدد درسه بساعة ونصف لكل يوم على مدار الأسبوع. ⁶ وفي مدينة قسنطينة بدأ المستشرق الفرنسي "فينار" ⁷ Vignard إلقاء دروسه سنة 1846م، ثم خلفه السيد "أوغست شاربونو"

¹ خدم الحملة الفرنسية على مصر ثم حرج معها إلى فرنسا حيث بقي مترجما ومدرسا للغة العربية إلى أن وقع تعيينه في الجزائر الذي لم ينفذ إذ توفي قبل انتحاره، ألّف مجموعة من القصص الخيالية العربية باللهجة العامية تحت عنوان "المزهر"، أنظر:

August Cour, " Note sur les Cahaires de la Langue Arabe d'Alger de Constantine et Oran 1832-1879 ", R.A, V 65, 1924, pp 22-23

² Ibid, p23

³ Louis Jacques Bresnier (1814-1869م)، ولد بفرنسا في مونتارجي، كان له استعدادا خارقا لتعلم لغات الشرق الإسلامي ممّا جذب إليه انتباه أستاذه "سلفستر دي ساسي" فأوصى الحكومة الفرنسية بتكليف برينيه بإنشاء تعليم العربية في الجزائر للفرنسيين في 1836م، فكوّن مجموعة من المترجمين الفرنسيين الذين يحسنون اللغة العربية وعمل هؤلاء في الغدارة الاستعمارية، وله عدة مؤلفات: مبادئ الخط العربي 1855م وغيرها، للتوسع أكثر، عُد إلى :

-عبد الرحمان البدوي، المرجع السابق، ص 97

August Cour, Op. Cit, p 25

⁴ يمكن الإطلاع على الدرس الذي ألقاه بالرجوع إلى :

⁵ Laurent Charles Feraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, pp 230-231 .

⁶ - Auguste Warnier et Jul Duval, **Bureaux Arabes et Colons, Réponse au «Constitutionnel» pour Faire Suite aux "Lettres à M. Rouher"**, Challamel Ainé Librairie éditeur, Paris, Janvier 1869, p 19

⁷ Prudent Marie Vignard ولد بمنطقة جربة في 27 نوفمبر 1817م، شغل منصب كرسي اللغة العربية بقسنطينة، وعيّن مترجما رئيسيا في الجيش الفرنسي سنة 1846م، رافق القادة العسكريين في حملاتهم ضد الجزائريين طيلة الفترة 1847-1854م، له عدة مؤلفات حول اللغة العربية كما

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit,T01, p289

كان سابقا عضوا مؤسسا لجمعية الآثار بقسنطينة، أنظر:

¹ Charbonneau في الفترة ما بين 1846-1863م،² وفي مدينة عنابة اشتهر المستشرق "قوستاف بنواز" (Gustave Benoist) سنة 1832م³ أما مدينة وهران، كان أول من ألقى دروسا بالعربية المستشرق "هادمار" (Hadmar) ما بين 1846-1855م، وتواصل إلقاء الدروس بالعربية في المدارس الفرنسية المنشأة في الجزائر حتى سنة 1900م.⁴ كما ذكر مترجم الجيش الفرنسي "لوران شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud) أن فرنسا اتبعت سياسة تنظيمية لتوسيع تعليم اللغة العربية للأوروبيين، لما قررت إدارة المحتل تقديم جائزة مالية قدرها 150 فرنكا فرنسيا في نهاية كل سنة دراسية للمتفوقين، وهذا بمقتضى القرار الصادر في نوفمبر 1835م⁵

يتبين من هذا العرض، أن السلطة الفرنسية أرادت تشجيع تعليم وتعلم اللغة العربية للفرنسيين أنفسهم أو الأوروبيين الذين حلوا على البلاد كمستوطنين، للاستفادة من خدماتهم في الإدارة والجيش معا. وفي المقابل همشت الفرد الجزائري من حقه في التعليم، إلا بعض الأسر الغنية، والموالون للإدارة الفرنسية من كان حظهم أوفر في التعلم في المدارس الفرنسية المنشأة في الجزائر مع بداية الاحتلال.

أضافت فرنسا ترتيبات أخرى لتشجيع تعلم اللغة العربية، منها ما تعلّق بإنكباب مترجمي الجيش في عملية جمع الكتب والمخطوطات بدل إتلافها أو حرقها، ومن أبرز المهتمين بالتراث الجزائري في جمع المخطوطات وترجمتها إلى الفرنسية، والذين نخبوا أكبر عدد منها، السيد "أديان باربروجر" (Adrien Berbrugger) الذي وصف أعماله ومن معه، في عمليات جمع ونخب الكتب والمخطوطات من مختلف مكاتب المساجد،⁶ أثناء زحف زحف الجيش الفرنسي على مدينة الجزائر وقصف "برج مولاي حسن"، حيث استغرق مدة ثلاثة (03) أيام لحمل تلك الكتب والمخطوطات على أظهر الجمال، ووصل عدد الصناديق المحملة بها إلى أكثر من 100 صندوق يحوي أكثر من 200 مجلد⁷. وبوجود هذا العدد الكبير لتلك الكتب وأخرى، بادر المتصرف الإداري المدني "جانتي دي باسي" (Genty du Bussy) في إنشاء مكتبة عمومية مهمتها حفظ المخطوطات العربية التي وُجدت بالجزائر وإحضار مطبعة عربية فرنسية لطبع المنشورات الرسمية، وأيضا جريدة الممرن الجزائري⁸

¹ (1813-1882م) ولد بباريس في مدينة "شابيل" خريج مدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس، وكان مدرسا بها، وبرز من خلال بعض المقالات والترجمات المنشورة في المجلة الآسيوية، تولى التدريس في حلقة اللغة العربية في قسنطينة سنة 1845م، عُد إلى :

Narcisse Faucon, Op. Cit, pp 171-173

² Voir : - Gustave Benoist, **De l'Instruction et de l'Éducation des Indigènes dans la Province de Constantine**, Librairie Hachette et C^{ie} éditeur, Paris, 1886, p 01 .

- Auguste Warnier et autre, Op. Cit, p 19

³ Gustave Benoist, Op. Cit, p 01

⁴ Voir : - August Cour, Op. Cit, p 63.- Auguste Warnier et autre, Op. Cit, p 19

⁵ Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps), Op. Cit, pp 230-231

⁶ للتعرف على تلك الكتب والمخطوطات على سبيل المثال لا الحصر، عد إلى :

- Albert Devoulx, " **Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger** ", R.A, V 10, Op. Cit, pp 286-296 et pp 371-381

⁷ Ibid, p 287

⁸ August Cour, Op. Cit, p 21

لجأت السلطات الفرنسية إلى توفير وسائل أخرى لأجل تدريس اللغة العربية، وهي تكليف لجنة خاصة سنة 1849م من أعضائها السيد "كوسان" (Coussin)، السيد "دوبرسوفال" (De Perceval) و النقيب "بيرو" (Perrot) لدراسة ومناقشة اقتراح وسائل لنشر اللغة العربية بين الأوروبيين، واللغة الفرنسية بين الأهالي، فكان من نتائجها صدور المرسوم 04 ديسمبر 1849م، الذي تضمن في محتواه جزء من الأمر الملكي لسنة 1847م، والقاضي بإجبارية تعليم اللغة العربية لبعض الموظفين المدنيين، الذي مهد لتأسيس المدارس العربية الفرنسية سنة 1850م بواسطة العلاوات السنوية وتشجيع المدرسين، ونشر قواميس عربية فرنسية أو فرنسية عربية.¹

اعتُبر تأليف القواميس أحد الوسائل الثقافية الاحتلالية لتعليم اللغة العربية، ونشر اللغة الفرنسية بين أوساط الأهالي، وتم توظيفها بشكل كبير خلال الحملة، وخلال التحضير لها، ومن القواميس التي وقعت تحت تصرف الضباط: قاموس المستشرق "سلفستر دي ساسي" (Silvestre De Sasy) بعنوان قواعد اللغة العربية في استعمالات تلاميذ المدرسة الخاصة للغات الشرقية الحية:²

- Grammaire Arabe à l'usage des Élèves de l'École Spéciale des Langue Orientale Vivantes avec Figure, partit 01

قاموس باللغة العربية متبوع بحوار موضوع من طرف المترجم "بنيامين فنسون" (Benjamine Vincent)³ نشره بأمر من وزير الحربية، والثاني من وضع "أبراهام دانيوس" (Abraham Daninos) الجزائري المتفرنس الذي كان مترجماً في الغرفة التجارية التابعة لمنطقة "السين" الفرنسية سنة 1830م⁴، وبعد الاحتلال نجد قواميس من تأليف مترجمي الجيش، منها :

- كتاب خاص بقواعد اللغة العربية العامية الجزائرية من تأليف "جاني فرعون" (Johany Pharaon) سنة 1832م بعنوان:⁵

Grammaire Élémentaire d'Arabe Vulgaire ou Algérien à l'usage des Français

واعتمد أيضاً على قاموس آخر، ألفه وهو أستاذ في مدرسة اللغات الشرقية سنة 1827م، و المعنون ب:

Premiers Éléments de la Langue Française à L'usage des Orientaux

وفي سنة 1837م نشر قاموساً بعنوان :

- Le Vocabulaire Français –Arabe, des Dialectes vulgaire Africains d'Alger, Tunis, Maroc et D'Egypte

¹ Henri Massé, " Les Études Arabes en Algérie 1830-1930", R.A, V 74, 1933, p 260

² Silvestre de Sacy, Antoine Isaac, Grammaire Arabe à l'usage des élèves de l' École Spéciale des langue Orientale Vivantes avec figure, Première partit, Imprimerie Impériale, Paris, 1810, pp01-411

³ درس في مدرسة اللغات الشرقية بفرنسا ، حصل على شهادة الطب، عُين مترجماً في جيش الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م مستوى ثان، كلفتته الحكومة الفرنسية باحصاء إيرادات وواردات مدينة الجزائر، عُُد إلى :

Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique(Archives des Corps), Op. Cit, p 210

⁴ Henri Massé, Op. Cit, p 214

⁵ Ibid, p 209

- وفي سنة 1836م أُلّف "رولند دو بوسي" Roland de Bussy وبطلب من المارشال "كلوزيل" (Le Marechal Clauzel) قاموس بعنوان : ¹ Petit Dictionnaire Arabe- Français et Français- Arabes

عمدت الإدارة الاحتلالية كذلك إلى استغلال الوسيط الجزائري في تعليم اللغة العربية للفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، ومنهم من توظّف في سلك القضاء أو أبقتهم مستمرين في أداء وظائفهم التي توظفوا فيها قبل الاحتلال، مثل القاضي "مصطفى الكبابي" وغيره²، والتعليم مثل: البسكري "بلقاسم بن سديرة"، والقسنطيني "مجدوب بن فاتح" وغيره³، وآخرون في السلك العسكري، منهم: "حسن بن محمد الجزائري" سنة 1840، "أحمد بن رويلة" سنة 1850م والحديث عنهم يطول⁴.

تعددت أساليب السلطة الفرنسية في الجزائر في توفير الرعاية الكافية لاحتضان اللغة العربية والاهتمام بها قبل الحملة وبعدها، من خلال تشجيع تعلّمها أو تعليمها للفرنسيين أنفسهم أو للأوروبيين، محاولة بذلك تزيين صورتها أمام الجزائر والعالم في نشر الحضارة في كل شبر من الأرض التي تطوّها أقدام جيوشها الجارّة، وفي نفس الوقت نجدها تعتدي وتحارب اللغة العربية بوسائلها الجهنمية لتُحل محلها اللغة الفرنسية.

ثانيا : محاربة اللغة العربية:

رأينا في ما سبق اهتمام المحتل الغازي بتعلم وتعليم اللغة العربية، لما لها من دور في خدمة أغراضه الاحتلالية ، وبهذا المنطق الفرنسي أصبحت اللغة العربية سلاحا ذو حدين بين يديه، حيث اعتبرها وسيلة إتصال وتفاهم مع الأهالي، وفي نفس الوقت أصبحت وسيلة تسلط واحتلال، ورغم ذلك نجده يسعى إلى محاربة اللغة العربية، بل اعتبرها عقبة كبرى في فرض سيطرته التامة والنهائية على الجزائر. إنصبت محاولاته الأولى في محاربة تلك العقبة على عنصرين هامين، هما :

1- تشجيع استعمال العربية الدارجة (العامية) على حساب العربية الفصحى، فقد رأت السلطات الفرنسية أن أداة الكلام والتواصل الأكثر استعمالا بين أبناء الوطن، هي اللغة العربية الدارجة، والتشجيع على استمرارها سيمكنها من الانتقال من الغزو العسكري إلى الغزو الثقافي، وبالتالي المساس بالهوية الوطنية للمجتمع الجزائري. عملت من أجل تحقيق هذا الهدف إلى توظيف مستشرقين يباركون هذه السياسة، ويسيطرون في فلكها وأعمالهم شاهدة عليهم، فمن إنجازاتهم التي خدمت هذه السياسة الفرنسية الثقافية، دراساتهم التي ترجمت أفكارهم وأفعالهم، ومنها :

¹ يذكر المؤرخ " هنري ماسي " أنه ما بين 1830-1930 تم تأليف أكثر من 30 قاموسا، أنظر:

-Henri Massé, Op. Cit., pp 255-258

² M. Franque, Op. Cit, p 12

جريدة المبعثر 15 جانفي 1849

³ Ismaël Hamet, **Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique**, Librairie Armand Colin, Paris, 1906, pp 197-198

⁴ Ibid, pp 191-197

أ/- تَرجّاهم للأعمال العلمية والأدبية المتصلة بالتراث العربي الإسلامي، باستثناء مشاريع اكتشاف الجزائر العلمي، مهملين في ذلك العربية الفصحى، فلو ألقينا مثلاً نظرة عابرة على جل الدراسات المنجزة من طرف المستشرقين الفرنسيين حول الأدب الجزائري، فإننا سنجد أنها تركز على الأدب المكتوب بالعامية على حساب الأدب المكتوب بالفصحى، فمثلاً في ميدان الشعر، كل القصائد التي تمت دراستها وتحليلها هي تلك المكتوبة بالعامية أو ما يعرف بالشعر الملحون أو الشعبي، والذي انتشر بكثرة في الجزائر بعد مجيء الهلاليين في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وهذا بهدف إظهار أن هذا الشعب لا يملك تراثاً شعبياً فصيحاً، وبالتالي المساهمة مع الإدارة الفرنسية في إضعاف العربية الفصحى.¹

ب/- وكانت من بدايات إنجازاتهم الكبرى - حسب رأيهم - هو نشر بيان باللغة العربية العامية موجه إلى أبناء المجتمع الجزائري، وهو النداء الذي وُزِعَ عليهم عشية الاحتلال، والذي اجتهد فيه مجموعة من المستشرقين والعارفين باللغة العربية ولغة التواصل مع هذا المجتمع، وكانت رغبتهم من وراء هذا العمل واضحة، في أن هذا المجتمع غير فصيح، يعيش على قشور العامية، لا تعرف علومه التطور، فهي جامدة، سيما علوم الطب والهندسة.²

ج/- وثمّن هؤلاء المستشرقون والمترجمون في سلك الإدارة والجيش أعمالهم في ذلك المجال، بتأليفهم العديد من الكتب الخاصة بالمحادثات العربية الفرنسية، و القواميس العربية الفرنسية أو الفرنسية العربية، وكانت أغلبها تجمع مختلف الألفاظ المستعملة في العامية، منها على سبيل المثال:

- قاموس المستشرق "جوني فرعون" (Johany Pharaon) الذي نشره سنة 1837م والمعنون بـ:

- Le Vocabulaire Français -Arabe, des Dialectes vulgaire Africains d'Alger, Tunis, Maroc et D'Egypte.

- وسبق ظهوره سنة 1836م كتاب خاص بدليل المحادثات العربية والفرنسية لصاحبه المترجم العسكري في

الجيش الفرنسي السيد "جاك دونيس دي لا بورت" (Jacque Denis Delaport) الذي احتوى على 102 صفحة، وعنوانه:

(Guide de la Conversation Français Arabe ou Dialogue Français Arabe avec le Mot a Mot et la Prononciation en Caractère Français, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1837)

- وقبّله بكثير برزت أعمال المستشرق "سلفستر دي ساسي" (Silvestre De Sasy) الذي ألف هو الآخر قاموساً سنة 1810م بعنوان

Grammaire Arabe à l'usage des Élèves de l'école Spéciale des Langue Orientale Vivantes avec Figure

احتوت جلها على عبارات أو كلمات بالعربية العامية وما يقابلها بالفرنسية، والعكس صحيح، والملفت

للنظر في هذه الكتب والقواميس، أنها شملت عبارات عربية عامية تُرجمت إلى الفرنسية وبقت محافظة على الشكل

¹ إبراهيم لونيبي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص 110-111

² Thomas Show, Op. Cit, pp 80-81

العام في نطقها باللغة الفرنسية،¹ مثلاً: قاموس السيد "جاك دونيس دولاپورت" (Jacque Denis Delaport) أورد جملة "صباح الخير ياسيدي" ترجمت إلى الفرنسية على شكل "Sabahh el krir ia sidi"، وقد كانت هذه الكتب والقواميس وبتشجيع من إدارة المحتل، دافعا قويا في تأليف كتب في مختلف الميادين خاصة الكتب الدينية، بذكر مثل تلك العبارات والجمل في كتاباتهم. والهدف واضح، وهو تشجيع التكلم بالعربية العامة على أوسع نطاق بين أوساط المجتمع الجزائري، وتعزيز عمل المستشرقين والمترجمين في تيسير التعامل والتحدث مع الأهالي.(التجسس).

كان موقف الإدارة الفرنسية من اللغة العربية واضحا منذ بداية الغزو - كما أشرنا إليه سابقا (البيان وغيره) - فالصراع معها لم يشمل العربية العامة وفقط، بل حتى اللغة العربية الفصحى، ومنعت تعلمها وتعليمها - كما سنرى - في المدارس التي أنشأتها مع بدايات الاحتلال مع التركيز على العربية الدارجة، وهذا في نظرنا يعطي لنا صورة أوضح عن هذا المحتل الذي أصبحت سياسته متناقضة تجاه اللغة العربية (تدريسها ومنع تدريسها تعلمها لأجل معرفة الشخصية العربية الإسلامية والإطلاع على تراث الاسلام والمسلمين عبر العصور، وتعليمها للأوروبيين والأهالي للاستفادة من خدماتهم مستقبلا أي توظيف مترجمين مدنيين وعسكريين، وهذا كله إن دل على شيء، إنما يدل على عدم الاستقرار في إتخاذ القرارات، والاهتمام بالتوسع العسكري نحو الداخل، وتأثير مجريات الأحداث السياسية بفرنسا، سقوط أنظمة سياسية، وظهور أخرى، وهذا ما تعرفنا عليه في الفصل الأول.

2- نشر اللغة الفرنسية بشكل تدريجي وعلى نطاق أوسع، لتحل محل اللغة العربية :

وجّهت إدارة المحتل ضربة أخرى إلى اللغة العربية، وهو حصارها وتطويرها بزور انتشار اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين، أي العمل على تشويه الشخصية الجزائرية الإسلامية، وإضعاف هذا الكيان الثقافي وتحويله إلى كيان تابع بعدما كان مستقلا، قائما بذاته.

أرادت فرنسا من وراء هذا العمل الاحتلالي أن تنشر في المجتمع الجزائري الحضارة أو التمدن، والتي لا تتم إلا عن طريق إحلال النظم الفرنسية محل النظم الإسلامية القائمة، وكانت أبرز وسيلة لتحقيق هذا المسعى هو محاربة كل ما هو عربي إسلامي في الجزائر من دين، لغة، عادات وتقاليده. ولما كانت اللغة العربية هي الوعاء الحاوي لكل شروط الحضارة المزعومة، اعتبرتها من أولى أولوياتها في المنطقة، وهذا ما عبّر عنه "الدوق دي روفيقو" (Duc De Rovigo) في أحد رسائله إلى وزير الحرية بباريس بتاريخ 15 أكتوبر 1832م أن: «إيالة الجزائر لن تكون بالمفهوم الحقيقي من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى

¹ ومن بين القواميس الأخرى ذات الصلة:

- Alexandre Bellemare, **Grammaire Arabe (Idiome D'Algérie) a l'Usage de l'Armée et des Employé Civil de l'Algérie**, Deuxième édition, Paris, 1854.

- Anonyme, **Grammaire Arabe, en Français, avec un Vocabulaire**, Bibliothèque Nationale de France. Département des Manuscrits Arabe 4224. (S.D).

- Claude Savary, **Grammaire de la Langue Arabe Vulgaire et Littérale**, Imprimerie Impériale, Paris, 1813

تتكيف فيها العلوم والفنون التي يقوم عليها مجد بلادنا، إن السماء التي تغطي أرض إفريقيا هي سماء الشعر والأدب، وذكاء العرب لا يمكن أن يكون موضع شك، وهذه حقيقة سيشهد لها التاريخ إذا اقتضى الأمر، والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها لن تلبث أن تنتشر بين الأهالي...¹

اعتمدت سلطة المحتل في بدايات الاحتلال على وسائل عديدة، لمخاطبة عقول الجزائريين، ولفت أنظارهم إلى مظاهر الحضارة والرقى الذي وصلت إليه بفضل اللغة الفرنسية، فكانت إحدى تلك الوسائل هي إرسال أعيان الحضرة وأصحاب النفوس الضعيفة إلى فرنسا، ووفرت لهم أسباب الراحة والاستمتاع، ومن هؤلاء من وردت أسماؤهم في جريدة المبشر الصادرة في 15 سبتمبر 1847م،² ورأت فيهم الإدارة الفرنسية، وبعد عودتهم إلى الديار، أحد وسائل نشر اللغة الفرنسية، باعتبارها الأداة الفعالة للتعريف بالحضارة، وتحسين صورتها في نفوس الجزائريين.

أضافت فرنسا على هذا الفعل فعلا آخر، تمثل في منح وظائف لأعيان الجزائر وألقاب الآغوات الباشاوات والأغاليك،³ وهي ألقاب عثمانية، حافظ عليها المحتل لأجل كسب ود وتعاطف هؤلاء إليها وبالتالي نشر اللغة الفرنسية التي تفرض نفسها عليهم من خلال التعاملات الإدارية أو ما تعلق بالاتصال مع الأهالي. لعبت جريدة المبشر دورا كبيرا لا يُستهان به لتمرير مشروع نشر اللغة الفرنسية في البلاد، ويظهر ذلك جليا في كتابة ونقل مختلف المعارف، أو ما تعلق بالوفود التي سافرت إلى فرنسا التي انبهرت بعالم آخر من الحضارات الراقية- حسب زعمها- أو ذكر إخلاص ونبيل من خدمها، وإن فرنسا لن تنسى خير من خدمها وأخلص النية لها،⁴ وقد ذكرت ذلك لأحد المخلصين لها قائلة: «وأيضا بلغنا أن القاسم بن الخيضر من الأحرار توفي بداره رحمة الله عليه في 15 من رمضان، وأنه رجل كبير السن، وأهملنا أمره وغاضنا لأنه أول من سار من الأحرار للدولة الفرانصاوية... فهذا يشهد لكم بأن الدولة الفرانصاوية لا تنسى من يخدمها بالنية وهذا الخير الذي رده الفرانصيص لعرش الأحرار بسبب من ذكر».⁵

استعانت أيضا بحركة التأليف والنسخ لمختلف المطبوعات والمؤلفات الفرنسية التي مست دستور حياة المسلمين، وهو الإسلام، وقد تنوعت مؤلفاتها من قواميس- سبق الإشارة إليها- وكتب تاريخية شوّهت حقائق تاريخية للإسلام والمسلمين، وأطلق المؤرخ "ستيفان غزال" (Stéphane Gzell) على الفترة الممتدة من 1830-

¹ Laurent Charles Féraud, Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps), Op. Cit, p 230

² سبق الإشارة إليهم في الفصل الثاني.

³ جريدة المبشر 15 سبتمبر 1847م

⁴ جريدة المبشر 30 سبتمبر 1847

⁵ جريدة المبشر 15 أكتوبر 1847م

1888م اسم "المدرسة التاريخية الجزائرية"، واشتهر فيها كتاب عسكريون بالمهنة أو تراجمة عسكريون، وذهبت إلى أبعد الحدود لما وصفت عصر الإسلام بعصر الظلام الدامس (من الفتح العربي إلى 1500م)¹ الذي عرفته المجتمعات الإسلامية، وأنه أحد أكبر الخصوم للأمم الأوروبية المتحضرة²

اعتُبرت معرفة اللغة الفرنسية وإتقانها نطقاً وكتابة شرطاً لتولي وظائف في الإدارة المدنية والعسكرية الفرنسية في الجزائر، ولا أدلّ على ذلك من الالتحاق بوظيفة الترجمة، ومن الأسماء العربية التي ذُكرت في هذه الوظيفة، نجد مثلاً: "علي بن محمد" من مدينة الجزائر، تولى الترجمة في الجيش العسكري سنة 1839م، و"علي الشريف" تولى الترجمة في ذات السلك سنة 1850م، "إسماعيل بوضربة" سنة 1853م، "أحمد بن محمد التنسي" الذي وظفته إدارة المحتل أحد فرسان المخزن 1849م ومترجم عسكري سنة 1853م وغيرهم،³ وآخرون من خريجي المدارس العسكرية الفرنسية "سان سير" Saint Cyr و "سومر" Saumur.⁴ ويخضعون في مهامهم للقانون الفرنسي.⁵

لجأت سلطة المحتل إلى تحفيز تعليم الأهالي وتشجيع إقبالهم عليها بتقديم مكافآت مالية مغرية للذين يتعلمون ويبدون تفوقاً فيه، وهذا ما كشف عنه العقيد "دوريو" Durrieu⁶ المسؤول عن الشؤون الأهلية في الحكومة العامة خلال الحفل الذي أقيم بمناسبة إجراء الامتحانات الخاصة بمدرسة تعليم أبناء الأهالي اللغة الفرنسية، خلال شهر أكتوبر سنة 1852م، والذي حضره الحاكم العام الكولونيل "راندون" (Randon) ومجموعة من العلماء وأعيان البلاد (مسلمين ومسيحيين)، حيث قال: «...معشر المسلمين، مراد البايك في هذا العمل خبر أولادكم⁷ والمرجو من الآباء أن يبعثوا أولادهم إلى هذه المدرسة لينالوا الفخر الجميل كغيرهم من الذين وقفوا على أبنائهم في التعلم، ثم قال لهم إن سعادة الوالي أنعم على كل تلميذ بجزء من خاصة أمواله، ولا شك يحصل للتلاميذ من هذا التأويل فوائد جزيلة وبذلك تتقوى الألفة والمودة بين الجنسين، ويتزايد علم الصبيان شيئاً فشيئاً حين تحقق للناس منافع هذا الشأن، ولا شك أن من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره».⁸

¹ Stéphane Gsell, *Histoire et Historiens de L'Algérie 1830-1930*, Librairie Félix Alcan, Paris, 1930, pp 06-07

² Faustin d'Autremont, *Étude sur la Renaissance Islamique et les Puissances Chrétiennes à la fin du XIXe siècle*, Chevalier Maresco et Cie éditeur, Paris, 1893, p 01

³ Ismaël Hamet, *Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique*, Op. Cit, pp 191-192

⁴ Ibid, p 185 et p 187

⁵ Ecole Spéciale Militaire, *Cour de Législation Militaire*, 2 Division 188, Paris (SD), p 30

⁶ Alfred Durrieu ولد يسانت سيفر الفرنسية سنة 1812م، كان ضابطاً عسكرياً وشارك في جيش الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م واشتغل ضابطاً في المكاتب العربية سنة 1870م و ضابطاً لدى الحاكم العام في الجزائر، أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, pp 140-141

⁷ المعنيون هنا، هم: "مصطفى بن خليفة بن عثمان باي"، "عبد الله بن محمد بن بولوكباشي" و"محمد بن علي بن مقاطعجي وأخوه حامد"، و"عمر بن خليل بن خوجه الخليل"، و"عمر بن محمد القايد"، و"عمر بن خوجه ييري"، و"محمد بن محمود بن باش جراح"، أنظر: *جريدة المبشر* 15 أكتوبر 1852.

⁸ نفسه.

اعتبرت فرنسا هذا العمل تجاه أبناء الأهالي واجبا عليها مثلما هو حق لأبنائها في التعليم في الجزائر، لهذا عمدت إلى فتح مدارس فرنسية في البلاد وتعميمها على كامل ربوع الوطن حتى يستفيد منها أبناء الجزائريين والأوروبيين على السواء، خاصة منذ سنة 1850م.

2-4- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1830-1850م:

سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن واضحة المعالم، وذلك لانشغالها بالتوسع العسكري داخل البلاد، والتصدي للمقاومات العسكرية التي واجهتها، كمقاومة أهالي متيجة، وبعدها مقاومة "الأمير عبد القادر" بالغرب الجزائري، ومقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري، وتركزت التعليم الجزائري يندثر بين فؤوس ومطارق الجند تارة، وبين أيادي السلب والنهب التي مست ذخائر الكتب والمخطوطات بالمكتبات تارة أخرى، وهذا ما صرّح به المؤرخ "لويس رين" (Louis Rinn) حين قال: «... لقد أهملنا التعليم في الجزائر نظرا لانشغالنا بسياسة الاحتلال والحروب، بل وحتى المؤسسات التعليمية التي كانت متواجدة حولناها عن أهدافها بعد أن هجرها المدرسون إلى خارج الجزائر...»¹

تميزت هذه الفترة بوجود آراء متباينة حول سياسة فرنسا التعليمية في بداية الاحتلال، بين آراء متعصبة بأفكار الاستعلاء والتفاخر عن الجنس العربي المتدني، الذي لا يصلح للتعليم، وأن التعليم من خصوصيات أهل العرق الأعلى المتفوق حضاريا (فرنسا)، وبين آراء تدعو إلى تعليم أبناء الأهالي لإبعاد خطرهم عنهم أو الاستفادة من خدماتهم.² وبضغط من المستوطنين واليهود شرعت إدارة المحتل بفتح مدارس تعليمية لهذا الغرض. اقتصر التعليم الفرنسي في الجزائر منذ الاحتلال و إلى نهاية سنة 1831م على دروس خصوصية من طرف مترجمي الجيش الفرنسي، كان موجها- بالطبع- لأبناء القيادات العسكرية والموظفين السامين في الإدارة والجيش إلى أن ظهرت أولى المبادرات في تأسيس مدرسة صغيرة للبنون سنة 1832م، عُرفت باسم "مدرسة التعليم المتبادل" "L'Enseignement Mutuel" من طرف المتصرف المدني "جانتي دي بوسي" (Janty de Bussy)، وهي تعني التعليم الفرنسي للجزائريين والتعليم العربي للفرنسيين، وفي نفس السنة، تم فتح ثلاث (03) مدارس للتعليم الابتدائي خاصة بالأطفال الأوروبيين، قُدّر عددهم بأربعين (40) تلميذا، يتعلمون فيها مبادئ القراءة والكتابة باللغة الفرنسية،⁴ في كل من منطقة القبة، دالي ابراهيم ومصطفى باشا.⁵ إضافة إلى فتح مدرسة للفنون، خاصة بالبنات، يُشرف عليها الفنان الإيطالي "فاكاري" (Vacary). كما إهتمت إدارة المحتل بالجانب

¹ Louis Rinn, Note sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie, Op. Cit, p 11

² Maurice Paulard, Op. Cit, pp 15-16 et pp 29-34

³ أو كما سماها شيخ المؤرخين الجزائريين "أبو القاسم سعد الله" المدارس المشتركة أو المدارس الودادية، أنظر:

-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 330

⁴ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837, Op. Cit, p 249

⁵ Eugène Fourmestraux, Op. Cit, p 05

النفسى والترفيهى للمتمدرسين لما أسست حديقة عُرفت باسم "حديقة التجارب" Jardin d'Essai تكلف بتسييرها ملازم فى البحرية السيد "بارنيى" Barnier¹.

فتحت الإدارة الاحتلالية شهر جوان 1833م مدرسة للتعليم المتبادل بوهران على شاكلة المدرسة السابقة بالجزائر، وفى سنة 1834م أسست مدرسة للتعليم الابتدائى بعنابة ضمت 32 تلميذا، منهم 20 تلميذا أوروبيا و12 تلميذا من الأهالى. وسبب قلة تردد أبناء الأهالى عليها يعود بالدرجة الأولى إلى تخوفهم من تمسيحهم. وفى شهر ماي 1834م فُتحت مدرسة للتعليم الإبتدائى بمنطقة دالى ابراهيم، وصل عدد تلاميذها 50 تلميذا، منهم عدد قليل من أبناء الأهالى الزواف. ومدرسة أخرى فُتحت فى القبة شهر فيفري 1834م، لكنها لم تفتح بشكل نهائى إلا سنة 1835م بسبب بعد المباني عن المدرسة الابتدائية، ورفض الأوروبيون إرسال أبناءهم إليها.²

يعود ظهور المدارس الابتدائية إلى جانب مدارس التعليم المتبادل ضمن مشروع الغزو الفكرى لعقول الأهالى بعد الاحتلال العسكرى وما صاحبه من ممارسات اجتماعية ضد هذه الفئة، لكن وبمرور الوقت، بدأت مدارس التعليم المتبادل تتلاشى، أو تغلق أبوابها، بسبب عزوف الأهالى عن إرسال أبنائهم إليها، نظرا لخطورة تمسيحهم (وجود مدرس مسيحي)، لهذا عمدت إدارة المحتل إلى توسيع تأسيس مدارس ابتدائية، يظهر من عنوانها تغير فى القلب لا القلب.

شهدت سنة 1836م فتح أول مدرسة خاصة للجزائريين بباب الجديد استقبلت 60 تلميذا، يُشرف على تدريسهم معلمان، معلم فرنسي يدرس القراءة، الكتابة، القواعد، النحو والحساب باللغة الفرنسية (مدتها 04 ساعات يوميا)³، ومعلم جزائري يدرس اللغة العربية، الفقه وغيره،⁴ كما خصّصت إدارة المحتل مدرسة للكبار العاملين بالإدارة الفرنسية سنة 1837م،⁵ لتظهر مدارس أخرى فى عنابة ووهران سنة 1839م. وتمّ فتح أول مدرسة ابتدائية للبنات الجزائريات بالعاصمة سنة 1845م من طرف السيدة "ليس" (M^{ME} Luce) استوعبت 150 متمدرسة، منهم 20 من تجاوزن سن الدراسة الابتدائية، ووجهن إلى تعلم مهن الخياطة، الطرز إضافة إلى تعلم الكتابة والتحدث بالفرنسية.⁶ ورغم استمرار تشجيع فتح مدارس للتعليم الابتدائي،⁷ فإن بداية

¹ Henri.Klein, L'Enseignement à Alger depuis la Conquête- Souvenirs Divers, Imprimerie Orientale Fontana Frère, Alger, 1920, pp 05-07

² Ministère de la guerre, T.S. É.F.A 1837, Op. Cit, p 250

³ Henri.Klein, Op. Cit, p09

⁴ L'Amicale des Anciens Instituteurs et Institutrices, Le Cercle Algérieniste (1830 – 1862), É dition Privat, 1981, p33.

⁵ لتفاصيل أكثر حول الاحصائيات الخاصة بالمدارس الابتدائية والمعاهد الفرنسية وعدد تلاميذها ، عُذ إلى :

– Ministère de la guerre, T.S. É.F.A 1837, Op. Cit, p 254

⁶ Voir : - L'Amicale des Anciens Instituteurs et Institutrices, le Cercle Algérieniste (1830 – 1862), Op. Cit, p 33 // - Henri.Klein, Op. Cit, pp 12-13

⁷ للتوسع فى الموضوع، عد إلى :

Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, pp 129-131

المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850م)، أُحصي عدد المدارس الخاصة بالأوروبيين حوالي 517 مدرسة، استقبلت 36905 متقدرا، وثمانية عشر (18) مدرسة خاصة بالجزائريين، بها 646 تلميذا.¹ المستفيد الأول من كل هذا الاهتمام بالتعليم هم أبناء الأوروبيين دون الجزائريين القلائل الذين هجروا تلك المدارس الابتدائية. وعلل الفرنسيون نفور الجزائريين من مدارسها الابتدائية إلى الجهل والأمية، وأنهم لا يصلحون إلا للفلاحة والرعي.² لكن الواقع يتحدث عن نفور الجزائريين من تلك المدارس إلى خوف أوليائهم عليهم من تمسيحهم مادام هناك مدرسون مسيحيون يدرسون أبناءهم،³ و أيضا كرههم للمحتل الذي اغتصب أرضهم، ونهب ممتلكاتهم، وتمسكهم بمقومات ومبادئ الاسلام التي تحث على محاربة العدو أو الكفار في أرض الإسلام الذي ينشر الفساد فيها.

أنشأت إدارة المحتل إلى جانب المدارس الابتدائية ومدارس التعليم المتبادل، معاهد تستقبل من أنهى تعليمه الابتدائي، بعد تدمير أبناء القيادات العسكرية والمستوطنون من إرسال أبنائهم إلى فرنسا لمواصلة دراستهم الثانوية⁴ والعليا، وتركهم مدة طويلة بعيدين عنهم، فأنشأت ثانويات أو معاهد عُرفت آنذاك بإسم "كوليج" Collège منها المدرسة التي أسسها السيد "قاليي" Gallier سنة 1833م وتحولت إلى معهد سنة 1834م خاص بتعليم أبناء الجزائريين بجانب زاوية سيدي أحمد بن عبد الله، لجليهم إل يه. كان المعهد يستقبل أبناء القيادات العسكرية وأبناء المستوطنين، وفي 11 أبريل 1834م استحدث منصب مدير التعليم برئاسة السيد "ليبيشو" (Lepescheux) مفتش الأكاديمية مفوض من وزارة التعليم الع ام الفرنسي،⁵ كما تقرر في 22 أبريل 1835م فتح كوليج في العاصمة،⁶ وبموجب القرار المؤرخ في 21 سبتمبر 1848م⁷ عُيِّن اسمه إلى "ثانوية"⁸، استقبلت 37 تلميذا،⁹ و أصبحت تسمى فيما بعد بـ "الثانوية الوطنية" في 06 أكتوبر 1848م¹⁰.

يقوم التعليم في هذه المدارس على تدريس اللغة الفرنسية، واللغة العربية، واللغة اليونانية واللاتينية، وضم مواد مختلفة، منها: التاريخ، الجغرافيا، العلوم الفيزيائية، الرياضيات. كما عرف تطورا عدديا لتلاميذه الذي ارتفع من 85 تلميذا إلى 115 تلميذا، وبوجود هذا الارتفاع العددي للتلاميذ إرتأت إدارة المحتل إلى توسيع انتشار مثل هذه المعاهد في مدينة الجزائر وبقية المدن الأخرى، بناء على توصيات وزارة الحرب الفرنسية في منطقة باب عزون

¹ Maurice Paulard, Op. Cit, p 87

² Ministère de la guerre, T.S. É.F.A, Alger, 1846, p 110

³ Eugène Fourmestraux, Op. Cit, p05

⁴ Voir : - Ministère de la guerre, T.S É .F.A1837, Op. Cit, p 250 // - Eugène Fourmestraux, Op. Cit, p05

⁵ Henri.Klein, Op. Cit, p 07

⁶ Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, 366

⁷ Voir :

- Art : 01, B.O.A.G, N° 289, T. Huitième 1848, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1849, p 350 .

- Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, pp365-366.

- R.A.G.A, Op. Cit, pp 614-615/

⁸ وللتعرف على طريقة تنظيم وعمل تلك الثانوية، يمكن الإطلاع عليها بالرجوع إلى :

-B.O.A.G, N° 289, Op. Cit, pp 350-351

⁹ Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, p366

¹⁰ B.O.A.G, N° 289, Op. Cit, p350.

على حساب الثكنة العسكرية للمليشيات التركية سابقا وأسست إلى جانبها مكاتب مدرسية إلى جانب المكتبات العمومية، فخلال سنة 1840م قدر عددها 169 مكتبة موزعة حسب العملات الثلاث، عمالة قسنطينة 85 مكتبة، عمالة الجزائر 46 مكتبة و38 مكتبة بعمالة وهران.¹

بقي قطاع التعليم الفرنسي في الجزائر تحت إشراف وزارة الحرب الفرنسية حتى سنة 1848م، وكان تنظيمه يتم بإصدار قرارات ومراسيم تُسيّره، فبعد أن استُحدث منصب الحاكم العام في الجزائر سنة 1834م كانت زمام أمور البلاد تحت سلطته المباشرة وبموافقة وزارة الحرب، وبعد ظهور القرارات التنظيميين 01 سبتمبر و 02 أوت 1836م أكدت على الصلاحيات الواسعة له، فبناء أي مدرسة، تجهيزها وصيانتها، فتحها أو غلقها يكون بقرار منه وحده، وفيما يتعلق بالتقسيم الإداري الذي عرفته البلاد سنة 1845م، أصبح التعليم العمومي تحت سلطته يُساعده في العملات الثلاث المقسمة إلى مناطق مدنية مدير الداخلية، وفي المناطق المختلطة القادة العسكريون واللجان الاستشارية، أما المناطق العربية فتولى المهمة الجنرال قائد الناحية.²

وَصَّح مرسوم 13 أفريل 1839م أن موظفي التعليم العمومي سيلتحقون بمؤسسات التعليم العمومي المفتوحة في الجزائر بقرار من الوزير الكاتب العام للإدارة الحربية. ثم صدر أمر آخر بتاريخ 14 جويلية 1844م³ جاء ليكمل ويحدد وضعية موظفي قطاع التعليم العمومي في الجزائر، أكد هذا الأمر على الدور الكبير للمفتشين حيث أصبح إحصاء المناصب الشاغرة ومراقبة المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من طرف مفتش المدارس الابتدائية ومديري الثانويات، وأعضاء الإدارة والمساعدين التربويين لكوليج العاصمة من طرف وزير التعليم العمومي بالتنسيق مع وزير الحربية. وبخصوص لجنة الامتحانات للمرشحين لوظيفة معلم تقدم له شهادة الكفاءة تحت إشراف وزير الحرب وضّحتها المواد الخمسة (و5) من القرار الصادر في 11 جويلية 1846م.⁴

بقي هذا النظام التعليمي الفرنسي في الجزائر على حاله حتى صدر يوم 07 سبتمبر 1848م ميلاد أكاديمية الجزائر أي مديرية التربية والتعليم،⁵ لها علاقة مباشرة بوزارة التعليم العمومي بفرنسا بدل وزارة الحرب⁶ باستثناء التعليم العربي الحر أو الإسلامي الذي بقي تحت وصاية وزارة الحرب، وأصبح المدير العام للشؤون المدنية بمنصب مدير جامعة "ركتور" Recteur يُشرف على جميع مستويات التعليم على اختلاف جنسياتها ومعتقداتها

¹ Eugène Fourmestraux, Op. Cit, p 09

² Maurice Paulard, Op. Cit, pp 84-85

³ Voir :

- R.A.G.A, Op. Cit, p 287.

- Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, p363

⁴ R.A.G.A, Op. Cit, p 287, pp 427-428

⁵ Voir:

- Henri.Klein, Op. Cit, p 16.

- Gustave Benoist, Op. Cit, p43

⁶ Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, p363

الدينية دون المدارس الإسلامية.¹ وفي 13 سبتمبر 1848م عُيِّن السيد "دولاكروا" (Delacroix) أول ركتور للأكاديمية.²

أتضح مساعي فرنسا من وراء هذا العمل في القضاء على مقومات الشخصية العربية الجزائرية، فبالإضافة إلى أعمالها التخريبية التي مست المؤسسات التعليمية وأوقافها، قامت بتضييق الخناق على بقايا تلك المؤسسات بوضعها التعليم العربي الحر تحت سلطة ووصاية وزارة الحرب، كدليل صارخ على التمييز العنصري بين أبناء الأهالي والأوروبيين في المدارس التي يترددونها، وتقويض معالم الشخصية العربية، ونشر الجهل والامية على نطاق واسع في البلاد.

يساعد الركتور في أداء مهامه مجلس أكاديمي ومفتشان أكاديميان، في حين يبقى التعليم الابتدائي خاضعا إلى المراقبة الخاصة من طرف مفتش ابتدائي. ومن صلاحيات الركتور أيضا تعيين المعلمين والمعلمات بموجب توكيل وزاري، ويتم فتح المدارس برخصة منه كذلك بعد استشارة السلطات المحلية، ويُحول له القانون إغلاقها مؤقتا أو نهائيا بموجب أي قرار.³

ضيقت فرنسا بسياساتها التعليمية منذ بداية الاحتلال ولغاية 1848م المدارس الإسلامية، وحرمت بذلك العديد من أبناء الجزائريين من التعليم خاصة وأن تلك المدارس كانت تحت سلطة ورقابة وزارة الحرب الفرنسية تفتحها متى تشاء، وتغلقها وقت ما تشاء، وفي الوقت نفسه فتحت المجال للتعليم التبشيري ونظّمته بقرارات ومراسيم قصد تمسيح أكبر عدد من التلاميذ الجزائريين، دون أن تُبدي وزارة الحرب أي تحفظ أو معارضة كما فعلت سابقا مع التعليم العربي الحر، رغم أن هذا النوع من التعليم يمس بديانة وعادات المسلمين. أوكلت إدارة المحتل هذا النوع من التعليم إلى صلاحيات الحاكم العام العسكري الذي أعطى هو الآخر الضوء الأخضر برخص من وزارة الحرب لفتح مدارس التعليم التنصيري التي تمثلت في:

أ- أخوات القديس جوزيف دي لبارسيون **Soeus De St Joseph De L'apparition**⁴

حضرن الجزائر في 1835م واستقرن في العاصمة وعنابة، واهتمن بتربية اليتيمات الأوروبيات، غادرن الجزائر في 1843م على إثر سوء تفاهم مع المطران "ديش" (Dupuch).⁵

¹ Voir :

- Edouard Sautayra, Op. Cit, p 325.

- G.G..A, **État Actuel de L'Algérie**, Imprimerie Typographique Bouyer, Alger, 1862, p 65

² خلفه في المنصب إلى غاية 1900 السادة : MM. de Salves 1872, Belin 1879, Boissière 1884, Jean maire 1885- 1909 : أنظر:

(Sous Texte) Henri.Klein, Op. Cit, p 16

³ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 21

⁴ **OR 23 Avril-23 Mai 1843**, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p367.

⁵ رجل دين من عائلة فقيرة بمدينة "بورديو" bourdeaux، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، تلقى رعاية في المدرسة الأكليريكية ببوردو، أستقبله البابا بروما في 08-12-1838م، وعين رسميا أسقفا بالجزائر في 25-08-1838م، أنظر :

ب- جمعية الآباء اليسوعيون Les Jésuites سنة 1840:

استقدم الأسقف "ديش" (Dupuch) بعض الآباء اليسوعيون الذين أسند إليهم مهمة إدارة ملج أ اليتامى الأوروبيين ببن عكنون في 1842م، كما أدوا الشعائر الدينية في القرى وتقدم دروس في الت نصير. وفي 1844 وصلوا إلى وهران التي أسسوا فيها كوليغ ضم حوالي 1500 تلميذ وكوليغ آخر في العاصمة.

ج- الراهبات الثالوثيات Les Religieuses Trinitaires :

وفدن الجزائر في 26 نوفمبر 1840م واستقرن بوهران برفقة السيد "كروزات" (Creuzet)، اشتغلن بالتعليم إلى غاية صدور قانون 30 أكتوبر 1886م الذي يمنح أعضاء الجمعيات التنصيرية من التعليم في المدارس العمومية الحكومية.

د- أخوات العقيدة المسيحية Les Sœurs De La Doctrine Chrétienne

وصلن إلى البلاد في 21-05-1841م بدعوة من المطران ديش، من أعضائها الأخت "كولان" Collin و"بن جامان تيسران" (Benjamin Tisserand)، "ثيراز" (Therez) وعلى رأسهم "لويي" (Louis) اشتغلن في ميدان التعليم والصحة... وقد استقرن بقسنطينة وعناية وسكيكدة، ثم وسط البلاد وغربها وقد بلغت مؤسسائهن عبر التراب الوطني 18 مؤسسة بين مدرسة وملجأ لليتامى.²

5- راهبات القلب المقدس Les religieuses du sacre coeur :

إستقرت هذه الجمعية بمدينة الجزائر حيث قامت بتأسيس مدرسة خاصة لبنات ضباط الاحتلال، ومدرسة أخرى مجانية التعليم موجهة لتعليم البنات الفقيرات وبنات الضواحي، وبنظام داخلي يضم ما يصل إلى 90 طفل سنة 1842م.³

6- إخوان القديس "جوزيف دي مانس" Les Frères de ST joseph du Man :

استقروا بعناية وسكيكدة⁴ وهران 1843-1844م وتولوا إدارة المدارس البلدية لهذه المدن والتي كان يصل عدد تلاميذها 270 تلميذا.

تمتعت هذه المدارس بكل الدعم المادي من الحكومة مما سمح لها بتوسيع نشاطها في مختلف مناطق البلاد وأصبح للمنصرين صلاحية تأسيس المدارس الخاصة بهم بموجب المرسوم الصادر في 23 أبريل 1843م.

Emerit Marcel , "La Lutte entre les Généraux et les Prêtres au Débit de l'Algérie Francaise".R A .V 15.1953.p p 67 68

¹ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 237

² محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر 1830 إلى 1904م، و.ف.م، الجزائر، 2009م، ص 36

³ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 242

⁴ أحد المناطق التابعة لعمالة قسنطينة، تبعد عنها مسافة 83 كلم شمالا تأسس من طرف المارشال فالي يوم 07 أكتوبر 1838م وظهرت كمستوطنة

Jules Duval , Op.Cit, pp 236-238

زراعية، وحول تاريخ المنطقة، عُذ إلى :

أهداف فرنسا من وراء فتح هذا التعليم واضحة، فهي تسعى إلى فرنسة التعليم، وتمسيح أبناء الجزائريين وتخرجهم كموظفين في إدارتها لكسب ولائهم، واستخدامهم كسلاح سياسي، وإداري، وعسكري، وثقافي واجتماعي ضد إخوانهم، ومجتمعهم، سواء في التحسس أو مواجهة المقاومات الشعبية التي تصدت لتوسعاتهم وتقرير مشروعهم الاستعماري، أو كوسيلة لتحطيم التعليم العربي الحر أمام التعليم التبشيري أو من خلال فتح باب المدارس الفرنسية لأبناء الأهالي الذين عانوا الأمرين (الجهل نتيجة حرمانهم من التعليم بسبب الدمار الذي لحق مؤسساتهم التعليمية، والفقر بسبب الحرب و ما صاحبها من عمليات النهب والاستيلاء على الممتلكات والتهجير).

يتضح من خلال هذا العرض أن الإدارة الفرنسية قد أهملت التعليم الإسلامي لأبناء الأهالي، نظرا لما أحدثته من خراب ودمار لمختلف المؤسسات التعليمية، وعلى نقيض ذلك، نجدها اهتمت بتعليم أبناء المستوطن وإن كانت البداية متواضعة. وبعد مرور ردحا من الزمن (1830-1850م) نجد سياسة فرنسا التعليمية قد عرفت نوعا من التطور في تأسيس مدارس أو كوليجات لأبناء المعمرين مع حلقات للغة العربية (كراسي)، ومدارس كاثوليكية للتعليم الديني أو الكنسي الموجه للجنسين معا. في زمن عرف فيه تشرد أبناء الأهالي وحرمانهم من مؤسساتهم التعليمية الإسلامية التي عرفت كل أنواع الخراب والدمار. هذا التمييز العنصري في مجال الفعل التعليمي لازم القائمين على السياسة التعليمية الكولونيالية في الجزائر السنوات اللاحقة (1850-1900).

3- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1850-1900م

3-1- أطوار التعليم الفرنسي في الجزائر :

ارتبط نظام التعليم الفرنسي في الجزائر بمجموعة من الأسباب، أهمها: تأثير الأنظمة السياسية الفرنسية وسياساتها تجاه الجزائر، ومستوى الهجرة الأوروبية إليها والتي تزايد عددهم خاصة خلال فترة سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1875م (أشرنا إليها سابقا في الفصل التمهيدي)، وأيضا توسعات الجيش الفرنسي داخل البلاد.

أدت هذه العوامل وأخرى إلى انتهاج إدارة الكولون سياسة تنظيمية في ميدان التعليم في الجزائر، حيث تنظم التعليم في الجزائر على شاكلته في فرنسا منذ سنة 1850م، وأصبح فلكه يدور في أطواره الثلاثة (التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي والتعليم العالي).¹

3-1-1- التعليم الابتدائي:

جاء في تقرير رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية² المتبوع بالمرسوم الصادر في 14 جويلية - 06 أوت 1850م¹، وبقرار من الحاكم العام العسكري المارشال "راندون" تأسيس المدارس العربية الفرنسية Les Écoles

¹Voir :

- G.G..A, État Actuel de L'Algérie, Op. Cit, p 65

- Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p325

² Gustave Benoist, Op. Cit, p09

Arabes-Françaises موجهة لأبناء الفرنسيين، الأوروبيين وحتى أبناء الأهالي،² ويكون التعليم فيها مجانيا غير إجباري.³ وهدف فرنسا من وراء إنشائها حسب ما صرّح به وزير الحرب "الجنرال دو هوتبول"⁴ le Général (d'Hautepoul) قائلاً: «...تعتبر هذه المدارس العربية الفرنسية وسيلة من بين الوسائل الأكثر فعالية في تحقيق سياسة التهذئة الكاملة في الجزائر، وتُمكن الأهالي من معرفة اللغة الفرنسية..»⁵

أرادت فرنسا من وراء تسمية هذه المدارس بالمدارس "العربية الفرنسية" بذكر مصطلح "العربية" تحقيق هدف معين وهو كسب ولاء الأهالي لإرسال أبنائهم إلى تلك المدارس، وإبراز تفانيها في خدمة ونشر الثقافة المزعومة في أوساط الجزائريين، وأيضاً إيجاد منافس للمدارس الإسلامية التي لا زالت تمارس نشاطها (الزوايا، المساجد والمدارس القرآنية). أو كما يُسميها بعض المؤرخين الفرنسيين بالمدارس الخاصة.

تضمن المرسوم إنشاء عشرة (10) مدارس عربية فرنسية،⁶ ستة (06) للذكور و أربعة (04) للإناث في المدن التالية: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، مستغانم والبليدة.⁷ يُدرس فيها معلمان: واحد جزائري والآخر فرنسي، يُعينون من طرف الوالي العام.⁸ موزعة على الأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية، بحيث تكون كل تلك المدارس العربية الفرنسية⁹ المنشأة في الأقاليم المدنية تابعة لوزارة التعليم العمومي بفرنسا، أما المدارس الموجودة في الأقاليم العسكرية أو مناطق القيادة فتخضع لسلطة الحاكم العام في الجزائر.¹⁰ كما أنشأت مدارس للذكور (المادة

¹ DP 14 Juill-06 Aout 1850, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p367

² Pierre Foncin, L'Alliance Française et l'Enseignement de la Langue Nationale en Tunisie et en Algérie, Siège de L'Alliance française, Paris, 1884, p 15

³ Art : 02, B.O.A.G, N° 289, Op. Cit, p 148

كما أُكِّدت عليه القرارات و المراسيم اللاحقة:

- القرار الوزاري 02 / 1865/05، انظر:

Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p224

- مرسوم 1875/08/15م، ومرسوم 1876/07/01، ومرسوم 1878/05/27م، أنظر:

-Edouard Sautayra, Op. Cit, p326-327

- Eugène Fourmestraux, Op. Cit, p26

⁴ Alphonse Henri Comte D'Hautepoul ولد بفرساي يوم 04 جانفي 1789م، دخل الجزائر عام 1831م، أصبح حاكماً عاماً عسكرياً في الجزائر خلال الفترة 1850م 1851م، ثمّ وزيراً للحرب، أنظر:

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, T01, pp 204-205

⁵ Gustave Benoist, Op. Cit, p09

⁶ للإطلاع على محتوى المرسوم أنظر الملاحق الخاصة بالمراسيم: الملحق رقم 14 ص ص 466-469.

⁷ Voir :

-Art : 02, B.O.A.G, N° 289, Op. Cit, p 148/ Murlan(P)., Législation et Réglementation de l'Enseignement Primaire Public des Indigènes en Algérie, Paris, 1909, p39.

⁸ - Ernest Mercier, L'Algérie en 1880, Op. Cit, p 181

⁹ هناك صورة توضح مدرسة عربية فرنسية، للإطلاع عليها، عُثِد إلى

Henri Klein, Op. Cit, p33

¹⁰ Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 224

رقم 01 من المرسوم) Écoles de Garçons وتنظيمه (المواد 02-03-04-05-06)،¹ ومدارس للإناث (المادة 07 من المرسوم) Écoles de Filles وتنظيمها (المواد 08-09-10-11). ومدارس للكبار Écoles d'Adultes في المادة 12 من المرسوم،² والقاضي بمجانية التعليم، وبرامجه (تعلم اللغة الفرنسية، والحساب التاريخ والجغرافيا)³ يكون إلقاء الدروس ثلاث (03) مرات خلال الأسبوع، والمتخرجون فيها يصنفون إلى ثلاثة (03) أصناف هم:

- صنف أول: أهالي يتكلمون اللغة الفرنسية.
- صنف ثان: يقرؤون ويكتبون باللغة الفرنسية.
- صنف ثالث يعرفون الحساب والتاريخ والجغرافيا.⁴

احتوت برامج المدارس العربية الفرنسية تعليم مبادئ اللغة الفرنسية لتسهيل عملية القراءة والكتابة باللغتين إضافة إلى تعلم العمليات الأربعة في الحساب (الجمع-الضرب، الطرح والقسمة)⁵، نظام الأوزان (المادة 01 من قانون 28 مارس 1882م و المادة 11 من المرسوم الرئاسي 1883/12/13م)⁶، أما برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالأهالي فتغيب فيها القراءة والكتابة باللغة العربية، والاكتفاء باللغة الفرنسية، وحُدِّدت بـ 05 ساعات للقراءة و 09 ساعات تطبيقات حول اللغة الفرنسية،⁷ وتخصيص 01 ساعة لتعليم الطفل الأهلي تاريخ وجغرافية البلدين (المواقع الجغرافية والفلكية، التضاريس الأودية والأنهار وغيرها) طوال الأسبوع، وتلقينهم شيئا من الموسيقى. وقد كانت فترات التدريس تمتد من 08 سا - 11 سا صباحا، ومن 13 سا - 15.30 سا مساء، تتخلها فترات راحة مدتها 30 دقيقة.⁸

رأى الجزائريون خطورة هذه المدارس في تنشئة أبنائهم (التمسيح)، مما اضطر بهم الأمر إلى مقاطعة إرسالهم إليها، ونتيجة هذا الوضع انخفض عدد أبناء الأهالي المترددين إليه، وفي نفس الوقت زاد عدد تلك المدارس، فقد أُحصي سنة 1870م، 36 مدرسة،⁹ منها 34 في الأقاليم المدنية يتردد عليها 11.000 تلميذا ومدرستين 02 عربية فرنسية في الأقاليم العسكرية¹⁰ يتمدرس بها حوالي 1300 تلميذ أهلي (في الإقليمين العسكري والمدني).¹¹

¹ B.O.A.G, N° 289, Op. Cit, p 148

² Ibid, pp 148-149

³ Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, pp 367-368

⁴ Voir :

- Art : 02, B.O.A.G, N° 289, Op. Cit, p 148 .

- Maurice Paulard, Op. Cit, pp 88-89

⁵ Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 224

⁶ G.G.C.A, État Actuel de l'Algérie au 31 Décembre 1882, Publié d'après les Documents Officiels par Ordre de M. Louis Tirman, Imprimerie de l'Association Ouvrière, Fontana et C^{ie}, Alger, 1883, p 195

⁷ Musée Pédagogique, Mémoires et Documents Scolaires, Fascicule n 114 (Plan d'études et Programme de l'Enseignement Primaire des Indigènes en Algérie), Hachette et Cie éditeurs, Paris, 1890, p01

⁸ Ibid, p05

⁹ Pierre Foncin, Op. Cit, p15

¹⁰ Maurice Paulard, Op. Cit, p 35

¹¹ Charles Robert Agéron, Les Algériens Musulman et la France 1871-1919, Op. Cit, T 01, p 468

وباستمرار لهيب المقاومات الشعبية (المقراني والحداد 1871) وتوتر الأوضاع السياسية والأمنية للبلاد (الصراع بين المدنيين والعسكريين) تعرضت بعض بعضها إلى الخراب والدمار، فتقلص عددها سنة 1873م إلى 24 مدرسة عربية فرنسية بالأقاليم المدنية ومدرستين (02) في الأقاليم العسكرية.¹ أفاد تقرير مدير المراسلات العامة في الجزائر السيد "لوازيلو" (Loizillon) المتضمن إحصاءات سنة 1875م،² الفارق الكبير بين أبناء سكان الجزائر والمستوطنين الذين يترددون على تلك المدارس الابتدائية، فمن المجموع الكلي للتلاميذ 45237 يتوزعون حسب الجنس كما يلي: التلاميذ الأوروبيون 23852 تلميذ في مقابل التلاميذ الأهالي 1643 تلميذ، والتلميذات الأوروبيات 21421 تلميذة يقابلها من الجزائريات 221 تلميذة.³ تقلص العدد خلال فترة 1875-1883م، حيث بلغ عدد تلك المدارس 16 مدرسة عربية فرنسية، منها ثلاثة (03) مدارس بمقاطعة الجزائر سبعة (07) بمقاطعة قسنطينة وستة (06) بمقاطعة وهران.⁴ ومناطق أخرى مثل بسكرة لم تعرف لها وجودا، وبقت محافظة على التعليم التقليدي أو الكلاسيكي (المساجد والمدارس القرآنية).⁵ رغم وجود مراسيم تعليمية تدعو إلى إجبارية التعليم، مثل مرسوم 13 فيفري 1883، مرسوم 17 نوفمبر 1887م ومرسوم 09 ديسمبر 1887م ووجود مجهودات وزير التربية "جول فيري" (Jules Ferry)⁶ إلا أن حظوظ الجزائريين من هم في سنّ التمدريس بقيت منخفضة (500 ألف من مجموع 100000 أهلي).⁷

يظهر قالب هذا التعليم أنه موجه لأبناء الأوروبيين، الفرنسيين وأبناء الأهالي، لكن الواقع غير ذلك، لأن المدارس الموجودة في المناطق المدنية أغلب سكانها أوروبيون أو فرنسيون، أما سكان أراضي القيادة فيقطنها الأهالي مع أقلية من المستوطنين (أو ندرتهم)، لهذا فالمدارس العربية المنشأة كانت موجهة لأبناء الضباط، القيادات العسكرية، الموظفون الفرنسيون والمستوطنون على الأساس.⁸ ويعتبر في حد ذاته سلاحا ضد التعليم العربي الحر (الزوايا، المساجد والمدارس القرآنية). وكثير من تلك المدارس تحولت إلى مدارس علمانية لائكية خاصة بعد سقوط الجمهورية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، وتوالت بعد ذلك صدور العديد من القرارات الداعية إلى ذلك منها قرار الأميرال "ديقيدون" (Du Gueydon) سنة 1872م والذي سمح لولاة المحافظات بتعميم التعليم

¹ Maurice Paulard, Op. Cit, p 95

² لم يرد ذكر عدد المدارس العربية في تقرير السيد "لوازيلو"، وذكر عددها المقدّر 21 مدرسة عربية فرنسية من طرف الأستاذ "موريس بولار" الذي مارس التدريس بكلية الجزائر، أنظر: Cit,p 96.Maurice Paulard, Op

³ Loizillon(V), **L'Algérie Pratique**, J.Curiel Librairie Éditeur, Alger, 1876, p 43

⁴ Combes Jeanmaire, **Situation de l'Enseignement public en Algérie Pendant L'année Scolaire 1886-1887**, Adolphe Jordan Librairie Éditeur, Alger, 1887, p49

⁵ Pierre Foncin, Op. Cit,p15

Cit,p p 98-101.Maurice Paulard, Op

⁶ للتعرف على أهم أعمال وتوصيات لجنة "جول فيري"، عد إلى :

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص326

⁷ Guy Pervillé, **Les Étudiants Algériens de L'Université Française 1880-1962**, Édition de Centre National de la Recherche Scientifique, France , 1984, p 20

⁸ Charles Benoist, **Enquête Algérienne**, Lecene oudin et c^{ie} Éditeurs, Paris, 1892, p 150

اللائكي في المدارس الابتدائية المؤسسة في فلك مقاطعات الإدارة الواقعة تحت تصرفهم.¹ ولما كانت المناطق العسكرية تتميز بأكثرية أهلية وأقلية أوروبية، قل تردد أطفالهم إليها، مما استدعى بالقائمين على التعليم في الجزائر باصدار مرسوم 13 فيفري 1883م الذي ألحق باقي تلك المدارس إلى ثلاثة مدارس، وهي:

- مدارس أساسية Principales.

- مدارس ابتدائية Primaire

- مدارس تحضيرية Préparatoires.²

عرفت مناطق القيادة نوعا آخر من المدارس المنشأة لأبناء الأهالي، أطلق عليها إسم "المدارس الأهلية" أو "المدارس الإسلامية"³، مكونة من :

1/- المدارس الأساسية: Les Écoles Principales

تحتوي 03 أو 04 أقسام يديرها مدير فرنسي يساعده بعض من المرشدين الجزائريين.

2/- المدارس التحضيرية أو المساعدة Les écoles Préparatoires ou Auxiliaire

تكون تابعة لإدارة مدير فرنسي للمدارس العادية أو الأساسية.

3/- المدارس العادية Les écoles Ordinaires

تضم 01 قسم أو 02 قسمين، وبحكم قربها من المواقع الفرنسية تُسهل للمعلمين الفرنسيين من

إدارتها مؤقتة.

4/- المدارس الصبائية Les écoles Infantines : تستقبل صبيان الأهالي لكلا الجنسين البالغين سن 03

إلى 08 سنوات تخضع في إدارتها للمعلمات الفرنسيات و المساعدات الجزائريات.

5/- مدارس خاصة بالبنات des écoles de Filles : وهي مدارس تديرها موظفات فرنسيات.⁴

وصل عدد هذه المدارس في الموسم الدراسي 1886-1887م إلى 75 مدرسة مقسمة إلى 03 مدارس

أساسية في توقرت، الوادي وغرداية، و 39 مدرسة عادية، و 33 مدرسة تحضيرية. وحسب المقاطعات الإدارية نجد

- 32 مدرسة في مقاطعة الجزائر.

- 34 مدرسة في مقاطعة قسنطينة.

¹ Eugène.Fourmestraux, Op. Cit,p 15

² وقد أبقى مرسوم 18 أكتوبر 1892م على نفس المدارس، أنظر:

D 18 Octobre 1892,Arts : 13-14-15-17-19 B.O.G.G.A .N° 1281, Trente Deuxième Année 1892 , Imprimerie Pierre Fontana et Cie,Alger, 1893, pp 1366-1367

³ G.G.C.A, Etat Actuel de l'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p 187

⁴ Voir :

- Combes Jeanmaire, Op. Cit, pp 48-49/ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p51// - Maurice Paulard, Op. Cit, pp 178-180

09 - مدارس في مقاطعة وهران، وإذا أحصينا المدارس الصبيانية في المقاطعات الثلاث نخلص إلى 05 مدارس بمقاطعة الجزائر، و 04 مدارس بمقاطعتي قسنطينة ووهران.¹

بيّن "الدوق أومال" (Duc Aumal)² الغرض من هذا التعليم في قوله:

«... تأسيس مدرسة في أوساط الجزائريين يعتبر أحسن وأفضل من كتبية عسكرية لفرض الأمن والتغلغل

داخل الجزائر...». فهو الذي سمّى نظريته هذه بسياسة «ضمان توجيه الأفكار» «أما السيد

"بيدو" (Bedeau) فسمّاها بسياسة «الإستيلاء على إدارة التعليم وتوجيهه».³

تردّد على هذه المدارس خلال نفس الفترة 9064 طفلا، منهم 8154 ذكرا و 910 أنثى،⁴ يتمدرسون في 75 مدرسة، ارتفع عددها إلى 138 مدرسة بها 244 قسما سنة 1893م (20 مدرسة أساسية، 60 مدرسة تحضيرية، 45 مدرسة عادية، 07 مدارس صبيانية و 06 مدارس للبنات). وفي سنة 1899م انخفض عدد المدارس إلى 221 وفي المقابل ارتفع عدد الأقسام إلى 397 قسما.⁵ وهذا الأمر لا غرابة فيه مادام هذا النوع من المدارس موجه لأبناء الأهالي دون سواهم، ولكن الأغرب هو تراجع عدد المدارس العربية الفرنسية في هذه المناطق (أراضي القيادة) إلى درجة زوالها واندثارها، فحسب إحصائيات 1882م وصل عددها إلى 09 مدارس عربية فرنسية،⁶ مقسمة على المقاطعات الإدارية الثلاث:

05 - في مقاطعة الجزائر.

02 - في مقاطعتي قسنطينة ووهران.⁷

عموما، وصل عدد التلاميذ بها 4426 تلميذا أهليا لأكثر من 700000 نسمة، أي تلميذ لكل 150 نسمة يتمدرسون على يد 369 معلم.⁸ ومرد ذلك هو قلة العنصر الأوروبي وكثرة الأهالي، ونتيجة هذا الوضع وبضغط من الكولون وتعاطف من الحكام العامين المدنيين، ومسايرة الجمهورية الفرنسية الثالثة لرغبات ومطالب المستوطنين، رفض الكولون تعميم التعليم على الجزائريين، لأنه لو عُمّم التعليم سيكون ما خاف منه الكولون وهو أن يكون للجزائر عرب.⁹ أو بدعوى أن: «... الجزائر في حاجة إلى طرق وسكك حديدية وماء وكهرباء وغير ذلك وليس لتعليم مفلس لا نتيجة له...».¹⁰ واشتداد المقاومات الشعبية التي عرقلت تطور هذه المدارس

¹ Combes Jeanmare, Op. Cit, p 49

² Henri D'Orléans Duc Aumal ولد بفرنسا في 16 جانفي 1822م، وفي 18 ديسمبر 1842 - 1-ديسمبر 1843م كان قائدا عسكريا لقسمة المدينة، وقسمة وهران خلال الفترة 1843-1844م ثم حاكما عاما عسكريا على الجزائر ما بين 1847-1848م، عُُد إلى:

Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, pp 140-141

³ George Voisin, Op. Cit, p 45

⁴ Ibid, p50

⁵ Maurice Paulard, Op. Cit, p 180

⁶ Paul Leroy-Beaulieu, **L'Algérie et la Tunisie**, Librairie guillaumin et Cie éditeur, Paris, 1887, p259

⁷ G.G.C.A, Etat Actuel de l'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p 188

⁸ Paul Leroy-Beaulieu, Op. Cit, p 259

⁹ Guy Pervillé, Op. Cit, p 19

¹⁰ عمار هلال، مرجع سابق، ص 113

لا سيما مقاومة المقراني والحداد سنة 1871، وفقر الجزائريين بفعل الضرائب العربية التي يدفعها لإدارة الكولون وأيضا ضخامة النفقات المخصصة له من طرف ميزانية البلديات الكاملة الصلاحيات أو المختلطة¹ وهو ماجاء في المادة 04 من المرسوم الرئاسي 1883/02/13م، المكمل للمرسوم الرئاسي الصادر يوم 1878/05/27م.² وهذا ما انعكس سلبا على الميزانية التي كانت تخصصها البلديات، حيث عرفت تراجعا ملحوظا فيما تعلق بأمور بناء مدارس جديدة، تجهيزها وصيانتها، تعبيد الطرقات وغيرها. فبعدها كانت تتلقى ميزانية خاصة فقط بالتعليم والمقدرة بـ 400000 فرنكا فرنسيا خلال الفترة 1892-1894م، تقلص حجم القروض المخصص لها إلى 215000 فرنكا فرنسا في ميزانية 1900.³

حظي التعليم الابتدائي باهتمام كبير من طرف الإدارة الاستعمارية طيلة الفترة المدروسة إلا أن ملامح العنصرية بائدة في أماكن تأسيس أو إنشاء تلك المدارس، والفوارق الكبيرة في عدد الأطفال الأوروبيون وأطفال الأهالي المترددين إليها. واتضح تلك الفوارق بشكل بارز في الأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية التي احتُصت بتعليم معين ومدارس خاصة بأبناء الأهالي دون غيرهم.، وهذا - طبعا - ستكون له تأثيرات على التعليم الثانوي الذي مثل المرحلة الثانية من مراحل التعليم الفرنسي في الجزائر.

ثانيا: التعليم الثانوي (الكوليجات العربية الفرنسية) :

رأت الإدارة الفرنسية ضرورة فتح مرحلة تعليمية ثانية (التعليم الثانوي) للتلاميذ الذين أُنْهَوْا تعليمهم الابتدائي والراغبين في مواصلة دراستهم، وأكد على هذا الأمر وزير الحرب، المارشال "فيو" (Vaillant) في تقرير له سنة 1857م، يدعو فيه إلى تأسيس معهد عربي فرنسي (تميزا للمدارس العربية الفرنسية) حيث صرح بما يلي : «... يعتبر هذا النوع من التعليم أحد أنسب الوسائل المستعملة للتأثير على العرق العربي وتوجيهه في الاتجاه الذي يخدم مصالحنا...»⁴ وهدفه من ذلك هو تخريج فئة عربية مفرنسة موالية لفرنسا، تخدم مصالحها في الجزائر، وهي من نسيج الموظفين السامين في الإدارة الكولونيالية. الأعيان الجزائريون المواليون لفرنسا، وأبناء الأسر الكبيرة أو كما كانت تسمى " بأبناء الخيام الكبرى " Les Fils de Grands Tentes ، أبناء القيادات العسكرية (الأغا- الباشاغا، القواد...) ⁵

صَدَرَ المرسوم الإمبراطوري يوم 14 مارس 1857م⁶ وبموجبه تأسس المعهد العربي الفرنسي أو الكوليج العربي الفرنسي بمدينة الجزائر، أو كما أطلق عليه تسمية المدرسة السلطانية Mdersa-es-Soultania،⁷ لأنه

¹ سبق هذان المرسومين القرار الوزاري الصادر في 02-11 ماي 1865م الخاص بإخضاع التسيير المالي المدارس الأهلية على نفقات البلديات طالع:

Maurice Paulard, Op. Cit, pp 94-95

² G.G.C.A, État Actuel de l'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, pp 191-192

³ Émile Larcher, Op. Cit, T01, p 445

⁴ Gustave Benoist, Op. Cit, p 32

⁵ Maurice Paulard, Op. Cit, p 78

⁶ للتعرف على محتوى المرسوم الإمبراطوري أنظر الملاحق الخاصة بالمراسيم: الملحق رقم 16 ص ص 472-476

⁷ Art : 01, B.O.A.G, N° 507, Dix-septième 1857, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1858, p 118

تُرجم في عهد الإمبراطورية بالسلطنة،¹ ويكون تحت إشراف وزير الحربية. فرغم تعدد التسميات إلا أنَّ المعنى واحد.

استقبل هذا الكوليج 150 تلميذا،² تحت إدارة 86 موظفا،³ ودراستهم تكون على نفقة الحكومة أو البلديات، يستفيدون من منحة شبه مجانية قدرها 800 فرنكا،⁴ ويتم تقسيم التلاميذ في الكوليج على حسب مصاريف المؤسسة إلى ثلاثة مجموعات:⁵

- المجموعة الأولى: تضم 45 تلميذا تكون مصاريفهم كاملة على حساب الدولة.
 - المجموعة الثانية تضم 45 تلميذا تدفع الدولة عنهم نصف المصاريف والباقي يدفعه المتدربون.
 - المجموعة الثالثة: تضم 60 تلميذا تدفع عنهم الدولة نصف المصاريف وهم يدفعون الباقي. الدراسة مفتوحة للراغبين في ذلك من الأهالي والأوروبيين مع اشتراط سن الإلتحاق الذي يتراوح ما بين 09 سنوات أو 12 سنة.⁶
- سنة⁶ وبنفس هذه الشروط تم توسيع تأسيس الكوليجات في باقي المناطق وبوتيرة بطيئة، مثلا كوليجا قسنطينة ووهران تأسس بموجب مرسوم 16 جوان 1865 م⁷ ولم يفتحا أبواهما إلا يوم 01 جانفي 1867 م (عدم توفر بنايات خاصة لهما).⁸ وظهرت إلى جانب هذه الكوليجات، كوليجات بلدية متفرقة على مختلف مناطق البلاد، منها كوليج بلدي بعنابة في 19-22 فيفري 1859 م⁹، كوليجا بلديتا قسنطينة ووهران يوم 20 فيفري 1860 م و كوليج بلدية سكيكدة 30 ماي 1860 م.¹⁰

واجهت تلك المعاهد إلى معارضة شديدة من طرف المعمرين الذين طالبوا بإلغائها بسبب تكاليفها الباهضة، في حين يرى آخرون السبب جليا في التعصب أو "الشوفينية". وطالب البعض الآخر بضرورة تعليم الجزائريين في الثانويات والمعاهد الفرنسية حتى يكون تحت المراقبة المستمرة للسلطة الفرنسية. أما الحاكم العام "ماك ماهون" (Mac Mahon) إتخذ موقفا مغايرا، فقد رأى في وجود هذه المعاهد واستمرارها سببا كافيا لإبعاد تمرد أو ثوران أولياء التلاميذ الذين قدموا خدمات جليلة للمحتل. وبعد مجيئ الحاكم العام المدني "دي يقيدون" (Du Gueydon) قُرر بالسماح للجزائريين دخول تلك المعاهد مع حلول سنة 1871 م.¹¹

¹ DI 14 Mars-24 Avril 1857, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, pp 370-373

² Gustave Benoist, Op. Cit, p 33

³ Loizillin (V)., Op. Cit, p 43

⁴ Art : 06, B.O.A.G, N° 507, Op. Cit, p 118

⁵ DI 14 Mars-24 Avril 1857, Art 02, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, p 372

Gustave Benoist, Op. Cit, p 33

⁶ جريدة المبشر 15 جوان 1857 وأنظر:

⁷ Maurice Paulard, Op. Cit, p 79

⁸ Yvonne Turin, Op. Cit, p 280

⁹ Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne...(1830-1860), Op. Cit, p 366

¹⁰ Ibid, p 367

¹¹ Ernest Mercier, L'Algérie et les Questions Algériennes, Op. Cit, p 174

أُعيد تنظيم تلك الكوليجات مطلع سنة 1871م،¹ حيث تم تحويل الكوليج العربي الفرنسي بقسنطينة إلى ثانوية، ثم إلى ثانوية وطنية بموجب مرسوم 13 ديسمبر 1876م،² وبموجب قرار الأميرال "د يقيدون" (Du Gueydon) الصادر يوم 28 أكتوبر 1871م تحوّل الكوليج العربي الفرنسي بالجزائر إلى ثانوية.³ وللتذكير فقد كان هناك ثانوية وطنية (صغيرة) موجودة بمنطقة بن عكنون⁴ سابقا⁵، وبهذا أصبحت عدد ثانويات الجزائر ثلاثة(03) (الجزائر ثانويتان وقسنطينة ثانوية واحدة). ووجود مؤسسات شبيهة بتلك الكوليجات تسمى

بالمؤسسات التعليمية الحرة (لائكية أو علمانية) وعددها أربعة(04)، وهي Sahut و

Notre dame بوهران، Saint Charles بالبلدية، Saint-François- Xavier بالجزائر، تكون تابعة للمؤسسات الدينية أو الكنسية، خاصة بالجنسين.⁶ أما عدد الكوليجات البلدية وصلت التسعة (09)⁷ يتفاوتت متفاوت فيها أعداد التلاميذ كما هو موضح في الجدول الآتي حسب احصاءات سنة 1887م:⁸

جدول يوضح تعداد تلاميذ المعاهد العربية الفرنسية في الجزائر خلال فترة 1887م

المؤسسات التعليمية	الفرنسيون	الإسرائيليون	جنسيات أخرى	الأهالي المسلمون	المجموع
ثانوية الجزائر	876	133	29	37	1075
ثانوية قسنطينة	359	36	20	26	441
كوليج بلدي بالبلدية	100	06	12	01	119
كوليج بلدي بالمدينة	83	99	24	09	215
كوليج بلدي بمليانة	49	10	02	06	67
كوليج بلدي بوهران	314	41	59	05	419
كوليج بلدي بمستغانم	111	05	10	03	129
كوليج بلدي بتلمسان	77	08	01	06	92
كوليج بلدي بعنابة	250	05	16	05	276
كوليج بلدي بسكيكدة	170	00	11	00	181

¹ Paul Leroy Beaulieu, Op. Cit, p 255

² Eugène.Fourmestaux, Op. Cit, p 20

³ Voir : Maurice Paulard, Op. Cit, p 79 / Gustave Benoist, Op. Cit, p 35

⁴ منطقة تقع بضواحي مدينة الجزائر الى تبعد عنها مسافة 08 كلم، عُد إلى :

- Odilon Niel, Op. Cit, T01, p 92

⁵ Paul Leroy Beaulieu, Op. Cit, p 256

⁶ Eugène.Fourmestaux, Op. Cit, p p 19-20

⁷ Voir :

G.G.C.A, Statistique Générale de l'Algérie année 1882-1884, Op. Cit, p 237-Ernest Mercier, L'Algérie en 1880, Op. Cit, pp 188-189/

-V.Loizillin, Op. Cit, p 43

⁸ Combes Jeanmaire , Op. Cit, p 23

98	03	09	00	86	كوليج بلدي بسطيف
3112	101	193	343	2475	المجموع

استنتاقنا لأرقام الجدول يقودنا إلى معرفة إكتساح المقاطعات الإدارية الثلاث لأعداد التلاميذ بالثانويات أو الكوليجات البلدية (الجزائر 1075 تلميذ، قسنطينة 441م ووهران 419) وهذا لا ريب فيه لأنها تمثل أهم المراكز الاستيطانية ناهيك عن مركز الإدارة الاحتلالية منذ الغزو (دار القصبه). ونلاحظ أيضا تفاوتاً كبيراً في تعداد التلاميذ المتكردين على الثانويات أو كوليج البلديات، والفرنسيون هم من يستحوذون على الأرقام الكبيرة بدليل أنهم أسياذ المنطقة (حسب زعمهم) ثم يأتي بعدها الاسرائيليون (خاصة بعد التجنيس) بتعداد إجمالي قدره 193 تلميذا ليحتل بعد ذلك الأهالي ذيل الترتيب بتعداد 101 تلميذا لينزل عددهم إلى 86 تلميذ خلال الفترة 1898-1899م¹ وهذا ما يعكس قلة تردددهم عليها منذ تأسيسها - كما أشرنا سابقا - الذي ميّز فئة قليلة موالية لفرنسا من أبناء القيادات العسكرية، وموظفون في الإدارة الفرنسية، وبعضاً من أبناء الأعيان وغيرهم. كما أن بعض الجزائريين كانوا يعتبرون إرسال أبنائهم إلى مثل تلك الكوليجات نوعاً من البرهان على مواقفهم المؤيدة للوجود الفرنسي، والبعض الآخر اعتبرها كرهائن عند الإدارة الفرنسية لاستمرار ولائه لها، لذا كانوا يعملون على مغادرة أبنائهم تلك الثانويات مباشرة بعد التخرج.

عكست لنا أرقام الجدول حجم القروض التي كانت تمنحها الحكومة نفسها، أو المقاطعات الإدارية الثلاث أو حتى البلديات، حيث كانت لكل منهم ميزانية خاصة بالتعليم، تنفق على المتدربين كمنح خاصة بالتمدرس على عاتق الدولة، البلدية أو المقاطعة الإدارية، فحسب احصاءات 31 ديسمبر 1882م بلغت قيمة منحة الدراسة المخصصة لثانوية الجزائر (ليسي الجزائر) من طرف الحكومة بـ 190.944 فرنك فرنسي، و 16.260 فرنك فرنسي في المقاطعات أما البلديات فلا توجد. كوليج وهران بلغ عدد الممنوحين من طرف الدولة 2.250 فرنك فرنسي، وفي المقاطعة 13.800 فرنك فرنسي، أما ميزانية البلدية 33.529 فرنك فرنسي. وفي قسنطينة 26200 فرنك فرنسي على عاتق الحكومة، وفي المقاطعة 28000 فرنك أما ميزانية البلدية 47400 فرنك فرنسي². وتفسيرنا لهذا الوضع واحد وهو الاهتمام الفرنسي بالتعليم في المستعمرة، ودلالة وجود مخصصات مالية بلدية للتعليم أو عدم وجودها يبقى مرتبطاً بوجود الكوليج من عدمه.

أثر توسع المحتل في إنشاء مثل هذه الكوليجات وتجهيزها بمختلف الوسائل التعليمية، ومستوى تردد التلاميذ عليها على ميزانية 1886-1887م، فنجد مثلاً ثانوية الجزائر تقلصت ميزانية الحكومة إلى 138000 فرنك فرنسي، ثانوية قسنطينة 71300 فرنك فرنسي من ميزانية الدولة، و 10000 فرنك فرنسي في ميزانية المقاطعة،

¹ Maurice Paulard, Op. Cit, p 169

² G.G.C.A, État Actuel de l'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p 184

أما كوليغات البلدية فقد ارتفعت ميزانيتها تقريبا في كل الكوليغات البلدية (كوليج وهران 32000 فرنك فرنسي، كوليج سكيكدة 32000 فرنك فرنسي وكوليج مليانة 12000 فرنك فرنسي).¹

الدراسة في المعهد (الكوليج) ابتدائية ومتوسطة، والتلميذ يظل في المرحلة الابتدائية ثلاث (03) سنوات يتدرب فيها على اللغة الفرنسية، ولا ينتقل إلى المرحلة التحضيرية (المتوسطة) إلا بعد اجتياز امتحان صعب في اللغة الفرنسية. وكان التلميذ يعتبر ساذجا وبسيطا وصغير المخ مادام من بيئة عربية يتحكم فيها القرآن والتقاليد الإسلامية. لذلك يعين لهم معلمون يدخلونهم بالتدرج في الحياة الفرنسية، وينقلونهم كما يقول المؤرخ "قوستاف دوقا" من الحياة الإسلامية إلى الحياة الفرنسية... ودمجهم في الحياة الفرنسية، سيكون بطيئا، ويسمى المؤرخ "دوقا" هذه المرحلة مرحلة «فصل التلميذ عن القرآن»، وهي ما قبل سنة التخصص.²

يتلقى التلاميذ دروسا معينة في المعهد تبعا للبرامج المحدد والمسطرة، وهي : دراسة تاريخ وجغرافية البلدين (الجزائر وفرنسا)، وهذا بعد أن يجتاز المرحلة التي سماها المؤرخ "دوقا" (فصل التلميذ عن القرآن)، يأخذ في تلقي دروس الأدب الفرنسي، يتمرن على طريقة التراجم الفرنسية وتحليل أعمال الكتاب الفرنسيين، يدرس تاريخ فرنسا منذ 1789م، أما في السنة الثالثة، فيأخذ دروسا في تاريخ إفريقية، أي أنه يدرس كل شيء تقريبا إلا تاريخ الجزائر وتاريخ العرب وحضارتهم.³ ويتلقى أيضا دروسا في : الهندسة، وعلم الحساب والجبر، والرياضيات، والرسم والفنون التطبيقية.⁴

شملت البرامج جزءا خاصا بالراحة الجسدية للتلميذ، حيث يُرْمَج له قاعات لتعلم الجمباز وأخرى خاصة بالسباحة.⁵ وهذا في نظرنا أسلوب نفساني، وتربوي وترفيهي وُضع حتى لا يمل التلميذ من الدروس التطبيقية وأساسيات علوم الحساب والجبر. وإبراز تفاني المحتل في خدمة العلم ونشر الحضارة.

التحق العديد من خريجي هذه المعاهد (الكوليغات) إلى الحياة المهنية لممارسة مختلف المهن الحرة، وآخرون فضل العمل العسكري، فكانوا يلتحقون بالمؤسسات العسكرية الفرنسية بباريس، كمدرسة سان سير Saint Cyr⁶ وآخرون فضلوا الالتحاق بالمعاهد العليا الفرنسية المنشأة في الجزائر لمواصلة دراستهم. ولا يتم قبولهم في المعاهد العليا إلا برخصة تتمثل في شهادة كفاءة يتحصل عليها التلميذ بعد اجتيازه لامتحان البكالوريا Baccalauréat وكان عددهم قليل. وقد دلت إحصاءات أكاديمية الجزائر خلال الموسم الدراسي 1886-

¹ Combes Jeanmaire , Op. Cit, p25

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 404

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 405

⁴ Voir :

- Art : 10, B.O.A.G, N° 507, Op. Cit,p 119/- Léon Béquet et autre, Op. Cit,T01, p 223

- **DI 14 Mars-24 Avril 1857, Art : 10**, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p372/- Gustave Benoist, Op. Cit, p 36

⁵ **DI 14 Mars-24 Avril 1857, Art : 10**, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne in Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p372

⁶Loizillon (V). Op. Cit, pp 46-47

1887م أن بكالوريا آداب في ثانوية الجزائر تحصل 22 طالبا على الشهادة من 45 مترشحا، ثانوية قسنطينة 10 طلاب من 22 مترشحا، أما كوليغ وهران فلا يوجد. وعن بكالوريا علمي، في ثانوية الجزائر 08 من تحصلوا على الشهادة من 24 مترشحا، و 04 طلاب من 10 مترشحين بثانوية قسنطينة، وناجح 01 في كوليغ وهران وبصورة عامة نجد 17 طالبا تحصل على شهادة البكالوريا من مجموع 46 مترشحا.¹ وتفسير هذه المسألة يعود إلى انخفاض عدد الأهالي المتدربين في المعاهد (الكوليجات) لأسباب سبق ذكرها، حيث بلغ عددهم 81 متمدرسا سنة 1889، وتقلص العدد إلى 69 في 1893م، وخلال سنة 1900م وصل العدد إلى 84 متمدرسا،² بما فيه المترشعون الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على شهادة الكفاءة (البكالوريا) لمزاولة تعليمهم العالي في المعاهد الفرنسية المؤسسة في الجزائر.

تشير نتائج المتحصّلين على شهادة الكفاءة (البكالوريا) للشعب الأدبية والعلمية الفوارق الكبيرة في عدد الطلبة بين الأهالي والأوروبيين، والسبب واضح — كما أشرنا إليه سابقا — وعليه تبقى السياسة التعليمية الفرنسية المتبعة في المعاهد العربية الفرنسية (الكوليجات) سياسة عنصرية، لا تختلف عن السياسة التعليمية في الطور الابتدائي إلا في المصطلحات الموظفة تمييزا لمستوى التعليم الممنوح والخاص فيهما. (المدارس العربية الفرنسية أو المعاهد العربية الفرنسية).

بقي التعليم الفرنسي في الجزائر فرنسيا بالأصالة، وحظ الجزائريين فيه، على العموم، محدود وضعيف، لأنه كان مخصص لفئة معينة في أوساط الأهالي، لتكون واسطة بينها وبين الجزائريين، من جهة. ومن جهة أخرى، حتى تنفض الإدارة الاحتلالية الغبار عن مدرستها الاحتلالية التعليمية في سياسة الميز العنصري للمتدربين فيها من الأهالي والمعمرين، اعتبرت العدد القليل من الأهالي المتدربين في أقسامها التعليمية يعود إلى صعوبة تعلم لغة الآخر وفهمها — وهي لغة الحضارة في نظرهم — لكن الواقع يحكي غير ذلك. الأهالي حاربه المحتل، أفقره، دمر وخرب مدارسه التعليمية الحرة (أو الإسلامية)، فلم يترك له بصيص أمل في التمدريس إلا لفئة قليلة تعدّ على الأصابع. وقد كان هذا حال تعليم وتمدرس أبناء الأهالي في المعاهد التعليمية العليا التي أنشأها المحتل في البلاد المحتلة، كمغامرة فرنسية جديدة في مجال التعليم العمومي في الجزائر.

ثالثا: التعليم العالي :

أولا: تأسيس المدارس الشرعية الثلاث:

¹ Combes Jeanmaire , Op. Cit, p 24

² Guy Pervillé, Op. Cit,, p 18

فكّرت الإدارة الاحتلالية في بناء معاهد عليا تستقبل من أنهى دراسته في معاهدها العربية الفرنسية (الكوليجات)، يتلقى فيها التلاميذ تعليما عاليا، يؤهلهم تولي وظائف¹ في الإدارة، فكانت بادرة هذا العمل صدور مرسوم 30 سبتمبر -30 أكتوبر 1850م،² والقاضي بتأسيس المدارس الإسلامية وتنظيمها.³

كشفت نوايا وزير الحرب الجنرال "دوهوتبول" (Le Général D' Hotepoul) من وراء تأسيس مثل هذه المدارس في الجزائر على نظرتها التي سادها طابع التحدي الديني، حيث بين أسباب نفور الجزائريون من مدارسهم في الجزائر الذي يعود إلى التعصب الديني تجاهها، ورأى في المدارس الحكومية نوعا من الأمل في جذب التلاميذ للالتحاق بأقسام تلك المدارس، ليتعرفوا على حضارة الآخر من خلالها، ويذول ذلك التعصب تدريجيا بعد أن يندمجوا في الحضارة الفرنسية وإدارتها، وهذا ما أكدته في مقولته:

«... تروي لنا أحداث ومشاهد الماضي فكرة مفادها أن التعصب الديني التي يقودها رجال دينيون، يرمون برماد الجهل في أعين الناس (الجماهير)، بينما كراهية هذا الدين تنطفئ شعلتها عندما تسير الدولة في التقدم في التعليم والإدارة الحكيمة»⁴

تبنّت إدارة المحتل هذا المسعى بالإضافة إلى محتوى برامج تلك المدارس شيئا من علوم الدين الإسلامي (فقه، التوحيد، النحو وغيره)⁵، أي الاعتناء بالدراسات الشرعية- من هنا جاءت التسمية بالمدارس الشرعية- لإبعاد تأثير رجال الدين الأحرار عن السكان في المساجد والزوايا والمدارس الحرة وإبقائهم تحت الرقابة الفرنسية.⁶

كما أراد المحتل من وراء تأسيسها، منافسة الزوايا الموجودة في البلاد المجاورة كالمغرب وتونس، حتى ينقص من قيمتها ووزنها العلمي بتخفيض عدد طلابها من الجزائريين وإبقائهم في الجزائر لمتابعة الدراسة العالية، وضمان ولاء رجال الدين الجدد المكونون على الطريقة الفرنسية لها، ومنفذون لمشاريعها الاحتلالية في الجزائر.⁷

¹ تمثّلت في : عوّن Aoun محضر في القضاء الإسلامي، وخزّاب Hezzab مقرر للقرآن في المساجد، ومزّين Mezzin مؤذن الصلوات الخمس Taleb مدرس قرآن، ووكيل الدفاع في محاكم القاضي، وخوجة Khodja سكرتير في البلديات، وعَدَل Adel كاتب ضبط، والدّلال Dellal مكلف بالبيع في المزاد العلني للعقارات للمسلمين، وباشا عدل Bach adel مساعد القاضي، وإمام Imam، قاضي Kadi، والمفتي El Muphti والمدرس Mouderrès وهو أستاذ في المساجد والمدارس، أنظر:

Maurice Paulard, Op,Cit,p p 142-143

² Voir :

- Art : 03, **B.O.A.G**, N° 366, T Dixième 1850, Imprimerie du Gouvernement , Alger,1851,p 259

- Jules Cambon, **Le Gouvernement Générale de l'Algérie 1891-1897**,Librairie H.Champion, Paris, 1918, p 54

³ للإطلاع على فحوى المرسوم عد إلى الملاحق الخاصة بالمراسيم: الملحق رقم 15 ص ص 470-471

⁴ Gustave Benoist, Op. Cit, p 27

⁵ Maurice Paulard, Op. Cit,p 59

⁶ Louis Rinn, Note sur l'Instruction Publique Musulmane en Algérie, Op. Cit,p 15

⁷ عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 59

أنشئت بموجبه ثلاث مدارس حكومية في المدن التالية: ¹ الجزائر ²، قسنطينة وتلمسان. ³ اتخذ موقعها بالقرب من أحد المساجد المجاورة لها. ⁴ وقد اعتبرها وزير الحرب الجنرال "دوهوتبول" (Le Général D' Hotepoul) بمثابة كلية صغيرة de Petit Université. ⁵ والملفت للنظر أن تسمية هذه المدارس خضعت لعدة اعتبارات. فمن حيث الإشراف عليها هي مدارس حكومية رسمية، ولذلك كانت تسمى في أغلب الأحيان بالمدارس الحكومية الثلاث أو المدارس الرسمية. وكان الفرنسيون يطلقون عليها الاسم العربي وهو المدارس Les Medersas ⁶ ولا يسمونها بالاسم الفرنسي Écoles أو Lycée أو Collège، أو يترجمون معنى هذه إلى العربية. بل انطلقوا في التسمية من التقاليد الإسلامية التي تطلق اسم المدرسة على المكان المخصص لتدريس العلوم بالمستويات الثانوية والعالية ⁷.

حدّد المرسوم مدة الدراسة في هذه المدارس بثلاث سنوات (03) ⁸، والتعليم فيها مجاني (المادة رقم: 04)، ⁹ من شروط دخولها هو اجتياز مسابقة، ويعفى منها من تحصل على الشهادة الابتدائية (المدارس الحكومية). هذا كله بعد تقديم طلب إلى المكتب العربي كي يوافق عليه حاكم المنطقة. ¹⁰ سنّ هؤلاء المترشحين يكون مابين 20 و25 سنة ¹¹ (في كتب أخرى نجد 30 سنة) وأن يكونوا من الذين أظهروا الولاء والتجاوب مع سلوك الإدارة ونظمها. ¹² تُخصّص للتلاميذ العشر الأوائل لكل مدرسة منحة قيمتها 100 فرنك فرنسي (المادة رقم: 07) ¹³

¹ تحدّث المؤرخ الفرنسي "موريس بولار" عن أسباب تمركز المدارس الحكومية في المدن الثلاث دون غيرها، بنوع من الشرح التاريخي والديمقراطي والجغرافي للتعرف عليها، أنظر: Maurice Paulard, Op. Cit, pp 61-62

² ذكر في النشرة الرسمية لعقود الحكومة مدينة المدية : أنظر:

Art : 03, B.O.A.G, N° 366, Op. Cit, p 259

وبعدها نقلت إلى البلدة سنة 1855م ثم استقرت بمدينة الجزائر سنة 1859م، وأغلب الكتابات التاريخية الأجنبية منها والمحلية تذكر ظهور مدرسة الجزائر على غرار مدرسة المدية، والسبب واضح في استقرار وجود المدرسة بالجزائر في نهاية المطاف، للمزيد طالع :

G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 55

³ Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p209

⁴ **DP 30 Septembre- 30 Octobre 1850, Art : 07** Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p 370

⁵ Gustave Benoist, Op, Cit, p 26

⁶ أو كما تسميها بعض الكتب الفرنسية بـ les Mederças ، وحتى لا نبقي نتأرجح في الكتابين الفرنسيين، إرتأينا أن يقف اختيارنا على الكتابة الأكثر استعمالا وهي les Medersas

⁷ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 367

⁸ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 55

⁹ Voir :

-Art : 04, B.O.A.G, N° 366, Op. Cit, p 259

- **DP 30 Septembre- 30 Octobre 1850, Art : 04** , Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p 370

¹⁰ Maurice Paulard, Op. Cit, p 59

¹¹ G.G.A, Quelque Aspects de l'Algérie Française, Op. Cit, pp 56-57

¹² Louis Rinn, Note sur l'Instruction Publique Musulmane en Algérie, Op. Cit, p 24

¹³ Voir :

- Art : 07, B.O.A.G, N° 366, Op. Cit, p 259

- **DP 30 Septembre- 30 Octobre 1850, Art : 07** , Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p 370

يُلاحظ عن بداية نشاط هذه المدارس أنه لم تكن لها شروطا واضحة حول سن المتدربين الذي بقي بابه مفتوحا دون قيد، فمنهم من وصل سن الأربعين (40 سنة)، ودخل أحد هذه المدارس،¹ ومنهم من يعرف القراءة والقراءة والكتابة بالفرنسية وآخرون لا يعرفون. هذا ما قادنا إلى معرفة مستوى التعليم المقدم والذي لا يخرج عن مستوى التعليم المتوسط أو الثانوي رغم ما تدّعيه الإدارة الكولونيالية عنه (تعليم عالي).

احتوت برامجها المواد التالية: اللغة العربية نحوا وصرفا، والتاريخ، والجغرافيا، والقانون العام، والجبر، والهندسة والعلوم الطبيعية، والعلوم الفيزيائية،² ومبادئ الشريعة الإسلامية (الفقه والتوحيد)،³ بالإضافة إلى القانون الفرنسي الفرنسي وأيضا مادة أخرى خاصة باللهجة، العادات والتقاليد القبائلية.⁴ كما أنشئت في ذات المدارس الرسمية قسم قسم عالي للتلاميذ أو الطلاب الذين أبدوا الرغبة في إتمام مشوارهم الدراسي العالي للعام الرابع على التوالي لتخريج أصحاب كفاءات عليا لتولي مناصب في الإدارة، بعد اجتياز امتحان خاص يسمح لهم بحمل شهادة دراسات عليا في المدرسة. وبرامجها لا تخرج عن نطاق : مبادئ القانون الإسلامي ومصادره (دون تدريس باب الجهاد)، وتاريخ وحضارة فرنسا، مبادئ القانون الفرنسي ومصادر التشريع الجزائري.⁵

أخضعت هذه المدارس للرقابة السامية للحاكم العام العسكري التي تُمارس بواسطة الحكام في الأقاليم العسكرية والأقاليم المدنية (المادة رقم 01).⁶ وحسب المادة رقم 05 يسيروها فريق عمل متكون من مدير مكلف وفي نفس الوقت مدرس براتب شهري قدره 2100 فرنك فرنسي، وأستاذان براتب شهري 1500 فرنك و3000 فرنك فرنسي، إضافة إلى وقّاف يتقاضى 600 فرنك فرنسي شهريا. هؤلاء يعينون من طرف وزير الحرب باقتراح من الحاكم العام العسكري (المادة رقم 06).⁷

استقبلت هذه المؤسسات في بداية عملها 129 طالبا موزعون على الشكل التالي: 41 طالبا في العاصمة 48 طالبا في تلمسان و 40 طالبا في قسنطينة.⁸ وخلال فترة الحكم المدني أصبحت تلك المؤسسات شبه مهجورة من تردد أبناء الأهلي عليها الذي وصل مع مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر 109 تلميذا⁹ (بما

¹ Maurice Paulard, Op. Cit, p 60

² G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, pp 55-56

³ Voir :

- Art : 04, B.O.A.G, N° 366, Op. Cit, p 259

- **DP 30 Septembre- 30 Octobre 1850, Art : 04**, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p 370

⁴ Voir :

- G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, pp 55-56.

- G.G.A, Quelque Aspects de l'Algérie Française, Op. Cit, pp 56-57

⁵ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 56

⁶ Art : 01, B.O.A.G, N° 366, Op. Cit, pp 258-259.

⁷ **DP 30 Septembre- 30 Octobre 1850, Art : 01-05-06**, Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p 370

⁸ G.G.C.A, État Actuel de l'Algérie, Imprimerie Administrative Gogosso et C^{ie}, Alger, 1878, Op. Cit, p 35,

⁹ Voir: - G.G.C.A, Statistique Générale de l'Algérie : Année 1882 à 1884, Op. Cit, p 237

- G.G.C.A, État Actuel de l'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p 173

فيهم الأجانب) لينزل العدد إلى 88 تلميذا أو طالبا سنة 1883م ليلغ أدنى عدد والمقدر بـ 91 طالبا سنة 1884م.¹

أثر هذا الوضع على سياسة فرنسا في الجزائر، وتبعاً للظروف التي انتقل فيها نظام الحكم من العسكري إلى المدني عرف التعليم الفرنسي في الجزائر عدت تعديلات بينها مراسيم، منشور وقرارات هدفت إلى إصلاح ما آلت إليه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

ظهرت بداية التغيير خلال فترة حكم الحاكم العام المدني "شانزي" (Chanzy) وصدر قرار 16 فيفري 1876م² الذي وضع تسيير المدارس تحت سلطة الحاكم العام بواسطة قادة المقاطعات العسكرية (المراقبة السياسية والإدارية) بعد إلغاء عمل المكاتب العربية، ومدير التربية (الركتور) فيما يخص إدارة التعليم والانضباط الداخلي للمؤسسات، بدل الضباط الملحقين بالشؤون العربية. وللحاكم العام صلاحيات في تحديد عدد التلاميذ المقبولين في مواصلة تعليمهم في المؤسسات التعليمية من خلال لجنة منصبة لهذا الغرض مع تحديد سن الطلاب المتراوح بين 18 و25 سنة.³ (غير محددة في المرسوم السابق).

حافظ المرسوم في المادة الرابعة منه (04) على نفس البرامج ومدة الدراسة المقدرة بـ 03 سنوات، وحدد امتحان التخرج في السنة الثالثة من قبل لجنة مخصصة لهذا الغرض. ويتم الترتيب النهائي للناجحين لاختيار وظائفهم التي يرغبون فيها حسب الطلبات، أما التلاميذ الباقون خارج الترتيب يفقدون أي حق في الوظيفة (المادة رقم 05). كما وضع المرسوم تغييراً آخر مس فريق العمل الذي تشكل من مفتش المدارس الإسلامية العليا براتب 8000 فرنك فرنسي، ومدراء حسب الدرجات (الأولى الثانية والثالثة) ونفس الشيء مع الأساتذة والوقّافين مع اختلاف في رواتبهم الموضحة في المادة التاسعة من القرار. أما مصاريف تلك المدارس من ميزانية الجزائر والصندوق المشترك العام والصناديق المشتركة الفرعية لبلديات الأهالي. (المادة رقم 10).⁴

خروجاً من هذه المدارس قلما يجدون الوظائف مفتوحة أمامهم، إنها وظائف قبل كل شيء محدودة، وهي القضاء والديانة. ولذلك كان العدد يتحدد مسبقاً. وقلما يزيد عدد التلاميذ عن العشرين. وقد كثر العاطلون بين من تخرجوا منها منذ ألغيت الوظائف القضائية الإسلامية وإحلال القضاة الفرنسيين محل القضاة المسلمين، أي منذ الخمسينات ولكن بالتدرج.⁵

¹ لتفاصيل أكثر حول التعداد في كل مقاطعة إدارية يمكن الرجوع إلى :

G.G.C.A, Statistique Générale de l'Algérie : Année 1882 à 1884, Op. Cit, p 237

² للتعرف على محتوى القرار أنظر إلى الملاحق الخاصة بالقرارات: القرار رقم 27 ص 504-506

³ Arrêté 16 Février 1876, Arts : 01-02-03 B.O.G.G.A, N° 643, Seizième Année 1876, Imprimerie de l'Association Ouvrière V.Aillaud et Cie, 1877, p109

⁴ Arr 16 Février 1876, Arts : 04-05-06-10 B.O.G.G.A, N° 643, Op. Cit, pp 109-110

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، مرجع سابق، ص 375

أُعيد تنظيم المدارس الشرعية الثلاث بمرسوم 23 جويلية 1895م¹ وتلاه قرار مكمل ومتمم صادر في 01 أوت 1895م. حيث عرفت المدارس بعض التنظيمات التي مست حسب ما جاء في مرسوم 23 جويلية 1895م مدة الدراسة بأربع سنوات (04 سنوات)² في المادة الأولى بعدما كانت ثلاث سنوات (مرسوم 1850 وقرار 1876م) ويشترط في المترشحين لدخولها الحصول على شهادة التعليم الابتدائي من المدارس الفرنسية، وقرر مرسوم 01 أوت 1895م إعفاءات استثنائية في سن التلاميذ للدخول إلى تلك المدارس،³ بعدما كانت محددة في مرسومي 1850 و 1895 وقرار 1876م. أي يمكن أن يتجاوز السن 25 سنة (المادة رقم 03) ويقسم التلاميذ إلى ممنوحين، وقيمة المنحة 360 فرنك فرنسي سنوي، وتلاميذ أحرار (المادة رقم 04).⁴ ومنهم من يشملهم تعليم اللغة القبائلية والقانون العرفي القبائلي (خاص بالقبائل) التي ذكرها مرسوم 23 جويلية⁵ ولم يرد ذكرها في باقي القرارات ومرسوم 1850. والمتخرجون من هذه المدارس يتحصلون على شهادة "دراسات في المدارس الشرعية"، التي تُمكن أصحابها من المسلمين من الالتحاق بالقسم الأعلى لمدرسة الجزائر لإتمام الدراسة بتلقي برنامج خاص (علوم الدين الإسلامي، وتفسير القرآن، والشريعة الإسلامية ومصادرها، والأدب، والبلاغة والمنطق...)، لمدة عامين، ليتوج بعدها بدبلوم "الدراسات العليا للمدارس".⁶

كشّف لنا مواد مرسوم 1895 وقرار 01 أوت عن سياسة الكولون في الجزائر التي عاصرت الحكم المدني فحتى يبعد المستوطنون الأهالي من تلك المدارس اشتراطوا فيهم شروطا قاسية كتحديد السن في مرسوم 1895م. ويسبب قلة المسلمين في تلك المدارس خلال سنة 1884 الذي بلغ 91 طالبا بما فيهم المسلمون⁷ عمدت إدارة الكولون إلى استحداث رخص استثنائية خاصة بالسن ومنح سنوية لهم وضحتها قرار 01 أوت 1895م. انفرّد قرار 01 أوت 1895م⁸ بالعقوبات التأديبية ضد المدرسين والمتدربين على السواء في حالة الإخلال بالإخلال بالنظام الداخلي للمدارس والتي لم يذكرها مرسومي 1850 و 1895 وقرار 1876م. تمثلت في التنبيه، الخصم من الراتب والفصل النهائي، والعقوبة الأخيرة التي يفصل فيها الحاكم العام دون سواه. ويكلف مدير التربية بتنفيذ القرار.⁹

¹ للإطلاع على مضمون المرسوم عُذ إلى الملاحق الخاصة بالقرارات: الملحق رقم 19 ص ص 483-484

² Voir :

- D 23 Juillet 1895, Art : 01, B.O.G.G.A, N° 1395, Année 1895, Trente Cinquieme Année, Imprimerie Administrative Gojosso, 1896, p 496.

- Jul Cambon, Op. Cit, p 55

³ Arr du 01 Aout 1895, Arts : 01-02-03, B.O.G.G.A, N° 1398, Année 1895, Trente Cinquieme Année, Imprimerie Administrative Gojosso, 1896, p 604

⁴ Arr du 01 Aout 1895, Art : 04, B.O.G.G.A, N° 1398, Op. Cit, p 604

⁵ D 23 Juillet 1895, Art : 04, B.O.G.G.A, N° 1395, Op. Cit, p 497

⁶ D 23 Juillet 1895, Arts : 05-06-07-08-09-10, B.O.G.G.A, N° 1395, Op. Cit, p 497

⁷ G.G.C.A, Statistique Générale de l'Algérie : Année 1882 à 1884, Op. Cit, p 237

⁸ للإطلاع على مضمون القرار أنظر الملاحق الخاصة بالقرارات : الملحق رقم 28 ص ص 507-509

⁹ Arr du 01 Aout 1895, Arts : 13-14, B.O.G.G.A, N° 1398, Op. Cit, p 606

تحدّث قرار 01 أوت عن فريق التدريس الذي شمل أساتذة مرسّمين، بحيث أساتذة علوم الدين، اللغة العربية وقانون الشريعة مدرّسوها مرسّمون، أما بقية المواد الأخرى فلها أساتذة مكلفون. أساتذة علوم الدين في قسنطينة وتلمسان مكلفون بتدريس القانون أما في مدرسة الجزائر فدروس علوم الدين يقوم بها الأستاذ المكلف بهذه المادة في القسم الأعلى. وفي ما يخص تدريس الحضارة واللغة الفرنسية فيشترط فيمدرسيها الجنسية الفرنسية. يعينهم الحاكم العام باقتراح من مدير التربية، أما الباقيون فيكون توظيفهم من صلاحيات مدير التربية. يتقاضى هؤلاء راتب شهري يختلف عما ورد في مرسومي 1850 و 1895 وقرار 1876م، وتبين لنا ذلك المادة السابعة من القرار (في المدارس: 3000-2600-2200-1800 و 1500 فرنك فرنسي. وفي القسم الأعلى في مدرسة الجزائر: 4000-3500-3000-2500. أما الوقّاف فراتبه الشهري مابين 1000-1200 و 900 فرنك فرنسي.¹

ظهر هذه المدارس كان لتحقيق رغبة احتلالية، وهي جذب أكبر عدد من الأهالي إلى المدارس الفرنسية التي عرفت نفورا ومقاطعة كبيرين، من ناحية، والبحث عن طلبة وأصحاب شهادات أكفاء لتولي مناصب الإفتاء والقضاء في المساجد والزوايا التي بقيت تحت الرقابة الكولونيالية أي استمرار الوساطة مع الأهالي، من ناحية أخرى. إلا أن هذه المناورة التعليمية أصابها نزيف كبير من الطلبة الجزائريين رغم برجة مواد إسلامية في موادها الدراسية، وهذا ما أدى إلى حدوث عدة تغييرات على تلك المدارس.

لمعت أسماء جزائرية خريجي المدارس والمعاهد العربية الفرنسية التي تولت وظيفة التدريس في المدارس الشرعية يمكننا ذكرها على سبيل المثال لا الحصر، وهي:

- في مدرسة الجزائر:

نجد "عمر بريهمات" درّس الفقه الفرنسي والإسلامي، وفقه جزائري (تشريعات) في القسم الأعلى في المدرسة، "محمد السعيد بن زكري" درّس الفقه والتوحيد، وأصول الدين في القسم الأعلى. وتولى "عبد الحليم بن سماية"² تدريس الأدب العربي، وفي القسم الأعلى درّس المنطق، البيان والتفسير.³

- في مدرسة قسنطينة:

درّس "المولود بن الموهوب"¹ الفنون الأدبي (نثر ونظم) والفقه الإسلامي (الشريعة)، أما "عبد القادر المجاوي" فدرّس النحو والصرف، والتوحيد كان من المهام الموكلة للشيخ "محمود بن الشاذلي".²

¹ Arr du 01 Aout 1895, Arts : 05-06-07-08-09-10, B.O.G.G.A, N° 1398, Op. Cit, pp 605-606

² ولد في 15 جويلية 1866م، نشأ في أسرة مشهورة بالعلم والتدين، ويعتبر من الجيل الذي التحق بالمدرسة التي فرنستها قرارات شانزي، كان يجيد اللغتين: العربية والفرنسية. أدى فريضة الحج وزار بلاد الشام، ثم رحل إلى تونس في طريقه إلى الجزائر، وهناك نال إجازة من العالم الجزائر "محمد بن عيسى الجزائري" كما تحصل على إجازة من شيخ زاوية الهامل ببوسعادة الشيخ "محمد بن بلقاسم". اشتغل بالتدريس، وكان من الذين التقوا الشيخ "محمد عبده" الذي زار الجزائر عام 1903م، كما شارك في مؤتمر المستشرقين الـ14. في الجزائر سنة 1905م، انظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص 50.

³ جريدة المبشر 26 ديسمبر 1896م

- في مدرسة تلمسان: تولى "أحمد بن البشير" تدريس التوحيد، والبغدادي دَرَسَ الفقه.³

الأسماء الجزائرية التي تولت مهمة التدريس في تلك المدارس كانت من الشخصيات التابعة للمُحتل وخبرجي مدارس المنشأة في الجزائر. وليس المدارس الإسلامية الحرة، لهذا فالمواد التي كَلَّفوا بدراستها مواد تخص الدين الإسلامي وعادات وتقاليد المسلمين التي كانت تدرس في الزوايا والمساجد. وهذا ما يقودنا إلى فهم مسألة أخرى تتعلق بالجهاد ضد الكفار، الذي نراه غائبا في المواد المدرسة، لأن المدرس الجزائري الذي عُسل دماغه من هذه الفكرة لا يدرسها في تلك المدارس (الموالون للمحتل)، ولهذا كانت تشترط الإدارة الاحتلالية الموالاة إليها في التوظيف. أما الفكرة الثانية وهي تغييب تاريخ وجغرافية الشمال الإفريقي، وإن وجد فيبقى من مهام مدرسين فرنسيين لا جزائريين. وهو نوع من السياسة الكولونيالية الموجهة لضرب الثقافة، الهوية الوطنية والانتماء السياسي للبلد (الجزائر) لإعداد نشأ محلي بثقافة غريبة.

التعليم الفرنسي في الجزائر عرف عدة تعديلات وتطورات ناهيك عن التعليم الذي رأيناه في المدارس الشرعية الثلاث، وكان سبب ذلك التطور هو حاجة فرنسا إلى مستشفيات وأطباء لمداوات الجرحى المدنيين والعسكريين وتخرج نخبة من كليات أدبية وعلمية مؤسسة على نفس النمط الفرنسي الموجود بفرنسا ذاتها.

ثانيا : تأسيس المدارس العليا :

يعود ظهور المدارس العليا في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م إلى جملة من الأسباب، منها ما تعلق بتطور الأبحاث والدراسات في مجال الاستشراق، الاهتمام بالمخطوطات من طرف مترجمي الحملة وأعمال المستشرق "قزافي ياكونو" (Yacono) وظهور الجمعيات العلمية التي واصلت بحثها بالاعتماد على تلك المخطوطات النفيسة. إضافة إلى ظهور أبحاث في ميدان الآثار، الطبيعة والبيئة. وعليه، يمكن القول أن تطور التعليم العالي خلال هذه الفترة كان مرهونا بتطور الأبحاث العلمية والأدبية في نفس المجال (الاستشراق، والطب والطبيعة التشريع الإسلامي وأعرافه- عاداته وتقاليد-ه-) ومرتبطا أيضا بضرورة خدمة إدارية كما وضحتها تقارير مدراء الأكاديمية التي عاجلها المجلس الأعلى للحكومة بخصوص الوضع العام للتعليم العمومي في البلاد. وقد احتوت أغلب تقاريرهم المرفوعة إلى المجلس الأعلى للحكومة على أثر التوسع الكبير للمناطق المدنية في الجزائر

¹ (1866-1939م) المولود بن محمد السعيد بن الشيخ المدني بن العربي بن مسعود، بن الموهوب، كاتب، وخطيب وشاعر، نشأ وتعلم بقسنطينة عُيِّن سنة 1895م أستاذا للفقه والعلوم الإسلامية بمدرسة "سيدي الكتاني" بقسنطينة ثم مфия للمذهب المالكي بها سنة 1908م، وفي نفس السنة ساهم في تأسيس نادي صالح باي، كان يُحسن الفرنسية ويجادل بها المستشرقين، من آثاره: نظم مقدمة بن أجروم، مختصر الكافي في العروض والقوافي، وغيرها، أنظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت 1980م، ص 324

² جريدة المبشر 05 ديسمبر 1896م

³ نفسها.

الذي أدى إلى ارتفاع عدد المعمرين الذين زاد طلبهم في منح أبنائهم تعليمًا عاليًا في الجزائر بدل إرسالهم إلى فرنسا.¹

أ/- المدرسة العليا للطب والصيدلة:

تأسست بالجزائر مدرسة الطب والصيدلة بموجب مرسوم 04 أوت 1857م²، وصل عدد المدرسين في بداية نشاطها ثماني (08) أساتذة دائمين يتقاضون سنويًا 2000 فرنكا فرنسيًا، وأربعة (04) أساتذة مناوبين يتقاضون سنويًا 700 فرنكا فرنسيًا. وبعد مرور عشرون سنة (20 سنة) صدر مرسوم 10 أوت 1877م الذي أحدث بعض التغيير في عدد الأساتذة ومرتباتهم السنوية. حيث ارتفع عدد المدرسين الدائمين إلى إحدى عشرة أستاذًا (11)³ لهم مرتب سنوي 2500 فرنك فرنسي، وبظهور قانون 20 ديسمبر 1879م الذي حدد في المادة الثالثة منه، مرتبات الأساتذة الدائمين التي وصلت ما بين 6000 و 7000 فرنكا سنويًا، والأساتذة المناوبين 2000 فرنكا فرنسيًا سنويًا.⁴ ومنذ 01 نوفمبر 1889 بلغ عدد المعلمين ثمانية عشر معلمًا (18) وست (06) معلمين مناوبين.⁵

يعود سبب التغييرات أو التعديلات التي مست هذه المدرسة⁶ إلى وجود مدرسة تحضيرية للصيدلة، وأيضًا ارتفاع في عدد طلبة المدرسة الذي بلغ أعدادًا متباينة في سنوات مختلفة. فحسب إحصائيات 1876م استقبلت المدرسة ثمانون طالبًا (80) منهم : 73 فرنسي، 03 إسرائيلي، واحد أجنبي و 03 مسلم،⁷ وبعدها انخفض عددهم عددهم إلى 77 طالبًا (منهم 04 من الأهالي، 03 أجنب و 70 فرنسيًا)⁸، واستمر الانخفاض سنة 1879م إلى 42 طالبًا،⁹ ثم ارتفع العدد فيما بعد، حيث وصل سنة 1884م 92 طالبًا (78 فرنسي، إسرائيلي، 07 أجنب و 05 مسلمين)¹⁰. وخلال فترة 1897-1898م وصل تعدادهم 140 طالبًا.¹¹

خَصَّصَت المدرسة بعض المنح (حوالي عشرة) لأبناء الموظفين والجنود الجزائريين، ولكن عدد التلاميذ الجزائريين لم يصل إلى أكثر من اثنين أو ثلاثة.¹² وهم التلاميذ الذين أجهوا دراستهم في المدرسة السلطانية. ولم

¹ Loizillon (V), Op. Cit, p 42

² Louis Paoli, " L'Enseignement Supérieur a Alger ", R.A, V 49,Alger, 1905, p 408

³ Loizillon (V), Op. Cit, p 44

⁴ Louis Paoli, Op. Cit, p 408

⁵ - Émail Larcher, **Trois Années d' Études Algériennes : Législatives, Sociales, Pénitentiaires et Pénales (1899-1901)**, Arthur Rousseau éditeur, Paris,Paris, 1902,p 06

⁶ كان بجانب هذه المدرسة معهد طبي يُدعى "معهد باستور" Institut Pasteur ربط أعماله مع المدرسة في مواجهة الأمراض، ومعالجة المرضى

Émail Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit, p 23

أنظر:

⁷ G.G.C.A, État Actuel de L'Algérie, Op. Cit, p 56

⁸ Ernest Mercier, Le Cinquantenaire d'une Colonie, Op. Cit, p 188

⁹ Jean Alazard, Op. Cit, p 376

¹⁰ G.G.C.A, Statistique Générale de L'Algérie Années 1882-1884, Op. Cit, p 234

¹¹ Émail Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit,p 14

¹² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 275

يُلبّ هذا الشرط إلا لتلميذين سنة 1867م (علي بن محمد وقدر بن محمد)، ولم يتجاوز عددهم الثلاثة سنة 1869م¹

ظَلَّت المدرسة تمنح تعليمًا في المستوى العالي الذي تمنحه كليات الخمس للطب والصيدلة في الميتروبول² ومنذ 01 نوفمبر 1889م إرتفع مستواها إلى درجة التكوين الكامل أو الشامل، ومع ذلك بقي الامتحان في المستويات الثالث والرابع ومناقشة الدكتوراه لا يكون إلا في باريس. وكانت المدرسة تمنح شهادات في الصيدلة والتوليد.³

دَلَّت إحصائيات الموسم الدراسي 1897-1898م على العدد الإجمالي للمسجلين في المدرسة والبالغ 443 طالبا، تخرّج منهم 142 طالبا، منهم 61 طالبا تحصل على شهادة الدكتوراه من مجموع 201 طالب و 06 ضباط في الصحة من العدد الكلي 24 طالبا، و 56 طالبا في الصيدلة في المستويين الأول والثاني من عددها الإجمالي 218 طالبا.⁴

بقي حظ الطلبة الأهالي ضئيلا جدا في قسم مدرسة الطب والصيدلة، والأسباب معروفة (أبناء جزائريون موالون لفرنسا ونفور آخرون ومقاطعتها)، رغم التنظيمات التي مستها من خلال المراسيم أو القرارات التي هيكلت المدرسة على النمط المماثل لها في الميتروبول (فرنسا). ومدرسة الطب والصيدلة لم تكن إلا واحدة من المدارس العليا المنشأة في الجزائر.

ب/- المدرسة العليا للآداب:

تأسست مدرسة الآداب في الجزائر في 20 ديسمبر 1879م⁵ ولم تفتح أبوابها إلا سنة 1880م⁶ بانطلاقة متواضعة بوجود ثمانية (08) مدرسين مرسمين،⁷ ومديرها السيد "ماسكاري"¹ (M. Masquery)².

¹ جريدة المبشر 03 أكتوبر 1867م

² كلية الطب (Paris, Montpellier, Nancy)، المدرسة العليا للصيدلة (نفس المناطق السابق)، الكليات المختلطة للطب والصيدلة (Lyon, Amiens, Angers, Besançon,) المدرسة الشاملة للصيدلة والطب، المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة (Bordeaux, Toulouse, Lille)
Caen, Clermont, Dijon, Grenoble, Limoges, Poitiers, Reims, Rouen et Tours، أنظر:

Email Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit, p p 07-08

³ Loizillon (V), **Op, Cité**, p 49

⁴ Email Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit, p 14

⁵ Voir :

- Henri Klein, Op. Cit, p 36

- Email Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit, p 07

- Louis Paoli, **Op, Cité**, p 408// Maurice Paulard, Op. Cit, p 155.

⁶ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p173

⁷ من هؤلاء نجد:

MM. de la Blanchère Waille, Gsell, Masqueray, Fagnan, Cat, Carcopino, Fournier, Doullé, G. Colin, Lefébure, A. Bernard, Yver, Bell, Marlino, Marçais, Mouliéras، أنظر:

Henri Klein, Op. Cit, p 40

. كما احتوت المدرسة على مُدرّسين من مستوى خاص يقدمون تعليما عاليا في الآداب واللغات الشرقية. وبهذا الشكل يصبح للمدرسة قسمين، هما : قسم يشبه في مواده، ومدرسيه وطريقة التعليم فيه كلية الآداب في فرنسا ذاتها وقسم ثان خاص بتدريس اللغات الشرقية من مدرسين من مختلف الجنسيات.³

تتضح أهداف إنشاء هذه المدرسة في تشجيع وتطوير الدراسات الاستشرقية في الجزائر، مما يسمح لإدارة الكولون من تسهيل عمليات الاستكشاف التاريخي والجغرافي للبلاد على أيدي فرنسيين وبمساعداة محلية، مثلما كان الحال في تولي المستشرق " أوكتاف هوداس" (Octave Houdas)⁴ أول كرسي للغة العربية في المدرسة، وقد ساعده في ذلك "بلقاسم بن سديرة". وفي نفس السنة حلّ بالجزائر أستاذ يافع ولكنه طموح، وهو "ريني باصيه" (René Basset)⁵، خرّيج مدرسة اللغات الشرقية الحية. عُهد إليه بتدريس الأدب العربي، وتوطدت العلاقة بين المستشرقين "أوكتاف هوداس" (Octave Houdas) و "ريني باصيه" (René Basset)، وتوحّدت نظرتهم في خدمة الإدارة والاستشراق.⁶

عكس قسما المدرسة المذكوران سابقا البرامج والمواد المدرّسة، أو كما سماها الحاكم العام المدني "لويس تيرمان" (Louis Timan) في تقريره سنة 1885م سبعة كراسي، وهي: ⁷ الفلسفة ⁸، اللغة الفرنسية وآدابها، اللغات القديمة والأدب اللغات الأجنبية، التاريخ والآثار الإفريقية، اللغة العربية وجغرافية إفريقيا. وأضيف فيما بعد برنامجين متعلقين باللغة واللهجة البربرية ⁹ و آخر بتاريخ شعوب الشرق. ¹⁰ وهذا ما تؤكّده الشهادات

¹ Email Masqueray 1843-1894م، ولد بفرنسا في منطقة روان Rouan يوم 20 مارس 1843م، تعلم في ليسير وان ثم في كوليج سانت بارب، تخرّج من كلية المعلمين العليا بفرنسا سنة 1866م، وفي سنة 1871م عُيّن مدرسا في ليسيه الجزائر، وعُهد إليه سنة 1880م بتنظيم التعليم العالي في الجزائر، فأُسّس مدرسة الآداب في الجزائر العاصمة، وللتعرف أكثر عن هذه الشخصية، عُد إلى: - عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص ص 549-550.

² Henri Klein, Op. Cit, p 36

³ Louis Paoli, Op. Cit, pp 416-417

⁴ Octave Haudas ولد في "لوارفيل" سنة 1840م وتوفي في الجزائر سنة 1916م، حلّ بها سنة 1863م عند استلامه كرسي اللغة العربية في الكوليج العربي الفرنسي، وبقي في الجزائر إلى سنة 1884م، حيث عمل أيضا أستاذا في ليسيه العاصمة، وتولّى كرسي العربية في وهران وكرسي العربية بمدينة الجزائر، ثم افتتح عليم العربية في مدرسة الآداب العليا عند إنشائها سنة 1880م، للمزيد من المعلومات حول الشخصية عد إلى :

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 40 (في الهامش)

⁵ ولد بفرنسا في مدينة "لونيفيل" سنة 1855م وظلّ مظلّظن تخرّج من مدرسة اللغات الشرقية الحية، أقرّ اللغة العربية، والفارسية، وعند دخوله الجزائر أصبح أستاذا بها سنة 1885م ثمّ مديرا لها سنة 1894م وأخيرا عميدا لها سنة 1909، توفي في 1924م، أنظر:

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 40

⁶ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، المرجع السابق، ص 27

⁷ G.G.C.A, *Exposé de la Situation Générale de L'Algérie Année 1885*, Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana Et Cie éditeur, Alger, 1886, p 135

Louis Paoli, Op. Cit, p 417

⁸ وجاء في كتابات "لويس باولو" الفلسفة الإسلامية، أنظر:

⁹ Voir :

- Louis Paoli, Op. Cit, p 417.

- Combes Jeanmaire, Op. Cit, p 14

¹⁰ Louis Paoli, Op. Cit, p 417

الممنوحة للطلبة المترددين على المدرسة، منها: شهادة اليسانس في اللغة العربية، شهادة اليسانس في اللغة القبائلية، شهادة اليسانس في اللهجة القبائلية،¹ وشهادة اليسانس في الدراسات التاريخية وحضارة شعوب الشرق بقرار وزاري صادر يوم 28 جويلية 1894م. بلغ عدد الطلبة المسجلين في هذه الشعبة 14 طالبا.² ارتفع عددهم في ما بعد ارتفاعا محسوسا على فترات مختلفة، فمثلا نجد 128 طالبا سنة 1882م، ارتفع العدد بشكل بطيء سنة 1884م ووصل 132 طالبا،³ وخلال سنة 1895م بلغ عددهم 141 طالبا ليرتفع العدد مع مطلع العشرينات (1900م) إلى 200 طالبا.⁴ ورغم هذا الإرتفاع إلا أن المترددين على المدرسة من الجزائريين لم لم يتجاوز الأربعة (04)، والسبب واضح (أبناء الخيام الكبرى والموظفون في إدارة الكولون). ورغم وجود النظام الداخلي والخارجي إلا أن ذلك لم يف بالغرض بالنسبة للأهالي، فمن الطلبة الأربعة لم يدخل المدرسة إلا "أحمد بوضرية" الذي استفاد من المنحة الدراسية.⁵ وبوجود هذه الإغراءات كان من المنتظر في نظر المحتل حضور معتبر للأهالي، لكن إحصائيات 1883-1884م أشارت إلى غياب عدد الطلبة المسجلين من الأهالي وبالتالي يصبح العدد الكبير للطلبة المترددين على المدرسة من أجناس أخرى يتفوقها العنصر الفرنسي.

ضمت مدرسة الآداب مصلحة خاصة بالدراسات التاريخية- لتسهيل عمل المستشرقين- تهتم بالتنقيب الحفريات ودراسة الآثار القديمة، تكفلت بها فروعها الثلاثة المتواجدة بالجزائر، وهران وقسنطينة.⁶ أنصبت أعمال الفرع بالجزائر على حفريات في منطقة شرشال التي عثر فيها السيد "فكتور وال" (Victor Waille) على رأس تمثال يوبا الثاني، مسرح قديم، مقبرة عسكرية وتمثال هرقل.⁷ أما في فرع وهران فكان الاهتمام بالمساجد أكثر في الدراسات الأثرية كترميم مسجد "الباي محمد الكبير"، وفي تلمسان تم ترميم مسجد "أبو الحسن". وفي فرع قسنطينة برز عمل المصلحة في ترميم مسرح قالمة وبناء متحف بجواره، واستمر العمل بتوصيات وتوجيهات من السيد "جولي" Joly.⁸

استمر عمل المدرسة الدؤوب خلال القرن العشرون تحت إشراف مستشرقين (مختلفي الجنسيات) ومساعدات من الأيدي المحلية لإثراء مصلحة الدراسات التاريخية وإشباع الرغبات الاحتلالية في التعرف على المستعمرة أكثر لإتمام السيطرة على مختلف مجالات حياة المجتمعات الأهلية. وقد ظهرت إلى جانب هذه المدرسة، مدرسة للعلوم.

¹ Combes Jeanmaire , Op. Cit, p 14

² Louis Paoli, Op. Cit, p 417

³ G.G.C.A, Statistique Générale de L'Algérie Années 1882-1884, Op. Cit, p 236

⁴ اعتبرت الإدارة الاحتلالية هذا العدد الكبير الذي لم تشهده حتى مدارسها العليا للأدب بفرنسا في إحصائيات 15 جانفي 1900م

⁵ (Aix 44, Clermont, 96, Besançon et Dijon 75, Poitiers et Caen, 93) أنظر:

Émail Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit, p 16

⁶ Combes Jeanmaire , Op. Cit, p 15

⁷ G.G.C.A, **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1906, p 19

⁸ Victor waille , **"Nouvelles Explorations A Cherchel ; Rapport Adresse A M. Jonnart, Gouverneur General de l'Algérie"**, R. A , V° 49, 1905, pp71-91

⁹ G.G.C.A, **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, Op. Cit, pp 19-22

ج/- المدرسة العليا للعلوم:

تأسست المدرسة العليا للعلوم بموجب قانون 20 ديسمبر 1879م، وفتحت أبوابها للطلبة عام 1880م¹ ووصل عدد أساتذتها إلى التسعة (09)، بالإضافة إلى ستة (06) أساتذة مكلفون بالتحضير. ² شملت برامجها نفس برامج كليات العلوم بفرنسا ³ والفرق بينهما هو أن المدرسة العليا للعلوم في الجزائر لا تمنح شهادة "الليسانس"، وعلى الطالب أن يحصل على ذلك في فرنسا قبل تأسيس جامعة الجزائر. ⁴ ووفقا للقرار الوزاري الصادر يوم 31 ديسمبر 1893م تحصلت المدرسة على رخصة منح شهادة في الفيزياء، الكيمياء والطبيعية. ⁵ وقد كان ظهور هذا القرار الوزاري بعد جملة من التعديلات التي مست المدرسة، وهي تخصيص أقسام خاصة لتدريس دروس في ميدان الصناعة والزراعة، حيث اعتمد على إلقاء دروس الزراعة لأبناء الأهالي دون سواهم بحكم أنهم قرويون، ومجتمع زراعي بالأساس. ⁶

توسعت المدرسة بعدما أن ضم إليها المرصد الفلكي الكائن بالقبة ثم نُقل بعدها إلى منطقة بوزريعة، ⁷ وأيضاً ضمت إليها مصلحة الأرصاد الجوية التي أُعيد تنظيمها سنة 1884م. وبذلك تحصلت المدرسة العليا للعلوم على عدة مخابر للبحث، إذ درس بها طلبة الطب المواد الطبيعية والكيميائية. كما كان من ملحقاتها: دراسة الحيوان و النبات لإجراء التجارب عليها، وطبقا لهذه التنظيمات، أصبحت المدرسة بمناهجها المدرسة (الرياضيات والفيزياء، والكيمياء، والميكانيك، وعلم الحيوان والنبات، الجيولوجيا وعلم الفلك) ⁸ تضاهي مناهج كليات العلوم بفرنسا.

ارتبط ظهور التخصصات الجديدة ارتفاعا في عدد الطلاب، حيث بلغ عدد طلبة المدرسة في مع بداية نشاطها 11 طالبا⁹ ثم ارتفع العدد إلى 25 طالبا سنة 1884م¹⁰ سنة 1889م إلى 32 طالبا، وبعد مرور خمس سنوات وصل عددهم 33 طالبا¹¹ و 81 طالبا في مختلف التخصصات خلال موسم 1897-1898م.¹²

¹ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p173

² Louis Paoli, Op. Cit, p 416

³ الكليات العلمية الخمس الموجودة في فرنسا مقرها في Caen , Besançon, Grenoble, Dijon Clermont Poitiers ، عد إلى : Email Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit,p15 (sous texte)

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج7، المرجع السابق، ص 292

⁵ Louis Paoli, Op. Cit, p 416

⁶ Email Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit,p 09-10

⁷ بفضل جهود مجموعة من المختصين في هذا المجال والباحثين أمثال: Malbol, Pomel, MM, Thévenel, Trépied, Thomas, Muller, Henri Klein, Op. Cit p40 (sous texte) Pouyane, Fiscbeur, Flamand, Brives, Seurat . أنظر: .

⁸ G.G.C.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie Année 1885, Op. Cit, p 134

⁹ Jean Alazard, Op. Cit, p368

¹⁰ G.G.C.A, Statistique Générale de L'Algérie Années 1882-1884, Op. Cit, p 236

¹¹ Jean Alazard, Op. Cit, p368

¹² Email Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit,p 15

المترددون من أبناء الأهالي على المدرسة لم نجد لهم أي حضور، وفي نظرنا أن بعض أبناء الأهالي من القيادات العسكرية وموظفي الإدارة الاحتلالية فضلوا الالتحاق بمدرسة الآداب، وبعضهم امتنع عن تلقي دروس في المدرسة العليا للعلوم، والبعض الآخر لم يُنصفه الحظ في الالتحاق بها بسبب الشروط الموضوعية ومنها إتقان اللغة الفرنسية وإنهاء دراستهم الابتدائية والثانوية بالمدارس الفرنسية لا غير. وهذا ما يقودنا إلى التعرف على مدى قبولهم الالتحاق بالمدرسة العليا للحقوق كراعي مدرسة عليا في الجزائر.

د/- المدرسة العليا للحقوق:

أدى ظهور قانون 20 ديسمبر 1879م إلى تأسيس رابع مدرسة عليا في الجزائر، وهي مدرسة الحقوق¹ التي فتحت أبوابها أمام الطلبة والمدرسين² سنة 1880م³. كان تنظيمها وتسييرها يمشي على نفس نظام كليات الحقوق في فرنسا. ولكن الفرق الموجود بينهما هو عدد أقسامها القليل أو المحدود. وقد أُحصي عدد المدرسين بها عشرة (10)، بما فيهم الأساتذة المكلفون بالتحضير، وأستاذان مكلفان بتدريس حقوق المسلم والتشريع الجزائري. كما تم الاستعانة بأساتذة شباب متحصلين على شهادة الدكتوراه في التخصص لمزاولة التدريس في المدرسة وإعطاء تعليم عال مشابه لكليات الحقوق في فرنسا.⁴

رأينا عدد المدرسين في بداية نشاط المدرسة، أما عدد الطلبة وصل 80 طالبا⁵ يتلقون دروسا خاصة في التشريع الجزائري، حقوق المسلم وعادات وتقاليد الأهالي، إضافة إلى تدريس حقوق الفرنسي لأبناء الأهالي⁶. والهدف واضح في اعتماد الإدارة الاحتلالية لسياسة الإغراءات لاستقطاب هؤلاء إلى صفها حتى ينبهروا بالحضارة الفرنسية، وبالتالي تشكيل فئة متعاونة من الجزائريين تدعو بقية أبناء الأهالي إلى خدمة مصالح فرنسا في البلاد. مَنَحَت المدرسة خريجها شهادات متنوعة، منها شهادة ليسانس في الحقوق، شهادة الكفاءة في الحقوق وشهادة الدراسات والتشريع الجزائري، وبعد صدور مرسوم 09 أكتوبر 1892م استحدثت إدارة المدرسة شهادة عليا في الدراسات في التشريع الجزائري، وحقوق المسلم وعادات وتقاليد الأهالي، وهي الشهادة التي تؤهل حاملها من مزاولة وظيفة المحاماة.⁷

¹ Voir : - Henri Klein, Op. Cit, p 36

- Émail Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op. Cit, p 07 .

- Louis Paoli, Op. Cit, p 409

- Maurice Paulard, Op. Cit, p 155.

² منهم: Estoublon Gérard, Vincent, Lefébure, Charpentier, Maurice Colin, Mallarmé, Larcher, Thomas, Zeys,

Dujarier Gérard ، أنظر:

Henri Klein, Op. Cit, p 40(sous texte)

³ G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p173

⁴ Louis Paoli, **Op, Cité**, p 415

⁵ Jean Alazard, **Op, Cité**, p367

⁶ Combes Jeanmaire , **Op, Cité**, p 06

⁷ Louis Paoli, **Op, Cité**, p 416

اعتمدت المدرسة العليا للآداب على النظام الداخلي والنظام الخارجي، كما قدمت للطلبة مِنحا دراسية، ففي مقاطعة الجزائر وقسنطينة استفاد من الأهالي إثنان لا ثالث لهما من منحة قدرها 600 فرنك فرنسي، وهما من تلاميذ المدارس الشرعية. و بحلول سنة 1888م ألغت إدارة المدرسة نظام المنح.¹ وللتذكير، اشترط في أبناء الأهالي لدخولهم المدرسة إتمام دراستهم في المدارس الشرعية. وقد بينت إحصائيات 1883م عددهم الذي بلغ 17 طالبا أهليا من المجموع الكلي 314 طالبا، ارتفع عددهم إلى 21 طالبا من مجموع 370 طالبا سنة 1884م² وخلال فترة 1899-1900م انخفض عددهم إلى 346 طالبا.³ وسبب ذلك هو قلة تردد أو ندرة وجود الأهالي بين الطلبة المتعددي الجنسيات، لأن فلسفة القول شبه انعدام وجود الأهالي في المدارس الشرعية ينعكس على التعداد الكلي لطلبة الحقوق في المدرسة، هذا فضلا عن تفضيل أبناء المعمرين مزاوله دراساتهم العليا في كليات فرنسا.

ظلت هذه المدارس كمرحلة تحضيرية أو كمدارس تحضيرية للالتحاق بالجامعات الفرنسية (أصبحت بهذه الصفة بعد صدور قانون 10 جويلية 1896م)⁴ من أجل نيل شهادة الماجستير أو شهادة الدكتوراه، إلى أن تم تحويلها إلى كليات ثم إنشاء جامعة الجزائر (السيون الإفريقية) بموجب قانون 30 ديسمبر 1909م. وقد سبق الإعلان عن ظهور جامعة الجزائر دراسات مسبقة من طرف لجنة برلمانية بفرنسا خلصت إلى تحويل المدارس التحضيرية العليا الأربع في الجزائر إلى جامعة لعدة معايير، منها: المستوى التعليمي الراقى، ارتفاع عدد الطلبة المترددين عليها، وغيرها.⁵

اهتمت السلطات الفرنسية في الجزائر بالتعليم واعتبرته من أولى أولويات الغزو الفكري لعقول الجزائريين وذلك باستقطاب أطفال الأهالي إليها للدراسة في مدارسها العربية الاسم والفرنسية المنهج والمواد، وبانتشار هذه المدارس أصبحت الحاجة إلى الأساتذة المدرسين تزداد يوما بعد يوم، وأمام هذه المسألة قامت إدارة المحتل بتأسيس مدارس لتخريج معلمين ومعلمات لتغطية نقص الأساتذة في مدارسها.

3-2- تأسيس مدارس تخريج معلمين ومعلمات Des Ecoles Normales:

اعتمدت الإدارة الاحتلالية في تدريس أبناء المستوطن والأهالي على مستشرقين أو مترجمين - سبق واشرنا إليها في دور المترجمين - أوروبيون كانوا أو عرب (أغلبهم كبار السن). وبعد تجربة نضال قدرها 15 سنة منذ تأسيس المدارس العربية الفرنسية سنة 1850م وتطور عددها الذي ارتبط بتطور عدد المعمرين في الجزائر، ولأجل

¹ Combes Jeanmaire , Op, Cité, pp 06 -07

² G.G.C.A, Statistique Générale de L'Algérie Années 1882-1884, Op, Cité, p 235

³ Émail Larcher, Trois Années d' Études Algériennes ..., Op, Cité, p 12

⁴ Voir : - Louis Paoli, Op, Cité, p 409 . //- Maurice Paulard, Op, Cité, p 156.

⁵ Maurice Paulard, Op. Cit, pp 155-157

تشيبت المدرسة الابتدائية الموجهة للجزائريين التي أبدى فيها بعض الجزائريون رضاهم وثقتهم فيها بقولهم : " أنتم آباء أبنائنا، فهم لكم"¹، أصبحت المدارس الابتدائية تعرف نقصا كبيرا في عدد المعلمين والمعلمات.

بيّن المؤرخ "أوغست كور August Cour" أول توصية بظهور مدارس النورمال في تقرير لجنة الجنرال "بيدو" (Le Général Bedeau) سنة 1849م التي درست موضوع التعليم من كافة جوانبه. فمن جملة ما اقترحته هو إنشاء مدرسة لتخريج معلمين (نورمالية) ابتدائية، يُشترط في المتخرجين منها أوريبيون كانوا أو جزائريون معرفتهم اللغة العربية (الدارجة) واللغة الفرنسية نطقا وكتابة، لأن توظيفهم في تلك المدارس يجبرهم على التعامل مع أبناء المعمر والأهالي على السواء.²

أكد تقرير وزير الحرب، الجنرال "راندون" (Le Général Randon)، الذي رفعه إلى الإمبراطور "نابليون بونابرت" (Napoleon Bonapart) يوم 04 مارس 1865م دراسة عن قلة عدد المعلمين الذين يزاولون مهامهم في المدارس الابتدائية التي بلغ عددها 231 مدرسة ابتدائية مُسيّرة من طرف جمعيات دينية. فقد أُحصي في السنة 10 أساتذة مساعدون (احتياطيون) بها. وأمام هذا الفراغ في عدد المعلمين مقابل التطور العددي لتلك المدارس، بات لزاما على الإدارة تأسيس مدارس لتخريج معلمين أكفاء وذوو مهارات في ميدان التعليم.³

تأسست بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر يوم 04 مارس 1865م مدرسة النورمال (Ecole Normale) بمدينة الجزائر لتخريج معلمين،⁴ مع اشتراط سن الدخول إليها بين 16 سنة و 22 سنة⁵ وخضوع المترشحين إلى امتحان لإثبات الكفاءة والقدرة على التعليم،⁶ حاملين معهم شهادة الميلاد ومكان النشأة، وشهادة طبية تثبت عدم إصابتهم بالأمراض المعدية، وحاملين لشهادة إنهاء الدراسة في أحد المدارس العربية الفرنسية.⁷ وتحديد عدد المقبولين بها بـ 30 تلميذا لا أكثر من الجنسية الجزائرية (10 تلاميذ) و الأجنبية (20 الأجنبية (20 تلميذا)⁸، ومدة الدراسة ثلاث⁹ (03) سنوات.¹⁰

¹ Gustave Benoist, Op. Cit, pp 52-53

² August Cour, Op. Cit, p 47

³ B.O.G.A, N° 143, Cinquième Année 1865, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1866, pp 174-175

⁴ DI 04 Mars 1865, Art : 01 B.O.G.A, N° 143, Op. Cit, p 176

⁵ جريدة الميشر 22 نوفمبر 1865م.

⁶ شمل امتحان القبول في المدرسة النورمالية جانب كتابي لاختبار كفاءة المترشح في الكتابة باللغتين (العربية والفرنسية)، ومدى مهارة المترشح فيها إضافة إلى امتحان في الحساب والجبر لتذليل صعوبات العمليات الحسابية، وآخر شفوي يتعلق بالمحادثة باللغة الفرنسية على وجه الخصوص، والقراءة والشرح لمختلف النصوص الفرنسية، أنظر:

⁷ جريدة الميشر 22 نوفمبر 1865.

⁸ Maurice Paulard, Op. Cit, pp 92-93

⁹ DI 04 Mars 1865, Art : 01 B.O.G.A, N° 143, Op. Cit, pp 174-175

¹⁰ كانت مدة الدراسة بالنسبة للمعلمين الأهالي سنتين (02)، وبظهور تشريع 1892م أصبح ثلاث (03) سنوات، وفي سنة 1897م أُلغيت دروس مدرسة النورمال بمدينة قسنطينة، وإذا لم يجد التلميذ (المعلم) المتخرج مكانا يُعلم فيه، فإنه يبقى سنة رابعة (04) تحت التدريب والتحضير التربوي في إحدى المدارس الابتدائية الخاصة بالأهالي، كما يتدربون على الأعمال اليدوية و على العربية الدارجة، أنظر:

يتضح من عدد المقبولين في المدرسة النورمالية تفضيل العنصر الأوروبي على العنصر الأهلي رغم قلته، وهذا ما يبين خوف الإدارة من خطر الأهالي عليها، وما أكد ذلك هو سنُّها في شرط الترشح لامتحان القبول في تلك المدارس أن يكون المترشح قد أنهى دراسته في أحد المدارس العربية الفرنسية.

شَرَعَت إدارة الكولون في تنفيذ ما جاء في المرسوم الإمبراطوري، وأنشأت إلى جانب المدرسة النورمالية بالجزائر الكائن مقرها بمصطفى باشا (أول ماي حاليا) التي حُول مكانها سنة 1886م إلى بوزريعة،¹ مدرسة أخرى للمعلمين بمدينة قسنطينة التي لم تفتح أبوابها إلا سنة 1879م بسبب تأخر في انجاز المشروع واختيار المكان المناسب (منطقة المنصورة).² ومدارس أخرى خاصة بالمعلمات في كل من مليانة في 18 ديسمبر 1874م³ ومدينة وهران⁴ التي فتحت أبوابها سنة 1883⁵. ونظرا لبعد المسافة عن مقر سكن المترشحين أثناء اجتيازهم امتحان القبول في تلك المدارس، قامت الإدارة الفرنسية بتخصيص مبالغ مالية لتعويض مصاريف النقل والإطعام والإيواء لهم.⁶

يَتَلَقَّى المترشحون المقبولون في المدرسة تعليما يقوم على برنامج منسوخ من برنامج التعليم الفرنسي⁷ في المدارس الإبتدائية الفرنسية- أشرنا إليه سابقا- والفارق الوحيد هو وجود اللغة العربية (الدرجة)،⁸ وإعطاء المتدربين تعليما تطبيقيا (الأعمال اليدوية والفلاحية).⁹ وقد كتب الحاكم العام الماريشال "ماكماهون" (Le Marechal Mac Mahon) في 09 يناير 1865م قائلا إن البرنامج كان موضوعا على أساس برنامج

- Maurice Paulard, Op. Cit, p 231.

¹ Combes Jeanmaire, Op. Cit, p 28

² Gustave Benoist, Op. Cit, p p 48-49

³ **D 18 décembre 1874**, Art : 01 **B.O.G.G.A**, N° 588, Quinzième Année 1875, Imprimerie de l'Association Ouvrière V.Aillaud et Cie ,Alger, 1876, p 54

⁴ Voir :- Combes Jeanmaire, Op. Cit, p 28// - Gustave Benoist, Op. Cit, p 54-55

- Loizillon (V), Op. Cit, p 44

⁵ G.G.C.A, Statistique Générale de L'Algérie Années 1882-1884, Op. Cit, p 251

⁶ Gustave Benoist, Op. Cit, p 51

⁷ اهتمت بمثل هذه المواضيع هيئة تفتيشية على رأسها مفتش بموجب مرسوم 01 أكتوبر 1863م، وهي التي كانت تقوم بعمليات المراقبة والتفتيش وإعداد برامج للمدارس الفرنسية، والمدارس الشرعية الثلاث، ومدرسة النورمال، كما كانت لها مهام مراقبة مؤسسات التعليم الإسلامي الحر، لتفاصيل أكثر، أنظر: Gustave Benoist, Op. Cit, p p 43-44

- D 01 Octobre 1863 , B.O.G.A, N° 302, Op. Cit, p 407

⁸ وقد أسهب في هذا الموضوع السيد "موريس بولار"، أنظر: Maurice Paulard, Op. Cit, pp 225-227

⁹ أشار مرسوم 18 أكتوبر 1892م إلى هذا النوع من التعليم للتمييز أكثر بين مدارس الجزائريين ومدارس الأوروبيين، وتضمنته برامج مرسوم 1898م الذي دعى إلى إعطاء تمارين في الفلاحة والعمل اليدوي للاستفادة من اليد العاملة الجزائرية في ذات المجال رغم أنها حُرمت سابقا من أرضها، وهذا يُوضح لنا عموما رفض المعمر تعليم الأهلي، عد إلى:

D 12 Octobre 1892, Art : 27, B.O.G.G.A, N° 423, Op. Cit, p 1369

- Maurice Paulard, Op. Cit, pp 190-192 et pp 225-227.

المدرسة الابتدائية الفرنسية، مع ترك مكان لتعليم اللغة العربية. وعبر مدير التعليم (الركتور) أيضا على نفس الرأي مع الإلحاح على توحيد البرنامج وترويج اللغة الفرنسية، رغم أن التعليم موجه إلى الجزائريين.¹

إعداد المعلمون ليس خاصا بمدارس أبناء الجزائريين بل هو شامل أيضا المدارس الفرنسية الفرنسية، وصفة التمييز بين المتعلمين الفرنسيين والجزائريين ظهرت أيضا في مدرسة ترشيح المعلمين. ذلك أن عدد التلاميذ- المعلمين- من الجزائريين المسموح لهم بالدخول يجب ألا يزيد عن الخمسة (05) فقط، أما الباقون فهم أوروبيون.²

أثر هذا العمل على تعداد التلاميذ (المعلمون) الذي عرف انخفاضا كبيرا، مما اضطر الأمر إلى جلب التلاميذ إليها من فرنسا، ولم يكن من بين 36 تلميذا مترشحا سنة 1868م سوى عشرة (10) من الجزائر، من بينهم ثلاثة (03)³ فقط من العرب.⁴ وفي سنة 1871م⁵ وموسم 1886-1887م وصل عددهم خمسة (05) فقط، منهم 03 عرب من تلمسان و 02 من القبائل، وبحلول سنة 1897م تم إلغاء دروس مدرسة مدينة قسنطينة ولم تبقى سوى مدرسة الجزائر تقدم دروسا للتلاميذ الذين انخفض عددهم إلى 10 تلاميذ سنة 1898م ولم يزد عن الثمانية (08) سنة 1899م.⁶ ولتشجيع إدارة الكولون إقبال التلاميذ (المعلمون) على مدارس النورمال النورمال قامت بالتكفل بالتلاميذ المتخرجين منها والحاملين لشهادة الأهلية (Brevet)، ببرجة رحلة سياحية إلى فرنسا (باريس Paris، ليو Lyon ومارساي Marseille) مدتها 15 يوما كاملة، تكاليفها على عاتق الدولة.⁷

بقي العدد محدودا جدا بشكل ملفت للنظر،⁸ ولم يحدث تغيير في هذا النطاق إلا سنة 1883م حين تأسست دروس (Cours) خاصة بترشيح المعلمين الأهالي وألحقنا بمدرسة الجزائر وقسنطينة.⁹ أما القسم الفرنسي من مدرسة الجزائر فقد سار عاديا منذ نشأته، إذ استمر في تخريج المعلمين للمدارس الفرنسية دون الحاجة إلى المرور لا بالدروس ولا بالفرع الخاص. وبالتالي فإن الخصوصية لا تأتي إلا مع الجزائريين.¹⁰

استمر الوضع على حاله حتى سنة 1900م، ولكن العدد الكلي للتلاميذ (المعلمين) والتلميذات (المعلمات) شهد تطورا ملحوظا، وهذا ما أثبتته إحصائيات سنة 1877م التي أحصت 60 تلميذا (36 ذكرا

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 415

² نفسه، ص ص 415-416

³ نفسه

⁴ من تلاميذ الكوليج العربي الفرنسي (المدرسة السلطانية) الذين زاولوا دراستهم في المدرسة سنة 1867م، نجد: إبراهيم بن بريهمات، رابط بن بلقاسم وهاشم بل أونيس، أنظر: Henri Klein, Op. Cit, p 30

⁵ Ibid, p 33(sous texte).

⁶ Maurice Paulard, Op. Cit, p 231

⁷ Combes Jeanmaire , Op. Cit, p 30

⁸ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 417

⁹ Voir : - Combes Jeanmare , Op. Cit, pp 29-30. // - Gustave Benoist, Op. Cit, p 51

¹⁰ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، المرجع السابق، ص 417

و24 إناث) ،¹ وفي 1882م ارتفع العدد إلى 104 تلميذ (73 ذكر و 31 إناث)،² و 149 تلميذا خلال موسم 1886-1887م منهم 61 ذكر و 88 إناث.³ وقد بلغ عدد المعلمون الفرنسيون دون المعلمات 242 242 معلما ، وزاد عددهم إلى 270 معلما سنة 1898م، و 312 معلما سنة 1901م.⁴

تبدل هذا التطور العددي للمعلمين (تلاميذ النورمال) على سياسة الإغراءات الفرنسية إتجاه أبناء الأهالي لمواصلة دراستهم من ناحية، والحصول على منصب عمل لدى إدارة الكولون لتحسين مستواهم المعيشي، وبالتالي كسب فئة موالية للمحتل للاستفادة من خدماتها.

ساهمت مدارس النورمال بقدر كاف في تحقيق المشروع الاحتلالي الثقافي، في تخرج معلمين أهالي ومعلمين فرنسيين، ورغم ذلك فإن أعداد الأهالي بقيت منخفضة سواء تعلق الأمر بشروط دخول المدرسة (لا يزيد عدد تلاميذ الأهالي عن 05) أو نفور التلاميذ الجزائريين من الالتحاق بأقسامها بمحض إرادتهم، وأمام هذه السياسة المتناقضة في الاهتمام بالأهالي وحاجتها الماسة إليهم في دور الوساطة أو إبعاد ثورتهم عليها، و تحديد شروط قاسية ضدهم في الإلتحاق الأهالي بمدارسها (05 تلاميذ من الأهالي لا أكثر)، يكمن تفسير هذا العمل غياب الثقة بين الطرفين (المحتل)، و استمرار الحقد الديني (الصليبي) القديم الأثر. لكن هذا لم يستثن اعتماد الأساليب والطرق المتتوية في السياسة التعليمية، فمنذ الغزو سنة 1830م وحتى سنة 1900م استحدثت إدارة المحتل نوعا آخر من التعليم، وهو التعليم التنصيري.

3-3- نشاط الجمعيات المسيحية في التعليم التنصيري في الجزائر:

3-3-1- أهم الجمعيات المسيحية في التعليم التنصيري :

نشطت عدة جمعيات مسيحية بدعم من الحكومة الفرنسية والحكام العامون في الجزائر في العمل التنصيري للجزائريين، خاصة بعد تأسيس الأسقفية التي إتخذت من منطقة "سانت أوجين" Saint Eugène مقرا لها.⁵ وقد انطلق عملها التنصيري من الكنائس المؤسسة أو المدارس البلدية المنشأة في مختلف ربوع الوطن، ومن الجمعيات التنصيرية التي نشطت في مجال التعليم المسيحي خلال الفترة 1850-1900م ، نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

أ/- جمعية إخوان المدارس المسيحية Les Frères Des Ecoles Chrétiennes:

وفد أعضاء هذه الجمعية إلى الجزائر بدعوة من الأسقف "باي" (Pavy) سنة 1852م، وفتحت مدارسها البلدية (التمسيحية) أمام الأهالي منذ سنة 1854م في عدة جهات من الوطن، منها: مدرسة بشارع المسمكة، باب عزون سنة 1854م، ومدرسة البلدية بوهراڤ يوم 25 جانفي، مدرستين في "شارع البحرية"

¹ G.G.C.A, État de L'Algérie, Imprimerie Administrative gojosso et Cie, Alger, 1878, p 40

² - G.G.C.A, État de L'Algérie au 31 Décembre 1882, Op. Cit, p176 .

³ Combes Jeanmaire, Op. Cit, p 28

⁴ Maurice Paulard, Op. Cit, p 228

⁵ Defaux (G), En Algérie, J.Lefort Imprimerie editeur, Paris, (SD), p36

وشارع "سان أنطوان" ومدرسة شارع الفندق سنة 1881م التي وصل عدد تلاميذها 600 تلميذا. في سنة 1855م فتحت عدة مدارس في باب الواد، ومدرسة بجانب كنيسة السيدة الإفريقية، الأبيار التي استمرت في أداء نشاطها إلى غاية 1890م.¹

ب/- جمعية أخوات الإحسان Les Sœurs du Bon Secours :

نشطت هذه الجمعية بوهرا من أفريل 1855م ومستغانم سنة 1859م، وأسست لنفسها خورنيات لتدعيم نشاطها التمسحي بما تحتاجه من أموال (تمويل ذاتي)، في المناطق المذكورة سابقا. وبعدها استقرت بمدينة الجزائر بشارع السباكة لمدة 18 سنة. وبدعم من الأسقف "بافي" (Pavy) تأسست عدة خورنيات، حيث وصل عددها في الفترة ما بين 1850-1858م 33 خورنية بعمالة الجزائر و 24 خورنية بعمالة وهران و 22 خورنية بعمالة قسنطينة.²

ج/- جمعية الآباء اليسوعيين (الجزويت) :

ميّز نشاط الجمعية، منطقة القبائل، وبالخصوص مدينة جرجرة التي وصلتها سنة 1863م. بدأت نشاطها التمسحي بزعامة الأب "كروزا" (Père Creuzat) الذي فتح قاعة للدراسة بمعبده في منطقة الأربعاء (تيزي وزو)، التي جلب إليها بعض الأطفال الجزائريين. أنشأ مدرسة جمعة الصهاريج بتعداد 125 تلميذا أهليا خلال فترة 1876-1877م. وقد عرفت المدرسة ارتفاعا في عدد التلاميذ الذي بلغ 189 سنة 1878م. كما قامت الجمعية بتهديب أطفال الجزائر إلى فرنسا لإبعادهم عن ذويهم و تمسيح أكبر عدد منهم، هذا مادفع بإدارة المحتل إلى إصدار قرار 1881م والقاضي بالغلق الفوري لجميع مدارس الجمعية المفتوحة في منطقة القبائل.³ وسبب ذلك حسب رأينا ليس رافة بأبناء الأهالي بقدر ما هو خوف من أولياء الأهالي (المقاومات الشعبية).

د/- جمعية الآباء البيض (منصري السيدة الإفريقية) :

تفرّعت جمعية الآباء البيض قسمين هما: الآباء والأخوات البيض. وكلاهما خدما التعليم التنصيري بجمعية الكاردينال لافيجري الذي استغل مجاعة 1867-1868م لصالح الجمعية، ووجد فيها الفرصة الثمينة لتوسيع نشاطه التنصيري، خاصة في منطقة القبائل.⁴ وكان أول مركز تنصيري بها سنة 1873م في تاقمونت Tagmount عند قبائل "آيت عيسى" Ait Aissa، ثم توسع العمل في باقي المنطقة.⁵

نشطت "الأخوات البيض" في تنصير المرأة القبائلية. كانت للأخوات البيض مركزا بـ "بئر مراد رايس" بمدينة الجزائر ينشط فيها العديد من المنصرات، منهن: السيدة "دولاقورج" (De La Gorge)، السيدة "باكين"

¹ Ibid, p 140 et pp142- 143

² Ibid, pp 129-130

³ Philippe Antony, *Mission d'Afrique des Père Blancs (Tunisie, Alger, Kabylie et Sahara)*, Dillen et Cie Éditeur, Paris, 1931, p 64

⁴ Abbé Joseph Variot, *Les Pères Blancs ou Missionnaires d'Alger : Vingt Ans d'Apostolat*, Imprimerie des Facultés Catholique de Lile, Paris, 1887, p 05

⁵ *Missions D'Afriques des Pères Blancs*, Bulletin Paraissant Tous les Deux Mois, N° 115 Janvier- Février 1896, p337

(Paquin) وغيرهما.¹ واستمر نشاط الجمعية في منطقة الأوراس والجنوب الجزائري بعد احتلال الأغواط سنة 1852م، وكانت أولى أعمالهم التنصيرية بعد دخولهم المنطقة في 10 أوت 1856م بزعماء المنصرين "ديمونت" (Dumont) و"وبوني" (Bonner).³

أنشأ الآباء البيض مدرسة دينية لتعليم أبناء الأهالي وكُلف "الأب أوليفي" (Le Père Olivier) بالتدريس فيها، وقدم تقريراً للكاردينال لافيغري (Charles Lavigerie) عن تسيح المزابيين. أما أخوات سانت فنسو (Vincent Saint) فقد إستقرن في الواحات سنة 1859م، ومن هناك انطلقت بعثاتهن التنصيرية.⁴ وقد وصلت عدد المدارس الدينية المسيحية للآباء البيض 21 مدرسة سنة 1878م، يدرس فيها 1039 تلميذاً أغلبهم من منطقة القبائل الكبرى وأولاد سيدي الشيخ وورقلة.⁵

قدّمت الجمعيات التنصيرية تعليمًا دينيًا مسيحيًا لأبناء الأهالي الأيتام، والمشردون، والفقراء وهم ضحايا السياسة الفرنسية الإجرامية، وساهمت الكنيسة بدور كبير في تفعيل دور تلك الجمعيات التنصيرية التي لاقت هي الأخرى كل الدعم والمساندة من بعض الحكام العامين المدنيين، منهم: "شانزي" (Chanzy)، و"دي قيدون" (Du Gueydon) وجول كامبون (Jules Cambon). وفي سنة 1874م قدّرت ميزانية الحكومة المخصصة لهذا النمط من التعليم ما قيمته 1052000 فرنكا فرنسيا، يُوزّع على كل ميزانية لكل بلدية بقيمة 150.000 فرنكا فرنسيا لبناء الكنائس، وملاجئ للأيتام وغيرها.⁶

3-2-3- برامج وأساليب ممارسة التعليم التنصيري :

برامج الجمعيات التنصيرية دينية بحتة، وهي بذلك لم تخرج عن الأهداف المسطرة لها قبل الحملة وبعدها حيث اعتبرت سلاح الأفكار سلاحاً ذو فعالية لاستمالة قلوب العرب، وتجنّب ثورتهم عليهم. كما اعتبرتها السبيل الأنجع في استمرار الغزو وضمان السيطرة، وهذا ما أكّد عليه "الماريشال بيجو" (Le Marechal Begeaud) بقوله :

« ... إن الأفكار هي التي ستضمن لنا السيطرة، لأن سلاحنا في هذه الحرب هو سلاح الأفكار... »⁷ وقد كانت جمعية "لاتراب" (La Trapp)⁸ الدينية، الجمعية التنصيرية المرافقة له في حروبه.

¹ للتعرف على قائمة باقي المنصّرات، أنظر:

Ibid, p 338

² Defaux(G), Op. Cit, p 38

³ L'Abbé Fr.Brébion, **Le R.P.Alexis Poulard des Pères Blancs 1854-1881**, Alger, 1904, pp 63-64

⁴ Ibid

⁵ الطاهر زرهوني، التعليم قبل وبعد الاستقلال، م.و.ف.م، الجزائر، د.ت، ص 14

⁶ Loizillon(V), Op. Cit, pp 40-41

⁷ Henri D'Ideville, Op. Cit, pp 298-299

⁸ استقرت أثناء الغزو والاستيلاء على منطقة سطواولي في الذات المنطقة، وقد شجّع نشاطها ودعّمها الجنرال "الدوق دومال" في منطقة المدية أنظر:

M.Roy, Op. Cit, p190

ونتيجة دعم الجنرالات والحكام العام العسكريين استحوذت على ما يقارب 1020 هكتارا، عُد إلى :

التعليم المسيحي في العهد المدني لم تخرج برامجه عما سبقه خلال فترة الحكم العسكري، ففي عهد الكاردينال لافيغري (Charles Lavigerie) شملت برامجه: القراءة، الكتابة، الحساب ونشر الوطنية الفرنسية وشيئا من تعاليم الإنجيل. إضافة إلى بعض المهن الحرة كاحدادة، عمال نظافة وغيرها، و الاهتمام بالتعليم الفلاحي (الزراعي)، باعتباره المورد الدائم للرزق. وهذا ما نال اهتمام المنصر "لا فيجري" (Charles Lavigerie) من أجل خلق يد فلاحية مساعدة للمستوطن الأوروبي وتحقيق إدماج الجزائري في فرنسا بواسطة المسيحية.¹

اعتمدت في نشاطها على التعليم العام الذي لم يخرج عن نطاق التعليم الابتدائي، وتلاميذه غير محددة سنهم، وفي بعض الملاجئ كان دخول التلاميذ إلى المدارس الدينية يتراوح سنهم ما بين 04 سنوات إلى غاية 15 سنة² يتوزعون على ثلاث فئات (أقسام)، منهم الصغار، المتوسطون والكبار. (تصنيف على أساس السن)

يظهر لنا إهتمام المنصرون بالصبيان في جمعياتهم الدينية يرجع إلى سبب وجيه، وهو سهولة الوصول إليهم وغرس تعاليم الإنجيل في عقول صغيرة بريئة يسهل تنشئتها، وليس لها من قدرة لتدافع عن نفسها، فهمها الوحيد الحصول على ما يمكنه لها المنصرون من: خبز، أسباب الراحة (الملاجئ ودور الأيتام)، وتمكينها مستقبلا من الحصول على غذائها بنفسها بعد دخولها عالم الشغل (التعليم الفلاحي)

إستخدم المنصرون طرقا عديدة لتحقيق مآربهم، وجلب أكبر عدد من أبناء الأهالي إلى جمعياتهم التنصيرية ولعل أبرزها :

- تقليد المسلمين في لباسهم بصورة عامة، أي إرتداء ملابس بيضاء تظهر في مخيلة الطفل الجزائري أن هؤلاء المنصرون من أبناء جلدتهم وبالتالي يسهل التمكن منهم (استقطابهم)، وكان الآباء والأخوات البيض قد أطلق عليهم هذه التسمية تبعا لملابسهم البيضاء. (القندورة، البرنوس...)³
- اتصف المنصرون بأخلاق سامية تجسدت في معاملاتهم مع أطفال الأهالي، حيث ركبوا مطية الكرم والإحسان في مساعداتهم الإنسانية لهم (المشردون، واليتامى والفقراء...) بتوفير ملاجئ تأويهم كملجأ مصطفى للبنات، ملجأ بوفاريك،⁴ العطايف وغيرها،⁵ وتوزيع الحلوى و الشوكولا عليهم،⁶ وكان المنصر يحن عليهم ويغرس في أذهانهم فكرة أنه مثل آبائهم بقوله: «إني هنا بمثابة أبيك»⁷ وإسعاف المرضى منهم أو زيارتهم في المستشفيات، أو تعليمهم مهنة التطبيب بتدريسهم طريقة تضميد الجروح، تقديم إسعافات أولية للمرضى، مثلما فعلته بنات الأهالي

Thémistocle Lestibodois, *Voyage en Algérie, ou Études sur la Colonisation de l'Afrique Française*, Lille (Paris), 1853, p206

¹ Grussen Meyer(A), *Le Cardinal Lavigerie*, Édition Jourdan, Alger, 1888, p 155

² G.Default, Op. Cit, p 89

³ Voir : - Charles Lavigerie, Op. Cit, pp 22-23 . - Abbé Joseph Variot, Op. Cit, p 03

⁴ Thémistocle Lestibodois, Op. Cit, p 217

⁵ في سنة 1868 اشترى الكاردينال لا فيجري ملايين الهكتارات لبناء ملاجئ للأطفال و ممارسة النشاط التنصيري بالمنطقة، أنظر:

Marius Ary-Leblond, *Lavigerie et les Pères Blancs*, Tours Maison Mame Imprimerie, Paris, 1938, pp 48-49

⁶ L'Abbé Fr.Brébion, Op. Cit, p 57

⁷ Marius Ary-Leblond, Op. Cit, p 40

المتنصرات مع جرحى جيش المحتل الذي واجه مقاومة المقراني والحداد سنة 1871م.¹ وكثيرا ما كان يتم تزويجهم مع المسيحيين.²

التعليم التمسحي كان موجها لكل الفئات العمرية، لكن تصفحنا لأعمال المنصرين نجد إهتمامهم الكبير كان منصبا على الأطفال والصبيان أكثر من الكبار أو الشيوخ، وهذا لعدة أسباب ، منها:

- قدرة الطفل على استيعاب المسيحية أكثر ممن شاخ عقله وبصره.
- إعادة التنشئة وغرس أفكار المسيحية في ذهن الصغير للاستفادة منه في جلب آخرين عكس الكبير الذي أنهكه جسده وخائنته قوته الجسدية والذهنية.

- والصغير حماسه كبير للعمل عكس الكبير، فكثيرا من التعليم المسيحي للأطفال طغى عليه العمل التطبيقي (الفلاحي).³ وهنا يبقى العمل مع الصغير والكبير تفسره مقولة الآباء البيض التالية : « تعليم الكبار والمسنين هو بمثابة الكتابة على الماء، أما تعليم الصغار فهو كالنقش على الحجر »⁴ أي أنَّ الطفل الصغير له قدرة كبيرة على ممارسة أي نشاط عضلي، وعطاؤه أكبر من الكبير الذي وصل مرحلة الخمول وعدم القدرة على العمل.

- كان المنصرون يُنتارون من خيرة معلمي التعليم المسيحي، وأكثرهم إتقاناً للتعاليم الدينية وأتقنهم نطقا وكتابة للغة واللهجات المحلية لسكان الجزائر (القبائلية، الشاوية وغيرها).⁵ حتى يسهل التعامل مع كل الفئات الإجتماعية. الإجتماعية. ومن أهم أعمالهم في التعريف بالمسيحية هو اعتبار سكان شمال الجزائر، وبالأخص المنطقة القبائلية من أبناء المسيح وأجدادهم ممن خدموا الإمبراطورية الرومانية المسيحية، والدليل في ذلك هو وجود كنائس كاثوليكية قبل الغزو بكثير.⁶ وبالتالي القبائل ليسوا بعرب وأصولهم مسيحية. (حسب زعمهم).

تندرج هذه السياسة ضمن مخططات تشويه التاريخ الجزائري وأصول الجزائريين، وقد عرضنا سابقا - في الفصل الثاني - لمحة تاريخية عن أصل السكان، إذن لا غرابة أن يلجأ المحتل إلى مثل هذه السياسات العنصرية الهدامة لروابط المجتمعات الإسلامية عبر العصور التاريخية الكاشفة.

- اعتمدوا على نظام المكافآت والهدايا، حيث كانوا يقدمون 04 سنتيمات لكل طفل يصطحب طفلا آخر إلى مدرسة دينية، و 02 سنتيم لأحسن تلميذ خلال الأسبوع الدراسي، والسماح لهم باللعب في فناء المدرسة نهاية كل أسبوع. إضافة إلى تنظيم حفلة نهاية الأسبوع..، أما أعمال الخياطة والطرز فكانت من نصيب البنات المسلمات، تقوم بها الأخوات البيض.⁷

¹ Abbé Joseph Variot, Op. Cit, p 07

² Paul Dumas, **Les Français d'Afrique et le Traitement des Indigènes**, Challamel et Cie editeur, Paris, 1889, p 69

³ Achille Delassus, **Métropoles et Colonies : La Conquête Morale des Indigènes**, Alger, 1913, p84

⁴ Abbé Joseph Variot, Op. Cit, p 07

⁵ Lessourd (P), **L'Oeuvre Civilisatrice des Pères Blancs**, Paris, 1931, p 35

⁶ Céline Fallet, Op. Cit, p 205

⁷ Abbé Joseph Variot, Op. Cit, p 07

- عزل الأطفال عن ذويهم وأخذهم إلى مراكز التنصير بالجزائر¹ أو تحويلهم إلى مراكز بفرنسا، ففي سنة 1871م وصل عدد الأطفال الذين تم نقلهم إلى فرنسا 300 طفلا من مجموع 378، أما الباقي منهم فتم إرسالهم إلى مركز الحراش أو قرية وادي شلف.²

عرف النشاط التنصيري اهتماما كبيرا من طرف القادة العسكريين أو المدنيون والحكومة معا، ورافقهم في حملاتهم العسكرية، بل وكان السند الروحي، فلا نكاد نجد حملة عسكرية تخلو من مباركة الكنيسة. كما اهتم المنصرون بأطفال الأهالي الفقراء، المشردون واليتامى وغيرهم، وأسسوا لهم ملاجئ ودور الأيتام، كما أنشأوا لهم مدارس دينية لمنحهم تعليما تطبيقيا لتوجيههم إلى مزارع الكولون، وتعليما نظريا (التمسيح) لكسبهم إلى صفهم كعملاء ضد إخوانهم.

خلاصة الفصل :

تبين لنا بعد عرضنا لمختلف عناصر هذا الفصل مجموعة من الاستنتاجات، نذكرها في ما يلي :

- التعليم في الجزائر قبل الغزو الفرنسي سنة 1830م رغم بساطة مؤسساته، وسائله ومصادر تمويله إلا أنه كان يغطي أغلب مناطق الوطن في المدن والقرى، وإن اختلف في عدد تلك المؤسسات الثقافية (المساجد، والمدارس الابتدائية، والكتاتيب والمعمرات والزوايا)، حيث كان لكل منها دوره في منح التلميذ تعليما منذ بلوغه سن الست أو الخمس سنوات إلى غاية تخرجه من مؤسسات التعليم العالي (الزوايا والمساجد) التي كانت تضاهي في مستواها التعليمي جامع القرويين بالمغرب الأقصى وجامع الزيتونة بتونس.

- حرص فرنسا الكبير على نشاط المترجمين قبل الاحتلال وبعده، وتسخير كامل الموارد المادية منها والبشرية لإنجاح العملية وتمير المشروع الاحتلالي في شكله الثقافي، مستهدفا أبناء الأهالي أو الأهالي بذاتهم. لكن بعد نجاح الغزو تغير عمل المترجمين بعدما كان عملهم منصبا على نجاح الغزو العسكري، إذ أصبح عملهم في ما بعد إنجاح الغزو الثقافي بتعلم لغة الآخر والإنكباب على الإطلاع على تراثه المادي واللامادي حتى تسهل عملية محو الشخصية الجزائرية ومعالمها الأثرية.

- ميّز معاملة إدارة المحتل للمؤسسات التعليمية الجزائرية -مؤسسات دينية المظهر والباطن- سياسة احتلالية جهنمية، تمثلت في ثنائية الاهتمام والتدمير. وقد مست بذلك كل صور ومظاهر الحضارة الإسلامية المتوارثة عبر التاريخ، فهي لم تفرّق بين المؤسسات الوقفية، الدين الإسلامي، اللغة العربية في سياسة الرعاية والخراب. كما ذهبت إلى ابعاد الحدود، لما شجعت تعليم وتعلم اللغة العربية الدارجة، أو تدريس اللهجة القبائلية. وزرع وازع الانتماء السياسي والديني في منطقة القبائل إلى الإمبراطورية الرومانية (المسيحية) لسلخ المنطقة جغرافيا ودينيا من الإسلام والمسلمين.

¹ Marius Ary-Leblond, Op. Cit, p 48

² Charles Robert Agéron, Les Algériens Musulmans Et La France, (1871-1919), Op. Cit,T01, p 302

- تغيّر حال التعليم بعد الغزو وتضرر أيما تضرر، سواء تعلّق الأمر بالمؤسسات التعليمية ومصادر تمويلها أو مسيرتها. فقد صاحب الغزو العسكري الغزو الثقافي وبأسلوب متدرج، لم يكن في دفعة واحدة، وإنما على خطى ثابتة، ورغم عدم وجود سياسة تعليمية واضحة قبل سنة 1850م التي طبعتها إنشاء مدارس التعليم المتبادل إلا أنه لم يكتب لها العمر المديد لأسباب كثيرة. ولهذا سعت إدارة المحتل إلى الاهتمام به أكثر بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي في أواخر عهد الجمهورية الثانية وبداية الإمبراطورية الفرنسية الثانية.
- عرف التعليم تطوراً ملحوظاً واهتماماً كبيراً من سلطة المحتل بعد سنة 1850م، حيث أصدرت مراسيم تنظيمية لذلك لإنشاء مختلف مدارس التعليم (ابتدائي، وثانوي وعالي)، مع مجانيته ثم إجباريته. فنشاط المدارس العربية الفرنسية التي لم تأخذ من العربية إلا اسمها (حقيقتها تغريبية تجهيلية أكثر منها تعليمية) لاستقطاب أبناء الأهالي ومنافسة مؤسسات التعليم الجزائري (الزوايا والمساجد...). إليها دون مراعاة لضمير المعمر الذي ستكون له مواقف سلبية تجاه ذلك التعليم. إضافة إلى الكوليجات أو المعاهد العربية الفرنسية التي اشترطت الدخول بها الحصول على شهادة الدراسة بالمدارس السابقة، التي بقيت حكراً على أبناء الخيام الكبرى والموظفون في الإدارة دون سواهم.
- أحدثت هذه السياسة نزيفاً كبيراً في موظفي الإدارة الفرنسية من أبناء الجزائريين خاصة المفتون والقضاة ولهذا عكف المحتل الغازي على إنشاء مدارس تخريج موظفين في الإفتاء والإدارة، أطلق عليها إسم المدارس الحكومية الثلاث أو الشرعية. ومدارس لتخريج معلمين في المدارس الابتدائية والهدف واضح، هو استدراج أطفال الأهالي إلى المدارس الفرنسية، وإبعادهم عن الثوار، أو المتعصبين كما كانت تسميهم، وإظهار موقف فرنسا الإيجابي في نشر الحضارة.
- كانت لإدارة المحتل سياسة دينية واضحة كشفت الحقد الديني القديم أي الحقد الصليبي، فقد كان روح الحملة وجسدها، ومارسه المحتل في أرض الميدان مستعملاً أسلوب التدرج. هذا الأسلوب الذي يعتمد على تمسيح المحيط قبل تمسيح العقول، فبعد الغزو العسكري بدأت ملامح التعصب الديني تظهر في تحويل عدة مساجد إلى كنائس أو بناء الكنائس، بناء دور الأيتام وملاجئ المشردين من الأهالي، إضافة إلى تأسيس جمعيات دينية مسيحية وإعطائهم تعليمًا مسيحياً بدعم ومباركة من الكنيسة و الحكام العامون العسكريون منهم والمدنيون. لتحقيق الأسلوب الثاني من التدرج وهو تمسيح العقول.
- ساهمت عوامل عديدة في مواصلة العدو سياسته التعسفية في ميدان الثقافة والتي لا تخرج عن نطاق السياسة الاحتلالية السابقة، وهي السياسة الاجتماعية، حيث أثّرت بشكل كبير على الحياة الثقافية ومؤسساتها التعليمية (خراب ودمار، الفقر والتشرد الذي مس أبناء الأهالي....) وهذه كلها دفعت بأسباب دخول البراءة وضعاف النفوس في مغريات المحتل وهي حقوقها الطبيعية المفقودة

الفصل الرابع :

انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

تمهيد .

01- انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية على المجتمع الجزائري 1830-1900م :

1-1- أثر التشريعات العقارية على تماسك الأسرة الجزائرية (تفكيك القبيلة)

1-2- ظهور فئة دخيلة في المجتمع الجزائري (بني وي وي Beni Oui Oui)

1-3- القضاء على الأرستقراطية العربية (أعيان الريف والمدن)

1-4- آثار قانونا : الحالة المدنية والأهالي (الأنديجينا)

1-4-1- آثار قانون الحالة المدنية

1-4-2- آثار قانون الأهالي (الأنديجينا)

1-5- ظهور التمايز الطبقي بين الأهالي والأوروبيين

1-6- تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري

1-7- تفاقم انتشار الأمراض والنكبات الطبيعية والمجاعات

1-7-1 انتشار الأمراض

1-7-2- أثر ظهور النكبات الطبيعية

1-7-3- انتشار المجاعات

1-8- ظهور مختلف الآفات الاجتماعية

1-9- غياب الأمن والاستقرار

2- انعكاسات السياسة الفرنسية الثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م :

2-1 أوضاع المؤسسات التعليمية بعد سقوط مدينة الجزائر

2-1-1- المساجد والمدارس القرآنية

2-1-2- الزوايا والرباطات

2-2- أوضاع المؤسسات الوقفية.

2-3- تضيق الخناق على التعليم العربي الحر.

2-4- محاصرة وتضييق نشاط الهيئة التعليمية

2-5- فرنسة أسماء الشوارع، المدن والقرى

2-6- ظهور نخبة جزائرية خريجة المدارس والمعاهد الفرنسية

2-6-1- في المجال العسكري

2-6-2- في مجال التعليم

2-6-3- في مجال الإدارة الفرنسية، والقضاء والصحافة.

2-7- جهود الفرنسيين في دراسة وترجمة التراث الجزائري.

3- ردود الفعل السلمية والعسكرية

3-1- ردود الفعل السلمية

3-1-1- موقف أعيان الأهالي من البيان الموزع عشية الحملة

3-1-2- تشكيل الأحزاب السياسية الجزائرية:

أولاً: صورة وأهداف الأحزاب السياسية في كتابات أبو القاسم سعد الله
ثانياً: ظهور لجنة المغاربة (حزب المقاومة).

3-1-3- نماذج من العرائض والشكاوي الجزائرية المقدمة إلى السلطات الفرنسية.

أولاً : نماذج من عرائض وشكاوي حزب المقاومة.

ثانياً : نماذج من عرائض وشكاوي مختلفة المواضيع

أ/- في مجال القوانين العقارية

ب/- في مجال قانون التجنيس

ج/- في مجال قانوني الأهالي والحالة المدنية

د/- في مجال التعليم

3-2- ردود الفعل العسكرية

3-2-1- بداية المقاومات الشعبية 1830-1832م.

3-2-2- مراحل توسع المقاومات الشعبية 1832-1900م

أولاً: المرحلة الأولى 1832-1848م

أ/- مقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري.

ب/- مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري.

ثانياً: المرحلة الثانية 1848-1900 م .

خلاصة الفصل

تمهيد :

عالجنا في الفصول السابقة ضمن الإطار الزمني المحدّد طيلة السبعين سنة (1830-1900م)، مجموعة من المسائل والقضايا المتعلقة بالمجتمع الجزائري، الاجتماعية منها والثقافية، ومن خلال غوصنا في ثنايا تلك القضايا وجدنا الكثير من التجاوزات الفرنسية إتجاهها، والتي لا تخرج عن نطاق الجرائم الانسانية. فلا القوانين الوضعية ولا الضمير البشري يرضى بمثل تلك الممارسات التعسفية، خاصة وأنها من عمق وحضارة دولة قوية، ومتحضرة طبّقت ما جاءت به الثورة الفرنسية داخل حدودها الجغرافية، لكنها لم تطبق العدالة، والأخوة والمساواة، وهي شعار الثورة الفرنسية التي رُفعت لرفع الغبن عن شعبها دون الشعوب الأخرى.

الدارس لتاريخ الجزائر خلال الفترة المدروسة، يقف على عينات من القضايا الاجتماعية التي تسلبه أنظاره إليها، ويتأكد من حقيقة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأهمية الوثيقة السياسية الممثلة في معاهدة الاستسلام المبرمة يوم 05 جويلية 1830م. وما اتفق عليه الطرفان لا يمتّ بالصلة أبدا في الأحداث التي عرفتها المجتمعات الجزائرية فيما بعد، ومن هنا نتأكد من عدم جدوى ما دوّنه الحبر على الورق أمام امتداد أحد أذرع الأخطبوط الأوروبي (الحركة الاستدمارية) في شمال القارة الإفريقية (الجزائر). وطبيعي جدا أن تكون لهذا العمل التعسفي نتائج سلبية أثرت في يقضة الضمير الوطني، والحس الثوري لدى الجزائريين.

زادت هذه الأحداث المجتمع الجزائري تمسكا بقضيته الوطنية وقناعة كبيرة كما عمّقت من مكونات ثقافة المقاومة لديه مدفوعة بروح الإيمان الصادق المفعم بثقافة التحرر، ورفض الهيمنة والخضوع للمعتدي الغاصب فكانت العقيدة الإسلامية هي الزاد الروحي والمقوم الذي ألهم نفوس الجزائريين قوة وصلابة في الدفاع عن الوطن بكل الوسائل المتاحة، وتحت أي ظرف كان.

– انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م
01- الإنعكاسات الاجتماعية :

المعروف عن الأسرة الجزائرية في الأرياف، بذكوتها، أي هناك نمطان اجتماعيان : مجتمع زراعي ومجتمع بدوي وذكرت الكتب الأجنبية أنَّ الزراعة أساس حياة تلك الأسر، تتحصل عليه مما تزرعه وتحصده، وهذا ما جعل عرب التل عرب زُراع بالدرجة الأولى.¹ لهذا ركّز المحتل في بدايات الغزو على احتلال الأرض بعد الاحتلال العسكري بحكم أنها المورد الأساسي للغذاء، وأثبت ذلك الجنرال "دوماس" (Le Général Daumas) في مقولته المشهورة « لا وجود لاحتلال بدون مستوطن، ولا وجود لمستوطن بدون أرض»،² وبذلك تصبح الجزائر من وجهة نظر زراعية، تُوفر للمستوطن (المهاجر الأوروبي) ظروف العيش الملائمة، وضمانات للمستقبل، وهذا ما ذهب إليه أغلب المؤرخين الفرنسيين، واعترفوا بمبدأ مشروعية الاحتلال الاستيطاني بدل الجيش³ في تحقيق محتلة الآمال والإميازات⁴

سَائرَت مع بداية الاحتلال، عمليات النهب والاستيلاء على أراضي الجزائريين ، وشجع المحتل عمليات نقل ملكيات الأهالي إلى المعمرين بإصدار ترسانة من القوانين والمراسيم، كانت أولها مرسومي 08 سبتمبر و 07 ديسمبر 1830م، ثم تدعمت بقوانين أخرى منها: قانون 19 سبتمبر 1849م، قانون 1851م وأخرى.⁵ ظهرت هذه التشريعات استجابة لتطور الهجرات الأوروبية نحو الجزائر، والبحث عن أراضي لإسكانها، فقد ارتفع عددهم من 3.228 نسمة سنة 1831م إلى 115.101 نسمة سنة 1848م⁶، وشهد ارتفاعا محسوسا سنة 1872م والمقدر بـ 279.691 نسمة.⁷ وخلال فترة سقوط الإمبراطورية التي رَحَّب بها المعمر، شجَّعت إدارة المحتل الهجرة إلى الجزائر، فأنشئت مراكز استيطانية جديدة،

¹ Émile Larcher, Op. Cit, T01, p 85

² Auguste Dupré, Op. Cit, p 101

³ Alfred Legoyt, **De la Colonisation civile et militaire de l'Algérie** Imprimerie de E.Dépé, Parie, (SD), pp13-15

⁴ ميشال هبارت، مرجع السابق، ص 09

⁵ للإطلاع عليها ومعرفة خصائصها يمكن الرجوع إلى :

– G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, **Op, Cité**, pp10-31

⁶ René Ricoux, Op. Cit, p 33

⁷ Achille Fillias, Op. Cit, p 131

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

وأخرى عرفت توسعا في المساحة، فمن 21 مركز استيطاني سنوات 1861-1870م إرتفع العدد إلى 103 مركزا استيطانيا ما بين 1891-1900م.

أثر إرتفاع عدد الأوروبيين في الاستحواذ على أكثر المناطق الزراعية وأخصبها، وسنت لذلك الإدارة الاحتلالية مجموعة من القوانين والمراسيم- سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني¹ إضافة إلى أسلوب التنازل و المصادرة خاصة بعد اندلاع ثورة المقراني والحداد سنة 1871م وعمليات البيع والشراء بين الأهالي والأوروبيين. أشارت إحصاءات 1900م عن عمليات بيع الأهالي لأراضي للمستوطنين المقدرة ب 25.861 هكتارا، وفي المقابل وصل مبيعات المعمرين إلى الأهالي في ذات السنة إلى 6.823 هكتارا.² هذه الفوارق الكبيرة في المبيعات لها تفسير واحد وهو طرد الأهالي من أراضيهم والاستحواذ على أكبر المساحات الخصبة وبأثمان زهيدة.

أفرزت هذه البنية العقارية معادلة غير متوازنة بين المعمرين الذين أصبحوا ملاكا كبارا يستحذون على أخصب الأراضي وأجودها، والجزائريون الذين أضحووا خماسين Khammèsه³ لدى المعمرين، بعدما كانوا أصحاب أرض شرعيين. وقد كان لقانون السيناتوس كونسيلت الصادر في 26 أفريل 1863م أثرا كبيرا في زعزعة استقرار القبيلة أو الأعراش. عندما قضى على الملكية الجماعية للأراضي على حساب الملكية الفردية وبالتالي المساس بوحدة التراب في تماسك القبائل والأسر الموسعة (التفرقة). حيث قُسمت القبائل إلى عدة دواوير، وكل دوار إلى عدة بلديات أو دوار بلدية Douar Commune وبلديات أهلية، أو تحويل الدواوير إلى بلديات كاملة الصلاحيات أثناء توسع مناطق الحكم المدني.⁴ فبرزت أراضي الأفراد وقضت تدريجيا على الملكيات الجماعية.⁵ قال أحد ضباط المكاتب العربية للمؤرخ "الكسيس دي طوكفيل" (Alexis De Tocqueville): « سيدي لا يمكن أن يوجد معمر من غير أرض، وعليه يجب تجريد العشائر من أملاكها لإحلال الأوروبيين في أماكنها»⁶

ركّز القانون المشيخي على تقسيم القبائل إلى عدة دواوير لتشتيت شمل الأسرة المكوّنة للقبيلة، فبعد تنفيذ القانون بين 1863م إلى نهاية سنة 1870م، تم إحصاء مايربو عن 372 قبيلة مقسمة إلى 667 دوار، أخضع

¹ من تلك القوانين والمراسيم نجد : قوانين 26 جويلية 1873 ، مرسوم 21 جوان 1871م، قانون 28 أفريل 1887م وغيرها

² G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 32

³ لم يكن سابقا أحد اعيان قبيلة ما، ولكن كان فلاحا يملك أراضي زراعية، وبعد الغزو صار بعد عمليات نهب واستيلاء على أراضيهم أجيرا عند سيده المعمر، يزرع، ويحرق ويحصد وفي الأخير يتقاضى خمس انتاجه من سيده، أنظر:

- Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 43

⁴ Voir :

- G.G.C.A, Etat Actuel de L'Algérie, Op. Cit, pp 06-08

- G.G.A, Tableau Général au 30 Septembre 1884..., Op. Cit, p86.

- G.G.A, F.Accardo, Tableau Général des Communes de L'Algérie au 01 Janvier 1897..., Op. Cit, p 190

- Augustin Bernard, Op. Cit, pp 14-16.

⁵ Auguste Dupré, Op. Cit, p 113

⁶ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 32

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

العدو مساحة 1003072 هكتار إلى الدومين و 1336492 إلى ملكية البلدية. كما أشارت إحصاءات تطبيق قانون 1887م إلى تقسيم 316 قبيلة إلى 524 دوار، ألحق منها مساحة 3.114 هكتار للدومين بما فيها 1.179664 هكتار من الغابات. كانت محصلة تنفيذه تمس 688 قبيلة قُسمت إلى 1.191 دوار، سلخ منها المحتل 16.636500 هكتار للدولة.¹ ولتكشف حقيقة ما طبق في أي قبيلة، يمكننا الاستشهاد بريف ميله² الذي احتوى على 12 قبيلة (موية، ميله، زواغة، فرجية وغيرها) طبق فيها قانون 1863م وقسم دواويرها فقبيلة موية تم تقسيمها حسب مرسوم 18 جوان 1888م إلى دواوين (قطارة وسيدي عبد المالك) وقبيلة زواغة تفرعت إلى 03 دواوير: أولاد يحيى، أولاد حايا ودوار الدهرة.³ وما بين 1891-1900م تم انشاء أو توسعة 103 منطقة، في مساحة قدرها 120097 هكتار، ففي منطقة الشلف أنشئ 16 مركزا جديدا، الظهرة مركزين (02)، والهضبة السطيفية⁴ اثنا عشر (12)، وسهل قسنطينة ثلاثة (03) وغيرها.⁵

مكنت مراسيم السيناتوس كونسيلت والقوانين التي أصدرت لاحقا من تسهيل عمليات البيع والشراء للأراضي في المزاد العني، باعتبار أن للأفراد الذين خضعت قبائلهم للمرسوم أصبحت لهم سندات ملكية خاصة⁶ سمحت لهم بالدخول في لعبة المزايدة، وباعوا أراضيهم بأثمان بخسة (زهيدة)⁷، وإذا ما تم شراؤها من المعمر فتباع لهم بأثمان كبيرة،⁸ وكثير من القبائل التي خرجت من اللعبة مفلسة،⁹ وما زاد الطين بلة آثار الثقافة (الحجز والمصادرة)، ففي سنة 1881م أقرت سلطات الفرنسية حكما بحجز جماعي لـ: 46 قبيلة، وحكم واحد بحجز فردي.¹⁰ هذه كعينة فقط ناهيك عن الباقي. بفعل هذه الممارسات التعسفية. وعموما، ثبت عن هذا العمل تقلص

¹ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, pp18- 19

² Milah مدينة عربية تبعد مسافة 38 كلم عن قسنطينة، أنظر:

- Octave Teissier, Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes, Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats, Op, Cité, p 98

³ حياة بودويرة، "انعكاسات سياسة السيططان الفرنسي على سكان ريف ميله خلال القرن 19م"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، عدد 05

ميله، جوان 2017م، ص 810

⁴ Sétif تقع على مسافة 130 كلم من قسنطينة، عُد إلى :

- Octave Teissier, Algérie : Géographie- Histoire- Statistique- Description des Villes, Villages et Hameaux- Organisations des Tribus- Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats, Op. Cit, p 99

⁵ De Peyerimhoff, **Enquête sur Les Résultats de la Colonisation Officielle de 1871 A 1895 : Rapport a Monsieur Jonnart Gouverneur Général de L'Algérie**, T Premier, Imprimerie Torrent, Alger, 1906, p 71

⁶ ذكرت جريدة المبشر عينات كبيرة منهم، على سبيل المثال نجد سند ملكية لسي محمد السعيد بن معمر ببجاية وقاسي سعيد بن محمد الذان وقعت بينهما بيع مع الإدارة الفرنسية قدره 800 فرنك دُفعت معاينة، أنظر:

- جريدة المبشر 02 مارس 1891م

⁷ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 74

⁸ هناك جدول يوضح المبيعات وأثمانها ما بين 1880-1900م ، يمكن الإطلاع عليها في :

- G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p 32

⁹ شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 736.

¹⁰ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 223

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

في عدد أفراد القبائل، والقبائل معا. ¹ فقبيلة صبيح التي صودرت أملاكها غرّمها المحتل بـ: 8740 فرنكا لخزينة الدومين بسبب ثورة 1871م وحرائق 1882م. ² وشهدت أعوام 1871-1882م التنازل مجانا للاستيطان عن 374286 هكتارا بقيمة 43 مليون فnk، وأنشأت السلطات الفرنسية أكثر من 197 قرية استيطانية. ومابين أعوام 1881-1890م تم تسليم 176000 هكتارا موزعة على 3206 حصة بالحن، وبعض الحصص الأخرى بيعت بالمزاد. ووصل مجموع ما سُلم إليهم خلال فترة 1871-1900م: 687000 هكتار تقريبا. ³ استهدفت التشريعات العقارية وحدة القبيلة، وهي أحد المظاهر الاجتماعية البارزة في حياة الفرد والجماعة يعيشون تحت إمرة زعيم تلك القبيلة (أو الأعيان) ⁴ وهو إنسان يكبرهم سنا، و في نفس الوقت قائدهم ومرشدهم. يرجع تنظيم أمور القبيلة إلى حكمته وفطنته، وله مكانة خاصة بين أفراد القبيلة. لكن هذا النسيج الاجتماعي الذي شهد عليه أغلب جنرالات فرنسا منهم الجنرال "بيجو" (Le Général Bugeaud) ⁵ وغيره أصبح ممزقا بفعل السياسة الاجتماعية الفرنسية التي تعرض لها، حيث تلاشت تلك الروابط الاجتماعية، وتخطمت العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا، وماديا، واجتماعيا وحتى سياسيا. وتفتتت القبيلة كإطار اجتماعي وسياسي إلى أقسام شملت الدوار و البلدة. ⁶ أدّت تلك السياسة إلى زعزعة البناء الاجتماعي الذي نجم عنه عدت اختلالات ساهمت في تفكيك الأسرة الجزائرية ولعل أقوى ضربة تعرض لها المجتمع الجزائري هو وجود فئة موالية للمحتل.

01-2- ظهور فئة دخيلة في المجتمع ("بني وي وي" Beni Oui Oui) :

تأثرت الأسرة الجزائرية بما لحقها من آثار السياسة الاحتلالية الهدامة التي مست الفرد أو الأهلي في حياته وهويته الاجتماعية. وقد تعرضت لأبشع هجمة اجتماعية لما أنكر المحتل الغازي وجود أمة جزائرية، وأن هدفه من الغزو كان لينشر حضارة في المنطقة المحتلة. هذا الفكر التعصبي، الاستدماري، برر وجوده على أرض الميدان لتغطية جرائمه في الجزائر، وبناء المدينة الأوروبية على حساب المدينة الجزائرية. وبالتالي تفكيك الروابط الأسرية أو القضاء عليها مُشكلا نسيجا اجتماعيا جديدا من الأهالي وأبنائهم يخدمون الإدارة الفرنسية.

كسب فئة جزائرية موالية للمحتل الفرنسي تساعده في أداء مهامه، وقد رأينا سابقا أن هذه الفئة من ضعاف النفوس، ممّن انبهروا بالحضارة الفرنسية وانساقوا إلى إغراءاتها كمنحهم امتيازات أو الإبقاء على امتيازاتهم السابقة كتوليتهم وظائف في الإدارة الكولونيالية في الترجمة مثلا أو كضباط المكاتب العربية وغيرها). وقد أطلق الأهالي

¹ M.Mauroy, Op. Cit, pp 353-354

² جريدة المشرق 02 مارس 1889م

³ شارل روبر آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 87

⁴ هناك دراسة حول أعيان القبائل تطرق إليها "ديدفل" D'Ideville في كتابه عن صديق حروبه ومرافقه في الجزائر الجنرال "بيجو" Le Général Bugeaud، أنظر:

- Henri D'Ideville, Op. Cit, T 03, pp 06-09

⁵ Ibid

⁶ A.Bernard et N.Lacroix, L'évolution du Nomadisme en Algérie, Paris, 1906, p 292

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

على هذه الفئة المتعاونة مع العدو إسم قبائل "بني وي وي" Beni Oui Oui¹. وفي نظرنا، هذه الفئة أصبحت عائلة على الأسرة الجزائرية المحترمة، وهي تُعبر على أننا نحن مع فرنسا التي لا نرفض لها طلبا. يرجع تاريخ ظهور هذه الفئة إلى عهد سيادة النظام المدني على حساب النظام العسكري، ومسايرة الحكام العامين المدنيين مطالب المستوطنين، ومنهم الحاكم العام المدني "ألبرت غريفني" (Albert Grevy) الذي عكف على توسيع مجال الحكم المدني في كامل المناطق التلية. ميّز تلك الفترة إلغاء المكاتب العربية التي قدم فيها الأهالي من ضعاف النفوس خدمات كبيرة، وبعد فقدانهم امتيازاتهم، لم يهن عليهم الأمر، وقاموا بخدمة المحتل² فعينهم الحكام العامون المدنيون كمساعدين أهليين في أراضي القيادة (الأقاليم المختلطة) على وجه الخصوص.³ لكنهم فيما بعد سيفقدون كل امتيازاتهم للمرة الثانية⁴ على التوالي، لأن المحتل لم يعد في حاجتهم بعد أن تعرف على أغلب مناطق الجزائر، ولا سيما المناطق التلية والهضبية، أو المناطق الشمالية وأجزاء من الصحراء الكبرى. ولأنَّ ضرورة الاحتلال الكلي للجزائر يفرض عليهم التخلص نهائيا من هؤلاء العملاء، الذين نعتهم العدو الفرنسي بالخنونة دون مراعاة الخدمات الكبيرة المقدمة له.⁵

حَصَرَ لهم المحتل الغازي وظائف في الإدارة والجيش دون أخرى⁶، بشرط تمكنهم من التحدث أو الكتابة الكتابية بشيء من اللغة الفرنسية دون الغوص في مفاهيمها السامية، أو تعليمهم شيئا من معنى الحضارة السيادية، السلطة وغيرها حتى يبقى ذلك الأهلي خاضعا لسلطة العدو.⁷

الأمر المحير هو أن تلك الوظائف المتواضعة شدّت إليها اهتمام الكثير من الناس، فمثلا كانت وظيفة الخوجة في المكتب العربي أو البلدية المختلطة، تُدرّ من يتولاها دخلا سنويا يبلغ 600 فرنك في الفترة ما بين 1878-1880م مقابل 9000 إلى 1.200 فرنك سنويا، ومع ذلك استمر الناس يتنافسون عليها لأنهم يعتبرونها مطية للاقتراب من أعتاب السلطة. كان الأهالي يعتبرون أولئك الموظفين البسطاء في عداد الأقوياء وكانت تلك الوظيفة معبرا نحو آفاق أسمى: "سي محمد بن صيام"، وهو صهر "سي سليمان" أحد أثرياء الملاك يشغل منصب خوجة في مدينة مليانة وسنه لم يتجاوز 25 أو 30 سنة، ثم ارتقى إلى مرتبة نائب عام ومفوض مالي، وانتهى إلى منصب رئيس أول للفرع العربي. وكذلك شأن "سي صالح بن يمينة" الذي ارتقى من منصب

¹ Paul Boudre, Op. Cit, p 305

² Ibid, pp 304-306

³ Paul Boudre, Op. Cit, pp 304-306

⁴ الامتيازات السابقة التي فقدها أعيان الأهالي تعود إلى البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي، وقيام الجيش والمعمر بعمليات النهب والسلب التي لم يسلم منها الأعيان أنفسهم، أو من له علاقة بهم من ذوي القرابة.

⁵ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 712

⁶ ومن الأسماء العربية المشهورة بمنطقة القبائل الكبرى الموالية للمستعمر كشيوخ الأهالي نذكر على سبيل المثال: "سي بن محمد ولد الحاج"، "الحاج أحمد بن دحمان"، "شعبان بن حميد"، "علي بن حاج قويدر"، "عمار بن طيب"، وللتعرف على بقيتهم كعينة لا كقائمة كلية، عد إلى:

- Joseph Robin, Op. Cit, pp 559-566

⁷ Auguste Warnier, Op. Cit. p 245,

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

خوجة الأصنام في سنة 1875م إلى مرتبة المفوض المالي. وترقى "سي مولا نايت واعمر" الذي كان خوجة سابقا في Fort National إلى منصب قائد لهذه الدائرة المحكمة في عدة قبائل : بني منقلات، بني بو يوسف، بني يحي وبني بوشعيب. ومع تطبيق نظام الحكم المدني سنة 1881م تحول هذا القايد إلى مجرد نائب عن بني بوشعيب، وعن دوار "أومالو" في سنة 1885م.¹

اقتضت المصالح الاحتلالية في الجزائر اعتماد مثل هذه الأساليب وتوسيع استخدامها على أكبر نطاق لإحياء السياسة الاحتلالية القديمة "سياسة فرق تسد". وقد استخدمها جنرالاتها ضد الهجمات العسكرية لقادة المقاومات الشعبية، لإثارة الفتن والتفرقة بين القبائل المنضوية تحت لواء قادتها، أو الرافضة للاحتلال. فنجحت في بعض منها وفشلت في أخرى.

تبعا للخدمات التي قدمها الأهالي للعدو، ونشوة الانتصار العسكري للقائد العام للحملة الفرنسية على داي الجزائر يوم 05 جويلية 1830م، ظهرت العديد من الكتب الأجنبية، تناولت مسألة الجزائر من منظور سياسي واجتماعي، تتحدث فيه عن احتلال الجزائر والتحكم في البلاد والعباد، وتغنت في كتاباتها بمقولاتها المشهورة التي تنادي بامتلاك الجزائر أرضا وشعبا، فالمؤرخون الفرنسيون عند التحدث عن الجزائر يصفونها ببلادهم فيما وراء البحر الأبيض المتوسط، يفصلها عنهم هذا المسطح المائي، وحتى سكانها من سلالة فرنسية² أو بلاد الغال، بل واعتبرت جوهرة التاج الفرنسي،³ وباجتماع كل هذه الأقاويل التي لا أساس لها من الصحة، نجد هؤلاء المؤرخون يتكلمون ويكتبون عن الجزائر بصيغة الجمع، وأنهم أصحاب الأرض الشرعيين بدلائل واهية رسمتها مخيلتهم الفكرية منهم : المؤرخ "إسماعيل إربان" (Ismayl Urbain) في كثير من مؤلفاته يذكر بأن «الجزائر أرض فرنسية»⁴ والمؤرخ "ثي كورمي" (TH.Cormier) عندما يتحدث عن التنظيم الإداري للجزائر يقول: «A nous l'Algérie»⁵ أي «في بلدنا الجزائر». وكأنهم أصحاب المنطقة وأسيادها الشرعيون. وهي كتابات تاريخية احتلالية تدعو وتُشجّع الجيش وساسة فرنسا على التمسك بالجزائر واستغلالها بما يخدم الفرنسيين والمستوطنين في الميادين والمجالات، وخاصة الاقتصادية منها.

01-3- القضاء على الأرستقراطية العربية (أعيان الريف والمدن) :

سعت الإدارة الكولونيالية مع بداية الغزو والتوسع نحو المناطق الداخلية إلى إتباع سياسة استقطاب الأعيان سواء في الريف أو المدن، أو كما تسميهم بالأرستقراطية العربية (فئة الأجواد والمرابطين)، لأنها تجهل المنطقة

¹ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 711

² François Charvériat, **Huit Jours en Kabyle : A Travers la Kabylie et les Questions kabyles**, Librairie Plon, Paris, 1889, pp 03-05

³ Auguste Warnier, Op. Cit. p 56

⁴ Voir :

- Ismayl Urbain, L'Algérie française: indigènes et immigrants, Op. Cit. p03

- Eugène Buret, Op. Cit. pp 346-347

⁵ TH.Cormier, **L'Algérie !... moins Lillusion**, Moquet Librairie éditeur, Paris, 1847, p 01

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

والأعيان دليلها ومرشدها، وقد اتبعها ضعاف النفوس ومن أغوتهم الحضارة الفرنسية. وبعد مرور جيل من الاحتلال (1863م) بدأت فئة الأعيان في الاختفاء، وأخذ الفرنسيون يوظفون بدلها عناصر جديدة ضعيفة الموارد ومغمورة الحسب والنسب، وأكثر ولاء للفرنسيين وأقل خطورة عليها من الأولى. كما أن المرابطين والأشراف أخذوا يتولون الوظائف للفرنسيين، وأصبحوا بالتدرج فئة وسيطة حاكمة أيضا، ولكن الوسطاء الجدد كانوا أقل سلطة من القيادات السابقة. كانت السلطة في الماضي معنوية، تتمثل في الجاه، النسب، الشرف والشهرة، ثم مادية تتمثل في الأرض، الثروة، صلاحية جمع الضرائب وإقامة الحدود (القوانين). أما السلطة الجديدة فكانت وظيفية فقط، إنها تعني تنفيذ الأوامر الصادرة إليها من السلطات الفرنسية العليا. وكان أقل ضابط فرنسي في مكتب أو مركز يتحكم في عدد من الآغوات، الشيوخ، القضاة والمرابطين، وكان يتدخل حتى في تسيير الشؤون اليومية للقائد مع

قبيلته. لقد أصبح الزعيم الأهلي عبارة عن خوجة أو وكيل لإدارة فرنسية أخذت تستغني عنه بالتدرج.¹ جرى القضاء المقصود على أعيان الريف بواسطة تفتيت الملكية الجماعية ونزع الصلاحيات القديمة واستعمال سياسة "الصفوف" أي "سياسة فرق تسد"، وإحلال المغمورين محل المشهورين ابتداء من عهد الماريشال "بيجو" (Le Marechal Bugeaud) وعهد نابليون الثالث. ويُسمى المؤرخ "بيرك" Berc "ذلك المشروع بإنشاء" المجتمع الفرنسي - الإسلامي - فرنكو ميزولمان "Franco- Musulman منذ 1860م.² ذكر المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله في كتابه "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الخامس منه" أن فرنسا استخدمت في محاربة الأرستقراطية العربية الوسائل الميكافيلية، جندت أولا الأجواد وضربت بهم المقاومة والأشراف، ثم جندت المرابطين والمغمورين وضربت بهم الأجواد، واستخدمت أسلحة أخرى كقانون الأهالي³ وقانون الحالة المدنية. ومنذ ظهور الحكم المدني والتوسع فيه سنة 1881م قضى على نفوذ القيادات العربية وأحفادها.⁴ وفي القرن الماضي شعر أبناء وأحفاد أولئك الأجواد أنهم فقدوا كل شيء تقريبا: فقدوا الثروة والجاه الذي كان لأجدادهم كما فقدوا الاعتبار الذي كان للمخازنية وأهل البارود.⁵ وقد وصفهم المؤرخان "ديبو أوكتاف" (Depont Octave) وقزافي كوبولاني (Xavier Coppolani) "بالصعاليك، والجرمين بعد أن فقدوا امتيازاتهم وثرواتهم خاصة بعد ظهور قانوني: 1873م و1887م.⁶

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، مرجع سابق، ص 92-93

² نفسه، ص 95.

³ نفسه، ص 96

⁴ Octave Depont et Xavier Coppolani, Op. Cit, p 182

⁵ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، مرجع سابق، ص 99

⁶ Octave Depont et Xavier Coppolani, Op. Cit, pp 182-184

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

تحدث المؤرخان عن بعض الأسماء الأرستقراطية العربية المنهارة،¹ ففي الإقليم الغربي (وهران) نجد أولاد "سيدي العربي" الدينية والحربية بوادي الطاغية والشلف، و"أولاد بومدين" أحد فروع قبيلة سيدي العربي بالشلف "أولاد بن يحيى" بجبل عمور، و"أولاد بن عودة". وفي إقليم العاصمة: "عائلة محي الدين"، و"أولاد مختار جنوب المدينة"، و"عائلة بومزراق"، و"أولاد عبد السلام"، و"أولاد بن شنوقة"، و"أولاد الزعانين" في الأغواط وغيرها. وعائلات: "آل رزقي"، و"آل الحسناوي"، و"بني مراد"، و"آل بن علي الشريف"، و"آل بن عاشور" وآخرون. أمّا الجنوب الشرقي فتظهر عائلات: "بوعكاز بن قانة"، و"بني جلاب" و"أولاد الحاج علي".² ولم يبق لهؤلاء من قوة ولا نصيب في الإدارة الفرنسية إلا ما قام به الحاكم العام "جول كامبون" (Jules Cambon) وهو تكريم القدماء منهم، وتخريج المتفرنسين من أحفادهم.³

الواقع، أنهم لم يلغوا تلك الوظائف هكذا كلية، ولكنهم كانوا يقلصون منها ببطء حتى لا يحدث ذلك ردود فعل عنيفة كالثورات، إنها عملية تذويب بطيئة. وقد سمى بعضهم تلك الطريقة بالقرطة (من البيروقراطية) فالخلافة الواحدة كانت تجزأ إلى عدة أغوات وقيادات حتى لا يستقل صاحبها بالنفوذ، والعائلة الواحدة يجب إشراك عائلات أخرى منافسة لها فيما كان لها حتى يحدث التوتر المطلوب بينها ويتطلب الأمر تدخل العدو وكلما حدثت ثورة مثل "ثورة الزعاطشة 1849م"، القبائل أو "أولاد سيدي الشيخ"، كانت العائلات الحاكمة في المنطقة تعاتب بتجزئة منطقة نفوذها أو بإبعاد رأسها أو بتعيين منافس له من نفس العائلة أو من عائلة أخرى. وهكذا فلم يحن عقد السبعينات حتى لم يبق من تلك العائلات الأرستقراطية المتسلطة في ظل الاحتلال الفرنسي إلا الهيكل العظمي فالذين كانوا يحكمون كانوا في الحقيقة مجرد دمي يتلاعب بها العدو الذي أصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة عندها.⁴

¹ الحقيقة التاريخية حول الأرستقراطية العربية أو كما تسميها المصادر العربية التاريخية بسلطة الجماعة، كان المقياس الوحيد للإختيار هو السلوك الحسن دينيا ودنيويا للشخص المختار، ويعترف الفرنسيون بأنهم كانوا يضطرون لهذا المقياس في السنوات الأولى بعد احتلالهم لأي منطقة من المناطق، وطبقوه حرفيا في بجاية وسكيكدة ما بين 1837-1867م، وتظهر هذه الحقيقة في العزل الجماعي للقياد والشيخ الذين تعاملت معهم مباشرة، وتعيين غيرهم ابتداء من سنة 1853م. لأن سمعتهم وسلوكهم بين أفراد الأعراس لا تناسب أهداف المعمرين الذين يعملون بكل الوسائل لإذلال واستعباد الشعب الجزائري، نجد في هذا الصدد عزل بورنان بن عز الدين قائد زواغة سنة 1864م، وبوعكاز بن عاشور قائد فرجية سنة 1864م، وسي أحمد بن شريف مولاي الشقفة قائد بني يدر سنة 1853م. وقس على ذلك بقية القياد وشيوخ القبائل. أنظر:

- جريدة المبشر 22 أوت 1864م

- جريدة المبشر 15 نوفمبر 1853م

² Octave Depont et Xavier Coppolani, Op. Cit, pp 180-181

³ أنظر:

- أبو القاسم الجزائر سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ، ج5، مرجع سابق، ص 111 وأنظر أيضا:

- Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie au Commencement du XXe Siècle, Op. Cit, pp 60-61

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص 328

نتيجة لأعمال النفي، والتهجير، والتخريب ومصادرة الأملاك الخاصة¹ تحطمت البرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى، وكانت تتألف من التجار، الحرفيين وغيرهم، حيث شردوا، وزاحموا في أعماقهم وأنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الأوروبية التي كانت تتصف بالشراسة في ميدان الاقتصاد، والغلبة في ميدان السياسة والإدارة.² وقد ذكر عنهم منظرو الاحتلال بأنَّ : «العرب محكوم عليهم بالإخفاء في مدة زمنية قصيرة»³

بيّنت سياسة فرنسا الاجتماعية (إنهاء الأرستقراطية العربية) إتجاه الجزائريين مدى علمانيتهما، فقد أرادت منذ الاحتلال تحقيق أولى مراميها التي ذكرها المؤرخ الفرنسي "إسماعيل إربان" (Ismael Urbain) وهو تشديد مراقبتها على الأهالي والفصل بين السلطة الروحية (الدينية) والسلطة السياسية (إدارة البلاد)،⁴ فمارست كل الأساليب لإبعاد الأعيان الدينيين وأسقطت حكم الأتراك وفتتهم إلى آسيا الصغرى (موطنهم الأصلي) ثم واصلت هجمتها الشرسة على باقي الأعيان العسكريين (الثوار). والروابط الأخرى المشكلة للأسرة الجزائرية (الأرض).

01-4- آثار قانونا : الحالة المدنية و قانون الأهالي (الأنديجينا):

01-4-1- آثار قانون الحالة المدنية :

الحديث عن آثار قانون التلقيب أو كما يسمى بقانون الحالة المدنية لا يقل شأنا في زيادة معاناة الجزائريين الاجتماعية عن بقية القوانين التشريعية أو قانون الأهالي، فجروح الاحتلال في جسد القبيلة لم تضمّد بعد وبقيت دون علاج كاف، أو إن كان موجودا أصلا. لهذا المحتل الغاشم أراد أن ينشر المرض (القوانين التشريعية قانون التلقيب ، إنهاء الأرستقراطية العربية وغيرها) حتى يتمكن من إضعاف الأهالي اجتماعيا، وبالتالي تمكين سلطته وجبروته في المجتمع، وتحقيق آمال المعمر الأوروبي في المحتلة (النهب والسرقة لثروات الجزائريين). أفرز هذه الأساليب المتبعة لتحقيق تلك الأهداف والغايات، نوعا من الانفصام في الشخصية القبلية- أو باندثارها لو صح التعبير- بفعل سياسة وقانون الحالة المدنية على وجه الخصوص.

المتداول عند الأهالي في أسمائهم وألقابهم أو كما كان يطلق عليه "اللقب الأهلي"، لم تكن لهم سجلات رسمية تدون فيها عقود الميلاد، والزواج، والطلاق، والوفاة وما شابه ذلك، لهذا رأت الإدارة الفرنسية منفذا اجتماعيا للإخلال في التركيبة الاجتماعية لشجرة العائلة المكونة- حسب ما تطرقنا إليه في ذات الموضوع- من الأسماء الثلاثية ، الرباعية ويمكن أن تصل حتى الخماسية.

سعت فرنسا إلى إحداث زعزعة وانفصال في هذه السلسلة المركبة للأسماء الجزائرية، بالقضاء على اسم الجد وبالتالي قطع أحد الأركان الأساسية في التعريف بهوية الأهلي، والاكتفاء بالاسم الأهلي الجديد الذي سيتحصل

¹ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 58.

² مجي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، مرجع سابق، ص 35-36

³ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 60

⁴ Ismayl Urbain, L'Algérie pour les Algériens, Op. Cit, p 37

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

عليه بعد تطبيق قانون التلقيب في القبيلة أو الدوار الذي يقيم فيه.¹ وقد تطلبت هذه العملية جهدا بشريا وماديا كبيرين، مما تسبب في تأخر وتيرة تطبيقه. لم تخصص له حصة في ميزانية 1883م التي وصلت قيمتها 300000 فرنك فرنسي، ونفس الشيء في ميزانية 1883-1884م، ثم سجلت ميزانية 20000 فرنكا عام 1885م، ولم يُطبق فيه القانون إلا في 06 دواوير، وسجلت ميزانية 100.000 سنة 1886، وفي نهاية ذات السنة، أي بعد مرور أربع (04) سنوات من تاريخ صدور القانون، شملت العملية 16 دوارا،² ومع نهاية عام 1890م بلغ عدد الأهالي الذين تحصلوا على ألقاب جديدة 523000 نسمة فقط. أغلبهم من سكان الأقاليم المدنية،³ وفي عام 1892م حمل ما يقارب 1065000 أهلي لقباً جديداً، وحتى تسرع الإدارة من وتيرة تعميم العملية خصصت من ميزانية التسيير مبلغا وصل 1075555 فرنك لتلقيب 3069368 أهلي.⁴

أفضى تطبيق القانون إلى حصول الأهالي على لقبهم الجديد، الذي لا يمت الصلة أبداً بما يماشي القوانين الشرعية (لأن القائمين عليه مسيحيون) أو الوضعية، بما فيها القوانين العرفية (السائدة في القبيلة)، لذلك وجد كثير من أفراد المجتمع الجزائري، بل أفراد العائلة الواحدة أنفسهم يملكون عدة تسميات، والخلل في ذلك هو قلة صرامة وانضباط المكلفين بالعملية، حيث كان يتم الشروع في تسجيل دوار ثم الانتقال إلى دوار آخر، مما يجبرهم على عدم إدراج الأفراد المرتبطين بعائلة الشخص المسجل...، ومن جانب آخر، نجد أخوين وعم لا يسكنون في نفس القرية تُعطى لهم أسماء مختلفة، وقد يفرض الحفيد اسمه على العم، وأكثر من ذلك، قد يفرض الابن اسمه على الأب، وأحيانا يجد الفرد نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لأراضي في مناطق مختلفة.⁵ كما كشفت العملية عن غرابة أو استحالة الالتزام ببعض القواعد التطبيقية التي ضُبِطت تسهيلا للمهمة، مثل إزالة "أل" التعريف أو أدوات النسبة (بن ولد...) أو صفة الحاج.⁶

جلب القانون تعاسة كبيرة للأهالي وقضى تدريجيا على أسماء الأجداد التي حل محلها اللقب الأهلي، بل وما زاد في تفكك العائلة باعتبارها جزءا من القبيلة، وتشويه شخصيتها التاريخية بعد اضمحلال مدلولها العربي أي وبمختصر القول، قطع سلسلة النسب العائلي التي لا تخرج عن التعصب الديني وكره الكفار للدين الحمدي، وما دعى إليه في باب تسمية المواليد بخيرة الأسماء العربية.

المطلع على الموكلين بتنفيذ هذا المشروع الاحتلالي محافظون اشتهروا بالتهكم أو بعدم الإطلاع على حقيقة أمور الأهالي، أفضت إلى تركيبة غريبة لم تكن متوقعة قط. اشتهر بعضهم بما كان يعطيه للأهالي الذين يتقدمون

¹ Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 567

² شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 1، مرجع سابق، ص 338-339

³ Émile Larcher, Op. Cit, T02, p 162

⁴ Voir :

- Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 568

- Émile Larcher, Op. Cit, T02, p 162

⁵ C.S.G, Session : Décembre 1879, p 431

⁶ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 1، مرجع سابق، ص 339

للتسجيل عنده، من أسماء فرنسية... للحيوان وكان كثير من أولئك الضباط يجيد العربية ولكنهم كانوا يُضمرون في نفوسهم مشاعر الكراهية العرقية، مما جعلهم يستعرضون أسماء الحيوانات باللغة العربية أو أسماء المهانة والشتم. كالعايب، الأقرع، الهتهات أو الأحول، طبال، فرطاس أو عقون وفي نقل الاسم يضاف له "ال" التعريف كالعقون، الفرطاس...¹ وفي حالة رفض الأهالي لها، أو إبداء رغبتهم في عدم التصريح بولادتهم أو وفياتهم فإنهم سيحذون أنفسهم معاقبين بعقوبات محددة في قانون الأهالي.²

كثير من الجزائريين من حصل على الاسم الجديد، الذي يحمل إساءة لصاحبه، إلا أنه لم يسجل سوى 288 التماس تصحيح خلال فترة 1885-1894، وذلك راجع لسببين هما: أن الجزائريين كانوا غير مبالين بهذه الأسماء نظرا لغموض العملية، فكانوا لا يدرون أن هذه الأسماء ستنتقل لأولادهم من بعدهم، لذلك نجد أنهم استمروا بالعمل بأسمائهم القديمة. أما السبب الثاني هو تكاليف القضاء³ التي تتطلبها عملية تصحيح⁴ أو تعديل الاسم العائلي. وبذلك وجد الجزائري نفسه أمام خيارين، كلاهما مرّ، فإما أن يرضى بهوية مزدوجة أو أن يعمل على تغيير اسمه العائلي، والذي يكلفه كثيرا.⁵ وأسباب أخرى متعلقة بالإدارة، وهي حالات متعلقة بتسجيل الزواج والطلاق الذي لم يلفت انتباه مسؤولي الأحوال المدنية إلا نادرا.⁶

خلاصة القول عن موقف الأهالي من تطبيق قانون الحالة المدنية هو وجود رأيين مختلفين، أحدهما أبدى فيه أصحابه قلقهم وتخوفهم مما سينتظرهم من عقوبات في حال عدم الاستجابة للقانون، والثاني كشف أصحابه عن قبولهم وإقباله عليه، وفي نظرنا، الموقف الأول مردّه خلط الأهالي بين قانوني الحالة المدنية والتجنيس، وتخوفهم من تجنيد ذريتهم وأحفادهم في صفوف العسكر الفرنسي، أو فرض ضرائب جديدة عليهم. أما الموقف الذي أبدى قبوله القانون، فليس غريبا علينا أن تكون الفئة الموالية للمحتل أن تتقدم إلى القائمين على تطبيق القانون بتغيير أسمائهم جذريا من العربية إلى الفرنسية، ليس فقط الحصول على ألقاب أهلية تدور في فلك الأسماء المخيرة لهم أو المفروض عليهم (باللغة العربية).

01-4-2- آثار قانون الأهالي (الأنديجينا) :

إنّ الحديث عن آثار قانون الأهالي يطول كثيرا ولا نستطيع أن نحصره في بضعة أسطر، فهذا المشروع الضخم ضد العنصر الجزائري كلّ الإدارة الفرنسية جهودا بشرية ومادية كبيرة، ولم يصبح قانونا شرعيا في 28 جوان

¹ نفسه، ص 339-340

² Voir : - Émile Larcher, Op, Cit , T02, p 116-Arthur Girault, Op. Cit, T02, p 568 .

³ وصلت تكاليف التحقق من الألقاب الأهلية ثلاث (03) فرنكات) للفرد الواحد، أنظر: Émile Larcher, Op. Cit, T02, p 162.

⁴ هناك صورة واضحة حول كيفية تقديم الطلب إلى المحكمة، وحجم المبالغ المالية الملزم دفعها ، وأيضا مدة صدور الأحكام القضائية و ما يتعلق بالعقوبات المفروضة على الأهالي، يمكن الإطلاع عليها بالرجوع إلى :

- Émile Larcher, Op. Cit, T01, pp 690-695 et pp 708-712

⁵ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج 1، مرجع سابق، ص 340

⁶ Émile Larcher, Op. Cit, T02, pp 163-164

1881م إلا بعد مرور سنوات من العمل ليلاً نهاراً. فقد سبق ظهوره قوانين استثنائية ردعية بهدف الحفاظ على أمن المستعمرة، وإبقاء الجزائري تحت وطأة المحتل وخدمته.

رأت فرنسا أن وجودها في البلاد غير مرغوب فيه منذ الغزو، مما فرض عليها الاهتمام بأسباب السيطرة على البلاد والعباد، بإصدار مجموعة من العقوبات الخاصة والاستثنائية قبل ظهور قانون الأهالي، وقد رأينا فيما سبق الطرق الملتوية التي سلكها العدو لسلب الممتلكات العامة و الخاصة، وفرض الأمن والطاعة، وكان في كثير من الأحيان يلجأ الحاكم العام العسكري إلى إصدار أحكام تعسفية ضد القبائل التي صودرت أملاكها أو التي تعرضت إلى النهب والسرقه من طرف الجيش الغازي، مثلما فعله في العديد من قبائل البلاد التي هاجرت إلى مناطق أخرى هروبا من أعمال التخريب والدمار التي لحقتها، طلبا للأمان وحفاظا على الأرواح، وهذا ما بينته جريدة المبشر وكتبت عنه الكثير.

عمدت إدارة المحتل - كذلك - في كثير من المرات إلى أسلوب فرض شهادة التنقل على سائقي الحيوانات قصد اجتناب التبادل في الحيوانات المسروقة، واعتبرت عدم توفر تلك الشهادة مخالفة، وأساليب أخرى أكثر قسوة كان أول من تفاجأ بها، أثناء المناقشة في المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية، الحاكم العام المدني "لويس تيرمان" (Louis Timan)، من جملة ملاحظاته في الموضوع قوله: «إذا استحال على بعض الأهالي، في دوار

ما، أن يتوجه للمبيت في دوار آخر بنفس البلديات من غير أن يعرض نفسه للعقاب فيبدو لي أن ذلك أمر قاس ومبالغ فيه». قدمت لهذا الحاكم شروح مفادها أن من الأهمية بمكان أن يظل الأهالي تحت قبضة الإدارة.¹ اتبعت سلطات المحتل كل ما من شأنه أن يحقق لها مزيدا من الرخاء على حساب ممتلكات الجزائريين، ولو بأبشع الطرق التي تفاجأ فيها حكامها، وهذا أمر لا جدال فيه من دولة متطورة تدعي نشر الحضارة واحترام حقوق المواطنين.

تضررت القبائل الجزائرية من ولايات المخالفات المتعلقة بقانون الأهالي، قانون الغالب ضد المغلوب، وهذا ما زعزع أمن واستقرار تلك القبائل، بل ومسّ وحدتها وتماسكها، حيث تعرض الكثير منها إلى النفي والتهجير العقوبات والإبادة الجماعية في حالة الرفض أو عدم إبداء الطاعة والولاء للمُحتل، أصبحت مناطق نفيعهم داخل الوطن وخارجه، سلوكا إجراميا وعادة مكتسبة، تفرض نفسها على واقع الأهالي وبشدة. أصبح هؤلاء المهجّرين بعيدون عن أهلهم وذويهم، ويقومون بأعمال السخرة حتى يضمّنوا لقمة العيش لا أسباب الراحة والأمان، فهاهم منفيي ثوار ثورة العامري سنة 1876م الذين طُبّق عليهم النفي في 01 أكتوبر 1877م، نُقلوا في سفينة شحن وداخل أقفاص قليلة التهوية، يقومون بجميع الوظائف الحيوية في ذلك المكان الضيق، طيلة فترة الرحلة التي دامت

¹ شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 323 و ص 329

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

106 يوما.¹ وفي كثير من الحالات لجأت إدارة المحتل إلى عقوبة التغريم كأكثر هدف للتقليل من مصاريف رعاية المسجونين.² فقد تضاعف مبلغها سنة 1874م من معدل 195000 فرنكا سنويا إلى 380000 في السنوات الموالية.³ وهذا طبعاً لإخماد لهيب الثورات الشعبية كأولى أولوياتها في سياستها الإجرامية. فحسب ما جاء في مشروع 1888م : «... كثير من الأهالي رافضون للوجود الفرنسي في الجزائر، ومهمتنا قمع أي مظهر للعداء ضدنا، والعقاب يكون فوراً غير مؤجل...»⁴

أدّى رحيل الأهالي (النفي والتهجير) أن أصبح أهلهم وذويعهم تحت وطأة الفقر، والجوع، والإصابة بمختلف الأمراض نتيجة قلة الغذاء أو انعدامه أو غياب كبير العائلة، باعتباره العائل الأول لها، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو لجوء الكثير من الأهالي إلى عمليات السرقة والتخريب لممتلكات المعمرين بمحض إرادتهم لدخول سجون فرنسا بهدف الحصول على الغذاء على الموت جوعاً، وهذا ما أشار إليه الحاكم العام " ماكماهون" (Mac Mahon) في مذكراته فحوالي 540000 شخص متواجدين في محتشدات مليانة،⁵ أورليانفيل (شلف) وغليزان.⁶ فكثير من الأهالي من وجد ملاذه في تلك السجون وتفضيلها على الموت تحت طائلة المجاعات والأوبئة والنكبات الطبيعية (الجراد، الجفاف)⁷ التي ضربت أطنا ببلاد. ولعل إحصائياتهم في تلك السجون أكبر دليل على ذلك- بما فيها المخالفات المرتبطة بقانون الأهالي- حيث قُدِّر عدد المساجين من الأهالي خلال السنة، بين 16000 إلى 25000 سجين، فمابين 01 جويلية - 30 جوان : 1896-1897م: 21757 سجيناً 1897-1898م: 21497 سجيناً- 1899م: 23366 سجيناً، 1899-1900م : 25708 سجيناً.⁸

يتبيّن لنا من ارتفاع عدد المساجين الجزائريين خلال السنوات المذكورة هو التوسع في ممارسة وتطبيق المخالفات المتعلقة بقانون الأهالي، وهذا كله لأجل فرض الطاعة وإحلال الأمن والاستقرار في المستوطنات الأوروبية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نجد العدو الغاشم يستغل اليد العاملة في المزارع الكولونيالية (اليد الرخيصة) لتعويضها باليد العاملة المهاجرة أو التي تركت العمل في مشاريع البناء الاستيطانية لإعالة عائلاتهم

¹ Mélica Ouennoughi, **Algériens et Maghrébins en Nouvelle Calédonie de 1964 à Nos Jours**, Casabah Édition, Alger, 2008, p 143

² وقد أُدين العديد من المساجين الأهالي بالأعمال الشاقة في السجون الفرنسية، ففي فترة جانفي جوان 1898م أُدين 750 أهلي بالحبس والأعمال الشاقة طيلة 2733 يوم، وارتفع عددهم فترة 1898-1899م إلى 2724 مدان للأعمال الشاقة في دمة 12659 يوم، وبلغ عددهم 5861 مدان يقومون بأعمال السخرة خلال 18079 يوم، أنظر : Émil Larcher, Op. Cit, T02, p 126

³ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 325-326

⁴ Émile Larcher, Op. Cit, T02, p 112

⁵ Le Maréchal Mac Mahon, Op. Cit., p 328-330

⁶ Relizane مدينة تقع بالغرب الجزائري تقع على بعد 58 كلم عن مستغانم، و114 كلم عن مدينة وهران، وحول تاريخ المنطقة، يمكن العودة إلى : Charles Gouillon, Op. Cit, pp 335-337

⁷ سنأتي إلى ذكرها بنوع من الشرح والتحليل لاحقاً

⁸ Émile Larcher, Op. Cit, T02, p 125

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

التي تعرضت لمختلف النكبات الطبيعية والويلات الاحتلالية التي جعلتهم في الأخير فئات تعيش تحت سقف الفقر والمجاعة، والأوبئة وغيرها.

عمّدت إدارة المحتل إلى تبني خطط تهتم بمراقبة الأهالي وتحركاتهم سيما الذين يقطنون بالقرب من المستوطنات الأوروبية،¹ وقد تطرق إلى ذلك الحاكم العام "جول كامبون" (Jules Cambon) خلال جلسة المجلس الأعلى للجزائر المنعقد سنة 1897م بقوله²: «... لقد وضعنا خططا محكمة، وخصصنا أمناء بالقرب بالقرب من المقاطعات الإدارية مسؤولين عن مراقبة تحركات الأهالي...». ورغم هذه الإجراءات القمعية إلا أن الأهالي لم يستكينوا للوضع، بل عبروا عن رفضهم وعدم امتثالهم لمثل تلك المخالفات هو مقاومتهم العدو (الثورات الشعبية).

معانات الجزائريين لم تتوقف عند قانون الأهالي، بل ذلك القانون لم يكن إلا واحدا من القوانين الزجرية الأخرى (قانون الحالة المدنية، أو قانون الغابات...)، وعليه، لا نستطيع الجزم بوجود مآسي جزائرية بقانون الأهالي وحده، أو قانون الحالة المدنية وحده أيضا، ولكن ما لا نستطيع الاختلاف فيه هو أن هناك قوانين استثنائية ساهمت في اختيار نظام القبائل، وإحداث تفاوت طبقي أفرزته قوانين الغالب ضد المغلوب.

01-5- ظهور التمايز الطبقي بين الأهالي والأوروبيين :

عرف المجتمع الجزائري قبل الغزو الفرنسي سنة 1830م وجود ثلاث طبقات اجتماعية، وهي الطبقة الحاكمة (السلطة)، الطبقة الوسطى المشكّلة من البرجوازية الفلاحية (الأرسقراطية الفلاحية وأعيان الحضر)³ والطبقة الثالثة تميّز بها غالبية الشعب الجزائري، وهي الطبقة الكادحة. وبالعودة إلى ما تطرقنا إليه في الفصل الأول نجد أحد السمات الدالة على ما ذكرناه، هو وجود بنية اجتماعية جزائرية مكونة للطابع العام للمجتمع خلال تلك الفترة، وهي مجتمع المدينة ومجتمع الريف اللذان يسكنهما فئات مختلفة من السكان المحليين (الريف) والسكان الأجانب الذين تميزت بعض فئاته بالنشاط الزراعي على غرار التجارة ومختلف المهن الحرة. وبقيت تلك الفئات تعيش منسجمة مع بعضها البعض إلى أن دخل المحتل الفرنسي أرض الجزائر، وأحدث فيها اختلالا طبقيًا صارخا.

¹ وحسب قرار الحاكم العام المؤرخ في 11 ديسمبر 1872م رخص للمستوطن الأوروبي حمل السلاح واستعماله لحماية ممتلكاته والحفاظ على أمنه في أراضي القيادة، تحسبا لأي هجوم من الأهالي، عد إلى:

- Léon Béquet et autre, Op. Cit, T01, p 134

² G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Imprimerie Orientale.P Fontana et Cie éditeur, Alger, 1897, p 12

³ وهذا بشهادة الأوروبيين، والمؤرخين الفرنسيين أنفسهم، راجع:

- Auguste.Warnier, Op. Cit, pp 175-176

فكرة التمايز الطبقي، إذن، لم يعرفها المجتمع الجزائري إلا بعد التوسع الاحتلالي الذي صاحبه استقدام المئات والآلاف من المستوطنين الذين حظوا باهتمام كبير من سلطات الاحتلال، بل وظلت فكرة الاستيطان الأوروبي تفرض نفسها على المسؤولين الفرنسيين، لأنها في نظرهم أفضل طريقة للغزو. المؤكد عليه، هو إسكان هذه الفئة الدخيلة، الأجنبية، على أرض الوطن، وقد رأينا في الفصل الثاني كيف جندت الإدارة الكولونيالية جل طاقاتها لتشجيع الاستيطان الرسمي أو الحر، وعملت على استقدام الآلاف منهم ووفرت لهم كل متطلبات العيش في المحتلة الجديدة. وتأسيس مستوطنات خاصة بهم على حساب سكان الأرض الشرعيين.¹ وقد استخدمت في ذلك أبشع الطرق والوسائل لأجل تحقيق مشروعها الاستيطاني، كما دلت أعمال وسياسة جنرالات الاحتلال عن ذلك. فالجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) أصدر مرسومي 08 سبتمبر و 07 ديسمبر 1830م للاستحواذ على الأراضي ونقل ملكيتها للدومين، وبذلك يكون قد زرع الهيكل العام للأُملاك الجزائرية آنذاك، وتوالت بعده مراسيم أخرى سُخرت لنزع الملكية من صاحبها وتسليمها لغير صاحبها (المعمر)، ورافقت هذه العمليات - كما رأينا في الفصل الثاني - عمليات النهب والإبادة الجماعية الخراب والدمار وغيرها، لتحقيق نفس الغرض، سواء في المدينة أو الريف، وكثيرا من أعيان المدينة من فرّ هاربا نحو الريف عند أقاربه هروبا من جرائم الجيش الجرارة، و البعض الآخر من أعيان المدينة من علق تطلعاته في التحرير وتولي وظائف ومسؤوليات الأتراك المنفيين على أمل واه.²

أبرزت عمليات الاستيطان وإجراءات تطبيقه في الجزائر وجود مجتمع دخيل عن المجتمع الجزائري يختلف عنه في عديد العادات، والتقاليد، والنظم السياسية وغيرها،³ شدّ أزره في المناطق الريفية وأسس بها عمرانها المدني⁴ إلى جانب مزارعه،⁵ و تركز بالمدينة وحل محل أهلها المطرودون (درارية⁶، العاشور⁷، شراقة⁸، دويرة، بابا

¹ سبب اقدام الغازي على مثل هذه التصرفات هو الصورة التي رُسمت في ذهنه أن أسم " العربي " مقزز، والعرب في نظرهم غير مؤدبين، غير أوفياء عنيقون وبدون مشاعر، هذا ما ترجم أفعالهم في البلاد ، عد إلى:

- P.Martino, "Les Arabes dans la Comédie et le Roman du XVIII Siècle", R.A, V 49, 1905, p 148

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص ص 26-27

³ M.Jules Duval, Op. Cit, p 37

⁴ وصف هذا المشهد المؤرخ "أوجان بري" قائلا: « أصبح المستوطنون يملكون مدنا وليس أريافا »، أنظر:

- Eugène Buret, Op. Cit, p 361

⁵ Jean Just Étienne Roy, Op. Cit, pp 348-349.

⁶ Draria تبعد عن العاصمة جنوبا مسافة 16 كلم ، أنظر:

Jules Duval, Op. Cit, pp 150-151

⁷ El Achour تقع على بعد 09 كلم عن مدينة الجزائر و03 كلم عن درارية، أنظر:

Ibid, p 153

⁸ Cheraga مستوطنة فلاحية تأسست سنة 1842م والواقعة على بعد 12 كلم غرب الجزائر:

Odilon Niel, Op. Cit, T02, pp 98-99

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

حسن¹....² وأصبحوا أكثر ثراء،³ و في المقابل تدهورت العائلات الجزائرية الكبرى (الأرستقراطية الأهلية).⁴ تتضح الصورة أمامنا من خلال سلوكات الإدارة الفرنسية إتجاه الاستيطان والمستوطنين ضد الجزائريين وجود طبقتين اجتماعيتين رئيسيتين، هما: طبقة المستوطنين الغنية التي فككت المجتمع الجزائري مستغلة مختلف القوانين لصالحا لتظهر لنا الطبقة الثانية، المتمثلة في الطبقة الفقيرة التي تضم غالبية الشعب الجزائري. تأثر المجتمع الجزائري بضرية أخرى هددت تماسكه ومست نسيجه الاجتماعي، وهي قيام إدارة المحتل بتأسيس طبقات موالية لها من رحم المجتمع، كالأرستقراطية الفلاحية بالريف التي أصبحت الأداة الأساسية لخدمتها في جمع الضرائب، تنفيذ التشريعات التأديبية، وأصبح لها قيادات من باشاوات وأغوات، حيث عانى الفلاحون من تصرفاتهم. كما أوجدت الإدارة الفرنسية فئة أخرى في المدن قلدتها مناصب سياسية، أمنية واقتصادية، مثلما هو الحال في بعض الممثلين في المجالس، والإدارات، وبعض القضاة، والمفتشين وغيرهم من الذين تمتعوا بامتيازات عديدة، منها حصولهم على عقارات بالمدن وأراضي فلاحية بالأرياف.⁵ حُجّة فرنسا في استقطاب مثل هذه الفئة في بداياتها كانت قوية، لكن، وبمرور الوقت ومع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أخضعت هذه الفئة لنوع من التهميش، فقد أنزلتها إلى أدنى الرتب، وأخرى استغلت عن خدماتها نهائيا كما حدث لبعض الأرستقراطية العربية التي ذكرت سابقا. نستثني من هذه المعادلة الاحتلالية بعض القيادات العسكرية التي حافظت على رتبها العسكرية (الجنرال...) والإدارية (الأغما، الخليفة، الباشا...)، والسبب واضح، وهو صد المقاومات الشعبية بأبناء المنطقة للخروج بأقل ضرر، وكسب فئة موالية منذ دخولها أرض الوطن تكون لها سنداً في إدارة البلاد،⁶ منهم على سبيل المثال: الجنرال يوسف⁷ مصطفى بن الحاج عمر، إبراهيم بن مصطفى باشا، بوضرية،⁸ مصطفى بن اسماعيل⁹ القائد "سي سي حمزة" "سي بوبكر"،¹⁰ والقائمة طويلة.¹¹

¹ Baba-Hassen مدينة تبعد 16 كلم جنوب الجزائر، و 04 كلم شمال غرب الدويرة، أنظر:

Jules Duval, Op. Cit., pp 163-165

² Jean Just Étienne Roy, Op. Cit, pp 350-351

³ هناك دراسة قيمة حول الموضوع يمكن الإطلاع عليها بالرجوع إلى :

- Victor Demontès, **Le Peuple Algérien : Essais de Démographie Algérienne**, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906, pp 397-400

⁴ للتوسع في الموضوع، عد إلى :

- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 710-715

⁵ Auguste.Warnier, Op. Cit, p206 (Sous Texte).

⁶ Barthélémy prosper Enfantin, Op. Cit, p 326

⁷ Marcel Emérit, "Le Mystère de Yusuf", R.A, V° 96, 1952, pp 385-399

⁸ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق ص 113

⁹ Yver George, Correspondance du Capitaine Daumas, Consul à Mascara 1837-1839 Op. Cit, p 78 et p 101

¹⁰ Auguste.Warnier, Op. Cit, p 245 (Sous Texte).

¹¹ Voir :- Barthélémy prosper Enfantin, Op. Cit, pp328-330 ./- Joseph Robin, Op. Cit, pp559-566

- F.Gourgeot, **Situation Politique de l'Algérie**, Challamele Aîné éditeur, Paris, 1881, p 75

تَوَجَّهَت الطبقة الكادحة مع مطلع القرن العشرين نحو المدن، للعمل نتيجة فقدانها أراضيها،¹ وجرائم قانون الأهالي، والدعاوى القضائية المرفوعة عليهم،² وأعباء الضرائب التي كانت تدفعها للمحتل الغازي، مما أوقعها في وحل الديون وجور الربا والمضاربة. فتحوّلت إلى طبقة بائسة وفقيرة تعيش من عملها اليومي أو الموسمي تحت ظل الظروف الصعبة، وأصبحت بذلك، عرضة لمختلف الأمراض، وسوء التغذية والسكن في البيوت القصدية.

01-6- تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري:

الأحداث التي أعقبت الاحتلال، والاعتداءات التي قام بها الغزاة الآثمون، والأساليب التي استعملوها لإخضاع البلاد، إضافة إلى الجشع الذي استبدّ بنفوس المستوطنين، واغتصاب الأراضي ونزعها من أصحابها، كل هذه الأعمال التعسفية البربرية عملت على تحطيم الكيان الجزائري، وخربت شبكته المعمارية التي كانت تحميه من التشرّد وعنف الغزاة. فما لبث أن أصبح الأهالي يعيشون حالة الفقر، وأصبحوا أكثر عرضة لهجمات المجاعة ومختلف الأمراض والأوبئة التي لم يسبق لهم أن عرفوا مثلها قبل الغزو الفرنسي.

ذكرت العديد من المصادر الفرنسية أن المجتمع الجزائري قد ساءت أحواله، ويرجعون ذلك إلى أعمال التخريب، النهب والاستيلاء على الأراضي بهدف إسكان المهاجرين الأوروبية الوافدة إلى الجزائر، وتمكين الجيش من التوسع نحو الداخل لإتمام السيطرة على كامل البلاد، وأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك، دون مراعاة لممتلكات الأهالي ومصيرهم الذي ينتظرهم،³ فكان أولى الهجمات الموجهة إليهم، للتمكن منهم، وإخضاعهم لسلطة المحتل هو تدمير مخازن الحبوب (المطامير) من القمح والشعير، باعتبارها موردتهم الأساسي⁴ في غذائهم اليومي الذي لا يمكن التخلي عنه. وحسب ما كتبه زعيم المستوطنين السيد " واريي" (Warnier) فإن هذه المخازن ارتبط وجودها قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانت عادة الجزائريين في موسم الحصاد، والاعتماد عليها أيام إمساك السماء للمطر، أو فتحها أيام المصائب الشّداد (المجاعة). فكانت هذه المطامير تكفي قوت الأهالي عشر (10) سنوات كأقل تقدير.⁵

عبث المحتل بهذه المطامير، فراح يسلب ويدمر القرى، يفرغ المخازن، يحرق المزروعات، يقطع أشجار الزيتون، يتلف القطعان ويمنع عنها أراضي التنقل (وسيلة مؤكدة للقتل العشري)، هذا ما كانوا يسمونه بالسيطرة

وأنظر أيضا: - جريدة المبعثر 15 نوفمبر 1848م

¹ Ferhat Abbas, Op. Cit, p 101

² محمد بليل ، مرجع سابق ص 189.

³ Camille Rousset, **La conquête d'Alger 1841-1857**, Édition Plon Nourrit et C^{ie}, Paris, 1889, p 257

⁴ Ch.-F. Meiss, **fortune de la France en Algérie par l'Organisation d'une Administration Agricole et de Pénitenciers créant des Propriétés Nationales**, Quatrième Édition, V.Cadoret Imprimeur éditeur, Bordeaux Paris, 1879, p 10

⁵ Auguste.Warnier, Op. Cit, p 178

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

على زراعتهم أو تدمير أهم صناعاتهم.¹ كانوا يهتمون بنشاط بالغ لتفريغ مخازن عشائر الأمير عبد القادر، وقد كتبت عنه صحيفة المبشر في سياق الحملة التالية " العمل على انهيار العرب هو الوسيلة المؤكدة لمحاربتهم"² تضرر الفلاحون بالرغم من اللجوء إلى احتياطاتهم،³ إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على البذور⁴ التي ارتفعت أسعارها لا لصالحهم ولا لماشيئهم، حيث بلغ سعر القمح ضعف سعر الشعير.⁵ وصلت أسعار القمح 1871م 25.37 فرنك وارتفع السعر إلى 28.31 فرنك عام 1879م، وبلغ سعر الشعير عام 1871م 15.91 فرنك لينتقل إلى 18.68 فرنك سنة 1879م.⁶ واندثرت بالتالي مجموعات بأكملها من القطعان.⁷ حيث انخفض عدد الأغنام من 8 مليون رأس عام 1865م إلى 7.7 مليون رأس عام 1885م وإلى 3.6 مليون فرنك عام 1900م. كما انخفض عدد الأبقار من 1 مليون رأس عام 1867م إلى 864 ألف عام 1900م. وانخفض انتاجهم الفلاحي من الحبوب كذلك، فإنتاجهم للقمح عام 1860م كان يمثل 80% من إنتاج الجزائر كلها، وانخفض عام 1900م إلى 72%.⁸

بيّنت مصادر عديدة أن الوضع الذي آل إليه المجتمع الجزائري كان سببه بالدرجة الأولى يرجع إلى ظلم نظام الحكم الاحتلالي، والتوسع في نظام الحكم المدني الذي وجد فيه المستوطنون فرصتهم الذهبية في السيطرة على مقاليد الحكم، وإخضاع المجتمع الجزائري لهيمنتهم باتباع وسائل وطرق كثيرة،⁹ وبرزت سياسة الثقاف وامتيازات

¹ كصناعة الزراي، الزبيب أي الصناعة التقليدية التي تعتمد على الجهد العضلي، عد إلى :

- جريدة المبشر 04 مارس 1905م

- جريدة المبشر 16 أوت 1902م

² ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 73

³ كما أثرت تلاعبات الأوروبيين في سوق العقار الناتجة عن عمليات البيع بين الأهالي والأوروبيين أو العكس حيث وصلت فوارق البيع سنة 1889م ما قيمته 432388 هكتار من الأراضي التي باعها الأهالي للأوروبيين، وبلغت قيمة ما باعه الأوروبيون للجزائريين سنة 1899م 151634 هكتارا من الأراضي، وأمام هذه الكارثة العقارية أصبح الفلاح الجزائري فقيرا، بائيا، أنظر:

- Djilali Sari, *la Dépossession des Fellahs*, S.N.E.D, Alger, 1975, pp 44-49

⁴ كما أن أجورهم لم تكن لتلبي غياهم، ففي الوقت الذي عرف فيه الفلاح أزمات وكدمات انخفض أجره اليومي إلى 0.40 في اليوم (1888-1889م)، وكانت تسدد في شكل وصلات في قباضات البلدية التي تبعد أحيانا بمسافة تصل عشرات الكيلومترات، طالع:

- شارل روبر أجريون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، مرجع سابق، ص 697.

⁵ حسب احصاءات 1862م وصل سعر القمح للطن 20 فرنكا، القمح اللين 25 فرنكا، الشعير 36 فرنكا وسبب ارتفاعه واضح وهو استهداف قطعان ماشية الأهالي لتلقى نفس مصير أصحابها (الموت). هذا العمل فرض مأساة أخرى على الأهالي وهي صعوبة اقتناء المواد الغذائية لارتفاع أسعارها، فقد وصل سعر الحليب للتر الواحد 40 سنتيما، و2 فرنك و 25 سنتيم للكيلوغرام الواحد للزبدة، البيض 50 سنتيما، رسمت هذه الأسعار حالة المجتمع الجزائري في عمالة الجزائر في ذات السنة، عد إلى :

- Anonyme, *Statistique et Documents Relatifs au Sénatus-consulte sur la Propriété Arabe* 1863, Op. Cit, pp 520-521

⁶ شارل روبر أجريون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 694 (في الهامش).

⁷ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، مرجع سابق، ص 736

⁸ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، مرجع سابق، ص 36

⁹ Auguste.Warnier, Op. Cit, p 175

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

الشركات الإقتصادية سيدة الموقف.¹ حيث استطاع المعمر الأوربي تجريد الفلاحين الأهالي من أراضيهم واستيعابهم واستيعابهم لخدمة مزارع الكولون الذي عمل فيها خماسا، وتشجيع الزراعة التجارية (الموجهة للتصدير) على حساب الزراعة المعاشية. واحتلت زراعة الكروم (الخمر) المرتبة الثانية بعد زراعة الذرة، الصوجا، حيث قُدر إنتاج حقول العنب ما بين 1891-1900م 4300000 هكتولتر، واستمر إنتاجه في السنوات اللاحقة، وارتفع سعره إلى 4 فرنك بعدما كان يباع بـ 01 فرنك، وانتشرت زراعته في مختلف مناطق الجزائر (سهل متيجة 65565 هكتار، سيدي بلعباس 74884 هكتار، ولم يتعدّ 11111 بقالة...)²

استمرت معانات الفلاحين ولاسيما فلاحو منطقة السهوب و الجنوب الذين كانوا ينتشرون في التل، ملأت أشلاء جثثهم الطرق، وبلغت الفاقة إلى درجة أن الفقراء كانوا يتنافسون على الفضلات إلى أن باتت عملية جمع القمامات المنزلية في بعض المدن غير ضرورية. حيث كان الفقراء يأكلون جثث الحيوانات التي كانوا يأتون بها من تحت الأرض. ففي جنوب شرق منطقة قسنطينة كان النمامشة يمشون عراة بحثا عن الكأ كبهائم الأنعام، ولم يكن ينقصهم سوى الزمام كي يصبحوا يشبهون الدواب. وكثرت عمليات السرقة والاعتداءات المسلحة ليس بحثا عن الأكل فحسب، وإنما لكي يُلق عليهم القبض لكي يجدوا الأكل داخل السجون، وكان المعمرين يحرسون مزارعهم بالبنادق.³

الملفت للنظر أن الإدارة الفرنسية استغلت الطبقة الكادحة في مشاريعها الضخمة كشق الطرق، مد شبكة السكك الحديدية والنقل البحري،⁴ وتأسيس الشركات واستغلالهم في المناجم.⁵ الصورة المعبرة عن الواقع المأساوي الذي حل بالجزائريين لا يمكن نكرانه، لكن طغيان التعابير الفضيعة حول ما أضحى عليه الفرد الجزائري جراء الفقر لا نستطيع الجزم بالقول أنه يأكل فضلات الحيوانات أو ينبش ما تحت التراب بحثا عما يسد رمقه. هذا الوصف مبالغ فيه، ويقرب إلى المجاز أكثر منه إلى الحقيقة. ولهذا، يمكننا أن نقف عند الوصف الأقل ضررا، عندما يتحدث المؤرخ الفرنسي "شارل روبر أجيرون" (Charles Robert Agéron) عن ذلك بقوله: «...ولقد بلغ الجوع بالعرب حدا فرض عليهم الاقتيات بحساء مصنوع من الخضر البرية وجذور بعض النباتات المعروفة والشائعة الاستعمال، وهي "الكمرى البيضاء، الفول البري، الخرشوف

¹ للتوسع في الموضوع، عد إلى :

- شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 710-715

² Émile Larcher, Op. Cit, T01, pp109- 110

³ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، مرجع سابق، ص ص 736-737

⁴ Émile Larcher, Op. Cit, T01, p 122

⁵ وللتعرف على منجزاتهم في هذا العمل، عد إلى :

- Ibid, pp 142-145

البري) تُؤكل النباتات الطرية نيئة بينما تترك الأوراق في الخرشف البالغ للقطيع) والعربي لحنكته وفطانتها يميز بين هذه النباتات والنباتات التي لها الجذور شبه سامة تُدعى "تلغودا"، "البقوفا" و"الكريوا"¹.
انتشر الفقر بين أوساط الأهالي في الريف بشكل كبير، لكنه لم يبق منحصر فيه، بل انتقل إلى سكان المدن ومس أعيانها كذلك. لأن سياسة "المشروع الشامل" التي جاء بها الاستعمار أراد تطبيقها في كل منطقة تطأها أقدامه، وبكل الوسائل المتاحة دون مراعاة للضمير الإنساني، فقد عمد إلى التهجير، النفي والتفجير عن طريق هدم الأسواق، القضاء على الحرف والصنائع، إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأوروبية،² فراح أعيان الحضر أنفسهم يهربون إلى مزارعهم بالريف،³ وآخرون مثل "إبراهيم بن مصطفى باشا" (ابن الداي مصطفى الذي تولى حكم الجزائر ومات مقتولا سنة 1805م) ... وهو من أغنياء البلاد، ولكن الفرنسيين أخذوا كل أملاكه، وغزموه عشرين ألف فرنك (20000 فرنك)، وعاملوه بقسوة وإذاية. إذ عندما عجز عن دفع الغرامة دخل عليه شرطيان عنوة وهو بين نسائه، ووضعوه في السجن.⁴ وأعيان آخرون لما اشتدت بهم الفاقة تقريبوا إلى سلطات الإدارة طالبين تعيين أبناءهم خلفاء لهم في مناصبهم التي أُجبروا على تركها حتى لا يلحق بهم ما لحق بأبائهم منهم ستة (06) ممن حضروا حفل استقبال قيصر روسيا: "الأخضر بن محمد" باشاغا قبيلة الأربع بتيهت، "حمزة بن بوبكر" أغا جبل عمور، وهو من بقايا أولاد سيدي الشيخ، "محمد بن قانة" أغا الزيبان، "علي باي بن ميهوب (ميهوب) بن شنوف" ... حفيد "علي باي بن فرحات بن سعيد"، ولد "قاضي علي ولد سيدي أحمد"، أغا شرقي، ولا ندري الآن الجهة التي جاء منها، فهل هو من أبناء عائلة ولد قاضي المعروفة بقالة أو عائلة ولد قاضي المشهورة بفردة والسادس والأخير هو "بوزيد محمد الصالح".⁵
حاول الحاكم العام المدني "جول كامبون" (Jules Cambon) والمسؤولون الفرنسيون رد الاعتبار لمن خدموهم من الجزائر بإخلاص... لكن لا فائدة من هذا الاعتبار، لما أصبحت بقايا هذه الأرستقراطية تمشي وفق ما تمليه سيروة المخطط الاحتلالي التي عبّر عنها المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" بـ: "الإهانة".⁶
يعتبر تفجير الأهالي عامة، وأعيانهم خاصة تهديدا احتلاليا مباشرا، وجرمًا كبيرًا خرق القوانين الانسانية، أدت ممارساته إلى ضياع حق من حقوق الفرد في الحياة، وهي ظروف العيش الكريمة، لكن مآسيه وأوجاعه لم تتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزت ذلك بظهور الأمراض والأوبئة المتكررة.

¹ شارل روبر أجيريون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 692 (في الهامش)

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 95.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ج1، مرجع سابق، ص 118

⁴ نفسه.

⁵ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 112-113.

⁶ نفسه، ص 113

01-7- انتشار الأمراض، النكبات الطبيعية والمجاعات:

تعرض المجتمع الجزائري إلى العديد من الأمراض والأوبئة طيلة 70 سنة من الوجود الفرنسي، وفي ظل الأوضاع السائدة آنذاك ظهرت أمراض السل، أمراض العيون والكوليرا وغيرها. اختلفت الكتابات التاريخية التي تحدثت عنها وعن أسبابها وإحصائيات ضحاياها من الجزائريين خاصة باعتباره العنصر المستهدف عند العدو. / انتشار الأمراض :

تفشى في الجزائريين مرض السُّل الذي ضرب أطنا به في البادية، القرى ومساكن العمال في المدن بصفة مريعة وقد قال أحد الأطباء الأخصائيين الإداريين عن ذلك: « أن قطر الجزائر بملايينه العشرة من السكان¹ يحتوي على نفس العدد من المسلولين الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليوناً»، وعدد المسلولين بقطر الجزائر يناهز 400.000 نسمة.² لكن بينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لأمراض السُّل، لا يوجد بأرض الجزائر إلا 82 فقط. أو ليس المرضى من الجزائريين خاصة.

توقعات المؤرخ الجزائري "أحمد توفيق المدني" حول أسباب هذا المرض تقترب إلى الواقع المعاش، فكثير من الأمراض التي انتشرت بين أوساط الأهالي لا أصل لها في الجزائر قبل الغزو، وهذا بشهادة المؤرخين وكتابات الضباط الفرنسيين، الذين عايشوا الحملة الفرنسية على الجزائر. فقد أرجع الكثير منهم، مرض السُّل وغيره إلى الأمراض التي جاء بها المحتل الفرنسي إلى أرض الجزائر (التي فوس 1842م وعدوى الجدري والكوليرا سنوات 1834، 1837 وما بين 1849-1851م)³، حملها الجندي الفرنسي معه من هناك (فرنسا) وبدت مضاعفاتها في الإنزال بسيدي فرج،⁴ حيث اعتبر هواء المنطقة صعباً على الجندي تحمله.⁵

تعجب المؤرخ "أحمد توفيق المدني" من أثار المرض الذي لحق بالجزائريين، فهو لم يهلكهم كلهم، بل راحوا ضحية الجوع والمهانة، سكنى القبور القدرة وقضاء الحياة بين أحضان اليأس والشقاء. فأمرض العيون الفتاكة تُذهب كل سنة بأبصار نحو الثمانين ألف (80000) من السكان المسلمين. ولا توجد في قطر الجزائر إلا

¹ يبدو أن المؤرخ أحمد توفيق المدني قد وقع هو الآخر في فيما وقع فيه المؤرخ حمدان بن عثمان خوجة، فيما يتعلق بعدد السكان، فلا يمكننا الأخذ بمحمل الجد الإحصاء الذي أورده المؤرخ، في ظل غياب سجلات رسمية، وإن كان من باب توفيق فلا نستطيع أن نتجاوز العدد المتفق عليه في الكتابات التاريخية الأجنبية (خاصة الفرنسية). سبق وأشرنا إلى هذه الفروقات المتباينة بين المؤرخين في تعداد السكان خلال الأيام الأولى لبداءيات الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م- يمكن الإطلاع على ذلك بالرجوع إلى الفصل الثاني (العنصر الخاص بتعداد السكان).

² أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001م، ص 134

³ أنظر:

- ميشال هبارت، مرجع سابق، ص ص 54-55.

- Auguste Warnier, Op. Cit, p 201

⁴ - Édouard D'Ault Dumesnil, Op. Cit, pp 107-108

⁵ August Haspel, *Maladies de L'Algérie : des Causes, de la Symptomatologie, de la Naeure et du Traitement des Maladies Endémo-épidémiques de la Province d'Oran*, Chez J.P Bailliére Libraire, Paris, 1850, p 46

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

مصحّة واحدة أنشئت حديثا لمعالجة العيون، وست سيارات كبيرة متجولة. وفي قطر الجزائر كله توجد مستشفيات بها 25600 سرير، لا تكاد تكفي السكان الأوروبيين خاصة، ولا يوجد منها، بكامل جهات الجنوب إلا 600 سرير.¹

فسّرت جريدة المبشر عن سبب أمراض الحواس، وحذّرت من انتشارها حتى لا تتسبب في مضاعفات يمكن أن ينجرّ عنها أمراض أخرى، ويشق على الأطباء معالجتها. فأخذت بأسباب الوقاية منها قبل الإصابة بها، وهي في هذا المنوال لا تخرج عما ذكره المؤرخ الجزائري "أحمد توفيق المدني"، ولا تختلف عنه إلا في إحصاء المصابين بتلك الأمراض، والإدعاء بوجودها بين أوساط الأهالي دون الأوروبيين.

مسببات أمراض العين كثيرة- حسب جريدة المبشر- وسكان البوادي أكثر عرضة لها، فهم يتعرضون لأشعة الشمس المحرقة صيفا، ويلتفون حول نار الشتاء للتدفئة التي ينبعث منها الدخان ليلا، وكشف رؤوسهم بالمبيت ليلا في الفيلات فتسقط عليهم قطرات الندى، وتهب عليهم رياح محملة بالغبار مما تؤثر على أعينهم.² أما أمراض الأنف فتأتي من شم رائحة الزهور المحمولة على الرأس، فتحدث بذلك ألم في الأنف والرأس معا، فكثير من النساء الحاملات يسقطن الجنين بشم رائحة الأزهار، ومرض الأذن ناجم من الأوساخ المتراكمة فيها لعدم تنقية الأذن. حقيقة القول، التفسير المنطقي لهذه الأسباب، لا يحمل صحة ما يحدث، والدليل هو أنّ سكان البوادي لا يتعرضون لأشعة الشمس إلا أيام الرعي، والمبيت ليلا لا يكلف من الأهالي جهدا ليفتح عينيه طول الليل فيهلك وإن حصل، فهو يقوم في الصباح يغسل وجهه، أو يتوضأ لصلاته، فلا يبقى غبار ولا قطرات ندى، أما دخان الليل في فصل الشتاء فله أوقاته التي ينطفئ فيها، وهذه كلها عادات البدوي. أما بقية الأمراض الأخرى الخاصة بالحواس المتبقية، نورد مثالا قبائليا واحدا وهو المرأة القبائلية التي تساعد زوجها في أعماله خارج البيت، فهي ترعى الغنم، تحمل الحطب، وتصلي كمسلمة، ولكن لم تكن مثل الأمراض المذكورة متفشية فيهم، ولا ننكر التداوي بالأعشاب عندهم، فأغلبهم بدويون يعيشون على ما تمدّهم الطبيعة.

مرض آخر انتشر في المجتمع الجزائري، وهو لا يقل ضررا عن سابقه، وهو مرض الكوليرا، الذي تُسبب ظهوره في منطقة الجزائر خلال العهد الفرنسي، وإلى الفرنسيين أنفسهم، ولا أدل على أسباب انتشار المرض بين الجند الفرنسي من قول المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" (Charles André Julien): «... كثيرا ما ندر الخبز أو تعفن ولم يعد صالحا للاستهلاك، ولم يعوض توزيع البسكويت هذا النقص، إذا كانت حصة أربعة أيام تستهلك في يومين فقط (كادار Cadart). وبعد معركة التافنة لم يتحصل الجنود إلا على قليل من الغذاء السيئ، اقتصر على كمية من البسكويت وقطعة شمبزيير فاسد (كونروبار). كما تم في بونة (عنابة) توزيع بسكويت فاسد (كاستيلان، 27 يناير 1838م). وما أسعد جنود معسكر الذين عوضوا

¹ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص ص 133-134.

² جريدة المبشر، 16 فيفري 1852م

نقائص التموين بالصيد وبالمنتجات المحلية. هناك قطط في كل المنازل، ومئات من الحمام يطير فازعا من قفص لآخر. وكانت البساتين غنية بالخضر وخاصة باللفت. كنا نطبخ القطط يخنة، ونُحمّر الحمام ونطهوه طيخا باللفت. كانت فعلا مآدب فاخرة (النقيب بلان). ولكن هذه الملذات كانت قد سبقتها فترات جوع قاسية "جوع أليم" ... وكثيرا ما اضطر الجنود من شدة الجوع إلى أكل ما يقع في أيديهم، بما في ذلك "الأعشاب والخباز" والجيفة. "لقد شاهدتهم يتخاصمون تحت تأثير الجوع من أجل أحشاء بعض الحيوان المفزور، أو المذبوح، ويطبخون ذلك الطعام المنفر على قش ندي أو عظام، ويلتهمونه بنهم" (هيريسون)¹

تزينت طاولة طعام الجند بما لذ وطاب مما وجد من الجيفة والخبز النقي، وهي من المأكولات المنبوذة في الشرع الإسلامي، بل وكثير منها محرم أكلها، والدين الحنيف إذا لم يطبق كما جاء سيما بطعام الفرد المسلم وتبعاته فإنه يقع أولا آثما لما فعله (الابتعاد عن تعاليم الإسلام)، وثانيا يتعرض لمختلف المضرات، فيهلك ومن معه. وبإطلاعا على المقتطف أعلاه، يتبين أن الأوروبي فاسد الأخلاق، وهو الدافع الرئيسي في ظهور مثل تلك الأمراض والأوبئة المذكورة سالفا، ولا ضير أن يعيش المسلم بدافع الجوع ولا يتقرب لمثل هذه الأطعمة الفاسدة والمحرمة شرعا وعرفا رغم ما تكتبه عنه المؤلفات الأجنبية بقيامه لمثل تلك الأفعال.

تحدثت جريدة المبشر عن مناطق أخرى كان لها الأثر الكبير في ظهور الأمراض والأوبئة في الجزائر، فهي لم تقتصر على جند فرنسا فقط، بل كانت أعداد كبيرة من المهاجرين من دول الجوار، وخاصة تونس، وهم من جلبوا إلى الجزائر مثل هذه الأمراض.² وفي أعداد أخرى منها (جريدة المبشر)، نجد تناقضات في تفشي هذه الأمراض والأوبئة في كل المناطق أو العمالات، فهي تذكر أن بعض عساكر فرنسا ماتت بالبواباء، ومات من المسلمين حوالي ستين (60) شخصا، ومع ذلك لم ينتشر ببوادي باقي عمالة وهران.³

حقيقة أن البواباء إذا ما وصل منطقة ما فإنه يترك أثاره بارزة (الموت)، وجريدة المبشر تقريبا في أعدادها الصادرة خلال سنوات 1848-1867م لا نجد إحصاءات للوفيات في الجند الفرنسي، وهذا تفسيره ينبغي على أمرين، الأول: هو إحصاء الإحصاء حتى لا تثير الرعب والفرع بين الجنود الفرنسيين، وثانيا: هو كثرة موتاهم الذين أصبحوا أكثر عرضة للبواباء القاتل، وبالتالي الكشف عن مصدر البواباء (أوروبي وليس جزائري). هذا ما يؤكد لنا الحقيقة التي ذكرها المؤرخون الفرنسيون بمصدر البواباء (أوروبا).

ضربت هذه الأمراض والأوبئة في الواقع عشائر وصلت أدنى درجات الفقر، بعدما خربت وتُهبت ملاجئها

¹ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، مرجع سابق، ص 486.

² جريدة المبشر، 15 سبتمبر 1850م

³ جريدة المبشر 01 أوت 1851م.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

ومصادر عيشها، ولذلك تكررت هذه النكبات في أعوام 1834م، و1837م، و 1842م، 1848م و 1851م، و 1868م و 1893م.¹ وذكر الطبيين الفرنسيين (M.A.Vincent) و (V.Collardot) في كتابتها عن الكوليرا في الجزائر أن انتشار هذا المرض كان على مدار سنوات وشهور محددة، كما هو محدد في

الجدول التالي:² جدول يوضح انتشار المرض في الجزائر 1835-1867م

السنة	عدد الأشهر التي دام فيها المرض	السنة	عدد الأشهر التي دام فيها المرض
1835	04 أشهر	1855	02 شهرين
1837	02 شهرين	1859	03 أشهر
1849	04 أشهر	1860	03 أشهر
1850	04 أشهر	1865	04 أشهر
1854	09 أشهر (أوت 1854 - أبريل 1855)	1867 ³	03 أشهر (أوت، سبتمبر وأكتوبر)

تشير إحصاءات الجدول أنَّ الجزائر أصبحت منطقة موبوءة بالأمراض والأوبئة خلال الثلاثين سنة (1835-1865م)، ومرض الكوليرا تجدد ظهوره في مختلف السنوات، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حملات القمع والإبادة خلال الحملات العسكرية الفرنسية ضد الأهالي إضافة إلى النكبات الطبيعية التي ظهرت في تلك الفترة (انتشار الجراد في الشمال، والزلازل والجفاف).

ذكر الطبيبان أن ظهور هذا الوباء عرف انتشارا كبيرا في مختلف بطون البلاد خلال فترة حكم الإمبراطورية الفرنسية 1852-1870م، وعانى منه المعمرون، الجيش الفرنسي والأهالي على السواء،⁴ وكانت نتائجه كارثية على المجتمع الجزائري.⁵ أكثر منه على المستوطنين والفرنسيين.⁶ ذكر الطبيب "قيرن" (Guérin) أن المصاب بهذا المرض في بداية الأمر يكون غير محسوس ويتقدم الزمن تظهر أعراض أخرى، كالإسهال مثلا،⁷ وإذا لم يتم احتواؤه احتواؤه مبكرا فإن المريض حسب النتائج التي توصل إليها الطبيب (Catteloup) بمنطقة تلمسان عام 1850م الطبيب (Rancurel) الذي أجرى دراساته على عينة من أبناء منطقة الدويرة ، الطبيب (Magail) المتواجد

¹ ميشال هبارت، مرجع سابق ، ص 56

² M.A.Vincent et V.Collardot V.Collardot, **Le Choléra d'Après les Neufs Épidémies qui ont Régné A Alger depuis 1835 jusqu'en 1865**, Victor Rozier Éditeur, Paris, 1867, p 165

³ L'Abbé Burzet, **Histoire des Désastres de l'Algérie, 1866-1867-1868**, Sauterelles, Tremblement de Terre, Choléra, Famine, Imprimerie Centrale Algérienne, Alger, 1869, pp 55-56

⁴ L'Abbé Burzet, Op. Cit, p 156

⁵ Voir : - Joseph Robin, Op. Cit, p 26. // M.A.Vincent et autre, Op. Cit, p 165

⁶ رافق الجيش الفرنسي في حملاته العسكرية ومعسكراته فريق طبي خاص، لتوفير الرعاية الصحية ووضع نظامي غذائي خاص به، للتوسع أكثر في

- August Haspel, Op. Cit, pp 46-48

الموضوع، عد إلى :

⁷ Voir :-

M.A.Vincent et autre, Op. Cit, pp 157-163.// - August Haspel, Op. Cit, p 52

بالمستشفى العسكري "مصطفى"، يصبح أكثر عرضة لالتهاب السحايا، للإختناق والدخول في غيبوبة، وهي كلها مقدمات الموت البطيء.¹ أما الطبيب (Larivière) كشف عن مضاعفات أكثر شدة بعد دراسته لعينات من مرضى باتنة عام 1849-1850م وخلص إلى الاستنتاجات التالية: التهاب الغشاء المخاطي للفم، عمى العينين، التهاب المثانة، شلل في حركة الذراع الأيمن والساق اليسرى، وخروج اللسان وانحنائه، والالتهاب الرئوي وهو الأكثر شيوعاً.²

عانى الجزائريون الأمرين: مرارة الاحتلال، وشبح الأمراض، لم ينجوا من الأول الذي اكتسح أرض الوطن منذ 1830م، ولم يستطيعوا الهروب من المرض الذي أهلك أجسامهم الضعيفة، على عكس الأوروبيين الذين وجدوا كل الدعم من الإدارة الكولونiale لمواجهة المرض (وجود أطباء أخصائيين، مستشفيات والدواء).

ب/ أثر ظهور النكبات الطبيعية :

توالت على الأهالي الأزمات، واشتدت عليه النكبات الطبيعية التي كان لها هي الأخرى دور كبير في ظهور الأمراض وانتشارها. فلا يمكننا الجزم أن مصدر معاناة الجزائريين ، الاستعمار فقط، بل كان شيوخهم وكهولهم صغارهم وكبارهم، حيواناتهم و خضرواتهم عرضة لمختلف الكوارث الطبيعية، منها الجراد و الجفاف، وأيضا المجاعات الذي ضربت أطنا البلاد سنوات 1866 و 1867 و 1868 و 1869م. عرفت الجزائر سنة 1864م³ غزو أفواج الجراد البلاد، واتخذت شكلا خطيرا في مطلع عام 1866م، فرغم أنها حشرات صغيرة وضعيفة إلا أن أضرارها جسيمة، وصف الفرنسيون هجومها عابرة من الأطلس الصحراوي إلى الأطلس التلي ككتبان الجليد المنهارة، على سفح جبل، فإذا ما زحفت على منطقة ما تركتها جرداء، وخالية لا ترحم الإنسان، ولا الحيوان ولا النبات، فهي إذا ما غزت الأشجار على اختلاف أنواعها، ترى أغصانها من بعيد فوقها طبقات من الجراد على ارتفاع بعض السنتيمترات، وكثيرا ما تنقطع أغصانها لثقل حجم الجراد عليها، وإذا هجمت منطقة زراعية (حبوب وشعير) يظهر لك المكان شبه صحراء، وهذا ما حل بمنطقة "بوغار" بالمدينة. أما سهل متيجة شهد يوم 22 أفريل غزوا كبيرا للجراد الذي خرب السهل على امتداد ما يقارب 50 كلم. لمدة 08 ساعات من 10:00 سا صباحا إلى 17:00 مساء، واستمرت لأيام⁴

اختفت أنواع النباتات والخضار التي هاجمها الجراد، فلم تعد هناك مساحات البطاطا المزروعة، والفاصولياء اللفت وغيرها، أي المواد الغذائية الأساسية للحياة، ناهيك عما أتلفته من مساحات تعد بالهكتارات، فمنطقة

¹ M.A.Vincent et autre, Op. Cit, pp 157-163

² Ibid, pp 166-167.

³ وبعد إطلاعنا على جريدة المبشر وجدنا أن الجراد قد غزى الجزائر قبل تلك السنتين، وبالأخص في عمالة قسنطينة سنة 1848م، وللتعرف عليها أنظر: - جريدة المبشر: 30 أفريل 1848م - جريدة المبشر، 30 سبتمبر 1848م.

⁴ G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, pp 09-11

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

جرجرة بلغت قيمة (نقدا) المساحات المتلفة ما يربو عن 1268000 فرنكا¹ ولم يسلم من هذه الكارثة إلا بعض المزروعات الأوروبية منها التبغ، والكروم. والسبب وارد في كل الحالات في توفير المساعدات الفرنسية للمستوطنين لتجنب وإنقاذ أكبر عدد من مساحة تلك المزروعات.²

اتخذت الإدارة الفرنسية عدة تدابير وقائية وإجراءات للتخفيف من هول الكارثة، فـ: "الدوق إيسلي" (Duc D'Isly) أصدر قرار يوم 30 مارس 1846م بإبعاد سكان المناطق المتضررة وعزلهم في مناطق أخرى بعيدة وآخرون أجبرهم على التقرب من أقرب إدارة فرنسية بُغية أخذ الوسائل التي تتيحها لهم الإدارة لمكافحة الجراد (حرق الخشب) والدخان المنبعث منها يحرق ما وصلته النيران والباقي يطرده الدخان. وإذا ما تم رفض العمل من طرف الأهالي فسيجدون أنفسهم معاقبين أشد العقاب حسب ما جاء في المادة 475 من قانون العقوبات الفرنسي.³

أصبح الأهالي بهذه الطريقة يعانون شبح الجراد الذي غزاها، وجبروت السلطات المحلية التي فرضت عليه شروطا قاسية لمحاربة الجراد، دون بقية المستوطنين الذين حظوا بالرعاية الكاملة من إدارة المحتل، والأدهى والأمر من ذلك هو معاقبة الجزائريين بالقوانين الفرنسية (أشرنا إليها سلفا) في حالة العصيان والرفض. واستعمال أسلوب الحرق ما هو إلا دليل على قلة الإمكانيات الفرنسية في أسلوب إدارة الأزمات الطبيعة في الجزائر، هذا لإدعائها بالدولة المتحضرة والقوية، وامتلاكها لوسائل حديثة ومتطورة.

ظاهرة غزو الجراد، ظاهرة طبيعية لا يمكن التنبؤ بها، لهذا بقيت صورة مآسي الجراد تعود للذاكرة الجماعية وتتجدد كل سنة تقريبا، 1866م، 18 جانفي و 24 مارس 1868م،⁴ 1869 و 1870م،⁵ 1887م و 1888م⁶ تمثل هذه السنوات بالنسبة للأهالي صورة أخرى من المعانات المتواصلة من كوارث طبيعة أخرى⁷ وهي الجفاف⁸ إضافة إلى المحارق (حرائق الغابات)⁹. وبينما الجزائريون يعانون من هول هذه الأخطار، كشفت الطبيعة عن كارثة جيولوجية، أشد خطرا وهي الزلازل، منها التي ضربت عمالة وهران سنة 1850م،¹⁰ والوردة الصغيرة (البليدة)، منطقة الشفة، مدينة موزاية، بوفاريك... وم 02 جانفي 1867م. شكلت هذه المناطق قرى

¹ Joseph Robin, Op. Cit, p 26

² G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p 14

³ R.A.G.A, Op. Cit, p413

⁴ MP de Ménerville, Dictionnaire de Législation Algérienne... (1866- 1872), Op. Cit, p 32

⁵ Louis Rinn, Histoire de l'insurrection en Algérie de 1871, Op. Cit, pp 50-51

⁶ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 694-695.

⁷ جريدة المبعثر، 30 سبتمبر 1848م

⁸ M.A.Vincent et autre, Op. Cit,p 26

⁹ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 693

¹⁰ جريدة المبعثر، 31 أكتوبر 1850م

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

متيجة الخصبة، الواقعة على سفوح الأطلس التلي، وهي تمثل أولى المناطق التي أنشئت فيها المستوطنات الأوروبية خلال البدايات الأولى من الاحتلال.¹

تعددت الويلات الاحتلالية والطبيعية، وكثرت الأحزان، المآسي، وتجددت مظاهر الرعب والفزع في قلوب الأهالي والمستوطنين، وإن كانت حدة أضرارها خفيفة على هؤلاء الغرباء، فهي ثقيلة على الكيان الأهلي، فخلال السنوات الأولى من ظهور الجراد والزلازل، تحدثت جريدة المبشر على الأضرار الجسيمة التي لحقت بالجزائريين والعشائر، فكانت أولى إجراءاتهم هو هجران البيوت والقرى، فهاجرت أغلب عشائر عمالتي وهران وقسنطينة إلى مناطق مختلفة، مثل ما حدث مع عرش "حميان الغابة" الذي توجه إلى منطقة الضاية وسعيدة حيث المياه والأراضي الخصبة، إلا أن تدخل السلطات الفرنسية قامت بمنعها من الهجرة، فأرسلت وراءها فرقا عسكرية لإجبارها على الرجوع من حيث أتت. وقد اعتبرت جريدة المبشر هذا العمل محاولة منها لنشر الفساد بين الأعراس الأخرى.² وقامت ذات الجريدة بحملات توعوية لباقي الأعراس بضرورة الاهتمام بما تنتجه الأرض لتقليل حجم الكوارث، وذلك بغرس البطاطا مثلا، زرع القمح والشعير، وهذا لتجنيبهم أخطار الكوارث يقتاتون من بعضها ويبيعون بعضها، ويشترون بثمره ما يحتاجونه.³

الملفت للنظر في عروض جريدة المبشر وحملاتها التحسيسية في ظل الظروف الصعبة والقاسية التي حلت بالمجتمع الجزائري، لم يكن عملها إلا لصالح المستوطن الذي خربت أراضيه (يعني أراضي الأهالي)، وبدلا من إيجاد حلول مقنعة، زادت من ضغطها على الأهالي بفرضها ضرائب عليهم سنة 1850م. (خاصة ضريبة العشور التي بلغ عددها الإجمالي 83776 فرنكا فرنسيا.⁴ ففي عمالة الجزائر مثلا فُرضت ضرائب على العديد من المناطق، منها: وطن بني خليل نواحي البليدة 4552 فرنكا، وطن بني سليمان 4829 فرنكا وعلى الخشنة 11802 فرنك، الدواير 3439 فرنك وأولاد عمران 4533 فرنك بعمالة وهران.⁵ ولم تتوقف إدارة المحتل عن أسلوب المزاوغة في سياستها إتجاه الأهالي، فقد ذكرت جريدة المبشر تطبيقا لشعارها الدائم بعنوان "الإحسان للمحسنين والانتقام من المفسدين"⁶ أنه لما بلغ أمر فقر الأهالي وعدم قدرتهم على دفع حمولة تلك الضرائب راسل الحاكم العام حكام العمالات بإتباع سياسة جديدة، وهي:

- تفضيل الأموال على الحبوب في استخلاص الضرائب.

¹ L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 40-41

² جريدة المبشر ، 30 أكتوبر 1847م.

³ جريدة المبشر ، 30 جويلية 1850م.

⁴ جريدة المبشر ، 15 سبتمبر 1850م.

⁵ أنظر: - جريدة المبشر ، 15 ماي 1850م - جريدة المبشر ، 30 ماي 1850م. - جريدة المبشر ، 15 جوان 1850م.

- جريدة المبشر ، 30 جوان 1850م

⁶ جريدة المبشر، 30 أكتوبر 1849م

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

- تشغيل الفقراء والمعدمين من الأهالي في أعمال: تحفيف المستنقعات، فتح الطرق مقابل أجره زهيدة مقدارها قطعة خبز أو كمية من الحبوب، أو مبلغا ماليا معينا.¹

سبقت هذه السياسة تشجيع سلطات الاحتلال الأهالي الجزائريين بحفر المطامير لتذخير الحبوب ساعة اشتغالهم بالحصاد، وبذلك تحصل الفوائد الجزيلة لهم ولغيرهم، ولا شك أنهم كانوا في عون ضعفائهم ومساكينهم. ولما كان هؤلاء الرجال في عدد قليل وفي بعض الأعراش خصوصيات، فقط لم يحصل النفع منهم لعامة الناس ومع ذلك تحقق لكل من عاين هذا التدبير الرشيد بحصول الفوائد العظيمة عند استعماله بجميع الأعراش والدواوير الكبرى، وهو أنهم يعينون مطمرا عاميا لحفظ الحبوب الزائدة عليهم، وكل سنة يضعون الفاضل (الزائد) عنهم حتى إذا أصابهم القحط يأخذ كل أحد منهم على حسب ما وضع فيه، وبذلك يكون الاحتياط على أنفسهم وأهلهم وحفظ النفس.²

حُفِرَ المطامير - كما ذكرت الجريدة - ظاهرة قديمة اعتادها الجزائريون للأوقات الصعبة (الجفاف والقحط والجراد)، ولكن تدخل السلطات الفرنسية بتشجيع هذه العملية، لا يخفى على أحد أنه من وسائل معرفة مطامير الأهالي لاستغلالها للظروف التي تعيشها (النكبات الطبيعية) لابعاد شبح الجوع وتوفير الغذاء للمعمر، من ناحية، واستخدام الفرد الجزائري لمثل هذه الأعمال، يُعتبر فرضا عليه ليحد ما يأكله، وتوظيفه في أعمال السخرة لدى الكولون. وهذا ما زاد من معاناتهم اليومية.

خلّفت هذه النكبات الطبيعية والجرائم البشرية العديد الضحايا التي أزهدت أرواح الأهالي، فحسب جريدة المبشر كان الوباء يقتل ما يزيد عن الخمسين (50) نفسا (شخصا) يوميا، وقدر عدد الإصابات بالوباء الخبيث خلال شهرين من حلول يوم 30 أكتوبر 1849م حوالي 5711 شخصا، مات منهم 770 رجلا وامرأة.³ وبانتشار مرض الكوليرا وتفشي مرض التيفوس والأمراض الأخرى خلال سنة 1867 وبعدها، أخذ الجزائريون يموتون بالجملة في القرى والطرق العامة، حتى أرغمت السلطات الفرنسية السكان على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى، وبوجود هذا العدد الهائل من الأموات المتناثرة أجسادهم في كل منطقة، صُعب على السلطات إحصاءها، ولكن مجموع الذين ماتوا حسب تقدير "أبي بورزي" (L'Abbé Burzet) خلال شهرين فقط مائتان وخمسين ألف شخص (250000).⁴

ذكر الكولونيل "روبين" (Robin) ضحايا الكوليرا بدلس ما يقارب 10000 ضحية.⁵ وفي منطقة بسكرة وصل عدد ضحايا الأمراض والأوبئة يوميا ما بين 90 و 120 ميتا لكل 5000 نسمة، والكثير من

¹ جريدة المبشر، 15 جوان 1850م

² جريدة المبشر، 15 أفريل 1850م

³ جريدة المبشر، 30 أكتوبر 1849م

⁴ L'Abbé Burzet, Op. Cit, p 65

⁵ Joseph Robin, Op. Cit, p 26

الأهالي خسروا مساكنهم (القري)، وأصبحت الطرقات ملجأ مراقدهم، واقتصر طعامهم - إن وجد - على الخبز فطائر القمح اللين أو الصلب، وكان شراهم المياه الراكدة. وآخرون رأهم المؤرخ "أبي روزي" (L'Abbé Burzet) يتضرعون إلى الرب بالدعاء ليخفف عنهم آلامهم، ويبعد عنهم شر البلية فكانت الكلمة التي التفتها أذنه " مكتوب " Mectoub.¹ كما أن كثيرا منهم من التجأ إلى الجبال حيث الكهوف والمغارات هروبا من الفاجعة، وقدر عددهم حوالي 20000 جزائري.²

أمام هذه الفاجعة قامت إدارة المحتل للتخفيف من عبء ما حل بالأهالي بمنح قروض للفلاحين قيمتها مليونين فرنك فرنسي (2000000) سنة 1868م لشراء الحبوب وزرعها (تشجيع الزراعة)، على أن يسدد على فترات تحددها الإدارة الوصية،³ وقروض أخرى قدرّت 1200000 فرنكا فرنسيا بهدف تحقيق نفس الغرض.⁴ وجعلت النقل مجاني للوسائل الزراعية طيلة الثلاثة أشهر: أفريل، ماي وجوان 1871م،⁵ وخفّضت من أعباء الديون والضرائب العربية على الأهالي. كما قامت بمنح تعويضات للمتضررين من وباء 1868م، وصلت قيمتها 400000 فرنكا فرنسيا.⁶ وتوالت تشجيعات الإدارة الفرنسية لزراعة أكبر قدر ممكن من الأراضي بمساعدات إتخذت شكل قروض. فقد اعترف الحاكم العام أمام يوم 12 نوفمبر 1878م أمام المجلس الأعلى بخطورة الوضع وألح بعدم التهويل، وسمح للإدارة بالترخيص للجان البلديات المختلطة بالاقتراض لدى القرض العقاري قصد تقديم " تسبيقات " للفلاحين لتمكينهم من اقتناء البذور على أن يتم تسديدها خلال سنتي 1878-1879م.⁷ بادرت سلطات الاحتلال إلى إتخاذ كافة الإجراءات للتخفيف من حدة الأخطار الكائنة (قحط، وجفاف الأمراض والأوبئة) لكن هذه المساعي حمل ثقلها الأهالي الذين عملوا كخماسين، ومنهم الفقراء والمعدمون الذين خسروا أراضيهم وأصبحوا مفلسين، فكانوا الفئة الأولى المستهدفة لخدمة مزارع الكولون. ورغم هذه الإجراءات إلا أنّ ضحايا تلك الأخطار كانت من الحيوانات والنباتات.

وصلت عدوى الموت قطعان الماشية التي انخفض عددها ما بين 1879م-1880م إلى 01/10 من قطعان الغنم، فكانت سنة ويلات على المسلمين، ذلك أنهم بعد أن حصلوا على 12634364 قنطارا من الحبوب في سنة 1880م لم يتمكنوا من تحصيل سوى 7549896 قنطارا في سنة 1881م، ومرة أخرى

¹ L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 59-64.

² August Dupré, Op. Cit, p 65

³ B.O.G.G.A, N° 260, Huitième Année, 1868, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1869, pp 97-98

⁴ B.O.G.G.A, N° 352, Onzième Année, 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872, pp 06-07

⁵ B.O.G.G.A, N° 361, Onzième Année, 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872, pp 133-132

⁶ B.O.G.G.A, N° 257, Huitième Année, 1868, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1869, pp 23-25

⁷ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 693.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

تعرضت قطعان الأهالي للإبادة فانخفض مجموع الغنم من 9699000 رأس، في 1876م، إلى 5200000 رأس عام 1882م، مع الإشارة إلى أنه سرعان ما تم استردراك الأوضاع السابقة خلال السنوات الموالية حتى بلغ الضعف، ووصل حدا أقصى في سنة 1887م، وهو: 10538578 رأس،¹ وذلك رقم لن يبلغه بعد ذلك العام أبدا.²

نتيجة هذه الأوضاع- كذلك- عاش الأهالي كل أنواع الرعب والهلع، والمشى حفاة عراة في الطرقات بعد فاجعة الزلازل، منهم من ناله الحظ واحتمى بالخيام التي وصلتهم من إدارة الكولون من مقر الحكم (الجزائر) رغم الأمطار الغزيرة المتساقطة عليهم.³ وبعد معاينة الحاكم العام "ماك ماهون" (Mac Mahon) الكارثة التي حلت حلت بأهل المنطقة أرسل جنوده إلى ترتيب أمور الرعية (إعادة بناء المنازل، وتنظيف الطرقات وجمع الجثث...) كما قررت إدارة المحتل تكليف شيخ البلد بإحصاء عدد ضحاياهم، إلا أن أعدادهم لكم تكن حقيقية بسبب اكتفائهم الحساب بالعين المجردة لما يقع أمامها دون البحث عن الجثث الأخرى (الفارين إلى الجبال، الموجودين في الغابات أو الشجيرات الكثيفة...)، ولا اعتبارات الأهالي إتجاه الرومي (Roumi) بما تحمله هذه الكلمة من معنى الحقد والكراهية.⁴

نفهم من خلال ما ذكر، أن معاناة الجزائريين بقيت مستمرة ومتجددة على مر السنين، ولا يغيب عن أذهاننا بأن لكل سبب مسبب، ولكل سبب نتيجة، وعليه، رغم حجم الكوارث المتساقطة على المجتمع الجزائري إلا أن موقف الإدارة الفرنسية ووسائل مكافحتها لها، لم تكن بالمستوى المطلوب، وإن أبدت بعضا من تعاطفها نحوهم حسب ما ذكرته جريدة المبرشر، نجدها في جانب آخر تُعاملهم بسياسة الميز العنصري لحماية وأمن ممتلكات مستوطناتها دون أرواح الجزائريين وممتلكاتهم التي لم تُعزَّ عليهم يوما إلا ما هان منها من السبل في إحصاء الضحايا، أو بعض الفرنكات لتعويض خسائرهم (في نظرنا الفلاحون الموالون لها).

أحزان الجزائريين لم تنته عند هذا الحد بل صارت أرواحهم وممتلكاتهم أكثر عرضة لما لا قوه من وراء الكوارث الطبيعية وما سيلقونه من الجرائم الاستعمارية، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900م).

ج/ انتشار المجاعات:

غني عن البيان أن أوساطا مثل تلك الأوساط الأهلية تكون أكثر عرضة للأمراض والأوبئة، فهي تعاني

¹ شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 693-694

² قُدِّر عددها سنة 1895م بـ 1500000 رأس، نزل بعدها عام 1896م إلى 751000 رأس، عد إلى :

- G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du

Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p 06

³ L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 43-44

⁴ Ibid, pp 49-64

بطش المستوطنين، من ناحية، وأعمال التخريب والدمار لمختلف ممتلكاتهم من طرف جند العدو، والسياسة القمعية التي باشرتها إدارة المحتل منذ الغزو وبدايات التوسع نحو الداخل، من ناحية أخرى، وهذا كله لأجل السيطرة على البلاد والاستحواذ على ممتلكات الأهالي، إضافة إلى غزو أفواج الجراد البلاد خلال سنوات معينة- سبق ذكرها- ولم تتوقف مآسي وأحزان الأهالي عند هذا الحد، فقد ظهر خلال عقد الستين من القرن التاسع عشر موجة المجاعة التي زادت من تدهور الحالة الاجتماعية للجزائريين على وجه الخصوص.

الدارس لمثل هذا الموضوع يجد تناقضات واختلافات فيما كتبه بعض الكتب وأخرى، في بعضها كتب أن ظاهرة المجاعة مألوفة لدى المجتمع الجزائري، فهي حادثة قديمة يمكن أن تتجدد في أي وقت، نتيجة للظروف المعاشة، لا علاقة لها بالمحتل الفرنسي وأعماله في البلاد، بل الإدارة الفرنسية كثيرا ما كانت تقدم الدعم والأمان وتصور ممتلكات الأهالي المسلمين. صاحب هذا الرأي المتعصب يعود للمؤرخ " واري " (Warnier) في كتابه "الجزائر قبل الإمبراطورية L'Algérie Devant L'Empereur"¹. ونقيض هذا القول يتجلى عند الحاكم العام العسكري "ماك ماهون" الذي كشف في مذكراته خلاصة ما توصل إليه عن أسباب تدهور الحالة الاجتماعية للجزائريين بقوله: « منذ 1865م كل المصائب سقطت على الجزائر بشكل متتال: الحرب، والكوليرا الجراد، والزلازل، والجفاف وشتاء قاس»². بالرغم من أنه لم يذكر المجاعة إلا أنه اعترف في مذكراته عن وجود الحرب كسبب من أسباب ظهور تلك المصائب.

تسبب عديد العوامل في ظهور مجاعات 1867م، 1868م، 1869م، منها الجفاف والقحط الذي عرفته البلاد منذ سنة 1865م، واستمرار إمساك السماء عن الإمطار مما زاد في عمر القحط خاصة مع مطلع عام 1867م الذي قلت فيه مياه الشرب، وجفت المستنقعات المستغلة من طرف الأهالي أو حتى من طرف المعمرين وقد ذكر ذلك المؤرخ " واري " (Warnier) في حديثه عن مستوطنة "قندوري" Kandouri التي عرفت خلال الثماني سنوات 1852-1860م جفاف مستنقعة "علولا" Lac Alloula³. حيث قلت مياه الشرب و السقي، جفت البنابيع في الصيف واشتد البرد في الشتاء، يئست الحشائش وماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا، وقد كتب أحد المؤرخين عن سبب ذلك في الإجراءات الإدارية المتصلبة إتجاه ممتلكات الأهالي منذ 1830م (بما فيها أملاك الدولة)، وتجريد الفلاحين من أراضيهم بعد صدور قانون السيناتوس كونسيلت 1863م الذي قضى تدريجيا على أملاك الأعراس،⁴ مما اضطر بالفلاحين إلى هجرة أراضيهم، إضافة إلى أسلوب القمع والطرْد.⁵ واندلاع التمردات الأهلية (ثورة أولاد سيدي الشيخ مثلا) وتوسع انتشار باقي الثورات في مختلف جهات

¹ Auguste Warnier, Op. Cit, pp 200-202

² Le Maréchal Mac Mahon, Op, Cité, pp 328-329

³ Auguste Warnier, Op. Cit, p 202

⁴ Albert Glorieux, Op. Cit, pp 16-17

⁵ Léon Gauthier, La Question Indigène en Algérie et les Musulmans Français du Nord de l'Afrique, Analyse de deux livres Récents ["L'Affaire de Margueritte devant la cour d'assises de l'Hérault", par Camille Brunel. "Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique", par Ismaël Hamet , Imprimerie Typographique et Lithographique léon, Alger, 1909, p 12

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

الوطن،¹ وأن مثل هذه الأعمال بالنسبة لسلطات الاحتلال لا تحترم فيها² " لا القانون، ولا الأوامر ولا حتى القرارات" مادامت هي المستفيد الأول منها.

تداخلت عوامل عديدة أدت إلى ظهور وانتشار المجاعة في الجزائر، واشتدت أكثر عام 1867م (أمراض و أوبئة، وقحط، وجفاف...) حتى أطلق بعض المؤرخين الفرنسيين على تلك الفترة "عام الشر"³ أو عام المجاعة. فقد ضربت المجاعات عشائر وصلت أدنى درجات الفقر، بعدما خرب المحتل ونهب ملاحظاتها ومصادر عيشها لذلك تكررت في أعوام: 1868م، و 1869م، و 1893م⁴ وظهرت بكتيريا نباتية دمّرت بعض أراضي الدومين،⁵ ووجدت بعض الأمراض المعدية طريقها سهلا للانتقال من شخص لآخر بين أوساط الأهالي الفقراء.⁶ الفقراء⁶ وبسبب تردي الأوضاع الاجتماعية وقلة المنتوجات الزراعية، شهدت سنوات المجاعة ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية التي أثارت دهشة الدكتور "فيتال" (Vital) الذي بعث رسالة لإسماعيل إربان (Ismael Urbain) في 25 جوان 1867م يقول له فيها: « إنَّ سعر القمح بلغ أكثر من 100 فرنك للصاع الواحد⁷ وأن سعر الشعير بلغ 45 فرنكا للصاع الواحد، في حين كان يباع عند الحَرْث بـ 26 فرنكا للقنطار في السوق»⁸ ترتب عن ارتفاع السعر القمح والشعير (البذور) باعتبارها من الموارد الأساسية لغذاء السكان، هجرة العديد من سكان المدن إلى الريف،⁹ وآخرون باعوا ما بقي من حيواناتهم التي نجت من الموت بأبخس الأثمان، وأخذ سكان الهضاب العليا يهاجرون أفواجا وجماعات إلى إقليم التل بحثا عن الطعام، وأكل الكثير منهم جذور الحشائش وأوراق الشجر، الحيات والكلاب، بل وكثير منهم من نبشوا القبور، وأكلوا جثث الموتى.¹⁰ لكن هذا

¹ Ernest Mercier, *La Question Indigène en Algérie au Commencement du XXe Siècle*, Augustin Challamel Éditeur, Paris, 1901, pp 47-48

² Gilbert Massonnié, *La Question Indigène en Algérie : l'Intrenement des Indigènes son Illégalité*, Ligue des droits de l'Homme, Paris, 1909, p 12

³ Louis Rinn, *Histoire de l'insurrection en Algérie de 1871*, Op, Cité, pp 50-51

⁴ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 56

⁵ وما وجدناه في جريدة المبشر حول إجراءات سلطات الاحتلال في التعامل مع الجفاف هو تشجيع زرع الأشجار وخاصة المثمرة، جعلوا من سكان العطف، جندل، وبني أحمد يغرسون أشجار الرمان، والتين، والزيتون، والإحاص ونحو ذلك، طالع: - جريدة المبشر، 30 سبتمبر 1848م.

⁶ G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p07

⁷ قيمته أربع أمداد، والمُد ملء كفي الإنسان المعتدل بالحبوب، ويسع الصاع باللتر 6.924 لتر، أنظر:

محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ط1، بيروت، 1993م، ص 324

⁸ André Nouchi, *Correspondance du docteur A.Vital avec Ismail Urbain 1845-1874*, Alger, 1958, pp 210-211

⁹ ميشال هبارت، المرجع السابق، ص 55

¹⁰ Voir :- Anonyme, *La Famine en Algérie et les Discours Officiels. Erreurs et Contradictions. (12 Avril 1868)*. Deuxième édition, Chez Challamel éditeur, Paris, 1868, pp 22-23

- L'Abbé Burzet, Op. Cit, p93

لا يعني أن سكان التل كانوا في هناء واسترخاء، على العكس تماما، بل كانت حالتهم أكثر كربا وفقرا، وقد وصف حالتهم المزرية الحاكم العام العسكري "ماك ماهون" (Mac Mahon) في مذكراته بقوله: «... أن سكان التل الذين توجه إليهم هؤلاء المنكوبون كانوا أيضا في ضيق وكرب لقلة مردود إنتاجهم الفلاحي...»، وأضاف قائلا: «إني طلبت من السلطات المدنية أن تقدم المساعدات لهم، ولكن الأوروبيين أبدوا خوفهم من أن تصيبهم الأمراض، ولذلك أعطيت الأوامر لضباط الجيش لإنشاء محتشدات لهم في مليانة، أورليوتفيل (شلف)، وغليزان حُشد فيها حوالي خمسمائة وأربعين ألف شخص».¹

الواقع، أن تلك المحتشدات المقامة في المناطق المذكورة لم تكن إلا سياجا منيعا من انتشار الوباء ومحاصرته من جدوى عدوى الأوروبيين، حفاظا على أمنهم وسلامتهم. ولم تكن أول وآخر إجراء إداري إتجاه المستوطنين فحسب ما كتبه الأب "أبي بورزي" (L'Abbé Burzet). أن السجون كانت مأوى العديد من هؤلاء المنكوبين، أو كما سماهم باللصوص، حيث امتلأت بهم السجون، ورغم ما قُدم لهم من خدمات فيها إلا أن القائمين فيه لم يسلموا من سب وشتيم من الأهالي، فقد أسمعهم أنواعا من الكلام الفاسد، ووصل الأمر بهم أن يصفوا أحد الشرطين الحراس بقولهم: «فرنسي مهبول (Mehboul) يزعج بالعرب في السجن» وفي نظير ذلك، وصفوا أنفسهم بالفرحين رغم ما لاقوه من عذاب بقولهم: «العرب فرحون، يأكلون ولا يعملون سيخرجون من السجن مثل الحلوف (Halouf)».² وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على عبارات ترفع معنويات إخوانهم بالسجن، وأنهم سيخرجون منها أقوى بعد نجاحهم من الموت بأعجوبة. ودلالة مصطلح (الحلوف) تعني التمتع بالصحة الجيدة وقوة الجسد لا غير.

لحقت المستوطنين أضرار جسيمة على غرار الأهالي، وكثير من مشاريعهم الاستيطانية (الأشغال العامة) أصابها الركود، وهجرتها الأيدي الرخيصة (الأهالي)³، فحوالي 40000 عامل أهلي هجر أماكن عمله عند الأوروبي، قاصدا أهله وذويه لإعالتهم قدر المستطاع.⁴ وأمام هذا الموقف الصعب، وتعويضا لخسائرها، اتخذت

¹ Le Maréchal Mac Mahon, Op. Cit, p 330

² L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 90-91

³ بلغ أجر اليد العاملة الأهلية في اليوم مع تكاليف الإطعام من 05 فرنك إلى 08 فرنك، أما اليد العاملة الأوروبية وبنفس الشروط تتقاضى من 08 فرنك إلى 15 فرنك، اختلاف كبير وشاسع بين أجر العاملين، وهذا مايفسر لنا ملاحظة واحدة وهي أن العامل الجزائري أصبح مدفوعا (مُجبرا) على العمل لإعالة عائلته، بعد أن خسر أرضه وممتلكاته الأخرى، أنظر:

-G.G.A, La Colonisation en Algérie : Concessions Gratuites et Ventes à Bureau Ouvert : Renseignements Divers, Imprimerie Typographique et Lythographique Rives et Romru, Alger, 1924, p 04

⁴ Anonyme, La Famine en Algérie et les Discours Officiels. Erreurs et Contradictions. (12 Avril 1868), Op. Cit p

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

إدارة الكولون إجراء آخر لتعويض خسائره، فقامت تفرض على الأهالي ضرائب كثيرة في عزّ الأزمة، فقد كانت حسب ما ذكرته جريدة المبشر¹:

- 04 فرنك عن كل بعير، و 03 فرنك عن كل بقرة، و 03 صوري عن كل شاة.

أوردت المبشر في أعداد مختلفة أن كل من يخالف أوامر الإدارة الكولونالية سيتلقى عقابه، فكثير من أغوات الدواوير من غرّموا بضرائب أخرى في حالة عصيانهم، ورفضهم دفع المبالغ المستحقة، منهم "يحيى بن عصمان" قائد أولاد قصير و"قدور بن الحاج" قائد أولاد درجين، تم تغريمهم بمائة فرنك (100) لتفريطهما مرارا دفع ما عليهما من ضرائب في الأمور المخزنية² (هذه كعينة فقط).

يمكن القول أن الإدارة الفرنسية لم تراع الظروف القاسية التي عاشها الأهالي خلال فترة المجاعة، كما أن هذه السياسة أثارت ضجة كبيرة وسط الأهالي، عبّر عن ذلك المؤرخ الجزائري "صالح العنزي" بقوله: «إلا أنه يؤسفني (كذا) ما قيل أنه وقع لبعض الناس المصابين هنا في أثناء تلك المصيبة العظمى إن صح من التشديد في اداء بعض المطالب منهم، وعدم الرفق بهم حتى اضطروا إلى بيع بيوتهم التي يوقون (كذا) بها أنفسهم من الحر والبرد، إذ لم تبق لهم إلا هي ودفعوا ثمنها في ذلك المطلب»³.

يظهر لنا أن الإدارة الفرنسية قدمت للمستوطن كل ما يحتاجه من وسائل الأمن والرعاية للتخفيف من حجم الخسائر التي أصابت مستوطناتها،⁴ قامت في سنوات لاحقة (1895-1896) باستكمال مشاريعها الكبرى في الجزائر،⁵ وذلك بإسكان سبع مستوطنات (07) وقرى جديدة، والتحضير لتوسيع 03 مراكز استيطانية قديمة وإنشاء 17 مركزا استيطانيا وتوسيع 06 مراكز أخرى في مساحة إجمالية قدرها 36745 هكتار، ليرتفع بذلك مساحة الأراضي الاستيطانية إلى 45657 هكتار في نفس السنة. كما تم تزويدها بالمستشفيات في كل من القبائل، الأوراس، بسكرة (مستشفى لافيحري)، غرداية ووهران (مستشفى الأبيض سيدي الشيخ). وتقرر فتح قسم طبي بمعهد باستور خاص بدراسة ومعالجة داء الكلب، ومخابر خاصة بتحليل الجراثيم (البكتيريا).⁶

¹ أنظر: - جريدة المبشر، 02 أبريل 1866م. - جريدة المبشر، 07 مارس 1867م

² جريدة المبشر، 30 سبتمبر 1848م

³ صالح العنزي، مجاعات قسنطينة، تق: رايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م، ص 58

⁴ Auguste Warnier, Op. Cit, pp 200-201

⁵ للتعرف على مختلف المزارع الاستيطانية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1871-1895م، حسب دوائر المقاطعات الإدارية، عد إلى:

- De Peyerimhoff, **Enquête sur les Résultats de Colonisation Officielle de 1871a 1895 : Rapport** a Monsieur Jonnart Gouverneur Général de L'Alérie, T02, Imprimerie Typographique J.Torrent, Alger, 1906, pp 05-480

⁶ G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p 15-17

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

رفضت الحكومة (سلطة المحتل) في البداية الاعتراف بحجم الكارثة، ثم بدأت تقدم الإعانات دون استعداد لذلك، في شكل القرض الكلاسيكي واللجوء إلى الشبكة التجارية العادية بما في ذلك من وسطاء وتسبيقات مالية لشراء البذور. وأفرغ القادة العرب مطامير غلالهم، وأصبحوا مدينين، وفقدوا جزءا من ثروتهم، كما كان الشأن بالنسبة للباشاغا المقراني من مجانة الذي اقترض حوالي مليون فرنك (1000000) لتمكين القبائل من العيش وزرع أراضيهم.¹ وبمرور الأيام، عاش الأهالي نفس مرارة الحياة بعد الغزو سنة 1830م من القمع والنفي، وكتب عن ذلك محامي مقاطعة قسنطينة، والضابط في التعليم العمومي المؤرخ " جيلبار ماسونيي" (Gilbert Massonié) في كتابه، حيث خصص سبع صفحات (07-14) يتحدث فيها عن أسلوب قمع ونفي للأهالي ما بين 1890-1900م²

تعددت الويلات الاحتلالية والطبيعية، وكثرت الأحزان، المآسي، وتجددت مظاهر الرعب والفزع في قلوب الأهالي والمستوطنين، وإن كانت حدة أضرارها خفيفة على هؤلاء الغرباء، فهي ثقيلة على الكيان الأهلي، فخلال السنوات الأولى من ظهور الجراد والزلازل، تحدثت جريدة المبشر على الأضرار الجسيمة التي لحقت بالجزائريين والعشائر، فكانت أولى إجراءاتهم هو هجران البيوت والقرى، فهاجرت أغلب عشائر عمالتي وهران وقسنطينة إلى مناطق مختلفة، مثل ما حدث مع عرش "حميان الغابة" الذي توجه إلى منطقة الضاية وسعيدة حيث المياه والأراضي الخصبة، إلا أن تدخل السلطات الفرنسية قامت بمنعها من الهجرة، فأرسلت وراءها فرقا عسكرية لإجبارها على الرجوع من حيث أتت. وقد اعتبرت جريدة المبشر هذا العمل محاولة منها لنشر الفساد بين الأعراس الأخرى.³ وقامت ذات الجريدة بحملات توعوية لباقي الأعراس بضرورة الاهتمام بما تنتجه الأرض لتقليل حجم الكوارث، وذلك بغرس البطاطا مثلا، زرع القمح والشعير، وهذا لتجنيبهم أخطار الكوارث يقتاتون من بعضها ويبيعون بعضها، ويشترون بثمنه ما يحتاجونه.⁴

الملفت للنظر في عروض جريدة المبشر وحملاتها التحسيسية في ظل الظروف الصعبة والقاسية التي حلت بالمجتمع الجزائري، لم يكن عملها إلا لصالح المستوطن الذي خُربَت أراضيه (يعني أراضي الأهالي)، وبدلا من إيجاد حلول مقنعة، زادت من ضغطها على الأهالي بفرضها ضرائب عليهم سنة 1850م. (خاصة ضريبة العشور التي بلغ عددها الإجمالي 83776 فرنكا فرنسيا.⁵ ففي عمالة الجزائر مثلا فُرضت ضرائب على العديد من

¹ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، مرجع سابق، ص 737

² Gilbert Massonié, Op. Cit, pp 03-14

³ جريدة المبشر، 30 أكتوبر 1847م.

⁴ جريدة المبشر، 30 جويلية 1850م.

⁵ جريدة المبشر، 15 سبتمبر 1850م.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

المناطق، منها: وطن بني خليل نواحي البليدة 4552 فرنكا، وطن بني سليمان 4829 فرنكا وعلى الخشنة 11802 فرنك، الدواير 3439 فرنك وأولاد عمران 4533 فرنك بعمالة وهران.¹ ولم تتوقف إدارة المحتل عن أسلوب المراوغة في سياستها إتجاه الأهالي، فقد ذكرت جريدة المبشر تطبيقا لشعارها الدائم بعنوان "الإحسان للمحسنين والانتقام من المفسدين"² أنه لما بلغ أمر فقر الأهالي وعدم قدرتهم على دفع حموله تلك الضرائب راسل الحاكم العام حكام العمالات بإتباع سياسة جديدة، وهي:

- تفضيل الأموال على الحبوب في استخلاص الضرائب.

- تشغيل الفقراء والمعدمين من الأهالي في أعمال: تخفيف المستنقعات، فتح الطرق مقابل أجرة زهيدة مقدارها قطعة خبز أو كمية من الحبوب، أو مبلغا ماليا معينا.³

سبقت هذه السياسة تشجيع سلطات الاحتلال الأهالي الجزائريين بحفر المطامير لتذخير الحبوب ساعة اشتغالهم بالحصاد، وبذلك تحصل الفوائد الجزيلة لهم ولغيرهم، ولا شك أنهم كانوا في عون ضعفائهم ومساكينهم. ولما كان هؤلاء الرجال في عدد قليل وفي بعض الأعراش خصوصيات، فقط لم يحصل النفع منهم لعامة الناس ومع ذلك تحقق لكل من عاين هذا التدبير الرشيد بحصول الفوائد العظيمة عند استعماله بجميع الأعراش والدواوير الكبرى، وهو أنهم يعينون مطمرا عاميا لحفظ الحبوب الزائدة عليهم، وكل سنة يضعون الفاضل (الزائد) عنهم حتى إذا أصابهم القحط يأخذ كل أحد منهم على حسب ما وضع فيه، وبذلك يكون الاحتياط على أنفسهم وأهلهم وحفظ النفس.⁴

حُفِرَ المطامير - كما ذكرت الجريدة - ظاهرة قديمة اعتادها الجزائريون للأوقات الصعبة (الجفاف والقحط والجراد)، ولكن تدخل السلطات الفرنسية بتشجيع هذه العملية، لا يخفى على أحد أنه من وسائل معرفة مطامير الأهالي لاستغلالها للظروف التي تعيشها (النكبات الطبيعية) لابعاد شبح الجوع وتوفير الغذاء للمعمر، من ناحية، واستخدام الفرد الجزائري لمثل هذه الأعمال، يُعتبر فرضا عليه ليجد ما يأكله، وتوظيفه في أعمال السخرة لدى الكولون. وهذا ما زاد من معاناتهم اليومية.

¹ أنظر: - جريدة المبشر، 15 ماي 1850م - جريدة المبشر، 30 ماي 1850م. - جريدة المبشر، 15 جوان 1850م.

- جريدة المبشر، 30 جوان 1850م

² جريدة المبشر، 30 أكتوبر 1849م

³ جريدة المبشر، 15 جوان 1850م

⁴ جريدة المبشر، 15 أبريل 1850م

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

خلّفت هذه النكبات الطبيعية والجرائم البشرية العديد الضحايا التي أزهدت أرواح الأهالي، فحسب جريدة المبشر كان الوباء يقتل ما يزيد عن الخمسين (50) نفسا (شخصا) يوميا، وقدّر عدد الإصابات بالوباء الخبيث خلال شهرين من حلول يوم 30 أكتوبر 1849م حوالي 5711 شخصا، مات منهم 770 رجلا وامرأة.¹ وبانتشار مرض الكوليرا وتفشي مرض التيفوس والأمراض الأخرى خلال سنة 1867 وبعدها، أخذ الجزائريون يموتون بالجملة في القرى والطرق العامة، حتى أرغمت السلطات الفرنسية السكان على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى، وبوجود هذا العدد الهائل من الأموات المتناثرة أجسادهم في كل منطقة، صُعب على السلطات إحصاءها، ولكن مجموع الذين ماتوا حسب تقدير "أبي بورزي" (L'Abbé Burzet) خلال شهرين فقط مائتان وخمسين ألف شخص (250000).²

ذكر الكولونيل "روبن" (Robin) ضحايا الكوليرا بدلس ما يقارب 10000 ضحية.³ وفي منطقة بسكرة وصل عدد ضحايا الأمراض والأوبئة يوميا ما بين 90 و 120 ميتا لكل 5000 نسمة، والكثير من الأهالي خسروا مساكنهم (القري)، وأصبحت الطرقات ملجأ مراقدهم، واقتصر طعامهم - إن وجد - على الخبز فطائر القمح اللين أو الصلب، وكان شرايهم المياه الراكدة. وآخرون رأهم المؤرخ "أبي روزي" (L'Abbé Burzet) يتضرعون إلى الرب بالدعاء ليخفف عنهم آلامهم، ويبعد عنهم شر البلية فكانت الكلمة التي التفتها أذنه " مكتوب " Mectoub .⁴ كما أن كثيرا منهم من التجأ إلى الجبال حيث الكهوف والمغارات هروبا من الفاجعة، وقدّر عددهم حوالي 20000 جزائري.⁵

أمام هذه الفاجعة قامت إدارة المحتل للتخفيف من عبء ما حل بالأهالي بمنح قروض للفلاحين قيمتها مليونين فرنك فرنسي (2000000) سنة 1868م لشراء الحبوب وزرعها (تشجيع الزراعة)، على أن يسدد على فترات تحددها الإدارة الوصية،⁶ وقروض أخرى قدّرت 1200000 فرنكا فرنسيا بهدف تحقيق نفس الغرض.⁷ الغرض.⁷ وجعلت النقل مجاني للوسائل الزراعية طيلة الثلاثة أشهر: أبريل، ماي وجوان 1871م،⁸ وخفّضت من

¹ جريدة المبشر، 30 أكتوبر 1849م

² L'Abbé Burzet, Op. Cit, p 65

³ Joseph Robin, Op. Cit, p 26

⁴ L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 59-64.

⁵ August Dupré, Op. Cit, p 65

⁶ B.O.G.G.A, N° 260, Huitième Année, 1868, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1869, pp 97-98

⁷ B.O.G.G.A, N° 352, Onzième Année, 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872, pp 06-07

⁸ B.O.G.G.A, N° 361, Onzième Année, 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872, pp 133-132

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

من أعباء الديون والضرائب العربية على الأهالي. كما قامت بمنح تعويضات للمتضررين من وباء 1868م، وصلت قيمتها 400000 فرنكا فرنسيا¹. وتوالت تشجيعات الإدارة الفرنسية لزراعة أكبر قدر ممكن من الأراضي بمساعدات إتخذت شكل قروض. فقد اعترف الحاكم العام أمام يوم 12 نوفمبر 1878م أمام المجلس الأعلى بخطورة الوضع وألح بعدم التهويل، وسمح للإدارة بالترخيص للجان البلديات المختلطة بالاقتراض لدى القرض العقاري قصد تقديم "تسبيقات" للفلاحين لتمكينهم من اقتناء البذور على أن يتم تسديدها خلال سنتي 1878-1879م.²

بادرت سلطات الاحتلال إلى إتخاذ كافة الإجراءات للتخفيف من حدة الأخطار الكائنة (قحط، وجفاف الأمراض والأوبئة) لكن هذه المساعي حمل ثقلها الأهالي الذين عملوا كخماسين، ومنهم الفقراء والمعدمون الذين خسروا أراضيهم وأصبحوا مفلسين، فكانوا الفئة الأولى المستهدفة لخدمة مزارع الكولون. ورغم هذه الإجراءات إلا أن ضحايا تلك الأخطار كانت من الحيوانات والنباتات.

وصلت عدوى الموت قطعان الماشية التي انخفض عددها ما بين 1879م-1880م إلى 01/10 من قطعان الغنم، فكانت سنة ويلات على المسلمين، ذلك أنهم بعد أن حصلوا على 12634364 قنطارا من الحبوب في سنة 1880م لم يتمكنوا من تحصيل سوى 7549896 قنطارا في سنة 1881م، ومرة أخرى تعرضت قطعان الأهالي للإبادة فانخفض مجموع الغنم من 9699000 رأس، في 1876م، إلى 5200000 رأس عام 1882م، مع الإشارة إلى أنه سرعان ما تم استدراك الأوضاع السابقة خلال السنوات الموالية حتى بلغ الضعف، ووصل حدا أقصى في سنة 1887م، وهو: 10538578 رأس،³ وذلك رقم لن يبلغه بعد ذلك العام العام أبدا.⁴

نتيجة هذه الأوضاع- كذلك- عاش الأهالي كل أنواع الرعب والهلع، والمشى حفاة عراة في الطرقات بعد فاجعة الزلازل، منهم من ناله الحظ واحتمى بالخيام التي وصلتهم من إدارة الكولون من مقر الحكم (الجزائر) رغم الأمطار الغزيرة المتساقطة عليهم.⁵ وبعد معاينة الحاكم العام "ماك ماهون" (Mac Mahon) الكارثة التي حلت

¹ B.O.G.A, N° 257, Huitième Année, 1868, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1869, pp 23-25

² شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 693.

³ شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 693-694

⁴ قُدِّر عددها سنة 1895م بـ 1500000 رأس، نزل بعدها عام 1896م إلى 751000 رأس، عد إلى :

- G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du

Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p 06

⁵ L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 43-44

حلت بأهل المنطقة أرسل جنوده إلى ترتيب أمور الرعية (إعادة بناء المنازل، وتنظيف الطرقات وجمع الجثث...) كما قررت إدارة المحتل تكليف شيخ البلد بإحصاء عدد ضحاياهم، إلا أن أعدادهم لكم تكن حقيقية بسبب اكتفائهم الحساب بالعين المجردة لما يقع أمامها دون البحث عن الجثث الأخرى (الفارين إلى الجبال، الموجودين في الغابات أو الشجيرات الكثيفة...)، ولا اعتبارات الأهلي إتجاه الرومي (Roumi) بما تحمله هذه الكلمة من معنى الحقد والكراهية.¹

نفهم من خلال ما ذكر، أن معاناة الجزائريين بقيت مستمرة ومتجددة على مر السنين، ولا يغيب عن أذهاننا بأن لكل سبب مُسبّب، ولكل سبب نتيجة، وعليه، رغم حجم الكوارث المتساقطة على المجتمع الجزائري إلا أن موقف الإدارة الفرنسية ووسائل مكافحتها لها، لم تكن بالمستوى المطلوب، وإن أبدت بعضا من تعاطفها نحوهم حسب ما ذكرته جريدة المبشر، نجدها في جانب آخر تُعاملهم بسياسة الميز العنصري لحماية وأمن ممتلكات مستوطناتها دون أرواح الجزائريين وممتلكاتهم التي لم تُعزَّ عليهم يوما إلا ما هان منها من السبل في إحصاء الضحايا، أو بعض الفرنكات لتعويض خسائرهم (في نظرنا الفلاحون الموالون لها).

أحزان الجزائريين لم تنته عند هذا الحد بل صارت أرواحهم وممتلكاتهم أكثر عرضة لما لاقوه من وراء الكوارث الطبيعية وما سيلقونه من الجرائم الاستعمارية، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900م).

ج/ انتشار المجاعات:

غني عن البيان أن أوساطا مثل تلك الأوساط الأهلية تكون أكثر عرضة للأمراض والأوبئة، فهي تعاني بطش المستوطنين، من ناحية، وأعمال التخريب والدمار لمختلف ممتلكاتهم من طرف جند العدو، والسياسة القمعية التي باشرتها إدارة المحتل منذ الغزو وبدايات التوسع نحو الداخل، من ناحية أخرى، وهذا كله لأجل السيطرة على البلاد والاستحواذ على ممتلكات الأهالي، إضافة إلى غزو أفواج الجراد البلاد خلال سنوات معينة- سبق ذكرها- ولم تتوقف مآسي وأحزان الأهالي عند هذا الحد، فقد ظهر خلال عقد الستين من القرن التاسع عشر موجة المجاعة التي زادت من تدهور الحالة الاجتماعية للجزائريين على وجه الخصوص.

الدارس لمثل هذا الموضوع يجد تناقضات واختلافات فيما كتبه بعض الكتب وأخرى، في بعضها كتب أن ظاهرة المجاعة مألوفة لدى المجتمع الجزائري، فهي حادثة قديمة يمكن أن تتجدد في أي وقت، نتيجة للظروف المعاشة، لا علاقة لها بالمحتل الفرنسي وأعماله في البلاد، بل الإدارة الفرنسية كثيرا ما كانت تقدم الدعم والأمان وتصور ممتلكات الأهالي المسلمين. صاحب هذا الرأي المتعصب يعود للمؤرخ " واري " (Warnier) في كتابه "الجزائر

¹ Ibid, pp 49-64

قبل الإمبراطورية L'Algérie Devant L'Empereur¹. ونقيض هذا القول يتجلى عند الحاكم العام العسكري "ماك ماهون" الذي كشف في مذكراته خلاصة ما توصّل إليه عن أسباب تدهور الحالة الاجتماعية للجزائريين بقوله: « منذ 1865م كل المصائب سقطت على الجزائر بشكل متتال: الحرب، والكوليرا الجراد، والزلازل، والجفاف وشتاء قاس»². بالرغم من أنه لم يذكر المجاعة إلا أنه اعترف في مذكراته عن وجود الحرب كسبب من أسباب ظهور تلك المصائب.

تسبّب عديد العوامل في ظهور مجاعات 1867م، 1868م، 1869م، منها الجفاف والقحط الذي عرفته البلاد منذ سنة 1865م، واستمرار إمساك السماء عن الأمطار مما زاد في عمر القحط خاصة مع مطلع عام 1867م الذي قلت فيه مياه الشرب، وجفّت المستنقعات المستغلة من طرف الأهالي أو حتى من طرف المعمرين وقد ذكر ذلك المؤرخ "وارني" (Warnier) في حديثه عن مستوطنة "قندوري" Kandouri التي عرفت خلال الثماني سنوات 1852-1860م جفاف مستنقعة "علولا" Lac Alloula³. حيث قلت مياه الشرب و السقي، جفّت البنابيع في الصيف واشتدّ البرد في الشتاء، يُسّست الحشائش وماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا، وقد كتب أحد المؤرخين عن سبب ذلك في الإجراءات الإدارية المتصلبة إتجاه ممتلكات الأهالي منذ 1830م (بما فيها أملاك الدولة)، وتجريد الفلاحين من أراضيهم بعد صدور قانون السيناتوس كونسيلت 1863م الذي قضى تدريجيا على أملاك الأعراس،⁴ مما اضطر بالفلاحين إلى هجرة أراضيهم، إضافة إلى أسلوب القمع والطرد.⁵ واندلاع التمردات الأهلية (ثورة أولاد سيدي الشيخ مثلا) وتوسع انتشار باقي الثورات في مختلف جهات الوطن،⁶ وأن مثل هذه الأعمال بالنسبة لسلطات الاحتلال لا تحترم فيها⁷ " لا القانون، ولا الأوامر ولا حتى القرارات" مادامت هي المستفيد الأول منها.

تداخلت عوامل عديدة أدت إلى ظهور وانتشار المجاعة في الجزائر، واشتدت أكثر عام 1867م (أمراض و أوبئة، وقحط، وجفاف...) حتى أطلق بعض المؤرخين الفرنسيين على تلك الفترة "عام الشر"⁸ أو عام المجاعة. فقد ضربت المجاعات عشائر وصلت أدنى درجات الفقر، بعدما خرّب المحتل ونهب ملاحظتها ومصادر

¹ Auguste Warnier, Op. Cit, pp 200-202

² Le Maréchal Mac Mahon, Op, Cité, pp 328-329

³ Auguste Warnier, Op. Cit, p 202

⁴ Albert Glorieux, Op. Cit, pp 16-17

⁵ Léon Gauthier, La Question Indigène en Algérie et les Musulmans Français du Nord de l'Afrique, Analyse de deux livres Récents ["L'Affaire de Margueritte devant la cour d'assises de l'Hérault", par Camille Brunel. "Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique", par Ismaël Hamet , Imprimerie Typographique et Lithographique léon, Alger, 1909, p 12

⁶ Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie au Commencement du XXe Siècle, Augustin Challamel Éditeur, Paris, 1901, pp 47-48

⁷ Gilbert Massonnié, La Question Indigène en Algérie : l'Intrenement des Indigènes son Illégalité, Ligue des droits de l'Homme, Paris, 1909, p 12

⁸ Louis Rinn, Histoire de l'insurrection en Algérie de 1871, Op, Cité, pp 50-51

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

عاشها لذلك تكررت في أعوام: 1868م، و 1869م، و 1893م¹ وظهرت بكتيريا نباتية دمرت بعض أراضي الدومين،² ووجدت بعض الأمراض المعدية طريقها سهلا للانتقال من شخص لآخر بين أوساط الأهالي الفقراء.³ الفقراء.³ وبسبب تردي الأوضاع الاجتماعية وقلة المنتوجات الزراعية، شهدت سنوات المجاعة ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية التي أثارت دهشة الدكتور "فيتال" (Vital) الذي بعث رسالة لإسماعيل إربان (Ismael Urbain) في 25 جوان 1867م يقول له فيها: « إنَّ سعر القمح بلغ أكثر من 100 فرنك للصاع الواحد⁴ وأن سعر الشعير بلغ 45 فرنكا للصاع الواحد، في حين كان يباع عند الحَرْث بـ 26 فرنكا للقطار في السوق»⁵ ترتب عن ارتفاع السعر القمح والشعير (البذور) باعتبارها من الموارد الأساسية لغذاء السكان، هجرة العديد من سكان المدن إلى الريف،⁶ وآخرون باعوا ما بقي من حيواناتهم التي نجت من الموت بأبخس الأثمان، وأخذ سكان الهضاب العليا يهاجرون أفواجا وجماعات إلى إقليم التل بحثا عن الطعام، وأكل الكثير منهم جذور الحشائش وأوراق الشجر، الحيات والكلاب، بل وكثير منهم من نبشوا القبور، وأكلوا جثث الموتى.⁷ لكن هذا لا يعني أن سكان التل كانوا في هناء واسترخاء، على العكس تماما، بل كانت حالتهم أكثر كربا وفقرا، وقد وصف حالتهم المزرية الحاكم العام العسكري "ماك ماهون" (Mac Mahon) في مذكراته بقوله: «... أنَّ سكان التل الذين توجه إليهم هؤلاء المنكوبون كانوا أيضا في ضيق وكرب لقلة مردود إنتاجهم الفلاحي...»، وأضاف قائلا: «إني طلبت من السلطات المدنية أن تقدم المساعدات لهم، ولكن الأوروبيين أبدوا خوفهم من أن تصيبهم الأمراض، ولذلك أعطيت الأوامر لضباط الجيش لإنشاء محتشدات لهم في مليانة، أورليوتفيل (شلف)، وغليزان حُشد فيها حوالي خمسمائة وأربعين ألف شخص».⁸

¹ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص 56

² وما وجدناه في جريدة المبشر حول إجراءات سلطات الاحتلال في التعامل مع الجفاف هو تشجيع زرع الأشجار وخاصة المثمرة، جعلوا من سكان العطف، جندل، وبني أحمد يغرسون أشجار الرمان، والتين، والزيتون، والإحاص ونحو ذلك، طالع: - جريدة المبشر، 30 سبتمبر 1848م.

³ G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p07

⁴ قيمته أربع أمداد، والمُدُّ ملء كفي الإنسان المعتدل بالحبوب، ويسع الصاع بالتر 6.924 لتر، أنظر:

محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ط1، بيروت، 1993م، ص 324

⁵ André Nouchi, Correspondance du docteur A.Vital avec Ismail Urbain 1845-1874, Alger, 1958, pp 210-211

⁶ ميشال هبارت، المرجع السابق، ص 55

⁷ Voir :- Anonyme, La Famine en Algérie et les Discours Officiels. Erreurs et Contradictions. (12 Avril 1868). Deuxième édition, Chez Challamel éditeur, Paris, 1868, pp 22-23

- L'Abbé Burzet, Op. Cit, p93

⁸ Le Maréchal Mac Mahon, Op. Cit, p 330

الواقع، أن تلك المحتشدات المقامة في المناطق المذكورة لم تكن إلا سياجا منيعا من انتشار الوباء ومحاصرته من جدوى عدوى الأوروبيين، حفاظا على أمنهم وسلامتهم. ولم تكن أول وآخر إجراء إداري إتجاه المستوطنين فحسب ما كتبه الأب "أبي بورزي" (L'Abbé Burzet).¹ أن السجون كانت مأوى العديد من هؤلاء المنكوبين، أو كما سماهم باللصوص، حيث امتلأت بهم السجون، ورغم ما قُدم لهم من خدمات فيها إلا أن القائمين فيه لم يسلموا من سب وشتم من الأهالي، فقد أسمعهم أنواعا من الكلام الفاسد، ووصل الأمر بهم أن يصفوا أحد الشرطيين الحراس بقولهم: «فرنسي مهبول (Mehboul) يزج بالعرب في السجن» وفي نظير ذلك، وصفوا أنفسهم بالفرحين رغم ما لاقوه من عذاب بقولهم: «العرب فرحون، يأكلون ولا يعملون سيخرجون من السجن مثل الحلوف (Halouf)».¹ وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على عبارات ترفع معنويات إخوانهم بالسجن، وأنهم سيخرجون منها أقوى بعد نجاحهم من الموت بأعجوبة. ودلالة مصطلح (الحلوف) تعني التمتع بالصحة الجيدة وقوة الجسد لا غير.

لحقت المستوطنين أضرار جسيمة على غرار الأهالي، وكثير من مشاريعهم الاستيطانية (الأشغال العامة) أصابها الركود، وهجرتها الأيدي الرخيصة (الأهالي)²، فحوالي 40000 عامل أهلي هجر أماكن عمله عند الأوروبي، قاصدا أهله وذويه لإعالتهم قدر المستطاع.³ وأمام هذا الموقف الصعب، وتعويضا لخسائرها، اتخذت إدارة الكولون إجراء آخر لتعويض خسائره، فقامت تفرض على الأهالي ضرائب كثيرة في عزّ الأزمة، فقد كانت حسب ما ذكرته جريدة المبشر⁴:

04 فرنك عن كل بعير، و03 فرنك عن كل بقرة، و03 صوري عن كل شاة.

أوردت المبشر في أعداد مختلفة أن كل من يخالف أوامر الإدارة الكولونالية سيتلقى عقابه، فكثير من أغوات الدواوير من غرّموا بضرائب أخرى في حالة عصيانهم، ورفضهم دفع المبالغ المستحقة، منهم "يحيى بن عصمان" قائد أولاد قصير و"قدور بن الحاج" قائد أولاد درجين، تم تغريمهما بمائة فرنك (100) لتفريطهما مرارا دفع ما عليهما من ضرائب في الأمور المخزنية⁵ (هذه كعينة فقط).

¹ L'Abbé Burzet, Op. Cit, pp 90-91

² بلغ أجر اليد العاملة الأهلية في اليوم مع تكاليف الإطعام من 05 فرنك إلى 08 فرنك، أما اليد العاملة الأوروبية وبنفس الشروط تتقاضى من 08 فرنك إلى 15 فرنك، اختلاف كبير وشاسع بين أجر العاملين، وهذا مايفسر لنا ملاحظة واحدة وهي أن العامل الجزائري أصبح مدفوعا (مُجبرا) على العمل لإعالة عائلته، بعد أن خسر أرضه وممتلكاته الأخرى، أنظر:

-G.G.A, La Colonisation en Algérie : Concessions Gratuites et Ventes à Bureau Ouvert : Renseignements Divers, Imprimerie Typographique et Lythographique Rives et Romru, Alger, 1924, p 04

³ Anonyme, La Famine en Algérie et les Discours Officiels. Erreurs et Contradictions. (12 Avril 1868), Op. Cit p 24

⁴ أنظر: - جريدة المبشر، 02 أبريل 1866م. - جريدة المبشر، 07 مارس 1867م

⁵ جريدة المبشر، 30 سبتمبر 1848م

يمكن القول أن الإدارة الفرنسية لم تراع الظروف القاسية التي عاشها الأهالي خلال فترة الجعاعة، كما أن هذه السياسة أثارت ضجة كبيرة وسط الأهالي، عبّر عن ذلك المؤرخ الجزائري " صالح العنتري " بقوله : «إلا أنه يؤسفني (كذا) ما قيل أنه وقع لبعض الناس المصابين هنا في أثناء تلك المصيبة العظمى إن صح من التشديد في اداء بعض المطالب منهم، وعدم الرفق بهم حتى اضطروا إلى بيع بيوتهم التي يوقون (كذا) بها أنفسهم من الحر والبرد، إذ لم تبق لهم إلا هي ودفعوا ثمنها في ذلك المطلب»¹

يظهر لنا أن الإدارة الفرنسية قدمت للمستوطن كل ما يحتاجه من وسائل الأمن والرعاية للتخفيف من حجم الخسائر التي أصابت مستوطناتها،² قامت في سنوات لاحقة (1895-1896) باستكمال مشاريعها الكبرى في الجزائر،³ وذلك بإسكان سبع مستوطنات (07) وقرى جديدة، والتحضير لتوسيع 03 مراكز استيطانية قديمة وإنشاء 17 مركزا استيطانيا وتوسيع 06 مراكز أخرى في مساحة إجمالية قدرها 36745 هكتار، ليرتفع بذلك مساحة الأراضي الاستيطانية إلى 45657 هكتار في نفس السنة. كما تم تزويدها بالمستشفيات في كل من القبائل، الأوراس، بسكرة (مستشفى لافيحري)، غرداية ووهران (مستشفى الأبيض سيدي الشيخ). وتقرر فتح قسم طبي بمعهد باستور خاص بدراسة ومعالجة داء الكلب، ومخابر خاصة بتحليل الجراثيم (البكتيريا).⁴

رفضت الحكومة (سلطة المحتل) في البداية الاعتراف بحجم الكارثة، ثم بدأت تقدم الإسعافات دون استعداد لذلك، في شكل القرض الكلاسيكي واللجوء إلى الشبكة التجارية العادية بما في ذلك من وسطاء وتسبيقات مالية لشراء البذور. وأفقر القادة العرب مظامير غلالهم، وأصبحوا مدينين، وفقدوا جزءا من ثروتهم، كما كان الشأن بالنسبة للباشاغا المقراني من مجانة الذي اقترض حوالي مليون فرنك (1000000) لتمكين القبائل من العيش وزرع أراضيهم.⁵ وبمرور الأيام، عاش الأهالي نفس مرارة الحياة بعد الغزو سنة 1830م من القمع والنفي، وكتب عن ذلك محامي مقاطعة قسنطينة، والضابط في التعليم العمومي المؤرخ " جيلبار ماسونيي " (Gilbert Massonié) في كتابه، حيث خصص سبع صفحات (07-14) يتحدث فيها عن أسلوب قمع ونفي للأهالي ما بين 1890-1900م⁶

التصرفات إلا وسيلة من الوسائل العسكرية لتحقيق المنفعة العمومية، وخدمة الجيش، الإدارة الفرنسية والمستوطن.⁷

¹ صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تق: رايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م، ص 58

² Auguste Warnier, Op. Cit, pp 200-201

³ للتعرف على مختلف المزارع الاستيطانية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1871-1895م، حسب دوائر المقاطعات الإدارية، عد إلى :

- De Peyerimhoff, **Enquête sur les Résultats de Colonisation Officielle de 1871a 1895 : Rapport** a Monsieur Jonnart Gouverneur Général de L'Alérie, T02, Imprimerie Typographique J.Torrent, Alger, 1906, pp 05-480

⁴ G.G.A, Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897, Op. Cit, p 15-17

⁵ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، مرجع سابق، ص 737

⁶ Gilbert Massonié, Op. Cit, pp 03-14

⁷ Céline Fallet, Op. Cit, p 205

تعرّضت الزوايا إلى نفس المصير الذي لحق بالمساجد والمدارس القرآنية، بل واعتبرها العدو الغاشم من بين المؤسسات الدينية والعلمية الأكثر خطورة إلى جانب المساجد، فهي إضافة إلى عملها في نشر العلم والمعرفة وتنوير عقول الطلاب خاصة بتعاليم الدين والتفقه فيه،¹ ودروسها التي يتلقاها طلابها تضاهي دروس جامع جامع القرويين بالمغرب كمثال. ومن وجهة نظر أخرى، فإنها تقوم بزرع أفكار تدعو إلى ما دعا إليه الإسلام، وهو محاربة الكفار،² أي الجهاد في سبيل الله، جعل أغلبها يتعرض إلى الخراب والدمار، لمحو فكرة الجهاد من ذهن المسلم³ أو كما سماها المؤرخون الفرنسيون بـ"التعصب Le Fanatisme"⁴

أشارت إحصاءات المؤرخ الفرنسي "ألبرت ديفوكس" (Albert Devoulx) أن عددها منذ الغزو أخذ في النقصان بسبب إهمال المحتل لها، فمن 12 زاوية بالجزائر سنة 1830م نزل عددها عام 1862م إلى 05 زوايا فقط⁵، وأوضحت إحصائيات مترجم الجيش الفرنسي السيد "لوران شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud) أن مدينة قسنطينة قبل الاحتلال ضمت 13 زاوية (زاوية الخرازين، وزاوية باب الواد، وزاوية الرضوان وزاوية البكاكين، وزاوية أولاد بن جلول وزاوية الخراشفين...)، لكن بعد 1830م وسقوط المدينة بيد الجيش الفرنسي سنة 1837م تم تخريب كل الزوايا الموجودة.⁶

اعتبر العديد من الكتاب الفرنسيين أن هناك أشرف أو مرابطون أو زعماء دينيون (غير معروفين) ينتمون لمختلف الطرق الدينية (الزوايا)، وصفتهم الإدارة الكولونيالية باللصوص أو الخونة، أو المجهولون لدى إدارة الكولون، واجهوا توسعات الجيش الفرنسي خلال حملاته العسكرية في كل جهات الوطن، منهم:⁷

- الشريف موسى الدرقاوي في الجنوب.

- الشريف بوبغلة في شرق الساحل.

- الشريف بومعزة بالظهرة (شلف)

- الشريف بوسيف بجرجرة.

- الشريف بوصيع بمنطقة القبائل.

- الشريف محمد بن عبد الرحمان بالأوراس.

اضطر المحتل إلى التضييق عليها بممارساته غير العقلانية (التهديم، التخريب...) وأخرى واجهت سياسة الغلق ومُنعت عن ممارسة وظائفها. مثل ما تعرضت له أربعة زوايا مشهورة تتموقع بين جبال الأوراس ومداخل الصحراء

¹ Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie, Op. Cit, p p 183-184.

² Le colonel Noël, Op. Cit, p 97

³ Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 480

⁴ MMAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, p 180

⁵ Albert Devoulx, " Les édifices Religieux de l'ancien Alger ", R.A, V 06, Op. Cit, p 372

⁶ Charles Féraud, " Les Anciens Etablissements Religieux Musulmans de Constantine", Op. Cit., pp 128-130.

⁷ Ernest Mercier, Le cinquantenaire d'une colonie : L'Algérie en 1880, Op. Cit, pp 18-20

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

- زاوية "تيمرماسين Timmermassin" الممتوحة في أغلب مناطق الأوراس والمتفرعة عن زاوية "عبد الحفيظ صدوق".
- زاوية "خَيْرَان Kheïran" تشمل منطقة بني أملول، جبل ششار، وبعض القبائل على مشارف تونس.
- زاوية "طولقة Tolga" في الزيبان، تمتد على مناطق شمال الصحراء، والعديد من قبائل مرتفعات خنشلة و منطقة البيض وتبسة.
- زاوية "تماسين Temacin" تنفذ في مناطق وادي ريغ أو رير، جزء كبير من وادي سوف، وقبائل أقصى الجنوب (التوارق وغيرهم).¹
- تصدى لها المحتل وقام بغلق أبوابها أمام طلابها بدعوى نشر الكره والعداء ضد المسيحيين (المحتل)، وأنها تهدف إلى تخريج أهالي متعصبين "Fanatisme" يحاربون فرنسا، مثلما حدث سنة 1859م لما أرسل مقدم الزاوية التماسينية "عبد الحفيظ صدوق" جنودا ضد القائد العسكري "سان جيرمان le commandant de Saint-Germain" ولولا تدخل الفرق العسكرية للجنرال "ديفو" (Le Général Desvaux)² الذي كان متواجدا على مقربة من المنطقة لتكبد الجيش الفرنسي خسائر كبيرة. ونتيجة لهذه الأوضاع وبحلول عام 1870م واندلاع الانتفاضات الشعبية للشيخين "المقراني والحداد" قامت إدارة المحتل بغلق الزاوايا الأربعة إلى أن تم الترخيص بإعادة فتحها عام 1879م.³
- تعددت وكثرت الزوايا الموجودة في الجزائر قبل الحملة الفرنسية، وكثير ومختلف طرق معاملة السلطات لها في عمليات التخريب والدمار، أساليب المراقبة والغلق وجرائم تحويلها إلى هياكل إدارية أو عسكرية بهدف خدمة مصالح الكولون. وقد عالج مثل هذه القضايا المهتمون بالمؤسسات الدينية في الجزائر من الباحثين الفرنسيين وجنرالاتها، ولعل أبرزهم السيد "أوميرا" (M Aumerat) الذي وضع بين أيدينا نماذج من تلك الزوايا، وهي :
- زاوية القاضي بباب الوادي تم تدميرها ووضعها تحت تصرف الإدارة للخدمة العمومية سنة 1857م.
- زاوية القشاش لقيت نفس مصير جامع القشاش الذي حُرِّب، ونفس المصير لحق زاوية ومسجد الصابارين أو المكايسة، أو زاوية الصَّيدا.
- زاوية شحتون التي حُوِّلت إلى ثكنة عسكرية عام 1841م ثم مستشفى مدني.
- زاوية سيدي احمد بن عبد الله التي استغلها المحتل لفتح مدرسة التعليم المتبادل.
- زاوية شبارلية أو المعروفة باسم زاوية كتشاوة حُوِّلت إلى طريق عمومي سنة 1830م ثم إلى ثكنة عسكرية عام 1835م، وفي جوان عام 1836م أصبحت مكتبا لبيت المال.⁴

¹ Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 471

² Jeans Charles Desvaux ولد بطولون يوم 28 جوان 1824م، اشتهر بأعماله العسكرية في منطقة القبائل الكبرى، أنظر: Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, T01, pp 218-219

³ Le colonel Noëllet, Op. Cit, pp 98-101

⁴ M.Aumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 188-191

دَفَعَت الزوايا ثمن تحريكها للثورات الشعبية، فما من انتفاضة وقعت في الجزائر إلا وكان الإخوان التابعون للزوايا قد لعبوا دورا حيويا، وبالتالي وجهت الإدارة الاحتلالية سياستها نحو محاصرة الزوايا وتبطيل مفعولها الجهادي، لأن سياسة المهادنة والمصاحبة لم تأت بجديد، وخير دليل على ذلك ثورة المقراني والشيخ الحداد: « جاءت انتفاضة 1871 لتقدم الدليل على صحة تحايل ومخاوف السلطات، وحيث أن ذروع الغضب ارتفعت بشكل واسع وبأعداد ضخمة في جميع أنحاء الجزائر، وحيث أن الشيخ الحداد شيخ الرحمانية، أي الطريقة الوطنية القبلانية، قد دعا إخوانه للجهاد، فوقع الإصرار على البرهنة بأن مصادر تلك الانتفاضات ذات الأسباب المتعددة تعود إلى الطريقة، من هنا صار من البديهي أن تتحمل الطرق الدينية والديانة الإسلامية عواقب الهزيمة»¹

مَصِير أضرحة الأولياء الصالحين والقبب لم يختلف عن مصير المؤسسات الدينية، فهي الأخرى وصلتها يد المستعمر وأحدثت فيها خرابا كبيرا، منها:

- قبة سيدي الجامي التي أصبحت تحت سيطرة الجيش الفرنسي (ثكنة عسكرية)، وفي سنة 1850م تم تأجيرها لجمعية الترابيست المسيحية.

- أضرحة الأولياء الصالحين: "بن جعفر"، "محمد بن النشا"، "الحاج باشا"، "حسن باشا"، "شيخ الزّراد" "سيدي يعقوب"، "سيدي الكتاني"، هذه الأضرحة السبعة نُكِّلَ بها العدو ونبش عظام الموتى، وبيعت بالمزاد العلني.

يمكن تفسير هذه الأعمال البشعة بعظام الموتى والمتاجرة بها بالتصرفات التي لا تمت بأية صلة بالأعمال الإنسانية، ولعل سبب التنكيل بها- في نظرنا- هو القضاء على روح المقاومة في مهدها، لأن مخيلة العدو أن روح الأهالي وزيارتهم المتعاقبة لتلك الأضرحة وطّدت روابط روحية فيما بينهما، وحتى يقطع المحتل تلك الصلة الروحانية قام بهدم بعض تلك الأضرحة وأخرى تاجر بها في المزاد العلني، والحديث عن البقية صار مكسبا هاما لمختلف المرافق العمومية الاحتلالية.

- قبة "سيدي مسعود" أُعْطِيت للسيد "كيلر" (Geyler) صاحب شركة بناء، قام بهدمها وبنى مسكنه مكانها.

- ضريح "سيدي محمد بن خليفة" حُوِّلَ إلى ثانوية في ما بعد.

- قبة سيدي "بتيقا" وقعت عليها أيدي المهندسين العسكريين وحولوها إلى مصلحة تضم عدة مكاتب فرعية منها ما يقدم خدمات متعلقة ببناء الجسور، وأرصفت الطرقات ما بين 1842-1852م²

تفسيرنا لهذه الجرائم التي لحقت بالموتى على غرار الأحياء لا يخرج عن نطاق الجرائم الإنسانية، انتهاك

¹ شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 553-554

² لمعرفة مصير باقي الأضرحة والقباب، عد إلى : M.MAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 192-200 -

الحرقات، التعدي على أملاك الغير، تشويه ماضي الأهالي وقطع كل ماله صلة بالإسلام والمسلمين، أو كما يمكن أن نعبر عنه بكلمة "الحقد الصليبي" الذي جرف كل ما وجده في طريقه دون إعطاء أي اعتبار لمقدسات الأهالي (المساجد، الزوايا، المدارس القرآنية...)، وبسبب هذه الأفعال تلقى المستعمر أولى الضربات المتمثلة في المقاومات الشعبية المندلعة في المناطق التي وصلتها أيدي المحتل الغاشم.

تبعاً لذلك، تفتن المحتل إلى فكرة مفادها تفادي المواجهة المباشرة مع الأهالي أو الثوار، وتحقيقاً لهذا المسعى كشفت سلطات المحتل على سياسة جديدة لاستيعاب الأهالي بدل محاربتهم، وهي اعتماد أسلوب التدرج في المساس بممتلكاتهم والاستيلاء عليها حتى يستنفذ الأهالي ما لهم من ملكيات ووسائل حرب يعتمدونها ضد العدو. وهذا ما حصل مع مصادر تمويل تلك المؤسسات التعليمية أو الدينية.

02-2- تدهور المؤسسات الوقفية :

اهتمت الإدارة الفرنسية بالشؤون الدينية الإسلامية في الجزائر، واعتبرتها أول الأخطار التي ستقف ضد مشروعها الاحتلالي، محدثة بذلك الصراع الديني، المعروف تاريخياً بالصراع الصليبي (صراع بين المسلمين والمسيحيين)، ولهذا سارعت إلى محاربتها بكافة الطرق والوسائل المتاحة- وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً- والملفت للنظر هو أن دولة عظمى محتلة كفرنسا لا يمكنها أن تتخذ أي إجراء ضد أي مؤسسة دينية أو تعليمية دون أن يكون لها سابق النظر (دراسات سابقة) ولا يتأتى لها ذلك إلا بالتعرف على لغة الآخر، عاداته، وتقاليده... بمختصر القول طرق ونظم الحياة في تلك المنطقة في كل المجالات.

تحدثت الكثير من المصادر التاريخية الفرنسية عن الموضوع، وأسهب فيهِ، ولعل أبرز تلك الدراسات ما قام به السيد "أوميرا" (M.Aumerat) ونشره في المجلة الإفريقية، ووصف حالة المؤسسات الدينية أو التعليمية بالمزدهرة علمياً بمكتباتها وعلمائها وطلابها، وهذا كله من ورائه الثروة التي تحصلت عليها تلك المؤسسات الدينية من مختلف أفراد المجتمع الجزائري، وحكامه. (أشرنا إليه سابقاً في الفصل الثالث)

أدركت سلطات المحتل أهمية مصادر تمويل المؤسسات التعليمية المعروفة باسم الأوقاف أو الجبوس المنتشرة في أغلب مناطق الوطن¹ ودورها في صقل عقول أبناء الأهالي بفكرة الجهاد ومحاربة الكفار (فرنسا)، كما لا يقل شأناً عن ذلك قيام بعضها وخاصة منها الزوايا بإظهار فئة اجتماعية دينية تشارك في ميدان الحرب كجنود متطوعين أو كزعماء دينيون وعسكريون.² وهذا - طبعاً - لا يكون إلا باستمرار تمويلها مادياً من قبل المحسنين أفراداً، جماعات أو حكماً (تطرقنا إليها سابقاً).

¹ وهي ظاهرة إسلامية تاريخية معروفة في المجتمعات الإسلامية منذ الرسالة المحمدية، وتعتبر كذلك بمثابة رابطة اجتماعية عهدتها تلك المجتمعات وصولاً إلى يومنا الحالي (1830)، عد إلى :

- Jean Terras, *Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, étude de législation coloniale*, thèse pour le Doctorat, Université de Lyon. Faculté de droit. 29 Avril 1899, pp 13-14

² Louis Vignon, *La France en Algérie*, Op. Cit, p 480

استغلت فرنسا إضافة إلى دراسة السيد "أوميرا" (M.Aumerat) الدراسة التي قام بها مجموعة من الكتاب الفرنسيين أو المؤرخين، ومنهم المترجمون و المدرسون الذين اشتغلوا بتدريس حلقات اللغة العربية، منهم : "شيربونو" (Cherbonneau)، " سوتايرا (Sautayra)"، " زاي (Zey)"، "تيلوي (Tilloy)" و "مارسيي (Mercier)" الذي عرف بإتقانه للغة العربية وله منشورات في المجلة الإفريقية حول نفس موضوع البحث وشارك أفكارهم وأثريت أعمالهم بأفكار السيد "كلافل" (Clavel) " مدير التشريع والفقهاء الإسلامي في الجزائر. فكان جوهر ما خلص إليه عملهم هو ضرورة تعطيل دور الأوقاف أو إلغائها، أو وضعها تحت سلطة الإدارة الفرنسية.¹ تعرضت أغلب الحبوس والأوقاف إلى عمليات النهب والسرقه من طرف الجيش الفرنسي، واستولت عليها السلطات فيما بعد.² فقد رأت فيها منافع كبيرة من الأموال المكتنزة لتستغلها في صالح المستوطن ودفع رواتب الجند في المنطقة الموجودة فيها الأوقاف، وأخرى مسها الخراب، وبيعت للمستوطن وكثير منها صُودر. أثار هذا العمل انتقاد السيدين: " كلافل" (Clavel) و "أوميرا" (MM.Aumerat)، وكتب عن ذلك السيد "إرنست مارسيي" (Ernest Mercier) - وهو أحد الأعضاء المهتمين بالبحث في الأوقاف - مبديا رأيه في الاستيلاء على أملاك الحبوس بدل تخريبها أو مصادرتها، لكن أفكاره لم تلق آذانا من سلطات المحتل، حيث استمرت عمليات نهبها والاستيلاء عليها بسنّ قوانين ومراسيم لذلك،³ وكان أولها مرسوم الجنرال "كلوزيل" (Le Général Clauzel) الصادر يوم 08 سبتمبر 1830م، وأُتبع بمرسوم لا حق من طرف الجنرال "بيرتيزين" (Le Général Berthézène) يوم 07 ديسمبر 1830⁴ ثم تلاها مجموعة من القرارات: 10 جوان 1831، 01 أكتوبر و 04 نوفمبر 1840، 04 جوان 1843، 03 أكتوبر 1848 وقانون 16 جوان 1851.⁵

ذكر السيد "أوميرا" (MM.Aumerat) أنه لم يعثر على أية وثيقة رسمية من الدومين تبين وضع الأوقاف تحت وصاية الإدارة الفرنسية قبل عام 1839م، إلا بعد مرور 18 سنة (1848) من الاحتلال. أي بموجب الأمر الصادر يوم 06 أكتوبر 1848م القاضي بجعل كلّ الأوقاف التابعة للمؤسسات الدينية الإسلامية (الزوايا والمساجد، والمدارس القرآنية...) تحت السلطة المباشرة للدومين، تُدار من طرف وكلاء Oukils تابعين لها⁶ تدهور حال المؤسسات الوقفية في الجزائر بعد أن مسها الخراب و الدمار، والمصادرة ووضعها تحت الرقابة الفرنسية أو الاستيلاء عليها بترسانة من القوانين والمراسيم لأجل شرعنة عملها الهدام. انعكس هذا الفعل على وضعها المادي الذي انتعش أيام الحكم التركي، لكنه بعد الغزو الفرنسي اختفت تلك الثروة، واختفى معها مولوها الذين تعرضت ثرواتهم وأموالهم لعمليات النهب والسرقه، التي طالما استفادت منها العائلات المعدومة والفقيرة

¹ Jean Terras, Op. Cit, pp 05-06

² François Leblanc de Prébois, Op. Cit, p 60

³ Voir :

- Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie, Op. Cit, p p 203-204

- François Leblanc de Prébois, Op. Cit, p 61

⁴ R.A.G.A , Op. Cit, p 02 et p 04

⁵ Jean Terras, Op. Cit, p 19

⁶ MM.Aumerat, " Le Bureau de Bienfaisance Musulman ", Op. Cit, pp 186-187 et p 189

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

فكثيرا ما كانت العائلات الفقيرة تنقوت من المؤسسات الوقفية - بحكم عملها الانساني - ففي مدينة قسنطينة كمثال، كشفت تقارير رسمية فرنسية عن ضياع 55000 إلى 60000 فرنك من أموال المؤسسات الوقفية التي جمعتها قبل 1830،¹ وهلك أيضا أوقاف الحرمين الشريفين، ونزلت أوقافها من 1558 قبل الغزو² إلى 188 وقفا بعد 1830م، مما أثر على مداخيلها السنوية. استفادت منها إدارة المحتل في تحسين الخدمة العمومية للمستوطن الأوروبي³ وساء وضعها أكثر بعد أن فقدت ممتلكاتها من المنازل التسعة (09) التي خربها المحتل وجعلها مقبرة للإسرائيليين عام 1844. وأخرى حُوّلت ملكيتها تحت سلطة تسيير البلديات المنشأة، وقُدّر عددها بـ: 15 بناية ما بين 1830-1853م.⁴

مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، لم تكن المؤسسة الوحيدة التي شدّت اهتمام الساسة الفرنسيين، فهناك مؤسسة سبل الخيرات التي عانت هي الأخرى من نهب أموالها وما حصّلته من ثروات، هبات وإعانات المحسنين التي كانت موجهة بالخصوص لخدمة أهله (فقراء الأندلس والأهالي، ونفقات تعليم أبنائهم في المدارس والزوايا الخاصة بها، لهذا لم تتمكن هذه المؤسسة من استمرار نشاطها بعدما وضعها المستعمر تحت إدارته منذ الاحتلال إلى أن عطلّ دورها النبيل سنة 1841م، بعد أن نهب أموالها المقدرة سنويا بـ: 16000 فرنك حسب ما بينته سجلاتها الرسمية سنة 1835.⁵ هذا ناهيك عن أوقاف الزوايا، الأشراف والمرابطين الذين دُتست أضرحتهم وقبايحهم، واستولى المحتل على أوقافهم،⁶ سيما الذين خالفوا أوامر الموالاتة له، فلم يدّخر المدمر جهدا كبيرا في نهب نهب و سلب ثرواتهم المحصّلة لسنتين مضت.⁷

ميّز عام 1844 نقطة جوهرية في السياسة الفرنسية تجاه الأملاك الوقفية، حيث خلّص عملها إلى وضع مكتب لمراقبة نشاط بقية المؤسسات الدينية الإسلامية التي سلمت من يد المخيّرين،⁸ يترأسه السيد "سوزاد Sauzède" ومساعدته السيد "دوسي Doulcet" ومعهم ثمانية (08) من الأهالي بصفة "وكيل" - كما رأينا سابقا- لإدارة أوقاف مكة والمدينة، سبل الخيرات، أوقاف الأندلس وبيت المال. بقي نشاطها مستمرا حتى عام 1896.⁹

¹ Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie, Op. Cit, p 206

² Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 014 Op. Cit, p 470

³ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A. 1837, Op. Cit,p222

⁴ MM.Aumerat, " Le Bureau de Bienfaisance Musulman ", Op. Cit, p 191

⁵ Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 05,

Op. Cit, pp 390-391

⁶ M.MAumerat, " La Propriété Urbaine a Alger ", Op. Cit, pp 192-200

⁷ Louis Rinn, Marabouts et Khouans Étude sur L'Islame en Algérie, Op. Cit, p 06

- George Yver, Op. Cit, pp241-242

⁸ للتعرف على طرق إدارتها من طرف السلطات الفرنسية، عد إلى :

⁹ Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie, Op. Cit, p 204

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

قُدّرت قيمة أملاك الأوقاف التي استولى عليها المحتل وصَبَّها في الخزينة المالية دون احتساب أملاك أوقاف الطرقات، بيت المال، والعيون، منذ الغزو ولغاية 14 ماي 1891 هي : 4761547 فرنك و 44 سنتيما موزعة حسب المقاطعات الإدارية الثلاث: مقاطعة الجزائر 509702 فرنكا فرنسيا، مقاطعة قسنطينة 554078 فرنك فرنسي ومقاطعة وهران 1574225 فرنكا فرنسيا.¹

عملية الاستيلاء على مداخيل الأوقاف كانت محل انتقاد شديد بين الأهالي، ومن جانب آخر لم تكن الإدارة الفرنسية تجهل مثل هذه الأمور، فكانت في كثير من المرات عند اغتصابها للأملاك الوقفية تُخضعها للتشريع الفرنسي. وقد أورد المؤرخ الفرنسي " لويس رين " (Louis Rinn) مثالا عن ذلك، وقال أنه خلال احتلال وادي ميزاب عام 1882 أعلن الحاكم العام " لويس تيرمان " (Louis Tirman) أن أوقاف ومداخيل المساجد الإباضية ستخضع للتشريعات الفرنسية الخاصة بهذا النوع من الأملاك.²

تَشهد الكتابات التاريخية بأنّ المداخيل من الوقف أخذت تتقلص بالتدرج نتيجة التخلص من المعالم بالبيع والهدم، والتنازل للمهاجرين الأوروبيين والبلديات إلى أن انحصرت كل المداخيل في مبلغ ضئيل أصبح يستعمل للصدقات على الفقراء والمساكين. وهذا ما جاء في تقرير الماريشال " فيو (Le Marechal Vaillant)"، وذكر أن هذا الافتقار لا يقتصر على سكان العاصمة فقط بل يشمل جميع المسلمين بلا منازع. ومما جاء في التقرير عن سبب تولى إدارة الدولة لهذا العمل دون أصحابه الشرعيين هو طريقة تسيير الوقف التي تجعل من السهل تهريب ريعه وعوائده بعيدا عن أعين السلطة والرقباء عموما... وهو من المخاطرة في نظر السلطة أن تترك مبالغ مالية ضخمة في أعين أعدائها مما يمكنها من استعمالها في الحرب ضدها.³ فقامت بتحمل مسؤولية نفقة 113510 فرنكا سنويا للمكتب الخيري الذي تأسس يوم 05 ديسمبر 1857، أي بعد 27 سنة من عمر الغزو.⁴ كتعويض على المسلمين عما فقدوه باستيلائها على أملاكهم العقارية والدينية.⁵

أُسندت رئاسته إلى والي العمالة وأعضاء آخرون يساعدونه في مهامه، لكن بحلول سنة 1868 حدثت تعديلات عليه، حيث أصبحت رئاسته تحت سلطة رئيس البلدية، أي ميزانيته من ميزانية البلدية، وهنا تبدأ تلاعبات السلطة في نهب أموال المكتب رغم وجود إسهامات أخرى من وقفية المرحوم "القيني" التي زاد في ميزانية المكتب ما قيمته 40.000 إلى 50.000 فرنكا فرنسيا، وبضمها إلى الميزانية المخصصة له سابقا نحصل على مجموع كلي قدره 163510 فرنكا سنويا، لكن إحصاءات 1872-1896 تثبت غير ذلك، حيث كان

¹ Octave Depont et autre, Op. Cit, p 235 et p 238 (sous Texte).

² Louis Rinn, Marabouts et Khouans étude sur L'Islande en Algérie, Op. Cit, p 09

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج5، مرجع سابق، ص 188.

⁴ M.MAumerat, " le Bureau de Biensfaisance Musulman ", Op. Cit, p 193

⁵ أصبح معظم سكان الجزائر فقراء بطريقة منظمة ومضمونة العواقب. ففي سنة 1857 كانت 1985 عائلة مسجلة في قائمة المستحقين للصدقات في مدينة الجزائر وحدها، ولكن الذين كانوا يأخذون الصدقة فعلا لا يتجاوزون 695 عائلة، بمعدل فرنكين شهريا. أنظر:

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج5، مرجع سابق، ص 188.

من المفروض أن يصل المبلغ خلال الفترة المشار إليها 2.837.750 فرنكا فرنسا، لكنه لم يتجاوز 1.377.300 فرنكا، أي بفارق 1.460.450 فرنكا مفقودا.¹ وهو المبلغ الذي تعرض للنهب من إدارة المحتل بدل صرفه لإغاثة مستحقيه (فقراء الأهالي ومساكينهم...).

نتج عن عمليات الاستيلاء على أوقاف المساجد ونحوها ومصادرة الأوقاف العامة، تعدي صارخ على ممتلكات الغير، وهو يمثل في نفس الوقت أكبر ضربة موجعة تلقاها المجتمع الجزائري في كيانه الإسلامي خاصة ومعامله الثقافية عامة. وهذا ما أثر أكثر على مصدر رزق العديد من الأهالي أو القائمين على تسيير تلك المؤسسات الثقافية (التعليمية) أو الإسلامية.

02-3- تضيق الخناق على التعليم العربي الحر :

واقع التعليم العربي الحر أو التعليم الإسلامي في الجزائر خلال الحقبة الاحتلالية الممتدة من 1830م إلى 1900م لا يدعو للتفاؤل أبدا، ما دام المحتل الفرنسي قد بلغت أذنان هجميته مؤسسات التعليم العربي الحر وقد رأينا سلفا مصير المساجد، والزوايا، والكتاتيب القرآنية، ونظرا لازدواجية مهام ووظائف هذه المؤسسات الدينية والتعليمية، فقد لقيت أغلبها نفس مصير الزوايا أو المساجد بالتبعية. كما لا نستغرب شح مواردها المالية التي طالتها أيدي السلطات الفرنسية من خراب ودمار بعد ضمها إلى إدارة أملاك الدومين، ونهب ثرواتها التي جمعتها من تبرعات المحسنين وأغنياء البلد (بما فيهم الحكام) قبل الغزو وبعده. مما أدى إلى منع سيورة التعليم العربي الحر وخنقه بتجريده من مصادر تمويله. هذه الظاهرة - مرور الزمن - انتشرت لتعم باقي مناطق الوطن.

شهادة المؤرخين الفرنسيين ممن اهتموا بهذا المجال، كثيرة ومنوعة، وكلها تقف حول تراجع في عدد المدارس الابتدائية (المدارس القرآنية) بعد الاحتلال،² نتيجة عمليات التخريب، والهدم، وتحويل بعضها إلى ما تطلّبت المصلحة العمومية، كبناء الثكنات العسكرية أو توفير سكنات لائقة للمستوطنين.³ وكثير من الكتابات الفرنسية من ترجع أسباب هدم تلك المدارس إلى عزوف الأهالي عن إرسال أبنائهم إليها خوفا من مصيرهم أمام عدوهم (القتل بسبب الحقد الديني)، وكذلك الفقر الذي حال بينهم وبين التعليم.⁴ في حين ذكرت كتابات أخرى أنَّ الفقر لم يكن الحاجز الكبير كما صوّره هؤلاء،⁵ ولو كان كذلك لتغيرت سياسة المحتل، وقامت بإبادة العنصر الأهلي بدل مدارس القرآنية. فجوهر الحديث كله ينصب حول الدين الإسلامي الذي يمثل بالنسبة للمجتمع

¹ M.MAumerat, " le Bureau de Biensfaisance Musulman ", R.A, V44, 1900,pp 65-70

² Eugène Fourmestroux, Op. Cit, p 04

³ وقد عرفت مدينة عنابة لوحدها تغيير وتعطيل كبير لمهام مساجدها بعد تحويلها إلى ثكنات عسكرية ، لتفاصيل أكثر عن الموضوع، أنظر:

- Ministère de la guerre, T. S É. F. A, 1837, Op. Cit, pp 250-251

ونفس المصير لقيته مساجد مدينة الجزائر، حيث قُدّر عددها بخمسين (50) مسجدا، انظر:

Céline Fallet, Op. Cit, p 205

⁴ Jules Harmand, Op. Cit, p 270

⁵ Charles Benoist, *Enquête Algérienne*, Lecène Oudine et Cie Éditeurs, Paris, 1892, p 155

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

الجزائري كيانه ودستور حياته كلها، لهذا عبّر الكثير عن موقفهم تجاه المؤسسات التعليمية بقلتها وكثرة تردد أبناء الأهالي عليها.¹

يعود سبب اختلاف الرؤى بين الكتاب أو المؤرخين الفرنسيين، إلى تزييف الحقائق التاريخية حتى لا تصل إلى مسامع المستوطنين وتنتشر بينهم الخوف خاصة بعد المواجهات الأولى بينهم و بين الأهالي. (مقاومة متيعة). استمر تدريس الأهالي وترددهم على مختلف المؤسسات التعليمية رغم قلّتها، وتفاقم ظاهرة الفقر التي تفشت في المجتمع الجزائري نتيجة سياسة المحتل الاجتماعية خاصة، وغالبا ما تبرعت الأسر الغنية بتدريس طالب أو مجموعة من الطلبة، ورغم ذلك كانت الأوضاع تزداد سوءا يوما بعد يوم، وهذا ما وضحته شهادة كل من السيدين " دوماس (Daumas) " و " اسماعيل إربان (Ismael Urbain) ": «... كانت نتيجة سياستنا كارثية، فقد أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا... وحلت الكارثة بالمدارس... والزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال هُجرت... وهاجر الأساتذة إلى أطراف البلاد التي لم تكن بعد قد وقعت تحت سيطرتنا، لذلك جاء التقرير منذ 1844 تؤكد أن من بين عدد السكان الذي يقدر عددهم بإثنا عشر ألف (12000) هناك 24 مدرسة تستقبل أكثر من 600 تلميذ، وفي فيفري 1846 لم يبق سوى 14 مدرسة بها 400 تلميذ... »². وفي مدينة قسنطينة انخفاض عدد المدارس الابتدائية من 97 مدرسة يتردد عليها 13000 إلى 14000 تلميذ قبل الغزو إلى 50 مدرسة تضم 340 تلميذا فقط³ ولم يبق من عمر هذه المدارس في الجزائر إلا 10 مدارس فقط خلال سنة 1880.⁴

أخذت سياسة المحتل طابع التحدي الديني تجاه المؤسسات التعليمية، لذلك لا نستغرب قلة أو ندرة المدارس القرآنية التي تعطي لأبناء الأهالي تعليما خاصا (قراءة القرآن وحفظه)، وهو أكبر عقبة أمام المشروع الاحتلالي الثقافي.

أراد المحتل أن يستميل قلوب الأهالي إليه، و يستعطف مشاعر المستوطن كذلك إليه، ولكن واقع الأمر فرض عليه أن يواجه وينافس المدارس القرآنية بإنشائه مدارس التعليم المشترك⁵، يدرس فيها أبناء الأهالي والمستوطنين على السواء بصفة مجانية، فقد ورد في أحد تقارير وزارة الحرب الفرنسية إحصاء عدد التلاميذ المترددين على مدارس التعليم المشترك عام 1838م في الجزائر 172 تلميذا، في وهران 60 تلميذا، و50 تلميذا في مدارس

¹ Charles Benoist, Enquête Algérienne, Op. Cit, p 155.

² إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880،، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة مراجعة وإشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 137.

³ Louis Régis, Op. Cit, p 331

⁴ Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 430

⁵ وقد اعتبر بعض المؤرخين الفرنسيين أن هذا الإجراء هو واقع مفروض على المحتل لتجنب غضب الأهالي، أنظر:

- Jules Harmand, Op. Cit, p 274

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

عنابة،¹ وهي تمثل المناطق الرئيسية أو الأساسية في التقسيم الإدارية العثماني للجزائر، وأخرى (عنابة) مركز تجاري

هام (حصن الباستيون). لكن وبضغط من الكولون اندثرت تلك المدارس ليخلفها مع حلول سنة 1850م إنشاء إنشاء المدارس العربية الفرنسية بمرسوم 14 جويلية 06 أوت 1850م كأكبر تحدّ للمدارس الإسلامية.² توسّع تأسيس المدارس العربية الفرنسية بتوسع مناطق الاحتلال وعدد المعمرين المتوافد عليها، حيث بدأت بستة (06) مدارس ثم أصبحت مع مطلع عام 1851م حوالي 24 مدرسة عربية فرنسية في مناطق الحكم العسكري،³ وبمرور الوقت، ونظرا لقلّة التواجد الأوروبي بها، تقلص عدد تلك المدارس إلى غاية اندثارها، وظهر مكانها خمسة مدارس رئيسية أطلق عليها إسم "المدارس الأهلية" (المدارس الأساسية، والمدارس التحضيرية والمدارس العادية، والمدارس الصيبانية ومدارس خاصة بالبنات).⁴ أحصى عددها نهاية سنة 1899م بـ: 221 مدرسة أهلية يتردد إليها 24127 تلميذ، ارتفع عددهم إلى 24565 تلميذا عام 1900م.⁵

تجلّت النوايا العدوانية للمحتل بالتضييق على المدرسين وخاصة معلمي القرآن في المدارس التابعة للزوايا التي أصبحت أكثر عرضة للحرب المعلنة، وخضعت للرقابة المشددة مثلها مثل المساجد، وفي سنة 1852م أصبح لوظيفة المعلم القرآني مهنة مسموح بها بترخيص إداري وبتزكية المسؤولين في سلم الإدارة الفرنسية،⁶ كما لاقت أيضا قبولا من طرف الحكام العامون المدينون (شانزي Chanzy) الذي أصدر قرارا بمنح رخص بفتح المدارس القرآنية من طرف رؤساء البلديات والضباط السامون بعد أخذ رأي شيخ الدوار،⁷ ولكن يرفض منح هذه الرخصة الرخصة في حالة :

- إذا كان المؤدّب أجنبيا ولا يعرفه الطلبة.
 - فتح مدرسة إذا كانت توجد في نفس المنطقة مدرسة عربية فرنسية.⁸
- جاء هذا التقرير ليضيق أكثر على مهنة المعلم القرآني، ومحاصرة التعليم الإسلامي خاصة في اختيار المؤدّب وبالتالي نقص أو تراجع في عدد تلاميذ الأهالي في مدارسهم الإسلامية، إضافة إلى استحداث سلك المفتشين الفرنسيين للمدارس الجزائرية لتشديد المراقبة عليها أكثر. وفي نظير ذلك نجد تطور عددي للمدارس الابتدائية

¹ Ministère de la guerre, T.S. É.F.A1837, Op. Cit, p 254

² DP 14 Juill-06 Aout 1850, in Pierre de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne... (1830-1860), Op. Cit, p367

³ Ernest Mercier, L'Algérie en 1880, Op. Cit, p 189

⁴ G.G.A, Quelque Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie, Op. Cit, p51

⁵ Émile Larcher, Op. Cit, T01, , p 445.

⁶ شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 549

⁷ لمعرفة تفاصيل تعيينه، ومهامه، يمكن العودة إلى :

- Ernest Mercier, La Question Indigène en Algérie, Op. Cit, pp 111-115.

- Louis Vignon, Un Programme de Politique Coloniale :Les Questions Indigènes, Plon Nourrit et Cie-Imprimerie Éditeur, Paris, 1919, pp 297-299

⁸ إيفون تيران، المرجع السابق، ص 227.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

الفرنسية التي بلغت ما بين 1899-1900م: 1224 مدرسة ابتدائية يتردد عليها 111200 تلميذا¹. تضم 470 موظفا، منهم 390 موظف أوروبي و 151 موظف أهلي.² وتذهب أغلب الكتابات حولها إلى سن الإدارة الإدارة لقانون إجبارية التعليم يوم 18 أكتوبر 1892م المادة الخامسة (05) منه.³ هادفة بذلك كسب تعاطف الأهالي لإبعاد ثورتهم عليهم. وقد وُجد في أرشيف أكاديمية الجزائر تقرير يعود إلى السيد "ماسكري" (M.Masqueray.) يدعو فيه أبناء أهالي منطقة القبائل إلى تشجيع أبنائهم للدخول للمدارس الفرنسية خلال إجتماع له يوم 1881م خاطبهم بقوله: «أيها الأهالي، أرسلوا أبنائكم إلى مدارسنا، فأبوابها ستبقى مفتوحة لكم أنتم الفقراء و الأغنياء»⁵. وهذا ما يكشف لنا نقطة هامة، تتمثل في نقص في عدد أبناء الأهالي المترددين على المدارس العربية الفرنسية لا في عدد المدارس بحد ذاتها.

كُرس هذا العمل نفور أبناء الأهالي⁶ من المدارس العربية الفرنسية بل كان تواجههم فيها شبه نادر،⁷ وهو ما ما عكس توقعات إدارة المحتل، حيث كان من المفترض - حسب توقعاتها- أن يصل عدد أبناء الأهالي إلى 50000 أهلي تلك المدارس لكن حضورهم لم يتعدى الألف (1000 تلميذ)⁸ وتفسير ذلك هو وجود مدرسين أوروبيين (مسيحيين)، فقر الأهالي وذويهم، تهجيرهم وطردهم من أراضيهم، وبذلك يتكون في مخيلة الفرد الأهلي (التلميذ) وازع الحقد ضد من أضر بأسرته وأهلها.

العداء الفرنسي تجاه مراحل التعليم الإسلامي في الجزائر لم ينحصر في طوره الابتدائي، فقد اقتضت مصالحه محاربة مؤسساته الثانوية والعليا التي انحصرت في الجوامع الكبرى أو الزوايا، التي كانت تمنح لطالب العلم دروسا

¹ Émile Levasseur, *L'Enseignement Primaire dans les Pays civilisés, Supplément Comprenant la Période Décennale 1892-1902*, T02, Berger Levraut et Cie Éditeurs, Paris, 1903, p 14

² Émile Larcher, Op. Cit, T01, p 443 (Sous Texte).

³ B.O.G.G.A .N° 1281, Op. Cit, p 1365.

⁴ Email Masqueray 1843-1894م، مستشرق فرنسي عُني بالدراسات الاجتماعية لقبائل البربر في الجزائر، ولد بفرنسا في منطقة Rouan في 20 مارس 1843م، وتوفي يوم 19 أوت 1894م، اشتغل سكرتيرا للفيليسوف "كوزان" وبعد قضاء الخدمة العسكرية في المدفعية عامين 1880-1881م عُيّن مدرسا في ليسيه الجزائر، وفي 1878م سافر إلى إقليم الزاب وأقام هناك شهرين وأثناءهما نسخ نسخة من كتاب "أبي زكريا"، نال شهادة الدكتوراه التي كان عنوانها " دراسة اثنوغرافية اجتماعية عن النظم الاجتماعية في منطقة القبائل، نوقشت سنة 1886م وفي 1880م عُهد إليه بتنظيم التعليم العالي في الجزائر، فأسس مدرسة الآداب العليا، من إنتاجه العلمي:

- تحقيق تاريخ أبي زكريا Chronique d'Abou Zakaria سنة 1878م في 410 ص

- نشر بحثا حول أولاد داوود المقيمين في جبل الأوراس ، الجزائر 1879م في 40 ص مع 04 خرائط.

لتفاصيل أخرى حول هذه الشخصية، عُهد إلى : - عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 549

⁵ Louis Vignon, *La France en Algérie*, Op. Cit, p 433

⁶ وبسبب فقرهم انحصرت دراستهم على أيام فقد وكثيرا من الأحيان لا يتجاوز دراستهم ساعتين، أما الأثرياء منهم فحضورهم يومي، ساعات تدريسهم تفوق عددا ساعات تدريس من يعيشون حالة الفقر، اليتم والتشرد، أنظر:

- H.Lavion, *L'Algérie Musulmane dans le Passé, le Présent et l'Avenir*, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1914, pp 104-105

⁷ de Caix de Saint-Aymour Amédée, *Questions Algériennes . Arabes et Kabyles*, Paul Ollondorff éditeur, Paris, 1891, p 236

⁸ Charles Benoist, Op. Cit, p 157.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

عالية تضاهي دروس جوامع دول الجوار (تونس والمغرب الأقصى)¹ ، يتوج طلابها في نهاية تخرجهم بإجازة من مدرسيهم تحمل صفة "علماء" ، متفقهين في علوم دينهم قبل علوم دنياهم. (سبق الإشارة إليها).

عاملت سلطات الاحتلال هذه المعاهد بتأسيس معاهد عربية فرنسية (كوليج عربي فرنسي) كمنافس لها واشترطت الدخول إليها بإكمال الأهلي دراسته في مدارسها العربية الفرنسية، والتمكن من اللغة الفرنسية قراءة وكتابة، ثم أنشأت بعدها المدارس الشرعية الثلاث لتخريج علماء ، ومفتين وقضاة، وحزابين وغيرها لتختتم حركها الثقافية بتأسيس المدارس التحضيرية العليا للطب، العلوم والآداب. ككليات صغيرة شكّلت في ما بعد جامعة الجزائر عام 1909م (تطرقنا إليها في الفصل الثالث).

فَرَضَ منطق المراقبة والتفتيش عنصرا مبالغا فيه من طرف المستعمر تجاه معاهد التعليم العالي في الجزائر حيث أشارت رسالة مؤرخة يوم 10 فيفري 1883م موجهة من نائب المحافظ بدائرة تيزي وزو إلى والي مقاطعة الجزائر تقريراً يتعلق بغلق ثلاث زوايا في ذات الدائرة.² كما أقرت أيضا مداولات بلدية الأربعاء، دائرة الجزائر المؤرخة في 21 أكتوبر 1885م بتعطيل عمل زاوية ومدرسة "سيدي خير الدين" الكائنة بدوار سيدي راسم، من أجل بناء مدرسة للأهالي محاذية لقرية العرب تكون تحت الإشراف المباشر للإدارة الفرنسية.³ وأشارت مراسلة موجهة من الحاكم العام بالجزائر إلى والي مقاطعة الجزائر سنة 1900م أعرب فيها الحاكم العام المدني (Lafferrière) عن رفضه فتح زاوية بقوله: «... بناء على رأيكم قررت عن رفضي منح أي إجراء لطلب المهني "كيفان محمد

Mohamed Kefane الذي طلب الحصول على الموافقة لفتح زاوية في منطقة القليعة **Koléa**

تتبنى أتباع طريقة "سيدي عمار بوسنة"⁴ . وإذ أبدى المحتل نيته في عودة الحياة إلى الزوايا فإن ذلك لن يتم إلى بترخيص، وكانت تلك الرخص تمنح بعد تحقيق دقيق حول الشخص من طرف المسؤولين الإداريين، وهي محصورة على الطلبة الأجانب، ولم يكن يُسمح بذلك التدريس في المجتمعات التي توجد فيها مدرسة فرنسية.⁵ وهذا دليل واضح حول تخوف إدارة المحتل من فكرة الجهاد التي حملها فكر التلميذ الأهلي من مدرسته الإسلامية أو الزوايا ليهاجم بها المدارس العربية الفرنسية المنشأة قرب تلك المدارس أو الزوايا.

إزاء تلك الأوضاع تم إنشاء مدارس عربية فرنسية، الكوليجات والمدارس التحضيرية العليا، معلّموا القرآن ومدارس خاضعة لترخيص إداري، ذلك أبعد ما يكون عن حرية الممارسة التي تعهد بها المحتل يوم 05 جويلية 1830م.

¹ Georges Voisin, Op. Cit, pp 41-42

² A.N.O.M, 2U23, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuses sans Rahmania et Kadria, Correspondance de sous préfet de Tizi-ouzou au préfet d'Alger n° 1428 le 10 Février 1883.

³ A.N.O.M, 2U23, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuses sans Rahmania et Kadria, Arrondissement d'Alger, commune d'Arba, Délibération de 21 Octobre 1885 sur la suppression de la zaouïa et l'école indigène de Sidi Khair- eddine.

⁴ A.N.O.M, 2U23, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuses sans Rahmania et Kadria, Correspondance du Gouverneur Général de L'Algérie au Préfet d'Alger vers 1900.

⁵ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج 1، مرجع سابق، ص ص 561-562.

جانب برامج المدارس العربية الفرنسية،¹ ثم استقل كمدرسة خاصة، على نفقة البلدية.² وكان المتخرجون منها يحملون شهادات تثبت كفاءتهم في ميدان الزراعة.³ ولقد بدا واضحا أن تلك المدارس ضمت إلى جانب أبناء الأهالي أطفال المستوطنين. ولم يبدأ الاهتمام بالتعليم المهني الحقيقي إلا بعد سنة 1892م، وظهر مدرسة البناء والنجارة بالأرياء "ناثرثن" ومدرسة تعليم الصباغة بالعاصمة، الخياطة بقسنطينة والزراعي بتلمسان.⁴ وهي حرف في الغالب تخص البنات عن الذكور.⁵ وصل عدد السكان المزارعين حسب إحصائيات 31 ديسمبر 1897م ما يقارب 3.644.614 نسمة، منهم 207.310 مزارعا أوروبيا و 3.437.304 مزارعا أهليا،⁶ وهي إحصاءات دالة على قوة العنصر الجزائري الموجه إلى الميدان الزراعي، وهي نفس النظرة التي حملتها أفكار وكتابات المؤرخين الفرنسيين.⁷ لكن الغريب كما لا حظناه سابقا، أن الشهادة واحدة لكن الأجور متفاوتة بين الأهالي والأوروبي. (سياسة التمييز العنصري).

02-4- محاصرة وتضييق نشاط الهيئة التعليمية :

شنت الإدارة الفرنسية حربا ضروسا ضد الهيئة التعليمية التي يبرز فيها دور ي المؤدب أو المقدم كبيرا في مجال التعليم أو التدريس. ولما كانت مصادر تمويل التعليم في الجزائر - كما عرفناه سابقا - من أملاك الأوقاف والحبوس التي استولى عليها المحل وأحدث فيها ألوانا من الخراب والدمار، انعكست بالتبعية على الحياة التعليمية باستثناء بعضا من التي كان المواطنون يشرفون على رعايتها. صورة تخاذل العدو في أعماله تجاه المؤسسات التعليمية وهيئتها التدريسية يعتبر تعديا كبيرا عليها، وهذا ما يقودنا إلى خرقة لأحد بنود معاهدة الاستسلام التي تجلّى فيها البعد المحدود لعمر المعاهدة أمام النوايا العدوانية المحمولة ضد الأهالي، وكل ما يخص ثقافتهم على وجه الخصوص. جاء في البند الخامس منها والأخير: « تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم و أملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونسأؤهم سيحترمن»⁸ أخذ العمل العدائي الفرنسي تجاه الهيئة التدريسية طابع التحدي الثقافي، كشف ذلك سياستها التدميرية لمختلف مصادرها التمويلية، ووضعها تحت الرقابة المباشرة لها، ناهيك عن البقية التي أصابها الخراب والدمار -

¹ Art 16 , D 18 Octobre 1892, B.O.G.G.A, N ° 1281, Année 1892, **Op, Cité**, p 1367

² Émail Larcher, Trois Années d'études Algériennes Législatives, Sociales, Pénitentiaires et Pénales (1899-1901), **Op, Cité**, p 127

³ Jules Harmand, **Op, Cité**, p 270

⁴ G.G.A , **quelques aspects de l'Algérie française** , Alger 1922, p 66

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 439

⁶ Émail Larcher, **Op, Cité**, T01, p 89

⁷ François Leblanc de Prébois, **Op, Cité**, p 50

⁸ Ministère de la Guerre, C.A.G.D.O, **Op, Cité**, pp 01-02

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

أشرنا إليها سابقا- مستهدفة بذلك إضعاف عمل الهيئة التعليمية في جانبها المادي. وقد وصف لنا حجم الكارثة التي آل إليها المدرسون المؤرخ الفرنسي "شارل روبر أجيرون" (Charles Robert Agéron) بقوله: «هاجر معظم الأساتذة أثناء فترة الحرب إلى المناطق الداخلية التي لم تخضع بعد لسيطرتنا، وظل من بقي منهم محروما من الأجرة والسكن، وساءت أحوالهم المادية واكتفوا بأداء المهام المرتبطة بالشعائر الدينية. وفي الأوساط القبلية، أهملت الزوايا القريبة من مراكز الاستيطان، وتسببت الحرب في هدم زوايا أخرى وفي عشرة المخطوطات والمراجع القاعدية للتعليم. كانت لجنة الإعتمادات المالية، الاستثنائية، أول من أخطر الحكومة بتردي أوضاع التعليم إلى درجة لا تسمح بتكوين القضاة ولا المفتين ولا حتى المدرسين أو المؤدبين»¹

ذكر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" أن الجزائر لم تخل من المدارس الحرة، فبعد استيلاء الفرنسيين على الأوقاف، والمدارس، والمساجد والزوايا في المدن، واصل الناس تعليم القرآن، كما عرفنا، في المسيدات أو الكتاتيب في غرف صغيرة أحيانا معتمة، وفي بيوت ملصقة بدور العبادة التي بقيت، وكانت هذه المؤسسات على ضعفها وتدهورها، حرة ولا تمولها السلطات الفرنسية، ولكنها تراقبها سياسيا. وفي الريف بقيت الزوايا والشريعات (الخيام والمعمرات) هي الأماكن التي يعلم فيها القرآن الكريم والعلوم الأخرى الدينية واللغوية. وكانت أيضا حرة لا دخل للسلطة فيها إلا المراقبة، وأحيانا التحكم في البرنامج والمواد بمنع الزائرين والمتبرعين لها. إن التعليم الذي كنا نتحدث عنه في المساجد والزوايا كان كله من أموال الناس... والقائمون عليه معلمون متطوعون، وإنما يضمن لهم أهل القرية القوت، وأحيانا تضمن لهم ذلك الزاوية نفسها.

تتفق كل الكتب التاريخية التي تناولت الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحقبة الاحتلالية أن أغلب المؤسسات التعليمية التي تضم فئة المعلمين والمدرسين على اختلاف مهامهم ووظائفهم التعليمية والدينية لم تندثر من الوجود ولكن عددها تراجع كثيرا، والمفيد هنا هو استمرار العمل التعليمي على يد ثلة من المعلمين.

بقيت تلك الثلة من المعلمين منحصرة مهامها على يد إحدى العائلات الكبرى، فإذا أرادت أن تأتي بمؤدب لأبنائها أصبح لزاما عليها أن تخضع لشروط حددها الحاكم العام المدني "شانزي" (Chanzy) في طلب رخصة لذلك الطالب المؤدب على اختلاف جنسيته، جزائريا كان أو أجنبيا، وتدون عليها ملاحظة أنها رخصة خاصة بالإقامة مع الإشارة إلى كونه معلما خاصا لعائلة فلان. وبعدها يمنع عليه فتح مدرسة أو قبول تلاميذ آخرين غير أطفال العائلة الطالبة للرخصة، فتصبح تلك العائلة هي التي تعطي أجر المعلم أو المؤدب، وهي الضامنة فيه أمام الإدارة الفرنسية.²

¹ شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 582.

² Octave Depont et autre, *Op, Cité*, p 209

واضح من هذا القرار أن فرنسا أرادت التضييق أكثر على عمل المعلمين أو المؤدبين، وحصره بين يدي عائلات دون أخرى، وبوضع شروط قاسية عليها، يسوقنا إلى معرفة أسباب تجهيل الأهالي وتيتيم أطفالهم ثقافيا بحيث يصبح المتعلم منهم من ذوي أسرة فلان وفلان، أما البقية وخاصة منهم الفقراء أو من وصلوا إلى هذه الصفة كثر جراء ما لحق أهلهم من عمليات الطرد، التهجير، التفرغيم وسلب ونهب مصادر رزقهم، أي في نهاية المطاف القضاء على التعليم العربي الحر الذي انحصر في مناطق دون أخرى.

المدرسون في المساجد أو الزوايا، وهم في غالب الأحيان من تولوا الوظائف التعليمية والدينية كالقضاء والإفتاء، لم يكونوا مستبعدين من أسلوب التدرج الاحتلالي في محاربتهم، مثلما حصل للمفتي " بن العنابي " الذي تعرض للنفي ومصادرة كل أملاكه، واستغلال نفوذ القضاء والمفتون في كسب ودهم وتعاطفهم إليها لتجنيسها ثورة الأهالي ضدها والإبقاء على مصادر دعمهم (الأوقاف) مستمرة، حتى يمتلأ صندوقها المالي ليوجه إلى ميزانية الدومين، ثم تتخلص من القائمين عليه وهم في نفس الوقت يشغلون منصب الإفتاء أو القضاء مثلما حصل للمفتي "مصطفى بن الكبايطي"،¹ الذي عُزل من منصبه ونفي إلى جزيرة "سانت مارغريت" Saint Marguerit ليخلفه المفتي "مصطفى قادري".³ استمر هذا العمل ليشمل باقي المناطق. حيث عُين "سيد أحمد بوقراني" مفتيا بعنابة سنة 1849. وعُين "محمد بن فتح الله" مفتيا حنفيا بقسنطينة يوم 04 فيفري 1851⁵ والقائمة طويلة.

يَظهرُ لنا أن المحتل لم يستثن الهيئة الدينية في إطار محاربة وسلخ المجتمع الجزائري من إطاره العربي الإسلامي و بقي مصيرهم بين أيديهم، ولا نستغرب وجودها- الهيئة الدينية- لأن أغلب المفتون في المدارس والجامع يؤدون وظيفة التعليم أو التدريس في المؤسسات الدينية التي يتواجدون بها.

بادرت إدارة المحتل إلى انتهاج أسلوب آخر لتضييق وشل عمل المدرسين، ونحن نعلم طبعاً أن أغلب المساجد والزوايا كانت تتغذى من أملاك الوقف، واختُصت الزوايا بمصادر من الزيارات، الوعدات والاحتفالات الدينية، لهذا تدخلت الإدارة الفرنسية ومنعت حدوث ذلك إلا بوجود رخصة مسبقاً لإحياء الحفلات الدينية أو أداء الزيارات.⁶ وحتى تتجنب خطر رحلتهم الخارجية أو أداء فريضة الحج، فرضت عليهم شروطاً قاسية. تميزت الفترة الأولى من 1830-1871 بإجراءات خفيفة نوعاً ما، حيث كان يسمح لهم بزيارة الأماكن المقدسة، لكن بدا من عام 1871 قامت السلطات الفرنسية بوضع إجراءات صارمة للغاية، بدأت بصعوبة الحصول على

¹ B.O.A.G, N° 153, T Troisième 1842-1843, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1843, p 377

² هناك مجموعة من رسائله إلى وزير الحرب بخصوص معاملتهم له، وقرار عزله ذكرها المؤرخ أبو القاسم سعد الله في كتابه "أبحاث وآراء في تاريخ

الجزائر: أنظر: - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص ص 41-48

³ B.O.A.G, N° 376, T Onzième 1851, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p 44

⁴ B.O.A.G, N° 312, T Neuvième 1849, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1850, p 110

⁵ B.O.A.G, N° 376, Op,Cit, p 44

⁶ شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 548.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

ترخيصات لتصل مرحلة مُنع فيها أداء فريضة الحج، وأصدرت منشور يوم 06 جويلية 1880 يمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، وسبب ذلك هو تجنب اتصال الحجاج بالمحرضين اللاجئين في البلدان الإسلامية. إلى أن اضطرت إلى منعه نهائيا عام 1890م مُتَحججة بذريعة نقل الأمراض والأوبئة،¹ وفي هذا النطاق كتب السيد "ألار Allard" تقريرا طويلا سنة 1895م عن الأمراض المعدية والوقاية منها، وكان قد نشره في مجلة متخصصة ونقلته عنها مجلة افريقيا الفرنسية. ورأى أن تمنع الحكومة العامة، الحج مباشرة وأن لا تكثر من التشريعات في ذلك، بل تترك الوقت يعمل عمله. وعليها إغراء الحجاج المسلمين المتنورين بتفادي الأمراض والاختلاط بغيرهم.² وفي نظرنا لم تكن هذه العملية إلا وسيلة من وسائل تحقيق أهداف المشروع التنصيري في البلاد.

تدخل المحتل في شؤون الزوايا لم يتوقف عند هذا الحد، فكثيرا ما كانت الإدارة الفرنسية تتقرب من شيوخها محاولة كسب ودّهم كسياسة موازية ومتزامنة مع سياسة القمع، حيث بادر الحاكم العام المدني "جول كامبون" (Jules Cambon) منذ سنة 1891م إلى استضافة شيخ زاوية الطيبية "مولاي عبد السلام" وابنه "مولاي العربي"... ومن التحالف مع "سيدي قدور زعيم" أولاد سيدي الشيخ.³ لكن هذه السياسة لم تؤت ثمارها مع بقية شيوخ الزوايا الأخرى التي وقفت صامدة في وجه المحتل الغاشم.

العديد من الزوايا دفعت ثمن تحريكها للثورات الشعبية، ما من انتفاضة وقعت في الجزائر إلا وكان الإخوان التابعون للزوايا قد لعبوا فيها دورا حيويا. وبالتالي وجهت الإدارة الفرنسية سياستها نحو محاصرة الزوايا وتبطيل مفعولها الجهادي، لأن سياسة المهادنة والمصاحبة لم تأت بجديد، وخير دليل على ذلك ثورة "المقراني" و"الشيخ الحداد"، « جاءت انتفاضة 1871 لتقدم الدليل على صحة تحايل ومخاوف السلطات، وحيث أن ذروع الغضب ارتفعت بشكل واسع وبأعداد ضخمة في جميع أنحاء الجزائر، وحيث أن الشيخ الحداد شيخ الرحمانية، أي الطريقة الوطنية القبائلية، قد دعا إخوانه للجهاد.... من هنا صار من البديهي أن تتحمل الطرق الدينية والديانة الإسلامية عواقب الهزيمة»⁴

غلب على سياسة العدو تجاه الهيئة التدريسية أسلوب التدرج، فهي لم تمارس مباشرة القوة والعنف تجاهها قَدْر مسيطرة الوضع لصالحها واستدراج ضعاف النفوس إليها، ونستبعد هنا التعامل الفرنسي مع المفتي "مصطفى بن الكبابطي". ورغم ذلك لم يتوقف أسلوب الطرد، النفي، التهجير ضد من يقف في طريقها، فهم يمثلون بالنسبة إليها العدو الأول باعتبارهم دينيون أكثر مما يقدمونه في الميدان الثقافي (المؤسسات التعليمية).

¹ Claude Collot, *Op, Cité*, p 310

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 407

³ شارل رويبر أجريون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 548

⁴ نفسه، ص 551-554

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

خلاصة القول، تعتبر الهجمة الاحتلالية ضد الهيئة التعليمية أحد الضربات الكبيرة ضد الدين الإسلامي وهياكله الثقافية ومسيره، من أئمة، وكلاء الأوقاف، مؤدبون ومقدموا الزوايا. وقد تعدت ممارساتها العدائية للإسلام والمسلمين معالم حضارتهم، ومست أسماء شوارعهم، مدنهم وغيرها.

02-5- فرنسة أسماء الشوارع، المدن والقرى :

انتهجت الإدارة الفرنسية بشقيها العسكري 1830-1870م والمدني بعد 1870م سياسة الفرنسة لمختلف المنازل والبنائيات المعمارية بمساعدة ضباط الهندسة المعمارية، مستهدفة طمس معالم القيم الوطنية للجزائر بما فيها اللغة العربية، لتحل محلها الفرنسية منذ أن وطأت أقدامهم أرض الوطن، وقد شمل ذلك كل المدن الجزائرية وبدرجات متفاوتة. وانتقلت عدوى الفرنسة لتمس وبدرجة كبيرة أماكن تواجد المسلمين بكثرة، ونقصد هنا الجانب الديني على وجه الخصوص المتمثل في المساجد، والزوايا والكتاتيب وغيرها.

حرّك الدافع الديني الصليبي السياسة الفرنسية تجاه مختلف المؤسسات الدينية، ولهذا نميز في سياسة الفرنسة لأسماء الشوارع، المدن والقرى، سياسة الفرنسة لتلك المؤسسات الدينية، التي كانت تؤدي دور نشر تعاليم الدين الحنيف، من جهة، وسياسة التثقيف، أي التعليم الإسلامي في الزوايا والمساجد الكبيرة- سبق الإشارة إليها- فلا نستغرب أن نقرأ ما كتبه المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" لما ذكر الصورة الحقيقية لذلك المحتل الذي يدعي نشر الحضارة بإفناء حضارات أخرى.

الطريق المؤدي من البحر إلى المدينة يمر بالجامع الكبير، وقع مده بطريقة تصدم مشاعر المسلمين، إذ وقعت تعرية الأسس التي كان يقوم عليها والتي زعموا أنها من الآثار الرومانية. فكانوا يعتقدون أن هيكل الجزائر القديمة (إيكوسيوم)¹ موجود هناك،² وأن المدينة الجديدة قائمة على تلك الأسس، وكانوا يريدون أن يظهروا أنه مهما تغيرت العصور فإن أوضاعا مشابهة يمكن أن تنتج دائما تغييرات متشابهة.³ وبدون تكرار، فإن أغلب المساجد والزوايا قد حوّلت إلى أغراض عسكرية وأخرى مدنية (مصالح عامة)، برزت أولى الأعمال العدائية الدينية منذ الوهلة الأولى للغزو. وأنه من الحق القول بأن فرنسا قد أحدثت أشياء جديدة في الجزائر، فقد جاءت باللغة الفرنسية، الذوق والعادات الفرنسية، وبعبارة أخرى، حاولت أن تُعرّب الجزائر وتُعطيها نكهة فرنسية وخصائص أوروبية.⁴

¹ Adrien Berbrugger, " Archéologie des Environ d'Alger Première Partie", R.A, V05, 1861, p131

² كانت تسمى في العهد الروماني بإسم "إيكوسيم Icosuim"، أما العرب فأطلق عليها إسم " جزائر بني مرزغنة Djazair Beni Mez'renna"، وفي العهد التركي عرفت بـ "الجزائر EI-Djezair"، أنظر:

- Albert Devoulx, " Alger : Etude Arthéologie et Topographique sur cette Ville aux Époques", R.A, V20, 1876, p 57

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، مرجع سابق، ص 70

⁴ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 109.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

تذكر المصادر التاريخية أن أغلب الشوارع، الطرقات، القرى والمدن قد اكتسبت اسما فرنسيا أو أوروبيا جديدا ليخلف اسمها القديم (الاسم العربي)، وقد سائر ذلك حملات الجيش الفرنسي أثناء توسعه نحو الداخل، وسياسة القادة العامون والحكام العامون العسكريون والمدنيون، فما من شارع جديد، أو مستوطنة جديدة إلا وتسمى باسم فرنسي، يُنسب إلى قائد عسكري، أو الحاكم العام، عسكريا كان أو مدنيا. عرفت مرحلة الحكم العسكري نماذج كثيرة ومختلفة من تسميات فرنسية، وأوروبية، ومسيحية وتاريخية طُبعت عديد الشوارع، والقرى والمدن، فمن الأسماء التي أصبحت متداولة خلال سنتي 1832-1835م : دي روفيقو (De Rovigo) وهي تطلق على قرية قديمة بالحراش، تعود تسميتها إلى المارشال الدوق "دي روفيقو" (Le Marechal De Rovigo) أثناء حملته على البليدة كانت مركزا بلديا يضم 5749 نسمة، منهم 429 أوروبي و 5320 مسلم جزائري، تأسست سنة 1832، وهي منطقة زراعية. وبلا شك، تتوفر على سبل العيش للمعمر بعد توفير المأوى كشرط أولي وأساسي.¹

ذكر مدرس الجغرافيا السيد "أوديلو نيال" (Odilon Niel) بكوليج عنابة أن مناطق أخرى من الجزائر عرفت تسميات لحكام عامين عسكريين، فمع حلول عام 1835 قام أول حاكم عام عسكري مسئول عن الممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا، السيد "دروي ديرلو" (Drouet d'Erlon) وبمساعدة مهندس معماري- لم يذكر اسمه- بتأسيس أول مخيم عسكري خاص به يحمل اسمه، ليصبح في ما بعد مستوطنة أوروبية، متواجدة في منطقة بوفاريك. تضم 1500 شخص و 600 حصان. وبعد عام (1836) أسس الحاكم العام العسكري "كلوزيل" (Clauzel) مستوطنة أوروبية تحمل اسمه.²

أسماء جديدة عرفت مناطق الجزائر وخاصة مدينة الجزائر خلال نفس الإطار الزمني، منها: شارع يوبا، شارع شارل الخامس، شارع دوكنين، شارع دوريا وشارع كليبر... وكذلك تسمية باب المرسى (باب الجهاد) باسم باب فرنسا، أو أسماء فرنسية مثل: شارع أورليان، وترواكولار (الألوان الثلاثة)، لشارت وغيرها. وكذلك أسماء أوروبية "سيدني".³

كثيرة هي الأسماء الفرنسية أو الأوروبية، مختلفة ومتعددة، وبكثرتها وانتشارها الرهيب عبر كامل مدن الجزائر⁴ ولا سيما المناطق الرئيسية الثلاث بالجزائر، قسنطينة ووهران، اكتست طابعا أوروبيا المظهر، وخاصة المستوطنات الجديدة المؤسسة على فترات مختلفة، وحسب ما ذكرته نشرات عقود الحكومة العامة الجزائرية فإن الأسماء التي

¹ Odilon Niel, **Op, Cité**, T01, p p 121-122.

² Odilon Niel, **Op, Cité**, T01, p 135

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، مرجع سابق، ص 70

⁴ قام السيد "أدريان باربروجر" بدراسة تاريخية وأثرية لمختلف مناطق الجزائر، وأوضح في دراسته معاني أسمائها والاحداث التاريخية التي شهدتها وأخرى للإطلاع أكثر على الموضوع، عد إلى :

Adrien Berbrugger, " Archéologie des Environ d'Alger Première, Deusième et Troisième Partie", **Op, Cité**, pp 131-143 et pp 350-363 et pp 431-446

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

منحت لتلك المستوطنات تحمل أسماء مختلفة لشخصيات دينية أوروبية، أو فرنسية، أو شخصيات عسكرية وغيرها، وقد شهدت فترة 1830-1850م العديد من التسميات للعديد من المستوطنات المنشأة، مثل : مستوطنة "سانت إميليه Saint Amélie"¹ بمنطقة "بن عمر"، أُسست بقرار من قائد المنطقة العسكرية بالجزائر "بيدار" Bédar يوم 23 مارس 1843، ضمت 50 عائلة أوروبية وافدة إلى الجزائر، مُنحت لها 650 هكتارا. وكذلك مستوطنة "جوانفيل" (Joinville)² بالبلدية بقرار مؤرخ في 05 جويلية 1843 لإسكان 50 عائلة أوروبية وافدة خُصصت لهم مساحة قدرها 432 هكتارا، إضافة إلى مستوطنة الماريشال "الدوق دالماتي" (Duc Dalmatie) بمحاذاة منطقة أولاد يعيش بالبلدية بقرار صادر بتاريخ 13 سبتمبر 1844. وإذا توجهنا إلى الغرب الجزائري، نجد أيضا العديد من المستوطنات حملت تسميات مختلفة، منها : مستوطنة سيدي الشحامي (Sidi Chami)³ بعمالة وهران بقرار صادر يوم 16 ديسمبر 1845 و"سانت ليوني" (Saint Léonie)⁴ ببلدية أرزيو بعمالة وهران، ومستوطنة "نيمور" (Némour)⁵ ومدينة "بريا" (Bréa)⁶ بضواحي تلمسان⁷ بقرار مؤرخ في 11 جانفي 1849.⁸

المتصفح لتاريخ تأسيس المستوطنات الفرنسية في الجزائر خلال الحقبة المدروسة يجد كثيرا من الأسماء الفرنسية والأوروبية أو الشخصيات التاريخية والمسيحية لا زالت متداولة حاليا، منها على سبيل الذكر لا الحصر في كل من منطقتي مستغانم وغليزان : "ويليس" (Ouilliss)⁹، "بوسكي" (Bosquet)¹⁰ نسبة إلى الماريشال الفرنسي

¹ مستوطنة زراعية أنشئت لقرار 23 مارس 1833م، تبعد بمسافة 29 كلم عن مدينة الجزائر، أنظر: Jules Duval, **Op, Cité**, p 165

² قرية صغيرة وجميلة، تبعد عن البلدية مسافة 03 كلم، عُد إلى : Charles Gouillon, **Op, Cité**, p34

³ منطقة تبعد 13 كلم عن مدينة وهران، أنظر:

Jules Duval , **Op, Cité**, p 318

⁴ منطقة بضواحي أرزيو بوهران تأسست سنة 1846م ك مستوطنة قطنها العنصر الألماني بكثرة، أنظر:

⁵ قرية بحرية صغيرة احتلت يوم 01 سبتمبر 1854م، كان اسمها العربي جامع الغزوات Djamma – Ghazoua، تبعد 62 كلم شمال غرب تلمسان

أنظر Charles Gouillon, **Op, Cité**, p347

⁶ مستوطنة زراعية أسسها الجنرال ما ك ماهون، تبعد عن مدينة تلمسان 04 كلم، أنظر:

Odilon Niel, **Op, Cité**, T02, pp 432-433

- Thémistocle Lestiboudois, **Op, Cité**, p82

⁷ R.A.G.A, **Op, Cité**, p 239, p246, p3-295, p 379, p 466, p 479, p 654 et p 655

⁸ وقد خصصت الحكومة مبالغ مالية خاصة ببناء مستوطنات زراعية، وصل قيمتها سنة 1848 ما يقارب 50000000 فرنكا، أنظر :

- Thémistocle Lestiboudois, **Op, Cité**, p205

⁹ قرية أنشئت على بعد 12 كلم من جسر شلف، و 03 كلم عن البحر، عُد إلى :

449 Odilon Niel, **Op, Cité**, T02, p

¹⁰ قرية تأسست في 1873م، تبعد عن جسر شلف 17 كلم، وعن البحر 07 كلم، وهي منطقة خصبة، أنظر:

- Ibid, p 449

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

"رونو" (Remault) التي أخذت اسم نفس الماريشال ، "نكمارية" (Nekmaria)،¹ هليل (Hillili) ...² (Hillili) ...²

استمرت الأمور على تلك الحال وسميت "العلمة" (L'Alma)³ باسم السفاح "دوسانت آرنو" (De Saint Arnaud) ومدينة "بطيوة" بـ "سانت لو" (Saint Leu)⁴، وما يسمى اليوم "بوقرة" كان يطلق عليه اسم "الدوق دي وروفينو" (Duc De Rovigo) ...⁵ إن مئات الشوارع لا تزال إلى اليوم تسمى بأسماء فرنسية فرنسية على الرغم من تغيير بعض منها: (La Cote)، (Saint Eugène)، (Chebli) وغيرها⁶ من الأسماء. فقد ظهرت في الجزائر دكاكين أوروبية، مخازن تجارية، ومقاهي ومطاعم يدار فيها الخمر وحفلات، ملاهي وكل هذه المحلات تأخذ طابعا فرنسيا، من خلال اللافتات الاشهارية المعلقة على الجدران والأبواب من الداخل والخارج، كل ذلك يعطي للمعمرين طابعا نفسيا لا يحسون فيه بالغرابة عن وطنهم فرنسا. وبالمقابل أُنِجحت القيم الوطنية العربية الإسلامية من الساحة، وطمست معالمها من على واجهات المحلات التجارية، وصارت العامة منتشرة في الكتاب. وإذا ما وجدت العربية فهي بخط رديء لا يكاد يُقرأ، وتزاحمها اللغة الفرنسية بخط جميل غليظ، يتشرف نظر القارئ ويبعده عن قراءة العربية.⁷

تَفْطَنُ المحتل إلى أهمية وجود الكتابة باللغة الفرنسية في اللافتات الموضوعية في مختلف المحلات والدكاكين

أو - بصورة عامة- في مختلف التجمعات البشرية، فراح يكتب لغته في أي مكان يقصده العربي، حتى في الأسواق العامة، وكان يخطط حروفها أهلها من الخطاطين أو الرسامين الذين تولوا ذلك بإشراف القادة والحكام العامون العسكريون منذ الإنزال بسيدي فرج. (أشرنا إليها في الفصل الأول).

تبعاً لذلك عمد المحتل إلى تغيير الحرف العربي بالحرف اللاتيني الفرنسي، فغيروا أسماء الشوارع، اللافتات والحداريات في كل المدن التي استوطنوها، بل أن أسماء عربية حُرِّفت مثل: ذراع الريح صارت "درارية" (Draria)

¹ منطقة تبعد 26 كلم عن منطقة كاسران Cassaigne تابعة لدائرة مستغانم، أنشئت سنة 1873م وهي أرض خصبة، أنظر:

Ibid, p 450

² للتعرف على باقي المستوطنات التي حملت أسماء الشخصيات المسيحية، التاريخية، الأوروبية وغيرها، حسب كل عمالة، عد إلى :

- Thémostocle Lestiboudois, **Op, Cité**, pp 202-205

³ منطقة تابعة لمقاطعة الجزائر تبعد عنها لمسافة 37 كلم، ضمت بلديات كاملة الصلاحيات، أنظر: Charles Gouillon, **Op, Cité**, p210

⁴ نسبةً إلى جنرال فرنسي قُتل في نفس المكان شهر جوان، وهي تابعة لمنطقة أرزيو، أنشئت سنة 1846م وهي مستوطنة زراعية منذ 1848م ثم

تحوّلت إلى مركز استيطاني سنة 1851م، أنظر: -Odilon Niel, **Op, Cité**, T02, p 434

- Thémostocle Lestiboudois, **Op, Cité**, pp 64-65

⁵ سعيد بوخاوش، " من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي"، مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد الثاني،

سبتمبر 2013م، البلدة، ص 49

⁶ Jules Duval, **L'Algérie : Tableau Historique, Descriptif et Statistique avec une Carte de la Colonisation Algérienne**, Première édition, Imprimerie de L.Hachette et Cie, Paris, 1869, p 107, p 118, pp 487-489.

⁷ سعيد بوخاوش، المرجع السابق، ص 49

، ومحل الماء " معاملة " (Maalma)، الجزائر (Alger)، وقس على ذلك. وكانت من بين الوسائل المستعملة: الصحافة، المطابع، المكتبات، المسرح، الجمعيات والنوادي. معظم هذه المنشآت في البداية أنشأت للفرنسيين ولكن كان لها تأثير مباشر على الجزائريين فيما بعد لا سيما في ما يتعلق بفرنسة الجزائر، وإحلال الفرنسية محل العربية، والقضاء التدريجي على اللغة العربية في الاستعمال.¹ وقد تجاوز عمل المختل فرنسة الشوارع والمدن إلى فرنسة العقول (الطبقة المثقفة).

02-6- ظهور نخبة جزائرية خريجة المدارس والمعاهد الفرنسية :

غني عن التعريف الحديث عن وجود نخبة أوروبية أو فرنسية تخرّجت من المدارس أو المعاهد الفرنسية المتواجدة بالجزائر، لكن الحديث عن نخبة جزائرية خريجة تلك المدارس والمعاهد لم تكن بالعدد الكافي. فقد فرضت الظروف المحيطة بها قلة ترددهم في المدارس والمعاهد الفرنسية. وقد فسّرت العديد من الكتابات الفرنسية التي تناولت مثل هذه المواضيع، سبب ذلك في عدم رغبة الأهالي التعلم في مدارس العدو (المختل)، وديانته التي أرغمت الكثير من الأولياء إحجام بعث أبنائهم إليها (التعلم عند فرنسي مسيحي). عنهم قلبا وقالبا (العادات والتقاليد وغيرها).

فسّرت كتابات تاريخية أخرى سبب ذلك في فقر الأهالي وعدم قدرتهم على تلبية حاجات أبنائهم من وسائل وأدوات الدراسة.² وإن حالفهم حظ الدراسة فحضورهم في قاعات الدراسة يتحدد في أغلب الأوقات على حضور يوم واحد كأكثر تقدير، عكس حضور أبناء أثرياء الأهالي طيلة أيام الأسبوع.³ وأسباب أخرى تتعلق تتعلق بالإدارة والمستوطن، حيث اعتبرت الإدارة الفرنسية أن اللغة العربية لغة ميتة، تُشكل عائقا أمام تعلمهم في المدارس الأوروبية المفتوحة لهم.⁴ وأيضا مساعي مديري الدراسات، منهم السيد "دولاكروا" (Delacroix) الذي طمأن حيرة العائلات الأوروبية أمام مجلس الأكاديمية في الجزائر على رغبتها في تحقيق الاندماج بالعمل على الحد من عدد الطلبة المسلمين بكيفية بسيطة تتمثل في عدم ممارسة نوع من الضغط على عائلات الأهالي. وموافقة الوزارة على ما أسمته " مبادرات الأميرال د يقيدون" (Du Gueydon) التي تُوجت بصدور قرار 23 أكتوبر 1871 الذي أدى إلى خنق تجربة المعاهد العربية الفرنسية من غير ضجيج... رُخص للمعهد البلدي القسنطيني باتخاذ المحل الذي تم بناؤه خصيصا للمعهد العربي الفرنسي مقرا له، وكان الأمر كذلك بالنسبة لمحل وهران.⁵ أفرزت تلك المضايقات قلة تردد أبناء الأهالي في المدارس أو المعاهد الفرنسية، وهذا ما كشف عنه تقرير مدير الدراسات السيد "ماسكري" (Masquery) بقوله: «...مانراه ليس نقصا في عدد المدارس، بل هو

¹ نفسه، ص 50

² Louis Vignon, La France en Algérie, Op. Cit, p 435

³ H.Lavion, Op. Cit, p 104

⁴ Ismaël Hamet Op. Cit, p 187

⁵ شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، مرجع سابق، ص ص 596-597

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

نقص في عدد تلاميذ المدارس...¹ أما المستوطنون فتحقق رغبتهم العدائية تجاه أطفال الجزائريين بعدم الخلط بينهم في شيء حتى في قاعات المطالعة، وتوجيه قدماء طلبة المعاهد العربية الفرنسية كلهم تقريبا إلى الالتحاق بوظائف في الجيش أو في إدارة مناطق القبائل، والتحق العديد منهم بالمدارس العسكرية العليا (Saint Cyr- Saumur) وآخرون تم توجيههم إلى المجال الزراعي² (باعتبارهم قرويين، وحرفتهم أخذوها أبا عن جد لضمان رزقهم واستمرار حياتهم بالريف)³ إضافة إلى المهن الأخرى كالنجارة، الحدادة وغيرها. تولّت تلك النخب الجزائرية وظائف عديدة في الإدارة الفرنسية وجيشها العسكري، وكثير منهم من توجّه إلى الوظائف العسكرية، بعد أن أغلقت أمامهم أبواب التوظيف في المباديين الأخرى التي بقيت حكرا على أبناء الكولون. وهكذا برزت أسماء جزائرية في وظائف الإدارة الفرنسية، وشملت:

02-6-1- في المجال العسكري :

شغل أغلبهم مهنة الترجمة، والجدول الآتي يوضح ذلك :

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	سنة التوظيف	ملاحظات أخرى
طاهر بن نقاد	مدينة قسنطينة	1855م	توفي 1863م - له قاموس حوار فرنسي عربي
اسماعيل بن مهدي	//	1870م	تولى الترجمة في الجهاز القضائي الفرنسي
ابراهيم بن بريهمات	1848م بمدينة الجزائر	1875م	//
اسماعيل بوضربة	1823م بمارساي	1853م	//
أحمد بن لفقون	1829 م قسنطينة	1850م	مترجم رئيسي 1872م وقام بترجمة العديد من مؤلفات الأدب الفرنسي الفرنسية إلى اللغة العربية
أحمد بن بريهمات	1854م بمدينة الجزائر	1873م	استقال من منصبه سنة 1877م
محمد بلعيد	1854م برج سباو	1873م	مترجم بمحكمة تيزي وزو
أحمد بن علي	1849 م بمدينة الجزائر	1875م	مدرس بسوق اهراس - استقال من مهنة الترجمة سنة 1889م

¹ Charles Benoist, Op. Cit, p 154

² Ismaël Hamet, Op. Cit, p 187

³ Voir :

- Auguste Warnier. **L'Algérie devant l'Opinion Publique pour faire suite à "l'Algérie devant le Sénat" : Indigènes et Immigrants Examen Rétrospectif**, l'imprimerie Molot et Cie , Alger, 1864, pp 03-04 et pp 14-15
- Léblanc de Préboit, Op. Cit, p 51

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

محمد عقلوش	1856 بالبليدة	1876	مات مقتولا عام 1895

02-6-2- في مجال التعليم : اشتهرت فيه أسماء جزائرية معروفة، منها:¹

أ/- بلقاسم بن سديرة:

من مواليد بسكرة سنة 1845م، درس بالكوليج العربي الفرنسي بالجزائر، والمدرسة النورمالية بفرنسا (فرساي)، شغل أستاذا بمدرسة النورمال بالجزائر عام 1867، وأستاذا للغة العربية بذات المدرسة عام 1869 ثم أستاذا بالمدرسة الشرعية عام 1869، له العديد من المؤلفات التي وصل عددها السبعة (07)، وهي: دروس في اللغة العربية، دروس في الآداب العربية، دروس في اللغة القبائلية، قاموس عربي-فرنسي، وقاموس آخر فرنسي-عربي.² والملاحظ على إنتاجه الأدبي أنه استخدم "اللغة الدارجة" على نطاق واسع في كتاباته، بهدف ضرب اللغة العربية الفصحى، وللاستشهاد على ذلك نأخذ عينة من مؤلفاته، فبالإطلاع على كتابه "دروس تطبيقية في اللغة العربية" المطبوع بالجزائر سنة 1891م، نجده يقوم بحملة دعائية للغة الفرنسية من الصفحة الأولى، حيث قال: "إن اللغة الفرنسية هي لغتكم الأم، فقد بدأت في الاستماع إليها منذ ولادتكم"³

ب/- ابراهيم بن فاتح:

أحد مواليد مدينة الجزائر يوم 13 أوت 1850، درس في المدرسة العربية الفرنسية بالبليدة، واصل دراسته الثانوية بالكوليج العربي بالجزائر وتلميذا مساعدا بالمدرسة النورمالية بالجزائر عام 1886، شغل مديرا بمدرسة الجزائر سنة 1882، وأستاذا للغة العربية عام 1884م بالمعهد البلدي بمدينة الجزائر سنة 1884م، وأسس سنة 1885م حلقات تدريس اللغة العربية للمراهقين البالغ عددهم 160 تلميذا، وأسس في نفس العام مدرسة خاصة بالأهالي يتردد عليها 240 تلميذا. إضافة إلى إنجازاته المطبوعة، وهي: "التدريبات المنهجية واللغوية في اللغة العربية، طبعة ثانية"، "دروس في الكتابة والقراءة باللغة العربية"، "الطريقة المباشرة لتعليم اللغة العربية المنطوقة مع رسوم توضيحية، المنشورة عام 1904"، وغيرها.

ج/- مجدوب بن خلافة:

ولد بمدينة قسنطينة يوم 04 أوت 1853م، درس أستاذا بالمدرسة النورمالية وليسي قسنطينة، ألف العديد من المطبوعات، منها: "الاندماج وتعليم الأهالي"، "طريقة تعلم فن الخط"، "منهجية القراءة والنطق باللغة العربية"، "المفردات العربية الأكثر استعمالا في اللغة العربية" وغيرها.

د/- محمد بن شنب:

¹ للتوسع في التعرف على بقية الأسماء الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية، عد إلى :

- Ismaël Hamet, Op. Cit, pp 197-203

² - Ibid, p 197

³ Gustave Benoist, Op. Cit, p72

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

وُلد بمدينة المدية في 26 أكتوبر 1867، درس في الكوليج العربي الفرنسي بمسقط رأسه، وواصل دراسته بمدرسة النورمال ببوزريعة¹ بالرغم من تكوينه في مدارس المستعمر إلا أنه كان من الجزائريين الغيورين على وطنهم، ومن المهتمين بتعليم أطفال الجزائر تعاليم دينهم الحنيف، وتربيتهم تربية إسلامية، وقد كانت منشوراته منصبة حول هذه الأفكار، ونشر بالجملة الإفريقية طرق التعليم التي أخذها عن الشيخ أبي حامد الغزالي². هـ- / محمد بن رحال :

ولد بندرومة (تلمسان) عام 1857م، تعلم القراءة، الكتابة والحساب في المدارس العربية الفرنسية، وتزود بتعليم دينه في بعض الكتاتيب بندرومة قبل التحاقه بالمدارس الفرنسية. واصل دراسته الثانوية بالمعهد العربي الفرنسي بالجزائر ما بين 1870-1871م، وثانوية العاصمة 1874م، و تخرج كغيره ممن دخل من المدارس الفرنسية (بن بريهمات والأستاذ بن سديرة)، مزدوج الثقافة.³ تمسك "محمد بن رحال" بأصول دينه الإسلامي، وحافظ على لغته العربية من الاندثار. وبسبب المضايقات الفرنسية تجاه المؤسسات الدينية، أصبح عضوا مدافعا عنها في الزاوية الدرقاوية، ثم مقدما لإحدى فروع زاوية قدورين بمنطقة مستغانم (الزاوية السليمانية).⁴

خدم الإدارة الاحتلالية فترة قصيرة واستقال منها بعد ست (06) سنوات عام 1884م، وخلال تلك الفترة كوّن صداقات مع العديد من الفرنسيين، وحتى أنه كان مستشارا لبعضهم، مثلما كان الحال بالنسبة "لجول فيري" (Jules Ferry) حيث كان الناطق والمدافع عن التعليم الجزائري في لجنة الشيوخ سنة 1891م.⁵

02-6-3- في مجال الإدارة الفرنسية، القضاء والصحافة :

عرفت الإدارة الاحتلالية وجوها جزائرية خدمتها في فترات زمنية مختلفة طيلة الحقبة التاريخية التي ندرسها وما نورده من أسماء جزائرية في الإدارة افرنسية، القضاء والصحافة يكون على سبيل المثال لا الحصر في الجدول التالي:⁶

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	الوظائف التي تولاها	تاريخ الوفاة
مصطفى بوضربة	الجزائر	- عضو في لجنة الاستكشاف ولجنة التحقيق	1895
أحمد أهلشي	1856 بالجزائر	-موظف مؤقت بالمكتبة الوطنية بباريس-سكرتير بمحكمة الاستئناف - محرر في الحكومة العامة	1898

¹ Ismaël Hamet, Op. Cit, p 199

² Ben Cheneb, "Sur l'Éducation des Enfants par Abou Hmed El R'Azzali", R.A, V45,1901, pp 101-110.

³ Abdelkader Djeghloul, **Huit Etudes sur l'Algérie**, Alger 1986, pp36-38

⁴ Abdelkader Djeghloul, Op. Cit, p 40

⁵ Mohamed Ben Rahal, "Étude sur l'Application de l'Instruction Publique en pays Arabe ", Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, T VII , Oran1887, P 42

⁶ Ismaël Hamet, Op. Cit, pp 203-207

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

أحمد بوضربة	1868 بالجزائر	محامي بمحكمة الجزائر	////////
شارل سديرة (متجنس) متخلي عن أحواله (الشخصية)	////////	محامي بمحكمة الجزائر - سكرتير و مترجم بمكتب المدعى العام بالجزائر	////////
بن عولة	////////	كاتب عدل ببومدفع - الجزائر	////////
قدور	////////	مدير محطة الشفة	////////
زروقي شريف عمر	////////	شغل منصب كاتب في مكتب الجسور والطرق للحكومة العامة للجزائر	////////
بلعيد	////////	عضو بمكتب البريد والتلغراف بمقاطعة وهران	////////
في سلك القضاء			
- فارديرا (المدعو سي صالح قبل تجنسه)	////////	مترجم بالمحكمة الابتدائية	////////
- بلعيد محمد	برج سباو بالجزائر	مترجم بمحكمة تيزي وزو	////////
- بن تومية	قسنطينة	مترجم قضائي صنف أول	////////
علاوة بن يحيى	وهران	- مترجم قضائي بعين الكرمة بوهران	////////
في قطاع الصحافة			
البدوي والحفناوي	////////	محرران في جريدة المبشر	////////
الشرشالي	////////	محرر في جريدة المبشر - ضابط في التعليم العمومي	////////
العربي فكار	1869 بتلمسان	- مؤسس جريدة المصباح	////////

الملفت للنظر أنَّ تلك النخبة الجزائرية قليل منها من كان متجنسا بالجنسية الفرنسية وكثيرا منهم من رفض ذلك، ولاعتبارات دينية، سياسية واجتماعية عزف أغلبهم عن مسايرة سياسة العدو الرامية إلى كسب أكبر عدد

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

من الجزائريين إلى صفه، ومنحهم الجنسية الفرنسية بشروط التخلي عن الجنسية الجزائرية أو الأحوال الشخصية والإحصائيات التي بين أيدينا، و الموضحة في الجدول التالي تكفي لإثبات ذلك.¹

السنوات	عدد الأهالي المجنسون	السنوات	عدد الأهالي المجنسون
1880 - 1865	476	1897	75
1885 - 1881	193	1898	32
1890 - 1886	114	1899	21
1895 - 1891	178	1900	20
1896	42		

يظهر لنا من الجدول العد التنازلي لظاهرة حمل الجنسية الفرنسية بالنسبة للجزائريين، فقد نزل العدد من 476 ما بين 1880-1865م إلى 114 خلال 1886-1890م، وسبب ذلك كما أشرنا إليه سابقا. ونضيف إليه نقطة أخرى وهي أن عملية التجنيس كانت في مهدها، وقدرة السلطة الفرنسية على جذب الأهالي إليها بترغيبهم بالوظائف التي يتولونها، وحصولهم على الأمن والأمان - حسب إدعائها - وأيضا استمالة أطفال الجزائريين المشردين اليتمى الذين لم يتجنسوا فقط بل أكثرهم من خضع للتعميد (الدخول إلى الديانة المسيحية)، وأما الوعي الجزائري ووازعهم الوطني أدى إلى تراجع بل نذر عدد المجنسين ليبلغ أدنى عدد سنة 1900م والمقدر بـ 20 فردا مجنسا. ومن هؤلاء المجنسين، نذكرهم على سبيل المثال لا الحصر: "عبد القادر بن حمودة" بدلس (مقاطعة الجزائر)، "عبد القادر بن قادر" في نفس المقاطعة أيضا عام 1875م،² وفي ذات الفترة بجد: "فورالي بن طيب" بعناية مقاطعة قسنطينة،³ "محمد ولد حدي بن أحمد" بمقاطعة وهران حسب مرسوم 01 مارس 1897م.⁴ وقائمة من 10 جزائريين بمقاطعة الجزائر تجنسوا حسب ما جاء به مرسوم 05 جوان 1897م، وهم:⁵

الرقم	الاسم واللقب	سنة الميلاد	المهنة	الدوار	البلدية
01	حمدان بن حاج محمد بن بلقاسم - Meneceur	1835م	مزارع	بني خليفة	ميرابو
02	أحمد بن سليمان بن حسين	1867م	مزارع	بني خليفة	ميرابو

¹ Émile Larcher, Op. Cit, T02, p 193 (Sous Texte).

² B.O. G.G.A, N° 591, Quinzième Année, Imprimerie de l'Association Ouvrière V Aillaud et Cie, Alger, 1876, pp 90-91

³ Ibid, p 140

⁴ B.O. G.G.A, N° 1464, Trente Septième Année, Imprimerie Administrative Gojoso, Alger, 1898, p 186

⁵ B.O. G.G.A, N° 1530, Trente Huitième Année, 1898, Imprimerie Administrative Gojoso, Alger, 1899, pp 701-702

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

03	محمد بن عمار بن علي	1858م	مزارع	بني عريف	ميرابو
04	علي بن حاج سعيد بن حاج علي	1861م	مزارع	بني خليفة	ميرابو
05	علي بن حاج علي	1863م	مزارع	بني خليفة	ميرابو
06	أحمد بن حاج سعيد	1862م	مزارع	بني خليفة	ميرابو
07	محمد بن سليمان بن عمر بن الحاج عمار	1859م	مزارع	بني خليفة	ميرابو
08	سليمان بن محمد بن حاج سليمان	1860م	مزارع	بني خليفة	ميرابو
09	أحمد حاج قاسي بن بو حدة	1851م	مزارع	بني عريف	ميرابو
10	علي بن سليمان بن عمار بن محمد بلقاسم	1871م	مزارع	بني خليفة	ميرابو

7-02- جهود الفرنسيين في دراسة وترجمة التراث الجزائري :

يُعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م منعطفا حاسما، ومعلما بارزا في تشجيع ومواصلة انكباب المستشرقين الأوروبيين عامة، والفرنسيين خاصة لدراسة الجانِب الثقافي، التاريخي والاجتماعي للجزائريين. وهو من البديهي أن يهتم المستشرقون الفرنسيون بالمستعمرة في كل المجالات والميادين، تبعا للضرورة الاحتلالية (الغزو). ومن البديهي أيضا أن يتطور هذا الاهتمام حسب حاجة الإدارة الفرنسية في إدارة شؤون البلاد السياسية والاجتماعية، والثقافية والقضاء وغيرها.

فرضت مبررات الغزو إتباع المحتل مثل هذا الأسلوب لإنجاح غزوه العسكري، وتدعم نشاط دراسة وترجمة التراث الثقافي الجزائري وفق ما تمليه حاجيات الإدارة لتسيير شؤون الأهالي من جهة، وتثبيت أقدام المحتل في الجزائر من جهة أخرى. وقد أشرنا سابقا عن قافلة المستشرقين المكونة من مجموعة جنود بلباسهم المدني، وبعضهم ممن بدأ حياته في الترجمة في المجالات العسكرية.

السجل التاريخي الفرنسي حافل بالعديد من الأسماء اللامعة ممن أفنوا حياتهم في دراسة التراث العربي الإسلامي الجزائري قبل الغزو وبعده. ولما كان عنصر الدين أكثر المواضيع دراسة نظرا لما يحمله في طابعه، التحدي الديني (الحقد الديني)- حسب زعمهم- وما يجعلنا لا نستغرب وجوها فرنسية اهتمت بهذا الميدان، وبرزت كتاباتها فيه سواء كانت على شكل كتب أو مقالات منشورة في المجلة الإفريقية، مثل: المؤرخ الديني المشهور "ألبرت ديفوس" (Albert Devoulx) العارف باللغة العربية الدارجة، لم يهتم بالتعليم، ولكنه اهتم بالوثائق الإدارية، الدينية والأوقاف. ومن خلال ذلك نشر أعمالا هامة عن المؤسسات أو البنايات الدينية في مدينة الجزائر،¹ سيما أملاك الوقف، المساجد، الزوايا والقباب. و ترك لنا وصفا حيا للبنايات الدينية التي تخدم معظمها

¹ من مقالاته المنشورة في المجلة الإفريقية، نجد :

في مدينة الجزائر وضواحيها. كما كان موظفا بمصلحة الدومين (أملاك الدولة) وكثيرا ما مسّ الحياة الدينية كمتّرحم وليس كمنظر.¹ ويذهب في نفس الطرح المؤرخ الديني " شارل بروسيلارد" (Charles Brosselard) الذي تميزت مقالاته التاريخية عن الوضع الديني في منطقة تلمسان. على وجه الخصوص.²

اهتمام الفرنسيون بالتراث الثقافي والديني في الجزائر والكتابة عنه، يوضح لنا القدرة المعرفية والملكة اللغوية لهؤلاء المستشرقين والمؤرخين على التعرف في تاريخ وحضارة المجتمع الجزائري. واطلاعنا على هذه المصادر التاريخية التي تتحدث في صلب الموضوع، وجدنا مجموعة منهم (المستشرقون) من تولى مهمة تدريس اللغة العربية، خاصة العامة، في المدارس الفرنسية على شكل "حلقات" أو "كرسي اللغة العربية" لتعليم النشأ الأوروبي لغة الخصم أو العدو كما يدّعون.

يتضح لنا هذا الأمر في المراحل الأولى للغزو، حيث ركز المستشرقون على معرفة السكان والإتصال بهم عن طريق معرفة اللغة العربية العامة، وظهرت من أجل ذلك مجموعة من القواميس منها : قاموس Grammaire élémentaire d'arabe vulgaire ou Algérien à l'usage des Français لجوحي فرعون" (Johany Pharaon)، صدر عام 1832م، و قاموس آخر نُشر له سنة 1837م بعنوان Le Vocabulaire Français –Arabe, des Dialectes vulgaire Africains d'Alger, Tunis,

- Albert Devoulx, " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 04 , Op. Cit,pp 467-471

- Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 06 , Op. Cit,pp 203-205 et pp 370-382

- Albert. Devoulx, " les Ancien Établissements Religieux Musulmans de Constantine ", R.A, V 12, Op. Cit,pp 103-116 et pp 277-289

- Albert Devoulx., " Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger", R.A, V 05 , Op. Cit,pp 59-70 et pp223-232 et pp 385-393

- Albert Devoulx., " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", R.A, V 06, Op. Cit, pp 203-205 et pp 370-382

- Albert Devoulx., " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger ", R.A, V 08, Op. Cit, pp29-44

- Albert Devoulx., " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", R.A, V 10, Op. Cit, pp 51-59 et pp221-230 et pp 286-296 et pp 371-381

- Albert. Devoulx, " Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger", R.A, V 12, Op. Cit,pp 103-116 et pp 277-289.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م، ص 46

² Voir :

- Charles Brosselard., " Les Inscription Arabes de Tlemsen : Mosquée et Tombeau de Sidi el-H'aloui", R.A, V04, Op. Cit,pp 01-17 et pp81-93 et pp 161-174 et pp 241-258 et pp 321-331

- Charles Brosselard., " Les Inscription Arabes de Tlemsen : Inscription Habous des Mosquées de Sidi Snoussi", R.A, V05, Op. Cit,pp 11-30 et pp161-173 et pp241-260 et pp321-336 et 401-419

- Charles Brosselard., " Les Inscription Arabes de Tlemsen : Mosquée d'El-Korran", R.A, V06, Op. Cit, pp11-21 et pp 161-194

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

Maroc et D'Egypte. كما نشر السيد "دي بوسي" (Du busy) سنة 1836م، القاموس الصغير عربي فرنسي - فرنسي عربي Petit Dictionnaire Arabe- Français et Français-Arabs ، والقاموس الأكثر تداولاً بين أوساط الأوروبيين يعود للسيد "سلفستر دي ساسي" (Silvestre De Sasy) الذي نُشر له سنة 1810م، جاء بعنوان: Grammaire Arabe à l'usage des élèves de l'école Spéciale des langue Orientale Vivantes avec figure. ونشر "جاك دونيس دي لا بورت" (Jacque Denis Delaport) سنة 1835م "مبادئ الأمثال العربية في الجزائر ثم قصص لقمان. وكان "جاك دونيس دي لا بورت" (Jacque Denis Delaport) رئيساً للمكتب العربي ولم يكن مستشرقاً. ثم نشر "برنيه" (Bresnier) سنة 1838م كتاب "موجز اللغة العربية الدارجة في مدينة الجزائر وفي الإيالة الجزائرية"، الذي حدد فيه خصائص اللهجة الجزائرية العربية، وأعطى فيه تفاصيل عن الحياة السكان، ثم كتابه "الدروس العملية والنظرية للغة العربية"، وهو كتاب ظل لفترة طويلة مقرراً في المدارس حتى بعد وفاة صاحبه.¹ وظهرت كتابات أخرى تتحدث عن الحياة الاجتماعية، عادات وتقاليد الأهالي، وتعود أغلبها إلى المترجم الرئيسي للجيش الفرنسي "شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud)، واشتهرت أعماله بالدراسات الإثنوغرافية، ومنها ما نشر في المجلة الإفريقية عن منطقة القبائل بعنوان "عادات وتقاليد سكان منطقة القبائل Mœurs et Coutumes Kabyles" في جزئين، الجزء الأول مرقم من الصفحة 272 إلى الصفحة 283، أما الجزء الثاني فجاء في 11 صفحة مرقمة من 429 إلى الصفحة 440، في العدد الـ 06 في المجلة الإفريقية عام 1862م.² هذا كنموذج فقط.

توّجت محاولات "هنري ماصي" (Henri Massé) بحصر هذا الإنتاج العلمي الغزير في مؤلفه "الدراسات العربية في الجزائر 1830-1930 Les Études Arabes en Algérie" فقام بإحصائها وتصنيفها خلال قرن من الزمن ما بين 1830-1930م، فجاءت في ميادين عدة، خاصة منها الدينية، اللغوية والتاريخية. وجمعت في جزئين: الجزء الأول به 50 صفحة مرقمة من 208 إلى 258 صفحة، أما الجزء الثاني ضم 46 صفحة مرقمة من 459 إلى 505 صفحة، في المجلة الإفريقية، العدد 74.³ أراد المختل من وراء نشر تلك القواميس، وغيرها من الكتب في شتى الميادين، أن يوصل العامية الجزائرية إلى الأوروبيين لمعرفة تاريخ وحضارة الجزائريين، وكيفية التعامل معهم، وكسب ودّهم وتعاطفهم إليهم، وبالتالي تخريب غضب الأهالي عليهم. وهذه المعاملة الثقافية ما هي إلا دليل قاطع على خدمة المختل بالدرجة الأولى أكثر من إيجابياته تجاه الجزائريين.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، المرجع السابق، ص 42.

² Laurent Charles Féraud, "Mœurs et Coutumes Kabyles" Première et Deuxième Partie, Op. Cit, pp 272-283 et pp 429-440

³ Henri Massé, Op. Cit, pp 208-258 et pp 459-505.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

تبيّن لنا من خلال إطلاعنا على مختلف المصادر الفرنسية المطبوعة حول تاريخ وحضارة الجزائر في مختلف العصور التاريخية وجود قسمين متميزين، مختلفين. أولهما يشمل عددا من المؤرخين الذين تولوا جمع الوثائق والمخطوطات العربية، وقاموا بتحقيقها، ترجمتها ونشرها، نذكر منها على سبيل المثال:

- أعمال المترجم العسكري "دي سلان" (De Slane) الذي حقق وترجم أجزاء من كتاب "العبر" للعلامة "بن خلدون" بعنوان "تاريخ البربر" *Histoire des Berbères* عام 1852م، وترجم كذلك "المقدمة" سنة 1863-1868م، وجغرافية "الإدريسي" سنة 1841م.¹ وفي سنة 1913م، نقل إلى لغته جزءا من كتاب "المسالك والممالك للبكري" تحت عنوان "Description de l'Afrique Septentrionale"²
- ترجم تلميذه ثم زميله "فانيان" (Fagnan) كتاب "تاريخ الموحدون" *Histoire des Almohades* في جزئين في المجلة الإفريقية. عدد 35 عام 1891م،³ والعدد 37، سنة 1893م.⁴
- ترجمة "شارل فيرو" (Laurent Charles Féraud) لكتاب "العدواني" ونشر مختصرا له سنة 1868م في مجلة "Recueil de Constantine"⁵ وقد وقع تحقيقه وترجمته في كتاب مستقل من 149 صفحة.
- كما ترجم الرسالة التي ألفها "أحمد العنتري" عن الحملة الإسبانية التي قادها الدوق أورويي Oreilly⁶ ضد مدينة الجزائر في جوان عام 1775م، نشرها في المجلة الإفريقية سنة 1865م، وفي مجلة "روكاي" بقسنطينة في نفس السنة.⁷ وقد وقعت الترجمة في 13 صفحة، وأضاف إليها زميله السيد "أدريان باربروجر" (Adrien Berbrugger) في المجلة الإفريقية بعض الحواشي ومختلف التعليقات.⁸
- اهتم السيد "أدريان باربروجر" (Adrien Berbrugger) منذ البداية بالآثار الرومانية، أما الإسلامية فلم يكتب عنها إلا القليل. ولكنه ساهم في مجموعة "اكتشاف الجزائر العلمي"⁹ التي كونتها الحكومة الفرنسية، ونشر

¹ Ernest Mercier, *Histoire de l'établissement des Arabes dans l'Afrique Septentrionale selon les Documents fournis par les Auteurs Arabes et Notamment*, Chez L. Marle, Libraire éditeur, Constantine, (SD), p II

² El Bekri, *Description de l'Afrique Septentrionale*, Traduite par Mac Guckin De Slane, édition Revus et Corrigé, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1913, pp 01-408

³ E. Fagnan, "L'Histoire des Almohades d'après Abd -El-Wahid Merrakchi" R.A, V 35, 1891, pp 207-237

⁴ E. Fagnan, "L'Histoire des Almohades d'après Abd -El-Wahid Merrakchi" R.A, V 37, 1893, pp 181-246

⁵ Laurent Charles Féraud, "Kitab El Adouani," Recueil des Notices et Mémoire, N° 12, Constantine, 1868, pp 05-06

⁶ Laurent Charles Féraud, "Traduction d'un Récit Arabe d'Oreilly en 1775", R.A, V09, 1865, pp 180-192 et pp 303-306

⁷ Laurent Charles Féraud, "Expédition du Comte d'Oreilly Contre Alger en 1775", Recueil des Notices et Mémoire, N° 09, Constantine, 1865, p 47

⁸ Adrien Berbrugger, "Expédition du Comte d'Oreilly Contre Alger en 1775", R.A, V09, 1865, pp 39-43 et pp 94-108

⁹ من إنتاجها العلمي نجد :

- Etude des Routes suivies par les Arabes dans la Partie Méridionale de l'Algérie et de la Régence de Tunis, par M. Carelte, officier du génie, secrétaire de la commission.
- Recherches sur la Géographie, etc., de l'Algérie Méridionale, par M. Carelte
- Recherches sur l'Origine et les Migrations des Principales Tribus de l'Afrique Septentrionale, par M. Carelte.
- Recherches sur la Kabylie Proprement dite, par M. Carelte.
- Mémoires Historiques et Géographiques, par E. Pellissier (fauteur des Annales algériennes).

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

ضمن أعمالها ترجمة لـ "رحلة العياشي" و "رحلة الدرعي" في جنوب الجزائر. وكانت من أبرز أعماله جمعه المخطوطات من تلمسان، قسنطينة وغيرها - سبق الإشارة إليها في الفصل الثالث - وتأسيس نواة المكتبة الوطنية في عهد الحاكم العام العسكري "كلوزيل" (Clauzel) سنة 1835م، وكان أيضا مديرا لجريدة "المونيتور" (Le Moniteur)، ومؤسساً للجمعية التاريخية الجزائرية سنة 1856م، ورئيساً لتحرير المجلة الإفريقية.¹

- حظيت أعمال المؤرخ "أبو راس الناصر" باهتمام السيد "قورقوس" (Gorgous) الذي نشر جزءاً من أعماله غير المنشورة في المجلة الإفريقية بعنوان "Bou-Ras Historien Inédit de l'Afrique Septentrionale" في ثلاثة أجزاء.²

تميّزت أعمال هذه المجموعة بكثرة منشوراتها المعتمدة من تراثنا التاريخي والثقافي التي تعترف بأهميتها، وأفادونا بمختلف المصادر العربية المنشورة منها وغير المنشورة، حيث قاموا بإحصائها، ترجمتها، تحقيقها ونشرها باللغة الفرنسية. ومنهم من طوّرها ونشرها في مجالات أوروبية إفريقية وآسيوية. ويلاحظ أنه رغم الصعوبات التي واجهوها فقد تحلوا بنوع من الموضوعية العلمية ولم ينجحوا كثيراً إلى الإيديولوجيا الاحتلالية. وأصبحت إنجازاتهم في هذا الميدان وسيلة للمؤرخين اللاحقين في الاعتماد عليها لتطوير وكشف حقائق أخرى.

القسم الثاني، يشمل مجموعة من الكتاب الذين اعتمدوا على المصادر المترجمة لعدم قدرتهم على معرفة اللغة العربية، فانحرف كثير منهم عن الصواب متأثرين بإيديولوجيتهم. وهذا ما اعترف به المؤرخ الفرنسي "إميل فليكس قوتيي" (Email Félix Gauthier) في كتابه "ماضي إفريقيا الشمالية Le Passé de l'Afrique du Nord"، كما أجمع الكثير منهم على أن الدراسات العربية ما هي إلا عبارة عن مجموعة أحداث يسودها الغموض بسبب الروايات والأساطير.³ وادّعوا أنها منقولة عن مصادر مختلفة من حيث الزمان والمكان⁴ وأنها ليست خاصة بالجزائر بل بإفريقيا الشمالية إلى مصر. وهذا ما يجعل الباحث في نظرهم يواجه مشكلة التناقض بين المعلومات، واعتبروا أن كل ما يوجد فيها من أخبار يحمل طريقة تتصف بالسطحية وإجمالية المراحل التي وقع فيها الفتح الإسلامي في المغرب، وذهبوا كذلك إلى القول أن دراسة هذه الفترة تتطلب من المؤرخ أن يصفي الخليط من

- Histoire de l'Afrique (ou plutôt de l'Ifrikia), d'El Kâïrouani, traduction Pellissier et de Rémusat.

- Voyages dans le Sud de l'Afrique d'El Àïachi, traduction Berbrugger.

- Recherches sur le Maroc, par Renou.

- Description de la Régence de Tunis, par Pellissier.

Voir :

- Ernest Mercier, Le Cinquantenaire d'une Colonie, Op. Cit, pp 191-192

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، المرجع السابق، ص 45-46

² Gorgous, "Bou-Ras Historien Inédit de l'Afrique Septentrionale", R.A, V05, 1861, pp 114-124 et pp 210-222 et pp 376-385

³ Email Félix Gauthier, Le Passé de l'Afrique du Nord : Les Siècles Obscurs. Avec 25 Illustrations Hors Texte et 16 Figures dans le Texte, Payot éditeur, Paris, 1927, p 67

⁴ Charles Taillart, l'Algérie dans la Littérature Française, Slatkine Reprint éditeur, Geneve, 1999, p 176-177

المعلومات التي أصبح يتعثر عليها.¹ ويُرجعون ذلك الضعف إلى " الروايات " التي كانت تنقل شفهيًا وفي وقت متأخر، بالرغم من وجود كتابات تاريخية فرنسية تدعو إلى إتباع طريقة الروايات الشفوية، وهذا ما ذكره المؤرخ ستيفان غزال (Stéphane Gsell) حين قال: «... سيكون هناك على وجه الخصوص تحقيق كبير يجب الشروع فيه منذ بدايات الغزو في مختلف المراكز الفرنسية في الجزائر، ولا يزال هناك متسع من الوقت لجمع معلومات شفوية قيمة في هذا الشأن والتي تكون بشكل متزايد على مرّ السنين...»².

عبر أكثر المؤرخين عن نظرهم للأحداث التي كتبت بالطريقة السابقة (الروايات) بالتحيز الذي لا غبار عليه لأنها تخضع حسب رأيهم إلى عنصر قديم متفشي في المجتمع العربي الإسلامي وهو " النزعة القبلية " التي كانت أساس قيام تلك القبائل والدويلات.³ كما فسّر آخرون وجود عصور منيرة في تاريخ الجزائر تشمل فترة التاريخ الروماني المسيحي، وأخرى مظلمة.⁴

كتابات المؤرخين حول تاريخ الجزائر ووصفهم لبعض مراحلها التاريخية بالعصور المظلمة ما هو إلا من روح التعصب الديني الذي طبع عقولهم وترجمته كتاباتهم التاريخية، وهو يعد نوعاً من أنواع السموم التاريخية التي أرادت أن تشوه التاريخ الجزائري خاصة، والتاريخ الإسلامي عامة، أي بمختصر القول لا علاقة للمغرب بالحضارة، فهو أكثر تخلفاً في العالم (في نظرهم).

تعددت أعمال المترجمين لتاريخ الجزائر وحضارتها منذ بدايات الاحتلال، وبدعم من السلطات الفرنسية استمرت عمليات الترجمة لمختلف الكتب التاريخية، الجغرافية، الثقافية، الدينية... وتواصلت أيضاً عمليات التأليف للكتب، ونشر المقالات في مختلف المجالات الإفريقية والآسيوية، وهذا الاهتمام بالتراث الجزائري لم يكن وليد القرن التاسع عشر، بل ارتبط بالمشروع الاحتلالي في الجزائر منذ العمليات الأولى الخاصة بالتحضيرات للحملة.

03- ردود الفعل السلمية والعسكرية :

03-1- ردود الفعل السلمية :

03-1-1- موقف الأهالي ووجهائهم من البيان الموزع عشية الحملة :

التعرف على ردود الفعل الجزائرية السلمية يسوقنا إلى ما قبل الغزو بقليل، أو الوقوف عند أيام الإنزال بمنطقة سيدي فرج. والسبب واضح، يتجلى في أهمية السموم الفكرية التي حملتها البيانات والمناشير الفرنسية إلى الأهالي، لأجل استمالة أكبر عدد منهم إلى صفها، وتذليل صعوبات مواجهة الجند الفرنسي العسكر الجزائري بأقل تكلفة.

¹ Ibid, p 193

² Société Historique Algérienne, *Revue Africaine : Journal des Travaux de la Société Historique Algérienne. 1882-1921*, T XXVI-LXII, Jules Carbonal Imprimerie Libraire Éditeur, Alger, 1924, p 10 (Sous Texte)

³ Jean Alazard et autre, Op. Cit, p 151

⁴ Voir :

- Email Félix Gauthier, Op. Cit, p 23

- Jean Alazard et autre, Op. Cit, p 15

أثرت تلك البيانات والمناشير على عقول الجزائريين، وامتدت حتى أعيان مدن الجزائر، وهذا ما أشرنا إليه سابقا - بالرجوع إلى الفصل الأول- فبعد وصول الجيش الفرنسي إلى العاصمة وإحكام قبضته عليها، لم يجد أعيان المدينة من سبيل للخروج من الوضع المزري سوى الرضوخ لمطالب القائد العام للحملة الذي أملى شروطه الرامية إلى حرية ممارسة العادات والتقاليد، وعدم المساس بالديانة الإسلامية وغيرها. وهي تبدو في الظاهر تحمل علامات التحضر، وحماية القوي الضعيف، وذرت في آذان أعيان ووجهاء مدينة الجزائر كلمات الرنانة الرامية إلى احترام الحريات، الملكيات الفردية والجماعية، وهذا ما جعل المؤرخ الكرغلي "حمدان بن عثمان خوجة" يؤمن بظاهرها الذي يعكس باطنها المخزي مقرا بقوله: «مادامت الحضارة مستندة إلى حقوق الناس فإنه ليس لدينا ما نخشاه من دولة متحضرة وشريفة لا تخرق وعودها...»¹

يبدو أن الدرس في ميدان الحرب والسلم لا يخلو من أسلوب المكر والخداع، وقبول فكرة تجسيد معالم الحريات واحترامها في زمن الغزو، لا يمكن للفكر الجزائري الإيمان به، وتصديق إمكانية تحقيقه على أرض الميدان إلا إذا كان يخدم جانبا معينا لا غير، وهو حماية الكاهل الجزائري من تكاليف الحرب الباهضة. وعليه، كان فكر المؤرخ "حمدان بن عثمان خوجة" يذهب في هذا الاتجاه، وهو يعلم بدسائس المستعمر (مسألة القضاء على الجهاد البحري، وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية في القارة الإفريقية).

اكتشف الأهالي بمرور الأيام قبل السنين عن الوجه الحقيقي للمعاهدة النبيلة- حسب زعم فرنسا- وكشفتها الأعمال التخريبية والتعسفية ضد الأهالي وملكياتهم، وكتب عنها المؤرخ "حمدان بن عثمان خوجة" قائلا: «... لم يف الفرنسيون بواحد في المائة 01% من وعودهم التي كانت قطعية...»، وعبر الأهالي عن أسفهم وانخداعهم للملك بقولهم: «... لقد غُرر بنا وخُدعنا ونحن نتحمل الآن كل أنواع الظلم المتخيل. إن خرقا مثل هذا لبياناتكم تحيل أكثر الناس إذعانا وانصياعا إلى الشراسة...»². ونتيجة لهذا الوضع المأساوي نجد تلك الشريحة من المجتمع- أعيان مدينة الجزائر- ترفع مطالبها بأسلوب سياسي أو سلمي بتشكيل وفود أو تقديم عرائض وشكاوى إلى السلطات الفرنسية.

03-1-2- تشكيل الأحزاب السياسية الجزائرية :

أولا: صورة وأهداف الأحزاب السياسية في فكر أبي القاسم سعد الله :

تولد من تلك الأحداث المشار إليها ثلاث تيارات سياسية أو أحزاب، قيادات هذه الأحزاب ليست على الشكل الذي نفهمه اليوم من القيادات السياسية : زعامة، تنظيم وبرنامجا. ذلك أن الزعامات كانت غير ثابتة

¹ ميشال هبارت، مرجع سابق، ص ص 19-20

² نفسه، ص 26

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

والتنظيمات كانت شبه معدومة، وليس هناك برنامج محدد، بل حتى الأهداف كانت غامضة إلى حد كبير وأحيانا قصيرة المدى، مُنطلقة من رؤية آنية. وقد تمثلت تلك الأحزاب السياسية وقياداتها في ما يلي:¹

أ/- الحزب الوطني :

ونعني به ذلك الذي كان يضم عناصر تنظر داخليا، ويعمل للصالح العام والتحرير الوطني واستعمال كل السبل لجمع الشمل، من زعمائها "أحمد بوضربة".

ب/- الحزب العثماني :

وهو الذي كان أصحابه يهدفون إلى البقاء على ولائهم للخلافة العثمانية وتحرير الجزائر من رقة الفرنسيين وعودة الحكم العثماني إلى الجزائر إذا أمكن أو على الأقل تكوين سلطة في الجزائر موالية للسلطان. تزعمه كل من "بن العنابي" و "حمدان بن عثمان خوجة".

ج/- الحزب الفرنسي :

وهو الحزب الذي ارتبطت مصالح أصحابه بالمصالح الفرنسية، ووجد نفسه مستفيدا من الوضع الجديد. ووضّع على رأسه "مصطفى بن سماعيل".

بدأ الفرنسيون منذ عهد "دي بورمون" (Comte De Bourmont) بتقريب أنصار الاتجاه الوطني الذين كانوا يسموهم الحَضَر، وأبعدوا عنهم كل من كانوا يسموهم بالكراغلة أو أنصار الاتجاه العثماني. ومن خلال هذا التقريب والإبعاد تولد إتجاه جديد وهو الذي أسميناه أنصار الوجود الفرنسي، إذ أن الفرنسيين كانوا يُجرون "عملية فرز" فمن والاهم، مهما كانت الظروف من أنصار الاتجاه الوطني أو من أنصار الاتجاه العثماني، قربوه منهم واستفادوا منه، فهذا ظهر منه ما يدل على طموح أو استقلالية أو غيرة على قوم أو وطن لفظوه وعاقبوه وسلطوا عليه الإرهاب النفسي والبدني، فإن ثارت نفسه فتمرد أو هاجر تخلصوا منه، وإن عاد إليهم تأثبا مقبلا لترا ب النعال رموا إليه بكسرة وعدّوه من حزبهم.²

أظهر الفرنسيون تعاملهم في البداية مع سكان الحَضَر، وكان "أحمد بوضربة" أحد أبرز عناصر هذا الحزب. فهو الذي فاوض "الداي" و "دي بورمون" (Comte De Bourmont)،³ وفرض وجهة الحضر على الأول ونال وعدا من الثاني لصالح الحضر. وقد كافأه "دي بورمون" (Comte De Bourmont) فجعله على رأس اللجنة البلدية التي أنشأها لإدارة شؤون العاصمة. وعيّن معه بعض الحضر الآخرين واليهود. وكان "بوضربة" قد استغلّ هذا الوضع وأخذ يعيّن أحد أقاربه (عمّه) "مصطفى بوضربة" وكيلا لأوقاف مكة والمدينة، واقترح تعيين صديقه "حمدان بوركايب" في وظيفة آغا العرب، وفي نفس الوقت وجّه "بوضربة" نشاطه ضد عناصر الحزب

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص ص 103-104.

² نفسه.

³ E.Pellissier de Reynaud, Op,Cit, T01, pp 72-73

العثماني وبقايا الأتراك¹، فكان يتهمهم بالتآمر ويُشيع عنهم العداء له وللفرنسيين وينصح هؤلاء بطردهم من الجزائر... "أحمد بوضرية" لم يستطع أن يحقق أهدافه الشخصية والوطنية من الوجود الفرنسي، وخابت آماله في الفرنسيين عموماً. ولم يستطع أن يتحرر تماماً من التبعية الفرنسية لأن زوجته منهم، وابنه الوحيد "إسماعيل بوضرية" كان يدرس عندهم (ليسيه لويس لوقران في باريس) وتجارتهم في بلادهم.²

يبدو أن برنامج أعيان الحضر لم يكد يخرج عن بنود معاهدة الاستسلام بين داي الجزائر والقائد العام للحملة "دي بورمون"، وهي تتمثل في النقاط التالية:³

- 01- احترام الدين الإسلامي ومؤسساته وأوقافه، وإنشاء لجنة من المسلمين لإدارة شؤونه.
 - 02- إعادة الأملاك الخاصة التي استولى عليها الجيش الأجنبي ودفع الكراء وتعويض أصحابها.
 - 03- تسيير شؤون المدينة من قبل الحضر وتقديمهم على غيرهم باعتبارهم القوة الكاثرة والأصلية والغنية.
 - 04- تخفيض نشاط اليهود في الجزائر وطرد الأتراك الباقين منها.
 - 05- فتح مجالات العمل والتعلم والصحافة أمام الجزائريين (فتح المدارس بالعربية وإنشاء الجرائد).
- يظهر لدارس هذا البرنامج كما وصفه المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" أنه برنامج غير متطور ولا طموح. فهو يقر بالوجود الفرنسي في الجزائر كحقيقة لا خيال، ويدعم وجوده أكثر في البلاد من طرف فئة معينة تخدّمه، وتقدم له خدمات كبيرة في مختلف الميادين - سبق وأشرنا إلى ذلك في الفصول الثلاثة السابقة - كما أنه يبين انحصار وعزل أعضائه على أعيان حضر مدينة الجزائر دون سواهم. لذلك، يمكن القول أن بداية المشوار السياسي في الجزائر مع بدايات الاحتلال جدّ متواضعة، لا ترقى لمصاف الأحزاب الكبرى والقوية، وهذا ما يكشف لنا مستقبل البلاد السياسي الذي سيصبح ألعوبة بين فئات اختلفت مصالحها في الجزائر. (الفئة الموالية للمحتل وأخرى وطنية حرة)

ثانياً: ظهور لجنة المغاربة (حزب المقاومة) :

قاموا الجزائريون المحتل الفرنسي منذ الانزال بسيدي فرج، واستخدموا في ذلك كل الطرق لصد زحف العدو نحو العاصمة (مقر الحكم)، ونظراً لعدم تكافؤ الطرفين عسكرياً اضطر داي الجزائر بعد مشاورات مع أعيان ووجهاء المدينة إلى عقد معاهدة الاستسلام مع قائد الحملة يوم 05 جويلية 1830م. وقد كشفت لنا الواحد وعشرون يوماً منذ معركة سطاوالي، ضعف القيادة العسكرية بجناحها العسكري (الجيش الانكشاري). لذلك فكر أعيان المدينة في أسلوب آخر لمواجهة المحتل.

¹ أنظر :

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص ص 104-105

- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، المرجع السابق، ص ص 132-133

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، مرجع سابق، ص ص 104-105.

³ نفسه، ص ص 106-107

أمام هذه الواقعة، التجأ حضر الجزائر إلى عدة طرق للتعبير عن عدم رضاهم. لم يكونوا مرابطين فيأمرؤا أتباعهم بالجهاد ضد فرنسا كما فعل "محي الدين" والد "الأمير عبد القادر". ولم يكونوا شيوخ قبائل فيدعؤا أنصارهم إلى حمل السلاح كما فعل "بن زعموم"، ولم يكونوا من بقايا الدولة المنهارة فيحملؤا الناس على محاربة العدو كما فعل كل من باي التيطري وباي قسنطينة. لقد كانوا مجرد طبقة تاحرة في الماضي ولكنها الآن مجردة من المال، كانوا يحسنون المؤامرات ولكنهم يفتقدون الوسائل. وقد زاد وضعهم سوءا أن كثيرا منهم هاجر أو ارتحل إلى أماكن أخرى في الجزائر نفسها، والذين لم يهاجروا ولم يرتحلؤا شتتهم الفرنسيون وأضعفؤهم بالنفي والمحاكمات وتسليط الطائفة اليهودية عليهم.¹

اتضح لطبقة الحضر اعتقادها الخاطئ في وعود الكافر المزيفة، بعد أن انكشفت أمامهم نوايا المحتل في التسلط والبقاء في المنطقة، فانصرفوا إلى اعتماد أسلوب سلمي يواجهونه به، وفي نفس الوقت يتخذونه مطية لتوصيل مطالبهم إليه، فكانت باكورة عملهم هو ظهور "لجنة المغاربة" Comité Maure² سنة 1836م برئاسة "حمدان بن عثمان خوجة" وهي أول حركة سياسية منظمة ضد فرنسا. من بين أعضائها: "بن عمر" "إسماعيل بن مصطفى"، "حمدان أغا" و "أحمد بوضرية". ولم يمض إلا زمن قليل على الاحتلال، بل وفي السنة نفسها حتى بعثت اللجنة بمن يمثلها لدى السلطات العليا بباريس ليطلع الحكومة بحال التصرفات التعسفية التي ارتكبتها الغزاة الفرنسيون ضد الأهالي.³

يظهر من الأسماء العضوة المذكورة في لجنة المغاربة، ومنهم "أحمد بوضرية" على وجود مواقف اكتنفها الغموض، أو يمكن القول أنها وقعت في فخ معاهدة الاستسلام، لأن الشخصية المذكورة (أحمد بوضرية) كانت من الأطراف الهامة التي نُصِّبَت على رأس الهيئة المركزية للجنة البلدية التي تأسست في 06 جويلية 1830م.⁴ وعليه، عمدت سلطات المحتل على استمالة بعض أعضاء اللجنة لشق الصفوف، وإضعاف عمل الهيئة، متبعة في ذلك الأسلوب الاحتلالي القديم (سياسة فرق تسد).

نستدل عن جوهر هذه الحقيقة كذلك إلى رأي المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله"، لما تحدّث عن بداية عمل هذه اللجنة. فقد ذكر أن أعضاءها كانوا يعملون في الخفاء، ولكي يحمي زعماء الحزب أنفسهم، لجأؤا حتى إلى المشاركة في بعض النشاطات مع الفرنسيين، مثل المساهمة في جهاز بلدية العاصمة... وحين أصبح واضحا لديهم بأن الفرنسيين كانوا يخرقون مواد الاتفاق ووعود البيان، وأنهم كانوا قادمين ليققؤا أعلن حزب المقاومة (لجنة المغاربة) معارضته المفتوحة للاحتلال.⁵

¹ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 67

² Georges Yver, " Si Hamdan Ben Othman Khodja", R.A , V 57 , 1913, p 102

³ Hamdan Ben Othman Khodja, Op. Cit, p 363

⁴ E.Pellissier de Reynaud, Op. Cit, T01, p

⁵ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، ط4 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 31

يبدو من الوهلة الأولى أن ميلاد هذه اللجنة لم يُعَمَّر كثيرا بسبب دسائس المستعمر ومضايقاته لكل من يقف في طريقها (التوسع نحو الداخل). لكن هذا لا يعني أن للجنة مبادرات سياسية تطلب الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري لا سيما الدين الإسلامي واللغة العربية على شكل عرائض وشكاوي.

03-1-3- نماذج من العرائض والشكاوي الجزائرية المقدمة إلى السلطات الفرنسية :

أولا : نماذج من عرائض وشكاوي حزب المقاومة :

دافع حزب المقاومة عن قضايا الجزائريين، ومال لحقهم من مآسي، ظلم وجور الفرنسيين الذين أحدثوا الخراب والدمار في مختلف ملكيات الجزائريين. حمل الحزب تلك المطالب على شكل نداءات، شكاوي وعرائض تم إيصالها من أعضاء الحزب إلى السلطات الفرنسية، منها رسالة "حمدان بن عثمان خوجة" إلى الملك لويس فيليب (Louis Philippe) 10 جويلية 1833م طالبا منه التدخل شخصيا، لوضع حد للتجاوزات الفرنسية في مدينة الجزائر، ذاكرا له أن: « للجزائريين الحق أيضا في التمتع بالحرية وكل الفرص التي تتمتع بها الأمم الأوروبية... »¹. وهناك عرائض أخرى حملت هموم الجزائريين طالبت فيها على وجه الخصوص احترام ما جاء في اتفاقية 05 جويلية 1830م، خاصة ما تعلق بعدم المساس بالأوقاف وعدم التعرض للمؤسسات الإسلامية، وقد عبّر عن موقفه تجاه هذا العمل بقوله: « عندما كنت عضوا في مجلس البلدية، في عهد بورمون، طلب منا شيخ البلدية أن نسمح له بتحويل عدد من المساجد إلى مستشفيات للجيش، ذلك الذي قال عنه بأنه لا يملك مسكنا يأوي إليه في الشتاء، فأجبناه بأن تلك الأماكن مُعدة لأُمُور لا نستطيع تغييرها، وعليه لن نوافق لمحض إرادتنا، ولكنه إذا أراد استعمال القوة للاستيلاء عليها فإننا نكون عاجزين عن منعه. وبعد قليل من المحادثات، رُفضت ملاحظتنا ووقع الاستيلاء، ظلما على المساجد. » . وقد ذكر أنه نقل إلى القائد العام (دي بورمون Comte De Bourmont) عن انعكاسات ذلك العمل في إثارة نفور الجزائريين تجاههم، قائلا: « إن الحكومة الفرنسية باستعمالها العنف، تنفر السكان وتثيرهم ضدها، كما أنها تتصرف ضد المعاهدات والالتزامات التي كانت قد وقّعت عليها »²

استغل "حمدان بن عثمان خوجة" منصبه السياسي في إدارة الحاكم العام للجيش الفرنسي "دي

بورمون" (Comte De Bourmont) منبرا للتعبير عن انشغالات الجزائريين والظلم الذي مسهم من وراء الأعمال التخريبية - وهذا باعترافاته الشخصية في كتابه المرأة- لكن صوته لم يكن مسموعا لدى إدارة الكولون. واصلت لجنة المغاربة تقديم عرائضها التي لم تخرج عن نطاق احترام ما جاء في معاهدة الاستسلام، خاصة ما تعلق بأمور الديانة الإسلامية، وتعويض الأهالي عن ممتلكاتهم التي مسها الخراب. وكثيرا ما كانت تلك العرائض

¹ Georges Yver, " Si Hamdan Ben Othman Khodja," Op. Cit, p 109

² حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص ص 280-281

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

والشكاوي تبدأ بتذكير الفرنسيين بما جاء في معاهدة الاستسلام، ومنها العريضة المؤرخة في 03 جوان 1833م الموجهة إلى وزير الحرب " سولت " (Soult) جاءت في ثلاثة وعشرين صفحة (23) احتوت على ثمانية عشر مطلباً (18)¹ حول مختلف شؤون الجزائريين مع التركيز على مقدساتهم الدينية ومسيرها.² عكست تلك المطالب هموم الجزائريين اليومية التي لا تكاد تخلو من عنفوان الجيش والإدارة، ونتيجة لجهود أعضاء لجنة المغاربة في الداخل والخارج (خاصة نشاط أحمد بوضربة)، بعثت الحكومة الفرنسية لجنة لتقصي الحقائق في الجزائر، سُميت بلجنة التحقيق. تأسست الأولى في 07 جويلية 1833م والثانية في 12 ديسمبر 1833م وخرجت في الأخير بتقارير خيبت آمال الجزائريين.³ (نفي رواد الحزب الوطني و ظهور المرسوم الملكي 22 جويلية 1834م).

ثانيا : نماذج من العرائض والشكاوي المقدمة إلى الإدارة الفرنسية :

عاش سكان الجزائر منذ الاحتلال وإلى غاية 1900م في ظل قوانين استثنائية- حسب مزاج المحافظين الإداريين ورؤساء البلديات- تجاوزات متعددة ومختلفة، مست كل ميادين الحياة، وعبروا عن استيائهم، رفضهم وسخطهم لتلك القوانين المطبقة عليهم بالعديد من الشكاوي والعرائض إلى سلطات المحتل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

أ/ - في مجال القوانين العقارية :

قدّم الأهالي عرائض كثيرة يوضحون فيها خطورة القوانين العقارية على مستقبلهم، نقتطف منها عريضة أهالي بلديات الشرق القسنطيني (بلديات واد سقار، قطار العيش وعين سمارة)، جاء فيها :⁴ . «...إنه في 22 أفريل 1863م صدر من المجلس السلطاني قانون يقتضي تملك الأهالي بوطن الجزائر مضمونة ترسيم الأعراس والدواوير بينهم ويملكهم بما احتوت عليه أرسامهم وهاذه (كذا) الخدمة يتم عملها بحدوث قانون آخر يصدر في 26 جليت (كذا) سنة 1872م الذي أبعد كل حق ضعيف وأثبت للأهالي حقا مقرا لا يتغير أصلا فهذا (كذا) القانون وإن كانت فيه فايده ظاهرة يحتاجون إليها لآكن (كذا) فيه ضرر كبير،

¹ Hamdan Ben Othman Khodja, Op. Cit, p p 328-351

² وهناك عريضة أخرى مؤرخة في 27 أوت 1833م تقدم بها أعيان مدينة الجزائر تحت رئاسة "حمدان بن عثمان خوجة" حملت في طياتها نفس المطالب، للإطلاع عليها، عُذ إلى :

الملاحق الخاصة بالعرائض: الملحق رقم 30 ص ص 515-517

³Voir :

- Victor-Amedée.Dieuzaide, Op. Cit,T 01 pp 362-267

- Xavier Yacono, Op. Cit, pp 232-244

- M.Franque, Op. Cit, p 498

⁴ جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، د.م.ج، الجزائر، 1993م، ص 233

أوله إذا انتقل العربي من وطنه إلى ناحية أخرى لطلب معيشته ضاع حقه بمجرد خروجه... وحين رجوعهم إلى أوطانهم وجدوا ما كان بأيديهم صار في أيدي البايك ووزع كغيرهم لغيرهم. ومن ناحية أخرى أن السيد الكومصار أنكيتور بيده قانون يفوض له إن وقع الخصام بين اثنين على أرض يمكنهما إن شاء بيد المخصمين (المتخاصمين) وإن شاء بيد الكومين (أملاك الدولة) والغالب أنه يمتلكها الأخير...» ومعنى ذلك أن المحافظ العقاري بيده كل الصلاحيات للنظر في النزاع بين المتخاصمين، وفي الغالب يلحق تلك العقارات إلى أملاك الدولة دون أن يرهق نفسه في البحث عن المالك الحقيقي.

ب/- في مجال قانون التجنيس :

قدّم أعيان وعلماء مدينة قسنطينة إلى أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء البرلمان بباريس عريضة مؤرخة في 10 جويلية 1887م، جاء في فحواها: ¹ « نحن الموقعون أسفله ، مسلموا سكان الجزائر قد تطرق إلى علمنا مشروع القانون الذي قدمه السيدان ميشلان وقوتيي، والذي يهدف إلى إدماج المسلمين جملة في الأمة الفرنسية عن طريق ما يسمى بالتجنيس.

كما علمنا كذلك، أن هذا المشروع لقي قبولا حسنا من طرف عدد كبير من أعضاء جمعيتكم (البرلمان) المحترمة، وكذلك من طرف محرري الصحف الباريسية وشخصيات أخرى تسعى دائما إلى تحسين الوضعية الاجتماعية لشعب الأهالي المسلمين... هذه هي أهداف نواياكم النبيلة وعطفكم. وغنه لمن الواجب علينا أن نشكر سيادتكم الموقرة على ذلك وأن نبجل قدر المستطاع مشاعركم الكريمة، غير أن هذا الاقتراح لا يلائمنا ولا يستجيب لرغباتنا من وجهة نظر الواجبات التي ستترتب عليها بالمقارنة بالحقوق والامتيازات التي سنحصل عليها، كما سنوضح لكم ذلك.

وجهة النظر الأولى: إن الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا، سواء فيما تعلق بالمسائل المادية (العقارات والأملاك) أو بالأحوال الشخصية، والحال أن الكل يعلم أن القانون (الشرعية) عندنا هي أساس الدين وانه غير مسموح لنا الخروج من هذه الطريق السوي... وبالفعل، فالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية عندنا هي مسائل معقدة جدا وتبرز تحت أشكال مختلفة، ويتطلب البث فيها إصدار أحكام تستند على الفقه الإسلامي من طرف القاضي الطبيعي المكلف بتنفيذها، ونعني بذلك القاضي الإسلامي وليست هناك حاجة تدعو إلى التوضيح بأن هذه الأحكام ستختفي في نفس الوقت كما تختفي الشريعة نفسها بحكم الدمج داخل الأمة الفرنسية...» ²

¹ للإطلاع على مضمون العريضة يمكنك الرجوع إلى الملاحث الخاصة بالعرائض: الملحق رقم 31 ص ص 518-522

² وللإطلاع على العريضة كاملة، يمكنك العودة إلى :

- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، م.و.م، الجزائر، 2009م، ص ص 197-198.

نفهم من هذا القول أن مسألة التجنيس مرفوضة جملة وتفصيلا من قبل الجزائريين، وإن لاقت إقبالا متواضعا من قبل بعض الجزائريين (الموالون لفرنسا). كما رأوا في تطبيقه ابتعاد عن الثوابت الإسلامية (الشرعية) أي أن المحتل هنا، أراد أن يחדش مشاعر المسلمين، وبيت فيها أسباب التفرقة والشتات تحت راية التحضر وخرافة المساواة بين الأوروبيين والأهالي في الحقوق والواجبات.

ج/- في مجال قانوني: الأهالي و الحالة المدنية :

أبرز العرائض المتعلقة برفض الجزائريين لقانون الأهالي عريضة سكان مدينة تلمسان المؤرخة في 07 أبريل 1891م الموجهة إلى وزير الحرب بباريس، مما جاء فيها:¹

«... ومهما يكن الأمر فهذه الأحكام لا يمكن تطبيقها علينا لأنها خطيرة على ديننا وحتى علينا نحن أنفسنا. إنها لا تتلاءم معنا بسبب الجهل المتفشى فينا والذي يجعلنا غير مؤهلين للتمتع بامتيازات الإدماج، وغير قادرين على ممارسة الحقوق الانتخابية بكيفية مرضية. وعلى ذلك، فنحن لن نقبلها ولا نستعد حتى لقبولها لأن فائدتها والنتائج المرضية التي ستسفر عنها ليست واضحة في الوقت الحاضر... إن ما يعتز به المسلمون أكثر من أي شيء على الأرض هي عقيدتهم وأولادهم، ولن يقبلوا أبدا التخلي عن الشئنين الأعزى اللذين هما موضوع حنانهم. وأن الأخطار التي نشير إليها هي أخطار حقيقية وإن تعلّقنا بديننا هو أفضل برهان يمكن الاستفاد إليه للتدليل على وفائنا الدائم وحرصنا الشديد على تنفيذ جميع التعهدات التي التزم بها أجدادنا محو الحكومة الفرنسية... وإذا ما تكرمت فرنسا بالعمل من أجل وضع حد للتعسف والظلم الذي نعاني منه بصفة خاصة... هذا هو الرجاء الذي نتقدم به إليكم وهذا هو حالنا الذي نريد إطلاعكم عليه، وأنا نأمل أن تحظى هذه المطالب بقبول سعادتكم ، وأن لا تترك مهمة منسية وان تهتموا حقيقة بتحسين وضعيتنا الاجتماعية وحمايتنا من الأخطار التي تهدد ديننا وأرواحنا في نفس الوقت. كما نأمل أن تلقى جوابا مرضيا يُطمئن قلوبنا التي استحوذ عليها القلق الشديد ويسعدنا بتبليغ قبول رجائنا.»

يبدو أن مطالب الأهالي المقدمة إلى السلطات العليا بفرنسا لا تتجاوز حدود الاحترام للحريات الشخصية عدم المساس بالمقدسات الدينية، وخطابات الرجاء بالكف عن الممارسات التعسفية ضدهم، ليخلو المجال في ما بعد إلى التمسك بتعاليم دينهم تحت أي ظرف أو مستجد.

د/- في مجال التعليم :

سلك الأعيان نفس المنهج في التعريف بقضاياهم أو المطالبة بكف الإدارة عن ممارساتها العدوانية ضد المؤسسات الثقافية أو التعليمية التي يرتد إليها أبنائهم أو مدرسيهم، وعموما الواقفون على تسييرها. ويمكننا أن نستدل على ذلك بما جاء في عريضة أعيان مدينة قسنطينة المؤرخة يوم 10 جويلية 1887م: «...وبعد هذا

¹ نفسه، طبعة 1993م، ص ص 213-214

نعتقد أنه من واجبا إخطاركم بأن هناك مسائل هامة تتعلق بتحسين ظروف حياة المسلمين وتطوير العلاقات الودية بينهم وبين مواطنيهم من الفرنسيين تستحق البحث والدراسة الجادة منها: تنظيم المدارس العربية ودراسة الطرق والوسائل لجعلها في متناول كل المسلمين...». كما طالبوا بإيفاد لجنة من باريس لمعاينة حجم الأضرار التي لحقت بهم وبذريتهم جراء الخراب والدمار الذي لحق بمؤسساتهم التعليمية، بقولهم: «...ولأجل هذه حضرات السادة أعضاء البرلمان فإننا نترجاكم أن تقوموا بتعيين لجنة مختارة من بينكم تُكلف بالقيام بجولة في العمالات¹ الجزائرية لإجراء تحريات واسعة للتعرف على وضعية الأمور وسماع مقترحاتنا وبحث مطالبنا، بهذه الطريقة ستعرفون على حقيقة الأمور بشكل دقيق وستظهر لكم الحالة كما هي بدون غطاء وستدركون كما ستدرك الحكومة من وجهتها أين يكمن طريق العدل والإنصاف عند تطبيق القوانين التي تخصنا وإعداد الإصلاحات المتعلقة بنا...»²

يُضاف إلى هذه المطالب، مطالب النخبة المتفرنسة التي قدّمت هي الأخرى في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، منها مطالب "بلقاسم بن سديرة" للإدارة الفرنسية سنة 1876م والتي تناولت إصلاح شؤون التعليم العربي الإسلامي وإعادة الاعتبار لقضايا الديانة الإسلامية. وبرغم هذه المطالب التي تعد بادرة جديدة أراد من خلالها جماعة النخبة تحميل فرنسا مسؤولياتها تجاه قضايا الجزائر، فإن جهود "بن سديرة" قد استثمرتها مدرسة الاستشراق الفرنسية أكثر ما خدمت مطالب الرجل القضية الوطنية بحسب تعبير المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله".³

عموما، الإدارة الفرنسية لم تستجب مباشرة للمطالب الجزائرية التي تضمنتها هذه العرائض ونحوها. ولكنها أخذت تبحث عن صيغ جديدة في تعاملها مع اليقظة الجزائرية، ولعل هذا ما يفسر التوجه الفرنسي المهادن للجزائريين. ففي سنة 1891م أرسلت باريس لجنة برلمانية برئاسة "جول فيري" (Jules Ferry) لمعاينة الأوضاع بالجزائر وتقصي الحقائق للوقوف على حقيقة مطالب الوفود، وشكاويهم المدونة في عرائضهم المرفوعة إلى البرلمان الفرنسي. ورغبة منها في رسم معالم لسياسة جديدة أقل ما يقال عنها أنها تهدف إلى احتواء الجزائريين، وذلك بالتشاور والتنسيق مع الحاكم العام المدني "جول كامبون" (Jules Cambon) 1891-1897م.⁴

¹ استخدام الأعيان لمصطلح "العمالات" بدل "المقاطعات" يأخذ بنا التفكير إلى فوقية الأعمال الإدارية الفرنسية في الجزائر أي تغييب العنصر الجزائري في التغييرات التي مست الإدارة الفرنسية خلال العهد المدني. والنظرة الاستعلائية عن القوم المتخلف (حسب زعمهم).

² جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، المرجع السابق، ص 198-199

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص 27-28

⁴ Gabriel Esquer, *Histoire de L'Algérie en Image ou Iconographie Historique de L'Algérie depuis le XVIe Siecle Jusqu'en 1871*, Librairie du Cardinal, Paris, 2008, p 90

الظاهر أنَّ عرائض وشكاوي الجزائريين المقدمة للسلطات الفرنسية قد نُقلت إلى حكومة باريس ولم تكتف الوفود بحصرها داخل الجزائر فقط. وفي هذا الصدد يذكر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" أن ما بين 1844م و 1850م سافرت وفود كثيرة أصحاب السيف والقلم، منهم المثقف "الشاذلي القسنطيني"، "محمد الخروبي" أحد قادة الأمير عبد القادر على الزيان، ومنذ وصول نابليون إلى الحكم توسعت زيارة الجزائريين إلى فرنسا واتصفت بالولاء والطاعة أكثر ما عبّرت عن رفضها لسياسة الاحتلال، ولعل من بين أسماء هؤلاء الأعيان الذين سافروا إلى باريس: "سليمان بن الصيام" عن منطقة مليانة، "محمد السعيد بن علي الشريف" عن منطقة آقبو، "بلقاسم أوقاسي" باشاغا سباو، "بوعلام بن شريف" باشاغا جندل... وكانت فرنسا في كثير من الأحيان تختار أسماء هؤلاء الأعيان التي تزورها بالخصوص خلال المناسبات الرسمية كم مناسبة المعرض الدولي بباريس، ففي سنة 1855م زار المعرض كل من القاضي "محمد بلقايد"، "الطاهر محفوطي"، وهما ممثلان عن إقليم وهران.¹ عبّر أعيان أهل المدن عن رفضهم للوجود الفرنسي وتبعات أعماله التي لحقت بملكاتهم بالعديد من الشكاوي والعرائض التي وصلت آذان حكومة باريس نفسها، لكن المثير للجدل أن هؤلاء الأعيان لم يكونوا على درجة واحدة من التفاهم، ولم يكونوا ينظرون إلى الغريب بعين واحدة. وإذا كان هذا حال المقاومة بالمدينة فإن المقاومة بالريف قد أخذت قالباً آخر، وسياسة مغايرة لتحقيق مطالبها، وهي إتباعها أسلوب المقاومة العسكرية في مختلف جهات الوطن.

03-2- ردود الفعل العسكرية :

03-2-1- بداية المقاومات الشعبية 1830-1832م :

تزامن ظهور هذا الأسلوب من المقاومات مع انطلاق الحملات العسكرية للجيش الفرنسي صوب أهل الريف وقد ذكر المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" أنه لما علمت قيادات الريف بخروج "دي بورمون" (Comte De Bourmont) نحو البليدة، اجتمعوا في مؤتمر واحد في برج البحري يوم 23 يوليو 1830م (وهو نفس اليوم الذي خرج فيه دي بورمون Comte De Bourmont). وهو الاجتماع الذي حضره قواد ورؤساء الأوطان والقبائل العديدة في المنطقة. وبعد إلقاء الكلمة وإبداء الآراء تقرر إعلان الحرب على العدو وعدم تركه يخترق أرضهم ويهين كرامتهم. وكان "الحاج بن زعموم" حاضراً للاجتماع، ونتج عن ذلك الاجتماع أيضاً ارتفاع الروح المعنوية وعودة الأمل بالتحريض. حتى وصلت الأخبار بذلك إلى العاصمة المحتلة، فاهتزت وسادها الذعر لدى الفرنسيين والأمل والتقرب لدى الجزائريين. وتنفيذاً لمقررات الاجتماع المذكور هاجمت القوات الريفية جيش "دي بورمون" (Comte De Bourmont) أثناء عودته الفاشلة من البليدة واستمرت في مقاتلتها إلى أن جنّ الليل

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج1، مرجع سابق، ط2، 2005م ص 166.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

وحتى مشارف العاصمة. وكان ذلك درسا للفرنسيين الذين لم يعاودوا الخروج من العاصمة إلا في عهد "كلوزيل" (Clauzel)¹.

حاول "كلوزيل" (Clauzel) القيام بحملة على البليدة والمدينة خلال نوفمبر 1830م، ولكن عاقبتها كانت وخيمة. فقد كانت القوات الشعبية في حوالي سبعة آلاف (7000) محارب من جميع الأوطان (فليسة والخشنة، وبني موسى، وبني مسرة، بني خليل وغيرهم، تحت قيادة "الحسين بن زعموم"، وكانت مدفوعة بروح الجهاد التي بثها فيها "الحاج السعدي"، فهاجمت قرب بوفاريك الخمسين (50) مدفعيا الذين أرسلهم "كلوزيل" لجلب الذخيرة من العاصمة وقضت عليهم، ثم هاجم الثوار حامية البليدة التي تحصنت في المسجد وكادت أن تقضي عليها لولا حيلة استعملها أحد جنود العدو، إذ خرج من ثقب حائط وهاجم القوات الشعبية من الخلف فاعتقدت هذه أن جيش "كلوزيل" (Clauzel) الذي كان بالمدينة قد وصل وأنها وقعت في كمين، فانسحبت قبل أن تعاود الهجوم.

تكررت المعارك بين القوات الشعبية والفرنسيين بين العاصمة وجبال الأطلس. وتوحدت جهود القيادات الواقعة في الجهة الشرقية من متيجة على الخصوص، وقطعوا الطريق على الإمدادات الفرنسية للحامية التي تركوها في المدينة مع الباي الجديد "مصطفى بن حاج عمر". وعادت البليدة إلى أحضان المقاومين، وانحسر خليفة "كلوزيل" (Clauzel) (وهو بيرتيزين Berthezène) وجنده من جديد داخل أسوار العاصمة. إذ ضيقت عليه المقاومة الخناق عندما هاجمت المشروع الزراعي حتى قتلت المزارعين (وهم جنود) وجعلت الباقون منهم يفرون كالأرانب من المزرعة النموذجية (فيرم موديل) التي أنشأها "كلوزيل" (Clauzel) بالقرب من وادي الحراش لتجربة الاحتلال. وانتشر الرعب والأمل من جديد في العاصمة. ودعم ذلك قذائف إضافية جاء بها "أحمد بن مصطفى بومزراق" الذي قام يدافع عن حقه في تركة والده، الباي السابق للتيطري. وقد نزل بها قرب بوفاريك، ثم تقدم بها نحو الفحص (ضواحي العاصمة). وفي منتصف يوليو 1831م عبرت القوات الشعبية بقيادة "بن زعموم" (الابن) وادي الحراش، وهاجمت المزرعة النموذجية من جديد وأحرقت المحصول الذي طالما حلم "كلوزيل" (Clauzel) بجنيهه وأكله، فغدا هو هباء تذرّج الرياح. وهددت الحاميات الأمامية التي كان الفرنسيون قد نصبوها دفاعا عن المدينة المحتلة. وقد خرج إليهم "بيرتيزين" (Berthezène) بمفسه على رأس قوة من ثلاث آلاف (3000) جندي. فتراجعوا قليلا، ولكن في اليوم الموالي هاجمت الفرق المجتمعة في بوفاريك والتي كان يدعمها "الحاج السعدي"².

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج1، مرجع سابق، ص 120-121.

² من عائلة دينية ثرية لها زاوية قرب عبد الرحمان الثعالبي، أدى فريضة الحج سنة 1827م، بقي مدة عامين في المشرق بالمشرق وأثناء عودته زار مدينة ليفورنيا والتقى بالداي حسين بعد نفيه، التحق الحاج السعدي بصفوف المقاومة في متيجة بعد أن رفض دخول مدينة الجزائر وهي تحت السلطة

أمام هذا الوضع الذي أصبح لا يطاق "لبرتيزين" (Berthezène) استجاب للرأي الذي يقول « ابقوا حيث انتم وبقى حيث نحن »، وإلا فالحرب بيننا لن تنقطع، إلى أن تعودوا من حيث جئتم. قَبِلَ الجنرال الفرنسي بذلك المبدأ وجرت مفاوضات بينه وبين أعيان المدينة فنصحوه بأن الشخص الذي يقدر على أن يكون وسيطا بين أهل الريف المجاور وقوات الاحتلال هو "الحاج محي الدين بن مبارك" الذي كان يتمتع لدى أهل الريف بسمعة مؤثرة ويثقون فيه لمكانته الدينية... وقد قبل الشيخ "محي الدين" بهذه الوظيفة التي رأى فيها حفظا لمصالح قومه وإبعاد العدو عن الداخل، وكان ذلك في شهر يوليو 1831م، وتلقب بلقب "أغا العرب".

أدى ظهور الشيخ محي الدين بن مبارك بهذه الوظيفة الجديدة أن توقفت الحرب بين الطرفين مدة من الزمن وما لبث انقضاء سنة 1831م حتى نشب التوتر والصراع بينهما من جديد، وتم إحياء عهد الثورات الشعبية بظهور زعماء وطنيين منذ عام 1832م بقيادة الحاج "أحمد باي" بالشرق الجزائري، والأمير عبد القادر "بالغرب الجزائري" ثم توسعت تدريجيا لتشمل كامل تراب الوطن.

03-2-2- مراحل توسع المقاومات الشعبية 1832-1900م :

أولا: المرحلة الأولى 1832-1847م :

توزعت المقاومات الشعبية المنظمة للاحتلال الفرنسي بين شرق البلاد بقيادة الحاج "أحمد باي" باي قسنطينة، وغربها بقيادة الأمير "عبد القادر".

أ/- مقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري :

ركّز الفرنسيون على احتلال المناطق الساحلية لأنها لم تعد تمثل قواعد انطلاق للتوسع فقاموا بمداخلة مدينة عنابة في سبتمبر 1831م، وتمكنوا من احتلالها سنة 1832م، رغم مراسلات "الحاج أحمد باي" السلطان العثماني "محمود الثاني" بواسطة وزيره "رؤوف باشا"، بارسال العدة التي لم تصله.¹ وتولى "يوسف المملوك" الإشراف على المدينة والقيام بمهمة اخضاع القبائل المجاورة لها، وحدثت مواجهات كبرى في بجاية والمدن الساحلية

الفرنسية. كما انضم إلى "محمد بن زعموم" واستغل نفوذه الروحي وعلاقاته مع شيوخ الزوايا ورجال العلم في المنطقة، حيث اشترى حصانا وأخذ يصل بالشيخ ويحرضهم على الجهاد، فكان بحق الزعيم الروحي لمقاومة المتيجة، عيّنه الأمير عبد القادر خليفة له على متيجة 1835-1837م، توفي في 1843م، أنظر:

- أسيا تيم، مرجع سابق، ص 45

¹ كان ردّ السلطان للحاج أحمد باي هو عبارات الاستياء من الحملات الفرنسية على مدينة عنابة خصوصا، وباقي المدن منذ احتلال العاصمة عموما، وأن احتلال عنابة شكل قطيعة كبرى بينه والفرنسيين، وأنه سيعرقل مستقبلا المشاريع الفرنسية في الجزائر. للإطلاع على فحوى الرسالة، عد إلى أحمد باي، مصدر سابق، ص 29-31

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

وأحس القادة لفرنسيون بالحصار المفروض عليهم في المدن الساحلية،¹ واقتنعوا -إثر فشل مخططاتهم التفاوضية- بضرورة احتلال عاصمة الإقليم كسبيل لكسر شوكة "الحاج أحمد باي".

اعتمد "الحاج أحمد باي" كإستراتيجية أولية له للدفاع عن قسنطينة إقامة معسكر يتكون من 120 خيمة مع 30 مدفعا وبعض المدافع، إضافة إلى 4000 فارس و 800 رجل لمواجهة جيش الجنرال "كلوزيل" (Clauzel) المكون من 8700 جندي، وكان النصر في الأخير حليف "الباي".²

انزعج الفرنسيون من الهزيمة التي منيوا بها سنة 1836م، وأصروا على احتلال المدينة انتقاما لهزيمتهم، فجهزوا جيشا بقيادة "دامريمون" (Damrémont)³ وطلب من حكومته أن تمدّه ب 20400 رجل منهم 16000 مقاتل متخصص في المدفعية⁴.. أمّا "أحمد باي" قام هو الآخر بالاستعداد وكان من جملة شيوخ القبائل الذين استدعاهم: "مسعود بن مبارك شيخ ريغة"، "رزقي" شيخ الحنانشة، "الحاج رجب" شيخ الحراكطة، "العربي ضياف" شيخ الأوراس، "محمد بن بوعزيز" شيخ بلازمة، شيخ أولاد بوعون، "أحمد المقراني"، "محمد بن عبد السلام المقراني"، شيخ أولاد حداد، "بن محمد بن مسعود"، "بن الحفصي المقراني"، قائد ساحل سكيكدة، قائد با أحمد، شيخ المعاطلة، "بوطيب البادي"، "محمد بن مراد" قائد الشقفة، "بوعزيز بن قانة" شيخ العرب، "محمد بن الحاج" قائد التلاغمة، "بوعكاز" شيخ فرجوية، "بن عز الدين" شيخ الزواغة، "محمد بن بوعزيز" قائد أولاد عبد النور، وقد وصل تعداد العساكر الذي جمع هؤلاء 5000 فارس، و 2000 من المشاة إضافة إلى المتخصصين في المدفعية أهمهم "علي البومباجي".⁵

وقعت حرب دامية الوطيس بين الطرفين انتهت بانتصار الفرنسيين ودخولهم المدينة يوم 13 أكتوبر 1837م. وأمر الناس بدفع أسلحتهم في القصبة ومن لم يدفع يتعرض لعقوبة، فبادر الناس لدفعها مختارين السلم على الحرب.⁶ أما "الباي" وضع مخططا لمقاومة الفرنسيين بتهديد خطوط مواصلاتهم بين عنابة وقسنطينة، وتجميع قواته في شكل زمالة متنقلة، غير أن خاله "بن قانة" اعترض على هذا، وأراد أن يحارب خضمه "فرحات بن سعيد" بالصحراء أولا، ثم الفرنسيين ثانيا. وهي الخطة التي اعترف "أحمد باي" بأنها سبب هلاكه.⁷

¹ نفسه، ص ص 26-29

² فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837م، تر وتق أبو العيد دودو، الجزائر، 2007م، ص ص 52-53 و ص ص 55-65

³ Ernest Mercier, Le Cinquantenaire d'une Colonie. L'Algérie en 1880, Op. Cit, p 32

⁴ Charles André Julien, Op. Cit, p141

⁵ أحمد باي، مصدر سابق، ص 69

⁶ محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تق: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 114

⁷ أحمد باي، مصدر السابق، ص ص 76-77.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

انسحب "أحمد باي" إلى جبال الأوراس وقرى الزيبان وأخذ من هناك ينظم المقاومة ويشن الحملات العسكرية ضد المحتل الفرنسي وأعدائه، وضد خصومه من أعوان "الأمير عبد القادر". ومن أهم المعضلات التي واجهها الصعوبات الكثيرة التي خلقها له صهره "بن قانة" التي كانت سببا في النهاية في إخفاقه واستسلامه للفرنسيين في نهاية ربيع عام 1848م.¹ وقد تزامن ظهور مقاومة "أحمد باي" مقاومة الأمير "عبد القادر" بالغرب الجزائري.

ب/- مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري :

يعود ظهور الأمير "عبد القادر" كرجل دولة ومقاوم إلى الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الإقليم الغربي للجزائر بعد أن استسلم "الباي حسن" للفرنسيين في 07 جانفي 1831م، الذي رحل إلى الاسكندرية ليمضي بقية حياته هناك، تاركا وراءه الإقليم بدون قيادة، لا إدارة ولا جيش.² وأمام هذا الوضع الخطير ألح زعماء القبائل والأعيان على "محي الدين" أن يقبل بالإمارة، ونظرا لكبر سنه رفض، وأشار عليهم بابنه "عبد القادر"، فتمت مبايعته يوم 27 نوفمبر 1832م بالبيعة الأولى، أما البيعة الثانية فكانت يوم 04 فيفري 1833م،³ وبها انتقلت السلطة في الجزائر إلى "الأمير عبد القادر".

أولى الأمير عبد القادر بعد مبايعته، اهتماما كبيرا بالشؤون العسكرية، ومصالحها، تبعا للظروف السائدة التي يتصدرها التوسع الفرنسي نحو المناطق الداخلية، ووصله إلى الغرب الجزائري. وأرسى قواعد دولته على أسس إسلامية وعصرية حتى تكون قادرة على حمل لواء مقاومة العدو الفرنسي⁴... كما اهتم بالقطاعات الحيوية الأخرى، كإقامة مراكز للتجارة وإنشاء المصانع⁵، وتشديد المدن والحصون، والاهتمام بالتعليم وإنشاء المرافق العامة وغيرها. وقد قام بترتيب أموره بعد أن استتب الأمن بالمنطقة الغربية بظهور معاهدة "دي ميشيل" (Desmichels) يوم 26 فيفري 1834م.⁶

استغل "الأمير عبد القادر" معاهدة "دي ميشيل" (Desmichels) في تنظيم مختلف شؤون الدولة وتوحيد كلمتها، ومد نفوذه إلى إقليم "التيطري" الذي سكتت عنه المعاهدة. وأمام ذلك خططت فرنسا للعودة إلى الحرب من جديد وسعت لنقض المعاهدة، وطالبت بانسحاب "الأمير" من التيطري، ثم قامت بعزل "دي ميشيل" (De

¹ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 382

² شارلز هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 76-77

³ محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ط2، دار البقضة العربية، بيروت 1964م، ص 146-164

⁴ Paul Azan, L'Emir Abdelkader(1808-1883) Du Fanatisme Musulman au patriotisme chrétien, Paris, 1925, p 138

⁵ شارلز هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 141-142

⁶ للتوسع في الموضوع، يمكن الرجوع إلى :- شارلز هنري تشرشل، مصدر السابق، ص 110-115

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

(Michèle) وتعيين " تريزيل" (Trézel) مكانه، وسعى هذا الأخير إلى حماية القبائل الدوائر والزمالة التي لجأت إليه، فكان ذلك بمثابة إعلان حرب.¹

حقق "الأمير" انتصارا باهرا على " تريزيل" (Trézel) في أول مواجهة معه، وتوالت انتصاراته على الفرنسيين وكانت معركة "المقطع" قرب سيق يوم 27 جوان 1835م، حدا فاصلا في قلب موازين القوى بين الطرفين الجزائري المنتصر على نظيره المنكسر،² وهذا ما دفع بفرنسا إلى إعادة تعيين " كلوزيل" (Clauzel) حاكما عاما عسكريا على الجزائر.³

بادر " كلوزيل" (Clauzel) باستعراض قواته في مدن الغرب الجزائري، وفي عهده اختار "الأمير" وسيلتين للمقاومة، هما وسيلة الحصار الاقتصادي الذي ضربه حول مدينة وهران ومنطقة الجزائر، ووسيلة فتح علاقات خارجية للتأثير على نفوذ فرنسا خارجيا، وكان تصميم "كلوزيل" (Clauzel) مركزا على احتلال مناطق الإقليم الداخلية، فشن عدة غارات ناجحة، واستولى على مدينة معسكر في ديسمبر 1835م بعد أن أخلاها "الأمير" ثم تلمسان في جانفي سنة 1836م، وأدت هذه الهزائم إلى تحول موقف بعض زعماء القبائل الذين مالوا إلى المعسكر الفرنسي مثل: "بن المخفي" و"مصطفى بن اسماعيل".⁴ ولم تؤثر هذه المستجدات على عزيمته المقاومة، إذ عاد "الأمير عبد القادر" إلى مهاجمة الجيوش الفرنسية ومحاصرة المدن، واستطاع أن يحقق انتصارات كبيرة في معركة "وادي السكاك" سنة 1835م، وهذا ما جعل الجنرال "بيجو" (Le Général Bugeaud) يوجه له رسالة في ماي 1837م لطلب الصلح. فكان موقف "الأمير" صريحا، حيث دعا إلى عقد مؤتمر عام يوم 25 ماي 1837م، حضره بناء على الدعوة كل شيوخ القبائل الكبار، زعماء الفرسان العسكريين، المرابطون المحترمون وأعيان المحاربين في إقليم وهران، وخلص الاجتماع إلى ما سمي بـ "معاهدة التافنة" يوم 30 ماي 1837م احتوت على 15 مادة.⁵

كشفت معاهدة التافنة النوايا الخبيثة للمحتل، إذ انتهز الجنرال "كلوزيل" (Clauzel) الفرصة للتفرغ لضرب المقاومة المندلعة في الشرق الجزائري بقيادة "الحاج أحمد باي" واحتلال قسنطينة (أشرنا إليه سابقا). وكسب الوقت

¹ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، م.م.و.م، الجزائر، 1996م، ص ص 38-39

² (M), Roy, Op, Cité, pp 138-140

³ شارلز هنري تشرشل، مصدر السابق، ص ص 136-137

⁴ Ernest Mercier, Le Cinquantiennaire d'une Colonie. L'Algérie en 1880, Op, Cité, p 27

⁵ للتعرف على ظروف عقد المعاهدة والإطلاع على موادها الخمسة عشر، عد إلى :

- شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص ص 157-161

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

لمراجعة حساباته مع الأمير عبد القادر، الذي رأى في المعاهدة كذلك فرصة ثمينة للاعتراف بسلطته وسيادته على معظم القطر الجزائري،¹ كما جعلته القوة الوحيدة التي على العدو مجابهتها.

استأنفت الحرب بين الطرفين عام 1839م² وبعد عزل "الجنرال فالي" وتولي الجنرال "بيجو" (Le Général Bugeaud) شؤون الجزائر كحاكم عام عسكري (1841-1848م)، اتبع سياسة القهر والاضطهاد ضد الجزائريين واتبهج خطة الإبادة الشاملة ضد مقاومة "الأمير عبد القادر"، وقد أمر بحرق القرى وتدمير المزارع وطرد المعارضين، وبذلك استطاع أن يحتل أغلب المدن التي كان تحت سيطرة الأمير حتى أصبح هذا الأخير مطاردا متنقلا بالزمالة،³ وهي عبارة عن خيام منسقة ومرتبّة، تحتوي على مختلف المرافق العامة مثل المخزن المحكمة، المستشفى وغيره. أدرك الفرنسيون أهميتها فبدلوا جهدهم للتعرف على مكانها، وسعوا إلى ذلك بتقديم هدايا وأموال طائلة لمن يدلهم عليها، حتى دلهم على مكانها أحد الخونة وهو "عمر بن فراح العيادي" بمنطقة "عين طاقين" بجبال عمّور، ففاجأها "الدوق دومال" (Duc D'Aumal) يوم 16 ماي 1843م.⁴ نتج عن ذلك لجوء "الأمير عبد القادر" إلى المغرب للاحتباء بالسلطان "عبد الرحمان"، لكن السلطات الفرنسية حدّرت السلطان، وشتت "معركة إيسلي" سنة 1844م، مما دفع السلطان التخلي عن حماية "الأمير"، وأن يطلب منه مغادرة البلاد، وأمام هذا الموقف العدائي دخل "الأمير" الجزائر بنية مواصلة المقاومة،⁵ فخاض معركة "سيدي ابراهيم" سنة 1845م.⁶ وقد رأى بعدها "الأمير" أنه يستحيل عليه مواصلة الجهاد ضد العدو، ولم يتبق أمامه سوى الهروب إلى الصحراء أو طلب الأمان. وفي 21 ديسمبر 1847م⁷ بعث إلى "لاموريسيير" (Lamoricière) حاكم المنطقة الغربية طالبا الأمان،⁸ واستسلم لينقل إلى فرنسا على متن سفينة "أسمودس"

¹ اغتنم الأمير عبد القادر النعاهة لمّد نفوذه وسيطرته إلى الشرق الجزائري، وكوّن به ثلاث ولايات: برج حمزة (البويرة)، بجانة (سطيف) والزيبان (بسكرة)، وكان ذلك سببا في كل المشاكل التي حصلت بينه وبين "الحاج أحمد باي" الذي كان يعتبر الشرق الجزائري احتكارا له ولاحق لاحد في فرض سيطرته عليه. راجع:

- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 382

² شارلز هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 191.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج1، المرجع السابق، ص ص 218-219

⁴ محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص ص 428-430.

⁵ Jean Caniège, *Histoire Contemporaine du Maghreb de 1830 à Nos Jours*, Édition Fayard, Paris, 1994, p 127

⁶ Émile Larcher, Op. Cit, T01, p 50

⁷ شارلز هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 321

⁸ محمد بن الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 499

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

(Asmodeus)¹، حيث قضى أربع سنوات سجيناً إلى أن أطلق سراحه وُشِّح له بالالتحاق بدمشق للإقامة بها وتوفي هناك سنة 1883م.

ثانياً: المرحلة الثانية 1847-1900م :

امتدت هذه المرحلة إلى حوالي خمسة (05) عقود، برز خلالها عدد كبير من الأبطال والزعماء الوطنيين الذين حملوا راية الجهاد، وقادوا مقاومات شعبية ضد العدو، اختلفت في الظروف، الوسائل، الطول والقصر وفي النتائج، ولكن أهدافها واحدة (طرد المحتل، تحرير الوطن واستعادة السيادة الوطنية).

برز الشيخ "بوزيان" و"الحاج موسى الأغواطي" وغيرهما عام 1849م وقادوا ثورة بطولية بلغت الذروة في التضحية، الفداء والصمود رغم العزلة وقلة الإمكانيات المادية وضخامة القوات الفرنسية التي بلغ عددها حوالي 20.000 واستطاعوا أن يصمدوا أكثر من 50 يوماً داخل الواحة المعزولة، وأن يكبدوا القوات الفرنسية خسائر مادية وبشرية.²

استمرت المقاومة في الأغواط، ورقلة، تقرت وحوض واد سوف على يد القائد "الشريف محمد بن عبد الله" ورفاقه في مطلع عقد الخمسينات، خاضوا معارك بطولية ضد كتائب الجيش الفرنسي بقيادة كل من "بيليسي (Péllissier)، "ماك ماهون (Mac Mahon) و"يوسف" وغيرهم. تمكنوا من الاستقلال بالمنطقة مدة من الزمن إلى أن اهتدى الفرنسيون إلى الاستعانة بـ"سي حمزة ولد بوبكر" الذي كوفئ على عمله معهم بتعيينه خليفة لهم على كل الجنوب الوهراني. كما ظهر خلال هذه الأحداث الثائر "بن ناصر بن شهرة"³ بحركته

¹ شارلز هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 318

² يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 383

³ ولد سنة 1804م بالاغواط أين تعلم بمسقط رأسه وحفظ القرآن الكريم، وفي سنة 1846م وُشِّح لمنصب آغا العرب خلفاً لأبيه، وفي سنة 1852م بدأ رحلته الثورية في مدينة ورقاة، وبعدها انتقل إلى منطقة الجريد التونسية، واستمر من هناك يشن الغارات على الفرنسيين من داخل الحدود الجزائرية.

اشترك في معارك مع قيادات ثورية محلية كثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864م، ومعركة واد النساء جنوب بريزينة، ومعركة واد زرقون... كما شارك مع الشيخ المقراني والحداد ثورتهم سنة 1871م. إتجه على متن باخرة يوم 02 جوان 1875م من مرسى حلق الوادي إلى بيروت، ثم التحق بعدها إلى بالأمر عبد القادر بدمشق إلى غاية وفاته سنة 1884م، أنظر:

- أسيا تيم، مرجع سابق، ص 37

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

الثورية في كل واحات الجنوب من فقيق غربا إلى إقليم الجريد التونسي شرقا، وتعاون مع ثوار "أولاد سيدي الشيخ" بالجنوب الوهراني في الستينات وتعاون مع ثورة "المقراني والحداد" عام 1871م،¹ التي لقيت هي الأخرى دعما من الثائر "الشريف بوشوشة" عندما امتدت ثورتهم إلى الصحراء.²

زحف لهيب المقاومات الشعبية إلى جبال جرجرة، حوض الصومام بقيادة "الشريف بوبغلة"، "الشريف بوصبع"، "بوحمارة"، "مولاي ابراهيم"، الحاج عمر" و"فاطمة نسومر"³. خاضوا حروبا طاحنة ضد قوات جيش الاحتلال الفرنسي، وفتكوا بالكثير منها وكلفوها ضحايا كثيرة، ولم تستطع أن تتوغل إلى أعماق جرجرة وقرها إلا بعد أن جند الفرنسيون عشرات الآلاف من الجنود، وكلفوا "الجنرال راندون" (Le Général Randon)

باقتحام المنطقة في ربيع وصيف 1857م. وفي جبال الحضنة، بركة، الخنقة وبسكرة برز "محمد بن وختناش البراكتي" و"الشيخ الصادق الرحامي" أواخر عقد الخمسينات، وقادا جماهير السكان إلى الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية في معظم مناطق الهضاب العليا الشرقية وأبدوا من الشجاعة،⁴ والبطولة والفداء ما جعل شعراء الملحنون يتغنون بمعاركهم (منها معركة أم حمام)⁵

اندلعت بالغرب الوهراني ثورة "أولاد سيدي الشيخ" 1864-1883م، وعمت كامل المنطقة الغربية لوهرا و معظم واحات الصحراء الجنوبية من فقيق غربا إلى واد سوف شرقا. ومن الثورات الشعبية التي تزامن ظهورها مع ظهور ثورة "أولاد سيدي الشيخ"، ثورة سكان زواغة بقيادة أسرة "أولاد بن عز الدين" وفرجية بجبال

¹ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 383

² للتوسع في الموضوع، عد إلى :

- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص ص 19-28

³ سميت بذلك نسبة إلى قبيلتها "سومر" بمنطقة القبائل، ولدت سنة 1830م، اسمها الحقيقي فاطمة سيد أحمد، أبوها صاحب مدرسة قرآنية "سيد أحمد محمد" وأمها "تركية نايت خولاف نوعسكر"، حفظت القرآن الكريم في مدرسة أبيها، وذاع صيتها لتقواها وذكائها بين نساء قبيلتها شاركت الشريف بوبغلة في العديد من ثوراته ضد العدو الفرنسي، وبعد وفاته سنة 1854م واصلت المقاومة برفقة أخيها "سي محمد الطيب" حتى وفاته سنة 1863م، أنظر:

- آسيا تميم، مرجع سابق، ص 37

⁴ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص ص 384-385

⁵ هناك دراسة قيمة لتاريخ الثورات الشعبية في منطقة القبائل الكبرى للإطلاع عليها، عُثِد إلى :

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م

البابور القسنطيني بزعمامة أسرة "بن عاشور". وفي أواخر عام 1870م اندلعت حركة "بن خدومة"، وامتدت إلى جبل جرجرة وحوض الصومام، وكانت بمثابة بداية وتمهيد لثورة المقراني والحداد عام 1871م.¹

قاوم سكان واحة العامري جنوب شرق بسكرة المحتل الفرنسي عسكريا سنة 1867م بزعمامة "الشيخ محمد يحيى"، والمقدم الرحماني "عائش" وأبدى السكان بطولة وشجاعة منقطعة النظير. وبعد ثلاث سنوات (1879م) انفجرت ثورة سكان جبال الأوراس الغربية بزعمامة "الشيخ الرحماني محمد أمزيان" وتحولت جبال وشعاب المنطقة وقراها إلى معقل للثوار والمجاهدين الذين ضحوا بكل ما لديهم في سبيل إنجاح قضيتهم الوطنية. كما اندلعت ثورة "الشيخ بوعمامة" سنة 1881م في الجنوب الوهراني مرة أخرى كاستئناف وامتداد لثورة "أولاد سيدي الشيخ" الأولى (1864م)، ودامت إلى مطلع القرن العشرين.²

تصدى الأهالي للمعمرين والغزاة معبرين عن ذلك بمختلف الثورات الشعبية المتباعدة في الظروف والزمن لكنها خدمت هدفاً أسمى وهو تحرير البلاد من براثن العدو. لم تكن لها انطلاقة موحدة، إضافة إلى نقص العدد والعتاد أمام جيش العدو الجرار، وبوجود عملاء لجنرالات فرنسا عَجَّلَ بانتهزام العديد منها رغم استمرارها لمدة نصف قرن.

¹ يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 385

² لتفاصيل أكثر حول تلك الثورات، أنظر:

- شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، مرجع سابق، ص 109-128

- (M), Roy, Op, Cité, pp 138-140

خلاصة الفصل

- تبيّن لنا على ضوء ما تقدم ذكره حول عناصر الفصل الرابع مجموعة من الاستنتاجات، أهمها :
- 01- استمرار معاناة الجزائريين تحت ظلم وجور الفرنسيين، وما زاد الوضع تأزما هو الخدمات الكبيرة للمواطنين مع إدارة المحتل الذين أصبحوا أعين الإدارة في تمكين سيطرتها والتحكم في مصائر الأهالي.
 - 02- المحتل رجل غريب عن الديار، ولا يؤتمن فيه البتة لأنه رغم الخدمات الكبيرة للمتعاونين معه إلا أنهم - بمرور الزمن - وجدوا أنفسهم يعيشون مرارة الحياة مع إخوانهم الجزائريون، بعد أن فقدوا امتيازاتهم ووظائفهم لدى ولي نعمتهم، ومرد ذلك تخوف سلطات المحتل من انقلاب تلك الفئة ضدهم، فهم في نظرهم مجرد مطية للتغلغل والسيطرة، والاعتماد على غيرهم حتى لا تقوى شوكتهم.
 - 03- لازال الجزائريون ولحد الساعة يعانون من آثار قانون التلقيب المشؤم، فكثير منهم مازالوا محتفظين بذلك اللقب المخزي.
 - 04- أما قانون الأهالي فظل لصيق المجتمع الجزائري حتى مع مطلع القرن العشرين ، وقد وجد فيه المحتل ملاذه في إشباع رغباته وشهواته الحيوانية ضد الأبرياء، وبسبب ممارساته اليومية، أصبح عاملا من العوامل الرئيسية في قيام واندلاع الثورات الشعبية عبر مختلف أرجاء الوطن.
 - 05- جلب المحتل الغاشم صفات قبيحة، مدمومة، دخيلة على المجتمع الجزائري، وإن كانت موجودة لا ننكرها ولكن ليس بتلك الأعداد والانتشار، تفشت كثيرا في الجيش الفرنسي (الزنا، الاغتصاب، شرب الكحول...) وممارستها أكثر النساء الأوروبيات وجعلتها مصدر رزقها من جهة، وسيلا لإشباع غرائزها من جهة أخرى.
 - 06- سياسة العدو لا تخلو من مغامرات المكر والخداع، ولعل وجود المدارس العربية الفرنسية، الكوليجات والمدارس التحضيرية العليا ليست إلا منافسا كبيرا للمؤسسات التعليمية الجزائرية التي نالها حظ الاستمرار تحت المراقبة والتفتيش، بل وكثير منها خرب ودمّر تحت راية " تخريج فئة متعصبة دينيا" تقف في وجه المحتل.

07- وقليل من الأهالي من درس وتخرج من المدارس والمعاهد الفرنسية، ومعظمهم أصبح متفرنسا، تعلموا تاريخ فرنسا وحضارتها فأصبحوا بمرور الوقت اليد الطولي لها. وقليل منهم من ساند وعبر عن هموم الأهالي وأوصل صيحاتهم إلى السلطات العليا بفرنسا مثل "بن شنب" وغيره.

08- كما أدت جهود الفرنسيين في دراسة وترجمة التراث الجزائري إلى تطوير الحركة الاستشراقية الفرنسية في الجزائر.

09- أسلوب المقاومة السياسية كان بسيطا، ولا يرقى إلى مصاف الأحزاب السياسية بمفهومها الحالي، كما أن ثقافة المقاومة بتشكيل الوفود وتقديم العرائض كانت منتشرة في كل منطقة وصلها العدو، ورغم وجود لجان تحقيق إلا أنها لم تعبر عن واقع الجزائريين المؤلم، واكتفت بنقل انشغالاتهم دون إيجاد حل نهائي يُرضي الجميع.

10- اندلعت العديد من المقاومات الشعبية من طرف شيوخ القبائل، المرابطين وغيرهم، لكنها لم تكن موحدة الصفوف، ومتباعدة في الظهور والبعد الجغرافي، لكنها استمر

خاتمة

تبعاً للاعتبارات التي أدلينا بها سلفاً في ثنايا دراستنا، وسعيًا منّا لاستخلاص بعض الحقائق التاريخية عن السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري طيلة فترة 1830-1900م، وما اقترن بها من نشاط مجاهدة في جميع المجالات من قبل المجتمع الجزائري، وإبرازاً لكل ذلك؛ تجلّت أمامنا جملة من الاستنتاجات التي نخالها بالغة الأهمية، هي :

تُعتبر الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م حلقة من حلقات تواصل الحروب الصليبية بين دول العالم الأوروبي ودول العالم الإسلامي، أضافت لثامها تصريحات مسئولين فرنسيين، وقوّاد عسكريين ومرافقيهم كانت تنادي بتخليص أوروبا والمسيحيين من وكر القراصنة (الجهاد البحري) والمستعبدين، لتحقيق مآربها في ما وراء البحار.

لم تكن حادثة المروحة المشنومة يوم 30 أبريل 1827م بين الداي حسين والقنصل الفرنسي "بيير دو فال" (Pierre Deval) إلاّ القطرة التي أفاضت الكأس في تصعيد التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية وكشف الوجه الآخر للعدو الغاشم الذي اغتتم الفرصة لتعبيد الطريق إلى مرحلة الغزو العسكري. (الحصار العسكري، وكسب تأييد الدول وقطع دابر الاتصالات عن الجزائر من دول الجوار عامة والدولة العثمانية خاصة). جندت الملكية الفرنسية كل طاقات البلاد لإنجاح الغزو العسكري بعد فشل العمل الدبلوماسي مع الداي حسين الذي رفض الرضوخ لمطالبها المهينة لشرفه وشرف الجزائريين، ورغم تدخل الباب العالي المتواضع في إرسال مبعوثها "طاهر باشا" لمنع شرارة الحملة إلاّ أن الوضع تأزم أكثر من ذي قبل (انطلاق الحملة الفرنسية من طولون، والحالة الحرجة التي أضحت عليها الدولة العثمانية أي الرجل المريض).

- وبالرغم من علم الداي حسين بانطلاق الحملة الفرنسية إلاّ أن استعداداته لمواجهتها لم تكن في المستوى المطلوب بسبب آثار الحصار البحري (1827-1830م)، ونقص الإمدادات العسكرية وضعف الجيش الانكشاري وكثرة المؤامرات والاعتقالات داخل معسكره، ممّا أندر بخيبة أمل الداي وسهّل على العدو فرصة الوصول إلى مقر الحكم والسيطرة عليه وبأقل تكلفة إن صحّ التعبير.

- سلّك العدو الغاشم درب التحايل على الجزائريين من خلال توزيع مناشيره المسمومة عشية الاحتلال ومحاولة اقناعهم بأنّ عدو فرنسا وعدوهم واحد (الأتراك)، أي عدو عدوي صديقي، ومنه انطلقت سياسة السلطات الفرنسية في ذرّ الرماد في أعين الجزائريين وأعيانهم بأول ورقة سياسية - حسب زعمهم - تضمن لهم سبل العيش الكريم تحت ظل الوجود الفرنسي (معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830م).

لم تكن الرسالة الحضارية التي إدّعت فرنسا حملها إلى الجزائريين في حقيقة الأمر إلا أوهاما وسردا من الخيال، ما لبث أن انكشف زيفها مع أولى الأعمال الإجرامية التي صاحبت الجند الفرنسي منذ الانزال بسيدي فرج، والأحداث التي جرت بعد عقد معاهدة الاستسلام.

اتّسمت المعالم الأولى للإدارة الفرنسية في الجزائر بالإرتجالية، وغياب سياسة إدارية واضحة لتمرير مشروعها الاحتلالي في منطقة غير معروفة بالنسبة لهم من 1830م إلى غاية 1834م، لهذا قاموا باستدراج بعض أعيان الأهالي الذين راحوا ضحية الوعود الزائفة، من جهة، وتركيزها جاماً جهودها على إنجاح العمليات العسكرية بدءا بالمناطق الساحلية ثم المناطق الداخلية.

أصدرت حكومة الملك شارل العاشر (Charles X) قرارا ملكيا يوم 22 جويلية 1834م يقضي باعتبار الجزائر جزءا من المملكات الفرنسية في الشمال الإفريقي، ثم تلاه الأمر الملكي يوم 15 أفريل 1845م تمهيدا لوضع نظام إداري في البلاد المحتلة على نفس النمط الإداري الفرنسي. وأتبعته بمراسيم تنظيمية إلى أن أصبحت الجزائر دستوريا جزءا لا يتجزء من فرنسا. (المادة 109 من دستور 1848م).

وبوجود القرار الملكي السابق، ظهر أول حاكم عام عسكري وكان عسكريا لا مدنيا، وهذا ما يقودنا إلى فكرة مفادها أنّ السلطات الفرنسية في الجزائر تريد أن تُحكم سيطرتها على البلاد بقبضة من حديد، وهذا ما اكتشفناه من خلال تتبعنا لمسار الحكام العامين العسكريين الذين جاؤوا بعد أول حاكم عام عسكري وهو "دروي ديرلو" (Drouet d'Erlon)

وبظهور النظام الإداري الفرنسي في الجزائر أُلغي النظام الإداري العثماني السابق الذي دام زهاء ثلاث قرون ولم تُبق منه سلطات العدو إلا ما يثبت أقدامها في المنطقة، مثل احتفاظها ببعض الألقاب العثمانية: كالأغا والباشاغا والخليفة لشراء بعض الدّمم الجزائرية، كما حافظت على التقسيم الإداري السابق: مقرر الحكم، وعواصم الباليكات التي تمّ تغيير اسمها إلى عمالات ثم إلى مقاطعات بعد صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870م.

انتهجت إدارة المحتل في إدارتها للعمالات تمييزا عنصريا بين الأهالي والمُعمرين، حيث وضعت الأقاليم العسكرية التي تُعجّ بأغلبية جزائرية وأقلية أوروبية تحت وصاية وزارة الحرب الفرنسية، أمّا الأقاليم المدنية التي بها أكثرية أوروبية وأقلية جزائرية فجُلّ مصالحها ألحقت بوزاراتها التابعة لها بفرنسا.

تميّز نظام الحكم في الجزائر بعهدتين مختلفتين، هما: نظام الحكم العسكري 1830-1870م الذي برز فيه دور الجيش الحاكم والمسير، ونظام الحكم المدني 1870م-1900م، الذي حقّق مطامح الكولون في الوصول إلى الحكم، وبرز فيهما الحاكم العام العسكري والمدني بدور المهندس والمنفذ للسياسة الاحتلالية بكل أبعادها السياسية والعسكرية، والثقافية والاقتصادية وغيرها.

عانى الجزائريون مرارة نظامي الحكم العسكري والمدني، وقد كان وضعهم في عهد نظام الحكم المدني أكثر ضررا من نظام الحكم العسكري، لا سيما بعد ظهور مشروع " المملكة العربية " التي جاء بها الإمبراطور نابليون وانتقادات المعمرين لها، وسياسة التجنيس الجماعي لليهود وتجنيس فئات قليلة من أفراد المجتمع الجزائري وبذلك يصبح نظاما الحكم العسكري والمدني وجهان لعملة واحدة بالنسبة للأهالي.

فرضت سياسة المحتل التقرب من الجزائريين سواء بالبيانات الموزعة عشية الحملة أو إنشاء الصحف والمجلات التي كانت معظمها فرنسية، وقلة منها بالعربية العامية لاستدراج جموع الشعب الذي غلب عليه طابع الحرمان والفقر وإغرائهم برسالتها الحضارية المزعومة، وفتاواها المشئومة (قبول العيش تحت ظل المحتل) لمحو أفكار الجهاد ضدها من فكره وقلبه.

شجّعت إدارة المحل المهجرات الأوروبية إلى الجزائر بأعداد متباينة وعلى فترات مختلفة كركيزة أساسية في احتلالها البلاد إلى جانب الجيش الفرنسي و دور المكاتب العربية، وهذا ما فرض عليها سلب الأرض من ملاكها الشرعيين وتسليمها للوافدين من المعمرين، سواء بعمليات المصادرة أو الحجز (الثقاف) وشُرّعت عملها بترسانة من القوانين والمراسيم. فظهر نوعان من الاستيطان وهما: الاستيطان الرسمي المدعم من طرف الحكومة الفرنسية والاستيطان الحر.

- رأت الإدارة الفرنسية أهمية ثروات الجزائريين التي أسالت لعاب العديد من ساسة وجنرالات فرنسا فقامت تنهب وتسلب ما في خزانة الدولة، من ناحية، وتنهب ثروات الجزائريين من جهة أخرى، لتفقيهم وتذليلهم كأسلوب زجري لقطع مصادر رزقهم، ولا سيما الأرض التي مثّلت المادة الخام لتوطين أكبر عدد من المستوطنين.

- انتهجت إدارة المحتل أساليب زجرية أخرى لا تقل شأنا عن التي ذكرناها، فقد وضعت الجزائريين في قائمة ضحايا سلسلة من الأعمال الإجرامية التي اتّضحت جليا في سياسة الأرض المحروقة التي اشتهر بها المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) وأسلوب الإبادة الجماعية والتصفية الجسدية لكل من يعترض طريق توسعها أو لا يساير سياستها، والتي لم يسلم منها لا الإنسان، ولا النبات، ولا الحيوان، ولا حتى الأموات في قبورهم حيث نكّلت بجثثهم.

كما شهدت الجزائر خلال فترة حكم المارشال "بيجو" (Le Maréchal Bugeaud) (1841-1847م) ظهور فتوى تقضي بشرعية الاحتلال الفرنسي للجزائر وعدم محاربتة والعيش تحت ظله كأسلوب مُراوغة من طرف جواسيسها مثل "ليون روش" (Léon Roches) والمتواطئين معهم من الجزائريين.

كما قامت السلطات الفرنسية بمراقبة تحركات الأهالي والتجسس عليهم وعلى المنفيين منهم خارج الديار أفرادا وجماعات، والزج بهم في سجون مستعمراتها بغيانا وغواديلوب وغيرها في حالة الإشتباه فيهم أو عصيان أوامرهم، ومدة سجنهم - كما هو معلوم - تتحدد بدرجة الجرم المرتكب.

ومن خلال تتبعنا للجرائم الفرنسية المرتكبة ضد الجزائريين وجدناها تنفرد بميزات الانتشار والشمولية في كل ربوع الوطن، وتبين لنا كذلك أنها لم تكن مقتصرة على جانب واحد فقط، بل تعددت جوانبها ومجالاتها منها: السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، و الدينية وغيرها.

لم تأخذ تلك الجرائم طابع السرية ، فكثير منها كان يحدث علانية ، طبّقها الجيش الفرنسي بمختلف رتبه العسكرية، وكثير منها ما كانت مواضع افتخار لهم في مراسلاتهم وكتاباتهم، كما كانت مطية للاعتلاء بها إلى مختلف الرتب العسكرية، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على صورة العسكريين خريجي المدارس العسكرية الفرنسية الذين اتخذوا من شمال القارة الإفريقية مدرسة وحقلًا لتجارهم العسكرية.

ومن تلك الجرائم مازالت آثارها بادية لحدّ الساعة ومنها الألقاب المشينة التي جاء بها قانون التلقيب الصادر يوم 22 مارس 1882م والذي أجبر الأهالي على حملها غصبا عنهم كالمجنون وئوئيف...، ورغم مرور مائة وأربعين سنة على صدور هذا القانون، لا تزال الوثائق الرسمية اليوم تشهد على هذا الجرم في حق الهوية الجزائرية، ناهيك عن الشعور بالمهانة اليومية لمن يحمل تلك الألقاب المشينة.

ارتكب المحتل مجازر رهيبية في حق الهوية الوطنية والإسلامية، وكل ما له علاقة بالدين الإسلامي (الحقد الصليبي) ذلك أن الحملة الفرنسية على الجزائر كانت حملة صليبية وبمباركة البابا، رافقتها جمعيات دينية قامت بنشر تعاليمها المسيحية الهدامة في المجتمع الجزائري، منها جمعية "لاتراب"، وكثيرة منها من صاحب القادة الفرنسيين خلال حملات العسكرية.

وجد المحتل صعوبات وعراقيل في معرفة خصائص البلد وطرق التغلغل في كيانه الثقافي لقلة الكتابات عنه لهذا دَعَم مشروعه الاحتلالي بقافلة من المترجمين العسكريين ، وبحث عن طرق التواصل مع مجتمع يختلف عنه في العادات والتقاليد واللغة، فبرزت أعمال هيئة المترجمين العسكريين لتلبية متطلبات المشروع الاحتلالي والإحاطة بكل تفاصيل الحرب ودراسة عوامل قوة وضعف الخصم.

استفادة السلطات الفرنسية من أعمال المترجمين التي وقفت على دور المؤسسات التعليمية في تماسك الأسرة وتعاليم دينهم التي تحث على الجهاد، لهذا لم تدّخر جهداً كبيراً في الاعتداء عليها ، وكثير منها من فؤوس ومطارق الجند لصبح ثكنة عسكرية أو مأوى المستوطنين أو مقراً للكنيسة أو مكتبا إداريا للإدارة الفرنسية.

ولمّا تفتّن العدو إلى مصدر استمرار عمل ونشاط تلك المؤسسات الثقافية (الأوقاف) بادر للوهلة الأولى إلى السيطرة والتحكم في مصادر تمويلها ووضعها تحت تصرف إدارة الدومين، لإعفاء خزينة الملكية الفرنسية تكاليف الحرب وأعبائها، والإعتماد على مقدرات البلد المحتل.

لم يحظ تعليم اللغة العربية لدى إدارة الكولون باهتمام بالغ رغم وجود من يتقنها في سلك المترجمين واكتفت بالعربية العامية دون الفصحى، وقد برز ذلك حتى في وثائقها الرسمية (جريدة المبرشر) والسبب واضح وهو مخاطبة عقول أبناء الأهالي (الطبقة الكادحة) حسب مستواهم الثقافي، أي أن التكلم باللغة العربية بالفصحى حكر على فئة دون أخرى، ولأنها اعتبرت اللغة الثانية بعد اللغة الفرنسية.

ولا يمكننا حقيقة الاعتراف بهذا القول الخاطئ لأنّ لغة العرب عامة والجزائريين خاصة هي اللغة العربية الفصحى التي يعرفها العام والخاص، والدليل هو أنّ أي فرد جزائري قد تعلم شيئاً من القرآن الكريم في المدارس القرآنية في صغره، والذي نزل بلغة عربية فصحى لا لغة عامية كما يدّعي المحتل الذي راح يبحث في أسباب التفرقة الثقافية، وتشويه الحقائق التاريخية .

استمرت الحرب الثقافية الفرنسية على الجزائريين، حيث استُبعدوا من مقاعد الدراسة في المدارس الفرنسية الودادية ، لكن في ما بعد تفتّن المحتل لخطر هذا العمل ضدّهم فقام بعد مرور عشرين سنة (1850م) بإنشاء مدارس عربية فرنسية للمستوطنين والأهالي على السواء، ولكن رغم الإغراءات المادية وتطور انتشار تلك المدارس في مناطق الوطن، ومجانبة التعليم إلّا أن عزوف الأهالي عنها كان كبيراً، واقتصرت المترددون عليها من أبناء الخيام الكبرى فقط.

وفيما يتعلق بالمنهاج، فقد وضع خبراء الاحتلال والعارفين بالشأن الجزائري من مستشرقين وعلماء التربية برامج تعليمية تضمن للمتعلّم التفوق في اللغة الفرنسية وتُرسّخ التباهي بها في مقابل تكوين هزيل بالعربية لا يخرج عن نطاق العامية في أطوار التعليم الثلاث، لهذا يمكن اعتبار هذا التعليم فتوياً موجّها للعناصر المستوعبة للحضارة الفرنسية المتوفرة على شروط الأهلية للاندماج من الذين عملوا في الإدارة والجيش.

وقد كانت نوايا العدو من وراء إنشاء المدارس الشرعية الثلاث لا تخرج عن نطاق كسب فئة موالية لها، وابرار تفاني الإدارة الفرنسية في خدمة العلم عامة و احترام الدين الإسلامي والقائمين على نشره خاصة، وحسب ما يخدم المصالح الاحتلالية -طبعاً-، حيث كانت جلّ مناهجها تمنع تدريس آيات الجهاد والتفقه في الدين الإسلامي، تمهيدا لفرنسة القضاء الإسلامي.

أمّا التعليم الديني المسيحي فقد انطلق هو الآخر مع الغزو مستغلا بادئ الأمر المآسي التي تسبّب فيها الاحتلال وكذلك بعض الكوارث الطبيعية التي ضربت الجزائر آنذاك كالجفاف والأوبئة... هذه الظروف المزرية وجدت فيها "الجمعيات الخيرية المسيحية" ملاذها لعرض خدماتها على أبناء الأهالي لتنصيرهم.

كوّن المحتل الفرنسي عنصرا دخيلا في المجتمع الجزائري ومن لدنه ، وهو فئة اجتماعية تميزت بخدماتها الكبيرة له أطلق عليه اسم "بني وي وي" والذي كان لا يرفض أي طلب لسيدته الفرنسي، وهذا ما أحدث فوارق كبيرة في بنية المجتمع الجزائري ولم تبق عند هذا الحد بل تفشت في المجتمع الجزائري مظاهر غريبة لا تمت صلة بالإسلام (الزنا، و شرب الخمر وكثرة الملاهي الليلية).

كما غرس العدو بذور الشقاق والتفرقة في العشيرة أو القبيلة بعد أن قضى على الملكية الجماعية لتحل محلّها الملكية الفردية، وبذلك يكون قد خربّ أحد عناصر تماسك أفراد العشيرة أو القبيلة الواحدة، وهي الأرض التي كانت تمثّل لديهم الأم الثانية، ممّا مكّن المحتل من تكثيف ممارسات النفي والتهجير لأصحاب الأرض الشرعيين ليضعها بين أيدي الغرباء.

وبخصوص الأرستقراطية العربية التي عاشت تحت ظل المحتل ردحا من الزمن لم تكن لتحظى بنفس حقوق وواجبات المستوطن أو الفرنسي، حيث أبقتهم إدارة المحتل في مناصب عسكرية أو إدارية محرومين من الترقية في الرتب العسكرية أو تولي وظائف كبرى في الإدارة رغم خدماتهم الكبيرة المقدّمة للسلطات الفرنسية، فهم بمختصر القول لم يكونوا إلّا مجرّد رعايا فرنسيين.

تفشى العديد من الأمراض والأوبئة في الجزائريين بفعل السياسة الاجتماعية الجائرة، وزاد وضعهم سوءا من أثر الكوارث الطبيعية التي ومما أحدثته يد المحتل من أثر تخفيف المستنقعات، واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة لبناء العديد من المستوطنات الأوروبية، خاصة في ستينيات القرن التاسع عشر ميلادي.

وأصبح أفراد المجتمع الجزائري من هول ما لحق بهم يجرون وراء فضلات النباتات والحيوانات لسد جوعهم، وفي كثير من الأحيان كانوا يرمون بأنفسهم في السجون الفرنسية لأجل الحصول على رغيف الخبز، وهربوا من الموت البطيء

عاش الجزائريون في ظل الوجود الاحتلالي حالة اللااستقرار وغياب الأمن على الممتلكات الخاصة والعامة ودبّ الخوف والرعب في نفوسهم، وكثيرا منهم خضعوا لعمليات المراقبة، حيث كانت تترصد الإدارة تنقلاتهم داخل الجزائر وخارجها، وتفرض عليهم رخص سفر تدون عليه كامل المعلومات المتعلقة بالمسافر وبأدق التفاصيل. ولم تكن سياسة المحتل في مجانية تعليم أبناء الأهالي، والسماح لهم بمواصلة دراستهم في مدارسهم وكوليجاته العربية الفرنسية إلا وسيلة لتربية النشء على أفكار وثقافة المحتل لكسب فئة جزائرية تابعة لفرنسا، وإفراغ وعاء الحضارة الجزائرية من أصالتها ومحتواها العربي الإسلامي.

كما قامت السلطات الفرنسية بإنشاء مدارس تحضيرية عليا في الآداب، والحقوق، والعلوم والصيدلة تكون في نمط سيرها شبيهة بكلياتها في فرنسا، ورغم ذلك كان تردّد أبناء الأهالي عليها محتشم أو شبه نادر لأسباب كثيرة منها: الفقر، والحرمان، والشروط القاسية المفروضة على المتدربين (إتقان اللغة الفرنسية قراءة وكتابة ونطقا) لتشكّل فيما بعد جامعة الجزائر سنة 1909م.

تسببت السياسة الاحتلالية الثقافية في تعطيل دور العديد من المؤسسات التعليمية (الدينية)، أمّا الهيئة التعليمية فكثير منها من وجد نفسه خارج الديار، ورغم ذلك بقيت ثلة منهم تؤدي دورها في بعض مؤسسات التعليم الإسلامي الحر، وأخرى استمرت في عملها في الخفاء، بعيدا عن أعين المحتل.

تعتبر المدارس الشرعية الثلاث في ظاهرها مؤسسة ثقافية منتجة للنخب، لكنها في حقيقة الأمر وسيلة ثقافية هدامة للنسيج الاجتماعي والروابط الثقافية الضاربة جذورها إلى أصالتها العربية الإسلامية، ولم تتوان إدارة المحتل في العبث بذلك الموروث الثقافي من أجل تحضير جيل جزائري لاستقبال الحضارة الغربية، لتتخلص ممّن أطلقت عليهم إسم "متعصبين Fanatisme" خزيجي المعاهد والجوامع الإسلامية سواء داخل الوطن أو خارجه.

وقد دافعت عن الشخصية العربية الإسلامية للجزائر نُخبة من الطلبة، والأساتذة والمدرسين من التيار المحافظ، ساهمت بشكل فعّال في التصدي للسياسة الفرنسية الثقافية الرامية إلى المساس بكل ما هو عربي إسلامي يُبرز شخصية الجزائر وهويتها الوطنية والدولية، منهم المولود بن الموهوب، وعبد الحليم بن سماية وغيرهما.

كما قامت السلطات الفرنسية بفرنسة المحيط بعد فرنسة العقول، وهي الظاهرة الاحتلالية التي لازالت تعاني منها مختلف مناطق الوطن، واغلب التسميات التي أُطلقت عليها تنتسب لجنرالات وسفاحين فرنسيين ضد أهالي المنطقة، منها منطقة "بوسكي" و"ويليس" بأحد ضواحي بلدية سيدي علي التابعة لولاية مستغانم، كعينة فقط.

اتّخذت السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية أبعادا أخرى: سياسية، واقتصادية وعسكرية زادت من أوجاع الأهالي واستمرّت طيلة الحقبة المدروسة وبعدها، وهذا ما كشفته الكتابات التاريخية مطلع القرن العشرين، كما

ساهمت في شحن الهمم وتغيير أسلوب المعاملة مع العدو بالانتقال من العمل العسكري إلى العمل السياسي داخل الوطن وخارجه.

تنوّعت واختلّفت مظاهر مواجهة الجزائريين للسياسة الفرنسية من أعمال عسكرية تمثّلت في مختلف المقاومات الشعبية المندلعة في أغلب ربوع الوطن، والمقاومة السياسية المتواضعة بوسائلها (الأحزاب، وتشكيل الوفود وتقديم العرائض) من أجل التحرر من نير المحتل وإسماع كلمته إلى الرأي العام العالمي (التأييد الدولي) ساهمت الدراسات الفرنسية للعديد من المترجمين الذين انكبوا على دراسة وتحقيق التراث الجزائري في تطوير البحث التاريخي وبنكهة غربية، استبعدت فيها الأقلام المحلية، ورغم إنتاجهم العلمي الكبير في هذا الميدان إلاّ أنّه لازال مصدرا حيويا ومهما تعتمد عليه الكتابات المحلية للكشف عن الحقيقة التاريخية في ظل غياب أعمال ودراسات من أبناء الوطن خلال تلك الفترة.

ولإعادة الاعتبار لأسماء الشوارع والمدن الجزائرية المفرنسة بات لزاما على السلطات الجزائرية اليوم أن تحذو حذوها إلى تبني سياسة إعادة بناء جزائر المستقبل، ولا يكون ذلك إلاّ بمحو الشوائب الاحتلالية الفرنسية المترصّة على المجال الثقافي والاجتماعي، وتبدأ في إعادة تسمية المدن والشوارع المفرنسة بأسماء شهداء تلك المنطقة.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، تبيّنت لنا أنّ العديد من الأحداث التاريخية الخاصة بالجزائر في الميدانين الاجتماعي والثقافي بحاجة إلى دراسة علمية دقيقة وموسّعة والبحث فيها بموضوعية للكشف عن مختلف المعارف والحقائق المرتبطة بالسياسات الفرنسية المنتهجة في كلا الجانبين والآثار الناجمة عنهما، و منها على سبيل المثال:

- قضية المفقودين من جراء سياسة النفي.

- ظهور الماسونية في الجزائر وآثارها.

-توظيف الأهالي في الإدارة الفرنسية.

- دور المدارس الشرعية الثلاث في تثبيت دعائم الاحتلال وغيرها.

فهرس الملاحق :

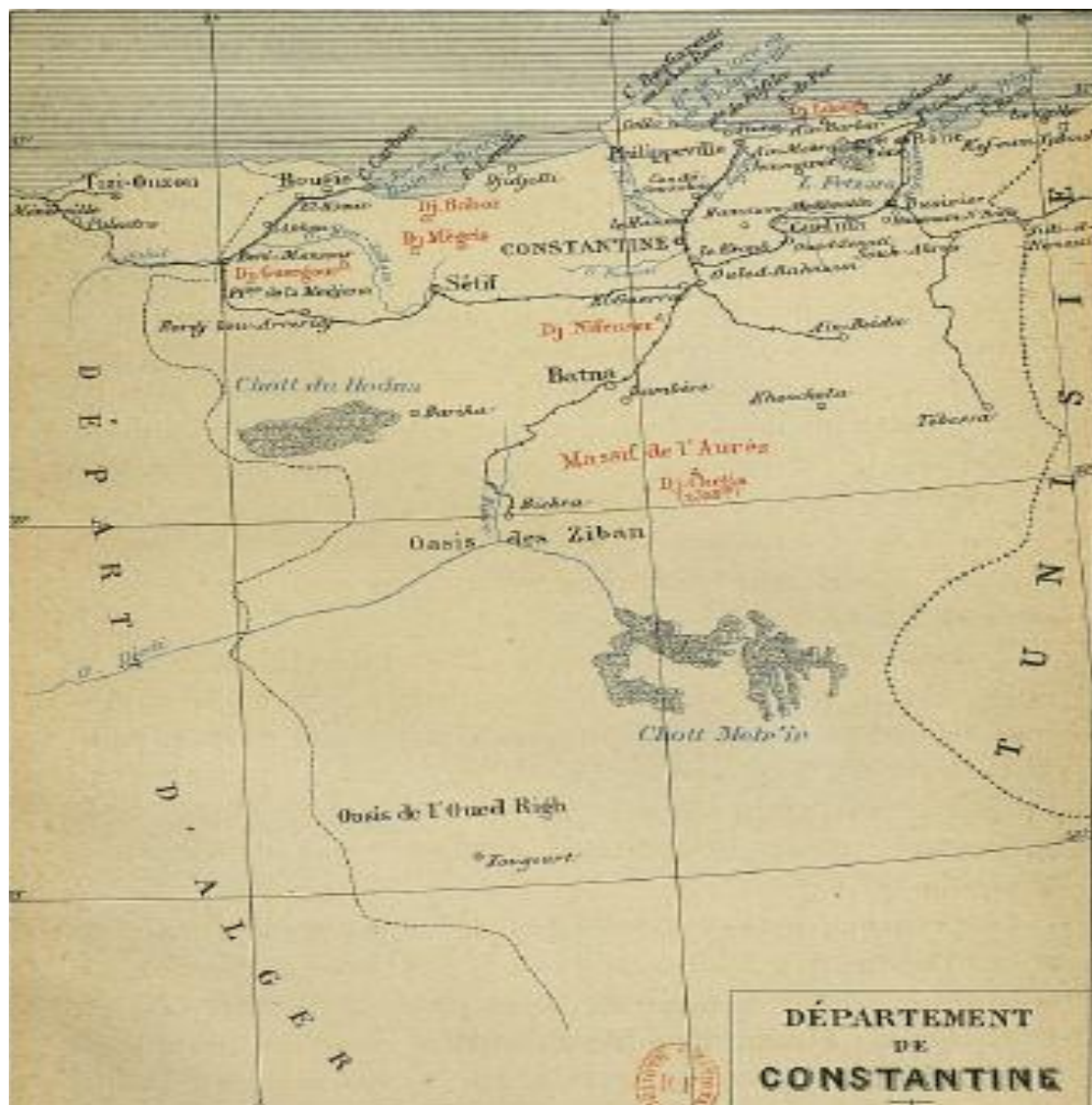
الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01- فهرس الملاحق الخاصة بالخرائط :		
01	التقسيم الإداري لعمالة قسنطينة	446
02	التقسيم الإداري لعمالة الجزائر	447
03	التقسيم الإداري لعمالة وهران.	448
04	مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1840-1850م	449
05	مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1850-1870م	450
06	مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1870-1890م	451
07	مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1890-1914م	452
02- فهرس الملاحق الخاصة بالجدول :		
08	قائمة القادة العامين والحكام العامين العسكريين والمدنيين في الجزائر خلال الفترة 1830-1900م	454
09	توزيع المساجين في السجون الجزائرية حسب الأجناس في 31 ديسمبر 1879م	456
10	إحصاء المساجين حسب الديانات والفئات الشغيلة وغير الشغيلة في السجون الجزائرية يوم 31 ديسمبر 1879م.	457
03- فهرس الملاحق الخاصة بالبيانات والنداءات :		
11	بيان القائد العام الفرنسي "دي بورمون" إلى الكراغلة	459
04- فهرس الملاحق الخاصة بالمعاهدات :		
12	النص الفرنسي لمعاهدة الاستسلام المبرمة بين "الكونت دي بورمون" و"الداي حسين" يوم 05 جويلية 1830م.	463

464	النص العربي (مترجم) لمعاهدة الاستسلام المبرمة بين "الكونت دي بورمون" و"الداي حسين" يوم 05 جويلية 1830م.	13
05- فهرس الملاحق الخاصة بالمراسيم والقوانين والقرارات		
	أولا- الملاحق الخاصة بالمراسيم	
466	المرسوم الامبراطوري الخاص بإنشاء المدارس العربية الفرنسية يوم 14 جويلية- 06 أوت 1850م	14
470	- المرسوم الامبراطوري الخاص بإنشاء المدارس الشرعية الثلاث يوم 30 سبتمبر 1850م	15
472	المرسوم الامبراطوري الخاص بإنشاء الكوليج العربي الفرنسي يوم 14 مارس 1857م	16
477	المرسوم الإمبراطوري الصادر يوم 10 ديسمبر 1860 - 19 جانفي 1861م الخاص بإعادة تنظيم الإدارة في الجزائر.	17
480	مرسوم حكومة تور الصادر في 24 أكتوبر -10 نوفمبر 1870م والخاص بتنظيم الإدارة المدنية في الجزائر.	18
483	المرسوم الجمهوري الصادر يوم 23 جويلية 1895م والمتعلق بتنظيم المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر.	19
	ثانيا- الملاحق الخاصة بالقوانين	
486	محتوى قانون السنتوس كونسيلت الصادر يوم 22 أفريل 1863م	20
488	محتوى قانون التجنيس الصادر يوم 14 جويلية 1865م	21
490	صدور قانون 28 جوان 1881م والقاضي بمنح إداري البلديات المختلطة في الأقاليم المدنية حق تطبيق العقوبات ضد الأهالي	22
491	صدور قانون الحالة المدنية الخاص بالأهالي المسلمين يوم 23 مارس 1882م.	23
496	صدور قانون 27 جوان 1888م الذي عدّد المخالفات المتعلقة بالأهالي ب: 21 مخالفة	24
498	صدور قانون 21 ديسمبر 1897م الذي عدّد المخالفات المتعلقة بالأهالي ب: 26 مخالفة	25

	ثالثا- الملاحق الخاصة بالقرارات	
503	محتوى القرار الملكي الصادر يوم 22 جويلية 1834م	26
504	القرار الجمهوري يوم 16 فيفري 1876م المتعلق بتنظيم المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر	27
507	القرار الجمهوري يوم 01 أوت 1895م والمتعلق بتنظيم المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر	28
	رابعا- الملاحق الخاصة بالأوامر	
511	الأمر الملكي يوم 15 أبريل 1845م المتعلق بتنظيم الإدارة العامة والعمليات الإدارية في الجزائر	29
	6- فهرس الملاحق الخاصة بالعرائض :	
515	رسالة حمدان خوجة إلى اللجنة الإفريقية يوم 26 أكتوبر 1833م	30
518	عريضة أعيان مدينة قسنطينة ضد التجنس ومن أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي موجهة إلى البرلمان الفرنسي مؤرخة يوم 10 جويلية 1887م	31
	07- فهرس الملاحق الخاصة بالصور : أولا: صور توضح بعض الأحداث التاريخية والجرائم الفرنسية في الجزائر 1830-1900م.	
524	حادثة المروحة بين "الداي حسين" و"الكونت دي بورمون" يوم 30 أبريل 1830م	32
525	مذبحة الفراشيش بأحد المغارات بالظهرة سنة 1845م	33
526	رؤوس الثوار الجزائريين : الشيخ بوزيان وابنه وسي موسى الدرقاوي	34
	ثانيا- صور توضح بعض الوثائق الأرشيفية ماوراء البحار- Outre Mer Exe-Provence :	

35	رخصة سفر "سي محمد بومدين حاج بن حسن" الصادرة عن البلدية المختلطة بـ "تنس" دائرة أورليانفيل سنة 1877م تحت رقم 16	528
36	رخصة سفر "سي أحمد بن الشيخ" الصادرة عن دائرة المدية بعمالة الجزائر سبتمبر 1898م.	529
	ثالثا- صور توضح بعض الشخصيات الجزائرية والفرنسية في الجزائر.	
37	صور توضح : الداوي حسين و الأمير عبد القادر و الحاج أحمد باي	531
	رابعا- صور توضح بعض الشخصيات الفرنسية:	
38	صور توضح : الكونت دي بورمون، والجنرال كلوزيل، والجنرال شانزي ودروي ديرلو	532
39	صور توضح: المارشال بييجو، والمارشال بيليسي والجنرال راندون والجنرال ماك ماهون	533
40	صور توضح: الجنرال يوسف، والعقيد دو سانت آرنو، والجنرال ليون روش والكاردينال شارل لافييجري.	534

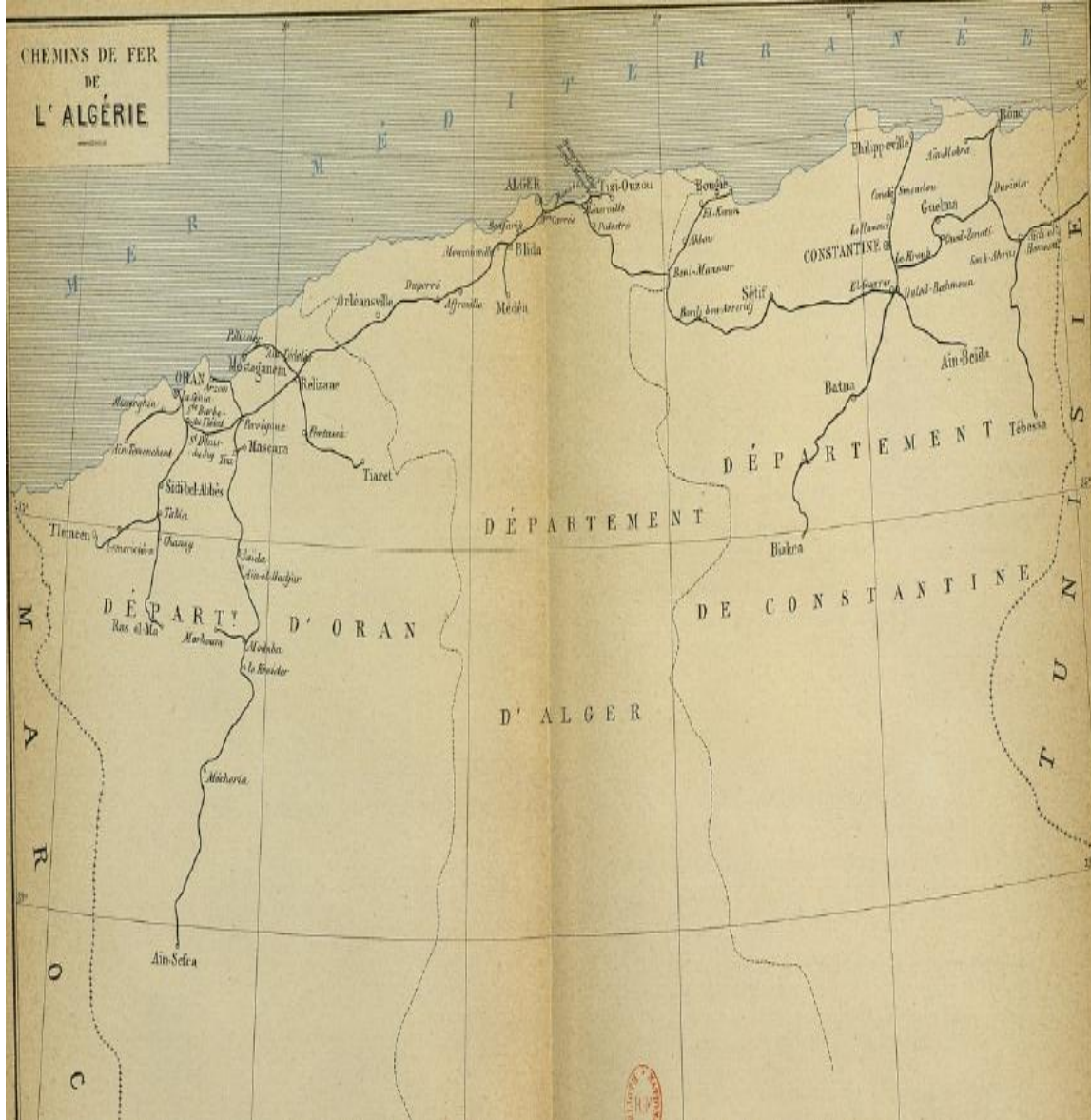
:



¹ Jules Renard, Op. Cit, p 35

الملحق رقم 02 :

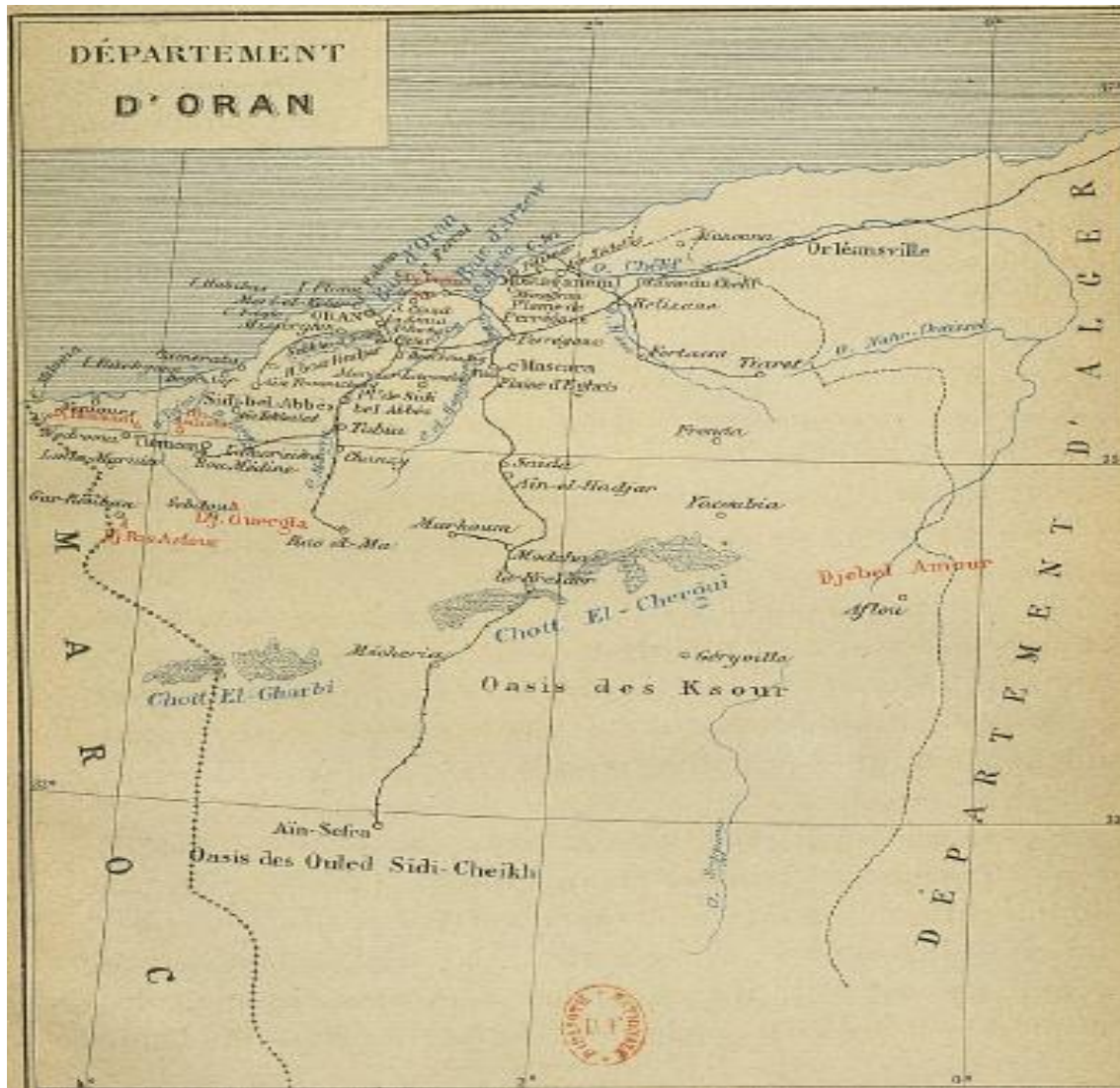
التقسيم الإداري لعمالة الجزائر¹



¹ Jules Renard, Op. Cit, p 42

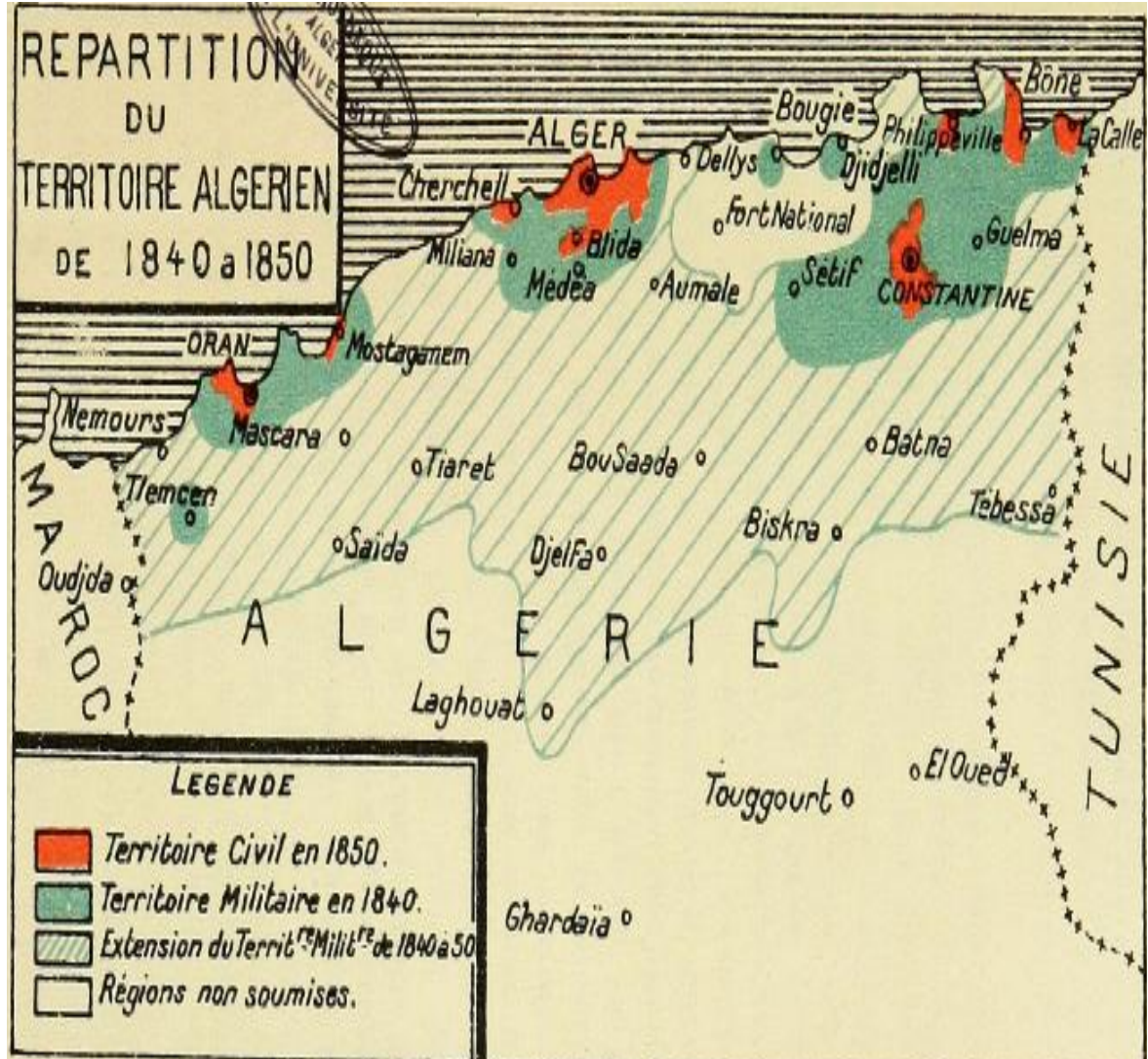
الملحق رقم 03:

التقسيم الإداري لعمالة وهران¹



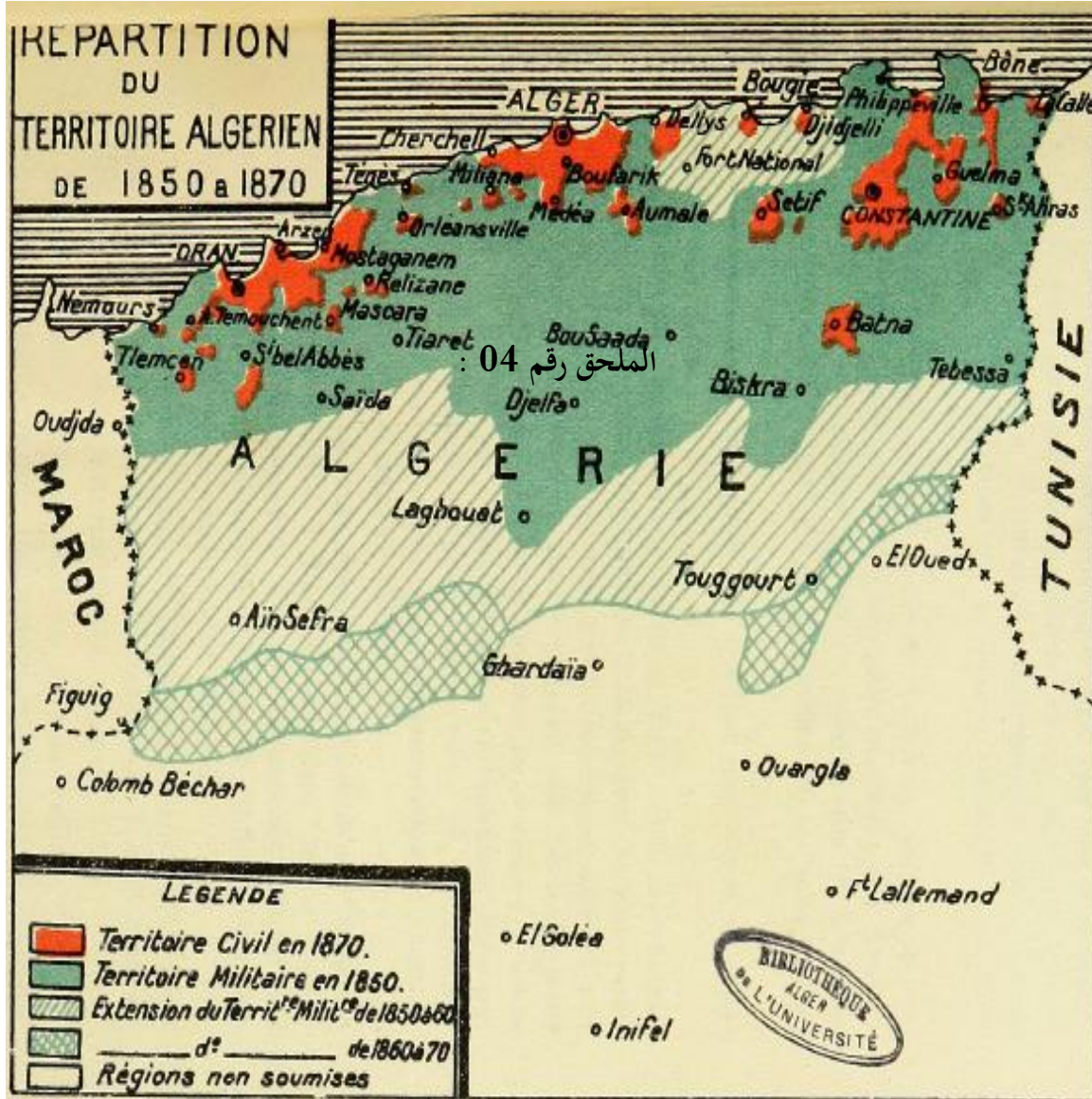
الملحق رقم 04 :

مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1840-1850م¹



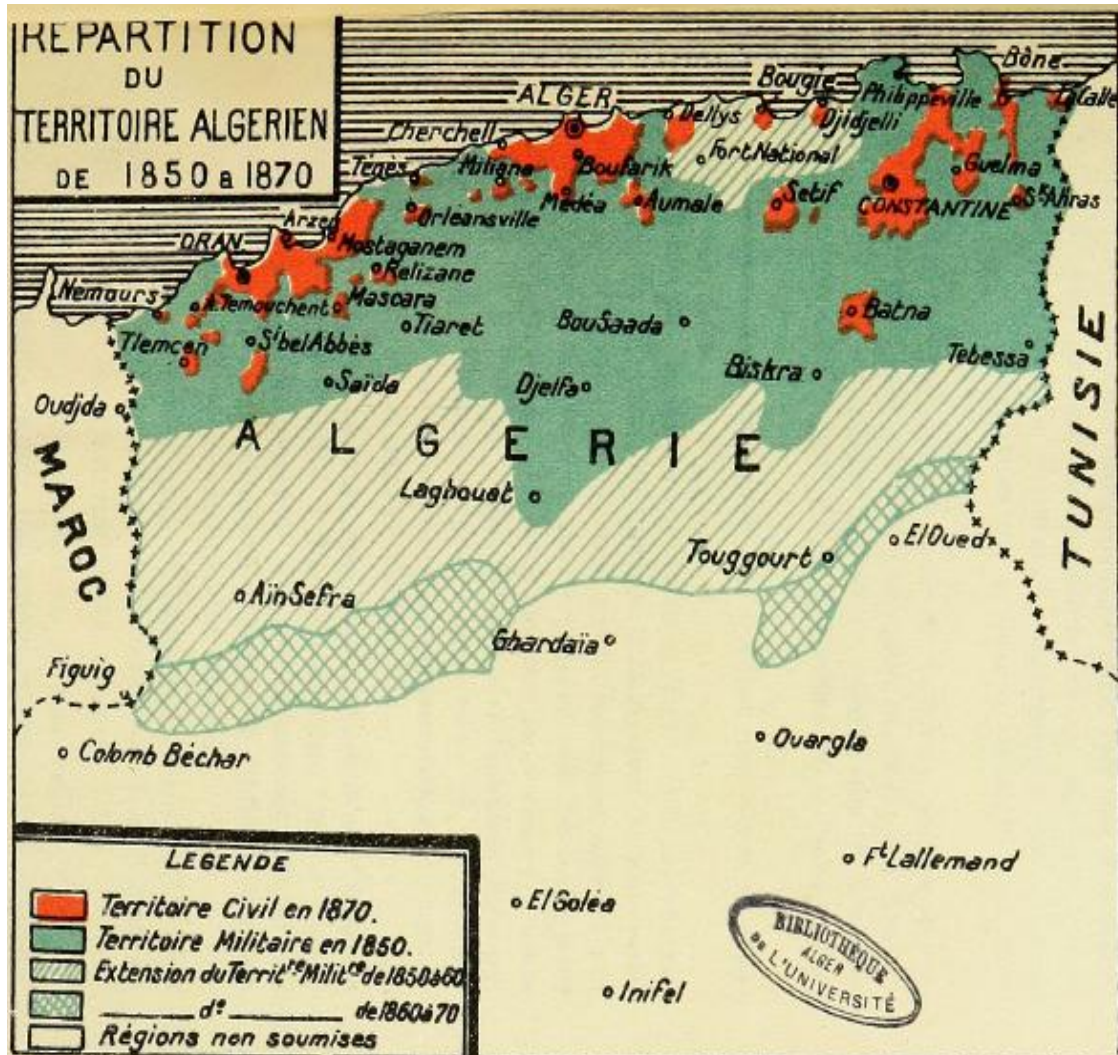
¹ Le Commandant R.Peyronnet, **Op. Cit**, p25

مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1850-1870م¹



¹ Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, p 33

مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1870-1890¹



¹ Le Commandant R. Peyronnet, Op. Cit, p 41

الملحق رقم 07:

مناطق توزيع الأقاليم العسكرية والمدنية خلال فترة 1890-1914¹



¹ Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit, p 49

الملحق رقم 08:

قائمة القادة العامين والحكام العامين العسكريين والمدنيين الفرنسيين في الجزائر خلال الفترة 1830-1900¹

	Date de Gouvernement
01- Les Commandants en Chef	
Le Général Comte De Bourmont -	du 14 Juin au 02 Septembre 1830
- Le Général Clausel	Septembre 1830 - Février 1831
- Le Général Bertbezène	Février 1831 – Décembre 1831
- Le Général Duc De Rovigo	Décembre 1831 - Mars 1833
- Le Général Avizard (Intérimaire)	Mars 1833 - Avril 1833
Le Général Voirol (Intérimaire)	Juillet 1834 - Avril 1833
02- Les Gouverneurs Généraux des Possessions Française dans le Nord de L'Afrique	
- Le Général Drouet-d'Erlon	22 Juillet 1834 - Avril 1835
- Le Général Rapatel (Intérimaire)	Avril - Juillet 1835
- Le Maréchal Clausel	Juillet 1835 - Février 1837
- Le Général Damrémont	Février - Octobre 1837
- Le Général Négrier (Intérimaire)	Octobre – Septembre 1837
- Le Maréchal Vallé (Intérimaire)	Septembre 1837– Décembre 1840

¹ تُظمت وُزّبت الشخصيات العسكرية والمدنية التي حكمت الجزائر خلال الفترة 1830-1900، ترتيباً كرونولوجياً من جملة من المصادر التاريخية الآتي ذكرها :

- Odilon Niel, **Géographie de l'Algérie**, T02, Deuxième Édition, L. Legendre Libraire, R.Gauvy Libraire et Chez Les Principaux Libraires de L'Algérie, Bone, 1876, p p 04-05

- René de Sainte- Félix, Op. Cit. pp 228-229

- Le Commandant R.Peyronnet, Op. Cit pp : 86-87-90-91-100-101-102-103-106-107-136-137-140-141-144-145-166-167-170-171—190-191.

- Mac Carthy, "Listes Chronologique des Gouverneurs de L'Algérie", R.A, V31, 1887, pp 427-435

- Le Général Schramm (Intérimaire)	Janvier - Février 1841
- Le Général Bugeaud (Duc D'Isly)	Février 1841- Février 1847
- Le Général de Bar(Intérimaire)	Juin - Juillet 1847
- Le Général Bedeau(Intérimaire)	Juillet - Septembre 1847
- Le duc d'Aumale	Septembre1847-Février 1848
- Le Général Changarnier (Intérimaire)	Mars 1848
- Le Général Cavaignac	Mars - Mai 1848
- Le Général Changarnier	Mai - Juin 1848
- Le Général Marey-Monge	Juin – Septembre 1848
- Le Général Charron	Septembre 1848 – Juin 1850
- Le Général Pélistier(Intérimaire)	Juin – Octobre 1850
- Le Général D'Hautepoult	Octobre 1850 – Décembre 1851
- Le Général Randon	Décembre 1851- Juin 1858
- Le Général Renault(Intérimaire)	Juin – Décembre 1858
03- Ministère de l'Algérie et des Colonies 1858-1860	
- Gérom Napoléon	
- Comte de Chasseloup Laubat	
04- Les Gouverneurs Généraux Militaire de L'Algérie	
- Le Maréchal Pélistier (Duc Malakoff)	Novembre1860- Septembre 1864.
- Le Maréchal Mac Mahon (Duc Magenta)	Septembre 1864- 27 Juillet 1870.
- Les Généraux Durrieu (Intérimaire)	27 juillet-23 Octobre 1870
- Walsin D'Hestherazy (Intérimaire)	23-28 Octobre 1870 ¹
- Luchtin(Intérimaire)	28 Octobre 1870
05-Commissaires Extraordinaires de la Republique	

¹ ألغى مرسوم 24 أكتوبر 1870 م منصب الحاكم العام العسكري ليحل محلها منب الحاكم العام المدني للمقاطعات الإدارية الثلاث (قسنطينة والجزائر ووهران) واستحدث منصب قائد القوات البرية والبحرية، أنظر:

- Mac Carthy, Op. Cit.

- M Charles Du Bouzet	¹ 16 Novembre 1870-08 Février 1871
- M Alexis Lambert	08 Février-Mars 1871
06- Les Gouverneurs Généraux Civil de L'Algérie	
- L'Amiral Du Gueydon	Mars 1871- Juin 1873
- Le Général Chanzy	Juin 1873 – Février 1879
- Albert Grévy	Mars 1879- Novembre 1881
-Louis Tirman	Novembre 1881 – Avril 1891
- Jules Cambon	Avril 1891- Septembre 1897
- Lépine	Septembre 1897- Aout 1898
- Laferrière	Aout 1898- Octobre 1900

¹ ألغى مرسوم 16 نوفمبر 1870 م منصب الحاكم العام المدني للمقاطعات الإدارية الثلاث واستحدث منصب مفوضين فوق العادة للجمهورية، أنظر:

الملحق رقم 09 :

جدول يوضح توزيع المساجين في السجون الجزائرية حسب الأجناس في 31 ديسمبر 1879م¹

DÉSIGNATION des établissements	Français et Indigènes musulmans	Etrangers	TOTAL
Harrach et Lambèse	1.308	157	1.465
Lazaret	62	18	80
Prisons civiles	2.145	233	2.378
Totaux	3.515	408	3.923
	3.923		

RÉPARTITION PAR NATIONALITÉS DES ÉTRANGERS
DÉTENUS AU 31 DÉCEMBRE 1879 :

	MAISONS CENTRALES		Prisons civiles	TOTAL
	L'Har- rach et Lambèse	Lazaret		
Espagne	27	10	59	96
Etats Allemands	28	2	15	45
Tunisie	30	"	22	52
Maroc	22	"	76	98
Italie	14	4	42	60
Belgique	8	"	1	9
Angleterre	23	1	6	30
Autriche	"	"	"	"
Suisse	2	1	"	3
Russie et Pologne	2	"	"	2
Danemarck	"	"	"	"
Grèce	"	"	"	"
Autres pays d'Europe	1	"	12	13
Totaux	157	18	233	408

¹G.G.C.A, Etat de L'Algérie au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880, Op. Cit, P 255

الملحق رقم 10 :

جدول يوضح احصاء المساجين حسب الديانات والفئات الشغيلة وغير الشغيلة في السجون الجزائرية يوم
31 ديسمبر 1879م¹

	MAISONS CENTRALES		Prisons civiles	TOTAL
	L'Har- rach et Lambèse	Lazaret		
Catholiques.	341	27	305	673
Protestants.	19	1	28	48
Israélites.....	15	1	41	57
Mahométans.....	1.090	50	2.004	3.144
De religions diverses.....	"	"	"	"
Ayant déclaré n'appartenir à aucun culte.....	"	1	"	1
Totaux.....	1.465	80	2.378	3.923

*Situation numérique au 31 décembre 1879, des dé-
tenus occupés et inoccupés dans les maisons cen-
trales et dans les prisons civiles :*

ÉTABLISSEMENTS	NOMBRE DE DÉTENUS		TOTAL ÉGAL à l'effectif
	Occupés	Inoccupés	

PIÈCE N° 8.

Proclamation adressée aux Coulouglas, (1) fils des Turcs et des Arabes qui habitent la régence d'Alger, par l'armée française.

« Nous, les Français, vos amis, partons pour Alger. Nous allons en chasser les Turcs, vos tyrans, qui vous persécutent, qui vous volent

(1) Terme qui désigne tous les descendants des Turcs, nés sur le sol arabe. Cette désignation se conserve pendant plusieurs générations. Les Colouglas sont nombreux dans la régence; ils y sont considérés comme les notables et ils font partie de la secte dite *Hanaphy*. Voilà pourquoi le général en chef s'est adressé à eux.

TOME I.

27

¹ Sidy Hamdan- Ben- Othman Khoja, Op. Cit, pp 417- 419

tous vos biens et les produits de vos terres , et qui ne cessent de menacer vos vies. *Nous ne conquérons pas la ville pour en demeurer les maîtres.* Nous le jurons par notre sang. *Soyez unis à nous, Soyez dignes de notre protection , et vous régnerez, comme autrefois , dans votre pays , maîtres indépendans de votre sol natal.*

» Les Français agiront avec vous comme ils agissaient il y a trente ans , avec vos frères bien-aimés les Egyptiens , qui , depuis notre départ n'ont cessé de nous regretter , et qui même envoient leurs enfans pour être instruits dans la lecture , l'écriture et tous les autres enseignemens ou arts quelconques. Nous nous engageons à respecter vos trésors , vos propriétés et votre sainte religion ; car notre roi qui est le bienfaiteur de notre heureuse contrée , protège toutes les religions. Que si vous vous défiez de nos paroles et de la force de nos armes , retirez-vous , et laissez le champ libre à nos bataillons ; mais ne vous joignez pas aux Turcs , vos ennemis et les nôtres. Restez en paix , les Français n'ont pas be-

PIÈCES JUSTIFICATIVES.

419

aux prix des marchés. Si vous craignez nos
armes, indiquez nous nos défauts.

الملحق رقم 12:

النص الفرنسي لمعاهدة الاستسلام المبرمة بين "الكونت دي بورمون" و"الداي حسين" يوم 05 جويلية 1830م¹

05 Juillet 1830-

Convention entre le général en chef de l'armée Française et Son Altesse. le Dey d'Alger.

1°- Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger, et les portes de la ville, seront remis aux troupes Françaises, ce matin à dix heures.(Heure Française)

2° Le général en chef de l'armée Française s'engage, envers Son Altesse. le Dey d'Alger, à lui laisser sa libre possession .de toutes ses richesses personnelles.

3° Le Dey sera libre de se retirer, avec sa famille et ses richesses particulière, dans le lieu qu'il fixera, et tant qu'il y restera à Alger, il sera, lui et sa famille, sous la protection du général en chef de l'armée Française. une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille.

4° Le général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages et la même protection.

¹ Voir :

- **R. A.G. A, 1830-1854**,Imprimerie du gouvernement, Alger, 1856, p 01.

- Ministère de la Guerre, **C.A.G.D.O D'Alger jusqu' au 01 Octobre 1834**,Imprimerie Royale, Paris, 1843, pp 01-02

5° L'exercice de la religion mahométane restera libre. la liberté de toutes les classes d'habitants, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte ; leurs femmes seront respectées le général en chef en prend l'engagement sur l'honneur.

L'échange de cette convention sera fait avant dix heures ce matin, et les troupes Françaises entreront aussitôt après dans la Casbah, et successivement dans tous les forts de la ville et de la marine. »

Au Camp, devant Alger, le 05 Juillet 1830

Hussein Bacha

Comte De Bourmont

الملحق رقم 13:

النص العربي (مترجم) لمعاهدة الاستسلام المبرمة بين "الكونت دي بورمون" و "الداي حسين" يوم 05 جويلية 1830م¹

05 جويلية 1830م: معاهدة الاستسلام المبرمة بين القائد العام للحملة الفرنسية على الجزائر "دي بورمون" وداي الجزائر "الداي حسين".

1- يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا).

2- يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية.

3- الداى حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي، وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر، وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه و أمن أسرته.

4- يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود المليشيا.

5- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم و أملاكهم وتجارهم وصناعاتهم ونسائهم سيحترمن.

¹ حمدان بن عثمان خوجه، مصدر سابق، ص ص 203-204

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك، وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح، وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية.

في المعسكر المخيم أمام الجزائر، يوم 5 جولييت سنة ثلاثين وثمان مئة وألف

إمضاء : كونت دي بورمون

خاتم حسين باشا، داي الجزائر

الملحق رقم 14:

صدر المرسوم الإمبراطوري الخاص بإنشاء المدارس العربية الفرنسية يوم 14 جويلية -06 أوت 1850م¹

Vu l'arrêté du pouvoir exécutif du 09 décembre 1848

Vu le décret du président de la republique, du 02 avril 1850.

Considérant qu'il importe de faciliter la propagation de la langue française- dans la population musulmane de l'Algérie

Que des écoles et des cours publics où la langue française est enseignée, soit aux enfants, soit aux adultes, existent

déjà dans plusieurs villes, et qu'il faut tout à la fois consacrer ces établissements» et les étendre aux villes où l'utilité en sera reconnue,

Décète:

Ecole Musulmans- Français

CHAPITRE Premier- Ecole Primaires

§1^{er}-Ecoles de Garçons

Art. 1^{er}. Il est établi dans chacune des villes d'Alger, Constantine, Bone, Oran, Blidah, Mostaganem, une école primaire pour le double enseignement de l'arabe et du français aux enfants musulman.

L'établissement de ces écoles sera étendu Successivement aux villes où l'utilité publique en sera reconnue par le gouverneur général, sur la proposition du préfet.

Art. 2. L'enseignement primaire est gratuit. Il comprend :

- La lecture et l'écriture de l'arabe;
- Les éléments de la langue française; la lecture et l'écriture du français;
- Les éléments du calcul, et le système légal des poids et mesures.

¹ B.O.A.G, N° 357, Op. Cit, pp 148-150

Art. 3- Le personnel de chaque école se compose

d'un directeur français et d'un maître adjoint musulman choisi parmi les tolbas.

Art. 4- Les directeurs et les maîtres adjoints sont nommés par le gouverneur-général, sur la proposition du préfet.

Ils peuvent être suspendus par le préfet ; ils sont révoqués par le gouverneur-général.

Art. 5- Nul ne peut être nommé directeur s'il n'est pourvu du brevet de capacité exigé pour les instituteurs primaires, et d'un certificat d'aptitude pour l'enseignement de la langue arabe délivré par le jury d'examen des interprètes militaires.

Les maîtres adjoints sont présentés par le préfet, le Muphti ou le cadi consulté.

Art. 6- Les directeurs reçoivent au traitement fixe de 1,200fr., et les maîtres adjoints de 600 fr.

Il leur est en outre alloué ;

1° Une gratification annuelle, dont le chiffre, déterminé par le gouverneur-général ne peut jamais s'élever au-dessus de la moitié du traitement fixe;

2° Une rétribution mensuelle de 1 fr. par élève et répartie, savoir:

- Les deux tiers au directeur;

-Et le tiers au maître adjoint.

. §2-Ecoles de Filles

Art. 7- Il est établi une école primaire de jeunes Filles musulmanes dans les villes d'Alger, Constantine, Oran et Bone,

Celle institution sera successivement étendue aux villes où l'utilité publique en sera reconnue par le gouverneur-général, sur la proposition du préfet

Art. 8- L'instruction est gratuite. Elle comprend :

-1° La lecture et l'écriture de l'arabe:

-2° La lecture et l'écriture du français, les éléments de la langue française et les éléments du calcul ;

-3° Les travaux à l'aiguille

Art. 9- Le personnel de chaque école se composée
d'une directrice française et d'une sous-maitresse musulmane

Art. 10- La nomination, la suspension et la révocation des directrices et des sous-maitresses ont lieu conformément a l'art. 4 ci-dessus.

Les dispositions du § 1 de l'art. 5 sont également applicables aux directrices.

Art. 11- Les directrices reçoivent un traitement fixe de 1,000 fr., et les sous-maitresses un traitement Fixe de 500 fr.

Les dispositions des deux derniers paragraphes de § l'art, 6 leur seront applicable.

CHAPITRE II- ECOLE D'ADULTES

Art. 12- Un enseignement français pour les adultes indigènes est
établi dans les villes d'Alger, Oran et Constantine, et sera étendu successivement
dans les villes où l'utilité en sera reconnue par le
Gouverneur- général sur la proposition du préfet.

Cet enseignement est gratuit, il est confié aux professeurs
du cours public d'arabe dans les villes où ces cours sont établis, et dans les autres
villes, à des maîtres désignés par le gouverneur- général, conformément à l'art. 4
ci-dessus.

Ces maîtres doivent remplir les conditions exigées par le S1^{er}
de l'art. 5.

Art. 13-Une indemnité de 600 à 1,000 fr. est allouée au professeur ou au maître.

Art. 14-L'enseignement comprend les éléments de la langue française, du
calcul, de l'histoire et de la géographie.

Les cours ont lieu trois fois au moins par semaine

Art. 15- Des gratifications peuvent être accordées par le préfet aux élèves qui se
font remarquer par leur assiduité, leur application et leurs
progrès.

CHAPITRE III- Surveillance et Inspection

Art. 16- Les écoles primaires de garçons sont placées sous la surveillance d'un
comité local, institué dans chaque ville et composé :

Du maire ou du juge de paix dans les villes où les municipalités ne sont pas instituées ;

Du muphti ou du cadî et d'un fonctionnaire désignés par le préfet

Art. 17- Les écoles primaires et les écoles d'adulte sont inspectées par un fonctionnaire ou un officier français choisi, pour chaque localité, par le préfet, et assisté d'un fonctionnaire indigène

Art. 18- Les écoles de filles sont surveillées et inspectées par des dames inspectrices désignées par le préfet

Art. 19- Les écoles primaires de filles et de garçons et les écoles d'adultes sont placées sous autorité du préfet.

Tous les trois mois le préfet adresse au gouverneur général un rapport sur la situation de ces divers établissements; Ce rapport est transmis au ministre de la guerre

CHAPITRE IV- Jury d'Examen et Brevet d'Aptitude.

Art. 20- Il est institué par le gouverneur-général, dans le chef-lieu de chaque province, un jury d'examen chargé de délivrer aux jeunes indigènes des brevets constatant leur aptitude.

Art. 21- Ces brevets sont de trois degrés :

- Le brevet de 3^o degré est accordé au candidat sachant parler français' - Le brevet de 2^o degré, à celui qui sait lire et écrire le français.

-Le brevet de 1^o degré, à celui qui possède les matières d'enseignement indiquées dans l'art 14.

Art. 22- Les emplois auxquels peuvent prétendre les indigènes sont donnés de préférence aux candidats pourvus du brevet du degré le plus

Elevé.

CHAPITRE V- Dispositions général

Art. 23- Un règlement ministériel déterminera :

- 1^o Le choix des livres destinés à l'enseignement des écoles instituées conformément au présent décret.

- 2^o L'Age d'admission des élèves dans ces écoles et l'Age où ils en sortiront.

Art. 24- Des arrêtés préfectoraux détermineront les heures d'ouverture et de clôture des classes, le montant des gratifications à accorder

conformément à l'art. 15, et généralement ce qui tient au régime intérieur et à la discipline des écoles.

Art. 25- Toutes les dépenses relatives au personnel, et au matériel des établissements institués conformément au présent décret sont mises à la charge du budget départemental, et pour les localités situées en dehors des départements, à la charge du budget local et municipal

Art. 26- Les attributions conférées au préfet par le présent décret sont exercées en territoire militaire par le général commandant la division

Art. 27- Le Ministre de la Guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à l'Elysée National, le 14 Juillet 1850

Le Ministre de la Guerre

Signé: D'HAUTPOUL

Vu pour être promulgué en Algérie:

Alger, le 31 Juillet 1850

Pour Le Gouverneur Général et par son ordre.

Le Secrétaire-Général du Gouvernement

G.MERCIER

الملحق رقم 15 :

المرسوم الإمبراطوري الخاص بإنشاء المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر يوم 30 سبتمبر 1850م¹

DECRET

Au nom du Peuple Français.

Le président de la République,

¹ B.O.A.G, N° 366, Op. Cit, pp 258-260

Vu les propositions du Gouverneur-Général de l'Algérie et l'avis du Conseil du gouvernement, en date du 24 janvier 1850, sur un projet d'organisation de l'instruction publique musulmane;

Vu les arrêtés du Président du Conseil, chargé du Pouvoir exécutif, des 16 août et 9 décembre 1848;

Considérant qu'il importe de placer sous la surveillance et la direction du Gouvernement tous les établissements d'instruction publique musulmane.

Considérant la décadence des écoles où étaient consignées les hautes études musulmanes qui peuvent seules fournir des candidats pour les fonctions de muphti, de cadî, d'imam, de khodja, et autres emplois réservés aux Indigènes dans les services administratifs de l'Algérie;

Sur la proposition du Ministre de la guerre,

Décète:

CHAPITRE Premier

Instruction primaire et secondaire

Art. 1er- L'instruction primaire et l'instruction secondaire, données dans les écoles musulmanes, sont placées sous la haute surveillance du Gouverneur-Général, qui s'exercera par l'intermédiaire des Préfets dans les territoires civils, et dans les territoires militaires par les Généraux commandants les divisions. Il n'est apporté aucune modification aux conditions d'existence et au mode d'instruction actuellement en usage.

Art. 2- Un fonds annuel, inscrit au budget de l'Etat, sera affecté à accorder des gratifications aux instituteurs qui se seront fait remarquer, et aux élèves les plus méritants.

Le Gouverneur- général de l'Algérie arrêtera la répartition de ces fonds, sur les propositions qui lui seront faites par les Généraux commandant les divisions et les préfets. Il en rendra compte au Ministre de la guerre.

CHAPITRE II

Ecoles supérieures musulmanes

Art. 3- Il est institué aux frais de l'Etat, dans chacune des villes de Médéah, Tlemsen et Constantine, une école supérieure (*medressa*) pour former des candidats aux emplois dépendants des services de culte, de la justice, de l'instruction publique indigène et des bureaux arabes.

Art. 4- l'enseignement des écoles supérieures est gratuit, et comprend:

Un cours de grammaire et de littérature (nahhon);

Un cours de droit et de jurisprudence (fak);

Un cours de théologie (touhhid).

Art. 5- le personnel de chaque école se compose de:

Un directeur, chargé en même temps de faire un des trois cours, auquel
il sera alloué un traitement 2.100 fr

Deux professeurs au traitement de..... 1.500 fr 3.000 fr

Un oukaf (homme de peine) au traitement de.....600 fr

Art. 6- Les directeurs et professeurs des écoles supérieures musulmanes sont
nommés par le Ministre de la guerre, sur la proposition du Gouverneur-Général
de l'Algérie.

L'oukaf est nommé par le général commandant la division, sur la
désignation du directeur de l'école.

Art. 7- Chaque école supérieure sera installée auprès d'une des mosquées
auxquelles étaient attenantes des medressa.

Une subvention de 100 fr. par an sera accordée aux dix élèves les plus
méritants de chaque école; il leur sera également donné un logement dans
l'établissement, si les dispositions du local le permettent.

Art. 8- Les écoles supérieures sont placées sous la surveillance de officiers
généraux commandant les provinces. Cette surveillance s'exerce par
l'intermédiaire des bureaux arabes.

Art. 9- Les écoles supérieures sont inspectées, chaque année, par un des
officiers français attachés aux affaires arabes, et par un des professeurs aux
chaires publiques d'arabe désigné par le gouverneur général de l'Algérie.

Art. 10- Les dépenses résultant de la création des écoles supérieures
musulmanes sont à la charge du budget de la guerre.

Art. 11- Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à l'Elysée National, le 30 septembre 1850

Signé: L-N BONAPARTE

Le Ministre de la Guerre.

D'HAUTPOUL.

Vu pour être promulgué en Algérie:

Alger, le 3 octobre 1850

Le Gouverneur Général de l'Algérie.

Singé: V. CHARON

الملحق رقم 16 :

صدور المرسوم الإمبراطوري القاضي بإنشاء الكوليج العربي الفرنسي 14 جويلية 1857م¹

Napoléon,

Par la grâce de dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Sur le rapport de notre Ministre, Secrétaire d'état au département de la guerre,

Nous avons décrété et décrétons ce qui suit

Titre 1er- Institution d'un collège arabe -français

Art. 1er-. Un collège impérial arabe-français (mdersat-es soultuania) est institué Alger. Il est placé dans les attributions de Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre

Art. 2- 150 élèves seront entretenus dans le collège arabe-français aux frais du budget de l'Etat ou du budget local et municipal 45 comme boursiers, 45 à trois quarts de bourse et 60 comme demi boursiers.

¹ B.O.A.G, N° 507, Op. Cit, pp 117-121

- Le collège reçoit en outre, des élèves indigènes pensionnaires entretenus, soit en entier aux frais des tribus ou des familles, soit en partie aux frais des tribus et en partie aux frais des familles.

- Les enfants européens et indigènes peuvent être admis à suivre les cours du collège comme externes, moyennant une rétribution mensuelle dont la quotité sera déterminée chaque année le par gouverneur général. de l'Algérie.

Titre II - Conditions d'admission

Art. 3- Les places qui sont en totalité ou en partie à la charge du budget de l'Etat ou du budget local et municipal sont réservées pour les fils d'officiers, chefs et agents indigènes, ayant servi ou servant encore l'Etat, et pour les fils de sous-officiers indigènes tués ou restés estropiés par suite de blessures reçues dans l'exercice de leurs fonctions.

-Elles sont accordées de préférence aux orphelins de père et de mère, subsidiairement aux orphelins de père.

Art. 4- Les enfants qui remplissent les conditions indiquées à l'article précédent ne peuvent être admis au collège qu'autant que leurs parents. ou tuteurs ont produit à l'appui de leur demande :

1° L'acte de naissance de l'enfant ou un acte de notoriété établi conformément à la loi.

2° Une déclaration signée d'un docteur en médecine attaché à un hospice civil ou militaire, ou au bureau arabe de la localité, dûment légalisée et constatant que l'enfant a eu la petite vérole ou a été vacciné, et qu'il n'est atteint ni d'affection chronique ni de maladie contagieuse.

-3° Un état authentique des services du père.

- 4°Un relevé du rôle des impôts et un certificat délivré par l'autorité civile ou militaire du lieu de domicile de la famille, énonçant exactement les moyens d'existence, le nombre d'enfants et les autres charges des parents. Si le père fait encore partie d'un corps de troupes; ce certificat est délivré par le conseil d'administration.

Toutes ces pièces doivent être adressées au gouverneur général. de l'Algérie par les préfets et les généraux comm. les divisions et transmises par lui, avec son avis, à notre ministre de la guerre, avant le 1^{er} juillet.

Art. 5- Les familles qui sollicitent l'admission de leurs fils comme pensionnaires, indépendamment des deux premières pièces mentionnées l'art 4,

doivent produire un certificat de l'autorité civile ou militaire du lieu de leur résidence, visé par le préfet ou le général comm. la division et constatant qu'elles sont en état de payer la pension.

Art. 6- Le prix de la pension est fixé à 800 fr., celui de la demi-pension à 400 fr., celui du quart de pension à 200 fr., non compris le trousseau.

- Les familles des élèves admis soit à titre gratuit, soit comme pensionnaires, sont tenues, lors de l'admission, de subvenir aux frais du trousseau dont le prix sera fixé par le conseil d'administration

du collège, sauf approbation de Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre.

Art. 7- Les parents des enfants nommés élèves à trois quarts de bourse ou demi-boursiers, ou élèves pensionnaires, doivent remettre au directeur, lorsqu'ils présentent ces élèves au collège, l'engagement de verser au trésor, par trimestre et d'avance, le prix de la pension ou de la partie de la pension laissée à leur charge.

Titre III - Direction.

Art. 8- La direction du collège impérial arabe français s'exerce sous la surveillance du gouverneur général de l'Algérie.-Le directeur est nommé par nous, sur la présentation de Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre.

Il est choisi exclusivement parmi les personnes qui connaissent la langue arabe.

-L'autorité du directeur s'étend sur toutes les parties de l'instruction, de l'administration et du service. Il préside les conseils d'instruction, d'administration et de discipline institués à l'art. 12, ci-après

Art. 9- Un censeur, sous-directeur des études, est chargé de surveiller toutes les parties de l'enseignement. En cas d'absence du directeur du collège, le sous-directeur le remplace dans toutes ses fonctions.

Titre IV - Enseignement et discipline

Art. 10- L'instruction donnée au collège comprend:

- Un cours élémentaire et supérieur de langue française.
- Un cours élémentaire et supérieur de langue arabe.
- Un cours de géographie et d'histoire .
- Un cours de mathématiques.

- Un cours de sciences physiques.
- Un cours d'histoire naturelle.
- Un cours de dessin.

Les élèves pratiquent en outre les exercices gymnastiques,
L'équitation et la natation.

-Ils complètent au collège leur éducation religieuse Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre règle le programme des études.

Art. 11- Les professeurs répétiteurs et maîtres nécessaires aux besoins de l'enseignement, sont nommés par notre ministre Secrétaire d'état de la guerre, sur la proposition du gouverneur général de l'Algérie ,et choisis parmi les personnes connaissant la langue arabe.

Art. 12- Il est établi au collège impérial arabe français un conseil de discipline et un conseil d'instruction.

-Des arrêtés de Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre en déterminent la composition et les attribution.(V. ci-après.)

Titre V Service du culte

Art. 13- Un imam est spécialement chargé, sous la surveillance du directeur, du service du culte et de l'instruction religieuse des élèves.

Il est nommé par le gouverneur général de l'Algérie.

Titre VI Service du SANTé

Art. 14- Un chirurgien-médecin est chargé du service de santé.

Titre VII Administration

Art. 15- Un conseil spécialement chargé de diriger l'emploi des fonds affectés aux dépenses de rétablissement veille à tous les détails de l'administration intérieure.

Sa composition et ses attributions sont réglées par arrêté de notre ministre Secrétaire d'état de la guerre.

Art. 16- Les traitements des directeur, sous- directeur, professeurs et fonctionnaires du collège arabe -français sont déterminés par le tarif annexé au présent décret.

Toutefois, le traitement du directeur pourra être élevé de 1,000 fr. au bout de chaque période ternaire, sans que ce traitement

puisse dépasser 8,000 fr.

Les fonctionnaires du collège -français sont soumis aux retenues prescrites par de la loi du 9 juin 1855, sur les pensions de retraite.

Les dispositions du § 1 de l'art. 4 de la même loi leur sont applicables

Art. 17- Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre, fixe le nombre et le traitement des agents subalternes attachés au collège arabe français.

Le directeur du collège pourvoit aux nominations de ces agents sur la présentation du conseil d'administration.

Titre VIII Inspection

Art. 18- Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre désigne un ou deux inspecteurs parmi les hommes qui ont suivi la carrière de l'enseignement et parmi les orientalistes, pour inspecter au collège les études littéraires et scientifiques.

Art. 19- Un intendant militaire inspecte le collège sous le rapport administratif

Art. 20- Chaque année, après avoir pris l'avis de l'intendant inspecteur et de l'inspecteur des études, ainsi que celui du conseil d'instruction,

le gouverneur général présente un rapport à Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre sur les résultats obtenus, sur les perfectionnement à à pporter à l'enseignement et sur les améliorations et économies dont

l'administration et le régime intérieur lui paraissent susceptibles

Titre IX Sortie du collège

Art. 21- Les élèves qui auront parcouru tout le cercle de l'enseignement du collège et qui auront subi avec succès, au terme de leurs études, un examen officiel, recevront un diplôme spécial qui équivaldra au baccalauréat pour les emplois donnés en Algérie par le département de la guerre.

Art. 22- Un certain nombre d'emplois de sous-officiers sera réservé chaque année pour ceux des élèves qui, remplissant les conditions énoncées à l'article précédent, désireraient entrer dans les troupes indigènes.

Disposition finale

Art. 23- Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre détermine:-

1° Le mode de comptabilité des dépenses du collège arabe -français.

2° L'âge d'entrée et de sortie des élèves tant boursiers que pensionnaires.

Art. 24- Notre ministre Secrétaire d'état de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait au palais des touileries, le 14 Mars 1857

Signé: Napoléon

par L'Empereur.

Le Maréchal de France, Ministre Secrétaire d'Etat de la guerre

Signé: Vailant

Vue pour être promulgué en Algérie

Le Gouverneur Général de L'Algérie par intérim

Renault

Tarif des traitements des Fonctionnaires et employés du Collège Impérial

-Directeur..... 6,000 fr.

-Sous-directeur..... 4,500 fr

.-Iman..... 1,000 fr.

Professeurs de 1^{er} classe..... 3,500 fr.

2^e — 3,000 fr

3^e — 2,500 fr

4^e — 2,000fr.

Répétiteurs et maîtres de 1^{er} classe..... 1,800 fr.

2^e — 1,600 fr.

Répétiteurs de 3^{er} classe..... 1,400 fr.

Répétiteurs de 4^{er} classe..... 1,200 fr,

Trésorier-bibliothécaire, archiviste et secrétaire des conseils..3,000 fr.-

Econome.....2,500 fr.

Approuvé :

Signé: Napoléon

par L'Empereur

Le Maréchal de France, Ministre Secrétaire d'Etat de la guerre

Signé: Vailant

الملحق رقم 17:

المرسوم الإمبراطوري الصادر يوم 10 ديسمبر 1860 – 19 جانفي 1861م الخاص بتنظيم الإدارة في
الجزائر¹

DI—10 décembre. 1860 -19Janvier. 1861.

Organisation du gouvernement et de la haute administration de l'Algérie,

Art. 1.— Le gouvernement et la haute administration de l'Algérie sont centralisés à Alger sous l'autorité d'un gouverneur général.— Le décret

de nomination du gouverneur général est contre -signé par notre ministre d'Etat.

Art. 2.— Le gouverneur général rend compte directement à l'empereur de la situation politique et administrative du pays.

Art.3.— Le gouverneur général commande les forces de terre et de mer en Algérie; toutefois, le ministre de la guerre et le ministre de la marine conservent, sur l'armée et sur la marine, l'autorité qu'ils exercent sur les armées en campagne et les stations.

Art. 4.— Un sous-gouverneur, général de division, chef d'état- major général, supplée le gouverneur général en cas d'absence.

Art. 5.— La justice, l'instruction publique et les cultes rentrent dans les attributions des départements ministériels auxquels ils ressortissent en France. Toutefois, les écoles françaises-arabes et les écoles indigènes restent dans les attributions exclusives du gouverneur général.

Art. 6. — Le gouverneur général, sauf en ce qui concerne l'instruction publique, les cultes, la magistrature française et les officiers ministériels, nomme directement à tous les emplois qui étaient

¹ DI.10 décembre. 1860 -19Janvier. 1861, MP de Ménerville : Dictionnaire de Législation Algérienne... (1860-1866) , Op. Cit, p 04

à la désignation du ministre de l'Algérie.— Pour les nominations des fonctionnaires qui doivent être faites par nous et qui n'appartiennent pas à l'instruction publique, aux cultes et à la justice, le gouverneur général adresse ses propositions au ministre de la guerre, qui nous les soumet.

Art. 7.—Les actes de haute administration et de gouvernement qui doivent émaner de nous et qui ne concernent ni la justice, ni la marine, ni l' instruction publique et les cultes, nous sont, sur les propositions du gouverneur général, présentés par notre ministre de la guerre, et les décrets sont contre- signes par lui.— Le gouverneur général statue sur toutes les autres affaires administratives qui n'ont point été placées dans les attributions d une autre autorité .

Art. 8. — Le procureur général près la cour impériale d'Alger tait, chaque mois, un rapport au gouverneur général, et il lui remet le double des rapports généraux adressés à notre garde des sceaux. — Aucune poursuite contre un fonctionnaire français ou indigène ne peut avoir lieu sans que le procureur général n'ait remis au gouverneur

général le double du rapport qu'il adresse à notre garde des sceaux, pour être transmis, s'il y a lien, à notre conseil d'Etat, conformément a

l'art. 75 de la constitution de l'an VIII .

Art. 9. —Un conseil consultatif est placé auprès du gouverneur général et sous sa présidence, est composé :1— Du directeur général de l'administration civile. 2—D'un commandant supérieur du génie. 3— D'un inspecteur général des travaux publics.4— D'un inspecteur général des services financiers.5— De deux conseillers rapporteurs. 6— D'un secrétaire. 7— Le conseil consultatif donne son avis sur toutes les affaires renvoyées a son examen par le gouverneur général.

Art. 10. — Tout acte engageant le domaine de l'Etat ou contenant aliénation dudit domaine, à quelque titre que ce soit, et rentrant dans les pouvoirs du gouverneur général, doit être fait en conseil consultatif.— Toute amodiation dépassant dix-huit années pour les biens de l'Etat, quelle que soit la nature des biens, ne pourra être faite

que par nous, notre conseil d'Etat entendu. —Le conseil consultatif est nécessairement appelé et délibérer sur les actes concernant le domaine qui doivent, aux termes de la législation en vigueur,

être soumis à notre conseil d'Etat. — Un décret déterminera les autres affaires sur lesquelles le conseil consultatif sera nécessairement appelé à donner son avis.

Art. 11. — Le gouverneur général prépare le budget annuel de l'Algérie, l'assiette et la répartition des divers impôts.

Art. 12. — Le budget et les répartitions mentionnés en l'article précédent sont soumis à l'examen d'un conseil supérieur. — Ce conseil est composé ainsi qu'il suit : 1— Du gouverneur général, président. 2 — Du sous-gouverneur. 3- Des membres du conseil consultatif.— 4 Des trois généraux commandant les divisions militaires. 6— Du premier président de la cour

impériale d'Alger. 7— Des trois préfets des départements. 8— De l'évêque. 9— Du recteur de l'Académie. 10— De six membres des conseils généraux (deux choisis par le conseil général de chaque province).

Art. 13. — Après délibération du conseil supérieur, le projet de budget et les répartitions sont arrêtés par le gouverneur général, et nous sont soumis par notre ministre de la guerre.

Art. 14. — La sous-répartition des fonds alloués au budget réparti par chapitres est arrêtée par le gouverneur général, après délibération du conseil supérieur.

Art. 15.— Les dépenses et les recettes provinciales et communales continueront d'être réglées conformément à la législation en vigueur.

Art. 16.— Les crédits ouverts au budget général et aux budgets provinciaux de l'Algérie sont mis à la disposition du gouverneur général. — Le gouverneur général délègue aux ordonnateurs secondaires partie des crédits qui lui sont ouverts pour servir l'acquittement des dépenses dont il ne se réserve pas l'ordonnancement direct.— L'état de ces ordonnateurs est adressé au ministre des finances

Art 17. — Les conseils généraux des provinces sont maintenus tels qu'ils ont été institués par le décr. du 37 oct. 1858. — Les attributions des généraux de division et des préfets sont également maintenues telles qu'elles ont été déterminées par le décret. — Toutefois, le gouverneur général pourra autoriser les généraux commandants de division à se faire représenter dans les conseils généraux

par les directeurs des fortifications.

Art. 18. — Toutes les dispositions contraires au présent décret sont et demeurent rapportées .

الملحق رقم 18 :

مرسوم حكومة تور الصادر في 24 أكتوبر - 10 نوفمبر 1870م والخاص بتنظيم الإدارة المدنية في
الجزائر¹

D. (Tours.)- 24 oct.-10 nov. 1870..

Nouvelle organisation administrative de l'Algérie

Art. 1^{er}. — Sont supprimées les fonctions et attributions de gouverneur général de l'Algérie, de sous gouverneur de l'Algérie, et de secrétaire général du gouvernement pour l'expédition générale des affaires civiles. — Le conseil supérieur du gouvernement de l'Algérie et le conseil du gouvernement de l'Algérie sont également supprimés

Art. 2. — Sont abolis les décrets : du 10 dec. 1860, du 30 avril et du 22 mai 1861, la décret. imp. du 5 nov. 1869, les décrets. du 11 juin 1863 et du 7 Juill. 1864.

Art. 3. — L'Algérie renferme trois départements : le département d'Alger, le département d'Oran, le département de Constantine: ce qui établit 99 départements dans la République française.— Chaque département nomme deux représentants du peuple.

Art. 4. — Les trois départements de l'Algérie constituent un seul et même territoire : néanmoins, jusqu'à ce qu'il en ait été décidé autrement, les populations européennes et indigènes, établies dans les territoires dits actuellement territoires militaires, continueront à être administrées par l'autorité militaires, sous la modification portée à l'art .08

Art. 5. — Le gouvernement et la haute administration de l'Algérie sont centralisés à Alger sous l'autorité d'un haut fonctionnaire qui reçoit le titre « gouverneur général civil des trois départements de l'Algérie.

Art. 6. — Un général de division commandant les forces de terre et de mer réunies dans les trois départements, administre les populations européennes et indigènes actuellement soumises à l'autorité militaire, comme il est dit à l'ait. 4. — Il a sous ses ordres les bureaux arabes. — Toutefois, le ministre de la guerre et le ministre de la marine conservent sur l'armée et sur la marine, en Algérie, l'autorité qu'ils exercent sur les armées en campagne et sur les stations navales».

¹ B.O.G.G.A, N°343, Op. Cit, pp331-334

Art. 7. — Chaque département est administré par un préfet qui exerce, sous l'autorité supérieure du gouverneur général civil, les attributions

conférées aux préfets des départements de la République, il reçoit les instructions du gouverneur général civil pour toutes les affaires qui

intéressent la colonisation, et lui rend compte de leur exécution.— En cas d'absence, le préfet est remplacé par son secrétaire général.

Art. 8. — Les populations actuellement soumises à l'autorité militaire dans les territoires dits territoires militaires et sont administrées par un colonel ou lieutenant-colonel nommé par le commandant des armées de terre et de mer (modifié d'abord par décr. du 24 déc, puis abrogé par décr. du 6 fév. 1871 ci-après).— Néanmoins, les préfets sous ses ordres les chefs des différents services civils et financiers dont l'action s'étend sur les diverses populations de l'Algérie et qu'il surveille en vertu de son autorité directe. (V.circ, du 3 déc. ci-après.)— Tout centre où l'autorité civile jugera qu'il existe un nombre d'Européens suffisant pour former un conseil municipal,

sera constitué en commune qui relèvera de l'autorité préfectorale. (V. circ, du 9 déc, infra, Communes.).

Art. 9. — les préfets et les commandants militaires chargés de l'administration des départements de l'Algérie seront tenus d'adresser chaque trimestre au gouverneur général civil un rapport détaillé sur la situation de chaque administration.

Art. 10. — Le gouverneur général civil correspond avec chaque ministre selon la nature des affaires: chaque année un rapport général détaillé est remis par lui au conseil des ministres, imprimé et communiqué à l'Assemblée des représentants du peuple.

Art. 11. — Le gouverneur général civil ne peut être représentant du peuple; mais il a entrée à la Chambre, qui peut d'ailleurs l'appeler dans son sein, et devant laquelle il est responsable de ses actes. — En cas d'absence, il peut déléguer, sous sa propre responsabilité, au secrétaire général du

gouvernement de l'Algérie, la signature des affaires courantes de son administration.

Art. 12. — Il est créé près le gouverneur général civil de l'Algérie un secrétaire général du gouvernement dont les attributions, seront fixées par un règlement d'administration publique.

Art. 13. — Il est créé un comité consultatif du gouvernement général de l'Algérie, composé comme il suit :1-Six citoyens Français ou naturalisés

Français, élus pour trois années, au scrutin de liste et à la majorité absolue des Suffrages, par tout les électeurs français de l'Algérie, et a

raison de deux membres pour chaque département; 2- Le premier président de la cour d'Alger; 3- Le secrétaire général du gouvernement: 4- L'Inspecteur général des travaux civils et les-

sécteurs général des finances en Algérie; ces deux éroters n'ayant toit délibérative que pour les affaires de leur compétence, et sur lesquelles ils présentent leur rapport écrit. — Le gouverneur général civil de l'Algérie prendra, lorsqu'il le jugera convenable, là présidence du comité consultatif. A son défaut, la présidence appartiendra au premier président de fa cour d'Alger. - Le comité consultatif du gouvernement est appelé à donner son avis sur les affaires qui lut seront attribuées par un règlement d'administration publique, arrêté dans lés trois mots, de la publication du présent décret, Provisoirement il donne son avis sur les affaires d'administration qui ne sont pas dans les attributions des préfets (abrogé par décr. du 10Janv. 1871 ci-après).

Art. 14. — Il est créé un conseil supérieur du gouvernement général de l'Algérie composé comme il suit t-Le gouverneur général civil président; — Le commandant des forces de terre et de mer en Algérie t— Le premier président de la cour d'Alger; — L'archevêque d'Alger;— Les préfets dés trois départements;— Neuf conseillers généraux, élus chaque année, dans son sein, par le conseil général de chaque département, à raison de trois membres par conseil — Le conseil supérieur se réunit chaque année la mois d'octobre après la session des conseils généraux, pour délibérer sur le budget général de l'Algérie. Le vice président et le secrétaire sont nommés par le conseil supérieur et dans son sein, à la

pluralité des suffrages.— Le conseil supérieur ne pourra délibérer qu'autant qu'il réunira la majorité de ses membres; les délibérations sont prises à la majorité des membres présents .—Les procès-verbaux seront publiés après la session ; un résumé sommaire des délibérations pourra, en vertu d'une autorisation du conseil, être communiqué à la presse locale pendant la session. — Le projet du budget général de l'Algérie, arrêté provisoirement par le gouverneur général civil, après délibération du conseil supérieur, sera transmis au conseil des ministres pour être définitivement arrêté (abrogé par décr. du 10janv. 1871.ci-après.)

Art. 15. — Il n'est dérogé en rien à la législation actuelle sur les attributions des conseils généraux et des conseils municipaux en Algérie. — un décret ultérieur fixera la composition et le mode d'élection de ces conseils.

Art. 16. — Toutes dispositions contraires au présent décret sont et demeurent abrogées.— Le présent décret sera exécutoire dans les formes prescrites par l'art. 4 de l'ord. du 27 nov. 1816 et par l'ord. du 18 janv, 1817.

AD. Crémieux, L. Gambetta, Glais-Bizoin,
Fourichon.

الملحق رقم 19 :

المرسوم الجمهوري الصادر يوم 23 جويلية 1895م الخاص بتنظيم المدارس الشرعية الثلاث في
الجزائر¹

Le Président de la République française,

Sur le rapport du Ministre de l'instruction publique, des beaux-arts et des cultes.

Le Conseil Supérieur de l'instruction publique entendu,

¹ B.O.A.G, N° 1395, Op, Cit, pp 496-498

Décrète

TITRE PREMIER

Des Médersas

ARTICLE PREMIER. _ La durée des études dans les médersas d'Alger, de Constantine et de Tlemcen est de quatre années.

ART. 2. _ Les musulmans qui se présentent pour admis dans un de ces établissements doivent justifier du certificat d'études primaires élémentaires et subir examen d'entrée

ART. 3. _ L'enseignement comprend les objets suivants:

1° Langue française; notions d'histoire et de géographie, de droit usuel et d'organisation administrative;

2° Arithmétique ; notions de géométrie, de sciences physiques et naturelles;

3° Langue arabe;

4° Droit musulman avec ses applications pratiques;

5° Théologie musulmane

ART. 4. _ A la médersa d'Alger, il comprend, en outre, pour les Catégories d'élèves déterminées par le Gouverneur général de l'Algérie, la langue kabyle et le droit coutumier des kabyles.

ART. 5. _ Ceux des élèves qui, à la fin de la quatrième année, subissent avec succès l'examen de sortie, reçoivent le certificat d'études des médersas.

TITRE II

De la division supérieure de la Médersa d'Alger

ART. 6. _ Il est institué une division supérieure à la médersa d'Alger.

ART. 7. _ La durée des études y est de deux ans.

ART. 8. _ Les élèves en sont recrutés parmi les musulmans qui auront obtenu le certificat d'études prévu à l'article 5 ci-dessus.

Exception pourra être faite à cette règle par décision spéciale du Gouverneur général de l'Algérie.

ART. 9. _ L'enseignement de la division supérieure comprend les objets suivants:

- 1° Théologie musulmane et exégèse coranique;
- 2° Droit musulman et sources de ce droit;
- 3° Littérature arabe, rhétorique et logique;
- 4° Histoire de la civilisation française;
- 5° Eléments de droit français et de législation algérienne.

ART. 10. _ Ceux des élèves qui, à la fin de la deuxième année, subissent avec succès l'examen de sortie reçoivent le diplôme d'études supérieures des médersas.

ART. 11. _ Après les trois années d'exercice dans une des fonctions publiques qui seront déterminées par un arrêté du Gouverneur général, les musulmans pourvus du certificat de capacité prévu à l'article 5 pourront être admis à suivre les cours de deuxième année de la division supérieure d'Alger, en vue d'obtenir le diplôme d'études supérieures.

ART. 12. _ Les programmes et les conditions des examens d'entrée et de sortie prévus aux articles 2, 5 et 10 ci-dessus seront déterminés par arrêtés du Gouverneur général de l'Algérie, sur la proposition du Recteur d'Académie d'Alger.

ART. 13. _ Par délégation du Ministre de l'instruction publique, des beaux-arts et des cultes, le Gouverneur général de l'Algérie est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à Paris, le 23 juillet 1895,

FELIX FAURE

Par le Président de la République,

Le Ministre de l'instruction publique,

des beaux-arts et des cultes,

R.POINCARÉ

الملحق رقم 20:

22 أبريل 1863م¹

محتوى قانون السناتوس كونسيلت الصادر يوم

¹Voir :

- **B.O.G.A** ,N°82, Troisième Année 1863, Imprimerie Tupographyque Bouyer, Alger,1863,p 130 et 132 et 134
- Anonyme, Statistiques et Documents Relatifs Au Sénatus-Consulte sur la Propriété Arabe 1863, Op. Cit, pp23-25
- Dareste Rodolphe, **De La Propriété en Algérie ;Loi du 16 juin 1851 et Sénatus- Consulte du 22 Avril 1863**, Deuxième édition, Challamel Ainé et A Durand éditeur, Paris, 1864, pp 240-244

— **SÉNATUS-CONSULTE** relatif à la constitution de la propriété en Algérie, dans les territoires occupés par les Arabes.

13-22 avril 1863.

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut.

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

Extrait du procès-verbal du Sénat.

SÉNATUS-CONSULTE

Relatif à la constitution de la propriété en Algérie Dans les territoires occupés par les Arabes.

Art. 1^{er} -Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'Etat et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

Art. 2- Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du Tell et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux, fixeront l'ordre et les délais dans les quels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

Art. 3- Un règlement d'administration publique déterminera : .

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

Art. 4-. Les rentes, redevances et prestations dues à l'Etat par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

Art.5-. Sont réservés les droits de l'Etat à la propriété des biens du Beylick et ceux des propriétaires des biens melk.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'Etat, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

Art. 6-. Le second et le troisième paragraphe de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

Art. 7-. Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13 avril 1863.

Le Président,

Signé : Troplong.

Les Secrétaires,

Signé : Baron de Heeckeren, Bonjean,

. Baron T. de Lacrosse

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Sénateur secrétaire,

Signé : Baron T. de Lacrosse.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'Etat et insérées au Bulletin des Lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'Etat au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur

Le Ministre d'Etat,

Signé : A. Walewski

Vu et scellé du grand sceau :

Le Garde des sceaux,

Ministre secrétaire d'Etat au département de la Justice,

Signé : Delangle

: الملحق رقم 21

¹ محتوى قانون التجنيس الصادر يوم 14 جويلية 1865م

- SÉNATUS-CONSULTE sur Vital des personnes et la naturalisation en Algérie.

DU 14 JUILLET 1865

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français,

À tous présents et à venir, salut,

Avons Sanctionnée et Sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

Extrait du procès-verbal du Sénat

SÉNATUS-CONSULTE

RELATIF A L'ÉTAT DBS PERSONNES ET A LA NATURALISATION
EN ALGERIE.

¹ – B.O.G.G.A, , N° 190, Cinquième Année 1865, Imprimerie Thypographique et Littrographique Bouyer Alger, 1866, p365

Art. 1^{er}. — L'indigène musulman est Français; néanmoins il continuera d'être régi par la loi musulmane.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

Art. 2. — L'indigène israélite est Français ; néanmoins il continue à être régi par son statut personnel.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas, il est régi par la loi française.

Art. 3. — L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Art. 4. — La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1 , 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de vingt et un ans accomplis; elle est conférée par décret impérial rendu en Conseil d'État.

Art. 5. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les conditions d'admission, de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer ;

2° Les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommés en Algérie ;

3° Les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 5 juillet 1865.

Le Président,

Signé : Troplong.

Les Secrétaires,

Signé : P. Boudet, Dumas, le comte de Béarn.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Sénateur secrétaire,

Signé : P. Boudet.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice et des Cultes est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 14 juillet 1865.

Signé NAPOLÉON.

Par l'Empereur:

Le Ministre d'État,

Signé : E. Bouher.

Vu et scellé du grand sceau :

Le Garde des sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice et
des Cultes,

Signé : J. Baboche.

الملحق رقم 22 :

صدور قانون 28 جوان 1881 م والقاضي بمنح إداريي البلديات المختلطة في الأقاليم المدنية حق تطبيق العقوبات ضد الأهالي.¹

- Loi ayant pour objet de conférer aux Administrateur des communes mixtes, en territoire civil, la répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat

LOI DU 28 JUIN 1881

- Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,
- Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit:

Art. 1er - La répression par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes.

Ils appliqueront les peines de simple police aux faits précisés par les règlements comme constitutifs de ces infractions.

Art. 2. - L'Administration insérera sur un registre, coté et paraphé, la décision qu'elle aura prise, avec indication sommaire des motifs.

Extrait certifié dudit registre sera transmis, chaque semaine, par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

Art. 3. – Le droit de répression par voie disciplinaire, n'est concédé aux Administrateurs que pour une durée de 7 ans, à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

¹ **B.O. G.G.A.**, N° 838, Vingt et Unième Année 1881, Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana Et Cie éditeur, Alger, 1882, p 266

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881

Jules Grévy

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,

Jules Cazot

الملحق رقم 23 :

صدر قانون الحالة المدنية الخاص بالأهالي المسلمين يوم 23 مارس 1882م¹

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit

Titre 1^{er} : Constitution de l'Etat Civil des Indigènes Musulmans

Art. 1^{er}-. Il sera procédé à la constitution de l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie

Art. 2- Dans chaque commune et section de commune, il sera fait préalablement par les officiers de l'état civil, ou, à leur défaut, par un commissaire désigné à cet effet, un recensement de la population indigène musulmane.

Le résultat de ce recensement sera consigné; sur un registre matrice tenu en double expédition, qui mentionnera les noms, prénoms, profession, domicile et, autant que possible, l'âge et le lieu de naissance de tous ceux qui y sont inscrits

¹ - **B.O.G.G.A, N°871**, Vingt Deuxième année 1882, Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana et Cie ,Alger, 1883,pp 159-163

Art. 3- Chaque indigène n'ayant ni ascendant mâle dans la ligne paternelle, ni oncle paternel, ni {frère aîné, sera tenu de choisir un nom patronymique, lors de l'établissement du registre

matrice.

Si l'indigène a un ascendant mâle dans la ligne paternelle, ou un oncle paternel, ou un frère aîné, le choix du nom patronymique appartient successivement au premier, au deuxième, au troisième.

Si l'indigène auquel appartiendrait le droit de choisir le nom patronymique est absent de l'Algérie, le droit passe au membre de la famille qui vient après lui. S'il est mineur, le droit appartient à son tuteur.

Art. 4- Dans le cas où la famille qui doit être comprise sous le même nom patronymique ne se composerait que de femmes, le droit de choisir le nom patronymique appartient à l'ascendante, et, à défaut d'ascendante, à l'aînée des soeurs, conformément au principe posé par l'article 3.

Art. 5- En cas de refus ou d'abstention de la part du membre de la famille auquel appartient le droit de choisir le nom patronymique, ou de persistance dans l'adoption du nom précédemment choisi par un ou plusieurs individus, la collation du nom patronymique sera faite par le commissaire à la constitution de l'état civil.

Art. 6- Le nom patronymique est ajouté simplement, sur le registre matrice, au nom actuel des indigènes.

Lorsque le travail de l'officier de l'état civil ou du commissaire aura été homologué conformément aux dispositions de l'article 13

ci-après, le registre matrice deviendra le registre de l'état civil, les deux doubles seront envoyés au maire de la commune, qui inscrira les actes de l'état civil des indigènes musulmans- reçus depuis sa confection, gardera un des doubles et enverra l'autre au greffe du tribunal civil de l'arrondissement.

Une carte d'identité, ayant un numéro de référence à ce registre et indiquant le nom et les prénoms qui y seront portés, sera délivrée sans frais à chaque indigène

Art. 7- Lorsqu'un nom patronymique devra être commun à un chef de famille domicilié dans une circonscription, et à des descendants ou collatéraux domiciliés hors de ladite circonscription, avis du nom adopté par le premier sera donné auxdits descendants ou collatéraux, à la diligence du fonctionnaire chargé

de la constitution de l'état civil, et par l'intermédiaire de l'autorité administrative de leur commune.

Ils seront inscrits dans cette dernière suivant cette indication.

La notification sera accompagnée de la remise de la carte d'identité.

Si, au contraire, l'indigène à qui le choix du nom patronymique appartient est domicilié dans une circonscription autre que la circonscription actuellement recensée, il sera mis en demeure, par le maire ou par l'administrateur de la commune, à la diligence du commissaire, d'avoir à faire choix du nom patronymique sous le quel sera inscrit le groupe familial.

Une carte d'identité sera ensuite adressée à tous les membres du groupe.

Art. 8- Dans les circonscriptions où la loi du 26 juillet 1873, sur la constitution de la propriété individuelle, aura été exécutée, le nom patronymique donné à l'indigène propriétaire, en vertu de l'article 17 de cette loi, ne sera attribué à la famille que s'il est choisi par ceux auxquels ce droit est réservé par les articles 3 et 4 de la présente loi.

Si ces individus ont fait choix d'un autre nom, l'indigène propriétaire, membre de la même famille, ajoutera ce nom à celui qui lui a été donné précédemment.

Mention de cette addition sera faite sur son titre de propriété, ainsi qu'au bureau des hypothèques en marge du titre y déposé, ou du registre sur lequel la transcription a eu lieu

Art. 9- Les dispositions qui précèdent sont applicables au fur et à mesure de la constitution de l'état civil dans le lieu de leur domicile:

Aux indigènes musulmans présents sous les drapeaux.

A ceux qui se trouvent dans les hôpitaux ou hospices.

A ceux qui sont détenus dans une prison de France ou l'Algérie.

Dans ces cas, les chefs de corps, les directeurs des hôpitaux et hospices, les directeurs de prison remplissent les attributions conférées au maire ou à l'administrateur pour l'exécution de la présente loi

Art. 10- A la demande des intéressés, ou sur les réquisitions du procureur de la République, mention sera faite en marge des actes de l'état civil, dressés antérieurement, des noms patronymiques attribués en vertu de la présente loi ou de la loi du 26 juillet 1873.

Pareille mention sera faite, à la diligence du procureur de la République, sur les bulletins n° 1 classés au casier judiciaire.

Art. 11- Lorsque le travail de constitution de l'état civil sera terminé dans une circonscription, avis en sera donné dans le Mobacher et par affiches placardées dans la commune.

Un délai d'un mois est accordé à tous les intéressés pour se pour voir, en cas d'erreur ou d'omission, contre les conclusions du commissaire à la constitution de l'état civil

Art. 12- Dans le mois qui suit l'expiration de ce délai, ledit commissaire rectifie, s'il y a lieu, les omissions et les erreurs signalées.

Art. 13- A l'expiration de ce dernier délai, le travail du commissaire est provisoirement arrêté par lui, transmis au gouverneur général civil qui, le conseil de gouvernement entendu, prononce sur les conclusions du dit commissaire.

Au cas où l'opposition des parties soulèverait une question touchant à l'état des personnes, cette question sera réservée et renvoyée devant les tribunaux compétents, soit par le commissaire,

soit par le gouverneur général, sans que, pour le surplus, l'homologation du travail de constitution de l'état civil soit retardée.

Art. 14- A partir de l'arrêté d'homologation, l'usage du nom patronymique devient obligatoire pour les indigènes compris dans l'opération .

Dès ce moment, il est interdit aux officiers de l'état civil, aux officiers publics et ministériels, sous peine d'une amende de cinquante à deux cents francs 50 à 200 francs) , de désigner les dits indigènes, dans les actes qu'ils sont appelés à recevoir ou à dresser, par d'autres dénominations que celles portées dans leurs cartes d'identité.

Art. 15- Tout indigène musulman qui ne sera pas en possession d'un nom patronymique, et qui établira son domicile dans une circonscription déjà soumise à la constitution de l'état civil, devra, dans un délai d'un mois, faire sa déclaration au maire ou à l'administrateur qui en tient lieu. Celui-ci procédera à son égard

comme il a été dit aux articles précédents. L'indigène sera ensuite

inscrit sur le registre matrice, avec le nom patronymique qu'il aura choisi ou qui lui aura été attribué.

Au défaut de déclaration, il sera procédé d'office, par le maire ou l'administrateur, comme il est dit ci-dessus

Titre 1^{er} : Des Actes de l'Etat Civil

Art. 16- Les déclarations de naissance, de décès, de mariage et de divorce deviennent obligatoires pour les indigènes musulmans, à partir du jour où, conformément à l'article 14, l'usage dunom patronymique devient obligatoire.

Les déclarations sont appuyées de la carte d'identité des intervenants à l'acte.

Les noms portés dans le dit acte sont rigoureusement reproduits suivant l'orthographe de la carte d'identité

Art. 17- Les actes de naissance ou de décès, concernant lesindigènes musulmans, sont établis dans les formes prescrites par la loi française.

Les actes de mariage et de divorce sont établis sur une simple déclaration, faite dans les trois jours, au maire de la commune ou à l'administrateur qui en remplit les fonctions, par le mari et par la femme ou par le mari et par le représentant de la femme, aux termes de la loi musulmane, en présence de deux témoins.

Toutefois, lorsque les distances ne permettront pas de faire les déclarations au siège de la commune ou d'une section française de ladite commune, elles seront reçues par l'adjoint de la section indigène.

Ces déclarations seront faites en arabe, suivant des formules imprimées sur des registres visés pour timbre et paraphés par le juge de paix. Ces registres contiendront une souche et un volant reproduisant les mêmes mentions.

Les actes seront revêtus de la signature de l'adjoint indigène on de son cachet et de la signature des parties et témoins, si ceux-ci savent écrire ; s'ils déclarent ne pas savoir écrire, mention en sera faite

Art. 18- Les volants des actes de l'état civil sont détachés de leur souche et adressés, dans les huit jours, à l'officier de l'état civil français, pour être transcrits sur les registres au chef-lieu de la commune.

Art. 19- Il sera statué sur les rectifications à opérer dans les actes de l'état civil, conformément à la loi française.

Par exception et pendant cinq années à partir;, de la délivrance

des cartes d'identité, ces rectifications seront faites sans frais à la diligence du procureur de la République.

Pendant le même délai, les extraits des actes de l'état civil seront délivrés aux indigènes musulmans sur papier libre avec un droit unique de vingt-cinq centimes (0 fr. 25).

Dispositions Générales

Art. 20- Les crimes, délits et contraventions eo matière d'état civil sont punis conformément à la loi française

Art. 21- La fabrication, la falsification d'une carte ou l'usage d'une carte d'identité fausse est réprimé conformément aux articles 153 et 154 du code pénal, sous réserve de l'application de l'article 463 du même code.

Art. 22- Un règlement d'administration publique déterminera les conditions d'exécution de la présente loi, qui sera immédiate ment appliquée à toute la région du Tell algérien, tel qu'il est délimité au plan annexé au décret du 20 février 1873 sur les circonscriptions cantonales.

En dehors du Tell, des arrêtés du gouverneur général détermineront successivement les territoires où elle deviendra exécutoire

Art. 23- Sont abrogées toutes dispositions contraires à la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 23 mars 1882.

Jules Grévy

Par le Président de la République :

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice et des Cultes

, Gustave Humbert

الملحق رقم 24:

صدر قانون 27 جوان 1888م الذي عَدَّ المخالفات المتعلقة بالأهالي المسلمين بـ: 21 مخالفة¹

Loi du 27 Juin 1888

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Artique unique. - La loi du 28 juin 1881, conférant aux administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigénat, est prorogée pour une période de deux années.

Ces infractions sont énumérées au tableau annexé à la présente loi.

Fait à Paris, le 27 juin 1888

Le Président de la République français

Carnot.

Par le Président de la République :

Le Président du Conseil, Ministre de l'intérieur,

C. Floquet.

ANNEXE A LA LOI DU 27 JUIN 1888

Enumération des faits considérés comme infractions spéciales à l'indigénat :

1° Propos tenus en public contre la France et son Gouvernement ;

2° Actes irrespectueux ou propos offensants vis-à-vis d'un représentant ou d'un agent de l'autorité ;

¹ - B.O.G.G.A, N°1117, Op. Cit, pp 651-653

- 3°** Refus ou inexécution du service de garde-patrouille et poste-vigie prescrits par l'autorité, abandon d'un poste ou négligence dans les mêmes services ;
- 4°** Refus de fournir, contre remboursement, au prix du tarif arrêté par le Préfet, les agents auxiliaires, les moyens de transport, les vivres, l'eau potable et le combustible aux fonctionnaires ou agents dûment autorisés dans les régions désignées tous les ans par un arrêté spécial du Gouverneur général ;
- 5°** Inexécution des ordres donnés à propos des opérations relatives à l'application des lois du 26 juillet 1873 et du 28 avril 1887;
- 6°** Inobservation des décisions administratives portant attribution de terres collectives de culture, après avis de la Djemâa consultée! ;
- 7°** Négligence clans le payement des impôts, soulte de rachat du séquestre, amendes et généralement cie toute somme due à l'Etat, ou à la commune. Négligence dans l'exécution des prestations faites en nature ;
- 8°** Manque d'obtempérer aux convocations des receveurs lorsqu'ils se rendent dans les marchés ou dans les douars pour percevoir les contributions ;
- 9°** Dissimulation cle la matière imposable et connivence dans les soustractions ou tentatives de soustractions au recensement des animaux et objets imposables ;
- 10°** Détention pendant plus de vingt-quatre heures d'animaux égarés sans avis donné à l'autorité ;
- 11°** Asile donné, sans en prévenir le chef du Douar, à des vagabonds ainsi qu'à tout étranger à la commune mixte non porteur d'un permis régulier ;
- 12°** Infractions aux instructions portant réglementation sur l'immatriculation des armes ;
- 13°** Habitation isolée, sans autorisation, en dehors de la Mechta, Dechera ou clu Douar ; campement sur des lieux prohibés ;
- 14°** Départ d'une commune sans avoir, au préalable, acquitté les impôts et sans être muni d'un passeport, permis de voyage, carte de sûreté ou livret d'ouvrier régulièrement Visé ;
- 15°** Négligence de faire vise? son permis de voyage clans les communes situées sur l'itinéraire suivi et au lieu de destination ;
- 16°** Défaut par tout indigène, conducteur de bêtes de somme, de trait ou de monture, ainsi que de gros bétail, dectinés à être conduits sur un marché en dehors cle la commune, de se munir d'un certificat, délivré sans frais par

l'autorité, indiquant la marque ou le signallement des animaux dont il s'agit et le nom du propriétaire ;

17° Tapage, scandale, dispute et autres actes de désordre, notamment sur les marchés, n'offrant pas un caractère de gravité suffisant pour constituer un délit ;

18° Refus ou négligence de faire les travaux, le service ou de prêter le secours dont ils auraient été requis dans les circonstances d'accidents, tumultes, naufrages, inondations, incendies, invasion de sauterelles ou autres calamités, ainsi que dans les cas d'insurrection, brigandage, pillage, flagrant délit, clameur publique ou exécution judiciaire ;

19° Réunion sans autorisation pour Zerdja ou Ziara (pèlerinage, repas public). Réunion sans autorisation de plus de vingt-cinq personnes du sexe masculin. Coup de feu sans autorisation dans une fête, par exemple un mariage, une naissance, une circoncision ;

20° Ouverture de tout établissement religieux ou d'enseignement sans autorisation ;

21° Exercice de la profession de « derviche » ou instituteur primaire sans y être autorisé.

الملحق رقم 25:

صدر قانون 21 ديسمبر 1897م الذي عُدَّ المخالفات المتعلقة بالأهالي المسلمين بـ: 26 مخالفة¹

Loi du 21 Décembre 1897

¹ - B.O.G.G.A, N°1504, Trente Septième Année 1897, Imprimerie Administrative Gojoso, Alger, 1898

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article premier .- Les administrateurs des communes mixtes du territoire civil de l'Algérie conserveront, pendant sept ans à partir de la promulgation de la présente loi, à l'égard des indigènes musulmans non naturalisés habitant ces circonscriptions, les pouvoirs de répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigénat

énumérées au tableau annexé à la présente loi.

Art. 2. - Les infractions 'spéciales à l'indigénat sont punies des peines de simple police.

Toutefois, si l'administrateur le juge utile ou si le contrevenant le demande , l'amende ou l'emprisonnement peuvent être remplacés par des prestations en nature imposées au condamné et devant consister en

travaux d'entretien ou d'amélioration des voies de communication, fontaines ou puits d'usage public.

La valeur en argent de la journée de prestation sera celle du tarif de conversion adopté pour les chemins vicinaux.

Chaque journée de travail sera considérée comme équivalant à un jour d'emprisonnement, en tenant compte du temps nécessaire au condamné pour se rendre de sa résidence au lieu où la prestation devra être accomplie.

Elle pourra être fournie en tâche :

Art. 3. - L'administrateur inscrira sur un registre à souche, coté et paraphé, la décision qu'il aura prise, avec indication sommaire des motifs.

Extrait du dit registre sera transmis chaque semaine par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

Un volant détaché du registre à souche et portant les indications nécessaires sera remis sur-le-champ à l'indigène puni.

Art. 4. - Les décisions des administrateurs pourront être attaquées par la voie de l'appel devant le préfet pour l'arrondissement du chef-lieu, et devant le sous préfet pour les autres arrondissements, lorsqu'elles

prononceront un emprisonnement de plus de vingt-quatre heures ou une amende de plus de cinq francs.

L'appel produira un effet suspensif.

L'appelant sera toujours admis à présenter en personne sa défense devant les préfets ou sous-préfets

Art. 5. - Le préfet ou le sous-préfet pourra, si l'appel est fondé, substituer l'amende à l'emprisonnement, réduire et même supprimer la peine.

Sa décision, notifiée à l'administrateur, devra être transcrite sur le registre à souche en marge de la décision infirmée.

Art. 6. - Si l'appel n'est pas fondé, le préfet ou le sous-préfet pourra, en confirmant la décision, infliger à l'appelant une amende de un à cinq francs.

La notification prévue au deuxième paragraphe de l'article précédent sera également obligatoire.

Art. 7. - Les infractions* visées dans l'annexe de la présente loi pourront être atténués dans leur définition ou même supprimées par un arrêté du Gouverneur général.

Art. 8 - Un arrêté du Gouverneur général, soumis à l'approbation préalable du Ministre de l'Intérieur, déterminera les délais et formes de l'appel et réglera les conditions dans lesquelles devra s'exercer le pouvoir disciplinaire des administrateurs civils et le droit d'appel

devant les préfets et sous préfets pour assurer le droit de défense et la publicité des décisions.

Art. 9. - Il sera rendu compte chaque année aux Chambres par le Gouvernement de l'application de la présente loi.

Fait à Paris, le 21 décembre 1897.

Félix Faure

Le Président de La République français

Le Ministre de l'Intérieur,

Louis Barthou .

TABLEAU ANNEXE

1° Propos tenus en public, contre la France et son Gouvernement.

2° Refus ou inexécution des services de patrouille et de garde prescrits par l'autorité; abandon» d'un poste ou négligence dans les mêmes services.

3° Refus de fournir contre remboursement immédiat, au prix du tarif arrêté par le préfet, les agents auxiliaires, les moyens de transport, les vivres, l'eau potable et le combustible aux fonctionnaires ou agents dûment autorisés et accrédités officiellement auprès du chef de la tribu ou du douar, dans les régions désignées tous les ans par un arrêté spécial du Gouverneur général.

Le tarif des divers objets soumis à réquisition sera, par les soins du chef de la tribu ou du douar, publié et porté à la connaissance des indigènes.

4° L'inexécution des ordres donnés en vue de l'application des lois relatives à l'établissement et à la conservation de la propriété. Omission ou retard dans les déclarations d'état-civil prescrites par la loi du 23 mars 1882, et inobservation des prescriptions de cette loi

concernant l'usage du nom patronymique.

5° Inobservation des décisions administratives portant attribution cle terres collectives de culture, après avis de la djemâa consultée.

6° Retard prolongé et non justifié dans le paiement des impôts, soulte de rachat de séquestre, amendes et généralement de toute somme due à l'Etat ou à la commune, ainsi que dans rexécution des prestations faites en nature.

7° Défaut d'obtempérer sans excuse valable aux convocations des contrôleurs et répartiteurs des contributions directes et des receveurs des contributions diverses à l'occasion de l'assiette et de la perception des impôts.

8° Dissimulation de la matière imposable et connivence dans les soustractions ou tentatives de soustraction au recensement des animaux et objets imposables.

9° Détention pendant plus de vingt-quatre heures d'animaux égarés sans avis donné à l'autorité.

10° Asile donné, sans en aviser immédiatement le chef du douar, à des vagabonds, ainsi qu'à tout étranger à la commune mixte non porteur d'un permis régulier.

1 1° Défaut par tout indigène de faire immatriculer, dans un délai de quinze jours, les armes à feu dont il deviendra propriétaire soit par héritage, soit par acquisition légalement autorisée.

12° Habitation isolée, sans autorisation de l'administrateur ou de, son délégué, en dehors de la chefferie ou du douar ; campement sur les lieux prohibés.

13° Défaut par tout indigène de se munir d'un passeport, permis de voyage, carte de sûreté ou livret, d'ouvrier régulièrement visé, lorsqu'il se rend dans un arrondissement autre que celui de son domicile. Le même permis de départ servira pendant un an sans être visé à chaque

voyage. Il sera retiré au détenteur qui en aura fait mauvais usage.

14° Négligence de faire viser son permis de voyage dans les communes où l'on séjournera pendant au moins vingt-quatre heures, sur l'itinéraire suivi, dans un département autre que celui de la résidence.

Négligence de faire viser son permis au lieu de destination.

Le permis pourra contenir la dispense de l'obligation du visa sur le parcours de l'itinéraire.

15° Défaut par tout indigène conducteur de bêtes de somme, de trait ou de monture ainsi que de gros bétail destiné à être conduit sur un marché en dehors de la commune, de se munir d'un certificat, délivré sans frais par l'adjoint indigène de la section communale, qui devra en rendre compte immédiatement à l'administrateur, indiquant la marque ou le signalement des animaux dont il s'agit et le propriétaire.

16° Actes de désordre sur les marchés et dans les lieux publics, n'offrant pas un caractère, de gravité suffisant pour constituer un délit.

17° Refus ou négligence de faire les travaux, le service ou de prêter le secours dont ils auraient été requis dans les circonstances d'accidents[^] tumultes ou autres calamités, ainsi que dans les cas d'insurrection, brigandage, pillage, flagrant délit, clameur publique ou exécution judiciaire.

18° Réunion sans autorisation pour ziara ou zerda (pèlerinage, repus publie) : — réunion sans autorisation de plus de vingt-cinq personnes; du sexe masculin ; — coups de feu, sans autorisation, dans une fête, par exemple un mariage, une naissance, une circoncision,

19° Ouverture de tout .établissement religieux ou d'enseignement, sans autorisation.

20° Refus de comparaître après avertissement écrit devant l'officier de police judiciaire.

21° Négligence ou refus d'envoyer un enfant d'âge scolaire à l'école primaire, quand l'école est située à moins de trois kilomètres, ot qu'il n'est pas présenté d'excuse valable.

22° Transgression ou inexécution des ordres donnés par l'autorité administrative compétente, en vertu d'une loi ou d'un règlement.

23° Infraction aux règlements d'eau et usages locaux concernant les fontaines, puits, sources, rivières et canaux d'irrigation indépendamment des amendes et dommages-intérêts encourus pour contraventions à la police des eaux.

24° Abatage, sans autorisation de l'administrateur, d'un ou plusieurs arbres d'une utilité reconnue, hors le cas prévu par l'article 7 de la loi du 9 décembre 1885.

25° Refus de fournir les renseignements demandés par les agents de l'autorité administrative ou judiciaire dans l'exercice de leurs fonctions ; faux renseignements donnés à ces mêmes agents.

26° Bris, détérioration, destruction, enlèvement ou déplacement de jalons, tas de pierre, témoins, signaux topographiques, bornes, limites, placés par l'autorité ou par ses agents.

الملحق رقم 26 :

محتوى القرار الملكي الصادر يوم 22 جويلية 1834¹ (تعيين الحاكم العام العسكري، وتنظيم الإدارة العليا في الجزائر)

OR. 22 Juillet 1834.

-Ordonnance qui crée, pour le commandement général et la haute administration des possessions françaises dans le nord de l’afrique, un

¹ R.A.G.A , Op. Cit, pp 52-53

gouverneur général ayant sous ses ordres différents fonctionnaire civil et militaire

Louis- Philippe, Roi des Français, etc,

Sur le Rapport de notre ministre secrétaire d'état de la guerre, président du conseil

Nous avons ordonné et ordonnons ce qui suit :

Art. 1^{er}.— Le commandement général et la haute administration des possessions françaises dans le N. de l'Afrique (ancienne régence d' Alger) sont confiés à un gouverneur général.— Il exerce ses pouvoirs sous les ordres et la direction de notre ministre de la guerre.

Art 2. — Un officier général commandant les troupes, un intendant civil, un officier général commandant la marine, un procureur général, un intendant militaire, tin directeur des finances, sont chargés des différents services civils et militaires, sous les ordres du gouverneur général et dans la limite de leurs attributions respectives.

Art. 3— Le gouverneur général a près de lui un conseil composé de fonctionnaires désignés dans l'article précédente —Suivant la nature des questions soumises au conseil, le gouverneur général y appelle les chefs des services spéciaux ,civils où militaires, que l'objet des discussions peut concerner. Ils ont voix consultative.

Art.4.— Jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné, les possessions françaises dans le N. de l'Afrique seront régies par nos, ordonnances.

Art.5 — Le gouverneur général prépare, en conseil, les projets d'ordonnances que réclame la situation du pays, elles transmet à notre ministre de la guerre.— Dans les cas extraordinaires et urgents,

il peut provisoirement, et par voie d'arrêté, rendre exécutoires les dispositions contenues dans ces projets .

Art. 6.— Des ordonnances spéciales détermineront les attributions du gouverneur général et du conseil, ainsi que l'organisation de l'administration civile, celle de la justice et celle des finances. L'administration de l'armée et celle de la marine demeurent soumises aux lois et ordonnances qui les régissent.

Art. 7.— Notre Président du Conseil Ministre Secrétaire – d'Etat de la guerre est chargé de l'exécution de la présente Ordonnance.

Paris, le 24 Juillet 1834

Louis- Philippe.

صدر القرار الجمهوري يوم 16 فيفري 1876 والمتعلق بتنظيم المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر¹

Arrêté du 16 Février 1876

Le Gouverneur général civil de l'Algérie;

Vu le décret du 30 septembre 1850;

Vu le décret du 15 août 1875, organisant l'Instruction publique en Algérie et autorisant le Gouverneur général à procéder par arrêtés pour la constitution des écoles musulmanes de tout ordre,

Arrête :

ART. 1^{er}. _ Dans les écoles musulmanes d'enseignement supérieur (Médreças) d'Alger, de Tlemcen et de Constantine, l'autorité du Gouverneur général sera exercée par l'intermédiaire:

1° Des Généraux commandant les Divisions, pour la surveillance politique et administrative;

2° Du Recteur de l'Académie, en ce qui concerne la direction des études et la discipline intérieure de ces établissements.

ART. 2 _ Les écoles musulmanes d'enseignement supérieur ont pour but de former des candidats aux emplois du Culte musulman, de la Justice et de l'Instruction publique musulmanes, ainsi qu'aux emplois qui peuvent, en vertu du décret du 21 avril 1866, être occupés par des Musulmans non naturalisés.

ART. 3 _ Chaque année, le Gouverneur général détermine, d'après les besoins présumés des divers services, et les limites des ressources affectées à ces établissements, le nombre d'élèves à recevoir dans les écoles musulmanes d'enseignement supérieur.

Aucun candidat n'est admis, s'il ne justifie, devant une Commission

d'examen, nommée à cet effet par le Gouverneur général, sur la proposition du Recteur, qu'il possède les connaissances nécessaires pour suivre les cours de 1^{ère}

année; il devra justifier, en outre, qu'il est musulman indigène, âgé de 18 ans au moins et de 23 ans au plus.

¹ B.O.G.G.A, N° 643, Op, Cit, pp 109-112

Le programme de l'examen est arrêté par le Gouverneur général, sur la proposition du Recteur de l'Académie. Pour s'y présenter, le candidat devra se faire inscrire, un mois à l'avance, dans les bureaux du Recteur de l'Académie, pour la Médreça d'Alger, et dans ceux de l'Inspection académique, pour les deux autres Médreça; il aura à justifier de son indigénat, de son âge et de sa moralité.

Une liste, par ordre de mérite, sera dressée par la Commission d'examen, et le Gouverneur général désignera sur cette liste les élèves admis.

ART. 4 _ La durée des cours, dans les écoles musulmanes d'enseignement supérieur, est fixée à trois ans. Ces cours embrassent :

1° L'enseignement de la langue française, de l'histoire, de la géographie, de l'arithmétique, des principes du droit français (droit civil, droit pénal, droit administratif) ;

2° L'enseignement de la langue et de la littérature arabes, de la théologie et du droit musulman.

ART. 5 _ Un règlement, préparé par le Recteur de l'Académie, et approuvé par le Gouverneur général, fixe, pour chaque année scolaire la distribution des matières à enseigner.

Nul n'est admis aux cours de la 2e et successivement de la 3e année, s'il ne justifie devant la Commission dont il est parlé à l'article 3, qu'il est apte à suivre le cours supérieur. Néanmoins, les indigènes pourvus du diplôme d'études pour l'enseignement spécial, pourront être admis à suivre les cours -de 2e année.

ART. 6 _ A la fin de la troisième année, un examen de sortie détermine le numéro de classement définitif des élèves ayant terminé leurs études. Ceux-ci font connaître, parmi les emplois disponibles qui leur sont attribués, celui dont ils font choix, et, en cas de non vacance actuelle, la nature de celui qu'ils désirent obtenir, A cet effet, leur sont naturellement réservés, de préférence à tous autres musulmans, ceux des emplois énumérés dans la première partie de l'art. 2 du présent arrêté, qui viendraient à vaquer.

Il est fait droit à ces demandes suivant l'ordre du numéro de classement. .

Les élèves maintenus en dehors du classement perdent tout droit à un emploi.

ART. 7 _ Les élèves des Médreças, sont entretenus sur les fonds des centimes additionnels, ajoutés aux impôts arabes, perçus sur les indigènes des deux territoires.

Les départements, les communes et les chefs de famille, peuvent prendre à leur charge la pension d'élèves indigènes, sous la réserve par ceux-ci de justifier des conditions d'âge, d'aptitude et de moralité exigées par l'art. 3.

ART. 8 _ Les Ecoles supérieures musulmanes sont soumises à des inspections.

L'inspecteur, ainsi que les professeurs, tant français qu'indigènes, sont nommés par le Gouverneur général; l'inspecteur est placé sous les ordres du recteur, auquel il adresse ses rapports.

Les agents inférieurs sont nommés par le général commandant la Division, sur la désignation du directeur de l'école.

ART. 9 _ Jusqu'à ce qu'il en soit autrement décidé, les traitements de l'inspecteur et du personnel des écoles supérieures musulmanes, demeurent ainsi fixés:

Inspecteur des écoles supérieures musulmanes	8.000 fr.
Frais de tournées	1.000
Directeurs.....1re classe	3.000
2e c lasse	2.700
3e classe	2.400
Professeur 1re classe	1.800
2e c lasse	1.500
3e classe	1.200
Oukkaf 1re classe	1.000
2e c lasse	800
3e classe	600

ART. 10 _ Il est pourvu aux dépenses des écoles musulmanes d'enseignement supérieur, à l'aide tant des crédits ouverts au budget de l'Algérie, que de ceux inscrits au budget du fond commun général et des fonds communs divisionnaires des communes indigènes de l'Algérie.

ART. 11 _ Des externes libres, quelle que soit leur nationalité, agréés par le recteur de l'Académie, pourront être admis à suivre les cours, sous les conditions qui seront déterminées par des règlements ultérieurs.

ART. 12 _ Toutes dispositions contraires au présent arrêté, sont rapportées.

ART. 13 _ Les généraux commandant les Divisions et le recteur de l'Académie, sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 16 février 1876.

Signé: Gal CHANZY

الملحق رقم 28 :

صدور القرار الجمهوري يوم 01 أوت 1895 والمتعلق بتنظيم المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر¹

Arrêtés du 1er Août 1895

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu les arrêtés du 20 novembre 1882 et du 26 juillet 1883;

Vu la loi de finances du 16 avril 1895;

Vu le décret du 23 juillet 1895 ;

Arrête

ARTICLE PREMIER. _ Les élèves des médersas se divisent en élèves boursiers et en élèves libres; ils sont tous soumis aux mêmes obligations d'assiduité et de discipline.

ART. 2 _ Les élèves sont recrutés par voie d'examen parmi les indigènes qui n'ont pas dépassé l'âge de dix-huit ans; des dispenses d'âge pourront néanmoins être accordées par le Gouvernement général dans des cas exceptionnels.

ART. 3 _ Les élèves boursiers des médersas admis à la division supérieure de la medersa d'Alger continuent à jouir de leur bourse.

ART. 4 _ Le montant de chaque bourse est de trois cents francs par an. En outre, le logement pour la nuit est assuré aux élèves boursiers, par les soins de l'administration.

Du personnel enseignant

ART. 5 _ Le personnel enseignant de chacune des médersas comprend des professeurs titulaires. La chaire de théologie, celle de langue arabe et celle de droit musulman sont pourvues de professeurs titulaires. Les autres parties de l'enseignement peuvent être confiées à des chargés de cours.

Le professeur de théologie est chargé du cours de droit de quatrième année dans les médersas de Constantine et de Tlemcen.

¹ B.O.A.G, N° 217, Op, Cité, pp 604-608

Le professeur chargé de l'histoire de la civilisation française, ceux qui enseignent le français et les sciences doivent être de nationalité française.

A la médersa d'Alger, le cours de théologie est fait par le professeur chargé de cet enseignement dans la division supérieure.

ART. 6 _ Le personnel de la division supérieure de la médersa d'Alger comprend des professeurs titulaires et des chargés de cours ; la chaire de théologie et d'exégèse coranique ; celle de droit musulman et des sources de ce droit ; celle de littérature arabe, théorique et logique et celle d'histoire de la civilisation française sont pourvues de professeurs titulaires.

Des professeurs de théologie, de droit et de littérature arabe font, en outre, un cours aux élèves de quatrième année de la médersa.

ART. 7 _ Le traitement des professeurs titulaires est ainsi fixé :

Dans les médersas : 3,000, 2,600, 2,200, 1,800, et 1,500 francs.

Dans la division supérieure de la médersa d'Alger : 4,000, 3,500, 3,000, et 2,500 francs.

ART. 8 _ Un ou plusieurs ouqqafs sont attachés au service des médersas ; leur traitement est fixé à 1.200, 1,000, et 900 francs.

ART. 9 _ Le personnel enseignant est nommé par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur. Le personnel secondaire est nommé par le Recteur.

De l'Administration

ART. 10 _ Chaque médersa est administrée par un des professeurs de nationalité française, désigné par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur. A Constantine et à Tlemcen, le *préciput* du Directeur est de 500 fr. ; il est de 1,000 à Alger.

ART. 11 _ A la fin de chaque année scolaire, le Directeur adresse au Recteur, qui le transmet au Gouverneur général, avec ces observations, un rapport détaillé sur la marche des études, les résultats obtenus par chaque élève et en général sur tous les faits de nature à intéresser l'administration supérieure.

De l'Inspection

ART. 12 _ Un fonctionnaire désigné directement par le Gouverneur général sera appelé, à titre d'Inspecteur général, à visiter tous les ans les médersas. Il assistera aux différents cours et fera connaître son avis sur le personnel enseignant, sur les méthodes employées et les résultats obtenus. Il rendra compte

au Gouverneur général du résultat de son inspection et lui signalera toutes les modifications qu'il lui paraîtrait utile d'apporter au fonctionnement des médersas

Copie de ce rapport sera transmise au Recteur par les soins de l'Inspecteur général.

Une indemnité annuelle de 4,500 francs sera attribuée au fonctionnaire chargé de l'inspection générale.

De la Discipline

ART. 13 _ Les peines disciplinaires sont :

- 1° La réprimande;
- 2° La retenue de solde;
- 3° L'exclusion définitive.

Cette dernière peine ne pourra être prononcée que par le Gouverneur général, sur le rapport du Recteur.

ART. 14 _ Le Recteur de l'académie d'Alger est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 1er Août 1895.

JULES CAMBON

Arrêté:

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Considérant qu'étant donné son rôle dans le monde musulman, la France doit exercer son influence bienfaisante sur les indigènes de l'Algérie en exigeant des fonctionnaires musulmans qu'elle emploie, pour certains services spéciaux, une instruction au moins égale à celle des fonctionnaires similaires des pays musulmans voisins;

Considérant que les médersas actuelles, suffisantes pour le recrutement d'un personnel secondaire, ne sont point en mesure de préparer un personnel plus instruit dont l'administration a besoin;

Considérant que l'institution des médersas présentant un intérêt politique doit, dès lors, être l'objet d'une surveillance toute spéciale de la part du Gouverneur général;

Vu les arrêtés du 20 novembre 1882 et du 26 juillet 1883;

Vu la loi de finances du 16 avril 1895;

Vu le décret du 23 juillet 1895

ART. 1er. _ Le certificat d'études des médersas est exigé pour exercer en territoire civil, les fonctions suivantes : aoun, hezzab, muezzin, thaleb, dans les écoles primaires ; oukil, khodja, adel et dellal près du cadi.

ART. 2. _ Le diplôme d'études supérieures des médersas est exigé pour exercer en territoire civil, les fonctions suivantes : bach-adel, imam, cadi, mufti, professeur dans les médersas et dans les mosquées.

ART. 3. _ En territoire de commandement, le certificat d'études des médersas sera seul exigé pour exercer les fonctions prévues à l'article 2.

ART. 4. _ Dispositions transitoires. _ Jusqu'au 1er janvier 1898, il pourra être pourvu aux emplois ci-dessus par des indigènes non pourvus de diplômes en cas d'absence de candidats diplômés.

Le présent arrêté sera lu et affiché dans toutes les mosquées, mahkamas, médersas et écoles de la colonie.

MM. les Généraux commandant les divisions, MM. les Préfets des départements d'Alger, d'Oran et de Constantine et M. le Procureur général sont chargés, chacun en

ce qui concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Paris, le 1er Août 1895.

JULES CAMBON

الملحق رقم 29:

صدور الأمر الملكي يوم 15 أفريل 1845م والمتعلق بتنظيم الإدارة العامة والعمالات الإدارية في
الجزائر¹

¹ Voir :

-Or 15 Avril -31 Aout 1845, MP de Ménerville : Dictionnaire de la législation Algérienne ...(1830-1860),

Op,Cité, pp 13-16

-, R.A.G.A , Op. Cit, pp 333-334

OR. —15 Avril.-31 Août 1845. Nouvelle organisation

Louis- Philippe, Roi des Français, etc,

Sur le Rapport de notre ministre secrétaire d'état de la guerre, président du conseil

Nous avons ordonné et ordonnons ce qui suit :

Titre . 1.— Dispositions générales,

Art. 1^{er} —Les ordonnances loyales destinées à régir l'Algérie sont rendues sur la proposition de notre ministre de la guerre.

Art. 2.— Dans les cas imprévus où l'ordre et la sécurité publique sécurité publique. le gouverneur général prend par voie d'arrêté, les mesures jugées, nécessaire.- il en rend immédiatement compte à notre ministre de la guerre.

Art. 3.—L'arrêté rendu extraordinairement par le gouverneur général dans les cas prévus par l'art.2, est exécutoire aussitôt après sa promulgation.

Si le ministre de la guerre refuse son approbation, ou si, dans les trois mois de la dudit arrêté, l'acte ministériel qui le ratifie n'a pas été publié au Bulletin officiel des acte du gouvernement de l'Algérie, l'arrête est considéré de troiscomme abrogé, et demeure nul et sans effet.

Art. 4.—Nos ordonnances et tous acte du gouvernement sont rendus exécutoires, en Algérie, par la promulgation qui en sera faite conformément aux règles ci-après établies

Art. 5.— La promulgation résulte de l'insertion au Bulletin officiel des actes du gouvernement en Algérie.

Art. 6.— La promulgation est réputée connue au chef-lieu de la direction de l'intérieur et des travaux publics, un jour après la réception, par le directeur, du buletin général qui lui est transmis par le gouverneur général ; et dans l'étendue de chaque sous-direction, passé ce même délai, après autant de jours qu'il ya aura de fois cinq myriaimètre de distance entre le chef lieu de la direction et celui de la sous-direction, cercles ou mairies qui en dépendent.

Art. 7.— Les numéros du Bulletin officiel portent l'empreinte du sceau du gouvernement de l'Algérie. la réception en est inscrite et constatée sur des registres rection et de chaque sous -direction de l'intérieur.

Art. 8.— Les registres mentionnés au précédent article contiennent, successivement et sans lacune, les, numéros de bulletin- et la date de la réception, ils doivent être signés, a chaque numéro, par les fonctionnaires qui les auront reçut.

Art. 9.— dans les circonstances extraordinaires, de hâter l'exécution des actes du gouvernement, en les faisant parvenir, par voie accélérée, dans les localité, ces jours ou' ils auront été publiée à son de caisse ou par affiche.

Art. 10.— Les chambres de commerce et toutes autres sociétés ayant pour objet des intérêts publiques, sont instituées par une ordonnance royale.

Titre . 2.— De la division du territoire.

Art. 11.— L'Algérie est divisée en trois provinces, savoir :

- La province d'Alger ;
- La province de Constantine ;
- La province d'Oran.

Art. 12.—Chaque province se divise , soit en arrondissemens , cercles et communes. soit en khalifats, aghaliks, kaïdats et cheikhats.

On distingue dans ces circonscriptions , suivant l'état des localités et le mode d'administration qu'elles comportent :

- Des territoires civils ;
- Des territoires mixtes ;
- Des territoires arabes.

Art. 13.—Sont déclarés :

- Territoires civils , ceux sur lesquels il existe une pcpulation civile européenne, assez nombreuse. pour que tous les ser vices publics y soient ou puissent y être complètement organisés.
- Territoires mixtes, ceux sur lesquels la population civile enropéenne, encore peu mombreuse, ne comporte pas une complète organisation des services publics.
- Territoire arabe, toux ce situés, soit sur le littoral, soit dans l'intérieure du pays, qui ne sont ni mixtes ni civils.

Art. 14.— Les territoires civils sont régis par le droit commun, tel que la législation spéciale de l'Algérie le constitue, et sous la réserve des dispositions particulières relatives aux indigènes qui habitent ces mêmes territoires.—

L'administration y est civile. — Les Européens sont libres d'y vendre des immeubles.

Art. 15.— Les territoires mixtes sont soumis a un régime administratif exceptionnel. Les autorités militaires remplissent, sur ces territoires, les fonctions administratives ,civiles et judiciaires.— Les Européens peuvent y former des établissements ,y acquérir et y vendre des immeubles, mais seulement dans les limites déterminées par notre ministre de la guerre, sur la proposition du gouverneur général.

Art. 16.— Les territoires arabes sont administrés militairement.— Les Européens ne sont admis à s'y établir que dans un but d'utilité publique

el en vertu d'autorisations spéciales et personnelles. — Ces autorisations sont accordées par le Gouverneur général, le directeur des affaires arabes entendu.

Art. 17.— Les Européens autorisés à s'établir sur les territoires mixtes et arabes sont soumis au régime administratif propre à chacun de ces territoires.

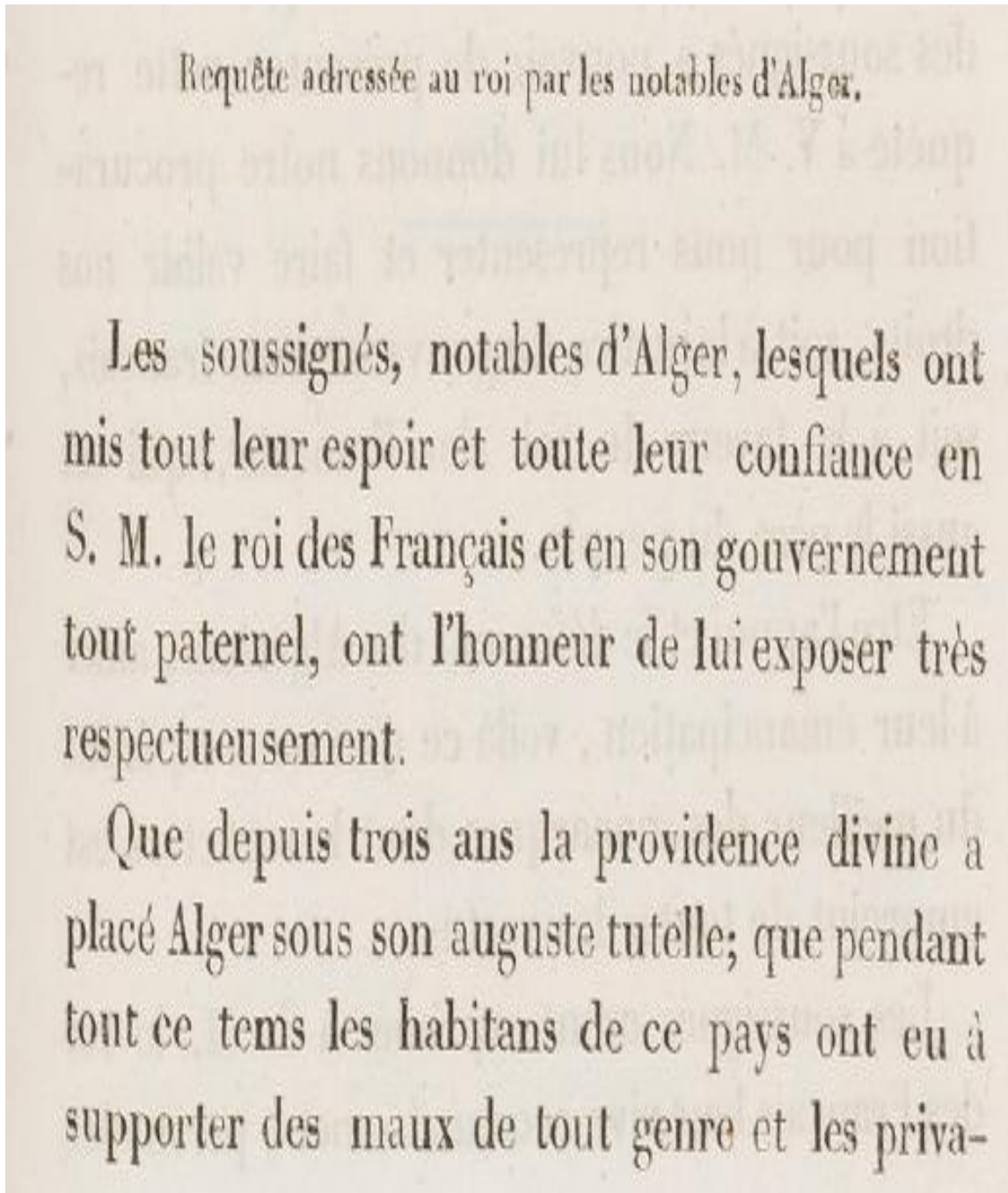
Art. 18.— Les tribus arabes, quels que soit les territoires qu'elles occupent, restent soumises l'autorité militaire. Néanmoins, pour ce qui concerne l'administration locale, les indigènes établis sur un territoire civil dépendent de l'autorité civile, dont les ordres sont toujours transmis conformément à l'art. 100 ci-après, par les bureaux des affaires arabes.

Art. 19.— Les limites territoriales et les chefs lieux des provinces, arrondissements, cercles, communes et circonscriptions arabes, ainsi que la catégorie à laquelle appartiendra chaque partie de territoire, pour le service administratif, seront déterminées par des ordonnances royales rendues sur le rapport de notre ministre de la guerre, d'après la proposition du gouverneur général. Jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné, ces limites, ainsi que les chefs-lieux et la classification des territoires, restent fixées telles qu'elles le sont aujourd'hui.

Art. 20.— Lorsque, d'après l'avis du gouverneur général et le rapport de notre ministre de la guerre, en raison des progrès politiques et du développement colonial, des parties de territoire arabe devront passer dans la catégorie des territoires mixtes, ou des parties de territoire mixte dans la catégorie des territoire scivils, ces modifications seront spécialement l'objet d'ordonnances royales; elles entraînerent de droit le changement du régime administratif, qui devra toujours être civil sur les territoires civils, et exceptionnel sur les territoires mixtes.

الملحق رقم 30:

عريضة من أعيان مدينة الجزائر إلى ملك فرنسا "لويس فيليب" مؤرخة يوم 27 أوت 1833م¹



¹ Sidy Hamdane Ben Othman Khodja, **Op, Cité**, pp 427-429

tions les plus grandes. C'est vainement qu'ils ont adressé leurs plaintes et griefs au gouvernement de S. M. ; on n'a tenu aucun compte de leurs réclamations , on n'a redressé aucun tort ; et il semble au contraire que plus on se plaint et plus la situation des habitans s'aggrave.

Les soussignés n'attribuent tout cela qu'à une fatale combinaison , car le même gouvernement français répand ses trésors avec largesse pour la propagation des idées libérales et pour coopérer au bonheur des peuples. Les Algériens seuls ne seront pas exceptés de tant de bienfaits et S. M. le roi des Français voudra bien les considérer comme étant dignes de son attention et de sa bienveillance.

Sidy Hamdan Ben Othman Khoja , au nom des soussignés a pouvoir de présenter cette requête à V. M. Nous lui donnons notre procuration pour nous représenter et faire valoir nos droits, soit à la justice du gouvernement français, soit à la faveur du roi des Français , qui est aussi le père du peuple.

Etre l'appui et le défenseur des Algériens , aider à leur émancipation , voilà ce que nous espérons du meilleur des monarques dont le caractère est empreint de toutes les vertus.

Les soussignés osent exprimer à S. M. le roi des Français leur vive reconnaissance , persuadés

d'avance de ses bonnes dispositions en faveur de leur pays.

Ils concluent la présente requête avec les termes les plus humbles et les plus soumis, et chacun a signé de sa propre main.

Ils sont avec respect ,

Ses très-humbles et très-fidèles serviteurs,

Alger le 27 août 1835.

(*Selon les signatures.*)

لملحق رقم 31 :

عريضة ضد التجنس ومن أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي¹

قسنطينة في 10 جويلية 1887

الحمد لله

إلى السادة أعضاء مجلس الشيوخ

إلى السادة أعضاء البرلمان باريس

سادتنا:

نحن الموقعون أسفله، مسلمو سكان الجزائر، قد تطرق إلى عملنا مشروع القانون الذي قدمه السيدان ميشلان وقوتيي، والذي يهدف إلى إدماج المسلمين جملة في الأمة الفرنسية عن طريق ما يسمى بالتجنس. كما علمنا كذلك، أن هذا المشروع لقي قبولا حسنا من طرف عدد كبير من أعضاء جمعيتكم (البرلمان) المحترمة، وكذلك من طرف محرري الصحف الباريسية وشخصيات لأخرى التي تسعى دائما لتحسين الوضعية الاجتماعية لشعب الأهالي المسلمين، وترغب في أن تراه على قدم المساواة مع الأمة الفرنسية بخصوص التمتع بالحقوق السياسية والوصول إلى أعلى الدرجات في سلم المعارف الإنسانية، عن طريق الدراسة ونشر التعليم، وفي النهاية لغرض تحقيق تقدمه المستمر في طريق التقدم والإدماج.

هذه هي أهداف نواياكم النبيلة وعطفكم. وإنه لمن الواجب علينا أن نشكر سيادتكم الموقرة على ذلك وأن نبجل قدر المستطاع مشاعركم الكريمة غير أن هذا الاقتراح لا يلائمنا ولا يستجيب لرغباتنا من وجهة نظر الواجبات التي ستترتب عليها بالمقارنة بالحقوق والامتيازات التي سنحصل عليها، كما سنوضح لكم ذلك.

وجهة النظر الأولى:

إن الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا، سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (العقارات والأموال) أو بالأحوال الشخصية، والحال أن الكل يعلم أن القانون (الشرعية) عندنا هي أساس الدين وأنه غسر مسموح لنا الخروج من هذا الطريق السوي، أما الإجراء الاحتياطي الذي اقترحه

¹ جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 197-205

السيدان ميشلان وقوتيبي والذي يرمي إلى المحافظة على بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية فهو إجراء غير كاف ولا يمكن أن تكون له أية نتيجة عملية.

وبالفعل ,فالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية, عندنا هي مسائل معقدة جدا وتبرز تحت أشكال مختلفة, ويتطلب البث فيها إصدار أحكام تستند على الفقه الإسلامي من طرف القاضي الطبيعي المكلف بتنفيذها ونعني بذلك القاضي الإسلامي وليست هناك حاجة تدعو إلى التوضيح بأن هذه الأحكام ستختفي في نفس الوقت كما تختفي الشريعة نفسها بحكم الدمج داخل الأمة الفرنسية. وبالتحديد ,فإن أعز ما نرغب فيه والذي نتشبه فيه أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا ,فإخضاعنا بالجملة وبدون قيود للجنسية الفرنسية سيجرنا إلى ترك تقاليدنا مما سينجم عنه اضطراب في عوائلنا.

ذلك أنه يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتعارض وتتناقض تناقضا مباشرا مع شرائعنا وحتى مع روح المعتقدات الإسلامية نفسها.

وجهة نظر ثانية: إن الحقوق التي ستمنح للمسلمين ستكون من نوعين مختلفين:

1_ الحق في الوظائف والمناصب من كل نوع.

2_ المساواة التامة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية وأمام القوانين الانتخابية.

وبناء على هذا , فالشيء الذي لا يقبل الجدل هو أنه لكي يعين المسلمون في وظائف يجب أن يستوفوا الشروط المطلوبة بخصوص الكفاءة والاستعداد, وهذا يتطلب مسبقا التوفر على مؤهلات جامعية والحصول على قدر كاف من العلم والمعارف الضرورية لشغل هذه الوظائف وهو الشيء الذي ينقصهم بالضبط , انعدام الكفاءة وغياب المؤهلات المتخصصة. أما فيما يتعلق بممارسة الحقوق الانتخابية بكيفية سليمة ولمصلحتهم فهذا لن ينسى دون جلب اللوم عليهم_ إلا إذا توفر فيهم الشروط الآتية:

العلم والحرية والاستقلال

وللأسف فمسلمو الجزائر متخلفون من زاوية التعليم والتمدن الفرنسي فالأغلبية منهم بمعنى سكان الريف هم أميون تماما قابعين في جهالة مطلقة ولا يسترشدون إلا بنزوات قادتهم ورؤسائهم الذين يخافون منهم غريزيا خوفا شديدا وفي ظل هذه الظروف فإن هؤلاء السكان ليسوا مستعدين وغير قادرين على استخدام الحقوق الانتخابية استخدام جيد فالواقع المنحط الذي هم عليه لا يسمح لهم بالاستفادة من هذه الامتيازات بالتمتع بالمنافع التي يمنحها التجنس وعلى ذلك فالهدف المتوخى منها لن يتحقق.

وهكذا فإن أول إجراء يستوجب اتخاذه هو اعتماد طريقة تهدف إلى تبديد ظلام الجهالة عن طريق إنشاء المدارس ونشر التعليم وتوفيره للأهالي الصغار الذين سيتم إعدادهم بهذه الطريقة لاستقبال الإصلاحات النافعة التي ستؤدي إلى التمدن وإلى الاندماج لأنه لا يمكن الحصول على نتائج في هذا المضمار إلا بالتدرج ونتيجة لكل هذه الملاحظات ومن أجل إبعاد كل لبس في أذهان سيادتكم فإننا أخذنا المبادرة بعرض هذه البراهين عليكم والمطالبة في هذا المكتوب في نفس الوقت بأسمائنا نحن هيئة أهالي الجزائر المسلمين بأن الشيء الوحيد الذي يلائمنا هو المحافظة على وضعنا الاجتماعي وعلى تشريعاتنا المدنية منها والدينية وعلى كل الأمور التي ما انفكت الحكومة الفرنسية تحميها منذ أكثر من خمسين سنة وهي بعملها هكذا كانت تسترشد لروح واهتمام سياسي عالي وكذلك من أجل احترام ما نصت عليه معاهدة استسلام الجزائر عام 1830 وهو الوقت الذي دخل فيه بلدنا تحت حكم فرنسا.

ونحن واثقون بأن الحكومة الفرنسية المتشعبة بروح العدالة المبنية على الحرية سوف لن تفرط على رعاياها إجراء على هذه الدرجة من الخطورة بدون أن يسبق ذلك بطلب صريح منهم بهذا الشأن خاصة وإن الباب مفتوح حسب القوانين الجارية أمام كل أحد يرغب في الاستفادة من التجنس وفق مبادرات حرة نابعة من اختياره.

وبعد هذا فإننا نعتقد أنه من واجبنا إخباركم بأن هناك مسائل هامة تتعلق بتحسين ظروف حياة المسلمين وتطوير العلاقات الودية بينهم وبين مواطنيهم من الفرنسيين تستحق البحث والدراسة الجادة كنوع من الإجراءات التمهيدية لاندماج الجنسين في المستقبل تورد منها:

1_تنظيم المدارس العربية ودراسة طرق والوسائل لجعلها في متناول كل المسلمين.

2_منح الأهالي الأعضاء في المجلس البلدي والمجالس العامة نفس الحقوق التي للأعضاء الفرنسيين, في مهامهم الحالية بدون اي قيد ,بمعنى إلغاء التمييز الموجود حاليا فيما يتعلق بانتخاب شيوخ البلدية ونوابهم في المجلس البلدي وكذلك فيما يتعلق في حق الانتداب في المجالس العامة إلى المجلس الأعلى في الجزائر _حيث لا يوجد لنا أي تمثيل فيها للدفاع عن حقوقنا وبعبارة واحدة المساواة التامة بين أعضاء الهيئات الانتخابية على أي مستوى كان.

3_اتخاذ إجراءات لوقف الضرر الذي نعاني منه من جراء التنظيم الجديد للقضاء الإسلامي الناجم عن مرسوم 10 سبتمبر 1886.

4_قيام الحكومة باتخاذ إجراء يسمح للعمالات الجزائرية بأن يكون لها نواب مسلمون منتخبون بواسطة اقتراع مضيق من طرف أبناء ملتهم بشروط يتم تحديدها وسيكلف هؤلاء النواب بتمثيلهم في البرلمان والذين يمكن

اختيارهم من العرب أو من الفرنسيين وبهذه الكيفية يوضع حد لعملية حرمان السكان الذين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة من عدم وجود وسيط_الذي هو في اشد الحاجة إليه_ بينا وبين الحكومة الفرنسية للدفاع عن حقوقنا ويشرح لكم كل المسائل التي تكون لنا فيها مصلحة أو يكون من شأنها إلحاق الضرر بنا .

أما بخصوص الممثلين الحاليين لكل الجزائر فإنهم انتخبوا من طرف العنصر الفرنسي وحده فهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقنا بالاستقلالية المطلوبة خاصة عندما تكون هاته الحقوق تتعارض (أو تبدوا كذلك) مع مصالح موكلهم. انه لمن المبادئ المرعية أن مندوب واحد لا يحق له التصرف ,انطلاق من تفويض من طرف واحد في مسألة تتعارض فيها مصلحة الطرفين ومن هذا القبيل تدرج المسائل التي لها علاقة بالنظم الضريبية والرسوم المختلفة الجارية في العمالات الجزائرية بالإصلاحات المطلوبة في هذا المجال يجب أن تستند على مبادئ العدل والإنصاف في توزيع الأعباء الذي يحفظ حقوق الدولة بدون أن يلحق أي ضرر كان بمصالح الممولين.

كما أن مسألة تكوين الملكية والإصلاحات التي تتضمنها تحتاج هي كذلك إلى دراسات. وباختصار, هذه المسائل وقضايا أخرى كذلك التي تختص بها الجزائر والتي سيكون من الأمل القيام بتعدادها تستحق اهتمامكم وتتطلب دراسات جديدة من طرف سيادتكم.

ولأجل هذه حضرات السادة أعضاء البرلمان فإننا نترجاكم أن تقوموا بتعيين لجنة مختارة من بينكم تكلف بالقيام بجولة في العمالات الجزائرية لإجراء تحريات واسعة للإعراف على وضعية الأمور وسماع مقترحاتنا وبحث مطالبنا بهذه الطريقة ستتعرفون على حقيقة الامور بشكل دقيق وستظهر لكم الحالة كما هي بدون غطاء وستدرك الحكومة من جهتها أين يكمن طريق العدل والإنصاف عند تطبيق القوانين التي تخصنا وإعداد الإصلاحات المتعلقة بنا. ونحن من جهتنا سنتمكن بهذه الطريقة من وضع حد للأضرار التي نعاني منها وخاصة تلك الأضرار الناجمة عن تطبيق المرسوم المتعلق بالقضاء الإسلامي الصادر في 10 سبتمبر 1886.

وبالفعل ,منذ بدأنا تطبيق هذا المرسوم , على الرغم بكوننا مقتنعين منذ البداية بكونه يتعارض مع كل ما كنا نأمل فيه ومع ذلك فإننا لم نرفع أي شكوى ضده ذلك لأننا كنا نرى لأنه بعد وقت وجيز من بدأ تنفيذه فإن السلطات القضائية ستبين هي بنفسها الأضرار المترتبة على تطبيقه, وهي الأضرار التي يقع عبؤها على المسلمين وأن هذه السلطات ستتأكد بكون هذا المرسوم سيئا من جميع جوانبه.

هناك حادث يبرهن لكم على أنه هذا المرسوم مضر بالأهالي في المناطق الجزائرية وهو أنه أثناء زيارة السادة الوزراء صحبة الوالي العام خلال شهر أفريل المنصرم, فإن عدد كبير من الممثلين أعضاء الهيئات الانتخابية وكذلك أشخاص كثيرين من المقاطعات الثلاثة أدركوا لأن من واجبه أن يضعوا بين أيديهم (الوزراء والوالي العام) شكاوي يث فيها مآخذهم على هذا المرسوم ,منها النقاط الرئيسية الآتية:

1_ الشعور بالغبن والذل بتطبيق هذا القانون الذي يرمي إلى إبطال الشريعة الإسلامية في عناصرها الأساسية بتجريد قضاتها الطبيعيين من الحق في الفصل في القضايا التي ليست لها علاقة بالأحوال الشخصية، القضايا المدنية الممتلكات والعقارات وتحويل هذا الحق إلى القضاة المدنيين.

2_ التأخير والتسويات التي يعانون منها قبل الفصل في قضاياهم من طرف القضاة المدنيين بسبب قلة عدد هؤلاء من جهة و لأنهم لا يعقدون جلساتهم إلا مرة واحدة في الأسبوع ولمعالجة شؤون أخرى كذلك من جهة أخرى لقد نجم عنها أن كثير من الناس يمسون عن تقديم شكاوهم مفضلين التخلي عن مصالحهم وهذه الحالات تظهر على الخصوص في النزاعات التي تستوجب البث السريع، مثل تلك التي تحدث في الأسواق فالناس يضطرون إلى التخلي عن حقوقهم تجنباً للتأخيرات والمصاريف.

وبالفعل فإن معظم النزاعات التي تحدث بين المسلمين هي حول أمور قليلة الأهمية ومحدودة القيمة وإذا قمنا بحصر عدد الأحكام التي صدرت من طرف القضاة المدنيين والتي تخص المسلمين في هذه الفترة وقارناها بعدد الأحكام التي أصدرها القضاة (المسلمين) لنفس الفترة فإننا سنلاحظ أن مصالح الناس النقدية أصبحت مهددة بالخطر والشكاوي التي يرفعونها لاستخلاص حقوقهم عي في تناقض مستمر.

3_ مصاريف القضاء التي تثقل كاهل الناس كثيرا . وبما أن شكاوهم كثيرة ومعظمها تتعلق بأمور ليست بذات أهمية والتي كانت في الماضي يبت فيها القاضي بدون أي مصاريف فإنه سيكون من العدل المعاملات التجارية والعقارية وكل الأمور الأخرى من صلاحيات القاضي وهذا من أجل مصلحة المتقاضين أنفسهم ولغرض تسهيل الحلول وتخفيض النفقات وبعبارة أخرى من أجل التسهيل والسرعة في البث والاقتصاد.

فالسادة الوزراء قد وعدونا بأنهم سوف لن يهملوا مطالبنا ونترجى سيادتكم السامية ومن الحكومة أن تنظر إلينا بعين الرحمة والشفقة إننا نتوسل إليكم تأجيل تطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886، وإعادة العمل بالقضاء الإسلامي بنفس الشروط التي كان يعمل فيها في السابق بمعنى حسب ترتيبات مرسوم شهر ديسمبر 1886. وإذا ما تعذر إلغاء المرسوم المشار إليه إلغاء تام فلنراجع تفاصيله من أجل وضع حد للمقايضات التي نعاني منها من جراء تطبيقه.

ونطلب أولا: بأن للمتقاضين الحق في اختيار الجهة القضائية التي يوكل إليها الفصل في نزاعاتها القاضي (الشرعي) أو القاضي الفرنسي إذا ما اتفقوا على ذلك، أما إذا اختلفوا فإن المدعي هو الذي يكون له الحق في الاختيار وهذا الإجراء يتماشى مع مبدأ الحرية التي يجب أن يتمتع بها كل واحد، ومع مبادئ القانون، وبالفعل فإن أحد لا يجهل بأن قبول الطرفين لأية جهة قضائية أو لأي تحكيم مع الصلاحيات غير المحدودة، فإن هذا لا يتعارض مع القواعد الشرعية.

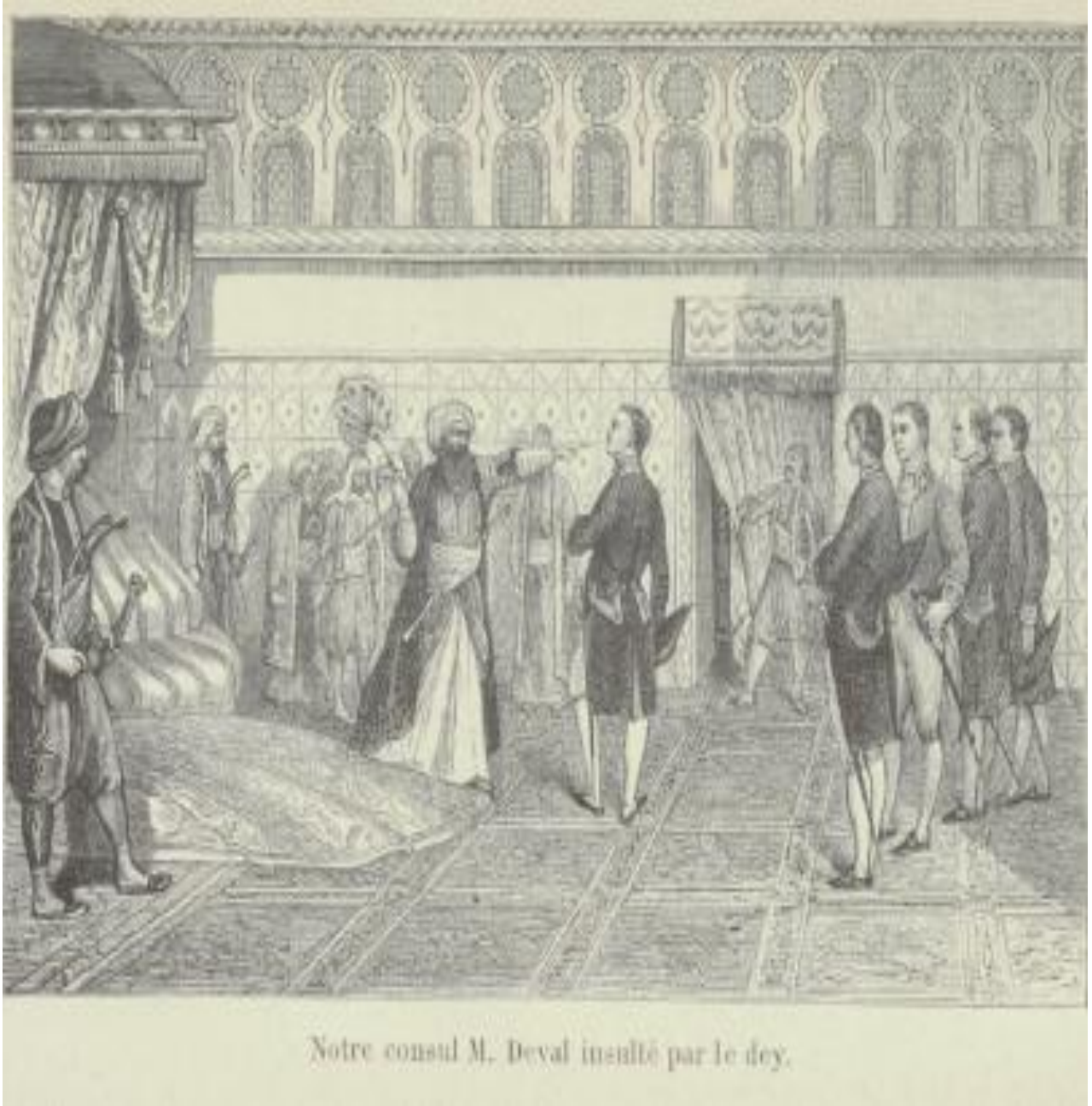
كما نطلب أيضا بأن الفصل في النزاعات التي تحدث حول أمور تتراوح قيمتها ما بين خمسة إلى مائة فرنك تبقى من صلاحيات القاضي (الشرعي) لغرض تخفيض المصاريف بقدر المستطاع ومن أجل سرعة البث, خاصة بالنسبة للمسائل التي تستوجب البث فيها بسرعة كتبك التي تحدث بين الناس في السوق وقد جاؤوا من بعيد من أجلها ويتحتم عليهم العودة مباشرة في نفس اليوم بعد إغلاق السوق.

2_ نطلب كذلك بأن يبقى الفصل في النزاعات التي تخص شؤون الزراعة من صلاحيات القاضي وهي قضايا يتطلب الفصل فيها عادة الاعتماد على الأعراف والتقاليد والتي هي تختلف من جهة أخرى حسب الأماكن والعادات في مختلف المناطق الجزائرية ويمكن أن نقارن هذه الأعراف بمجالس البريدوم, والتي هي محاكم خاصة عند الفرنسيين والتي تخرج أحكامها في بعض الأحيان عن قواعد القانون.

هذا هو العرض لرغباتنا وشكاوينا التي نتقدم بها إلى كرم سيادتكم , واثقين من أنكم ستقبلونها وستقومون باتخاذ إجراءات لتحسين حالنا وإبعاد الأضرار التي نعاني منها عنا. وإننا سنكون معترفين لكم وإلى الأبد بالجميل , و ندعو الله أن يجعل حكومة فرنسا المجيدة دائما قوية منتصرة وموفقة.

الملحق رقم 32:

حادثة المروحة التي وقعت بين الداي حسين والكونت دي بورمون يوم 30 أفريل 1830م¹



¹ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 09

الملحق رقم 33:

مذبحة الفراشيش بأحد مغارات الظهرة سنة 1845م¹



¹ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، مرجع سابق، ص 537

الملحق رقم 34:

الرؤوس المعلقة لزعماء المقاومة الجزائرية: الشيخ بوزيان وابنه وموسى الدرقاوي¹



¹ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 289

الملحق رقم 35:

رخصة سفر "سي محمد بومدين حاج بن حسن" الصادرة عن البلدية المختلطة بـ"تنس" دائرة أورليانفيل
سنة 1877م تحت رقم 16.¹



¹ A.N.O.M, 2U23, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuses sans (Rahmania et Kadria).
permis de voyage du monsieur Si Mohamed bou Median n°16, délivrer par l'arrondissement d'Orléonville en
mars 1877

الملحق رقم 36:

رخصة سفر "سي أحمد بن الشيخ" الصادرة عن دائرة المدينة بعمالة الجزائر سبتمبر 1898¹

Le nom du titulaire Si Ahmed ben El Chikh
 demeurant à Alger
 est autorisé à se rendre au département d'Alger
 pour affaires personnelles

SIGNALEMENT
 Age 35 ans
 Taille 1 m 65
 Cheveux et sourcils châtains
 Front large
 Yeux châtains
 Nez droit
 Bouche petite
 Menton petit
 Visage ovale
 Barbe pas de barbe
 Teint clair
 Marque particulière

Le porteur de ce permis de voyage est autorisé à se rendre au département d'Alger
 pour affaires personnelles
 Média 1898

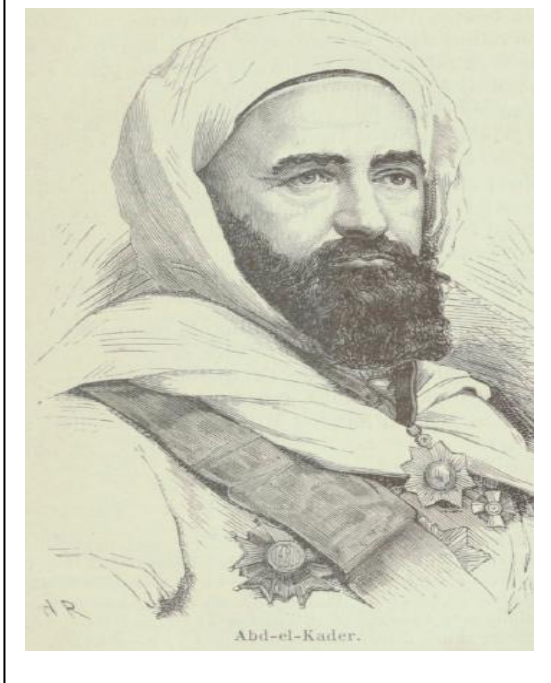
Division municipale de Média

¹ A.N.O.M, 2U23, ALG, département d'Alger, copie de permis de voyage du monsieur Si Ahmed ben El Chikh n° 31, délivrer par l'arrondissement du Média en Septembre 1898

الملحق 37

صور خاصة بالداي حسين¹ والأمير عبد القادر² والحاج أحمد باي³

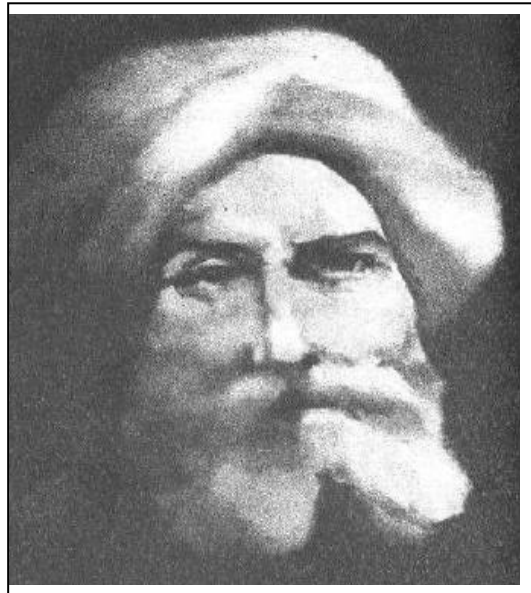
الأمير عبد القادر



الداي حسين باشا



الحاج احمد باي



¹ L.E.Chennechot, Op. Cit, p 07

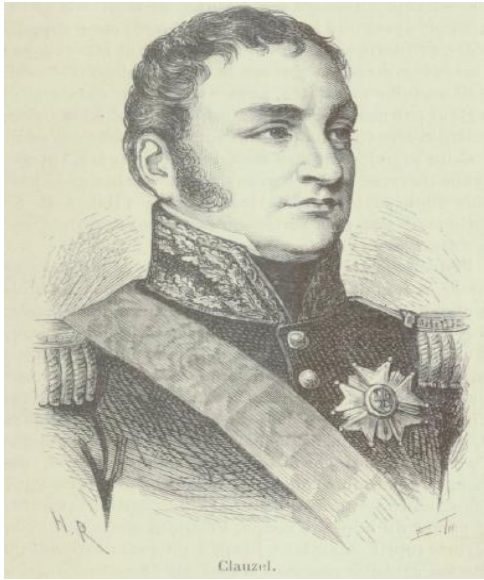
² Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 257

³ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، ط1، ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص 61

الملحق رقم 38:

صور خاصة الكونت دي بورمون¹ وبرتاند كلوزيل² والجنرال شانزي³ ودروي ديرلو⁴

برتاند كلوزيل Bertrand Clauzel



الكونت دي بورمون Comte De Bourmont



دروي ديرلو Drouet d'Erlon



الجنرال شانزي Le.Général.Chanzy



¹ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 29

² Ibid, p 85

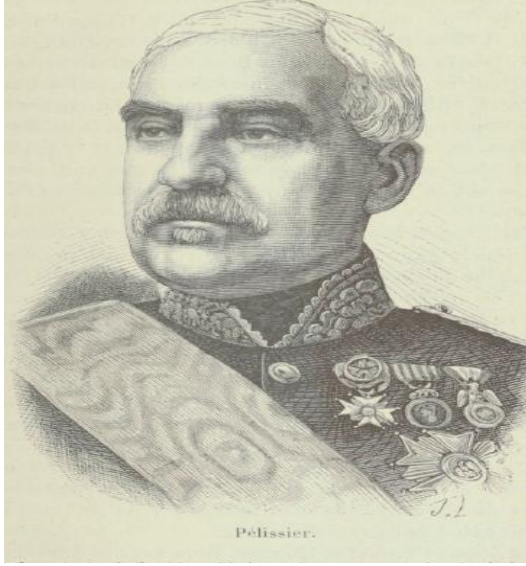
³ Paul Laurencin, Op. Cit, p 43

⁴ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 149

الملحق رقم 39:

صور خاصة بالمارشال بيجو¹ والمارشال بيليسي² و الجنرال راندون³ والجنرال ماك ماهون⁴

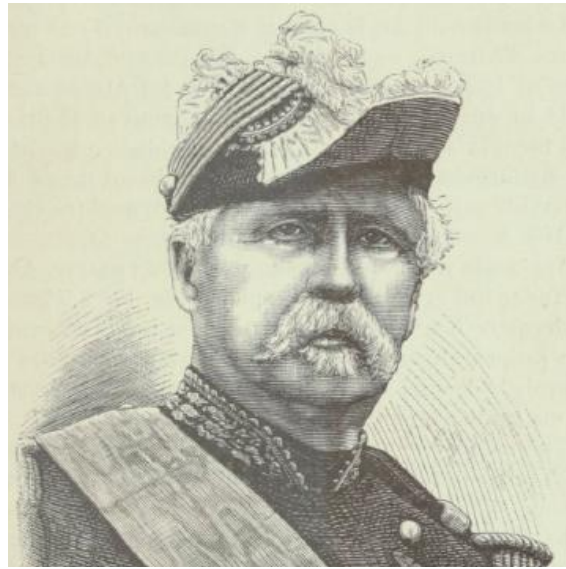
المارشال بيليسي le Marécha.Péllissier



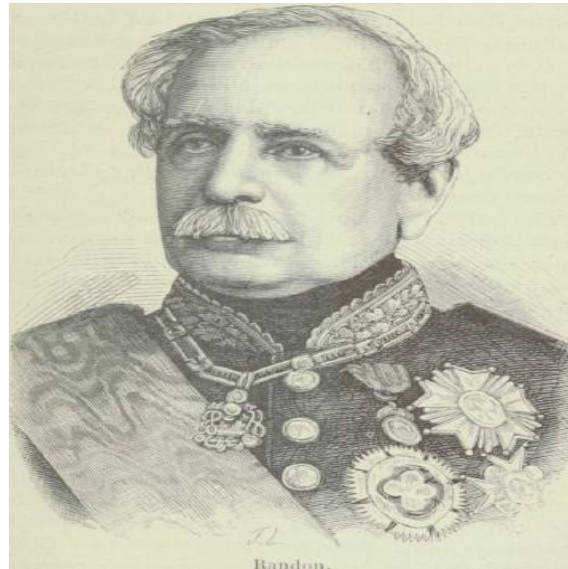
المارشال بيجو Le Maréchal Bugeaud



الجنرال ماك ماهون le Général Mac Mahon



الجنرال راندون Le Général. Randon



¹ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 217

² Ibid, p 309

³ Paul Azan, Les grands soldats de l'Algérie, Op. Cit, p 115

⁴ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 265

صور خاصة بالجنرال يوسف¹ والعقيد دو سانت آرنو² و ليون روش³ والكاردينال شارل لافيغري⁴

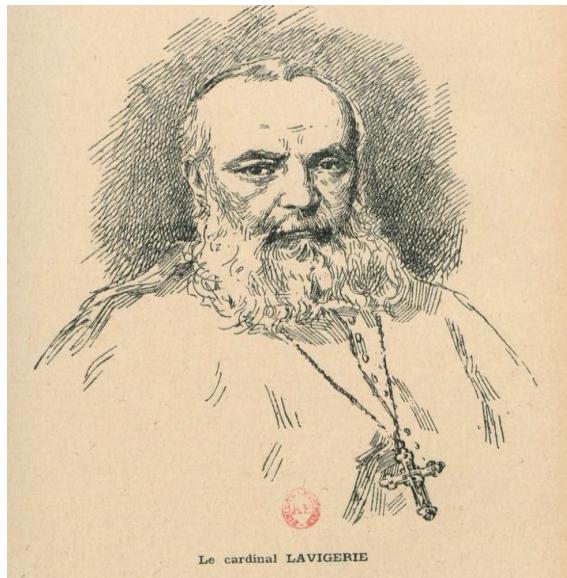
دو سانت آرنو De Saint Arnaud



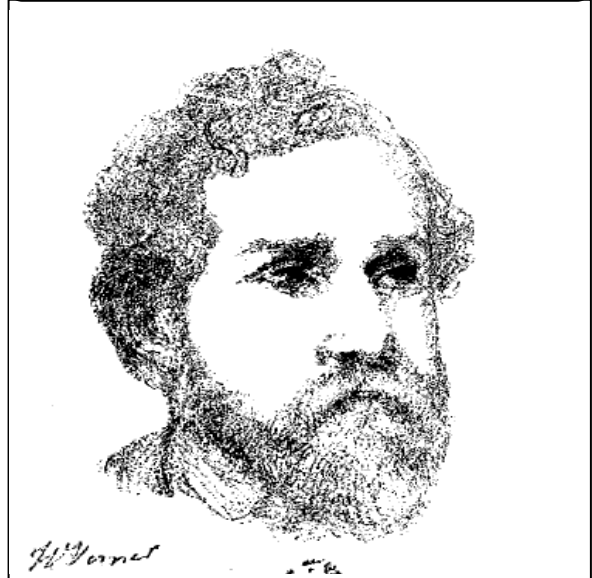
الجنرال يوسف Le Général Yusuf



الكاردينال شارل لافيغري Charles Lavigrie



الجالوس ليون روش Léon Roches



¹ Ferdinand Quesnoy, Op. Cit, p 225

² Paul Laurencin, Op. Cit, p 75

³ Léon Roches, **Op.Cité**, p08

⁴ Alexandre Pons, **La Nouvelle Église d'Afrique, ou Le Catholicisme en Algérie, en Tunisie et au Maroc depuis 1830**, Librairie Louis Namurat, Tunis, 1930, p 129

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: الوثائق الأرشيفية :

01- أرشيف ما وراء البحار (C.A.O.M)، (آكس آن بروفانس، مرسيليا) (فرنسا)

Centre des Archives d'Outre-Mer (C.A.O.M) d'Aix-En-Provence

01- **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuses sans (Rahmania et Kadria). permis de voyage du monsieur Si Mohamed bou Median n°16, délivrer par l'arrondissement d'Orléonville en mars 1877.

02- **A.N.O.M, 2U23**, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuses sans Rahmania et Kadria, Correspondance de sous préfet de Tizi-ouzou au préfet d'Alger n° 1428 le 10 Février 1883.

03- **A.N.O.M, 2U23**, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuses sans Rahmania et Kadria, Arrondissement d'Alger, commune d'Arba, Délégation de 21 Octobre 1885 sur la suppression de la zaouïa et l'école indigène de Sidi Khair- eddine.

04- **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuses sans (Rahmania et Kadria). Copie de permis de voyage du monsieur Si Ahmed ben El chikh n°31, délivrer par l'arrondissement du Média en septembre 1898.

05- **A.N.O.M, 2U23**, Alger, Département d'Alger, toutes les Confréries religieuses sans Rahmania et Kadria, Correspondance du Gouverneur Général de L'Algérie au Préfet d'Alger vers 1900.

02- منشورات أرشيف الحكومة الجزائرية (R.A.G.A):

01- **Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie, 1830-1854**, Imprimerie du gouvernement, Alger, 1856

03- منشورات أرشيف الحكومة العامة للجزائر (G.G.A):

01- G.G. A, **Etat Actuel de L'Algérie**, Imprimerie Typographique Bouyer, Alger, 1862.

02- G.G.A, **Statistique et Documents Relatifs au Sénatus- Consulte sur La Propriété Arabe**, Imprimerie Impériale, Paris, 1863.

03- G.G.A, **Tableau Général au 30 Septembre 1884 des Communes de Plein Exercice Mixte et Indigène des Trois Départements de L'Algérie (Territoire Civil et Trritoire de Commandement) avec indication du Chiffre de la Population Municipale Européenne et Indigène et de la Superficie du Territoire de Chaque Commune**, Imprimerie de l'Association Ouvrière P, Fontana RT C^{ie}, Alger, 1884.

04- G.G.A, F.Accardo, **Tableau Général des Communes de L'Algérie au 01 Janvier 1892 Dressé par Ordre De.M. Jules Cambon , Gouverneur Général**, Imprimerie Pierre Fontana et Compagne, Alger, 1892.

05- G.G.A, F.Accardo, **Tableau Général des Communes de L'Algérie au 01 Janvier 1897 Dressé par Ordre De.M. Jules Cambon , Gouverneur Général**, Giralt Imprimerie du Gouvernement Général, Alger- Mustapha, 1897.

- 06- G.G.A, **Discours de M.Jules Cambon Gouverneur Général de L'Algérie : A l'Ouverture de la Session du Conseil Supérieur de 1897**, Imprimerie Orientale.P Fontana et Cie Éditeur, Alger, 1897.
- 07- G.G.A, **Quelques Aspects de la Vie Sociale et de l'Administration des Indigènes en Algérie**, Imprimerie Orientale Fontana Frères, Alger, 1922.
- 08- G.G.A ,**Quelques Aspects de l'Algérie Française** , Alger 1922.
- 09- G.G.A, **La Colonisation en Algérie : Concessions Gratuites et Ventes à Bureau Ouvert : Renseignements Divers**, Imprimerie Typographique et Lythographique Rives et Romru, Alger, 1924.

04- منشورات أرشيف الحكومة العامة المدنية للجزائر (G.G.C.A):

- 01- G.G.C.A, **Statistique Général de l'Algérie Année 1882 a 1884**, Imprimerie de l'Association Ouvrière, P.Fontana, Alger, (SD).
- 02- G.G.C.A, **Conseil Supérieur de Gouvernement : Procès-Verbaux Séance du 17 Octobre 1872**, Imprimerie de L'Association Ouvrière v-Aillaud ET C^{ie} Alger, 1872.
- 03- G.G.C.A, **État Actuel de L'Algérie Publié D'après les Documents Officiels Par Ordre de M. le Général Chanzy**, Imprimerie Administrative, Gojosso et C^{ie}, Alger, 1877.
- 04- G.G.C.A, **État Actuel de l'Algérie**, Imprimerie Administrative Gogosso et C^{ie} Alger, 1878.
- 05- G.G.C.A , État de l'Algérie : au 31 Décembre 1879 et au 01 Octobre 1880 publié d'après les Documents Officiels par ordre de M.Albert Grévy Sénateur Gouverneur Générale Civil**, Imprimerie Administrative Gjosso ET C^{ie} ,Alger,1880.
- 06- G.G.C.A, **Etat de L'Algérie au 31 Décembre 1880 au 01 Octobre 1881 publié d'après les Documents Officiels par ordre de M.Louis Tirman Gouverneur Générale Civil**, Imprimerie Administrative Gjosso ET C^{ie} Alger,1881.
- 07- G.G.C.A, **État Actuel de l'Algérie au 31 Décembre1882, Publié d'après les Documents Officiels par Ordre de M.Louis Tirman**, Imprimerie de l'Association Ouvrière , Fontana et C^{ie} , Alger, 1883.
- 08-G.G.C.A, **Éxposé de la Situation Générale de L'Algérie Année 1885**,Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana Et Cie éditeur, Alger, 1886.
- 09-G.G.C.A, **Éxposé de la Situation Générale de l'Algérie**,Imprimeur du Gouvernement Général, Alger, 1906

05- نشرات أرشيف عقود الحكومة الجزائرية (B.O.A.G):

- 01- **B.O.A.G, N° 117**, T Troisième 1842-1843, Imprimerie du Gouvernement Alger, 1843.
- 02- **B.O.A.G, N° 140**, T Troisième 1842-1843, Imprimerie du Gouvernement Alger, 1843.

- 03- **B.O.A.G**, N° 153, T Troisième 1842-1843, Imprimerie du Gouvernement Alger, 1843.
- 04- **B.O.A.G**, N° 289, T Huitième 1848, Imprimerie du Gouvernement, Alger 1849.
- 05- **B.O.A.G**, N° 312, T Neuvième 1849, Imprimerie du Gouvernement, Alger 1850.
- 06- **B.O.A.G**, N° 357, T Dixième 1850, Imprimerie du Gouvernement, Alger 1851.
- 07- **B.O.A.G**, N° 366, T Dixième 1850, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1851.
- 08- **B.O.A.G**, N° 376, T Onzième 1851, Imprimerie du Gouvernement, Alger 1852.
- 09- **B.O.A.G**, N° 507, T Dix - septième 1857, Imprimerie du Gouvernement Alger 1858

06- نشرات أرشيف الحكومة العامة للجزائر (B.O.G.G.A) :

- 01- **B.O.G.G.A**, N°302, Troisième Année, Imprimerie Typographie Bouyer, Alger 1863
- 02- **B.O.G.G.A**, N°143, Cinquième Année 1865, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1866.
- 03- **B.O.G.G.A**, N° 190, Cinquième Année 1865, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer Alger, 1866.
- 04- **B.O.G.G.A**, N° 131, Cinquième Année 1866, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1867.
- 05- **B.O.G.G.A**, N° 257, Huitième Année, 1868, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1869.
- 06- **B.O.G.G.A**, N° 260, Huitième Année, 1868, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1869.
- B.O.G.G.A**, N° 257, Première partie, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1871
- 07- **B.O.G.G.A**, N° 343, Première partie, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1871.
- B.O.G.G.A**, N° 346, Première partie, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1871.
- 08- **B.O.G.G.A**, N° 348, Première partie, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1871.
- B.O.G.G.A**, N° 351, Première partie, Dixième Année 1870, Imprimerie Typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1871.
- 09- **B.O.G.G.A**, N°352, Première partie, Onzième Année 1871, Imprimerie Typographique et lithographique, Alger, 1871.
- 10- **B.O.G.G.A**, N° 361, Onzième Année, 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872.

- 11- **B.O.G.G.A, N°363**, Onzième Année 1871, Imprimerie Typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1872.
- B.O.G.G.A, N°368**, Onzième Année 1871, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1872.
- 12- **B.O.G.G.A, N° 567**, Quatorzième Année 1874, Imprimerie Typographique et Lithographique Bouyer, Alger, 1875.
- 13- **B.O.G.G.A, N° 588**, Quinzième Année 1875, Imprimerie de l'Association Ouvrière V.Aillaud et Cie ,Alger, 1876.
- 14- **B.O. G.G.A, N° 591**, Quinzième Année, Imprimerie de l'Association Ouvrière V Aillaud et Cie, Alger, 1876.
- 15- **B.O. G.G.A, N°643**, Seizième Année 1876, Imprimerie de l'Association Ouvrière V.Aillaud et Cie ,Alger, 1877.
- 16- **B.O.G.G.A, N°838**, Vingt et Unième Année 1881, Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana Et Cie Éditeur, Alger, 1882.
- 17- **B.O.G.G.A, N°871**, Vingt Deuxième Année 1882, Imprimerie de L'Association Ouvrière, P.Fontana et Cie ,Alger, 1883.
- 18- **B.O.G.G.A, N°1117**, Vingt Huitième Année 1888, Imprimerie de l'Association Ouvrière P.Fontana et Cie ,Alger, 1889.
- 19- **B.O.G.G.A, N° 423**, Trente Deuxième Année 1892, Imprimerie Pierre Fontana et Cie, Alger, 1893.
- 20- **B.O.G.G.A .N° 1281**, Trente Deuxième Année 1892, Imprimerie Pierre Fontana et Cie, Alger, 1893.
- 21- **B.O.G.G.A, N° 1398**, Année 1895, Trente Cinquième Année, Imprimerie Administrative Gojosso, 1895.
- 22- **B.O.G.G.A, N° 1395**, Année 1895, Trente Cinquième Année, Imprimerie Administrative Gojosso, 1896.
- 23- **B.O.G.G.A, N° 1461** , Trente Septième Année 1897, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1898.
- 24- **B.O.G.G.A, N° 1464**, Trente Septième Année, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1898.
- 25- **B.O.G.G.A, N°1504**, Trente Septième Année 1897, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1898.
- 26- **B.O.G.G.A, N° 1530**, Trente Huitième Année, 1898, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1899.
- 27- **B.O.G.G.A ,N°1537**, Trente Huitième Année, 1898, Imprimerie Administrative gojosso, Alger, 1899.

07- منشورات المجلس الأعلى للجزائر (C.G.A):

- 01- **C.S.G**, Session : Décembre 1879
- 02- **C.S.G, Notice sur le Conseil Supérieur de Gouvernement de L'Algérie**, Grand Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1899

08- منشورات وزارة الحرب الفرنسية:

- 01- Ministère de la Guerre, **Tableau de la Situation des Etablissement Français en Algérie** 1837, Imprimerie Royale, 1838
- 02- Ministère de la Guerre, **Tableau de la Situation des Etablissement Français en Algérie** 1840, Imprimerie Royale, 1841
- 03- Ministère de la Guerre, **Collection des Actes du Gouvernement depuis L'Occupation D'Alger jusqu' au 01 Octobre 1834**, Imprimerie Royale, Paris, 1843
- 04- Ministère de la guerre, **Tableau de la Situation des établissements Français dans l'Algérie**, Alger, 1846

09- الأرشيف الوطني التونسي :

01-A.N.T, S: A, C: 276, D: 13, La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1896-1898. Note (circulaire) de monsieur le consul de France à Tunis aux monsieur les contrôles civiles et responsables des annexes, rédiger en 14 novembre 1896, n° 4634

ثانيا: قائمة المصادر:

01- الكتب :

أ/ - باللغة العربية:

- 01- ابن الأمير عبد القادر (محمد) ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر ، ط2، دار اليقظة العربية بيروت 1964م
- 02- ابن العنزي (محمد الصالح) ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تق: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.
- 03- **ابن** جمعة مغراوي (أحمد) ، جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما يعرض للمعلمين وآباء الصبيان، تح: أحمد جلولي البدوي ورايح بونار، الجزائر، 1975م.
- 04- **ابن** خلدون (عبد الرحمان) ، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج 6، ط1 تح: خليل شحادة وهيكل زكار ، دار الفكر، بيروت-لبنان، **السنة**
- 05** - **ابن** سحنون الراشدي (أحمد) ، الثغر الجمانى في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي مطبعة البعث، قسنطينة، 1973م.
- 06- **ابن** عثمان (خوجة) حمدان ، المرأة، تقديم تعريب وتحقيق: محمد العربي الزيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.
- 07 - **ابن** ميمون الجزائري (محمد) ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح وتق: محمد بن عبد الكريم، ط1، ش.و. ن.ت، الجزائر، 1992

- 08 - **الأمير** (عبد القادر)، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد صغير بناني، محفوظ سماتي ومحمد الصالح الجون، ط7، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010م
- 09 - **السنوسي** (أبو عبد الله)، شرح أم البراهين في علم الكلام، تحقيق وتعليق: مصطفى محمد الغماري الجزائر، 1989م.
- 10 - **الشريف** الزهار (أحمد)، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر، 1974م.
- 11- **الناصري** (أبو راس)، لقطة العجلان في شرف الشيخ عبد القادر الزيان، تحقيق: حمدادو بن عمر منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، الجزائر، 2011م.
- 12-، فتح الإله وممنه في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق وضبط: محمد بن عبد الكريم الجزائري، م.و.ك، الجزائر، 1990م
- 13-، الإصابة في من غزا المغرب من الصحابة، تح: أحمد الطوبلي، المطبعة العصرية تونس، 2010م
- 14- **الوزان** (الحسن)، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1983م
- 15 - **إيميريت** (مارسيل)، الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، تر: عبد الحميد بورايو وحيد بوحبيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2014م
- 16- باي (أحمد)، مذكرات أحمد باي: تح: العربي الزيري، م و ن ت، 1981م.
- 17- تشرشل (شارلز هنري)، حياة الأمير عبد القادر: ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م
- 18- دو طوكفيل (ألكسي)، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترج وتق ابراهيم صحراوي، ط2، د.م.ج، الجزائر، 2017م
- 19- روش (ليون)، إثنان وثلاثون سنة في رحاب الاسلام، تقديم وتعليق: محمد خير محمود البقاعي، ط1 جداول للنشر والتوزيع، الكويت، 2011م
- 20- سبنسر (وليام)، الجزائر في عهد رياس البحر، تر عبد القادر زبادية ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980م.
- 21- سحنون (محمد)، كتاب آداب المعلمين، تقديم وتحقيق: محمود عبد المولى، الجزائر، 1981م.
- 22- شالر (وليام)، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 تر: محمد إسماعيل العربي ش و ن ت، 1982م

23- شلوصر (فندلين) ، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837م، تر وتق أبو العيد دودو، الجزائر 2007م.

24- ما سيبروا (فرانسوا) ، سانت آرنو أو الشرف الضائع، تر : مسعود حاج مسعود، مراجعة احمد بكلي دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م
ب/- باللغة الفرنسية:

- 01- Abbas Ferhat, **La nuit coloniale : Guerre et Révolution d'Algérie** Éditions A.N.E.P , Algérie, 2005.
- 02- Abdallah (M), **De la Sécurité dans les Village et dans les Tribus** Imprimerie de l'Association Ouvrière P.Fontana et Cie, Alger, 1880.
- 03- Alby Ernest, **Histoire Prisonniers Français en Afrique depuis la Conquête**, Desessart Éditeur, Paris, 1847.
- 04- Alpinus, **Quelque Page sur Léon Roches**, Imprimerie Allier Frères Grenoble, Paris, 1898.
- 05- André (Léonce), **Les Compagnes d'Afrique : Récit Populaires et Anecdotes**, P.Lebigre-Duquesne, Libraire Éditeur, Paris, 1868.
- 06- Anonyme, **Colonisation de l'Algérie par un Officier de l'Armée d'Afrique (20 mars 1847)** A La Librairie Sociétaire, Paris, 1847.
- 07- Anonyme, **La Famine en Algérie et les Discours Officiels. Erreurs et Contradictions. (12 Avril 1868)**. Deuxième édition, Chez Challamel Éditeur Paris, 1868.
- 08- Anonyme, **Missions D'Afriques des Pères Blancs**, Bulletin Paraissant Tous les Deux Mois, N° 115 Janvier- Février 1896.
- 09- Anonyme, **Quelque Mots sur le Trésor d'Alger**, Imprimerie de Dondey Dupré, Paris, 1830.
- 10- Anonyme, **Statistiques et Documents Relatifs Au Sénatus-Consulte sur la Propriété Arabe 1863**, Imprimerie Impériale, Paris, 1863.
- 11- Ary (Leblond Marius), **Lavigerie et les Pères Blancs**, Tours Maison Mame Imprimerie, Paris, 1938.
- 12- Aymour Amédée (de Caix de Saint)-, **Questions Algériennes . Arabes et Kabyles**, Paul Ollondorff Éditeur, Paris, 1891.
- 13- Azan (Paul), **Conquête et Pacification de l'Algérie** , Imprimerie de France Paris, 1931.
- 14- , **L'Emir Abdelkader(1808-1883) Du Fanatisme Musulman au patriotisme chrétien**, Paris, 1925.
- 15- , **Les grands soldats de l'Algérie**, publication du Comité National Métropolitain, Alger , 1930
- 16- Barbon (E), **De La Situation des Israélites Indigènes Quand a Leur Etat Civil**, Bastide, Librairie Éditeur, Alger, 1862.
- 17- Beaulieu (Paul Leroy), **L'Algérie et la Tunisie**, Librairie guillaumin et Cie Éditeur, Paris, 1887.

- 18-Behaghel (Alexandre Arthur), **L'Algérie : Histoire, Géographie Climatologie, Hygiène, Agriculture, Forêts, Zoologie, Richesses Minérales Commerce et Industrie, Mœurs Indigènes, Population, Armes, Marine et Administration**, Tissier, Librairie Éditeur, Alger, 1864.
- 19- Benoise (Charles), **Enquête Algérienne**, Legène Oudine et Cie Éditeurs Paris, 1892.
- 20- Benoist (Gustave), **De l'Instruction et de l'Éducation des Indigènes dans la Province de Constantine**, Librairie Hachette et C^{ie} Éditeur, Paris, 1886.
- 21- Ben-Othman Khoja (Sidy Hamdan), **Aperçu Historique et Statistique sur La Régence d'Alger Intitulé en Arabe Le Miroir**, Imprimerie de Goet Chys Fils et Compagnie, Paris, 1833.
- 22- Béquet (Léon) et Simon (Marcel), **Algérie : Gouvernement Administration, Législation , Répertoire du Droit, Administratif**. T 24- Société d'Imprimerie et Librairie Administrative, Paris, 1883.
- 23- Bequet (M), **L'Algérie en 1848 : Tableau Géographique et Statistique** Librairie de L.Hachette et C^{ie}, Paris, 1848.
- 24- Bernard (Augustin), **L'Organisation Communale des Indigènes de L'Algérie**, Émile Larose-Librairie Éditeur, Paris, 1918.
- 25- Berthezène (Pierre), **Dix-Huit Mois à Alger, ou Récit des Événements qui s'y Sont Passés depuis le 14 Juin 1830...Jusqu'à la Fin de Décembre 1831**, Chez August Ricard Imprimeur, Paris, 1834
- 26-Berteuil (Arsène), **L'Algérie Française : Histoire-Mœurs- Coutumes Industrie et Agriculture**, T01, Dentu- Librairie éditeur, Paris, 1856.
- 27- Bès de Berc (Emmanuel), **De L'Éxpulsion des Étranges**, Arthur Rousseau éditeur, Paris, 1888.
- 28- Besson (Emmanuel), **La Législation Civil de L'Algérie : Étude la Condition des Personnes et le Régime des Biens En Algérie**, Chevalier Marescq et C^{ie} Éditeurs, Paris, 1894.
- 29- Blanki (M), **L'Algérie : Rapport sur la Situation Économique de Nos Possessions dans le Nord de L'Afrique**, Édition Coquebert, Paris, 1840.
- 30- Bonnafont (Jean Pièrre), **Douze Ans en Algérie 1830 à 1842**, E.Dentu Éditeur, Paris, 1880.
- 31- Bordier (A), **La Colonisation Scientifique et les Colonies Françaises** Reinwald Librairie Éditeur, Paris, 1884.
- 32- Bourde (Paul), **À Travers L'Algérie : Souvenir de l'Excursion Parlementaire(Septembre-Octobre 1879)**, G.Charpentier Éditeur, Paris, 1880.
- 33- Bugeaud (Thomas-Robert), **La Guerre d'Afrique, Lettre d'un Lieutenant de l'Armée d'Afrique à Son Oncle, Vieux Soldat de la Révolution et de l'Empire**, Paris, 1838.
- 34- Bureau d'études Parlementaires, N°24 , **Notre Relative a Alger : Indigènes Gouvernement .Administration-Organisation judiciaire- Instruction publique- Impôt- Budget-Sol- Domaine- Colonisation - Agriculture-**

- Chemins de fer- Douanes- Commerce**, Imprimerie et librairie Administratives et Classique, Paris, 1891
- 35- Burzet (L'Abbé), **Histoire des Désastres de l'Algérie, 1866-1867-1868 Sauterelles, Tremblement de Terre, Choléra, Famine**, Imprimerie Centrale Algérienne, Alger, 1869.
- 36- Busson (Henri) et Fevre (Joseph) et Hauser (Henri), **Notre Empire Coloniale**, Felix Alcan Édition, Paris, 1910.
- 37- Bresson (Jaques) et Bourgoi, **Rapport sur la Presse Périodique Départemental pendant les Huit Premiers Mois de l'Année 1832**, Chez Frères Palais Royal et Galerie de Nemours et Chez tous les Libraires de France et de l'étranger, Paris, Septembre 1832.
- 38- Cambon (Jules), **Le Gouvernement Générale de l'Algérie (1891-1897)** Librairie H.Champion, Paris, 1918.
- 39- Carette (Ernest), **Recherche sur L' Origine et Migrations des Principales Tribus de L'Afrique Septentrionale et Particulièrement de L'Algérie** Imprimerie Impérial, Paris, (SD).
- 40- Cat (E). , **Petite Histoire de l'Algérie Tunisie – Maroc Après 1830**, T02 Adolphe Jourdan Libraire Éditeur, Alger, 1889
- 41- Charvériat (François), **Huit Jours en Kabyle : A Travers la Kabylie et les Questions kabyles**, Librairie Plon, Paris, 1889.
- 42- Chennechot (L.E), **Histoire Résumée de La Guerre d'Alger, Suivie d'une Notice sur le Dey, d'une Biographie des Principaux Officiers de l'Expédition et... de Tous les Officiers, Sous Officiers et Soldats qui se Sont le plus Distingué**, Paris, 1830
- 43- Clauzel (Bertrand), **Observation du Général Clauzel sur Quelque Actes de son Commandement a Alger** .A .Jdenain Éditeur, Paris, 1831.
- 44- Cormier (Th), **Spécimen Colonial de l'Algérie : Résumé, Réfutation, ou Complément des Systèmes de MM. Leblanc de Prébois, l'abbé Landmann de Lamoricière, Bedeau et Bugeaud**, Moquet Libraires Éditeur, Paris, 1847.
- 45- , **L'Algérie !... moins Lillusion**, Moquet Librairie Éditeur Paris, 1847.
- 46- CT de Meffray (Le Colonel), **Mémoire sur L'Algérie**, A.Lacroix Verbeckhoven Édition, Paris, 1871.
- 47- Dareste (Rodolphe), **De La Propriété en Algérie ;Loi du 16 Juin 1851 et Sénatus- Consulte du 22 Avril 1863**, Deuxième édition, Challamel Ainé et A Durand éditeur, Paris, 1864.
- 48- Daumass (M). et Fabar (M), **La Grand Kabylie Études Historiques** L.Hachette, Paris, 1847.
- 49- D'Ault-Dumesnil (Édouard), **De L'Expédition d'Afrique en 1830** Delaunay Éditeur, Paris, 1832.
- 50- D'Autremont(Faustin) , **Étude sur la Renaissance Islamique et les Puissances Chrétiennes à la fin du XIXe siècle**, Chevalier Maresco et Cie Éditeur, Paris, 1893.

- 51- De Agénor (Gasparin), **la France doit-elle Conserver Alger par un Auditeur au Conseil d'état 1810-1871** , Imprimerie de Béthune et Plon, Paris 1835.
- 52- De Bartillart (Le Marquise), **Relation de La Compagne d'Afrique En 1830 et des Négociation Qui L'ont Précédée avec Les Pièces Officielles, Dont La Moitié était Inédite**, Deuxième Édition, Paris, 1832.
- 53- De Baudicour Louis, **La Colonisation de l'Algérie Ses Élément**, librairie Éditeur, Paris, 1856.
- 54- Decossé Brissac (PH.), **Les Rapports de la France et du Maroc Pendant la Conquête d'Alger 1830-1837**. La Rose, Paris 1931.
- 55- Degrammont (H.D), **Histoire d'Alger sous la Domination Turque 1515-1830**, Ernest, Lerous Éditeur, Paris, 1887.
- 56- De Grieu René, **Le Duc D'Aumale et L'Algérie**, Blériot et Gautier Librairie- Éditeur, Paris, 1884.
- 57- De Laborde (Alexandre), **Au Roi et Au Chambres sur les Véritable cause de La Rupture avec Alger et sur L'Expédition qui se Prépare**, Chez Truchi Librairie, Paris, 1830.
- 58- De Lasalle(Julien), **Étude sur le Régime Disciplinaire en Algérie ; Les Représions Militaire, Les Comissions Disciplines et L'Indigénat**, F.Pichon Successeur Éditeur, Paris, 1889.
- 59- Démontés (Victor), **Les Préventions du Général Berthezègne contre la Colonisation de L'Algérie**, Imprimerie Algérienne, Alger, (SD).
- 60- Demont (R), **Histoire de La Conquête de L'Algérie de 1830-1847**, T02 Édition Arel, Paris, 1847
- 61- Demontès (Victor), **Le Peuple Algérien : Essais de Démographie Algérienne**, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906.
- 62- De Paradis (Venture) , **Alger Au XVIII Siècle**. Typographie Adolphe Jourdan- Imprimeur Libreur Éditeur, Alger, 1898.
- 63- Depont (Octave) et Coppolani(Xavier), **Les Confréries Religieuses Musulmanes**, Adolf Jordan Éditeur, Alger, 1897.
- 64- De Prébois (Leblanc), **Situation de l'Algérie depuis le 04 Septembre 1870** E.Dentu Librairie Éditeur, Alger, 1875.
- 65- De Prébois (François Leblanc), **Bilan du Régime Civile de l'Algérie à la Fin de 1871**, Imprimerie Balitout, Paris, 1872.
- 66- De Reynaud (E Pellissier), **Annales Algériennes**, T01, Anselin et Gaultier laguionie Libraires pour l'Art Militaire, Paris, 1836.
- 67- De Reynaud (E. Pellissier), **Annales Algériennes**, T02, J .Dumain Libraire Éditeur de L'Empereur, Paris, 1854.
- 68- De Saint-Arnaud (Jacques Leroy), **Lettres du Maréchal de Saint- Arnaud 1832-1854**, T 02, Troisième Édition, Michel Lévy Frères Éditeurs, Paris , 1864.
- 69- De Saint Félix (René), **le Voyage de S.M L'Empereur Napoléon III en Algérie et la Régence de S.M L'Impératrice Mai-Juin 1865**, Eug. Pick, De l'Isère Éditeur, Paris, 1865.

- 70- Desjobert (Amédée), **L'Algérie en 1838**, P.Dufart Éditeur, Paris, 1838.
- 71- D'Estre (Henry), **Mémoire du Général Changarnier**, Édition Berger Hevrault, Paris, 1930.
- 72- Déstry (Stéphen), **Histoire d'Alger : de Son Territoire et de ses Habitants, de ses Pirateries, de son Commerce et de ses Guerres, de ses Mœurs et Usages, depuis les Temps les plus Reculés jusqu'à Nos Jours**, 03 Édition, Paris, 1845
- 73- De Tassy (Laugier), **Histoire du Royaume D'Alger avec l'État présent de se Gouvernement, de ses Forces de Terre et de Mer et de ses Revenus Police, Justice Politique et Commerce**, (SD).
- 74- De Tocqueville (Alexis), **Seconde Lettre sur l'Algérie**, Édition: Zirem, Bejaia, Algérie, 2006
- 75-, **Travail sur l'Algérie 1841 de Colonisation en Algérie**, Beuxelles, Édition Complexe, Paris, 1988.
- 76- D'Hérisson (Maurice) , **La Chasse à L'Homme**, Paul Ollendorf, Éditeur, à Paris, 1891.
- 77- D'Ideville (Henri) , **Le Maréchal Bugeaud sa Correspondance Intime et des Document Inédite 1784-1849**, T 03, Librairie Firino didot et C^{ie}, Paris 1882.
- 78- Dieuzaide (Victor-Amedée), **Histoire de L'Algérie 1830-1878**, T 01 ,Imprimerie de l'Association Ouvrière, Oran, 1880.
- 79-, **Histoire de L'Algérie 1830-1878**, T 02 ,Imprimerie de l'Association Ouvrière, Oran, 1880.
- 80- Dopigez. **Souvenirs de l'Algérie et de la France Méridionale**, V.Adam Éditeur, Paris, 1840.
- 81- Douuté (Edmond), **Marabouts : Notes sur L'islam Maghrébin**, Ernes Leroux Éditeur, Paris, 1900.
- 82- Du Bussy (Genty), **De L'Etablissement des Français dans la Régence D'Alger et des Moyens d'En Assure la Prospérité suivi de Pièces Justificatives**, T 01, Deuxième Édition, Paris, 1839.
- 83- Ducrot (a), **La Vérité sur l'Algérie**, E.Dentu Librairie Éditeur, Paris, 1871.
- 84- Dumas (Paul), **Les Français d'Afrique et le Traitement des indigènes**, Challamel et Cie Éditeur, Paris, 1889.
- 85- Durieu (Louis), **Les Juifs Algériens (1870-1901) : Études de Démographie Algérienne**, Paris, 1902.
- 86- Duval(Jules), **L'Algérie : Tableau Historique, Descriptif et Statistique avec une Carte de la Colonisation Algérienne**, Première Édition, Imprimerie de L.Hachette et Cie, Paris, 1869.
- 87-, **Réflexions sur la Politique de l'Empereur en Algérie** Challamel Ainé Libraire Éditeur, Paris, 1866.
- 88- Duvernois Alexandre, **Le Régime Civil en Algérie Urgence et Possibilité de son Application Immédiate**, Tissier Librairie, Alger, 1865.

- 89- Ecole Spéciale Militaire, **Cour de Législation Militaire**, 2 Division 188, Paris (SD).
- 90- Ecole Supérieure des Lettres d'Alger, **Bulletin de correspondance africaine Antiquités libyques, Puniques, Grecques et Romaines**, Quatrième Année, TIII, Imprimerie de l'Association Ouvrière, Pfontana et Cie éditeur, Alger, 1885
- 91- Enfantin (Barthélémy Prosper) , **Colonisation de L'Algérie**, P.Bertrand Libraire, Paris, 1843.
- 92- Fallet (Céline), **Conquête de l'Algérie**, Megard Edition, Imprimerie Librairie, Paris, 1856.
- 93- Faucon (Narcisse), **Le Livre D'Or de l'Algérie** : Histoire, Politique Militaire , Administrative, Événement et Fait principaux, Biographie des Hommes ayant marqué dans l'Armée les Sciences, les Lettres, etc de 1830 à 1889, Challamel et Cie Éditeur, Paris, 1889.
- 94- Féraud (Laurent Charles), **Histoire des Villes de La Province de Constantine : La Carte et Documents pour Servir l'Histoire des Anciennes Concessions Française d'Afrique**, T03, Type de l'association ouvrière V Aillaud et Cie, Alger, 1877.
- 95- , **Les Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives des Corps)**, A.Jourdan Librairie Éditeur Alger, 1876
- 96- Foncin (Pierre), **L'Alliance française et l'Enseignement de la Langue Nationale en Tunisie et en Algérie**, Siège de L'Alliance Française , Paris, 1884.
- 97- Foucher (Victor), **les Bureaux Arabes en Algérie**, Librairie Internationale de l'Agriculture et de la Colonisation, Paris, 1858.
- 98- Fourmestraux (Eugène), **L'Instruction Public en Algérie 1830 à 1880**, Challamel Aîné Éditeur, Paris, 1880.
- 99- François Trolliet (Louis), **Mémoire sur La Nécessité et sur les Avantages de la Colonisation d'Alger**, signé le 25 avril 1835, Imprimerie de J.M.Barbet Lyon, Paris, 1835.
- 100- François- Alexandre (Desperz), **De L'Expédition D'Afrique en 1830** Delaunay Éditeur, Paris, 1832
- 101- (Fr).Brébion L'Abbé, **Le R.P.Alexis Poulard des Pères Blancs 1854 1881**, Alger, 1904.
- 102- Flandin (Jean Baptiste), **Notice sur la Prise de Possession des Trésors de la Régence d'Alger**, Imprimerie Chassaignon , Paris, 1848.
- 103- Gabriel (Rozey Armand), **Sur L'Algérie : Mémoire Adressé au Chambres Législatives sur L'Algérie**, Imprimerie Lange Lévy et Compagnie, Paris, 1839.
- 104- Gabryel (L), **Revue Algérienne 1858-1860 suivi Itinéraire de Voyage en Algérie**, Imprimerie De Girard Et Josserand, 1861.
- 105- Gaffarel, **L'Algérie, Histoire, Conquête et Colonisation**, Librairie, De Fiaman Didot et c^{ie}, Paris 1883.
- 106- Gaffarel (Paul), **Les Colonies Françaises**, Germer Baillière Édition, Paris 1880.

- 107- Galibert (Léon) ,**Histoire de l'Algérie Ancienne et Moderne**, Furne Éditeurs, paris, 1843.
- 108- Gastu (François Joseph), **Le Peuple Algérien**, Challamel Ainé Éditeur Paris, 1884.
- 109- Gauthier (Email Félix), **Le Passé de l'Afrique du Nord : Les Siècles Obscurs Avec 25 Illustrations Hors Texte et 16 Figures dans le Texte**, Payot Éditeur, Paris, 1927.
- 110- Gauthier (Léon), **La Question Indigène en Algérie et les Musulmans Français du Nord de l'Afrique, Analyse de deux Livres Récents ["L'Affaire de Margueritte devant la Cour d'Assises de l'Hérault", par Camille Brunel. "Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique", par Ismaël Hamet** Imprimerie Typographique et Lythographique, Alger, 1909.
- 111- (G)Defaux, **En Algérie**,J.Lefort Imprimerie Éditeur, Paris, (SD).
- 112- Glorieux (Albert), **La Colonisation Française dans ses Rapports avec les Indigènes Algériens : Étude Présentée à la Société des Agriculteurs d'Algérie**, Imprimerie Orientale, P.Fontana et Cie, Alger, 1900.
- 113- Gourgeot.(F), **Les Sept Plais de l'Algérie**, Imprimerie Fontana et Cie Alger, 1891.
- 114- Gourgeot.(F), **Situation Politique de l'Algérie**, Challamel Ainé Éditeur Paris, 1881.
- 115- Gsell (Stéphane) et marçais (George) et yver (George), **Histoire D'Algérie**, ancienne librairie furne, Bovin Éditeurs, paris, (SD).
- 116- Habart (Michel) , **Histoire d'un Parjure**, édition.ANEP, Alger, 2002.
- 117- Hamet (Ismaël), **Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique** Librairie Armand Colin, Paris, 1906.
- 118- Harmand (Jules), **Domintion et Colonisation**, Ernest Flammarion Éditeur Paris, 1910.
- 119- Haspel (August), **Maladies de L'Algérie : des Causes, de la Symptomatologie, de la Naeure et du Traitement des Maladies Endémo-épidémiques de la Province d'Oran**, Chez J.P Baillière Libraire, Paris, 1850.
- 120- (H).Lavion, **L'Algérie Musulman dans le Passé, le Présent et l'Avenir** Augustin Challamel Éditeur, Paris, 1914.
- 121- Hubertine (Aucler)t, **Les Femmes Arabes en Algérie**, Imprimerie L.Sery Issoudun, 1900.
- 122- Hugonnet (Ferdinand), **Français et Arabes en Algérie(Lamoricière-Bugeaud- Daumas, Abdelkader, etc)**, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1860 .
- 123- , **Souvenir d'un Chef de Bureau Arabe**, Michel levy Frère Librairie Éditeur, Paris, 1858.
- 124- Hypolite Brossard (Amédée), **Mémoire sur les Moyens d'Assurer la Sécurité Tèrritoire de la Colonie d'Alger**, Anselin Successeurs de Magimel Libraieie, Paris, 1833.

- 125- Hypolite (Saint), **De l'Algérie : Système du duc de Rovigo, en 1832 Moyens d'Affermir Nos Possessions en 1840**, Extrait du Spéctateur Militaire Imprimerie de Bourgogne et Martinet, Paris, 1840.
- 126- Jeanmare (Combes), **Situation de l'Enseignement Public en Algérie Pendant L'Année Scolaire 1886-1887**, Adolphe Jordan Librairie Éditeur Alger, 1887.
- 127- Just jean Étienne (Roy), **Histoire de L'Algérie depuis les Temps Plus Anciens Jusqu'à Nos Jour**, Quatrième édition, Alfred Mame et Fils Éditeur, Paris, (SD).
- 128- Kaller (E), **Le Générale De Lamoricière sa Militaire, Politique et Religieuse**, T01, édition Haton, Paris, 1874.
- 129- Klein (Henri), **L'Enseignement à Alger depuis la Conquête- Souvenirs Divers**, Imprimerie Orientale Fontana Frère, Alger, 1920.
- 130- **L'Amicale des anciens instituteurs et institutrices, le cercle Algérieniste (1830 – 1862)**, Édition Privat, Paris, 1981.
- 131- Larfeuil (De), **Guide du Colon en Algérie et Description des Productions de ce Beau Pays**, Chez Dentu et Garnier Libraires au Palais National, Paris, 1848.
- 132- Laurencin (Paul), **Nos Zouaves : Historiques, Organisations, Faits D'Armes, Les Régiments et Vie Intime**, J.Rothschil Éditeur, Paris, 1888.
- 133- Lauvergne, **Histoire de l' Expédition d'Alger en 1830 ou Mémoire Historique**, VIII, Béchét Éditeur, Paris, 1831.
- 134- Lavigerie (Charles), **Recueil de Lettres Publiées par M.G.R L'Archevêque d'Alger sur les Œuvres et Missions Africaines**, Paris, 1869.
- 135- Lavion (H), **L'Algérie Musulmane dans le Passé, le Présent et l'Avenir** Augustin Challamel Éditeur, Paris, 1914.
- 136- Legoyt (Alfred), **De la Colonisation Civile et Militaire de l'Algérie** Imprimerie de E. Dépé, Parie, (SD).
- 137- Lespès (René) , **Les Troupes Indigènes de l'Algérie au Service de la France : Tirailleurs, Spahis, Goumiers Sahariens**, Imprimerie Minerva Alger, (SD).
- 138- Lestiboudois (Thémistocle), **Voyage en Algérie, ou Études sur la Colonisation de l'Afrique Française**, Imprimerie de L.Danel –Grand Place Lille, Paris, 1853.
- 139- Levasseur (Louis Émile), **L'Enseignement Primaire dans les Pays Civilisés, Supplément Comprenant la Période Décennale 1892-1902**, T02 Berger Levrault et Cie Éditeurs, Paris ,1903.
- 140- Lombay (De), **En Algérie : Alger-Oran-Tlemcen**, Ernest Leroux Éditeur Paris, 1893.
- 141- Lourdau (E), **La Justice Musulmane en Algérie**, Typographie et Lythographie.A Bouyer Éditeur, Alger, 1884.
- 142 - Mac Mahon (Le Maréchal), **Mémoire de Maréchal Mac Mahon, Duc de Magenta**, Paris, 1932.

- 143-Marçais (William) et Marçais (Georges), **Les Monuments Arabes de Tlemcen**, Albert Fontemoing Éditeur, Paris, 1903
- 144- Marcier (Ernest), **L'Algérie en 1880**, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1880.
- 145- Maréchal (E), **Histoire Contemporaine Supplément de 1848 à la Constitution de 1875**, Imprimerie et Librairie Classique, Paris, 1881.
- 146- Marmier (Xavier), **Lettre sur Alger**, Arthus Bertrand Éditeur, Paris, 1847.
- 147- Martin (Alfred Georges Paul), **Quatre Siècles d'Histoire Marocaine au Sahara de 1504 à 1902 au Maroc de 1894 à 1912**, Ernest Leroux Éditeur Paris, 1923
- 148-Massonié (Gilbert), **La Question Indigène en Algérie : l'Interenement des Indigènes son Illégalité**, Ligue des droits de l'Homme, Paris, 1909.
- 149- Masson (Paul), **Histoire Des Établissements Et Du Commerce Français Dans L'Afrique Barbaresque (1560-1793) (Algérie, Tunisie Tripolitaine, Maroc)**, Paris, 1903.
- 150-(M).Auguste Dupré, **Lettres sur L'Algérie**, Imprimerie G. Gounouilhou Paris, 1870
- 151- Mauroy (M), **Précit de l'Histoire et des Commerces de l'Afrique Septentrionale depuis les Temps Anciens jusqu'aux Temps Moderne** Quatriemme éditions, Ledoney Librairie au Plais Royal, Paris, 1852.
- 152- Meiss (Ch.-F), **Fortune de la France en Algérie par l'Organisation d'une Administration Agricole et de Pénitenciers Créant des Propriétés Nationales**, Quatrième édition, V.Cadoret Imprimeur Éditeur, Bordeaux Paris 1879.
- 153-Mennson (Charle), **Organisation de la Justice et Notariat Musulman en Algérie**, Challmel, Paris, 1888.
- 154- Mercier (Ernes), **Constantine Au XVI Siècle : Elévation de la Famille El-Feggoun**, Typographie L.Arnolet AD. Braham Successeur, Constantine 1879.
- 155-, **Histoire de Constantine**, Imprimerie MB, Constantine 1903.
- 156-, **Histoire de L'Afrique Septentrionale depuis les Temps les Plus Reculés jusqu'a la Conquête Français**, T03 , Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1868.
- 157-, **l'Algérie et les Questions Algériennes : Étude Historique, Statistique et Economique**, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1883.
- 158 -, **La Question Indigène en Algérie au Commencement du XXe Siècle**, Augustin Challamel Éditeur, Paris, 1901
- 159-, **le Cinquantenaire d'une Colonie : L'Algérie en 1880**, Challamel Ainé Éditeur, Paris, 1880.
- 160- Merle (Jean Toussaint), **Anecdotes Historiques et Politiques pour Servir à l'Histoire de la Conquête D'Alger en 1830**, G.A, Dentu Imprimeur Libraire Paris, 1831 .

- 161- Messimy(A), **Le Statut des Indigènes Algériens**, Éditeur Militaire, Paris 1913.
- 162- Meyer Grussen (A), **Le Cardinal Lavigerie**, Édition Jourdan, Alger, 1888.
- 163- Mintimpry (De), **Souvenirs d'un Officier d'État Major Histoire de l'Établissement de la Domination Française dans la Province d'Oran** Édition quantin, Compagnie Générale D'Impression de L'Éditeur, Paris, 1886.
- 164- Moncelon (Leon), **Le Bagne et la Colonisation Pénale a La Nouvelle Calédonie par un Témoin Occulaire**, Charles Bayle Éditeur, Paris, 1886.
- 165- Montpezat (De), **De la Domination Française en Algérie**, Henri Plon Imprimeur Éditeur, Paris, 1865.
- 166- Musée Pédagogique, **Mémoires et Documents Scolaires, Fascicule n 114 (Plan d'études et Programme de l'Enseignement Primaire des Indigènes en Algérie)**, Hachette et Cie éditeurs, Paris, 1890
- 167- Nettement (Alfred), **Histoire de la Conquête D'Alger**, Librairie Jacques Lecoffre, 1867.
- 168- Niel (Odilon), **Géographie de l'Algérie**, T01, Deuxième édition, L. Legendre Libraire, R.Gauvy Libraire et Chez Les Principaux Libraires de L'Algérie, Bone, 1876.
- 169- Noëllat (Le Colonel), **l'Algérie en 1882**, Librairie Militaire DE. J.Dumaine, Paris, 1882.
- 170- Pain (Maurice), **Colonisation Pénale**, Société d'éditeur scientifique, Paris 1898.
- 171- Paulard (Maurice), **L'Enseignement pour les Indigènes en Algérie** Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1910.
- 172- Péliissier, **Mémoire sur les Opération de l'Armée Française sur la Cote d'Afrique depuis le 14 Juin, jour du Débarquement, Jusqu'à la Prise d'Alger le 5 Juillet 1830, par un Capitaine de l' État-Major Générale Alger**, Typ, Duclaux Éditeur, Paris, 1863.
- 173- Pensa (Henri). **Algérie : Organisation Politique et Administrative Justice, Sécurité, Instruction Publique, Travaux Publics, Colonisation Française et Européenne, Agriculture et Forêts, Propriété et État Civil chez les Indigènes. Voyage de la délégation de la Commission Sénatoriale d' Études des Questions Algérienne**, Présidée par Ferry Jules, J.Roth Schild Éditeur, Paris, 1894.
- 174- Perrot (A.M), **La Conquête d'Alger ou Relation de la Compagne d'Afrique Comprenant les Motifs de la Guerre, les Détails des Préparatifs de l' Expédition et des Événements qui ont Précédé le Débarquement** Langloise Fils Éditeur, Paris, 1830, Langloise Fils Éditeur, Paris, 1830.
- 175- Peyerimhoff (De), **Enquête sur les Résultats de Colonisation Officielle de 1871a 1895 : Rapport a Monsieur Jonnart Gouverneur Général de L'Alérie**, T01, Imprimerie Typographique J.Torrent, Alger, 1906.
- 176- (PH.) Decossé Brissac , **Les Rapports de la France et du Maroc Pendant la Conquête d'Alger 1830-1837**, La Rose, Paris 1931.

- 177- Pichon (Le Baron), **Alger sous la Domination Française : Son État Présent et Son Avenir**, Théophile Barroirs et Benjamin Deprat Libraires Paris, 1833.
- 178- (P).Murlan, **Législation et Réglementation de l'Enseignement Primaire Public des Indigènes en Algérie**, Paris, 1909.
- 179- Pons (Alexandre), **La Nouvelle Église d'Afrique, ou Le Catholicisme en Algérie, en Tunisie et au Maroc depuis 1830**, Librairie Louis Namurat Tunis, 1930
- 180- Populus, **l'Algérie : Ce Qu'elle Fut, Ce Qu'elle Est, Ce Qu'elle Etre** Orlando- Librairie Éditeur, Alger, 1878.
- 181- Poujoulat (Jean Joseph François), **Voyage en Algérie ; Étude Africaines** Librairie d'Éducation, Paris, 1868.
- 182- Plantet (Eugène) ,**Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de la France (1579-1830)**, T02, Félix Alcan éditeur, Paris 1889.
- 183- Quesnoy (Ferdinand), **L'Armée D'Afrique depuis La Conquête d'Alger** Jouvett et C^{ie} Éditeur, Paris, 1888.
- 184- Randon (César Alexandre), **Mémoire**, T01, Imprimerie Topographie Paris, 1875.
- 185- Rastoul (A), **le Maréchal Randon (1795-1871) D'Après ses Mémoires et des Documents Inédits**, Édition Firmin-didot et C^{ie}, Paris, 1890.
- 186- Régis (Louis), **Constantine : Voyages et Séjours**, Calmann Lévy, Éditeur Paris, 1880.
- 187- Renard (Abel), **Histoire de l'Algérie**, Librairie Hachette et C^{ie} Éditeur Paris, 1910.
- 188- Renaudot (M), **Alger, Tableau du Royaume de la Ville d'Alger et de ses Environs**, 04^{ème} Édition, Librairie Universelle de P. Mongie Aîné, Paris, 1830.
- 189- René (Lespes), **Les Troupes Indigènes de l'Algérie au service de la France : Tirailleurs, Spahis, Goumiers Sahariens**, Imprimerie Menerva Alger, (SD).
- 190- Renout, **Alger et de sa Colonisation avec des Considérations sur l'Importance de ce Pays** , Chez les Principaux Libraires, Paris, 1832.
- 191- Richard (Charles) , **Étude sur l'Insurrection du Dahra 1845-1846** Typographie .A. Besancenez Éditeur, Alger, 1846.
- 192- Ricoux (René) , **LA Démographie Figure De L' Algérie Étude Statistique des Populations Européennes qui Habitent l'Algérie avec Douze Tableau Graphiques**, G, Masson Éditeur, Paris, 1880.
- 193- Rinn (Louis), **Histoire de l'Insurrection de 1871 en Algérie**, Librairie Adolphe Jourdan Imprimeur-Libreur- Éditeur, Alger.
- 194- , **Marabouts et Khouans : Étude sur L'Islam en Algérie** Adolphe Jourdan Librairie Éditeur, Alger, 1884.
- 195- , **Note sur sur L'Instruction Publique Musulman en Algérie**, Imprimerie de l'Association Ouvrière, Paris, 1882.

- 196-, **Régime Pénal de l'Indigénat en Algérie Le Séquestre**
Imprimerie Adolphe Jordan, Alger ,1890.
- 197- Robe (Eugène), **Éssai sur L'Histoire de la Propriété en Algérie**
Imprimerie de Bagand, Bone, Paris, Avril 1848.
- 198- Robin (Joseph), **L'Insurrection de la Grande Kabylie en 1871**, Henri
Charles Lavauzelle Éditeur Militaire, Paris,1901.
- 199- Rouard de Card (E), **Les Indigènes Musulmans de l'Algérie dans les
Assemblées Locales**, Berger levrault et C^{ie} Librairie Éditeur, Paris, 1889.
- 200- Rousseau (Alphonse), **Les Annales Tunisiennes**, 2^{ème} Édition, Bousslama
Tunis 1980.
- 201- Rousset (Camille), **La Conquête d'Alger** , E. Plon et C^{ie} Imprimeurs
Éditeurs, Paris, 1879.
- 202-, **La Conquête de L'Algérie 1841-1857**, T02, 3^{ème}
Édition, Librairie plon Nourrit et Cie Éditeur , Paris, 1904.
- 203- Rouyer (Leon), **Note sur la Colonisation et sur la Propriété Indigène**
Imprimerie Librairie Adolphe Braham, Constantine, 1900.
- 204- Roy (M), **L'Algérie Moderne(Description des Possessions Francaïçe
dans le Nord de l'Afrique)**, Librairie des bons Livres Chez Martial Ardent
Frères, Paris,1855.
- 205- Rozet (Claud Antoine), **Relation de la Guerre d'Afrique pendant les
Années 1830 et 1831**,T01, Imprimerie de Firmin Didot Frères, paris, 1832.
- 206-, **Relation de la Guerre d'Afrique Pendant les
Année 1830-1831**, T 02,Chez Firmin Didot Frères Libraires, Paris, 1832.
- 207- Rozet et Carette, **L'Algérie**, Firmin Didot Frère Éditeur, Paris, 1850.
- 208- Rozeu (Armand-Gabriel), **Ésquisse Rapide et Historique sur
l'Administration de L'Algérie depuis 1830 et sur la Direction qu'y donne le
Générale Bugeaud**, Marius Olive, Imprimerie, Paris, 1842.
- 209- (R).Peyronnet (Le Commandant), **Livre d'Or des Officiers des Affaires
Indigènes 1830-1930 : Histoire et Annuaire**, T01, Imprimerie Algérienne
Alger, 1930.
- 210- Sabattier (Camille), **Les Difficultés Algériennes :Question de la Sécurité
Insurrections, Criminalité**, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882
- 211- Sartor (J), **Projet de Réformes Politiques et Administratives de
l'Algérie**, Typographie et lythographie A. Perrier, Oran, 1869.
- 212- Shaw (Thomas) , **Voyage dans La Régence D'Alger ou Description
Géography, Physique, Philologique ect**, Marlin Éditeur, Paris,1830.
- 213- Silex, **De la Sécurité**, imprimerie L.Aumeran et B.Parodi, Philippeville
1899.
- 214- Simond (Charles), **Les Français en Afrique au XIX° Siècle**, H.E Martin
Éditeur, Paris, 1901.
- 215- Sixe de Bourbon (Prince), **La Dèrnière Conquête du Roi : Alger 1830
avec deux Hors Textes**, T01, Calmann Lévy Éditeur, Paris, 1930.

- 216- **S. P . A. L. D. F, Situation des Alsaciens Lorrains en Algérie : Rapports de M.Guynemer**, Imprimerie Centrale des Chemins de Fer, Paris, Mars 1873
- 217- Taupiac (C), **Les Israélites Indigènes**, Chez Challamele Librairie, Paris 1871.
- 218- Teissier (Octave), **Algérie : Géographie- Histoire- Statistique Description des Villes,Villages et Hameaux-Organisations des Tribus Nomenclature des Khalifaliks, Aghaliks et kaidats**, Librairie de l.Hachette et C^{ie} Paris, 1865.
- 219-, **Napoléon III En Algérie**, Édition Challamel- Ainé, Paris 1865.
- 220- Trumulet (C), **L'Algérie Légendaire en Pèlerinage ça et là aux Tombeaux des Principaux Thaumaturgues de L'Islam (Tell et Sahara)** Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1892.
- 221-, **Histoire de l'Insurrection des Oulad-Sidi-Ech-Chikh (Sud-Algérien) de 1864 à 1880**, Adolphe Jourdan, Imprimeur, Libraire, Alger 1884.
- 222- Un Administrateur de Commune Mixte, **La Sécurité en Algérie : Moyen de l'Assurer, Éposé Générale de la Situation-Mesures Préventives et Mesures Épressives**, Typographie Adolphe Braha, Constantine, 1884.
- 223- Urbain (Ismayl), **l'Algérie Française : Indigènes et Immigrants**, Chez Challamel Ainé- Libbaire Éditeur, Paris, 1862.
- 224- Vallet (Victor) , **Un Projet de Loi sur la Réorganisation de l'Algérie** Imprimerie Chenlaux Franville, Alger, 1881.
- 225- Variot (Abbé Joseph), **Les Pères Blancs ou Missionnaires d'Alger : Vingt Ans d'Apostolat**, Imprimerie des Facultés Catholique de Lile, Paris, 1887.
- 226- Vian (Louis), **l'Algérie Contemporaine**, Challamel Ainé Éditeur, Paris 1863.
- 227- Vignon (Louis), **La France dans l'Afrique du Nord :Algérie et Tunisie** Librairie Guillaumin et C^{ie} Éditeur, Paris, 1887.
- 228-, **La France en Algérie**,Librairie Hachette et C^{ie} Éditeur Paris, 1893.
- 229-, **Un Programme de Politique Coloniale :Les Questions Indigènes**, Plon Nourrit et Cie-Imprimerie Éditeur, Paris, 1919.
- 230- Vincent (M.A). et Collardot (V) , **Le Choléra d'Après les Neufs Épidémies qui ont Régné A Alger depuis 1835 jusqu'en 1865**, Victor Rozier Éditeur, Paris, 1867.
- 231- (V) Loizillon, **L'Algérie Pratique**, J.Curiel Libraire Éditeur, Alger, 1876.
- 232- Voisin (George), **L'Algérie pour Les Algériens**, Michel Lévy Frères Librairie Éditeur,Paris, 1861.
- 233- Wahl (Maurice) et Violle (Moliner), **Géographie Élémentaire de l'Algérie**, Librairie Classique Adolphe Jordan, Alger, 1878.

- 234- Warnier (Auguste), **Algérie devant l'Empereur pour Faire Suite l'Algérie devant le Sénat et à l'Algérie devant l'Opinion Publique**, Challamel Aîné Éditeur, Paris, Octobre 1865.
- 235- Warnier (Auguste) et Duval(Jul), **Bureaux Arabes et Colons, Réponse au "Constitutionnel" pour faire suite aux "Lettres à M. Rouher"**, Challamel Aîné Librairie Éditeur, Paris, Janvier 1869.
- 236- Yacono (Xavier), **"Histoire de l'Algérie de la Fin de la Guerre Turque à l'Insurrection de 1954"**, Édition l'Atlantrophe, Versailles, (SD)
- 237- Yver (George), **Correspondance du Capitaine Daumas, Consul à Mascara 1837-1839**, Typographie Adolphe Jourdan Imprimerie Libraire de l'Université, Alger, 1912.

02- الجرائد والمجلات:

1-2- جريدة المبشر:

أ- باللغة العربية:

- جريدة المبشر : 15 سبتمبر 1847م
- جريدة المبشر: 30 سبتمبر 1847م
- جريدة المبشر 15 أكتوبر 1847م.
- جريدة المبشر : 30 أكتوبر 1847م
- جريدة المبشر: 30 أبريل 1848م.
- جريدة المبشر: 15 سبتمبر 1848م
- جريدة المبشر: 30 سبتمبر 1848م.
- جريدة المبشر: 15 نوفمبر 1848م
- جريدة المبشر: 15 جانفي 1849م
- جريدة المبشر: 15 أكتوبر 1849م
- جريدة المبشر: 30 أكتوبر 1849م
- جريدة المبشر: 15 أبريل 1850م
- جريدة المبشر: 15 ماي 1850م
- جريدة المبشر : 30 ماي 1850م
- جريدة المبشر: 15 جوان 1850م
- جريدة المبشر: 30 جوان 1850م
- جريدة المبشر : 30 جويلية 1850م
- جريدة المبشر: 15 سبتمبر 1850م

- جريدة المبشر: 31 أكتوبر 1850م
 - جريدة المبشر: 01 أوت 1851م
 - جريدة المبشر: 16 فيفري 1852م
 - جريدة المبشر: 15 أكتوبر 1852.
 - جريدة المبشر: 15 نوفمبر 1853م
 - جريدة المبشر: 30 ماي 1854م
 - جريدة المبشر: 18 نوفمبر 1855م
 - جريدة المبشر: 15 جوان 1857م
 - جريدة المبشر: 22 أوت 1864م.
 - جريدة المبشر: 22 نوفمبر 1865م.
 - جريدة المبشر: 02 أفريل 1866م
 - جريدة المبشر: 07 مارس 1867م
 - جريدة المبشر: 03 أكتوبر 1867م
 - جريدة المبشر: 02 مارس 1889م
 - جريدة المبشر: 02 مارس 1891م
 - جريدة المبشر: 26 ديسمبر 1896م
 - جريدة المبشر: 05 ديسمبر 1896م
 - جريدة المبشر: 16 أوت 1902م.
 - جريدة المبشر: 04 مارس 1905م.
- ب- باللغة الفرنسية :

-Moniteur de l'Algérie, 16 année, n°: 272, Samedi 18 Novembre 1876

02-2 - المجلة الإفريقية :

- 01- Alazard (Jean), " Filippo Lippi a-t- il séjourné en Afrique du Nord", R.A, V 68, 1927.
- 02- Arnaud, "Siège d'Ain Madhi par El Hadj Abdelkader Ben Mohi-ed-Din" R.A, N43, 8^{ème} année, 1864.
- 03-Aumerat-(MM), " La Propriété Urbaine a Alger ", R.A , V 42,1898.
- 04-....., " Le Bureau de Bienfaisance Musulman", R.A, V 43, 1899.
- 05- Aumerat(M.M), " le Bureau de Biensfaisance Musulman ", R.A V44, 1900.
- 06- Azan (Paul), " **Le Rapport de Comte Clerment-Tonnerre Au Ministre de la Guerre sur une Expédition à Alger**", R.A.V70, 1929.
- 07- Beassier, " Notice Sommaire sur le Colonel Beaprêtre",R.A, V 14 1870.

- 08- Ben Rahal (Mohamed), **"Étude sur l'Application de l'Instruction Publique en Pays Arabe "**, Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, T VII , Oran 1887.
- 09- Berbrugger (Adrien), **" Archéologie des Environs d'Alger Première Partie"** R.A, V05, 1861.
- 10-," **Éxtrait des Procès Verbaux de la Société Historique Algérienne"**, R.A, V 01, 1856.
- 11-," **Éxtrait de la Revue des Société Savantes des Départements : Publié sous les Auspices du Ministre de l'Instruction Publique"** , R.A, V 10, 1866.
- 12-," **Éxtrait de la Revue des Société Savantes des Départements : Publié sous les Auspices du Ministre de l'Instruction Publique"** , R.A, V 10, 1866.
- 13- Berbrugger (Adrien) et Bresnier, **"La Première Proclamation Adressée par les Français aux Algériens 1830"**, R.A, V 06, 1862.
- 14- Bontemps (Claude), **Mannuel des Institutions Algériennes**, édition Cujas Paris, 1979.
- 15- Boujade (G) , **"Notes Chronologiques pour servir à l'Histoire de L'Occupation Française dans La Région d'Aumale 1845-1887"**, R.A, N°33 1888.
- 16- Brosselard (Charles).," **Les Inscription Arabes de Tlemsen : Inscription Habous des Mosquées de Sidi Snoussi"**, R.A, V05,N° 29, 1861.
- 17-," **Les Inscription Arabes de Tlemsen : Mosquée d'El-Korran"**, R.A, V06 , 1862.
- 18-," **Les Inscription Arabes de Tlemsen : Mosquée et Tombeau de Sidi el-H'aloui"**, R.A, V04, 1860.
- 19- Busquet (Raoul) ,**"L'Affaire des Grottes du Dahra 19-20 juin 1845"** ,R.A , V 51,1907.
- 19- Carthy (Mac),"**Listes Chronologique des Gouverneurs de L'Algérie"** R.A V31,1887
- 20- Charbonneau (Auguste)," **Nécrologie : L.Bresnier"**, R.A, V 13, 1869.
- 21- Claude (Martin), **Histoire de l'Algérie Française 1830-1930**, Paris, 1963 .
- 22- Cour (Auguste), **" Note sur les Cahaires de la Langue Arabe d'Alger de Constantine et Oran 1832-1879 "**, R.A, V 65, 1924.
- 23- Darmon, **"Origine et Constitution de la Communauté Israélite à Tlemcen"** R.A. V14,1870.
- 24- De Haedo (F). **"Topographie et Histoire d'Alger, Trad, de l'Espagnol par A,Berbrugger et Monnereau"** , R.A,V14 ,1870.
- 25- De (Montport)," **Tombeau du Cidi Mohammed Es-Snoussi et de son Frère le Cid Ali Et-Tallouti"** , R.A, V 03,1858.
- 26- Depont (Octave), **L'Algérie du Centenaire**, édition Cadoret, France, 1928.

- 27- Devoulex (Albert), " **Relevé des Principaux Français qui ont Résidé à Alger de 1686 A1830**" ,R.A .V16 ,1872.
- 28-," **Alger : Étude Arthéologie et Topographique sur cette Ville aux époques**", R.A, V20, 1876.
- 29-," **Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger**", R.A, V 06, 1862.
- 30-," **Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger "**, R.A V 08, 1864.
- 31-," **Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger**", R.A, V 10, 1866.
- 32-," **Les Édifices Religieux de l'Ancien Alger**", R.A V 12, 1868.
- 33-," **les Ancien Établissements Religieux Musulmans de Constantine "**, R.A, V 12, 1868.
- 34-," **Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger**", R.A, V 06 , 1862.
- 35-," **Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger**", R.A, V 04 ,1860.
- 36-," **Notes Historiques sur les Mosquées et autre Édifices Religieux d'Alger**", R.A, V 05 , 1861.
- 37- **Doutté (Edmond), " Les Minarets et l'Appel de Prière", R.A, V 43,1899.**
- 38- Eisenbeith (M) , " **Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'Époque Turque 1516-1830**", R.A, V96, 1952.
- 39- Emerit (Marcel) , " **la Lutte entre les Généraux et les Prêtres au débit de l'Algérie française**".R A .V 15.1953.
- 40-," **La Légende de Léon Roches**", R.A , V 91,1947.
- 41-," **Le Mystere de Yusuf**", R.A,V 106, 1962.
- 42-Esquer (Gabriel), " **les Débuts de la Presse Algérienne_Jean Toussaint Merle et l'Estafette de sidi ferrach**" R.A ,V 70, 1929.
- 43-," **Quelques Peintres de la Conquête d'Algérie : les Peintres du Ministère de la Guerre S.Fort-TH.Jung-A.Genet, V70, 1929.**
- 44- Fagnane (E)., " **Ben Cheneb Sur l'Éducation des Enfants par Abou Hmed El R'Azzali**", R.A, V45,1901.
- 45-," **Bulletin**", R.A, V 40, 1896.
- 46-," **L'Histoire des Almohades d'après Abd –el- Wahid Merrakechi : La Collection des mas de Sidi Ben Hammouda "**, R.A, V36 1892.
- 47- Féraud (Charles Laurent) , " **Provincee de Constantine : Les Anciens Etablissement Religieux Musulmans de Constantines**", R.A, V 12 , 1868.
- 48-," **« les Chérifs Kabyles de 1804-1809 dans la Province de Constantine**», R,A , V13 ,1869.

- 49- Francis (Laloe), " **A Propos de l'Incendie de la Bibliothèque d'Alexandrie par les Arabes : les Manuscrits Arabe de Constantine** ", R.A, V 66, 1925.
- 50- Germeix (V)., " **Les Écrivains Musulmans de l'Algérie : Notice sur Mohammed Ettenaci Historien de Beni Zian** ", R.A, V 01, 1856.
- 51- Gorgous, " **Bou-Ras Historien Inédit de l'Afrique Septentrionale** ", R.A V05, 1861.
- 52- khakchi (Djamal), " **Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie (1830-1962)** ", casbah editions , Alger , 2005.
- 53- Laloua (F), " **A Propos de l'Incendit de la Bibliothèque d'Aléxandrie par les Arabes** ", R.A, V 66, 1925.
- 54- Martino (P), " **Les Arabes dans la Comédie et le Roman du XVIII Siècle** " R.A, V 49, 1905.
- 55- Massé (Henri), " **Les Études Arabes en Algérie 1830-1930** ", R.A, V 74 1933.
- 56- Paoli (Louis), " **L'Enseignement Supérieur a Alger** ", R.A, V° 49, 1905.
- 57- Robin (N), " **Histoire du Cherif Boubar'la** ", R.A, V28, 1884.
- 58- Robin (N) " **Notes Historiques sur La Grande Kabylie de 1838 à 1851** " R.A, V 48, 1904.
- 59- Seroka (Adrien joseph), " **Le Sud Constantine de 1830-1855** ", R.A, V 56 1986.
- 60- Vaille (Victor), " **La Propriété Urbain a Alger** ", R.A, V 42, 1898.
- 61- Waille (Victor) , " **Nouvelles Explorations A Cherchel ; Rapport Adressé A M. Jonnart, Gouverneur General de l'Algérie** ", R. A. , V 49, 1905.
- 62- Yacono(Xavier), " **Peut-on Évaluer la population de l' Algérie vers 1830** " R.A, V 98, 1954.
- 63- , " **La Régence d'Alger en 1830 d'après l'Enquête des Commissions de 1833-1834** ", R O M M, n°1, 1966
- 64- Yver (George), " **Réflexions sur la Colonie d'Alger** ", R.A, V 57, 1913.
- 65- , " **Si Hamdan Ben Othman Khodja** ", R.A , V 57 , 1913.
- 66- , " **Mémoire de Si Hamdane** ", R.A, N°57, 1913.
- 67- , " **Les Maronites et l'Algérie** ", R.A, V 61, 1920.

ثالثا: قائمة المراجع :

أ- باللغة العربية:

- 01- ابن داهية (عدة) ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1 وج2، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008م.
- 02- أحمد ياغي (إسماعيل) ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

- 03- الأشرف (مصطفى) ، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007م.
- 04- التميمي (عبد الجليل) ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، تق : روبر منطران، ط1 الدار التونسية للنشر، تونس، 1972م
- 05- الجليلي (عبد الرحمان) ، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط3، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1983م.
- 06- الزيري (محمد العربي) ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2 م.و.ك، الجزائر، 1984
- 07- ، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1973م.
- 08- المدني (أحمد توفيق) ، محمد عثمان باشا، الجزائر، 1973م.
- 09- ، كتب الجزائر: تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا ، وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها، وحالتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، المطبعة العربية،(د.ت).
- 10- بارو جون كلود (بيغر غيوم) ، التاريخ الكامل للعالم منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا 1914-1991م، تر حسن عيساني، ط1، دار الفرابي للنشر، لبنان، 2008م.
- 11- بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.
- 12- بوزاهر (حسين) ، العدالة القمعية في الجزائر المُستعمَرة 1830-1962، ترجمة بوجلة عبد المجيد سلسلة المترجمات، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومه، الجزائر 2011م.
- 13- بوضرساية (بوعزة) ، صغير (مريم) ، موحوس (محمد) و شايب (محمد) ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، م.م.و.د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر، 2007م.
- 14- بوعزيز (يحي) ، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، م.م.و.م، الجزائر 1996م.
- 15- ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، د.م.ج، بن عكنون، الجزائر، 2007م.
- 16- ، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، م.و.ك، الجزائر، 1986م.
- 17- ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.

- 18- ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009م.
- 19- تاوتي (الصادق) ، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد ط1 شركة دار الأمة، الجزائر، 2007م.
- 20- تميم (آسيا) ، الشخصيات الجزائرية: 100 شخصية ، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.
- 21- تيران (إيفون) ، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1880-1830، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، مراجعة وإشراف: مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر 2007م.
- 22- جوليان (شارل أندري) ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1871-1827م، تر: جمال فاطمي-فتححي سعيدي-نادية الأزرق- حسين بن قرين وراجع الترجمة عياش سليمان، ط1، شركة دار الأمة للنشر، الجزائر، 2008م.
- 23- حلوش (عبد القادر) ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2010م.
- 24- حمداني (عمار) ، حقيقة غزو الجزائر ترجمة لحسن زغدار، تالة للنشر و التوزيع الجزائر، 2007 .
- 25- زرهوني (الطاهر)، التعليم قبل وبعد الاستقلال، م.و.ف.م، الجزائر، دوت تاريخ.
- 26- زروال (محمد) ،العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، دار حلب، الجزائر، 2009م.
- 27- زروق (نادية) ، سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر 1870-1900م، دار هومة، الجزائر، 2014م.
- 28- زوزو (عبد الحميد)، نصوص وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م، م.و.ك، الجزائر 1984م.
- 29- سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1990م.
- 30- ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.
- 31- ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار الرائد، الجزائر، 2009م.
- 32- ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي لبنان-بيروت، 1992م.
- 33- ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، ط4 دار الغرب الإسلامي بيروت، 1992م.
- 34- ، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي لبنان-بيروت، 1998م.

- 35- ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998م.
- 36- ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت 1998م.
- 37- ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج5، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1998م.
- 38- ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، دار الغرب الاسلامي، لبنان بيروت، 1998م.
- 39- ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998م.
- 40- سيدي صالح (حياة) ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895م، دار الهدى الجزائر، 2012م.
- 41- سيف الإسلام (الزبير) ، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1971م.
- 42- عباد (صالح) ، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، دار هومه، الجزائر، 2005م.
- 43- عبد الرحمان مرجبا (محمد) ، الجامع في تاريخ العلوم عند العرب، م.و.ك، الجزائر، 1988م.
- 44- قنان (جمال) ، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830م)، م.م.و.م، ب.ت.
- 45- ، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010م.
- 46- ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، د.م.ج، الجزائر 1993م.
- 47- ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين دار هومه، الجزائر ، 2007م.
- 48- قيطوني (حسني) ، بلاد القبائل الحضرة عبر التاريخ: موطن كتامة والحرب الاستعمارية، تر: عز الدين بوكحيل، دار القصبة، الجزائر، 2015م.
- 49- كاتب (كمال) ، أوروبيون، أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962م (تمثيل وحقائق)، تر: رمضان زبيدي دار المعرفة، الجزائر، 2011م.

- 50- كوزان (أرجمند) ، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، تر: عبد الجليل التميمي، تونس 1974م.
- 51- لونيسي (ابراهيم) ، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ، دارهومة الجزائر، 2013م.
- 52-.....، بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة، دار هومه، الجزائر، 2013م.
- 53- محمد الطاهر (وعلي) ، التعليم التبشيري في الجزائر 1830 إلى 1904م، م.و.ف.م الجزائر، 2009م.
- 54- مريوش (أحمد) ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات م.و.د.ب.في ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م
- 55- هلال (عمار) ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1919 ، دار هومه، الجزائر، 2007م.
- ب- باللغة الفرنسية:

- 01- Abribat, **Notice sur les Officiers Interprètes**, Bourg Imprimerie Victor Berthod, 1931.
- 02- Ageron (Charles Robert), **Le Gouvernement du Général Bérthezène à Alger en 1831**, Éditions Bouchene, Paris, 2005.
- 03-, **les Algériens Musulmans et la France (1871-1919)**, T01, P.U.F, Paris, 1968.
- 04-, **Histoire de l'Algérie Contemporaine (1830-1962)**, Paris , Édition P.U.F , 1964.
- 05- Antony (Philippe), **Mission d'Afrique des Père Blancs (Tunisie Alger Kabylie et Sahara)**, Dillen et Cie Éditeur, Paris, 1931.
- 06- Bernard (A) et Lacroix,(N). **L'Évolution du Nomadisme en Algérie**, Paris 1906.
- 07- Bontemps (Claud), **Mannuel des Institutions Algériennes** Édition Cujas Paris, 1979.
- 08- Boyer (Pierre), **La Vie Quotidienne à Alger à la Veille de l'Intervention Française**, Imprimerie National, Monaco, 1964.
- 09- Caniage (Jean), **Histoire Contemporaine du Maghreb de 1830 à Nos Jours**, Édition Fayard, Paris, 1994.
- 10- Chanoine (Reppetucci), **l'Algérie Chrétienne (1830-1930) : Éskisse Historique**, librairie Notre Dame, Alger, 1930.
- 11- Collot (Claude), **Les Institutions de l'Algérie Durant la Période Colonial 1830-1962**, O.P.U, Ben Aknoun Alger et CNRC Paris, 1987.
- 12- Delassus (Achille), **Métropoles et Colonies : La Conquête Morale des Indigènes** , Alger, 1913.
- 13- Delaut (Féraud), **le Habous dans le droit Musulman et la législation Nord Africaine**, Alger 1938.

- 14- Depont (Octave), **L'Algérie du Centenaire**, Édition Cadoret France, 1928.
- 15- Durieu (Louis), **Les Juifs Algériens (1870-1901) : Études de Démographie Algérienne**, Paris, 1902.
- 16- Egretaud (Marcel), **Réalité de la Nation Algérienne**, 2^{ème} édition, Édition Sociales, Paris, 1961.
- 17- Esquer (Gabriel), **Correspondance du Maréchal Clauzel 1835-1837**, T01 Édition la Rose, Paris, 1948.
- 18 -, **Histoire de L'Algérie en Image ou Iconographie Historique de L'Algérie depuis le XVIe Siècle Jusqu'en 1871**, Librairie du Cardinal, Paris, 2008.
- 19- Franc (Julien), **la Colonisation de Mitidja**, Édition Champion, Paris, 1929.
- 20- Girault (Arthur), **Principes de Colonisation et de Législation Coloniale** T02, Second Édition, Librairie de la Société du Recueil Général des Loi et des Arrêtés Fondé par J.B, Paris, 1904.
- 21-, **Principes de Colonisation et de Législation Coloniale** T03, Troisième Partie, L'Afrique du Nord : L'Algérie Cinquième Édition Librairie de la Société Anonyme du Recueil Sirey Paris, 1927
- 22- Gustave (Gautherot), **La Conquête d'Alger 1830**, édition Payot Paris 1929.
- 23 - Ihaddaden (Zohir), **Histoire de la Presse Indigène en Algérie des Origines Jusqu'en 1930**, ENAL ,Alger, 1983.
- 24- Julien (Charles André), **Histoire de L'Algérie Contemporaine Conquête et Colonisation 1827-1871**, P.U.F, Paris, 1964.
- 25- khakchi (Djamal), **Colonisation et Politique d'Assimilisation en Algérie (1830-1962)**, Casbah Éditions , Alger , 2005.
- 26- Lacheraf (Mostafa), **L'Algérie : Nation et Société**, S.N.E.D, Alger, 1976
- 27- Larcher (Émile), **Traité Élémentaire de Législation Algérienne** T01 Arthur Rousseau Éditeur, Paris 1903.
- 28-, **Traité Élémentaire de Législation Algérienne** T02 Arthur Rousseau Éditeur, Paris 1903.
- 29-, **Trois Années d' Études Algériennes Législatives, Sociales, Pénitentiaires et Pénales (1899-1901)**, Arthur Rousseau Éditeur Paris, 1902
- 30- Lessourd (P), **l'Oeuvre Civilisatrice des Pères Blancs**, Paris, 1931.
- 31- Mahfoud (Smati) , **Formation de la Nation Algérienne**, Édition Dahlab Alger, 2012.
- 32- Marthe et Gouvion (Edmond), **Kitab Aayane el- Maghariba Territoires de Sud**, Imprimerie Oriental, Alger, 1920
- 33- Martin (Claude), **Histoire de l'Algérie Française 1830-1930** Paris, 1963.
- 34- Maurice (Jean), **La Structure Foncières et Développement Rural au Maghreb**, Paris, Edition PUF, 1969.
- 35- Nouchi (André), **Correspondance du Docteur A.Vital avec Ismail Urbain 1845-1874**, Alger, 1958.

- 36- Ouennoughi (Mélina), **Algériens et Maghrébins en Nouvelle Calédonie de 1964 à Nos Jours**, Casabah Édition, Alger, 2008.
- 37- Parzymies (Anna), **Anthroponymies algérienne noms de Famille Modernes d'Origine Turque**. Édition Scientifiques de Pologne Varsovie ,1985.
- 38- Pervillé (Guy), **Les Étudiants Algériens de L'Université Française 1880-1962**, Édition de Centre National de la Recherche Scientifique, France , 1984.
- 39- Prenant (André) ,Noushi (André) et Lacoste (Yves), **l'Algérie ; Passé et Présent**, édition sociales, Paris, 1960.
- 40- Roux (Charles), **France et Afrique du Nord avant 1830**, Félix Alcan, Paris 1932.
- 41- Sari (Djilali), **la Dépossession des Fellahs**, S.N.E.D, Alger, 1975.
- 42- Sahli (Mohamed Chérif), **Décoloniser l'Histoire**, Édition Maspéro, Paris, 1965.
- 43- Saussol (Abin) et Zitomerski (Joseph), **Une Colonie de Peuplement mais des Européens Très Minoritaire ,Les Actes du Colloque Colonies Territoires, Sociétés**,L'enjeu Français, Édition Lhannattan, Paris,1996.
- 44- Tailliat (Charles), **l'Algérie dans la Littérature Française**, Slatkine Reprint éditeur, Geneve, 1999.
- 45- Tiab (Mohamed),**La Chronologie Algérienne 1830-1962**, T01 Imprimerie Ishaq, Boufarik, Alger, 1999
- 46- Yacono (Xavier), **Histoire de l'Algérie de la Fin de la Guerre Turque à l'Insurrection de 1954**, Édition l'Atlantique, Versailles (SD).
- 47- Yver (Georges), **Correspondance du Capitaine Daumas**, Maarifa, Alger, 2008.

رابعاً: المجلات والدوريات:

أ- باللغة العربية:

- 01- براهيمى (ابراهيم) ، دور الصحافة الوطنية في معالجة إشكاليات أسماء الأعلام الجزائرية- الشروق اليومي انموذجا-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة 08 ماي 1945م قالة قسم اللغة والأدب العربي،2014م.
- 02- بكوش (محمد الصالح) ، دور المترجمين في احتلال فرنسا الجزائر، مجلة أول نوفمبر، عدد 170 الجزائر، 2007م.
- 03- بوخاوش (سعيد) ، " من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي"، مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد الثاني، البليدة، سبتمبر 2013م.
- 04- بودوية (حياة) ، "انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19م" مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، عدد 05، ميلة، جوان 2017م.

- 05- بوعزيز (يحي)، " المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840:1864م"، مجلة الأصالة، العدد 79، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 12 أوت 1980م.
- 06- تيتة (ليلي)، "تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19م"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع17، جامعة باتنة، 2014م.
- 07- حمدي (أحمد) وآخرون، "من جرائم الاستعمار الفرنسي"، مجلة المصادر، من اصدارات المركز.و.د.ب.ح.و.ث أول نوفمبر 1954م، العدد 04، 2001م.
- 08- رواحي (العيشي)، من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م تصفية رواد المقاومة الوطنية وقطع الرؤوس، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 24، جوان 2018م.
- 09- سعيدوني (ناصر الدين)، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر-تونس-طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي" حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 1431هـ/2010م.
- 10- شويتام (أزقي)، " مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية الصادرة عن معهد التاريخ، العدد 06، الجزائر، 1992م.
- 11- كرليل (عبدا لقادر)، "نشأة الصحافة في الجزائر"، جريدة المصادر، العدد 11، السداسي الأول 2005م.
- 12- محمود حمد المشهداني (مؤيد)، " أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م 05، عدد 16، جامعة تكريت، 2013 .
- 13- مناصرية (يوسف)، دور المترجمين العسكريين في الجيش الفرنسي في الجزائر، مجلة التاريخ، عدد النصف الثاني من سنة 1982، الجزائر، 1982م.
- 14- مهديد (ابراهيم)، " مقارنة حول النخب والمثقفين الجزائريين خلال الحقبة الكولونيالية الأولى"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15 و16، سيدي بلعباس، مارس 2017م.
- 15-، "الارستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م و الرأسمالية الاستعمارية- اشكالية الاندماج الاجتماعي"، مجلة انسانيات عدد 04، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران، 1998م.
- 16- هلايلي (حنيفي)، "المترجمون في الجيش الفرنسي: آليات وزركانز الإدارة الاستعمارية في الجزائر(1830-1962م)"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 11، سيدي بلعباس، 12 مارس 2016م.

17- يحاوي (علاء الدين) ، "من أساليب فرنسا للقضاء على الشخصية الجزائرية سياسة الطمس الحضاري وتغيير المعالم 1830-1962م"، مجلة حروف للدراسات التاريخية، العدد 02، نوفمبر 2014م.

ب- باللغة الفرنسية:

- 01-Ageron (Charles-Robert), "les Migration des Musulmans Algériens et l'Exode de Tlemcen (1830-1911)", A. É.S.C, 22ème Année, N°5, 1967.
- 02- Alain (Messaoudi) , " Renseigner, Enseigner : les interprètes Militaires et la Constitution d'un Premier Corpus Savant Algérien 1830-1870" R.H.XIX siècle, N° 41, 2010.
- 03- Ben Rahal (Mohamed), "Étude sur l'Application de l'Instruction Publique en pays Arabe ", Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, T VII , Oran, 1887
- 04- Boyer (Pierre) , Le Problème kouloughli dans la Régence d'Alger, R.O.M.M , N°spéciale , 1970
- 05- Emerit (Marcel), «A Propos de l'Algérie en 1830 : Réponse à P. Boyer Correspondance», A. É.S.C, N° 3, 23^e Année, 1968.
- 06- Emerit (Mercier), " L'État Intellectuel et Moral de l'Algérie en 1830" R.H.M.C, 01, N° 03, Juillet- Septembre 1954.
- 07- Féraud (Laurent Charles), "Expédition du Comte d'Oreilly Contre Alger en 1775 ", Recueil des Notices et Mémoire, N° 09, Constantine, 1865
- 08 - Hamet Ismayl, " Le Colonel Mohamed Ben Daoud", R.M.M, T 19, 1912.
- 09- Temimi (Abd Eljalil), "Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837". R. H. M, Tunisie , 1978.

خامسا: الأطروحات الجامعية:

أ- باللغة العربية:

- 01- بليل (محمد)، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914م (دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني - عمالة وهران-) مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ، كلية التاريخ، وهران، 2012م.
- 02 - بن سيفي (عز الدين) ، العلاقات الجزائرية المغربية 1246-1330هـ/1830-1912م ، أطروحة دكتوراه L.M.D في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، 2017-2018م.

03- زقب (عثمان) ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار ، قسنطينة، 2014-2015م.

04- زمولي (يسمينة) ، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر(1870-1900م) قسنطينة أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003م.

ب- باللغة الفرنسية :

01- Terras (Jean), **Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, Étude de Législation Coloniale**, Thèse pour le Doctorat, Université de Lyon. Faculté de droit, 29 Avril 1899.

سادسا: الموسوعات والمعاجم:

أ- باللغة العربية :

01- الكيالي (عبد الوهاب) ، المرسوعة السياسية ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، 1985م.

02- المنجد في الأعلام واللغة، ط29، دار المشرق، لبنان- بيروت، 2008م.

03- بدوي (عبد الرحمان) ، موسوعة المستشرقين، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م.

04- نويهض (عادل) ، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت 1980م.

سابعا: القواميس :

أ- باللغة العربية :

01- عمارة (محمد) ، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ط1، بيروت، 1993م

ب- باللغة الفرنسية

01- Anonyme, **Grammaire Arabe, en Français, avec un Vocabulaire** Bibliothèque Nationale de France. Département des Manuscrits Arabe. (S.D).

02-Bellemare (Alexandre), **Grammaire Arabe (Idiome D'Algérie) a l'Usage de l'Armée et des Employé Civil de l'Algérie**, Deuxième Édition, Paris 1854.

- 03- De Ménerville (MP), **Dictionnaire de la Législation Algérienne , Code Annoté et Manuel Raisonné des Lois, Ordonnances, Decrêts, Décisions et Arrêtés**, Publiés au Bulletin Officiel des Actes des Gouvernement(1830-1860), V 1, 2^{ème} Édition, Bastide, Librairie, Place du Gouvernement, Alger,1867.
- 04-, **Dictionnaire de Législation Algérienne, Code Annoté et manuel Raisonné des Lois, Ordonnances, Decrêts, Décisions et Arrêtés**, Publiés au Bulletin Officiel des Actes des Gouvernement (1866 - 1872), 3^{ème} Édition, Alger, 1872.
- 05-, **Dictionnaire de Législation Algérienne Code Annoté et manuel Raisonné des Lois, Ordonnances, Decrêts, Décisions et Arrêtés**, Publiés au Bulletin Officiel des Actes des Gouvernement (1860-1866), 2^{ème} Volume, A.Jourdan, Alger, Challamel Ainé, Paris, 1877.
- 06- De Sacy (Antoine Isaac Silvestre), **Grammaire Arabe à l'Usage des Élèves de l'École Spéciale des Langue Orientale Vivantes avec Figure** Première partit, Imprimerie Impériale, Paris, 1810.
- 07- Fillias (Achille), **Dictionnaire des Communes, Villes et Villages de l'Algérie**, Imprimerie Lavagne Éditeur, Alger, 1878.
- 08- Franque (M), **Loi de L'Algérie du 05 Juillet 1830(Occupation d'Alger) au 1^{er} Janvier 1841 avec une Table Alphabétique des Matières**, J.Corréard Édition, Paris 1844.
- 09- Hugues (Henry) et Lapre (Paul), **Le Code Algérien Recueil annoté Suivant L'Ordre Alphabétique des Matières des Lois, Decrets Décisions, Arrêtés et Circulaires de 1872 à 1878**, Challamel Ainé Éditeur Paris, 1878.
- 10- Pharaon (Joanny), **De la Législation Française, Musulmane et Juive à Alger**,Théophile Barrois Fils Librairie, Paris,1835.
- 11- Sautayra (Edouard), **Législation de L'Algérie : Lois, Ordonnances Decrets et Arrêtés**, Seconde Édition, Maison Neufve et C^{ie}-Libraires éditeurs, Paris, 1883.
- 12- Savary (Claude), **Grammaire de la Langue Arabe Vulgaire et Littérale** Imprimerie Impériale, Paris, 1813

ابن بريهمات إبراهيم 413	- أ -
ابن بريهمات أحمد 413	أبا داوود 260
ابن بوحاس العمراوي 198	إبراهيم مولاي 441
ابن بوعزيز محمد 437-436	ابن أبو بكر 200
ابن بوطاق علي 195	ابن أحمد 68
ابن أبو ماضي الحاج 198	ابن أحمد سليمان 198
ابن توائي العمراوي 198	ابن أحمد معمر 198
ابن تومية 200	ابن اسحاق 261
ابن تومية عبد الله 198	ابن اسماعيل محمد 248
ابن جفر 394	ابن اسماعيل مصطفى 424-361-155-154
ابن حاج سعيد بن حاج علي 417	438-426.
ابن حاج سعيد 414	ابن التومي الحاج محمد 260
ابن حاج علي 417	ابن الحاج بلقاسم بن بلقاسم محمد 417
ابن حاج قاسي بوجدة 417	ابن الحاج عبد الرحمان اسماعيل 260
ابن حاج عمر مصطفى 361-153	ابن الحاج قدور 347
ابن حالات معمر 381	ابن الحاج محمد 435
ابن حمادوش عبد الرزاق 259	ابن العطار أبو عبد الله 248
ابن حملاوي أحمد 198	ابن العنابي محمد 406-279-260-198-61-
ابن حملاوي آغا 155-56	414.
ابن حمودة النرى 198	ابن الفكون 249.
ابن حمودة عبد القادر 417	ابن المسيح القسنطيني محمد 260.
ابن حنبل أحمد 260	ابن المولى محمد ابراهيم 76.

ابن الموهوب المولود 314.	ابن خلافة مجدوب 414
ابن النشا محمد 394.	ابن خلدون 143-254-420
ابن أمزيان بن نارة محمد 200.	ابن داوود محمد 37
ابن أمين السكة الحاج علي 76.	ابن دردور 200
ابن أمين السكة حمدان 153-158-200.	ابن ربيعة أحمد 381
ابن با أحمد علي 155.	ابن زعموم 426-432
ابن باشطارزي سعيد 416	ابن سحنون محمد 258
ابن سديرة بلقاسم 286-300-415-431	ابن علي قويدر 389
ابن سالم 199	ابن عمار التنسي 140
ابن سعود بن محمد 436	ابن عمار 220
ابن سعيد فرحات 155-184-364	ابن عمار مسعود 198
ابن سليمان بن حسن أحمد 417	ابن عمر 426
ابن سليمان بن عمر 417	ابن عيسى علي 198
ابن شنب 433	ابن فاتح ابراهيم 414
ابن شنوف 364	ابن فاتح مجدوب 286
ابن شهرة بن ناصر 440	ابن فتح الله محمد 406
ابن شيطاب أحمد 76	ابن قادر عبد القادر 417
ابن صايب بوشيوخ 198	ابن قانة بوعزيز 155-156-435
ابن صيام سليمان 432	ابن قانة بوعكاز 198-353
ابن صيام سي محمد 350	ابن قانة محمد 364
ابن ضياف العربي 435	ابن لفقون محمد 413
ابن طيب فورالي 417	ابن ماجه 260
ابن عاشر 256	ابن مالك 256-260

ابن مبارك الجيلاني 381	ابن عاشور 56-441
ابن مبارك الملي 253	ابن عبد الجزائري حسين 248
ابن مبارك مسعود 435-436	ابن عبد الرحمان محمد 392
ابن مبارك محي الدين الصغير 158-434	ابن عبد اللطيف محمد 76
ابن محبوب عبد الله 162	ابن عبد المالك الراشدي سيدي محمد 260
ابن محمد التنسي أحمد 272	ابن عثمان خوجة حمدان 53-55-58-60-61-
ابن محمد بن حاج سليمان 417	66-76-135-141-144-145-176-
ابن محمد دراجي 198	184-225-249-275-282-423-424-
ابن محمد علي 290	427-428
ابن مرابط 86	ابن عدكان محمد 398
ابن مسعود محمد 435	ابن عرجان عية 198
ابن مصطفى باشا ابراهيم 364	ابن علال 199
ابن منصور سيدي عبد الله 242-244	ابن علي أحمد 219
الترميذي 260	ابن مهدي اسماعيل 413
التنسي عمار 274	ابن موهوب علي باي 364
التيحاني بن سيدي محمد 162	ابن نافع الفهري عقبة 390
الثعالي عبد الرحمان 250-274	ابن نقاد طاهر 413
الجزائري حسن بن محمد 286	ابن هشام 260
الجنادي سيدي منصور 259	ابن يحي علاوة 416
الجيلالي عبد القادر 244	ابن يوسف عمر 200
الحاج السعدي 433	ابن يحي سيد علي 239
الحركاتي ابراهيم 248	ابن يمينه سي صالح 350
الحناث علي 250	أجيرون شارل روبر 91-115-211-364-404-

الحاطري أحمد 268	أربان اسماعيل 400-376-353-351-136
الخروبي محمد 432	آرنو دو سانت 410-189-187-185-179
الدرعي 421	إزاباي 62
الدرقاوي موسى 190-392	أزار 383
الذباح محمد 144	أزان بول 176
الرحماني صادق 432	استهازي ولسن اسطنبولي عبد الرحمان 117
الزهار أحمد الشريف 193-110-58-56	اسكار قابريال 148
السعيد محمد 156	أشار 53
السنوسي محمد 253-250	آغا ابراهيم 60-59-56
السيوطي 255	آغايا يحيى 60-56-55
الشرشالي 416	الابن روصون 152
الشريف أمزيان بن علي 156	ألار 406
الشيخ المهدي 194	الأشرف مصطفى 184
الطيب مولاي 255	الأغواطي بن سالم الميلود 162
العمر مصطفى 144	الأغواطي حاج موسى 440
العماري احمد 304	الأمير عبد القادر 162-161-160-92-66
العنتري أحمد 420	168-198-199-207-243-260-282
العنتري صالح 378	291-426-434-435-436-437-439
العياشي 421	البركاتي محمد بن مختاش 441
أومال الدوق 301	القانوني سليمان 25
أوميرا 396-395-280-277	القيرواني أبي زيد 261-256
- ب -	الكبابي سليمان 252
باربروجر أدريان 421-277-276-269	الكبابي مصطفى 286-279-200

بارتيا 178-74	الكريتلي ابراهيم 155
بارني 292	المدني أحمد توفيق 365
بارو إميل 197	المطماطي بوطكلاش 381
باسي دي براك إمانويل 196	المقراني بن الحفصي 436-435
باشا طاهر 71-70-67	المقراني والحداد 170-193-243-346-393
باشارزي 249	440-436-407
باصي رينيه 318-317	المقلش مصطفى 155
بافي 326	المولى علي 68
باكين السيدة 327	الناصرى أبو راس 246-258-391-
باي أحمد 55-56-58-60-66-139-144-	الناقوسي محمد 249
439-437-436-435-434-291-168	النسائي 260
باي حسن 55	الهاشمي محمد 189
بتيقيابراسفيتش 264-263	اليلولي عبد الرحمان 239
برتوي أرزان 62-58	أميدي دي بورمون 62
بروسار الجنرال 179	إميريت مارسال 397-245
بروسلار شارل 418	أهلشي أحمد 415
بريغو 154	أوبرتين أزكوير 387
بريني 419-282	أوبينيوس 267-265-263-192-48
بريهامات عمر 314	أوديلو فيان 409
بكري 141-34-33-32-31-30	أورفيت 47
بلانكي 168	أوسونفيل الكونت 109
بلعيد 415	أوقاسي بلقاسم 432
بلعيد محمد بن علي أحمد 413	أوكتاف ديو 352

بونقة عبد الرحمان 63 بوني 327 بوني بيار 180 بيجار 47 بيجو 89-92-93-101-158-160-161- 162-163-166-179-180-181-182- 183-185-189-198-206-233-250- 269-279-328-348-352-386-438- 439 بيدو 272-301-322-384 بيرتيزين 46-53-59-63-158 بيرك 352 بيرو النقيب 174-284 بيسون الرائد 182 بيشون 178 بيكي 240 بيليسي 58-98-99-176-185-186-192 - 193-268-440 - ت - تانور 48-62 تارادال 44-45 ترولار 114 ترولير 183 تريزيل 154-436-438	أولاد سيدي الشيخ 253 أوليفي الأب 327 بلقايد محمد 432 بلوقاز محمد 250 بنواز قوستاف 283 بنت جبور فاطمة 255 بهاغل 145 بوبراتر 189 بوغلة 190 بوتان 29-42-45-62 بوجولا 183 بوحمار 441 بورديي 145-191 بورغ شوان 184 بورغو 73 بوزيان الشيخ 190-440 بوسكي 186 بوشناق 30-31-33-34-141 بوشنان الشيخ 56 بوشنوف إبراهيم 155 بوشوشة 440 بوصع 392-441 بوضرية أحمد 65-76-150-198-318-

426-425-424-415	تريلان 74
بوضرية إسماعيل 290	توسان 48
بوضرية مصطفى 425-415	تونير كلير 263
بوعزيز يحي 242-239-142	تيرمان لويس 398-356-318-113-111
بوقراني سيد أحمد 406	دانينوس أبراهام 285
بولار موريس 246-245	ديريسو موريس 186
بونابرت لويس 322-268-93-88	ديسبرس 265-263-174-65-50-47-46
بونابرت نابليون 207-105-94-29-28	- د -
تيسران بن جامان 296	دادة الولي 244
تيسي أوكثاف 145	دالماتي الدوق 409
تيلوي 396	دي بوزي شارل 181-119-116
- ج -	ديبيري 176-73-70-64-52-51-43
جورج الرابع 71	دي داماس 34
جولاس دي ليسبس 67	ديديي هنري 117
جوليان شارل أندري 383-366-197	دي جوبر اميدي 196
جونار 171	ديريو الجنرال 290-117-116-111-107
جيبارت 27	ديريو دروي 409-130-80-79
جيراردين 267-265-264-263-75-48	دي ساسي سلفستر 287-285-268-263
278	413
جيرولت آرثر 207-206-199-192	دي ساسيلكي 48
جيروم نابليون 205-97-95	دي صال أورزاب 267
جيفنج 47	دي صلان 420-276
جيلبرت 48	ديفوكس ألبرت 418-391-389-241-240

دي فيلال 38-40	جيليمون 74
دي قيدون 119-124-300-304-327-	- ح -
412-386	حسن بابا 30
ديكاس 46	حسن الباي 35
دي كلون 175	حسين الداى 27-28-31-32-33-34-35-
دي لابورت جاك دونيس 268-287-288-	36-37-38-39-40-41-42-49-52-
419	54-55-56-57-58-61-64-65-66-
دي لاصال 75	70-74-146-176
ديلور 175	حمزة بن بوبكر 361
دي مانس جوزيف 296	- خ -
دي ميسنيل إدوارد 49-50-62-	خضر باشا 252
دي ميشال 436	خوجة حسان 250
ديو زاد فكتور أميدي 184	خوجة شعبان 250
- ر -	
راندون 94-99-105-108-187-290-	دامريمون 60-276-435-436.
441-322-297	دوبارسوفال 244
رؤوف باشا 436	دوبقر 167-192
رانكريار 369	دوبريتو لوبلان
رزقي 155	دوتوكفيل ألكسيس 111-153-346
ريشارد شارل 157	دوتي إدموند 389
روبن 195-381	دورين إيزيدور 272
روزي أبي 372-373-377	دوسي 45
روزي ألبن 212	دوفال بيير 31-32-36-37.

روزي كلود أنطوان 177-176 روش ليون 160-161-162-163-233- 282-271-269 رويي ليون 171 ريمونت 327 رين لويس 156-245-247-291-398 - ز - زكار شارل 264-230 زاي 396 - س - سبنسر وليام 135-245 ستيفانو بولي 47 سعد الله أبو القاسم 242-268-272-278- 352-364-382-390-391-405-408- 424-425-427-432. سليم الثالث 29 سوتايرا 396 سوزاد 397 سوسي 163 - ص - صاباتيي كاميل 207 - غ - غرافمزيون أوليفي لوكور 72	دوفال جول 145- دوفوكادي 175 دوقا 306 دولا بروتونيير كليرمون 38-39-40-41-42-48 دولافورج 327 دولاكروا 294-412. دولامارتيمن 390 دولامورين فابر 117 دولسي 45 دوليسبس جول 109 دوهوتبول 297-308-309 دي بارادي فونتير 306 دي باري 46 دي باس جانتي 78-275-284-291 دي باسي رولاند 285 ديش الأسقف 295 دي بورمون 43-45-48-54-58-60-62- 76-147-153-155-265-424-425- 427-428-432 دي بوسيار إدموند 75 سولت المارشال 181-428 سي حفصي بن عودة 37 سيدي السعيد 244

غروي جورج 267	سيدي الكتاني 394-244
غيردو 73	سيدي عبد الرحمان 57
- ف -	سيدي عبد القادر 57
فافر جول 197	سيدي عطية 246
فاكاري 291	سيدي مخلوف 247-244-239
فالات فكتور 145	سيدي مسعود 394
فالازي 46	سيدي منصور 239
فاليار 28-27	سيدي ولد دادة 57
فالي 160-150	سيروكا 155-137-136
فالي سيلين 439-391	سي سليمان 350
فانيان 420-276-264-264-263	سيقلو 179
فرانسوا أكسندر 45	سيلكس 207
فرعون جوي 287-285-283-268-267	سيمون شارل 43-33
419	سيو 52
فريسنييل 163	- ش -
فكار العربي 50	شاربونتي 47-46
فلاندين 175	شارل العاشر 175-72-36
فينسو 368	شاسلوب لوبا 211-208-97
فبتار 283	شالر وليم 265-245-135
فيتال 376	شانزي 403-401-327-311-208-119
فوجرو 175	405
فيترول 40	شاو 261
فيثرب الجنرال 145-136-135	شريف سيدي بن علي 246

فيجياك شامبيلون 277	شوارتر فريديريك 72
فيرو لوران شارل 25-262-271-284-392-	شربونو أوغست 285-396
421-433-434-436-437-438	شينيشو 60
كلوي 62-64	419-420
كلير 68	فيري جول 216-300-415-431
كوبولاني قزافيي 352	فيرينو 75-171-173-174
كور أوغست 322	فيو 303-398
كورمي ثي 351	فيليب لويس 79-327
كوسان 284	- ق -
كولان 295	قالتي 293
كولي 36-37-38-40-42	قاي 175
- ل -	قدور سديرة شارل 415
لاترايست 222	قريفي ألبرت 120-124-271-349
لا رشار إميل 26	قزال ستيفان 35-232-422
لاريفيار 369	قلعاجي 76
لافاريار 403	قوتيي 253
لافلوار 117	قورقون 421
لافيجري الكاردينال 104-105-107-328	قيدان 62
لاكروا 390	قيرن 368
لامان الجنرال 118	قيلر 394
لامبارت ألكسيس 116-119	- ك -
لاموريسيار 157-180-182-384-440	كاتيلوب 369
لاميرول 185	كافينياك 186

لاھیت 46-64	کامبول جول 113-123-195-229-327
لوازیلو 299	432-407-364-358-353
لوبو قوستاف 181	کامو 186
لويس مارسال 116	کانروپیر 384
لوفیردو 46-59-63-64-262	کروزای 296-326
لوکسیرواز 74	کریمو 108-111-117.
لوهون الکونت 104	کلافل 396
لیلوا دي بریوا فرانسوا 366	کلوزیل 67-68-153-166-175-183
- ه -	184-275-278-279-359-396-409
هادمار 283	لیتان 155
هانوتو 102	لیس السیده 292
هایدو 241	لیسبس 264-265
هوداس اؤکتاف 317-318	- م -
هودر 74	مارتان بایو دوسان 145
هیریسون 366	مارتینیاک 40
هیقونوت فاردیناند 158-181-192	مارتیمیری 96
- و -	ماری 184
واخیمیت 48	ماسکری 317-401-412
وارینی اوغست 103-108-125-222-242-	ماسیو کلیرفال 70
375-362	ماصی هنری 420
ولسن 182	ماک ماهون 97-98-100-106-122
- ي -	محمد الکبیر بای 139-319
یاکونو قزافی 104-145-159-315	محمود الثاني 434

يعقوب 282	محمد الصالح بوزيد 361 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم 256.222.38 مصطفى 53-30 مونتانيك 188 مونج ماري 158 ميرونت جون 312 ميل جين توسانت 148 - ن - نابليون الثالث 352-127-106-102-98-95 نويلا 163 نويلي 46 نيتمون ألفريد 281-41 نيفو الجنرال 118 نييل 104

-42-41-40-39-38-37-36-35-34	- أ -
-56-55-53-52-49-48-45-44-43	أبصار 326
-65-64-63-62-61-60-59-58-57	أرزو 193
-74-73-72-71-70-69-68-67-66	أزمير 198
-83-82-81-80-79-78-77-76-75	اسبانيا 165-164-145-140-73-33
-92-91-90-89-88-87-86-85-84	آسيا 40
-100-99-98-97-96-95-94-93	آسيا الصغرى 343-192-146
-107-106-105-104-103-102-101	اسطنبول 248-193
-114-113-112-111-110-109-108	إسكندرية 425
-121-120-119-118-117-116-115	أعلاج 139
-128-127-126-125-124-123-122	آقبو 244
-138-137-136-135-131-130-129	أغواط 420-342-140-96
-145-144-143-142-141-140-139	إفريقيا 81-80-79-31-29-28-27-26
-152-151-150-149-148-147-146	-176-166-165-148-130-88-83
-159-158-157-156-155-154-153	-251-243-237-191-184-183-181
-166-165-164-163-162-161-160	-307-288-282-276-275-270-268
-173-172-171-170-169-168-167	-386-379-376-327-326-321-318
-180-179-178-177-176-175-174	-412-411-410-409-408-404-399
-187-186-185-184-183-182-181	413
-196-194-193-192-191-189-188	أفينيون 196
-207-204-203-202-201-200-197	الأربعاء 394-403
-216-215-213-211-210-209-208	آل الحسنوي 342
-229-224-222-220-219-218-217	الألزاس واللورين 111-109-108
-245-244-240-239-237-233-232	الأوراس 431-392-98
-253-252-251-249-248-247-246	آل بوروبون 26
-262-261-260-259-256-255-254	الترك 135-93-78-77-57-43-25
-269-268-267-266-265-264-263	-248-192-180-167-144-143-139
-276-275-274-273-272-271-270	349-342-282

-284-283-282-281-280-279-277	الجزائر 25-27-28-29-30-31-32-33-
المخزن 159-144-142	-291-290-289-288-287-286-285
المغرب الأقصى 392-246-193-71-69-68	-299-298-297-296-295-294-293
النمسا 72	-306-305-304-303-302-301-300
أندلس 140	-313-312-311-310-309-308-307
أنجلو مالطيين 164	-321-320-319-317-316-315-314
أوروبا -265-180-49-41-40-29-27	-328-327-326-325-324-323-322
357.	-342-341-339-336-331-330-329
أولاد ادريس 198	-355-354-353-352-351-348-347
أولاد الزعاين 342	-364-361-360-359-358-357-356
أولاد بن عاشور 342	-374-373-372-368-367-366-365
أولاد عبد السلام 342	-382-381-380-379-378-376-375
أولاد بن عبد العزيز 431	-390-389-387-386-385-384-383
أولاد بن عدة 342	-397-395-394-393-392-392-391
أولاد بن يحيى 342	-404-403-402-401-400-399-398
أولاد بومرزاق 342	-411-410-409-408-407-406-405
أولاد حايا 337	-419-418-417-416-415-413-412
أولاد خالد 195	-427-426-425-424-423-422-421
أولاد درجي 368	428.
أولاد دردور 126	الحراش 330-204-166
أولاد دهان 169	الزعاطشة 343-190
أولاد رياح 185	الزماله 155-154-56
أولاد ساسي 193	الظهرة 382-337-186-185
أولاد سيدي الشيخ 431-429-365-343	الشام 248-193
أولاد سيدي منصور 187	العثمانيون -77-75-53-43-38-32-29
أولاد شرفه 342	-252-244-237-149-139-136-131
أولاد عزيز 182	390
أولاد فكون 244	القاهرة 162
أولاد قصير 378	القرم 105

أولاد مختار 342	ألمانيا 169-165-164-115-106
بوزريعة 320-280-61	أولاد مقران 56
بوزهار 159	أولاد نائل 187
بوسكي 410	أولاد يحيى 43
بوفاريك 429-180-178-166	أولاد يوب 198
بن عكنون 304	أومالو 340
بن عمر 399	أيت عيسى 327
بني بوسيف 340	إيطاليا 165-145-37
بني جلاب 343	- ب -
بني خليفة 416	بابا حسن 350
بني راشد 139-138	باب الواد 392
بني شقران 154	باب عزون 326-184
بني صبيح 186	باتنة 200
بني عامر 154	بئر خادم 327
بني مراد 342-167	بئر مراد رايس 327
بني مزاب 76	باريس 423-419-325-175-150
بني مناد 182	بال إيل 196
بني مناصر 182-179	بجاية 268-248-247-244
بني منقلات 339	برتغال 173
بني موسى 161	برواقية 204
بني يحيى 340	بروسيا 107-93-72
- ت -	بريا 410
تاجه 187	بريطانيا 265-74-72-71-40-39-33-29
تافنة 429	بسكرة 140-139-100-96-76-68-
تبسة 383	400-349-331
تسالة 154	بطيوة 400
تلات 200	بليدة 298-242-193-183-138-100-
تلمسان 193-155-140-138-118-68-	399-361-305
240-241-242-245-319-394-	بنزرت 193

428-417	بوردو 115
دامبار 159	تنس 378-371-193-186
درارية 401-350	توزر 68
دلس 352	توقرت 193
دويرة 359-350-180-167	تونس 56-57-66-72-162-193-246-
- ر -	264-265-331-383-392
رأس الزهور 26	تيارت 187-354
روسيا 73-72-70-0-39	تيزي وزو 112-326
روما 140-136	- ج -
- ز -	جربة 68
زمورة 140	جرجرة 431
زنوج 141-135	جزر أرخبيل 38
زواغة 431-426-425-337-336	جزر البليار 37-51
زواوة 193	جزر المارتينيك 199-196
- س -	جزيرة مايوت 197
سانت إطوان 42	جندل 422
سانت إميللي 399	جندوبة 193
سانت أوجين 326	جيغل 10
سانت ليو 400	- ح -
سانت ليوتي 400	حجوط 168
سانت مارغريت 396	حرشاوة 182
سان جيرمان 383	حشم 154-101
سباو 403	حصن باستيون 26-53-61-62-63-66-
سردينيا 36-35-33-	390
سطاوالي 198-64-63-61-59-58	حمام بوحجر 154
سطيف 337-305	حيدوسة 200
سكيكدة 426-425-305-304-296	- خ -
سنغال 141	خنشلة 383
سودان 141	- د -

سور الغزلان 195	دالي إبراهيم 291-292
علمة 49	سوريا 193
عناية 26-27-37-55-81-82-100-	سويسرا 165
149-155-247-189-270-273-292-	سيدان 106
296-304-305-380-390-396-407.	سيدني 399
عين الزرقاء 63	سيدي الشحمي 400
عين أمران 185	سيدي بلعباس 140-343
عين سمارة 418	سيدي خالف 61
- غ -	سيدي عبد المالك 337
غار الفراشيش 186	سيدي فرج 45-48-52-54-55-58-63-
غليزان 348-372	406-345
غوادلوب 196-197-199	سيف 155
غيانا 196-197-199	- ش -
- ف -	شاوية 330
فرحيوة 336-425-426	شبلي 401
فرنسا 25-27-28-29-30-31-32-33-	شفة 180
34-35-36-37-39-40-41-43-44-	شلف 154-188-187-330-342-378
45-46-47-48-49-52-56-65-67-	- ص -
68-70-71-72-73-74-75-80-81-	صحراء 141-142-14-145-241-382-
83-84-87-88-89-90-91-92-96-	430-429
97-101-106-107-108-109-110-	صقلية 140
111-112-113-114-115-116-117-	- ط -
120-121-123-130-131-136-146-	طبرقة 67
147-149-153-156-157-161-163-	طرابلس 69
164-165-169-170-172-173-174-	طولون 39-45-46-47-48-148-196
175-181-183-191-192-195-196-	- ع -
197-198-199-200-205-206-207-	عاشور 167-350
212-213-214-219-220-222-224-	عريب 126
227-232-233-245-250-261-262-	عزازقة 239

عطاف 274	274-265-266-268-274-276-277-
278-279-281-282-283-284-288-	قندورة 355
289-290-291-292-294-295-296-	- ك -
297-298-302-303-306-307-311-	كالقي 196
315-317-321-324-325-326-328-	كاليدونيا الجديدة 196-197-198-199-
363-331-332-339-341-343-344-	200
345-346-355-357-370-371-373-	كان 196
376-378-383-385-388-398-399-	كراغلة 138-139-141-143-144-
403-413-416-420-421-426-427-	كندا 111
428-430-431	كورسيكا 200
فينيقيون 136	- ل -
- ق -	ليبيا 67-193
قادس 38-	ليفورن 143
قالة 25-26	ليو 325
قائمة 169-355	- م -
قبة 292	ماتز 106-
قسطنطينة 56-59-60-67-68-90-100-	مارساي 38-324
116-121-126-131-	مارسيليا 50-148
139-140-144-155-159-167-193-	مازونة 138-247
200-240-241-246-247-248-250-	مالطا 68
264-272-273-276-298-300-302-	مايورك 51
303-304-306-307-309-321-337-	متيجة 56-167-168-180-355-359-
387-390-394-396-399-403-404-	389
406-419-421-429	محيط اطلسي 37-196
قصبة 64-74-192-306	مجاهر 155
قطارة 337	مدية 138-193-250-305-359
قفصة 68	مرسى الخرز 26
قل 25-26	مرسى الكبير 73
قلتا الزرقا 159	مستغانم 81-139-243-274-298-305-

326	قليلة 138
-406-399-388-361-357-342-323	مصر 281-262-248-72-50-40-28
426-422-407	مصطفى باشا 323-291
106 ووث	معسكر 274-250-182-138
- ي -	معلمة 401
يونان 140-70-37	مكة والمدينة 280-250
	مكسيك 173
	مليانة 422-372-323-305-138
	مورية 337-336
	مينورك 51
	- ن -
	نفزاوة 68
	نفطة 68
	نكمارية 400
	نيقريي 379
	- ه -
	هليلي 400
	هند 199
	- و -
	واد بغراس 54
	واد سقار 400
	وادي سوف 28
	وجدة 193-162
	ورقلة 327
	و.م.أ 111-33
	وهران -116-90-82-81-73-67-39
	-170-167-159-154-131-121-118
	-300-298-292-264-220-198-193
	-319-309-307-305-304-302-301

محتوى البحث

فهرس المحتويات

* - إهداء.

* - شكر وعرفان.

* - ثبت المختصرات..... 06

* - مقدمة..... 10

الفصل الأول :

الغزو الفرنسي للجزائر وبداية التنظيمات الإدارية 1830-1900م..... 22

تمهيد.

1- واقع العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل الاحتلال سنة 1830م..... 25

1-1- طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل الاحتلال 1830م..... 25

1-2- مسألة الديون وتأزم العلاقات بين الطرفين..... 30

1-3- حادثة المروحة وفرض الحصار البحري على الجزائر 1827-1830م..... 33

1-3-1- حادثة المروحة 1827/04/30م..... 33

1-3-2- فرض الحصار البحري على الجزائر 1827-1830م..... 36

2 - الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م وردود الفعل الداخلية والخارجية : 41

1-2- التحضيرات الفرنسية للحملة والإنزال بسيدي فرج 1830م : 41

1-1-2- الاستعدادات للحملة..... 41

1-2-2- سير الحملة والإنزال بسيدي فرج..... 49

2-2- استعدادات الداى حسين لمقاومة الحملة 1830م : 55

1-2-2- استعدادات الداى..... 55

2-2-2- مقاومة الداى حسين الحملة..... 58

2-3- زحف القوات الفرنسية نحو مدينة الجزائر وإسقاط العاصمة 1830م : 62

- 62.....2-3-1- زحف القوات الفرنسية نحو المدينة.
- 64.....2-3-2- استسلام الداي حسين وسقوط العاصمة.
- 66.....2-4- ردود الفعل الداخلية والخارجية بعد سقوط العاصمة 1830م:
- 66.....2-4-1- ردود الفعل الداخلية.
- 66.....2-4-2- ردود الفعل الخارجية :
- 66.....أولا: موقف دول الجوار:
- 66.....أ- موقف تونس.
- 68.....ب- موقف المغرب الأقصى.
- 69.....ج- موقف ليبيا.
- 70.....ثانيا- موقف الدولة العثمانية والدول الأوروبية.
- 70.....أ- موقف الدولة العثمانية.
- 71.....ب- موقف الدول الأوروبية.
- 3- معالم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهدي نظامي الحكم العسكري والمدني 1830-**
- 74.....1900م.
- 3-1- معالم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهد نظام الحكم العسكري 1830-1870م.....**
- 74.....3-1-1- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد النظام الملكي 1830-1848م.
- 74...أولا: خلال فترة 1830-1831م.
- 77.....ثانيا: خلال فترة 1831-1834م.
- 79.....ثالثا: خلال فترة 1834-1848م.
- 88.....3-1-2- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852م.
- 93.....3-1-3- التنظيم الإداري في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870م.

94.....	أولا : عهد حكم الحاكم العام راندون 1852-1858م.
95.....	ثانيا: عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860م.
98.....	ثالثا: عهد الحاكمان العامان بيليسي وماكماهون 1860-1870م.
102.....	3-2- معالـم الإدارة الفرنسية في الجزائر على عهد نظام الحكم المدني 1870-1900م
102.....	3-2-1- ظروف الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.
102	أولا: موقف المستوطنين من نظام الحكم العسكري
105.....	ثانيا : سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870م.
107.....	ثالثا : سياسة المستوطنين الأوروبيين على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة.
109.....	أ- تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر.
111.....	ب- التجنيس الجماعي لليهود
115.....	3-2-2- النظام الإداري الفرنسي بالجزائر على عهد نظام الحكم المدني 1870-1900م
115.....	أولا: بدايات ظهور نظام الحكم المدني في الجزائر.
120.....	ثانيا: خصائص نظام الحكم المدني في الجزائر.
120	أ- ظهور منصب الحاكم العام المدني واختصاصاته.
121	ب- التقسيم الإداري للجزائر وخصائصه.
127	ج- المجلس الأعلى للحكومة.
131-130.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني :

135.....	السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1830-1900م.

تمهيد.

135.....	1- نظرة عامة عن المجتمع الجزائري قبيل الغزو سنة 1830م.

135.....	1-1- أصل السكان
137.....	2-1- بنية المجتمع الجزائري:
138.....	أولا: سكان المدينة
141.....	ثانيا : سكان الريف
144.....	3-1- تعداد السكان
146.....	2- السياسة الفرنسية الاجتماعية في بداية التوسع الاحتلالي
146.....	2-1- الإدارة الاحتلالية وبدايات التوسع
146.....	2-1-1- تفعيل محتوى البيان الموزع عشية الاحتلال
147.....	2-1-2- إنشاء الصحف و الجرائد
147.....	أ- جريدة بريد الجزائر L'Estafette D'Alger
149.....	ب- جريدة المرشد الجزائري Le Moniteur D'Algérien
150.....	ج- النشرة الرسمية للحكومة الجزائرية
152.....	د- جريدة المبشر
153.....	2-1-3- استقطاب القيادات العربية
157.....	2-1-4- دور المكاتب العربية
160.....	2-1-5- إصدار فتوى شرعية الاحتلال والامتثال له
163.....	2-2- تشجيع الهجرة الأوروبية ودعم الاستيطان في الجزائر
163.....	2-2-1- العناصر الأوروبية المستقدمة إلى الجزائر
165.....	2-2-2- الدعم الفرنسي للهجرات الأوروبية والاستيطان قبل 1870م
169.....	2-2-3- دعائم تطور الاستيطان الأوروبي بعد 1870م
171.....	3-2- السياسة الزجرية ضد المجتمع الجزائري

172.....	2-3-1- سياسة النهب والتخريب للممتلكات :
172.....	أولاً: نهب وتخريب الخزينة العمومية للإيالة.....
176.....	ثانياً : نهب وتخريب ممتلكات الجزائريين والأتراك.....
180.....	2-3-2- سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية :
180.....	أولاً: سياسة الأرض المحروقة.....
183.....	ثانياً: الإبادة الجماعية.....
183.....	أ- مجزرة البليدة.....
184.....	ب- مجزرة العوفية.....
185.....	ج- مجزرة أولاد رياح (غار الفراشيش).....
186.....	د- مجازر أخرى.....
188.....	ثالثاً : اعتماد أسلوب التصفية الجسدية.....
191.....	2-3-3- سياستي التهجير و النفي.....
191.....	أولاً: سياسة التهجير.....
195.....	ثانياً: سياسة النفي.....
200.....	2-3-4- سياسة الاعتقال والسجن.....
205.....	2-3-5- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية.....
207.....	3- تطور السياسة الفرنسية الاجتماعية في الجزائر 1881م-1900م :
207.....	3-1- إصدار قانون الأهالي 28 جوان 1881م.....
207.....	3-1-1- الوضعية القانونية والمكانة الإدارية الجزائريين قبل 1881م.....
208.....	3-1-2- إرهابات قانون الأهالي 1881م.....
211.....	3-1-3- محتوى وأهداف قانون الأهالي :

211.....	أولا: محتوى القانون.
213.....	ثانيا : أهداف القانون.
214.....	3-1-4- قراءة نقدية لمضمون للقانون.
216.....	3-1-5- السلطات المخول لها تطبيق القانون.
218.....	3-2- اصدار قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882م.
218.....	3-2-1- التلقيب في الجزائر قبل ظهور قانون الحالة المدنية.
219.....	3-2-2- إرهاصات قانون التلقيب في الجزائر 1830-1882م.
219.....	3-2-3- صدور قانون الحالة المدنية .
221.....	أولا: أسباب صدور القانون.
222.....	ثانيا : مضمون القانون.
227.....	ثالثا : أهداف القانون.
228.....	3-2-4- تطبيق قانون الحالة المدنية ودراسة نقدية له.
228.....	أولا: تطبيق قانون الحالة المدنية.
230.....	ثانيا: قراءة نقدية للقانون.
233-232.....	خلاصة الفصل.

الفصل الثالث :

234.....	السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر 1830-1900م.
	تمهيد.

237.....	1- نظرة عامة عن الوضع الثقافي في الجزائر قُبيل الغزو سنة 1830م.

1-1-1- المؤسسات الثقافية (الدينية) في الجزائر.....	237
1-1-1- الكتاتيب والمعمرات.....	237
1-1-2- المساجد.....	239
1-1-3- الزوايا والرباطات.....	242
1-1-4- المدارس والمعاهد العليا.....	245
1-1-5- المكتبات.....	247
2-1- مصادر تمويل المؤسسات التعليمية.....	249
1-2-1- الإعانات.....	249
2-2-1- الحبوس والأوقاف.....	249
1-2-3- الزيارة والغفارة والوعدة والزردة.....	252
3-1- طرق التعليم ومحتواه.....	255
1-3-1- التعليم الابتدائي.....	255
2-3-1- التعليم الثانوي والعالي.....	257
2- السياسة الفرنسية الثقافية في الجزائر خلال الفترة 1830-1850م.....	261
1-2- دور هيئة المترجمين العسكرية قبل وبعد الحملة 1830م:.....	262
1-1-2- تشكيل الهيئة.....	262
2-1-2- دور هيئة المترجمين العسكرية قبل الحملة.....	264
3-1-2- دور هيئة المترجمين العسكرية بعد الحملة.....	266
2-2- السياسة الفرنسية إتجاه المؤسسات التعليمية والأوقاف.....	271
1-2-2- الاعتداء على المؤسسات التعليمية:.....	271
أولا: المدارس القرآنية أو الكتاتيب.....	271

273.....	ثانيا: المساجد.....
247.....	ثالثا: الزوايا والرباطات.....
275.....	رابعا: المكتبات.....
277.....	2-2-2- الإستيلاء على المؤسسات الوقفية.....
281.....	2-3- الإدارة الفرنسية واللغة العربية: ثنائية الاهتمام والتدمير.....
281.....	2-3-1 الاهتمام بتعليم اللغة العربية :.....
286.....	2-3-2 محاربة تعليم اللغة العربية :.....
290.....	2-4 وضعية التعليم الفرنسي في الجزائر 1830-1850م.....
297.....	3- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1850-1900م.....
297.....	3-1- أطوار التعليم العمومي الفرنسي في الجزائر.....
297.....	3-1-1- التعليم الابتدائي.....
303.....	3-1-2- التعليم الثانوي.....
308.....	3-1-3- التعليم العالي :.....
308.....	أولا: تأسيس المدارس الشرعية الثلاث.....
315.....	ثانيا :تأسيس المدارس العليا :.....
315.....	أ/- المدرسة العليا للطب والصيدلة.....
317.....	ب/ المدرسة العليا للآداب.....
319.....	ج/ المدرسة العليا للعلوم.....
320.....	د/ المدرسة العليا للحقوق.....
322.....	3-2- تأسيس مدارس تخريج معلمين ومعلمات.....
326.....	3-3- نشاط الجمعيات المسيحية في التعليم التصيري بالجزائر:.....

- 326.....3-3-1 دور الجمعيات التنصيرية في مجال التعليم التنصيري.
- 328.....3-3-2 برامج وأساليب ممارسة التعليم التنصيري.
- 332-331.....خلاصة الفصل.

الفصل الرابع :

انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م...333
تمهيد .

01- انعكاسات السياسة الفرنسية الاجتماعية على المجتمع الجزائري 1830-1900م :

- 336.....1-1-1 أثر التشريعات العقارية على تماسك الأسرة الجزائرية (تفكيك القبيلة).
- 339.....2-1-2 ظهور فئة دخيلة في المجتمع الجزائري (بني وي وي Beni Oui Oui)
- 341.....3-1-3 القضاء على الأرستقراطية العربية (أعيان الريف والمدن).
- 344.....4-1-4 آثار قانونا : الحالة المدنية والأهالي (الأنديجينا).
- 344.....1-4-1 آثار قانون الحالة المدنية.
- 346.....2-4-1 آثار قانون الأهالي (الأنديجينا).
- 349.....5-1-5 ظهور التمايز الطبقي بين الأهالي والأوروبيين.
- 351.....6-1-6 تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.
- 355.....7-1-7 تفاقم انتشار الأمراض والنكبات الطبيعية والمجاعات.
- 355.....1-7-1 انتشار الأمراض.
- 359.....2-7-1 أثر ظهور النكبات الطبيعية.
- 364.....3-7-1 انتشار المجاعات.
- 370.....8-1-8 ظهور مختلف الآفات الاجتماعية.
- 375.....9-1-9 غياب الأمن والاستقرار.

- 2- انعكاسات السياسة الفرنسية الثقافية على المجتمع الجزائري 1830-1900م : 378
- 2-1 أوضاع المؤسسات التعليمية بعد سقوط مدينة الجزائر 379
- 2-1-1 المساجد والمدارس القرآنية..... 379
- 2-1-2 الزوايا والرباطات..... 381
- 2-2 أوضاع المؤسسات الوقفية..... 385
- 2-3 تضيق الخناق على التعليم العربي الحر 389
- 2-4 محاصرة وتضييق نشاط الهيئة التعليمية 394
- 2-5 فرنسا أسماء الشوارع، المدن والقرى..... 397
- 2-6 ظهور نخبة جزائرية خريجة المدارس والمعاهد الفرنسية..... 401
- 2-6-1 في المجال العسكري..... 403
- 2-6-2 في مجال التعليم..... 403
- 2-6-3 في مجال الإدارة الفرنسية، والقضاء والصحافة..... 405
- 2-7 جهود الفرنسيين في دراسة وترجمة التراث الجزائري..... 407
- 3- ردود الفعل السلمية والعسكرية..... 413
- 3-1 ردود الفعل السلمية..... 413
- 3-1-1 موقف أعيان الأهالي من البيان الموزع عشية الحملة..... 413
- 3-1-2 تشكيل الأحزاب السياسية الجزائرية..... 414
- أولا: صورة وأهداف الأحزاب السياسية في كتابات أبو القاسم سعد الله..... 414
- ثانيا: ظهور لجنة المغاربة (حزب المقاومة)..... 416
- 3-1-3 نماذج من العرائض والشكاوي الجزائرية المقدمة إلى السلطات الفرنسية.
- أولا : نماذج من عرائض وشكاوي حزب المقاومة..... 417

ثانيا : نماذج من عرائض وشكاوي مختلفة المواضيع.....418

أ/- في مجال القوانين العقارية.....418

ب/- في مجال قانون التجنيس.....419

ج/- في مجال قانون الأهالي والحالة المدنية.....420

د/- في مجال التعليم.....421

3-2- ردود الفعل العسكرية

3-2-1- بداية المقاومات الشعبية 1830-1832م.....422

3-2-2- مراحل توسع المقاومات الشعبية 1832-1900م.....424

أولا: المرحلة الأولى 1832-1847م.....424

أ/- مقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري.....424

ب/- مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري.....426

ثانيا: المرحلة الثانية 1847-1900م.....428

خلاصة الفصل.....431

*- خاتمة.....433-440

*- فهرس الملاحق : 441

01 - فهرس الملاحق الخاصة بالخرائط.....446

02- فهرس الملاحق الخاصة بالجداول.....454

03- فهرس الملاحق الخاصة بالبيانات والنداءات.....459

04- فهرس الملاحق الخاصة بالمعاهدات.....463

05- فهرس الملاحق الخاصة بالمراسيم والقوانين والقرارات.....466

06- فهرس الملاحق الخاصة بالعرائض.....515

524.....	07- فهرس الملاحق الخاصة بالصور.....
536.....	* قائمة البيليوغرافيا.....
	* - فهرس الأعلام و أسماء الأماكن والبلدان والمدن :
569.....	أ- فهرس الأعلام.....
580.....	ب- فهرس أسماء الأماكن والبلدان والمدن.....
592-588	* - محتوى البحث.....
